

صحيحة	صحيحة
الخلاف في مباشرة الحائض	١٢٢
باب اتيان النساء في أدبارهن	١٢٤
باب ما يستحب من تحصين الاماء عن الزنا	وأزواجه
باب نكاح الشغار	١٢٧
الخلاف في نكاح الشغار	١٢٩
نكاح المحرم	وما تحل به الفروج
باب الخلاف في نكاح المحرم	١٣٠
باب في انكاح الوليين	١٣١
باب في اتيان النساء قبل احداث غسل	١٣٢
(اباحة الطلاق)	وغیره
كيف لباحه الطلاق	١٣٣
جماع وجهه الطلاق	ما يحرم الجمع بينه من النساء في قول الله عز وجل وأن تجمعوا بين الأختين
تفريع طلاق السنة في غير المدخول بها	١٣٤
والتي لا تحيض	١٣٦
تفريع طلاق السنة في المدخول بها التي تحيض اذا كان الزوج غائبا	١٤٠
طلاق التي لم يدخل بها	ما جاء في نكاح إماء المسلمين وحرائر أهل الكتاب وامائهم
ما جاء في الطلاق الى وقت من الزمان	١٤١
الطلاق بالوقت الذي قدمضى	١٤٢
الفسخ	١٤٣
(الطلاق بالحساب)	باب ما جاء في النكاح على الاجارة
(الخلع والنشوز)	١٤٥
جماع القسم للنساء	باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه
تفريع القسم والعدل بينهما	١٤٦
القسم للمرأة المدخول بها	١٤٧
سفر الرجل بالمرأة	من أربع نسوة
نشوز المرأة على الرجل	(باب نكاح الولادة والنكاح بالشهادة)
الحكمين	١٥١
ما يجوز به أخذ مال المرأة منها	الخلاف في نكاح الأولياء والسنة في النكاح
حبس المرأة على الرجل بكرهها ليرثها	١٥٤
ما تحل به الفدية	باب طهر الحائض
الكلام الذي يقع به الطلاق ولا يقع	١٥٤
	باب في اتيان الحائض
	١٥٥
	الخلاف في اعتزال الحائض
	١٥٥
	باب نيا نال من الحائض

صيفة	صيفة
٢٢٥ أحكام الرجعة	١٨٠ (ما يقع بالخلع من الطلاق)
٢٢٥ كيف تثبت الرجعة	١٨١ ما يجوز خلعه وما لا يجوز
٢٢٦ وجه الرجعة	١٨٢ (الخلع في المرض)
٢٢٧ ما يكون رجعة وما لا يكون	١٨٣ ما يجوز أن يكون به الخلع وما لا يجوز
٢٢٧ دعوى المرأة انقضاء العدة	١٨٤ المهر الذي مع الخلع
٢٢٨ الوقت الذي تكون به الرجعة بقوله	١٨٥ اخلع على انشي بعينه فيختلف
٢٢٩ نكاح المطلقة ثلاثا	١٨٥ خلع المراتين
٢٣٠ الجماع الذي يحل به المرأة لزوجها	١٨٨ مخاطبة المرأة الرجل بما يلزمها من الخلع
٢٣١ ما يهدم الزوج من الطلاق وغيره	وما لا يلزمها
٢٣١ ما يهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم	١٨٩ اختلاف الرجل والمرأة في الخلع
٢٣٢ من يقع عليه الطلاق من النساء	١٩٠ باب ما يقتدى به الزوج من الخلع
٢٣٤ اختلاف فيما يحرم بالزنا	١٩٠ خلع المشركين
٢٣٤ من لا يقع طلاقه من الأزواج	١٩١ اخلع الى أجل
٢٣٥ طلاق السكران	١٩١ (العدد)
٢٣٥ طلاق المريض	١٩١ عدة المدخول بها التي تحيض
٢٣٨ طلاق المولى عليه والعبد	١٩٦ عدة التي يئسف من اغيض والتي لم تحض
٢٣٩ من يلزمه الطلاق من الأزواج	١٩٧ باب لعدة على التي لم يسخل بها زوجها
٢٤٠ الطلاق الذي يملك فيه الرجعة	١٩٧ عدة الحرة من أهل الكتاب عند المسلم
٢٤٠ ما يقع به الفراق من الكلام وما لا يقع	والكنبي
٢٤٢ الحجة في البتة وما أمثلهما	١٩٨ العدة من الموت والطلاق والزواج عائب
٢٤٤ باب الشك وانيقين في الطلاق	١٩٨ عدة الأمة
٢٤٧ الإيلاء واختلاف الزوجين في الإصالة	٢٠٠ استبراء أم الولد
٢٤٨ النمين التي يكون بها الرجل موليا	٢٠٢ عدة الحامل
٢٥٢ الإيلاء في الغضب	٢٠٥ عدة الوفاة
٢٥٢ اخراج من الإيلاء	٢٠٨ مقام المتوفى عنها والمطلقة في بيتها
٢٥٣ الإيلاء من فسوة ومن واحدة بالآيمان	٢١٢ الإلحاد
٢٥٣ التوقيف في الإيلاء	٢١٤ اجتماع العذتين
٢٥٥ من يلزمه الإيلاء من الأزواج	٢١٦ (باب سكنى المطلقات ونفقاتهن)
٢٥٦ الوقت	٢١٧ العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها
٢٥٧ طلاق المولى قبل الوقف وبعده	٢١٩ نفقة المرأة التي لا تملك زوجها رجعتها
٢٥٨ إيلاء الحر من الأمة والعبد من امرأته	٢٢١ امرأه المفقود
وأهل الذمة والمشركون	٢٢٣ عدة المطلقة بآل زوجها رجعتها
٢٥٩ الإيلاء بالأئنة	٢٢٥ عدة المشركت

صفحة	صفحة
٢٥٩	ايلاء النصى غير المجبوب والمجبوب
٢٦٠	ايلاء الرجل مرارا
٢٦١	اختلاف الزوجين في الاصابة
٢٦١	(من يجب عليه الظهار ومن لا يجب عليه)
٢٦٢	الظهار
٢٦٢	ما يكون ظهارا وما لا يكون
٢٦٥	متى فوجب على المظاهر الكفارة
٢٦٦	باب عتق المؤمنة في الظهار
٢٦٧	من يجزئ من الرقاب اذا أعتق ومن لا يجزئ
٢٦٩	ما يجزئ من الرقاب الواجبة وما لا يجزئ
٢٦٩	من له الكفارة بالصيام في الظهار
٢٧٠	الكفارة بالصيام
٢٧٢	الكفارة بالطعام
٢٧٢	تبعيض الكفارة
٢٧٣	(كتاب اللعان)
٢٧٣	من يلاعن من الأزواج ومن لا يلاعن
٢٧٦	أين يكون اللعان
٢٧٧	أى الزوجين يبدأ باللعان
٢٧٩	كيف اللعان
٢٨٠	ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة
٢٨٢	ونفى الولد وحب المرأة
٢٨٢	الوقت في نفى الولد
٢٨٣	ما يكون قذفا وما لا يكون
٢٨٦	الشهادة في اللعان
	(تمت)

(فهرست ما بهامش الجزء الخامس من مختصر المزني)

صفحة	صفحة
٢	(كتاب العدد)
٢	عدة المدخول بها
١٦	لا عدة على التي لم يدخل بها زوجها
١٧	باب العدة من الموت والطلاق وزوج غائب
١٨	باب في عدة الأمة
٢٢	عدة الوفاة
٢٦	باب مقام المطلقة في بيتها والمتوفى عنها
٣٤	باب الاحداد
٣٧	اجتماع العنتين والقافة
٣٩	عدة المطلقة عاك رجعتا زوجها ثم يموت
٤١	أو يطلق
٤١	امرأة المفقود وعدتها اذا نسكت غيره
٤٣	باب استبراء أم الولد
٤٥	باب الاستبراء
٤٨	مختصر ما يحرم من الرضاة
٥٩	باب لبن الرجل والمرأة
٦٣	الشهادات في الرضاع والافراق
٦٥	باب رضاع الحنثي
٦٦	وجوب النفقة للزوجة
٦٩	قدر النفقة
٧٢	الحال التي يجب فيها النفقة وما لا يجب
٧٦	الرجل لا يجذب نفقة
٧٨	نفقة التي لا يملك زوجها رجعتا وغير ذلك
٨١	باب النفقة على الأقارب
٨٣	باب أى الوالدين أحق بالولد
٨٨	باب نفقة المماليك
٩٢	صفة نفقة الدواب
٩٣	(كتاب القتل)
٩٣	باب تحريم القتل ومن يجب عليه القصاص
٩٧	ومن لا يجب
٩٧	صفة القتل العمد وجراح العمد التي قصاص
	وغير ذلك

١٠٥	باب الخيار في القصاص	١٥٦	(كتاب أهل البغي)
١٠٧	باب القصاص بالسيف	١٥٦	باب من يجب قتاله من أهل البغي
١١٤	باب القصاص بغير السيف		والسيرة فيهم
١١٧	باب القصاص في الشجاج والجراح	١٦٢	باب الخلاف في قتال أهل البغي
	والأسنان ومن به نقص أو شلل أو غير ذلك	١٦٥	باب حكم المرتد
١٢٣	باب عفو المجنى عليه ثم يموت وغير ذلك	١٦٦	(كتاب الحدود)
١٢٥	باب أسنان الأبل المغلظة والعمد وكيف يشبه العمد الخطأ	١٦٦	باب حد الزنا والشهادة عليه
١٢٧	باب أسنان الخطأ وتقويمها وديات النفوس والجراح وغيرها	١٦٧	باب ما جاء في حد الذميين
١٣٨	التقاء الفارسين والسفينتين	١٦٨	باب حد القذف
١٤٠	باب من العاقلة التي تغرم	١٦٩	(كتاب السرقة)
١٤١	باب عقل الموالى	١٦٩	باب ما يجب فيه القطع
١٤١	باب أين تكون العاقلة	١٧١	باب قطع اليد والرجل في السرقة
١٤٢	باب عقل الخلفاء	١٧١	باب الإقرار بالسرقة والشهادة عليها
١٤٢	باب عقل من لا يعرف نسبه وعقل أهل الذمة	١٧٢	باب غرم السارق ما سرق
١٤٣	باب وضع الحجر حيث لا يجوز وضعه وميل الحائط	١٧٢	ما لا قطع فيه
١٤٣	باب دية الجنين	١٧٢	باب قطاع الطريق
١٤٥	باب جنين الأمة	١٧٤	(باب الأشربة والحد فيها)
١٤٦	(كتاب القسامة)	١٧٤	باب عدد حد الحر ومن يموت من ضرب
١٤٩	باب ما ينبغى للحاكم أن يعلمه من الذي له القسامة وكيف يقسم		الامام وخطا السلطان
١٥٠	باب ما يسقط القسامة من الاختلاف أولا يسقطها	١٧٦	باب صفة السوط
١٥١	باب كيف يعين مدعى الدم والمدعى عليه	١٧٧	باب قتال أهل الردة وما أصيب في أيديهم
١٥٢	باب دعوى الدم في الموضع الذي ليس فيه قسامة		من متاع المسلمين
١٥٣	باب كفارة القتل	١٧٨	(كتاب صول الفحل)
١٥٣	باب لا يرث القاتل	١٧٨	باب دفع الرجل عن نفسه وحرمة ومن يتطلع في بيته
١٥٤	باب الشهادة على الجنانية	١٧٩	باب الضمان على البهائم
١٥٦	باب الحكم في الساحر إذا قتل بسحره	١٨٠	(كتاب السير)
		١٨٠	أصل فرض الجهاد
		١٨١	باب من له عذر بالضعف والضرر والزمانة والعذر بترك الجهاد
		١٨٢	باب النفي
		١٨٣	جامع السير

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٢٥	باب لغو اليمين	١٨٩	باب ما أحرزه المشركون من المسلمين
٢٢٥	باب الكفارة قبل الحنث وبعده	١٩٠	باب وقوع الرجل على الجارية قبل القسم أو يكون له فيهم أب أو ابن وحكم البي
٢٢٦	باب من حلف بطلاق امرأته أن يتزوج عليها	١٩١	باب المبارزة
٢٢٦	باب الاطعام في الكفارة في البلدان كلها ومن له أن يطعم وغيره	١٩٢	باب فتح السواد وحكم ما يوقفه الامام من الأرض للمسلمين
٢٢٨	باب ما يجوز من الكسوة في الكفارة	١٩٤	باب الأسير يؤخذ عليه العهد أن لا يهرب أو على الفداء
٢٢٩	باب ما يجوز في عتق الكفار وما لا يجوز	١٩٤	باب اظهار دين النبي على الأديان كلها
٢٢٩	باب الصيام في كفارة الأيمان المتتابع وغيره	١٩٦	باب كتاب مختصر الجامع (الخ)
٢٣٠	باب الوصية بكفارة الأيمان والزكاة	١٩٦	باب من يخلق بأهل الكتاب
٢٣٠	باب كفارة يمين العبد بعد أن يعتق	١٩٧	باب الجزية على أهل الكتاب والضيافة ومالهم وعليهم
٢٣١	باب جامع الأيمان	٢٠٠	باب في نصارى العرب تضعف عليهم الصدقة ومسلك الجزية
٢٣٤	باب من حلف على غريمه لا يفارقه حتى يستوفي حقه	٢٠١	باب المهادنة على التنكر للمسلمين ونقض ما لا يجوز من الصلح
٢٣٤	باب من حلف على امرأته لا تخرج الا بذنه	٢٠٢	باب تبديل أهل الذمة دينهم
٢٣٥	باب من يعتق من مملوكه اذا حنث أو حلف بعتق عبد فباعه ثم اشتراه وغير ذلك	٢٠٣	باب الحكم في المهادنين والمعاهدين وما أتلف من نجرهم وخنازيرهم وما يحل منه وما يرد
٢٣٥	باب جامع الأيمان الثاني	٢٠٥	باب كتاب الصيد والذبائح
٢٣٨	باب النذور	٢٠٥	باب صفة الصائدين من كلب وغيره وما يحل من الصيد وما يحرم
٢٤١	باب كتاب أدب القاضي	٢١٠	باب كتاب الفحايص
٢٤٤	باب كتاب قاض الى قاض	٢١٤	باب العقيقة
٢٤٤	باب القسم	٢١٤	باب ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب
٢٤٥	باب ما على القاضي في الخصوم والشهود	٢١٥	باب كسب الحجام
٢٤٦	باب الشهادات في البيوع	٢١٦	باب ما لا يحل أكله وما يجوز للضطر من الميتة
٢٤٦	باب عدة الشهود وحيث لا يجوز فيه النساء وحيث يجوز وحكم القاضي بالظاهر	٢١٧	باب كتاب السبق والرمي
٢٤٨	باب شهادة النساء لارجل معين والرد على من أجاز شهادة امرأة	٢٢٣	باب مختصر الأيمان والنذور وما دخل فيه ما
٢٤٨	باب شهادة القاذف	٢٢٥	باب الاستثناء في الأيمان
٢٤٩	باب التحفظ في الشهادة والعلم بها		
٢٤٩	باب ما يجب على المرء من القيام بالشهادة اذا دعي ليشهد أو يكتب		

صحيحة

صحيحة

- ٢٤٩ باب شرط الذين تقبل شهادتهم
 ٢٥٠ كتاب الأفضية واليمين مع الشاهد وما دخل فيه
 ٢٥٢ باب الخلاف في اليمين مع الشاهد
 ٢٥٤ باب موضع اليمين
 ٢٥٥ باب الامتناع من اليمين
 ٢٥٥ باب السكول ورد اليمين
 ٢٥٦ مختصر من كتاب الشهادات
 ٢٥٦ باب من تجوز شهادته ومن لا تجوز ومن يشهد بعد رتبه شهادته
 ٢٥٨ باب الشهادة على الشهادة
 ٢٥٩ باب الشهادة على الحدود وجرح الشهود
 ٢٥٩ باب الرجوع عن الشهادة
 ٢٦٠ باب علم الحاكم بحال من قضى بشهادته
 ٢٦٠ باب الشهادة في الرصية
 ٢٦١ مختصر من جامع الدعوى والبيانات
 ٢٦٢ باب الدعوى في الميراث
 ٢٦٤ باب الدعوى في وقت قبل وقت
 ٢٦٤ باب الدعوى على كتاب أبي خنيفة
 ٢٦٥ باب في القافة ودعوى الولد
 ٢٦٦ باب جواب الشافعي محمد بن الحسن في الولد يدعيه عدة رجال
 ٢٦٦ باب دعوى الأعمام ولادة الشرك والطفل يسلم أحد أبويه
 ٢٦٦ باب مناع البيت يختلف فيه الزوجان
 ٢٦٧ باب أخذ الرجل جقة ممن يمنعه إياه
 ٢٦٧ باب عتق الشرك في الصحة والمرض والوصايا في العتق
 ٢٦٩ باب في عتق العبيد لا يخرجون من الثلث
 ٢٦٩ باب كيفية القرعة بين المماليك وغيرهم
 ٢٧٠ باب الاقرا ع بين العبيد في العتق والدين والتبذير بالعتق
 ٢٧١ باب من يعتق بالملك وفيه ذكر عتق السائبة ولاولاء الامعتق
 ٢٧١ باب في الرلاء
 ٢٧٢ مختصر كذا في المدبر من جديد وقد سمع
 ٢٧٣ باب وطاء المدبرة وحكم رادها
 ٢٧٤ باب في تدبير النصراني
 ٢٧٤ باب في تدبير الذي يعقل ولم يبلغ
 ٢٧٤ مختصر المكاتب
 ٢٧٦ كتابة بعض عبد والشريك في العبد يكاتبه أو أحدهما
 ٢٧٨ باب في واد المكاتب
 ٢٧٨ باب المكاتبين اثنين يطوؤا أحدهما أو كلاهما
 ٢٧٩ باب تعجيل الكتابة
 ٢٨٠ بيع المكاتب وشراؤه وبيع كتابته وبيع رقبته وجوابات فيه
 ٢٨١ باب كتابة النصراني
 ٢٨١ كتابة الحربي
 ٢٨٢ كتابة المرتد
 ٢٨٢ جنابة المكاتب على سيده
 ٢٨٢ باب جنابة المكاتب ورقيقه
 ٢٨٣ باب ما جنى على المكاتب له
 ٢٨٣ الجنابة على المكاتب ورقيقه عمدا
 ٢٨٣ باب عتق السيد والمكاتب في المرض وغيره
 ٢٨٤ الوصية للعبد أن يكاتب
 ٢٨٤ باب موت سيد المكاتب
 ٢٨٤ باب عجز المكاتب
 ٢٨٥ باب الوصية بالمكاتب والوصية له
 ٢٨٦ كتاب عتق أمهات الأولاد

الجزء الخامس

من كتاب الأُم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن اده
الشافعي رحمه الله في فروع الفقه برواية
الربيع بن سليمان المراد عنه
تعمله هما الله بالرحمة والرضوان
وأسكنهما فسيح
الجنان آمين

(وبهامه مختصر الامام الجليل أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزني الشافعي المتوفى سنة ٢٦٥)

(طبع هذا الكتاب)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النقيب صاحب العزة السيد
أحمد بك الحسيني بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

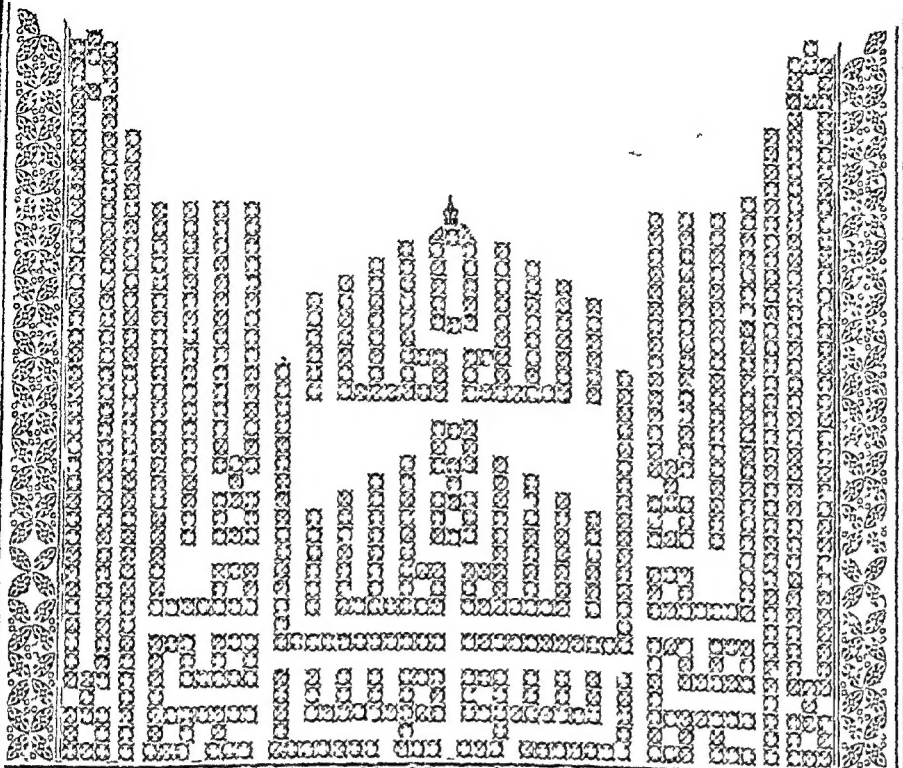
(تبيين)

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الام من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفا
بإبراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسئولا عن التعويض قانونا
أحمد الحسيني

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٢٢ هجرية



ش

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب النكاح﴾

﴿ما يحرم الجمع بينه﴾ أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وأن
تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف قال فلا يحل الجمع بين الاختين بحال من نكاح ولا ملك عين لان الله
تبارك وتعالى أنزله مطلقا فلا يحرم من الحر اثنى الا من الاماء بالملك مثله الا العدد فان الله تبارك
وتعالى انتهى بالحر اثنى الى اربع وأطلق الاماء فقال عز ذكره أو ما ملكت أعينكم لم يشته بذلك الى عدد أخبرنا
ابن عيينة عن مطرف عن أبي الجهم عن أبي الاخير عن عمارة أنه كره من الاماء ما كره من الحر اثنى الا
العدد أخبرنا سفيان عن هشام بن حسان وأيوب عن ابن سيرين قال قال ابن مسعود يكره من الاماء
ما يكره من الحر اثنى الا العدد (قال الشافعي) وهذا من قول العلماء ان شاء الله تعالى في معنى القرآن وبه
نأخذ قال والعدد ليس من النسب ولا الرضاع بسبيل أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب
أن رجلا سأل عثمان بن عفان عن الاختين من ملك اليمن هل يجمع بينهما فقال عثمان أحلتهما ما آية
وحرمتها آية وأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك قال فخرج من عنده فلقى رجلا من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم فقال لو كان لي من الامر شيء ثم وجدت أحدا فعل ذلك لجعلته نكالا قال مالك قال ابن شهاب
أراه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال مالك وبلغني عن الزبير بن العوام مثل ذلك أخبرنا مالك عن
ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه أن عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمن
هل توطأ أحدهما بعد الأخرى فقال عمر ما أحب أن أجيزهما جميعا ونهما أخبرنا سفيان عن الزهري

﴿كتاب العدد﴾

﴿عدة المدخول بها﴾
من الجامع من كتاب
العدد ومن كتاب
الرجعة والرسالة

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى
والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء
قال والاقراء عنده
الاظهار والله أعلم
بدلالتين أو لاهما الكتاب
الذي دلت عليه السنة
والأخرى اللسان (قال)
قال الله تعالى اذا طلقتم
النساء فطلقوهن
لعدتهن وقال عليه

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه قال سئل عمر عن الام وابنتها من ملك اليمن فقال ما أحب أن
أجيزهما جميعا فقال عبيد الله قال أبي فوددت أن عسركان أشد في ذلك مما هو فيه أخبرنا مسلم وعبد المجيد
عن ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة يخبر أن معاذ بن عبد الله بن معمر جاء إلى عائشة فقال لها اني سريه
قد أصبت بها وانما قد بلغت لها البنة جارية لي أو فاستسرا بئنها فقالت لا فقال فاني والله لأدعها الآن تقول لي
حرمها الله فقالت لا يفعله أحد من أهلي ولا أحد أطاعني (قال الشافعي) فإذا كان عند الرجل امرأة
فطلقها فكان لا يملك رجعتهم اقله أن يسكن أختها لانه حينئذ غير جامع بين الاختين وإذا حرم الله تعالى
الجمع بينهما في ذلك دلالة على أنه لم يحرم نكاح احداهما بعد الاخرى وهذه منكوبة بعد الاخرى ولو
كان لرجل جارية يطؤها فأراد وطء أختها لم يجز له وطء التي أراد أن يطأ حتى يحرم عليه فرج التي كان يطأ
بنكاح أو كتابة أو خروج من ملكه فإذا فعل بعض هذا ثم وطئ الاخت ثم عجزت المكاتبه أو ردت
المسكوبة كانت التي أبغى له فرجها أولا ثم حرمت عليه غير حلال له حتى يحرم فرج التي وطئ بعدها كما
حرم فرجها قبل أن يطأ أختها ثم هكذا أبدا وسواء ولدت له التي وطئ أولا وآخر أو لم تلد لانه في كلتا الحالتين
انما يطؤها ملك اليمن وإذا اجتمع النكاح وملك اليمن في أختين فالنكاح ثابت لا يفسده ملك اليمن كان
النكاح قبل أو بعد فلو كانت لرجل جارية يطؤها فولدت له أولم تلد حتى ينكح أختها كان النكاح ثابتا
وحرم عليه فرج الاخت بالوطء ما كانت أختها زوجة له وأحب إلى الوطء فرج أختها المملوكة حين يعقد
نكاح أختها (١) بالنكاح أو قبله بكتابة أو عتق أو أن يزوجه أو أن يفعل لم أجبره على ذلك ولا على بيعها أو هبتها
عن وطئها كما لا أجبره على بيع جارية له وطئ ابنتها أو أنها عن وطئها ولو كانت عنده أمة زوجة فتزوج أختها
حرة كان نكاح الآخرة مفسوخا (قال الشافعي) فان قال قائل ما الفرق بين الوطء بالملك والنكاح قيل له
النكاح يثبت للرجل حق على المرأة ولأرأه حق على الرجل وملك عقدة النكاح يقوم في تحريم الجمع بين
الاختين مقام الوطء في الامتين فلو ملك رجل عقدة نكاح أختين في عقدة أفسد نكاحهما ولو تزوجهما
لا يدرى أيتهما أول أفسد نكاحهما ولو ملك امرأة أو أمها نكاحها أو ولادها في صفقة بيع لم يفسد البيع ولا
يحرم الجمع في البيع انما يحرم جمع الوطء في الاماء فاما جمع عقدة الملك فلا يحرم ولو وطئ أمة ثم باعها
من ساعته أو أعنتها أو كاتبها أو باع بعضها كان له أن يطأ أختها مكانه وليس له في المرأة أن ينكح أختها
وهي زوجة له ولا أن يملك المرأة غيره ولا أن يجزأها بغير طلاق وولد المرأة يلزمه بالعقد وان لم يقربوطء
الآن بلا عن وولد الامة لا يلزم بغير اقرار بوطء ولا يجوز أن تكون المرأة زوجة له ويحل فرجها غيره
والأمة تكون مملوكة له وفرجها حلال لغيره اذا تزوجه أو حرم عليه وهو ماله رقبته وليس هكذا المرأة
المسرة يحل عقددها جمعها ولا يحرم جمعها والعقد ثابت عليها بالبيعة صوم أو احرام أو ما أشبهه مما اذا
ذهب حل فرجها قال ولو أن رجلا له امرأة من أهل الشرك فأسلم الزوج واشترى أخت امرأته فوطئها
ثم أسلمت امرأته في العدة حرم عليه فرج جاريته التي اشترى ولم تبس عليه وكانت امرأته امرأته بحالها
وكذلك لو كانت هي المسلمة قبله واشترى أختها أو كانت له فوطئها ثم أسلم وهي في العدة قال ولو كانت
عنده جارية فوطئها فلم يحرم عليه فرجها حتى وطئ أختها اجتنبت التي وطئ آخر بوطء الاولى وأحب
الى لو اجتنبت الاولى حتى يستبرئ الآخرة وان لم يفعل فلا شيء عليه ان شاء الله تعالى قال وسواء في هذا
وولدت التي وطئت أولا وآخر أو هما أولم تلد واحدة منهما ولو حرم فرج التي وطئ أولا بعد وطء الآخرة
أباحت له وطء الآخرة ثم لو حل له فرج التي زوج حرم فرجها عليه بأن يطلقها زوجها وتكون مكاتبه
فتعجز لم تحلل له هي وكانت التي وطئ حلالا له حتى يحرم عليه فرجها فتحل له الاولى ثم هكذا أبدا متى حل
له فرج واحدة فوطئها حرم عليه وطء الاخرى حتى يحرم عليه فرج التي حلت له ثم يحل له فرج التي حرمت
عليه فيكون تحريم فرجها كطلاق الرجل الزوجة الذي لا يملك فيه الرجعة ثم يباح له نكاح أختها فإذا

(١) قوله بالنكاح أو
قبله كذا في النسخ
أي بعد النكاح كما
تدل عليه بقية العبارة
له كتبه مصححه

نسكها لم يحل له نكاح التي طلقها حتى تبين هذه منه إلا أنهم يختلفون في أنه يملك رقبة أختين وأخوات وأمهات ولا يملك عقد أختين بنكاح

(من يحل الجمع بينه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن ينكح الرجل امرأة الرجل وابنته لأنه لا نسب بينهما يحرم به الجمع بينهما والله ولا رضاع وإنما يحرم الجمع في بعض ذوات الانساب عن جمعهن إليه وقام الرضاع مقام النسب (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن عبد الله بن صفوان جمع بين امرأة رجل من ثقيف وابنته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سمع الحسن بن محمد يقول جمع ابن عمر بن الخطاب بين ابنتي عمه فأصبح النساء لا يدرن أين يذهبن (قال الشافعي) ولا بأس أن يتزوج الرجل المرأة ويزوج ابنتها لأنه لا نسب لان الرجل غير ابنه فديحرم على الرجل ما لا يحرم على ابنه وكذلك يزوجه أخت امرأته

(الجمع بين المرأة وعمتها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها (قال الشافعي) وهذا إذا أخذ وهو قول من لقيت من المفتين لا اختلاف بينهم فيما علمته ولا يروى من وجه يثبت أنه من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عن أبي هريرة وقد روى من وجه لا يثبت أنه من الحديث من وجه آخر وفي هذا حجة على من رد الحديث وعلى من أخذ بالحديث مرة وتركه أخرى إلا أن العامة إنما تبعوا في تحريم أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها قول الفقهاء ولم نعلم فقيها سئل لم يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها إلا قال بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا أنبت بحديث منفرد عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً فمره بما حرمه به النبي صلى الله عليه وسلم ولا علم له أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله إلا من حديث أبي هريرة وجب عليه إذا روى أبو هريرة أو غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً آخر لا يخالفه أحد بحديث مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يحرم به ما حرم النبي صلى الله عليه وسلم ويحل به ما أحل النبي صلى الله عليه وسلم وقد فعلنا هذا في حديث التعليل وغير حديث وفعله غير نافي غير حديث ثم يتحكم كثير من جامعنا على تثبيت الحديث فيثبت مرة ويرده أخرى وأقل ما علمنا بهذا أن يكون مخطئاً في التثبيت أو في إردنا ما طرأ في واحدة فلا يجوز تثبيتها مرة ويردها أخرى وحجته على من قال لا أقبل إلا الإجماع لأنه لا يعد اجتماع تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وليس يسئل أحد من أهل العلم عنه إلا قال إنما ثبت من الحديث وهو يرد مثل هذا الحديث وأقوى منه مراراً قال وليس في الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها مما أحل وحرم في الكتاب معنى إلا أنا إذا قبلنا تحريم الجمع بينهما ما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله تعالى قبلنا بما فرض من طاعته فان قال قائل قد ذكر الله عز وجل من حرم من النساء وأحل ما وراءهن قيل القرآن عربي اللسان منه محتمل واسع ذكر الله من حرم بكل حال في الأصل ومن حرم بكل حال إذا فعل النكاح أو غيره فيه شيئاً مثل الربية إذا دخل بها حرمت ومثل امرأة ابنه وأبيه إذا نسكها أبوه حرمت عليه بكل حال وكانوا يجمعون بين الأختين فحرمه وليس في تحريم الجمع بين الأختين أباحة أن يجمع بين ماعدا الأختين إذا كان ماعدا الأختين مخالفاً لهما كان أصلاً في نفسه وقد يذكر الله عز وجل الشيء في كتابه فيحرمه ويحرم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم غيره مثل قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم ليس فيه أباحة أكثر من أربع لأنه انتهى بتحليل النكاح إلى أربع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغير ابن سلة وأسلم وعنده عشرين نسوة أسئل أربعاً فوافق سائرهن فأبأن على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أن انتهاء الله بتحليله إلى أربع حظراً لما وراء أربع وان لم يكن ذلك ناصقاً للقرآن وحرم من غير جهة الجمع والنسب النساء المطلقات ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره بالقرآن وامرأة الملاعن بالسنة وما سواهن مما سميت كفاية لما استثنى منه قال والقول في الجمع بين

سقائه وتقبول هو يقرى الطعام في شدة وقالت عائشة رضي الله عنها هل تدرون ما الاقراء الاقراء الاطهار وقالت اذا طعنت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه والنساء بهذا أعلم وقال زيد بن ثابت وابن عمر اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها (قال الشافعي) والاقراء الاطهار والله أعلم ولا يمكن أن يطلقها طاهراً الا وقد مضى بعض الطهر وقال الله تعالى الحج أشهر معلومات وكان سؤال وذو القعدة كاملين وبعض ذى الحجة كذلك الاقراء طهران كاملان وبعض طهر وليس في الكتاب ولا في السنة للغسل بعد الحيضة الثالثة معنى تنقضى به العدة ولو طلقها طاهر قبل جماع

المرأة وعمتها وعماتها من قبل آبائها وأخواتها من قبل أمهاتها وان بعدن كالقول في الاخوات سواء ان نكح واحدة ثم نكح أخرى بعدها ثبت نكاح الاول وسقط نكاح الآخرة وان نكحهما في عقدة معا انفسخ نكاحهما وان نكح العمة قبل بنت الاخ أو ابنة الاخ قبل العمة فسواء هو جامع بينهما فيسقط نكاح الآخرة ويثبت نكاح الاول وذلك بالخالة وسواء دخل بالاولى منهما دون الآخرة أو بالآخرة دون الاولى أو لم يدخل وهكذا يحرم الجمع بينهما بالوطء بملك اليمين والرضاع وملك اليمين في الوطء والنكاح سواء ولم يكن للرجل أن يجمع بينه وبين الاختين أو المرأة وعمتها أو المرأة وأختها فكن اثنتين منهن في عقدة والعقدة منفسخة كليهما وإذا نكح أحدهما قبل الأخرى فنكاح الأول ثابت ونكاح الآخرة مفسوخ ولا يصنع الدخول شيئا أنما يصنع العقد وما نهى الله عن الجمع بينه من الاخوات وما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجمع بين العمة والخالة ففيه دلالة على أن كل واحدة منهما تحل بعد الأخرى فلا بأس أن ينكح الاخت فإذا ماتت أو طلقها طلاقا عاكف فيه الرجعة وانقضت عدتها أو طلاقا لا عاكف فيه الرجعة وهي في عدتها أن ينكح الأخرى وهكذا العمة والخالة وكل من نهى عن الجمع بينه

(نكاح نساء أهل الكتاب وتحريم أمهاتهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن إلى ولاهمن يحلون لهن (قال الشافعي) فزعم بعض أهل العلم بالقرآن أنها نزلت في مهاجرة من أهل مكة فسميها بعضهم ابنة عقبة بن أبي معيط وأهل مكة أهل أوثان وأن قول الله عز وجل ولا تنكوا العصم الكوافر نزلت فيمن هاجر من أهل مكة مؤمنا وإنما نزلت في الهدنة وقال قال الله عز وجل ولا تنكوا المشركين حتى يؤمنوا إلى قوله ولو أعجبكم وقد قيل في هذه الآية أنها نزلت في جماعة مشركي العرب الذين هم أهل الأوثان فحرم نكاح نسائهم كالحرم أن ينكح رجالهم المؤمنات قال فان كان هذا هكذا فهذه الآيات ثابتة ليس فيها منسوخ قال وقد قيل هذه الآية في جميع المشركين ثم نزلت الرجعة بعدها في إحلال نكاح حرائر أهل الكتاب خاصة كما جاءت في إحلال ذبائح أهل الكتاب قال الله تبارك وتعالى أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات إلى قوله أجورهن وقال فأيهما كان فقد أبيع فيه نكاح حرائر أهل الكتاب وفي أباحة الله تعالى نكاح حرائرهم دلالة عندى والله تعالى أعلم على تحريم أمهاتهم لان معلوما في اللسان اذا قصد قصد صفة من شيء أباحه أو تحريم كان ذلك دليلا على أن ما قد خرج من تلك الصفة بخالف المقصود قصده كنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع فدل ذلك على أباحة غير ذوات النياب من السباع وان كانت الآية نزلت في تحريم نساء المؤمنين على المشركين وفي مشركي أهل الأوثان فالمسلمات محرمات على المشركين منهم بالقرآن على كل حال وعلى منعه كى أهل الكتاب لقطع الولاية بين المشركين والمسلمين ولم يختلف الناس فيه علمته قال والمحصنات من المؤمنات ومن أهل الكتاب الحسرات وقال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا إلى قوله من فتيانكم المؤمنات ذلك لمن خشى العنت منكم وفي أباحة الله الاماء المؤمنات على ما شرط لمن لم يجد طولا وخاف العنت دلالة والله تعالى أعلم على تحريم نكاح اماء أهل الكتاب وعلى أن الاماء المؤمنات لا يحلن إلا لمن جع الامر من مع إيمانهم لان كل ما أباح بشرط لم يحل إلا بذلك الشرط كما أباح التيمم في السفر والاعواز في الماء فلم يحل إلا بان يجمعهما التيمم وليس اماء أهل الكتاب مؤمنات فيحلن إلا بحل به الاماء المؤمنات من الشرطين مع الإيمان

(تفريع تحريم المسلمات على المشركين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا أسلمت المرأة أو ولدت على الاسلام أو أسلم أحد أبويها وهي صبية لم يبلغ حرم على كل مشرك كتابي ووثنى نكاحها بكل حال ولو كان أبواها مشركين فوصفت الاسلام وهي تعقل صفته منعتهما أن ينكحها مشرك فان

أو بعده ثم جازت بعده
بطرفة فذلك قير
وتصدق على ثلاثة
قروء في أقل ما يمكن
وأقل ما علمناه من
الحيض يوم وقال في
موضع آخر يوم وليلة
(قال المزني) رحمه الله
وهذا أولى لانه زيادة
في الخبر والعلم وقد
يحمل قوله يوما بليلة
فيكون المفسر من قوله
يقضى على الحمل
وهكذا أصله في العلم
(قال الشافعي) رحمه
الله وان علمنا ان طهر
امراة أقل من خمسة
عشر جعلنا القول فيه
قولها (١) وكذلك
تصدق على الصدق ولو

(١) قوله وكذلك
تصدق على الصدق
كذا في النسخة ولم نجد
في كلام الأم في هذا
الباب ويؤخذ من
عبارتها أنها تصدق
في دعوى ما يكون مثله
أى مثل حيضها الذي
اعتادته قبل الطلاق
ولعله المراد وحرر اه

كتبه معجحه

وصفته وهي لا تعقل صفته كان أحب إلى أن يمنع أن ينكحها مشرك ولا يبين لي فسخ نكاحها لو نكحها في هذه الحالة والله أعلم

(باب نكاح حرأهل الكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحل نكاح حرأهل الكتاب لكل مسلم لأن الله تعالى أحلهم بغير استثناء وأحب إلى أن ينكحهم مسلم أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسئل عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية فقال تزوجناهن زمان الفتح بالكوفة مع سعد بن أبي وقاص ونحن لا نكاد نجد المسلمات كثيرا فلما رجعنا طلقناهن وقال فقال لا يرثن مسلما ولا يرثنهن ونساوهن لناحل ونساؤنا حرام عليهم (قال الشافعي) وأهل الكتاب الذين يحل نكاح حرأهلهم أهل الكتابين المشهورين التوراة والانجيل وهم اليهود والنصارى دون المجوس قال والصابئون والسامرة من اليهود والنصارى الذين يحل نساؤهم وذبايحهم الآن يعلم أنهم يخالفونهم في أصل ما يحلون من الكتاب ويحرمون فيحرم نكاح نساؤهم كما يحرم نكاح المجوسيات وإن كانوا يحامعونهم على أصل الكتاب ويتأولون فيختلفون فلا يحرم ذلك نساءهم وهم منهم يحل نساؤهم بما يحل به نساء غيرهم ممن لم يزلهم اسم صابئ ولا سامري قال ولا يحل نكاح حرأهلهم من العرب دين اليهودية والنصرانية لأن أصل دينهم كان الخيفية ثم ضلوا بعبادة الأوثان وانما انتقلوا إلى دين أهل الكتاب بعده لأنهم كانوا الذين داؤوا بالتوراة والانجيل فضاوا عنها وأحدثوا فيها انما ضلوا عن الخيفية ولم يكونوا كذلك لا تحل ذبايحهم وكذلك كل أعجمي كان أصل دين من مضى من آبائه عبادة الأوثان ولم يكن من أهل الكتابين المشهورين التوراة والانجيل فدان دينهم لم يحل نكاح نساؤهم فإن قال قائل فهل في هذا من أمر متقدم قيل نعم أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا الفضل بن عيسى الرقاشي قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي أن يسأل الحسن لم أقر المسلمون بيوت النيران وعبادة الأوثان ونكاح الأمهات والاختوات فسأله فقال الحسن لأن العلاء بن الحضرمي لما قدم البحرين أقرهم على ذلك (قال الشافعي) فهذا ما لا أعلم فيه خلافا بين أحد لقبيته أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الحارثي مولى عمر أو عبد الله بن سعد عن عمر أنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما يحل لنا ذبايحهم وما أنا بشاركهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم أخبرنا الثقفى عن أيوب عن ابن سيرين قال سألت عبيدة عن ذبايح نصارى بني تغلب فقال لا تأكل ذبايحهم فانهم لم يتمسكوا من نصرايتهم إلا بشرب الخمر (قال الشافعي) وهكذا أحفظه ولا أحسبه وغيره إلا وقد بلغ به على بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه بهذا الاسناد أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال قال عطاء ليس نصارى العرب بأهل كتاب انما أهل الكتاب بنو إسرائيل والذين جاءتهم التوراة والانجيل فأما من دخل فيهم من الناس فليسوا منهم (قال الشافعي) وتنكح المسلمة على الكتابية والكتابية على المسلمة وتنكح أربع كتابيات كما تنكح أربع مسلمات والكتابية في جميع نكاحها وأحكامها التي تحل بها وتحرم كالمسلمة لا تختلف في شيء وفيما يلزم الزوج لها ولا تنكح الكتابية إلا بشاهدين عدلين مسلمين وبولي من أهل دينها كولي المسلمة جاز في دينهم غير ذلك أو لم يجز ولست أنظر فيه إلا إلى حكم الإسلام ولو زوجت نكاحا صحيحا في الإسلام وهو عندهم نكاح فاسد كان نكاحها صحيحا ولا يرد نكاح المسلمة من شيء إلا رد نكاح الكتابية من مثله ولا يجوز نكاح المسلمة بنى إلا جاز نكاح الكتابية بمثله ولا يكون ولي الذمية مسلما وإن كان أباه لأن الله تعالى قطع الولاية بين المسلمين والمشركين وتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم حبيبة بنت أبي سفيان وولي عقدة نكاحها (ابن سفيان) وكان مسلما وأبو سفيان حتى قتل ذلك على أن لا ولاية بين أهل القرابة إذا اختلف الدين وإن كان أباه وأن الولاية بالقرابة واجتماع الدينين قال ويقسم الكتابية مثل قسمته المسلمة لا اختلاف بينهما ولها عليه ما للمسلمة وله عليها ما له على المسلمة إلا أنهم لا يتوارثان باخلاف الدينين فإن طلقها أو ألى منها أو وظأها أو قدفها لم يفسخ ذلك كله

ورأت الدم في الثالثة دفعة ثم ارتفع يومين أو ثلاثة أو أكثر فإن كان الوقت الذي رأت فيه الدفعة في أيام حيضها ورأت صفرة أو كدرة أو لم تر طهرها حتى يكمل يوما وليله فهو حيض وإن كان في غير أيام الحيض فذلك إذا ما كان أن يكون بسبب رؤيتها الدم والحيض قبله قدر طهر وإن رأت الدم أقل من يوم وليله لم يكن حيضا ولو طبق عليها فإن كان دمها ينفضل فيكون في أيام أحمر قائما محتدما كثيرا وفي أيام بعده رقيقا إلى الصفرة خفيضا أيام المحتدم الكثير وظهرها أيام الرقيق القليل إلى الصفرة وإن كان مشتبها كان حيضها بقدر أيام حيضها فيما مضى قبل الاستحاضة وإن ابتدأت مستحاضة

(١) قوله ابن سعيد واسمه خالد كفى السيرة الحليسة اه كتبه متعججه

ما يلزمه في المسئلة الا أنه لا حد على من قذف كتابية ويعزر واذا طلقها فله عليها الرجعة في العدة وعدتها
 عدة المسئلة وان طلقها ثلاثا فنكحت قبل مضي العدة وأصبحت لم تحل له وان نكحت نكاحا صحيحا
 بعد مضي العدة ذميا أو أصابها ثم طلقت أو مات عنها وكلت عدتها حلت الزوج الأول بحلها الزوج كل
 زوج أصابها ثبت نكاحه وعليها العدة والاحداد كما يكون على المسئلة واذا ماتت فان شاء شهدها
 وغسلها ودخل قبرها ولا يصلى عليها وأكرملها أن تغسله لو كان هو الميت فان غسلته أجزأ غسلها اياه
 ان شاء الله تعالى قال وله جبرها على الغسل من الحيضة ولا يكون له اصابتها اذا ظهرت من الحيض حتى
 تغسل لان الله عز وجل يقول حتى يطهرن فقال بعض أهل العلم بالقرآن حتى ترى الظهر قال فاذا
 تطهرن يعني بالماء الا أن تكون في سفر لا تجد الماء فتتيم فاذا صارت ممن تحل لها الصلاة بالظهور حلت له
 (قال الشافعي) وله عندى والله تعالى أعلم أن يجبرها على الغسل من الجنابة وعلى النظافة بالاستحدا
 وأخذ الأظفار والتنظف بالماء من غير جنابة ما لم يكن ذلك وهي مريضة يضر بها الماء أو في برد شديد يضر
 بها الماء وله منعها من الكنيسة والخروج الى الأعياد وغير ذلك مما تريد الخروج اليه اذا كان له منع
 المسئلة آتيان المسجد وهو حق كان له في النصرانية منع آتيان الكنيسة لأنه باطل وله منعها شرب الخمر لانه
 يذهب عقلها ومنعها كل لحم الخنزير اذا كان يتقذربه ومنعها كل ما حل اذا ناذى برحمة من يوم
 وبصل اذا لم تكن بها ضرورة الى أكله وان قدر ذلك من حلال لا يوجد رحمه لم يكن له منعها اياه وكذلك
 لا يكون له منعها لبس ماسات من الثياب ما لم تلبس جلد ميتة أو ثوبا مستنثا يؤذيه ريحهما فيمنعها منهما قال
 واذا نكح المسلم الكتابية فارتدت الى مجوسية أو دين غير دين أهل الكتاب فان رجعت الى الاسلام أو الى دين
 أهل الكتاب قبل انقضاء العدة فهم على النكاح وان لم ترجع حتى تنقضى العدة فقد انقطعت العصمة
 بينها وبين الزوج ولا نفقة لها في العدة لانها ما نفعه لنفسها بالردة قال ولا يقتل بالردة من انتقل من
 كفر الى كفر انما يقتل من خرج من دين الاسلام الى الشرك فأما من خرج من باطل الى باطل فلا يقتل
 وينتفى من بلاد الاسلام الا أن يسلم أو يعود الى أحد الأديان التي يؤخذ من أهلها الجزية يهودية أو نصرانية
 أو مجوسية فيقر في بلاد الاسلام قال ولواردت من يهودية الى نصرانية أو نصرانية الى يهودية لم تحرم
 عليه لانه كان يصلح له أن يتدنى نكاحها لو كانت من أهل الدين الذي خرجت اليه (قال الربيع) الذي
 أحفظ من قول الشافعي أنه قال اذا كان نصرانيا فخرج الى دين اليهودية أنه يقال له ليس لك أن تتحدث ديننا
 لم تكن عليه قبل نزول القرآن فان أسلت أو رجعت الى دينك الذي كننا أخذ منك عليه الجزية تركناك
 والآخر جناك من بلاد الاسلام وبنينا اليك ومتى قدرنا عليك قتلنا وهذا القول أحب الى الربيع (قال
 الشافعي) ولا يجوز نكاح أمة كتابية لمسلم عبد ولا حر بحال لما وصفت من نص القرآن ودلالته قال
 وأي صنف من المشركين حل نكاح حر أو هم حل وطء أماتهم بالملك وأي صنف حرم نكاح حر أو هم حرم
 وطء أماتهم بالملك ويجعل وطء الأمة الكتابية بالملك كتحل حر أو هم بالنكاح ولا يحل وطء أمة مشركة
 غير كتابية بالملك كما لا يحل نكاح نسائهم ولو كان أصل نسب أمة من غير أهل الكتاب ثم دانت دين أهل
 الكتاب لم يحل وطؤها كما لا يحل نكاح الحر أو هم منهم ولا يحل نكاح أمة كتابية لمسلم بحال لانها داخل
 في معنى من حرم من المشركين وغير حلال منصوصة بالاحلال كما نص حر أو أهل الكتاب في النكاح وان
 الله تبارك وتعالى انما أحل نكاح اماء أهل الاسلام بمعنيين سواء أن لا يجد لنا كنه طول الحرة ويخاف
 العنت والشرطان في اماء المسلمين دليل على أن نكاحهن أحل بمعنى دون معنى وفي ذلك دليل على تحريم
 من خالفهن من اماء المشركين والله تعالى أعلم لان الاسلام شرط ثالث والأمة المشركة خارجة منه فلو
 نكح رجل أمة كتابية كان النكاح فاسدا يفسخ عليه قبل الوطء وبعده وان لم يكن وطئ فلا صداق لها
 وان كان وطئ فلها مهر مثلها ويلحق الولد بالنا كنه وهو مسلم ويبيع على مالكة ان كان كتابيا وان كان

أونسيت أيام حيضها
 تركت الصلاة يوما
 وليسلة واستقبلنا بها
 الحيض من أول هلال
 يأتي عليها بعد وقوع
 الطلاق فاذا هل هلال
 الرابع انقضت عدتها
 ولو كانت تحيض يوما
 وتطهر يوما ونحو ذلك
 جعلت عدتها تنقضى
 بثلاثة أشهر وذلك
 المعروف من أمر
 النساء أنهن يحضن في
 كل شهر حيضة فلا
 أجده معنى أولى بعدتها
 من الشهر ولو تباعد
 حيضها فهي من أهل
 الحيض حتى تبلغ
 السن التي من بلغها لم
 تحض بعدها من
 المؤيسات اللاتي جعل
 الله عدتهن ثلاثة
 أشهر فاستقبلت ثلاثة
 أشهر وقد روى عن ابن
 مسعود وغيره مثل هذا
 وهو يشبه ظاهر
 القرآن وقال عثمان

مسلم لم يبع عليه ولو وطئ أمة غير كتابية منع أن يعود لها حبل أو لم يحبل وإن حبلت فولدت فهي
 أم وادله ولا يحبل له وطؤها لدينها كما يكون أمة له ولا يحبل له وطؤها لدينها فإذا ماتت عقت عبوه وليس له بيعها
 وليس له أن يزوجه أو يهرسها ويستخدمها فيما تطلق كما يستخدم أمة غيرها وإن كانت لها أخت حرة
 مسلمة حل له نكاحها وهكذا إن كانت لها أخت لأمة حرة كتابية أو لها كذا في فاشترها حل له وطؤها ذلك
 البين ولم يكن هذا إجماع بين الأختين لأن وطء الأولى التي هي غير كتابية غير جائز له وإنما الجمع أن يجمع بين من
 يحل وطؤها على الانفراد وإن كانت لها أخت من أبيها ندين بدين أهل الكتاب لم يحل له المالك لأن نسبها
 إلى أبيها وأبوها غير كتابي إنما أنظر فيما يحل من المشركات إلى نسب الأب وليس هذا كالمرأة يسلم أحد
 أبويها وهي صغيرة لأن الإسلام لا يشركه شرك والشرك يشرك النسب إلى الأب وذلك الدين
 له ما لم تبلغ الحاربه ولو أن أختها بلغت ودانت دين أهل الكتاب وأبوها وثني أو مجوسي لم يحل وطؤها ذلك
 البين كما لا يحل وطء وثنية انتقلت إلى دين أهل الكتاب لأن أصل دينها غير دين أهل الكتاب ولو نكح
 أمة كتابية ولها أخت حرة كتابية أو مسلمة ثم نكح أختها الحرة قبل أن يفرق بينهما وبين الأمة الكتابية
 كان نكاح الحرة المسلمة أو الكتابية جائزا لأنه حلال لا يفسده نكاح الأمة الكتابية التي هي أخت
 المنكوحة بعدها لأن نكاح الأولى غير نكاح ولو وطئها كان كذلك لأن الوطء في نكاح مفسوخ
 حكمه أنه لا يحرم شيئا لأنها ليست بزوجة ولا ملكة فيحرم الجمع بينهما وبين أختها قال ولو تزوج امرأة
 على أنها مسلمة فاذا هي كافرة كتابية كان له فسخ النكاح بلا نصف مهر ولو تزوجه على أنها كتابية
 فاذا هي مسلمة لم يكن له فسخ النكاح لأنها خير من كتابية ولو تزوج امرأة ولم يخبر أنها مسلمة ولا كتابية
 فاذا هي كتابية وقال إنما نكحت على أنها مسلمة فالقول قوله وله الخيار وعليه البين ما نكحها وهو
 يعلمها كتابية

(ما جاء في منع إماء المسلمين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ومن لم
 يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما لم يكتفأيمانكم من فياتكم المؤمنات إلى قوله ذلك
 لمن خشي العنت الآية (قال الشافعي) ففي هذه الآية والله تعالى أعلم دلالة على أن المخاطبين بهذا
 الإحرار دون المماليك فأما المملوك فلا بأس أن ينكح الأمة لأنه غير واحد طولا للحرة ولا أمة فإن قال
 قائل ما دل على أن هذا على الأحرار ولهم دون المماليك قيل الواحدون للطول المالكون للمال والمملوك
 لا مالك ما لا يحال وبشبه أن لا يخاطب بأن يقال إن لم يجد ما لا من يعلم أنه لا مالك ما لا يحال إنما عاكف إذا
 لغيره قال ولا يحل نكاح الأمة إلا كما وصفت في أصل نكاحهن إلا أن لا يجد الرجل الحر بصدق أمة
 طولا لحرة وبأن يخاف العنت والعنت الزنا فإذا اجتمع أن لا يجد طولا لحرة وأن يخاف الزنا حل له نكاح
 الأمة وإن انفرد فيه أحدهما لم يحل له وذلك أن يكون لا يجد طولا لحرة وهو لا يخاف العنت أو يخاف
 العنت وهو يجد طولا لحرة إنما رخص له في خوف العنت على الضرورة ألا ترى أنه لو عشت امرأة وثنية
 يخاف أن يزني بها لم يكن له أن ينكحها ولو كان عنده أربع نسوة فعشت واحدة لم يحل له نكاحها إذا تم
 الأربع عنده أو كانت له امرأة فعشت أختها لم يحل له أن ينكحها ما كانت عنده أختها وكذلك ما حرم
 عليه من النكاح من أي الوجوه حرم لم أرخص له في نكاح ما يحرم عليه خوف العنت لأنه لا ضرورة عليه
 يحل له بها النكاح ولا ضرورة في موضع لذة يحل بها المحرم إنما الضرورة في الأبدان التي تخاف الموت وتنتفع
 من ألم العذاب عليها وأما الذات فلا يعطاها أحد بغير ما يحل به فإن قال قائل فهل قال هذا غيرك قيل
 الكتاب كاف إن شاء الله تعالى فيه من قول غيري وقد قاله غيري أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال
 أخبرني أبو الزبير أنه سمع جارا يقول من وجد صدق حرة فلا ينكح أمة أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج
 قال أخبرني ابن طاوس عن أبيه قال لا يحل نكاح الحر الأمة وهو يجد بصدقها حرة قلت يخاف الزنا

لعلى وزيد في امرأة
 حبان بن منقذ طلقها
 وهو صحيح وهي ترضع
 فأقامت تسعة عشر
 شهرا لا تحيض ثم
 مرض ما تريان قال لا
 نرى أنها ترثه إن مات
 ويرثها إن ماتت فإنها
 ليست من القواعد
 اللاتي يتسنن من
 الحيض وليست من
 الأبقار التي لم يبلغن
 الحيض ثم هي على
 عدة حيضها ما كان
 من قليل وكثير فرجع
 حبان إلى أهله فأخذ
 ابنته فلما فقدت الرضاع
 حاضت حيضتين ثم
 توفي حبان قبل الثالثة
 فاعتدت عدة المتوفى
 عنها وورثته وقال
 عطاء كما قال الله تعالى
 إذا يئست اعتدت
 ثلاثة أشهر (قال
 الشافعي) رحمه الله
 في قول عمر رضي الله
 عنه في التي رفعها

قال ما علمته يحل أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال سأل عطاء بن الشعماء وأنا أسمع عن نكاح الامة
ما تقول فيه أجازوه فقال لا يصلح اليوم نكاح الامة (قال الشافعي) والطول هو الصداق ولست أعلم
أحدا من الناس يجحد ما يحل له به أمة الا وهو يجحد حرة فان كان هذا هكذا لم يحل نكاح الامة لحر وان لم
يكن هذا هكذا اجتمع رجل حر الامير من حل له نكاح الامة واذا ملك الرجل عقدة الامة بنكاح صحيح ثم
أيسر قبل الدخول أو بعده فسواء والاختيار له في فراقها ولا يلزمه فراقها بحال أبدا بلغ يسر ما شاء أن يبلغ
لان أصل العقد كان صحيحا يوم وقع فلا يحرم بمحدث بعده ولا يكون له أن ينكح أمة على أمة وذلك أنه اذا
كانت عنده أمة فهو في غير معنى ضرورة وكذلك لا ينكح أمة على حرة فان نكح أمة على أمة أو حرة
فالنكاح مفسوخ قال ولو ابتدأ نكاح أمتهين معا كان نكاحهما مفسوخا بلا طلاق ويتبدئ نكاح
أيهما شاء اذا كان بمن له نكاح الامة كما يكون هكذا في الاختين بعقد عليهما معا والمرأة وعمتها وان نكح
الامة في الحال التي قالت لا يجوز له فالتنكاح مفسوخ ولا صداق لها الا بأن يصيبها فيكون لها الصداق عما
استحل من فرجها ولا تحلها أصابته اذا كان نكاحه فاسدا لزوج غيره ولو طلقها ثلاثا ولو نكحها وهو يجحد
طولا فلم يفسخ نكاحها حتى لا يجحد فسخ نكاحها لان أصله كان فاسدا ويتبدئ نكاحها ان شاء ولو
نكحها ولا روجه له فقال نكحتنا ولا أحد طول الحرة فولدت له أولم تلد اذا قال نكحتنا ولا أحد طول الحرة
كان القول قوله ولو وجد مومرا لانه قد عسر ثم يوسر الا أن تقوم بينة بأنه حين عقدة عقدته نكاحها كان
واجدا لان ينكح حرة فيفسخ نكاحه قبل الدخول وبعده وان نكح أمة ثم قال نكحتنا وأما أحد طول الحرة
أولا أخاف العنت فان صدقه مولاهما فالتنكاح مفسوخ ولا مهر عليه ان لم يكن أصابها فان أصابها فاعليه
مهر مثلها وان كذبه فالتنكاح مفسوخ باقراره بأنه كان مفسوخا ولا يصدق على المهر ان لم يكن دخل بها
فلها نصف ما سمى لها وان راجعها بعد جعلها في الحكم تطليقة وفيما بينه وبين الله فسخا بلا طلاق وقد
قال غيرنا يصدق ولا شيء عليه ان لم يصبها قال وان نكح أمة نكاحا صحيحا ثم أيسر فله أن ينكح عليها حرة
وحرار حتى يكمل أربعا ولا يكون نكاح الحرة ولا الحرار عليها طلاقا ولا الهن ولا واحدة منهن خيار كن
عابن أن تحته أمة أولم يعلن لأن عقدة نكاحها كان حلالا فلم يحرم بأن يوسر فان قال قائل فقد تحرم
الميتة وتحلها الضرورة فاذا وجد صاحبها عن غنى حرمتها عليه قيل ان الميتة محرمة بكل حال وعلى كل
أحد بكل وجه ما لكها وغير ما لكها او غير حلال الثن الا أن أكلها يحل في الضرورة والامة حلال بالملك
وحلال بنكاح العبد وحلال النكاح للحر بمعنى دون معنى ولا تشبه الميتة المحرمة بكل حال الا في حال الموت
ولا يشبه الماء كول الجماع وكل الفروج ممنوعة من كل أحد بكل حال الا بما أحل به من نكاح أو ملك فاذا
حل لم يحرم الا باحداث شيء يحرم به ليس الغنى منه ولا يجوز أن يكون الفرج حلالا في حال حرما بعده
يسير وانما حرمان نكاح المتعة مع الاتباع ثلاثا يكون الفرج حلالا في حال حرما في آخر الفرج لا يحل
الا بأن يحل على الا بدما لم يحدث فيه شيء يحرمه ليس الغنى عنه مما يحرمه فان قال قائل فالتيمم يحل في حال
الاعواز والسفر فاذا وجد الماء قبل أن يصلي بالتيمم بطل التيمم قلت التيمم ليس بالفرض المؤدى فرض
الصلاة والصلاة لا تؤدي الا بنفسها وعلى المصلي أن يصلي بظهور ماء واذ لم يجد تيمم وصلى فان وجد الماء
بعد التيمم وقبل الصلاة توضأ لانه لم يدخل في الفرض ولم يؤده واذا صلى أو دخل في الصلاة ثم وجد الماء
لم تنقض صلاته ولم يعد لها توضأ لصلاة بعدها وهكذا النكاح الامة لو أراد نكاحها وأجيب اليه وجلس له
فلم ينكحها ثم أيسر قبل بعقد نكاحها لم يكن له نكاحها وان عقد نكاحها ثم أيسر لم تحرم عليه كما كان
المصلي اذا دخل بالتيمم ثم وجد الماء لم تحرم الصلاة عليه بل نكاح الامة في أكثر من حال الداخل في الصلاة
الداخل في الصلاة لم يكملها والنكاح الامة قد أكل جميع نكاحها أو أكل نكاحها يحلها له على الا بد كما وصفت
قال ويقسم للحرمة بيمين وللامة بيمينا وكذلك كل حرة معه مسئلة وكتابة يوفين القسم سواء على يمين لكل

حيضتها تنتظر تسعة
أشهر فان بان بها حل
فذلك والاعتد بت بعد
التسعة ثلاثة أشهر ثم
حلت يحتمل قوله في امرأة
قد بلغت السن التي من
بلغها من نساءها يئسن
فلا يكون مخالفا لقول
ابن مسعود رضى الله
عنه وذلك وجه عندنا
(قال) وان مات صبي
لا يجامع مثله فوضعت
امرأته قبل أربعة
أشهر وعشر أتمت
أربعة أشهر وعشرا
لان الولد ليس منه فان
مضت قبل أن تضع
حلت منه وان كان
(١) بقى له شيء يغيب
في الفرج أو لم يبق له
وكان والخصى
ينزلان لحقهما الولد
واعدت زوجتهما كما
تعتد زوجة الفحل وان

(١) قوله بقى له أى
للحبيب كما هو ظاهر
العبارة كتبه محمده

قد زني قبل أن ينكحها أو بعد ما نكحها قبل الدخول أو بعده فلا خيار لها في فراقه وهي زوجته بحالها ولا تحرم عليه وسواء صد الرأى منها أو لم يحد أو قامت عليه بينة أو اعترف لا يحرم من واحد منهما ولا زناهما ولا معصية من المعاصي الحلال الآن يختلف دينها بمشرك وإيمان

(لأنكاح الإبولي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إلى بالمعروف وقال عز وجل الرجال قوامون على النساء الآية وقال في الاماء فانكحوهن باذن أهلهن (قال الشافعي) زعم بعض أهل العلم بالقرآن أن معقل بن يسار كان زوج أخته ابن عمه فطلقها ثم أراد الزوج وأرادت نكاحه بعد مضي عدها فأبى معقل وقال زوجهك وأثرتك على غيرك فطلقها إلا أن زوجكها أبدا فنزل وإذا طلقتم يعني الأزواج النساء فبلغن أجلهن يعني فأنقض أجلهن يعني عدهن فلا تعضلوهن يعني أولياءهن أن ينكحن أزواجهن أن طلقوهن ولم يتواطلاقهن وما أنسبه معنى ما قالوا من هذا بما قالوا ولا أعلم الآية تحتل غيره لأنه انما يؤمر بأن لا يعضل المرأة من له سبب إلى العضل بأن يكون يتم به نكاحها من الأولياء والزواج إذا طلقها فأنقضت عدها فليس بسبيل منها فيعضلها وإن لم تنقض عدها فقد يحرم عليها أن تنكح غيره وهو لا يعضلها عن نفسه وهذا بين ما في القرآن من أن الولي مع المرأة في نفسها حقاً وأن على الولي أن لا يعضلها إذا رضيت أن تنكح بالمعروف (قال الشافعي) وجاءت السنة بمثل معنى كتاب الله عز وجل أخبرنا مسلم وسعيد وعبد الحميد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان أصابها فلهما الصداق بما استحل من فرجها وقال بعضهم في الحديث فان استجروا وقال غيره منهم فان اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج قال أخبرني عكرمة بن خالد قال سمعت الطريق ركباً فيهم امرأة تيب فوات رجلاً منهم أمرها فزوجها رجلاً فلد عمر بن الخطاب الناكح ورد نكاحها أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن معبد بن عيسى عن عمر رضي الله عنه رد نكاح امرأة نكحت بغير ولي أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار نكحت امرأة من بني بكر بن كنانة يقال لها بنت أبي ثمانية عمر بن عبد الله بن مضر فسكت علقمة بن علقمة العتواري إلى عمر بن عبد العزيز وهو بالمدينة إني وليها وانما نكحت بغير أمرى فرد عمر وقد أصابها (قال الشافعي) فأى امرأة نكحت بغير إذن وليها فلا نكاح لها إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فنكاحها باطل وإن أصابها فلهما صداق مثلها بما أصاب منها بما قضى لها به النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على أن الصداق يجب في كل نكاح فاسد بالميسر وأن لا يرجع به الزوج على من غره لأنه إذا كان لها وقد غرت من نفسها لم يكن له أن يرجع به عليها وهو لها وهو لو كان يرجع به فكانت الغرامة من نفسها بطل عنها ولا يرجع زوج أبداً بصداق على من غره امرأة كانت أو غير امرأة إذا أصابها قال وفي هذا دليل على أن على المسلمين إذا استجروا أن ينظر فإن كان الولي عاصلاً أمره بالتزويج فان زوج حق أذاه وإن لم يزوج فحق منعه وعلى السلطان أن يزوج أو يوكل ولياً غيره فيزوج والولي عاص بالعضل لقول الله عز وجل فلا تعضلوهن وإن ذكر شيئاً بظرفيه السلطان فان رآه تدعو إلى كفاءة لم يكن له منعها وإن دعاها الولي إلى خير منه وإن دعت إلى غير كفاءة لم يكن له تزويجها والولي لا يرضى به وإنما العضل أن تدعو إلى مثلها أو فوقها فيمتنع الولي

(اجتماع الولاية وإفراقهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا ولاية لأحد مع أب فإذا مات فالجد أو الأب فإذا مات فالجد أو الأب لان كلهم أب وكذلك الآباء وذلك أن المروجة من الآباء وليست من الأخوة والولاية غير المواريث ولا ولاية لأحد من الأجداد دونه أب أقرب إلى المروجة منه فإذا لم يكن آباء

أو أكثر لم تحض قط اعتمدت بالشهود ولو طرحت ما تعلم أنه ولد مضغة أو غير هالحت (قال المزني) رحمه الله وقال في كتابين لا تكون به أم ولا حتى يبين فيه من خلق الإنسان شيء وهذا أقبس قال ولو كانت تحض على الحمل تركت الصلاة واجتنبها زوجها ولم تنقض بالحيض عدها لأنها ليست معتدة به وعدها أن تضع حملها ولا تنكح المريبة وإن أوفت عدها لأنها لا تدري ما عدها فإن نكحت لم يفسخ ووقفناه فإن برئت من الحمل فهو ثابت وقد أساءت وإن وضعت بطل النكاح (قال المزني) رحمه الله جعل الحامل تحيض ولم يجعل الحيض معنى يعتد به كما تكون

لامرأته بنتا كانت أو اختاً أو بنت عم أو امرأته هو أقرب الناس إليها نسباً أو ولا يحق أن يكون الولي حراماً لمسلم
 رشيداً يعقل موضع الخط وتكون المرأة مسلمة ولا يكون المسلم ولياً للكافرة وإن كانت بنته ولا ولاية له على
 كافرة الأمته فإن ما صار لها بالنكاح ملأه قال ولا يكون الكافر ولياً للمسلمة وإن كانت بنته قد تزوج
 ابن سعيد بن العاص النبي صلى الله عليه وسلم أم حبيبة وأبوسفيان حتى لأنها كانت مسلمة وابن سعيد
 مسلم لأعلم مسلماً أقرب بهامنه ولم يكن لأبي سفيان فيها ولاية لأن الله تبارك وتعالى قطع الولاية بين
 المسلمين والمشركين والمواريث والعقل وغير ذلك قال فيجوز تزويج الحاكم المسلم الكافرة لأنه بحكم
 لا ولاية إذا حاكمت إليه ولا يكون إذا كان بالغاً مسلماً ولياً إن كان سفيهاً مولى عليه أو غير عالم بموضع الخط
 لنفسه ومن زوجه إذا كان هذا لا يكون ولياً لنفسه بزوجهما كان أن يكون ولياً لغيره أبعد وإن لم يكن
 هذا ولياً للشفقة أو ضعف العقل فكذلك المعنوه والمجنون الذي لا يفتق بل هما أبعد من أن يكونا وليين قال
 ومن خرج من الولاية بأحد هذه المعاني حتى لا يكون ولياً بحال فالولي أقرب الناس به ممن يفارق هذه الحال
 وهذا ممن لم يكن ولكن مات ولا ولاية له ما كان بهذه الحال فإذا صلت حاله صار ولياً لأن الحال التي منع
 بها الولاية قد ذهبت

(الأكفاء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لأعلم في أن الولادة أمر مع المرأة في نفسها شيئاً جعل
 لهم أمين من أن لا تزوج الا كفواً فإن قيل يحتمل أن يكون لثلاث زوج الانكاح صحيحاً قيل قد يحتمل
 ذلك أيضاً ولكنه لما كان الولادة لزوجها غير نكاح صحيح لم يجز أن هذا ضعيفاً لا ينسب إليه أن يكون له
 جعل للولادة معها أمر فأما الصداق فهي أولى به من الولاية ولو وهبته جاز ولا معنى له أولى به من أن لا تزوج
 الا كفواً بل لا أحسبه يحتمل أن يكون جعل لهم أمر مع المرأة في نفسها الا ثلاث نكح الا كفواً (قال
 الشافعي) إذا اجتمع الولادة فكانوا شراً فأبهم صلح أن يكون ولياً بحال فهو كأفضلهم وسواء المسن منهم
 والكهول والشباب والفاضل والذي دونه إذا صلح أن يكون ولياً فأبهم زوجهما بذنهما كفواً جاز وإن سخط
 ذلك من بقي من الولادة وأبهم زوج بذنهما غير كفواً فلا يثبت النكاح بالاجتماع عليهم وكذلك لو اجتمعت
 جماعتهم على تزويج غير كفء وانفرد أحدهم كان النكاح مردوداً بكل حال حتى يجمع الولادة معاً على
 انكاحه قبل انكاحه فيكون حقاً لهم تركه وإن كان الولي أقرب ممن دونه فزوج غير كفء بذنهما فليس
 لمن بقي من الألباء الذي هو أولى منهم رده لانه لا ولاية لهم معه قال وليس نكاح غير الكفء محرماً فأردته
 بكل حال انما هو نقص على المروجة والولادة فإذا رضيت المروجة ومن له الأمر معها بالنقص لم أردته قال
 وإذا تزوج الولي الواحد كفواً بأمر المرأة المالك لا مهرها بأقل من مهر مثلها لم يكن لمن بقي من الولادة رد النكاح
 ولأن يقوموا عليه حتى يكملوا لها مهر مثلها لأنه ليس في نقص المهر نقص نسب انما هو نقص المال
 ونقص المال ليس عليها ولا عليهم فيه نقص حسب وهي أولى بالمال منهم وإذا رضى الولي الذي لا أقرب منه
 بالنكاح رجل غير كفء فأنكحه بأذن المرأة والولادة الذين هم شرع ثم أراد الولي المزوج والولادة رده لم يكن لهم
 بعد رضاهم وتزويجهم إياه برضا المرأة وإن كانوا زوجوها بأمرها بأقل من صداق مثلها وكانت لا يجوز
 أمرها في مالها فإلها تمام صداق مثلها لأن النكاح لا يرد فهو كالبيع المستهلكة كالأبعت وهي محجورة
 بيعاً فاستملاك وقد غنبت فيه لزم مشتريه قيمته قال وإذا كانت المرأة محجورة أعلمها مالها فإسواء من جاز
 في صداقها أب أو غيره لا تجوز المحاباة ولا حتى بصداق مثلها ولا يرد النكاح دخلت أو لم تدخل وإن طلقت
 قبل ذلك أخذ لها نصف صداق مثلها

(ما جاء في تشاح الولادة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الولادة شراً فأراد بعضهم
 أن يلى التزويج دون بعض فذلك إلى المرأة ولي أبهم شاءت فإن قالت قد أدت في فلان فإلى ولاتي
 أنسكنه ففكاحه جاز فأيهم أنسكه ففكاحه جاز فإن ابتدره اثنان فزوجه ففكاحه جاز وإن تعانعا

لا أكثر من أربع بين
 فأنكره الزوج فهو منفي
 بالعان لأنها ولادته بعد
 الطلاق لما لا يلد له
 النساء (قال المزني)
 رحمه الله فإذا كان
 الولد عنده لا يمكن أن
 تلده منه فلا معنى
 للعان به ويشبه أن
 يكون هذا غلطاً من
 غير الشافعي وقال في
 موضع آخر لو قال
 لامرأته كلما ولدت ولداً
 فانت طالق فوالت
 ولدين بينهما سنة طلقت
 بالاول وحلت للزوج
 بالآخر ولم يلحق به
 الآخر لأن طلاقه وقع
 بولادتها ثم لم يحدث لها
 نكاحاً ولا رجعة ولم
 يقربه فيلزمه إقراره
 فكان الولد منتقياً عنه
 بلا لعان وغير ممكن
 أن يكون في الظاهر
 منه (قال المزني)
 رحمه الله فوضعها لما
 لا يلد له النساء من ذلك

أقرع بينهم السلطان فأبهم خرج سهمه أمر بالتزويج وان لم يتزوا فاعرأ الى السلطان عدل بينهم أمرهم
 بينهم خرج سهمه زوج وان تزوا فاعرأ أقرع أقرع السلطان لم أحبه لهم وأبهم زوج باذنهم اجاز
 (النكاح الزوجين والوكالة في النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عن أبيه عن ابن
 أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أنكح الوليان
 زاد أول أحق قال وبين في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أول أحق أن الحق لا يكون باطلا وإن
 نكاح الآخر باطل وأن الباطل لا يكون حقا بأن يكون الآخر دخل ولم يدخل الأول ولا يزال الأول
 حيا لم يكن هو الداخل قبل الآخر هو أحق بكل حال قال وفيه دلالة على أن الوكالة في النكاح جائزة
 ولأنه لا يكون نكاح وليين متكافيا حتى يكون الأول منهم الأبوكاة منها مع تركيل النبي صلى الله عليه
 وسلم عمرو بن أمية الضمري فزوجه أم حبيبة ابنة أبي سفيان (قال الشافعي) فأما إذا أذنت المرأة لوليها
 أن يزوجهامان رأيا أو وامرأ أحدهما في رجل فقالت زوجه ووامرأ آخر في رجل فقالت زوجه
 فزوجهامان رجلين مختلفين كفون فأبهم ما زوج أولا فالاول الزوج الذي نكاحه ثابت وطلاقه وما بينه
 وبينها مما بين الزوجين لازم ونكاح الذي بعده ماقط دخل بها الآخر ولم يدخل أو الأول ولم يدخل لا يحق
 الدخول لاحد نسبا أنما يحقه أصل العدة فان أصابها آخر عما نكاحها فلم يهر مثلها إذا لم يصح عده
 النكاح لم يصح شيء بعدها لا بتجدد نكاح صحيح وإذا جاز للزوجة أن توكل وليين جاز للولي الذي لأمر المرأة
 معه أن يوكل وهذا الاب خاصة في البكر ولم يجز لولي غيره للمرأة معهم أمر أن يوكل أب في ثيب ولا ولي غير أب
 الابن تأذن له أن يوكل بتزويجها فيبوز باذنها فلأن رجلا خرج ووكل رجلا بتزويج ابنته البكر فزوجها
 الوكيل وهو فاقمها أنكح أولا فالنكاح نكاحه جائز والآخر باطل الوكيل أو الأب وان دخل بها الآخر
 فلها المهر وعليها العدة والولد لاحق ولا ميراث لها منه ولومات قبل أن يفرق بينهما ولأنه منها لومات
 ولزوجها الاول منها الميراث وعليه لها الصداق بحاسب به من ميراثه وهكذا إذا أذنت لوليين فزوجها معا
 أولولي أن يوكل فوكل وكلا أولولين كذلك فوكل وكلي أي هذا كان فالتزويج الاول أحق ولزوجها
 الوليان والوكلاء ثلاثة أو أربعة فالنكاح الاول إذا علم بيته تقوم على وقت من الاوقات أنه فعل ذلك قبل
 صاحبه قال ولزوجها وليا خارجين فشهد الشهود على يوم واحد ولم يشتموا الساعة أو اثبتوها فلم يكن
 في اثباتهم دلالة على أي النكاحين كان أولا فالنكاح مفسوخ ولا شيء لهما من واحد من الزوجين ولو
 دخل بها أحدهما على هذا فأصابها كان لهما منه مهر مثلها وعليها العدة ويفرق بينهما وسواء كان الزوجان
 في عهد الايعرفان أي النكاح كان قبل أو يتداعيان فيقول كل واحد منهما كان نكاحي قبل وهما يقران
 أنها لا تعلم أي نكاحهما كان أولا ويقران بأمر يدل على أنها لا تعلم ذلك مثل أن تكون غائبة عن النكاح
 ببلد غير البلد الذي تزوجت به أو ما أشبه هذا ولو ادعى عليها أنها تعلم أي نكاحهما أول وادعى كل واحد
 منهما أن نكاحه كان أولا كان القول قولها مع يمينها الذي زعمت أن نكاحه آخر وان قالت لأعلم أيهما
 كان أولا رادعيها عليها ألحقت ما تعلم وما يلزمها نكاح واحد منهما قال ولو كانت خرساء أو معتوثة أو صبية
 أو خرس بعد التزويج لم يكن عليها يمين وفسخ النكاح ولو زوجها أبوها ووكيل له في هذه الحال فقال
 الأب انكحني أولا وانكح وكيلى أولا كان أو قال ذلك الوكيل لم يكن أقرار واحد منهما يلزمها ولا يلزم
 الزوجين ولا واحد منهما ولو كانت عاقلة بالغة فأقرت لاحدهما أن نكاحه كان أولا لزمها النكاح الذي
 أقرت أنه كان أولا ولم تحلف للآخر لانها أقرت له بان نكاحه أولا لم يكن زوجها وقد لزمها أن تكون
 زوجة الآخر ولو كان وليها الذي هو أقرب اليها من ولي الذي يليه زوجها باذنها ووليها الذي هو أبعد منه
 باذنهما فانكح الولي الذي دونه من هو أقرب منه باطل ولو كان على الانفرد وإذا كان هذا هكذا فنكاح
 الولي الأقرب جائز كان قبل نكاح الولي الأبعد أو بعد أو دخل الذي زوجه الولي الأبعد الذي لا بد له مع

أبعد وإن لا يحتاج إلى
 لعان به أحق قال ولو
 ادعت المرأة راجعها
 في العدة أو نكحها ان
 كانت بائنا وأصابها
 وهي ترى أن له عليها
 الرجعة لم يلزمه الزاد
 وكانت اليمين عليه ان
 كان حيا رعى ورتبه
 على علمهم ان كان ميتا
 ولو نكح في العدة
 وأسببت فوضعت
 لأقل من ستة أشهر من
 نكاح الآخر وتمام
 أربع سنين من فراق
 الأول فهو للأول ولو
 كان لا أكثر من أربع
 سنين من فراق الاول
 لم يكن ابن واحد منهما
 لأنه لم يتمكن من واحد
 منهما (قال المزني)
 رحمه الله فهذا قد نفاه
 بلا لعان فهذا والذي
 قبله سراء (قال) فان قيل
 فكيف لم ينف الزاد إذا
 أنكرت أمه بانقضائه
 العدة ثم ولدت لاكثر

من هو أقرب ولودخل بها الزوجان معا أثبت نكاح الذي وجه الولي وأمر باجتماعهما حتى تكمل عدتها من الزوج غيره ثم خلى بينها وبينه وكان لها على الزوج المهر الذي سمي وعلى النكاح الفاسد مهر مثلها كان أقل أو أكثر مما سمي لها ولو اشتملت على حمل وقفا عنها وهي في وقفهما عنها زوجة الذي زوجها الولي ان مات ورثته وان ماتت ورثتها ومتى جاءت بولد أربيه القافة فبأيهما أحلقها خلق وان لم يلحقها بواحد منهما أو أحلقها بهما أو لم يكن قافة وقف حتى يبلغ فينسب إلى أيهما شاء قال وان انتقامه ولم تره القافة لا عنها معا ونفي عنهما معا فان أقربيه أحدهما نسبه إليه فان أقربيه الآخر وقفته حتى تراه القافة وكان كالمسئلة على الابتداء وان مات الآخر بعد ما أقربيه الأول ولم يعترف به فهو من الأول ولو زوجها وليان أحدهما قبل الآخر باذنهما فدخل بها صاحب الزوج الآخر فلها مهر مثلها وتزويج منه وهي زوجة الأول ويسلك عنهما حتى تنقضي عدتهما من الدخول بها

(ما جاء في نكاح الآباء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت نكحن النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة ست أو سبع وبني أبي وأنا ابنة تسع الشك من الشافعي (قال الشافعي) فلما كان من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الجهاد يكون على ابن خمس عشرة سنة وأخذ المسلمون بذلك في الحدود وحكم الله بذلك في الدنيا فقال حتى اذ بلغوا النكاح فان آتسم منهم رشدا ولم يكن له الأمر في نفسه إلا ابن خمس عشرة سنة أو ابنة خمس عشرة إلا أن يبلغ الحلم أو الجارية المحيض قبل ذلك فيكون لهما أمر في أنفسهما دل انكاح أبي بكر عائشة النبي صلى الله عليه وسلم ابنة ست وبناتها ابنة تسع على أن الأب أحق بالبكر من نفسها ولو كانت اذا بلغت بكرا كانت أحق بنفسها منه أشبه أن لا يجوز له عليها حتى تبلغ فيكون ذلك باذنهما أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنهما صامتا أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن وجمع ابني زيد بن جارية عن خنساء بنت خدام أن أباهما زوجها وهي ثيب وهي كارهة فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها (قال الشافعي) فأى أمرأة ثيب أو بكر زوجها بغير اذنها فالنكاح باطل إلا بالآباء في الأبكار والسادة في المماليك لان النبي صلى الله عليه وسلم رد نكاح خنساء ابنة خدام حين زوجها أبوها كارهة ولم يقل إلا ان تشاء أن تبرى أباك فقبحني انكاحه لو كانت اجازته انكاحها تحيزه أشبه أن يأمرها أن تحيز انكاح أبيها ولا يرد بقوة عليها (قال الشافعي) ويشبه في دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرق بين البكر والثيب فجعل الثيب أحق بنفسها من وليها وجعل البكر تستأذن في نفسها أن الولي الذي عني والله تعالى أعلم الأب خاصة فجعل الأيم أحق بنفسها منه فدل ذلك على أن أمره أن تستأذن البكر في نفسها أمر اختيار لا فرض لانها لو كانت اذا كرهت لم يكن له تزويجها كانت كالثيب وكان يشبهه أن يكون الكلام فيها أن كل أمرأة أحق بنفسها من وليها واذن الثيب الكلام واذن البكر الصمت ولم أعلم أهل العلم اختلفوا في أنه ليس لأحد من الأولياء غير الآباء أن يزوجه بكرا ولا ثيبا إلا باذنهما فاذا كانوا يفرقوا بين البكر والثيب البالغين لم يحز إلا ما وصفت في الفرق بين البكر والثيب في الأب الولي وغير الولي ولو كان لا يجوز للأب انكاح البكر إلا باذنها في نفسها ما كان له أن يزوجه صغيرة لأنه لا أمر لها في نفسها في حالها تلك وما كان بين الأب وسائر الولاية فرق في البكر كما لا يكون بينهم فرق في الثيب فان قال قائل فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تستأمر البكر في نفسها قيل يشبه أمره أن يكون على استطابة نفسها وأن يكون جهاد اعلا يعلمه غيرها فتذكره اذا استؤمرت أو تكرهه الخاطب لعله فيكون استثمارها أحسن في الاحتياط وأطيب لنفسها وأجل في الاخلاق وكذلك تأمر أباهما وتأمره أيضا أن يكون المؤامر لها فيه أقرب نساء أهلها وأن يكون نفى إليها بذات نفسها أما كانت أو غير أم ولا

من ستة أشهر بعد اقرارها قبل لما أمكن أن تحيض وهي حامل فتقرب بانقضاء العدة على الظاهر والخل قائم لم ينقطع حق الولد باقرارها بانقضاء العدة وألزمناه الأب ما أمكن أن يكون جلامنه وكان الذي يملك الرجعة ولا يملكها في ذلك سواء لان كليهما محلان بانقضاء للازواج وقال في باب اجتماع العديتين والقافة ان جاءت بولد لاكثر من أربع سنين من يوم طلقها الأول ان كان يملك الرجعة دعاه القافة وان كان لا يملك الرجعة فهو الثاني (قال المسزني) رحمه الله بجمع بين من له الرجعة عليها ومن لا رجعة له عليها في باب المدخول بها وفرق بينهما بان تحصل في باب اجتماع العديتين والله أعلم

يجعل في انكاحها الا بعد اخبار الزوج بعينه ثم يكره لا يبيها أن يزوجه ان علم منها كراهة لمن يزوجهها
وان فعل فروجهما من كرهت جاز ذلك عليها واذا كان يجوز تزويجها من كرهت فكذلك لزوجهها بغير
استئذانها فان قال قائل وما يدل على أنه قد يزوجها من كرهت البكر ولا أمر لها مع أبيها الذي أمر بمشاورتها
قبل قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر ولم يجعل الله لهم معاً امرًا انما فرض عليهم
طاعته ولكن في المشاورة استئذانهم وأن يستن بها من ليس له على الناس ما لرسول الله صلى الله
عليه وسلم والاستدلال بأن يأتي من بعض المشاورين بالخبر قد غاب عن المستشير وما أشبه هذا قال
البلد أبو الاب وأبو أبيه يقومون مقام الاب في تزويج البكر وولاية الثيب مالم يكن دون واحد منهم
أب أقرب منه ولو زوجت البكر أزواجاً ما وعظماؤها وفارقوها وأخذت مهرها ومواريت دخلها وأزواجها
أولم يدخلوا الا انهم لم يجتمع زوجت تزويج البكر لانه لا يغار فيها اسم بكر الابان تكبرن ثيباً رسوا بلغت
سنواً خرجت الاسواق وسافرت وكانت قيم أهلها ولم يكن من هذا شيء لانهم ابكر في هذه الاحوال كلها
(قال) واذا جوعت بكناح صحيح أو فاسد أو زنا (١) صغيرة كانت بالغاً وغير بالغ كانت ثيباً لا يكون للاب
تزويجها الا باذنهم ولا يكون له تزويجها اذا كانت ثيباً وان كانت لم تبلغ انما يزوج الصغيرة اذا كانت بكرة
لانه لا أمر لها في نفسها اذا كانت صغيرة ولا بالغاً مع أبيها قال وليس لأحد غير الآباء أن يزوج بكرة ولا
ثيباً صغيرة لا باذنهم ولا بغير اذنهم ولا يزوج واحدة منهم ما حتى تبلغ فتأذن في نفسها وان زوجها أحد غير
الآباء صغيرة فالنكاح مفسوخ ولا يتوارثان ولا يقع عليها طلاق وحكمه حكم النكاح الفاسد في جميع
أمره لا يقع به طلاق ولا ميراث والآباء وغيرهم من الاولياء في الثيب سواء لا يزوج أحد الثيب الا باذنهم
واذنهم الكلام وادن البكر الصمت واذا زوج الاب الثيب بغير علمها فالنكاح مفسوخ رضى بعد أو لم يرض
وكذلك سائر الاولياء في البكر والثيب

(الاب ينكح ابنته البكر غير الكفء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز أمر الاب على
البكر في النكاح اذا كان النكاح حلالاً أو غير نقض عليها ولا يجوز اذا كان نقضاً لها أو ضرراً عليها كما
يجوز شراءه وبيعه عليها بالاضرر عليها في البيع والشراء من غير ما لا يتغابن أهل البدع به وكذلك ابنته
الصغيرة قال ولو زوج رجل ابنته عبد الله أو غيره لم يجر النكاح لان العبد غير كفء لم يجر وفي ذلك عليها
نقص بضرورة ولو زوجها غير كفء لم يجر لان في ذلك عليها نقصاً ولو زوجها كفواً أجزم وأبرص
أو مجنوناً أو خصباً يجوب أو غير مجبوب لم يجر عليها لانها لو كانت بالغاً كان لها الخيار اذا علمت هي بداء
من هذه الادواء ولو زوجها كفواً صحيحاً ثم عرض له داء من هذه الادواء لم يكن له أن يفارق بينها وبينها
حتى تبلغ فاذا بلغت فلها الخيار (قال) ولو عقد النكاح عليها الرجل به بعض الادواء ثم ذهب عنه
قبل أن تبلغ أو عند بلوغها فاخترت المقام معه لم يكن لها ذلك لان أصل العقد كان مفسوخاً (قال) ولو
زوج ابنه صغيراً أو مجنوناً أمة كان النكاح مفسوخاً لان الصغير لا يخاف العنت والمجنون لا يعرب عن
نفسه بأنه يخاف العنت وان كان كل واحد منهما لا يجد طولاً ولو زوجها جذماً أو برصاً أو مجنوناً
أو ارتقاء لم يجر عليه النكاح وكذلك لو كان زوجها امرأة في نكاحها ضرر عليه أو ليس له فيها وطر مشل
يجوز فانية أو عيماً أو قطعاً أو ما أشبه هذا

(المرأة لا يكون لها الولي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما
امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فين فيه أن الولي رجل لا امرأة فلا تكون المرأة ولياً لأبداً غيرها
واذا لم تكن ولياً لنفسها كانت أبعد من أن تكون ولياً لغيرها ولا تعقد عقد نكاح أخبرنا الثقة عن ابن
جرير عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة تخطب اليها المرأة من أهلها فتشهد فاذا بقيت
عقدة النكاح قالت لبعض أهلها زوج فان المرأة لا تلي عقدة النكاح (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة

(أدعت على التي لم
يسخل بها زوجها)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى وان
طلعتهم من قبل أن
تسرحن الآية قال
المسيس الاصابة وقال
ابن عباس وشريح
وعبرهما لا عدة عليها
الا بالاصابة بعينها لان
الله تعالى قال هكذا
(قال الشافعي) وهذا
ظاهر القرآن فان
ولدت التي قال زوجها
لم أدخل بها الستة أشهر
أولاً كثيراً بلده النساء
من يوم عقد نكاحها
لحق نسبه وعليه المهر
اذا ألزمتها الولد حكمنا

(١) قوله صغيرة كانت
بالغاً وغير بالغ كذا
في التسخ ولعل لفظ
صغيرة من زيادة النسخ
أو تفسير لغير البالغ
وضع بين السطور
فأثبتها النسخ في الصلب
فتأمل كتبه معجته

عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال لا تنكح المرأة فان البغي انما تنكح نفسها (قال الشافعي) واذا أرادت المرأة أن تزوج جارتها لم يجز أن تزوجها حتى ولا وكلها ان لم يكن وليا للمرأة اذ لم تكن هي وليا لجارتها لم يكن أحد سببها وليا اذ لم يكن من الولادة كالا يكون للمرأة أن تؤكل بنفسها من يزوجها الا وليا ويزوجها ولي المرأة السيدة الذي كان يزوجها حتى أو السلطان اذا أذنت سيدتها بتزويجها كما يزوجهن حتى اذا أذنت بتزويجها ولا يجوز لولي المرأة أن يولي امرأته تزوجها اذ لم تكن وليا في نفسها لم تكن وليا وكافة ولا يزوج جارتها الا باذنها ويجوز وكافة الرجل الرجل في النكاح الا أنه لا يؤكل امرأته لما وصفت ولا كفر بتزويج مسلمة لأن واحدا من هذين لا يكون وليا بحال وكذلك لا يؤكل عبد اولاد من لم تكمل فيه الحرية وكذلك لا يؤكل مخجورا عليه ولا مغلوبا على عقله لان هؤلاء لا يكونون ولا بحال

(ما جاء في الأوصياء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ذكر الله تعالى الاولياء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما امرأه نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ولم يختلف أحد أن الولادة هم العصبة وأن الاخوال لا يكونون ولاية ان لم يكونوا عصبة فبين في قولهم أن لا ولاية لوصي ان لم يكن من العصبة لان الولاية يشبه أن تكون جعلت للعصبة للمعار عليهم والوصي ممن لا عار عليه فيما أصاب غيره ممن عار وسواء وصي الأب بالابكار والبنات ووصي غيره فلا ولاية لوصي في النكاح بحال وذلك أنه ليس بوكيل الولي ولا يولي والخال أولى أن يكون عليه عار من الوصي وهو لا ولاية له ان لم يكن له نسب من قبل الأب وهذا قول أكثر من أئمة من أهل الآثار والقياس وقد قال قائل يجوز نكاح وصي الأب على البكر خاصة دون الاولياء ولا يكون له أن ينكح البكر بغير إذنها ولا الأب أن ينكحها بغير إذنها ولا يجوز نكاحه الثيب بأمرها وأمرها الى الولادة ويقول ولا يجوز نكاح وصي ولي غير وصي الأب (قال الشافعي) وهو يزعم أن الميت اذا مات انقطع وكالته فان كان الوصي وكالته عنده كوكيل الحى فوكيل الأب والاخ (١) ولي الاولياء البكر والثيب يجوز انكاحهم عندنا وعند غيره وكافة من وكلهم ما جاز لمن وكلهم بالنكاح ويقيمهم مقام من وكله وهو لا يجيز لوصي الأب ما يجيز للأب ويقول ليس بوكيل ولا أب فيقال فولى قرابه فيقول لا فيقال ما هو فيقول وصي ولى فيقول يقوم مقامه ولا يندى ما يقول ويقال فالغير الأب فيقول الوصي ليس بولى ولا وكيل فيجوز نكاحه وليس من النكاح بسبيل فيقول قولنا متناقضان معنى القرآن والسنة والآثار

(انكاح الصغار والمجانين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يزوج الصغيرة التي لم تبلغ أحد غير الآباء وان زوجها بالتزويج مفسوخ والجداد آباء اذ لم يكن أب يقومون مقام الآباء في ذلك ولا يزوج المغلوقة على عقلها أحد غير الآباء فان لم يكن آباء رفعت الى السلطان وعليه أن يعلم الزوج ما اشتر عنددها أنها مغلوقة على عقلها فان يقدم على ذلك تزوجها آباء وانما منعت الولاية غير الآباء تزويج المغلوقة على عقلها أنه لا يجوز لولي غير الآباء أن يزوج امرأته الا برضاها فلما كانت ممن لا رضاهم لم يكن النكاح لهم تاما وانما أجزت للسلطان أن ينكحها لانها قد بلغت أو ان الحاجة الى النكاح وان في النكاح لها عافا وغناء وربما كان لها فيه شفاء وكان نكاحها كالنكاح لها وعليها وان أوافقت فلا خيار لها ولا يجوز أن يزوجها الا كفوا واذا أنكحها فنكاحه ثابت وترث وتورث وان غلب على عقلها من مرض أو برسام أو غيره لم يكن له أن ينكحها حتى يتأني بها فان أفاقت أنكحها الولي من كان باذنها وان لم تفق حتى طال ذلك ويؤيس من أفاقتها زوجها الأب أو السلطان وان كان بهما مع ذهاب العقل جنونا أو مجذوما أو برص أعلم ذلك الزوج قبل أن يزوجها وان كان بهاضى يرى أهل الخبرة بها أنها لا تريد النكاح معه لم أره أن يزوجها وان زوجها لم أره تزويجه لان التزويج ازيد دليلها الامونة عليها فيه وسواء اذا كانت مغلوقة

عليه بأنه مضى ما لم تنكح زوجا غيره ويمكن أن يكون منه (قال) ولو خلا بها فمال لم أصها وقالت قد أصابني ولا وان في غير ذلك من غير ذلك والقول قوله مع عينه وان جاءت بشهادة رجلين بالفساد أو حلقتها مع شخصين أو عظمها الصدق

(باب العدة من الموت والطلاق وزوج غائب)

قال الشافعي رحمه الله واذا علمت المرأة يقين موت زوجها أو طلاقه بينة أو أى علم اعتدت من يوم كانت فيه الوفاة والطلاق وان لم تعد حتى تضي العدة لم يكن عليها غيرها لانها مدة وقد مررت عليها وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تعتد من يوم تكون الوفاة أو الطلاق وهو قول عطاء وابن المسيب والزهرى

(١) قوله ولي الأولياء المبكر الخ كذا في النسخ وانظره وان كان الحاكم مفهوما كتبه معججه

(باب في عدة الأمة)

(قال الشافعي) رحمه الله
فرق الله بين الأحرار
والعبيد في حصد الزنا
فقال في الأماء فإذا
أحصن فإن أتت
بفاحشة الآية وقال
تعالى وأشهدوا ذوي
عدل منكم وذكر
الموارث فلم يختلف
أحد لقيته أن ذلك في
الأحرار ون العبيد
وفرض الله العدة
ثلاثة أشهر وفي الموت
أربعة أشهر وعشرا
وسن صلى الله عليه
وسلم أن تستبرا الأمة
بحيضة وكانت العدة في
الأحرار استبراء وتعبدا
وكانت الحيضة في
الأمة استبراء وتعبدا
ولم أعلم مخالفين
حفظت عنه من أهل
العلم في أن عدة الأمة
نصف عدة الحرة فيما
له نصف معدود فلم
يجز إذا وجدنا ما رصفنا
من الدلائل على
الفرق فيما ذكرنا

على عقلها بكذا كانت أو ثيبا لا يزوجه الأب أو سلطان بلا أمرها لانه لا أمر لها
(نكاح الصغار والمغلوبين على عقولهم من الرجال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الكبير
المغلوب على عقله لا يسه أن يزوجه لانه لا أمر له في نفسه وإن كان يجن ويفيق فليس له أن يزوجه حتى
يأذبه وهو مفق في أن يزوجه فإذا أذن فيه وزوجه ولا أرد في نكاحه إياه وليس لاحد غير الأب أن يزوجه
المغلوب على عقله لانه لا أمر له في نفسه ويرفع إلى الحاكم فيبذل عنه فإن كان يحتاج إلى التزويج ذكر
للزوجة حاله فإن رضيت حاله وزوجه وإن لم يكن يحتاج إلى التزويج فيمأري زمرته أو غيرهما ليعن الحاكم
أن يزوجه ولا يسه إلا أن يكون تزويجه لخدم فيجوز تزويجه بذلك ولا بأما لا لا في المغلوب على عقله
وفي الصغيرة والمرأة البكر ولا بأه تزويج الابن الصغير ولا خياره إذا بلغ وليس ذلك لسلطان ولا لولي وإن
زوجه سلطان أو ولي غير الأب فالنكاح مفسوخ لأننا نحبز عليه أمر الأب لانه يقوم مقامه في النظره
ما لم يكن له في نفسه أمر ولا يكون له خيار إذا بلغ فأما غير الأب فليس ذلك له ولو كان الصبي محبوبا أو محبوبا
فزوجته أمه كان نكاحه مردودا لانه لا يحتاج إلى النكاح قال وإذا زوج المغلوب على عقله فليس لآبيه
ولا للسلطان أن يخالعه بينه وبين امرأته ولا أن يطلقها عليه ولا يزوجه واحده من ما لا بالغوا بعد
ما يستدل على حاجته إلى النكاح ولو طلقها لم يكن طلاقه طلاقا وكذلك لو آلى منها أو تطاهر لم يكن عليه
إيلاء ولاظهار لأن القلم مرفوع عنه وكذلك لو قد فها وانتفى من ولدها لم يكن له أن يلاع ويترمه الولد
ولو قال هو عمن لا يأتيني لم تضرب له أجلا وذلك أنها إن كانت ثيبا فقد أتتها وتجهدها وهو لو كان صحيحا
جعل القول قوله مع عينته وإن كانت بكر فقد تمتنع من أن ينالها فلا يعقل أن يدفع عن نفسه بالقول
إنها تمتنع ويمتنع ويؤمر إشارة بأصابتها ولو ارتد لم تحرم عليه لأن القلم مرفوع عنه ولو ارتدت هي فلم تعد
إلى الإسلام حتى تنقضي العدة بانت منه وهكذا إذا نكحت المغلوبة على عقلها لم يكن لآبها ولا لولي غيره
أن يخالعه عن بدنه من مالها ولا يبرئ زوجها من نفقتها ولا شيء وجب لها عليه فإن هربت أو امتنعت منه
لم يكن لها عليه نفقة مادامت هاربة أو تمتنع وإن آلى منها وطلب ريلها وبقه قيل له أتق الله وفي أو طلق
ولا يجبر على طلاق كما لا يجبر لو طلبته هي وكذلك إن كان عندنا لم يوجلهما من قبل أن هذا شيء إن كانت
صحيحة كان لها طلبه لتعطاء أو يفارق وإن تركته لم يحمل فيه الزوج على الفراق لأن الفراق إنما يكون
برضاها أو امتناعه من النفي فلا يكون لاحد طلب أن يفارق بحكم يسار من زوجها غير هاهي ممن لا طلب له
ولو طلبت لم يكن ذلك على الزوج وهكذا الصبية التي لا تعقل في كل ما وصفت قال ولو قد ف المحنونة وانتفى
من ولدها قيل له إن أردت أن تنفي الولد بالعلن فالعلن وقعت الفسقة بينهما ولا يكون له أن
ينكحها أبدا ولا يرد عليه وينفي عنه الولد وإن كذب نفسه ألحق به الولد ولا يعزر ولم ينكحها أبدا فإن
أبى أن يلتن فهي امرأته والولد ولده ولا يعزرها قال وأي ولد ولده ما كانت في ما كرهه إلا أن ينفيه
بلعان وإن وجد معها ولد فقال لم تلده ولا قافة ورئت تدري عليه وترضعه وتحنو عليه حنوا الأم لم تكن أمه
الابن يشهد أربع نسوة أنها ولده أو يقره هو بأنها ولده فيلحقه وإن كانت قافة فألحقه به فهو ولده
الآن ينفيه بلعان وليس للأب في الصبية والمغلوبة على عقلها أن يزوجه أبدا ولا غير كف علها وأنظر
كل امرأة كانت بالعباء فدعت إليه كان لا بها ولم يمانعهما منه وليس للأب عليها الدخا لهما فيه ولا للأب
ولا للسلطان في واحد منهما أن يزوجهما مجنونا ولا مجذوما ولا أبرص ولا مغلوبا على عقله لانه قد كان
لهما تزوجه برضاها إذا علمت أن تفسخ نكاحه وكذلك ليس له أن يزوجهما مجنونا وكذلك ليس له أن يكره
أمنه على واحد من هؤلاء بنكاح وله أن يهب الكل واحد من هؤلاء بيعهما منه ولا لولي الصبي أن
يزوجه مجنونة ولا جذماء ولا أبرصا ولا مغلوبا على عقلها ولا امرأة لا تطيق جماعا بحال ولا أمة وإن
كان لا يجتد طول الحرة لانه ممن لا يخاف العنت

(النكاح بالشهود) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا نكاح للأب في ثيب ولا لولي غير الأب في بكر ولا ثيب غير مغتربة على عقله احتي يجمع النكاح أربعا أن ترضى المرأة المزوجة وهي بالغ والبلوغ أن تحيض أو تستكمل خمس عشرة سنة ويرضى الزوج البالغ وينكح المرأة لولي لأولى منه أو السلطان ويشهد على عقد النكاح شاهدان عدلان فإن نقص النكاح واحد من هذا كان فاسدا قال ولا يبي البكر أن يزوجه صغيرة وكبيرة بغير أمرها وأحب إلى أن كانت بالغاً أن يستأمرها وذلك لسيد الأمة في أمته وليس ذلك لسيد العبد في عبده ولا لأحد من الأولياء غير الأب في البكر وهكذا لابي المجتوبة البالغ أن يزوجه تزويج الصغيرة البكر بكرا كانت أو ثيبا وليس ذلك لغير الأب أو السلطان
(النكاح بالشهود أيضا) أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس قال لا نكاح إلا بشاهدي عدل وولي مرشد وأحسب مسلم بن خالد قد سمعه من ابن خثيم أخبرنا مالك عن أبي الزبير قال أتى عمر بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجت قال ولو شهد النكاح من لا تجوز شهادته وإن كثروا من أحرار المسلمين أو شهادة عبيد مسلمين أو أهل ذمة لم يجز النكاح حتى ينقصد بشاهدين عدلين قال وإذا كان الشاهدان لا يردان من جهة التعديل ولا الحرية ولا البلوغ ولا علة في أنفسهم ما خاصة جاز النكاح قال وإذا كانا عدلين عدوين للمرأة أو للرجل فتصادق الزوجان على النكاح جازت الشهادة لأنها شهادة عدلين وإن تجاحدا لم يجز النكاح لاني لا أجيز شهادتهما على عدوينهما وأحلفت الجاحد منهما فإن حلف برئ وإن نكل رددت البين على صاحبه فإن حلف أثبت له النكاح وإن لم يحلف لم أثبت له نكاحا وإن روى رجل يدخل على امرأة فقالت زوجي وقال زوجتي نكحتا بشاهدين عدلين ثبت النكاح وإن لم نعلم الشاهدين قال ولو عقد النكاح بغير شهود ثم أشهد بعد ذلك على حياله وأشهدت وولها على حيالهما لم يجز النكاح ولا يجز نكاحا إلا نكاحا عقد بحضرة شاهدين عدلين وما وصفت معه ولا يكون أن يتكلم بالنكاح بغير جائز لم يجز إلا بتجديد نكاح غيره ولو كان الشاهدان عدلين حين حضر النكاح ثم ساءت حالهما احتي ردت شهادتهما فتصادق أن النكاح قد كان والشاهدان عدلان أو قامت بذلك بينة جاز وإن قالوا كان النكاح وهما بالحيال لم يجز وقال إنما أنظر في عقدة النكاح ولا أنظر يوم يقومان هذا يخالف الشهادة على الحق غير النكاح في هذا الموضع الشهادة على الحق يوم يقع الحكم ولا ينظر إلى حال الشاهدين قبل والشهادة على النكاح يوم يقع العقد قال ولو جهل حال الشاهدين وتصادقوا على النكاح بشاهدين جاز النكاح وكانا على العدل حتى أعرف الجرح يوم وقع النكاح وإذا وقع النكاح ثم أمره الزوجان بكتمان النكاح والشاهدين فالنكاح جائز وأكره لهما السر لئلا يرتاب بهما
(ما جاء في النكاح إلى أجل ونكاح من لم يولد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل للمرأة قد تزوجتك أجل أو قبلت ذلك المرأة أو أول ولد تلده امرأتى وقبلت ذلك المرأة أو قال ذلك الرجل للرجل في حبل امرأته قد تزوجتك أول جار ية تلدها امرأتى وقبل الرجل فلا يكون شيء من هذا نكاحا أبدا ولا نكاح لمن لم يولد ألا ترى أنهم قد لا تلد جار ية وقد لا تلد غلاما أبدا فإذا كان الكلام منعقد على غير شيء لم يجز ولا يجوز النكاح إلا على عين بعينها ولو قال الرجل إذا كان غدا أفقد زوجتك ابنتي وقبل ذلك الرجل أو قال رجل لرجل إذا كان غدا أفقد زوجت ابني ابتك وقبل أبو الجارية والغلام والجارية صغيران لم يجز له لأنه قد يكون غدا وقد مات ابنه أو ابنته أو هما وإذا انعقد النكاح وانعقاده الكلام به فكان في وقت لا يحل له فيه الجماع ولا يتوارث الزوجان لم يجز وكان ذلك في معنى المتعة التي تكون زوجة في أيام وغير زوجة في أيام وفي أكثر من معنى المتعة لأنه قد جاءت مدة بعد العقد لم يوجب فيها النكاح ولا يكون هذا نكاحا عندنا ولا عند من أجاز نكاح المتعة هذا أقس من نكاح المتعة

وغيره إلا أن نجعل
 عدة الأمه نصف عدة
 الحرة فيما له نصف فأما
 الحيضة فلا يعرف لها
 نصف فتكون عدتها
 فيه أقرب الأشياء من
 النصف إذا لم يسقط
 من النصف شيء وذلك
 حيضتان وأما الحمل
 فلا نصفه كالم يكن
 للقطع نصف فقطع
 العبد والحر قال عمر
 رضي الله عنه يطلق
 العبد تطليقتين وتعد
 الأمه حيضتين فإن لم
 تحض فشهري أو شهرا
 ونصفا قال ولو اعتقت
 الأمه قبل مضى العدة
 أكلت عدة حرة لأن
 العتق وقوع وهي في
 معاني الأزواج في عامة
 أمرها ويتوارثان في
 عدتها بالحرية ولو
 كانت تحت عبد
 فاختارت فراقه كان
 ذلك فسخا بغير طلاق
 وتكمل منه العدة
 من الطلاق الأول ولو
 أحدث لها رجعة ثم
 طلقها ولم يصحبها بنت

(ما يجب به عقد النكاح) (قال الشافعي) ربه الله تعالى وإذا خطب الرجل على نفسه فقال زوجته فلانة أو وكيل الرجل على من وكاه فقال ذلك أو أبو الصبي المولى عليه المرء إلى ولها بعد ما أذنت في انكاح الخطاطب أو المخطوب عليه فقال الرلى قد تزوجت فلانة التي سمى فقد لازم النكاح ولا احتياج إلى أن يقول الزوج أو من ولي عقد نكاحه بواكته قد قبلت إذا بدأ الخطيب فأجيب بالنكاح قال ولما احتجبت إلى هذا لم أجز نكاحاً أبداً إلا بأن يولي الرجل ويولي المرء رجل واحد أو امرأة واحدة وإذا احتجبت إلى أن يقول الخطاطب وقد بدأ بالخطبة إذا تزوج قد قبلت لأنى لأدري ما بدأ بالخطيب احتجبت إلى أن يقول ولي المرء قد أجزت لأنى لأدري ما بدأ به ان كان اذ تزوج لم يثبت النكاح إلا باحد اث المتكلمين قبله لا للنكاح ثم احتجبت إلى أن أرد القول على الزوج ثم هكذا على ولي المرأة فلا يجوز بهذا المعنى نكاح أبداً ولا يجوز إلا بما وصفت من أن يلى العقد عليهما واحد بواكتهما ولكن لو بدأ ولي المرء فقال للرجل قد تزوجت فقبلت لم يكن نكاحاً حتى يقول الرجل قد قبلت لان هذا ابتداء كلام ليس جواباً لمخاطبة وان خطب الرجل المرأة فلم يجبه الاب حتى يقول الخطاطب قد رجعت في الخطبة فزوجها الاب بعد رجوعه كان النكاح مفسوخاً لا نه تزوج غير مخاطب إلا أن يقول بعد تزويج الأب قد قبلت ولو خطب رجل إلى رجل فلم يجبه الرجل حتى غلب على عقله ثم تزوجه لم يكن هذا اسكاحاً لانه عقد من قد بطل كلامه ومن لا يجوز أن يكون ولياً وهكذا لو كان الخطاطب المغلوب على عقله بعد أن يخطب وقبل أن تزوج ولكن لو عقد عليه ثم غلب على عقله كان النكاح جائزاً إذا عقد معه عقله ولو كان هذا في امرأه أذنت في أن تنكح فلم تنكح حتى غلبت على عقلها ثم أنكحت بعد الغلبة على عقلها كان النكاح مفسوخاً لانه لم يلزمها شيء من النكاح حتى غلبت على عقلها فبطل اذنها وهذا كما قلنا في المسئلة قبلها قال ولو تزوجت قبل أن تغلب على عقلها ثم غلبت بعد التزويج على عقلها زهر النكاح ولو قال الرجل لابي المرأة أتزوجني فلانة فقال قد تزوجت كلها لم يثبت النكاح حتى يقبل المزوج لان هذا ليس خطبة وهذا استفهام وإذا خطبها على نفسه ولم يسم صداقاً فزوجها فالنكاح ثابت ولها مهر مثلها ولو سمي صداقاً فزوجها باذنها كان الصداق له ولها الا زماً

(ما يحرم من النساء القرابة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم الآية (قال الشافعي) والامهات أم الرجل والدة وأمهات أمهات آبائهم وبعدت الجدات لأنهن يلزمن اسم الامهات والبنات بنات الرجل لصلبه وبنات بنيه وبناتهم وإن سفلن فكلهن يلزمن اسم البنات كالأجداد اسم الامهات وإن علون وتباعدن منه وذلك ولد الرلد وإن سفلوا والاخوات من ولاد أبيه لصلبه أو أمه نفسها وعماته من ولاد جده الأدنى أو الأفضى ومن فوقهما من أجداده وخالاته من ولادته أم أمته وأمهات من فوقهما من جدهاته من قبلها وبنات الأخ كل ما ولد الأخ لابيه أو لأمه أو لهما من ولاد ولده والدة فكلهم بنو أخيه وإن تسفلوا وهكذا بنات الأخت (قال الشافعي) وحرمت الله تعالى الأخت من الرضاعة فاحتمل تحريمهما معنيين أحدهما إذ كره الله تحريم الأم والأخت من الرضاعة فأقامهما في التحريم مقام الأم والأخت من النسب أن تكون الرضاعة كلها تقوم مقام النسب فأحرم بالنسب حرم الرضاع مثله وبهذا نقول بدلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس على القرآن والآخرة أن يحرم من الرضاع الأم والأخت ولا يحرم سواهما (قال الشافعي) فإن قال قائل فأي دلالة السنة بان الرضاعة تقوم مقام النسب قيل له إن شاء الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة فقالت

على العدة الأولى لانها
معلقة لم تحبس (قال
المزني) رحمه الله
هذا عندى غلط بل
عدتها من الطلاق
الثاني لانها لماراجعها
بطلت عدتها وصارت
في معامها المتقدم
بالعقد الاول لابتنكاح
مستقبل فهو في معنى
من ابتدأ طلاقها
مدخولها ولو كان
طلاقا لا يعلل فيه الرجعة
ثم عقت فيها قولان
أحدهما أن تبني
على العدة الأولى ولا
خيار لها ولا تستأنف
عدة لانها ليست في
معالي الأزواج والثاني
أن تكمل عدة حرة
(قال المزني) رحمه
الله هذا أولى بقوله
وما يدل على ذلك قوله
في المرأة تعتد بالشهور
ثم تحيض اسمها تستقبل
الحيض ولا يجوز أن
تكون في بعض عدتها
حرة وهي تعتد عدة
أمة وكذا قال لا يجوز

عائشة فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أراء فلانا أم حفصة من الرضاة فقلت يا رسول الله لو كان فلان حيا لعها من الرضاة أيدخل علي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ان الرضاة تحرم ما يحرم من الولادة أخبرنا ابن عيينة قال سمعت ابن جلدعان قال سمعت ابن المسيب يحدث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله هل لك في ابنة عمك بنت حمزة فانها أبجل فتاة في قريش فقال أما علمت أن حمزة أخي من الرضاة وأن الله تعالى حرم من الرضاة ما حرم من النسب أخبرنا الداروردي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ابنة حمزة مثل حديث سفيان في بنت حمزة (قال الشافعي) وفي نفس السنة أنه يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة وأن لبن الفعل يحرم كل يحرم ولادة الأب يحرم لبن الأب لا اختلاف في ذلك أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد أن ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأتان فأرضعت أحدهما غلاما وأرضعت الأخرى جارية فقيل له هل يتزوج الغلام الجارية فقال لا إلا فاح واحد أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرنا ابن جريج أنه سأل عطاء عن ابن الفضل أي يحرم فقال نعم فقلت له أبلغك من ثبت فقال نعم قال ابن جريج قال عطاء وأخواتكم من الرضاة فهي أخلك من أبيك أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عمرو بن دينار أخبره أنه سمع أبا الشعثاء يري لبن الفعل يحرم وقال ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال لبن الفعل يحرم (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة فقات أو طلقها قبل أن يدخل بها لم أره أن ينكح أمها لأن الأم مبهمة التحريم في كتاب الله عز وجل ليس فيها شرط انما الشرط في الراتب (قال الشافعي) وهذا قول الأكثر من المفتين وقول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال سئل زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة ففارقها قبل أن يصيبها هل تحل له أمها فقال زيد بن ثابت لا الأم مبهمة ليس فيها شرط انما الشرط في الراتب (قال الشافعي) وهكذا أمهاتها وإن بعدن وجداتها لأنهن من أمهات نسائه (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة فلم يدخل بها حتى ماتت أو طلقها فكل بنت لها وإن سفلن حلال لقول الله عز وجل وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم فلو نكح امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها ثم نكح ابنتها حرم عليه أم امرأته وإن لم يدخل بها أم امرأته لأنها صارت من أمهات نسائه وقد كانت قبل من نسائه غير أنه لم يدخل بها ولو كان دخل بالأُم لم تحل له البنت ولا أحد من ولادته البنت أبد إلا أنهم ربائبه من امرأته التي دخل بها قال الله عز وجل وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فأى امرأة نكحها رجل حرمت على أبيه دخل بها إلا بن أو لم يدخل وكذلك تحرم على جميع آبائه من قبل أبيه وأمه لأن الأبوة تجمعهم معا وكذلك كل من نكح وأولاده من قبل النساء والرجال وإن سفلوا لأن الأبوة تجمعهم معا قال الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف فأى امرأة نكحها رجل حرمت على ولده دخل بها الأب أو لم يدخل بها وكذلك ولده من قبل الرجال والنساء وإن سفلوا لأن الأبوة تجمعهم معا (قال الشافعي) وكل امرأة أب أو ابن حرمتها على ابنه أو أبيه بنسب فكذلك أحرمها إذا كانت امرأة أب أو ابن من الرضاة فإن قال قائل انما قال الله تبارك وتعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فكيف حرمت حليلة الابن من الرضاة قيل بما وصفت من جمع الله بين الأم والأخت من الرضاة والأولاد من النسب في التحريم ثم بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب فإن قال فهل تعلم فيم أنزلت وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم قيل الله تعالى أعلم فيم أنزلها فأمعني ما سمعت متفرقا فجمعتة فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد نكاح ابنة جحش فكانت عند زيد بن حارثة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يبناه فأمر الله تعالى بذكره أن يدعى الأدياء لا بأبائهم فإن تعلموا آباءهم فأخوانكم في الدين وقال وما جعل أدياءكم أبناءكم إلى قوله ومواليكم وقال

أن يكون في بعض
صلاته مقبلا ويصلي
صلاة مسافر وقال هذا
أشبه القولين بالقياس
(قال المزني) رحمه الله
وما احتج به من هذا
يقضي على أن لا يجوز
لن دخل في صوم ظهار
ثم وجد رقة أن يصوم
وهو ممن يجدر رقة
ويكفر بالصيام ولا
لن دخل في الصلاة
بالتيمم أن يكون ممن
يجد الماء ويصلي بالتيمم كما
قال لا يجوز أن تكون
في عدتها ممن تحبض
وتعتد بالشهور في نحو
ذلك من أقاويله وقد
سوى الشافعي رحمه الله
في ذلك بين ما يدخل
فيه المرء وما بين ما لم
يدخل فيه فجعل
المستقبل فيه كالمتدبر
(قال) والطلاق
إلى الرجال والعدة
بالنساء وهو أشبه بمعنى
القرآن مع ما ذكرناه
من الاثر وما عليه
المسلون فيما سوى

هذان من أن الأحكام
تقام عليهما ألا ترى أن
الحرم المحصن يرقى
بالامة فيرجع ويتجدد
الامة جسيين والزنا
معنى واحد فاختلف
حكمه لاختلاف حال
فاعليه فكذلك يحكم
للحرم حكم نفسه في
الطلاق ثلاثا وان
كانت امرأته أمة وعلى
الامة عدة أمة وان
كان زوجها حرا

(عدة الوفاة)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى
والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن الآية فدل
سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنها على
الحررة غير ذات الحمل
لقوله صلى الله عليه
وسلم لسبعة الاسلية
ووضعت بعد وفاة
زوجها بنصف شهر
قد حلت فانكحي
من شئت قال عمر بن
الخطاب رضى الله عنه

(١) قوله وبناتها وكل
من ولده الى قوله
امرأه كذا في النسخ
وحزرت كتبه مصححه

لنيه صلى الله عليه وسلم فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها
(قال الشافعي) فأنسب والله تعالى أعلم أن يكون قوله وخلائل أبنائكم الذين من أصلابكم دون أدعيائكم الذين
تسمونهم أبناءكم ولا يكون الرضاع من هذا في شيء وحرمنا من الرضاع عما حرم الله قياسا عليه وبما قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة (قال الشافعي) في قول الله عز وجل
ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف وفي قوله وأن تحميوا بن الاختين الا ما قد سلف كان
أكبر ولد الرجل يخلف على امرأته أبيه وكان الرجل يجمع بين الاختين فمضى الله عز وجل عن أن يكون
منهم أحد يجمع في عمره بين أختين أو ينكح ما نكح أبوه الا ما قد سلف في الخاتمة قبل علمهم بحرمه ليس
أنه أقر في أيديهم ما كانوا قد جعوا بينه قبل الاسلام كما أقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على نكاح الخاتمة
الذي لا يحل في الاسلام بحال (قال الشافعي) وما حرمنا على الأباء من نساء الأبناء وعلى الأبناء من نساء
الأبواء وعلى الرجل من امهات نسائه وبنات نسائه الذي دخل من النكاح فاصيب فاما بنات الرافلا لحكم الرنا
يحرم حلالا فلو زنى رجل بامرأته لم يحرم عليه ولا على ابنه ولا على أبيه وكذلك لو زنى بامرأته أو بنت
امرأته لم يحرم عليه امرأته وكذلك لو كانت تحتها امرأته فزنى بها لم يحرم عليه امرأته ولم يكن جامع بين
الاختين وان كانت الاصابة بنكاح فاسد احتمل أن يحرم من قبل أنه يثبت فيه النسب ويؤخذ فيه المهر
ويدرافيه الحد وتكون فيه العدة وهذا حكم الحلال وأحب الى أن يحرم به من غير أن يكون واضحا فلو
نكح رجل امرأته نكاحا فاسدا فأصابها لم يحل له عندي أن ينكح أمها ولا ابنتها ولا ينكحها أبوه ولا ابنه وان
لم يصب النكاح نكاحا فاسدا لم يحرم عليه النكاح الفاسد بلا اصابة فيه شيئا من قبل أن حكمه لا يكون فيه
صداق ولا يلحق فيه طلاق ولا شيء مما بين الزوجين (قال الشافعي) وقد قال غيرنا لا يحرم النكاح الفاسد
وان كان فيه الاصابة كما لا يحرم الزنا لانها ليست من الأزواج ألا ترى أن الطلاق لا يلحقها ولا ما بين
الزوجين وقد قال غيرنا وغيره كل ما حرمه الحلال فالحرام أشد له تحريما (قال الشافعي) وقد وصفنا في كتاب
الاختلاف ذكر هذا وغيره وجاعه أن الله عز وجل إنما أثبت الحرمة بالنسب والضمير وجعل ذلك نعمة من
نعمه على خلقه فن حرم من النساء على الرجال فجعل حرمة الرجال عليهم ولهن على الرجال من الصهر حرمة
النسب وذلك أنه رضى النكاح وأمر به ودب اليه فلا يجوز أن تكون الحرمة التي أتم الله تعالى بها على أن
من أتى شأدا الله تعالى اليه كالراني العاصي لله الذي حده الله وأوجب له النار الا أن يعقوب عنه وذلك أن
التحريم بالنكاح إنما هو نعمة لانعمة فالنعمة التي تثبت بالحلال لا تثبت بالحرام الذي جعل الله فيه النعمة
عاجلا وأجلا وهكذا لو زنى رجل باخت امرأته لم يكن هذا جامع بينهما ولم يحرم عليه أن ينكح أختها التي
زنى بها مكانها (قال الشافعي) وإذا حرم من الرضاع ما حرم من النسب لم يحل له أن ينكح من بنات الام
التي أرضعته وان سفلن وبنات بنها (١) وبناتها وكل من ولده من قبل ولد ذكر أو أنثى امرأته وكذلك
أمهاتها وكل من ولدها لانهن بمنزلة أمهاتها وأخواته وكذلك أخواتها لانهن خالاته وكذلك عمتها
وخالاتها لانهن عمت أمه وخالات أمه وكذلك ولد الرجل الذي أرضعته لبنه وأمهاة وأخواته وخالاته
وعمتها وكذلك من أرضعته لبن الرجل الذي أرضعته من الام التي أرضعته أو غيرها وكذلك من أرضع
لبن ولامرأة التي أرضعته من أبيه الذي أرضعته لبنه أو زوج غيره (قال الشافعي) وإذا أرضعت المرأة
مولودا فلا بأس أن يتزوج المرأة المرضع أبوه ويتزوج ابنتها وأمها لانهم لم ترضعه هو وكذلك ان لم يتزوجها
الاب فلا بأس أن يتزوجها أخو المرضع الذي لم ترضعه هو لانه ليس ابنتها وكذلك يتزوج ولدها ولا بأس أن
يتزوج الغلام المرضع ابنة عمه وابنة خاله من الرضاع كما لا يكون بذلك بأس من النسب ولا يجمع الرجل بين
الاختين من الرضاة بنكاح ولا وطء ملك وكذلك المرأة وعمتها من الرضاة يحرم من الرضاة ما يحرم من
النسب وذوات المحرم من الرضاة مما يحرم من نكاحهن ويسافر بهن كذوات المحرم من النسب وسواء

رضاعة الحرة والامة والذمية كلهن أمهات وكلهن يحرمن كما تحرم الحرة لافرق بينهما وسواء وطئت
الامة ذلك أو نكاح كل ذلك يحترم ولا بأس أن يتزوج الرجل المرأة وامرأة أبيها من الرضاع والنسب (قال
الشافعي) ولو شرب غلام وجار يتدلب بهيمة من شاة أو بقرة أو ناقة لم يكن هذا رضاعا انما هذا كالانعام
والشراب ولا يكون محرما بين من شربه انما يحترم لبن الادميات لا البهائم وقال الله تعالى وأمهاتكم اللاتي
أرضعنكم وأخوانكم من الرضاعة وقال في الرضاعة فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وقال عزذكره
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة (قال الشافعي) فأخبر الله عز وجل
أن كمال الرضاع حولان وجعل على الرجل يرضع له ابنه أجر الموضع والاجر على الرضاع لا يكون الا على ماله
مدته معلومة (قال الشافعي) والرضاع اسم جامع يقع على المصة أو أكثر منها الى كمال رضاع الحولين ويقع
على كل رضاع وان كان بعد الحولين (قال الشافعي) فلما كان هكذا وجب على أهل العلم طلب الدلالة
هل يحرم الرضاع بأقل ما يقع عليه اسم الرضاع أو معنى من الرضاع دون غيره (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن خزم عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت كان فيما
أنزل الله تعالى في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي النبي صلى الله
عليه وسلم وهن مما يقرأن من القرآن أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة أنها كانت
تقول نزل القرآن بعشر رضعات معلومات يحرمن ثم صيرن الى خمس يحرمن فكان لا يدخل على عائشة
الا من استكمل خمس رضعات أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن الخجاج بن الخجاج أنه عن
أبي هريرة قال لا يحترم من الرضاع الا ما فلق الامعاء أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن
عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصة والمصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أبي حذيفة أن ترضع سالما خمس
رضعات تحرم بلبنها ففعل فكانت تراه ابنا أخبرنا مالك عن نافع ان سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة
أرسلت به وهو يرضع الى أختها أم كلثوم فارضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعه غير ثلاث رضعات
فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أني لم يتم لي عشر رضعات (قال الشافعي) أمرت به عائشة أن يرضع
عشرًا لأنها أكثر الرضاع ولم يتم له خمس فلم يدخل عليها ولعل سالما أن يكون ذهب عليه قول عائشة في
العشر الرضعات فتسخن بخمس معلومات فحدث عنها بما علم من أنه أرضع ثلاثا فلم يكن يدخل عليها وعلم أن
ما أمرت أن يرضع عشرًا ففرأى أنه انما يحل الدخول عليها عشر وانما أخذنا بخمس رضعات عن النبي
صلى الله عليه وسلم بحكاية عائشة انهم يحرمن وأنهم من القرآن (قال الشافعي) ولا يحرم من الرضاع
الا خمس رضعات متفرقات وذلك أن يرضع المولود ثم يقطع الرضاع ثم يرضع ثم يقطع الرضاع فاذا رضع في
واحدة منهن ما يعلم أنه قد وصل الى جوفه ما قل منه وكثر فهي رضعة واذا قطع الرضاع ثم عاد لملها أو أكثر
فهى رضعة (قال الشافعي) وان التقم الموضع الثدي ثم لها بشى قليلا ثم عاد كانت رضعة واحدة ولا
يكون القطع الا ما انفصل انفصلا بينا كما يكون الحالف لا يأكل بالثأر الا مرة فيكون يأكل ويتنفس
بعد الازداد الى أن يأكل فيكون ذلك مرة وان طال (قال الشافعي) ولو قطع ذلك قطعا بينا بعد قليل
أو كثير من الطعام ثم أكل كان حائشا وكان هذا كلتي (قال الشافعي) ولو أخذ ثديها الواحد فأفقد
ما فيه ثم تحول الى الآخر مكانه فأنفذ ما فيه كانت هذه رضعة واحدة لان الرضاع قد يكون بقية النفس
والارسال والعودة كما يكون الطعام والشراب بقية النفس وهو طعام واحد ولا يتطرق في هذا الى قليل
رضاعه ولا كثيره اذا وصل الى جوفه منه شئ فهو رضعة وما لم يتم خمسًا لم يحرم من (قال الشافعي)
والوجور كالرضاع وذلك السعوطان الرأس جوف (قال الشافعي) فان قال قائل فلم يحرم رضعة
واحدة وقد قال بعض من مضى انها تحرم قيل بما حكينا أن عائشة تحكى أن الكتاب يحرم عشر

لو وضعت وزوجها على
سر يرد لم يذفن خلعت
وقال ابن عمر اذا وضعت
حلت قال فتحل اذا
وضعت قبل تطهر من
نكاح صحيح ومفسوخ
(قال الشافعي) رحمه
الله وليس للحامل
الموتى عنها نفقة قال
جابر بن عبد الله لانفقة
لها حسبها الميراث
(قال الشافعي) رحمه
الله لان مالها قد انقطع
بالموت واذا لم تكن
حاملة فان مات
نصف النهار وقد مضى
من الهلال عشر ليال
أحصت ما بقي من
الهلال فان كان
عشرين حفظتها ثم
اعتدت ثلاثة أشهر
بالاهلة ثم استقبلت
الشهر الرابع فاحصت
عدة أيامه فاذا كمل
لهاناثون يوما بلياليها
فقد أوفت أربعة أشهر
واستقبلت عشرًا
بلياليها فاذا أوفت لها
عشرًا الى الساعة
التي مات فيها فقد

انقضت عدتها وليس عليها أن تأتي فيه بالحيض كالمسح عليها أن تأتي في الحيض شهور ولأن كل عدة حيث جعلها الله إلا أنها إن ارتأت استبراء نفسها من الرية ولو طلقها مريضاً لا تأثم فأت من مرضه وهي في العدة فقد قبل لأثر مبتوتة وهذا بما استخبر الله فيه (قال المزني) رحمه الله وقال في موضع آخر وهذا قول يصح لمن قال به قات فالاستخارة شئت وقوله يصح إبطال للشك (وقال) في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى أن المبتوتة لأثر وهذا أولى بقوله وبمعنى ظاهر القرآن لأن الله تعالى ورت الزوجة من زوج يرتها لو مات قبله فلما كانت إن ماتت لم يرتها وإن مات لم تعتد منه عدة من وفاته خرجت من معنى حكم الزوجة من القرآن

رضعت ثم نسي خمس وبعثنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرضع سالم خمس رضعات يحرم بهن فدل ما حكته عائشة في الكتاب وما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرضاع لا يحرم به على أقل اسم الرضاع ولم يكن في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وقد قال بعض من مضى بما حكته عائشة في الكتاب ثم في السنة والكفاية فيما حكته عائشة في الكتاب ثم في السنة فإن قال قائل فما يشبه هذا قيل قول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فمن النبي صلى الله عليه وسلم القطع في ربع دينار وفي السرقة من الحرز وقال تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فخرج النبي صلى الله عليه وسلم الزانين الثيبين ولم يجلدهما فاستدلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن المراد بالقطع من السارقين والمائة من الزناة بعض الزناة دون بعض وبعض السارقين دون بعض لأن لزمه اسم سرقة وزنا فهـ هذا استدلتنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المراد بتحريم الرضاع بعض المرضعين دون بعض لأن لزمه اسم رضاع

(رضاعة الكبير) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاعة الكبير فقال أخبرني عروة بن الزبير أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد كان شهيداً وراو كان قد تبنى سالم الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة كإبني رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة فأنكح أبو حذيفة سالمًا وهو يرى أنه ابنه فأنكحه ابنة أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الأولى وهي يومئذ من أفضل أباي قرش فلما أنزل الله عز وجل في زيد بن حارثة ما أنزل فقال ادعوههم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آبائهم فادعوا نكحهم في الدين ومواليكم رد كل واحد من أولئك من تبنى إلى أبيه فإن لم يعلم أباه رده إلى الموالى فجاءت سهلة بنت سهيل وهي امرأة أبي حذيفة وهي من بني عامر بن لؤي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كنا نرى سالمًا ولدًا وكان يدخل علي وأنا أفضل وليس لنا البيت واحد فإذ أتى في شأنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا أرضعته خمس رضعات فيحرم بلبنها ففعلت فكانت تراه ابنًا من الرضاعة فأخذت عائشة بذلك فبين كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر أخوتها أم كلثوم وبنات أخيهما يرضعن إياها من أحب أن يدخل عليهما من الرجال والنساء وأبي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحدهن الناس وقلن ما نرى الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلة بنت سهيل إلا رخصة في سالم وحده من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل عليهن هذه الرضاعة أحد فعلى هذا من الخبر كان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبير (قال الشافعي) وهذا والله تعالى أعلم في سالم مولى أبي حذيفة خاصة (قال الشافعي) فإن قال قائل ما دل على ما وصفت (قال الشافعي) فذكرت حديث سالم الذي يقال له مولى أبي حذيفة عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر امرأته أبي حذيفة أن ترضعه خمس رضعات يحرم بهن وقالت أم سلمة في الحديث وكان ذلك في سالم خاصة وإذا كان هذا سالمًا خاصة فالخاص لا يكون إلا محرمًا من حكم العام وإذا كان محرمًا من حكم العام فالخاص غير العام ولا يجوز في العام إلا أن يكون رضاع الكبير لا يحرم ولا بد إذا اختلف الرضاع في الصغير والكبير من طلب الدلالة على الوقت الذي إذا صار إليه الموضع فأرضع لم يحرم (قال) والدلالة على الفرق بين الصغير والكبير موجودة في كتاب الله عز وجل قال الله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فجعل الله عز وجل تمام الرضاع حولين كاملين وقال فإن أراد أفضالاً عن رضاعها منها مشاور فلا جناح عليهما يعني والله تعالى أعلم قبل الحولين فدل على أن إرضاعه عز وجل في فصل الحولين على أن ذلك إنما يكون باجتماعهما على فصالة قبل الحولين وذلك لا يكون والله تعالى أعلم

الرجل الذي الابن ابنة من النسب كما ثبت للمرأة وكما ثبت للولد منه ومنها وان كان الابن الذي ارضعته به
المولودين ولد لا يثبت نسب من الرجل الذي الحمل منه فاسقط البنين فلا يكون الموضع ابن الذي الحمل منه اذا
سقط النسب الذي هرا كبر منه سقط البن الذي اقيم مقام النسب في التحريم فان النبي صلى الله عليه وسلم
قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وبالحكاية عائشة تحريمه في القرآن (قال الشافعي) فان وابت
امرأة حملت من الزنا عتري الذي زني بها ولم يعترف فارضعت مولودا فبها ولا يكون ابن الذي زني بها
وأكره في الورع أن ينكح بنات الذي ولده من زنا كما كرهه للبريد من زنا وان نكح من بناته، أحدا لم أفسخه
لا ينعس بابنه في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال قائل فيل من حجة فيما وصفت قيل نعم قضى
النبي صلى الله عليه وسلم بابر أمة زعمته زعمته وأمر بسودة أن تحتجب منه لما رأى من شبهه بعتة فلم يرها
وقد قضى أنه آخرها حتى لقيت الله عز وجل لان تركه رؤيتها مباح وان كان أحالها وكذلك تركه رؤية
المولود من نكاح أخته مباح وانما معنى من فسخه أنه ليس بابنه اذا كان من زنا (قال الشافعي) ولو أن
بكر المقتسب نكاح ولا غيره أو ثيبا ولم يعد براحدة منهم ما حمل نزل لهما بن خلف فخرج لبن فارضعته به
مولودا خمس رضعات كان ابن كل واحد منهما ولا أب له وكان في غير معنى ولد الزنا وان كانت له أم ولا
أب لا لان بنه الذي ارضع به لم ينزل من جماع (قال الشافعي) ولو أن امرأة ارضعت ولدا يعرف ليا زوج
ثم جاء رجل فادعى أنه كان نكحها صحيحا وأقر بولدها وأقرت له بالنكاح فبها ولا يكون الولد (قال
الشافعي) ولو أن امرأة نكحت نكاحا فاسدا فوالت من ذلك النكاح واداء وكان النكاح بغير ولي أو بغير
شهود عدول أو أي نكاح فاسدا كان ما خلا أن تنكح في عدتها من زوج يلحق به النسب أو حملت فتزل
لها ابن فارضعت به مولودا كان ابن الرجل النكاح نكاحا فاسدا والمرأة الموضع كما يكون الحمل ابن النكاح
نكاحا صحيحا (قال الشافعي) ولو أن امرأة نكحت في عدتها من زوج صحيح أو فاسدا أو طلاقه رجلا
ودخل به في عدتها فاصابها فاختب بحمل فتزل ليا بنين أو وابت فارضعت بذلك البن مولودا كان ابنها وكان
أشبه عندي والله تعالى أعلم أن يكون مرقود في الرجلين معاشي يرى ابنها القافة فأي الرجلين ألحقته القافة
لحق الولد وكان الموضع ابن الذي يلحق به الولد وسقط عنه أبوه الذي سقط عنه نسب الولد (قال الشافعي) ولو
كان حمل المرأة سقطا بين خلقة أو وابت واد اخات قبل أن يراه القافة فارضعت مولودا لم يكن المولود الموضع
ابن واحد منهما دون الآخر في الحكم كذا لا يكون المولود ابن واحد منهما دون الآخر في الحكم والورع أن
لا ينكح ابنة واحد منهما وأن لا يرى واحد منهما بناته حسرا ولا الموضع أن كانت جارية ولا يكون مع هذا
محرماتين يختلوا ويسافرن بهن ولو كان المولود عاش حتى تراه القافة فقالوا هرا بنهما معا فامر المولود
موقوف فينسب إلى أيهما شاء فإذا انتسب إلى أحدهما انقطع عنه أبوه الذي تركه الانتساب إليه ولا
يكون له أن يترك الانتساب إلى أحدهما دون الآخر فيجب أن ينتسب إلى أحدهما وان مات قبل أن
ينتسب أو بلغ معنوها لم يلحق برأ واحد منهما حتى يموت ولا يورثهم ولا يقرم ولدهم مقامه في أن ينتسب إلى أحدهما أولا
يكون له ولده فيكون ميراثه موقوفا (قال الشافعي) وهذا موضع فيه قولان أحدهما أن الموضع مخالف
للابن لانه يثبت لابن على الأب والأب على الابن حقوق الميراث والعقل والأولاد لا يورثون ونكاح البنات وغير ذلك
من أحكام البنين ولا يثبت للرضع على ابنة الذي ارضعه ولا لابنه الذي ارضعه عليه من ثمن شيء ولعل العلة
في الامتناع من أن يكون ابنهما معا لهذا السبب فمن ذهب هذا المذهب جعل الموضع ابنهما ما لم يجعل له
اختار في أن يكون ابن أحدهما دون الآخر وقال ذلك في المسائل قبله التي في معناها وانقول الثاني أن
يكون الخيار للولاد فأيهما اختار الولد أن يكون أباه فهو أبوه وأبو الموضع ولا يكون للرضع أن يختار غير الذي
اختار المولود لان الرضاع تبع للنسب فان مات المولود ولم يختار كان للرضع أن يختار أحدهما فيكون أباه
وينقطع عنه أبوه فالآخر والورع أن لا ينكح بنات الآخر ولا يكون لهن محرمات من الرضاع بانقطاع أبوه عنه

عثمان قبل وقد أنكر
ذلك عبد الرحمن بن عرف
في حياته على عثمان
رضي الله عنه
ما أن يورثها منه
وقال ابن الزبير لو
كنت أنا لم أر أن ترث
مبترته وهذا الخلاف
وسيله القياس وهما
قلنا (قال الشافعي)
ووطئ أحده
امرأته ثلاثا
ولا تعرف اعتدأ أربعة
أشهر وعشرا تكمل
كل واحدة منهما فيها
ثلاث حيض

(باب مقام المظالفة في
بينها والنسب في عينا)
من كتاب العدد وغيره

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى في
المطلقات لا يخرجوهن ولا
من بيوتهن ولا
يخرجن إلا بأتين
بفاحشة مينة وقال

(قال الشافعي) وإذا أرضعت المرأة رجلاً بلبن ولد فأنشأ أبو المولود منه فلا عنها فني عنه نسبه لم يكن أباً للمرضع فان رجع الاب بنسبه اليه ضرب الحد ولو حق به الولد ورجع اليه أن يكون أباً للمرضع من الرضاغة (قال الشافعي) ولو أن امرأة طلقها زوجها وقد دخل بها أو مات عنها وهي ترضع وكانت تحيض في رضاعها ذاك ثلاث حيض ولبنها دائم أرضعت مولوداً فالمولد ابنها وابن الزوج الذي طلق أو مات والابن منه لأنه لم يحدث لها زوج غيره (قال الشافعي) ولو تزوجت زوجاً بعد انقطاع لبنها أو قبله ثم انقطع لبنها وأصابها الزوج فساب لبنها ولم يظهر ربهما حمل فاللبن من الزوج الاول ومن أرضعت فهو ابنتها وابن الزوج الاول ولا يكون ابن الآخر (قال الشافعي) ولو أحبلها الزوج الآخر بعد انقطاع لبنها من الزوج الاول فساب لبنها مثل النساء عن الوقت الذي يشوب فيه اللبن وبين الحمل فان قلن الحمل لو كان من امرأة بكر أو ثيب ولم تلد قط أو امرأة قد ولدت لم يأت لها اللبن في هذا الوقت انما يأتي لبنها في الثامن من شهرها أو التاسع فاللبن الاول فان دام فهو ابن الاول ما ينسب و بين أن يبلغ الوقت الذي يكون لها فيه لبن من حملها الآخر (قال الشافعي) وإذا أناب لها اللبن في الوقت الذي يكون لها فيه لبن من حملها الآخر كان اللبن من الاول بكل حال لاني على علم من لبن الاول وفي شك من أن يكون خلطه لبن الآخر فلا أحرم بالشك شيئاً وأحب له أن يتوفى بنات الزوج الآخر في هذا الوقت (قال الشافعي) ولو شك رجل أن تكون امرأة أرضعته خمس رضعات قلت الورع أن يكف عن رؤيتها حاسراً ولا يكون محرماً لها بالشك ولو نكحها وأحداً من بناتها لم أفسح النكاح لاني على غير يقين من أنها أم (قال الشافعي) ولو كان لبنها انقطع فلم يشوب حتى كان هذا الحمل الآخر في وقت يمكن أن يشوب فيه اللبن من الآخر ففهيها قولان أحدهما أن اللبن بكل حال من الاول وان تاب بتعريك نقطة الآخر فهو كما يشوب بان ترحم المولود فتدبر عليه وتشرب الدواء أو تأكل الطعام الذي يريد في اللبن فتدبر عليه والقول الثاني أنه اذا انقطع انقطاعاً يئس منهم ثاب فهو من الآخر وان كان لا يشوب بحال من الآخر لين ترضع به حتى تلد أمه فهو من الأول في جميع هذه الأقاويل وان كان يشوب شيء ترضع به وان قل فهو منهما معا فن لم يفرق بين اللبن والولد قال هوالاول أبداً لأنه لم يحدث ولداً ولم يكن ابن الآخر اذا كان ابن الاول من الرضاغة ومن فرق بينهما قال هو منهما معا (قال الشافعي) وان طلقت امرأة فلم ينقطع لبنها وكانت تحيض وهي ترضع فحاضت ثلاث حيض ونسكت زوجها فدخل بها فأصابها حملت فلم ينقطع اللبن حتى ولدت فالولد قطع اللبن الاول ومن أرضعته فهو ابنتها وابن الزوج الآخر لا يحل له أحد ولده ولا ولده الزوج الآخر لأنه أبوه ويحل له ولد الاول من غير المرأة التي أرضعته لأنه ليس بأبيه (قال الشافعي) ولو أرضعت امرأة صبياً أربع رضعات ثم حلب منها لبن ثم مات فأوجره الصبي بعد موتها كان ابنها كما يكون ابنها لو أرضعته خمساً في الحياة (قال الشافعي) ولو رضعها الخامسة بعد موتها أو حلب له منها لبن بعد موتها فأوجره لم يحرم لأنه لا يكون لبيت فعل له حكم بحال ولو كانت ثامنة فحلبت فأوجره صبي حرم لان لبن الحبيسة يحل ولا يحل لبن الميتة وان الحبيسة الثامنة يكون لها جناية بان تنقلب على انسان أو تسقط عليه فتقتله فيكون فيه العقل ولو تعقل انسان ميتة أو سقطت عليه فقتله لم يكن له عقل لأنهم الاجنابة لها (قال الشافعي) ولو كانت لم تكمل خمس رضعات فحلب لها لبن كثير فقطع ذلك اللبن فأوجره صبي مرتين أو ثلاثاً حتى يتم خمس رضعات لم يحرم لأنه لبن واحد ولا يكون الارضعة واحدة وليس كاللبن يحدث في الثدي كلما خرج منه شيء حدث غيره فيفرق فيه الرضاع حتى يكون خمساً « قال الربيع » وفي قول آخر أنه اذا حلب منها لبن فأرضع به الصبي مرة بعد مرة فكل مرة تحسب رضعة اذا كان بين كل رضعتين قطع بين فهو مثل الغذاء اذا تغذى به ثم قطع الغذاء القطع البين ثم عاد له كان أكلتين وان كان الطعام واحداً وكذلك اذا قطع عن الصبي الرضاع القطع البين وان كان اللبن واحداً (قال الشافعي) ولو تزوج رجل صبية ثم أرضعها أمه التي ولدته أو أمه من الرضاغة أو ابنته من نسب أو رضاعاً أو امرأة ابنه

صلى الله عليه وسلم
لفريضة بنت مالا حين
أخبرته أن زوجها
قتل وأنه لم يتركها في
مسكن يملكه أمكئ في
بيتك حتى يبلغ الكتاب
أجله وقال ابن عباس
الفاحشة الميمنة أن
تبدو على أهل زوجها
فاذا بذت فقد حل
اخراجها (قال
الشافعي) رحمه الله
هو معنى سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فيما أمر به فاطمة بنت
قيس أن تعتد في بيت
ابن أم مكتوم مع ما جاء
عن عائشة رضي الله
عنها أنها أرسلت الى
مروان في مطلقة
انتقلها حتى الله واررد
المرأة الى بيتها قال
مروان أما بلغك شأن
فاطمة فقالت لا عليك
أن تذكر فاطمة فقال

من نسب أو رضاع بل بن ابنه حرمت عليه الصبية أبداً وكان لها عليه نصف المهر ورجع على التي أرضعها بنصف صداق مثلها تعدت أفساد النكاح أو لم تنعده لأن كل من أفسد شيئاً ضمن قيمة ما أفسد تعد الفساد أو لم يتعده وقيمه نصف صداق مثلها لأن ذلك قيمة ما أفسدت منها بما يلزم زوجها كان أكثر من نصف ما أفسدتها أو أقل إن كان أفسدتها شيئاً ولم يسم لها صداقاً لأن ذلك أقل ما كان وجب لها عليه بكل حال إذا لم يكن هو طلقها قبل أن يسمى لها شيئاً (قال الشافعي) وانما معنى أن ألزمه مهرها كله أن الفرقه إذا وقعت بارضاعها ففساد نكاحها غير جناية إلا بمعنى أفساد النكاح وفساد النكاح كان بالرضاع الذي كان قبل نكاحه جائزاً لها وبعد نكاحه إلا بمعنى أن يكون فساداً عليه فلما كان فساداً عليه ألزمها ما كان لازماً للزوج في أصل النكاح وذلك نصف مهر مثلها وانما معنى أن ألزمها نصف المهر الذي ألزمه بتسميته أنه شيء جاني به في ماله وانما يرغم له إذا أفسد عليه شيء ما استهلك عليه مما ألزمه ولا يزيد عليها في ذلك شيئاً على ما ألزمه كالأشترى سلعة بمائة استهلكها وقيمتها خمسون لم يرغم مائة وانما معنى أن أغرمها الأقل من نصف مهر مثلها أو ما سمي لها أن أباهم الوجاء في صداقها كان عليه نصف مهر مثلها فلم أغرمها إلا ما يلزمه أو أقل منه إن كان قيمة نصف مهر مثلها أقل مما أصدقها وانما معنى من أن أسقط عنها الغرم وإن كان لم يفرض لها صداقاً فإنه كان حقها لها عليه مثل نصف مهر مثلها إن طلقها ولا في لا أجيز لا فيها المحاباة في صداقها فانما أغرمها المهر بكل حال وأبطلت عنها محاباته كهيته وانما يكون للمرأة المتعة إذا طلقت ولم يسم لها إذا كانت تلك مالها كما يكون العفو لها فاما الصبية فلا تلك مالها ولا يكون لابيها المحاباة في مالها (قال الشافعي) ولو تزوج امرأته فلم يصحبها حتى تزوج عليها صبية ترضع فأرضعتها حرمت عليه المرأة الأم بكل حال لا منها من أمهات نسائه ولا نصف مهر ولا متعة لآلها لأنها أفسدت نكاح نفسها ويفسد نكاح الصبية بلا طلاق لأنها صارت في ملكه وأمها معها ولا أن التي أرضعتها لم تنصر أمها وهذه ابنتها إلا في وقت فكانت في هذا الموضع كمن ابتعد نكاح امرأته وابنتها فلها نصف المهر بفساد النكاح فيرجع على امرأته التي أرضعتها بنصف مهر مثلها (قال الشافعي) ولو كان نكح صبيتين فأرضعتهما امرأته الرضعة الخامسة جميعاً عا فسد نكاح الأم كلوصفت ونكاح الصبيتين معا ولكل واحدة منهما نصف المهر الذي سمي لها ويرجع على امرأته بمثل نصف مهر كل واحدة منهما فإن لم يكن سمي لهما مهر كان لكل واحدة منهما نصف مهر مثلها وتحلل له كل واحدة منهما على الانفرد لآلها ما ابتاع امرأته لم يدخل بها ولو كانت له ثلاث زوجات صبايا فأرضعت اثنتين الرضعة الخامسة معا ثم أزال الواحدة فأرضعت الثالثة لم تحرم الثالثة وحرمت الاثنتان اللتان أرضعتا الخامسة معاً لأن الثالثة لم ترضع إلا بعد ما حرمت هاتان وحرمت الأم عليه فكانت الثالثة غير أخت للرايتين إلا بعد ما حرمته عليه وغير مرضعة الرضعة الخامسة من الأم إلا بعد ما بانت الأم منه ولو أرضعت احداً من الرضعة الخامسة ثم أرضعت الآخرين الرضعة الخامسة حرمت عليه الأم ساعة أرضعت الأولى الرضعة الخامسة لأنها صارت من أمهات نسائه والمرضعتان الرضعة الخامسة معاً لا الأم ولم تكن أما الأولى ابنة معقود عليها نكاح الرجل في وقت واحد والاثنتان أخدان فيمنفسخ نكاحهما معا وحرمت الاثنتان بعد حين صارتا أختين معا ويخطب كل واحدة منهما على الانفرد وإن أرضعت الآخرين بعد متفرقين لم تحرم عليه معاً لأنها لم ترضع واحدة منهما إلا بعد ما بانت منه هي والأولى ولكن ثبتت عقدة التي أرضعتها بعد ما بانت الأولى ويسقط نكاح التي أرضعت بعدها لأنها أخت امرأته فكانت كامرأة نكحت على أختها « قال الربيع » وفيه قول آخر أنها إذا أرضعت الرابعة خمس رضعات فقد أكلت الثالثة والرابعة خمس رضعات وبهن حرمت الرابعة فكانت جامع بين الأختين من الرضاعة فيمنفسخن معا ويتزوج من شاءهن (قال الشافعي) ولو أرضعت واحدة خمس رضعات ثم أرضعت الآخرين خمساً حرمت عليه الأم بكل حال وانفسخ عليه نكاح البنت الأولى مع الأم وحرمت الآخرين لأنهما

إن كان بك شر فبيل ما بين هذين من الشر وعن ابن المسيب تعدت المتوترة في بنتها فقيل له فأين حديث فاطمة بنت قيس فقال قد فنتت الناس كانت في لسانها ذرابة فاستطالت على أجامها فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعد في بيت ابن أمهم مكتوم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعائشته ومروان وابن المسيب يعرفون حديث فاطمة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعد في بيت ابن أم مكتوم كما حدثت وينهبون إلى أن ذلك إنما كان للشر وكردلها ابن المسيب وغيره أنها كتبت السبب الذي به أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعد

صار تأخيتن في وقت بمعاً (قال الشافعي) ولو كن ثلاثاً صغاراً أو واحدة لم يدخل بها ولها بنات مراضع
فارضعت البنات الصغار واحدة بعد أخرى فسد نكاح الام ولم يحل بحال ولها نصف المهر ويرجع الزوج
على التي أكلت أولاً خمس رضعات لا يفسد نكاحها أكلت بنصف مهر مثلها ونصف مهر مثل أمها فان
كن أكلن ارضاعهن معاً ففسخ نكاحهن معاً ويرجع على كل واحدة منهن بنصف مهر التي ارضعت
(قال الشافعي) ولو كانت واحدة فأكلت رضاعها خمساً قبل تين ففسخ نكاح التي أكلت رضاعها أولاً
ولا يفسخ نكاح التي أكلت رضاعها بعدها لانها لم ترضع حتى بانث أمها وأختها منه ثم يفسخ نكاح التي
أكلت رضاعها بعدها لانها صارت أخت امرأته نابتة النكاح فكانت كالأخت المنكوحه على أختها
(قال الشافعي) وكذلك بناتهن من الرضاعة وبنات بناتهن كلهن يحرم من رضاعهن كما يحرم من رضاعها
(قال الشافعي) ولو كان دخل بامرأة وكانت ارضعتن أو ارضعتن ولدها كان لها المهر بالميسر وحرم
عليه التي ارضعتها وأرضعها ولدها وسواء كانت ارضعت الاثنين معاً أو ارضعتن ثلاثين معاً أو مئة رقات
يفسد نكاحهن على الابد لانهن بنات امرأة قد دخل بها وكذلك كل من ارضعت تلك المرأة ولدها
(قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها ولم يدخل بامرأة فأرضعتن أم امرأته وأختها وأختها
أو بنت أختها كان القول كالقول في بناتها اذا ارضعتن هن ولم ترضع هي يفسد نكاحها ويكون لها نصف
مهر مثلها اذا لم يكن دخل بها ويرجع به على التي أكلت أولاً من نسائه خمس رضعات لانها صيرتها أم
امرأته فيفسد نكاح التي ارضعت أولاً وامرأته الكبيرة معاً ويرجع بنصف مهر مثل التي فسد نكاحها
وان ارضعت معاً فسد نكاحهن كلهن ويرجع بالنصف مهورهن ولا تخالف المسئلة قبلها الا في خصمه أن
زوجاته الصغار لا يحرم عليه في كل حال وله أن يتدنى نكاح أيتهن شاء على الانفراد لان الذي حرم به
أو حرم منهن انما كن أخوات امرأته من الرضاعة أو بنات أختها أو أختها فحرم أن يجمع بينهن ولا يحرم
على الانفراد (قال الشافعي) ولو كان دخل بها حرم نكاح من ارضعت أمها نكاحاً بكل حال ولا يحرم نكاح
من ارضعت أخواتها وبنات أختها بكل حال وكان له أن يتزوج الا التي ارضعت أخواتها ان شاء على الانفراد
ويفسخ نكاح الاولى منهن وامرأته معاً ولا يفسد نكاح الا في بعدها لانهن ارضعتن بعد ما بانث امرأته
فلم يكن جامع بينهما وبين عمه لهن ولا حالة لهن الا أن ترضع منهن امرأة واحدة أو اثنتين معاً ففسد نكاحهما
بانهن ما أختان (قال الشافعي) واذا ارضعت أجنبية امرأته الصغيرة لم يفسد نكاح امرأته وحرم
الأجنبية عليه أبداً لانها من أمهات نسائه وحرم عليه أن يجمع بين أحد من بناتها بنسب أو رضاع وبين
امرأته التي ارضعت (قال الشافعي) واذا تزوج الرجل صبية ثم تزوج عليها غنماً وأصاب العمة فرقت بينهما
ولها مهر مثلها فان ارضعت أم العمة الصبية لم أفرق بينه وبين الصبية والعمة ذات محرم لها قبل النكاح
وبعدده وانما يحرم أن يجمع بينهما فاما احدهما بعد الآخر فلا يحرم والله أعلم

(باب الشهادة والاقرار بالرضاع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لم أعلم أحداً ممن ينسب العامة الى العلم مخالفاً في أن شهادة النساء تجوز فيما
لا يحل للرجال غير ذوى المحارم أن يعتمدوا أن يروه لغبر شهادة وقالوا ذلك في ولادة المرأة وعيها الذي تحت
ثيابها والرضاعة عندي مثله لا يحل لغبر ذى محرم أو زوج أن يعتمد أن ينظر الى ثديها ولا يمكنه أن يشهد
على رضاعها بغبر رؤية ثديها لأنه لو رأى صبياً يرضع وثديه ما عطف أمكن أن يكون يرضع من وطب عمل
كخلق الثدي وله طرف كطرف الثدي ثم أدخل في كهما فتجوز شهادة النساء في الرضاع كما تجوز
شهادتهن في الولادة ولو رأى ذلك رجلان عدلان أو رجل وامرأة أن جازت شهادتهن في ذلك ولا تجوز
شهادة النساء في الموضع الذي ينفردن فيه الا بأن يكن حراً برعد ولا بالغ ويكمن أربعاً لأن الله عز وجل

في بيت غير زوجها
خوفاً أن يسمع ذلك
سامع فيرى أن للبتوة
أن تعد حديث شامت
(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى فلم يقل لها
النبي صلى الله عليه
وسلم اعتدى حيث
شئت بل خصها اذا كان
زوجها غائباً بهذا كله
أقول فان طلقها فلهما
السكنى في منزله حتى
تنقضي عدتها بملك
الرجعة أو لا يملكها
فان كان بكراً فهو
على المطلق وفي مال
الزوج الميث ولزوجها
اذا تزوجها فيما يسمعها
من المسكن ونسرت بينه
وبينها أن يسكن في
سوى ما يسمعها وقال في
كتاب النكاح والطلاق
لا يعلق عليه وعليها حجة
الا أن يكون معها
ذو محرم بالغ من الرجال

إذا أجاز شهادتهن في الدين بعمل امرأتين تقرمان مقام رجل بعينه وتقول أكثر من لقيت من أهل
 القبايل شهادة الرجلين تأمة في كل شيء ساعد الزنا وامرأتان أبرأتقرمان مقام رجل واحد (قال
 الشافعي) أخبرني مسلم عن ابن جريج عن عطاء قال لا يجزئ من النساء أقل من أربع (قال الشافعي)
 إذا شهد أربع نسوة أن امرأة أرضعت امرأة خمس رضعات وأرضعت زوجها نسوة أو أرضعت زوجها
 أرضعت خمسة ففرق بينه وبين امرأته فإن أحصاهن فلهما مهر مثلها وإن لم يصح فلهما نصف مهرها ولا متعة
 (قال الشافعي) وكذلك إن كان في النسوة أخوات الممرأة وعماها وخالاتها لا ينهينها إلا بردها إلا شهادة ولد
 أو والد (قال الشافعي) وإن كانت المرأة تنكر الرضاع وكانت فيهن ابنتها أو منها جرت عليها أسكره الزوج
 أو أخته (١) وإن كانت المرأة تنكر الرضاع والزوج ينكره ولا ينكر فلا يجوز فيه أمهاتها ولا أمهاتها ولا ابنتها
 ولا بناتها رساء إذا قبل عقد النكاح وبعد عقدته قبل الدخول وبعد ذلك لا يفرق فيه بين المرأة
 والزوج إلا بشهادة أربع عن نكحها زوجها عليه ليس فيه من عدول لا يشهد عليه أو غير عدل (قال الشافعي)
 ويجوز في ذلك شهادة التي أرضعت لا تليس لها في ذلك ولا عليها شيء يرد به شهادتها وكذلك يجوز شهادة
 وادها وأمها أو يورقن حتى يشهدن أن قد أرضعت المولود خمس رضعات تخلص كلهن إلى جوفه أو يخلص
 من كل واحدة منهن شيء إلى جوفه وتسعهن الشهادة على هذه لا أنه لا يستدرك في الشهادة فيه أبداً أكثر
 من روتين الرضاع وعلمهن وصورة بما يرين من ظاهرها الرضاع (قال الشافعي) وإذا أرضع الصبي ثم فاء
 فهو كرضاعه واستساكه (قال الشافعي) وإذا لم تكمل في الرضاع شهادة أربع نسوة أحببت له فراقها
 إن كان نكحها وترك نكاحها إن لم يكن نكحها للورع فإنه أن يدع ماله نكاحه خير من أن ينكح ما يحرم
 عليه (قال الشافعي) ولو نكحها لم أفرق بينهما إلا بما قطع به الشهادة على الرضاع فإن قال قائل فهل
 في هذا من خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل نعم أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال
 أخبرني ابن أبي مليكة أن عقبته بن الحرث أخبره أنه نكح أم يحيى بنت أبي اهاب فقالت أمة سوداء قد
 أرضعتك قال فحقت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فأعرض فتخيمت فذكرت ذلك له
 فقال وكيف وقد زعمت أنها أرضعتك (قال الشافعي) امرأته عليه الصلاة والسلام يشبه أن يكون
 لم ير هذا الشهادة تلزمه وقوله وكيف وقد زعمت أنها أرضعتك يشبه أن يكون كرهه أن يقيم معها وقد
 قيل إنها أخته من الرضاعة وهذا معنى ما قلنا من أن يتركها ويراعا لاحكام

﴿الاقرار بالرضاع﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر رجل أن امرأة أمه من الرضاعة
 أو ابنته من الرضاعة ولم ينكح واحدة منهما وقد ولدت المرأة التي يزعم أنها أمه أو كان لها ابن يعرف للرضع
 مثله وكان لها من يحتمل أن يرضع مثلها مثله لو ولده وكانت له من تحتل أن يرضع امرأته أو أمة التي ولدت
 منه مثل الذي أقر أنها ابنته لم تحلل له واحدة منهما أبداً في الحكم ولا من بناتها ما ولو قال مكانه غلظت
 أو وهمت لم يقبل منه لأنه قد أقر أنها ما ذواتا محرم منه قبل يلزمه لهما أو يلزمه ماله شيء وكذلك لو كانت
 هي المقررة بذلك وهو يكذبها ثم قالت غلظت لأنها أقرت به في حال لا يدفع بها عن نفسه ولا يجسر إليها
 ولا تلزمه ولا تقسم باقرارها شيئاً (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها غير أن لم تدل التي أقر أنها
 أرضعت أو ولدت وهي أصغر مولوداً منها فكان مثلاً لا يرضع لثله بحال أو كانت التي ذكر أنها ابنته من
 الرضاعة مثله في السن أو أكبر منه أقر يما من لا يحتل مثله أن تكون ابنته من الرضاعة كان قوله وقولها
 في هذه الأحوال باطلاً ولم يحرم عليه أن ينكح واحدة منهما ولا ولدها ما انما تقبل دعواه ويلزمه إقراره
 فيما كان مثله وسواء في ذلك كذبه المرأة أو صدقته أو كانت المدعية دونه ألا ترى أنه لو قال لرجل أكبر
 منه هذا ابني وصدقه الرجل لم يكن ابنه أبداً وكذلك لو قال رجل هو أصغر منه هذا أبي وصدقه الرجل
 ولا نسب لأحد منهما يعرف لم يكن أباً انما أقبل من هذا ما يمكن أن يكون مثله ولو كانت المسئلة

وإن كنت على زوجة الدين
 لم يبع مسكها حتى تنفني
 عدها وذلك أنها
 ملكت عليه سكنى ما
 يكفيها حين طلقها
 كونه يأت من كثرة وإن
 كان في منزل لا يتكده ولم
 يتدبر فلا حله إخراجها
 وعليه غيره إلا أن يفس
 فتضرب مسع الغرماء
 بأقل قيمة سكنها وتباعد
 بفضله متى أسروا
 كانت هذه المسائل في
 مودة ففيها قرآن
 أحدهما ما وصفت
 ومن قاله احتج بقول
 النبي صلى الله عليه وسلم
 لفريرة أمكني في بيتك
 حتى يبلغ الكتاب أجله
 والثاني أن الاختيار
 السورة أن يسكنوها
 فإن لم يفعلوا فقد

(١) قوله وإن كانت
 المرأة تنكر الرضاع الخ
 كذا في النسخ وشوعين
 الصورة التي قبلها فاعل
 لاسقطت من النامح
 تأمل كنه معجمه

بالخطبة أن تدعى بأن عدتها حلت وإن لم تحل وما قلت فيه لا يجوز التعريض بالخطبة أو لا يجوز التصريح بالخطبة خلت العدة ثم نكحت المرأة فالنكاح ثابت بما وصفت

(الكلام الذي ينعقده النكاح وما لا ينعقد) قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها وقال تعالى وخلق منها زوجها وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال والذين يرمون أزواجهن وقال فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقال وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها وقال إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن وقال ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء (قال الشافعي) فسمى الله تبارك وتعالى النكاح اسمين النكاح والتزويج وقال عز وجل وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي الآية فأبان جل ثناؤه أن الهبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون المؤمنين والهبة والله تعالى أعلم بجمع أن ينعقده عليها عقد النكاح بأن تهب نفسها له بلامهر وفي هذا دلالة على أن لا يجوز نكاح الأب باسم النكاح والتزويج ولا يقع بكلام غيرهما وإن كانت معه نية التزويج وأنه مخالف للطلاق الذي يقع بما يشبه الطلاق من الكلام مع نية الطلاق وذلك أن المرأة قبل أن تزوج محرمة الفرج فلا تحل إلا بما سمي الله عز وجل أنها تحل به لا غيره وإن المرأة المنكوحه تحرم بما حرّمها به زوجها مما ذكر الله تبارك اسمه في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وقد دلت سنة النبي صلى الله عليه وسلم على أن الطلاق يقع بما يشبه الطلاق إذا أراد به الزوج الطلاق ولم يحز في الكتاب ولا السنة إحلال نكاح الأب باسم نكاح أو تزويج فإذا قال سيد الأمة وأبو البكر أو الثيب أو وليها بالرجل قد وهبتها لك أو أحلتها لك أو تصدقت بها عليك أو أبت لك فرجها أو ملكتك فرجها أو صيرتها من نسائك أو صيرتها امرأة أو أعرمتكها أو أجزتكمها حياتك أو ملكتك بضعتها أو ما أشبه هذا أو قاله المرأة مع الولي وقبله المخاطب بنفسه أو قال قد تزوجتها فلا نكاح بينهما ولا نكاح أبدا إلا بأن يقول قد تزوجتكها أو أنكحتكها ويقول الزوج قد قبلت نكاحها أو قبلت تزويجها أو يقول المخاطب زوجنيها أو أنكحتنيها فيقول الولي قد تزوجتكها أو أنكحتكها ويسميها بما عابها ونسبها ولو قال جئتكم خاطبا فلانة فقال قد تزوجتكها لم يكن نكاحا حتى يقول قد قبلت تزويجها ولو قال جئتكم خاطبا فلانة فزوجنيها فقال قد تزوجتكها ثبت النكاح ولم أحتج إلى أن يقول قد قبلت تزويجها ولا نكاحها وهكذا لو قال الولي قد تزوجتكها فلانة فقال الزوج قد قبلت ولم يقل تزويجها لم يكن نكاحا حتى يقول قد قبلت تزويجها ولو قال المخاطب زوجني فلانة فقال الولي قد فعلت أو قد أجبتك إلى ما طلبت أو ملكتك ما طلبت لم يكن نكاحا حتى يقول قد تزوجتكها أو أنكحتكها فإن قال زوجني فلانة فقال قد ملكتك نكاحها أو ملكتك بضعتها أو ملكتك أمرها أو جعلت بسبك أمرها لم يكن نكاحا حتى يتكلم بزوجتكها أو أنكحتكها ويتكلم المخاطب بأنكحنيها أو تزوجنيها فإذا اجتمع هذا انعقد النكاح وهكذا يكون نكاح الصغار والأماء لا ينعقد عليهن النكاح من قول ولاتهن إلا بما ينعقده على البالغين ولهن وإذا نكحنا جميعا بإيجاب النكاح مطلقا جاز وإن كان في عقد النكاح مشنوية لم يحز ولا يجوز في النكاح خيار بحال وذلك أن يقول قد تزوجتكها إن رضيت فلان أو تزوجتكها على أنك بالخيار في مجلسك أو في يومك أو أكثر من يوم أو على أنها بالخيار أو تزوجتكها إن أتيت بكذا أو فعلت كذا ففعله فلا يكون شيء من هذا تزويجا ولا ما أشبهه حتى يزوجه تزويجا صحيحا مطلقا لا مشنوية فيه

(ما يجوز وما لا يجوز في النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يكون التزويج إلا لامرأة بعينها أو رجل بعينه وينعقد النكاح من ساعته لا يتأخر بشرط ولا غيره ويكون مطلقا فلا وإن رجلاه ابنتان خطب إليه رجل فقال زوجني ابتك فقال قد تزوجتكها فصادق الأب والبنت والزواج

مع نساء ثقات ولو صارت إلى بلد أو منزل بأذنه ولم يقل لها أقمى ولا لا تقمى ثم طلقها فقال لم أنقلك وقالت نقلتني فالتقول قولها إلا أن تقر هي أنه كان للزيارة أومدة تقيمها فيسكون عليها أن ترجع وتعتد في بيته وفي مقامها قولان (أ) أحدهما أن تقيم إلى المدة كما جعل لها أن تقيم في سفرها إلى غاية (قال) وتنوي البدوية حيث ينتوي أهلها لأن سكن أهل البادية إنما هو سكنى مقام غبطة وطمع غبطة وإذا نلت السنة على أن المرأة تخرج من البذاء على أهل زوجها كان العذر في ذلك المعنى أو أكثر (قال) ويخرجها السلطان فيما يلزمها فإذا فرغت ردها ويكره عليه إذا

(أ) قوله أحدهما الخ كذا في الأصل ولم يذكر له ثانيا وذكروا في الام فقال والثاني أن هذه زيارة لا تنقله إلى مدة فعليه الرجوع الخ وانظره كتبه صحيحه

على أنهم سالا يعرفان البتة التي زوجة أباها وقال الأب لزوجة أبيهما شئت فبني التي زوجت أباها
 الأب أيهما شئت فبني التي زوجت أبيهما شئت فبني التي زوجت أباها وقال الأب لزوجة أبيهما شئت فبني التي زوجت أباها
 هذا انكاحا وهكذا الوفاة زوج ابني واهل ابني فرزجه لم يكن هذا انكاحا ولو قال زوجي ابتل فلانة عدا
 أو إذا جئت أو إذا دخلت الدار أو إذا فعلت أو فعلت كذا فقال قد زوجتك على ما شرطت ففعل ما شرط
 لم يكن نكاحا إذا نكحها بالنكاح معاف لم يكن منعقد امكانه لم منعقد بعد مدة ولا شرط ولو قال زوجي جبل
 امرأتك فرزجه أياها فكان جارية لم يكن نكاحا وهكذا الوفاة زوج ابني واهل ابني فرزجه لم يكن هذا انكاحا
 أو عتبة عنها ما قصدت على أيهما حين انعقدت عقدة النكاح لا يعلن رابت امرأته جارية أو غلاما قال
 وهكذا الوفاة أنهم ما قد علم أنها قد ولدت جارية ولم يسم أيهما زوج بعينها رمتي نكحها بالنكاح امرأه
 بعينها جاز النكاح وذلك أن يزوجه ابنته فلانة وليست له ابنة يقال نيا فلانة أو واحدة وأحب إلى أن
 يقدم المرء بين يدي خطبة وكل أمر طلبة سوى الخطبة حمد الله عز وجل والثناء عليه والصلاة على رسوله
 صلى الله عليه وسلم والوصية بقريته الله تعالى ثم يخطب وأحب إلى الخطاب أن يفعل ذلك ثم يزوجه ويريد
 انخطب أن نكح على ما أمر الله تعالى به من أسأله بمعروف أو تسريح بإحسان وإن لم يزد على عقدة
 النكاح جاز النكاح أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة أن ابن عمر كان إذا نكح
 قال أن نكح على ما أمر الله تعالى به من أسأله بمعروف أو تسريح بإحسان

نهى الرجل أن يخطب على خبة أخيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع
 عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خبة أخيه (قال الشافعي)
 أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن محمد بن يحيى بن جبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خبة أخيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان
 ابن عيينة عن الزهري قال أخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يخطب
 أحدكم على خبة أخيه (قال الشافعي) أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن مسلم الخياط
 عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خبة أخيه حتى يسكن أو يترك
 (قال الشافعي) فكان الثاغر من هذه الأحاديث أن من خطب امرأة لم يكن لاحدا أن يخطبها حتى يأذن
 الخطيب أو يدع الخطبة وكانت محسلة لأن يكون نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب الرجل على
 خبة أخيه في حال دون حال فوجدنا سنة النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أنه صلى الله عليه وسلم إنما
 نهى عنها في حال دون حال (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن
 أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها فبها فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن
 تعتد في بيت أم مكتوم وقال إذا دخلت فأذني فلما حلت أخبرته أن أباجهم ومعاوية خطباني فقال
 رسل الله صلى الله عليه وسلم أما أبو جهنم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له انكح
 أسامة فكرهته فقال انكح أسامة ففعلته جعل الله تعالى فيه خيرا واعتبط به (قال الشافعي) فكان
 بينا أن الحال التي خطب فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة على أسامة غير الحال التي نهى عن الخطبة
 فيها ولم يكن للخطوبة حالان مختلفان الحكم إلا بأن تأذن الخطوبة بالنكاح رجل بعينه فيكون للولي أن يزوجه
 جاز النكاح عليها ولا يكون لاحدا أن يخطبها في هذه الحال حتى يأذن الخطيب أو يترك خطبتها وهذا بين
 في حديث ابن أبي ذئب وقد أتممت فاطمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أباجهم ومعاوية خطبها
 ولا أشك أن شاء الله تعالى أن خطبة أحد عبا بعد خطبة الآخر فلم ينهها ولا واحد منهم ما لم نعلم أنها أذنت
 في واحد منهما فخطبها على أسامة ولم يكن يخطبها في الحال التي نهى فيها عن الخطبة ولم أعلم نهى معاوية

غاب ولا نعلم أحدا
 بالدينونة فيما مضى
 أكرى من لانا كرا
 يتطوعون بأزال
 منازلهم وبأموالهم
 مع منازلهم ولزكارت
 فان طلبت الكراء كان
 لهما من يوم تطلبه وما
 مضى حتى تركته فاما
 امرأه صاحب السفينة
 إذا كانت مسافرة معه
 فكل المرأة المسافرة ان
 شاءت مضت وان
 شاءت رجعت الى منزله
 فاعتدت به

(باب الاحداد)

من كتابي العدد القديم
 والجديد

(قال الشافعي) رحمه
 الله ولما قال صلى الله
 عليه وسلم لا يحل لامرأة
 تؤمن بالله واليوم
 الآخر أن تحدد على
 ميت فوق ثلاث الا
 على زوج أربعة أشهر
 وعشرا وكانت هي
 والمطلقة التي لا تملك
 زوجها رجعتا معا
 في عدة وكانتا غير
 ذواتي زوجين أشبه أن
 يكون على المطلقة
 احداد كغير على
 المتوفى عنها والله أعلم

ولا بأجهم عما صنعوا والأغلب أن أحدهما خطبها بعد الآخر فإذا أذنت المخطوبة في انكاح رجل بعينه لم يجز خطبتها في تلك الحال واذن الثيب الكلام والبكر الصمت وان أذنت بكلام فهو اذن أكثر من الصمت قال وإذا قالت المرأة لوليها زوجي من رأيت فلا بأس أن تخطب في هذه الحال لأنهم لم تأذن في أحد بعينه فإذا أومرت في رجل فأذنت فيه لم يجز أن تخطب وإذا وعد الولي رجلا أن يزوجه بعد رضا المرأة لم يجز أن تخطب في هذه الحال فان وعده ولم ترض المرأة فلا بأس أن تخطب إذا كانت المرأة ممن لا يجوز أن تزوج إلا بأمرها وأمر البكر إلى أبيها والامة إلى سيدها فإذا وعد أبو البكر أو سيد الامة رجلا أن يزوجه فلا يجوز لاحد أن يخطبها ومن قلت له لا يجوز له أن يخطبها فأنما أقوله إذا علم أنهم اخطبوا وأذنت وإذا خطب الرجل في الحال التي نهى أن يخطب فيها عما فهمي معصية يستغفر الله تعالى منها وان تزوجه بتلك الخطبة فالنكاح ثابت لان النكاح حادث بعد الخطبة وهو مما وصفت من أن الفساد انما يكون بالعقد لا بشئ تقدمه وان كان سبيله لان الاسباب غير الحوادث بعدها

(نكاح العنين والخصى والمجبوب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أحفظ عن مفت أقيته خلافا في أن تؤجل امرأة العنين سنة فإن أصابها أو لا أخيرت في المقام معه أو فراقه ومن قال هذا قال اذ انكم الرجل المرأة فكان يصيب غيرها ولا يصيبها فلم ترتفع إلى السلطان فهما على النكاح وإذا ارتفعت إلى السلطان فسألت فرقة أحله السلطان من يوم يرتفعان إليه سنة فإن أصابها مرة واحدة فهي امرأة وإن لم يصبها أخيرها السلطان فإن شئت فرقة فسخ نكاحها والفرقة فسخ بلا طلاق لانه يجعل فسخ العقدة الهادونه وان شئت المقام معه أقامت معه ثم لم يكن لها أن يخبرها بعد مقامها معه وذلك أن اختيارها المقام معه ترك لحقها في فرقة في مثل الحال التي اطلبها فيها وان اختارت المقام معه بعد حكم السلطان بتأجيله وتخبرها بعد السنة ثم فارقها وضعت عدتها ثم نكحها نكاحا جديدا فسألت أن يؤجل لها أجل وإن علمت قبل أن تنكحه أنه عنين ثم رضيت نكاحه أو علمته بعد نكاحه ثم رضيت المقام معه ثم سألت أن يؤجل لها أجل ولا يقطع خيارها في فراقه إلا الاجل واختارها المقام معه بعد الأجل لانه لا يعلم أحد من نفسه أنه عنين حتى يختبر لان الرجل قد يجامع ثم ينقطع الجماع عنه ثم يجامع وانما قطعت خيارها أنها تركته بعد اذ كان لها الاثنى دونه قال ولو نكحها فأجل ثم خبرت فاختارت المقام معه ثم طلقها ثم رجعها في العدة ثم سألت أن يؤجل لم يكن لها ذلك لأنها عنده بالعقد الذي اختارت المقام معه فيه بعد الحكم «قال الربيع» يريد أن كان ينزل فيها ما عدله الرجعة وعليها العدة وان لم يغيب الحشفة (قال الشافعي) ولو تركها حتى تنقض عدتها ثم نكحها نكاحا جديدا ثم سألت أن يؤجل أجل لان هذا عقد غير العقد الذي تركت حقه فيه بعد الحكم قال وإذا أصابها امرأة في عقد نكاح ثم سألت أن يؤجل لم يؤجل أبدا لانه قد أصابها في عقد النكاح وليس كالذي يصيب غيرها ولا يصيبها لان أداءه إلى غيرها حاق باليس باء اليها ولو أجل العنين فاختلف في الاصابة فقال أصبتها وقالت لم يصبنني فان كانت ثيبا فالقول قوله لانها تريد فسخ نكاحه وعليه البين فان حلف فهي امرأة وان نكل لم يفرق بينهما حتى تحلف ما أصابها فان حلفت خبرت وان لم تحلف فهي امرأة ولو كانت بكر أربيعا أربع نسوة عدول فان قلن هي بكر فذلك دليل على صدقها أنه لم يصبها وان شاء الزوج حلفت هي ما أصابها ثم فرق بينهما فان لم تحلف حلف هو لقد أصابها ثم أقام معها ولم يخبر هي وذلك ان العدة قد تعود فيما زعم أهل الخبرة بها اذ لم يبلغ في الاصابة وأقل ما يخرجها من أن يؤجل ان يغيب الحشفة في الفرج وذلك يحصنها ويحللها للزوج ولو طلقها ثلاثا ولو أصابها في دبرها فبلغ ما بلغ لم يخرجها ذلك من أن يؤجل أجل العنين لان تلك غير الاصابة المعروفة حيث تحل ولو أصابها حائضا أو محرمة أو صائمة أو هو محرم أو صائم كان مسيا فيه ولم يؤجل ولو أجل فبذكرة أو نكحها مجبوب الذكرك خبرت حين تعلم ان شئت المقام معه وان شئت فارقته ولو أجل خصي ولم يجب

فأحب ذلك لها ولا يبين أن أوجه عليها لانهما قد تختلفان في حال وان اجتمعا في غيره ولو لم يلزم القياس الا باجتماع كل الوجه بطل القياس (قال المرتضى) رحمه الله وقد جعلها في الكتاب القديم في ذلك سواء وقال فيه ولا تجنب المعتدة في النكاح الفاسد وأما الولد ما تجنب المعتدة ويسكن حيث شئت (قال الشافعي) رحمه الله وانما الاحداد في البدن وترك زينة البدن وهو أن تدخل على البدن شيئا من غيره زينة أو طبيبا يظهر عليه أفيد عوالى شهوتها فمن ذلك الدهن كله في الرأس وذلك أن كل الادهان في ترجيل الشعر وازهاب الشعث سواء وهكذا المحرم يفتدي بأن يدهن رأسه أو لحيته بربت لما وصفت وأما مذهب يدهن فلا بأس الا للطيب كإلا يكون بذلك بأس للمحرم وان خالفت المحرم في بعض أمرها

ذ كره أو نكحها حتى غير محبوب الذ كرم تخير حتى يؤجل أجل العنين فإن أصابها فهي امرأته والا
صنع فيه ما صنع في العنين ولو نكحها وهو يقول أنا عقيم أو لا يقول حتى ملك عقدتها ثم أقرب به لم يكن لها
خيار وذلك أنه لا يعلم أنه عقيم أبدا حتى يموت لأن ولد الرجل يبطئ شابا ويولد شيخا وليس له في الرد تخير
انما التخير في فقد الجماع لا الولد ألا ترى أنما لا يؤجل الحصى إذا أصاب والأعلب أنه لا يولد له ولو كان
خصيا قطع بعض ذ كره وبقي له منه ما يقع موقع ذ كره الرجل فلم يصحها أجل أجل العنين ولم تخير قبل أجل
العنين لأن هذا الجماع وإذا كان الخنثى يقول من حيث يقول الرجل فنكح على أنه رجل فالتكاح
جائز ولا خيار للمرأة ويؤجل ان شاءت أجل العنين وإذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيها شاء فإن نكح
بأحد هلم يكن له أن ينكح بالآخر ويرث ويرث على ما حكمته له بأن ينكح عليه « قال الربيع »
وفيه قول آخر أنما لا نورثه إلا ميراث امرأة وإن تزوج على أنه رجل لأنه ليس باختيار ما أن يكون رجلا أعطيه
المال بقوله (قال الشافعي) وليس للمرأة أن تستمع من زوجها إذا قالت لم يصنني إلا نصف المهر ولا عليها
عدة لأم بمفارقة قبل تصاب (قال الشافعي) وإذا نكح الرجل الخنثى على أنها امرأة وهي تبول من
حيث تبول المرأة أو مشكلة ولم تنكح بأنها رجل فالتكاح جائز ولا خيار له وإذا نكح الخنثى على أنه رجل
وهو يبول من حيث تبول المرأة أو على أنه امرأة وهو يبول من حيث يبول الرجل فالتكاح مفسوخ
لا يجوز أن ينكح إلا من حيث يبول أو بأن يكون مشكلا فإذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيها شاء فإذا
نكح بواحد لم يكن له أن ينكح بالآخر ويرث ويرث من حيث يبول

(ما يجب من انكاح العبيد) قال الله تعالى وأنكحوا الأيتام منكم والصالحين من عبادكم
وإمائكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدل ذلك أحكام الله تعالى ثم رسله صلى الله عليه وسلم أن لا ملك
للأولياء آباء كانوا أو غيرهم على أيامهم وأيامهم الثيبات قال الله تعالى ذ كره وإذا طلقتم النساء فبلغن
أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن وقال في المعتدات فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما
فعلن في أنفسهن الآية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من زوجها والبكر تستأذن
في نفسها مع ما سوى ذلك ودل الكتاب والسنة على أن المالك لمن ملكهم وأنهم لا يملكون من أنفسهم
شيأ ولم أعلم دليلا على إيجاب انكاح صالحي العبيد والاماء كما وجدت الدلالة على انكاح الحر المطلقا
فأحب إلى أن ينكح من بلغ من العبيد والاماء ثم صالحوهم خاصة ولا يتبين لي أن يجبر أحد عليه لأن الآية
محملة أن يكون أريد به الدلالة لا الإيجاب

(نكاح العدد ونكاح العبيد) قال الله تبارك وتعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
ورباع الى قوله أن لا تعولوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان ينسأ في الآية والله تعالى أعلم أن
المخاطبين بها الأحرار لقوله تعالى فواحدة أو ما ملكت أيمانكم لأنه لا يملك إلا الأحرار وقوله ذلك أدنى
أن لا تعولوا فأنما يعول من له المال ولا مال العبيد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
ابن عيينة قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن مولى طلحة وكان ثقة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة
أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ينكح العبد امرأتين (قال الشافعي) وهذا قول الأكثر
من المفتين بالبلدان ولا يزيد العبد على امرأتين وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية من عبد قد عتق
بعضه ومكاتب ومدبر ومعق إلى أجل والعبد فيما زاد على اثنتين من النساء مثل الحر فيما زاد على أربع
لا يختلفان فإذا جاوز الحر أربعة فقلت ينكح نكاح الأواخر من الزوائد على أربع فكذلك ينسخ
نكاح ما زاد العبد فيه على اثنتين وكل ما خفي أنه أول فازاد الحرفه على أربع فأبطلت النكاح وأوجعت
العقدة فيه أكثر من أربع ففسخت نكاحهن كلهن فكذلك أصنع في العبد فيما خفي وجعت العقدة

وكل كحل كن زينة
فلا خير فيه لها فأما
الفارسي وما أشبهه إذا
احتاجت إليه فلا
بأس لأنه ليس بزينة
بل يزيد العين مرها
وقبحا وما اضطرت إليه
مما فيه زينة من الكحل
اكتحل به ليلا ونهاره
فقال ما هذا يا أم سلمة
فقلت إنما هو صبر فقال
عليه السلام اجعل عليه
بالليل وامسح به بالنهار
(قال الشافعي) الصبر
يصفر فيكون زينة
وليس يطيب فأذن لها
فيه بالليل حيث لا يرى
ومسحه بالنهار حيث
يرى وكذلك ما أشبهه
(قال) وفي الثياب
زيتان أحدهما جال
اللابسين وتستر العورة
قال الله تعالى خذوا
زيتكم عند كل مسجد
فالثياب زينة لمن لبسها
فإذا أفردت العرب
الذين على بعض
اللابسين دون بعض
فأنما من الصبغ خاصة
ولأبأس أن تلبس الحاد

كل ثوب من البياض
لان البياض ليس بزين
وكذلك لصوف والوبر
وكل مانسج على وجهه
لم يدخل عليه صبغ من
خرا وغيره وكذلك كل
صبغ لم يرد به تزين
الثوب مثل السواد
وما صبغ ليقيح لحزن
أو لنفي الوسخ عنه
وصباغ الغزل بالخضرة
يقارب السواد لا
الخضرة الصافية وما في
معناه فاما ما كان من
زينة أو وشمي أو ثوب
 وغيره فلا تلبسه الحاد
وكذلك كل حرة وأمة
كبيرة أو صغيرة
مسلة أو ذمية ولو
تزوجت نصرانية
نصرانيا فأصابها أحلها
لزوجها المسلم وبحصنها
لانه زوج الأتري أن
النبي صلى الله عليه
وسلم رجم يهوديين
زينا ولا يرجم الا
محصنا

اجتماع العديتين
(والقافة)

(قال الشافعي) رحمه
الله فإذا تزوجت في
العدة ودخل بها الثاني
فانها تعتد بنية عدتها

فيه أكثر من اثنتين فعلى هذا الباب كله قياسه ولا أعلم بين أحد لقيته ولا حتى لي عنه من أهل العلم اختلافا
في أن لا يجوز نكاح العبد الا باذن مالكة وسواء كان مالكة ذكرا أو أنثى إذا أذن له مالكة جاز نكاحه ولا
أحتاج إلى أن يعقد مالكة عقدة نكاح ولكنه يعقد هان شاء نفسه إذا أذن له وانما يجوز نكاح العبد
باذن مالكة إذا كان مالكة بالغ غير محجور عليه فأما إذا كان محجورا عليه فلا يجوز للعبد أن ينكح بحال
ولا يجوز لولي أن يزوجه في قول من قال ان نكاحه دلالة لا فرض ومن قال ان نكاحه فرض فعلى وليه
أن يزوجه وإذا كان العبد بين اثنين فأذن له أحدهما بالتزويج فزوج فالنكاح مفسوخ ولا يجوز
نكاحه حتى يجتمع على الاذن له به وليس للسيد أن يكره عبده على النكاح فان فعل فالنكاح مفسوخ
وكذلك ان زوج عبده بغير اذنه ثم رضى العبد بالنكاح مفسوخ وله أن يزوجه أمته بغير اذنها بكرًا كانت
أو ثيبا وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح حرة فسكن أمته أو أمة فسكن حرة أو امرأة بغير اذنها أو امرأة
من أهل بلد فسكن امرأة من غير أهل ذلك البلد فالنكاح مفسوخ وان قال له انكم من شئت فسكن حرة
أو أمة نكاحا صحيحا فالنكاح جائز والعبد إذا أذن له سيده بخطب على نفسه وليس كالمرأة وكذلك
المحجور عليه إذا أذن له وليه بخطب على نفسه ولو أذن له في أن ينكح امرأة أو قال من شئت فسكن التي
أذن له بها أو نكح امرأة مع قوله انكم من شئت وأصدقها أكثر من مهر مثلها كان النكاح ثابتا ولها مهر
مثلها لا يزاد عليه ولا يكون لها فسخ النكاح لان النكاح لا يفسد من قبل صدق بحال ويتبع العبد
بالفضل عن مهر مثلها اذا عتق ولا سبيل لها عليه في حاله رقه لان ماله لمالكه ولو كاتب لم يكن عليه سبيل
في حال كتابته لانه ليس تمام المثل على ماله وأن ماله موقوف حتى يعجز فيرجع الى سيده أو يعتق فيكون له
فاذا عتق كان لها أن تأخذ منه الفضل عن مهر مثلها حتى تستوفي ما سمي لها ولو كان هذا في حرم محجور
عليه لم يكن لها اتباعه لان رذنا أمر المالك لان المال لغيره وأمر المحجور للحجر والماله (قال الشافعي)
ولو أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة ولم يسمها ولا بلدها فسكن امرأة من غير أهل بلده ثبت النكاح ولم يكن
للسيد فسخه وكان له منعه الخروج الى ذلك البلد وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة فالصدق فيما
اكتسب العبد ليس للسيد منعه من أن يكتسب فيعطيهما الصدق ودونه وكذلك النفقة اذا وجبت نفقة
الزوجة وان كان العبد الذي أذن له سيده بالنكاح مأذونا له في التجارة قوله أن يعطى الصدق مما في يديه
من المال وان كان غير مأذون له بالتجارة فليس سيده أن يأخذ شيئا كان في يديه لانه مال السيد وعليه أن
يدعه يكتسب المهر لان اذنه بالنكاح اذن باكتساب المهر ودفعه وإذا أذن له بالنكاح فله أن يسافر به
ويرسله حيث شاء وليس له إذا كان معه بالمصر أن يمنعه أمر أنه في الحين الذي لأخذه له عليه فيه وله أن
يمنعه أياها في الحين الذي له عليه فيه اخذته وليس في عتق العبد ولا مال السيد من الصدق ولا النفقة شيء
الا أن يضمنه فيسأله بالضمن كما يلزم بالضمن على الاجتبيين وإذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج امرأة
حرة بألف فزوجها بألف وضمن السيد لها الألف فالضمن لازم ولها أن تأخذ السيد بضمناه ولا راءة
للعبد منها حتى تستوفيها فإذا باعها السيد زوجها بأمر الزوج أو غيرها أمره بتلك الألف بغيرها قبل أن يدخل
بها فالبيع باطل من قبل أن عقدة البيع وتلك الألف يقعان معالا يتقدم أحدهما صاحبه فلما كانت
لأمة العبد أبدا بتلك الألف بغيرها لانها تبطل عنها بأن نكاحها ولم تملك زوجها ينفسخ كان شراؤها له
فاسد افا لألف بحالها والعبد عبده وهما على النكاح « قال الربيع » وإذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج
بألف درهم فزوج وضمن السيد الألف ثم طلبت المرأة الألف من السيد قبل أن يدخل بها الزوج فباعها
زوجها بالألف التي هي صداقها فالبيع باطل والنكاح بحاله من قبل أنها اذا ملكت زوجها انفسخ نكاحها
فاذا انفسخ بطل أن يكون لها صداق وإذا لم يكن لها صداق كان العبد مشترى بلا ثمن فكان البيع باطلا

وكان النكاح بحاله « قال الربيع » وهو قول الشافعي النكاح بحاله (قال الشافعي) وسواء كان البيع باذن العبد أو غير اذنه لانه لا تملكه أبدا تلك الالف ولا بشئ منها لانها تبطل كلها اذا ملكته ولو طلقها العبد قبل أن يدخل بها كان لها نصف الالف ولو كانت المسئلة بحالها فباعها اياه بلا أمر العبد بألف أو أقل أو أكثر كان البيع جائزا وكان العبد لها وعلى الثمن الذي باعها اياه به وكان النكاح منفسخا من قبلها وقبل السيد الذي ليس له طلاقها ولو كان باعها اياه بيعا فاسدا كانا على النكاح ولو كانت امرأة العبد أمة فاشتريت زوجها باذن سيدها أو اشتراها زوجها باذن سيده كانا على النكاح وكذلك ان وهبت له أو وهب لها أو ملكها أو ملكه بأي وجهه ما كان الملك كانا على النكاح لان مالمالك كل واحد منهما مالمالك لسيده لانه ولو كان بعض الزوج حرا فاشتري امرأته باذن الذي له فيه الرق فسد النكاح لانه ملك منها بقدر مالمالك من نفسه واذا أذن الرجل لعبد أن ينكح من شاء وما شاءه من عدد النساء فله أن ينكح حرتين مسلمات أو كتابيتين أو ذميتين وينكح الحرة على الامة والامة على الحرة ويعقد نكاح أمة وحرة معا وليس له أن ينكح أمة كتابية ولا تلحق الامة الكتابية لمسلم الا أن يطأها ملك البين واذا قال الرجل لعبد قد زوجتك فلا يجوز عليه النكاح الا أن يأذنه العبد واذا أذن له أن ينكح أو أسأله العبد أن ينكحه فقال المولى قد زوجتك فلا نه بأمره وادعت ذلك وقال العبد لم تزوجنيها فالقول قول العبد مع عبته وعلى المرأة البينة

(العبد يغرم من نفسه والامة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا خطب العبد امرأة أو علمها أنه حر فزوجه ثم علمت أنه عبد فلهما ولا وليا لها الخيار في المقام معه أو فراقه فان اختارت فراقه قبل الدخول فلا مهر لها ولا متعة وهو فسخ بغير طلاق وان اختارته بعد الدخول فلهما مهر مثلها وان خطبها ولم يذ كر شيئا فظنته حرا فلا خيار لها واذا نكح الرجل الامة وهو رها حرة فولده مملوك وان شاء طلق وان شاء أمسك وان غرته بنفسه أو قالت أنا حرة فولده أحرار وسواء كان المغرور حرا أو عبدا أو مكاتب لانه لم ينكح الا على أن ولده أحرار وان غرته بما غيرهما فولدت أولاد اثم علم أنهم مملوك فالا ولاد أحرار واسيدها أخذ مهر مثلها من زوجها ولا يرجع به الزوج على الغاز ولا عليها وبأخذ منه قيمة أولادها يوم سقطوا ويرجع بهم الزوج على الغاز في ذمته وان كانت هي الغاز فله رجوع عليها بما أخذ منه من قيمة أولادها اذا عتقت ولا يرجع به ما كانت مملوكة وان ألزم قيمتهم ثم لم يؤخذ منه شيء لم يرجع بشئ لم يؤخذ منه

(تسرى العبد) قال الله تعالى والذين هم لفر وجهم حافظون الى قوله غير مملومين فدل كتاب الله عز وجل على أن ما أباحه من الفروج فائما أباحه من أحد الزوجين النكاح أو ما ملكت البين وقال الله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شئ (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا وله مال فله البائع الا أن يشترطه المبتاع قال فدل الكتاب والسنة ان العبد لا يكون مالكا مالماله الحال وأن ما نسب الى ملكه انما هو إضافة اسم ملك اليه لا حقيقة كما يقال للعلم علمك وللراعي غنمك وللقسيم على الدار دارك اذا كان يقوم بأمرها فلا يحل والله تعالى أعلم للعبد أن يتسرى أذن له سيده أو لم يأذنه لان الله تعالى انما أحل التسرى للمالكين والعبد لا يكون مالكا بحال وكذلك كل من لم يكمل فيه الحرية من عبد قد عتق بعضه أو مكاتب أو مدبر ولا يحل له أن يطأ تلك عين بحال حتى يعتق والنكاح يحل له باذن مالكه وان تسرى العبد فلسيده نزع السرية منه وتزوج اياه ان شاء ولو عتق عبد تسرى أمة أو مكاتب وقد ولدت له لم تكن له أم ولد حتى يصيبها بعد الحرية وتلد ولر تسرى عبد فله عتق بعضه أمة ملكه اياه سيده فولدت له ثم عتق فهي أم ولده لانه كان مالكا وان أراد سيده أخذ منه من قيمة المملوكة بقدر ماله فيه من الرق كأنه كان وهبها له قبل أن يعتق

من الاول ثم تعتمدن الثاني واحتج في ذلك بقول عمرو بن لو وعمر بن عبد العزيز رحمه الله عليهم (قال الشافعي) لان عليها حقين بسبب الزوجين وكذلك كل حقين لزما من وجهين قال ولو اعتدت بحبضة ثم أصابها الثاني وجلت وفسق بينهما ما اعتدت بالحمل فاذا وضعته لاقل من ستة أشهر من يوم نكحها الا آخر فهو من الأول وان جاءت به لا أكثر من أربع سنين من يوم فارقتها الاول وكان طلاقه لا يملك فيه الرجعة فهو للآخر وان كان ملك فيه الرجعة وتداهاه أو لم يتداهاه ولم ينكحها ولا واحد منهما أريه القافة فان ألحقه به بالاول فقد انقضت عدها منه وتبتدى عده من الثاني وله خطبتها فان ألحقه به الثاني فقد انقضت عدها منه وتبتدى فتكمل على ما مضى من عدة الاول والاؤل عليها الرجعة ولو لم يلحقه واحد منهما

وهو عليك نصفه فالنصف له بالحرية وللسيد أن يرجع في النصف الثاني لأن ملك ما عليك منه لسيدته قال
واذا وطئ عبد أو من لم تكمل فيه الحرية أو مكاتب جارية بملك اليمين لحقه الولد ودرى عنه الحد بالشبهة فان
عتق وملكها كان له بيعها ولا تكون له أم ولا تمنعه بيعها من لم يبع أم الولد إلا بأن يصيبها بعد ما يصير حراً
مالها فان قيل قد روي عن ابن عمر تسرى العبد قليل نعم وخلافه قال ابن عمر لا يطأ الرجل وليدة
الوليدة أن شاء باعها وان شاء وهبها وان شاء صنع بها ما شاء فان قيل فقد روي عن ابن عباس قلت ابن
عباس انما قال ذلك لعبد طلق امرأته قال ليس لك طلاق وأمره أن يسكها فأبى فقال فهي لك فاستحلها
ملك اليمين يريد أن يملكه حلالاً بالنكاح ولا طلاقاً والحجة فيه ما وصفت لك من دلالة الكتاب والسنة
وأنت تزعم أن من طلق من العبد لزمه الطلاق ولم تحل له امرأته بعد طلقين أو ثلاث

(فسخ نكاح الزوجين يسلم أحدهما) قال الله تبارك وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات
فامتحنوهن إلى قوله ولا هم يحلون لهن وقال تبارك وتعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر (قال الشافعي)
نزلت في الهدنة التي كانت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة وهم أهل أوثان وعن قول الله
عز وجل فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فان علمتموهن مؤمنات فأعرضوا عليهن الايمان فان قبلن
وأقررن به فقد علمتموهن مؤمنات وكذلك علم بنى آدم الظاهر وقال تبارك وتعالى الله أعلم بإيمانهن
يعني يسرنهن في إيمانهن وهذا يدل على أن لم يعط أحدهم من بنى آدم أن يحكم على غيره ظاهر ومعنى
الايتين واحد فإذا كان الزوجان وثنيين فأيهما أسلم أولاً فالجماع ممنوع حتى يسلم المتخلف عن الاسلام
منهما لقول الله تعالى لا حل لهن ولا هم يحلون لهن وقوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر فاحتلت العقدة
أن تكون منفسخة اذا كان الجماع ممنوعاً بعد اسلام أحدهما فإنه لا يصلح لواحد منهما اذا كان أحدهما
مسلياً والاخر مشركاً أن يتدنى النكاح واحتمل العقدة أن لا تنفسخ إلا بأن يثبت المتخلف عن الاسلام
منهما على التخلف عنه مدة من المدد فيفسخ النكاح اذا جاءت تلك المدة قبل أن يسلم ولم يكن يجوز أن يقال
لا تنقطع العصمة بين الزوجين حتى يأتي على المتخلف منهما عن الاسلام مدة قبل أن يسلم لا يخبر لازم (قال
الشافعي) وأخبرنا جماعة من أهل العلم من قرئش وأهل المغازي غيرهم عن عدد قبلهم أن أباسفيان
ابن حرب أسلم عمر ورسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهراً عليها فكانت بظهوره واسلام أهلها دار الاسلام
وامرأته هند بنت عتبة كافرة عكة ومكة يومئذ دار الحرب ثم قدم عليها يدعوها الى الاسلام فأخذت بلحيته
وقالت اقبلوا الشيخ الضال فأقبلت أياها قبل أن تسلم ثم أسلمت وباعت النبي صلى الله عليه وسلم وثبتت على
النكاح (قال الشافعي) وأخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة فأسلم أكثر أهلها وصارت
دار الاسلام وأسلمت امرأة عكرمة بن أبي جهل وامرأة صفوان بن أمية وهرب زوجها ما ناحية البحر من
طريق اليمن كافر إلى بلد كفر ثم جاء فأسلم بعد مدة وشهد صفوان حينئذ كافر فاستقر على النكاح
وكان ذلك كله ونسأوهن مدخول بهن لم تنقض عددهن ولم أعلم مخالفاً في أن المتخلف عن الاسلام منهما
اذا انقضت عدة المرأة قبل أن يسلم انقطعت العصمة بينهما وسواء خرج المسلم منهما من دار الحرب
واقام المتخلف فيها أو خرج المتخلف عن الاسلام أو خرجا معاً أو أقاما معاً لا تنصع الدار في التحريم والتحليل
شيئاً انما يصنع اختلاف الدينين

(تفرغ اسلام أحد الزوجين قبل الآخر في العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا
كان الزوجان مشركين وثنيين أو مجوسيين عربيين أو أعجميين من غير بنى اسرائيل ودانا
دين الله ودوالنصارى أو أي دين دانا من الشرك اذا لم يكونا من بنى اسرائيل أو يدينان دين اليهود
والنصارى فأسلم أحد الزوجين قبل الآخر وقد دخل الزوج بالمرأة فلا يحل للزوج الوطء والنكاح
موقوف على العدة فان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما قبل انقضاء العدة فالنكاح ثابت وان لم يسلم حتى

أو ألحقوه بهما أو لم تكن
قافة أو مات قبل براه
القافة أو ألقته ميتة فلا
يكون ابن واحد منهما
وان كان أوصى له بشئ
وقف حتى يصطالحا فيه
والنفقة على الزوج
الصحيح النكاح ولا أخذه
بنفقه حتى تلبسه فان
ألحق به الولد أعطيتها
نفقة الحمل من يوم
طلقها وان أشكل
أمره لم أخذه بنفقه
حتى ينسب اليه فان
ألحق بصاحبه فلا
نفقة لها لانها حبل من
غيره (قال المزني)
رحمه الله خالف الشافعي
في الحاق الولد في أكثر
من أربع سنين بان
يكون له الرجعة

(عدة المطلقة ملك
رجعتها زوجها ثم يموت
أو يطلق)

(قال الشافعي) رحمه
الله وان طلقها طلبة
ملك رجعتها ثم مات
اعتدت عدة الوفاة
وورثت ولورثها ثم
طلقها قبل أن يمسيها

ففيها قولان (١) أحدهما
تعتد من الطلاق الأخير
وهو قول ابن جريج
وعبد الكريم وطاوس
والحسن بن مسلم ومن
قال هذا النبي أن
يقول رجعة مخالفة
لنكاحه إياها ثم يطلقها
قبل أن يمسهام تعتد
فكذلك لا تعتد من
طلاق أحدثه وإن
كانت رجعة اذ لم يمسهما
(قال المزني) رحمه
الله المعنى الاول أولى
بالحق عندي لانه اذا
ارتجعهما سقطت عدتها
وصارت في معناه
القديم بالعقد الاول
لا بنكاح مستقبل
فانما طلق امرأه
مدخولا بها في غير عدة
فهو في معنى من
ابتدأ طلاقه (قال
المزني) رحمه الله ولولم
يرتجعهما حتى يطلقها
فانما تبني على عدتها

(١) قوله أحدهما
تعتد الخ تزول القول
الثاني وفي الامم والقول
الثاني أن العدة من
الطلاق الاول مالم
يدخل بها فتأمل كتبه

مصححه

تنقضي العدة والعصمة منقطعة بينهما وانقطاعها فسخ بلا طلاق وتسكن المرأة من ساعتها من شاءت
ويتزوج أختها وأربعاءها وعدتها المطلقة فان نكحت المرأة قبل أن تنقضي العدة فالنكاح
مفسوخ فان أصابها الزوج الذي نكحته فلها مهر مثلها وإن أسلم المتخلف عن الاسلام منهما قبل
انقضاء عدتها فهي امرأته ويحتملها حتى تنقضي عدتها من النكاح الفاسد وسواء كانت هي المسئلة
قبل الزوج أو الزوج قبلها فان كان الزوج المسلم منهما لم يكن له أن ينكح أخت المرأة في العدة فان
فعل فالنكاح مفسوخ وكذلك لا ينكح أربعاءها وان كانت هي المسئلة وهو المتخلف عن الاسلام
فمنكح أختها أو أربعاءها ثم أسلم وأسلم قبل انقضاء عدتها أسلم أربعاءها من شاء وفارق سائرهن قال
والنصارى والنصارى في هذا كالوثنيين اذا أسلمت المرأة قبل الرجل (قال الشافعي) فان أسلم الرجل
قبل المرأة فهم على النكاح لانه يجوز للإسلام أن يبدئ نكاح يهودية ونصرانية قال والازواج في هذا
الاحرار والمالئك سواء وإن كان أحدهما من بني اسرائيل مشركا يدين بغير دين اليهود والنصارى فهو من
وصفنا من أهل الاوثان

(الاصابة والطلاق والموت والخرس) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الوثني بامرأته
ثم أسلم أحدهما ثم مات أحد الزوجين لم يتوارثا فان كان الزوج الميت أكلت عدتها من انقطاع
العصمة عدة الطلاق ولم تعتد عدة وفاة وإن خرس المتخلف عن الاسلام منهما أو عته حتى تنقضي عدة المرأة
فقد انقطعت العصمة بينهما ولو وصف الاسلام وهو لا يعقله فقد انقطعت العصمة بينهما لا تثبت
العصمة الا بأن يسلم وهو يعقل الاسلام وكذلك لو كان المتخلف منهما عن الاسلام صبيا لم يبلغ فوصف
الاسلام كانت العصمة بينهما منقطعة ولو وصفه سكران كانا على النكاح لان الزم السكران اسلامه
وأقوله ان لم يثبت عليه ولا أزم ذلك المغلوب على عقله بغير السكر ولا أزمه الصبي ولا أقوله ان لم يثبت عليه
ولو كان الزوج هو المسلم والمرأة هي المتخلفة وهي مغلوقة على عقلها وأغیر بالغ فوصفت الاسلام قطعت
العصمة بينهما ولو أسلمت بالغه غير مغلوقة على عقلها الا من سكر خمر أو نبيذ مسكر أثبت النكاح لاني
أجبرها على الاسلام وأقفلها ان لم تفعل ولو شرب دواء فيه بعض السموم فأذهب عقلها فارتدت أو فعل
هو فارتد أو كان أحدهما مشركا فأسلم ثم أفاق فأقام على أصل دينه لم أجعل لردتهما واسلامهما في أو ان
ذهاب عقلهما حكما وهما كما كانا ولا على أي دين كانا حتى يحد ناغيه وهما يعقلان

(أجل الطلاق في العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلم أحد الزوجين فوقفنا النكاح
على العدة فطلق الزوج المرأة فالطلاق موقوف فان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما في العدة وقع الطلاق
وان لم يسلم حتى تنقضي العدة فالطلاق ساقط لأننا قد علمنا انه لم يسلم المتخلف منها حتى انقطعت العصمة
وأنه طلق غير زوجة قال وهكذا لو آلى منها أو تظاهر وقف فلزمه ان أسلم المتخلف منها في العدة وسقط
ان انقطعت العصمة واذا أسلم أحد الزوجين فخالعه كان الخلع موقوفا فان أسلم المتخلف منهما فخالع
جائزا وان لم يسلم حتى تنقطع العصمة فخالع باطلا وما أخذه مردود وكذلك لو خيرها فاختارت طلاقا
أو جعل أمرها بيد رجل فطلقها كان موقوفا كما وصفت ولو أبرأته من صداق بلا طلاق أو وهب لها شيئا
جازت براءتها وحبته كما يجوز للأزواج والمطلقات ومن الأزواج والمطلقات

(الاصابة في العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أسلم الرجل ولم تسلم امرأته في العدة
فأصابها كانت الاصابة محرمة عليه لاختلاف الدينين ويمنع منها حتى تسلم أو تبين فان أسلمت في العدة لم
يكن لها مهر لاننا علمنا انه أصابها وهي امرأته وان كان جاعها محرما كما يكون محرما عليه بحضها واحرامها
وغير ذلك فيصميمها فلا يكون لها عليه صداق وإن لم تسلم حتى تنقضي عدتها من يوم أسلم فقد انقطعت عصمتها

من أول طلاقها لان
تلك العدة لم تبطل حتى
طلق وانما زادها طلاقا
وهي معتدة باجماع فلا
ينظر ما أجمع عليه من
عدة قائمة بالا بجماع
مثله أو قياس على
نظيره

﴿ امرأة المفقود
وعدها اذا نسكت
غيره وغير ذلك ﴾

(قال الشافعي) رحمه
الله في امرأة الغائب
أي غيبة كانت لا
تعد ولا تنكح أبدا
حتى يأتها يقين وفاته
ورثته ولا يجوز أن تعد
من وفاته ومثلها يرث
الاورث وزوجها الذي
اعتدت من وفاته وقال
علي بن أبي طالب رضي
الله عنه في امرأة
المفقود انها لا تزوج
(قال) ولو طلقها وهو
خفي الغيبة أو آلى
منها أو تظاهرا وقذفها
لزمه ما يلزم الزوج
الحاضر ولو اعتدت

(١) بياض بالاصل
بقدر كلمة صغيرة أو
حرف وفي بعض النسخ
لم يترك بياض

منه ولها عليه مهر مثلها وتكمل عدتها من يوم كانت الاصابة (١) تعد فيها بما مضى من عدتها
يوم أسلم وهكذا لو كانت هي المسلمة وهو النابت على الكفر اذا حاكمت البينة

﴿ النفقة في العدة ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلمت المرأة قبل الزوج ثم أسلم الزوج
وهي في العدة فهم على النكاح وان أسلم الزوج بعد العدة انقطعت العصمة بينهما ولها عليه النفقة في العدة
في الوجهين جميعا لانها كانت محبوسة عليه وكان له متى شاء أن يسلم فيكونان على النكاح ولو كان الزوج
هو المسلم وهي المخلفة عن الاسلام ثم أسلمت في العدة ولم تسلم حتى تنقضي لم يكن لها نفقة في أيام كفرها
لانها هي المانعة لنفسها منه ولو كان الزوج دفع اليها النفقة في العدة ثم لم تسلم فأراد الرجوع عليها بها
لم يكن ذلك له لانه تطوع لها بشئ ودفعه اليها ولو كان انما دفعه اليها على أن تسلم فأسلمت أو لم تسلم كان
له الرجوع فيه ولا جعل لأحد على الاسلام إلا أن يشاء الجاعل أن يسلم لها تطوعا ولو اختلف في الاسلام
فقال أسلمت يوم أسلمت أنت ولم تعطني نفقة وقال بل أسلمت اليوم فالقول قوله مع عينة ولا نفقة عليه إلا
أن تأتي بينة على ما قالت فأن أخذ لها نفقة منهم من يوم قامت البينة أنها أسلمت

﴿ الزوج لا يدخل بامرأته ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان الزوجان وثنيين ولم يصب
الزوج امرأته وان خلا بها وقتها فان أسلم الرجل قبل المرأة فقد انقطعت العصمة بينهما ولها نصف المهر
ان كان فرض لها صداقا حلالا وان كان فرض صداقا حراما فنصف مهر مثلها وان لم يكن فرض فالمنعة
لان فسخ النكاح كان من قبله فان أسلمت المرأة قبله فقد انقطعت العصمة ولا شيء لهما من صداق ولا منعة
لان فسخ النكاح من قبلها ولو أسلم جميعا معافهما على النكاح وان جآ مسلمين معا وقد علمنا أن أحدهما
أسلم أولا ولا ندرى أيهما هو فالعصمة منقطة ولا نصف مهر حتى نعلم أن الزوج أسلم أولا ولودعت المرأة
أن الزوج أسلم أولا وقال هو بل أسلمت أولا فالقول قولها مع عينة وعلى الزوج البينة لان العقد ثابت
فلا يبطل نصف المهر إلا بان تسلم قبله ولو جآ آ مسلمين فقال الزوج أسلم معا وقالت المرأة أسلم أحدهما قبل
الآخر كان القول قول الزوج مع عينة ولا تصدق المرأة على فسخ النكاح (قال الشافعي) وفيها قول
آخر أن النكاح منفسخ حتى يتصادقا أو تقوم بينة على أن اسلامهما كان معا لان الاسلام فسخ للعقدة
الأن يكون معافا فيهما ادعى فسخها كان القول قوله مع عينة ولو كانت المرأة التي قالت أسلم معا وقال
الزوج بل أسلم أحدهما قبل الآخر ففسخ النكاح باقراره بانه منفسخ ولم يصدق هو على المهر وأغرم لها
نصف المهر بعد أن تحلف بالله ان اسلامهما معا ولو شهد على اسلام المرأة ثم جاء الزوج فقال قد أسلمت
معها كف البينة فان جاء بها كانت امرأته وان لم يأت بها فقد علمنا اسلامها قبل أن نعلم اسلامه فتحلف له
ما أسلم الا قبلها وبعدا وتنقطع العصمة بينهما وأيهما كفاه البينة على أن اسلامهما كان معا وعلى
وقت اسلامه ليدل على أن اسلامهما كان معافا لم يقبل بينته حتى يقطعوا على أنهما أسلم جميعا معافان
شهدوا أحدهما دون الآخر فشهدوا أنه أسلم يوم كذا من شهر كذا حين غابت الشمس لم يتقدم ذلك ولم
يتأخر أو طلعت الشمس لم يتقدم ذلك ولم يتأخر وعلم أن اسلام الآخر كان في ذلك الوقت أثبتنا النكاح
وان قالوا مع مغيب الشمس أو زوالها أو طول الشمس لم يثبت النكاح لانه يمكن أن يقع هذا على وقتين
أحدهما قبل الآخر

﴿ اختلاف الزوجين ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا دخل بامرأته وأصابها
ثم أتيا معا مسلمين فقالت المرأة كذا مشركين فأسلمت قبله أو أسلم قبلي وانقضت عدتي قبل أن يسلم المتأخر
منا وقال الزوج ما كنا قط الا مسلمين أو قال كذا مشركين فأسلمنا معا أو أسلم أحدهما قبل الآخر ولم
تنقض عدة المرأة حتى أسلم المتخلف عن الاسلام منا فان قامت بينة أخذت بها وان لم تقم بينة فالقول

قول الزوج ولا تصدق المرأة على افساد النكاح لانهما يتصادقان على عقده وتدعى المرأة فسخه ولو كان الرجل هو المذمى فسخه لزمه فسخه باقراره ولم يصدق على نصف الصداق لو كان لم يدخل بها وتحلف وتأخذه منه ولأن امرأته ورجلا كافرين أثباتا مسلمين فتصادق على النكاح في الكفر وهي ممن تحل له بحال كانت زوجته ولوتنا كالم تكن زوجته الايئنة تقوم على نكاح أو اقرار من كل واحد منهما بالنكاح أو اقرار من المنكر منهما بالنكاح ثم تكون زوجته

(الصداق) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تناكح الزوجان المشركان بصداق يجوز لهما أن ينكح به ويدخل بها الزوج ثم انقطعت العصمة بينهما وأسلما فالهمل للأمر ما كان فان كانت قبضته فقد استوفت وان لم تكن قبضته أخذته من الزوج وان تناكرا فيه فقال الزوج قد قبضته وقالت المرأة لم أقبضه فالقول قول المرأة وعلى الزوج اليئنة وهكذا لو لم يكن النكاح انفسخ أو أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر وان كان الصداق فأسد فلها مهر مثلها وان كان الصداق محرما مثل النحر وما أشبهه فلم تقبضه فلها مهر مثلها وان قبضته بعدما أسلم أحد الزوجين فلها مهر مثلها وليس لمسلم أن يعطي نكرا أو لمسلم أن يأخذه وان قبضته وهما مشركان فقد مضى وليس لهما غيره لان الله عز وجل يقول اتقوا الله وذروا ما بين يمين الربا فأبطل ما أدرك الاسلام ولم يأمرهم بردها كان قبله من الربا فان كان أدغال نحر فأخذت نصفه في الشرك وبقي نصفه أخذت منه نصف صداق مثلها وكذلك ان كان الباقي منه الثلث أو الثلثين أو أقل أو أكثر رجعت بعد بما بقي منه من صداق مثلها ولم يكن لواحد منهما أخذ النحر في الاسلام اذا كان المسلم يعطيه مشركا أو المشرك يعطيه مسلما وان أخذها أحدهما في الاسلام أهرقه ولم يرده على الذي أخذته منه بحال إلا أن يعود دخلا من غير صنعة أدى فيرد النخل الى دافعه لانه عين ماله صارت خلا وترجع بمهر مثلها ولو صارت خلا من صنعة أدى أهرقها ولم يكن لهما الاستمتاع بها ولا ردّها وترجع بما بقي من الصداق وان كان الزوجان مسلمين في أي دار كانا في دار الاسلام أو دار الحرب وأرندت أحدهما فالقول فيه كالقول في الزوجين الوثنيين يسلم أحدهما لا يختلف في حرف من فسح النكاح وغيره من التحريم لانه في مثل معنى ما حكمه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزوجين الحربيين يسلم أحدهما قبل الآخر لانه يثبت النكاح اذا أسلم آخرهما اسلاما قبل مضي العدة فرجعت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اثبات عقد النكاح في الشرك وعقد نكاح الاسلام ثابت ووجدت في حكم الله تبارك وتعالى تحريم المسلمين على المشركين وتحريم المشركين من أهل الأوثان على المسلمين ووجدت أحد الزوجين اذا ارندت حرم الجماع (١) أيهما كان المسلم المرأة أو لا والزوج فلا يحل وطء كافر مسلم أو الزوجة فلا يحل وطء مسلمة لكافر فكان في جميع معاني حكم النبي صلى الله عليه وسلم لا يختلف حرفا واحدا في التحريم والتحليل فان ارندت الزوج بعد الوطء حيل بينه وبين الزوجة فان انقضت عدتها قبل أن يرجع الزوج الى الاسلام انفسخ النكاح وان ارندت المرأة أو ارندت اجمعها أو أحدهما بعد الآخر فيكذا أنظر أبدا الى العدة فان انقضت قبل أن يصير مسلمين فسخها وإذا أسلم قبل أن تنقضي العدة فهي ثابتة (قال الشافعي) في المسلمين يرند أحدهما والحربيين يسلم أحدهما ثم يخرس المرتد منهم ما قبل أن يسلم أو يغلب على عقله اذا مضت العدة قبل أن يسلم المتخلف عن الاسلام منهما انقطعت العصمة والعقدة فاذا ثبت الاثبات يكونا مسلمين قبل انقضاء العدة فقد انقضت العدة قبل أن يكونا مسلمين ولو خرس المرتد منهما وقد أصابها الزوج قبل الرد ولم يذهب عقله فأشار بالاسلام أشارت تعرف وصلى قبل انقضاء العدة أثبتنا النكاح فان كان هو الزوج فنطق فقال كانت اشارتي بغير اسلام وصلاتي بغير ايمان انما كانت المعنى يذكركه جعلنا عليه الصداق وفرقنا بينهما ان كانت العدة مضت وان لم تكن مضت حلنا بينهما وبينها حتى تنقضي العدة

بأمرها كسهم أربع سنين ثم أربعة أشهر وعشرا ونكحت ودخل بها الزوج كان حكم الزوجية بينهما وبين زوجها الاول بحاله غير أنه ممنوع من فرجها بوطء شبهة ولا نفقة لهما من حين نكحت ولا في حين عدتها من الوطء الفاسد لانها محررة نفسها من يديه وغير واقفة عليه ومحرمه عليه بالمعنى الذي دخلت فيه ولم ألزم الراطي بنفقتها لانه ليس بينهما شيء من أحكام الزوجين الا الحرق الواده انه فاش الشبهة واذا وضعت فلزوجها الاول أن يمنعها من رضاع وادخال البأ وما ان تركته لم يعد غيرها

(١) قوله أيهما كان المسلم المرأة أو لا والزوج الخ كذا في النسخ والظاهر أن فيه زيادة من النسخ والاصل أيهما كان المسلم الزوج فلا يحل الخ أو الزوجة فلا يحل الخ تأمل كتبه معتمده

الاولى وان كان أصابها بعد الردة جعلنا صيدا فآخر وتستقبل العدة من الجماع الآخر وتكمل عدتها من الاول وتعتد بها في الآخر وان كان أسلم في العدة الأخيرة لم يكن له أن يثبت النكاح فيها لانها انما تعتمد من نكاح فاسد ولو أسلم في بقية العدة الاولى ثبت النكاح (قال الشافعي) وإذا كانت الزوجة المرتدة فاشارت بالاسلام اشارة تعرف وصلت نفلي بينها وبين زوجها فأصابها فقلت كانت اشارتي بغير الاسلام وصلاني في غير الاسلام لم تصدق على فسخ النكاح وجعلت الآن مرتدة تستناب والانتقل فان رجعت في عدتها الى الاسلام ثبتا على النكاح (قال الشافعي) وان كان الزوج المرتد فهرب واعتدت المرأة فجاء مسلما وزعم أن اسلامه كان قبل ابتلاءه بشهر وذلك الوقت قبل مضي عدة زوجته وقد انقضت عدتها فأبكرت اسلامه الا في وقت خرجت فيه من العدة فالقول قولها مع غيرها وعليه المينة وإذا انفسخت العدة بين الكافرين يسلم أحدهما أو المسلمين يرتد أحدهما بانقضاء العدة تزوجت المرأة مكانها وتزوج الرجل أختها وأرباعا سواها

(باب استبراء أم الولد)

من كتابين امرأة المفقود وعدتها اذا نكحت غيره وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه

الله أخبرنا مالك عن

نافع عن ابن عمر رضي

الله عنهما أنه قال في أم

الولد يتوفى عنها سيدها

تعتد بحيضة (قال

الشافعي) رحمه الله

ولا تحل أم الولد للزواج

حتى ترى الطهر من

الحيضة وقال في

كتاب النكاح والطلاق

املاء على مسائل مالك

وان كانت ممن لا تحيض

فشهر (قال) وان

مات سيدها أو اعتقها

وهي حائض لم تعتد

بذلك الحيضة وان كانت

حاملًا فأن تضع حملها

وان استربت فهي

(الفصح بين الزوجين بالكفر ولا يكون الا بعد انقضاء العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولوان نصرانين أو يهوديين من بني اسرائيل كانا زوجين فأسلم الزوج كان النكاح كاهولان اليهودية والنصرانية حلال للمسلم لا يحرم عليه ابتداء نكاحها ولو كانت المرأة المسلمة كانت المسئلة فيها كالمسئلة في الوثنيين تسلم المرأة في حال بين زوج هذه وبينها فان أسلم وهي في العدة فهم على النكاح وان لم يسلم حتى تنقضي العدة انقطعت العصمة بينهما وان لم يكن دخل بها انقطعت العصمة بسبقها اياه الى الاسلام لانها لا عدة عليها ولوان مسلما تحته يهودية أو نصرانية فارادت فتمجست أو تزدت فصارت في حال من لا تحل له كانت في فسخ النكاح كالمسئلة ترتد إن عادت الى الدين الذي خرجت منه من اليهودية أو النصرانية قبل مضي العدة حلت له وان لم تعد حتى تنقضي العدة فقد انقطعت العصمة بينهما فأما من دان دين اليهود والنصارى من العرب والعجم غير بني اسرائيل في فسخ النكاح وما يحرم منه ويحل فكالاولان وعدة الحره سواء مسلمة كانت أو كتيبة أو وثنية تحت وثني أسلم أو لم يسلم اذا حكمنا عليه وعدة كل أمة سواء مسلمة أو كتيبة ولا يحل نكاح أمة من أهل الكتاب مسلمة أو أمة حرة لم تحر في كل من حكمنا عليه فانما حكم عليه حكم الاسلام ولو كان الزوجان حريين كتابيين فأسلم الزوج كانا على النكاح وأكره نكاح أهل الحرب ولونكح وهو مسلم حرية كتيبة لم أفصحها وانما كرهته لاني أخاف عليه هو أن يفقه أهل الحرب على دينه أو يظلموه وأخاف على ولده أن يسرق أو يفتن عن دينه فأما أن تكون الدار تحرم شيئا أو تحله فلا ولو حرم عليه وحل بالدار لم يحره أن يحرم عليه نكاح مسلمة مقيمة في دار الحرب وهذا لا يحرم عليه الدار لا تحل شيئا من النكاح ولا تحرمه انما يحله ويحرمه الدين لا الدار

(الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة) قال الله تبارك وتعالى فانكحوا ما طاب لكم

من النساء مثنى وثلاث ورباع (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من ثقيف أسلم وعنده عشرين نسوة أسلم أربعاً وفارق سائرهن أخبرني الثقة بن علي بن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشرين نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أسلم أربعاً وفارق أو دع سائرهن أخبرني من سمع محمد بن عبد الرحمن بن يحيى عن عبد المجيد بن سويل بن عبد الرحمن بن عوف عن نوفل بن معاوية (قال الشافعي) فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن انتهاء الله عز وجل في العدد بالنكاح الى أربع تحريم أن يجمع رجل بنكاحين أكثر من أربع ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الخيار فيما زاد على أربع الى الزوج فيختار ان شاء الا قدم نكاحا أو لا حدث وأي الاختين شاء كان العقد واحداً أو في عقود متفرقة لانه عقابهم عن سالف

كالخردة المسترعية وان
سات سدحاوحي تحت
زوج أو في عدة زوج
فلا استبراء عليها الآن
فرجها ممنوع منه بشئ
أباحه لزوجها فان
ما نافع لم أن أحدهما
مات قبل الآخر يوم
أو شهرين وخمس ليال
أو أكثر ولا تعلم أيهما
أولا اعتدت من يوم
مات الآخر منهما
أربعة أشهر وعشرا
فيها حيضة وانما الزمها
أحدهما فاذا جاءت
بهما فذلك أكمل
ما عليها (قال المرني)
رجه الله هذا عندى
غلط لانه اذا لم يكن بين
موتها الاقل من
شهرين وخمس ليال فلا
معنى للحيضة لان
السيد اذا كان مات
أولا نهى تحت زوج
مشغولة به عن الحيضة
وان كان موت الزوج
أولا فلم ينقض شهران
وخمس ليال حتى مات
السيد ففي مشغولة
بعدة الزوج عن
الحيضة وان كان
بينهما أكثر من
شهرين وخمس ليال
فقد أمكنت الحيضة

العقد ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأ غيلان عن أيهن تنكح أولا ثم جعل له حين أسلم وأسلم
أن يسك أربعا ولم يقل الا وائل أولا ترى أن نوفل بن معاوية يخبر أنه طلق أقدمهن صحة ويروى عن
الدبلي أو ابن الدبلي أنه أسلم وعنده أختان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يسك أيهنما شاء ويطلق
الأخرى فدل ما وصفت على أنه يجوز كل عقد نكاح في الجاهلية كان عندهم نكاحا اذا كان يجوز مبتدؤه
في الاسلام بحال وأن في العقد شيئين أحدهما العقد الفأنت في الجاهلية والآخر المرأة التي تبقى بالعقد
فالفأنت لا يراد اذا كان الباقي بالفأنت يصلح بحال وكان ذلك حكم الله تعالى في الربا قال الله تعالى اتقوا
الله وذروا ما بينكم من الربا ان كنتم مؤمنين ولم يجوز أن يقال اذا أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة أسك
الاوائل لان عقدهن صحيح وذلك أنه ليس من عقد الجاهلية صحيح لمسلم لانه بشهادة أهل الشرك ولكنه كما
وصفت معقولهم عنه كما عني عما مضى من الربا فسواء ما كان عندهم نكاحا لا يختلف فكان في أمر الله
عز وجل برذما بقي من الرادليل على أن ما قبض منه في الجاهلية لا يرذله في الجاهلية وان ما عقده ولم يتم
بالقبض حتى جاء الاسلام يرد فكذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمام العقد عندهم وان كان
لا يصلح أن يعقد منه في الاسلام بحال فاذا كان يصلح أن يعقد نكاح المنكوحه في الاسلام بحال تمت وأمر
أن يسك بالعقد في الجاهلية واذا كان لا يصلح أن يبتدأ في الاسلام بحال كان الاستماع بها لانها عين فائنة
لا يجوز كالأيجوز أخذ الباقي الاسلام لانه عين فائنة لم تمت

(نكاح المشرک) (قال الشافعي) رجه الله تعالى فأى مشرك عقده في الشرك نكاحا باى
وجه ما كان العقد وأى امرأه كانت المنكوحه فأسلم متأخرا الاسلام من الزوجين والمرأة في عدتها حتى
لا تكون العدة منقضية الا وهما مسلمان فان كان يصلح للزوج ابتداء نكاحها ساعة اجتمع اسلامهما
بحال فالنكاح ثابت ولا يكون للزوج فسخته الا باحداث طلاق وان كان لا يصلح للزوج ابتداء نكاحها
حين يجتمع اسلامهما بحال فالنكاح في الشرك منفسخ فلو جاءت عليها بعد اجتماع اسلامهما مده بحال بها
ابتداء نكاحها لم يحل نكاح الشرك ويحل بابتداء نكاح غيره في الاسلام الا ما ذكرناه من يدعى أربع
من النساء فان ذلك معنى غير هذا ولا ينظر الى عقده في الشرك بولى أو غير بولى أو شهود أو غير شهود وبأى
حال كان يفسد فيها في الاسلام أو نكاح محرم أو غيره مما عقد الى غير مده تنقطع بغير الموت وسواء في هذا
نكاح الحربي والنمى والمودع وذلك هم سواء في المهور والطلاق والظهار والايلاء ويختلف المعاهد
وغيره في أشياء نبيينها ان شاء الله تعالى

(تفريع نكاح أهل الشرك) (قال الشافعي) رجه الله تعالى فاذا نكح الرجل المرأة في
عدتها في دار الحرب مشركين فانظر اذا اجتمع اسلامهما فان كانت خارجة من العدة فالنكاح ثابت لانه
يصلح له حينئذ ابتداء نكاحها وان كانت في شئ من العدة فالنكاح مفسوخ وليس لها أن تنكحه ولا غيره
حتى تكمل العدة لانه ليس له حينئذ أن يتبدى نكاحها فان كان أصابها في العدة أكملت العدة منه
وتدخل فيه العدة من الذي قبله لانهم ما لم يجتمع اسلامهما الا بعد مضي عدتها من الاول أثبت النكاح
ولم أرد به العدة كما أردته في الاسلام بالعدة مكانه وبعد مده طويلة ولو اجتمع اسلام الا زواج وعنده أربع
اماء فان كان موسرا فنكاحهن كلهن منفسخ وكذلك ان كان معسرا لا يخاف العنت فان كان معسرا
لا يجدا ما ينكح به حرة ويخاف العنت أسك أيتهن شاء وانفسخ نكاح البواقي وان أسلم بعضهم بعده
فسواء ينتظر اسلام البواقي فن اجتمع اسلامه واسلام الزوج قبل مضي عدة المسلمة كان له ان خيار فيه
ولو أسلم رجل وعنده أم وابنتها فان كان دخل بواحدة منهما فنكاحهما عليه محرم على الابد إن كان
دخل بالأم فالبنت ربيته من امرأة قد دخل بها وان كان دخل بالبنت فالأم أم امرأة قد دخل بها

فان لم يكن دخل بواحدة منهن كان له أن يسكن البنت ان شاء ولم يكن له أن يسكن الام أولا كانت
أو آخر اذا ثبت له العقد ان في الشراء اذا جاز أحدهما في الاسلام بحال جاز نكاح البنت بعد الام
اذا لم يدخل بالام ولا يجوز نكاح الام وان لم يدخل بالبنت لانها مبهمة ولو أسلم رجل وعنده أم وابنتاه قد
وطئ مائة لك المين حرم عليه وطئهما على الأبد ولو كان وطئ الام حرم عليه وطئ البنت ولو كان وطئ
البنت حرم عليه وطئ الام ويسكنهن في ملكه وان حرم عليه فزوجهن أو فرج من حرم فرجه منهن ولو
أسلم وعنده امرأه وعمتها أو امرأته وخالتها قد دخل بهما أو لم يدخل أو دخل باحدهما ولم يدخل بالأخرى كان
ذلك كله سواء ويسكن أيتم ماشاء ويفارق الأخرى ولا يكره من هاتين الاما يكره من الجمع بين الاختين وكل
واحدة منهما محال على الانفراق بعد صاحبته وهكذا الاختان اذا أسلم وهما عنده لا يخالفان المرأة وعمتها
والمرأة وخالتها (قال الشافعي) ولو أسلم وعنده أمة وحرّة أو إماء وحرّة فاجتمع اسلامهن في العدة فنكاح
الاماء مفسوخ والحرّة ثابت معسر يخاف الغت كان أو غير معسر ولا يخاف الغت لأن عنده حرّة فلا
يكون له ابتداء نكاح أمة بحال ولو كانت المسئلة بحالها فطلق الحرّة قبل أن تسلم أو بعدما أسلمت وقد أسلم
أو لم يسلم ثلاثا وكان معسر يخاف الغت ثم اجتمع اسلامه واسلام الاماء وقف نكاحهن فان اجتمع اسلامه
واسلام الحرّة في عدتها فنكاح الاماء مفسوخ والحرّة طالق ثلاثا لا نافذ علنا أنها زوجة ولها المهر الذي
سبي لها ان كان دخل بها ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وان لم يجتمع اسلامهما حتى تنقضي عدتها فنكاح
الحرّة مفسوخ بغير طلاق والطلاق غير واقع عليها لا نافذ علنا اذا مضت العدة قبل ان يجتمع اسلامهما أنه
طلق غير زوجة ويختار من الاماء واحدة اذا كان له أن يتبدى نكاح أمة فاذا اجتمع اسلامه واسلامهن
وهو من ليس له أن يتبدى نكاح أمة انفسخ نكاحهن معا ولو كان عنده اماء وأمة فأسلم وهو من له أن
يتبدى نكاح أمة فاجتمع اسلامه واسلام الامة في حال يكون له فيها ابتداء نكاح أمة كان له أن يسكن من
الاماء اللاتي اجتمع اسلامهن واسلامه وله نكاح أمة وان أسلم بعضهن قبل بعض وأيسر بعد عسر بحرّة
لم يحرم عليه امسالك واحدة منهن لاني أنظر الى حاله حين اجتمع اسلامه واسلامهن وان اختلف وقت
اسلامهن فأيهن كان اسلامه وهو يحل له ابتداء نكاحه كان له أن يسكن واحدة من الاماء ولم يحزله أن
يسكن واحدة من اللاتي أسلمن وهو لا يحل له امسالك واحدة منهن واذا كانت عنده أمة وحرّات أو حرّات
واماء وهو من له أن ينكح أمة فاجتمع اسلامه واسلام أمة أو أكثر من الاماء وقف عنهن فان أسلمت حرّة
في عدتها فقد انفسخ نكاح الاماء كلهن اللاتي أسلمن وتخلفن وان لم تسلم واحدة من الحرّات حتى ينقضي
عددهن اختار من الاماء واحدة ان كن أكثر من واحدة وثبتت عنده واحدة ان لم يكن غيرها ولو اجتمع
اسلامه واسلام أمة أو اماء فاعتنق بعد اجتماع اسلامه واسلام حرّة وقفناهن فان أسلمت الحرّة في العدة
فنكاحهن منفسخ وان لم يجتمع اسلامه واسلام حرّة في عدة اختار من الاماء واحدة اذا كان ممن يحل له
نكاح الاماء لاني انما أنظر الى يوم يجتمع اسلامه واسلامها فان كان يحوزله في ذلك الوقت ابتداء
نكاحها جعلت له امساكها ان شاء وان كان ممن لا يحوزله ابتداء نكاحها لم أثبت نكاحها معه بالعقد
الاول بعدة تأتي بعدها ولو اعتنق قبل أن يسكن كن كمن ابتداء نكاحه وهن حرّات وكذلك لو أسلمن هن
وهو كافر فلم يجتمع اسلامه واسلامهن حتى يعتنق كان كمن ابتداء نكاحه وهن حرّات ولو كان عند عبد
أربع اماء فأسلم وأسكن قسيلة أمسك اثنتين وفارق سائرهن ولو كان عنده حرّات فاجتمع اسلامه واسلامهن
ولم تزد واحدة منهن فراقه قبل له أمسك اثنتين وفارق سائرهن وكذلك ان كن اماء وحرّات مسلمات
أو كتابيات ولو كن إماء فاعتنق قبل اسلامه فاخترن فراقه كان ذلك لهن لانه يكون لهن بعد اسلامه
وعدهن عدد حرّات فيحصين من يوم اخترن فراقه فاذا اجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فعدهن عدد
حرّات من يوم اخترن فراقه وان لم يجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فعدهن عدد حرّات من يوم أسلم متقدم

فكما قال الشافعي
(قال الشافعي) رحمه
الله ولا ترث زوجها
حتى يستيقن أن
سيدها مات قبل
زوجها فترثه وتعتد
عدة الوفاة بالحرّة
والأمة يطوّهاتن تبرأ
بخصّة فان نكحت
قبلها ففسوخ ولو وطئ
المكاتب أمة فولدت
أحفته به ومنعته الوطء
وفيها قولان أحدهما
لا يبيعها بحال لاني
حكمت ولولدها بحكم
الحرية ان عتق أبوه
والثاني ان له يبيعها
خاف العجز أو لم يخفه
(قال المزني) رحمه
الله القياس على قوله
أن لا يبيعها كما لا يبيع
ولدها

(باب الاستبراء)

من كتاب الاستبراء
والاملاء

(قال الشافعي) رحمه
الله نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم
عام سبي أو طاس أن
توطأ حامل حتى تضع
أو حائل حتى تحيض
ولا يسئل أن يفهم

الاسلام منها لان الفسخ كان من يومئذ اذ لم يجتمع سلامهما في العدة وعددهن عدد حرار بكل حال لان العدة لم تمتص حتى سرن حرار وان لم يكن اخترن فراقه ولا المقام معه خيرن اذا اجتمع اسلامه واسلامهن معا وان تقدم اسلامهن قبل اسلامه فاخترن المقام معه ثم أسلم خيرن حين يسلم وكان لهن أن يفارقه وذلك أنهن اخترن المقام معه ولا خيار لهن انما يكون لهن الخيار اذا اجتمع اسلامهن واسلامه ولو اجتمع اسلامه واسلامهن وهن اماء ثم عتقن من ساعتهم ثم اخترن فراقه لم يكن ذلك لهن اذا أتى عليهن أقل أوقات الدنيا واسلامهن واسلامه مجتمع ولو اجتمع اسلامهن واسلامه وعتقهن وعتقه مع ما لم يكن لهن خيار وكذلك لو اجتمع اسلامهن واسلامه فعتقن فلم يخترن حتى يعتق الزوج لم يكن لهن خيار ولو كان عند عبد أربع حرار فاجتمع اسلامه واسلام الاربع معا كآبهن أسلمن معه في كلمة واحدة أو متفرقات ثم عتقن قيل له اختر اثنتين وفارق اثنتين وسواء أعتق في العدة أو بعدما تنقضي عددهن لانه كان يوم اجتمع اسلامه واسلامهن مملوكا ليس له أن يجاوز اثنتين قال وكذلك لو اجتمع اسلامه واسلام اثنتين في العدة ثم عتق ثم أسلمت الاثنتان الباقيتان في العدة لم يكن له أن يعسك الا اثنتين أي الاثنتين شاء اللتين أسلمتا أولا أو آخر لانه عقد في العبودية وانما ثبت له عقد العبودية مع اجتماع اسلامه واسلام أزواجه قبل مضي العدة فلا يثبت له بعده العبودية الا اثنتان واذا اختار اثنتين فهو ترك الاثنتين اللتين اختار غيرهما وله أن ينكحهما مكانه ان شاءنا وذلك ان هذا ابتداء نكاح بعد اذ صار حرافله في الحرية الجمع بين أربع واذا نكح المملوك المملوك في الشرك ثم أعتق فملكها أو بعضها أو أعتقت فملكته أو بعضه ثم اجتمع اسلامهما معافي العدة وقد أقام في الكفر على النكاح فلان نكاح بينهما واذا تزوج الرجل في الشرك فأصاب امرأته ثم أسلم الزوج قبل المرأة والمراة قبل الزوج فسواء والنكاح موقوف على العدة فاذا أسلم المتأخر الاسلام منهما قبل أن تنقضي عدة المرأة والنكاح مما يصلح ابتداءه في الاسلام ولم يكن فيهن من لا يصلح الجمع بينه والنكاح ثابت وهكذا ان كن حرار ما بين واحدة الى أربع ولا يقال للزوج اختروهن أزواجه فان شاء أسلم وان شاء طلق وان مات ورثته وان متن ورثتهن فان قال قد فسخت نكاحهن أو نكاح واحدة منهن وقف فان قال أردت ايقاع طلاق وقع عليه الطلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق وان قال غنيت أن نكاحهن كان فاسدا لم يكن طلاقا ويحلف ما كانت ارادته احداث طلاق وان كانت عنده أكثر من أربع فأسلم وأسلمت واحدة في العدة فقال قد اخترت حبسها ثم أسلمت أخرى فقال قد اخترت حبسها حتى يقول ذلك في أربع كان ذلك له وثبت نكاحهن باختيار لهن وكان نكاح الزوائد على الأربع منفسخا ولو قال كلما أسلمت واحدة قد اخترت فسخ نكاحها وقف فسخه فان أسلمن معا ولم يقل من هذا شيئا حتى أسلمن معا أو بعضهن قبل بعض غير أن كل واحدة منهن أسلمت قبل أن تنقضي عدتها خيرا فقبل أسلمت أربعاً أيتهن شئت وفارق سائرهن لان اختيارك فسخ لمن فسخت ولم يكن لك فسخهن الا بأن تريد طلاقا ولا عليك فسخ نكاحهن فاذا أسلمت أربعاً قد انفسخ نكاح من زاد عليهن بلا طلاق لانه يجبر على أن يفارق ما زاد على أربع فلا يكون طلاقا ما جبر عليه وانما أبتنا له العقد باختياره فان السنة جعلت له الخيار في امسأله أيتهن شاء فاتبعنا السنة قال والا اختيار أن يقول قد أسلمت فلانة أو قد أسلمت بعد فلانة أو قد أثبت عقد فلانة أو ما أشبه هذا فاذا قال هذا في أربع انفسخ عقد من زاد عليهن ولو قال رجعت فبين اخترت امساكه منهن واخترت البواقي كان البواقي براء منه لاسيما له عليهن الا بنكاح جديد ورثته عند قوله رجعت فبين اخترت فان قال أردت به طلاقا فهو طلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق وان قال لم أرد به طلاقا أردت أني رأيت الخيار لي أو غير ذلك حلف ما أراد به طلاقا ولم يكن طلاقا (قال الشافعي) وعلى الاثني فسخ نكاحهن باختيار غيرهن عدة مستقبلة من يوم انفسخ نكاحهن لانهن

أبكارا وحرار كن قبل أن يسلمتا أمين وإماء ووضيعات وشريقات وكان الامر فيهن واحدا (قال الشافعي) رحمه الله فكل ملك يحدث من مالك لم يجز فيه الوطاء الا بعد الاستبراء لان الفرج كان ممنوعا قبل الملك ثم حل بالملك فلو باع جارية من امرأة ثقة وقبضتها وتفرقا بعد البيع ثم استقالها فأقانت له لم يكن له أن يطأها حتى يستبرئها من قبل أن الفرج حرم عليه ثم حل له بالملك الثاني (قال) والاستبراء أن تمكث عند المشتري طائرا بعد ملكها ثم تحيض حيضة معروفة فاذا طهرت منها فهو الاستبراء وان استرابت أمسكت حتى تعلم أن تلك الرية لم تكن جلا ولا أعلم مخالفا في أن المطلقة لو حاضت ثلاث حيض وهي ترى أنها حامل لم تحل الا بوضع الحمل أو البراءة من أن يكون ذلك جلا فلا يحل له قبل الاستبراء التلذذ بها بشرتها ولا

نظر بشهوة إليها وقد
تكون أم ولد لغيره
ولم يفترق حتى وضعت
حمل لم تحل له حتى
تظهر من نفاها ثم
تحيض حيضة مستقبلة
من قبل أن البيع انما
تم حين تفترق عن
مكانها الذي تبايعا
فيه ولو كانت أمة
مكتوبة فحجرت لم يأتها
حتى يستبرأ لانها
ممنوعة الفرج منه ثم
أبيع بالجز ولا يشبه
صومها الواجب عليها
وحضتها ثم تخرج من
ذلك لانه يحل له في ذلك
أن يمسها ويقبلها
ويحرم عليه ذلك في
الكتابة كما يحرم اذا
زوجها وانما قلت طهر
ثم حيضة حتى تغتسل
منها لان النبي صلى
الله عليه وسلم دل على
ان الاقراء الاطهار
بقوله في ابن عمر
يطلقها طاهرا من غير
جماع فتلك العدة التي
أمر الله أن يطلق لها

(١) قوله غير أن اسلام
اللاتي الخ كذا في النسخ
وتأمل وانظر كنبه
منحجه

مسدخول بهن انفسح نكاحهن وان قال ما أردت بقولي قد أثبت عقد فلانة واللاتي قال ذات لهن معا
أو اخترت فلانة أو ما قاله مما يشبه هذا الكلام أثبات عقدهن دون البواقي انفسح عقد البواقي في الحكم
ولم يدين فيه ويثبت عقد اللواتي أظهر اختيارهن ووسعها إصابتهم لان نكاحهن ثابت لا يزول إلا بان
يفسخه وهو لم يفسخه انما يفسخه اختيار غيرهن وهو لم يختبر غيرهن وأحب الى أن يحدث لهن اختيارا
فيكون ذلك فسحا للبواقي في اللاتي فسخ عقدهن في الحكم ويدين فيما بينه وبين الله عز وجل فيسعه حبس
اللاتي فسحنهن عليه بأن يحدث لهن اختيارا أو يفسخ فيما بينه وبين الله تبارك وتعالى نكاح اللاتي
حكمنه لهن (قال الشافعي) والحكم كما وصفت فلو اختار أربعا ثم قال لم أرد اختيارهن وقد اخترت
الأربع البواقي أئزمنه الأربع اللاتي اخسار أو لا وجعلنا اختياره الآخر باطلا كما لو نكح امرأة فقال
ما أردت بنكاحها عقد نكاح أئزمنه أياه لانه الظاهر من قوله وهو أن يبين انه له حلال من الامرأة يتدنى
نكاحها لان نكاحهن ثابت إلا بان يفسخه وهو لم يفسخه قال ولو أسلم وتبان نسوة له فقال قد فسخت
عقد أربع بأعيانهم ثبت عقد اللاتي لم يفسخ عقدهن ولم أخرج الى أن يقول قد أثبت عقد البواقي
ولا اخترت البواقي كالأحتاج اذا كن أربعاً فأسلم وأسلم الى أن يقول قد أثبت عقدهن وهن ثوابت
بالعقد الاول واجتماع اسلام الزوجين في العدة قال واذا أسلم وعنده أربع منهن أختان وامرأة وعمتها
قيل له أمسك أي الاختين شئت واحدى المرأتين بنت الاخ أو العمة وفارق اثنتين (قال الشافعي) وان
كان معه أربع نسوة سواهن قيل له أمسك أربعا ليس لك أن يكون فيهن أختان معاً والمرأة وعمتها معا
قال ولو أسلم وعنده حراً يهوديات أو نصرانيات من بنى اسرائيل كن كالحرائر المسلمات لانه يصلح له
أن يتدنى نكاحهن كلهن ولو كن يهوديات أو نصرانيات من غير بنى اسرائيل من العرب أو النعم
انفسح نكاحهن كلهن وكن كالمشركات الوثنيات إلا أن يسلم في العدة ولو كن من بنى اسرائيل يدين غير
دين اليهود والنصارى من عبادة وثن أو حجر أو مجوسية لم يكن له امسالك واحدة منهن لانه لا يكون له ابتداء
نكاحهن قال وكذلك لو كن إماء يهوديات أو نصرانيات من بنى اسرائيل انفسح نكاحهن لانه لا يصلح له
أن يتدنى نكاحهن في الاسلام (قال الشافعي) ولو أسلم رجل وعنده أكثر من أربع نسوة قد أصاب
منهن أربعا ولم يصب أربعا وأسلم قبله أو بعده (١) غير أن اسلام اللاتي لم يدخل بهن كلهن كان قبله أو بعده
فالعممة بينه وبين اللاتي لم يدخل بهن منقطعة ونكاح اللاتي دخل بهن ثابت وهو كرجل أسلم وعنده
أربع نسوة ليس عنده غيرهن (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة محالها فأسلم قبله أو أسلم قبلهن ثم
أصاب واحدة من اللاتي لم يدخل بهن كانت أصابته إياها محرمة وعليه المهر مثلها الشبهة وذلك أنها بعد
انقطاع العممة بينهما لم يكن له أن يمسكها وكان له أن يتدنى نكاحها اذا لم يكن عنده أربع سواها
ولان يحرم أن يجمع بينها وبينه ولها عليه صداق مثلها بالاصابة وعليها العدة والولد لاحق ان كان ولد
واحد على واحد منها الشبهة

(ترك الاختيار والفدية فيه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلم الرجل وعنده أربع
نسوة أو أكثر فأسلم بعضهن فسأل أن يخير فيهن وفي البواقي لم ينفعه في التخيير حتى يسلم البواقي في عددتهن
أو تنقضى عدتهن قبل أن يسلمن ثم يختار اذا اجتمع اسلامه واسلام أكثر من أربع فيهن وله أن يختار امسالك
أربع من اللاتي أسلمن فيكون ذلك فسحا لنكاح البواقي المتخلفات عن الاسلام أسلمن أو لم يسلمن وكذلك
لو اختار واحدة أو اثنتين ينظر من بقي ويكون له الخيار فيمن بقي حتى يكمل أربعا وان كن ثانياً فأسلم
أربع فقال قد اخترت فسخ نكاحهن وحبس البواقي غيرهن وقتت الفسخ فان أسلم الأربع البواقي
في عددتهن فعقد الاوائل منفسخ بالفسخ المتقدم وان مضت عدتهن قبل أن يسلمن فهي كالمسئلة قبلها

النساء وأمر النبي صلى الله عليه وسلم في الاماء أن يستبرئ بحبشة فكانت الحبشة الاولى أمامها طهر كما كان الظاهر أمامه الحيض فكان قصد النبي صلى الله عليه وسلم في الاستبراء الى الحيض وفي العدة الى الاطهار

(مختصر ما يحرم من الرضاة)

من كتاب الرضاع ومن كتاب النكاح ومن أحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى فمن حرم مع القرابة وأمهاتكم والآلاني أرضعنكم وأخواتكم من الرضاة وقال صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة (قال الشافعي) رحمه الله فينبذ السنة

(١) قوله ولم يكن شرطه عليها في العقد كذا في النسخ ولعل فيه سقطا والأصل ولم يكن شرطه عليها في غير العقد تأمل كتبه

معجمه

فان كان اراد به ايقاع طلاق فهو طلاق وان لم يرد به ايقاع طلاق حلف وكن نساءه واذا أسلم الرجل وعنده أكثر من أربع نسوة فاسلمن فقبل له اختر فقال لا أخارح بس حتى يختار وأنفق عليهن من ماله لانه مانع لهن بعقد متقدم وليس للسلطان أن يطلق عليه كما يطلق على المولى فان امتنع مع الحبس أن يختار عزز وحبس أبدا حتى يختار ولزهد عقله في حبسه حتى وأنفق عليهن من ماله حتى يفيق فيختار ويعت وكذلك لم يوقف ليجتار حتى يذهب عقله فان مات قبل ان يختار أمرناهن معان يعندين الاخر من أربعة أشهر وعشراً وثلاث حيض لان فيهن أربع زوجات متوفى عنهن وأربع منفسحات النكاح ولا نعرفهن بأعيانهم قال ويوقف لهن ميراث أربع نسوة حتى يصطلحن فيه فان رضى بعضهن بالصلح ولم يرض بعضهن فكان الاتي رضى أقل من أربع أو أربع لم يعطهن شيئا لانهن لو رضين فأعطيناهن نصف الميراث أو أقل احتمل أن يكن الاتي لاشئ لهن فان رضى خمس منهن بالصلح فقلن العلم يحيط ألا واحدة من أربع الميراث فأعطنا ربع ميراث امرأته لم أعطهن شيئا حتى يقررن معان لاحق لهن في الثلاثة الارباع الباقية من ميراث امرأته فادفع لهن ربع ميراث امرأته ودفعت ثلاثة ارباع ميراث امرأته الى الثلاث البواقي سواء بينهن فان كن الاتي رضين ستاخر رضين بالنصف أعطيتن اياه وان كن سبعا فرضين بالثلاثة الارباع أعطيتن اياه وأعطيت الربع الباقية وانما قلت لا أعطى واحدة منهن بالصلح شيئا حتى يرضين فيما وصفت أي أعطيتن فيه أن يقطعن حقوقهن من الباقي أي اذا أعطيتن حقوقهن حتى يأتي على الثلاثة الارباع كنت اذا وقفت الربع لواحدة أعطيتن ومنعهن ولم تطب لهن نفسا وان أعطيتن الربع أعطيتن ما أخذت امرأتان بلا تسليم منهن ذلك لها أو أكثر حالها أن يكون لها حظ امرأته وقد لا يكون لها شيء واذا قطعن حقوقهن عن الباقي فلم أعطها الا ما يجوز لي أن أعطيها اياه ما حق لها وما لهن تركه لها ولبعضهن تركه لها قال وينبغي لابي الصبية وولي التيممة أن يأخذ لها نصف ميراث امرأته ان صولح عليه فأكثر اذا لم يعلم لها بينة تقوم ولا يأخذ لها أقل وان كن هن الميات أو واحدة منهن وهو الباقي قيل له افسخ نكاح أيتن شئت وخذ ميراث الاتي لم تفسخ نكاحهن ويوقف له ميراث زوج كما ماتت منهن واحدة حتى يختار أربعاً فاعفا خذ موارثهن واذا ادعى بعضهن أو ورثة بعضهن بعدم موتها ففسخ نكاح واحدة منهن أحلف ما فعل وأخذ ميراثها

(من يفسخ نكاحه من قبل العقد ومن لا يفسخ) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أسلم وعنده امرأته عقد نكاحها غير مطلق وأسلمت لم يكن له أن يثبت على نكاحها لانها لم بعقد عليها عقد نكاح وذلك أن يكون نكاحها متعة والناس كهم متعة لم يملك أمر المرأة على الابد إنما عملها مدة دون مدة أو نكاحها على أنها بائنا إرا وأن رجلاً أو امرأة غيرهما بالخيار أو أنه هو بالخيار لان هذا كله في معنى أنه لم يملك أمرها بالعقد مطلقاً ولو أبطلت النكحة متعة شرطها على الزوج قبل أن يسلم واحد منهما ثم أسلمت لم تكن امرأته لانه لم يعقد لها على الأبد (١) ولم يكن شرطه عليها في العقد ولو اجتمعت هي وهو فأبطل الشرط قبل أن يسلم واحد منهما ثم أسلمت معا فالنكاح مفسوخ الا أن يثبت نكاحا في الشرع غيره قال وهكذا كل ما ذكرته معه من شرط الخيار له أولها ولهما معاً ولغيرهما منفرداً ومعهما لم يكن النكاح مطلقاً اذا بطله واذا لم يبطله لم يثبت ولا يخالف نكاح المتعة في شئ ولو أن رجلاً نكح امرأة في الشرع بغير شهود أو بغير ولي محرم لها فأسلم أو أي نكاح أفسدنا في الاسلام بحال غير ما وصفت من النكاح الذي لا نكح فيه امرأته على الابد وكان ذلك عندهم نكاحاً جائزاً وان كانوا يسكنون أجوز منه ثم اجتمع اسلامهما في العدة ثبتا على النكاح ولو أن رجلاً غلب على امرأة بأى غلبة كانت أو طوعته فأصابها وأقام معها أو ولدت منه أو لم تلد منه ولم يكن ذلك نكاحاً عندهم ثم أسلمت في العدة لم يكن ذلك نكاحاً عندهم وفرق بينهما عندهم ولا مهر لها عليه

أن ابن الفحل يحرم كما
تحرم ولادة الأب وسئل
ابن عباس رضي الله
عنهما عن رجل كانت
له امرأتان فأرضعت
أحدهما غلاما
والأخرى جارية هل
يتزوج الغلام الجارية
فقال لا الفاح واحد
وقال مثله عطاء وطاوس
(قال الشافعي) رحمه
الله فهذا كله نقول
فكل ما حرم بالولادة
وبسببها حرم بالرضاع
وكان به من ذوى المحارم
والرضاع اسم جامع
يقع على المصّة وأكثري
كإل الحولين وعلى كل
رضاع بعد الحولين
فوجب طلب الدلالة في
ذلك وقالت عائشة
رضي الله عنها كان فيما
أنزل الله تعالى في
القرآن عشر رضعات
معلومات يحرم من ثم
نسخن بخمس معلومات
فتوفي صلى الله عليه
وسلم وهن مما يقرأ
من القرآن فكان لا
يدخل عليها إلا من
استكمل خمس رضعات
وعن ابن الزبير قال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تحرم المصّة

الا أن يصيبها بعد ما يسلم على وجه شبهة فلها عليه مهر مثلها إلا أن لا أقضى لها عليه بشئ فأتت في الشرك
لم يلزمه إياه نكاحها إذا لم يكن عندهم أو عنده إذا لم يكونا معاهدين يجري عليها ما الحكم وهذا كله إذا نكح
مشركه وهو مشرك (قال الشافعي) فإن كان مسلما فنكح مشركه وثنية أو مشركا فنكح مسلمة فأصابها ثم
اجتمع اسلامها في العدة فالنكاح ينسخ بكل حال لأن العقد محرم باختلاف الدين ولا يثبت الإبتساح
مستقبل ولو كان طلقها في الشرك في المثلتين معالم يلزمها الطلاق (قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل
من أهل الحرب وامرأته كافرة ثم ارتد عن الاسلام قبل أن تسلم امرأته فأن أسلمت امرأته قبل أن
تنقض عدها وعاد إلى الاسلام قبل انقضاء عدها حتى يكونا في العدة مسلمين معافهما على النكاح وإن
أسلم قبلها ثم ارتد ثم أسلم ولم تنقض العدة ثم أسلمت في العدة فمهما على النكاح وإن لم يسلم حتى تنقض
العدة فقد انسخ النكاح ولو أسلمت وهو مرتد فنقض عدها وهو على ردة انسخ النكاح ولو عاد بعد
انقضاء عدها إلى الاسلام فقد انسخ نكاحها وانقضت عدها ونكح من شاءت والعدة من يوم أسلم
وهكذا إن كانت هي المسلمة أو لا فارتدت لا يختلفان وسواء أقام المرتد منها في دار الاسلام أو لحق بدار
الشرك أو عرض عليه الاسلام أو لم يعرض إذا أسلم المرتد عن الاسلام قبل انقضاء عدة المرأة فمهما على
النكاح قال وتصدق المرأة المرتدة على انقضاء عدها في كل ما أمكن مثله كما تصدق المسلمة عليها في كل
ما أمكن كانت هي المرتدة أو الزوج فإن كان الزوج لم يصيبها فارتدت وانقضت النكاح بينهما برودة
أيهما كان لأنه لا عدة فإن كان هو المرتد فلها نصف الصداق لأن فساد النكاح كان من قبله ولو كانت
هي المرتدة فلا صداق لها لأن فساد النكاح كان من قبلها وسواء في هذا كل زوجين (قال الشافعي)
وردة السكران من الخمر والنبذ المسكر في فسخ نكاح امرأته كردة المصحى وردة المغلوب على عقله من
غير السكر لا تنسخ نكاحا

﴿ طلاق المشرك ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عقد نكاح الشرك وأقر أهله عليه في الاسلام لم يحز والله تعالى أعلم الآن يثبت طلاق الشرك لأن الطلاق
يثبت بثبوت النكاح ويسقط بسقوطه فلو أن زوجين أسلما وقد طلق الزوج امرأته في الشرك ثلاثا لم
تحل له حتى تنكح زوجا غيره وإن أصابها بعد الطلاق ثلاثا في الشرك لم يكن لها صداق لأننا بطل عنه ما
استهلكه لها في الشرك (قال الشافعي) ولو أسلم ثم أصابها بعد طلاق ثلاث كانت عليها العدة ولحق الولد
وفرق بينهما ما لم يهرم مثلها «قال الربيع» إذا كان يعذر بالجهالة (قال الشافعي) وإن طلقها واحدة
أو اثنتين ثم أسلم حسب عليه ما طلقها في الشرك وبني عليه في الاسلام ولو طلقها ثلاثا في الشرك ثم
نكحت زوجا غيره فإن أصابها ثم طلقها أو مات عنها ثم نكحها زوجها الذي طلقها كانت عنده على ثلاث كما
تكون في الاسلام إذا كان النكاح صحيحا عندهم ثبتت في الاسلام وذلك أن لا تنكح محرما لها ولا متعة
ولا في معناها قال ولو آلى منها في الشرك ثم أسلم قبل مضي الأربعة الأشهر فإذا استكمل أربعة أشهر
من إيلائه وقف كما يوقف من آلى في الاسلام (قال الشافعي) ولو مضت الأربعة الأشهر قبل أن يسلم ثم
أسلم ثم طلت أن يوقف وقف مكانه لأن أجل الإيلاء قد مضى ولو تظاهر منها في الشرك ثم أسلم وقد
أصابها قبل الاسلام أو بعده ولم يصبها أمرته باحتسابها حتى يكفر كعاره الظهار قال ولو طلقها في الشرك
ثم أسلم ثم أرفعا قلت له التعن ولا أجبره على اللعان ولا أحدها لم يلعن ولا أعززه فإن التعن فرقت بينهما
مكافى ولم أمرها باللعان لأنه لا حد عليها لو أقرت بالشرك وليس لها معنى في الفسقة إنما الفسقة
بالتعنه وإن لم يلعن فسواء أكذب نفسه أو لم يكذبها لم أجبره عليه ولم أعززه لأنه قد فسخ في
الشرك حيث لا حد عليه ولا تعزير ولو قال لها في الشرك أنت طالق إن دخلت الدار ثم دخلها في الشرك

ولا المصتان ولا الرضة
ولا الرضعتان (قال
المرئي) رحمه الله قلت
للسافعي أسمع ابن
الزبير من النبي صلى
الله عليه وسلم قال نعم
وحفظ عنه وكان يوم
سمع من رسول الله
صلى الله عليه وسلم
ابن تسع سنين وعن
عروة أن النبي صلى
الله عليه وسلم أمر
امرأته أبي حذيفة أن
ترضع سالتا خمس
رضعات فحرم بهن
(قال) فدل ما وصفت
أن الذي يحرم من
الرضاع خمس رضعات
كإبراء القرآن بقطع
السارق فدل صلى الله
عليه وسلم أنه أراد
بعض السارقين دون
بعض وكذلك أبان
أن المراد جماعة جلدة
بعض الزناة دون بعض
لأن لزمه اسم سرقة
وزنا وكذلك أبان أن
المراد بتحصريم الرضاع

(١) قوله قبل الدخول
أو بعد إسلامهما الخ
كذا في الاصل
والظاهر التعمير بالواو بدل
أوفتأمل كتبه معجبه

أو الاسلام طلقت ويلزمه ما قال في الشرك كما يلزمه ما قال في الاسلام لا يختلف ذلك ولو تزوج امرأت في
الشرك بصداق فلم يدفعه إليها أو بلا صدق فأصابها في الحالين ثم مات قبل أن يسلم ثم أسلم زوجها وطلب
ورثها صدقها الذي سمي لها أو صدق مثلها لم يكن لهم منه شيء لأن لا أقصى لبعضهم على بعض بما فات
في الشرك والحرب

(نكاح أهل الذمة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعقد نكاح أهل الذمة فيما بينهم ما لم يترافعوا
الينا كنكاح أهل الحرب ما استجازه نكاحاً ثم أسلموا لمفسخه بينهم إذا جازاً ابتداءً في الاسلام بحال
وسواء كان بولي أو غير ولي وشهوداً وغير شهود وكل نكاح عندهم جائز أجرته إذا صلح ابتداءً في الاسلام
بحال قال وهكذا أن نكحها في العدة وذلك جائز عندهم ثم لم يسلم حتى تمضي العدة وإن أسلم في العدة
فسخت نكاحهما لأنه لا يصلح ابتداءً في الاسلام بحال وإن نكح محرماً أو امرأة أبيه ثم أسلم فسخته
لأنه لا يصلح ابتداءً في الاسلام بحال وكذلك أن نكح امرأة طلقها ثلاثاً قبل أن تزوجها غيره
يصحبها وإذا أسلم أحدهم وعنده أكثر من أربع نسوة قبل له أمسك أي الأربع شئت وفارق سائرهن
(قال الشافعي) وكذلك مهورهن فإذا مهرها خيراً أو خيراً أو شيئاً مما يتحول عندهم مئة أو غيرها
مما لهن عن فهم فدفعه إليها ثم أسلم فطلبت الصداق لم يكن لها غير ما قبضت إذا عقيت العقد التي يفسخها
النكاح فالصداق الذي لا يفسخ به النكاح أولى أن يعفى فإذا لم تقبض من ذلك شيئاً أسلم فإن كان الصداق
مما يحل في الاسلام فهو لها لا تراد عليه وإن كان مما لا يحل فلها مهر مثلها وإن كانت قبضته وهو مما
لا يحل ثم طلقها (١) قبل الدخول أو بعد إسلامهما لم يرجع عليها شيء وهكذا إن كانت هي المسئلة وهو المختلف
عن الاسلام لا يأخذ مسلم حراماً ولا يعطيه قال وإن كانت لم تقبضه ثم أسلم وطلقها رجعت عليه بنصف
مهر مثلها وإذا أسلم هو وهي كتابية فهما على النكاح وإذا تناكح المشركون ثم أسلموا لم أفسخ نكاح
واحد منهم وإن نكح يهودي نصرانية أو نصراني مجوسية أو مجوسية يهودية أو نصرانية أو وثنية
كتابية أو كتابي وثنية لم أفسخ منه شيئاً إذا أسلموا (قال الشافعي) وكذلك لو كان بعضهم أفضل من
بعض نسباً فتناكحوا في الشرك نكاحاً صحيحاً عندهم ثم أسلموا لم أفسخه بتفاضل النسب ما كان التعاضل
إذا عني لهم عما يفسد العقد في الاسلام فهذا أقل من فسادها وإذا كانت نصرانية تحت وثني أو وثنية
تحت نصراني فلا ينكح الولد ولا تؤكل ذبيحة الولد ولا ينكحها مسلم لأنها غير كتابية خالصة ولا تنسب الذمة
أحد أبويها ولو تناكح أهل الكتاب الينا قبل أن يسلموا وجب علينا الحكم بينهم كان الزوج الحائلي الينا
أو الزوجة فإن كان النكاح لم يمس لم تزوجهم إلا بشهود مسلمين وصدق حلال وولي جائز الأرباب أو أخ
لا أقرب منه وعلى دين المروجة وإذا اختلف دين الولي والمروجة لم يكن لها وليا إن كان مسلماً وهي مشركة
لم يكن لها وليا وبزوجهما أقرب الناس بهما من أهل دينها فإن لم يكن لها قريب بزوجهما إلخاً كم لا تزويجه
حكم عليها ثم نصنع في ولائهم مانصنع في ولادة المسلمات وإن تناكحوا بعد النكاح فإن كان يجوز ابتداء
نكاح المرأة حين نكحهم الينا بحال أجرناه لأن عقده قد مضى في الشرك وقبل نكاحهم الينا وإن كان
لا يجوز بحال فسخناه وإن كان المهر محرماً وقد دفعه بعد النكاح لم يجعل لها عليه غيره وإن لم يدفعه جعلنا
لهامهر مثلها لآزماله قال ولو طلبت أن تنكح غير كفء وأبى ذلك ولا تها منعت نكاحه وإن نكحته قبل
التناكح الينا لم زده إذا كان مثل ذلك عندهم نكاحاً المضي العقد (قال الشافعي) وإذا تناكحوا الينا وقد طلقها
ثلاثاً أو واحدة أو آلى منها أو تظاهروا وقد فها حكمنا عليه حكمنا على المسلم عنده المسئلة وألزمناه ما نلزم
المسلم ولا يجزئ في كفارة الظهار الأربعة مؤمنة وإن أطعم لم يجزئ الإطعام المؤمنين ولا يجزئ الصوم بحال
لأن الصوم لا يكتب له ولا ينفع غيره ولا أحد على من قذف مشركة وإن لم يلتنع ويعزز ولو تناكحوا الينا

وقد طلقها ثلاثاً ثم أمسكها فأصابها فان كان ذلك جائزاً عندهم جعلنا المهر مثلها بالاصابة وان كان ذلك غير جائز عندهم فاستكرهها جعلنا المهر مثلها بالاصابة وان كان عندهم زناً ولم يستكرهها لم نجعل لها مهر مثلها وفرقنا بينهما في جميع الاحوال (قال الشافعي) واذا تزوج الذي ابنته الصغيرة وابنته الصغيرة فهما على النكاح يجوز لهما من ذلك ما يجوز لاهل الاسلام (قال الشافعي) واذا تزوجت المسلمة ذمياً فالنكاح مفسوخ وبودبان ولا يبلغهم ما حد وان أصابها فلها مهر مثلها واذا تزوج المسلم كافرة غير كتابية كان النكاح مفسوخاً ويؤدب المسلم الا أن يكون ممن يعذر بجهالة وان نكح كتابية من أهل الحرب كرهت ذلك له والنكاح جائز

(نكاح المرتد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ارتد المسلم فسكح مسلة أو مرتدة أو مشركة أو وثنية فالنكاح باطل أسماً أو أحدهما أو لم يسلموا ولا أحدهما فان أصابها فلها مهر مثلها والولد لاحق ولا حد وان كان لم يصبر فلا مهر ولا نصف ولا متعة واذا أصابها فلها مهر مثلها ولا يحصنها ذلك ولا تحل به لزوج لو طلقها ثلاثاً لان النكاح فاسد وانما أفسدته لانه مشرك لا يحل له نكاح مسلة أو مشرك ولا يترك على دينه بحال ليس كالذي الا من على ذمة الجزية يؤذيها ويترك على حكمه ما لم يتحاكم اليها ولا مشرك حربي يحل تركه على دينه والى عليه بعد ما يقدر عليه وهو مشرك عليه أن يقتل وليس لاحد المن عليه ولا ترك قتله ولا أخذه (قال الشافعي) ولا يجوز نكاح المرتدة وان نكحت فأصبحت فلها مهر مثلها ونكاحها مفسوخ والعلة في فسح نكاحها العلة في فسح نكاح المرتد

(كتاب الصداق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي الملقب قال قال الله عز وجل وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال عز وجل فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف وقال أن تبغوا بأموالكم محضين غير مسافحين فاستمتعتم بهن فآتوهن أجورهن فريضة وقال ولا تعضلوهن لتذهبن ما آتيتهن وقال عز وجل وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن احداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً وقال الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم وقال وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله (قال الشافعي) فأمر الله الأزواج بأن يؤتوا النساء أجورهن وصدقاتهن والأجر هو الصداق والصداق هو الأجر والمهر وهى كلمة عربية تسمى بعدد أسماء فيحتمل هذا أن يكون ما موراً بصدق من فرضه دون من لم يفرضه دخل أو لم يدخل لانه حق ألزمه المرأة نفسه فلا يكون له حبس شيء منه الا بالمعنى الذي جعله الله تعالى له وهو أن يطلق قبل الدخول قال الله تبارك وتعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا أن يعفون أو يعفو الذي يمسدهن عقد النكاح ويحتمل أن يكون يجب بالعقدة وان لم يسلم مهر أو لم يدخل ويحتمل أن يكون المهر لا يلزم أبداً الا بأن يلزمه المهر نفسه ويدخل بالمرأة وان لم يسلم مهرها فلما احتل المعاني الثلاث كان أولاده أن يقال به ما كانت عليه الدلالة من كتاب أو سنة أو إجماع واستدلنا بقول الله عز وجل لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره أن عقد النكاح يصح بغير فريضة صداق وذلك أن الطلاق لا يقع الا على من عقد نكاحه واذا جاز أن يعقد النكاح بغير مهر فيثبت فهذا دليل على الخلاف بين النكاح والبيوع والبيوع لا تنعقد الا بشئ معلوم والنكاح ينعقد بغير مهر استدلنا على أن العقد يصح بالكلام به وان الصداق لا يفسد عقده أبداً فاذا كان هكذا فلو عقد النكاح بغير مجهول أو حرام فثبت

بعض المرضعين دون بعض واحتج فيما قال النبي صلى الله عليه وسلم لمسلمة بنت سهيل لما قالت له كنترى سالماً ولداً وكان يدخل على وأما فضل وليس لنا الا بيت واحد فماذا تأمرنى فقال عليه السلام فيما بلغنا أرضعيه خمس رضعات فيحرم بلبنها ففعلت فكانت تراه ابناً من الرضاعة فأخذت بذلك عائشة رضى الله عنها فبمن أحببت أن يدخل عليها من الرجال وأبى سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس وقلن ما نرى الذي أمر به صلى الله عليه وسلم الارخصة في سالم وحده وروى الشافعي رحمه الله أن أم سلمة قالت في الحديث هو لسالم خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كان خاصاً فالخاص يخرج من العام والدليل على ذلك قول الله جل ثناؤه حولين كاملين لمن أراد

العقد بانكلام وكان للمرأة ميراثها اذا أصيبت وعلى أنه لا صداق على من طلق اذ لم يسم مهر اولم يدخل
 وذلك انه يجب بانكلامه وليس وان لم يسم مهر بالآية لقول الله عز وجل وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها
 لرجل ان أراد النكاح أن يستكنحها حاله الصلح من دون المهرين يريد والله تعالى أعلم النكاح والميسر بغير
 مهر ومن قول الله عز وجل وأتيتهم احداهن قطارا على أن لا وقت في الصداق كثيرا وقيل لتركه النبي
 عن القنطار وهو كثير وتركه خذ القليل ودلت عليه السنة والقياس على الاجماع فيه فأقل ما يجوز في المهر
 أقل ما يتبرل الناس وما لو استهلكه رجل لرجل كانت له قيمة وما يتبايعه الناس بينهم فان قال قائل ما دل على
 ذلك قيل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أذكروا العلائق قيل وما العلائق يا رسول الله قال ما تراضى به
 الاهلون (قال الشافعي) ولا يقع اسم على الاعلى شي مما يتبرل وان قل ولا يقع اسم مال ولا على الاعلى
 ماله قيمة يتبايع بها ويكون اذا استهلكها مستهلك أدى قيمتها وان قلت وما لا يطرحة الناس من أمر الههم مثل
 انفس وما يشبه ذلك والثاني كل منفعة ملكت وحصل منها مثل كراء الدار وما في معناها مما يحل أجزته
 (قال الشافعي) والقصد في الصداق أحب الينا وأستحب أن لا يراد في المهر على ما صدق رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نساء وبناته وذلك خمسمائة درهم طلبا للبركة في موافقة كل أمر فعله رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي
 عن أبي سلمة قال سألت عائشة كم كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لازواجه اثنتي
 عشرة أوقية ونش قالت أندرى ما للنش قلت لا قالت نصف أوقية أخبرنا سفيان بن عيينة عن حميد
 الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أسهم الناس المنازل فطارسهم
 عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال له سعد تعال حتى أقاسمك مالي وأزولك عن أي امرأتى
 شئت وأكفيل العمل فقال له عبد الرحمن بارك الله في أهلك ومالك دلوني على السوق فخرج اليه
 فأصاب شيئا فخطب امرأته فزوجها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على كم تزوجتها يا عبد الرحمن
 قال على نواة من ذهب فقال أولم ولو بشاة (قال الشافعي) أخبرنا مالك قال حدثني حميد الطويل عن
 أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن عوف جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وبه أثر صفرة فساءه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فأخبره أنه تزوج امرأته من الانصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقت
 اليها قال نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة (قال الشافعي) فكان
 بيننا في كتاب الله عز وجل أن على النكاح الواطئ صداقا لما ذكرت ففرض الله في الاماء أن ينكحن باذن
 أهلهن ويؤتين أجورهن والاجر الصداق وبقوله فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن وقال عز وجل
 وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي الآية (قال الشافعي) خالصة به ولا مهر فأعلم أنها النبي صلى الله
 عليه وسلم دون المؤمنين قال فأى نكاح وقع بلا مهر فهو ثابت ومتى قامت المرأة بمهرها فلها أن يفرض
 لها مهر مثلها وكذلك ان دخل بها الزوج ولم يفرض لها فلها مهر مثلها ولا يخرج الزوج من أن ينكحها
 بلا مهر ثم يطلق قبل الدخول فيكون لها المتعة وذلك الموضع الذي أخرج الله تعالى به الزوج من نصف
 المهر المسمى اذا طلق قبل أن يدخل بها وسواء في ذلك كل زوجة حرة سلية أو ذمية وأمة مسلمة ومذمبة
 ومكاتبه من لم يكمل فيه العتق قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن
 فريضة فنصف ما فرضتم فجعل الله تعالى الفرض في ذلك الى الازوج فدل على أنه برضا الزوجة لان
 الفرض على الزوج للمرأة ولا يلزم الزوج والمرأة الا باجتماعهما ولم يحدد فيه شيء فدل كتاب الله عز وجل
 على أن الصداق ما تراضى به المتان كما يكون البيع ما تراضى به المتبايعان وكذلك دلت سنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فلم يحز في كل صداق مسمى الا أن يكون ثمنان الأثمان (قال الشافعي) وكل
 ما جاز أن يكون مبيعاً أو مستأجراً بمن جاز أن يكون صداقا وما لم يحز فيه سالم يحز في الصداق فلا يحز

أن يهرأرضاعه فجعل
 الحولين غاية وما جعل
 به غاية من الحكم بعد سدى
 الغاية بخلاف الحكم
 قبل الغاية كقوله تعالى
 والمطلقات يتربصن
 بأنفسهن ثلاثة قروء
 فإذا مضت الاقراء
 فحكمن بعد مضيا
 خلاف حكمهن فيها
 (قال المزني) وفي ذلك
 دلالة عندى على نفي
 الولاية أكثر من سنتين
 بتأيت جملة وفصله
 ثلاثين شهرا كما نفي
 توقيت الحولين الرضاع
 لا أكثر من حولين
 (قال الشافعي) رجه
 الله تعالى وكان عمر
 رضى الله عنه لا يرى
 رضاع الكبير يحترم
 وابن مسعود وابن عمر
 رضى الله عنهما وقال
 أبو هريرة رضى الله
 عنه لا يحترم من الرضاع
 الا ما فاق الأعماء قال
 ولا يحترم من الرضاع
 الا خمس رضعات
 متفرقات كلهن في
 الحولين قال وتفرقت
 الرضعات أن ترضع
 الميرود ثم تقطع الرضاع
 ثم ترضع ثم تقطع
 كذلك فإذا رضع في مرة

منهم ما يعلم أنه وصل
الى جوفه ما قل منه وما
كثرت في رضعه وان
النقم الشدي فلها
قليل او ارسله ثم عاد اليه
كانت رضعه واحدة
كما يكون الخالف
لا يأكل بالليل الا مرة
فيكون يأكل ويتنفس
بعد الازداد و يعود
ياكل فذلك كل مرة
وان طال وان قطع
ذلك قطعاً بعد قليل
او كثير ثم أكل حنث
وكان هذا كلتي ولو
أنفد ما في احدي
الشدين ثم تحول الى
الاخرى فأنفد ما فيها
كانت رضعه واحدة
والوجور كالرضاع
وكذلك السمعوط
لان الرأس جوف ولو
حقن به كان فيها
قولان أحدهما أنه
جوف وذلك أنها تنظر
الصائم والاخر أن
ما وصل الى الدماغ كما
وصل الى المعدة لانه
يغذى من المعدة
وليس كذلك الحقة
(قال المزني) رحمه الله
قد جعل الحقة في
معنى من شرب الماء
فأفطر فكذلك هو

الصدوق الامعول ما ومن عين يحل بيعها نقد او الى أجل وسواء قل ذلك أو كثر فيجوز أن ينكح الرجل
المراة على الدرهم وعلى أقل من الدرهم وعلى النسيء براه بأقل من قيمة الدرهم وأقل ماله ثمن اذا رضى المرأة
النكحة وكانت ممن يجوز أمرها في مالها (قال الشافعي) ويجوز أن تنكحه على أن يخط لها ثوباً أو يبنى
لها داراً أو يخدمها شهراً أو يعمل لها عملاً ما كان أو يعلمها قرأاً تسمى أو يعلم لها عبداً أو ما أشبه هذا
(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأته النبي صلى الله عليه وسلم
فقال رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياماً طويلاً فقال يا رسول الله زوجنيها
ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها اياه فقال
ما عندي الا ازارى هذا قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطيتها اياه جلست لا ازارك فالتس لها
شيئاً فقال ما أجد شيئاً فقال التس ولو خاتمنا من حديد فالتس فلم يجد شيئاً فقال ما أجد شيئاً فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور سماها فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن (قال الشافعي) وخاتم الحديد لا يسوى
قريباً من الدرهم ولكن له ثمن يتابع به (قال الشافعي) وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
أدوا العسائقي فقالوا وما العسائقي قال ما تراضى به الاهلون وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من استحل بدرهم فقد استحل (قال الشافعي) وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز نكاحاً على
نعلين وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال في ثلاث قبضات من زبيب مهر أخبرنا سفيان
عن أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال تسرى رجل بجارية فقال رجل بهيالي فذكر ذلك
لسعيد بن المسيب فقال لم تحل الموهوبة لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولو أصدقها سوطاً فافوقه
جاز أخبرنا ابراهيم بن محمد قال سألت ربيعة عما يجوز في النكاح فقال درهم فقلت فأقل قال ونصف
قلت فأقل قال نعم وحب حنطة أو قبضة حنطة

(في الصدوق بعينه يتلف قبل دفعه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا تزوجها على شيء مسمى
فذلك لازم له ان مات أو مات قبل أن يدخل بها أو دخل بها ان كان نقداً فالنقد وان كان ديناً فالدين
أو كيلاً موصوفاً فالكيل أو عرضاً موصوفاً فالعرض وان كان عرضاً بعينه مثل عبد أو أمة أو بعير أو بقرة
فهذا ذلك في يديه قبل يدفعه ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف قيمته يوم وقع عليه النكاح وذلك يوم
ملكته ما لم يحدث لها منافع ان طلبته فنعها منه فهو غاصب ولها قيمته أكثر ما كانت قيمته « قال الربيع »
وللشافعي قول آخر أنه اذا أصدقها شيئاً فتلّف قبل أن يقبضه كان لها صدق مثلها كالأشترت منه شيئاً فتلف
قبل أن يقبضه رجعت بالثمن الذي أعطته وهكذا ترجع بيضعها وهو ثمن الشيء الذي أصدقها اياه وهو
صدق المثل « قال الربيع » وهذا آخر قول الشافعي قال فان نكحته على خياطة ثوب بعينه فهلاك
فلها عليه مثل أجر خياطة ذلك الثوب وتقوم خياطته يوم نكحها فيكون عليه مثل أجره « قال
الربيع » رجعت الشافعي عن هذا القول وقال لها صدق مثلها « قال الربيع » قال الشافعي واذا
أصدقها شيئاً فلم يدفعه اليها حتى تلف في يده فان دخل بها فلها صدق مثلها وان طلقها قبل أن يدخل بها فلها
نصف صدق مثلها وانما ترجع في الشيء الذي ملكته بيضعها فتراجع بثلث البضع كالأشترت شيئاً بدرهم
فتلف الشيء رجعت بالذي أعطته لانه لم يعطها العوض من ثمن الدرهم فكذلك ترجع بما أعطت وهو البضع
وهو صدق المثل وهو آخر قول الشافعي قال وان نكحته على شيء لا يصلح عليه الجعل مثل أن يقول
أنكحتك على أن تأتيني بعبدى الآبق أو على الشارد فلا يجوز الشرط والنكاح ثابت ولها مهر مثلها لان
ايجابه بالضالة ليس بأجارة تلمزمه ولا شيء له غاية تعرف وتلكها اياه بضعها فهو مثل أن تعطيه ديناراً على
أن يفعل أحدهم ذين فإذا جاءها بما جعلت له عليه فله الدينار وان لم يأتها به فلا دينار له ولا عليك الدينار الا

في النقياس في معنى من
شرب اللبن وادخل
السعوط كل وجور
لان الرأس عنده جوف
فالحنه اذا وصلت الى
الجوف عندي أولى
وبالله التوفيق وأدخل
الشافي رحمه الله
تعالى على من قال ان
كان ما خلط باليمن أغلب
لم يحرم وان كان اللبن
الأغلب حرم فقال
أرايت لو خلط حراما
بطعام وكان مستهلكا
في الطعام أما يحرم
فكذلك اللبن (قال
الشافي) رحمه الله
ولو جبن اللبن فأطعمه
كان كل رضاع ولا يحرم
لبن البهيمة انما يحرم
لبن الاديان قال الله
جل ثناؤه وأميائكم
اللاتي أرضعنكم وقال
فان أرضعن لكم
فأتوهن أجورهن
قال ولو حلب مهنارضة
خامسة ثم ماتت فأوجرد
صبي كان لبنها ولو رضع

(١) قوله صدق مثلها
كذلك الأصول في حنا
الموضع ولعله من زيادة
النسخ تأمل كتبه
مصححه

بأن يأتها بما جعل له عليه وهي خناله ملكته بضعها قبل يأتها بما جعل له وان وما جعلت ليا فيه
عليه الصدق اذا مات أو مات قبل اصابها أو بعد اصابها (١) صدق مثلها فطلق فيه قبل أن يدخل بها
فليانصف المسحى الذي جعل لها ونصف العين التي أصدقها ان كان قائما وان مات فنصف صدق مثلها
وذلك مثل أن يتروجها على خياطة ثوب فيهلك فيكون ليا نصف صدق مثلها لان بضعها النتن وان انتقضت
الاجارة مهنلا كه كان ليا نصف الذي كان مهنلا جارة كما يكون في اليسوع قال واذا أو فاحما أصدقها
فأعطاه ذلك دنائير أو دراهم ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصفه وان حال فنصف مثله وكذلك
الطعام المكمل والموزون وان لم يوجده مثل فثل نصف قيمته
(٢) فبين دفع الصدق ثم طلق قبل الدخول (قال الشافي) رحمه الله تعالى واذا أصدق الرجل
المرأة دنائير أو دراهم فدفعها اليها ثم طلقها قبل أن يدخل بها والدناير والدرهم قائمة بأعيانهم لم تغير وهما
يتصدقان على أنهما حتى بأعيانهم رجع عليها بنصفها وهكذا ان كانت تبرأ من فضة أو ذهب فان تغير شيء
من ذلك في بعدها اما بان ترفن الورق فيلبي فينقص أو تدخل الذهب النار فينقص أو تصوغ الذهب والورق
فتغير قيمته أو تنقص في النار فكل هذا سواء ورجع عليها بمثل نصفه يوم دفعه اليها لانها ملكته بالعقبة
وضمته بالدفع فلياريدته وعليه انقصانه وان قال الزوج في النقص أنا أخذه ناقصا فليس ليا دفعه عنه
الا في وجه واحد ان كان نقصه في الوزن وزاد في العين فليس له أخذ في الزيادة في العين وانما زيادته في
مالها أو تشاء في الزيادة أن تدفعه اليها زائدة غير متغيرة عن حاله فليس له الا ذلك قال ولو كان أصدقها حلا
مصوغا أو انا من فضة أو ذهب فأنكسر كان كلوصف لها وعليها أن ترد عليه نصف قيمته يوم دفعه مصوغا
ولو كان انا من فضة فأنكسر أحد عن أوبى الآخر صحيحا كان فيها قولان أخذها ان له أن يرجع بنصف
قيمتها الا أن يشاء أن يكون شريكا في الأنا الباقى ويضمنها نصف قيمة المستهلك والاخر أنه شريك
في الباقي ويضمنها نصف قيمة المستهلك لاشئ له غير ذلك وهذا أصح القولين ولو زادت هي فيها صناعة أو شيئا
أدخلته كان عليها أن تعطيه نصف قيمته ما يوم دفعها اليها وان كان الا أنا من فضة فأنكسر اثم طلقها
رجع عليها بنصف قيمته مصوغين من الذهب وان كان من ذهب رجع عليها بنصف قيمته مصوغين من
فضة لانه لا يصلح له أن يأخذ ورقا ورقا كثر وزانها ولا يتفرق حتى يتقاضا قال ولو كان الصدق
فولسا أو انا من نحاس أو حديد أو رصاص لا يختلف هذا الا في أن قيمة هذا كله على الأغلب من نقد البند
دنائير ان كان أو دراهم ويقارق الرجل فيه صاحبه قبل أن يقبض قيمته لانه لا يشبه الصنف ولا ماله الزبا
في النسبة وكذلك لو أصدقها خشبة فلم تغير حتى طلقها كان شريكا بنصفها ولو تغيرت ببدل أو عفن
أو نقص ما كان النقص كان عليها أن تعطيه نصف قيمته بحسب ما لا أن يشاء هو أن يكون شريكا فيها
بنصف جميع ما نقص من ذلك كله فلا يكون ليا دفعه عن ذلك نقضا والقول في الخشبة والخشب معا
كالقول في الاء الذهب والآنية اذا هلك بعضه وبقي بعض وكذلك اذا زادت قيمته بان تعمل أبوابا
أو زوايت أو غير ذلك كانت ليا ورجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها واذا أرادت أن تدفع اليه نصفها أبوابا
وتجعل شريكا في نصفها زوايت لم يكن ذلك عليه الا أن يتطوع وان كانت الزوايت والأبواب أكر
قيمة من الخشب لان الخشب يصلح لما لا تصلح له الزوايت والأبواب وليس عليه أن يحول حقه في غيره
وان كان أكر ثمنه ولا يشبه في هذا الدناير والدرهم التي هي قائمة بأعيانها لا يصلح منها شيء لما لا يصلح له
غيرها وهكذا لو أصدقها ثيابا فلبت رجع عليها بنصف قيمتها الا أن يشاء أن يكون شريكا ليا بنصف بالية
فلا يكون ليا دفعه عنه لان ماله ناقص ولو أصدقها ثيابا فلقطعت أو صبغت أفرادا في التقطيع أو الصبغ
أو نقصها كل سواء ورجع بنصف قيمتها ولو أرادت أن يكون شريكا في الثياب المقطعة أو المصبوغة
ناقصة أو أرادت أن يكون شريكا في الثياب زائدة لم يجبر واحد منهم على ذلك الا أن يكون يشاء لان

التياب غير المتقطعة وغير المصبوغة تصلح وتراد لما لا تصلح له المصبوغة ولا تراد فقد تغيرت عن حالها التي أعطائها إياها وكذا لو أصدقها غزلا فتسجته رجع عليها بمثل نصف الغزل ان كان له مثل وان لم يكن له مثل رجع بمثل نصف قيمته يوم دفعه وكل ما قلت يرجع بمثل نصف قيمته فانما هو يوم يدفعه لا ينظر الى نقصانه بعد ولا زيادته لانها كانت مالكة له يوم وقع العقد وضامنة يوم وقع القبض ان طلقها فنصفه قائما أو قيمة نصفه مستلكا (قال الشافعي) ولو أصدقها آجرا فبنت به أو خشيأ فأدخلته في بستان أو تجارة فأدخلته في بستان وهي قائمة بأعيانها فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها اليها لانها بنت مائة لك وانما صار له النصف بالطلاق وقد استعبدت هذا وهي تملكه فلا يخرج من موضعه الآن تشاء هي وان خرج بحاله كان شريكا فيه وان خرج ناقصا لم يجبر على أخذه الآن يشاء وله نصف قيمته واذا نكح الرجل المرأة على أن يخدم فلا نشهر انخدمه نصف شهر ثم مات كان لها في ماله نصف مهر مثلها ولو نكحته على أن يخدمها على بعير بعينه الى بلد فخدمها الى نصف الطريق ثم مات البعير كان لها في ماله نصف مهر مثلها ونصف مهر مثلها كالثمن يستوجب به ألا ترى أنها لو تكررت معه بعيره بعشرة فمات البعير في نصف الطريق رجعت بخمسة

(صداق ما يزيد بدينه) (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو أصدقها أمة وعبد صغيرين ودفعهما اليها فكبرا أو غير عالين ولا عالين فعلم أو عملا أو أعمى فبصر أو أبرص فبرأ أو مضرورين أي ضرر كان فذهب ضررهما أو صحيحين فرضا أو شابين فكبرا أو عورتا أو نقصاني أبدانهم ما والنقص والزيادة انما هي ما كان قائما في البدن لافي السوق بغير ما في البدن ثم طلقها قبل أن يدخل بها كان لها وكان عليها أن تعطيه أنصاف قيمتهما يوم قبضتهما الآن تشاء أن تدفعهما اليه زائدتين فلا يكون له الا ذلك الآن تكون الزيادة غير متمما بان يكونا صغيرين فكبرا كبراهما من الصغير فالصغير يصلح لما لا يصلح له الكبير فيكون له نصف القيمة وان كانا ناقصين دفعت اليه أنصاف قيمتهما الآن يشاء أن يأخذهما ناقصين فليس لها منعهما اياهما لاسما انما لها منعه الزيادة فاما النقص عمدا دفع اليها فليس لها ولها ان كانا صغيرين فكبرا أن تمنعه اياهما وان كانا ناقصين لان الصغير غير الكبير وأنه يصلح كل واحد منهما لما لا يصلح له الآخر (قال الشافعي) ولو كانا بحالهما الا أنهم ما عورتا لم يكن لها منعه أن يأخذهما عورتين لان ذلك ليس يتحول من صغير ولا كبر الكبير بحاله والصحيح خير من الاعور وهذا كله ما لم يقض له القاضي بأن يرجع بنصف العبد فاذا قضى له بأن يرجع بنصف العبد دفعت له ضامته لما أصاب العبد في يديها ان مات ضمنت نصف قيمته أو عورتا أخذ نصفه وضمتها نصف العور فعلى هذا الباب كله وقياسه (قال الشافعي) والنخل والشجر الذي يزيد وينقص في هذا كله كالعبد والاماء لا تخالفها في شيء ولو كان الصداق أمة وقد دفعها اليها فولدت أو ماسية فتجبت في يديها ثم طلقها ثلثا قبل أن يدخل بها كان لها الثلث كله وولد الأمة ان كانت الامه والماسية زائدة أو ناقصة فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمة الامه والماسية يوم دفعها اليها الا أن يشاء أن يأخذ نصف الامهات التي دفعها اليها ناقصة فيكون ذلك له الا أن يكون نقصها مع تغير من صغير الى كبر فيكون نقصها بالاعيب أو تغير البدن وان كان نقصا من وجه بلوغ سن كبر زائد فيه من وجه غيره ولا يكون له أخذ الزيادة وانما زادت في مالها لها وان كان دفعها كبيرا فكان نقصها من كبر أو هرم كان ذلك لان الهرم نقص كله لازيادة ولا يجبر على أخذ الناقص الا أن يشاء وهكذا الامه اذا ولدت فنقصتها الولادة واختار أخذ نصفها ناقصة لا يختلفان في شيء الا أن اولاد الامه ان كانوا معها صار يرجع بنصف قيمتها لثلاث يفرق بينهما وبين ولدها في اليوم الذي يستخدمها فيه لاني لا أجبره في يومه على أن ترضع مملوكه غيره ولا تحضنه فتستغل به عن خدمته ولا تمنع المولود الرضاع فأضربه فلذلك لم أجعل له الا نصف قيمتها وان

منها بعد موتها لم يحترم لانه لا يحل لبن الميتة ولو حلب من امرأه لبن كثير ففرق ثم أوجر منه صبي مرتين أو ثلاثة لم يكن الارضعة واحدة وليس كاللبن يحدث في الثدي كلما خرج منه شيء حدث غيره ولو تزوج صغيرة ثم أرضعتها أمه أو ابنته من نسب أو رضاع أو امرأه بنه من نسب أو رضاع بلبن ابنه حرمت عليه الصغيرة أبدا وكان لها عليه نصف المهر ورجع على التي أرضعتها بنصف صداق مثلها لان كل من أفسد شيئا رزقه قيمة ما أفسد بخط أو عمد ولو أرضعتها امرأه له كبيرة لم يصحبها حرمت الام لانها من أمهات نسائه ولا نصف مهر لها ولا متعة لانها المفسدة وفسد نكاح الارضعة بلا طلاق لاسما صارت وأمها في ملكه في حال ولها نصف المهر ويرجع على التي أرضعتها بنصف مهر مثلها ولو تزوج ثلاثا صغارا فأرضعت امرأة اثنتين منهن الرضعة

كثرا كبارا كان له أن يرجع بنصف الام ولا يجبر على ذلك لانهما والدا على غيرهما ليا قبل تلك وان زادت بعد
الولادة لم تجبر المرأة على أن تعطيه نصفها وتعطيه نصف قيمتها وإذا أعطته نصفها متطوعة أو كنت غير
زائدة ففرق بينهما وبين ولدها في اليوم الذي يستخدمها فيه فإذا صار إليه نصفها فأوردت بعد من ولادته
وبينها (قال الشافعي) وهكذا ان كانت الجارية والمأشبة والعبيد الذين أصدقها أغواها غله أو كان
الصدقات بخلافها فأنتم لها أصابته من ثمره مكان لها كله دونه لأنه في ملكها ولو كانت الجارية بحلي
أو المأشبة مخاضا ثم طلقها كان له نصف قيمتها يوم دفعها إليه حدث في ملكها ولا أجبره أيضا ان أرادت المرأة
على أخذ الجارية بحلي أو المأشبة مخاضا من قبل الخوف على الحبل وأن غيرا تخاض بصلح لما لا يصلح له
المخاض ولا يجبرها ان أراد على أن تعطيه جارية بحلي ومأشبة مخاضا وهي أرزمتها غير بحلي ولا مخاض
في حال والجارية أنقص في حال وأرزمت في أخرى قال ولو كان الصدق بخلاف دفعها إليها لثمنها فأنتم
فالثمن كلها كما يكون لبيانها المأشبة وغلة الرقيق ولدا لامة فان طلقها قبل أن يدخل بها والتخل
زائدة يرجع بنصف قيمة التخل يوم دفعها إليها إلا أن شاء أن تعطيه نصفه زائدة بالحال التي أخذتها به في
الشباب لا يكون لها الا نصفها وان كانت زائدة وقد ذبلت وذهب شبابها لم يكن ذلك عليه لانها وان زادت يومها
ذلك بغير ثمنها فهي متغيرة الى النقص في شبابها فلا يجبر على ذلك إلا أن شاء وانما يجبر على ذلك اذا دفعها مثل
حاليا حين قبضتها في الشباب أو أحسن ولم تكن ناقصة (١) من قبل الترخيل لنقص فيه وان طلقها ولم يتغير
شبابها وقد نقصت وهي مطاعة فأراد أخذ نصفها بالطلع لم يكن ذلك له وكانت مطوعة كالجارية بحلي
والمأشبة المخاض لا يكون له أخذها زيادة الجبل والمخاض مخالفة لئلا في أن الاطلاع لا يكون مغيرا
للتخل عن حال أبدا الا بالزيادة ولا يصلح التخل غير مطوعة لشي لا يصلح له مطوعة فان شاء أن تدفع اليه
نصفها مطوعة فليس له الا ذلك لما وصفت من خلاف التخل للنتاج والحمل في أن ليس في الطلع الا زائد وليس
مغيرا قال وان كان التخل قد أثر وبدا صلاحه فيكنا وكذلك كل شجر أصدقها اياه فأنتم لا يختلف يكون
لها وله نصف قيمته إلا أن شاء هي أن تسلم له نصفه ونصف الثمرة فلا يكون له الا ذلك ان لم يتغير الشجر بأن
يرقل ويصير خاما فإذا صار خاما أو نقص بعيب دخله لم يكن عليه أن يأخذه بتلك الحال ولو شاءت هي اذا
طلقها والشجر مثمر أن تقول أقطع الثمرة وتأخذ نصف الشجر كان لها اذ لم يكن في قطع الثمرة فساد للشجر
فيما يستقبل فان كان فيها فساد لها فيما يستقبل فليس عليه ان يأخذها معيبة إلا أن شاء ولو شاءت أن
ترك الشجرة حتى تسجنها وتجدها ثم تدفع اليه نصف الشجر لم يكن ذلك عليه لان الشجر قد يهلك الى ذلك
ولا يكون عليه أن يكون حقه حالا فيؤخره إلا أن شاء وتأخذها بنصف قيمتها في هذه الاحوال كلها اذا
لم يترأصيا بغير ذلك ولو شاء أن يؤخرها حتى تجد الثمرة ثم يأخذ نصف الشجر والتخل لم يكن ذلك عليها من
وجهين أحدهما أن الشجر والتخل يزيد الى الجداد والآخر أنه لما طلقها أو فيها الزيادة وكان محولا دونها
كانت مالكة لها دونه وكان حقه قد تحول في قيمته فليس عليها ان يحول الى غير ما وقع له عند الطلاق
ولا حق له فيه

(١) صدق الشيء بعينه لا يدفع حتى يزبد أو ينقص) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ولو أصدقها
أمة أو مأشبة فلم يدفعها إليها حتى تناجحت في يديه ثم طلقها قبل أن يدخل بها كان لها النتاج كله دونه لأنه
تبع في ملكها ونظر الى المأشبة فان كانت بحالها يوم أصدقها اياها أو أرزمتها فليس عليها بنصف
المأشبة دون النتاج وان كانت ناقصة عن حالها يوم أصدقها اياها كان لها الخيار فان شاءت أخذت منه
انصاف قيمتها يوم أصدقها اياها وان شاءت أخذت انصافها ناقصة وهكذا لو كانت أمة فوالت أو وعيدا
فأغواها « قال الربيع » وللشافعي قول آخر أنها ان شاءت أخذت نصفها ناقصة وان شاءت رجعت
بنصف مهر مثلها وهو أصح قوله وآخر قوله (قال الشافعي) وان كان النتاج أو زاد الجارية هالك في يديه

الخامسة معا فسد
نكاح الام ونكاح
الصبيتين معا ولكل
واحدة منهما نصف
المهر المسمى ويرجع على
امرأته مثل نصف مهر
كل واحدة منهما وتخل
له كل واحدة منهما
على الانفرد لانهما
ابتا امرأته لم يدخل بها
فان أرضعت الثالثة
بعد ذلك لم تحرم لانها
منفردة قال ولو
أرضعت احدا من
الرضعة الخامسة ثم
الآخرين الخامسة
معا حرمت عليه والتي
أرضعتها أولا لانها
صارتا أمًا وبنات في وقت
واحد معا حرمت
الآخران لانهم ما صارتا
أختين في وقت معا ولو
أرضعتهم متفرقتين لم
يجز ما لانهم لم ترضع
واحدة منهما الا بعد ما
بانت منه هي والاولى
فيثبت نكاح التي
أرضعتها بعد ما بانت

(١) قوله من قبل
الترخيل وقوله بعد بأن
يرقل كذا في الاصل
وانظره كنه معجزة

أو نقص وقد سأله دفعه فنعها منه فهو ضامن لقيمته في أكثر ما كانت قيمة قط وضامن لنقصه ويدفعه كضمان الغاصب لأنه كان عليه أن يدفعه فنعها ولم يدفعه (قال الشافعي) ولو عرض عليها أن يدفع اليها الأمانة فأقرتها في يديه قبل أن تقبضها منه أو لم ينعها فدفعها ولم تسأله أياها كان فيها قولان أحدهما أنه لا يضمن الجارية أن تنقص وتكون بالخيار في أن تأخذها ناقصة أو تدعها فان ماتت رجعت بعهر مثلها والاخر أن يكون كالغاصب ولكنه لا يأنم أتم الغاصب لأنه ضامن له ولا يخرج منه من الضمان إلا أن يدفعه اليها أو إلى وكيل لها باذنها فان دفعه اليها أو إلى وكيل لها باذنها ثم ردت إليه بعد فهو عنده أمانة لا يضمن شيئا منه بحال (قال الشافعي) وإذا لم يدفعه اليها فترده اليه فأنتفق عليه لم يرجع به وهو مستطوع به ومتى جنى عليه في يديه إنسان فأخذله أو شافها بالخيار أن أحبب فلها الأرض لأنه ملك بها لها وإن أحبب تركته عليه لأنه ناقص عما ملكته عليه وإن كان منعها منه فأحبب ضمن الزوج ما نقص في يديه قال وماباع الزوج منه أو من نتاج الماشية فوجد بعينه فالبيع مردود وإن فات فلها عليه قيمته لأنه كان مضمونا عليه (١) ولا يكون له أن يأخذ الثمن الذي باع به لأنه متعدي فيه وإن النسي بعينه لو وجد كان البيع فيه مردودا ولو أرادت إجازة البيع فيه أن كان قائما لم يجز البيع ولا يحل له هو أن يملكه لأنه ما لم يكن له فلا يخرج منه الإرداء على صاحبه الذي باعه أو أن يهبه له صاحبه الذي ابتاعه منه (قال الشافعي) وإذا ألقى صاحبه وقد فاتت السلعة في يديه فالمشترى ضامن لقيمتها بقاها منه بامتنان الثمن الذي تبايع به وبتراد أن الفضل عندهما كان كان ثمنها مائة دينار وقيمتها ثمانون فيرجع المشتري على البائع بعشرين وكذلك لو كان ثمنها ثمانين وقيمتها مائة رجع البائع على المشتري الذي هلك في يديه بعشرين قال وإنما فرقت بين من ماباع من مالها وبين أرض ما أخذ فيأخذني على مالها من قبل أنها هي لم يكن لها فيما جنى على مالها إلا الأرض أو تركه ولها فيما بيع من مالها أن ترده بعينه وإن فات فلها عليه قيمته ولا يكون لها أن تملك ثمنه إن كان (٢) أكثر من ثمنه لأنه لم يكن لها إجازة بيعه والفضل عن ثمنه لمتاعه البيع الذي لا يجوز لأنه ضامن له بالقيمة قال ولو أصدقها نخلا أو شجرا فلم يدفعه إليها حتى أثمرت في يديه فجعل الثمر في قوارير جعل عليه صقرا من صقري نخله أو جعله في قرب كان لها أخذ الثمر بالصقر وأخذته محشوا وله زرع من القوارير والقرب لهما إن كان زرع لا يضر بالثمر فإن كان إذا نزع من القرب فسد ولم يكن سقى شيء عمل به كان لهما أن تأخذه وتنزع عنه قربه وتأخذ منه ما نقصه لاه أفسده إلا أن يتطوع بتركها وهكذا كل ثمرة ربيها أو حشاها على ما وصفت وإن كان ربيب الثمرة برب من عنده كان لهما أن تأخذ الثمرة وتنزع عنها الرب إن كان ذلك لا يضر بها ولا ينقصها شيئا وإن كان ينقصها شيئا نزع عنها الرب وأخذت قيمة ما نقصها بالقيمة ما بلغت وأجرة نزعها من الرب لأنه المتعدي فيه (قال الشافعي) وكل ما أصيب به الثمرة في يديه من حريق أو جراد أو غيره فهو ضامن له إن كان له مثل فله وإن لم يكن له مثل فثل قيمته وإن بقي منه شيء فقيمة ما نقصه وهو كالغاصب فيما لا يضمن لا يخالف حاله في شيء إلا في شيء واحد يعذر فيه بالشبهة إن كان ممن يجهل أو ناول فأخطأ ذلك ولو كان أصدقها جارية فأصابها فولدت ثم طلقها قبل الدخول وقال كنت أراها لأملاك الانصفها حتى تدخل فأصبها وأنا أرى أن نصفها قوم الولد عليه يوم يسقط ويلحق به نسيبه وكان لهما مهر مثل الجارية وإن شئت أن تسترق الجارية فهي لها وإن شئت أخذت قيمتها أكثر ما كانت قيمتها يوم أصدقها أو يوم أحبلها وكانت الجارية له ولا تكون أم ولد بذلك الولد ولا تكون أم ولده إلا بوطء صحيح وإنما جعلت لها الخيار لأن الولادة تغيرها عن حالها يوم أصدقها أياها قبل تلده (قال الشافعي) ولو أصدقها أرضا فدفعها اليها فزرعتها أو أزرعتها أو وضعت فيها حبا ثم طلقها قبل أن يدخل بها وفيها زرع قائم رجع عليها بنصف قيمة الأرض لا أجعل حقها في الأرض مستأخرا وهو حال ولا أجعل عليه أن ينتظر الأرض حتى تفرغ ثم يأخذ نصفها إلا أن كانت مشغولة في ملكها فصار حقها في قيمة لم يتحول في غيرها إلا أن يجتمع على ذلك جميعا

(١) قوله ولا يكون له أن يأخذ الخ كذا في النسخ بضمير التذكير والوجه لهما أن تأخذ أي الزوجة وانظر

(٢) قوله أكثر من ثمنه وقوله والفضل عن ثمنه كذا في الأصول ولعله محرف عن قيمته في الموضعين وتأمل كتبه معكم

فيجوز ما جرت عليه فيه وكذلك ان كانت حرتها ولم تزوجها ولو كانت غرسها أو بنت فيها كان له
فيها يوم دفعها اليها (قال الشافعي) ولو كانت زوجه أو حصنتها ثم طلقها وهي محصودة فلا نصف شيء
الأرض الآن يكون الزرع فيها زائدا فلا يكون له أن يأخذها لأنه الآن نشأ شيء فلا يكون له غير ما
وان كان الزرع نفسها فيه نصف قيمتها ولا يكون عليه أن يأخذها ناقصة إلا أن يشاء هو أخذها فإذا شاء
هو أخذها شيء ناقصة لم يكن لها من نصفها

(المهر والبيع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تنكحها بألف على أن تعطيه عبد يسرى
الأنافذ فعت إليه ودفع اليها الألف ثم طلقها قبل أن يدخل بها فقيمها بقولان أحدهما أن المهر المسمى
كالبيع فلا يختلف في هذا الموضع ومن قال هذا قال لأنه يجوز في شرطه مسمى ما يجوز في البيع ويرد فيه
ما يرث في البيع فهذا أجزأ أن يكون مع النكاح مبيعا غيره ولم يرد له ذلك كله فان انتقض المالك في الصداق
بالفراق فقد ينتقض في البيع بالشفعة ثم لا تمنع ما فيه الشفعة أن يكون كاليوم فمما سوي هذا قال
وهذا جائز لا ينفسخ صداقها ولا يرد إلى صداق مثلها وهو على ما راضيا عليه والثاني أنه لا يكون مع
الصداق بيع وإذا وقع مثل هذا أثبتنا النكاح وكان لها صداق مثلها ورد البيع ان كان قائما وإذا كان
مستهلكا فقيمة وبه يقول الشافعي قال وأصل معرفة هذا أن تعرف قيمة العبد الذي ملكته حتى زوجها
مع تملكها إياه عقد نكاحها فان كان قيمة العبد ألفا وصداق مثلها ألفا فاقسم المهر وهو ألف على قيمة
العبد وعلى صداق مثلها فيكون العبد مبيعا بخمس مائة ويكون صداقها خمسمائة فينفذ العبد مبيعا
بخمس مائة فان قبض العبد ودفع اليها الألف ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها من الصداق بمائتين
وخمسين وذلك نصف ما أصدقها ولو مات العبد في يد حاكم قبل قبضه انتقض فيه البيع ورجع عليها بقيمة
خمس مائة وكان الباقي صداقها فان طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها من الصداق بمائتين وخمسين وان
لم يكن دفع الصداق دفع المائتين وخمسين ولو لم يمت العبد ولم يملكه دخله العيب كان له الخيار في أخذه
معيها بجميع الثمن أو نقص البيع فيه قال ولو كان أصدقها عبد بعينه على أن زادته ألف درهم كانت
كالمسئلة الأولى ينظر فان كانت قيمة العبد ألفا ومهر مثلها ألفا وزادتها إياه ألفا فلها نصف العبد بالصداق
ونصفه الآخر بالألف فان طلقها قبل الدخول بها رجع عليها ربع العبد وكان لها ثلاثة أرباعه نصفه
بالألف وربعه نصف المهر قال ومن أجاز هذا قال انما منعني أن انتقض البيع كله اذا انتقض بعضه
بالطلاق أني جعلت ما أعطاهما مقسوما على الصداق والبيع فما أصاب الصداق ونصف الصداق كالمسئلة
لان النكاح لا يرد كما رد البسوع فلم يكن لي أن أرد البيع كله وبعضه مستهلك انما أرد البيع كله اذا كان
المبيع قائما بعينه فإذا ذهب بعضه لم أرد الباقي منه بحال فاكون قد انتقضت البيعة ورددت بعضها دون
بعض قال ولو تزوجها بعبد بعينه وألف درهم على أن تعطيه عبد بعينه ومائة دينار وتقابض قبل أن
يتفرقا كان النكاح جائزا وينظر إلى قيمة العبد الذي تزوجها عليه مع الألف فان كان ألفا للصداق ألفان
فيقسم ألفان على مهر مثلها والعبد الذي أعطته والمائة الدينار فان كان صداق مثلها ألفا فقيمة العبد
الذي أعطته ألفا وقيمة المائة الدينار ألفين فالعبد الذي أعطته مبيع بخمس مائة والمائة الدينار مبيعة
بألف وصداقها خمسمائة لان ذلك كله في العبد الذي أصدقها والدرهم الألف تلك شئ فأعطته من
عقدتها والعبد والمائة الدينار بقدر قيمته من العبد الألف فان طلقها قبل أن يدخل بها سلمت له المائة
والعبد ورجع عليها بمائتين وخمسين في كل ما أعطاهما من العبد بمحضته ومن الألف بمحضته فيكون له
من الألف التي أعطاهما مائة وخمسة وعشرين ومن العبد قيمة مائة وخمسة وعشرين وذلك عنه وان كانا
لم يتقابضا قبل أن يتفرقا فقد الصداق لان فيه صرفا مستأثرا وما كان فيه صرف لم يصلح أن يتفرقا حتى
يتقابضا ولها صداق مثلها قال ولو أصدقها ألفا على أن ردت إليه ألفا وخمس مائة كان النكاح ثابتا

أخذها ثم إذا تنكح كبيرة
ثم صغيرة فإرضعهم أن
تكون كما مر إذا تنكحت
على أمها وفي ذلك دليل
على ما قلنا أنا وقد قال
في كتاب النكاح
القاسم لم تزوج
صبيتهن فأرضعنهما
أمر أو واحدة بعد
واحدة انفسخ نكاحهما
(قال المزني) رحمه الله
وهذا إذا ولد لزوج
وهو بقوله أولى
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو كان الكبيرة
بنات مرضع أو من
رضاع فأرضعن الصغار
كلهن انفسخ نكاحهن
معا ورجع على كل
واحدة منهن بنصف
مهر التي أرضعت (قال
المزني) رحمه الله
ويرجع عليهن بنصف
مهر أمهات الكبيرة
ان لم يكن دخل بها
لانها صارت جده مع
بنات بناتها معا وتحرم
الكبيرة أبدا ويترج
الصغار على الأنفراد ولو
كان دخل بالكبيرة
حرم من جميعا أبدا ولم
يكن دخل بها
فأرضعن من أم أمهات
الكبيرة أو جدها أو

والصداق باطلا ولها مهر مثلها لا تجوز الدراهم بالدراهم الا معاومة ومشاغل وأقل ما في هذا أن
 الخمسمائة وقعت من الألف بما لا يعرف عند عقد البيع ألا ترى أن مهر مثلها يكون ألفا فتكون الخمسمائة
 بثلاث الألف ويكون مائة فتكون الخمسمائة بتسعمائة ولو كان مهر مثلها خمسمائة لم يجز من قبل أن
 الصفة وقعت ولا يدرى كم حصة الدراهم التي أعطته من الدراهم التي أعطها ولا يصلح فيها حتى يفرق
 فيه عقد الصرف من عقد البيع فتكون الدراهم بدراهم مثلها وزنا وبوزن ويكون الصداق معلوما غيرها قال
 وإذا كانت الدنانير بدراهم فكانت نقدا يتقاضان قبل أن يتفرقا فلا بأس بذلك لأنه لا بأس بالفضل في
 بعضها على بعض يدا بيد قال ولو تزوجها على ثياب تسوى ألقا على أن زادته ألفا وكان صداق مثلها ألفا
 فكان نصف الثياب ببيعها بالالف ونصفها صداقها فان طلقها قبل الدخول فلها ثلثة أرباع الثياب
 نصفها بالبيع ونصف النصف بنصف المهر « قال الربيع » هذا كله متروك لأن الشافعي رجع عنه
 إلى قول آخر قال ولو طلقها قبل الدخول ولم يكن دفع الثياب إليها حتى هلكت في يديه (١) ورد عليها
 الألف التي قبض منها إن كان قبضها وإن لم يكن قبضها لم يدفع اليه منها شيء لأنه قد هلك ما اشترت منه قبل
 قبضه فلا يلزمها عنه وأعطها نصف مهر مثلها من قيمة الثياب وذلك ربع قيمة الثياب مائتان وخمسون
 درهما فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه قال ولو تزوجها على أبيها وأبوها يسوى ألفا وعلى ابنها وابنها
 يسوى ألفا على أن زادته ألفا ومهر مثلها ألف فدفع إليها أباهما أولم يدفعه فسواء والنكاح ثابت والمهر جائز
 وأبوها ساعة ملكته حر لان ملكها أباه ساعة ملكة نكاحها وكذلك ابنها إن كان هو الصداق ويلزمها
 أن تعطيه الألف التي زادته فان طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها مائتين وخمسين وذلك نصف صداقها
 لان أباهما كان بيع بخمسمائة فسلم لها حين عتق فصار صداقها خمسمائة فرجع عليها بنصفها وهو مائتان
 وخمسون فان قال قائل فأرأيت صدقات النكاح منزلة البيوع وأنت تقول المتبايعان بالخيار مالم
 يتفرقا فيكون المرأة والرجل بالخيار في الصداق مالم يتفرقا قيل لا فان قال قائل فافرق بينهما قيل
 اما لم يجعلنا ولم يجعلنا أحد علناه النكاح كالبيوع المستهلكة فقلنا اذا كان الصداق مجهولا فالمرأة مهر
 مثلها ولا يرد النكاح كما قلنا في البيع بالشيء المجهول يملك في يدي المشتري وفي البيع المعلوم فيه الخيار لصاحبه
 فيه قيمته حكمنا في النكاح اذا كان حكمه لا يرد عقده أنه كبيع قد استهلك في يدي مشتريه ألا ترى لو أن
 رجلا اشترى من رجل عبدا على أنه بالخيار يومه أو ساعته فمات قبل مضى وقت الخيار لزمه بالثمن لانه ليس
 ثم عين ترد والنكاح ليس بعين ولا يكون للثمن كعين خيار لما وصفت قال ولو تزوج الرجل المرأة فأصدقها
 ألفا ووردت عليه خمسمائة درهم فالنكاح ثابت والصداق باطل ولها مهر مثلها نقابضا قبل أن يتفرقا
 أولم يتقاضا لان حصة الخمسمائة درهم من الألف مجهولة لانها مقسومة على ألف وصداق مثلها وهكذا
 لو تزوجها بألف على أن ردت عليه ألفا كان الصداق باطلا وهي مثل المسئلة قبلها وزيادة ثم لو كانت
 ألفا بألف وزيادة كان الرابى الزيادة أو النكاح بلا حصة من المهر فيكون لها صداق مثلها ويبطل البيع
 في الألف وهكذا لو نكحها بمائة أرب حنطة على أن ردت عليه مائة أرب حنطة أو أقل أو أكثر وهكذا
 كل شيء أصدقها إياه ووردت عليه شيئا منه مما في الفضل في بعضه على بعض الرابى يجوز من هذا شيء
 حتى يسمى حصة مهرها مما أصدقها وحصة ما أخذ منها فإذا أصدقها ألفا على أن حصة مهرها خمسمائة
 ووردت عليه خمسمائة بخمسمائة وكان هذا فيما في بعضه على بعض الرابى فبقوا (٢) أحدهما أن هذا
 جائز ومن قال هذا القول قال لو أصدق امرأتين ألفا كان النكاح ثابتا وقسمت الألف بينهما على مهور
 مثلها فكان لكل واحدة منهما بقدر مهر مثلها كأن مهر مثل أحدهما ألف ومهر الاخرى ألفان
 فيكون لصاحبة الألف ثلث الألف ولصاحبة الألفين ثلثا الألف ولو أصدقها أباهما عتق ساعة عقد عليها
 عقد النكاح ولم يتخرج إلى أن يتفرقا كما يحتاج إليه في البيع ويتم تملكها الصداق بالعقد وإن كان به عيب

أختها أو بنت أختها
 كان القول فيها كالقول
 في بناتها في المسئلة
 قبلها ولو أن امرأة
 أرضعت مولودا فلا بأس
 أن تتزوج المرأة المرضعة
 أباه ويستزوج الأب
 ابنتها أو أمها على الانفراد
 لانها لم ترضعه ولو شك
 أرضعته نجسا أو أقل لم
 يكن ابنها بالمثل

(باب ابن الرجل
 والمرأة)

(قال الشافعي) رحمه الله
 والابن الرجل والمرأة
 كما الولد لهما والمرضع
 بذلك اللبن ولدهما
 قال ولو ولدت ابنا من
 زنا فأرضعت مولودا
 فهو ابنها ولا يكون ابن
 الذي زنى بها أو كرده

(١) قوله ورد عليها الألف
 كذا في الاصول بالواو
 ولعلها من زيادة الناسخ
 تأمل وحرر

(٢) قوله أحدهما أن
 هذا الخ ذكر الثاني في
 قوله بعد والقول الثاني
 انه لا يجوز أن يعقد
 الرجل نكاحا بصداق
 الخ فتنبه كتنبه معجته

بنصفه عشر قيمته رجعت عليه عشر مهر مثلها ولو طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصف قيمة أبيها يوم قبضته منه وكذلك لو مات أبوها رجع بنصف قيمته يوم قبضته منه ولا يرده عنقه وكذلك لو أفلست أو أصدقها أبها وشي مفلسة ثم طلقها لم يكن له نصفه ولا العرماء منه شيء لأنه يعق ساعة يتم ملكه بالعقد ولو أصدقها أبها وشي محجورة كان النكاح بائنا وصدق أبيها باطلا لأنه لا يثبت لها عليه ملك وكان لها عليه مهر مثلها وكذلك لو كانت محجورة فأمهرها أمها بأمر أبيها وهو وليها أو ولي لها غيره لأنه ليس لأبيها ولا ولي غيرهما أن يعق عنها ولا يستري لها ما يعق عليها من ولد ولا والد قال ولو كانت غير محجورة فأصدقها أبها غيردة ألف وألفان ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصف قيمة أبيها وهي خمسمائة وخمسمائة ونصف الألف ولو أصدقها أبها وشي يسوي الألف على أن تعطيه أباه وهو يسوي ألفا وصدق مثلها ألف فأبوه بيع له بصدق مثلها وبأبيها ونصف أبيها بالصدق ونصفه بأبيه فيعق أبوها معا وان طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها ربع قيمة أبيها وذلك مائتان وخمسون وهو نصف حصه صدق مثلها قال ولو أصدقها عبد يسوي ألفا وصدق مثلها ألف على أن زادته عبد يسوي ألفا فوجد بالعبد الذي أعطته عينا كان فيها قولان أحدهما يرده بنصف عبده الذي أعطها لأنه مبيع بنصفه وكان لها نصف العبد الذي أعطها فان طلقها رجع عليها ربع العبد الذي أصدقها وهو نصف صدقها أباه وكان لها ربعه لأنه نصف صدقها والقول الثاني أنه إذا جاز أن يكون بيعا (١) أو نكاحا أو بيعا وأجارة لم يجوز أن تنقض الملك في العبد الذي أصدقها بغير ربه أو بأن يستحق أو بأن يطلقها فيكون له بعضه إلا أن تنتقض الصفقة كلها فتد عليه ما أخذت منه ويرد عليها ما أخذت منها ويكون لها مهر مثلها كالمواشيتي رجل عبد من فاستحق أحدهما انتقض البيع في الثاني أو وجد بأحدهما عيبا فبأن الأول يرد انتقض البيع في الثاني إذا لم يرد أن يحبس العبد على العيب والقول الثاني أنه لا يجوز أن يعقد الرجل نكاحا بصدق على أن تعطيه المرأة شيئا قل ولا كثر من بيع ولا كراء ولا أجارة ولا راءة من شيء كان لها عليه من قبل أنه إذا أصدقها ألفين ومهر مثلها ألف فأعطته عبد يسوي ألفا ثم طلقها قبل أن يدخل بها انتقض نصف حصه مهر مثلها وثبت نصفها فان جعلت البيع منها انتقض نصفه ولم أجد شيئا جعته صفقة ينتقض الامع ولا يجوز الامع فان جعلته ينتقض كله فقد انتقض بغير عيب ولا انتقاض نصف حصه عقدة النكاح فدخله ما وصفت أولى من أن ينتقض بعض الصفقة دون بعض وان لم أجد له ينتقض بحال فقد أجرت بيعا معه بغير ملك وقد انتقض بعضه ووقع البيع عليه بحصة من الثمن غير معلومة لأن مهر مثلها ليس بمعلوم حتى يسأل عنه ويعتبر بغيرها فان قال قائل قد تجميع الصفقة ببيع عبد من معا قبل نعم برفان فيسترقان معا وينتقض الصفقة في أحدهما فتنقض في الآخر حين لم يتم البيع وليس هكذا النكاح « قال الربيع » وبهذا يأخذ الشافعي وبه أخذنا قال ومن قال هذا القول لم يجوز أن ينكح الرجل امرأتين بألف ولا بين كمل لكل واحدة منهما من الألف وأثبت النكاح في كل ما وصفت وأجعل لكل منكوحة على هذا صدق مثلها ان مات أو دخل بها ونصف صدق مثلها ان طلقها قبل أن يدخل بها وكذلك لا يجوز أن ينكح الرجل المرأة بألف على أن تبرئه من شيء كان لها عليه قبل النكاح ولا ينكحها بألف على أن تعمل له عملا ولا ينكحها بألف على أن يعمل لها عملا لان هذا نكاح واجارة لا تعرف حصه النكاح من حصه الاجارة ونكاح وراءة لا تعرف حصه النكاح من حصه البراءة فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه « قال الربيع » وبه يقول الشافعي (قال الشافعي) وإذا أصدق المرأة العبد أو الأمة فكاتبتهما أو أعتقتهما أو وهبهما أو باعتهما أو دبرتهما أو أخرجهما من ملكهما ثم طلق قبل أن يدخل بهما لم يرد من ذلك شيئا إذا طلقها الزوج قبل أن يدخل بها ويرجع عليها بنصف قيمة أي ذلك أصدقها يوم دفعه اليها ولو دبر العبد أو الأمة فرجعت في التدبير ثم طلقها والعبد بحاله رجع في نصفه وان طلقها قبل أن ترجع في التدبير لم يجر على أخذه وان نقصت

في الزوج أن ينكح بنات الذي ولده من زنا فان نكح لم أفسخه لأنه ليس ابنه في حكم النبي صلى الله عليه وسلم فحسب الله عليه الصلاة والسلام بابن ولده زمعة لزمعة وأمرسودة أن تحجب منه لما رأى من شبهه بعبته فلم يرها وقد حكم أنه أخوها لان تركه رؤيتها مباح وان كان أحاها (قال المزني) رحمه الله وقد كان أنكر على من قال يتزوج ابنته من زنا ويحجب به هذا المعنى وقد زعم أن رؤية ابن زمعة لسودة مباح وان كرهه فكذلك في القياس لا يفسخ نكاحه وان كرهه ولم يفسخ نكاح ابنه من زنا ببناته من حلال لقطع الأخوة فكذلك في القياس لو تزوج ابنته من زنا لم يفسخ وان كرهه لقطع الأبوة وتحريم الأخوة كتحريم الأبوة ولا حكم عندنا لقول النبي

(١) قوله أو نكاحا أو بيعا وأجارة كذا في الأصول بأو والظاهر الواو فأمس كتبه مصححه

التدبير لان نصف المهر صار له والعبد أو الجارية تحول دون التدبير لا يجبر مالكة على نقض التدبير فلما لم يكن يجبر عليه كان حقه مكانه في نصف قيمته فلا يتحول الى عبد قد كان في ثمن عيشته اذا لم تكن مشيئة في أن يأخذ العبد أو الامة ويقال له انقض التدبير

(التفويض) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى التفويض الذي اذا عقد الزوج النكاح به عرف أنه تفويض في النكاح أن يتزوج الرجل المرأة التي مالكة لامرها برضاها ولا يسمى مهر أو يقول لها أتزوجك على غير مهر فالنكاح في هذا ثابت فان أصابها فلها مهر مثلها وان لم يصباحي طلقها فلا مئة ولا نصف مهر لها وكذلك أن يقول أتزوجك على مائة دينار مهر فيكون هذا تفويضا وأكثر من التفويض ولا يلزم المائة فان أخذتها منه كان عليها رد هابكل حال وان مات قبل أن يسمى لها مهر أو مات فسواء وقدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى في بروع بنت واشق وتكعت بغير مهر فمات زوجها فقضى لها بمهر نسائها وقضى لها بالميراث فان كان ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو أولى الأمور بنا ولا حجة في قول أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم وان كثروا ولا في قياس فلا شيء في قوله الطاعة لله بالتسليم له وان كان لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لاحد أن يثبت عنه ما لم يثبت ولم أحفظه بعد من وجه يثبت مثله وهو مرة يقال عن معقل بن يسار ومرة عن معقل بن سنان ومرة عن بعض أشجع لا يسمى وان لم يثبت فاذا مات أو ماتت فلا مهر لها وله منها الميراث ان ماتت ولها منه الميراث ان ماتت ولا متعة لها في الموت لانها غير مطلقة وانما جعلت المتعة المطلقة قال وان كان عقد عليها عدة النكاح بمهر مسمى أو بغير مهر فمسمى لها مهر افرضته أو رفعتة الى السلطان ففرض لها مهر افهولها ولها الميراث (قال الشافعي) أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس يسأل عن المرأة يموت عنها زوجها وقد فرض صداقها قال لها الصداق والميراث أخبرنا مالك عن نافع أن ابنة عبيد الله بن عمر وأما ابنة زيد بن الخطاب وكانت تحت ابن لعبد الله بن عرفات ولم يدخل بها ولم يسم لها صداقا فابتعت أمها صداقها فقال لها ابن عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم ننعكموه ولم نطلبها فأبت أن تقبل ذلك فجعلوا بينهم زيد بن ثابت فقضى أن لا صداق لها ولها الميراث أخبرنا سفيان عن عطاء ابن السائب قال سألت عبد خيرة عن رجل فوض اليه فمات ولم يفرض فقال ليس لها الا الميراث ولا نكاح أنه قول علي (قال الشافعي) قال سفيان لأدري لانشأ أنه من قول علي أم من قول عطاء أم من قول عبد خيرة (قال الشافعي) وفي النكاح وجه آخر قد يدخل في اسم التفويض وليس بالتفويض المعروف نفسه وهو مخالف للباب قبله وذلك أن تقول المرأة للرجل أتزوجك على أن تفرض لي ماشئت أو ماشئت أنا أو ما حكمت أنت أو ما حكمت أنا أو ما شاء فلان أو ما رضى أو ما حكم فلان لرجل آخر فهذا كله وقع بشرط صداق ولكنه شرط مجهول فهو كالصداق الفاسد مثل الثمرة التي لم يبد صلحها على أن تترك الى أن تبلغ ومثل الميتة والخمر وما أشبه مما لا يحل ملكه ولا يحل بيعه في حاله تلك أو على الأبد فلها في هذا كله مهر مثلها وان طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف مهر مثلها ولا متعة لها في قول من ذهب الى أن لا متعة لتي فرض لها اذا طلقت قبل تمس ولها المتعة في قول من قال المتعة لكل مطلقة (قال الشافعي) واذا كان الصداق تسمية بوجه لا يجوز الى أجل أو غير أجل أو يذكر فيه مسمى فهو صداق فاسد لها فيه مهر مثلها ونصفه ان طلقت قبل الدخول ولو أصدقها بيتا أو خادما لم يصفه ولم تعرفه بعينه كان لها صداق مثلها لا يكون الصداق لازما لالبعان لزمه البيوع ألا ترى لو أن رجلا باع بيتا غير موصوف أو خادما غير موصوف ولا يرى واحدا منهما ولا يعرفه بعينه لم يجز وهكذا لو قال أصدقك خادما بأربعين دينار لم يجز لان الخادم بأربعين دينار قد يكون صبيا أو كبير أو سودا أو أحر فلا يجوز في الصداق الا ما جاز في البيوع ولو قال أصدقك خادما من جنس كذا أو صفة كذا جاز كما يجوز في البيوع قال ولو أصدقها دارا لا يملكها

صلى الله عليه وسلم وللعاهر الجبر فهو في معنى الاجنبى وبالله التوفيق (قال الشافعي) ولو تزوج امرأته في عدتها فأصابها بخاءت بولد فأرضعت مولودا كان ابنها وأرى المولود القافة فأيهما ألحق لحق وكان الموضع ابنه وسقطت أبوة الآخر ولو مات فالورع أن لا ينكح ابنة واحد منهما ولا يكون محرما لها ولو قالوا المولود هو ابنهما جبر اذا بلغ على الانتساب الى أحدهما وتقطع أبوة الآخر ولو كان معنوها لم يلحق بواحد منهما حتى يموت وله ولد فيقومون مقامه في الانتساب الى أحدهما ولا يكون له ولد فيكون ميراثه موقوفا ولو أرضعت بلسن مولود نفاه أبوه باللعان لم يكن أباً للرضع فان رجع لحقه وصار أباً للرضع ولو انقضت عدتها بثلاث حيض وثبت لبنها أو انقطع ثم تزوجت زوجها فأصابها قصاب لها ابن ولم يظهر بها حمل

فهو من الأول ولو كان
لبنها ثبت فممت من
الثاني فقل بها لبن في
الوقت الذي يكون لها
فيه لبن من الحمل
الآخر كان اللبن من
الأول بكل حال لا
على علم من لبن الأول
وفي شك من أن يكون
خطه لبن الآخر فلا
أحزم بالشك وأحب
للرضع لو توفى بنات
الزوج الآخر (قال
المزني) رجة الله عليه
هذا عندئذ أشبه (قال
الشافعي) رجة الله
ولو انقطع فلم يثبت
حتى كان الحمل الآخر
في وقت يمكن من
الأول ففيها قولان
أحدهما أنه من الأول
بكل حال كما يشوب بأن
ترحم المولود أو تشرب
دواء قد رجليه والثاني
أنه إذا انقطع انقطاعا
بينافه من الآخر وان
كان لا يكون من الآخر
لبن ترضع به حتى تلد
فهو من الأول في
جميع هذه الأقاويل
وإن كان يشوب شيء ترضع
به وإن قل فهو منهما
جميعا ومن لم يفرق بين
اللسين والولاء قال هو

أو عبد إلا عله أو حراً فقال هذا عبدى أصدقته فكبحته على هذا ثم علم أن الدار والعبد لم يكونا في ملكه
يوم عقد عليهما فعدت النكاح جائزة ولها مهر مثلها ولا يكون لها قية العبد ولا الدار ولو ملكها بعد فأعطاهما
أياهما لم يكونا لها إلا بتجديديع فيهما لان العقد انعقدت وهو لا يملكهما كما لو انعقدت عليهما فعدت عليهما فعدت عليهما
لم يجز البيع ولو ملكها بعد البيع أو سلمها ما لهما للبائع بذلك الثمن لم يجز حتى يحدث فيهما مبيعاً وانما
جعلت لهما مهر مثلها لان النكاح لا يرد كما لا يرد البيوع الفائتة النكاح كالبيوع الفائتة قال وسيد الامّة في
ترويح الرجل بغير مهر مثل المرأة البالغ في نفسها إذا زوجها بغير أن يسمى مهر أو زوجها على أن لا مهر
لها فطلقها الزوج قبل المسيس فلها المتعة وليس لها نصف المهر فإن مسها فطلقها مهر مثلها وإذا زوجها الامّة
سيداً وأذنت الحرة في نفسها بالامهر ثم أرادت الحرة وأراد سيد الامّة أن يفرض الزوج لهما مهر افرض لها
المهر وإن قامت عليه قبل أن يطلقها فطلبت فطلقها قبل يفرض لها أو يحكم عليه إلخ كما مهر مثلها فليس لها
الامتناع لا يجب لها نصف المهر إلا أن يفرض إلخ كما أو بأن يفرضه هو لها بعد علمها بصدق مثلها فترضى
كما وقع عليه العقد فيلزمها جميعاً (قال الشافعي) وإن نكحها بغير مهر ففرض لهما مهر فلم يرضه حتى
فارقتها كانت لها المتعة ولم يكن لهما مهر ففرض لها شيء حتى يجتمع على الرضا فإذا اجتمع على الرضا لم يزم كل
واحد منهما ولم يكن لواحد منهما نقض شيء منه كالأب يكون لواحد منهما نقض ما وقعت عليه العقد من
المهر إلا باجتماعهما على نقضها أو يطلق قبل المسيس فينتقض نصف المهر ولا يلزمها مهر ففرض لها بحال
حتى يعلم مهر مثلها لان لهما مهر مثلها بالعقد ما لم ينتقض بطلاق فإذا فرض وهما لا يعلمان مهر مثلها
كان هو كالمشتري وهي كالبائع ما لم يعلم أو يعلم أحدهما (قال الشافعي) وليس أبو الجارية الصغيرة ولا
الكبيرة البكر كسيد الأمّة في أن يضع من مهرها ولا زوجها بغير مهر فان قيل فافرق بينهما فهو
يزوجهما معا بالارضاها قبل ما عاقل من الجارية من المهر فأنفسه بملكه لهما فأمره يجوز في ملك نفسه
وما ملك لا بنته من مهرها فلها بملكه لأنفسه ومهرها مال من مالها فكذلك لا يجوز له أن يهب مالها فكذلك
لا يجوز له أن يهب صداقها ولا زوجها بغير صداق كالأب يجوز له أن يهب مالها وإذا زوجها أبوها
ولم يسم لهما مهر أو قال لزوجها أو زوجها على أن لا مهر عليها فالنكاح ثابت لهما ولها على الزوج مهر مثلها
لا يرجع به على الأب فان ضمن له الأب البراءة من مهرها وسماه فللزوج رجة على الزوج صداقها في ماله عاش
أومات أو عاشت أومات وإن طلقها فلها عليه نصف مهر مثلها ولا يرجع به الزوج على الأب لأنه لم يضمن
له في ماله شيئاً فيلزمه ضمانه انما ضمن له أن يبطل عنه حق الغيرة فان قال قائل وكيف جعلت عليه مهر
مثل الصبية انما زوجها أيها أبوها وهو لم يرض بالنكاح إلا بغير مهر قيل له أرايت ان كانت المرأة التي
المالك لامرأته التي وهب مالها جازت نكاح الرجل على أن لا مهر لها ثم تسأل المهر فأفرض لهما مهر مثلها
ولا يبطل النكاح كما يبطل البيع ولا يجعل الزوج الخيار بأن طلبت الصداق وقد نكحت بلا صداق
وكيف ينبغي أن أقول في الصبية فان قال هكذا لانهم ما منكم كوحتان وأكثر ما في الصبية أن يجوز أمر أبيها
عليها في مهرها كما يجوز أمر الكبيرة في نفسها في مهرها فإذا لم يبرأ زوج الكبيرة من المهر بأن لم يرض أن
ينكحها إلا بالامهر ونكحته على ذلك فزومه المهر ولم ينسخ النكاح ولم نجعل له الخيار ولو أصابها كان لها
المهر كله فهكذا الصبية فان قال نعم ولكن لم جعلت على زوج الصبية يطلقها نصف مهر مثلها وأنت
لا تجل على زوج الكبيرة إذا نكحها بالامهر فطلقها قبل أن تطلب الفرض أو يفرض أو تصاب إلا المتعة
قيل له ان شاء الله تعالى لما وصفت من أن النكاح ثابت بعهر الأعلى من جاز أمره من النساء في ماله فيرضي
أن لا يكون له مهر فطلق قبل أن يفرض لهما مهر افكان لهن المتعة لأنهن عفون عن المهر حتى تطلقن
كما لعفون عنه وقد فرض حاز عفوهن لقول الله عز وجل الآن يعفون والصغيرة لم تعف عن مهر ولو
عفت لم يجز عفوها وانما عفاهن أبوها الذي لا عقوله في مالها فألزمنا الزوج نصف مهر مثلها بالطلاق وفرضنا

للأول ومن فرق قال
هو منها معا ولم ينقطع
السن حتى ولدت من
الآخر فالولادة قطع
السن الأول فمن أرضعت
قها وبها وابن الزوج
الآخر

الشهادات في الرضاع
والاقرار

من كتاب الرضاع ومن
كتاب النكاح القديم

(قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وشهادة النساء
جائزة فيما لا يحل للرجال
من غير ذوى المحارم أن
يتعمدوا النظر اليه لغير
شهادة من ولادة المرأة
وعيوبها التي تحت
ثيابها والرضاع عندي
مثل له لا يحل لغير ذي
محرم أو زوج أن يتعمد
أن ينظر إلى ثديها ولا
يمكنه أن يشهد على
رضاعها بغير رؤية ثديها
ولا يجوز من النساء على
الرضاع أقل من أربع
حرر أو بالغ عدول
وهو قول عطاء بن أبي
رباع لأن الله تعالى لما
أجاز شهادتهن في الدين
جعل امرأتين يقومان
مقام رجل وان كانت
المرأة تنكر الرضاع

بينهما لا فراق حالهما في مالهما ولأن الزوج لم يرض بصداق إلا أن يبرأ منه فكان كمن سمي صداقا فاسدا ولو كان سمي لها صداقا فعفاء الأب كان لها الصداق الذي سمي وعفو الأب بعد وجوب الصداق باطل وهكذا المحجورة إذا تزوجت بلامهر لا تخالف الصبي في شيء أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا تزوج ابنته على أربعة آلاف وترك لزوجها المأجفات المرأة وزوجها وأبوهان لا تهم يختصمون إلى شريح فقال شريح تجوز صدقته ومعر وفك وهي أحق بثمن رقبتهما (قال الشافعي) وسواء في هذا البكر والنب لأن ذلك ملك للبنت دون الأب ولا حق للأب فيه وقول شريح تجوز صدقته ومعر وفك قد أحسنت واحسانك حسن ولكنك إذا أحسنت فيما لا يجوز لك فهي أحق بثمن رقبتهما يعني صداقها (المهر الفاسد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في عقد النكاح شيان أحدهما العقد والآخر المهر الذي يجب بالعقد فلا يفسد العقد إلا بما وصفنا العقد يفسد به من أن يعقد منهيا عنه وليس المهر من افساد العقد ولا إصلاحه بسبيل ألا ترى أن عقد النكاح بغير مهر مسمى صحيح فإذا كان العقد منهيا عنه لم يصح أن يكون عقد بمهر صحيح أولا ترى أن عقد النكاح يكون بلامهر فيثبت النكاح ولا يفسد بأن لم يكن مهر ويكون للمرأة إذا وطئت مهر مثلها (قال الشافعي) وهذا الموضع الذي يخالف فيه النكاح البيع لأن البيع إذا وقع بغير عن لم يجب وذلك أن يقول قد بعته بحكم فلا يكون بيعا وهذا في النكاح صحيح فإن قال قائل من أين أجزت هذا في النكاح ورديته في البيوع وأنت تحكم في عامة النكاح أحكام البيوع قيل قال الله عز وجل لا جناح عليكم إن طلقتم النساء إلى ومتعهن وقال تبارك وتعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فأعلم الله تعالى في المفروض لها أن الطلاق يقع عليها كما أعلم في التي لم يرض لها أن الطلاق يقع عليها والطلاق لا يقع إلا على زوجة والزوجة لا تكون إلا ونكاحها ثابت قال ولم أعلم بخالف ما مضى ولا أدركته في أن النكاح ثبت وإن لم يسم مهرًا وأن لها أن تطلق وقد نكحت ولم يسم مهرًا المتعة وأن أصيب فلها مهر مثلها فلما كان هذا كما وصفت لم يجز أبدا أن يفسد النكاح من جهة المهر بحال أبدا فإذا نكحها بمهر مجهول أو مهر حرام البيع في حاله التي نكحها فيها أو حرام بكل حال قال فذلك كله سواء وعقد النكاح ثابت والمهر باطل فلها مهر مثلها إن طلقها قبل أن يدخل بها إلا أنها سميت مهرًا وإن لم يجز بأنه معلوم حلال ولم يحل لأنهم لم يرد نكاحه بلامهر وذلك مثل أن ينكح بثمر لم يبدو صلاحها على أن يدعيها إلى أن تبلغ فيكون لها مهر مثلها وتكون الثمرة لصاحبها لأن بيعها في هذه الحال لا يحل على هذا الشرط ولو نكحت بها على أن تقطعها حينئذ كان النكاح جائزا فإن تركها حتى يبدو صلاحها فهي لها وهو متطوع ومتى قام عليها بقطعها فعليها أن تقطعها في أي حال قام عليها فيها قال ولو نكحها بخمر أو خنزير فالنكاح ثابت والمهر باطل ولها مهر مثلها وكذلك إن نكحت بحكمها أو حكمه فلها مهر مثلها وإن حكمت حكما أو حكمه فريضته فلها مهر ما راضيا عليه وأما ما يكون لها مهر ما راضيا عليه بعد ما يعرفان مهر مثلها ولا يجوز ما راضيا عليه أبدا إلا بعد ما يعرفان مهر مثلها ولو فرض لها فراضيا على غيره أو لم يفرض لها فراضيا فكلما يكون ذلك لهما لو ابتدأ بالفرض لها ولا أقول لها أبدا الحكمي ولكن أقول لها مهر مثلها إلا أن تشا أن تراضيا فلا أعرض لكم فيما راضيت عليه أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن الأشعث بن قيس حبس رجلا فسر أي امرأته فأعجبته قال فتوفي في الطريق فخطبها الأشعث بن قيس فأبته أن تزوجه إلا على حكمها فترجها على حكمها ثم طلقها فقبل أن يتحكم فقال الحكمي فقالت أحكم فلانا وفلانا رقيقين كانوا الإبي من بلاده فقال الحكمي غير هؤلاء فأتى عمر فقال يا أمير المؤمنين عجزت ثلاث مرات فقال ما هن قال عشقت امرأة قال هذا ما لا نكح قال ثم تزوجتها على حكمها ثم طلقها فقبل أن يتحكم قال عمر امرأة من المسلمين (قال الشافعي) يعني عمر لها مهر امرأتين من المسلمين ويعني من نسائها والله تعالى أعلم وما قلت أن لها مهر امرأة

فكيات فيمن أمهات
ابنتها بمن عليها وان
كانت ترضع الرضاع لم
يتميزها أمهات ولا أمهاتها
ولا ابنتها ولا بناتها
ويجوز في ذلك شهادة
التي أرضعت لانه ليس
لها في ذلك ولا علم ما
ترد به شهادتها (قال
الزمني) رحمه الله
وكيف تجوز شهادتها
على فعلها ولا تجوز
شهادة أمهات وأمهاتها
وبناتها فهن في
شهادتهن على فعلها
أجوز في القياس من
شهادتها على فعل نفسها
(قال الشافعي) رحمه الله
ويوقفن حتى يشهدن
أن قدرضع المولود خمس
رضعات يخلصن كلهن
الى جوفه وتسعين
الشهادة على هذا لانه
ظاهر عليهن وذكرت
السوداء أنها أرضعت
رجلا وامرأة تناكحا
فسأل الرجل النبي
صلى الله عليه وسلم
عن ذلك فأعرض فقال
وكيف وقد زعمت
السوداء أنها قد
أرضعتكما (قال
الشافعي) اعراضه
صلى الله عليه وسلم

من نسائها ما لا أعلم فيه اختلافا ويشبه أن يكون الذي أراد عمر والله تعالى أعلم ومتى قلت لها مهر نسائها
فانما أعني أخواتها وعماتها وبنات أعمامها نساء محبتها وليس أمهات من نسائها وأعني مهر نساء بلادها لان
مهور البلدان تختلف وأعني مهر من هوى مثل شبابها وعملها وأدبها لان المهر يختلف بالشباب والهيبة
والعقل وأعني مهر من هوى مثل يسرها لان المهور تختلف باليسر وأعني مهر من هوى جمالها لان
المهور تختلف بالجمال وأعني مهر من هوى صراحتها لان المهور تختلف بالصراحة والهيبة وبكرها كانت
أو ثيبا لان المهور تختلف في الابتكار والتيب قال وان كان من نسائها من تنكح بنقدا أو دين أو بعرض
أو بنقد وعرض جعلت صداقها نقدا كله لان الحكم بالقيمة لا يكون بدین لانه لا يعرف قدر النقدين
الدين وان الدين انما يكون رضامن يكون له الدين فان كانت لانسائها اقرب النساء منها شباها فبها
وصفت والنسب فان المهور تختلف بالنسب ولو كان نساؤها ينكحن اذا نكحن في عشر ارضن خفف
المهر واذا نكحن في الغربة كانت مهورها أكثر فرضت عليه المهر ان كان من عشيرتها كمهور نسائها
في عشيرتها وان كان غربيا كمهور الغربة

(الاختلاف في المهر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا اختلف الرجل والمرأة في المهر قبل
الدخول أو بعده وقبل الطلاق أو بعده فقال نكحتك على ألف وقالت بل نكحتني على ألفين أو قال نكحتك
على عبد وقالت بل نكحتني على دار بعينها ولا يثبت بينهما تحالفا وأبدا بالرجل في اليين فان حلف أحلف
المرأة فان حلفت جعلت لها مهر مثلها فان دخل بها فلها مهر مثلها كاملا وان كان طلقها ولم يدخل بها فلها
نصف مهر مثلها وهكذا اذا اختلف الزوج وأبو الصبية البكر أو سيد الامة وهكذا ان اختلف ورتة المرأة
وورثة الزوج بعدموتها أو ورثة أحدهما والآخر بعدموته قال ولو اختلف في دفعه فقال قد دفعت
اليك صداقك وقالت ما دفعت الى شيأ أو اختلف أبو البكر الذي يلي مالها أو سيد الامة فقال الزوج قد
دفعت اليك صداق ابنتك قال الاب لم يدفعه فالقول قول المرأة وقول أبي البكر وسيد الامة مع أيمانهم
وسواء دخل بها الزوج أو لم يدخل بها أو ماتت المرأة أو للرجل أو كانا حيين ولورثتهما في ذلك ما لم يما في
حياتهم ما وسواء عرف الصداق أو لم يعرف ان عرف فلها الصداق الذي يتصادقان عليه أو تقوم به بينة فان
لم يعرف ولم يتصادقا ولا بينة تقوم تحالفا ان كانا حيين وورثتهما على العلم ان كانا ميتين وكان لها صداق
مثلها لان الصداق حق من الحقوق فلا يزل ولا يباقر ارا الذي له الحق أو الذي اليه الحق من ولي البكر الصبية
وسيد الامة بما يرى الزوج منه قال ولو اختلفا فيه فأقامت المرأة البينة بأنه أصدقها ألفين وأقام الزوج
البينة أنه أصدقها ألفا لم تكن واحدة من البينتين أولى من الأخرى لان بينة المرأة تشهد بألفين وبينة الرجل
تشهد بألف قد ملأ بها العقد فلا يجوز والله تعالى اعلم عندي فيها إلا أن يتحالفا ويكون لها مهر مثلها
فيكون هذا كصداقهما على المبيع الهالك واختلافهما في الثمن أو القرعة فايهما خرج سهمه حلف لقد
شهدت شهوده بحق وأخذ بيته (قال الشافعي) بعد الشهادة متضادة ولها صداق مثلها كان أكثر من
ألفين أو أقل من ألف أو به يأخذ الشافعي قال ولو تصادقا على الصداق أنه ألف فقال دفعت اليها
خمسائة من صداقها فأقرت بذلك أو قامت عليها بينة وقالت أعطيتها هدية وقال بل صداق فالقول
قوله مع عينه وهكذا لو دفع اليها عبد فقال قد أخذته مني ببعا صداقك وقالت بل أخذته من هبة فالقول
قوله مع عينه ويحلف على البيع وترد العبدان كان حيا أو ميتا ولو تصادقا أن الصداق ألف
فدفع اليها ألفين فقال ألف صداق وألف وديعة وقالت ألف صداق وألف هدية فالقول قوله مع عينه ولا
عندها ألف وديعة واذا أقرت أن قد قبضت منه شيأ فقد أقرت بماله وادعت ملكه بغير ما قال فالقول
قوله في ماله قال واذا نكح الصغيرة أو الكبيرة البكر التي يلي أبوها باضعها وماله ما دفع الى أبيها ما
صداقها فهو براءته من الصداق وهكذا الثيب التي يلي أبوها مالها وهكذا اذا دفع صداقها الى من يلي

يشبه أن يكون لم يرها
شهادة تزمه وقوله
وكيف وقد زعت
السوداء أنها قد أرضعتكم
يشبه أن يكرمه أن
يقيم معها وقد قيل
إنها أخت من الرضاعة
وهو معنى ما قلنا يتركها
ورعاً لاحكاماً ولو قال
رجل هذه أختي من
الرضاعة أو قالت
هذا أختي من الرضاعة
وكذبته أو كذبها فلا
يحل لواحد منهما أن
ينكح الآخر ولو أقر
بذلك بعد عقد نكاحها
فرق بينهما فإن كذبته
أخذت نصف مسمى
لها ولو كانت هي
المدعية أفتيته أن
يتق الله ويدع نكاحها
بطلقة لتحل بها لغيره
إن كانت كاذبة وأحلفه
لها فإن نكل حلفت
وفرت بينهما

(باب رضاع الخنثى)

(قال الشافعي) رحمه
الله إن كان الأغلب
من الخنثى أنه رجل نكح
امراً ولم ينزل فنكحه
رجل وفاداً نزل له لبن
فأرضع به صبياً لم يكن
رضاعاً بحترم وإن كان

مالها من غير الأباء فهو راءة له من الصداق وإذا دفع ذلك إلى الأب لابنته النيب التي تلي نفسها أو البكر
الرشيدة البالغ التي تلي مالهادون أبيها أو إلى أحد من الأولياء لا إلى المال فلا راءة له من صداقها والصداق
لازم بحالها ويتبع من دفعه إليه بالصداق عاده دفع إليه وإذا وكت المرأة التي تلي مالهارجلا من كان يدفع
صداقها إليه فدفعه إليه الزوج فهو برى منه

(الشرط في النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا عقد الرجل النكاح على البكر
أو الثيب التي تلي مال نفسها أو لاتبسها فاذن في النكاح غير اذن في الصداق فلو نكحها بألف على أن
لأبيها ألفاً فالنكاح ثابت ولها مهر مثلها كان أقل من ألف أو أكثر من ألفين من قبل أنه نكاح جائز عقد
فيه صداق فاسد وجب في أصل العقد ليس من العقد ولا يجب بالعقد ما لم يجعله الزوج للمرأة فيكون صداقاً
لها فإذا أعطاه الأب فأنما أعطاه بحق غيره فلا يكون له أن يأخذ بحق غيره وليس بهبة ولو كان هبة لم تجز
الامقبوضة وليس للمرأة الامهر مثلها ولو كانت البنت ثيباً أو بكر بالغاً فرضيت قبل النكاح أن ينكحها
بألفين على أن يعطى أباهما أو أخاهما ألفاً كان النكاح جائزاً وكان هذا ولو كلاً منها ألفاً
التي أمرت بدفعها إليه وكانت الألفان لها ولها الخيار في أن تعطيها أباهما أو أخاهما هبة لهما أو منعهما لهما
لأنها هبة لم تقبض أو وكالة يقبض ألف فيكون لها الرجعة في الوكالة وإنما فرقت بين البكر والثيب إذا
كانتا ثيبان أموالهما أو لاتبسهما أن التي تلي مالهاتهما يجوز لهما ما صنعت في مالهاتهما من نكاح وهبة
الآخرى أن رجلاً لو باع من رجل عبداً بألف على أن يعطيه خديماً أو آخر خديماً كان جائزاً وكانت
الخديمات حرة منه لا آخرها أو وكالة والبكر الصغيرة والثيب التي لا تلي مالهاتهما يجوز لهما في مالهاتهما
ما صنعت قال ولو انعقدت عقدة النكاح بأمر التي تلي أمرها مهر رضيتها ثم شرط لها بعد عقدة النكاح
شيئاً كان له الرجوع فيه وكان الوفاء به أحسن لو رضيت ولو كان هذا في التي لا تلي مالهاتهما كان هكذا إلا أنه
إن كان نقص التي لا تلي مالهاتهما من مهر مثلها بلغ مهر مثلها ولو جاز أبو التي لا تلي مالهاتهما مهرها
أو وضع منه كان على زوجها أن يلحقها بمهر مثلها ولا يرجع به على الأب وكان وضع الأب من مهرها باطلاً
كما يكون هبته مالهاتهما أو المهر باطلاً وهكذا سائر الأولياء وهكذا لو كانت تلي مالهاتهما كان ما صنعت بغير
أمرها ولو نكح بكرة أو ثيباً بأمرها على ألف على أن لها أن تخرج متى شاءت من منزلها وعلى أن لا تخرج
من بدارها وعلى أن لا ينكح عليها ولا يتسرى عليها أو أي شرط ما شرطه عليه مما كان له إذا انعقد النكاح
أن يفعله ويعتقها منه فالنكاح جائز والشرط باطل وإن كان انتقصها بالشرط شيئاً من مهر مثلها فلها مهر
مثلها وإن كان لم ينقصها من مهر مثلها بالشرط أو كان قد زادها عليه وزادها على الشرط أبطل الشرط
ولم أجعل لها الزيادة على مهر مثلها ولم يرد لها على مهر مثلها الفساد عقد المهر بالشرط الذي دخل معه
الآخرى لو أن رجلاً اشترى عبداً بمائة دينار وزق خمر فرضى رب العبد أن يأخذ المائة ويبطل الرق الخمر
لم يكن ذلك له لأن الثمن انعقد على ما يجوز وعلى ما لا يجوز فبطل ما لا يجوز وما يجوز وكان له قيمة العبد إن
مات في يدي المشتري ولو اصدقها ألفاً على أن لا ينفق عليها وعلى أن لا يقسم لها وعلى أنه في حل مما صنعت
بها كان الشرط باطلاً وكان له أن كان صداق مثلها أقل من الألف أن يرجع عليها حتى يصيرها إلى صداق
مثلها لأنها شرطت له ما ليس له فزادها ما طرح عن نفسه من حقها فأبطلت حصته الزيادة من مهرها
ورددتها إلى مهر مثلها فإن قال قائل فلم لا تحير عليه ما شرط لها وعليها ما شرطت له قيل رددت شرطها
إذا بطل به ما جعل الله لكل واحد ثم ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم وبأن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ما بالرجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى
فهو باطل ولو كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق فأنما الولاء لمن أعتق فأبطل رسول الله صلى الله
عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله جل ثناؤه إذا كان في كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه

وسلم خلافه فان قال قائل ما الشرط للرجل على المرأة والمرأة على الرجل بما ابطاله بالشرط خلاف
 لكتاب الله أو السنة أو أمر اجمع الناس عليه قيل له ان شاء الله تعالى أحل الله عز وجل للرجل أن ينكح
 أربعا وما ملكك عينه فلذا شرطت عليه أن لا ينكح ولا يسرى حطرت عليه ما وسع الله تعالى عليه وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل للمرأة أن تصوم وما تطوعا وزوجها شاهد الا بذنه ففعل له منعها
 ما يقر بها الى الله اذ لم يكن فرضا عليها العظيم حقه عليها وأوجب الله عز وجل له الفضيلة عليها ولم يختلف
 أحد علمته في أن له أن يخرجها من بلد الى بلد ويمنعها من الخروج فاذا شرطت عليه أن لا يمنعها من الخروج
 ولا يخرجها شرطت عليه ابطال ماله عليها قال الله تبارك وتعالى فواحدة أو ما ملكك أعيانك ذلك أدنى
 أن لا تقولوا فدل كتاب الله تعالى على أن على الرجل أن يعول امرأته ودلت عليه السنة فاذا شرطت عليها
 أن لا ينفق عليها ابطال ما جعل لها وأمر بعسرته بالمعروف ولم يبح له ضربها الا بحال فاذا شرطت عليها
 أن له أن يعاشرها كيف شاء وأن لا شيء عليه فيما نال منها فقد شرط أن له أن يأتي منها ما ليس له فهذا ابطالنا
 هذه الشروط وما في معناها وجعلنا لها مهر مثلها فان قال قائل فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 قال ان أحق ما وفيتم به من الشروط ما استحللتم به الفروج فهكذا نقول في سنة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه انما يوفي من الشروط ما يبين أنه جائز ولم يدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه غير جائز
 وقدير ويمنعه عليه الصلاة والسلام المسلمون على شروطهم الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا ومفسر
 حديثه يدل على جملته

(ما جاء في عفو المهر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وان طلقتموهن من
 قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة الآية (قال الشافعي) فجعل الله تعالى للمرأة فينا أو خيلها
 من نصف المهر أن تعفو وجعل للذي يلي عقد النكاح أن يعفو وذلك أن يتم لها الصداق فيدفعه ان لم
 يكن دفعه كاملا ولا يرجع بنصفه ان كان دفعه وبين عندى في الآية أن الذي بيده عقد النكاح الزوج
 وذلك انه انما يعفوه من له ما يعفوه فلما ذكر الله حل وعرفوهما ما ملكك من نصف المهر أشبه أن يكون
 ذكر عفو ماله من جنس نصف المهر والله تعالى أعلم وحض الله تعالى على العفو والفضل فقال عز وجل
 وأب تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال الذي
 بيده عقد النكاح الزوج (قال الشافعي) وأخبرنا ابن أبي فديك أخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن
 جعفر بن المسور عن واصل بن أبي سعيد عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه تزوج امرأة ولم يدخل بها
 حتى طلقها فأرسل اليها بالصداق تاما فقبل له في ذلك فقال أنا أولى بالعفو أخبرنا عبد الوهاب عن أنس بن
 ابن سيرين قال الذي بيده عقد النكاح الزوج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن
 سعيد بن جبير أنه قال الذي بيده عقد النكاح الزوج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة
 أنه قال هو الزوج (قال الشافعي) والمخاطبون بأن يعفون فيجوز عفوهم والله تعالى أعلم الا حرار وذلك
 أن العبيد لا يملكون شيئا فلو كانت أمة عند حر فعفاه عن بعض المهر أو المهر لم يجز عفوها وذلك أنها لا
 تملك شيئا انما يملك مولاهما ملك بسببها ولو عفاها المولى جاز وكذلك العبد ان عفا المهر كله وله أن يرجع
 بنصفه لم يجز عفوها واذا عفاها مولاهما جاز عفو لان مولاه المالك المال (قال الشافعي) فأما أبو بكر يعفو
 عن نصف المهر فلا يجوز ذلك له من قبل أنه عفا عما يملك وما يملكه تملكه ابنته ألا ترى أنه لو وهب مالا
 لبنته غير الصداق لم يجز هبته فكذلك اذا وهب الصداق لم يجز هبته لانه مال من مالها وكذلك أبو الزوج
 لو كان الزوج محجورا عليه فعفا عن نصف المهر الذي له أن يرجع به لم يجز عفو أبيه لانه مال من ماله بهبه
 وليس له هبته ماله قال ولا يجوز العفو الا لبالع حر شديد لي مال نفسه فان كان الزوج بالغاً فحجور اعليه
 فدفع الصداق ثم طلقها قبل المسيس فعفا نصف المهر الذي له أن يرجع كان عفو باطلا كما تكون هبته

الاغلب أنه امرأة قبل له
 لبن من نكاح أو غيره
 فأرضع صبياً حراً وان كان
 مشكلاً فله أن ينكح
 بأبهم ما شاء وأبهم ما نكح
 به أولاً أجزته ولم أجعل
 له ينكح بالآخر

(وجوب النفقة

للزوجة)

من كتاب النفقة ومن
 كتاب عشرة النساء
 ومن الطلاق ومن
 أحكام القرآن ومن
 النكاح املاء على
 مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى قال الله عز
 وجل ذلك أدنى أن لا
 تعملوا أي لا تكثروا من
 تعولون (قال) وفيه
 دليل على أن على الزوج
 نفقة امرأته فأحب أن
 يقتصر الرجل على
 واحدة وان أبيع له
 أكثر وجاءت هند الى
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله ان
 أباسيفيان رجل
 شحيح وأنه لا يعطيني ما
 يكفيني وولدي الاما
 أخذت منه سر او هو لا

يعلم فهل على في ذلك
 من جناح فقال صلى
 الله عليه وسلم خذى
 ما يصـفـيـك وولدك
 بالمعروف وجاء رجل
 الى النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال يا رسول الله
 عندي دينار قال أنفقه
 على نفسك قال عندي
 آخر قال أنفقه على
 ولدك قال عندي آخر
 فقال أنفقه على أهلك
 قال عندي آخر قال
 أنفقه على خادمك قال
 عندي آخر قال أنت
 أعلم قال سعيد المقبري
 ثم يقول أبو هريرة إذا
 حدث بهذا الحديث
 يقول ولدك أنفق على
 الى من تكفي وتقول
 زوجتك أنفق على
 أو طلقي ويقول
 خادمك أنفق على أو بعني
 (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى في القرآن
 والسنة بيان أن
 على الرجل ما لا غنى
 بامرأته عنه من نفقة
 وكسوة وخدمة في الحال
 التي لا تقدر على ما لا
 صلاح لبدنها
 من زمانة ومريض الابنة
 (وقال) في كتاب عشرة
 النساء يحتمل أن يكون

وكذلك لو كانت المرأة بكر لا يجوز لها هبة ماله ولا لولائها هبة أموالها ولو كانت
 بكر البقرة شديدة غير محجور عليها فعفت جاز عفوها انما تنظر في هذا الى من يجوز أمره في ماله وأجيز عفوه
 وأرد عفوه من لا يجوز أمره في ماله والعفو هبة كما وصفت وهو براء فاذا لم تقبض المرأة شيئا من صداقها
 فعفته جاز عفوها لانه قابض لماعليه فيبرأ منه ولو قبضت الصداق أو نصفه فقالت قد عفوت لك عما
 أصدقتني فان ردت به اليه جاز العفو وان لم ترده حتى ترجع فيه كان لها الرجوع لانه غير قابض ما وهبته له
 ولا معنى لبراءتها اياه من شيء ليس لها عليه ولو كانت على التماس على عفوه فهل في يدها لم يكن عليها غرمه
 الا أن تنشاء ولو ماتت قبل أن تدفعه اليه لم يكن على ورثتها أن يعطوا ما به وكان ما لا من مالها برئوتها قال
 وما كان في يد كل واحد منها فاعفا الذي هو له كان عفوه جائزا وما لم يكن له في يده فعفاله الذي هو له فهو بالخيار
 في اتمامه والرجعة فيه وحبسه وتمامه ودفعه أحب الى من حبسه وكل عطية لا تحب على أحد فهي بفضل
 وكلها محجود مرغوب فيه والفضل في المهر لانه منصوص حض الله تعالى عليه قال واذا نكح الرجل المرأة
 بصداق فوهبته له قبل القبض أو بعده أو قبل الطلاق أو بعده فذلك كله سواء والهبة جائزة وان كانت
 الهبة قبل الطلاق ثم طلقها فأراد أن يرجع عليها بنصف الصداق فلا يجوز فيها الا واحد من قولين أحدهما
 أن يكون العفو براءة مما لها عليه فلا يرجع عليها بشئ قدم له عليها ومن قال هذا قال لم يجب عليها شئ
 الا من قبل ما كان لها عليه ببراءته منه قبل القبض أو بعد القبض والدفع اليه والثاني أن له أن يرجع
 عليها بنصفه كان عفوها قبل القبض أو بعد القبض والدفع اليه وذلك أنه قدم له عليها بنصف الوجه الذي
 وجب لها عليه واذا نكح الرجل المرأة التي يجوز أمرها في مالها بصداق غير مسمى أو بصداق فاسد فأبرأته
 من الصداق قبل تقبضه فالبراءة باطلة من قبل أبرأته مما لا تعلم كم وجب لها منه ولو سمي لها مهرا
 جائزا فرضيته ثم أبرأته منه فالبراءة جائزة من قبل أبرأته مما عرفت ولو سمي لها مهرا فاسدا فقبضته أو لم
 تقبضه فأبرأته منه أو ردت به عليه ان كانت قبضته كانت البراءة باطلة وترد به بكل حال ولها صداق مثلها فاذا
 علمته فأبرأته منه كانت براءتها جائزة ألا ترى أن رجلا قال لرجل قد صار لك في يدي مال من وجهه فقال
 أنت منه بريء لم ير أحتى يعلم المالك المال لانه قد يرثه منه على أنه درهم ولا يرثه لو كان أكثر قال ولو
 كان المهر صحيحا معلوما ولم تقبضه حتى طلقها فأبرأته من نصف المهر الذي وجب لها عليه كانت البراءة جائزة
 ولم يكن لها أن ترجع بشئ بعد البراءة ولو كانت لم تقبضه ولكنها ألت عليه ثم أبرأته كانت البراءة باطلة
 لأنها أبرأته مما ليس لها وما ملكه لغيرها ولو كانت ألت عليه بأقل من نصف المهر ثم أبرأته من نصف
 المهر جازت البراءة مما بقي عليه ولم تجز مما ألت به عليه لانه قد خرج منها الى غيرها فأبرأته مما ليس لها
 عليه ولا تملكه فعلى هذا اذهب الباب كله وقياسه

(صداق الشئ بعينه فيوجد معيبا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أصدق الرجل المرأة عبدا
 بعينه فوجدت به عيبا صغيرا أو كبيرا يرد من مثله كالبيع كان له ارده بذلك العيب وكذلك لو أصدقها
 اياه ماله فلم يدفعه اليها حتى حدث به عيب وكذلك كل ما أصدقها اياه فوجدت به عيبا أو حدث به في يد
 الزوج قبل قبضها اياه عيب كان له ارده بالعيب وأخذ منه معيبا ان شاء فان أخذته معيبا لا شئ لها في
 العيب وان ردت به رجعت عليه بمهر مثلها لانها انما باعت به بضعها بعد فلما انتقض البيع فيه باختيارها الرد
 كان لها مهر مثلها كما يكون لها لو اشتريته منه بنين الرجوع بالثمن الذي قبض منها وهكذا لو أصدقها
 اياه ولم تره فاخترت عند رؤيته رده كان الجواب فيها هكذا الاختلافان قال وان أصدقها عبدا لا يملكه
 أو مكا تبا أو حرا على أنه عبده أو دار الغيرة ثم ملك الدار والعبد فلها في هذا كله مهر مثلها قال وكذلك
 المكاتب لا يباع والحرا لا يثن له فلم يملك واحد من هذين بحال والعبد لا يملكه والدار وقع النكاح ولا سبيل له
 عليه ولو سلمه سيده أو سلم الدار لم يكن لها كمالو باعها عبدا أو دارا لا يملكها ثم سلمها ما ملكها لم يجز البيع

ولو أصدقها عبد البصة جاز الصدق وخبرتم إذا جاءها بقل ما تنفع عليه الصفة على نفسه منه قال وهكذا
لو أصدقها حنطة أو زبباً أو خلا بصفة أو إلى أجل كان جائزاً وكان عليها إذا جاءها بقل ما يبيع عليه اسم الصفة
أن يتقبله ولو قال أصدقك مثل هذه الحرة خلا وخل غير حاضر لم يجر وكان لها مهر مثلها كما لو اشترى
مثل هذه الحرة خلا وخل غائب لم يجر من قبل أن الحرة قد تنكسر فلا يدري كم قدر الخل وإنما يجوز بيع
العبد بن تربي أو الغائب المكمل أو الموزون بكيل أو ميزان يدرك علمه فيجبر عليه المشايعة قال ولو أصدقها
جراراً فقال هذه مملوأة خلا فسكتها على الجرار بما فيها أو على ما في الحرة فإذا دخل كان لها الخيار
إذا رآته واقفاً أو ناقصاً لثم المزدحم فإن اختارته فهو لها أن ثبت حديث خيار الرؤية وإن اختارت رده فلها عليه
مهر مثلها ولو وجدته جزاراً رجعت عليه بمهر مثلها لأنه لا يكون لها أن تملك الخمر وهذا بيع عن لا يحل كولو
أصدقها جزاراً كان لها مهر مثلها قال ولو أصدقها داراً لم يجرها على أنم بالخيار فيما أصدقها إن شاءت
أخذته وإن شاءت رده أو شرط الخيار لنفسه كان النكاح جائزاً لأن الخيار إنما هو في الصداق لا في
النكاح وكان لها مهر مثلها ولم يكن لها أن تملك العبد ولا الدار ولو اصطاحا بعد على العبد والدار لم يجر الصلح
حتى يعلم كم مهر مثلها فتأخذ به أو ترضى أن يفرض لها مهراً فتأخذ بالفرض لا بقيمة مهر مثلها الذي
لا تعرفه لأنه لا يجوز البيع إلا بين من يعرفه البائع والمشتري معاً لا أحدهما دون الآخر ولا يشبه هذا أن
تنكحه بعد نكاحاً صحيحاً في ملك العبد لأن العقد وقع وليس لها مهر مثلها فيكون العبد مبيعاً مجهولاً
وإنما وقع بالعبد وليس لها غيره إذا صح ملكه قال ولو أصدقها عبداً فقبضته فوجدت به عيباً وحدثت به
عندها عيب لم يكن لها رده الآن يشاء الزوج أن يأخذ بالعيب الذي حدثت به عندها ولا يكون له في
العيب الحادث عندها شيء ولها أن ترجع عليه بمائة العيب وكذلك لو أعتقه أو كاتبه رجعت
عليه بمائة العيب

(كتاب الشغار)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن تزوج الرجل ابنته الرجل على أن يزوجه الرجل الآخر ابنته
وليس بينهما صداق (قال الشافعي) لا أدري تفسير الشغار في الحديث أم من ابن عمر أو نافع أو مالك وهكذا
كما قال الشغار (١) فكل من زوج رجلاً امرأة إلى أمرها بولاية نفس الأب البكر والأب وغيره من الإولياء
لا امرأة على أن صداق كل واحدة منهما بضعة الأخرى فهو الشغار أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج
قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام (قال
الشافعي) فإذا أنكح الرجل ابنته أو المرأة ابني أمرها من كانت على أن تنكحه ابنته أو المرأة ابني أمرها من
كانت على أن صداق كل واحدة منهما بضعة الأخرى ولم يسم واحدة منهما صداق فهذا الشغار الذي نهى عنه
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يحل النكاح وهو مفسوخ وإن أصاب كل واحد منهما فكل واحد منهما مهر
مثلها وعليها العدة وهو كالنكاح الفاسد في جميع أحكامه لا يختلفان (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل ابنته
الرجل أو المرأة ابني أمرها على أن يزوجه الرجل ابنته أو المرأة ابني أمرها على أن صداق أحدهما كذا الشيء
يسميه وصداق الأخرى كذا الشيء يسميه أقل أو أكثر وعلى أن يسمى لأحدهما صداقاً ولم يسم للأخرى
صداقاً وقال لا صداق لها فليس هذا بالشغار الممنوع عنه والنكاح ثابت والمهر فاسد ولكل واحدة منهما مهر
مثلها إذا دخل بها أو مات عنها أو نصف مهر مثلها إن طلق قبل أن يدخل بها (قال الشافعي)
فإن قال قائل فإن عطاء غيره يقولون ثبت النكاح ويؤخذ لكل واحدة منهما مهر مثلها فلم ينقله وأنت

عليه ثلاثاً نفقة إذا
كانت ممن لا تستخدم
نفسها وقال فيه أينما
إذا لم يكن لها خادم فلا
يسبب أن يعطيها خادماً
ولكن يجبر على من
يصنع لها الطعام الذي
لا تصنعه هي ويدخل
عليها ما لا يخرج
لادخاله من ماء وما
يصالحها ولا يجاوز به
ذلك (قال المزني) قد
أوجب لها في موضع
من هذا نفقة خادم
وقاله في كتاب النكاح
أملأ على مسائل مالك
المجموعة وقاله في

كتاب النفقة وهو بقوله
أولى لأنه لم يختلف قوله
أن عليه أن يزكي عن
خادمها فكذلك ينفق
عليها (قال المزني) رجه
الله ومما يؤكده ذلك
قوله لو أراد أن يخرج
عنها أكثر من واحدة

(١) قوله فكل من
زوج رجلاً امرأة إلى
قوله على أن صداق
كل واحدة الخ كذا في
الأصول وفيه سقط
ظاهر فيجوز كتبه

مصححه

نقول ثبت النكاح بغير مهر ويثبت بالمهر الفاسد وتأخذ مهر مثلها فأكثر ما في الشغار أن يكون المهر فيه فاسداً أو يكون بغير مهر قيل له أبان الله عز وجل أن النساء محرمات إلا بما أحل الله من نكاح أو ملك بين فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المبين عن الله عز وجل كيف النكاح الذي يحل فمن عقد نكاحاً كما أمره الله تعالى ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أو عقد نكاحاً لم يحرمه الله سبحانه وتعالى ولم ينه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم فالنكاح ثابت ومن نكح كذا منهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه فهو عاص بالنكاح إلا أنه غير مؤاخذ إن شاء الله تعالى بالمعصية إن أتاه على جهالة فلا يحل المحرم من النساء المحرم من النكاح والشغار محرم بنبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وهكذا بكل ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من نكاح لم يحل به المحرم ومهدا قلنا في المتعة ونكاح المحرم وما نهى عنه من نكاح ولهذا قلنا في البيع الفاسد لا يحل به فورج الأمة فإذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النكاح في حال فقد عدل في نهيه كان مفسوخاً لأن العقد لهما كان بالنهي ولا يحل العقد المنهي عنه محرماً (قال الشافعي) ويقال له إنما أجزنا النكاح بغير مهر لقول الله عز وجل لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضا لهن فريضة الآية فلما أثبت الله عز وجل الطلاق دل ذلك على أن النكاح ثابت لأن الطلاق لا يقع إلا من نكاح ثابت فأجزنا النكاح بلا مهر ولما أجاز الله سبحانه وتعالى بلا مهر كان عقد النكاح على شيئين أحدهما نكاح والآخر ما عدا النكاح من المهر فلما أجاز النكاح بلا مال ماهر خالف البيوع وكان فيه مهر مثل المرأة إذا دخل بها وكان كالبيوع الفاسدة المستهلكة يكون فيها قيمتها كان المهر إذا كان فاسداً لا يفسد النكاح ولم يكن في النكاح بلا مهر ولا في النكاح بالمهر الفاسد نهى من رسول الله صلى الله عليه وسلم فحرمه بهيه كما كان في الشغار فأجزنا ما أجاز الله عز وجل وما كان في معناه إذا لم ينه رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه من شيء علمناه ووردنا ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان هذا الواجب علينا الذي ليس له أو لا أحد عدل عن الله جل وعلا شيئاً علمنا غيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلاً نكح امرأة على حكمها ثم طلقها فاحتكمت رقيقاً من بلاده فأبى فذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال امرأة من المسلمين (قال الشافعي) أحسبه قال يعني مهر امرأة من المسلمين

(نكاح المحرم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب عن أبي عبد الله أن عمر بن عبد الله أراد أن يزوج طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبير فأرسل إلى أبان بن عثمان ليحضر ذلك وهما محرمان فأنكر ذلك عليه أبان وقال سمعت عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب وأخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع موله ورجلاً من الأنصار فزوجه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن يزيد بن الأصم وهو ابن أخت ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سلمة الأموي عن اسمعيل بن أمية عن ابن المسيب قال وهم الذي روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم ما نكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي عطفان بن طريف المزني أنه أخبره أن أباه طريفاً زوج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه نكاحه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب على نفسه ولا على غيره (قال الشافعي) لا يلي محرم

آخر جهنم (قال الشافعي) وينفق المكاتب على ولده من أمته وقال في كتاب النكاح ولو كانت امرأة مكاتبه وليست كتابتها واحدة ولا مولاهما واحداً وولده في الكتابه أولاد فنفقة لهم على الأم لانها أحق بهم ويعتقون بعقها وليس على العبد أن ينفق على ولده من امرأة حرة ولا أمة

(قد ردت النفقة)

من ثلاثة كتب

(قال الشافعي) رجة

الله عليه النفقة نفقتان

نفقة الموضع ونفقة

المقتر قال الله تعالى

لينفق ذو سعة من سعته

ومن قدر عليه رزقه

الآية فأما ما يلزم المقتر

لامرأته إن كان الأغلب

يلبدها أمهالا تكون

الامتدومة عاها ولا خادما

واحداً بما لا يقوم بدن

على أقل منه وذلك مذ

بمد النبي صلى الله عليه

وسلم في كل يوم من

طعام البلسد الأغلب

فيها من قسوت مثلها

ونخادمها مثله ومكيلة
من آدم ببلادها زينا
كان أو سمننا بقدر
ما يكتفي ما وصفت
ويفرض لها في دهن
ومشط أقل ما يكفيها
ولا يكون ذلك لخادمها
لأنه ليس بالمعروف لها
وقيل في كل جمعة رطل
لحم وذلك المعروف
لأمثلها وفرض لها من
الكسوة ما يكسئ
مثلا ببلدها عند المقتدر
من القطن الكوفي
والبصري وما أشبهه
ونخادمها كبراس وما
أشبهه وفي البلد البارد
أقل ما يكتفي البرد من
جبة محشوة وقطيفة
أو لحاف يكتفي الستين
وقبض وسراويل
ونجار أو مقنعة
ولجار يتهاجبه صوف
وكساء تلحفه يدفي
مثلا وقبض ومقنعة
وخف وما لا غنى بها
عنه ويفرض لها في
الصيف قبصا ومحفة
ومقنعة وإن كانت
رغبة لا يجزئها هذا
دفع اليها ذلك وترى
من عن آدم ولحم
وما شاءت في الخبز وإن
كانت زهيدة ترى

عقده تنكاح لنفسه ولا لغيره فإن تزوج المحرم في إحرامه وكان هو الخاطب لنفسه أو خطب عليه حلال
بأمر مدني أو لأنه خوالس أو تنكاحه مفسوخ. وهكذا المحرمة لا تزوجها حرام ولا حلال لأنها هي
المتزوجة وكذلك تزوج المحرم امرأة حلالا أو ولها حلال فوكل ولها حراما فزوجهما كان النكاح
مفسوخا لأن المحرم عقد النكاح قال ولا بأس أن يشهد المحرمون على عقد النكاح لأن الشاهد
ليس بنا كنه ولا منكح ولو توفى رجل أن يخطب امرأة محرمة كان أحب إلى ولا أعلمه يضيق عليه خطبها
في إحرامها لأنهم ليست بمعتدة ولا في معناها ومتى خرجت من إحرامها جاز لها أن تنكح وقد تكون معتدة
فيكون لها الخروج من إحرامها بأن تجعل الطواف وحاجة فيكون لها ذلك بأن تجعل الزارة يوم النحر
فتطوف والمعتدة ليس لها أن تقدم الخروج من عدها ساعة (قال الشافعي) فأى نكاح عقده محرم
لنفسه أو محرم لغيره والنكاح مفسوخ فإذا دخل بها فأصابها فلهما مهر مثلها لا ماسمي لها ويفرق بينهما
وله أن يخطبها إذا خلعت من إحرامها في عدها منه ولو توفى كان ذلك أحب إلى لأنها وإن كانت تعتد من
مائة فاتها تعتد من مائة فاسد قال وليس لغيره أن يخطبها حتى تنقض عدها منه فان نكحها هو فهي
عنده على ثلاث تطليقات لأن الفسخ ليس بطلاق وإن خطب المحرم على رجل وولى عقده تنكاحه حلال
فالنكاح جائز إنما أجزأ النكاح بالعقد وأكره للمحرم أن يخطب على غيره كما أكره له أن يخطب على نفسه
ولا تنفسد معصيته بالخطبة إنكاح الحلال ونكاحه طاعة فان كانت معتدة أو كان معتزلا لم ينكح وأخذ
منه ما حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة وبأخذ من شعره فإن نكح قبل ذلك فنكاحه مفسوخ
فإن كانت أو كانا حادين لم ينكح وأخذ من شعره حتى يرمى ويحلقو يطوف يوم النحر وبعده فأيهما نكح
قبل هذا فنكاحه مفسوخ وذلك أن عقد النكاح كالجماع في أن يحل للجماع من الإحرام لم يحل له
عقد النكاح وإذا كان النكاح في إحرام فاسد لم يجزئه النكاح فيه كما لا يجزئه في الإحرام الصحيح وإن
كان النكاح محصرا بعد ولم ينكح حتى يحل وذلك أن يحلق ويحرفان كان محصرا بعرض لم ينكح حتى
يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة وأصل هذا أن ينظر إلى عقد النكاح فإن كان قد دخل للجماع منهما الجماع
فأجيزه وإن كان الجماع لم يحل للجماع منهما المحرمة الإحرام فأبطله (قال الشافعي) وبإجماع المحرم أمر أنه
وبإجماع المحرمة زوجهما لأن الرجعة ليست بابتداء نكاح انما هي إصلاح شيء أفسد من نكاح كان صحيحا
إلى الزوج إصلاحه دون المرأة والولادة وليس فيه مهر ولا عوض ولا يقال للراجع نكاح (قال الشافعي)
ويستري المحرم الجارية للجماع والخدمة لأن الشراء ليس كالنكاح المنهي عنه كما يستري المرأة وولدها
وأما واخواتها ولا ينكح هؤلاء معالان الشراء ملك فإن كان يحل به الجماع بحال فليس بحكمه حكم
النكاح فنهى عن الشراء لأنه في معنى النكاح (قال الشافعي) ولو وكل رجل قبل أن يحرم رجلا أن
يزوجه امرأة ثم أحرم فزوجه وهو ببلده أو غائب عنه يعلم بإحرامه أو لا يعلم فالنكاح مفسوخ إذا عقده
والمعقود له محرم قال ولو عقده وهو غائب في وقت فقال لم أكن في ذلك الوقت محرمًا كان القول قوله
مع عينه إلا أن تقوم عليه بينة بإحرامه في ذلك الوقت فيفسخ النكاح ولو تزوجه في وقت فقال الزوج
لا أدري كنت في ذلك الوقت محرما أو حلالا ولم أعلم متى كان النكاح كان الودع أن يدع النكاح ويعطى
نصف الصداق إن كان سمي والمتعة إن لم يكن سمي ويفرق في ذلك بتطبيقه ويقول إن لم أكن كنت محرمًا
فقد أوقعت عليها تطليقة ولا يلزمه في الحكم من هذا شيء لأنه على إحلال النكاح حتى يعلم فسخه وهذا
كله إذا صدقته المرأة بما يقول في أن النكاح كان وهو محرم فإن كذبه ألزمته لها نصف الصداق إن لم
يكن دخل بها إلا أن يقيم بينة بأنه كان محرمًا حين تزوج وفسخ النكاح عليه بأقراره أن تنكحه كان
فاسدا وإن قالت لا أعرق أصدق أم كذب قلنا نحن نفسخ النكاح بأقراره وإن قلت كذب أخذناك
نصف المهر لأنك لا تدريين ثم تدريين وإن لم تقول هذا لم تأخذك شيئا ولا تأخذن شيئا وإن قالت

المرأة أنكيت وأنحرمه فصدقها وأقامت بينة فالنكاح مفسوخ وإن لم يصدقها فالقول قوله والنكاح ثابت وعليه البين وإن نكح أمة فقال سيدها أنكحتكها وهي محرمة وقالت ذلك الأمة أولم تعلقه فان صدقه الزوج فلا مهر لها وإن كذبه وكذبها فالنكاح ثابت إذا حلف الزوج

(نكاح المحلل ونكاح المتعة) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي قال وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما عن علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه وأخذ بن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أهل حوم البحر الانسية (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة (قال الشافعي) وجاع نكاح المتعة المنهى عنه كل نكاح كان إلى أجل من الأجل قرب أو بعد وذلك أن يقول الرجل للمرأة تكنتك يوماً أو عشرة أشهر أو تكنتك حتى أخرج من هذا البلد أو تكنتك حتى أصيبك فتخلين لزوج فارقك ثلاثاً أو ما أشبه هذا مما لا يكون فيه النكاح مطلقاً لازماً على الأبد أو يحدث لها فرقة ونكاح المحلل الذي يروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنه عندنا والله تعالى أعلم ضرب من نكاح المتعة لأنه غير مطلق إذا شرط أن ينكحها حتى تكون الإصابة فقد يستأخر ذلك أو يتقدم وأصل ذلك أنه عقد عليها النكاح إلى أن يصيبها فإذا أصابها فلا نكاح له عليها مثل أنكحتك عشرة فقي عقد أنكحتك عشرة لأن النكاح بيني وبينك بعد عشر كما في عقد أنكحتك لآخر لك أني إذا أصبتك فلا نكاح بيني وبينك بعد أن أصبتك كما يقال أنكحتك هذا المنزل عشرة أو أستأجر هذا العبد شهراً وفي عقد شهر أنه إذا مضى فلا كراء ولا جارة في عليك وكما يقال أنكحتك هذا المنزل مقاي في البلد وفي هذا العقد أنه إذا خرج من هذا البلد فلا كراء له وهذا يفسد في الكراء فإذا عقد النكاح على واحد ما وصفت فهو داخل في نكاح المتعة وكذلك كل نكاح إلى وقت معلوم أو مجهول فالنكاح مفسوخ لا ميراث بين الزوجين وليس بين الزوجين شيء من أحكام الأزواج طلاق ولا طهار ولا إيلاء ولا لعان الإبلاد وإن كان لم يصح فلا مهر لها وإن كان أصابها فلا مهر مثلها إلا ما سمى لها وعليها العدة ولا نفقة لها في العدة وإن كانت حاملاً وإن نكحها بعد هذا نكاحاً صحيحاً فهي عنده على ثلاث (قال الشافعي) وإن قدم رجل بلداً وأحب أن ينكح امرأة ونيتته ونيتها أن لا يمكها إلا بمقامه بالبلد أو يوماً أو اثنين أو ثلاثة كانت على هذا نيتته دون نيتها ونيتها دون نيتته ما عدا نية الولي غير أنها إذا عقدا النكاح مطلقاً لا شرط فيه فالنكاح ثابت ولا يفسد النية من النكاح شيئاً لأن النية حديث نفس وقد وضع عن الناس ما حدثوا به أنفسهم وقد نبؤى الشيء ولا يفعله وينويه ويفعله فيكون الفعل حادثاً غير النية وكذلك لو نكحها ونيتته ونيتها أو نية أحدهما دون الآخر أن لا يمكها إلا قدر ما يصيبها فيحلها لزوجها ثبت النكاح وسواء نبؤى ذلك الولي معهما أو نبؤى غيره أو لم ينويه ولا غيره والولي في هذا لا معنى له يفسد شيئاً لم يقع النكاح بشرط يفسده (قال الشافعي) ولو كانت بينهما امرأه فوعد هذا أن ينكحها أن لا يمكها إلا بما أو لا بمقامه بالبلد أو لا قدر ما يصيبها كان ذلك يمين أو غير يمين فسواء وأكرهه المراوضة على هذا ونظرت إلى العقد فإن كان العقد مطلقاً لا شرط فيه فهو ثابت لأنه انعقد لكل واحد منهما على صاحبه ما للزوجين وإن انعقد على ذلك الشرط ففسد وكان كنكاح المتعة وأي نكاح كان صحيحاً وكانت فيه الإصابة أحصت الرجل والمرأة إذا كانت حرة وأحلت المرأة للزوج الذي طلقها ثلاثاً وأوجب المهر كله وأقل ما يكون من الإصابة حتى تكون هذه الأحكام أن تغيب الحشفة في القبل نفسه (قال الشافعي) وأي نكاح كان فاسداً لم يخص الرجل ولا المرأة ولم يحللها لزوجها فإن أصابها فلا مهر بما استحل من فرجها (قال الشافعي) فإن قال قائل فهل فيما ذكر من أن الرجل ينكح نبؤى

فيما لا يقوتها من فضل المكينة وإن كان زوجها موسعاً فرض لها مائة من الأدم واللحم ضعف ما وصفت لامرأة المقترة وكذلك في الدهن والمشط ومن الكسوة وسط البغدادى والهروى ولين البصرة وما أشبهه ويحشى لها إن كانت بيلاد يحتاج أهلها إليه وقطيفة وسط ولا أعطيها في القوت دراهم فإن شئت أن تبعه فقصره فيما شئت صرفته وأجعل لخادمها مائة وثلاثاً لأن ذلك سعة لمثلها وفي كسوتها الكرباس وغليظ البصري والواسطي وما أشبهه ولا أجوزة بموسع من كان ومن كانت امرأته ولا امرأته فراش ووسادة من غليظ متاع البصرة وما أشبهه وتلحاهم أفروة ووسادة وما أشبهه من عبادة أو كساء غليظ فإذا بلى أخلفه وانما جعلت أقل الغرض في هذا بالدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم في دفعه

الى انى اصاب اعله في شهر ومنه عرقا فيه خمسة عشر صاعا الستين مسكنا وانما جعلت أكثر ما فرضت مذنين لأن أكثر ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم في فدية الأذى مذان لكل مسكين فلم أفسر عن هذا ولم أجاوز هذا مع أن معلوما أن الأغلب أن أفسل القوت مذ وأن أوسع مدان والفرض الذي على الوسط الذي ليس بالوسع ولا المقتدر بينهما مذ ونصف وللخادمة مذ وإن كانت بدوية فأيا كل أهل البادية ومن الكسوة بقدر ما يلبسون لا وقت في ذلك إلا قدر ما يرى بالمعروف وليس على رجل أن ينحى لامرأته ولا يؤدي عنها أجر طيب ولا حجام

الحال التي يجب فيها النفقة وما لا يجب

من كتاب عشرة النساء وكتاب التعريض بالخطبة ومن الأملاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله

التحليل مراوضة أو غير مراوضة فإذا لم يعقد النكاح على شرط كان النكاح بائنا خبر عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من دونهم قبل فيما ذكرنا من النهي عن المتعة وإن المتعة هي النكاح إلى أجل كفاية وقد أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن سيف بن سليمان عن مجاهد قال طلق رجل من قريش امرأته فبها فخر بنسج وابن له من الأعراب في السوق قدما بتجارة لهما فقال للنبي جل فبك من خسر ثم مضى عنه ثم كر عليه فبكسها ثم مضى عنه ثم كر عليه فبكسها قال نعم قال فأرني بك فانتطابق فأنخبره الخبر وأمره بنكاحها فبكسها فبات معها فلما أصبح استأذن فأذن له فإذا هو قد ولأها الدبر فقالت والله لن طلقني لأنك كذا أبدا فذكر ذلك لعمرو فعداه فقال لو نكحتهم الفعل بك كذا وكذا وتوسعده ودار وجهها فقال الزمها أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن مجاهد عن عمرو مثله أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عن ابن سيرين أن امرأة طلقها زوجها وكان مسكين أعراي بقعد باب المسجد فبأته امرأة فقالت له هل لك في امرأة تسكنها فبأته معها ليلة فتصبح فقارها فقال نعم وكان ذلك فقالت له امرأة أنك إذا أصبحت فأنهم سيقولون لك فارقتها فلا تفعل فأتى مقبلة الك ما ترى وذهب إلى عمر فلما أصبحت أتوها فقالت كاموه فأنتم جئتم به فكلموه فأبى وانطلق إلى عمر فقال الزم امرأتك فإن راووك برب فأتني وأرسل إلى المرأة التي مشيت بذلك ففعل بها ثم كان يغدو إلى عمر وبروح في حلة فيقول الحمد لله الذي كسألي إذا الرقعتين حلة تغدو فيها وتروح (قال الشافعي) وقد سمعت هذا الحديث مسندا متصلا عن ابن سيرين يوصله عن عمر يمثل هذا المعنى

(باب الخيار في النكاح) وإذا نكح الرجل المرأة على أنه بالخيار في نكاحها يوما أو أقل أو أكثر أو على أنه بالخيار ولم يذ كر مدة ينتهي إليها نكاحه أو شاء أجاز النكاح وإن شاء رده أو قال على أني بالخيار يعني من كان له الخيار أنه إن شاء أجاز النكاح وإن شاء رده فالنكاح فاسد وكذلك إن كان الخيار للأمرأة ونه أولهما معا أو شرطاه أو أحدهما الغيرهما فالنكاح باطل في هذا كله فإن لم يدخل بها فهو مفسوخ وإن أصابها فلها مهر مثلها بما أصاب منها ولا نكاح بينهما ويخطبها مع الخطاب وهي تعد من مائه ولو تزكها حتى تستبرئ كان أحب إلى (قال الشافعي) وانما بطلته بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة فلما كان نكاح المتعة مفسوخا لم يكن للنهي عنه معنى أكثر من أن النكاح انما يجوز على إحلال النكاح مطلقا لا إلى غاية وذلك أنها إذا كانت إلى غاية فقد أباحت نفسها بحال ومنه في أخرى فلم يجوز أن يكون النكاح الا مطلقا من قبلها كان الشرط أن تكون منكوحه إلى غاية أو قبله أو قبلها مامعا ولما كان النكاح بالخيار في أكثر من المعنى الذي له فيما نرى فسد المتعة في أنه لم يعقد والجماع حلال فيه على ما وصفت من الأبد ولا بحال حتى يحدث له اختيار أحاد نكاح العقد انعقدت على النكاح والجماع لا يحل فيها بكل حال فالنكاح في العقد غير ثابت لم يثبت النكاح بشئ حدث بعدها ليس هو فيكون متقدما النكاح غير ثابت في حال وثابت في أخرى وهذا أقبح من نكاح المتعة لأن نكاح المتعة وقع على ثابت أو لا إلى مدة وغير ثابت إذا انقطعت المدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفا في جملة أن النكاح لا يجوز على الخيار كما تجوز البيوع فإذا كان الخيار فيه لا يجوز لزمن أعطى هذه الجملة والله تعالى أعلم أن لا يجوز النكاح إذا كان بشرط الخيار

(ما يدخل في نكاح الخيار) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت المرأة حرة مالكة لأمرها فزوجها ولم يزوجها فبها فجازت النكاح أو رده فهو غير جائز ولا يجوز نكاح المرأة بحال أبدا حتى تأذن في أن تسكن قبل أن تسكن فإذا أذنت في ذلك في رجل بعينه فزوجها ولو جاز (قال الشافعي) وكذلك إذا أذنت لولي أن يزوجهام رأى فزوجها كفا فالنكاح جائز وهكذا الزوج بوجه الرجل بغير إذنه فالنكاح باطل أباه الرجل أو رده وأصل معرفة هذا أن ينظر إلى كل عقد نكاح كان الجماع فيه

والنظر إلى المرأة مجردة محرمة إلى مدة تأتي بعده فالنكاح فيه مفسوخ وهو في معنى ما وصفت قبل من نكاح الخيسار ونكاح المنعة ولا يجوز أن نكاح الصبي ولا الصبية ولا البكر غير الصبية إلا بعد تقدم رضاها أو البكر البالغ لولي غير إلا بأعصاة بما وصفت قبله من دلالة السنة في نكاح الأب ولو أن امرأة حرة أذنت لوليها أن يزوجهها رجل فزوجها رجل غير وليها ذلك الرجل وأجاز لولي نكاحها لم يجز لأنها كان لها والولي أن يرد نكاحه لعله أن المزوج غير المأذون له بالتزويج فلم يجز النكاح وهكذا المرأة تنكح بغير إذن وليها فيجوز وليها النكاح أو العبد ينكح بغير إذن سيده فيجوز سيده النكاح أو الأمة تنكح بغير إذن سيدها فيجوز سيدها النكاح فهذا كله نكاح مفسوخ لا يجوز بأجازه من أجازه لأنه انعقد منه باعتنه وهكذا الحر البالغ المحجور عليه ينكح بغير إذن وليه وولي له ماله لا ولاية على البالغ في النكاح في النسب إنما الولي عليه ولي ماله كايقع عليه في الشراء والبيع ولا يشبه المرأة التي وليها ولي نسبه العار عليها والرجل لا عار عليه في النكاح فإذا أذن وليه بعد النكاح فالنكاح مفسوخ وكل نكاح مفسوخ قبل الجماع فهو مفسوخ بعد الجماع (قال الشافعي) وإذا زوج الولي رجلاً غائباً بخبطة غيره وقال الخاطب لم يرسلني ولم يوكلي فالنكاح باطل وإذا قال الرجل قد أرسلني فلان فزوجته الولي أو كتب الخاطب كتاباً فزوجته الولي وجاءه يعلم التزويج فإن مات الزوج قبل يقر بالرسالة أو الكتاب لم ترثه المرأة وإن لم يمت فقال لم أرسل ولم أكتب فالقول قوله مع عينته فإن قامت عليه بينة برسالته بخبطتها أو كتاب بخطبتها ثبت عليه النكاح وهكذا لو مات ولم يقر بالنكاح أو وجدته فقامت عليه بينة ثبت عليه النكاح وكان لها عليه المهر الذي سمي لها ولها منه الميراث فإن قال الرجل قد وكلي فلان أزوجه فزوجته فأنكر المزوج فالقول قوله مع عينته إن لم يكن عليه بينة ولا صداق ولا نصف على المزوج المدعي الوكالة إلا أن يضمن الصداق فيكون عليه نصفه بالضمان فإن الزوج لم يمسس وبلس هذا كل رجل يشتري للرجل الشيء فينكر المشتري له الوكالة فيكون الشراء لا يشتري وعليه الثمن هذا لا يكون له النكاح وإن ولي عقده لغيره والله تعالى الوفي

(باب ما يكون خيار قبل الصداق) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وكل الرجل أن يزوجه امرأة بصدق فزادها عليه أو أصدق عنه غير الذي يأمره أو أمرت المرأة الولي أن يزوجهها بصدق فنقص من صداقها أو زوجها بعرض فلا خيار في واحد من هذين للمرأة ولا للرجل ولا يرد النكاح من قبل تعدى الوكيل في الصداق للمرأة على الزوج في كل حال من هذه الأحوال مهر مثلها وإن كان وكيل الرجل ضمن للمرأة ما زادها فعلى الوكيل الزيادة على مهر مثلها وإن كان ضمن الصداق كله أخذت المرأة الوكيل بجميع الصداق الذي ضمن ورجع على الزوج بصدق مثلها ولم يرجع عليه بما ضمن عنه مما زاد على صداق مثلها لأنه متطوع بالزيادة على صداق مثلها وإن كان ماسمى مثل صداق مثلها يرجع به عليه ولو كان الوكيل لم يضمن لها شيئاً لم يضمن الوكيل شيئاً وليس هذا كالبيع التي يشتري الرجل منها الشيء للرجل فيزيد في ثمنه فلا يلزم الأمر إلا أن يشاء « قال الربيع » إلا أن يشاء أن يحدث شراء من المشتري لأن العقد كان صحيحاً (قال الشافعي) ويلزم المشتري لأنه ولي صفقة البيع وأنه يجوز أن يملك ما اشتري بذلك العقد وإن سماه لغيره وهو لا يجوز له أن يملك امرأة بعقد عقده لغيره ولا يكون للزوج ولا للمرأة خيار من قبل أنه لا يجوز أن يكون في النكاح خيار من هذا الوجه ويثبت النكاح فيكون لها صداق مثلها فإن قال قائل فكيف يجعل لها صداق مثلها ولم يرض الزوج أن يزوجه إلا بصدق مسمى هو أقل من صداق مثلها قبل له أن شاء الله تعالى رأيت أذا لم يرض الزوج أن يزوجه إلا بالمهر فلم أرد النكاح ولم أجعل فيه خيار الزوجين ولا لو ائحد منهم ما وأثبت النكاح وأخذت منه مهر مثلها من قبل أن عقده النكاح لا تنسخ بصدق وأنه كالبيع الفاسدة المستهلكة التي فيها قيمتها أعطاه الزوج صداقها وولي عقده النكاح غير فزادها عليه فأبلغتها

صداق مثلها فما أخذت منه من ابلاغها صداق مثلها وان لم يبلغه أقل من أخذى منه مبدأ صداق مثلها فهو لم يذله ولم ينكح عليه وهكذا لو وكل رجل رجلاً بزوجها أمرأة بعينها ولم يسم لها صداقاً فأصداقها أكثر من صداق مثلها ولم يضمنه الوكيل فلها صداق مثلها لا يجعل على الزوج ما جاوزه اذ لم يسمه ولا تنقص المرأة منه ولو ذكر له بأن زوجته ابها بمائة فزوجها ابها بخمسين كان النكاح جائزاً وكانت لها الخمسون لانها رضى بها ولو ذكر كل أن زوجته ابها بمائة فزوجها ابها بعد اودراهم أو طعام أو غيره كان لها صداق مثلها الا أن يصدق الزوج أنه أمره أن يعمل برأيه أن يزوجها بما روجه به وهكذا المرأة لو أذنت لوليها أن يزوجها فتعدى في صداقها

(الخيار من قبل النسب) (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو أن عبداً انتسب لامرأة حرة حراً فنكحته وقد أذن له سيده ثم علمت أنه عبداً وانتسب لها إلى نسب فوجدته من غير ذلك النسب ومن نسب دونه ونسبها فوق نسبه كان فيما قولان أحدهما أن لها الخيار لانه منكوح بعينه وغار بشئ وجد دونه والثاني أن النكاح مفسوخ كما ينفسخ لو أذنت في رجل بعينه فزوجت غيره كأنها أذنت في عبد الله بن محمد الفلاني فزوجت عبد الله بن محمد من غير بني فلان فكان الذي روجه غير من أذنت بتزويجه فان قال قائل فلم يجعل لها الخيار في الرجل يعرفها بنسبه وقد نكحته بعينه ولم يجعل لها من جهة الصداق قيل الصداق مال من الماله أي أملك به لا عار عليها ولا على من هي فيه منه في نفسه ولا ولاية لوليها في مالها وهذا كان لأوليائها على الابتداء اذا أذنت فيه أن يمنعوها منه بنقص في النسب ولم يكن لهم على الابتداء يمنعونها كفوئال له من صداقها فان قال قائل فكيف لم يجعل نكاح الذي غيرها مفسوخاً بكل حال قيل له لانه قد كان لأوليائها على الابتداء أن يزوجوها ايها وليس معنى النكاح اذا أراد الولاية منعه بان النكاح غير كفاء بان النكاح محرم وللا ولياء أن يزوجها غير كفاء اذا رضى ورضوا وانما ردناه بالنقص على المروجة كما يجعل الخيار في رد البيع بالعيب وليس بمحرم أن يتم ان شاء الذي جعل له الخيار فان قال فقد جعلت خياراً في الكفاءة قيل من جهة أن الله عز وجل جعل للا ولياء في بضع المرأة أمرأوا جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح المرأة بغير إذن وليها مردداً فكانت دلالة أن لا يتم نكاحها الا بولي وكانت اذا فعلت ذلك مفقوتة في شيء لها فيه شيء ومن يفتوت في شيء له فيه شيء لم يجز ذلك على شيء كان الشر يك في بضع لم يتم الا باجتماع الشريرين لانه لا ينعى ولا ينعى لولاة معها معنى الابعاء وصفنا والله تعالى أعلم الا أن تنكح من ينقص نسبه عن نسبه ولم يجعل الله للولاية أمرأى مالها ولو أن المرأة عقرت الرجل بانها حرة وأدهى أمة وأذن لها سيدها كان له فسخ النكاح ان شاء ولو عقرته بنسب فوجد هادونه فيها قولان أحدهما أن له عليها في الغرور بالنسب مالها عليه من رد النكاح واذا رد النكاح قبل أن يصيبها فلا مهر ولا متعة واذا رده بعد الاصابة فلها مهر مثلها لا ماسمى لها ولا نفقة في العدة حاملاً كانت أو غير حامل ولا ميراث بينهما اذا فسخ والثاني لا خيار له اذا كانت حرة لأن بيده الطلاق ولا يلزمه من العار ما يلزمها وله الخيار بكل حال ان كانت أمة «قال الربيع» وان كانت أمة غر بها كان له الخيار ان كان يخاف العنت وكان لا يجد طولاً لحرته وان كان يجد طولاً لحرته أو كان لا يخاف العنت فالنكاح مفسوخ بكل حال وهو قول الشافعي (قال الشافعي) ولو غر بها بنسب فوجد دونه وهو بالنسب الدون كفء لها ففيها قولان أحدهما ليس لها ولا لوليها خيار من قبل الكفاءة لها وانما جعل لها الخيار ولوليها من قبل التقصير عن الكفاءة فاذا لم يكن تقصير فلا خيار وهذا أشبه القولين وبه أقول والاخر أن النكاح مفسوخ لانها مثل المرأة تأذن في الرجل فتزوج غيره ومن قال هذا القول الاخر قاله في المرأة تغرب بنسب فتوجد على غيره قال ولو عقرت بنسب أو غر به فوجد خيرامنه وانما معنى من هذا أن الغرور لم يكن فيه يبدنه ولا فيها يبدنها وهما المزوجان وانما كان الغرور فيمن فوقه فلم تكن أذنت في غيره ولا إذن في غيرها ولكنه كان ثم غرور بنسب فيه

مما وجب لها من نفقتها وان كان حاضر معها الا اقرارها وبينه تقوم عليها ولو أسلمت وثنية وأسلم زوجها في العدة أو بعد هافلها النفقة لا أنها محبوسة عليه متى شاء أسلم وكانت امرأته ولو كان هو المسلم لم يكن لها نفقة في أيام كفرها وان دفعها اليها فلم يسلم حتى انقضت عدها فلا حق له لانه تطوع بها وقال في كتاب النكاح القديم فان أسلم ثم أسلمت فهما على النكاح ولها النفقة في حال الوقف لأن العقد لم ينفسخ (قال المرتضى) رجه الله الاول أولى بقوله لأنه يمنع المسئلة النفقة بامتناعها فكيف لا تمنع الوثنية بامتناعها (قال الشافعي) رجه الله وعلى العبد نفقة امرأته الحرة والكتابية والأمة اذا بوئت معه بيتاً اذا احتاج سيدها الى خدمتها فذلك له ولا نفقة لها قال ونفقته نفقة المقر لانه ليس من عبد الا وهو فقير

حق للعقدة وكان غير فاسد أن يجوز على الابتداء (قال الشافعي) فإن قال فهل تجدد دلالة غير ما ذكرت من الاستدلال من أن معنى الأولياء إنما هو معنى النسب في هذا المعنى أو ما يشبهه في كتاب أو سنة حتى يجوز أن تجعل في النكاح خيار أو الخيار إنما يكون إلى الخيرات فإنه وفصحه قيل نعم عتقت بريرة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم ففارقته زوجها وقد كان لها الثبوت عنده لأنه لا يخيّرهما إلا وهما أن تثبت أن شاءت وتنفارق أن شاءت وقد كان العقد على بريرة صحيحا وكان الجماع فيه حلالا وكان لها فسخ العقد فلم يكن لفسخها معنى والله تعالى أعلم ألا أنها صارت حرة فصار العبد لها غير كفء والتي كانت كفيّة في حال ثم انتقلت إلى أن تكون غير كفء للعبد لتقصيره عنها أدنى حالا من التي لم تكن قط كفاة لمن غيرها فكيفته على الكفاءة فوجد على غيرها

(في العيب بالمشكوحة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تزوج الرجل امرأة على أنها جميلة شابة موسرة تامة بكر فوجدها عرجوزا فيجوز أن يفتقها مع عدمه قطعاً نيباً أو عيماً أو بها ضرر ما كان الضر غير الأربع التي سمي فيها الخيار فلا خيار له وقد ظلم من شرط هذا نفسه وسواء في ذلك الحرة والامة إذا كانتا متزوجتين وليس النكاح كالبيع فلا خيار في النكاح من عيب يخص المرأة في بدنها ولا خيار في النكاح عندنا إلا من أربع أن يكون خلق فرجها عظيماً لا يوصل إلى جماعها بحال وهذا مانع للجماع الذي له عامة مانعها فإن كانت رتقاء فكان يقدر على جماعها بحال فلا خيار له أو عالجت نفسها حتى تصير إلى أن يوصل إليها فلا خيار للزوج وإن لم تعالج نفسها فله الخيار إذا لم يصل إلى الجماع بحال وإن سأل أن يشقها هو بمحبة أو ما شابهها ويخيرها على ذلك لم أجعل له أن يفعل وجعلت له الخيار وإن فعلته هي فوصل إلى جماعها قبل أن أخيره لم أجعل له خياراً ولا يزوجها الخيار إلا عندما كتم إلا أن يرضاها بما يشي بجوز فأجيز راضياً بها ولو تزوجها فوجدها مفضة لم أجعل له خياراً لأنه يقدر على الجماع وكذلك لو كان بها قرن يقدر معه على الجماع لم أجعل له خياراً ولكن لو كان القرن مانعاً للجماع كان كالرتق أو تكون جذماً أو برصاً أو مجنونة ولا خيار في الجذام حتى يكون بيننا فاما الزعر في الخجاء أو علامات ترى أنها تكون جذماً ولا تكون فلا خيار فيه بيننا لأنه قد لا يكون وله الخيار في البرص لأنه ظاهر وسواء قليل البرص وكثيره فإن كان بياضاً فقالت ليس هذا برصاً وقال هو برص أريه أهل العلم به فإن قالوا هو برص فله الخيار وإن قالوا هو مراراً لبرص فلا خيار له فإن شاء أمسك وإن شاء طلق (قال الشافعي) والجنون ضربان فضر بختق وله الخيار بقليله وكثيره وضرب غلبة على عقله من غير حادث مرض فله الخيار في الحالين معا وهذا أكثر من الذي يمتنع ويقتى (قال الشافعي) فأما الغلبة على العقل بالمرض فلا خيار لها فيه ما كان مريضاً فإذا أفاق من المرض وثبتت الغلبة على العقل فلها الخيار فإن قال قائل ما الخجة في أن جعلت للزوج الخيار في أربع دون سائر العيوب فالجدة عن غير واحد في الرتقاء ما قلت وأنه إذا لم يوصل إلى الجماع بحال فالمرأة في غير معنى النساء فإن قال فقد قال أبو الشعثاء لا ترد من قرن فقد أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قال أربع لا يجزى في بيع ولا نكاح إلا أن يسمى فإن سمى جاز الجنون والجذام والبرص والقرن (قال الشافعي) فإن قال قائل فتقول بهذا قيل إن كان القرن مانعاً للجماع بكل حال كما وصفت كان كالرتق وبه أقول وإن كان غير مانع للجماع فأنما هو عيب ينقصها فلا أجعل له خياراً أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أيعا رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فسمها فلها صداقتها وذلك لزوجها غرم على ولها (قال الشافعي) فإذا علم قبل المسبب فله الخيار فإن اختار فراقها فلا مهر لها ولا نصف ولا متعة وإن اختار حبسها بعد علمه أو نسكحها وهو يعلمه فلا خيار له وإن اختار الحبس بعد المسبب فصداقه أنه لم يعلم خيرته فإن اختار فراقها فلها مهر مثلها بالمسبب ولا نفقة عليه في عدتها ولا سكنى إلا أن يشاء ولا يرجع بالمهر عليها ولا على ولها فإن قال قائل

لأن ما بيده وإن اتسع
لسيده ومن لم تكل فيه
الحرية فكالمملوك
(قال المزني) رحمه الله
إذا كان تسعة أعشاره
حراً فهو يجعل له تسعة
أعشار ما يملك وبرته
مولاه الذي أعتق
تسعة أعشاره فكيف
لا ينفق على قدر سعة
(قال المزني) رحمه الله
قد جعل الشافعي رحمه
الله من لم تكل فيه
الحرية كالمملوك
وقال في كتاب الإيمان
إذا كان نصفه حراً
ونصفه عبداً كفر
بالإطعام فجعله كالحر
بعض الحرية هناك
ولم يجعله ببعض الحرية
ها هنا كالحر بل جعله
كالعبد فالقياس على
أصله ما قلنا من أن
الحر منه ينفق بقدر
سعة والعبد منه بقدره
وكذا قال في كتاب
الزكاة إن على الحر منه
بقدره في زكاة القطر
وعلى سيد العبد بقدر
الرق منه فالقياس
ما قلناه فقهوه وتجذوه
كذلك إن شاء الله تعالى

(الرجل لا يجذف نفقة)
من كتابين

(قال الشافعي) رحمه الله لما دل الكتاب والسنة على أن حق المرأة على الزوج أن لا يعولها احتمل أن لا يكون له أن يستمتع بها ويعتبرها حقها ولا يخلها تزوج من يغمها وأن يختير بين مقامها معه وفراقه وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم بأمرهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فانطلقوا بهوا بنفقة ما جالسوا وهذا يشبه ما وصفت وسئل ابن المسيب عن الرجل لا يجذف ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما قيل له فسنه قال سنة والذي يشبه قول ابن المسيب سنة أن يكون سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا وجد نفقتها يوما بيوم لم يفرق بينهما وإن لم يجد لم يؤجل أكثر من ثلاث ولا تمنع المرأة الثلاث من أن تخرج

فقد قيل يرجع بالمهر على وليها قال الشافعي اغتاركت أن أرد به بالمهر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعيان امرأته تكسبت بغير إذن وليها فنكاحها باطل وإن أصابها فلهما الصدق بما استحل من فرجها فإذا جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدق للمرأة بالميسر في النكاح الفاسد بكل حال ولم يرد به عليها وهي التي غرت به لأن غير هالوزوجه إياها لم يتم النكاح إلا بها إلا في البكر لا ب فاذا كان في النكاح الفاسد الذي عقد لها لم يرجع به عليها وقد جعله النبي صلى الله عليه وسلم لها كان في النكاح الصحيح الذي للزوج فيه الخيار أولى أن يكون للمرأة فاذا كان للمرأة لم يجز أن تكون هي الآخذة ويغرمه وليها لأن أكثر أمره أن يكون غريمها وهي غرت بنفسها فمضى أن يرجع به عليها ولو يرجع به عليها لم تعطه أولا (قال الشافعي) وقضى عمر بن الخطاب في التي نكحت في عدتها أن أصيب فلهما المهر فاذا جعل لها المهر فهو لو رده به عليها لم يقض لها به ولم يرد على وليها مهرها فمضى أن يفسد النكاح من قبل العقد لأنه لو كان بغير ولي أفسده وإن لم يكن في عدة قال وما جعلت له فيه الخيار إذا عقدت عقد النكاح وهو ما جعلت له الخيار إذا حدث به بعد عقد النكاح لأن ذلك المعنى قائم فيها وإن لم يجعل له الخيار بأن النكاح فسد ولكني جعلت له بحقه فيه وحق الولد قال وما جعلت له فيه الخيار إذا كان بها جعلت لها فيه الخيار إذا كان به أو حدث به فإن اختارت فراقه قبل الميسر لم يكن له أن يعسها ولم يكن لها من المهر شيء ولا متعة وإن لم تعلم حتى أصابها فاختارت فراقه فلهما المهر ولها فراقه والذي يكون به مثل الرق أن يكون مجبوراً فأخيرها ما كانها فإن كانت علت بحصيلة واحدة بما لها فيه الخيار فلم تحت فراقه وثبتت معه عليها فحدث به أخرى فلهما منه الخيار وكذلك إن علت بآنتين أو ثلاث فاختارت المقام معه جعلت لها فيما سواها الخيار وهكذا إذا وقع ما كان بها وإن علت به فتركتها وهي تعلم الخيار لها فذلك كالرضا بالمقام معه ولا خيار لها وإن علم شيأها فأصابها فلهما الصدق الذي سمي لها ولا خيار له إن شاء طلق وإن شاء أمسك فإن قال قائل فهل فيه من علة جعلت لها الخيار غير الأثر قيل نعم الخدام والبرص فيما يزعم أهل العلم بالطب والتجارب تعدى الزوج كثير وهو داء مانع للجماع لا تكاد نفس أحد أن تطيب بأن يجامع من هو به ولا نفس امرأة أن يجامعها من هو به فأما الولد فبين والله تعالى أعلم أنه إذا ولده أجدم أو أبرص أو جذماء أو برصاء فلها يسلم وإن سلم أدرك نسله ونسأل الله العافية فأما الجنون والخل فطرح الخلدود عن الجنون والجنون منهم ما لا يكون منه تأدية حق الزوج ولا زوجة بعقل ولا امتناع من محرم بعقل ولا طاعة لزوج بعقل وقد يقتل أيهما كان به زوجه وولده ويتعطل الحكم عليه في كثير مما يجب لكل واحد منهما على صاحبه حتى يطلقها فلا يلزمه الطلاق ويرد خلعها فلا يجوز خلعها وهي لو دعت إلى مجنون في الابتداء كان للولادة منعها منه كما يكون لهم منعها من غير الكفاءة وإذا جعل لها الخيار بأن يكون مجبوراً أو له بأن تكون رتقاء كان الخبل والجنون أولى بجماع ما وصفت أن يكون لها وله الخيار وأولى أن يكون لها فيه الخيار من أن لا يأتيها فيؤجل فإن لم يأتيها خبرت (قال الشافعي) فإن قال فهل من حكم لله تعالى أو سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم يقع فيه الخيار أو الفروقة بغير طلاق ولا اختلاف دينين قيل نعم جعل الله للمولى برص أربعة أشهر أو جب عليه بمعضها أن ينفى أو يطلق وذلك أنه امتنع من الجماع بهين لو كانت على غيره ما تم كانت طاعة الله أن لا يحنث فلما كانت على معصية أرحص له في الحنث وفرض الكفارة في الإيمان في غير ذكر المولى فكانت عليه الكفارة بالحنث فإن لم يحنث أوجب عليه الطلاق والعلم بحيط أن الضرر بمعاشرة الأجدم والأبرص والجنون والجنون أكثر منه بمعاشرة المولى ما لم يحنث وإن كان قد يفرق في غير هذا المعنى فكل موضع من النكاح لم أفسده بحال فمعه غير محرم وإنما جعلنا الخيار فيه بالعلة التي فيه فالجماع فيه مباح وأي الزوجين كان له الخيار فبات أو مات الآخر قبل الخيار توارثا ويقع الطلاق ما لم يحنث الذي له الخيار فسخ العقد فاذا اختارها لم يقع طلاق ولا إيلاء ولا طهار ولا لعان ولا ميراث

فتعمل أو تسأل فإن
لم يجد نفقة خايرت كما
وصفت في هذا القول
وان وجد نفقة ولم
يجد نفقة خايرت كما
لأنها تملك بنفقة
وكانت نفقة خايرتها
دينا عليه متى أيسر
أخذته به ومن قال هذا
لزمه عندى إذا لم يجد
صداقها أن يخيرها لأنه
شبه بنفقة (قال
المرزى) رجه الله قد
قال ولو أعسر بالصدقة
ولم يعسر بالنفقة
فاختارت المقام معه لم
يكن لها فراقه لأنه
لا ضرر على بدنهما إذا
أنفق عليها في استئجار
صداقها (قال المرزى)
فهذا دليل على أن
لا خيار لها فيه كالتفقة
(قال الشافعى) ولو
اختارت المقام معه فى
شئت أجل أيضا لان
ذلك عفو عما مضى ولو
علمت عسرته لانه يمكن
أن يوسر ويتطوع عنه
بالغرم ولها أن لا تدخل
عليه إذا أعسر بصداقها
حتى تقبضه واحتج على
مخالفة فقال اذا خيرتها
فى العنين يؤجل
سنة ورضيت منه

(الأمة تغرب بنفسها) (قال الشافعى) رجه الله تعالى وإذا أذن الرجل لأتمته فى نكاح رجل
وكل رجلا تزوجها خطيبها الرجل الى نفسها فذكرت أنها حرة ولم يذكر ذلك الذى زوجها أو ذكر الذى زوجها
ولم تذكره أو ذكره معا فزوجها على أنها حرة فلم يعد عقد النكاح وقبل الدخول أو بعده أنها أمة فله الخيار
فى المقام معها أو فراقها ان كان ممن يحل له نكاحها بأن لا يجد طولاً لحرة ويخاف العنت فان اختار فراقها
قبل الدخول فلا نصف مهر ولا متعة وان لم يعلم حتى أصابها فلهامهر مثلها كان أقل مما سمى لها أو أكثر
ان اختار فراقها والفراق فسخ بغير طلاق ألا ترى أن لو جعله طليقة لزمه أن يكون لها نصف المهر الذى
فرض لها قبل الدخول وكله بعد الدخول لان الله عز وجل أوجب للطليقة قبل الدخول نصف المهر ولا
يرجع بمهرها عليها ولا على الذى غره من نكاحها بحال لان الاصابة توجب المهر اذا درى فيها الحد وهذه
أصابة الحد فيها ساقط واصابة نكاح لا زنا (قال الشافعى) فان أحب المقام معها كان ذلك له وان اختار
فراقها وقد ولدت أولاد فأنهم أحرار وعليه قيمتهم يوم يسقطون من بطون أمهاتهم وذلك أول ما كان حكمهم
حكم أنفسهم لسيد الأمة ويرجع بجميع ما أخذ منه من قيمة أولاده على الذى غره ان كان غره الذى زوجته
رجع به عليه وان كانت غره هي رجع به عليه اذا اعتقت ولا يرجع عليها اذا كانت مملوكة وهكذا اذا
كانت مدبرة أو أم ولد أو معتقة الى أجل لم يرجع عليها فى حال رقها ويرجع عليها اذا اعتقت اذا كانت هي التى
غره (قال الشافعى) وان كانت مكاتبه فثل هذا فى جميع المسائل إلا أنه أن يرجع عليها وهي مكاتبه
بقية أولادها لان الجناية والدين فى الكتابة يلزمها فان أدته فذلك وان لم تؤده وعمرت فردت رقيقا لم يلزمها
فى حال رقها حتى تعتق فيلزمها اذا اعتقت وان كان ممن يجد طولاً لحرة والنكاح مفسوخ بكل حال لا خيار
فيه فى إثباته فان لم يصبها فلا مهر ولا نصف مهر ولا متعة وان أصابها فلهامهر مثلها وان ضرب انسان
بطنها فألقت جنينا فلا به فيه ما فى جنين الحرة جنينا ميتا

(كتاب النفقات)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعى رجه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم
فى أزواجهم وما ملكت أيمانهم وقال عز وجل الرجال قوامون على النساء وقال تقدست أسماؤه
وعاشروهن بالمعروف وقال عز وجل ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة (قال
الشافعى) هذا جملة ما ذكر الله عز وجل من الفرائض بين الزوجين وقد كتبنا ما حضرنا مما فرض الله عز
وجل للمرأة على الزوج والزوج على المرأة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعى) وفرض الله
عز وجل أن يؤدى كل ما عليه بالمعروف وجماع المعروف اعفاء صاحب الحق من المؤنة فى طلبه وأداؤه
الى طبيب النفس لا بضروره الى طلبه ولا تأديته باظهار الكراهية لتأديته وأيمهاترك فظلم لان مطل
الغنى ظلم ومطله تأخير الحق (قال الشافعى) فى قوله تعالى ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال
عليهن درجة والله أعلم أى فالهن مثل ما عليهن من أن يؤدى اليهن بالمعروف

(وجوب نفقة المرأة) قال الله عز وجل فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان
خفتم أن لا تعدوا قرأ الى أن لا تعدوا وقال عز وجل والوالدان يرضعن أولادهن قرأ الى بالمعروف
وقال عز وجل فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا ابن
عينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن هند قالت يا رسول الله ان
أنا سقيان رجل شحج وليس لى الا ما يدخل بيتى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذى ما يكفىك
وولدت بالمعروف أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن

يجمع مرة واحدة
فتمتد ولا يبرئ على
فقد النفقة فكيف
اقرتهم معه في أعظم
الضررين وفسرت
بينهما في أصغر
الضررين

(نفقة التي لا تملك زوجها
رجعتها وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى قال الله تعالى
أسكنوهن من حيث
سكنتم من وجدكم
وقال تعالى وإن كن
أولات حمل فأنفقوا
عليهن حتى يرضعن
حليلن فلما أوجب الله
لهن النفقة بالحمل دل
على أن النفقة لها
بخلاف الحمل ولا أعلم
خلافاً أن التي عاك
رجعتها في معاني
الازواج في أن عليه
نفقتها وسكنها وأن
طلاقه وإيلاده وطهاره
ولعانه يقع عليها وأنها
تربو برئها فكانت الآية
على غيرها من المطلقات
وهي التي لا تملك رجعتها
وبذلك جاءت سنة
رسول الله صلى الله
عليه وسلم في فاطمة
بنت قيس بتزوجها

أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها حدثته أن هنداً أم معاوية جاءت النبي صلى الله عليه
وسلم فقالت يا رسول الله إن أبا عبد الله رجل شحيح وأنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه سرا
ره ولا يعلم فهل علي في ذلك من شيء فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفينك وولداك بالمعروف
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يونس بن عبد الأعلى عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن
أبي خزيمة قال قال جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفق على نفسك
قال عندي آخر قال أنفق على ولدك قال عندي آخر قال أنفق على أهلك قال عندي آخر قال أنفق على
خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم قال سعيد بن أبي سعيد بن ميمون يقول أبو هريرة رداً ما حدث بهذا يقول وولدك
أنفق على ألى من تكتلي وتقول زوجتك أنفق على أولادك ويقول خادمك أنفق على أولادك (قال
الشافعي) في قول الله عز وجل وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله عز وجل فإن أرضعن
لكم فأتوهن أجورهن ثم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفينك وولداك بالمعروف بيان أن
على الأب أن يقوم بالمزنة التي في صلاح صغار ولده من رضاع ونفقة وكسوة وخدمة قال وفي قول الله تبارك
وتعالى في النساء ذلك أدنى أن لا تعولوا بيان أن على الزوج ما لا يغني بامرأته عنه من نفقة وكسوة وسكني
قال وخدمة في الحال التي لا تقدر على أن تنحرف لما لصلاح ولدك من الزمانة والمرض فكل هذا
لازم للزوج قال ويحتمل أن يكون عليه لخدمتها نفقة إذا كانت ممن يعرف أنها لا تحب لخدم نفسها وهر
مذهب غير واحد من أهل العلم فيفرض على الرجل نفقة خادم واحد للمرأة التي أغلب أن مثلها لا تخدم
نفسها وليس عليه نفقة أكثر من خادم واحد فإذا لم يكن لها خادم فلا أعلم يجبر على أن يعطيها خادماً
ولكن يجبر على من يصنع لها من طعامها ما لا تصنعه هي ويدخل عليها ما لا يخرج لادخاله من الماء ومن
مصلحتها لا يجاوز به ذلك (قال الشافعي) وينفق على ولده حتى يبلغوا المحيض والحلم ثم لا نفقة لهم عليه
الآن بتطوع الآن يكونوا زمني فينفق عليهم قياساً على النفقة عليهم إذا كانوا لا يغنون أنفسهم في الصغر
وسواء في ذلك الذكر والأنثى وانما ينفق عليهم ما لم تكن لهم أموال فإذا كانت لهم أموال فنفقة في
أموالهم قال وسواء في ذلك ولده وولده وولده وإن سفلوا ما لم يكن لهم أب دونه يقدر على أن ينفق عليهم قال
وإذا زمن الأب والأم ولم يكن لهم مال ينفقان منه على أنفسهم ما أنفق عليهم ما الراد لانهم ما قد جعلا الحاجة
والزمانة التي لا ينحرفان معها والتي في مثل حال الصغرى أو أكثر ومن نفقتهم الخدمة كما وصفت والاحداد
وإن بعدوا أبناء إذا لم يكن لهم أب دونه يقدر على النفقة عليهم أنفق عليهم ولداً (قال الشافعي) وينفق
إذا كانوا كما وصفت على ولده بانهم منه وينفق عليه ولده بذلك المعنى لا بالاستمتاع منهم بما يستمتع به الرجل
من امرأته قال وينفق على امرأته غنية كانت أو فقيرة بحسبها على نفسه الاستمتاع بها وغير ذلك ومنعها
من ذلك من غيره قال ولا شك إذا كانت امرأة الرجل قد بلغت من السن ما يجامع مثلها فامتنع من الدخول
عليها ولم تمنع من الدخول عليه ولا منه بعد الدخول عليه فعليه نفقتها ما كانت زوجة له من بضه وصحيحة
وغائباً عنها وحاضراً لها وإن طلقها كان على الرجعة فعليه نفقتها في العدة لأنه لا يمنع من أن تصبح حلالاً له
يستمتع بها إلا نفسه إذا أشهد شاهدين أنه راجعها فهي زوجته وإذا لم يفعل فهو منع نفسه من رجعتها
ولا ينفق عليها إذا لم يكن على الرجعة لانها أحق بنفسها منه ولا تحل له إلا بشكاح جديد قال وإذا انكح
الصغيرة التي لا يجامع مثلها وهو صغير أو كبير فقد قبل لبس عليه نفقتها لأنه لا يستمتع بها وأكرما بينكم
له الاستمتاع بها وهذا قول عدد من علماء أهل زماننا لا نفقة لها إلا بالحس من قبلها ولو قال قائل ينفق
عليها لانها ممنوعة به من غيره كان مذهبا قال وإذا كانت هي البالغة وهو الصغير فقد قبل عليه النفقة لان
الحبس جاء من قبله ومثله لا يستمتع به وقيل إذا علمته صغيراً ونكحته فلا نفقة لها إلا ما معلوماً أن مثله لا يستمتع
بامرأته قال ولا تجب النفقة لامرأته حتى تدخل على زوجها أو تخلى بينه وبين الدخول عليها فيكون الزوج

ينزل ذلك فإذا كانت هي الممتنعة من الدخول عليه فلا نفقة لهما لانها مانعة له نفسها وكذلك ان خربت منه أو منعت الدخول عليها بعد الدخول عليه لم يكن لها نفقة ما كانت ممتنعة منه (قال الشافعي) وإذا تكسها ثم خلت بينه وبين الدخول عليها فلم يدخل فعليه نفقة لان الحبس من قبله (قال الشافعي) وإذا نسكها ثم غاب عمها فبألت النفقة فان كانت خلت بينه وبين نفسها فغاب ولم يدخل عليها فعليه النفقة وان لم تكن قد دخلت بينه وبين نفسها ولا منعتة فهي غير بخيلة حتى تخل ولا نفقة عليه وتكتب اليه ويؤجل فان قدم والأنتق إذا أتى عليه قدر ما يأتيه الكتاب ويقدم والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب قدر النفقة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى الآية (قال الشافعي) ففي هذا دلالة على أن على المرء أن يعول امرأته وبمثل هذا جاءت السنة كما ذكرت في الباب قبل هذا من الكتاب والسنة قال والنفقة نفقتان نفقة المومن ونفقة المقر عليه رزقه وهو الفقير قال الله عز وجل لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه الآية قال وأقل ما يلزم المقر من نفقة امرأته المعروف ببلدهما قال فان كان المعروف أن الأغلب من نظرائها لا تكون إلا محدومة عاها وخدامها واحد لا يزيد عليه وأقل ما يعولها به وخدامها ما لا يقوم بدن أحد على أقل منه وذلك مذهب عبد النبي صلى الله عليه وسلم لها في كل يوم من طعام البلد الذي يقتاتون حنطة كان أو شعيرا أو ذرة أو أرزا أو سلتا وخدامها مثله ومكيلة من آدم بلا دها زيتا كان أو سمنا بقدر ما يكفي ما وصفت من ثلاثين مدي في الشهر وخدامها شبيهه ويفرض لها في دهن ومسط أقل ما يكفيها ولا يكون ذلك لخدامها لانه ليس بالمعروف لها (قال الشافعي) وان كانت ببلد يقتاتون فيه أصنافا من الحبوب كان لها الأغلب من قوت مثلها في ذلك البلد وقد قيل لها في الشهر أربعة أرطال لحم في كل جعة رطل وذلك المعروف لها وفرض لها من الكسوة ما يكفي مثلها ببلد هاعند المقر وذلك من القطن الكوفي والبصري وما أشبههما وخدامها كمراس وتبان وما أشبهه وفرض لها في البلاد الباردة أقل ما يكفي في البرد من جبة محشوة وقطيفة أو لحاف وسراويل وقيص وخمار أو مقنعة وخدامها جبة صوف وكساء تلحفه يدفي مثلها وقيص ومقنعة وخف وما لا غنى بها عنه وفرض لها اللصيف قيصا ولحفة ومقنعة قال وتكفيها القطيفة سنتين والجبة المحشوة كما يكفي مثلها السنتين ونحو ذلك (قال الشافعي) وان كانت رغبة لا يجزها هذا أو زهيدة يكفيها أقل من هذا دفعت هذه المكيلة اليها وتريدت ان كانت رغبة من ثمن آدم ولحم أو عسل وما شاءت في الحب وان كانت زهيدة تريدت فيما لا يقوتها منه من الطعام ومن فضل المكيلة قال وان كان زوجها موسعا عليه فرض لها مدين عبد النبي صلى الله عليه وسلم وفرض لها من الادم واللحم ضعف ما وصفته لامرأة المقر وكذلك في الدهن والعسل وفرض لها من الكسوة وسط البغدادى والهروى ولين البصرة وما أشبهه وكذلك يحبس لها الشتاء ان كانت ببلاد يحتاج أهلها الى الحشو وتعطي قطيفة وسطا لا تراد وان كانت رغبة فعلى ما وصفت وتنقص ان كانت زهيدة حتى تعطى مدين عبد النبي صلى الله عليه وسلم في اليوم لان لها سعة في الادم والفرض تزيد بها ما أحببت (قال الشافعي) وأفرض عليه في هذا كله مكيلة طعام لا دراهم فان شاءت هي أن تبعة فتصرفه فيما شاءت صرفته وأفرض لها نفقة خادم واحد لا يزيد عليه وأجعله مديا أو ثلثا مديا عبد النبي صلى الله عليه وسلم لأن ذلك سعة لمثلها وأفرض لها عليه في الكسوة الكر باس وغلظ البصرى والواسطى وما أشبهه لا أجازه بموسع من كان ومن كانت امرأته وأجعل عليه لامرأته فراشا وسادة من غلظ البصرة وما أشبهه وللخادمة الفروة وسادة وما أشبهه من عبادة أو كساء غلظ فان بلى أخلفه وانما جعلت أقل الفرض مديا لالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في دفعه الى الذي أصاب أهلها في شهر رمضان بعرق فيه خمسة عشر أو عشرين صاعا السنتين مسكينا فكان ذلك مديا مديا الكل مسكين والعرق خمسة عشر صاعا على ذلك يعمل ليكون أربعة أعراق وسقا

طلاقها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ليس لك عليه نفقة وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه قال نفقة المطلقة ما لم تحرم وعن عطاء ليست المستوتة الحبل منه في شئ إلا أنه ينفق عليها من أجل الحبل فان كانت غير حبل فلا نفقة لها قال وكل ما وصفت من متعة أو نفقة أو سكنى فليست الا في نكاح صحيح فأما كل نكاح كان مفسوخا فلا نفقة حاملا أو غير حامل فان ادعت الحبل ففيها قولان أحدهما أنه لا يعلم بيقين حتى تلد فتعطي نفقة ما مضى لها وهكذا لو أوصى الحبل أو كان الوارث أو الموصى له غائبا فلا يعطى الا بيقين أرايت لو أعطيناها بقول النساء ثم أنفست أليس قد أعطينا من ماله ما لم يجب عليه والقول الثاني أن تخصى من يوم فارقتها فإذا قال النساء بها جمل أنفق عليها حتى تضع ولما مضى (قال المزني)

رجه الله هذا عندى
أولى بقوله لان الله
عز وجل أوجب الجمل
النفقة وجعلها قبل أن
تضع (قال الشافعي)
رجه الله ولو ظهر بها
جمل فنفاه وقد نفها
لأعنا ولا نفقة عليه
فإن أ كذب نفسه حد
ولحق به الراد ثم أخذت
منه النفقة التي بطلت
عنه ولو أعطاه بقول
القوابل ان بها جلائم
علم أن لم يكن بها جمل
أو أنفق عليها فجاوزت
أربع سنين رجع
عليها بما أخذت ولو
كان تلك الرجعة فلم تفر
بثلاث حيض أو كان
حيضها يختلف في طول
وبصر لم أجعل لها إلا
الأقصر لان ذلك اليقين
وأطرح الشك (قال
المرئي) رجحه الله اذا
حكم بان العدة قائمة
فكذلك النفقة في
القياس لها بالعدة
قائمة ولو جاز قطع
النفقة بالشك في
انقضاء العدة لجاز
انقطاع الرجعة بالشك
في انقضاء العدة (قال
الشافعي) رجحه الله
ولا أعلم حجة بأن

ولكن الذي حدثه أدخل الشك في الحديث خمسة عشر وأربعين صاعا قال وانما جعلت أكثر
ما فرضت مدين مدين لأن أكثر ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم في فدية الكفارة لا ذى مدين لكل
مسكين وبينهما وسط فلم أقصر عن هذا ولم أجاوز هذا لأن معلوما أن الأغلب أن أقل القوت مدين وأن
أرسله مدين قال والغرض على الوسط الذي ليس بالموسع ولا بالمقترب ما بينهما مدين ونصف للمرأة ومدة الخادم
(قال الشافعي) وإذا دخل الرجل بامرأته ثم غاب عنها أى غيبة كانت فطلبت أن ينفق عليها أحلفت
مادفع اليها نفقة وفرض لها في ماله نفقتها وان لم يكن له نقد بيع لها من عرض ماله وأنفق عليها ما وصفت
من نفقة موسع أو مقترأى الخالين كانت حاله قال فان قدم فأقام عليها يئسه أو أقرت بان قد قبضت منه
أو من أحد عنه نفقة وأخذت غير ما رجع عليها بثل الذي قبضت قال وان غاب عنها ما ناقرت بطلب
النفقة بغير ابراء له منها ثم طلبتها فرض لها من يوم غاب عنها قال وكذلك ان كان حاضر فلم ينفق عليها
فطلبت فيما مضى فعليه نفقتها قال وان اختلفا فقال قد دفعت اليها نفقتها راقالت لم يدفع الى شيأ فالقول
قولها مع يمينها وعليه اليئسه بدفعه اليها وأقرارها به والنفقة كالخقوق لا يرثه منها الا اقرارها وأبينه
تقوم عليها بقبضها قال وان دفع اليها نفقة سنة ثم طلقها نالنا رجع عليها بما بقي من نفقة السنة من
يوم وقع الطلاق قال وان طلق واحدة أو اثنتين تلك الرجعة فیه ما رجع عليهما بما بقي من نفقة السنة بعد
انقضاء العدة وان كانت حاملا فطلقها نالنا أو واحدة رجع عليها بما بقي من نفقة السنة بعد وضع
الحمل قال وان تركها سنة لا ينفق عليها وأبرأته من نفقة تلك السنة وسنة مستقبله برئ من نفقة السنة
الماضية لانها قد وجبت لها ولم يبرأ من نفقة السنة المستقبله لانها أبرأته قبل أن تجب لها وكان لها أن
تأخذها وما أوجب عليه من نفقتها ماتت فهو لورثتها واذا ماتت ضربت مع الغرماء في ماله كخقوق
الناس عليه والله أعلم

(باب في الحال التي تجب فيها النفقة ولا تجب) (قال الشافعي) رجحه الله تعالى واذا ملك الرجل
عقدة المرأة يجامع مثلها وان لم تكن بالغاً خلت بينه وبين الدخول عليها وأخلى أهلها فيما بينه وبين ذلك ان
كانت بكرًا ولم تمتنع هي من الدخول عليه وجب عليه نفقتها كما تجب عليه اذا دخل بها لان الحبس من قبله
قال وكذلك ان كان صغيراً زوج بالغاً فعليه نفقتها لان الحبس من قبله (قال الشافعي) ولو كان
الزوجان بالغين فامتنعت المرأة من الدخول أو أهلها العلة أو اصلاح أمرها لم تجب على زوجها نفقتها حتى
لا يكون الامتناع من الدخول إلا منه (قال الشافعي) ولو امتنعت من الدخول على فغاب عنها لم يكن
عليه نفقتها حتى يحضر لا تمتنع من الدخول عليه وان طال غيبته إلا أن يبعث اليه أهلها ان أقدم فأدخل
فيؤجل بقدر ما يسير بعد بلوغ رسالها اليه أو تسير هي اليه ويوسع في ذلك عليه لقضاء حاجته وما أشبه ذلك
فان تأخر بعد ذلك وجب عليه نفقتها لان الحبس جاء من قبله قال ولو دخلت عليه فرفضت حرصا لا يقدر
على اتيانها معه كانت عليه نفقتها وكذلك ان كان يقدر على اتيانها اذا لم تمتنع من أن يأتيها ان شاء وكذلك
لو كانت لم تدخل عليه وخت بينه وبين نفسها كانت عليه نفقتها وهذا يخالف للصغر هذا انما يكون
الامتناع فيه من الاتيان منه لأنه يعافها بالامتناع منها لانها تتحمل أن توتى قال ولو أصابها في الفرج شيء
يضر به الجماع ضررا شديدا منع من جماعها ان شاءت وأخذ بنفقتها إلا أن يشاء أن يطلقها وكذلك
لو ارتقت فلم يقدر على أن يأتيها أبدا بعد ما أصابها أخذ بنفقتها من قبل أن هذا عارض لها الامتناع منها
لنفسها وقد جمعت وكانت ممن يجامع مثلها قال ولو أذن لها فحرمت أو اعتكفت أو لزمتها صوم يسد
أو كفارة كانت عليه نفقتها في حالاتها تلك كلها قال واذا دخلت عليه أو لم تدخل عليه فبرئت أو امتنعت
أو كانت أمة فنعها أهلها فلا نفقة لها حتى تحل بينه وبين نفسها (قال الشافعي) ولو أذنت عليه أنه يطلقها
ثلاثا أو أكثر فامتنعت منه لم يكن لها نفقة حتى تعود الى غير الامتناع منه قال ولو أقر أنه طلق إحدى

نسائه ثلاثاً ولم يبين أخذ بنفقة من كلهن حتى يبين لانهن محبوسات به والامتناع كان منه لانهن (قال الشافعي) وكل زوجة لمسلم حرة مسلمة أو ذميمة فسواء في النفقة والخدعة على قدر سعة ماله وضيقة وكذلك ان كانت امرأته أمة تخفى بينه وبينها إلا أنه ليس عليه ان كان موسعاً ان ينفق للأمة على خادم لأن المعروف للأمة انها خادم كانت في الفراهة وكثرة الثمن ما كانت (قال الشافعي) ويلزم الزوج نفقة ولده على ما ذكر من قدر نفقة امرأته وكسوته ما كان عليه أن ينفق عليه فان كانوا مماليك فليس عليه نفقتهم وإذا اعتقوا فعليه نفقتهم وينفق على ولده وولد ولده وآبائه كما وصفت ولا ينفق على أحد بقرابة غيرهم أخ ولا عم ولا خالة ولا على عمة ولا على ابن من رضاعة ولا على أب منها قال وكل زوج حر مسلم وذممي وثني عنده حرة من النساء في هذا كله سواء لا يختلفون

(باب نفقة العبد على امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج العبد بذن سيده حرة أو كتابية أو أمة فعليه نفقاتهن كلهن كنفقة المقتل لا يخالفه ولا يفرض عليه أكثر منها لأنه ليس عبد إلا وهو مقتول لأن ما بيده وإن أع ملك لسيده قال وليس على العبد أن ينفق على ولده أحراراً كانوا أو مماليك قال والمالك والمذبر وكل من لم تكمل فيه الحرية في هذا كله كالمولود وإن كانت للمكاتب أم ولد وطئها في المكاتبه بالملك فولدت له أنفق على ولده فان عجز فليس عليه نفقتهم لانهم مماليك لسيده قال وينفق العبد على امرأته إذا طلقها طلاقاً في الرجعة في العدة وإذا لم يملك رجعتها لم ينفق عليها إلا أن تكون حاملاً فينفق عليها لأن نفقة الحوامل فرض في كتاب الله تعالى ولست أعرفها إلا المكيان الولد فإذا أنفق عليها وهي مطلقة لا يملك رجعتها وهو يراها حاملاً ثم بان أن ليس بها حمل رجعت عليها بالنفقة من يوم طلقها وأنفق عليها إن أراد ذلك وسواء أنفق عليها بامر قاض أو غير امر قاض لأنه كان يلزمه في الظاهر على معنى أنهم أحامل وإذا بان أنها ليست بحامل رجعت عليها به والله تعالى الموفق

(باب الرجل لا يجدها ينفق على امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى دل كتاب الله عز وجل ثم سئله رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن على الرجل أن يعول امرأته (قال الشافعي) فلما كان من حقها عليه أن يعولها ومن حقه أن يستمتع منها ويكون لكل على كل المأزج على المرأة وللرأة على الزوج احتل أن لا يكون للرجل أن يسك المرأة يستمتع بها ويمنعها غيره تستغني به ويمنعها أن تضرب في البلد وهو لا يجدها يعولها به فاحتل إذا لم يجدها ينفق عليها أن يخير المرأة بين المقام معه وفراقه فان اختارت فراقه فهي فرقة بلا طلاق لانها ليست شيئاً أوقعه الزوج ولا جعل إلى أحد ليقاها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم بأمرهم أن يأخذوهم أن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا (قال الشافعي) وهذا يشبه ما وصفت قبله والله يذهب أكثر أصحابنا وأحسب عمر والله تعالى أعلم لم يجد بحضرته لهم أموالاً يأخذ منها نفقة نسائهم فكتب إلى أمراء الأجناد أن يأخذوهم بالنفقة إن وجدوها والطلاق إن لم يجدوها وان طلقوا فوجد لهم أموالاً أخذوهم بالبعثة بنفقة ما حبسوا قال وإذا وجد نفقة امرأته يوماً بيوم لم يفرق بينهما وإذا لم يجدها لم يؤجل أكثر من ثلاث ولا ينزع المرأة في الثلاث من أن تخرج فتعمل أو تسأل فان لم يجد نفقة ما خبرت كما وصفت في هذا القول فان كان يجد نفقة ما بعد ثلاث يوماً ويعوز يوماً خبرت إذا مضت ثلاث فلم يقدر على نفقة ما قبل ما وصفت للنفقة على المقتل خبرت في هذا القول فإذا بلغ هذا وجد نفقة ما لم يجد نفقة خادمها لم يخير لانهما سائل بنفقة ما كانت نفقة خادمها ينال عليه متى أيسر أخذته به قال وإذا فرق بينهما ثم أيسر لم ترد عليه ولا يملك رجعتها في العدة إلا أن تشاءه بشكاح جديد قال ومن قال هذا فيمن لا يجد ما ينفق على امرأته فلم يجد صداقها لزمه عندي إذا لم يجد صداقها أن يخيرها وان وجد نفقة ما بعد ثلاث ليل وما أشبهها لأن صداقها شبه بنفقة

لا ينفق على الأمة الحامل ولو زعم أن النفقة للحمل كانت نفقة الحمل لا تبلغ بعض نفقة أمه ولكنه حكم الله جل ثناؤه (وقال) في كتاب الأملاء النفقة على السيد (قال المزني) رحمه الله الأول أحق به لأنه شهد أنه حكم الله وحكم الله أولى مما خالفه (قال الشافعي) فأما كل نكاح كان مفسوخاً فلا نفقة لهما ولا سكنى حاملاً أو غير حامل (وقال) في موضوع آخر إلا أن يتطوع المصيب لهما بذلك ليحسبها فيكون ذلك لها بتطوعه وله تحصينها وبالله التوفيق

(باب النفقة على الأقارب)
من كتاب النفقة ومن ثلاثة كتب

(قال الشافعي) رحمه الله في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان ان على الأب أن يقوم بالموثرة في اصلاح صغار ولده من رضاع ونفقة

وكسوة وخدعة دون
أمة ونفسه لانه أن
النفقة ليست على
المسيرات وقال ابن
عباس رضي الله عنهما
في قوله تعالى وعلى
الوارث مثل ذلك، أن
لاختار والده بولدها لا
أن عليها النفقة (قال)
فينفق الرجل على
رأده حتى يبلغوا الحلم أو
المحض ثم لا نفقة لهم
الأب أن يكونوا زمني
فينفق عليهم إذا كانوا
لا يغتصبون أنفسهم
وكذلك والدوله وان
سفلوا ما لم يكن لهم أب
دونه يقدر على أن
ينفق عليهم وان كانت
لهم أموال فنفقهم في
أموالهم وإذا لم يجز أن
أن يضيع شيئا منه
فكذلك هو من ابنه اذا
كان الولد زمنلا يغني
نفسه ولا عياله ولا
خرقه له فينفق عليه ولده
وولدوله وان سفلوا
لأنهم ولدو حق الراد على
الزاد أعظم ومن أجبرناه
على النفقة بعنافها
العقار ولا تجبر امرأة
على رضاع ولدها
شريعة كانت أو دينية
مزرعة كانت أو فقيرة

(قال الشافعي) وان تكفته وهي تعرف عسرتة فحكه وحكه في عسرتة كحكم المرأة تنكح الرجل
موسرا فبعسر لانه قد يوسر بعد العسر ويعسر بعد اليسر وقد تغلب معسرا وهي ترى له حرقة تغلبها ألا
تغنيه وتغنيها أو من يتطوع فيه عطية ما يغنيها (قال الشافعي) وإذا أعسر بنفقة المرأة فأجل ثلاثا ثم خبرت
فاختارت المقام معه في شئت أجل أبصا ثم كان لها فراقه لان اختيارها المقام معه عفو عما مضى فعفوها
فيه جائز وعفوها غير جائز عما استقبل فلا يجوز عفوها عما لم يخب لها وهي كالمرأة تنكح الرجل تراه معسرا
لانه قد تعفو ذلك ثم يوسر بعد عسرتة فيمنفق عليها قال وإذا أعسر بالصدقة ولم يعسر بالنفقة فخيرت
فاختارت المقام معه لم يكن لها فراقه لانه لا ضرر على بدنها ما أنفق عليها في استئجار صداقها وقد عفت
فرقتة كما يخبر صاحب المفلس في عين ماله وذمة صاحبه فيختار ذمة صاحبه فلا يكون له أن يأخذ بعد عين
ماله وصداقها دين عليه إلا أن تعفو (قال الشافعي) وإذا انسكحها فأعسر بالصدقة فليها أن لا تدخل عليه
حتى يعطيها الصداق ولها النفقة ان قالت اذا جئت بالصدقة خلت بيني وبينك (قال الشافعي) وان
دخلت فأعسر بالصدقة لم يكن لها أن تخير لانها قد رضيت بالدخول بالصدقة ولا تمنع منه ما كان ينفق
عليها ودخولها عليه بالصدقة رضاه ذمته كما يكون رضا الرجل من عين ماله يحسد بذمة غيره أو نفوت
عند غيره فلا يكون له الا ذمة غيره قال وسواء في العسرة بالصدقة والنفقة كل زوج وزوجة الحر
تحت الامة والعبد تحت الحرية والامة كلهم سواء والخيار للامة تحت الحرية العسرة بالنفقة فان شاء
سيدها أن يتطوع عن الزوج بالنفقة فلا خيار للامة لانه واحد للنفقة وإذا امتنع فالخيار للامة لا لسيدها
قال وكذلك الخيار للحره لا لولها فان كانت الامة أو الحره مغلوبه على عقلها أو صبيته لم يبلغ لم يكن لولي
واحدة منهم أن يفرق بينهما وبين زوجها بعسره بصدقة ولا نفقة وإذا أعسر زوج الامة بالصدقة
فالصداق لسيد الامة والخيار لسيد الامة لا للامة فان اختارت الامة فراقه واختار السيد أن لا تفارقه
لم يكن عليه أن يفرق بينهما لان ذلك لسيدها ولا ضرر فيه عليها والمسلم تحته الكتابية والكتابي تحته
الكتابية اذا طلبت المرأة حقها قبله في نفقة وصدقة كما وصفت من مثله للزوج الحرائر (قال الشافعي)
وقد قيل لا خيار للمرأة في عسرة الزوج بالنفقة وتختل تطالب على نفسها ولا خيار في عسرة بالصدقة ولها
الامتناع منه ما لم تدخل عليه فإذا دخلت عليه لم يكن لها الامتناع منه وهي غريم من الغرماء قال وعلى
السيد نفقات أمهات أولاده ومدبره ورقيقه كلهم ذكرهم وان شأهم مسلمهم وكافرهم وليس عليه نفقة
مكاتبه حتى يعجزوا فإذا عجزوا فاعطه نفقتهم

(باب أي الوالدين أحق بالولد) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن
عينة عن زياد بن سعد عن هلال بن أبي ميمونة عن أبي ميمونة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أخبر غلاما بين أبيه وأمه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عينة عن يونس بن
عبد الله الجرمي عن عمارة الجرمي قال خيرني على بين أي وعي ثم قال لاخ لي أصغر مني وهذا أيضا لو قد بلغ
مبلغ هذا خبرته أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن يونس بن عبد الله عن
عمارة قال خيرني على رضي الله تعالى عن بين أي وعي وقال لاخ لي أصغر مني وهذا لو بلغ مبلغ هذا خبرته
قال إبراهيم وفي الحديث وكنت ابن سبع أو ثمان سنين (قال الشافعي) فإذا افرق الأبوان وهما في قرية
واحدة فالأول أحق بولدها ما لم تزوج وما كانوا أصغارا فإذا بلغ أحدهم سبعا أو ثمان سنين وهو يعقل خير
بين أبيه وأمه وكان عند أيهما اختار فان اختار أمه فعلى أبيه نفقته ولا يمنع من تأديبه قال وسواء في ذلك
الذكر والأنثى ويخرج الغلام إلى الكتاب والصناعة ان كان من أهلها أو أبوى عند أمه وعلى أبيه نفقته
وان اختار أباه لم يكن لأبيه منعه من أن يأتي أمه وتأتيه في الأيام وان كانت جارية لم تمنع أمهات من أن تأتيها
ولا أعلم على أبيها إخراجها إليها الا من مرض فيؤمر بإخراجها عائدة قال وان ماتت البنت لم تمنع الام من

أن تليها حتى تذفن ولا تمنع في مرضها من أن تلي عمر يشفي منزل أبيها قال وإن كان الولد مخبولا فهو
كالغير وكذلك إن كان غير مخبول ثم خبل فهو كالصغير الأم أحق به ولا يخير أبدا قال وإنما أخير الزاد
بين أبيه وأمه إذا كامعا ثقة للولد فإن كان أحدهما ثقة والآخر غير ثقة فالثقة أو ولاهما بد غير تخيير
قال وإذا أخير الولد فاختار أن يكون عند أحد الأبوين ثم عاد فاختار الآخر حوّل إلى الذي اختار بعد
اختياره الأول قال وإذا نسكت المرأة فلا حق لها في كسونه ولدها عند صغيرا كان أو كبيرا ولو اختارها
ما كانت ناكحا فإذا طلقت طلاقا مك في الزوج الرجعة أو لا يملكها رجعت على حقها فيهم فإذا راجعها
أو نسكتها أو غيره دخل بها أو لم يدخل بها أو غاب عن بلدها أو حضر فلا حق لها فيهم حتى تطلق وكلما
طلقت عادت على حقها فيهم لأنهم اتعنه بوجهه فإذا ذهب فهي كما كانت قبل أن تكون وإن في ذلك حقا للولد
(قال الشافعي) وإذا تزوجت المرأة ولها أم لزوج لها فالأم تقوم مقام ابنتها في الولد لا تختلعهما في شيء
وإن كان لها زوج لم يكن لها فيهم حق إلا أن يكون زوجها جدا للولد فلا تمنع حقها فيهم عند والد قال وإذا
أمت الأم من الزوج كانت أحق بهم من الجدة (قال الشافعي) وإذا اجتمع القرابة من النساء فتنازعن
الولد فالأم أولى ثم أمهات أم أمهات أمهات أو بعدن ثم الجدة أم الأب ثم أمهات أمهات أمهات ثم الجدة أم
الجدة أم الأب ثم أمهات أمهات أمهات ثم الاخت لأب والأم ثم الاخت لأب ثم الاخت للأم ثم الخالة ثم العمة
قال ولا ولاية لام أبي الأم لأن قرابتها بأب الأم فقرابة الصبي من النساء أولى قال ولا حق لأحد مع الأب
غير الأم وأمها فأما أخوانه وغيرهن فأنما يكون حقهن بالأب فلا يكون لهن حق معه وهن يدين به
والجدة أم الأب يقوم مقام الأب إذا لم يكن أب أو كان غائبا أو غير رشيد قال وكذلك أبو الأب قال
وكذلك العم وابن العم وابن عم الأب والعصبة يقومون مقام الأب إذا لم يكن أحد أقرب منهم مع الأم وغيرها
من أمهاتها قال وإذا أراد الرجل أن ينتقل عن البلد الذي تكبره المرأة كانت بلده وبلدها أو بلدا أحدهما
دون الآخر ولم تكن فسواء والأب أحق بالولد مرضعا كان أو كبيرا وكيف ما كان وكذلك قرابة الأب
وإن بعدت والعصبة إذا افتقرت الدار أولى فإن صارت الأم والأجدات معهم في الدار التي يتحول بهم إليها
أو رجع هو بهم إلى بلدها كانت على حقها فيهم (قال الشافعي) وكل ما وصفت إذا كانت الزوجة حرة
أو من ينزع في الولد بقرابته أحرأ فاما إذا كانت الزوجة أو من ينزع بقرابته مالك فلا حق للمولود في
الولد الحر والأب الحر أحق بهم إذا كانوا أحرارا قال وكذلك إن نسكت أمهم وهي حرة أو لم تنسك وهي
غير ثقة ولها أم مملوكة فلا حق للملوكة بقرابة أم قال وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية قال ومتى
عتقت كانت على حقها في الولد قال وإذا كان ولدا الحر مملوك فالكهم أحق بهم منه قال وإذا كان الولد
من حرة وأبوه مملوك فأمهم أحق بهم ولا يخبرون في وقت الخيار قال وليس على الأب إذا لم تكمل فيه
الحرية نفقة ولده من زوجة له أن كانوا مملوك فنفقتهم على سيدهم وكذلك لو كان أبوهم حرا وهما
مملوك فإذا عتقوا فنفتهم على أبيهم الحر ولا نفقة على الأب الذي لم تكمل فيه الحرية عتقوا أو كانوا أحرارا
من الأصل بأن أمهم حرة لأنه غير وارث لهم ولا ذومال ينفق عليهم منه ولا يستمتع منهم بما يستمتع به من
أمهم إذا كانت زوجة ولا حق له في كسونه الولد عنده قال وإذا كان من ينزع في الولد أم أو قرابة غير ثقة
فلا حق له في الولد وهي بمن لم يكن في هذه الحال وأقرب الناس به أحق بالنازعة كان أمه كانت غي
ثقة وأمها ثقة فالحق لامها ما كانت البنت غير ثقة ولو صلح حال البنت رجعت على حقها في الولد كما تنسك فإ
يكون لها فيهم حق وتقيم قترجع على حقها فيهم وهكذا إن كان الأب غير ثقة كان أبوه يقوم مقامه وأخوه
وذو قرابته فإذا صلحت حاله ورجع إلى حقها في الولد فعلى هذا هذا الباب كله وقاسه

وأحكام الله فيها واحدة
واذا طلبت رضاع
والدها وقد فارقها
زوجها فهي أحق بما
وجد الأب أن يرضع به
فإن وجد بغير شيء
فليس للأُم أجرة والقول
قول الأب مع عينه
(وقال) في موضع
آخر أن أرضعت
أعطاهما أجر مثلها
(قال المزني) رحمه الله
هذا أحب إلى لقول
الله جل ثناؤه فإن
أرضعن لكم فأتوهن
أجورهن

باب أى الوالدين
أحق بالولد
من كتب عدة

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا سفيان بن
عيينة عن زياد
ابن سعد عن هلال بن
أبي ميمونة عن أبي ميمونة
عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم خير غلاما
بين أبيه وأمه وما جاء
عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه أنه خير
غلاما بين أبيه وعن
عمارة الحمري قال

خبرني على رضى الله عنه بين أحمى وعيى ثم قال لأخى أصغر منى وهذا أيضا لو قد بلغ مبلغ هذا خبرته وقال فى الحديث وكتب ابن سبع أو ثمان سنين (قال الشافعى) فإذا استكمل سبع سنين ذكر أكان أو أنثى وهو يعقل عقل مثله خير وقال فى كتاب النكاح القديم إذا بلغ سبعا أو ثمان سنين خير إذا كانت دارهما واحدة وكانا جميعا مأمونين على الولد فإن كان أحدهما غير مأمون فهو عتيد المأمون منهم مباحى يبلغ وإذا افترق الإبران وهما فى قرية واحدة فالأم أحق بالولد مالم تزوج وعلى أبيه نفقة ولا يمنع من تأديبه ويخرج الغلام إلى الكتاب أو الصناعة إذا كان من أهلها ويأوى إلى أمه فإن اختار أباه لم يكن له منعه من أن يأوى إلى أمه وتأوى فى الأيام وإن كانت جارية لم تمنع أمها من أن تأوى إليها ولا أعلم

فإذا تطهرن بالماء فأقوهن من حيث أمركم الله أن تحتبوهن قال وما أشبه ما قال والله تعالى أعلم بما قال ويشبه أن يكون تحريم الله عز وجل إتيان النساء فى الحيض لا ذى المحيض وإباحته إتيانهن إذا طهرن وتطهرن بالماء من الحيض على أن الإتيان المباح فى الفرج نفسه كالدلالة على أن إتيان النساء فى أدمارهن محرم قال وقيل دلالته على أنه اغتنام إتيان النساء فى دم الحيض الذى يؤمر فيه المرأة بالكف عن الصلاة والصوم ولم يحرم فى دم الاستحاضة لانهما قد جعلت فى دم الاستحاضة فى حكم الطاهر يجب عليها الغسل من دم الحيض ودم الاستحاضة قائم والصلاة والصيام عليها فإذا كانت المرأة حائضا لم يحل لزوجها أن يصيبها ولا إذا طهرت حتى تطهر بالماء ثم يحل له أن يصيبها قال وإن كانت على سفر ولم تجد ماء فإذا تيممت حل له أن يصيبها ولا يحل له إصابتها فى الخضر بالتميم إلا أن يكون بمفرج يمنعها الغسل فتغسل فرجها وما لافرج فيه من جسد هال الماء ثم تميم ثم يحل له إصابتها إذا حلت لها الصلاة ويصيبها فى دم الاستحاضة إن شاء وحكمه حكم الطهارة قال وبين فى الآية اغتنامهن عن إتيان النساء فى الحيض ومعروف أن الإنسان الإتيان فى الفرج لأن التلذذ بغير الفرج فى شئ من الجسد ليس إتيانا ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الزوج مباشرة الحائض إذا شئت عليها أزارها والتلذذ بما فوق الأزار مفضى إليها بحسده وفرجه وذلك الزوج الحائض وليس له التلذذ بما تحت الأزار منها

(باب إتيان النساء فى أدمارهن) (قال الشافعى) ربه الله تعالى قال الله عز وجل نساؤكم حرث لىكم فأتوا حرثكم الآية (قال الشافعى) وبين أن موضع الحرث موضع الولد وأن الله تعالى أباح الإتيان فيه إلا فى وقت الحيض وأنى شئتم من أين شئتم (قال الشافعى) وإباحة الإتيان فى موضع الحرث يشبه أن يكون تحريم إتيان فى غيره فالإتيان فى البر حتى يبلغ منه مبلغ الإتيان فى القبل محرم بدلالة الكتاب ثم السنة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا عيسى بن محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن عمرو بن أحيحة أو ابن فلان بن أحيحة بن فلان الأنصارى قال قال محمد بن علي وكان ثقة عن خزيمة بن ثابت أن سائلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إتيان النساء فى أدمارهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حلال ثم دعاه وأمر به فبدعى فقال كيف قلت فى أى الحربتين أوفى أى الحربتين أوفى الخصفتين أم دبرها فى قبلها فنعم أم من دبرها فى دبرها فلا إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء فى أدمارهن (قال الشافعى) فأما التلذذ بغير إبلاغ الفرج بين الإيتين وجميع الجسد فلا بأس به إن شاء الله تعالى قال وسواء هو من الأمة أو الحرة فإذا أصابها فمها هناك لم يحلها الزوج أن يطلقها ثلاثا ولم يخصها ولا ينفع لها تركه وإن ذهب إلى الإمام بها فإن أقر بالعودة له أنه دون الحد ولا غرم عليه فيه لها لأنها زوجة ولو كان فى رجا بد فيه أن فعله حد الزنا وأغرم أن كان عاصيا لها مهر مثلها قال ومن فعله وجب عليه الغسل وأفسد حجه

(باب الاستمنا) قال الله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم (قال الشافعى) فكان بيننا فى ذلك حفظهم لفروجهم إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم تحريم ما سوى الأزواج وما ملكت الأيمان وبين أن الأزواج وما ملكت الأيمان من الأدميات دون الماهم ثم أكدها فقال عز وجل فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون فلا يحل العمل بالذكر إلا فى الزوجة أو فى ملك العين ولا يحل الاستمنا والله تعالى أعلم وقال فى قول الله تعالى وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغفهم الله من فضله معناها والله أعلم ليصبر واحتى نعمهم الله تعالى وهو كقوله فى مال اليتيم ومن كان غنيا فليستعفف ليكف عن أكله ليستأف وأغیره قال وكان فى قول الله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم بيان أن المحاطين بها الرجال لا النساء فدل على أنه لا يحل للمرأة أن تكون متبرية بما ملكت يمينها لأنها متبرأة أو متكوكة لأنها لا تملك إلا ما ملكت يمينها متكوكة ودلالة على

تحريم اتیان التماس لان المخاطبة باحلال الفرج في الآتيات المفروض عليهن العدة ولهن الميراث منهم
وغير ذلك من فرائض الزوجين

(الاختلاف في الدخول) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا ملك الرجل عقد المرأة فأراد الدخول بها فان كان مهرها حالا أو بعضه لم يجبر على الدخول عليه حتى يدفع الحال منه اليها وان كان دينيا كله أجبرت على الدخول عليه متى شاء لا وقت لها في ذلك أكثر من يوم تصلح أمرها ونحوه لا يجاوزها ثلاثا اذا كانت بالغاً ويجماع مثلها وسواء في هذا المملوكة والحرّة وليس لولي الحرّة ولا السيد الامّة منعه اياها اذا دفع صداقها ان كان حالا أو ما كان حالاً منه قال ولا يؤجل الرجل في الصداق الا ما يؤجل في دين الناس ويناع عليه في ماله كما يباع عليه في الدين ويجبس فيه كما يجبس في الدين لا افتراق في ذلك قال وهذا كله اذا كانت الزوجة بالغاً ومقاربة البلوغ أو جسيمة يحتمل مثلها أن يجماع فإذا كانت لا يحتمل أن يجماع فلا أهلها منعها الدخول حتى تحتمل الجماع وليس على الزوج دفع صداقها ولا شيء منه ولا تنفقه حتى تكون في الحال التي يجماع مثلها ويحلى بينه وبينها قال ومتى كانت بالغاً فقال لا يدفع الصداق حتى تدخلوها وقال لا يدفعها حتى يدفع الصداق فأيهما تطوع أجبرت الآخر على ما عليه فان تطوع الزوج يدفع الصداق أجبرت أهلها على ادخالها وان تطوع أهلها باذنها أجبرت الزوج على دفع الصداق قال وان امتنعوا معاً أجبرت أهلها على وقت يدخلونها فيه وأخذت الصداق من زوجها فان دخلت دفعته اليها وجعلت لها النفقة اذا قالوا لا يدفعها اليه اذا دفع الصداق اليها (قال الشافعي) وان كانت بالغاً مضنوا أجبرت على الدخول وكل امرأة تحتمل أن يجماع قال فان كانت مع هذا مضنّة من مرض لا يجماع مثلها أمهلت حتى تنصير الى الحال التي يجماع مثلها ثم تجبر على الدخول ومتى أمهلتها بالدخول لم أجبره على دفع الصداق قال واذا دخلت عليه فأصابها فافضاها ثم لم يلتم ذلك فعليه ديّتها كاملة وهي امرأته بحالها ولها المهر تاماً ولها أن تمتنع من أن يصيبها في الفرج حتى تبرا البرء الذي اذا عاдалا صابتها لم ينكأها ولم يرد في جرحها ثم عليها ان برأت أن تحلى بينه وبين نفسها والقول في ذلك قولها ما زعمت أن العلة قائمة فان تطاول ذلك فكان النساء يدركن عليه فان قلن انها قد برأت وان الاصابة لا تضرها أجبرت على التحلية بينه وبين اصابتها قال وان صارت الى حال لا يجماع من صار اليها أخذت صداقها وديتها وقيل هي امرأتك فان شئت فطلق وان شئت فأمسك واجتنبها اذا كان مثلها لا يجماع

(اختلاف الزوجين في متاع البيت) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله

تعالى إذا اختلف الرجل والمرأة في متاع البيت الذي هما فيه ساكتين وقد افتقرا أو لم يسترقا أو ماتا أو مات أحدهما فاختلف ورثتهما أو ورثة أحدهما بعد موته فذلك كله سواء والمتاع إذا كانا ساكني البيت في أيديهما معا فالظاهر أنه في أيديهما كما تكون الدار في أيديهما أو في يدرجلين فيحفل كل واحد منهما لصاحبه على دعواه فإن حلفا جميعا فالمتاع بينهما نصفان لأن الرجل قد عاك متاع النساء بالشراء والميراث وغير ذلك والمرأة قد عاك متاع الرجال بالشراء والميراث وغير ذلك فلما كان هذا ممكنا وكان المتاع في أيديهما لم يحز أن يحكم فيسه الأبهذا الكيفية الشيء في أيديهما وقد استحل على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه فاطمة رضي الله تعالى عنها يمدن من حديد وهذا من متاع الرجال وقد كانت فاطمة رضي الله تعالى عنها في تلك الحال مالكة للبدن دون علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وقد رأيت امرأه (١) بيني وبينها ضبة سيف استفادته من ميراث أبيها جمال عظيم ودرع ومصحف فكان لها دون أخوتها ورأيت من ورث أمه وأخته فاستحيا من بيع متاعهما فصار مالكا لمتاع النساء فإذا كان هذا موجودا فلا يجوز فيه غير ما وصفت ولو أنا كنا اتما تقضي بالظنون بقدر ما يرى الرجل والمرأة مالكيين فوجدنا متاعا في يدي رجلين يتداعيانه فكان في المتاع يا قوت ولؤلؤ وعليه من غلبة المتاع وأحد الرجلين من غلبة مثل ذلك المتاع والآخر ليس

على أبيها اخراجها اليها
الا أن تعرض فيؤمر
باخراجها عائدة وان
ماتت البنت لم تمتع الأم
من أن تلها حتى تدفن
ولا تمتع في مرضها من
أن تلي تمرضها في
منزل أبيها وان كان
الوالد مخبولا فهو كالصغير
فالأم أحق به ولا يخير
أبدا واذا خيرا فاختار
أحد الابوين ثم اختار
الأخر حوّل ولو منعت
منه بالزوج فطلقها
طلاقا عاك فيه الرجعة
أو لا يملكها رجعت
على حقها في ولدها
لانهم امنعتوه بوجه فاذا
ذهب فهي كما كانت
فان قيل فكيف تعود
الى ما بطل بالنكاح
قيل لو كان بطل
ما كان لامها أن تكون
أحق بولدها من أبيهم
وكان ينبغي اذا بطل عن

(١) قوله يني وينها
ضبة الخ كذا في
الأصول ولعله محرف
وأصله وقدر أبت
أمر أه يني ضبة ويبدؤها
سيف الخ وحرر كتبه
مصححه

الاغلب من مثله انه عاك مثل ذلك المتاع جعلنا عليه المتاع الذي هو اولاهنا في الظاهر عاك مثله وجعلنا سفلة المتاع ان كان في يدى موسر وموسر للعبدون الموسر فاقنا ما اجتمع عليه الناس في غير هذا من أن الادار اذا كانت في يدى رجلين فتند اعياها جعلت بينهما نصفين ولم ينظر الى أشبههما أن يكون له ملك تلك الدار فقه عطية اياها وهذا العدل ان شاء الله تعالى والاجاع وهكذا ينبغي أن يكون متاع البيت وغيره مما يكون في يدى اثنين لا يختلف الحكم فيه أنه لا يجوز أن يخالف بالقياس الاصل الا أن يفرق بين ذلك سنة أو اجاع ويقال لمن يقول أحصل متاع النساء للنساء ومتاع الرجال للرجال رأيت دنانا وعطارا كانا في خاوة فيه عطر ودباغ كل واحد منهما يدعى العطر والدباغ أن يلمز ملك أن يعطى العطار العطر والدباغ فان قلت انى أقسمه بينهما قيل قل فلم لا تقسم المتاع الذى يشبه النساء بين الرجل والمرأة والمتاع الذى يشبه الرجال بين الرجل والمرأة مثل الدباغ والعطار

(الاستبراء) أخبرنا الربيع قال قال الشافعى أصل الاستبراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عامسى أو طاس أن يوطأ حامل حتى تضع أو يوطأ حائل حتى تنحصر وفي هذا دلالات منها أن من ملك أمة لم يطأها الا بالاستبراء كانت عند ثقة أو غير ثقة أو يوطأ أو لا يوطأ من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستثن منهن واحدة ولا نسل أن فيهن أبكارا وخائر كن قبل أن يستأمن واماء وضيعات ومثريات وكان الامر فيهن كلهن والنهي واحدا وفي مثل معنى هذا أن كل ملك استحدثه المالك لم يجر فيه الوطء الا بعد الاستبراء لان الفرج كان ممنوعا قبل الملك فإذا صار مباحا للمالك كان على المالك فيه أن يستتره وفي هذا المعنى على كل ملك تحول لان المالك الثاني مثل المالك الاول وقد كان الفرج ممنوعا عنه بأنه كان مباحا لغيره وانما حدث له وكان جلالة بعد ما ملكه فلو ابتاع رجل من رجل جارية وقضها منه وتفرقا بعد البيع ثم اشتراها منه البائع وأستغاله منها وهو يعلم أن الرجل لم يصل اليها أو كانت مستبرئا منها أمه ثقة أم له أو بنت لم يكن له أن يطأها حتى يستبرئ من قبل أن الفرج قد كان حرم عليه ثم حل له بعد الملك الثاني ومتى حل له أن يطأها قدم بين يدي الوطء استبراء لا بد وكذلك لو كانت بكرًا أو عند امرأه محصنة لان السنة تدل على أن الاستبراء انما هو من حين يحل الفرج للمالك والاستبراء أن تمكث عند المشتري طاهرا ما كان المكث قل أو كثر ثم تحيض فتستكمل حيضة فإذا طهرت منها فهو استبرأؤها ويكون الاستبراء اذا حاضت الحيض الذى تعرفه فان حاضت على خلاف ما تعرف في الزيادة في الحيض فهو استبراء لانهم اقد جاءت بما تعرف وزادت عليه وان حاضت أقل من أيام حيضها أو بدم أرق أو أقل من دميها أو وجدت شيئا تنكره في بطن أو دلالة ما يستدل به على الحمل امسكت وأمسكت عن اصابتها حتى يستدل على أن تلك الرية لم تكن حبالا اما بندها ذلك الذى يجد وحيضة بعده مثل الحيض الذى كانت تعرف ولما برز من غير عليها يعرف أهل العلم من النساء أمه الو كانت حاملا كانت تلد في مثل ذلك الزمان فإذا أتى ذلك عليها استدلت على أن تلك الرية من مرض لا من حمل وحل ووطؤها فان قال قائل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحائل حتى تحيض وهذه الحائل قد حاضت قيل ففعل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أراد الاستبراء بالحيض والاستبراء بوضع الحمل أو الحيض انما يكون استبراء لم يكن مع رية فإذا كانت مع رية به حمل فلا استبراء بوضع الحمل لان الله تعالى فرض العدة ثلاث حيض وثلاثة أشهر وأربعة أشهر وعشرا وقال تبارك وتعالى وأولات الاجال أنجلهن أن يضعن حملهن فدللت السنة على أن وضع الحمل غاية الاستبراء وأنه مستقط لجميع العدد ولم أعلم أحدا خالف في أن المطلقة لو حاضت ثلاث حيض وذكر أنها حامل لم تحل بها ولا تحل الا بوضع الحمل والبراءة أن يكون ذلك حبالا وهكذا والله تعالى أعلم المران في الاستبراء لانها في مثل هذا المعنى ولو حاضت حيضة وهي غير مرتاة ثم حدثت لها رية ثابته بعد طهرها وقبل ميسر سبدها أمسكت عن اصابتها حتى تستبرئ نفسها من تلك الرية ثم أصابها اذا برئت منها وإذا ملكك الأمة غير أن

الام أن يطل عن الحدة التى انما حقها لحق الام وقد قضى أبو بكر على عمر رضى الله عنهما بأن حدة ابنة أحق به منه فان قيل فباحق الام فيهم قيل كحق الأب هما والدان يجحدان بالولد فلما كان لا يعقل كانت الام أولى به على أن ذلك حق الولد لا الابوين لان الام أحق عليه وأرق من الأب فإذا بلغ الغلام ولّى نفسه اذا أونس رشده ولم يجبر على ان يكون عند أحدهما وأختاره برهما وتركه ففراقهما وإذا بلغت الجارية كانت مع أحدهما حتى تزوج فتكون مع زوجها فان أبت وكانت مأمونة سكت حيث شاءت ما لم تر رية وأختار لها أن لا تفارق أبوها (قال) وإذا اجتمع القرابة من النساء فتنازع المولود فالام أولى ثم أمهات أمهات أمها وان بعدن ثم الحدة أم الأب ثم أمها ثم أمهات أم الحدة أم الجد لا الأب ثم أمهات

أو حصة أو صدقة أو بيع أو أي وجه ما كان من وجوه الملك لم توطأ حتى تستبرأ لما وصفت وإذا كانت
تستبرأ لم يجز لما لكها أن يتلذذ منها مباشرة ولا قبله ولا جس ولا تجرد ولا ينظر شهوة من قبل أنه قد يظهر
بها حمل من بائعها فيكون قد نظر متلذذاً أو تلذذ بكثرة النظر من أم ولد غيره وذلك مختلوط عليه ومتى
اشترأها فقبضها ثم وضعت حملها برث وحل له وطؤها ولا يحل له الوطء إلا بوضع جميع حملها إذا كان حملها
من غير سيدها وغير زوج الأزواج فطلق أو مات وكذلك لو قبضها فأقامت ساعة ثم حاضت وطهرت حل له
الوطء ولو اشترأها فلم يقبضها ولم يتفرق حتى وضعت في يدي البائع ثم قبضها لم يكن له وطؤها حتى تظهر من
نفسها ثم تحيض في يديه حية مستقبلة من قبل أن البيع انما تم له حين لم يكن للبائع فيه خيار بأن يتفرقا
عن مقامهما الذي تباعفاه ولو اشترأها وشرط عليه البائع أنه بالخيار عليه ثلاثاً أو قبضها المشتري فحاضت
قبل أن يسلم البائع البيع ويطل شرطه في الخيار أو تعضى ثلاثاً الخيار لم يطأها بهذا الحية حتى تظهر
منها ثم تحيض حية أخرى ولو اشترأها وقبضها وشرط لنفسه الخيار ثلاثاً ثم حاضت قبل الثلاث ثم اختار
البيع كانت تلك الحية استبراء لأنه تام الملك فيها قابض لها ولو اعتقها أو كاتبها أو وهبها كان ذلك جائزاً ولو
أراد البائع ذلك فيها لم يكن له لأن البيع فيها تام ولو بيع جارية معيبة دلس له فيها عيب وظهر على العيب
بعد الاستبراء فاختار أن يسكها أجزأه ذلك الاستبراء من قبل أن الملك له تام إلا أن له الخيار بالعيب إن شاء
رد وإن شاء أمسك وإن ماتت في هذه الحال ماتت منه والرجل إذا اشترى الجارية أي جارية ما كانت أن
لا يدفع عنها وأن يقبضها إياها بغيرها وليس لها أن تباعفها عند نفسه ولا عند غيره ولا ماضعة
إياها على يدي أحد ليس بغيرها بحال ولا للمشتري أن يجبس عنه عنها حتى يستبرأها هو ولا غيره ولا يضعها
على يدي غيره فيستبرأها وسواء كان البائع في ذلك غريباً يخرج من ساعته أو مقبلاً أو معدماً أو ملياً
أو صالحاً أو رجلاً سوء وليس للمشتري أن يأخذ بحميل بعينه ولا بوجه ولا ثمن وماله حيث وضعه وانما
التحفظ قبل الشراء فإذا جاز الشراء أجزأه ما ألزم نفسه من الحق ألا ترى أنه لو اشترى منه عبداً أو أمة
أو شيئاً وهو غريب أو أهل فقال أخاف أن يكون مسروقاً وأخاف أن يكون واحداً من العبدین حراً كان
ينبغي للحاكم أن يحجره على أن يدفع إليه الثمن لأنه ماله حيث وضعه ولو أعطياه أن يأخذله كفيلاً أو يجبس
له البائع عن سفره أعطياه ذلك في خوف أن يكون مسروقاً أو معيباً خاف من سرقة أو أباق ثم لم نجعل
لهذا غاية أبداً لأنه قد لا يعلم ذلك في القريب ويعلم في البعيد ويبيع المسلمان الجارية بينهم وفي سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلزم البائع والمشتري إذا سلم هذا سلعة أن يكون قابضاً لثمنها وأن لا يكون
الثن الذي هو إلى غير أجل ولا السلعة محبوسين إذا سلم البائع إلى المشتري ساعة من نهار ولا يكون المشتري
من جارية ولا غيره محبوساً عن مالكها ولو جاز إذا اشترى رجل جارية أن توضع على يدي من يستبرأها كان
في هذا خلاف بيع المسلم والسنة وظلم البائع والمشتري من قبل أنها لا تعد وأن تكون في ملك البائع بالملك
الاول أو في ملك المشتري بالشراء فلا يجبر واحد منهما على اخراج ملكه إلى غيره ولو كان الثمن
لا يجب على المشتري البائع إلا بأن تحيض الجارية حية وتظهر منها كان هذا فاسداً من قبل أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم المسلمين بعدهم هو أن تكون الأثمان المستأجرة إلى أجل معلوم وهذا إلى أجل
غير معلوم لأن الحية قد تكون بعد صدقة البيع في خمس وفي شهر أو أكثر وكان فاسداً مع فساده
من الثمن من السلعة أيضاً أن تكون السلعة لا مشترأة إلى أجل معلوم بصفة فتكون توجده في تلك المدة
ويؤخذ بها ببيعها ولا مشترأة بغير تسلط مشتريها على قبضها حتى يستبرأها وهذا البيع أجل بصفة ولا عين
بعينه قبض وخارج من بيع المسلمين فلأن رجلين تباعف جارية وتشارط في عقد البيع أن لا يقبضها
المشتري حتى تستبرأ كان البيع فاسداً ولا يجوز بحال من قبل ما وصفت ولو اشترأها بغير شرط كان
البيع جائزاً وكان للمشتري قبضها واستبرأها عند نفسه أو عند من شاء وإذا قبضها فانت قبل أن تستبرأ

أمهاتها ثم الأخت
للأب والأخت
للأب ثم الأخت للأم
ثم الحالة ثم العمة ولا
ولاية للأم أبي الأم لأن
فرايتها بأب لأبام
فقرابة الصبي من
النساء أولى ولا حق
لأحد مع الأب غير
الأم وأمهاتها فأما
أخواته وغيرهن فأنما
حقوقهن بالأب فلا
يكون لهن حق معه
وهن يدلن به والجد أبو
الأب يقوم مقام الأب
إذا لم يكن أب أو كان غائباً
أو غير رشيد وكذلك
أبو أبي الأب وكذلك
العصبة يقومون مقام
الأب إذا لم يكن أقرب
منهم مع الأم وغيرهم
أمهاتها وإذا أراد الأب
أن ينقل عن البلد
الذي نكح به المرأة
كان بلسده أو بلسدها
فسواء والقول قوله إذا
قال أردت النقلة وهو
أحق بالولد مرضعاً
كان أو كبيراً وكذلك
العصبة إلا أن تخرج
الأم إلى ذلك البلد
فتكون أولى ولا حق
لن تكمّل فيه الحرية

في المهر واذا كان
المرءى فسد
أحق به - وإذا كان
من حرة وأبوهم مولود
فهو أحق به - ولا
يتبرون في وقت الخيار
(باب نفقة المدايل)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا سفيان عن
ثابت بن عجلان عن بكر
أو بكير بن عبد الله
«المرئي شك» عن عجلان
أبي محمد عن أبي غريرة
أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال للمولود طهامة
وكسوة بالمعروف ولا
يكلف من العمل مالا
يطيق (قال) فعلى
مالك المولود الذكر
والأنثى البالغين إذا
شفغلها في عمل له أن
ينفق عليهما ويكسوهما
بالمعروف وذلك نفقة
رقيق بلدهما الشبع
لأوساط الناس الذي
تقوم به أبنائهم من
أي الطعام كان قسما
أو شعيرا أو زردا أو عسرا
وكسوتهم كذلك مما
يعرف أهل ذلك البلد
أنه معروف صوف أو
قطن أو كتان أي ذلك
كان الأغلب بذلك البلد

فإن ماتت عنده بعد ما ظهر من أجل وقتها فاعلى ذلك كانت من المشتري ويرجع المشتري على البائع
من الثمن بقدر ما بين قيمتهما لا غير حامل ولو اشتراها بغير شرط فتراسبا أن يتواضعا على يدي من
يستبرئها فماتت أو عيت عند المشتري فإن كان المشتري قبضها بغير رضاهما فليس من ماله
وإنما هي جارية قد قبضها ثم أودعها غيره فبقيت يدي غيره إذا كان هو وضعها فبقيت يدي من
اشترىها فلم يقبضها حتى تواضعا بغير رضاهما على يدي من يستبرئها فماتت أو عيت من مال البائع
لأن كل من باع شيئا بعينه فهو متعين عليه حتى يقبضه منه مشتريه وإذا عيت قبل للمشتري أن يتخيار
أن تشتت فخذها معيبة بجميع الثمن لا يوضع عنك العيب شيء كمل عيت في يدي البائع بعد صفقة البيع
وقبل قبضها كنت بالخيار في تركها أو أخذها وإن تشتت فتركها بالعيب وكل ما زعمنا أن البيع فيه جائز
فعلى المشتري متى طلب البائع منه الثمن وسلم إليه السلعة أن يأخذ منه إلا أن يكون الثمن إلى أجل معلوم
فيكون إلى أجله وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو ما اشترى من السلع فلم يشترط المشتري الثمن إلى
أجل وقال البائع لأسلم اليك السلعة حتى تدفع إلى الثمن وقال المشتري لا أدفع اليك الثمن حتى تسلم إلى
السلعة فإن بعض المشرقيين قال يجبر القاذي كل واحد منهما البائع على أن يحضر السلعة والمشتري
على أن يحضر الثمن ثم يسلم السلعة إلى المشتري والثمن إلى البائع لا يبالى بأيهما بدأ إذا كان ذلك حاضرا وقال
غيره منهم لأجبر واحد منهما على احضار شيء ولكن أقول أيكما شاء أن أقضي له بحقه على صاحبه فليدفع
إلى ما عليه من قبل أنه لا يجب على واحد منهما دفع ما عليه إلا قبض ماله وقال آخرون أنصب لهما عدلا
فأجبر كل واحد منهما على الدفع إلى العدل فإذا صار الثمن والسلعة في يديه أمرناه أن يدفع الثمن إلى
البائع والسلعة إلى المشتري (قال الشافعي) ولا يجوز فيها إلا القول الثاني من أن لا يجبر واحد منهما
أو قول آخر وهو أن يجبر البائع على دفع السلعة إلى المشتري بحضرة ثم ينظر فإن كان له مال أجبره على
دفعه من ساعته وإن غاب ماله وقفت السلعة وأشهد على أنه وقفها للمشتري فإن وجد له ما لادفعه إلى البائع
وأشهد على إطلاق الوقف عن الجارية ودفع المال إلى البائع وإن لم يكن له مال فالساعة عين مال البائع
وجده عند مفلس فهو أحق به أن شاء أخذه وإنما أشهدنا على الوقف لأنه أن أحدث بعد أشهادنا على وقف
ماله في ماله شيئا لم يجز وإنما منعنا من القول الذي حكينا أنه لا يجوز عندنا غيره وهذا القول وأخذنا بهذا
القول لدونه لأنه لا يجوز للحاكم عندنا أن يكون رجل يقرر بأن هذه الجارية قد نوجت من ملكه يبيع إلى
مالك ثم يكون له جسمها وكيف يجوز أن يكون له جسمها وقد أعلن أن ملكها غيره ولا يجوز أن يكون
رجل قد أوجب على نفسه غناؤه ماله حاضر ولا يأخذ منه ولا يجوز لب الجارية أن يظأها ولا يبيعها
ولا يعتقها وقد باعها من غيره ولا يجوز للسلطان أن يدع الناس يتدافعون الحقوق وهو يقدر على أخذها
منهم وإذا كانت لرجل أمة فزوجها أو اشتراها ذات زوج فطلقها الزوج وأومات عنها فانقضت عدتها
فأراد سيدها أصابها بقضاء العدة لم أر ذلك له حتى يستبرئها بحضرة بعد ما حل فرجها له لأن الفرج كان
حلالا لغيره ممنوعا منه والاستبراء بسبب غيره لا بسببه ألا ترى أن رجلا لو أراد بيع أمة فاستبرأها عند
أم رجل أو بنته بحضرة أو حيض ثم باعها من رجل لم يكن له أن يبيعها حتى يستبرئها بعد ما أبيع له فرجها
ولو كانت لرجل أمة فكاتبها فجزت لم يكن له وطؤها حتى يستبرئها لأنها كانت ممنوعة الفرج منه
وإنما أبيع له فرجها بعد العجز فهي تجامع في هذا المعنى المتزوجة وتنفارقها في أن فرجها لم يكن مباحا لغيره
والاحتياط تركها ولو كانت له أمة فاختت فأذن لها أن تصوم فصامت أو نكح فنجحت وأجبا عليها فكانت
ممنوعة الفرج في نهار الصوم ومدة الأحرام والحيض ثم خرجت من الأحرام والصوم والحيض لم يكن عليه
أن يستبرئها ولذلك أنه إنما حيل بينه وبين فرجها بعارض فيها كما يكون العارض فيه من الصوم والأحرام
لأنه حيل بينه وبين الفرج كما حيل بينه وبينها متزوجة ومكاتبه فكان لا يحل له أن يلبسها ولا يقبلها ولا ينظر

وكان لا يسمى مثله
ضيقاً بوضعه والجواري
إذا كانت لهن فرائضة
وجال في المرفأ أنهن
يكسبن أحسن من
كسوة اللائي دونهن
وقال ابن عباس في
المملوكين أطمعوهما
تأكلون واكسوهما
تلبسون (قال الشافعي)
رحمة الله هذا كلام مجمل
يجوز أن يكون على
الجواب فيسأل السائل
عن مماليكه وانما يأكل
تراً أو شعيراً ويلبس
صوفاً فقال أطمعوهما
مما تأكلون واكسوهما
مما تلبسون والسائلون
عرب ولبوس عامتهم
وطعامهم خشن
ومعاشهم ومعاش
رقيقهم متقارب فأما
من خالف معاش السلف
فأكل رقيق الطعام
ولبس جيد الثياب فلو
أسى رقيقه كان أحسن
وان لم يفعل فله ما قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نفقته وكسوته
بالمعروف فأما من لبس
الوشى والمروى والخز
وأكل النسيق وألوان
لحوم الدجاج فهذا ليس
بالمعروف للماليل وقال

المهاشم مرة فقال لها شدة مخالفة لحالها الأولى وتجمع المستبرأة والمعتدة وتختلفان فأما ما تجتمعان فيه
فان في الاستبراء والعدة معنى وتعبداً فأما المعنى فان المرأة اذا وضعت حملها كانت براءة في الحرة والامة
وانقضاء العدة وأما التبعيد فقد تعلم براءتها بان تكون صبية لم يدخل بها ولم يدخل بها فتحيض حيضة
فتعد عدة الوفاة كما تعدها البالغة المدخول بها ولا تبرئها حيضة واحدة ولو لم تكن العدة للبراءة كانت
الصغيرة في شائين الخاليتين بريئة وكذلك الامة البالغة وغير البالغة تشتري من المرأة الصالحة المحصنة لها
ومن الرجل الصالح الكبير قد حرم عليه فرجها برضاع فلا يكون لمن اشتراها أن يطأها حتى يستبرئها ولو
كان رجل مودع أمة يستبرئها بحيضة عنده قد حاضت في يدي نائيه حيضاً كثيراً ثم ملكها ولم تغارق
تحصينه ببراءة أو هبة أو ميراث أو أي ملك ما كان لم يكن له أن يطأها حتى يستبرئها وأحب للرجل الذي يطأ
أمة أن لا يرسلها وأن يحصنها وان فعل لم يحرمها ذلك عليه وكانت فيما يحل له منها مثل المحصنة ألا ترى
أن عمر رضي الله عنه يقول ما بال رجال يطؤون ولائدهم ثم يرسلونهم فيخبر أنه تلحق الاولاد بهم وان أرسلوهن
ولا يحرم عليهم الوطء مع الارسال ولو ابتاع رجل جارية فاستبرأها ثم جاء رجل آخر فادعى أنها له وجاء عليها
بشاهد فوقف المشتري عنها ثم أبطل الحاكم الشاهد لم يكن على المشتري أن يستبرئها بعد ما فسخ عنه
وقفها لانها كانت على الملك الاول لم تستحق ولو استحقها ثم اشتراها الا ول وهي في بيته لم تخرج منه
لم يطأها حتى يستبرئها لانه قد ملكها عليه غيره ولو كانت جارية بين رجلين فاستخلصها أحدهما وكانت
في بيته لم يطأها من حين حل له فرجها حتى يستبرئها ولا تكون البراءة الا بأن يملكها طاهر اثم تحيض بعد
أن تكون طاهراً في ملكه ولو اشتراها ساعة دخلت في الدم لم يكن هذا براءة وأول الدم وآخره سواء كما
يكون هذا في العدة في قول من قال الاقراء عين الحيض ولو طلق الرجل امرأته أول ما دخلت في الدم لم تعد
بتلك الحيضة ولا يعتد بحيضة الا حيضة تقدمها طهر فان قال قائل لم رعت أن الاستبراء طهر ثم حيضة
وزعت في العدة أن الاقراء لا يطهروا قلنا لا بتفريق الكتاب ثم السنة بينهما فلما قال الله عز وجل يبرأ من
بأنفسهن ثلاثة قروء ودل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الاقراء لا يطهروا لقوله في ابن عمر يطلقها
طاهراً من غير جماع فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء فأمرنا أن تأتي بثلاثة اطهار
فيكون الحيض فيها فاصلاً بينهما حتى يسمى كل طهر منهما غير الطهر الآخر لأنه لو لم يكن بينهما حيض كان
طهر واحد وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاماء أن يستبرئن بحيضة فكانت الحيضة الاولى أمامها
طهر كالأبعد الطهر الا وأما ما حيض وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم يستبرئن بحيضة بقصد قصد
الحيض بالبراءة فأمرنا أن تأتي بحيض كامل كما أمرنا اذا قصد الطهار أن تأتي بطهر كامل

(النفقة على الاقارب)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى والوالدان برضعن أولادهن حولين
كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لا تضار
والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فان أراد افضالاً عن ترأض منهما واشاور فلا جناح
عليه ما وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم ان استلمتم ما آتيتكم بالمعروف واتقوا الله واعلموا أن
الله بما تعملون بصير وقال تبارك وتعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وأتمروا بينكم بمعروف وان
تعاسرتم فسترضع له أخرى الى قوله بعد عسر يسرا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن هنداً قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان
أبا سفيان رجل شحيح وليس لي الا ما أدخل على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيلك وولديك
بالمعروف (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها

عليه السلام اذا كفى
أحدكم خادمه طعامه
حره ودخانه فليدعه
فليجلسه معه فان أبي
فليروغ له لقمة فيناوله
ايها أولئك هذه معناها
فما قال صلى الله عليه
وسلم فليروغ له لقمة
كان هذا عندنا والله أعلم
على وجهين أولاهما
معناه أن اجلسه معه
أفضل وان لم يفعل
فليس بواجب اذ قال
النبي صلى الله عليه وسلم
والأفليروغ له لقمة
لان اجلسه لو كان
واجبا لم يجعل له أن
يروغ له لقمة دون أن
يجلسه معه أو يكون
بالتخايرين أن يناوله أو
يجلسه وقد يكون أمر
اختيار غير الحتم وهذا
يدل على ما وصفنا من
بيان طعام المملوك
وطعام سيده والمملوك
الذي يلي طعام الرجل
مخالف عندي للمملوك
الذي لا يلي طعامه
ينبغي أن يناوله مما
يقرب اليه ولو لقمة فان
المعروف أن لا يكون
يرى طعاما قد دوى
العمل فيه ثم لا ينال منه
شيأ يرد به شهوته وأقل

حدثته أن هنداً أم معاوية جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان أبنا سفيان رجل شحيح وانه
لا يعطيني وولدي الاما أخذت منه سرا وهو لا يعلم فهل علي في ذلك من شيء فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم خذي ما يكفيلك وولدي بالمعروف (قال الشافعي) ففي كتاب الله عز وجل ثم في سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم بيان أن الاجارة جائزة على ما يعرف الناس اذ قال الله عز وجل فان أرضعن لكم فأتوهن
أجورهن والرضاع يختلف فيكون صبي أكثر رضاعا من صبي وتكون امرأة أكثر لبنا من امرأة ويختلف
لبنها فيقل ويكثر فتجوز الاجارة على هذا لانه لا يوجد فيه أقرب مما يحيط العلم به من هذا فتجوز الاجارات
على خدمة العبد قياسا على هذا وتجوز في غيره مما يعرف الناس قياسا على هذا (قال الشافعي) وبيان أن
على الوالد نفقة الولد دون أمه كانت أمه متزوجة أو مطلقة وفي هذا دلالة على أن النفقة ليست على الميراث
وذلك أن الام واثرة وفرض النفقة والرضاع على الأب دونها (قال الشافعي) قال ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما في قول الله عز وجل وعلى الوارث مثل ذلك من أن لا تنازر والدة ولدها لأن عليها الرضاع (قال
الشافعي) واذا وجب على الأب نفقة ولده في الحال التي لا يغني نفسه فيها فسكن ذلك عندنا لأنه منه لا يجوز
أن يضيع شيأ منه وكذلك ان كبر الولد زمانا لا يغني نفسه ولا عياله ولا حرفة له أنفق عليه الوالد وكذلك
ولد الولد لانهم ولدوا ويؤخذ بذلك الاجداد لانهم آباء وكانت نفقة الوالد على الولد اذ صار الولد في الحال التي
لا يقدر على أن يغني فيها نفسه أو وجب لان الولد من الوالد وحق الوالد على الولد أعظم وكذلك الجد وأبو الجد
وأبؤهم فوقعوا وان بعدوا لانهم آباء قال واذا كانت هندزوجة لابي سفيان وكانت القسيم على ولدها الصغرى
بأمر زوجها فأذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تأخذ من مال أبي سفيان ما يكفيها ولدها بالمعروف
فقلها الرجل يكون له على الرجل الحق بأي وجهه ما كان فيمنعه آياه فله أن يأخذ من ماله حيث وجدته سرا
وعلانية وكذلك حق ولده الصغار وحق من هو قيمه عالة من توكله أو كفله قال وان وجد الذي له الحق
ماله بعينه كان له أخذه وان لم يجده كان له أخذه مثله ان كان له مثل ان كان طعاما فطعام مثله وان كان
دراهم فدراهم مثلها وان كان لا مثل له كانت له قيمة مثله دنائرا ودراهم كان غصبه عبد فلم يجده فله قيمته
دنائرا ودراهم فان لم يجد الذي غصبه دنائرا ولا دراهم ووجد له عرضا كان له أن يبيع عرضه الذي وجد
فيسوفي قيمة حقه وورثه ليه فضله ان كان فيما باع له وان كان يبلد الاغلب به الدناير باعه بدناير وان كان
الأغلب به الدراهم باعه بالدراهم قال وان غصبه ثوبا فلبسه حتى نقص عنه أو عبدا فاستخدمه حتى كسر
أو عورث غنمه أخذ ثوبه وعبدته وأخذ من ماله قيمة ما نقص ثوبه وعبدته على ما وصفنا

(نفقة المالك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن مجلان
عن بكير بن عبد الله عن مجلان أبي محمد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه
وكسوته بالمعروف ولا يكف من العمل الا ما يطيق (قال الشافعي) على مالك المملوك الذكر والانثى البالغين
اذا حبسهما في عمل له أن ينفق عليهما ويكسوهما بالمعروف وذلك نفقة رقيق بلدهما الشبع لا وسطا للناس
الذي تقوم به أبدانهم من أي الطعام كان خنطة أو شعيرا أو ذرة أو عرا وكسوتهم كذلك ما يعرف أهل
ذلك البلد أنه معروف صوف أو قطن أو كتان أي ذلك كل الاغلب بذلك البلد وكان لا يسمى ضيقا بوضعه
(قال الشافعي) والجواري اذا كانت لهن فراثة وجمال فالمعروف انهن يكسفن أحسن من كسوة اللاتي
دونهن (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابراهيم بن أبي خداس عن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن عباس
يقول في المملوكين أطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون (قال الشافعي) هذا كلام مجمل يجوز
أن يكون على الجواب فسأل السائل عن ماله كسوته وهو انما يأكل كل عرا أو شعيرا أو أدنى ما يقدر عليه من الطعام
ويلبس صوفاً أو أدنى ما يقدر عليه من اللباس فقال أطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون وكان
أكثر حال الناس في الماضي ضيقة وكان كثير من اتسعت حاله مقتصدافهذا يستقيم قال والسائلون

عرب ولبوس عامتهم وطعامهم خشن ومعاشهم ومعاش رقيقهم متقارب فأما من لم تكن حاله هكذا وخالف
 معاش السلف والعرب وأكل رقيق الطعام ولبس جيد الثياب أو آسى رقيقته كان أكرم وأحسن فإن
 لم يفعل فلا ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقته وكسوته بالمعروف والمعروف عند المعروف مثله
 في بلد الذي به يكون ولو أن رجلاً كان لبسه الوثنى والخز والمروى والقصب وطعمته النقي وألوان لحم
 البجاج والطير لم يكن عليه أن يطعمهم مما يسكه ويكسوههم مثل ذلك فإن عند ليس بالمعروف للمالك (قال
 الشافعي) أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 إذا كنتم أحدكم خادمه طعامه حره ودخاه فليدعه فليجلسه معه فإن أبي فليروغ له لقمة فليناولها أياها أو يعطه
 أياها أو وكلة هذا معناها (قال الشافعي) فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليروغ له لقمة كان هذا
 عندنا والله تعالى أعلم على وجهين أحدهما وهو ألاهما معناها والله تعالى أعلم أن اجلسه معه أفضل وإن لم
 يفعل فليس بواجب عليه أن يجلسه معه إذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والافليروغ له لقمة لأن اجلسه
 لو كان واجبا عليه لم يجعل له أن يروغ له لقمة دون أن يجلسه معه أو يكون بالخيار بين أن يناولها أو يجلسه
 وقد يحتمل أن يكون أمرا اختياريا غير الحتم وتكون له نفقته بالمعروف كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلا يجب له أكثر منها (قال الشافعي) وهذا يدل على ما وصفنا من تبين طعام المملوك وطعام سيده إذا
 أراد سيده طيب الطعام لأدنى ما يكفيه فلو كان ممن يريد أدنى ما يكفيه أطعمه من طعامه قال والكسوة
 هكذا قال والمملوك الذي يلي طعام الرجل يخالف عندنا المملوك الذي لا يلي طعامه وينبغي للمالك المملوك
 الذي يلي طعامه أن يكون أقل ما يصنع به أن يناول له لقمة يأكلها مما يقرب إليه فإن المعروف لا يكون يرى
 طعاما قدولى العناء فيه ثم لا ينال منه شيأ يرد به شهوته وأقل ما يرد به شهوته لقمة فإن قال قائل كيف
 يكون هذا للمملوك الذي يلي الطعام دون غيره قيل لاختلاف حالهم إلا أن هذا أولى الطعام ورآه وغيره من
 الممالك لم يله ولم يره والسنة التي خصت هذا من الممالك دون غيره (قال الشافعي) وفي كتاب الله عز
 وجل ما يدل على ما وافق بعض معنى هذا قال الله تبارك وتعالى وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى
 والمساكين فازرقوهم منه الآية فأمر الله عز وجل أن يرزق من القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين
 الحاضرون القسمة ولم يكن في الأمر في الآية أن يرزق من القسمة من مثلهم في القرابة والبنم والمسكنة ممن
 لم يحضر ولهذا أشباه وهي أن تضيف من جاءك ولا تضيف من لم يقصد قصدك ولو كان محتاجا إلا أن
 تطوع وقال لي بعض أصحابنا قسمة الميراث وقال بعضهم قسمة الميراث وغيره من الغنائم فهذا أوسع
 وأحب إلى أن يعطوا ما طاب به نفس المعطى ولا يوقت ولا يحرمون (قال الشافعي) ومعنى لا يكلف من
 العمل إلا ما يطبق يعني به والله تعالى أعلم إلا ما يطبق الدوام عليه ليس ما يطبقه يوما أو يومين أو ثلاثة ونحو ذلك
 ثم يعجز فيما بقي عليه وذلك أن العبد الجلد والامة الجلدة قديقيان على أن عيشا ليلية حتى يصبحا وعامة يوم ثم
 يعجزان عن ذلك ويقويان على أن يعملوا يوما وليلة ولا ينامان فيهما ثم يعجزان عن ذلك فيما يستقبلان والذي
 يلزم المملوك لسيده ما وصفنا من العمل الذي يقدر على الدوام عليه ان كان مسافرا فبشيء العقبة وركوب
 الاخرى والنوم ان قدر راكبانا ثم أكثر من ذلك وان كان لا يقدر على النوم راكبانا ثم أكثر من ذلك في
 المنزل وان كان عمله بالليل تركناه بالنهار للراحة وان كان عمله بالنهار تركناه بالليل للراحة وان كان
 في الشتاء عمل في الصيف ومن أرل الليل وان كان في صيف يعمل ليل في القائلة ووجه هذا كله في المملوك
 والمملوك ما لا يضر بأبدانهم الضمر والبين وما يعرف الناس أنهم ما يطبقان المداومة عليه (قال الشافعي)
 ومتى مرض واحد منهم فاعليه نفقته في المرض ليس له استعماله ان كان لا يطبق العمل وان عي أو زمن
 أنفق عليه مولاه أيضا إلا أن يشاء يعتقه فإذا اعتقه فلا نفقة له عليه (قال الشافعي) وأم الولد مملوك يلزمه
 نفقتها وتخدمه وتعمل له ما تحسن وتطبق بالمعروف في منزله والمدربرة والمملوكه تعمل له في منزله أو خارجا عنه

ما يرد به شهوته لقمة
 وغيره من الممالك لم
 يله ولم يره والسنة
 خصت هذا من الممالك
 دون غيره وفي القرآن
 ما يدل على ما وافق
 بعض معنى هذا قال
 الله جل ثناؤه وإذا حضر
 القسمة أولو القربى
 واليتامى والمساكين
 فازرقوهم منه ولم يقل
 يرزق مثلهم ممن لم يحضر
 وقيل ذلك في الموارث
 وغيرها من الغنائم وهذا
 أوسع وأحب إلى
 ويعطون ما طاب به
 نفس المعطى بلا توقيت
 ولا يحرمون ومعنى
 لا يكلف من العمل إلا
 ما يطبق يعني والله أعلم
 إلا ما يطبق الدوام عليه
 لا ما يطبق يوما أو يومين
 أو ثلاثة ونحو ذلك ثم
 يعجز ووجه ذلك
 ما لا يضر ببدنه الضرر
 البين وان عي أو زمن
 أنفق عليه مولاه وليس
 له أن يسترضع الامة
 غير ولدها فبئس منها
 ولدها إلا أن يكون فيها
 فضل عن ربه أو يكون
 ولدها يغتذى بالطعام
 فيقيم بدنه فلا بأس به
 وينفق على وإدام ولده

من غيره ربحه الامام
أن يفعل على أمته
خراجا إلا أن يكرن في
عمل واجب وكذلك
العبد إذا لم يفتي الكسب
قال عثمان بن عفان
رضي الله عنه في خطبته
لا تكلفوا المسكين
الكسب فيسرق ولا
الأمة غير ذات الصنعة
فتكسب بفرجها

(صفة نفقة الدواب)

(قال الشافعي) رجه
الله ولو كانت لرجل
دابة في المصر أو شاة أو
بعير علفه بما يقيه فان
امتنع أخذه السلطان
بعلفه أو بيعه فان
كان ببادية غنم أو ابل
أو بقر أخذت على
المرعى خلاها والرى
فان أجذبت الارض
علفها أو ذبحها أو باعها
ولا يحبسها فموت هزلا
ان لم يكن في الأرض
متعلق وأجبر على ذلك
الا أن يكون فيها متعلق
لأنها على ما في الارض
تجنبد وليست كاللواب
التي لا ترى والارض
شخصبة الارعا ضعيفا
ولا تقوم للجذب قيام
الرواعي (قال) ولا

كما وصفنا من الملوكة غير المدبرة وينفق عليها كل من بالمعروف والمعروف ما وصفت وأي تمليك صار
إلى أن لا يطبق العمل لم يكفه رأفق عليه ورضاع المملوك الصغير يلزم مولاه والمكاتب والمكاتبه ثلثان
لن سواهما لا يلزم مولاهما نفقة في مرض ولا غيره فان مرضا وعجزا عن نفقة أنفسهم ما قيل لهالك كشرطا كما
في الكتابة فأنفق على أنفسكما فان زعمت أنك عاجزان عن تأدية الكتابة أبطلنا كتابكما ورددناكم لرقبنا
كمنطقه اذا عجزت عما عن تأدية أرض جنايتكما قال وإذا كان لهما إذا عجزا أن يقول لا نجد فيردان
رفيقين كان لهما في المرض ما رصفت ان شاء الله تعالى لان هذا لا يعلو أن فسخ الكتابة اليهما دون من
كاتبهما قال ولو كانا اثنين فجبر أحدهما أو مرض فقال قد عجزت بطلت كتابته وأنفق عليه وكان الذي
لم يجبر عن الكتابة مكاتباً ويرفع عنه حصة العاجز من الكتابة (قال الشافعي) وينفق الرجل على ماله كماله
الصغار وان لم ينفعوه يجب بر على ذلك قال ولو زوج رجل أم ولده فوالت أو لاد أنفق عليهم كما ينفق على
رفيقه حتى يعتقوا يعتق أمهم قال وإذا ضرب السيد على عبده خراجا فقال العبد لا أطيقه قبل له أجره
من شئت وأجعل له نفقته وكسوته ولا يكلف خراجا وان كانت أمة فكذلك غير أنه لا ينبغي أن يأخذ
منها خراجا إلا أن تكون في عمل وأحب أن يمنعه الامام من أخذ الخراج من الأمة إذا لم تكن في عمل وأحب
كذلك يمنعه الخراج من العبدان لم يكن يطبق الكسب صغيرا كان أو كبيرا (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن عبيد الله بن سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع عثمان رضي الله تعالى عنه يقول في خطبته ولا تكلفوا
الصغير الكسب فانكم متى كلفتموه الكسب سرق ولا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب فانكم متى
كلفتموها الكسب كسبت بفرجها (قال الشافعي) وان كانت لرجل دابة في المصر أو شاة أو بعير علفه
ما يقيه فان امتنع من ذلك أخذه السلطان بعلفه أو يبيعه فان كانت ببادية فأتخذت الغنم أو الابل
أو البقر على المرعى خلاها والرى ولم يحبسها فأجذبت الارض فأحب الى لو علفها أو ذبحها أو باعها
ولا يحبسها فموت هزلا ان لم يكن في الارض متعلق ويجب بر عندى على بيعها أو ذبحها أو علفها فان كان
في الارض متعلق لم يجبر عندى على بيعها ولا ذبحها ولا علفها لأنها على ما في الارض تتخذ وليست كاللواب
التي لا ترى والارض شخصبة الارعا ضعيفا ولا تقوم للجذب قيام الرواعي (قال الشافعي) ولا تجلب أمهات
النسل الا فضلا عما يقيم أولادهن ولا يحلبها ويراكهن بتمن هزلا قال وليس له أن يسترضع أمة فيمنع ولدها
الا أن يكون فيه فضل عن ربه أو يكون ولدها يغتذى بالطعام فيقيم بدنه فلا بأس أن يؤثر ولده بالابن ان
اختاره على الطعام قال وفي كتاب الطلاق والنكاح نفقة المطلقة والزوجة وغير ذلك من النفقات مما يلزم
(الاجته على من خالفنا) (قال الشافعي) رجه الله تعالى وقال بعض الناس قولنا فممن كان له على
رجل حق فلم يعطه اياه فان له أن يأخذ منه حقه سرا ومكارة ان غصبه دنائرا ودراهم أو ما يكال أو يوزن
فوجد مثله أخذه فان لم يجد مثله لم يكن له أن يبيع من عرضه شيئا فيستوفي حقه وذلك أن صاحب الساعة
الذي وجب عليه الحق لم يرض بأن يبيع ماله فلا ينبغي لهذا أن يكون أمين نفسه (قال الشافعي) رأيت
لوعارض ذلك معارض بمثل جئت فقال هو اذا غصبه دراهم فأسهل كفا فأمرة أن يأخذ دراهم غيرها فانما
جعلت هذه الدراهم بدلا من تلك القيمة لا بد لو غصبه سودا لم تأمره أن يأخذ ونحنا لان الوضع أكثر قيمة من
السود فقد جعلت له البدل بالقيمة والقيمة يبيع فان قال هذه دراهم مثل القيمة قلنا وما مثل قال لا يجوز
الفضل في بعضها على بعض قلنا فان كنت من هذا الوجه أجرته فقل له يأخذ مكان السود ونحنا وهي
لا يحل الفضل في بعضها على بعض قال لا لأنها وان لم يحل الفضل في بعضها على بعض فهي أكثر قيمة
من الدنانير قلنا خجعت لان الفضل في بعضها على بعض لا يحل كانت خطأ لأنه انما صرت الى أن تعطيه
دراهم بقيمة ما أخذ من الدراهم وهذا بيع فكيف لم تجز أن يأخذ دنائير بقيمة الدراهم وانما الى القيمة ذهب

نحلب أمهات النسل الا
فضلا عما يقيم أرلادهن
لا يحلهن فيمن هن لا

(كتاب القتل)

(باب تحريم القتل ومن
يجب عليه القصاص
ومن لا يجب)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى ومن
يقتل مؤمنا متعمدا
بخراؤه جهنم الآية
وقال تعالى ولا تقتلوا
النفوس التي حرم الله الا
بالحق وقال عليه
السلام لا يحل دم امرئ
مسلم الا باحدى ثلاث
كفر بعد ايمان أو زنا
بعد احصان أو قتل
نفس بغير نفس (قال
الشافعي) رحمه الله
تعالى واذا تكافأ الأمان
من الأحرار المسلمين أو
العبيد المسلمين أو
الأحرار من المعاهدين
أو العبيد منهم قتل
من كل صنف مكافئ
دمه منهم الذكرا إذا قتل
بالذكور وبالنثى وبالنثى
إذا قتل بالنثى وبالنثى
ولا يقتل مؤمن بكافر
لقول النبي صلى الله
عليه وسلم لا يقتل

وكيف لم تجزله أن يبيع من عرضه فإخدمته دراهمه والعرض يحل بالدرهم وفيه تعان فاحتل على أحد
ان عارضه بمثل هذا القول فقال لا يجوز له أن يأخذ ما بدأ الا ما أخذ منه لانك تعلم أنه اذا أخذ غير ما أخذ
منه فاعما يأخذ بدلا والبديل بقيمة ولا يجوز له أن يكون أمين نفسه في مال غيره وأنت تقول في أكثر العلم
لا يكون أمين نفسه (قال الشافعي) فقال فاقول أنت قلت أقول ان سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم اجماع أكثر من حفظت عنه من أهل العلم قبلنا يدل على أن كل من كان له حق على أحد فغناه
فله أخذ منه وقد يحتل أن يكون ما أدخل أبو سفيان على هند مما أذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
في أخذ ما يكفها وولدها بالمعروف منه ذهباً وفضة لا طعاماً ويحتل لو كان طعاماً أن يكون أرفع مما يفرض
لها وبين أن لها أن تأخذ بالمعروف مثل ما كان فارضالها لأرفع ولا أكثر منه ويحتل لو كان مثل
ما يفرض لها ليس أكثر منه أن تكون انما أخذته بدلا مما يفرض لها مثله لانه قد كان لأبي سفيان حبس
ذلك الطعام عنها واعطاها غيره لان حقها ليس في طعام بعينه انما هو طعام نصفه كطعام الناس وأدم كآدم
الساس لا في أرفع الطعام بعينه ولا الأدم ولا في شهما وهي اذا أخذت من هذا فاعما تأخذ بدلا مما يجب لها
ولو لها ما البديل هو القيمة والقيمة تقوم مقام البيع وهي اذا أخذت لنفسها وولدها فقد جعلها أمين نفسها
وولدها وأباح لها أخذ حقها وحقهم سرامن أبي سفيان وهو مال المال (قال الشافعي) فقلت له أما في
هذا ما دل على أن للمرأة أن يأخذ لنفسه مثل ما كان على الذي عليه الحق أن يعطيه ومثل ما كان على
السلطان اذا ثبت الحق عنده أن يأخذ منه قال وأين قلت له رأيت السلطان لو لم يجد للغصب سلعة
بعينها أليس يقضى على الغاصب بأن يعطيه قيمتها قال بلى قلت وان لم يعطه سلعته بعينها باع السلطان عليه
في ماله حتى يعطى المغصوب قيمة سلعته قال بلى فقيل له اذا كانت السنة تبجل له حق أن يأخذ حقه
دون السلطان كما كان السلطان أن يأخذ له وثبت عنده فكيف لا يكون للمرأة أن يجد حقه أن يبيع في مال
من له عليه الحق حتى يأخذ حقه قال السلطان أن يبيع وليس لهذا أن يبيع قلنا ومن قال ليس له أن
يبيع رأيت اذا قيل لك ولله أن يأخذ مال غيره الا باذن السلطان ما تحتل أو رأيت السلطان لو باع لرجل
في مال رجل والرجل يعلم أن لاحق له على المبيع عليه يحل له أن يأخذ ما باع له السلطان قال لا قلنا
فترأى انما تحتل أن يأخذ بعلمه لا بالسلطان وما للسلطان في هذا معنى أكثر من أن يكون كالمفتي يخبر
بالحق لبعض الناس على بعض ويحب بر من امتنع من الحق على تأديته وما يحل السلطان شيأ ولا يحرمه
ما الحلال وما الحرام الا على ما يعلم الناس فيما بينهم قال أجل قلنا فلم يجز بين الرجل يكون له الحق
فيما أخذ حقه دون السلطان ويكره الذي عليه الحق وجعلته أمين نفسه فيه وفرقت بينه وبين السلطان
في البيع من مال الذي عليه الحق أقلت هذا خبر أم قيسا قال قال أصحابنا يبيع أن يبيع مال غيره قلت
ليس في هذا شيء لو قبح الا وقد شركت فيه بأنك تجعله يأخذ مثل عين ماله وذلك قيمته والقيمة بيع وتختلف
معنى السنة في هذا الموضع وتجامعها في موضع غيره قال هكذا قال أصحابنا قلت فترضى من غيرك بمثل
هذا فيقول لك من خالفك هكذا قال أصحابنا قال ليس له في هذا حجة قلنا ولا لك أيضا فيه حجة فقال انه
يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أد الأمانة الى من ائتمن ولا تخن من خانك فامعنى هذا قلنا ليس هذا
بثابت عند أهل الحديث منكم ولو كان ثابتا لم يكن فيه حجة علينا ولو كانت عليك معنا قال وديف
قلت قال الله عز وجل ان الله يأمرهم أن تؤدروا الامانات الى أهلها فتأدية الامانة فرض وان الحائنة تجرمة
وليس من أخذ حقه بخائن قال أفلا تراها اذا غضب دنائير فباع ثيابا بدناير فقد خان لان الشاب غير الدناير
قلت ان الحقوق تؤخذ بوجوه منها أن يوجد الشيء المغصوب بعينه فيؤخذ فان لم يكن فثله فان لم يكن يبيع
على الغاصب فأخذ منه مثل ما غضب بقيمته ولو كان اذا خان دنائير فبيعت عليه خارية بدناير فدفعت
الى المغصوب كان ذلك خيانة لم يحل للسلطان أن يجوز ولا يكاتر على ما بعلم أنه لا يحل له وكان على السلطان

مؤمن بكافسرواته
لا يخاف أنه لا يقتل
بالسنة آمن وهو في
التحرير مثل المعاهد
(قال المزني) رحمه
الله فإذا لم يقتل بأحد
الكافر من المحرمين
لم يقتل بالأخر (قال
الشافعي) رحمه الله
قال قائل عن النبي
صلى الله عليه وسلم
لا يقتل مؤمن بكافر
حربي فهل من بيان في
مثل هذا ثبت قال
نعم قول النبي صلى الله
عليه وسلم لا يرث المؤمن
الكافر ولا الكافر
المؤمن فهل زعم أنه
أراد أهل الحرب لأن
دماءهم وأموالهم
حلال قال لا ولكنهما
على جميع الكافرين
لأن اسم الكفر يلزمهم
قلنا وكذلك لا يقتل
مؤمن بكافر لأن
اسم الكفر يلزمهم
فما الفرق قال قائل
روينا حديث ابن
الهيثم قلنا منقطع

أن وجد له ذنبه بعينه أعضاءه وألامه يعطيه ذنبا غير ذنبا لا نهى عنه ولا يبيع له جارية
فيعطيه قيمتها وأصحاب الجارية لا يرضى قال أفرأيت لو كان ثابتا معناه قلنا إذا دلت السنة واجتماع
كثير من أهل العلم على أن يأخذ الرجل حقه لنفسه من الذي هو عليه فقد دل ذلك أن ليس بخيانة
انخاسة أخذ ذم لا يعل أخذه ولو خافى درهما قلت قد استدل بخيانتي لم يكن لي أن أخذ منه عشرة دراهم
مكافأة بخيانتي وكان لي أن أخذ درهمه مولا كرت به هذا شأنه لا طالما كما كنت خائفا طالما بأخذ تسعة
مع درهم لأنه لم يخنها (قال الشافعي) ولا تعدوا انخاسة المحرمة أن تكون كإصنافنا أن يأخذ من مال
الرجل بغير حق وشي كذلك إن شاء الله تعالى والسنة دليل عليها أو تكون لو كان له حق لم يكن له أن يأخذ
بغير أمره وهذا خلاف السنة فإن كان هذا كذا فقد أمر وأرجل أن يأخذ حقه والبدل من حقه بغير أمر
من أخذ منه سر أو مكابرة (قال الشافعي) وهذا قلنا أيضا في النفقة فقال إذا مات الأب أنفق على الصغير
كل ذي رحم يحرم عليه نكاحه من رجل أو امرأة قلت له فما جئت في هذا قال قول الله تبارك وتعالى
والوالات برضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المسولولة الرزقين إلى قوله وعلى
الوارث مثل ذلك (قال الشافعي) قلت له أكان على الوارث مثل ذلك عندك على جميع ما فرض الله تبارك
وتعالى على الأب والوارث يقوم في ذلك مقام الأب قال نعم فقلت أوجدت الأب ينفق ويسترضع المولود
وأمه وارث لشيء عليها من ذلك قال نعم قلت أفيكون وارث غير أمه يقوم مقام أبيه فينفق على أمه إذا
أرضعته وعلى الصبي قال لا ولكن الأم تنفق عليه مع الوارث قلنا فأول ما نأولت تركت قال فإني أقول
على الوارث مثل ذلك بعد موت الأب هي في الآية ذلك بعد موت الأب قال لا يكون له وارث وأموه حتى
قلنا بل أمه (١) وقد يكون زمننا مولودا فيرثه ولده لومات ويكون على أبيه عندك نفقته فقد خرجت مما نأولت
(قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول أرايت يتيمه أخ فقير وجدا أو أم غني على من نفقته
قال على جده قلنا ولين ميراثه قال لا أخيه قلنا أرايت يتيمه أخ وابن عم غنيان لومات التيم لم ميراثه
قال لا بن عمه فقلت فقبل بموت على من نفقته قال على خاله فقلت لبعضهم أرايت يتيمه أخ لا يبره رآه
وهو فقير وله ابن أخ غني لمن ميراثه قال لا أخ فقلت فعلى من نفقته قال على ابن أخيه قلت فقد جعلت
النفقة على غير وارث وكل ما لزم أحد الم يتحول عنه لفقر ولا غيره فإن كانت الآية على ما وصفت فقد
خالفتها فأرأت الوارث من النفقة وجعلتها على غير الوارث قال إنما جعلتها على ذي الرحم المحرم أن كان وارثا
قلنا وقد جعلها على الخال وهو غير وارث فصالح الآية فيه خلافا لنا أو تجدد في الآية أنه إنما عني بها
الرحم المحرم أو تجد أحد من السلف فسرهما كذلك قال هي هكذا عندنا قلت أفرأيت أن عارضك أحد
بمثل جئت فقال إذا جاز أن تجعلها على بعض الوارثين دون بعض قلت أجبره على نفقة ذي الرحم غير
المحرم لأن أجبره على نفقة الجارية وهو يحل له نكاحها فيكون يومها لله منفعة وسرور وعلى نفقة الغلام
وهو يحل له أن ينكح إليه أو ينكح المرأة التي ينفق عليها فيكون له في ذلك منفعة وسرور أجوز من أن أجبره
على نفقة من يحرم عليه نكاحه لأنه لا يستمع أحدهما بالآخر بما يستمع به الرجال من النساء والنساء من
الرجال ما جئت عليه ما أعلم أحد الوارثين هذا الأحسن قولنا منك قال لأن الذي يحرم نكاحه أقرب
قلنا قد يحرم نكاح من لا قرابة له قال وأين قلنا أم امرأتك وامرأة أبيل وامرأة تلاعنها وامرأتك
تبت طلاقها وكل من ينكح وبينه رضاع قال ليس هؤلاء وارثا قلنا وليس قد فرضت النفقة على غير الوارث
فإن قال قائل فاما قدر وينامن حديثكم أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أجبر عصة غلام على
رضاعه الرجال دون النساء قلنا أفتأخذ بهذا قال نعم قلت أفتخص العصة وهم الأعمام وبنو الأعمام
والقرابة من قبل الأب قال لا إلا أن يكونوا ذوى رحم محرم قلنا فالجدة عليل في هذا كالجدة عليل فيما
احتجبت به من القرآن وقد خالف هذا قد يكون له بنوعم فيكونون له عصة وورثة ولا تجعل عليهم النفقة

وهي العصبه الورثية وان لم تجده دارحم تركته ضائعا (قال الشافعي) فقال لي قائل قد خالفتم هذا أيضا قلنا أما لا نرعى عمر فنحن أعلم به منكم ليس تعرفه ولو كان ثابتا لم يخالفه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فكان يقول وعلى الوارث مثل ذلك على الوارث أن لا تضار والدة بولدها وابن عباس رضي الله تعالى عنهما أعلم بمعنى كتاب الله عز وجل مما وال آية محتملة على ما قال ابن عباس وذلك أن في فرضه على الوارث والألم حية دلالة على أن النفقة ليست على الميراث لاسهالو كانت على الميراث كان على الأب ثلثا ما وسقط عنه ثلثها لأنه خطأ لم ولو استرضع المولود غير الأم كان على الأب ثلثا الرضاع وعلى الأم ثلثه وإن كانت الأم مخرجة من هذا المعنى أو جعلت فيه كالمستأجرة غير هافكان ينبغي لومات الأب أن يقوم الوارث مقام الأب فينفق على الأم إذا أرضعته فلا يكون على الأم من رضاعه شيء لو استرضعته أخرى وقد فرض الله عز وجل نفقة المطلقات ذوات الأحمال وجاءت السنة من ذلك بنفقة وغرامات تلتزم الناس ليس فيها أن يلزم الوارث نفقة الصبي وكل امرئ مال المال له وانما الزمة فيه مال الزمة في كتاب أو سنة أو أثر أو أمر مجمع عليه فأما أن يلزمه في ماله ما ليس في واحد من هذا فلا يجوز لنا فإن كان التأويل كما وصفنا فنحن لم نخالف منه حرفا وان كان كما وصفت فقد خالفته خلافا بينا

(١) (جماع عشرة النساء) أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك بدمشق بقراءة عليه قال أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وقال الله تعالى وعاشروهن بالمعروف الآية وقال عز وجل الطلاق مرتان فله سألها بمعروف أو تسريح بأحسان وقال عز وجل وإذا طلقتم النساء فلقن أجهلن فأمسكوهن بمعروف وقال جل وعلا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة فجعل الله للزوج على المرأة وللرأة على الزوج حقوقا بينهما في كتابه وعلى لسان نبيه مفسرة ومجملة ففهمها العرب الذين خوطبوا بلسانهم على ما يعرفون من معاني كلامهم وقد وضعنا بعض ما حضرنا من معاني مواضعه والله نسأل الرشيد والتوفيق وأقل ما يجب في أمره بالعشرة بالمعروف أن يؤدي الزوج إلى زوجته ما فرض الله لها عليه من نفقة وكسوة وزك مبل ظاهر فانه يقول جل وعز ولا تعبدوا كل المبل فتدروها كالمعلقة وجماع المعروف ايمان ذلك بما يحسن له ثوابه وكف المكروه

(النفقة على النساء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء الى تعولوا وقول الله ذلك أدنى أن لا تعولوا يدل والله أعلم أن على الرجل نفقة امرأته وقوله أن لا تعولوا أن لا يكتر من تعولون اذا اقتصر المبر على واحدة وإن أباح له أكثر منها وقال الله عز وجل والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن هند بنت عتبة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أباسفيان رجل شحيح وليس لي منه الا ما يدخل علي فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف أخبرنا سفيان عن محمد بن بجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفق على نفسك قال عندي آخر قال أنفق على ولدك قال عندي آخر قال أنفق على أهالك قال عندي آخر قال أنفق على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم قال سعيد ثم يقول أبو هريرة اذا حدث بهذا الحديث يقول وولدك أنفق على من تكتفي وتقول زوجتك أنفق على أو طلقى ويقول خادمك أنفق على أو بعني (قال الشافعي) فهذا نأخذ قلنا على الزوج نفقة امرأته وولده الصغار بالمعروف والمعرف نفقة مثلها بملدها الذي هي فيه برا كان أو شعيرا أو ذرة لا يكلف غير الطعام العام بملده الذي يقفاته مثلها ومن الكسوة والادام بقدر ذلك لقول الله عز وجل قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم فلما فرض عليهم نفقة أزواجهم كانت الدلالة كما وصفت في القرآن وأبان

(١) انفر بعض النسخ هنا بآيات هذه التراجم وان كان بعض ما فيها تقدم بعناه لا بلفظه فأثبتنا ما حرصنا على ما فيها من الفوائد وان كانت مشتبهة على شيء من تحريف النسخ والله الموفق كنيته محكيه

العبد قضاء على أن
الحر لا يقتل بالعبد فإذا
منع أن يقتصر من يده
وهي أقل لفضل الحرية
على العبودية كانت
النفس أعظم وهي أن
تقتصر بنفس العبد بعد
(قال الشافعي) رحمه
الله ولا يقتل والد الولد
لأنه إجماع ولا جدم من
قبل أم ولا أب بولد ولد
وان بعد لانه والد (قال
المرزقي) رحمه الله هذا
يؤكده ميراث الجد لأن
الاخ يقتل بأخيه ولا
يقتل الجد بابنه
وعكس الاخ أخاه في قوله
ولا يملك جده وفي هذا
دليل على أن الجد
كالأب في حجب الاخوة
وليس كالأخ (قال) ويقتل
العبد والكافر بالحر
المسلم والولد بالوالد ومن
جرى عليه القصاص
في النفس جرى عليه
القصاص في الجراح
ويقتل العبد بالواحد
واحجج بأن عمر رضي
الله عنه قتل خنساء
سبعة برجل فتلوه
غيلة وقال لولا لأعليه
أهل صنعاء لقتلتهم جميعا
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو جرحه أحدهما

النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فإن فرض الله عليهم نفقة أزواجهم فجزأ عنهم ما يجبرون على المقام معهم مع
العجز عما لا يخفى بهن عنه من النفقة والكسوة قال والاستدلال قلنا إذا عجز الرجل عن نفقة امرأته
فرق بينهما وقتلنا يجب على الرجل نفقة امرأته إذا ملك عقدة نكاحها وخلت بينه وبين الدخول عليها فأخبر
ذلك هو ونفقة المطلقة طلاقا يملك الرجعة حتى تنقضي عدتها وإن كان مثلها لا يخدم نفسها وجبت
عليه نفقة خادم لها وإذا دخل بها فغاب عنها فاضى لها نفقة ما في ماله فإن لم ترفع ذلك إلى السلطان حتى
يقدم وتصادقوا على أن لم ينفق عليها في غيبته حكم السلطان عليه بنفقة ما في الشهور التي مضت وكذلك إن
كانت زوجته حرة ذمية وإن كانت عليه ديون ضربت زوجته مع الغرماء بالنفقة الماضية المدة التي حبسها
لأنه حق لها
(الخلاف في نفقة المرأة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس ليس على الرجل
نفقة امرأته حتى يدخل بها وإذا غاب عنها وجب على السلطان أن يطلب نفقة أن يعاينها من ماله وإن
لم يجدها لا يفرض عليه لها نفقة وكانت ديناً عليه وإن لم يطلب ذلك حتى يعنى لها زمان ثم طلبته فرض لها
من يوم طلبته ولم يجعل لها نفقة في المدة التي لم يطلب فيها النفقة وإن عجز عن نفقة ما يفرق بينهما وعليه
نفقة ما إذا طلقها ماله رجعت أو لم يملكها (قال الشافعي) وقال لي كيف قلت في الرجل يعجز عن نفقة
امرأته يفرق بينهما قلت لما كان من فرض الله على الزوج نفقة المرأة ومضت بذلك سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم والآثار والاستدلال بالسنة لم يكن له والله أعلم جسمها على نفسه يستمتع بها ومنعها عن
غيره تستغنى به وهو مانع لها فرضاً عليه عاجزاً عن تأديته وكان خبس النفقة والكسوة أي على نفسها فاقبوت
جوعاً وعطشاً وعرياً قال فأين الدلالة على التفريق بينهما قلت قال أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
أمر الزوج بالنفقة على أهله وقال أبو هريرة يقول امرأتك أنفق على أو طلقني ويقول خادمك أنفق على
أو بعني (قال الشافعي) قال فهذا بيان أن عليه طلاقها قلت أما بنص فلا وأما بالاستدلال فهو يشبه
والله أعلم وقلت له فإتقول في خادمه لا عمل فيها برزانه يعجز عن نفقتها قال نبيها عليه قلت فإذا صنعت
هذا في ملكه كيف لا تصنع في امرأته التي ليست بملكه قال فهل من شيء أبين من هذا قلت أخبرنا
سفيان عن أبي الزناد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما
قال أبو الزناد قلت سنة قال سعيد سنة والذي يشبهه قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
كتب إلى امرأه الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم فأمرهم أن يأخذوا منهم أن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا
بعثوا بنفقة ما جاسوا فقال أرايت أن لم يكن في الكتاب ولا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
منصوصا التفريق بينهما ما حل بينهما وبين ما منعها من حقوقها التي لا تفرق بينهما وبينه إذا منعها فارق مثل
نشوز الرجل ومثل تركه القسم لها من غير إيلاء فقلت له نعم ليس في فقد الإجماع أكثر من فقد الزوجة
وذلك لا يتلف نفسها أو ترك النفقة والكسوة بآتيان على اتلاف نفسها وقد وجدت الله عز وجل أباح في
الضرورة من المأكول ما حرم من الميتة والدم وغيرهما منعاً لنفس من التلف ووضع الكفر عن المستكره
للضرورة التي ترفع عن نفسه ولا أحده أباح للمرأة ولا للرجل في الشهوة للجماع شيئاً ما حرم الله عليهما وأنت
ترغم أن الرجل إذا عجز عن إصابة امرأته وإن كان يصيب غيرها أجل سنة ثم يفرق بينهما إن شاءت قال هذا
رواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت فإن كانت الحجة فيه الرواية عن عمر فإن قضاء عمر بأن يفرق
بين الزوج وامرأته إذا لم ينفق عليها أثبت عنه فكيف رددت إحدى قضاي عمر في التفريق بينهما ما لم يخالفه
فيه أحد علمته من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت قضاء في العنين وأنت ترغم أن علياً رضي الله
عنه يخالفه فقال قبلته لأن الإجماع من حقوق العقدة قلت له أفك الإجماع الناس أو جماع مرة واحدة

قال كإجماع الناس قلت فانت اذا جامع مرة واحدة لم تفرق بينهما قال من أجل أنه ليس بعين قلت فكيف بإجماع غيرها ولا يكون عنينا وتوجه سنة قال ان أداء الحق الى غيرهما غير مخرج له من حقها قلت فاذا كنت تفرق بينهما ما بان حقا عليه جماعة اورضت منه في عمره أن بإجماع مرة واحدة فحقها عليه في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم والآن في نفقة الواجب قال نعم قلت فلم أقررتهما مع بفقد حقين في النفقة والكسوة وفقد هما يأتي على اتلافها لأن الجوع والعطش في أيام يسيرة يقتلانهما والعري يقتلها في الحر والبرد وأنت تقول لو أنفق عليها درهم ثم ترك يوملا أخذته بنفقة لانه يجب لها في كل يوم نفقة وفرفت بينهما بفقد الجماع الذي تخرجه منه في عمرها بإجماع مرة واحدة فقد فرفت بينهما بأصغر الضررين وأقررتهما مع على أعظم الضررين ثم زعت أنهما متى طلبت نفقتهما من ماله غائبا كان أو حاضرا فرضتها عليه وجعلتها ديني في ذمته كحقوق الناس وان كفت عن طلب نفقتها أو هرب فلم تجده ولا مال له ثم جاء لم تأخذ بنفقة فيما مضى هل رأيت ما لا تقبل يلزم الوالي أخذه لصاحبه حاضرا أو غائبا فيترك من هو له طلبه أو يطلبه فهرب صاحبه فيبطل عنه (قال) فيفحش عندي أن يكون الله أحل لرجل فرجا فأحرمه عليه بلا احداث طلاق منه قلت له أفرأيت أحد الزوجين يريد أهو قول الزوج أنت طالق فانت تفرق بينهما أأرأيت الأمة تعتق أهو قول الزوج أنت طالق فانت تفرق بينهما ان شاءت الأمة أو أأرأيت المولى أهو طلق أأرأيت الرجل يعجز عن اصابة امرأته أهو طلق فانت تفرق في هذا كله قال أما المولى فاستدللنا بالكتاب وأما مساواة بالسنة والآن عن عمر قلت فاجل بأنه بقيع أن يفرق بغير طلاق بخدته الزوج لا لاجتهال عليه وغيره (قال الشافعي) رحمه الله وقلت له فكيف زعت أنه لا يجب على الرجل نفقة امرأته إلا بالدخول وان خلت بينه وبين نفسها قال لانه لم يستمتع منها بإجماع قلت أفرأيت اذا غاب أو مرض أيسمتع منها بإجماع قال لا ولكنهما محبوسة عليه قلت أفتجدها مملوكة محبوسة عليه قال نعم قلت ويجب بينهما الميراث قال نعم قلت وان كانت النفقة للعيس فهي محبوسة وان كانت للجماع فالمرضى والغائب لا يجامعان في حالهما ثالث فأسقط لذلك النفقة قال اذا كان مثلهما بإجماع وختل بينهما وبين نفسها وجبت لها النفقة قلت لم أوجب لها النفقة في العدة وقد طلقت ثلاثا وهي غير حامل فخالفت الاستدلال بالكتاب ونص السنة قال وأين الدلالة بالكتاب فقلت له قال الله عز وجل في المطلقات وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فاستدل لنا على أن لا فرض في الكتاب لمطلقة ما لم تكن لامرأته غير حامل قال فانه قد ذكر المطلقات مرسلات لم يخص واحدة دون الأخرى وان كان كما تقول ففسيه دلالة على ان لا نفقة لمطلقة وان كان زوجها على الرجعة وما مبتدأ السورة الاعلى المطلقة للعدة قلت له قد يطلق للعدة ثلاثا قال فلو كان كما تقول ما كانت الدلالة على أنه أراد بجمع النفقة المبتوتة دون التي له رجعة عليها قالت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تثبت أن المنوعة النفقة المبتوتة بجميع الطلاق دون التي لزوجها عليها الرجعة ولو لم تدل السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فكانت الآية تأمر بنفقة الحامل وقد ذكر المطلقات فيها دلت على أن النفقة للمطلقة الحامل دون المطلقات سواها فلم يجز أن ينفق على مطلقة إلا أن يجمع الناس على مطلقة بخالف الحامل الى غيرها من المطلقات فينفق عليها بالاجماع دون غيرها قال فلم لا تكون المبتوتة قياسا عليها قلت أأرأيت التي على زوجها جعتها في عدها أليس على زوجها امرأته ان شاء ويقع عليها الاؤه وظهاره ولعانه ويتوارثان قال بلى قلت أفهذه في معاني الازواج في أكثر أمرها قال نعم قلت أفتجد كذلك المبتوتة بجميع طلاقها قال لا قلت فكيف تقيس مطلقة بالتي تخالفها وقلت له أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمر بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فأرسل اليها وكيله بشعر فحنطته فقال والله ما لك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم

مائة جرح وأخرجها
واحد اوقات كانوا في
القود سواء ويخرجون
بالجرح الواحد اذا كان
جرحهم اياه معا لا يتجزأ
ولا يقتص الامن بالغ
وهو من احتسب من
الذكور أو حاض من
النساء أو بلغ أيهما كان
خمس عشرة سنة

صفة القتل العمد
وجراح العمد التي فيها
قصاص وغير ذلك

قال الشافعي رحمه الله
واذا عمد رجل بسيف
أو خنجر أو سنان رمح
أو ما يشق بجده اذا ضرب
أو رمى به الجلد والعم دون
المقتل فخرجه جرحا
كبيرا أو صغيرا فانت
منه فعليه القود وان
شدخه بخنجر أو تابع عليه
الخنجر أو والى عليه
بالسوط حتى يموت
أو طين عليه بيتا بغير
طعام ولا شراب مدة
الاغلب أنه يموت من
مشله أو ضربه بسوط
في شدة برد أو حر ونحو
ذلك مما الاغلب أنه يموت
منه فانت فعليه القود
(قال) ولو قطع
مريئه وحلقومه أو قطع

فذكر ذلك له فقال لها ليس لك عليه نفقة وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال تلك امرأة أنت غشاه
أصحابي فاعتدى عند ابن أم مكتوم وأنه رجل أعشى تضعين ثيابك فإذا حلت فاذنيني قالت فإحالي
ذكرت له أن معاوية وأباجهم خطباني فقال أما أوجههم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصفعلول
لاماله انكح أسامة بن زيد قالت فكرهته ثم قال انكح أسامة فتكلمت فجعل الله فيه خيرا واغتبطت
به قال فانكم تركتم من حديث فاطمة شيئا قالت فقال النبي صلى الله عليه وسلم لاسكني لك ولا نفقة فقلت
له ما تركنا من حديث فاطمة حرفا قال انما حدثنا عنها أنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
لاسكني لك ولا نفقة فقلت لكننا لم نحدث هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فقلت ما قلنا وعلى
خلاف ما قلتم قال وكيف قلت أما حديثنا فتحج على وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نفقة لك عليهم
وأمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم ولو كن في حديثها أحلالها أن تعتد حديث شاة لم يحظر عليها أن
تعتد حديث شاة قال كيف أخرجها من بيت زوجها وأمرها أن تعتد في غيره قلت لعلة لم تذكرها
فاطمة في الحديث كأنها استجبت من ذكرها وقد ذكرها غيرها قال وما هي قلت كان في لسانها ذرب
فاستطالت على أجانها استطالة تفاحشت فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم
فقال هل من دليل على ما قلت قلت نعم من الكتاب والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره من أهل
العلم بها قال فاذكرها قلت قال الله تبارك وتعالى لا تخز جوهر من بيوتهم الآية وأخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن محمد بن إبراهيم بن الحر عن ابن عباس في قوله تعالى الآن يأتيين بفاحشة
مبينة قال أن تبدوا على أهل زوجها فان بدت فقد حل أخرجها قال هذا تأويل قد يحتمل ما قال
ابن عباس ويحتمل غيره أن تكون الفاحشة خروجهما وأن تكون الفاحشة أن يخرج الجسد قال فقلت
له فإذا احتملت الآية ما وصفت فأى المعاني أولى بها قال معنى ما وافقه السنة فقلت فقد ذكرتك
السنة في فاطمة فأوجدتك ما قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم
(القسم للنساء) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم
وما ملكت أيمانهم وقال تبارك وتعالى ولن تستطيعوا أن تعدوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا الآية
فقال بعض أهل العلم بالتفسير لن تستطيعوا أن تعدوا بين النساء بما في القلوب فإن الله عز وجل لا تجاوز
العباد عما في القلوب فلا تميلوا تتبعوا أهواءكم كل الميل بالفعل مع الهوى وهذا يشبه ما قال والله أعلم
ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما عليه عوام علماء المسلمين على أن على الرجل أن يقسم لنسائه
بعدد الأيام والليالي وأن عليه أن يعدل في ذلك لأنه مرخص له أن يجور فيه فدل ذلك على أنه إنما أريد به
ما في القلوب مما قد تجاوز الله للعباد عنه (١) فيما هو أعظم من الميل على النساء والله أعلم والحرار المسلمين
والذميات إذا اجتمعن عند الرجل في القسم سواء والقسم هو الليل بيت عند كل واحدة منهن ليلتها ونجب
لو أوى عند هاتئها فان كانت عنده أمة مع حر وقسم الحر ليلتين والامة ليلة قال وان هربت منه حرة
أو أغلقت دونه أمة أو حبس الامة أهلها اسقط حقهما من القسم حتى تعودا الحرة إلى طاعة الله في الرجوع
عن الهرب والامة لان امتناعها مما يحبب علمها في هذه الحال قطع حق أنفسهما ببيت عند المريضة التي
لا جماع فيها والحائض والنفساء لان ميته سكنى الف وان لم يكن جماع أو أمر بحبسه المرأة ورى الغضاضة
عليها في تركه أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قبض عن تسع نسوة وكان يقسم منهن لثمان (قال الشافعي) رحمه الله التاسعة التي لم يكن يقسم لها سودة
وهبت يدها للعائشة أخبرنا سفيان عن هشام عن أبيه أن سودة وهبت يدها للعائشة (٢)
(الحال التي يختلف فيها حال النساء) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا انكح الرجل امرأة فبني بها

حشوته فأباناها من
جوفه أو سيره في حال
الذبح ثم ضرب عنقه
آخر فالاول قاتل دون
الآخر ولو أجافه أو
خرق أمعاءه لم يقطع
حشوته فيبينها منه ثم
ضرب آخر عنقه فالاول
جارج والآخر قاتل قد
جرح معي عمر بن الخطاب
رضي الله عنه في موضعين
وعاش ثلاثا فلوقب له
أحد في تلك الحال كان
قائلا وروى الذي جرحه
من القتل ولو جرحه
جراحات فلم يمت حتى
عاد اليه فذهب صار
والجراح نفسا ولو رأت
الجراحات ثم عاد فقتله
كان عليه ما على الجراح
منفردا وما على القاتل
منفردا (قال) ولو تدأوى
المجروح بسم فات أو
خاط الجرح في لحم حتى
فات فعلى الجاني نصف
الدية لأنه مات من فعلين
وان كانت الخياطة

(١) قوله فيما هو أعظم
الخ هكذا في النسخ وانظر
(٢) من هنالى ترجة
الشقاق بين الزوجين
انفردت بيدنا نسخة
سقيمة فليعلم كتبه محكيه

فإن لم يغير حال من عنده فإن كانت بكرا كان له أن يقيم عندها سبعة أيام وإن كانت ثيبا كان له أن يقيم عندها ثلاثة أيام وليا لم ين ثم يتدنى البقرة لتسأله فتكون واحدة منهن بعد مضي أيامها ليس له أن يفضلها عليهم أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن خرم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة فأصبحت عنده قال لها ليس بك على أهلك هو ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت قالت ثلث أخبرنا ابن أبي الرواد عن ابن جريح عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبها فاساق نكاحها وبناءها وقوله لها ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن أخبرنا مالك عن جريد الطويل عن أنس بن مالك قال للبكر سبع وللثيب ثلاث (قال الشافعي) رحمه الله وهذا ناخذ وان قسم أياما لكل امرأه بعد مضي سبع البكر وثلاث الثيب فائز اذا وفى كل واحدة منهن عدد الأيام التي أقام عند غيرها

(الخلاف في القسم للبكر والثيب) قال الشافعي رحمه الله تعالى نكحنا بعض الناس في القسم للبكر والثيب وقال يقيم لهما اذا دخل لا يقيم لغيرهما لا يقيم عند واحدة منهن ماشى الا اقيم عند الأخرى مثله فقلت له قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم أفجد السبل الى علم ما فرض الله جملة انما أثبت وأقوم في الحجة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا فذكرت له حديث أم سلمة قال فهي بيني وبينك أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت قلت نعم قال فلم يعطها في السبع شيئا الا أعلمها أنه يعطى غيرها مثله فقلت له انها كانت ثيبا فلم يكن لها الا ثلاث فقال لها ان أردت حق البكر وهو أعلى حقوق النساء وأشرفه عندهن بعفوه حقل اذا لم تكن بكرا فيكون لك سبع فقلت وان لم تر يدى عفوه وأردت حقل فهو ثلاث قال فهل له وجه غيره قلت لا انما يخبر من له حق يشركه فيه غيره من أن ينزل من حقه فقلت له يلزمك أن تقول مثل ما قلنا انك زعمت أنك لا تخالف الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مالم يخالفه مثله ولا نعلم مخالفه والسنة أزم لك من قوله فتركمها وقوله

(قسم النساء اذا حضر السفر) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا عيسى بن محمد بن علي بن شافع عن ابن شهاب عن عبيد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد سفرا أقرع بين نسائه فإيهن خرج سهمها خرج بها وهذا أقول اذا حضر سفر المرأة نسوة فاراد اخرج واحدة للتخفيف من مؤنة الجميع والاستغناء عن حقهن في الخروج معه سواء فيقرع بينهن فإيهن خرج سهمها للخروج خرج بها فاذا حضر قسم بينهن ولم يحسب عليها الايام التي غاب بها (قال الشافعي رحمه الله) وقد ذكر الله جل وعز القرعة في كتابه في موضعين فكان ذكرهما موافقا ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تبارك وتعالى وان يونس ابن المرسلين الى المدحضين وقال وما كنت اذ هم اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم الآية (قال الشافعي رحمه الله) وقف الفلك بالذين ركب معهم يونس فقالوا انما وقف لراكب فيه لانعرفه فيقرع فأيكم خرج سهمه ألقى نخرج سهم يونس فألقى فالتقمه الحوت كما قال الله تبارك وتعالى ثم تداركه بعفوه جل وعز فأما مريم فلا يعد والملقون لأقلامهم يقرعون عليها أن يكونوا سواء في كفالتها لانه انما يقارع من يدى بحق فيما يقارع ولا يعدون اذا كان أرفق بها وأجل في أمرها أن تكون عند واحد لا يتداولها كلهم مدة مدة ويكونوا يقسموا كفالتها فهذا أشبه معناها عندنا والله أعلم فافترعوا أيهم يتولى كفالتها دون صاحبه أو تكون يدافعوه لئلا يلزم مؤنة كفالتها واحد دون أصحابه وأيهم ما كان فقد افترعوا لينفرد بكفالتها أحدهم ويخلونها من بقى (قال الشافعي)

في الحميم فالدية على الجاني ولو قطع يد نصراني فأسلم ثم مات لم يكن قود لان الجناية كانت وهو ممن لا قود فيه وعليه دية مسلم ولا يشبه المرتد لان قطعه مباح كالحد والنصراني يده ممنوعة ولو أرسل سهم فلم يقع على نصراني حتى أسلم أو على عبد فلم يقع حتى أعتق لم يكن عليه قصاص لان تخلية السهم كانت ولا قصاص وفيه دية حر مسلم والكفارة وكذلك المرتد يسلم قبل وقوع السهم لتحويل الحال قبل وقوع الرمية ولو جرحه مسلما فارتد ثم أسلم ثم مات فالدية والكفارة ولا قود للحال

الحادثة ولو مات مرتدا كان لولي المسلم ان يقتص بالجرح (قال المزني) القياس عندي على أصل قوله أن لا ولاية لمسلم على مرتد كما لا ورائه له منه وكان مال للمسلمين فكذلك الولي في القصاص من جرحه ولي المسلم (قال الشافعي) رحمه الله ولو فاقعني عبد قتيبه

رحمه الله فلما كان المعروف لنساء الرافق بالنساء أن يخرج بواحدة منهن فن في مثل هذا المعنى ذوات الحق كنهن فإذا خرج سهم واحدة كان السفر لها ذواتهن وكان هذا في معنى القرعة في مريم وقرعة بنون حين استوت الحقوق أقرع لتنفرد واحدة دون الجميع

(الخلاف في القسم في السفر) قال الشافعي رحمه الله تعالى نكحنا بعض الناس في السفر وقال هو والخضر سواء وإذا أقرع فخرج واحدة ثم قدم قسم لكل واحدة منهن من عدد الأيام مثل ما غاب بالتي خرج بها فقلت له أيكون لأمرأة أن يخرج بأمرأة بالقرعة ويفعل ذلك في الخضر فيقيم معها أياما ثم يقسم للنسوة سواها بعد تلك الأيام قال نعم قلت له فنامعني القرعة إذا أوفى كل واحدة منهن مثل عدد الأيام التي غاب بالتي خرجت قرعتها وكان له أخرجهما بغير قرعة أنت رجل خالفت الحديث فأردت التشبيه على من سعمل بخلافه فلم يخف خلافا علينا ولا أرايخني على عالم كمال فرق بين السفر والخضر قلت فرق الله بينهما في قصر الصلاة في السفر ووضع الصوم فيه إلى أن يقضى وفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم في التطوع في السفر فصل في حيث توجهت به واحتلها كبا وجمع فيه بين الصلاة ورخص الله فيه في التيمم بدلا من الماء أقرأيت لو عارضت معارض في القبلة فقال قد أمر الله تبارك وتعالى بالتوجه إلى البيت والنافلة والفرض في ذلك سواء عندك بالأرض مسافرا كان صاحبها أو مقبلا فكيف قلت للراكب عمل ان شئت إلى غير القبلة قال أقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غير القبلة قلت فنقول لك فلا قول ولا قياس مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قلت ولا فرق بينه وبين مثله قال لا وهذا لا يكون إلا من جاهل قلنا فكيف كان هذا منكم في القرعة في السفر قال اني قلت له قسم قلت فان قال لك فاعمل الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى قبل المشرق في السفر قاله في سفر اذا استقبل فيه المشرق فكانت قبلته قال لا تخفى عليه القبلة وهو لا يقول صلى نحو المشرق الا وهو خلاف القبلة قلت في هذا أقرع لم يقسم بعدد الأيام التي غاب بالتي خرجت قرعتها

(نشوز الرجل على امرأته) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى الرجال قوامون على النساء إلى قوله سبيلا قال الشافعي رحمه الله قال الله عز وجل واللاتي يخافون نشوزهن فحتمل إذا رأى الدلالات في إيغال المرأة وأقبلها على النشوز فكان لتخوف موضع أن يعظها فإن أبدت نشوزا حبرها فإن أقامت عليه ضربها وذلك أن العظة مباحة قبل الفعل المكروه إذا رويت أسبابه وإن لا مؤنة فيها عليها تضربها وإن العظة غير محرمة من المرأة لأخيه فكيف لامرأته والهجرة لا تكون إلا بما يحل به الهجرة لأن الهجرة محرمة في غير هذا الموضع فوق ثلاث والضرب لا يكون إلا ببيان الفعل فلا ية في العظة والهجرة والضرب على بيان الفعل تدل على أن حالات المرأة في اختلاف ما تعاقب فيه وتعاقب من العظة والهجرة والضرب مختلفة وإذا اختلفت فلا يشبه معناه إلا ما وصفت (قال الشافعي رحمه الله عليه) وقد فحتمل قوله يخافون نشوزهن إذا نشزن فخفتن لما جهن في النشوز أن يكون لكل جمع العظة والهجرة والضرب (قال) وإذا رجعت النشوز لم يكن لزوجهما حبرتها ولا ضربها لأنه إنما أيجأله بالنشوز فإذا زار يله فقد زابت المعنى الذي أيجأله به (قال الشافعي رحمه الله تعالى) وإنما قلنا لا يقسم للمرأة المتعنتة من زوجها (١) المتغيبه عنه بأذن الله لزوجهما حبرتها في المضجع وشجرتها فيه اجتنبها لم تحرم والله أعلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبياس ابن عبد الله بن أبي ذباب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا أماء الله قال فأنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال يا رسول الله ذر النساء على أرواجهن فأذن في ضربهن فأتا طاف بال محمد عليه السلام نساء كثير كلهن يستكينن أنز واجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد أطاف الليلة بال محمد نساء كثير

ماثتان من الابل فأعتق فبات ليكن فيه الادية لان الجنابة تنقص بوجوه حرا وكانت الادية لسيده دون ورثته (قال المرتضى) رحمه الله القياس عندى أن السيد قد ملك قيمة العبد وهو عبد فلا ينقص ما وجبه بالعتق (قال الشافعي) رحمه الله ولو قطع يد عبد وأعتق ثم مات فلا قود اذا كان الجاني حرا مسلما أو نصرانيا حرا أو مستأمن حرا وعلى الحر الادية كاملة في ماله للسيد منها نصف قيمته يوم قطعه والباقى لورثته ولو قطع نان بعد الحرية رجله وثالث بعده ما يده فبات فعليه مديته حر وفيما السيد من الادية قولان أحدهما أن له الأقل من ثلث الادية ونصف قيمته عبدا ولا يجعل له أكثر من نصف قيمته عبدا ولو كان لا يبلغ الابعد لأنه لم يكن في ملكه جنابة غيرها ولا يجاوز به ثلث مديته حر ولو كان

أ قوله المتغيبه عنه الخ كذا في الاصل وانظر كتبه معجده

﴿ مَا يَحِلُّ أَنْ يُؤْخَذَ مِنَ الْمَرْأَةِ ﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ذكره وعاشروهن بالمعروف الى قوله ميثاقا غليظا ففرض الله عشرتها بالمعروف وقال عز وجل فان كرهتموهن فسدل على أنه أباح حبسها مكرهه واكتفى بالشرط في عشرتها بالمعروف لأنه أباح أن يعاشرها مكرهه بغير المعروف ثم قال وان أردتم استبدال زوج مكان زوج الآية فأعلم أنه اذا كان الاخذ من الزوج من غير أمر من المرأة في نفسها ولا عشرتها ولم تطب نفسها بترك حقها في القسم لها وماله فليس له منعها حقها ولا حبسها الا بعسوف وأول المعروف تأدية الحق وليس له أخذ مالها بلا طيب نفسها لان الله تبارك وتعالى إنما أذن بتخليتها على ترك حقها اذا تركه طيبة النفس به وأذن بأخذ مالها بمحبوسه ومفارقة طيب نفسها فقال وآتوا النساء صدقاتهن نحلة الى قوله ميثاقا وقال وان امرأه خافت من بعلها نشوزا الآية وهذا اذن بحبسها عليه اذا طابت بهان نفسها كما وصفت قول الله تعالى وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض حظرا لأخذه الا من جهة الطلاق قبل الاضواء وهو الدخول فيأخذ نصفه بما جعل له وانه لم يوجب عليه أن يدفع الا نصف المهر في تلك الحال وليس يحظر منه ان يدخل أن يأخذها اذا كان ذلك من قبلها وذلك أنه إنما حظر أخذها اذا كان من قبل الرجل فأما اذا كان من قبلها وهي طيبة النفس به فقد أذن به في قول الله تبارك وتعالى فان خفتم أن لا يقم احد ود الله فلا جناح عليهما فيما افقت به والحال التي أذن به فيها مخالفة الحال التي حرم فيها فان أخذ منها شيئا على طلاقها فأقر أنه أخذ بالاضرار بها مضى عليه الطلاق ورد ما أخذ منها وكان له عليها الرجعة الا أن يكون طلقها ثلاثا

الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته (قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان إلى قوله فيما افتدت به (قال الشافعي) رحمه الله فنهى الله تعالى الزوج كليهما في الآتي قبل هذه الآية أن يأخذما إلى المراهضة إلا أن يخاف أن لا يقيم أحدهما الله فان خاف أن لا يقيم أحدهما فلا جناح عليهما فيما افتدت به وأباح لهما إذا انتقلت عن حد اللاتي حرم أموالهن على أزواجهن لخوف أن لا يقيم أحدهما الله أن يأخذ منهما ما افتدت به لم يحد في ذلك أن لا يأخذ إلا ما أعطاهما ولا غيره وذلك أنه يصير حيث شذ كالبيع والبيع إنما يحل ما تراضى به المتبايعان لا حد في ذلك بل في كتاب الله عز وجل دلالة على إباحة ما كثر منه وقل لقوله فلا جناح عليهما فيما افتدت به أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة أن حبيبة بنت سهل أخبرتها أمها كانت عند ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل على بابها في الغلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله فقال ما شأنك قالت لا أنا ولا ثابت بن قيس لزوجهما فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل فذكر ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وجلست في أهلها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن عروة عن حبيبة أم إجماعة تشكو شيئا يبد منها في الغلس ثم ساق الحديث بمعنى حديث مالك وقول الله تبارك وتعالى إلا أن يخاف أن لا يقيم

نصف قيمته مائة بعير
من أجل أنها تنقص
بالموت والقول الذي أن
لسيده الأقل من ثلث
قيمه عبداً أو ثلث دية
حر لأنه مات من جنابة
ثالثة (قال المرنزي)
رحمه الله وقد قطع في
موضع آخر أنه لو جرحه
مال الحكومة فيه بعير
ولزمه بالخيرية والموت
(٢) ومن شره عشر من
الابل لم يأخذ السيد الا
البعير الذي وجب
بالجرح وهو عبده (قال
المرنزي) رحمه الله فهذا
أقيس بقوله وأولى عندي
بأصله وإذا لم يرده على
بعير لانه وجب بالجرح
وهو عبده ففي القياس
أن لا ينقصه وان جاوز
عقل حر لانه وجب له
بالجرح وهو عبده (قال
الشافعي) رحمه الله
وعلى المتغلب
بالوصية والمأمور
القود اذا كان قاهراً

(١) قوله هما أي هذه
الجملة والجملة قبلها في
الآية وانظر

(۲) قوله ومن شركه
كذا في النسخ وانظر
كتبه

ليأمر وعلى السيد
المرء اذا امر عبده
سبياً أو أجمعاً لا يعقل
بقتل رجل فقتله فإن
كان العبد يعقل وعلى
العبد القود ولو كانا
لغيره فكانا يميزان بينهما
وبين سيدهما فيها
قاتلان وإن كانا لا يميزان
فالامر القاتل وعليه
القود ولو قتل مرتد
نصرانيا ثم رجع ففيها
قولان أحدهما أن
عليه القود وهو أولاهما
لأنه قتل وليس بمسلم
والثاني أن لا قود عليه
لأنه لا يقر على دينه
(قال المزني) رحمه الله
قد أبان أن الأول
(١) قوله وكذلك كل
نكاح الح كذا في الأصل
ولعل فيه تحريفاً فأنظر
(٢) قوله جهمان ضبطه
في الخلاصة بضم الجيم
وفتح الهاء وفي المسند
جهمان بتقديم الميم على
الهاء ومثله في التهذيب
(٣) قوله ولا يؤخذ من
أمة الح كذا في الأصل
ولعل وجه العبارة ولا
يؤخذ من أمة مال خلع
الاباذن سيدها وأنظر
كتبه محكمه

حدود الله يحتمل أن يكون الابتداء بما يخبر جهما إلى خوف أن لا يقيما حدود الله من المرأة لا مستأجر من تأدية
حق الزوج والكراهية له أو عارض منها في حب الخروج منه من غير بأس منه ويحتمل أن يكون من الزوج
فلا يوجدنا حكم الله بتخريم أن يأخذ الزوج من المرأة شيئاً إذا أراد استبدال زوج واستدلنا أن الحال
التي أباح بها للزوج الاخذ من المرأة الحلال المخالفة للحال التي حرم بها الاخذ تلك الحال هي أن تكون المرأة
المبتدئة المانعة لا كثيراً ما يجب عليها من حق الزوج ولم يكن له الاخذ أيضاً من حيث يجمع أن تطلب الفدية منه
لقوله عز وجل فلا جناح عليهما فيما اقتدت به واقداً وهما منه شيء تعطل به من نفسها لأن الله عز وجل يقول
وان خفتن شقاق بينهما الآية فكانت هذه الحال التي تخالف هذه الحال وهي التي لم تبدل فيها المرأة المهر
والحال التي تبدل فيها الاساءة لا تقر المرأة أنها منها (قال الشافعي) وقول الله تبارك وتعالى الآن
يحذف أن لا يقيما حدود الله كوصفت من أن يكون لهما فعل تبدل به المرأة يخاف عليها ما فيه أن لا يقيما
حدود الله لأن خوفهما من بلا سبب فعل (قال الشافعي) وإذا ابتدأت المرأة بترك تأدية حق الله تعالى ثم
نال منها الزوج ما له من أدب لم يجرم عليه أن يأخذ الفدية وذلك أن حبيبة جاءت تشكو شيئاً يبدن بها لها به
نابت ثم أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتدي وأذن لثابت في الاخذ منها وذلك أن الكراهة من
حبيبة كانت لثابت وانها تطوعت بالقداء (قال الشافعي) وعدتها إذا كان دخل بها عدة مطلقه (١) وكذلك كل
نكاح كان بعد فسحاً أو طلاقاً فصحيحاً كان أو فاسداً فالعدة فأخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار
عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنه في رجل طلق امرأته فطلقين ثم اختلعت منه بعد فقال يستزوجها
إن شاء لأن الله عز وجل يقول الطلاق مرتان فامسأله بمعروف أو تسريحاً بحسن إلى قوله أن يترجعا أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال كل شيء أجاز به المال فليس
بطلاق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن (٢) جهمان
مولى الأسلميين عن أم بكرة الأسلمية أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتيا عثمان في ذلك فقال
هي تطلقه الآن تكون سميت شيئاً فهو ما سميت (قال الشافعي) ولا أعرف جهمان ولا أم بكرة بشيء ثبت
به خبرهما ولا يرده ويقول عثمان نأخذ وهي تطلقه وذلك أي رجعت الطلاق من قبل الزوج ومن ذهب
مذهب ابن عباس كان شبيهاً أن يقول قول الله تبارك وتعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به يدل على أن
الفدية هي فسح ما كان له عليها وفسح ما كان علمه لا يكون إلا بفسخ العقد وكل أمر نسب فيه الفدية إلى
انفساخ العقد لم يكن طلاقاً إنما الطلاق ما أحدث والعقد قائم بعينها وأحسب من قال هذا منهم إنما أرادوا
أن الخلع يكون فسحاً إن لم يسم طلاقاً وليس هكذا حكم طلاق غيره فهو يفارق الطلاق بأنه مأذون به لغير العدة
وفي غير شيء (قال الشافعي) ومن ذهب المذهب الذي روى عن عثمان أشبه أن يقول العقد كان صحيحاً فلا يجوز
فسخه وإنما يجوز أحداث طلاق فيه فإذا أحدث فيه فرقة عدت طلاقاً وحسبت أقل الطلاق الآن يسمى أكثر
منها وإنما كان لا رجعة له بأنه أخذ عوضاً والعوض هو عني فلا يجوز أن يملك الثمن ويملك المرأة ومن ملك ثمناً شيئاً
خرج منه لم يكن له الرجعة فيما ملكه غيره ومن قال هذا معارضة معارض بقول ابن عباس قال أولست أجد
العقد الصحيح ينسخ في ردة أحد الزوجين وفي الأمة تعق وفي امرأة العنيت تختار فرقه وعند بعض المدنيين
في المرأة يوجد بها جنون أو حذام أو برص والرجل يوجد به أحد ذلك فيكونان بالخيار في المقام والفرقة
وإنما الفرقة فسح لا أحداث طلاق وإذا أذن الله تبارك وتعالى بالفدية وأذن بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
كانت فاسخة (قال الشافعي) إن أعطته ألقا على أن يطلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً ثم ما طلق ولا رجعة له
في واحدة ولا اثنتين للذي أخذ منها (قال الشافعي) وإذا اختلعت منه ثم طلقها في العدة لم يلزمها
طلاق وذلك أنها غير زوجة (قال الشافعي) فإذا كان في حكم الله أن لا يؤخذ من المرأة في الخلع إلا بطيب
نفسها (٣) ولا يؤخذ من أمة خلع باذن سيدها لأنها ليست تملك شيئاً ولا يؤخذ من محجور عليها من الحر أو أمة

أن تجمعاً أن تجمعا وإن رأيتما أن تفرقا أن تفرقا قالت المرأة رضيبت بكتاب الله بما على فيه ولي وقال الرجل أما الفرقة فلا فقال على رضي الله عنه كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقربت به قال فقول على رضي الله عنه يدل على ما وصفت من أن ليس العا كم أن يبعث حكيم دون رضا المرأة والرجل بحكمهما وعلى أن الحكيم انماهما وكيلا للرجل والمرأة بالنظر بينهما في الجمع والفرقة فان قال قائل ما دل على ذلك قلنا لو كان الحكم الى على رضي الله عنه دون الرجل والمرأة بعث هو حكيم ولم يقل بعثوا حكيم فان قال قائل فقد يحتمل أن يقول بعثوا حكيم فيجوز حكمهما بتسمية الله اياهما حكيم كما يجوز حكم الحاكم الذي يصيره الامام فمن ساء الله تبارك وتعالى كما كثر معنى أو يكونا كالشاهدين اذ ارفعنا شيئاً الى الامام أنفذه عليهما أو يقول بعثوا حكيم أي دلوني منكم على حكيم صالحين كما دلوني على تعديل الشهود قلنا الظاهر ما وصفنا والذي يمنعنا من أن نحيله عنه مع ظهوره أن قول على رضي الله عنه للزوج كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقربت به يدل على أنه ليس للحكيم أن يحكم الا بالأن يفوض الزوجان ذلك اليهما وذلك أن المرأة تفوضت وامتنع الزوج من تفويض الطلاق فقال على رضي الله عنه كذبت حتى تقر بمثل الذي أقربت به يذهب الى أنه ان لم يقر لم يلزمه الطلاق وإن رأياه ولو كان يلزمه طلاق بأمر الحاكم أو تفويض المرأة لقال له لا بأبي أقربت أم سكت وأمر الحكيم أن يحكم بما رأيا أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة أنه سمعه يقول تزوج عقيب بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فقالت اصر لي وأنتقي عليك فكان اذا دخل عليها قالت أين عتبة بن ربيعة أين شيبه بن ربيعة فيسكت حتى يدخل عليها وما هو بزم فقالت أين عتبة بن ربيعة أين شيبه بن ربيعة فقال على يسار في النار اذا دخلت فشدت عليها ثيابها فجاءت عثمان فذكرت له ذلك كاه فأرسل ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لا فرق بينهما قال معاوية ما كنت لأفرق بين شيخين من بني عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أثوابهما وأصلحا أمرهما وهذا شبه ما روى عن على رضي الله عنه ألا ترى أن الحكيم ذهابا وابن عباس يقول أفرق بينهما معاوية يقول لا أفرق بينهما فلما وجداهما قد اصطالحا رجعا وذلك أن اصطلاحهما يدل على أنهم مالوا جأتهما فسحاوا كآلتهما فرجعا ولم تعد المرأة لا الرجل الى الشقاق علما (قال الشافعي) رجة الله عليه ولو عاد الشقاق عاد الحكيم ولم تكن الأولى أولى من الثانية فان شأنهما بعد مرة ومرة وأكثروا في الحكيم واذا كان الخبر يدل على أن معنى الآية أن يجوز على الزوجين وكالة الحكيم في الفرقة والاجتماع بالتفويض اليهما ذلك على جواز الوكالات وكانت هذه الآية للوكالات أصلا والله أعلم ودل ذلك على أن الامام أن يولي الحكم كونه من ليس عليه الابتوليت اياه وأن يولي الحكم في بعض الامور دون بعض لان هذا حكم خاص (قال) ولو فوضنا مع انطلع والفرقة الى الحكيم الاخذ لكل واحد منهما من صاحبه كان على الحكيم الاجتهاد ان رأيا الجمع في الاخذ لأحدهما من صاحبه فيما يراه من احوالهما اذا كان الاغلب عندهما بعد معرفة أخلاقهما ومذاهبهما أن ذلك أصل لا مذهبهما والاخذ من مال أحدهما لصاحبه وكان تفويض ذلك اليهما مثل الفرقة أو أولى من الفرقة بينهما فاذا حازت توليتهما لهما الفرقة جاز الاخذ بتوليتهما وعلى السلطان ان لم يرضى بحكيم عندي أن لا يجبرهما على حكيم وأن يحكم عليهما فإخذ كل واحد منهما من صاحبه من نفقة وقسم ويجبر المرأة على ما عليها وكل واحد منهما على ما يلزمه وله أن يعاقب أيهما رأى ان امتنع بقدر ما يستوجب ولو قال قائل يجبرهما السلطان على الحكيم كان مذهبا

وان لم تنفني واعتلت حتى ذهب بصرها وانجبت ففيها القصاص وان كان الجاني مغلوبا على عقله فلا قصاص عليه الا السكران فانه كالصحيح ولو قطع رجل ذكر خشي مشكل وأنثيه وشغريه عمدا قيل ان شئت وفقنا لك فان بنت ذكرا أقدنا لك في الذكر والانثيين وجعلنا لك حكومة في الشفرين وان بنت أنثى فلا قود لك وجعلنا لك دية امرأة في الشفرين وحكومة في الذكر والانثيين (قال المزني رحمه الله) بقية هذه المسئلة في معناه ان يقال له وان لم تشأ أن تنفق حتى يبين أمره وعفوت عن القصاص وبرأت فلان دية شغري امرأة وحكومة في الذكر والانثيين لانه الاقل وان قلت لا أعفوا ولا أقف ذيل لا يجوز أن يقص مما لا يدري أي القصاص لك فلا بد لك من أحد الأمرين على ما وصفنا

(حبس المرأة ليرائها) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا يجمل لكم أن تزنيوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن الى كثير قال الشافعي رحمه الله يقال والله أعلم نزلت في الرجل يكسر المرأة فيمنعها كراهية لها حتى لا يفيق الله في عشرتها

باب الخيار
في القصاص

قال الشافعي رحمه الله
أخبرنا ابن أبي فديك
عن ابن أبي ذئب عن
سعيد بن أبي سعيد
المقبري عن أبي شريح
الكعبي رضي الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال ثم اتبرأ باني خراعة
قد قتلتم هذا القتل
من هذيل وأنا والله عاقله
في قتل قتيل بعده فاهله
بين خيرتين أن أحبوا
قتلوا وأن أحبوا أخذوا
العقل (قال الشافعي)
رحمه الله ولم يختلفوا في
أن العقل يورث كالمال
وإذا كان هكذا فكل
وارث ولو زوجة أو
ابنة لا يخرج أحد منهم
من ولاية الدم ولا يقتل
الا باجتماعهم وجبس
القاتل حتى يحضر
الغائب ويبلغ الطفل
وان كان فيهم معتوه
حتى يفيق أو يموت
فيقوم وارثه مقامه
وأبهم عقاقن القصاص
كان على حقه من الدية
وان عفا على غير مال
كان الباقيون على
حقوقهم من الدية فان

بالمعروف ويجبسهما ما نعالقهما اليه من غير طيب نفس منها بما سكاهاها على المنع فحرم الله تعالى ذلك على
هذا المعنى وحرم على الأزواج أن يعضوا النساء لئلا يهوا بهن ما أوتين واستثنى الآن يأتي بفاحشة معينة
وإذا أتيت بفاحشة معينة وهي الزنا فاعطين ببعض ما أوتيت ليفارقن حل ذلك ان شاء الله تعالى ولم تكن معصيتهن
الزوج فيما يجب له بغير فاحشة أولى أن تحل ما أعطيت من أن يعصين الله والزوج بالزنا وأمر الله في
اللائي يكرههن أزواجهن ولم يأتي بفاحشة أن يعاصرن بالمعروف وذلك بأية الحق واجمال العشرة وقال
فان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فباح عسرتهم على الكراهية
بالمعروف وأخبرنا الله عز وجل قد يجعل في الكرم خيرا كثيرا والخير الكثير الاجر في الصبر وتأدية الحق الى
من يكرهه أو التطلع عليه وقد يغتبط وهو كاره لها باخلاقها ودينها وكفائها وبذلها ومسيراتها ان كان لها
وتصرف حالاته الى الكراهية لها بعد العبطة بها

(الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال الفرقة بين الزوجين
وجوه يجمعها اسم الفرقة ويفترق بها أسماء دون اسم الفرقة فمنها الطلاق والطلاق ما ابتدأ الزوج فوقعه على
امرأته بطلاق صريح أو كلام ينسب به الطلاق يريد به الطلاق وكذلك ما جعل الى امرأته من أمرها فطلقت
نفسها الى غير ما فطلقها فهو كطلاقه لانه بامره وقع وهذا كله اذا كان الطلاق فيه من الزوج أو ممن جعله
اليه الزوج واحدة أو اثنتين فالزوج عيال فيه رجعة المطلقة ما كانت في عدته منه (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وكذلك ان آلى من امرأته فطلق أو قال لامرأته أنت طالق البتة خالف ما أراد الا واحدة وأنت خلية
أو بائن أو برية خلف ما أراد الا واحدة فهي واحدة عيال الرجعة لا يكون من هذا شي بائن أبدا ان كانت
الزوجة مدخولا بها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي بعض الناس ما الخجة فيما قلت قلت الكتاب
والسنة والا تاروا القياس قال فأوجبتني ما ذكرته قلت قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسأله
بمعروف الآية وقال تعالى ذكره والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء الى قوله اصلاحا وقلت أما يتبين لك
في هاتين الآيتين أن الله تبارك وتعالى جعل لكل مطلق لم يأت على جميع الطلاق الرجعة في العدة ولم يخص
مطلقا دون مطلق ولا مطلقة دون مطلقة وأن الله تبارك وتعالى اذا قال فامسأله بمعروف أو تسريحا حسان
فانما أمر بالامسأله أن يمسأله بالتسريح من له أن يسرح قال فما التسريح ههنا قلت ترك الحبس
بالرجعة في العدة تسريح بمقدم الطلاق وقلت له ان هذا في غير هاتين الآيتين أيضا كهو في هاتين الآيتين قال
فأذكره قلت قال الله عز وجل واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف الى قوله لتعتدوا قال
فما معنى قوله فبلغن أجلهن قلت يعني والله تعالى أعلم قارب بلوغ أجلهن قال وما الدليل على ذلك قلت
الآية دليل على قول الله عز وجل فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا
فلا يؤمر بالامسأله والسراح الا من هذا اليه ثم شرط عليهم في الامسأله أن يكون بمعروف وهذه كآية
قبلها في قوله فبلغن أجلهن قال وتقول هذا العرب قلت نعم تقول الرجل اذا قارب البلوغ به أو الامر يريد
قد بلغته وتقول اذا بلغه وقلت له قال الله تبارك وتعالى فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا
ذوي عدل منكم قال فلم قلت انها تكون للآزواج الرجعة في العدة قبل التطليقة الثالثة فقلت له لما بين
الله عز وجل في كتابه فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره الى أن يتراجعا قال فلم قلت في
قول الله تعالى في المطلقات فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف اذا قارب بلوغ أجلهن
وقلت في قول الله عز وجل في المتوفى عنها زوجها فاذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن
من معروف هذا اذا قضين أجلهن والكلام فيهما واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له بلغن
أجلهن يحتمل قارب البلوغ وبلغن فرغن مما عليهن فكان سياق الكلام في الآيتين دليلا على فرق بينهما القول

الله تبارك وتعالى في الطلاق فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن معروف أو واروهن معروف وقال ولا تمسكوهن
 ضرارا بعد زفافهن إلا بما ينكره إلا من يجوز له الإمسك في العدة (١) فمن ليس له أن يفعل في نفسه من
 ما شئت في العدة حتى تنقضي العدة وهو كلام عربي قد آمن أبيه وأوله خفاء لأن الاثنين يدلان على التفرقة
 يساق الكلام فيهما ومثل قول الله تعالى ذكره في المتوفى في قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ
 الكتاب أجله حتى تنقضي عدتها فيحل نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله فقال وما السنة فيه قلت أخبرني
 عبي محمد بن علي عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عمار بن عبد بن ركانة بن عبد بن رطلق امرأته
 شهيمة المزينة سنة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتى طلق امرأتي شهيمة البتة والله
 ما أردت إلا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكانت والله ما أردت إلا واحدة فقال ركانة والله ما أردت
 إلا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان قال فما
 الأثر فيه قلت وأحتاج مع حكم الله تبارك وتعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم إلى غيرهما فقال إن كان عندك
 أثر فلا عليك أن تذكره قلت أخبرنا سليمان بن عبيدة عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فذكر ذلك له فقال ما حال علي ذلك
 ابن جنيب أنه طلق امرأته البتة ثم أتى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فذكر ذلك له فقال ما حال علي ذلك
 قال قد فعلته قال فقرأوا ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تنبيها ما حال علي ذلك قلت قد فعلته
 قال أمسك عليك امرأتك فان الواحدة لا تبث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سليمان بن عمار بن عبد بن رطلق
 عن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للتوبة مثل قوله
 للطلب أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن الليث عن بكر بن الأشج عن سليمان بن يسار أن رجلا من بني
 زريق طلق امرأته البتة فقال له عمر أخلف فقال أرى في الأمر ما أسير المؤمنين أفع في الحرام والنساء كثير فقال له
 أخلف خلف (قال الشافعي) أخبرنا سعيد القدام عن ابن جريج أنه قال لعطاء البتة فقال يدين فإن كان
 أراد ثلاثا فهي ثلاث وإن أراد واحدة فهي واحدة (قال الشافعي) أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أن
 شريكاً دعاه بعض امرأته فساءله عن رجل قال لأمر أنه أنت طالق البتة فاستعفاه شريك فأتى أن يعفيه
 فقال أما الطلاق فسنة وأما البتة فبدعة فاما السنة والطلاق فأضرهما وأما البدعة فالبتة فقلدها ماها
 ودينه فيها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقول لأمر أنه
 أنت خلية أو خلوت مني وقوله أنت بريئة أو برئت مني أو يقول أنت بائنة أو بنت مني قال سواء قال عطاء
 أما قوله أنت طالق فسنة لا يدين في ذلك وهو الطلاق قال ابن جريج قال عطاء أما قوله أنت بريئة أو بائنة
 فذلك ما أخذوا فسدن فإن كان أراد الطلاق فهو الطلاق والافلا (قال الشافعي) أخبرنا سعيد عن
 ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه قال في قوله أنت بريئة أو أنت بائنة أو خلية أو برئت مني أو بنت مني قال يدين
 أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال إن أراد الطلاق فهو الطلاق كقوله أنت على حرام
 (قال الشافعي) رحمه الله قال في الوجه الذي ذكرته التي تكون بهم الفارقة بين الزوجين فقلت له كل ما حكم فيه
 بالفارقة وان لم ينطق بهما الزوج ولم يردوها أو أراد الزوج أن لا توقع عليه الفارقة وقعت فهذه فارقة لا تسمى
 طلاقا لأن الطلاق ليس من الزوج وهو لم يقبله ولم يرضه بل يردده ولا يرد قال ومثل ماذا قلت مثل الأمة تعق
 عند العبد فتختار فراقه ومثل المرأة تكون عند العنين فيؤجل سنة فلا عيس فتختار فراقه فهما تان الفرتان وان
 كتابا غير المرأة تين بعلة العبودية في الزوج والعجز فيه وليس أن الزوج يطلق ومثل ذلك أن تزوج المرأة
 الرجل فينسب حرا فيؤخذ بعد افتقار فراقه وتزوجها الرجل فتخذه أجداً ومخجواً وأرض فختار
 فراقه قال أنتخذ شيأ من هذا اطلافا قلت لا هذا أنسخ عقد النكاح لا إحداه طلاق فيها ومثل الزوجين
 يسل أحدهما ولا يسل الآخر حتى تنقضي العدة (قال الشافعي) رحمه الله قال وما يشبه هذا أقلت العبد يتباعه

عقداً ويعاود عفا الغلس
 يعني عليه أو على عبده
 التماس جاز ذلك لهم ولم
 يكن لأهل الدين والوصايا
 منعهم لأن المال لا يملك
 بالعمد إلا بمشقة الخنى
 عليه إن كان حيا وعيشته
 الورثة إن كان ميتا
 (قال المزني) رحمه
 الله ليس يشبه هذا
 الاعتلال أصله لأنه
 احتج في أن العفو واجب
 الدين بان الله تعالى
 لما قال فمن عفى له من
 أخيه شيئا فاتباع
 بالمعروف وأداء البتة
 بأحسن لم يحرم أن يقال
 عفا إن صرح على مال
 لأن العفو لا يبالا
 عوض فلم يحرم إذا عفا
 عن القتل الذي هو
 أعظم الأمرين الآن
 يكون له مال في مال
 القاتل أحب أو كره ولو
 كان إذا عفا لم يكن له

(١) قوله فمن ليس له
 أن يفعل في نفسه من
 ما شئت في العدة هذه زيادة
 انفردت بها نسخته من
 النسخ التي بيدنا فلم يعلم
 كتبته مصححه

شيء لم يكن للعاقب ما يتبعه
بمعروف ولا على القاتل
ما يؤديه باحسان (قال
المرزقي) رحمه الله فهذا
مال بلا مشيئة أو لا تراه
يقول ان عفو المحجور
جائز لا يزداد في ماله
وعفو المال لا يجوز
لأنه نقص في ماله وهذا
مال بغير مشيئة فأقرب
الى وجهه ما قال عندي
في العفو الذي ليس لاهل
الدين منعه منه هو أن
يسبرئه من القصاص
ويقول بغير مال
فيسقطان وبالله
التوفيق

باب القصاص بالسيف

قال الشافعي رحمه الله
تعالى قال الله تعالى
ومن قتل مظلوما
فقد جعلنا لولييه سلطانا
قال واذا خشي الحاكم
الولي وقتل القاتل
فينبغي له أن يأمر من
ينظر الى سيفه فان
كان صارما والأمره

(١) قوله وأنت تدينه الخ
هكذا في جميع النسخ
ولعل الثاني قبل الفعل
سقط من قلم الناسخ فانظر
كتبه مصححه

فيظهر منه على عيب فيكون له رده بالعيب وردده فصح العقد الأول وليس استئناف بيع فيه ولا يجوز أن يستأنف
ببيع بغير رضا المردود عليه وهذا كدفرقة من المرأة وفرقة المرأة بغير عيلك الزوج إذا كان تكون الانسخ عقدة
النكاح لان الطلاق الذي جعله الله تعالى ثلاثا لا يحل النساء بعده الا بزوج وهو الى الرجال الى النساء قال
فهل من شيء فرقة غير هذا قلت نعم كل ما عقد فاسد من نكاح مثل نكاح بغير ولي ونكاح العبد بغير
اذن سيده ونكاح الامة بغير اذن سيدها فكل ما وقع من النكاح كله ليس بتمام يحل فيه الجماع بالعقد ويقع
الميراث بين الزوجين ولا يكون لاحد قبضه زوج ولا زوجة ولا ولي فكل ما كان هكذا فالنكاح فيه فاسد يفرق
العقدة ولم تعد الفرقة طلاقا ولكنه فسخ العقد قال فهل من تفرقة غير هذا قلت نعم ردة أحد الزوجين أو
اسلام أحدهما ولا تخريم على الكفر وقد حرم الله على الكافرين أن يعسوا المؤمنين وعلى المؤمنين عسيان
الكوافر سوى أهل الكتاب وليس واحد منهما فراقا من الزوج هذا فسخ كله قال فهل من وجه من الفرقة
غير هذا قلت نعم الخلع قال فما الخلع عندك فذكرت له الاختلاف فيه قال فان أعطته ألقا على أن يطلقها
واحدة أو اثنتين أفبذلك الرجعة قلت لا قال ولم والطلاق منه لو اراد لم يوقعه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقلت له يقول الله عز وجل فلا جناح عليهما فيما اقتدت به والغدية بمن ملك عليه أمره لا تكون الا بازالة
الملك عنه وغير جائز أن يأذن الله تعالى لها بالغدية وله أن يأخذها ثم يملك عليها أمرها بغير رضاها لا ترى أن
كل من أخذ شيئا على شيء يخرج منه نديته لم يكن له سبيل على ما أخرج من يديه لما أخذ عليه من العوض
وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت بن قيس أن يأخذ من امرأته حين جاءتة ولم يقل له لا تأخذ
منها الا في قبل عندتها كما أمر المطلق غيره ولم يسم له طلاقا يطلقها اياه ورأى رضاه بالاخذ منها فرقة والخلع
اسم مفارق للطلاق وليس المحتلج بمبتدئ طلاقا لا يجعل والمطلقون غيره لم يستجعلوا وقلت له الذي ذهب اليه
من قول الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامساك بغير وف الآية انما هو على من عليه العدة لقول الله عز وجل
طلقوهن من قبل أن تسوهن الى قوله جعلا أفرايت ان عارضك معارض في المطلقة واحدة قبل
أن يدخل بها فقال ان الله قال الطلاق مرتان فامساك بغير وف أو تسريح باحسان وهذه مطلقة واحدة
فيمسكها ما اتخذه عليه قال قول الله تعالى فبلغن أجلهن فامسكوهن وقوله في العدة أحق برذهن في ذلك فلما
لم تكن هذه معتدة بحكم الله علمت أن الله تبارك وتعالى انما قصد بالرجعة في العدة قصد المعدات وكان
المفسر من القرآن يدل على معنى المجمعل ويفترق باقتراح حال المطلقات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقلت له فامسك من هذه اتخذه في الخملعة وقد فرق الله تبارك وتعالى بينهما بأن جعلها مفقدية وبأن هذا
طلاق بمال يؤخذ وبأن المسلمين لم يختلفوا في أن الرجل اذا قال لامرأته أنت طالق واحدة ملك الرجعة
وان قال لها أنت طالق واحدة على شيء يأخذة لم يملك الرجعة قال هذا هكذا لانه اذا تكلم بكلمة واحدة فلا
يجوز أن أجعل ما أخذ عليه مالا لكن لم يأخذ المال واتخذه فية ما ذكرت من أن من ملك شيئا بشئ
يخرج منه لم يكن له على ما خرج منه سبيل كما لا يكون على ما في يديه مما أخرج اليه ماله كما لا يكون الذي
أخرج اليه سبيل (قال الشافعي) رحمه الله قال فأوجدى اللفظ الذي يكون فراقا في الحكم لا نديته فيه قلت
له هو قول الرجل أنت طالق أو قد طلقك أو أنت سراح أو قد سرتك أو قد فارقك قال فن أن قد فرقت
بين هؤلاء الكلمات في الحكم وبين ما سواهن وأنت (١) تدينه فيما بينه وبين الله فهن كما تدينه في غيرهن قلت
هؤلاء الكلمات التي سمي الله تبارك وتعالى بهن الطلاق فقال اذا طلقتم النساء وقال فامسكوهن بمعروف
أو تفرقوهن بمعروف وقال عز وجل فتعوهن وسرحوهن الآية فهو لاء الاضول وما أشبههن مما لم يسم
طلاقا في كتاب ولا سنة ولا أثر الابنية فان نوى صاحبه طلاقا مع قول يشبه الطلاق كان طلاقا وان لم ينو
لم يكن طلاقا

(١) الخلاف في الطلاق قال الشافعي رحمه الله تعالى فقال انما وافقك في معنى ونحالفك في معنى فقلت

بإمرام لئلا يعسبه
 ثم رجع وضرب عنقه
 رار ضربته باليشنار
 بجلده من قطع رجل أو
 رسا عزروا كان ما
 يلي العتق من رأسه
 أو كتفه فلا عقره عليه
 وأجبره إذا لم على أن
 يأمر من يحسن ضرب
 العتق ليرجئهم قال
 ولأذن رجل فتحي به
 فعناد الرلى فقتله قبل
 أن يعلم فيها قران
 أحد شي أن ليس على
 القائل شي إلا أن يحلف
 بانه ما عليه عفا ولا على
 العاني والثاني أن ليس
 على القائل قود
 لانه قتله على أنه
 مباح وعليه الدية
 والكفارة ولا يرجع بها
 على الولي لانه متطوع
 وهذا أشبههما قال

(١) لعل هنا نقصا اختلط
 به كلام الشافعي بكلام
 المخالف كما يظهر من
 قوله بعد فقلت له أفقلت
 هذا خبرا أو قيسا فانظر
 (٢) قوله يقابله كذا
 في النسخ وانظر
 (٣) قوله والآن تار عليها
 مكرمة مع الآن تار الأولى
 فانظر كتبه صحيحه

فذكر المواضع التي شافها قال تزعم أن من قال لامرأته أنت طالق فهو مالك الرجعة إلا أن يأخذ
 سهلا على قوله أنت طالق قلت هذا قولنا وقول العامة من يقول ان قال لامرأته أنت طالق أو بربذة أو بانه
 أو بكه غير تصريح بالطلاق فلم يرد به إطلاقا فليس بسلاق قلت وهذا اقوى قال وتزعم أن أراد بهذا الذي
 ليس بصريح الطلاق الطلاق أراد واحدة كانت واحدة (١) بانه وكذا ان قال واحدة شديدة أو غليظة إذا
 شدد الطلاق بشئ فقلت لا أفقلت هذا خبرا أو قيسا فقال قلت بعضه خبرا وقست ما بقي منه على الخبر بها (قال
 الشافعي) رحمه الله قلت ما الذي قلته خبرا وقست ما بقي منه على الخبر قال روي ناعن علي رضي الله تعالى عنه
 أنه قال في الرجل يخبر امرأته أو عيلا أنها اختارت نفسها فطليقة ثلاث فيها الرجعة وان اختارت نفسها فطليقة
 بانه قلت أرويت عن علي رضي الله تعالى عنه أنه جعل البتة ثلاثا قال نعم قلت أنت تخاف سارويت
 عن علي قال وأين قلت أنت تقول إذا اختارت المرأة للملكة أو التي جعل أمرها بيد دار وجهان فلا شيء
 قال نعم فقلت قد رويت عنه حكما واحدا خالف بعضه ورويت عنه أيضا أنه فرق بين البتة والتخير والتليل
 فقلت في البتة نيته فإن أراد واحدة فواحدة بآن وهو يجعلها ثلاثا فكيف زعمت أن جعلت البتة قياسا
 على التخير والتليل وما عندك طلاق لم يغلظ والبتة طلاق قد غلظ فكيف قست أحدهما بالآخر وعلى
 رضي الله تعالى عنه يفرق بينهما وهو الذي عليه أصلك زعمت اعتمدت قال فإني انما قلت في البتة بحديث
 ركانة فقلت له أليس جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم البتة في حديث ركانة واحدة ثلاث الرجعة وأنت
 تجعلها ثلاثا فقال قال شريح نفعه عند بدعته فقلت ونحن قد وقفنا عند بدعته فلما أراد واحدة جعلناها
 ثلاث الرجعة كما جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وأنت رويت عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في البتة واحدة وعيلا الرجعة أو ثلاثا فخرجت من قولهم معايتوهم في قول شريح وشريح رجل من
 التابعين ليس لك عند نفسك ولا لغيرك أن يقلده ولاه عندك أن يقول مع أحد من أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ومن قال في البتة ثلاثا فإنه يذهب إلى الذي يغلب على القلب أنه إذا نطق بالطلاق ثم قال البتة فأنما
 أراد الابتاء والذي ليس بعدد رجعة وهو ثلاث ومن قال البتة واحدة إذا لم يرد أكثر منها ذهب فيما
 نرى والله تعالى أعلم إلى أن البتة كلمة تحتمل أكثر الطلاق وأن يقول البتة يقينا كما تقول لا آتيل البتة
 وأذهب البتة وتحتمل صفة الطلاق فلما احتملت معاني لم نستعمل عليه معنى يحتمل غيره ولم نفرق بينه وبين
 أهلها بالتوهم وجعلنا ما احتمل المعاني (٢) يقابله وقولك كذا خارج من هذا مقارقه قال فانما قد روي ناعن ابن
 مسعود رضي الله تعالى عنه لا يكون طلاق بآن الا خلع أو إيلاء فقلنا قد خالفته فجعلت كثيرا من الطلاق
 بآن سوى الخلع والإيلاء وقلت له أرايت لو أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولك
 في البتة وروي ناعن النبي عليه السلام ما يخالفه في رجل أو رجال من أصحابه حجة معه قال لا فلنا فقد خالف
 ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في البتة وخالف أصحابه فلم يقل بقول واحد منهم فيها وقلت له أو
 يختلف عندك قول الرجل لامرأته أنت طالق البتة وخليه وبريد بآن وما شدد به الطلاق أو كني عنه
 وهو يريد الطلاق فقال لا كل هذا واحد قلت فإن كان كل واحد من هذا عندك في معنى واحد فقد خالف
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وما في معناه ثم قلت فيه قولنا متناقضا قال وأين قلت زعمت أنه ان قال
 لامرأته أنت طالق واحدة غليظة أو شديدة كانت بائنا وان قال لها أنت طالق واحدة طويلة كان تلك الرجعة
 وكذا الكلمتين صفة التطليقة وتشديديا فكيف كان ذلك في احدهما الرجعة ولا عيلا كما في الأخرى أرايت
 لو قال لك قائل إذا قال طويلة فهي بآن لان الطويلة ما كان لها مع الرجعة حتى يطول ذلك وغليظة وشديدة
 ليست كذلك فهير تلك الرجعة أما كان أقرب بما فرقت إلى الصواب منك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 وقلت له لقد خالف في هذا القول معاني الآثار مع فراقك معنى القرآن والسنة (٣) وإنا نأمر بالقياس قال فن
 أصحابك من يقول لا أتق به في الطلاق قلت أولئك القائلون وإنا لا فان قلت بقولهم حاجتنا وان خالفهم

فلا تخبره بقول من لا تقول بقوله

(إنفساخ النكاح بين الامة وزوجها العبد اذا عتقت) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت كانت في بريرة ثلاث سنين وكان في إحدى السنين أنها أعتقت خفيث في زوجها أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول في الامة تكون تحت العبد فعتق إن لها الخيار ما لم يمسها فإذا مسها فلا خيار لها أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن مولاه بن عدي بن كعب يقال لها زبراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي أمة يومئذ فعتقت قالت فإرسلت إلى حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فعدعتي فقالت اني مخبرتلك خبرا ولا أحب أن تصنع شيئا أن أمركم ببيدك ما لم يمسك زوجك قالت فقارقتك ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله وجه هذا أن أخذ في تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة حين عتقت في المقام مع زوجها أو فراقه دلائل منها أن الامة اذا عتقت عند عبد كان لها الخيار في المقام معه أو فراقه وإذا جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيار للامة دون زوجها فأنما جعل لها الخيار في فسح العقدة التي عقدت عليها وإذا كانت العقدة تفسخ فليس التفسخ بطلاق إنما جعل الله الطلاق المعدود على الرجال مطلقا وهم فأما ما فسح عليهم فذلك لا يحتسب عليهم والله تعالى أعلم لأنه ليس بقولهم ولا بفعلهم كان (قال) وفي الحديث دلالة على أن الملك يزول عن الامة المرفوعة وعقد النكاح ثابت عليها إلا أن تفسخ حرة أو اختار في العبد خاصة وهذا يرد على من قال يبيع الامة طلاقا لأنه إذا لم يكن خروجهما من ملك سيدها الذي زوجها أباه بالعق يخرجهما من نكاح الزوج كان خروجهما من ملك سيدها الذي زوجها إلى رق كرقه أولى أن لا يخرجهما ولا يكون لها خيار إذا خرجت إلى الرق وبريرة قد خرجت من رق مالكها إلى ملك عائشة رضي الله تعالى عنها ومن ملك عائشة إلى العتق بجمعت الخرجين من الرق إلى الرق ومن الرق إلى العتق ثم خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدهما قال ولا يكون لها الخيار إلا بان تكون عند عبد فأما عند حر فلا

(الخلاف في خيار الامة) قال الشافعي نفي القنا بعض الناس في خيار الامة فقال تخير تحت الحر كما تخير تحت العبد وقالوا روي عن عائشة رضي الله عنها أن زوج بريرة كان حرا قال فقلت له رواء عروة عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها أن زوج بريرة كان عبدا وهما أعلم بحديث عائشة ممن روي هذا عنه قال فهل تروون عن غير عائشة أنه كان عبدا فقلت هي المعتقة وهي أعلم به من غيرها وقد روي من وجهين قد ثبت أنت ما هو أضعف منهما ونحن إنما ثبت ما هو أقوى منهما قال فإذا كرهما قلت أخبرنا سفيان عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أنه ذكر عتده زوج بريرة فقال كان ذلك مغيب عبد بني فلان كافي أنظر إليه يتبعها في الطريق وهو بيكي أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن زوج بريرة كان عبدا قال فقال فلم تخير تحت العبد ولا تخير تحت الحر فقلت له لا اختلاف حالة العبد والحر قال وما اختلافهما قلت له الاختلاف الذي لم أر أحدا يسأل عنه قال وما ذلك قلت إذا صار حرة لم يكن العبد لها كفوا لنقصه عنها ألا ترى أنه لا يكون وليا لبنته زوجها ألا ترى أنه يوجب بالنكاح على النكاح أشياء لا يقدر العبد على كمالها ويتطوع الزوج الحر على المرأة بأشياء لا يقدر العبد على كمالها ومنها أن المرأة ترث زوجها ويرثها والعبد لا يرث ولا يرث ومنها أن نفقة ولد الحر عليه من الحرة ومنها أن عليه أن يعدل لأمراته وسيد العبد قد يحول بينه وبين العدل عليها ومنها أشياء يتطوع لها بها من المقام معها جل نهارة وليسيد العبد منعه من ذلك مع أشياء لهذا كثيرة يخالف فيها الحر العبد (قال الشافعي رحمه الله) فقال أنا إنما ذهبنا في هذا إلى أن خيار الامة تحت الحر والعبد أنها نكحت وهي غير مالكة لأمرها ولما ملكت أمرها كان لها الخيار في نفسها فقلت له أرأيت الصبية زوجها أبوها قبل بلوغه قبل الدخول أو بعده أيكون لها الخيار إذا بلغت قال لا قلت فإذا زعمت أنك إنما خيرتها لأن العقد كانت وهي لا خيار لها فإذا صار الخيار لها اختارت لملك هذا في الصبية

(المرئي) رحمه الله فلا تشبه أوليه (قال الشافعي) رحمه الله ولا تقتل الحامل حتى تضع فإن لم يكن لولدها مرضع فأحب إلى أن لو تركت بطيب نفس إلى حتى يوجد له مرضع فإن لم يفعل قتل (قال المرئي) رحمه الله إذا لم يوجد للولود ما يحيا به لم يحل عندى قتله بقتل أمه حتى يوجد ما يحيا به فتقتل (قال الشافعي) رحمه الله ولو عجل الامام فاقصص منها ما لا فعلية المأمم فإن ألفت جنينا ضمنه الامام على عاقبته دون المقتص (قال المرئي) رحمه الله بل على الولي لأنه اقتص لنفسه مختارا بخفى على من لا قصاص له عليه فهو بغرم ما أئلف أولى من امام حكم له بحقه فأخذه وما ليس له (قال الشافعي) رحمه الله ولو قتل نفرا قتل الاول وكانت الديات لمن بقي في ماله فإن خفى الاول منهم أقرع بينهم فإيهم قتل أو لا قتل به وأعطى

برؤجها أبوها قال فان افترق بينهما وبين الصبية قلت أو يفترقان قال نعم قلت فكيف تقسم عليهما
والصبية وأرثته موروثه وهذه غير وارثه ولا موروثه بالنكاح ثم تقسم عليهما في الخیار التي دارقته فيه قال انهما
وان افترقا في بعض أمرهما فيما يجتمعان في بعضه قلت وأين قال الصبية لم تكن يوم تزوجت من لها خيار
لحدانته قلت وكذلك الامه للرق قال فلو كانت حرة كان لها الخيار قلت وكذلك لو كانت الصبية بالغة قال
فهي لا تنسبها قلت فكيف تنسبها لها وأنت تقول اذا بلغت الصبية لم تزوجها أبوها الا برضاها وهو زوج أمته
بغير رضاها قال فأنسبها بالمرأة تزوج وهي لا تعلم أن لها الخيار اذا علمت قلت هذا خطأ في المرأة هذه
لأنكاح لها ولو كان ما قلت كما قلت كنت قد قسمتها على ما يخالفها قال وأين يخالفها قلت أرايت المرأة تتكلم
ولا تعلم ثم تحب قبل تعلم أيتها زوجها أو تحب أثره قال لا قلت ولا يخجل به جماعة قبل أن تعلم قال لا قلت
أفتجد الامه تزوجها سيدا حاشل يخل سيدا جامعها قال نعم قلت وكذلك بعد ما تعق من لم يتخرفضح النكاح
قال نعم قلت ولو عتقت فانت ورثتها زوجها قال نعم قلت ولو مات ورثته قال نعم قلت أفتراها تنسب واحدة من
الاثنتين اللتين شبنهنما قال فاحتجبت في الفرق بين العبد والحر قلت ما وصفت لك فان أصل النكاح كان
حلالا جائزا فلم يحرم النكاح بتحول حال المرأة الى أحسن ولا أسوأ من حالها الاول الا يجبر لا يسع خلافه فلما
جاءت السنة بتخيير بريرة وهي عند عبد قلناه اتباعا لامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أئزمت الله
اتباعه حيث قال وقتلنا الحر خلاق العبد لما وصفنا وان الامه اذا خرجت الى الحرية لم تكن أحسن حالا
منه أكرمنا فيها أن نسأله وهو اذا كان مملوكا فعتقت خرجت من مساوئته قال وكيف لم يجعلوا الحر قبيحا
على العبد فقلت وكيف نفس بالنسب خلافه قال انهما يجتمعان في معنى أنهما زوجان قلت ويفترقان
في أن حالهما مختلف قال فلم لا تجمع بينهما حيث يجتمعان قال قلت افتراقهما أكرم من اجتماعهما والذي هو
أولى بي اذا كان الا كرم من أمرهما الافتراق ان يفترقا بينهما ونحن نسألك قال سل قلت ما تقول في الامه اذا
أعتقت تخير قال نعم قلت فان بيعت تخير قال لا قلت ولم وقد زال رقب الذي زوجها فصار في حاله هذه ولو ابتداء
نكاحها لم يجز كولو أنسبها حرة تغير انهم لم يجز قال هما وان اجتماعي أن ملك المنكح زائل عن المنكحة فحال
الامه المنكحة مختلفة في أمها أثقلت من رقب الرق وهي في العتاقة أثقلت من رقب الى حرية قلت ففرقت
بينهما اذا افترقا في معنى وان اجتماعي آخر قال نعم قلت فتفرقت بين الخيار في عبد وحر أكرمنا وأصل
الجنة فيه ما وصفت من أن النكاح كان حلالا وما كان حلالا لم يجز تخير عده ولا فسحه الا بسنة ثابتة أو أمر
أجمع الناس عليه فلما كانت السنة في تخير الامه اذا عتقت عند عبد لم تعد ما روي من أن السنة ولم يحرم النكاح
الا في مثل ذلك المعنى وانما جعل الامه الخيار في التفريق والمقام والمقام لا يكون الا والنكاح خلال (١) انه ان
الخيار اغتايا يكون عندنا والله تعالى أعلم لنقص العبد عن الحرية والعلل التي فيه التي قد يمنع فيها ما يجب
وتحب امراته

التي ترون الديارات من حاله
وتزول عن رجب
وقتل آخر قطعت
بسيب اليلد وقتل بانفس
(قال المزني) رحمه الله
وان مات المقطوعة يده
الاول بعد ان اقتص
من اليلد بقياس قول
الشافعي عندى ان
لوليه ان يربيع بنصف
الدية في مال قاطعه لان
المقطوع قد استوفى قبل
موته ما فيه نصف الدية
باقتصاصه به قاطعه
(قال الشافعي) رحمه الله
ولو قتله عمدا ومعدصبي
أو معتمودا وكان حر وعبد
قتل العبد أو مسلم
ونصراني قتل النصراني
أو قتل ابنه ومعه أجنبي
فعلى الذي عليه
القصاص القصاص
وعلى الآخر نصف الدية
في ماله وعقوبة أن كان
الضرب عمدا (قال
المزني) رحمه الله وشبهه
الشافعي أخذ القود من
البالغ دون الصبي
(١) قوله الا أن الخيار
هكذا في النسخ وانظر
كتبه مصححه

أن تمسوهن وقال إذا سكتن المومنات ثم طلقتموهن فكان هذا عاما للزواج والنساء لا يخرج منه زوج مسلم
حر ولا عبد ولا ذمي حر ولا عبد فكذا العان لا يخرج منه زوج ولا زوجة (وقال) فيما حكى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا لعن بين أخوي بني الجملان ولم تنكف أحد حكاية حكم النبي صلى الله عليه وسلم في
اللعان أن يقول قال الزوج قل كذا ولا لمراًة قولي كذا انما تكفوا حكاية بجملة العان دليل على ان الله عز وجل
انما نصب العان حكاية في كتابه فانما لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين بما حكم الله عز وجل
في القرآن وقد حكى من حضر اللعان في اللعان ما احتج اليه بما ليس في القرآن منه (قال) فاذا لعن الحاكمين
الزوجين وقال للزوج قل أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ربيت به من الزنا ثم ردها عليه حتى يأتي بها أربع
مرات فاذا فرغ من الرابعة وقفه وذكره وقال اتق الله تعالى أن تبوء بلعنة الله فان قولك ان لعنة الله على أن
كنت من الكاذبين فيما ربيت به من الزنا موجه بوجوب عليك اللعنة ان كنت كاذبا فان وقف كان لها عليه الحد
ان قامت به وان حلف لها فقد أكمل ما عليه من اللعان وينبغي أن يقول للزوجة فتقول أشهد بالله انه لمن
الكاذبين فيما رماي به من الزنا حتى تقول لها أربعاً فاذا أكرمتها وباعوقفها وذكرها وقال اتق الله واحذري ان
تبوءي بغضب الله فان قولك على غضب الله ان كان من الصادقين فيما رماي به من الزنا بوجوب عليك غضب
الله ان كنت كاذبة فان مضت فقد فرغت مما علمها وسقط الحد عنها وهذا الحكم عليهما والله ولي أمرهما
فيما عاب عما قالا فان لعنهما بانكار ولد أو حبل قال أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ربيت به من الزنا وان ولدها
هذا أو حبلها هذا ان كان حبلان زنا ما هو مني ثم يقولها في كل شهادة وفي قوله وعلى لعنة الله حتى تسخل
مع حلفه على صدقه على الزنا لانه قد رماها بنسبتين برناو رجل أو ولدين بغيره فلماذا كر الله عز وجل الشهادات
أربعاً ثم فصل بينهن باللعنة في الرجل والغضب في المرأة دل ذلك على حال افتراق الشهادات في اللعنة والغضب
واللجنة والغضب بعد الشهادة موجبتان على من أوجب عليه لانه متجرب على النفي وعلى الشهادة بالله تعالى
باطل لا يزيده فيجترأ على أن يلتعن وعلى أن يدعو بلعنة الله فينفي للوالي اذا عرف من ذلك ما جهلا أن
يفقههما بنظر اليهما استدلالاً بالكتاب والسنة * أخبرنا ابن عيينة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم حين لعن بين المتلاعنين أمر رجلاً أن يضع يده على فيه في
الخامسة وقال انها موجهة أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمراً الجملاني
جاء الى عاصم بن عدى الانصاري فقال له يا عاصم أرايت لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقضه فقتلوه
أم كيف يفعل سل لي يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلما رجع الى أهله جاءه عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويمر
لم تأتني بخير قد كر رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألته عنها فقال عويمر والله لا أتتني حتى
أسأله عنها فاجاب عويمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أرايت رجلاً وجد مع
امرأته رجلاً أيقضه فقتلوه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي
صاحبك فاذهب فأت بها فقال سهل فتلاعنا وأنامع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من
تلاعنهما قال عويمر كذبت عليهما يا رسول الله ان أمسكنهما فطلقهما ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال مالك وقال ابن شهاب فكانت ثلاثاً سنة المتلاعنين (قال الشافعي) رحمه الله سمعت ابراهيم بن سعد بن
ابراهيم يحدث عن ابن شهاب عن سهل بن سعد انه أخبره قال جاء عويمر الجملاني الى عاصم بن عدى الانصاري
فقال يا عاصم بن عدى سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل وجد مع امرأته رجلاً أيقضه فقتل به أم
كيف يصنع فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل

بالقاتلين عدا يعفو الرئي
عن أحدهما ان قتل
الآخر وان قيل وحب
عليهما القود فزال عن
أحدهما ما بازالة الرئي
قبل فاذا أزاله الولي عنه
أزاله عن الآخر فان قال
لا قيل فعليه واحد فقد
حكمت لكل واحد منهما
بحكم نفسه لا بحكم غيره
(قال) فان شره قاتل
خطأ فعلى العامد
نصف الدية في ماله
وجناية المخطئ على عاقله
واحتج على محمد بن
الحسن في منع القود
من العامد اذا شاركه
صبي أو مجنون فقال
ان كنت رفعت عنه
القود لان القلم عنهما
مرفوع وان عمدهما
خطأ على عاقلهما فهلا
أقذت من الاجنبى اذا
قتل عمدا مع الأب لان
القلم عن الابليس
بمرفوع وهذا ترك
أصلك (قال المرتضى رحمه
الله) قد شرب الشافعي

رحمه الله محمد بن الحسن
قبلاً ذكر عليه في هذه
المسند لرفع التماس
عن الخاطئين وانجوت
والصبي واحذف ذلك
حكم من شاركهم بالعمد
واحد (قال الشافعي)
رحمه الله ولو قتل أحد
الزنايين القاتل بغير أمر
صاحب فنهى قولان
أحدهما أن لا قصاص
بجاء للشبهة قال الله
تعالى فقد جعلنا لولي
سلطاناً ليحتمل أي ولي
قتل كان أخى بالقتل
وهو مذنب أو شر أهل
المدينة يزلونه منزلة
الحديث عنهم عن أبيهم أن
عفوا إلا واحداً كان له
أن يحده (قال الشافعي)
رحمه الله وإن كان ممن
لا يجهل عزز وقيل
للولاة معكم حصصكم
والقول من أين يأخذونها
واحد من قولين أحدهما
أنها لهم من مال القاتل
يرجع بها ورثة القاتل
في مال قاتله ومن قال

(١) قوله مستها بضم
فكون ففتح قال في
السان أراد به ضخم
الآيتين كتبه محمده

فلقبه عويم فقال ما صنعت قال صنعت ان لم تأتني فمخبر سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعب المسائل
فقال عويم رواه لا تين رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سأته فأناؤه فرجده قد أمر أن الله عليه فيهما فادعاهما
فلا عن بينهما فقال عويم لئن انسلقت بهما لقد كذبت عليهما ففارقهما قبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم قال ابن شهاب فصار سنة في المتلاعنين ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنصروها فإن جاءت به
أسهم أدمج العينين عظيم الآيتين فلا أراد الا قد صدق وإن جاءت به أحجركا ثم وحده فلا أراد الا كذباً قال
بخاء به على التعت المكرود (قال الشافعي) رحمه الله الوحده دابة تشبه الزرع أخبرنا إبراهيم بن سعد
عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن جاءت به
أشقر سبطاً فيقول وجها وإن جاءت به أديع فيقول لذي يتهمة بخاء به أديع أخبرنا عبد الله بن نافع عن أبي أبي
ذئب عن ابن شهاب عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين مثل معنى حديث مالك
وابراهيم فلما انتهى الى فراقها قال في الحديث ففارقها وما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقها
فقت سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فإن جاءت به أحرق قصيراً كأنه وحرة فلا
أحببه الا كذب عليها وإن جاءت به أسهم أعين ذا آيتين فلا أحسبه الا قد صدق عليها فبأخأ به على الأمر
المكروء أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أن بني ساعدة أن رجلاً من الأنصار
جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقضه فتقتلونه أم
كيف يفعل فأنزل الله عز وجل في سآته ما ذكر في القرآن من أمر المتلاعنين وقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم قد قصي فيك وفي امرأتك فتلاعنا وأنا شاهد ثم فارقها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت السنة
بعد فيها أن يفرق بين المتلاعنين قال فكانت حاملاً فأنكره فكان ابنها يدعى الى أمه (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى في حديث ابن أبي ذئب دليل على أن سهل بن سعد قال فكانت سنة المتلاعنين وفي حديث مالك
وابراهيم كأنه قول ابن شهاب وقد يكون هذا غير مختلف بقره مرة ابن شهاب ولا يذ كرسيلا ويقول
أخرى وين كرسيلا ووافق ابن أبي ذئب ابراهيم بن سعد في ما زاد في آخر الحديث على حديث مالك وقد
حدثنا سفيان عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال شهدت المتلاعنين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأنا ابن خمس عشرة سنة ثم ساق الحديث ولم يتقنه اتقان هؤلاء أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن يحيى
ابن سعيد حدثه عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أن رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله والله مالي عهد بأخلى منذ غفار الخيل وغفارها أم اذا كانت ثوب تعفر أربعين يوماً ولا نسقي
الابعد الابار قال فوجدت مع امرأتى رجلاً قال وكان زوجها مصفر اجش السابق بسط الشعر والذى رمت
به خذ لالى السواد جعد اقططامتها (١) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين ثمل لآعن بينهما فبأخأ
برجل يشبه الذى رمت به أخبرنا ابن عيينة عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهدت ابن عباس رضى الله
عنهما يحدث بحديث المتلاعنين قال فقال له رجل أخى التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت
راجاً أحد ابغيز بينه رجمتها فقال ابن عباس لا تلك امرأه كانت قد أعلنت أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد
ابن الهاد عن عبد الله بن يونس أنه سمع المقبري يحدث عن محمد بن كعب القرظي قال المقبري وحديث أبو
هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما نزلت آية المتلاعنين قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أيما امرأه أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله الجنة وأما رجل
بمحمد وادود هو ينظر اليه استحجب الله منه وفضحه به على رؤس الاولين والاخرين وسمعت ابن عيينة
يقول أخبرنا عمر بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمتلاعنين حسابكم على
الله أحدكم كاذب لا سيل لك عليها قال يا رسول الله مالي قال لا مال لك إن كنت صدقت عليها فهو بما استحلان

هذا قال فان عفا
عن القاتل الديرة رجوع
ورثة قاتل المقتول على
قاتل صاحبهم بحصة
الورثة معه من الديرة
والقسول الثاني في
حصصهم أمهالهم في مال
أخيه القاتل قاتل
أبيه لان الديرة انما
كانت تلزمه لو كان لم
يقتله ولي فاذا اقتله ولي
فلا يجتمع عليه القتل
والغرم والقول الثاني
أن على من قتل من
الاولياء قاتل أبيه
القصاص حتى يجتبعوا
على القتل (قال المزني)
رجحه الله وأصل قوله أن
القاتل لومات كانت
الديرة في ماله (قال المزني)
رجحه الله وليس تعدى
أخيه بمطل حقه ولا
بغيره عن هو عليه
ولا قود للشبهة (قال
الشافعي) رجحه الله ولو

(١) قوله فهو دون هكذا
في التسخ ولعلها محرفة
والاصل فيودون فانظر
(٢) قوله وقضاها الخ
هكذا في التسخ على ما في
بعضها من تحريف
وزيادة ونقص وعدم نقط
ولعل الواو قبل قضاها
زائدة فانظر كتبه معجده

من فرجها وان كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك منها أو منه (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن أيوب عن
سعيد بن جبيرة قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني الجحلان قال
هكذا ناصبه المسجعة والوسطى فقرنهما الوسطى والتي تليها يعني المسجعة قال الله يعلم أن أحدا كاذب
فهو منك تائب (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلا لا عن امرأته في زمان رسول الله صلى الله عليه
وسلم وانتفى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة (قال الشافعي) ففي حكم
اللعان في كتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دلائل واضحة ينبغي لاهل العلم أن يتدبروا بعرفته
ثم يتحروا أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم في غيره على أمثاله (١) فهو دون القرض وتنفي عنهم الشبهة التي
عارض بها من جهل لسان العرب وبعض السنن وغبي عن موضع الحجّة منها أن عويرة سأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن رجل وجد مع امرأته رجلا فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وذلك أن عويرة
لم يخبره أن هذه المسئلة كانت وقد أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يكن حرم من
أجل مسئلته وأخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل
معناه قال الله عز وجل لا تسألوا عن أشياء تبدل كنسؤكم إلى قوله بها كافرين (قال الشافعي) رجحه
الله تعالى كانت المسائل فيها فيما ينزل إذا كان الوحي ينزل بعكسها وما ذكر من قول الله تبارك وتعالى ثم
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره فيما في معناه وفي معناه كراهية لكم أن تسألوا عما لم يحرم فإن حرمه
الله في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم حرم أبدا إلا أن ينسخ الله تحريمه في كتابه أو ينسخ على لسان
رسوله صلى الله عليه وسلم سنة لسنة وفيه دلائل على أن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم حرام باذن الله
تعالى إلى يوم القيامة عما وصفت وغيره من افتراض الله تعالى طاعته في غير آية من كتابه وما جاء عنه صلى الله
عليه وسلم مما قد وصفته في غير هذا الموضع وفيه دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وردت عليه
هذه المسئلة وكانت حكما وقف عن جوابها حتى أتاه من الله عز وجل الحكم فيها فقال لعويرة قد أنزل الله فيك
وفي صاحبك فلا عن بينهما كما أمر الله تعالى في اللعان ثم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة ونفاه عن الأب وقال له
لا سبيل لك عليهما ولم يرد الصداق على الزوج فكانت هذه أحكاما وجبت باللعان ليست باللعان بعينه فالقول
فيها واحد من قولين أحدهما أني سمعت من أرضي دينه وعقله وعلمه يقول أنه لم يقض فيها ولا غيرها إلا بأمر
الله تبارك وتعالى قال فأمر الله أياه وجهان أحدهما وحي ينزله فينبلي على الناس والثاني رسالة تأتيه عن الله
تعالى بان افعل كذا فيفعله ولعل من حجة من قال هذا القول أن يقول قال الله تبارك وتعالى وأنزل الله عليك
الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم فيذهب إلى أن الكتاب هو ما ينزل عن الله تعالى والحكمة هي ما جاءت به
الرسالة عن الله مما بينت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال الله عز وجل لا زواجه واذكرن ما ينزل
في بيوتكن من آيات الله والحكمة ولعل من حجة من يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شيء الزاني
بأمر أمه الرجل الذي صالحه على الغنم والخادم والذي نفسى بيده لا قضين بينكما بكتاب الله عز ذكره أما إن الغنم
والخادم رد عليك وإن أمر أمه ترجم إذا اعترفت وولد ابن الرجل مائة وغربة عاما ولعله يذهب إلى أنه إذا انتظر
الوحي في قضية لم ينزل عليه فيها انتظره كذلك في كل قضية وإذا كانت قضية أنزل عليه كما أنزل في حد الزاني
(٢) وقضاها على ما أنزل عليه وإذا ما أنزلت عليه حمله في تبين عن الله معني ما أراد بعرفة الوحي المتأخر
والرسالة إليه التي تكون بها سنته لما يحدث في ذلك المعنى بعينه (وقال غيره) سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجهان أحدهما ما تبين من آيات كتاب الله المبين عن معنى ما أراد الله بحمله خاصا عاما والآخرة أهمه الله من
الحكمة والهام الأنبياء وحي ولعل من حجة من قال هذا القول أن يقول قال الله عز وجل فما يحكي عن
إبراهيم أني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا أرى قال يا أبت افعل ما تؤمر فقال غير واحد من أهل التفسير
رؤيا الأنبياء وحي لقول ابن إبراهيم الذي أمر بذبحه يا أبت افعل ما تؤمر ومعرفته أن رؤياه أمر أمر به وقال

قطع يده من مفصل الكوع فلم يبرأ حتى قطعها آخر من المرفق ثم مات فعلمنا اللقود بقطع قاطع الكف من الكوع ويد الآخر من المرفق ثم يقتل لان ألم القطع الاول واصل الى الجسد كله (قال الشافعي) واذا نشأ الولد قيسل لهم لا يقتله الا واحد منكم فان سلمت لواحد أو لأخيه جاز وقتله وان تشاحتم أقرعنا بينكم فأبكم خرجت قرعته خيلناه وقتله ويضرب بأصم سيف وأشد ضرب

باب القصاص بغير السيف

قال الشافعي رحمه الله وان طرحه في نار حتى يموت طرح في النار حتى يموت وان ضربه بحجر فلم يلق عنه حتى مات أعطى وليه جرم مثله فقتله به وقال بعض أصحابنا ان لم تمت من عدد الضرب قتل بالسيف (قال المزني)

(١) قوله فاخبر ان صديق الحج كذا في الإبل وحرر

الله تبارك وتعالى لنبيه وما جعلنا الرؤيا التي أرى نباله الا قسنة للناس الى قوله في القرآن (وقال غيرهم) سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحى وبيان عن وحى وأمر جعله الله تعالى اليه بما ألهمه من حكمته وخصه به من نبوته وفرض على العباد اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه (قال) وليس تعدو السن كلها واحدا من هذه المعاني التي وصفت باختلاف من خفيت عنه من أهل العلم وأيهما كان فقد ألهمه الله تعالى خلقه وفرض عليهم اتباع رسوله فيه وفي انتظار رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي في المتلذذين حتى جاءه فلا عن من الفرقه وسن نبي الولد لم يرد الصداق على الزوج وقد طلب دلا على أن سنته لا تعدو واحدا من الوجوه التي ذهب اليها أهل العلم بأنهم يأتون عن كتاب الله ما رسله من الله أو الهامه وأما ما رسله الله اليه لموضع الذي وضعه من دينه وبيان لا موزعنا ان الله تعالى أمره أن يحكم على الظاهر ولا يقيم حدا بين اثنين الا به لان الظاهر يشبه الاعتراف من المقام عليه الحد أو بينه ولا يستعمل على أحد في حد ولا حق وحب علته دلا على كذبه ولا يعطى أحد ابد لاله على صدقه حتى تكون الدلالة من الظاهر في العام لا من الخاص فاذا كان هذا هكذا في أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من بعده من الولاة أولى أن لا يستعمل دلا ولا يقضى الا بظاهرها أبدا فان قال قائل ما دل على هذا قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتلذذين ان أحدكم كاذب فحكم على الصادق والكاذب حكما واحدا أن أخرجهما من الحد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جاءته به أحمر فلا أراه الا قد كذب عليها وان جاءته به أديع فلا أراه الا قد صدق فجاءته به على النعت المنكروه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أمره ديني ولا ما حكم الله (١) فأخبر أن صدق الزوج على المتعنة بدلا على صدقه وكذبه بصفتين فجاءت دلا على صدقه فلم يستعمل عليها الدلاة وأفتد عليها بظاهر حكم الله تعالى من أذراه الحد واعطاها الصداق مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أمره ديني ولا ما حكم الله وفي مثل معنى هذا من سندر رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله انما أنا بشر وانكم تتخصصون الى ولعل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه من قضيت له بشي من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار فأخبر أنه يقضى على الظاهر من كلام الخصمين وانما يحل لهما ويحرم عليهما بينهما وبين الله على ما يعلمان ومن مثل هذا المعنى من كتاب الله قول الله عز وجل اذا جاءك المنافقون الى قوله لا تكادون تحقن رسول الله صلى الله عليه وسلم دماءهم عما أظهر وامن الاسلام وأقرهم على المناكحة والموارثة وكان الله أعلم بدينهم بالسراير فأخبره الله تعالى أنهم في النار فقال ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار وهذا يوجب على الحكم ما وصفت من ترك الدلالة الباطنة والحكم بالظاهر من القول أو الشبهة أو الاعتراف أو النجحة ودل أن عليهم أن ينتهوا الى ما انتهى بهم اليه كما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتلذذين الى ما انتهى به اليه ولم يحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم الله وأما على الملاعنة بما ظهر له من صدق زوجهما عليها بالأسند لا بالولد أن يحدها حد الزانية فمن بعده من الحكم أولى أن لا يحدث في شيء الله فيه حكم ولا رسوله صلى الله عليه وسلم غير ما حكمه بعينه أو ما كان في معناه وواجب على الحكم والمفتين أن لا يقولوا الامن وجهه لمن كتاب الله أو سنة أو اجماع فان لم يكن في واحد من هذه المنازل اجتهدوا عليه حتى يقولوا مثل معناه ولا يكون لهم والله أعلم أن يحدثوا حكم ليس في واحد من هذا ولا في مثل معناه ولما حكم الله على الزوج برمي المرأة باللعان ولم يستثن ان سمي من ربه ما به أولم يسمه ورمى العجالي امرأته برجل بعينه فالتعن ولم يحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرمي بالمرأة والتعن العجالي في استبدلنا على أن الزوج اذا التعن لم يكن للرجل الذي رماه بامرأته عليه حديد ولو كان أحدهم له رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعتد الى المرمي وسأله فان أقر حبه وان أنكر حده الزوج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا الإمام اذا رمي رجل رجلا بربا أو حد أن تبعث اليه وسأله عن ذلك لان الله عز وجل يقول ولا تحسبوا (قال) وأن شبهه على أخذ أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا السالى امرأه رجل

فقال ان اعترفت فارجعها فقلت امرأته ذكر أو الزاني بها أنهارت فكان يلزمه أن يسأل فإن أقرت حدث وسقط الحد عن قذفها وإن أنكرت حدثا قذفها وكذلك لو كان قاذفها زوجها الزمة الحدان لم تقرب وسقط عنه أن أقرت ولمها فلا يجوز والله أعلم أن يحذر رجل لامرأة ولعلها تقر بما قال ولا يترك الإمام الحدانها وقد سمع قذفها حتى تكون تركه فلما كان القاذف لامرأة إذا التعن لو جاء المقذوف بعينه يطلب حذم يؤخذ له الحد في القذف الذي يطلبه المقذوف بعينه لم يكن مسئلة المقذوف معنى إلا أن يسأل ليحد ولم يسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما سأل المقذوفة والله أعلم للحد الذي يقع لها إن لم تقر بالزنا ولم يلتنع الزوج ولو أقرت بالزنا لم يحذر زوجها ولم يلتنع وجلدت أو رجعت وإن رجعت لم تحل له أن ينفق عليها ما أقربت به من حد الله عز وجل الرجوع ولم يحذر زوجها إلا تنهاه مرة بالزنا ولما حكى سهل بن سعد شهود المتلاعنين مع حديثه وحكاية ابن عمر استدلتنا على أن العان لا يكون إلا بمحض طائفة من المؤمنين لأنه لا يحضر أمر ابن يدر رسول الله صلى الله عليه وسلم ستره ولا يحضره إلا وغيره حاضره وكذلك جميع حدود الزنا يشهد طائفة من المؤمنين أقلهم أربعة لأنه لا يجوز في شهادة الزنا أقل منهم وهذا يشبه قول الله عز وجل في الزانيين وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين وقال سهل بن سعد في حديثه فطلقها ثلاثا قبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابن أبي ذئب وابن جريج في حديث سهل وكانت سنة المتلاعنين وقال ابن شهاب في حديث مالك وإبراهيم بن سعد فكانت سنة المتلاعنين فاحتمل معنيين أحدهما أنه إن كان يطلقها قبل الحكم فكان ذلك اليه لم يكن العان فرقة حتى يجدها الزوج ولم يجبر الزوج عليها وقد روى عن سعيد بن المسيب مثل معنى هذا القول ولو كان هذا هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعيب على المطلق ثلاثا أن يطلقها لأنه لو لم يكن له أن يطلقها إلا واحدة قال لا تفعل مثل هذا والله أعلم فسل وأذن بمنه النبي صلى الله عليه وسلم عن الطلاق ثلاثا ما بين يديه فلو كان طلاقه إياها كصمته عند النبي صلى الله عليه وسلم وكان العان فرقة فجعله المطلق ثلاثا أنسبه والله أعلم أن يعلم أنه ليس له أن يطلق ثلاثا في الموضع الذي ليس له فيه الطلاق ويحتمل طلاقه ثلاثا أن يكون بما وجد في نفسه بعبه بصدقه وكذلك ما حواها على العين يطلقها ثلاثا جاحل بأن العان فرقة فكان بمن طلق من طلق عليه بغير طلاقه ولكن شرط العهد في البيع والضمن والسلف وهو يلزمه شرط أول بشرط فإن قال قائل ما دل على أن هذا المعنى أولى المعاني به قيل قال سهل بن سعد وابن شهاب فمارفها ما فلا فكانت تلك سنة المتلاعنين فعنى قولهما العفرقة لأن سنة المتلاعنين أنه لا تقع فرقة إلا بطلاقه ولو كان ذلك كذلك لم يكن عليه أن يطلق وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فرق بين المتلاعنين وتفرق النبي صلى الله عليه وسلم غير فرقة الزوج إنما هو تفرق حكم فإن قال قائل هذا حديثان مختلفان فليس أعنى مختلفين وقد يكون ابن عمر شهد متلاعنين غير المتلاعنين الذين شهدهما سهل وأخبر عما شهد وأخبر سهل عما شهد فيكون العان إذا كان فرقة بطلاق الزوج وسكوته سواء أو يكون ابن عمر شهد المتلاعنين الذين شهد سهل فسمع النبي صلى الله عليه وسلم حكم أن العان فرقة فحكى أنه فرق بين المتلاعنين سمع الزوج طلق أولم يسمعه وذهب على سهل حفظه أولم يذكره في حديثه وليس هذا اختلافا هذا حكاية لمعنى بل فظنين مختلفين أو مجتمعي المعنى محتلي اللفظ أو حفظ بعض ما لم يحفظ من حضر معه ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين حسبكما على الله أحد كما كاذب دل على ما وصفت في أول المسئلة من أنه يحكم على ما ظهر له والله ولي ما غاب عنه ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها استدلتنا على أن المتلاعنين لا يتناحان أبدا أذن يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن تكذب نفسك أو تفعل كذا أو يكون كذا كما قال الله تبارك وتعالى في المطلق النائية فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يترابعا واستدلتنا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي الولد وقد قال عليه

هكذا قال الشافعي .
 رجه الله في الجبوس
 بسلاطعام ولا شراب
 حتى مات الله بحبس
 فان لم يميت في تلك المدة
 قتل بالسيف وكذا قال
 لو غرقه في الماء وكذلك
 يلقيه في مهوأة في
 البعد أو (١) مثل سدة
 الارض وكذا عدد
 الضرب بالضرة فان
 مات والاضربت عنقه
 فالقياس على ما مضى
 في أول الباب أن يمنع
 الطعام والشراب حتى
 يموت كما قال في النار والجحر
 والخنق بالحبل حتى
 يموت اذا كان ما صنع
 به من المتلف الوحي
 (قال الشافعي) ولو قطع يديه
 ورجليه فمات فعل به
 الولي ما فعل بصاحبه
 فان مات والاقتل
 بالسيف ولو كان أجافه
 أو قطع ذراعاه فمات
 كان لولييه أن يفعل ذلك
 به على أن يقتله فأما
 على أن لا يقتله فلا
 يترك وإياه (وقال) في
 موضع آخر فيها قولان
 أحدهما هذا والآخر

(١) قوله مثل سدة
 الارض كذا في الأصل
 وانظر

لأنه من ذلك يحمل
لهذا أفعل ذلك به أن
بيع قتيه فيكون قد
عذبه بما ليس في مثله
فما ص (قال المزي) رحمه الله قد أتى أن
يؤلى عليه بالجوائف كما
يؤلى عليه بالنار والجحر
واختق بخل ذلك الجبل
حتى يموت ففرق بين
ذلك والقياس عندى
على معناه أن يؤلى عليه
بالجوائف إذا ولى بها
عليه حتى يموت كما
يؤلى عليه بالجحر
والنار واختق حتى يموت
(قال المزي) أولاهما
بالحق عندى فيما كان
في ذلك من جراح أن
كل ما كان فيه القصاص
لو برئ أقصص منه
فإن مات واقتلته
بالسيف وما لا قصاص
في مثله لم أقصص منه
وقتلته بالسيف قياسا
على ما قال في أحد
قوله في الجائفة وقطع
الذراع لأنه لا يقصص منها
بجبال ويقتله بالسيف

(١) قوله لأنه قد يكون
هكذا بالأصل لرعل وجه
الكلام لأنه قد لا يكون
بإثبات النافي كتبه مصححه

الفرد "سلام" لولده نراش ولا يجوز أن ينشئ الرأى والفراس ثابت فان قال قائل فيقول الفرار عن النشئ
ويرجع إذا أقر به قيل له لم يستأجر زوج المرأة "سداق" الذي اعتضاد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كنت
صدقت عليها فموتت ما استأجرت من فريحيها وإن كنت كذبت علمت بذلك أبعدك منها وأمنه دل ذلك على أن ليس
له الرجوع بالعقد الذي قد لازم به بالعقد والميسر مع العقد وكانت الشريعة من قبله جاءت فان قال قائل على
أن أنقره جاءت من قبله وقد رماها بالزنا قيل له قد كان يحمل له المقام معها وإن زنت وقد يمكن أن يكون
كذب عليها أو فرقته كانت لأنه لم يتحكم عليها بالابتنافذ والتعبد وإن كانت هي لها سببا كما تكون سببا لخلع
فيكون من قبله من قبل أنه لم يشأه ليقبل الخلع والمال عن ليس بتغرور من نكاح فاسد ولا لاجترام وما أشبهه
يرجع بالمهر على من غره ولما قال ابن جرير في حديث سهل الذي حكى فيه حكم النبي صلى الله عليه وسلم
بين المتلاعنين أنها كانت حاملا فأنكر حملها فكان ولدها ينسب إلى أمه دل ذلك على معان منها قد شبه على
بعض من ينسب إلى العلم قهرا أنه رماها بالزنا ورماها بإخبار الزنا لوجب عليه الحد والعان ومنها أنه أنكر حملها
فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما بالزنا وجعل الحمل إن كان متفيا عنه اندغم أنه من الزنا وقال إن
جاءت به كذا فهو والذي يهجمه جاء به على ذلك النعت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو أن رجلا قال لامرأته
وهي ترى أنها حبلى ما شهدا الحمل منى قيل له أردت أنها زنت فان قال لا وليست برزائية ولكني لم أصبها قيل
له فقد يحتمل أن يخطئ هذا الحمل فتكون صادقا وتكون غير زانية فلا حد ولا لعان حتى تضع فإذا استيقنا أنه
حمل قلنا ما أردت فان قال كما قال أول مرة قلنا قد يحتمل أن تأخذ نطقا فتدخلها فتجبل منه فتكون أنت
صادقا في الظاهر وإن لم تصبها وهي صادقة بأنه ولد فان قد فت لا عنت ونفيت إلى الرد وأحدت ولا يلاعن بحمل
لا قد (معد ١) لأنه قد يكون حلا وقد ذهب بعض من نظري العلم إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن الحمل
وانما لا عن بالقذف ونفي الولد إذا كان من الحمل الذي به القذف ولما نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد
عن العجلائي بعد ما وضعته أمه وبعد تفرقة بين المتلاعنين استدللنا هذا الحكم وحكم أن الولد للفراس على أن
الولد لا ينفي الإبلهان وعلى أنه إذا كان للزوج نفقه وأمرأته عنده وإذا لا عنها كان له نفي ولدها إن جاءت به
بعد ما يطلقها لئلا لا بد بسبب النكاح المتقدم وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفاه يوم نفاه وليست له
بزوجة ولكنه من زوجة كانت وبانكاره متقدمه (قال) وسواء قال رأيت فلانا زني بها أو لم يسمه فإذا قد هذا بالزنا
وادعى الزنا ولم يدعها أو قال استبرأتم قبل أن تحمل حتى علمت أن الحمل ليس منى أو لم يقتله يلاعنها في
هذه الحالات كلها وينفي عنه الولد إذا أنكره فيها كلها إلا في خصلة واحدة وهي في أن يذكر أنها زنت في وقت
من الاوقات لم يرها زني قبله ببلد لا قل من ستة أشهر من ذلك الوقت فيعلم أنه ابنه وأنه لم يدع زنا يمكن أن يكون
هذا الحمل منه إنما ينفي عنه إذا ادعى ما يمكن أن يكون من غير وجه من الوجود أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن
جرير أنه قال لعطاء الرجل يقذف امرأته وهو يقربانه قد أصابها في الظهر الذي رأى عليها فيه ما رأى أو قبل
أن يرى عليها ما رأى قال يلاعنها والوالد لها (قال ابن جرير) قلت لعطاء رأيت أن نفاه بعد أن تضعه قال
يلاعنها والوالد لها (قال الشافعي) رحمه الله وهذا كله نقول وهو معنى الكتاب والسنة إلا أن يقر بحملها فلا يكون
له نفقة بعد الاقرار به أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جرير أنه قال لعطاء الرجل يقذف امرأته قبل أن تهدي
إليه قال يلاعنها والوالد لها (قال) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جرير عن عمرو بن دينار أنه قال يلاعنها والوالد لها إذا
قدفها قبل أن تهدي إليه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جرير في الرجل يقول لامرأته يا زانية وهو يقول لم أدرك
عليها قال يلاعنها وبهذا كله تأخذ وقد ذهب بعض من ينسب إلى العلم إلى أنه إنما ينفي الولد إذا قال قد
استبرأتم فكانت اعتماذهب إلى نفي الولد عن العجلائي إذا قال لم أقربها منذ كذا وكذا ولست نقول بهذا نحن ننفي
الولد عنه بكل حال إذا أنكره فيما يمكن أن يكون من غيره فان قال قائل آخذ بالحديث على ما جاء قبله
والحديث على أن العجلائي سمي الذي رأى بعينه زني بها وذكر أنه لم يصب هو أمر أنه منذ أشهر ورأى النبي صلى

الله عليه وسلم العلامة التي تثبت صدق الزوج في الولد أفرأيت ان قذف الرجل امرأته ولم يسم من أصابها ولم يدع رؤيته فان قال يلاعنها قيل له أفرأيت ان أنكر الحمل ولم ير الحاكيم فيه علامة بصدق الزوج أينفيه فان قال نعم قيل فقد لاغت قبل ادعاء رؤيته وانما لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بانعائه رؤية الزوج ونفيت بغير دلالة على صدق الزوج وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم صدق الزوج في شبه الولد فان قال فما جئنا وجئنا في هذا قلت مثل جئنا اذا فارق الرجل امرأته قلنا قبل أن يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت سنة التسلاعين الفارقة ولم يقل حين فرق انها ثلاث فان قال وما الدليل على ما وصفت من أن ينفي الولد وان لم يدع الزوج الاستبراء وبلاعن وان لم يدع الزوج الرؤية قيل مثل الدليل على كيف لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لم يحل عنه فعلنا أنه لم يعد ما أمر الله به فان قال قائل فأوجدنا ما وصفت قلت قال الله تبارك وتعالى في الذين يرمون المحصنات ثم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فكانت الآية عامة على راحي المحصنة فكان سواء قال الراعي لها رأيتها ترى أم وماها ولم يقل رأيتها ترى فإنه يلزمه اسم الراعي قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون أزواجهن الى فسادهم الى فسادهم الآية فكان الزوج راحيا قال رأيت أو علمت بغير رؤية فلما قبل منه ما لم يقل فيه من القذف رأيت بلاعن به بأنه داخل في جملة القذف غير خارج منهم اذا كان انما قبل في هذا قوله وهو غير شاهد لنفسه قبل قوله ان هذا الحمل ليس مني وان لم يذ كر استبراء قبل القذف لا اختلاف بين ذلك (قال) وقد يكون استبراءها وقد علفت من الوطء قبل الاستبراء ألا ترى أنه لو قال وقالت قد استبرأ في تسعة أشهر حضت فيها تسع حيض ثم جاءت بعد ولد لزمه وان الولد يلزمه بالفراش وان الاستبراء لا معنى له ما كان الفراش قائما فلما أمكن أن يكون الاستبراء قد كان وحمل قد تقدمه فامكن أن يكون قد أصابها والحمل من غيره وأممكن أن يكون كاذبا في جميع دعواه المزنا ونفي الولد وقد أخرجه الله من الحد باللعان ونفى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه الولد استدلالا على ان هذا كله انما هو بقوله ولما كاذبا كاذب نفسه حدناه وألحقناه بالولاد استدلالا على ان نفي الولد بقوله ولو كان نفي الولد لا يكون الا بالاستبراء فبني الحكم بنفيه لم يكن له أن يلحقه نفسه لأنه لم يكن بقوله فقط دون الاستبراء والاستبراء غير قوله فلما قال الله تبارك وتعالى بعد ما وصف من لعان الزوج ويذكر عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآية استدلالا على أن الله عز وجل أوجب عليها العذاب والحد لا تحل الآية معنى غيره والله أعلم فقلنا له حاله قبل التعانة مثل حاله بعد التعانة لأنه كان محددا ببقائه ان لم يخرج منه باللعان فكذلك أنت محدودة بقذفه والتعانة بحكم الله أنك تدريين الحد به فان لم تلغني حددت حدك كان حدك رجما أو جلدا الاختلاف في ذلك بينك وبينه (قال) ولا بلاعن ولا يحد الا بقذف مصرح ولو قال لم أجحد عذراء من جماع وثابت العذرة تذهب من غير جماع ومن جماع فإذا قال هذا وقف فان أرادنا الزنا حاد أو لاعن وان لم يرد حلف ولا جحد ولا لعان أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء في الرجل يقول لامرأته لم أجحد عذراء ولا أقول ذلك من زنا فلا يحد (قال الشافعي) رحمه الله وان قذفها ولم يكمل اللعان حتى رجح حد وهي امرأته أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء أ رأيت الذي يقذف امرأته ثم ينزع عن الذي قال قبل يلاعنها قال هي امرأته ويحد (قال الشافعي) رحمه الله وان طلق امرأته طلاقا لا يملك الرجعة أو خالعها ثم قذفها بغير ولد حد ولا لعان لانها ليست بزوجته وهي أجنبية اذا لم يكن ولد ينفيه عنه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال اذا خالع الرجل امرأته ثم قذفها حد وان كان ولد ينفيه لاعنها بنسب الولد من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي الولد بعد الفارقة لأنه كان قبلها فان قذفها فإت قبل أن يلاعنها ورثته لانها على النكاح حتى يلغى هو وان قذفها بعد طلاق عاك الرجعة في العدة لاعنها وان انقضت العدة فهي مثل المبتوتة التي لا رجعة له عليها ومن أقرب ولد امرأته لم يكن له نفيه وان قذفها بعد ما يقرأه منه جلدا الحد وهو ولده وان قال هذا الحمل مني وقد زنت قبله أو بعده فهو منه ويلاعنها لانها قد زنت قبل الحمل منه وبعدة وليس له نفي ولده بعد اقراره به مرة فأكثربان لا يرأيه شبهه وغير ذلك

(باب القصاص في الشجاج والجراح والاسنان ومن به نقص أو شلل أو غير ذلك)

قال الشافعي رحمه الله والقصاص دون النفس شيان جرح يشق وطرف يقطع فاذا شجبه موضحة فبهرئ خلق موضعها من رأس الشاج ثم شق بجديدة قدر عرضها وطولها فان أخذت رأس الشاج كله وبقي شيء منه أخذ منه أرشه وكذا كل جرح يقتص منه ولو جرحه فلم يوضحه أقص منه بقدر ما شق من الموضحة فان أشكل لم أقد الا بما أستيقن وتقطع اليد باليد والرجل بالرجل من المفاسل والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن كان القاطع أفضل طرفا وأدنى ما لم يكن نقص أو شلل فان كان قاطع اليد ناقصا أصبعها قطعت يده وأخذ منه أرش أصبع وان كانت شلاء فله الخيار ان شاء اقتص بان يأخذ أقل

من السجلات إذا أقربناه واسم على فراشه فليس له انكاره بحال أبداً الآن ينكره قبل اقراره أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رجلاً من أشهل البادية أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى وادت غلاماً أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حمراء هل فيه من أورك قال نعم قال أتى ترى ذلك قال عرفارعه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ولعل هذا عرق نزع أحمر زعفران بن عيينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابياً من بني فزارة أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى وادت غلاماً أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال فألوانها قال حمراء هل فيه من أورك قال ان فيه الورق قال فأنى أنا هذا ذلك قال لعله نزع عرق قال النبي صلى الله عليه وسلم وهذا العرق نزع عرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أناخذ وفي الحديث دلالة ظاهرة أنه ذكر أن امرأته وادت غلاماً أسود وهو لا ينكره الا منكره وجواب النبي صلى الله عليه وسلم له وضربه له المثل بالابل يدل على ما وصفت من انكاره وتهمة المرأة فلما كان قول الفزارى تهمة الاغلب منها عند من سمعها أنه أراد قذفها أن جاءت بولد أسود فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فلم يره قذفاً يحكم عليه فيه باللعان أو الحدا إذا كان لقوله وجه يحتسب أن لا يكون اراد به القذف من التعجب والمسئلة عن ذلك لا قذف امرأته استدلتنا على أنه لا حد في التعريض وان غلب على السامع أن المعرض أراد القذف ان كان له وجه يحتمله ولا حد الا في القذف الصريح وقد قال الله تبارك وتعالى في المعتدة ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء الى ولكن لا تواعدوهن سراً فأحل التعريض بالخطبة وفي احلاله اياها تحريم التصريح وقد قال الله تبارك وتعالى في الآية لا تواعدوهن سراً والسر الجماع واجتماعهما على العدة بتصریح العدة بعد انقضاء العدة وهو تصريح باسم نهى عنه وهذا قول الأئمة من أهل مكة وغيرهم من أهل البلدان في التعريض وأهل المدينة فيه مختلفون فمنهم من قال بقولنا ومنهم من حد في التعريض وهذه الدلالة في حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الفزارى موضوعاً بالآثار فيها والتحجج في كتاب الحدود وهو أملك به من هذا الموضع وان كان الفزارى أقرب بحمل امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو الدليل على ما قلنا بأنه ليس له أن ينفيه به بعد اقراره (وقال) السر الجماع قال امرؤ القيس

الأزمت بساسة القوم أتى * كبرت وأن لا تحسن السر أمثالي
كذبت لقد أصبى على المرء عرسه * وأمنع عرسى أن يزني بها الخالي
وقال جرير يري امرأته

كانت اذا هجر الخليل فراشها * خزن الحديث وعقت الاسرار

(الخلاص في اللعان) قال الشافعي رحمه الله خالفنا بعض الناس في جملة اللعان وفي بعض فروعه فحكيت ما في حديثه لانه موجود في الكتاب والسنة وترك ما في فروعه لان فروعه في كتاب اللعان وهو موضوع فيه وانما ثبتنا في كتابنا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن كما قلنا في قول الله عز وجل وان حكم الكتاب والسنة فيه فقال بعض من خالفنا لا يلاعن بين الزوجين أبداً حتى يكونا حراً من مسلمين ليسا بعدودين في قذف ولا واحد منهما فقلت له ذكر الله عز وجل اللعان بين الأزواج لم يخص واحداً منهم دون غيره وما كان عاماً في كتاب الله تبارك وتعالى فلا يختلف نحن ولا أنت أنه على العموم كما قلنا في قول الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فربما نحن وانتم أنتم على الأزواج عامة كأوامهم البك أو احرا عندهم مملوكاً أو حرة أو ذمية فكيف زعمتم أن اللعان على بعض الأزواج دون بعض قالوا روينا في ذلك حديثاً فابعدنا قلنا وما الحديث قالوا روى عمر بن شبيب عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أربع لعان ينفين وبين أزواجهن اليهودية والنصرانية تحت المسلم والحرة تحت العبد والامة عند الحر والنصرانية عند النصراني قلنا له رويتم هذا عن رجل مجهول ورجل غلط وعمر بن شبيب عن عبد الله

بن حسنة وان شاء أخذ دية ليمر ان كان المتطرح أشل لم يكن به القسود فيأخذ أكثره حكومة يرسله ان قطع اصبعه فتأكلت فذهب كفه أفيد من الاصبغ وأخذ أرش يده الاصبغ (أ) ولم ينه مطربه أن يراقى الى مثل جنايته أولاً (قال) رلرسأل القود ساعة قطع أصبعه أفدته فان ذهب كف المجنى عليه جعلت على الجاني أربعة أجاس ديتها ولو كان مات منها قتلت به لان الجاني ضامن لما حدث من جنايته والمستفاد منه غير مضمون له ما حدث من القود بسبب الحق (قال المزني) وسمعت الشافعي رحمه الله يقول لو شجبه موضحة فذهب منها عيناه وشعره فلم يثبت ثم برئ أقص من الموضحة فان ذهب عيناه ولم يثبت شعره فقد استوفى حقه وان لم تذهب عيناه ونبت شعره زدنا عليه الدية وفي الشعر

(أ) قوله ولم ينتظر الخ شكنا في السخ على تعريض فيها واختلاف شؤره كتبه محمده

ابن عمرو منقطع واللذان روياه يقول أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم والآخر يفتقه على عبد الله بن عمرو موقوفاً فجعله ولا فهو لا يثبت عن عمرو بن شعيب ولا عبد الله بن عمرو ولا يبلغه النبي صلى الله عليه وسلم الأرجل غلط وفيه أن عمرو بن شعيب قدر روى لنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أحكاماً توافق أو لا توافقنا وتختلف أو لا تختلف برويها عنه الثقات فنسند هالي النبي صلى الله عليه وسلم فرددتوها علينا وردت روايته ونسبته إلى الغلط فأنتم محجوجون إن كان ممن ثبت حديثه بأحاديثه التي بها وافقنا هاو خالفوها في نحو من ثلاثين حكماً عن النبي صلى الله عليه وسلم خالفتم أكثرها فأنتم غير منصفين إن احتججتم بروايته وهو ممن لا تثبت روايته ثم احتججتم منها بما لو كان ثابتاً عنه وهو ممن ثبت حديثه لم يثبت لأنه منقطع بينه وبين عبد الله بن عمرو وقلت لهم لو كان كما أردتم كنتم محجوجين به قال وكيف قلت أليس ذكر الله عز وجل الأزواج والزوجات في اللعان عاماً قال بلى قلت ثم زعمت أن حديثاً جاء أخرجه من الجملة العامة أزواجاً وزوجات مسمين قال نعم قلت أو كان ينبغي أن يخرج من جملة القرآن زوجاً وأزوجة بالحديث الآمن أخرج الحديث خاصة كاذراً لله عز وجل الوضوء فسمع النبي صلى الله عليه وسلم على اثنين فلم يخرج من الوضوء الا اثنين خاصة ولم يجعل غيرهما من الفقازين والبرقع والعامة قياساً عليهما قال هكذا هو قلت فكيف قلت في حديثك أليس اليهودية والنصرانية عند المسلم والنصرانية عند النصراني والحرمة تحت العبد والامة تحت الحر لا يلاعنون قال هو هكذا قلت فكان ينبغي أن تقول لاللعان بين هؤلاء وما كان من زوج سواهن لاعتن قال وما بقي بعدهن قلت الحرمة تحت الحر المحمودين أو أحدهما في القذف والامة تحت الحر أليس قد زعمت أن هذين لا يلاعنان قال فإني قد أخذت طرح اللعان عن طرخته عنه من معنيين أحدهما الكتاب والآخر السنة قلت أو عندك في السنة شيء غير ما ذكرته من الحديث الذي روي عن عمرو بن شعيب قال لا قلت فقد طرحت اللعان عن لفظ القرآن به وحديث عمرو بن شعيب قال لا يلاعن لأنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما قلت فإني قوله أربع لاللعان بينهم ما دل على أن من سواهن من الأزواج يلاعن والقرآن يدل على أن الأزواج يلاعنون لا يخص زوجاً ودون زوج قال فن أخرجت من الأزواج من اللعان بغير حديث عمرو بن شعيب فأنما أخرجه استدللاً بالقرآن قلت وأين ما استدلت به من القرآن قال قال الله عز وجل ولم يكن لهم شهاداء الا أنفسهم فشهادتهم فلم يجز أن يلاعن من لا شهادة له لأن شرط الله عز وجل في الشهود العدول وكذلك لم يجز للمسلمون في الشهادة الا العدول فقلت له قولا هذا خطأ عند أهل العلم وعلى لسانك وجهل بلسان العرب قال فادل على ما قلت قلت الشهادة ههنا عين قال وما ذلك على ذلك قلت أرايت العدل أيشهد لنفسه قال لا قلت ولو شهد أليس شهادته مرة في أمر واحد كشهادته أربعاً قال بلى قلت ولو شهد لم يكن عليه أن يلعن قال بلى قلت ولو كانت شهادته في اللعان واللعان شهادة حتى تكون كل شهادة له تقوم بمقام شاهد ألم يكف الأربعة دون الخامسة وتحدها أنه قال بلى قلت ولو كان شهادة أيحيز المسلمون في الحدود وشهادة النساء قال لا قلت ولو أجازوا شهادتهن انبغي أن تشهد المرأة ثمان مرات وتلعن مرتين قال بلى قلت أفتراها في معاني الشهادات قال لا ولكن الله عز وجل لما سماها شهادة رأيتها شهادة قلت هي شهادة يمين يدفع بها كل واحد من الزوجين عن نفسه ويجب بها أحكام لا في معاني الشهادات التي لا يجوز فيها الا العدول ولا يجوز في الحدود منها النساء ولا يجوز أن يكون فيها المرء شاهد لنفسه قال ما هي من الشهادات التي يؤخذ بها البعض الناس من بعض فان تمسكت بانها اسم شهادة ولا يجوز فيها الا العدول قال قلت يدخل عليك ما وصفت وأكثر منه ثم يدخل عليك تناقض قولك قال فأوجدني تناقضه قلت كاهه متهماً أقض قال فأوجدني قلت ان يسلك بين يلاعن من يجوز شهادته دون من لا يجوز شهادته فقلت لا لعنت بين من لا يجوز شهادته وأبطلت اللعان بين من لا يجوز شهادته قال وأين قلت لا لعنت بين الأعميين (١) أي بين غير العبدلين وفيها ما على مجموعة منها بأنهم

حكومة ولا يبلغ شعر رأسه ولا شعر لحية دية (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه بقوله عندي قياساً على قوله إذا قطع يده فسات عنها أنه يقطع فان مات منها فقد استوفى حقه فكذلك إذا شجبه مقتصاً فذهبت منها عيناه وشعره فقد أخذ حقه غير أني أقول ان لم يثبت شعره فعليه حكومة الشعر ما خلا موضع الموضحة فإنه داخل في الموضحة فلا نقرمه مرتين (قال الشافعي) رحمه الله ولو أصابته من جرح يده أكله فقطعت الكف لثا تشي الا كاه في جسده لم يضمن الجاني من قطع الكف شيئاً فان مات من ذلك فنصف الدية على الجاني ويسقط نصفها لأنه جنى على نفسه ولو كان في يد المقتوع اصبعان شلاوان لم تقطع بد الجاني ولو رضى فان سأل المقتوع أن يقطع له اصبع القاطع الثالث ويؤخذ له

(١) قوله الحميين كذا في النسخ من غير نقط فيه وفي نظيره الآتي وانظر وغيره بكتبه محمداً

أرشد الأصابعين والحكومة
في السكف كان ذلك له ولا
أبلغ بحكومة كفة دية
اصبع لأنها تبع
للأصابع وكلها مستوية
ولا يكون إرثها كواحدة
منها ولو كان القاطع
مقطوع الأصبعين قطعت
له نكته وأخذت للمقطوعة
يده أرشد أصبعين
تأتمين ولو كان القاطع
ست أصابع لم تقطع
لزيادة الأصبع
ولو كان الذي أخس
أصابع هو القاطع كان
للمقطوع قطع يده وحكومة
الأصبع الزائدة ولا يبلغها
إرث أصبع ولو قطع له
أتمه لها طرف فله القود
من أصبعه وزيادة حكومة
وان كان للقاطع مثلها
أقيد بها ولا حكومة فان
كان القاطع طرفان
وللقطوع واحد فلا قود
لأنها أكثر (قال) ولو قطع
أتمل طرف ومن آخر
الوسطى من أصبع
واحدة فان جاء الأول قبل
أتمل له ثم الوسطى وان
جاء صاحب الوسطى قبل
لأنها أصغر لك الأبعد
الطرف ولك الدية (قال)
ولا أقيد بنبي يسرى ولا
يسرى بنبي (قال) ولو قطع

لأريان الزنا فأنهم ما شيعر عدلين ولو كانوا عدلين كان ينبغي لا تجوز شهادته عندك أبا وابن الفساق والمجان والسراق
والقتلة وقطاع الطريق وأهل المعاصي ما لم يكونوا محدودين في قذف قال أئتمنت المحدث في القذف من النعان
لأن شهادته لا تجوز بأدقائه وقولك لا تجوز بأدقائه ولو كانت كما قلت وكنت لا تلاح عن بين من لا تجوز شهادته
أدراكك قد ترك قولك لأن الاعيين الحقين لا تجوز شهادتهما عندك أبا وقد لا عنت بينهما فقال من
حضره أما هذا فليزمه والأصل قوله فيها وغيره قال أما الفساق الذين لا تجوز شهادتهم فهم إذا كانوا
قلت شهادتهم قلت رأيت الحال الذي لا عنت بينهم فيها أنهم من تجوز شهادتهم في تلك الحال قال لا
ولكنهم ما نأبأ بقلت شهادتهما قلت والعبدان عتق قلت شهادته من يومه إذا كان معروفا بالعدل والفاسق
لا تقبل إلا بعد الاختبار فكيف لا عنت بين الذي هو أبعد من أن تقبل شهادته إذا انتقلت حاله واستنعت
من أن تلاح عن من هو أقرب من أن تجوز شهادته إذا انتقلت حاله قال فإن قلت إن حال العبد تنتقل بغيره وحال
الفاسق تنتقل بنفسه قلت له أولست تسوي بينهما إذا صار إلى الحرية والعدل قال بلى قلت فكيف تفرق
بينهما في أمر تساوي بينهما فيه وقلت له لو دخل عليل ما أدخلت على نفسك في النصراني يسلم لأنه ينتقل
حاله ينتقل نفسه فينبغي أن تحجز شهادته لأنه إذا أسلم قلت قال ما أفعل وكذلك المكاتب عبده ما يؤدي
أن أدى عتق أفرايت أن قذف قبل الاداء قال لا يلاعن قلت وأنت لو كنت أئتمنا تلاح عن بين من تجوز
شهادته لا عنت بين الذين لا نساهم من تجوز شهادتهم ما عندك قال وانما تركت اللعان بين ما الحديث قلت
فإن كان الحديث ثابتاً ما يدلك على أنك أخطأت إذا قبلت شهادة النصارى إذ قلت لا يلاعن إلا بين من تجوز
شهادته فقال بعض من حضره وأنا كئيل على معنى غير هذا قلت فقل قال فاني أئتمنا تلاح عن بين الزوجين إذا
كانت الزوجة المقدوقة من يحد لها حين قذفها من قبل أني وجدت الله عز وجل حكم في قذف المحصنات بالحد
ودرأ عن الزوج بالنكاح فإذا كانت المقدوقة ممن لا حد لها التعن الزوج وخرج من الحد والإفلا قلت فانتقل في
عبد تحت حرة مسلمة قذفها قال يحد قلت فإن كان الزوج حراً قذفها قال يلاعن قلت له فقد تركت أصل
قولك قال بعض من حضره أما في هذا فنعم ولكنك لا تقول به قلت فليزعم أنه يقول به قلت لبعض من حكيت
قوله لا أراك لا عنت بين الزوجين على الحرية لأنه لا عنت على الحرية لا عنت بين النسيين ولا على الحرية
والإسلام لأنك لو فعلت لا عنت بين المحدودين الحرين المسلمين ولا أراك لا عنت بينهما على العدل لأنك
لو لا عنت بينهما على العدل لم تلاح عن بين الفاسقين ولا أراك لا عنت بينهما على ما وصف صاحبك من أن
المقدوقة إذا كانت حرة مسلمة فعلى قاذفها الحد وأنت لا تلاح عن بينهما وبين زوجها الحار المحدود في القذف ولا
زوجها العبد وما لا عنت بينهما بمعموم الآية ولا بالحديث مع الآية ولا منفرداً ولا قلت فيها قولاً مستقيماً على أصل
ما دعيت ثابتاً كان أو غير ثابت قال ولم تأخذ أنت بحديث عمرو بن شعيب قلت له لا نعرفه عن عمرو وأما رواه
عنه رجل لا يثبت حديثه ولو كان من حديثه كان منقطعاً عن عبد الله بن عمرو ونحن لا نقبل الحديث
المنقطع عن هو أحفظ من عمرو إذا كان منقطعاً وقلنا باطنا الآية وعمومها لم يفرق بين زوج فيها ولا زوجة
أن ذكرها الله عز وجل عامة فقال لي كيف قلت إذا التعن الزوج فأبى المرأة أن تلتن حدث حدثا
رجما كان أو حلاً فقلت له بحكم الله عز وجل قال فاذكره قلت قول الله تبارك وتعالى من بعد ذكره التعن الزوج
ويذكر أعظم العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآية فكان يئنا غير مشكل والله أعلم في الآية أنه تأتمنا
عن نفسها عا الزمان لم تلتن بالالتعان قال فهل توضح هذا بغيره قلت ما فيه أشكال ينبغي لمن قرأ كتاب الله
عز وجل وعرف من أحكامه ولسان العرب أن ينبغي معه غيره قال فان كنت تعلم معنى توضحه غيره فقله قلت
أرأيت الزوج إذا قذف امرأته ما عليه قال عليه الحد إلا أن يخرج منها بالالتعان قلت أو ليس قد يحكم في القذف
بالحد إلا أن يأتوا بأربعة شهداء قال بلى قلت وقال في الزوج والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا
أنفسهم الآية قال نعم قلت أفتجدي التزويل مقروط الحد عنه قال أما ناصفاً فلا وأما استدلالاً فنعم لأنه إذا ذكر غير

الزوج يخرج من الحد بأربعة شهداء ثم قال في الزوج يشهد أربعاً يستدل بالاعلى أنه انما يوجب عليه الشهادة ليخرج
بها من الحد فاذا لم يشهد لم يخرج من معنى القذف (١) أرايت لو قال قائل انما شهادة للفرقة وتنفى الوالدون الحد
فاذا خالف الله بين الزوج في القذف وغيره ولم أحد الزوج في القذف لان الآية تحتمل ما قلت ولا أحد فيها دلالة
على حده قال ليس ذلك له وكل شيء الا وهو يحتمل قلت وأظهر معانيه أن يفرق بينه وبين القاذف غيره اذا شهد
وقلت ويجمع بينه وبين القاذف غيره اذا لم يشهد قال نعم قلت وتعلم أن شهادة الزوج وان لم يذكر في القرآن أنها
تسقط الحد لا تكون الالغى أن يخرج بها من الحد وكذلك كل من أحلفته ليخرج عن شيء قال نعم قلت
أفتجد الشهادة للزوج اذا كانت أخرجه وأوجب على المرأة اللعان وفيها هذه العلل التي وصفت قال نعم قلت
فشهد المرأة أخرجهما من الحد قال هي تخرجهما من الحد قلت ولا معنى لها في الشهادة الا الخروج من الحد
قال نعم قلت فاذا كانت تخرجهما من الحد كيف لم تكن محدودة ان لم تشهد فتخرج بالشهادة منه كما قلت في
الزوج اذا لم يشهد حد وكيف اختلف حالهما عندك فيها فقلت في الزوج ما وصفت من أنه محدود وان لم يشهد
وفي المرأة ليست بمحدودة والآية تحتمل في الزوج معاني غير الحد وليس في التزويل أن الزوج يدر بالشهادة حدا
وفي التزويل أن المرأة تدر بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندك فليس في شهادة المرأة معنى غير در الحد
لان الحد عليها في الكتاب والمعقول والقياس أثبت فتركها الشهادة كالاقرار منها بما قال الزوج فاعلمت
الا فرقت بين حد المرأة والرجل فأسقطت حد المرأة وهو أي بينهما في الكتاب وأثبت حد الرجل وقلت له
أرايت لو قالت لك المرأة المقتذفة ان كانت شهادته على بالزنا شهادة تزنني فذني وان كانت لا تزنني فلا
تحلفني وحده لي وكذلك تصنع في أربعة لو شهدوا على وكانوا عدوا لا حددتني وان لم يشتهوا الشهادة حددتهم
أو عبيدا أو مشركين حددتهم قال أقول حكمك وحكم الزوج خارج من حكم الشهود عليك غير الزوج قلت
فقلت لك فان كانت شهادة لا توجب على حدا فامتنعت من أن أشهد لم حبستني وأنت لا تحبس الا بحق قال
أقول حبستك لتحلفي قالت وليمنعني معنى قال نعم تخرجين بها من الحد قالت فان لم أفعل فالحبس هو الحد قال
ليس به قلت فقلت فلم تحبسيني لغير المعنى الذي يجب على من الحد قال للحد حبستك قالت فقمه على فافقه قال
لا قلت فان قالت فالحبس ظلم لانك أخذت مني حدا ولا منعت عني حبسا في أين وجدت على الحبس أفتجده
في كتاب أو سنة أو أمر أجمع عليه أهل العلم أو قياس قال أما كتاب أو سنة أو إجماع فلا وأما قياس فنع
قلت أوجدنا القياس قال اني أقول في الرجل يدعي عليه الدم يحلف ويبرأ فان لم يفعل لم أقضه وحبسته
(قال الشافعي) رجه الله فقلت له أو يقبل منك القياس على غير كتاب ولا سنة ولا أمر يجمع عليه ولا أثر قال لا
قلت فن قال لك من ادعى عليه دم حبس حتى يحلف فيبرأ أم يقر فيقتل قال أستحسنه قلت له أفعلني الناس
أن يقبلوا منك ما استحسنك ان خالفت القياس فان كان ذلك عليهم قبلوا من غيرك مثل ما قبلوا منك لان
أجهل الناس لو اعترض فستل عن شيء فخرص فيه فقال لم يعد قوله أن يكون خبرا لازما من كتاب أو سنة أو
إجماع أو قياس على واحد من هذا وأخارجا منه فيكون استحسنته كما استحسنته أنت قال ماذا لك لا حد قلت
فقد قلته في هذا الموضوع وغيره خالفت فيه الكتاب وقياس قولك قال وأين خالفت قياس قولك قلت ما تقول
فمن ادعى على رجل درهما فأكرأ إلى أي غاية شاء من الدعوى أو غضب دارا أو عبدا أو غيره قال يحلف فان
حلف برئ وان نكل لزمه ما نكل عنه وكذلك لو ادعى عليه جرحا في موضحة عمدا فصاعدا من الجراح دون
النفس ان حلف برئ وان نكل اقتص منه قال نعم قلت فكل من جعلت عليه اليمين فيمادون النفس ان حلف
برئ وان نكل قام النكول في الحكم مقام الاقرار فأعطيت به القود والمال قال نعم قلت ولم يكن هذا في
النفس هكذا قال لي استعظما للنفس قلت فأنت تقطع اليدين والرجلين وتفصا العينين وتنشق الرأس
قصاصا وهذا يكون منه التلف بالنكول وترغم أنه يقوم مقام الاقرار فلا تأخذ به النفس قال أما في القياس
فيلزمنا أن نأخذ به النفس وقد تفرق فيه صاحبنا فقال أحدهما أحبسه كما قلت وقال الآخر لا أحبسه

(١) لعله سقط من
الناسخ لفظ قلت قبل
أرايت لان المقام يقتضيها
كتبه مصححه

لهنم وأشد تنبئة بما جئت على ذلك قال قد فعلته قال أمسك عليك امرأته فان الواحدة ثبت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للتومة مثل ما قال للمطلب (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد عن بكير عن سليمان أن رجلا من بني ذريق طلق امرأته البسة قال عمر رضي الله عنه ما أردت بذلك قال أتراني أقيم على حرام والنساء كثير فأخلفه خلف (قال الشافعي) رحمه الله أراه قال فردها عليه قال وهذا الخبر في الحديث في الزرق يدل على أن قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه للمطلب ما أردت بذلك يريد أواحداً أو ثلثاً فإما أخبره أنه لم يرد به زيادة في عدد الطلاق وأنه قال بلانية زيادة أزمه واحدة وهي أقل انطلاق وقوله ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لوطق فلم يذكر البسة إذ كانت كلمة واحدة ليست في أصل الطلاق تحمل صفة الطلاق وزيادة في عدده ومعنى غير ذلك فنهى عن المشكل من القول ولم ينه عن الطلاق ولم يعبه ولم يقل له لو أردت ثلاثاً كان مكر وهاء عليه وهو لا يخلفه على ما أردت أو لو أردت أكثر من واحدة أزمه ذلك أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف وكان أعلمهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن طلق امرأته البسة وهو مريض فوثرها عثمان منه بعد انقضاء عدتها (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن امرأته عبد الرحمن نسدت الطلاق فقال إذا حضت ثم طهرت فأذني فطهرت وهو مريض فأذنته فطلقها ثلاثاً (قال الشافعي) رحمه الله والبسة في حديث مالك بيان هذا الحديث ثلاثاً ما وصفنا أن يقول طالق البسة ينوي ثلاثاً وقد بينه ابن سيرين فقطع موضع الشك فيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن نوبان عن محمد بن ياس بن بكير قال طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ثم بدله أن يتكهنها فإذ يستقي فذهبت معه أسأل له فسأل أبا هريرة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن ذلك فقالا لا نرى أن نتكهنها حتى تنكح زوجاً غيره قال إنما كان طلاقاً واحداً فقال ابن عباس أنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل (قال الشافعي) رحمه الله وما عاب ابن عباس ولا أبو هريرة عليه أن يطلق ثلاثاً ولو كان ذلك معيباً لقال له لزمك الطلاق وبشما صنعت ثم سمي حين راجعه فأزاده ابن عباس على الذي هو عليه أن قال له أنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل ولم يقل بشما صنعت ولا حر جئت في إرساله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير عن النعمان بن أبي عمار الانصاري عن عطاء بن يسار قال جاء رجل يستقي عبد الله بن عمرو عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يمسها قال عطاء فقلت إنما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو وأما أنت فاقص الواحدة تيناً والثلاث تحرر لها حتى تنكح زوجاً غيره ولم يقل له عبد الله بشما صنعت حين طلق ثلاثاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أن بكيراً أخبره عن النعمان بن أبي عمار أنه كان جالساً عند عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر بن زيان فقال ابن الزبير إن هذا الأمر ما لنا فيه قول اذهب إلى ابن عباس وأبى هريرة فاني تر كهما عند عائشة فسلهما ثم ائتني فإخبرنا فذهب فساألهما فقال ابن عباس لأبي هريرة أفته يا أبا هريرة فقد جاءك معضلة فقال أبو هريرة رضي الله عنه الواحدة تيناً والثلاث تحرر لها حتى تنكح زوجاً غيره وقال ابن عباس مثل ذلك ولم يعيبا عليه الثلاث ولا عائشة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني مالك عن ابن شهاب عن عروة أن مولاه لبي عدى يقال لها زبراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي يومئذ أمة فعتقت فقالت فأرسلت إلى حفصة فدعتني يومئذ فقالت اني خبرتك خبراً ولا أحب أن تصني شيئاً أمراً بيدك ما لم يمسك زوجك قالت فقارقت ثلاثاً فلم نقل لها حفصة لا يجوز لك أن تطلق ثلاثاً ولو كان ذلك معيباً على الرجل إذا لكان ذلك

بجديدة حادة مسقة
ويغفد حديده لثلا
يسم فيقتل فيقطع
من حيث قطع بأيسر
ما يكون به القطع ويرزق
من يقيم الحدود
ويأخذ القصاص من
سهم النبي صلى الله عليه
وسلم من الخمس كإرزاق
الحكام فإن لم يفعل
فعلى المقتص منه الأجر كما
عليه أجر الكيال والوزان
فيما يلزمه

(باب عفو المحن عليه ثم
يموت وغير ذلك)

قال الشافعي رحمه الله
ولو قال المحن عليه عمدا
قد عفوت عن جنائته
من قود وعقل ثم صح
جازه في الزمة بالجنائية ولم
يجز في الزمة من الزادة
لأنهم لم تسكن وجبت
حين عفا ولو قال قد عفوت
عنها وما يحدث منها من
عقل وقود ثم مات منها فلا
سبيل إلى القود والعفو
ونظر إلى أرض الجنائية
فكان فيها قولان
أحدهما أنه جائز العفو
عنه من ثلث مال العافي
كانها موضوعة فهي
نصف العشر ويؤخذ
بباقى الدية والقول
الثاني أنه يؤخذ

بجميع الجناية لانها
صارت نفسا وهذا قاتل
لا يجوز له وصية بحال
(قال المرتضى) رحمه الله
هذا أولى بقوله لان كل
ذلك وصية لقاتل فليأ
بطل بعضها بطل جميعها
ولانه قطع بأنه لو عفا
والقاتل عبد جاز العفو
من تلك الميت (قال)
وانما أجزنا ذلك لانه
وصية لسيد العبد مع
أهل الوصايا ولانه قال
في قتل خطأ لو عفا
عن أرش الجناية جاز
عفوهم لانها وصية تغير
قاتل (قال الشافعي)
رحمه الله ولو كان القاتل
خطأ ذميا لا يجري على
عاقلته الحكم أو مسلما
أقر بجناية خطأ فالدية
في أموالهما والعفو
باطل لانه وصية القاتل
ولو كان لهما عاقلة لم يكن
عفوهم عن العاقلة إلا أن
يريد بقوله عفوت عنه
أرش الجناية أو ما يلزم
من أرش الجناية قد
عفوت ذلك عن عاقلته

(١) قوله لما خص به
رسوله من وحيه الخ
هكذا في النسخ ولعل في
العبارة سقطا أو تحريفا
فانظر كنهه مصححه

معيبا عليها إذ كان يسيدها فيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن جهمان عن أم بكره الأسلمية أنها اختلفت. ن. ز. وجهها عبد الله بن أسيد ثم أنبأ عثمان في ذلك فقال هي تظليقة الآن تكون سميت شيئا فهو ما سميت فعثمان رضي الله عنه يخبرنا أنه سمى أكثر من واحدة كان ماسي ولا يقول له لا ينبغي لك أن تسمى أكثر من واحدة بل في هذا القول دلالة على أنه جائز له أن يسمى أكثر من واحدة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قال البتة ما يقول الناس فيها فقال أبو بكر فقلت له كان أبان بن عثمان يجعلها واحدة فقال عمر لو كان الطلاق أقاما ما بقت البتة منه شيئا قال البتة فقد روي الغاية القصوى (قال الشافعي) ولم يحل عن واحد منهم على اختلاف فهم في البتة أنه عاب البتة ولا عاب ثلاثا (قال الشافعي) قال مالك في الخيرة أن خيرها زوجها فاخترت نفسها فقد طلقت ثلاثا وإن قال زوجه لم أخير له إلا في واحدة فليس له في ذلك قول وهذا أحسن ما سمعت (قال الشافعي) فإذا كان مالك يزعم أن من مضى من سلف هذه الأمة قد خيروا وأخير رسول الله صلى الله عليه وسلم والخيار إذا اختارت المرأة نفسها يكون ثلاثا كان ينبغي يزعم أن الخيار لا يحل لأنها إذا اختارت كان ثلاثا وإذا زعم أن الخيار يحل وهي إذا اختارت نفسها طلقت ثلاثا فقد زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز طلاق ثلاث وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فإن قال أنت طالق البتة ينوي ثلاثا نفهي ثلاث وإن نوى واحدة فواحدة وإن قال أنت طالق ينوي بها ثلاثا نفهي ثلاث (قال الشافعي) أحب أن يكون الخيار في طهر لم يمسها فيه (قال الشافعي) أحب أن لا يملك الرجل امرأته ولا يخيرها ولا يخلعها ولا يجعل لها طلاقا يخلع ولا غيره ولا يقع عليها طلاقا لا طاهرا قبل جماع قياسا على المطلقة فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن تطلق طاهرا وقال الله عز وجل فطلقوهن لعدتهن فإذا كان هذا طلاقا يوقعه الرجل أو توقعه المرأة بأمر الرجل فهو كابقاعه فلا أحب أن يكون إلا وهي طاهر من غير جماع (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد أن سعيد بن جبير أخبره أن رجلا أتى ابن عباس فقال طلقت امرأتي مائة فقال ابن عباس رضي الله عنه تأخذ ثلاثا وتدع سبعا وتسعين (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن عطاء ومجاهد أقالا أن رجلا أتى ابن عباس فقال طلقت امرأتي مائة فقال ابن عباس تأخذ ثلاثا وتدع سبعا وتسعين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن خالد عن ابن جريج عن عطاء وحده عن ابن عباس أنه قال وسبعا وتسعين عدونا وأنا اتخذت بها آيات الله هز وأعاب عليه ابن عباس كل ما زاد عن عدد الطلاق الذي لم يجعله الله إليه ولم يعب عليه ما جعل الله إليه من الثلاث وفي هذا دلالة على أنه يجوز له عنده أن يطلق ثلاثا ولا يجوز له ما لم يكن إليه (ما جاء في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه) قال الشافعي رحمه الله إن الله تبارك وتعالى (١) لما خص به رسوله من وحيه وأبان من فضله من المباني بينه وبين خلقه بالفرض على خلقه بطاعته في غير آية من كتابه فقال من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال وليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وقال لا تحبوا لادعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا وقال إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة وقال لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي (قال الشافعي) رحمه الله افترض الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم أشياء خففها عن خلقه ليريد بها أن شاء الله قربة إليه وكرامة وأباح له أشياء عظمها على خلقه زياده في كرامته وتبيين الفضيلة مع ما لا يخص من كرامته وهي موضوعة في مواضعها (قال الشافعي) رحمه الله في ذلك من ملك زوجته سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن عليه أن يخيرها في المقام معه أو فرأها له وله حبسها إذا أدى إليها ما يحب عليه لها وإن

كرهته وأمر الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم أن يخبر نساءه فقال قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها إلى قوله أجزأكم خيرهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارته فلم يكن الخيار إذا اختارته طلاقاً ولم يجب عليه أن يحدث لهن طلاقاً إذا اختارته (قال الشافعي) رحمه الله وكان تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن شاء الله كما أمره الله عز وجل أن أردن الحياة الدنيا وزينتها ولم يختارته وأحدث لهن طلاقاً لا يجعل الطلاق اليهن لقول الله عز وجل فعالين أمتعن وأسرحكن سراحاً جيلاً أحدث لكن إذا اختارن الحياة الدنيا وزينتها متاعاً وسراحاً فلما اختارته لم يوجب ذلك عليه أن يحدث لهن طلاقاً ولا متاعاً فاما قول عائشة رضي الله عنها قد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارناه أفكان ذلك طلاقاً فتعنى والله أعلم لم يوجب ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم أن يحدث لنا طلاقاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا فرض الله عز وجل على النبي صلى الله عليه وسلم أن اختارن الحياة الدنيا أن يتعنه فاختارن الله ورسوله فلم يطلق واحدة منهن فكل من خيرا أمر أنه لم يختار الطلاق فلا طلاق عليه (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك كل من خيرا فليس له الخيار بطلاق حتى تطلق الخيرة نفسها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق أن عائشة قالت قد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ذلك طلاقاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها بمثل معنى هذا الحديث (قال الشافعي) فأقر الله تبارك وتعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن إلا ما ملكت يمينك (قال الشافعي) قال بعض أهل العلم أزلت عليه لا يحل لك بعد تخيره أزواجه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن عائشة أنها قالت ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له النساء أخبرنا الربيع قال قال الشافعي كأنها تعني الآتي حظرن عليه في قول الله تبارك وتعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج (قال الشافعي) وأحسب قول عائشة أحل له النساء لقول الله تبارك وتعالى أنا أحللنك أزواجك إلى قوله خالصة لك من دون المؤمنين (قال الشافعي) فذكر الله عز وجل ما أحل له فذكر أزواجه الآتي أي أجورهن وذكر بنات عمه وبنات عماته وبنات خاله وبنات خالاته وامرأة مؤمنة أن وهبت نفسها للنبي قال فدل ذلك على معنيين أحدهما أنه أحل له مع أزواجه من ليس له بزواج يوم أحل له وذلك أنه لم يكن عنده صلى الله عليه وسلم من بنات عمه وبنات عماته ولا بنات خاله ولا بنات خالاته امرأة وكان عنده عند نسوة وعلى أنه أباح له من العدد ما حظر على غيره (١) ومن لم ياتهم بغير مهر ما حظر على غيره (قال الشافعي) رحمه الله ثم جعل له في الآتي يهن أنفسهن له أن ياتهن ويتركن فقال ترجي من تشاءن وتؤوي اليك من تشاء إلى عليك (قال الشافعي) فمن أتيهن منهن فهي زوجته لا تحل لأحد بعده ومن لم ياتهن فليس يقع عليها اسم زوجة وهي تحل له ولغيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأة وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فقامت قياماً طويلاً فقال رجل يا رسول الله زوجنها إن لم يكن لك بها حاجة فذكر أنه زوجها ياها (قال الشافعي) رحمه الله وكان مما خص الله عز وجل به نبيه صلى الله عليه وسلم قوله النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وقال وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً حرم نكاح نساءه من بعده على العالمين ليس هكذا نساء أحد غيره وقال عز وجل يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن أتقن فأنابن به صلى الله عليه وسلم من نساء العالمين (قال الشافعي) رحمه الله وقوله وأزواجه أمهاتهم مثل ما وصفت من اتساع لسان العرب وإن الكلمة الواحدة تجمع معاني مختلفة ومما وصفت من أن الله أحكم كثيراً من فرائضه بوجيه ومن شرائع واختلافها على لسان نبيه وفي فعله فقوله أمهاتهم يعني في معنى

فيجوز ذلك لها (قال
المرئي) رحمه الله فقد
أثبت أنها وصية وانها
باطلة لقتال (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو جنى عبد على حر
فابتاعه بارش الجرح
فهو عفو ولم يجز البيع
الأن يعلم أورش الجرح
لان الأعمان لا تحوز
الاعلومة فان أصاب
به عيارده وكان له في
عنفه أورش جنائته

(باب أسنان الإبل
المغلظة والعمد وكيف
يشبه العمدة الخطأ)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا ابن عينة عن علي
ابن زيد بن جعدان عن
القاسم بن ربيعة عن ابن
عمر أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال الآن في قتل

(١) قوله ومن لم ياتهم
كذا في النسخ ولعل لم
رائدة من الناس والصواب
حذفها وقوله ياتهم على
لفظة أهل الجزار من إبدال
فاء اللفظ في المشال
حرف لين من جنس حركة
ما قبله نحو اتصل ياتصل
فهو متصل وهكذا وقد
سبق في الام من ذلك
كثير فليعلم كتبه معجزة

دون معنى وذلك أنه لا يحل لهم نكاحهن بحال ولا يحرم عليهم نكاح بنات لولن لهن كما يحرم عليهم نكاح بنات أمهاتهم إلا التي ولدنهم أو أرضعهم (قال الشافعي) رحمه الله فإن قال قائل ما دل على ذلك فالدليل عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج فاطمة بنته وهو أبو المؤمنين وهي بنت خديجة أم المؤمنين زوجها علياً رضي الله عنه وزوج رقية وأم كلثوم عثمان وهو بالمدينة وأن زينب بنت أم سلمة تزوجت وأن الزبير بن العوام تزوج بنت أبي بكر وإن طلحة تزوج ابنته الأخرى وهما أختا أم المؤمنين وعبد الرحمن بن عوف تزوج ابنة جحش أخت أم المؤمنين زيب ولا يرهن المؤمنون ولا يرهنهم كما يرهنون أمهاتهم ويرهنهم ويشبهن أن يكن أمهات لعظم الحق عليهم مع تحريم نكاحهن (قال الشافعي) رحمه الله وقد نزل القرآن في النازلة ينزل على ما يفهمه من أنزلت فيه كالعامنة في الظاهر وهي يراد بها الخاص والمعنى دون ما سواه (قال الشافعي) رحمه الله والعرب تقول للزوجة أمهم أمنا وأم العيال وتقول ذلك للرجل يتولى أن يقوتهم أم العيال بمعنى أنه وضع نفسه موضع الأم التي ترب أم العيال (١) وقال تأبط شرا وهو يذكر غزاة غزاها ورجل من أصحابه ولي قوتهم

وأم عيال قد شهدت تقوتهم * إذا احترتهم أقفرت وأقلت
تخاف علينا الجوع إن هي أكثر * ونحو من جباع أي أول تألت
وما إن بها ضن بما في وعائها * ولكنهما من خشية الجوع أبقت

قلت الرجل يسمى أما وقد تقول العرب للناقصة البقرة والشاة والأرض هذه أم عيالنا على معنى التي تقوت عيالنا (قال الشافعي) قال الله عز وجل الذين يظهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم يعني أن اللائي ولدنهم أمهاتهم بكل حال الوارثات والموروثات المحرمات بانفسهن والمحرمات بهن غيرهن اللائي لم يكن قط الأمهات ليس اللائي يحدثن رضاعاً للولود فيكن به أمهات وقد كن قبل أرضاعه غير أمهات له ولا أمهات المؤمنين عامة يحرم من بحرمة أحدتها أو يحدنها الرجل أو أمهات المؤمنين اللائي حرمن بانهن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فكل هؤلاء يحرم من شيء يحدنهم رجل يحرمهن أو يحدنهن أو حرمة النبي صلى الله عليه وسلم والأم تحرم نفسها وترث وتورث فيحرم بها غيرها فأراد بها الأم في جميع معانيها إلا في بعض دون بعض كما وصفنا من يقع عليه اسم الأم غيرها والله أعلم (قال الشافعي) رحمه الله في هذا دلالة على أشباهه من القرآن جهلها من قصر عليه باللسان والفقه فاما ما سوى ما وصفنا من أن للنبي صلى الله عليه وسلم من عدد النساء أكثر مما للناس ومن اتهم بغير مهر ومن أن أزواجه أمهاتهم لا يحل لهن أحد بعده وما في مثل معناه من الحكم بين الأزواج فيما يحل منهن ويحرم بالحادث ولا يعلم حال الناس بخالف حال النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فمن ذلك أنه كان يقسم نساؤه فإذا أراد سفراً أفرع بينهن فأيتن خرج سهمها خرج سهمها معه وهذا الكل من له أزواج من الناس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني محمد بن علي أنه سمع ابن شهاب يحدث عن عبيد الله عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفراً أفرع بين نساؤه فأيتن خرج سهمها خرج سهمها (قال الشافعي) رحمه الله ومن ذلك أنه أراد فراق سودة فقالت لا تفارقني ودعني حتى يحشرني الله في أزواجك وأنا أهبل ليلتي ويومي لاختي عائشة (قال) وقد فعلت ابنة محمد بن مسلمة شيهاً بهذا حين أراد زوجها طلاقها ونزل فيها ذكر (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب في ذلك وإن امرأة حافت من بعلها تنشأ إلى صلها (قال الشافعي) وهذا موضوع في موضعه بحججه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب ابنة أبي سلمة عن أم حبيسة بنت أبي سفيان قالت قلت يا رسول الله هل لك في أختي بنت أبي سفيان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فافعل ماذا قالت تنكحها قال أختك قالت نعم قال أو تحبين ذلك قالت نعم لست لك بخيلة وأحب من شركتي في خير أختي قال فامها لا تحل لي فقلت والله لقد أخبرتك أنك تخطب

العقد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الإبل مغلفة منها أربعون خلفتها بطونها أولادها (قال الشافعي) رحمه الله فهذا خطأ في القتل وإن كان عمداً في الضرب واحتج به عمر بن الخطاب وعطاء رضي الله عنهما أنهما قالاً في تغليظ لابل أربعون خلفتها وثلاثون حققة وثلاثون جذعة (قال الشافعي) رحمه الله والخلفة الحامل وقل ما تحمل الاثنية فصاعداً فابية نافقة من ابل العافلة حلت فهي خلفه تجزئ في الدية ما لم تكن معيبة وكذلك لو ضرب به بعسود خفيف أو بجحر لا يشدخ أو بجحديف لم يجرح أو ألقاه في بحر قرب البر

(١) قوله قال تأبط شرا الخ نسب الشعر في الصحاح والمحكم إلى الشنفرى وفي اللسان قال ابن برى وأراد بأم عيال تأبط شرا وكان طعامهم على يده واعتاقه عليهم خوفاً أن تطول بهم الغزاة فيفني زادهم فصار لهم بمنزلة الأم وصاروا له بمنزلة الأولاد ككتبه من خججه

ابنة أبي سلمة قال ابنة أم سلمة قالت نعم قال فوالله لو لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي انما ابنة أخي من
الرضاعة أَرْضَعْتِي وَأَبَاهَا ثَوِيْسَةُ فَلَا تَعْرِضْ عَلَيَّ بَنَاتُكَ وَلَا أَخَوَاتُكَ (قال الشافعي) رحمه الله
وكل ما وصفت لك مما فرض الله على النبي صلى الله عليه وسلم وجعل له دون الناس وبينه في كتاب الله
أو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله أو أمر اجتمع عليه أهل العلم عندنا لم يختلفوا فيه
(ما جاء في أمر النكاح) قال الله تبارك وتعالى وأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ إِلَى قَوْلِهِ يَغْنَمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ (قال
الشافعي) رحمه الله والأمر في الكتاب والسنة وكلام الناس يحتمل معاني أحدها أن يكون الله عز وجل
حرم شيئاً ثم أباحه فكان أمره إحلال ما حرم كقول الله عز وجل وإذا حللتم فاصطادوا وكفوله فإذا قضيت
الصلاة فانتشر وافي الأرض الآية (قال الشافعي) رحمه الله وذلك أنه حرم الصيد على المحرم ونهى عن
البيع عند النداء ثم أباحهما في وقت غير الذي حرمهما فيه كقوله وأتوا النساء صدقاتهن نحلة إلى مريثنا
وقوله فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا (قال الشافعي) وأشباه هذا كثير في كتاب الله
عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ليس أن حتماً أن يصطادوا إذا حلوا ولا ينتشروا لطلب التجارة إذا
صلوا ولا يأكل كل من صدق امرأته إذا طابت عنه به نفساً ولا يأكل كل من بدته إذا نحرها (قال) ويحتمل أن يكون
دلهم على ما فيه رشدهم بالنكاح لقوله عز وجل أن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله يدل على ما فيه سبب
الغنى والعفاف كقول النبي صلى الله عليه وسلم سافر واتصوا ورزقوا فأنما هذا دلالة لاحتم أن يسافر لطلب
صحته ورزق (قال الشافعي) ويحتمل أن يكون الأمر بالنكاح حتماً وفي كل الحتم من الله الرشد فيجتمع
الحتم والرشد وقال بعض أهل العلم الأمر كله على الاباحة والدلالة على الرشد حتى توجد الدلالة من
الكتاب أو السنة أو الإجماع على أنه إنما أريد بالأمر الحتم فيكون فرضاً لا يحل تركه كقول الله عز وجل
وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فدل على أنهم ما حتم وكفوله خذ من أموالهم صدقة وقوله وآتوا الحج والعمرة
لله وقوله ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً فذكر الحج والعمرة معاني الأمر وأفراد الحج
في الفرض فلم يقل أكثر أهل العلم العمرة على الحتم وإن كنا نحجب أن لا يدعها مسلم وأشباه هذا في كتاب
الله عز وجل كثير (قال الشافعي) وما نهى الله عنه فهو محرم حتى توجد الدلالة عليه بان النهي عنه على
غير التحريم وإنه إنما أريد به الإرشاد أو تنزيهاً أو أدباً المنهى عنه وما نهى عنه رسول الله صلى الله
عليه وسلم كذلك أيضاً (قال الشافعي) رحمه الله ومن قال الأمر على غير الحتم حتى تأتي دلالة
على أنه حتم انبغي أن تكون الدلالة على ما وصفت من الفرق بين الأمر والنهي وما وصفنا في مبتدا كتاب
الله القرآن والسنة وأشباه ذلك سكتنا عنه اكتفاء بما ذكرنا من أعمالنا نذكر أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال دروني ما ترككم فإنه إنما هلك من كان قبلكم بكرة سوء اللهم واختلافهم على أنبيائهم فما أمرتكم
به من أمر فأتوا منه ما استطعتم وما نهيتكم عنه فاتموا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان
عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله
وقد يحتمل أن يكون الأمر في معنى النهي فيكونان لازمين لا بدلالة أنهم ما غير لازمين ويكون قول النبي
صلى الله عليه وسلم فأتوا منه ما استطعتم أن يقول (أ) عليهم أنبان الأمر فيما استطعتم لأن الناس إنما كفوا
ما استطاعوا في الفعل استطاعة شئ لا شئ متكلف وأما النهي فالترك لكل ما أدرت أنه يستطيع لانه
ليس بتكلف شئ يحدث إنما هو شئ يكف عنه (قال الشافعي) رحمه الله وعلى أهل العلم عند تلاوة الكتاب
ومعرفة السنة طلب الدلائل ليعرفوا بين الحتم والمباح والإرشاد الذي ليس يحتم في الأمر والنهي معاً (قال)
سقط لازم لا ولياء الأيادي والحرائر البوالغ إذا أردن النكاح ودعوا إلى رضامن الأزواج أن يرزقوهن لقول

وهو يحسن العوم أو
ماء الأغلب أنه لا يموت
من مثله فئات فلا قود
وفيه الدية على العاقلة
وكذلك الجراح وكذلك
التغليظ في النفس والجراح
في الشهر الحرام والبلد
الحرام وذو الرحم وروى
عن عثمان بن عفان
رضي الله عنه أنه قضى
في دية امرأة وطئت
بمكة بدية وثلاث (قال)
وهكذا أسنان دية العمد
حالة في ماله إذا زال عنه
القصاص (قال المزني)
رحمه الله إذا كانت
المغلظة أعلى سنان
سنن الخطأ التغليظ
فالعمد أحق بالتغليظ
إذا صارت عليه وبالله
التوفيق

باب أسنان الخطأ
وتقويمها وديات النفوس
والجراح وغيرها

قال الشافعي رحمه الله
قال الله تعالى ومن قتل
مؤمناً خطأ فتحرير
رقبة مؤمنة ودية مسلمة

(أ) قوله عليهم أنبان
الأمر الخ كذا في النسخ
وفي العبارة تحريف
ظاهر ودقة تحتاج إلى
فضل نظر ومعان فتأمل

إلى الله تعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف
 (قال الشافعي) رحمه الله فإن شبه على أحد أن مبتدأ الآية على ذكر الأزواج في الآية دلالة على أنها
 نهي عن العضل الأولياء لأن الزوج إذا طلق فبلغت المرأة الأجل فهو أبعد الناس منها فكيف يعضلها من
 لا سبيل ولا شريك له في أن يعضلها في بعضها فإن قال قائل قد تدعى إذا قارب ببلوغ أجلهن لأن الله عز وجل
 يتولم للأزواج إذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف فآية تدل على
 أنه لم يرد بها هذا المعنى وإنما لا تختم له لأنها إذا قاربت ببلوغ أجلها أو لم تبلغ فقد حذر الله تعالى عليها أن
 تنكح لقرول الله عز وجل ولا تعزوا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله فلا يأمر بان لا يمنع من النكاح
 من قد منعها منه إنما يأمر بان لا يمنع مما أباح لها من حرسبب منعها (قال الشافعي) رحمه الله وقد
 حفظ بعض أهل العلم أن هذه الآية نزلت في معقل بن يسار وذلك أنه تزوج أخته رجلاً فطلقها وانقضت
 عدتها ثم طلب نكاحها وطلبته فقال زوجها دون غيرك أختي ثم طلقها لا أنكحك أبداً فتركت إذا طلقتم
 النساء فبلغن أجلهن إلى أزواجهن قال وفي هذه الآية دلالة على أن النكاح يستمر رضا الولي مع الزوج
 والزوجة وهذا موضوع في ذكر الأولياء والسنة تدل على ما يدل عليه القرآن من أن على ولي الحرية أن
 ينكحها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذن صاحبها وقال
 أعيان امرأه نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فان استجبروا فالسلطان ولي من لولاه (قال الشافعي)
 رحمه الله وإذا كانت أحق بنفسها وكان النكاح يتم به لم يكن له منعها النكاح وقول النبي صلى الله عليه
 وسلم فان استجبروا فالسلطان ولي من لولاه يدل على أن السلطان ينكح المرأة لأولى لها والمرأة لها ولي يمتنع
 من نكاحها إذا أخرج الولي نفسه من الولاية بمعصيته بالعضل وهذا الحديثان مثبتان في كتاب الأولياء
 (قال الشافعي) رحمه الله والرجل يدخل في بعض أمره في معنى الإياهي الذين على الأولياء أن ينكحوهن إذا
 كان مولى بالاحتياج إلى النكاح ويقدر بالمال فعلى وليه أن ينكحها فلو كانت الآية والسنة في المرأة
 خاصة لم ذلك عند الرجل لأن معنى الذي أريد به نكاح المرأة العفاف لما خلق فيها من الشهوة وخوف
 الفتنة وذلك في الرجل مذكور في الكتاب لقول الله عز وجل زين للناس حب الشهوات من النساء (قال
 الشافعي) رحمه الله إذا كان الرجل ولي نفسه والمرأة أحببت لكل واحد منهما النكاح إذا كان ممن
 تتوق نفسه إليه لأن الله عز وجل أمر به ورضيه وئدب إليه وجعل فيه أسباب منافع قال وجعل منها
 زوجيها ليسكن إليها وقال الله عز وجل والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين
 وحفدة وقيل أن الحفدة الأصهار وقال عز وجل فجعله نساؤهم قال فبلغنا أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال تناكحوا تنكروا فإني أباهي بكم إلا مح حتى بالسقط وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب
 نظرتي فليستن بسنتي ومن ستنى النكاح وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات له ثلاثة من
 الأولاد لم تحب النار ويقال إن الرجل يرفع بدعاء ولده من بعده (قال) وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه قال ما رأيت مثل من ترك النكاح بعده هذه الآية أن يكونوا فقراء يغفهم الله من فضله أخبرنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أن ابن عمر أراد أن لا ينكح فقالت له حفصة تزوج فإن
 ولدك ولد فعاش من بعدك دعواك (قال الشافعي) رحمه الله ومن لم تتق نفسه ولم يتحجج إلى النكاح من الرجال
 والنساء بان لم تخلق فيه الشهوة التي جعلت في أكثر الخلق فإن الله عز وجل يقول زين للناس حب الشهوات
 من النساء أو يعارض أذهب الشهوة من كبر أو غيره فلا يرى بأساً أن يدع النكاح بل أحب ذلك وأن يتغنى
 لعبادة الله وقد ذكر الله عز وجل القواعد من النساء فلم ينه عن القعود ولم يندبهن إلى نكاح فقال والقواعد

إلى الله تعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف
 نبيه صلى الله عليه وسلم
 أن أسية سائمة من الأبل
 وروى عن سليمان بن
 يسار قال انهم كانوا
 يقولون دية الخطأ ما تة
 من أن يسل عشرون
 ابنه ثمان وعشرون
 بنت لبون وعشرون
 ابن لبون وعشرون
 مدته وعشرون جذعة
 (قال الشافعي) رحمه
 الله فيها نأخذ ولا يكلف
 أحد من العاقلة غير أبه
 ولا يقبل منه دونها فإن لم
 يكن لبلده أبل كلف إلى
 أقرب البلدان إليه فإن
 كانت أبل العاقلة مختلفة
 أدى كل رجل منهم من
 أبه فإن كانت عفاً أو
 جرباً فليس أن أدبت
 صحاباً جبر على قبولها
 فإن أعوزت الأبل فقيمتها
 دنائير أو دراهم كما قومها
 عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى والعلم
 محيط بأنه لم يقومها إلا
 قيمته يومها فإذا قومها
 كذلك فاتباعه أن تقوم
 متى وجبت ولعله إن
 لا يكون يومها إلا في حين
 وباد أعوزت فيه
 أو يترضى الجاني والولي
 فيدل على تقويمه
 للأعواز قوله لا يكلف

أعرابى الذهب ولا الورق لانه يجد الابل وأخذ ذلك من القروى لا عوازالابل فيما أرى (١٣٩) والله أعلم ولو جاز أن يقتوم بغير

الدرهم والدنانير جعلنا
على أهل الخيل الخيل
وعلى أهل الطعام الطعام
(قال المرتضى) رحمه الله
وقوله القديم على أهل
الذهب ألف دينار وعلى
أهل الورق اثنا عشر
ألف درهم ورجوعه
عن القديم رغبة عنه
الى الجديد وهو بالسنة
أشبهه (قال الشافعى)
رحمه الله وفي الموضحة
خمس من الابل وهي
التي تبرز العظم حتى
يقرع بالسرود لانها
على الاسماء صغرت
أو كبرت شانت أولم
تشن ولو كان وسطها
مالم يتخرق فهي
موضحة فان قال
شققتها من رأسى وقال
الجاني بل تأكلت من
جنايى فالقول قول
المجنى عليه مع عينه
لانها ما وجبته فلا
يبطلهما الاقراره أو
بينه عليه (وقال) في
الهاشمية عشر من الابل
وهي التي توضع وتشم
وفي المنقلة خمس عشرة
من الابل وهي التي
تكسر عظم الرأس حتى
ينشظى فينقل من
عظامه ليلتم ذلك كله
في الرأس والوجه
والحي الاسفل وفي

من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة الآية فذكر
عبدا أكرمه قال وسيدوا حصورا والحصور الذى لا يأتي انثى ولم ينديه الى نكاح فدل ذلك والله أعلم على
أن المندوب اليه من يحتاج اليه من يكون محصنا عن المحارم والمعاني التي في النكاح فان الله عز وجل
يقول والذين هم لفر وجهم حافظون الاعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين (قال الشافعى)
رحمه الله والرجل لا يأتي النساء اذا نكح فقد غر المرأة ولها الخيار في المقام أو فراقه اذا جاءت سنة أجلها من
يوم يضرب له السلطان (قال الشافعى) أحب النكاح للعبيد والاماء اللاتي لا يطوئن ساداتهن احتياطا
للعقاف وطلب فضل وغنى فان كان نكاحهن واجبا كان قد أدى فرضا وان لم يكن واجبا كان مأجورا
اذا احتسب نيته على التماس الفضل بالاحتياط والتطوع (قال الشافعى) ولا أوجب به إيجاب نكاح الاحرار
لاني وجدت الدلالة في نكاح الاحرار ولا أجدها في نكاح المملوك

(ما جاء في عدد ما يحل من الخرائر والاماء وما تحل به الفروج) أخبرنا الربيع قال قال الشافعى قال الله تبارك
وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وقال الذين هم لفر وجهم حافظون الاعلى
أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين وقال عز وجل فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى
وثلاث ورباع فان خفتم أن لا تعدوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم فأطلق الله عز وجل ما ملكت الأيمان
فلم يحد فبين حدانتهى اليه فالرجل أن يتسرى كم شاء ولا اختلاف علمته بين أحد في هذا وانتهى ما أحل
الله بالنكاح الى أربع ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المينة عن الله عز وجل على أن انتهاه الى أربع
تحريماته لأن يجمع أحد غير النبي صلى الله عليه وسلم بين أكثر من أربع لأنه يحرم أن ينكح في عمره
أكثر من أربع اذا كن متفرقات مالم يجمع بين أكثر من ولانه أباح الأربع وحرم الجمع بين أكثر من
فقال لغيلان بن سلة ونوفل بن معاوية وغيرهما رأسا لمواو عندهم أكثر من أربع أمسكوا أربعاً ووافق
سائرهن وقال عز وجل قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وذلك مفرق في مواضعه
في القسم بينهن والنفقة والمواثب وغير ذلك وقوله والذين هم لفر وجهم حافظون الاعلى أزواجهم
أو ما ملكت أيمانهم دليل على أمرين أحدهما أنه أحل النكاح وما ملكت اليمين والثاني يشبه أن
يكون انما أباح الفعل للتدبير وغيره بالفرج في زوجة أو ما ملكت يمين من الأديمين ومن الدلالة على ذلك قول
الله تبارك وتعالى فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون وان لم تختلف الناس في تحريم ما ملكت اليمين من
البهائم فلذلك خفت أن يكون الاستثناء حراما من قبل أنه ليس من الوجهين اللذين أباحا للفرج (قال
الشافعى) فان ذهب ذهاب الى أن يحله لقول الله تعالى وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم
الله من فضله فيشبه أن يكونوا انما أمر وبالاستعفاف عن أن يتناول المرأة بالفرج مالم يبع له به فيصير الى أن
يغنيه الله من فضله فيجوز السبيل الى ما أحل الله والله أعلم وهو يشبه أن يكون في مثل معنى قول الله عز
وجل في مال اليتيم ومن كان غنيا فليستعفف وانما أراد بالاستعفاف ان لا يأكل منه شيأ فان ذهب ذهاب
الى أن للمرأة المتكوجة المتسرة فلا يجوز أن يقاس بالشئ خلافه فان قيل كيف يخالفه قلنا اذا كان الرجل يطلق
المرأة فحرم عليه وليس لها أن تطلقه ويطلقها واحدة فيكون له أن يرجعها في العدة وان كرهت دل على ان
منعها له وأنه القيم عليها وأنها لا تكون قيمة عليه ومخالفة له فلم يجز أن يقال لها أن تسرى عبد لانها المتسرة
والمتكوجة لا المتسرة ولا النكحة (قال الشافعى) ولما أباح الله عز وجل لمن لازوجته أن يجمع بين أربع
زوجات قلنا حكم الله عز وجل يدل على أن من طلق أربع نسوة طلاقا لا علة رجعة أو بملك الرجعة فليس
واحدة منهن في عدتها من حل له أن ينكح مكانهن أو بعالة لانه لازوجته ولا عدة عليه وكذلك ينكح
أخت واحدة (قال الشافعى) ولما قال الله عز وجل فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع

فان ختمتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم كان في هذه الآية دليل والله أعلم على أنه إنما خاطب بها
 الأشرار دون المباليل لأنهم الناكحون بانفسهم لا المتكلمين غيرهم والمالكون لا الذين ملك عليهم غيرهم
 وهذا ظاهر معنى الآية وان احتملت أن تكون على كل ناكح وان كان مملوكا أو مالا كواحدة وان كان مملوكا
 فهو موضوع في نكاح العبد ونسبه
 الخلاف في هذا الباب قال الشافعي فقال بعض الناس اذا طلق الرجل أربع نسوة فلا نأ وطلافا
 ثلاث الرجعة أولا رجعة على واحدة منهم فلا ينكح حتى تنقضي عدتهن ولا يجمع ماؤه في أكثر من أربع
 ولو طلق واحدة فلا نأ لم يكن له أن ينكح أختها في عدتها (قال الشافعي) قلت لبعض من يقول هذا القول
 هل لمطلق نسائه فلا نأ رجعة قال لا قلت فقد أباح الله عز وجل لمن لاز وجهه أن ينكح أر بعوا حرم
 الجمع بين الأختين ولم يختلف الناس في أباحه كل واحدة منهما اذا لم يجمع بينهما على الانفراق فهل جمع بينهما
 اذا طلق أحدهما فلا نأ وقد حكم الله بين الزوجين أحكاما فقال للذين يؤلون من نسائهم تربص وقال الذين
 يظاهرون منكم من نسائهم وقال والذين رمون أزواجهم وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال ولهن
 الربع مما تركن أفرأيت المطلق ثلاثا أن آلى منها في العدة أيلزمه أيلاء قال لا قلت فان تظاهرا يلزمه الظهار
 قال لا قلت فان ذفقت أيلزمه اللعان أو ماتت أيلزمه أيلاء قال لا قلت فهذه الأحكام التي حكم الله
 عز وجل بها بين الزوجين تدل على أن الزوجة المطلقة ثلاثا ليست بزوجة وان كانت تعتد قال نعم قلت له فهذه
 سبعة أحكام لله خالفتموا حرمت عليه أن ينكح أر بعوا وقد أباحهن الله تعالى له وأن ينكح أخت أختها وعرو
 اذا ينكحها لم يجمع بينهما وهي في عددهن أباح الله له فأنتم تريدون عتبات الميسر مع الشاهد بان تقول
 تخالف القرآن وهي لا تخالف وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تخالف أنت سبع آيات من القرآن
 لا تدعي فيها خيرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خيرا صحيحا عن أحد من أئمتنا قال قد قاله بعض
 التابعين قلت فان من سميت من التابعين وأكثرتهم اذا قالوا شيئا ليس فيه كتاب ولا سنة لم يقل قولهم لأن
 القول الذي يقبل ما كان في كتاب الله عز وجل أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أو حديث صحيح عن أحد من
 أئمتنا أو إجماع من كان عنده هكذا يترك قوله لا يخالف به غيره أو تجعله حجة على كتاب الله عز وجل ومن قال
 قولك في أن لا ينكح ما دام الأربع في العدة وجعلها في معنى الأربع لزمه أن يقول يلحقها بالإلء والظهار
 واللعان ويوارثان قال فمنا أقوله قلت فلم تكون في حكم الزوجة عندك في معنى واحد دون المعاني فقال
 أقال قولك غيرك قلت نعم القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعروة وأكثرا أهل دار السنة وأهل حرم الله عز وجل
 ما يحتاج فيه إلى أن يحكي قول أحد لنسوة الحجة فما احكام الله تعالى المنصوصة التي لا يحتاج إلى تفسيرها لانه
 لا يحتمل غير ظاهرها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة عن أبي عبد الرحمن عن القاسم وعروة بن الزبير
 أنهما كانا يقولان في الرجل عند أر بع نسوة فطلق أحدها من السنة أنه يتزوج ان شاء ولا ينتظر أن تنقضي
 عدتها (قال الشافعي) فقال فاني اختلف هذا للا يجمع ماؤه في أكثر من أربع ولئلا يجمع في
 أختين (قال الشافعي) فقلت له فاعلم أن (أ) العالمين ذوي العقول من أهل العلم أن يقولوا من خسر أو
 قياس عليه ولا يكون لهم أن يخرجوا من ما عندنا وعندك ولو كان لهم أن يخرجوا منهما كان لغيرهم أن
 يقول معهم قال أجل قلت أفقلت قولك هذا بخبر لازم أو قياس فهو خلاف هذا كله وليس لك خلاف واحد
 منهم في أصل ما تقول قال يتفاحش أن يجمع ماؤه في أكثر من أربع أو في أختين قلت المتفاحش أن يحرّم
 عليه ما أحل الله تعالى له واحد من الأختين مما أحل الله عز وجل له وقلت له لو كان في قولك لا يجمع ماؤه في
 أكثر من أربع حجة فكنت انما حرمت عليه أن ينكح حتى تنقضي عدة الإربع للماء كسب مجموعا بقول
 قال وأين قلت أرايت اذا نكح أربعة فأعلن عليهن أو أدرى الاستار ولم يحس واحدة منهن أعلن العدة

الرأس والوجه حكومة
 إلا جائفة فتمثلت
 النفس وهي التي تخترق
 إلى الخوف من بطن أو
 ظهر أو صدر أو عنق
 تخترق في جائفة وفي
 الأذن البنية وفي السمع
 البنية ويتعقل وبصاح
 به فان أحاب عرف أنه
 يسمع ولم يقبل منه
 قوله وان لم يجب عند
 غفلاته ولم يفرغ اذا صح
 به حلف لقد ذهب
 سمعه وأخذ البنية وفي
 ذهاب العقل البنية وفي
 العينين البنية وفي ذهاب
 بصرهما البنية فان
 نقصت أحدهما عن
 الأخرى اختبرته
 فان أعصب عنه
 العلامة واطلق أصحبه
 وأنصب له شخصا على
 ربوة أو مستوى فاذا أثبت
 بعدته حتى يتمسك
 بصرها ثم أذرع بينهما
 وأعطيه على قدر ما نقصت
 عن الأدبجة ولو قال
 جنبت عليه وهو ذاهب
 البصر فعلى الجنب عليه
 البينة أنه كان يبصر
 ويسعهان تشهدا اذا
 رآته يتبع الشخص
 بصره وبطرف عنقه
 ويتموا وكذا المعرفة
 بانسائط اليد والذكر
 وانقباضهما وكذلك
 المعتوم والصبي ومتى علم
 أنه صحيح فهو على الحجة
 حتى يعلم غيرهما (قال)
 وفي الجفون اذا
 استوصلت البنية وفي كل

واحد منها ربع الدية لان ذلك من تمام خلقته وما يالم بقطعه وفي الانف اذا

(١٣١)

أو عيب مارنه جعدا الدية وفي

قال نعم قلت أفينكح أربعا سواهن قبل أن تنقضى عدتهن قال لا قلت أفأرأيت لو دخل بهن فأصابهن ثم غاب
عنهن سنين ثم طلقهن ولا عهد له بواحدة منهن قبل الطلاق بثلاثين سنة أفينكح في عدتهن قال لا قلت
أفأرأيت لو كان يعزل عنهن ثم طلقهن أفينكح في عدتهن قال لا قلت له أرأيت لو كان قولك إنما حرمت عليه
أن ينكح في عدتهن للماء كما وصفت أتبيع له أن ينكح في عدته من سميت وفي عدة المرأة ثلاث فطلقها ساعة
تضع قبل أن يمسه وفي المرأة يطلقها حائضا أتبيع له أن ينكح بما لم يملك في هذه الموضع وقلت له اعزل عن
نكحت ولا تصب ماء حتى تنقضى عدة نساءك اللاتي طلقته قال أفأقفه عن إصابته أم أنه فقلت يلزمك
ذلك في قولك قال ومن أين يلزمني أفقتبني أقول مثله قلت نعم أنت تزعم أنه لو نكح امرأة فأخطأها إلى غيرها
فأصابها فارق بينهما ما كانت امرأة الاول واعتزلها زوجها حتى تنقضى عدتهما وتزعم أنه لو نكح المحرمة
والحائض ولا يصيب واحدة منهما وتقول له أن ينكح الحبلى من زنا ولا يصيبها فقلت له وما الماء من النكاح
أرأيت لو أصابهن وفيهن ماؤه ثم أراد العود لواصلتهن أم ذلك مما يحل له قال بلى قلت كما يباح له لو لم يصبر
قبل ذلك قال نعم فقلت فإذا طلقهن وفيهن ماؤه فلا نأى يكون له أن يعيد فيهن ماء آخر وأما أقر فيهن ماء قبل
ذلك بساعة قال لا وقد انتقل حكمه قلت فالماء ههنا وغير الماء سواء فيما يحل له ويحرم عليه قال نعم
قلت فكيف لا يكون هكذا في مثل هذا المعنى ومعه كتاب الله عز وجل وقلت أرأيت المرأة إذا أصيبت ليلة
في شهر رمضان ثم أصبح الزوجان جنبين أي نفسا صومهما أو صوم المرأة كمنونة الماء فيقال لا قلت
له فذلك لو أصابها ثم أحرما جنبين وفيها الماء ثم حجها وفيها الماء قال نعم قلت وليس له أن يصيبها ثم أراد ولا
محرم ما حين تحولت حاله ولا يصنع الماء في أن يحلها له ولا يفسد عليه حجابا ولا صوما إذا كان مباحا ثم انتقلت
حالهما إلى حاله حطرت إصابته فيه شيئا قال نعم فقلت له فالماء كان فيهن وهن أزواج يحل ذلك فيهن
ثم طلقهن ثلاثا فانتقل حكمه وحكمهن إلى أن كان غير ذي زوجة وكن أبعد الناس منه غير ذوات المحارم
ولا يحلن له إلا بانقضاء عدة ونكاح غيره وطلاقه أو موته والعدة منه والنساء سواهن يحلن له من ساعته
فحرمت عليه أبعد النساء من أن تكون زوجا له إلا بما يحل له وزعمت أن الرجل يعتد وقد خالف الله بين
حكم الرجل والمرأة فجعل إليه أن يطلق وأن ينقذ وزعمت أن ليس له ما جعل الله تعالى إليه ولا عليه ما فرضت
السنة عليه من النفقة وأن عليه كل ما جعل له وعليه ثم جعل الله عليهما أن تعتد فأدخلته معها فيما جعل عليهما
دونه خالف أيضا حكم الله فالزمتها الرجل وانما جعلها الله على المرأة فكانت هي المعتمدة والزوج المطلق أو المبت
فلزمها العدة بقوله أو موته ثم قلت في عدته قولنا متناقضا قال وما قلت قلت إذا جعلت عليه العدة كما جعلتها
عليها أفيجسد كما تجتنب من الطيب كما تجتنب من الصبغ والحلى مثلها قال لا قلت ويعتد من وفاتها كما
تعتد من وفاته فلا ينكح أختها ولا أربعا سواها حتى تأتي عليه أربعة أشهر وعشر قال لا قلت وله أن ينكح
قبل دفنها أختها إن شاء وأربعا سواها قال نعم قلت له هذا في قولك يعتد مرة ويسقط عنه في عدته اجتناب
ما تجتنب المعتدة ولا يعتد أخرى أفيقبل من أحد من الناس مثل هذا القول المتناقض وما يجتنب على
جاهل لو قال لا تعتد من طلاق ولكن تجتنب الطيب وتعتد من الوفا هل هو إلا أن يكون عليه ما عليها من
العدة فيكون مثلها في كل حال أم لا يكون فلا يعتد بحال

(ما جاء في نكاح المحدثين) قال الله تبارك وتعالى الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها
إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين (قال الشافعي) فاختلف أهل التفسير في هذه الآية اختلافا متباينا
والذي يشبهه عندنا والله أعلم ما قال ابن المسيب (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن سعيد
ابن المسيب أنه قال هي منسوخة نسختها أو أنكحوا إلا نكحوا منكم والباحين من عبادكم ولما نكحتم فيهم من أباي
المسلمين فهذا كما قال ابن المسيب إن شاء الله وعليه دلائل من الكتاب والسنة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان

ذهب النسم الدية (قال
الشافعي) رحمه الله وفي
الشفقين الدية إذا استوعبتا
وفي كل واحدة منهما
نصف الدية وفي اللسان
الدية وإن خرس ففيه الدية
وإن ذهب بهض كلامه
اعتبر عليه بحروف المعجم
ثم كان ما ذهب من
عدد الحروف بحسابه
وإن قطع ربع اللسان
فذهب بأقل من ربع
الكلام فربع الدية وإن
ذهب نصف الكلام
فذهب الدية وفي لسان
الصبي إذا حركه بكاء
أو بشئ يغير اللسان
الدية وفي لسان الأخرس
حكومة فإن قال لم
أكن أبكم فالقول قول
الجاني مع يمينه فإن علم
أنه ناطق فهو ناطق حتى
يعلم خلاف ذلك (قال)
وفي السن خمس من
الابل إذا كان قد أغر
فإن لم يغتر انتظر به فإن
لم تنبت ثم عقلها وإن
نبتت فلا عقل لها
والضرس سن وإن سمي
ضرسا كما أن الثنية سن
وإن سميت ثنية وكان
اسم الإبهام غير اسم
الخنصر وكلاهما
اصبع وعقل كل
اصبع سواء فإن نبتت
سن رجل قلعت بعدد

أخذها رشا قال في موضع ردماء أخذ وقال في موضع آخر لا يرديا (قال المزني) رحمه الله هذا أقيس في معناه عندى لأنه لم ينتظر

ذلك لا تنتظر كما انتظر بسن من لم يغفر وقيل اساعلى قوله ولوقطع لسانه فأخذ ارضه ثم نبت صحيحا لم يرتشبا ولو قطعه آخر فقبه الارض ناما ومن أصل قوله ان الحكم على الاسماء (قال المزني) وكذلك السن في القياس نبت أول ثم تنبت سواء الا ان تكون في الصغير اذا نبت لم يكن لها عقل أصلا فيترك له القياس (قال الشافعي) رحمه الله والاسنان العليا في عظم الرأس والسفلى في اللجين ملتصقتين ففي اللجين الدينة وفي كل سن من أسنانها خمس من الابل ولو ضربها فاسودت ففيها حكومة (وقال) في كتاب عقولها تم عقلها (قال المزني) رحمه الله الحكومة أولى لان منفعتها بالقطع والمضغ ورد الريق وسد موضعها فائت كما لو اسود بياض العين لم يكن فيها الحكومة لان منفعتها بالنظر فائت (قال الشافعي) رحمه الله وفي السدين الدينة وفي الرجلين الدينة وفي كل اصبع مائة عشرة من الابل وفي كل

عن عبد الله بن أبي يزيد عن بعض أهل العلم انه قال في هذه الآية انها حكم بينهم (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن مجاهد ان هذه الآية نزلت في بغايا من بغايا الجاهلية كانت على منازلهم رايات (قال الشافعي) رحمه الله وروى من وجه آخر غير هذا عن عكرمة أنه قال لا يرني الزاني الا بزانية أو مشركة والزانية لا يرني بها الا زان أو مشرك قال أبو عبد الله يذهب الى قوله ينكح أي يصيب فلو كان كما قال مجاهد نزلت في بغايا من بغايا الجاهلية فخر من على الناس الا من كان منهم زانيا أو مشركا فان كن على الشرك فهن محرمات على زناة المسلمين وغير زنااتهم وان كن أسلمن فهن بالاسلام محرمات على جميع المسلمين لقول الله تعالى فان علموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد من أهل العلم في تحريم الوثنيات عفاف كن أو زواني على من آمن زانيا كان أو عفيفا ولا في أن المسئلة الزانية محرمة على المشرك بكل حال (قال الشافعي) وليس فيما روى عن عكرمة لا يرني الزاني الا بزانية أو مشركة تبين شي اذا نرى فطاوعته مسلما كان أو مشركا أو مسئلة كانت أو مشركة فهما زانيان والزنا محرم على المؤمنين فليس في هذا أمر يخالف ما ذهبنا اليه ففتح عليه (قال الشافعي) ومن قال هذا حكم بينهم ما فاتحه عليه بما وصفتنا من كتاب الله عز وجل الذي اجتمع على ثبوت معناه أكثر أهل العلم فاجتماعهم أولى أن يكون ناسخا وذلك قول الله عز وجل فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وقوله عز وجل ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولا ممة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا فاقدم ان هاتين الآيتين في مشركات أهل الاوثان وقد قيل في المشركات عامة ثم رخص منهن في حرار أهل الكتاب ولم يختلف الناس فيما علمنا في أن الزانية المسئلة لا تحل لمشرك وتبي ولا كتابي وان المشركة الزانية لا تحل لمسلم زان ولا غيره فاجماعهم على هذا المعنى في كتاب الله حجة على من قال هو حكم بينهم لان في قوله أن الزانية المسئلة ينكحها الزاني أو المشرك وقد اعترف ما عر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) وقد حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرافي الزنا فخلده وجلده امرأه فلا نعله قال الزوج هل لك زوجة فقهرم عليك اذ انبت ولا يزوج هذا الزاني ولا الزانية الا زانية أو زانيا بل روى عنه صلى الله عليه وسلم أن رجلا شك من امرأته فجور افقال طلقها فقال اني أحبها فقال استمع بها وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لرجل أراد أن ينكح امرأه أحدثت وتذكر حديثها فقال عمر انكحها نكاح العفيفة المسئلة

(١) ما جاء فيما يحرم من نكاح القرابة والرضاع وغيره (قال الشافعي) رحمه الله قال الله جل وعز حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم الى قوله الا ما قد سلف ان الله كان غفورا رحيم (قال الشافعي) فالامهات أم الرجل وأمهاتها وأمهات آبائه وان بعدن الجدات لانه يلزمهن اسم الامهات والبنات بنات الرجل لصلبه وبنات بنيه وبناته وان سفلن فكلهن يلزمهن اسم البنات والاخوات من ولد ابوه لصلبه أو أمه بعينها وعماته من ولد جدته ومن فوقهما من أجداده وحداته وخالاته من ولادته جدته أم أمه ومن فوقهما من جدته من قبلها وبنات الاخ كل من ولد الاخ لايه أو لأمه أو لهما ومن ولادته وأولاد بني أخيه وان سفلوا وهكذا بنات الاخ وحرم الله الام والاخت من الرضاغة فقهرم بهما محتمل معينين أحدهما اذا ذكر الله تحريمهما ولم يذكرفي الرضاغة تحريم غيرهما لان الرضاغة أضعف سببا من النسب فاذا كان النسب الذي هو أقوى سببا قد يحرم به ذوات نسب ذكرن ويحل ذوات نسب غيرهن ان سكنت عنهن أولى أن يكون الرضاغة هكذا ولا يحرم به الا الام والاخت وقد تحرم على الرجل أم امرأته وان لم يدخل بها أمه ولا تحرم عليه ابنتها اذا لم يدخل بواحدة منهما والمعنى الثاني اذا حرم الله الام والاخت من الرضاغة كما حرم الله الوالدة والاخت التي ولدها أحد الوالدين أو وهما ولم يحرمهما بقرابة غيرهما ولا بحرمته غيرهما كما حرم ابنة امرأته بحرمته أم امرأته وأما الابن بمجرمة الابن وأما الاب بمجرمة الاب فاجتمعت الام من الرضاغة اذ حرمت بحرمته

وان قطعت مسن
الذراع في الكف نصف
الدية وفيما زاد حكومة
ومأزاد على التدم
حكومتها وقدم
الأعرج وبدا الأعسم إذا
كانت السنتين الدية ولو
خلقت لرجل كفان في
ذراع احدهما فوق
الأخرى فكان يبطش
بالسفلى ولا يبطش
بالعلوي فالسفلى هي الكف
التي فيها القود والعلوي زائدة
وفيها حكومة وكذلك
قدمان في ساق فان
استوتا فهما ناقصتان
فان قطعت احدهما
ففيها حكومة لا تجاوز
نصف دية قدم وان
قطعتا معا (١) ففيهما دية
قدم وبجاوز بهما دية قدم
وان قطعت احدهما
وفيها حكومة فان علمت
الأخرى لما انفردت
ثم عاد ففقطعهما وهي
سالمية عني عليها فففيها
القصاص مع حكومة
الاولى وفي الاثنين الدية
وهما ما أشرف على
الظهور من الماكنتين
الى ما أشرف على استواء
الفخذين وسواء قطعتا
من رجل أو امرأة
وكل ما قلت فيهما الدية ففي
احدهما نصف الدية ولا
تفضل عني على يسرى
ولا عين أعور على عين
ليس بأعور ولا يجوز أن
يقال فيها دية تامة وانما
قضى النبي صلى الله عليه
وسلم في الغنين الدية وعين

نفسها والاخت من الرضاة اذ حرمت نسا وكانت ابنة الام أن تكون من سواها من قرابتها يحرم كتحريم
بقرابة الام والوالدة والاخت للاب والام وأولهما فلما احتملت الآية المعنيين كان علينا أن نطلب الدلالة على أولى
المعنيين فنقول به فوجدنا الدلالة بسنة النبي صلى الله عليه وسلم على ان هذا المعنى أولهما ففانما يحرم من
الرضاة ما يحرم من النسب أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن
سليمان بن يسار عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من
الولادة (قال الشافعي) اذا حرم من الرضاة ما حرم من الولادة حرم لبن الفعل (قال الشافعي) لو تزوج الرجل المرأة
فانت أو طلقها ولم يدخل بها فلا أثر له أن ينكح أمهالا ان الله عز وجل قال وأمهات نسائكم ولم يشترط فيهن
كما شرط في الربائب وهو قول الأكثرين لقيت من المفتين وكذلك جداتها وان بعدن لانهن أمهات
أمرأته واذا تزوج الرجل فلم يدخل بها حتى ماتت أو طلقها فأبناها فكل بنت لها وان سفلت حلال لقول الله
عز وجل وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم
فان دخل بالام لم تحلل له الابنة ولا ولدها وان تسفل كل من ولادته قال الله عز وجل وحلائل أبنائكم الذين
من أصلابكم فأى امرأة ينكحها رجل دخل بها أو لم يدخل بها لم يكن للاب أن ينكحها أبدا ومثل الاب في ذلك
آبؤه كلهم من قبل أبيه وأمه فكذلك كل من نكح ولد ولده الذكور والانثى وان سفلوا لانهم بنوه قال الله عز
وجل ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء (قال الشافعي) وكذلك امرأته ابنة الذي أرضع تحرم هذه
بالكتاب وهذه بان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة وليس هو خلافا
للكتاب لانه اذا حرم حلائل الانماء من الاصلا ب فلم يقل غير أبنائهم من أصلابهم وكذلك الرضاة في هذا
الموضع يقوم مقام النسب فأى امرأة ينكحها رجل دخل بها أو لم يدخل بها لم يكن لولده ولا لولده الذكور
والانثى وان سفلوا أن ينكحها أبدا لانهم امرأته أب لان الاجداد آباء في الحكم وفي أمهات النساء لانه لم يستثن
فيهما ولا في أمهات النساء وكذلك أبو الموضع له والله تعالى أعلم

(١) ما يحرم الجمع بينه من النساء في قول الله عز وجل وأن تجمعوا بين الاختين (٢) قال الشافعي قال الله
تبارك وتعالى وأن تجمعوا بين الاختين (قال الشافعي) ولا يجمع بين أختين أبدا بنكاح ولا وطء ملك وكل ما
حرم من الحرائر بالنسب والرضاة حرم من الامامته الاعداد والعدد ليس من النسب والرضاة بسبيل فاذا
نكح امرأة ثم نكح أختها فنكاح الآخرة باطل ونكاح الاولى ثابت وسواء دخل بها أو لم يدخل بها ويفرق
بينه وبين الآخرة واذا كانت عنده أمة يطؤها لم يكن له وطء الأخت الابن يحرم عليه فرج التي كان يطأ بان
يبيعها أو يزوجه أو يكتبها أو يعتقها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن
الاعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها ولا
بين المرأة وخالتها (قال الشافعي) فأيتمنا نكح أو لا ثم نكح عليها أخرى فسد نكاح الآخرة ولو نكحها في عقدة
كانت العقدة مفسوخة وينكح أيتمها شاء بعد وليس في أن لا يجمع بين المرأة وعمتها خلاف كتاب الله عز وجل
لان الله ذكر من يحرم بكل حال من النساء ومن يحرم بكل حال اذا فعل في غيره شيء مثل الربيبة اذا دخل بها
حرم بكل حال وكانوا يجمعون بين الاختين فنهوا عن ذلك وليس في نهيه عنه اباحة ما سوى جمعها بين غير
الاختين لانه قد يذكر الشيء في الكتاب فيحرمه ويحرم على لسان نبيه غيره كذاكر المرأة المطلقة ثلاثا فقال ون
طلقها فلا تحلل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فبين على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أن يصيبها والام تحلل
له مع كثير بينه الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم (قال) وكذلك ليس في قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم اباحة
غيره مما حرم في غير هذه الآية على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ألا ترى أنه يقول فانكحوا ما طاب لكم من النساء
مثنى وثلاث ورباع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل أسلم وعنده عشرة نسوة أمسك أربعا وفارق
سائرهن فبليت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن انتهاء الله الى أربع حظر أن يجمع بين أكثر منهن فلو

الاعور كيد الاقطع فان كسر صلبه (١٣٤) فلم يطق المشي ففبه الدية (قال) ودية المرأة وجراحها على النصف من دية الرجل فيما قل أو كثر

نكح رجل خامسة على أربع كان نكاحها مفسوخا ويحرم من غير جهة الجمع كاحرم نساء منهن المطلقة ثلاثا ومنهن الملائنة ويحرم اصابة المرأة بالحيض والاحرام فكل هذه متفرقة في مواضعها وما حرم على الرجل من أم امرأته أو بنتها أو امرأته أبية أو امرأته ابنه بالنكاح فأصبحت من غير ذلك بالزنا لم تحرم لان حكم النكاح مخالف حكم الزنا وقال الله عز وجل والمحصنات من النساء الاملاكت أيمانكم والمحصنات اسم جامع فجماعه أن الاحصان المنع والمنع يكون بأسباب مختلفة منها المنع بالحبس والمنع يقع على الحرائر بالحرية ويقع على المسلمات بالاسلام ويقع على العفاف بالعفاف ويقع على ذوات الازواج يمنع الازواج فاستدلنا بان أهل العلم لم يختلفوا فيما علمت بان ترك تحصين الامة والحرية بالحبس لا يحرم اصابة واحدة منهم بالنكاح ولا ملك ولا نكاح لم أعلمهم اختلفوا في أن العفاف وغير العفاف فيما يحل منهن بالنكاح والوطء بالملك سواء على ان هاتين ليستا بالمقصود قصدهما الآية والآية تدل على أنه لم يرد بالاحصان ههنا الحرائر فبين أنه انما قصد بالآية قصد ذوات الازواج ثم دل الكتاب واجماع أهل العلم أن ذوات الازواج من الحرائر والاماء محرمات على غير أزواجهن حتى يفارقهن أزواجهن بموت أو فرقة طلاق أو فسخ نكاح الاسباب فانهم يفارقات لهن بالكتاب والسنة والاجماع لان المملوك غير السبائ والماء وصفان هذا ومن أن السنة دللت أن المملوك غير السبية ادا بيعت أو أعتقت لم يكن بيعها طلاقا لان النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة حين أعتقت في المقام مع زوجها وأفرقه ولو كان زوال الملك الذي فيه العقد مزيل لعقد النكاح كان الملك اذا زال بعثى أولى أن يزول العقد منه اذا زال ببيع ولو زال بالعتق لم يغير بريرة وقد زال ملك بريرة بان بيعت فاعتقت فكان زواله بمعنى ولم يكن ذلك فرقة لانها لو كانت فرقة لم يقل لك الخيار فيما لا عقده عليك أن تقي معه أو تفارقه (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن بريرة أعتقت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) فاذا لم يحل فرج ذات الزوج بزوال الملك في العتق والبيع فهي اذا لم تبع لم تحل بملك عين حتى يطلقها زوجها وتخالف السبية في معنى آخر وذلك أنها ان بيعت أو وهبت فغير حالها من الرق وان عتقت تغير بأحسن من حالها الاول والسبية تكون حرة الاصل فاذا سبت سقطت الحرية واستوهبت فوطئت بالملك فليس انتقالها من الحرية بسبائها بأولى من فسخ نكاح زوجها عنها وما صارت به في الرق بعد أكثر من فرق زوجها

(الخلافة في السبائ) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ذكرت لبعض الناس ما ذهبت اليه في قول الله عز وجل الاما ملكك أيمانكم فقال هذا كما قلت ولم يزل يقول به ولا يفسره هذا التفسير الواضح غير أنا نخالف منه في شيء قلت وما هو قال يقول في المرأة يسبها المسلمون قبل زوجها تستبرأ بحضة وتصاب ذات زوج كانت أو غير ذات زوج قال ولكن ان سبت وزوجها معها فهم على النكاح (قال الشافعي) فقلت له سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بنى المصطلق ونساء هو اذن بحين وأوطاس وغيره فكانت سنته فيهم أن لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض وأمر أن يستبرأ بحضة وحضة وقد أسرى رجالا من بني المصطلق وهو اذن فما علمنا ما سأل عن ذات زوج ولا غيرها فاستدلنا على أن السبأ قطع للعصمة والمسبية ان لم يكن السبأ يقطع عصمتها من زوجها اذا سبي معها لم يقطع عصمتها ولم يسب معها ولا يجوز لعالم ولا ينبغي أن يشك عليه بدلالة السنة اذ لم يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذات زوج ولا غيرها وقد علم أن فبهن ذوات أزواج بالحل وأذن بوطئهن بعد وضع الحمل وقد أسرى من أزواجهن معهن أن السبأ يقطع للعصمة (قال الشافعي) رحمه الله فقال اني لم أقل هذا بخبر ولكني قلته قياسا فقلت فعلى ماذا قسمته قال قسمته على المرأة تأتي مسلمة مع زوجها فيكونان على النكاح ولو أسلت قبله وخرجت من دار الحرب انفسخ النكاح فقلت له والذى قسمت عليه أيضا خلاف السنة فتحطى خلافها وتحطى القياس قال وأين أخطأت القياس قلت

وفي نديها ديتها وفي حاتم ديتها لان فيها منسعة الرضاع وليس ذلك في الرجل ففيها من الرجل حكومة وفي اسكنها وهما شفرها اذا أوعتادتها والرقاء التي لا تؤتى وغيره سواء ولو أفضى نيبا كان عليه ديتها ومهر مثلها بوطئة اياها وفي العين القائمة واليد والرجل السلاء ولسان الاخرس وذكر الاشل فيكون منبسطا لا ينقبض أو منقبضا لا ينسبط وفي الاذنين المستحشفين بهما من الاستحشاف ما باليد من الشلل وذلك أن تحر كاذلا تحر كأو تغرأ بما يؤم فلا تألما وكل جرح ليس فيه أرس معلوم وفي شعر الرأس والحاجين والحية وأهداب العينين في كل ذلك حكومة ومعنى الحكومة أن يقوم الجنى عليه كسوى أن لو كان عبدا غير مجنى عليه ثم يقوم مجنيا عليه فينظر كم بين القتيبتين فان كان العشر فعليه عشر الدية أو الخمس فعليه خمس الدية وما كسر من سن أو قطع من شيء له أرس معلوم فعلى حساب ما ذهب منه (وقال) في الترقوة جل وفي الضلع جل (وقال) في موضع آخر يشبه ما حكى عن غير فيما اجعلت

ما ذهب منه (وقال) في الترقوة جل وفي الضلع جل (وقال) في موضع آخر يشبه ما حكى عن غير فيما اجعلت

وصفت حكومة لا توقيت (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه بقوله كما يؤول قول زيد في العين (١٣٥) القائمة مائة دينار ذلك على

معنى الحكومة لا توقيت

وقد قطع الشافعي رحمه

الله بهذا المعنى فقال

في كل عظم كسر سوى

السن حكومة فإذا جبر

مستقيما فيه حكومة

بقدر الألم والشين وان

جبر معيبا بجراح أو عرج

أو غير ذلك زيد في

حكومته بقدر شينه

وضرره وألمه لا يبلغ هدية

العظم لو قطع (قال) ولو

جرحه فشان وجهه أو

رأسه شين يتيق فان كان

الشين أكثر من الجرح

أخذ بالشين وان كان

الجرح أكثر من الشين

أخذ بالجرح ولم يزد

لشين (قال) فان كان

الشين أكثر من

موضحة نقصت من

الموضحة شيئا ما كان

الشين لأنها لو كانت

موضحة معها شين لم

أزد على موضحة فإذا

كان الشين معها هو أقل

من موضحة لم يجز أن

يلغ به موضحة وفي

الجراح على قدر دياتهم

والمرأة منهم وجراحها

على النصف من دية

الرجل فيما قل أو أكثر

(قال الشافعي) رحمه

الله وفي الجراح في غيب

الوجه والرأس بقدر

الشين الباقي بعد التثامه

أجعلت اسلام المرأة مثل سبها قال نعم قلت أفتجدها إذا أسلمت ثبتت على الحرية فإزدادت خيرا بالاسلام
قال نعم قلت أفتجدها إذا سببت رقت وقد كانت حرة قال نعم قلت أفتجدها لو واحدة قال أمافي الرق فلا
ولكن في الفرج فقلت له فلا يستويان في قولك في الفرج قال وأين يختلفان قلت أرايت إذا سببت الحرية في
دار الحرب فاستؤمنت وهرب زوجها وحاضنت حصة واحدة أو توطأ قال أكره ذلك فان فعل فلأبأس
قلت وهي لا توطأ إلا والعصمة منقطعة بينها وبين زوجها قال نعم قلت وحصة استبراء كالأول يمكن لها زوج
قال ويريد ما إذا قلت أريد ان قلت تعتد من زوج اعتدت عندك حاضنتان ان أزمتهما للعدة بأنها أمة وان
أزمتهما بالحرية فليس قال ليست بعدة قلت أفتبين لك أن حالها في النساء إذا صارت سببا بعد الحرية فيما
يحصل به من فرجها سواء كانت ذات زوج أو غير ذات زوج قال انها الآن تشبه ما قلت قلت له فالحرية تسلم
قبل زوجها بدار الحرب قال فهم ما على النكاح الاول حتى تحيض ثلاث حيض فان أسلم قبل أن تحيض ثلاث
حيض كان على النكاح الاول قلت فلم خالفت بينهما في الاصل والفرع قال ما وجدت من ذلك بدا قلت له
فلرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة في الحرائر يسلمن وأخرى في الحرائر يسبين فيسرقن والأخرى في الاماء
لا يسبين فكيف جاز أن تصرف سنة الى سنة وهما عند أهل العلم سنتان مختلفتان باختلاف حالات النساء ففهما
وقلت له فالحرية تسلم قبل زوجها أو زوجها قبلها أسلم قبل الآخر ثم أسلم الآخر قبل انقضاء عدة المرأة
فالنكاح الاول ثابت فان انقضت العدة قبل اسلام الآخر ثم أسلم الآخر قبل انقضاء عدة المرأة
كان اسلام المرأة قبل الرجل أو الرجل قبل المرأة إذا افتقرت دارهما أو لم تفتقر ولا تصنع الدار فيما يحرم من
الزوجين بالاسلام شيئا سواء خرج المسلم من دار الاسلام أو وصارت داره دار الاسلام أو كان مقيما بدار الكفر لا
تغير الدار من الحكم بينهما شيئا (قال الشافعي) رحمه الله فان قال قائل ما دل على ذلك قيل له أسلم أبو سفيان بن حرب
بمر الظهران وهي دار خزاعة وخزاعة مسلمون قبل الفتح في دار الاسلام فرجع الى مكة وهند بنت عتبة مقيمة
على غير الاسلام فأخذت بلحيمته وقالت اقتلوا الشيخ الضال ثم أسلمت هند بعد اسلام أبي سفيان بأيام كثيرة وقد
كانت كافرة مقيمة بدار ليست بدار الاسلام يومئذ وزوجها مسلم في دار الاسلام وهي في دار الحرب ثم
صارت مكة دار الاسلام وأبو سفيان بهما مسلم وهند كافرة ثم أسلمت قبل انقضاء العدة فاستقر على النكاح لان
عدتهما لم تنقض حتى أسلمت وكان كذلك حكيم بن حزام واسلامه وأسلمت امرأته صفوان بن أمية وامرأة
عكرمة بن أبي جهل بمكة فصارت دارهما دار الاسلام وظهر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة وهرب عكرمة
الى اليمن وهي دار حرب وصفوان بريد اليمن وهي دار حرب ثم رجع صفوان الى مكة وهي دار اسلام وشهد
حينئذ وهو كافر ثم أسلم فاستقرت عندها امرأته بالنكاح الاول ورجع عكرمة وأسلم فاستقرت عندها امرأته بالنكاح
الاول وذلك أن عدتهما لم تنقض فقلت له ما وصفت لك من أمر أبي سفيان وحكيم بن حزام وأزواجهما
وأمر صفوان وعكرمة وأزواجهما أمر معروف عند أهل العلم بالمغازي فهل ترى ما احتجبت به من أن الدار
لا تغير من الحكم شيئا إذا دلت السنة على خلاف ما قلت وقد حفظ أهل المغازي أن امرأته من الانصار
كانت عند رجل بمكة فأسلمت وهاجرت الى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فأسلم فاستقر على النكاح
ونحن وأنت نقول اذا كانا في دار حرب فأيهما أسلم قبل الآخر لم يحل الجماع وكذلك لو كانا في دار الاسلام
وانما منع أحدهما من الآخر في الوطء بالدين لانهما لو كانا مسلمين في دار حرب حل الوطء فقال ان من أصحابك
من يفرق بين المرأة والرجل وأنا أقوم بحجته فقلت له القيام بقول تدبر به أزم لك فان كنت عجزت عنه فلعلك
لا تقوى على غيره قال فأنأ أقوم به فأخبرني أن الله عز وجل قال ولا تمسكوا بعصم الكوافر فقلت له أيعد وقول
الله عز وجل ولا تمسكوا بعصم الكوافر أن يكون إذا أسلم وزوجته كافرة كان الاسلام قطعاً للعصمة بينهما
حين يسلم لان الناس لا يختلفون في أنه ليس له أن يوطأها في تلك الحال اذا كانت وثنية أو يكون قول الله عز

لا يبلغ بها الدية ان كان حرا ولا ثمة ان كان عبدا ولا به ليس في الجسد قدر معلوم سوى الجائفة ودية النصراني واليهودي ثلث الدية وأخبرني في ذلك

بعمر وعثمان رضي الله عنهما (١٣٦) ودية المجوسى ثمانمائة درهم واحتج في ذلك بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وجراحهم

وجل ولا تنكوا بعصم الكوافر اذا جاءت عليهن مدة لم يسلمن فيها أو قبلها قال ما بعد وهذا قلت فالمدة هل يجوز أن تكون هكذا أبدا لا يجزى في كتاب الله عز وجل أو سنة أو إجماع قال لا قلت وذلك أن رجلا لو قال مدتة ساعة وقال لا خروما وقال آخر سنة وقال آخر مائة سنة لم يكن ههنا دلالة على الحق من ذلك لا يجزى قال نعم قلت والرجل يسلم قبل امرأته (١) فقلت بايها شئت وليس قولك من حكيت قوله داخل في واحد من هذين القولين قال فهم يقولون اذا سلم قبلها وتغارب ما بين اسلامها قلت أليس قد أسلم وما من ساعته لا يجزى له أصابتهما أسلمت ففقرت معه على النكاح الاول في قولهم قال بلى قلت فلم تقطع بالاسلام بينهما وقطعت بامتداده بعد الاسلام قال نعم ولكنه يقول كان بين اسلام أبي سفيان وهند شي يسير قلت أفتمتدده قال لا ولكنه شي يسير قلت لو كان أكثر منه انقطعت عصمتها منه قال وما علمته يذكر ذلك قلت فاسلام صفوان بعد اسلام امرأته بشهر أو أقل منه واسلام عكرمة بعد اسلام امرأته بأيام فان قلنا اذا مضى الاكثر وهو نحو من شهر انقطعت العصمة بين الزوجين لاننا لا نعلم أحدنا ترك أكثر مما ترك صفوان أيجوز ذلك قال لا قلت هم يقولون ان الزهري جعل حديث صفوان وعكرمة وقال في الحديث غير هذا قلت فقال الزهري الآن يقدم زوجها وهى في العدة بجهل العدة غاية انقطاع ما بين الزوجين اذا أسلمت المرأة فلم لا يكون هكذا اذا أسلم الزوج والزهري لم يرو في حديث مالك أمر أبي سفيان وهو أشهر من أمر صفوان وعكرمة والخبر فيهما واحد والقرآن فيهم والاجماع واحد قال الله تبارك وتعالى فامتنوهن فان علموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فلم يفرق بين المرأة تسلم قبل زوجها ولا الرجل يسلم قبل امرأته قلت حرم الله عز وجل على الكفار نساء المؤمنين لم يجز واحدة منهن بحال ولم يختلف أهل العلم في ذلك وحرم على رجال المؤمنين نكاح الكوافر الا حرائر الكتابيين منهم فزعم أن إحلال الكوافر اللاتي رخص في بعضهن للسلمين أشد من إحلال الكفار الذين لم يرخص لهم في مسلمة بما وصفنا من قولهم اذا أسلمت المرأة لم ينسخ النكاح الا لانقضاء العدة وزوجها كافر واذا أسلم الزوج انسخ نكاح المرأة قبل العدة ولو كان يجوز أن يفرق بينهما بغير خبر كان الذي شدوا فيه أولى أن يرخصوا فيه والذي رخصوا فيه أولى أن يشددوا فيه والله الموفق

(٢) الخلاف فيما يروى بالزنا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وقلنا اذا نكح رجل امرأة حُرمت على ابنه وأبيه وحُرمت عليه أمها بما حكيت من قول الله عز وجل (قال) فان زنى بامرأة أبيه أو ابنة أو أم امرأته فقد عصى الله تعالى ولا تنكح عليه امرأته ولا على أبيه ولا على ابنه امرأته لو زنى بواحدة منهن لان الله عز وجل انما حرم بجمرة الحلال تعزير الحلاله وزيادة في نعمته بما أباح منه بان أثبت به الحرم التي لم تكن قبله وأوجب بها الحقوق والحرام خلاف الحلال وقال بعض الناس اذا زنى الرجل بامرأة حُرمت عليه أمها وابتها وان زنى بامرأة أبيه أو ابنة حُرمت عليها امرأتها وكذا ان قبل واحدة منهما أو لسهما بشهوة فهو مثل الزنا ولا يباح حُرمت ما يحرم الحلال فقال لم قلت ان الحرام لا يحرم ما يحرم الحلال فقلت له استدلالا بكتاب الله عز وجل والقياس على ما أجمع المسلمون عليه بما هو في معناه والمعقول والأكثر من قول أهل دار السنة والهجرة وحرم الله قال فأوجدني ما وصفت قلت قال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء وقال تعالى وحلائل أبنائكم وقال وأمهات نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن أفلم تستجدوا للذي ينزل انما حرم من سمي بالنكاح أو النكاح والدخول قال بلى قلت أفيجوز أن يكون الله تبارك وتعالى اسمه حرم بالحلال شيأ فحرم به بالحرام والحرام ضد الحلال فقال لي فافرق بينهما قلت فقد فرق الله تعالى بينهما قال فأين قلت وجدت الله عز وجل ندب الى النكاح وأمر به وجعله سبب النسب والصهر والألفة والسكن وأثبت به الحرم والحق لبعض على بعض بالمواريث والنسقة والمهر وحق الزوج بالطاعة وابلحة

على قدر دياتهم والمرأة منهم وجراحها على النصف من دية الرجل فيما قل أو كثر واحتج في ديات أهل الكفر بان الله تعالى فرق ثم رسوله صلى الله عليه وسلم بين المؤمنين والكافرين فجعل الكفار متى قدر عليهم المؤمنون صفاتهم يعبدون وتؤخذ أموالهم لا يقبل منهم غير ذلك وصفا يصنع ذلك بهم الا ان يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون فلا يجوز أن يجعل من كان خولا للمسلمين في حال أو خولا بكل حال الا أن يعطوا الجزية كالعبد الخارج في بعض حالاته كفأ مسلم في دم ولادية ولا يبلغ بدية كافر دية مؤمن الا ما لا خلاف فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقول سعيد بن المسيب أقول جراح العبد من ثمنه كجراح الحر من دينه في كل قليل وكثير وقيته ما كانت وهذا يروى عن عمر وعلى رضي الله عنهما (قال) وتحمل ثمنه العاقلة اذا قتل خطأ وفي ذكره ثمنه ولو زاد القطع في ثمنه اضعافا

(١) فقلت الخ كذا في النسخ ولان من من تحريف العبارة أو سقوط شي منها أو النسخ في هذا الموضع سقيمة فحرر كتبه به

(قال الشافعي) رحمه الله فان قيل فاذا كنت ترغم ان عنه كمن البعير اذا قتل فلم يحكم في جرحه كجرح البعير وبعضه قلت قد يجبا مع الحر البعير يقتل فيكون عنه مثل دية الحر فهو في الحر دية وفي البعير قيمة والقيمة دية (١٣٧) العبد وقسته بالحدودن البهية

بدليل من كتاب الله تعالى في قتل النفس الدية وتحريم رقبته وحكمته وحكماني الرجل والمرأة والعبد بديات مختلفات وجعلنا في كل نفس منهم دية ورقبة وانما جعل الله في النفس الرقبة حيث جعل الدية وبذل البعير والمتاع قيمة لارقبته معها بجماع العبد الا حارفي أن فيه كفارة وفي انه اذا قتل قتل واذا جرح جرح في قولنا وفي ان عليه حد الحرف في بعض الحدود ونصف حد الحرف في بعض الحدود وان عليه الفرائض من الصلاة والصوم والتعبد وكان آدميا كالاحرار فكان بالآدميين أشبهه وقسته عليهم دون البهائم والمتاع (قال المزني) وقال في كتاب الديات والجنابات لا تحمله العاقلة كما لا تغرم قيمة ما استهلك من مال (قال المزني) الاول بقوله أشبهه لانه شبهه بالحرفي ان جراحه من ثمنه كجراح الحر من دية لم يختلف ذلك عندي من قوله (قال الشافعي) رحمه الله وكل جنابة عمد

ما كان محرما قبل النكاح قال نعم قلت ووجدت الله تعالى حرم الزنا فقال ولا تقر بوالزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا فقال أجد جماعا وجماعا فاقس أحد الجماعين بالآخر قلت فقد وجدت جماعا حلالا وجدت به ووجدت جماعا حراما رجعت به صاحبه أفرأيتك قسته به فقال وما يشبهه فهل توضحه بأكثر من هذا قلت في أقل من هذا كفاية وسأذكر لك بعض ما يحضرني منه قال ما ذا قلت جعل الله تبارك وتعالى اسمه الصهر نعمة فقال فجعله نسباً وصهراً قال نعم قلت وجعلك محرماً لامرأتك وابتها آسافرها قال نعم قلت وجعل الزنا نعمة في الدنيا بالحدود وفي الآخرة بالنار ان لم يعف قال نعم قلت أفتجعل الحلال الذي هو نعمة قياساً على الحرام الذي هو عقوبة أو الحرام قياساً عليه ثم تحطى القياس وتجعل الزنا لو زني بأمرأة محرماً لالمها وابتها قال هذا أبين ما احتجبت به منه قلت فان الله تبارك وتعالى قال في المطلقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وجاءت السنة بأن يصيبها الزوج الذي ذكره فكانت حلالاً له قبل الثلاث ومحرمة عليه بعد الثلاث حتى تنكح ثم وجدنا أنها تنكح زوجاً لا تحل له حتى يصيبها الزوج ووجدنا المعنى الذي يحلها الاصابة أفرأيت ان احتج بهم هذا عليك رجل يعني غباءك عن معنى الكتاب فقال الذي يحل للزوج بعد التحريم هو الجماع لأنني قد وجدت أنها من زوجة فطلقها الزوج أو يموت عنها فلا تحل لمن طلقها ثلاثاً اذا لم يصيبها الزوج الآخر وتحل ان جامعها فأنما معنى الزوج في هذا الجماع وجماع بجماع وأنت تقول جماع الزنا يحرم ما يحرم جماع الحلال فان جامعها رجل برتاحت له قال اذا خطي قلت ولم أليس لان الله أحلها ورجع والسنة دلت على اصابه الزوج فلا تحل حتى يجتمع الأمران فتكون الاصابة من زوج قال نعم قلت فان كان الله انما حرم بنت المرأة وأمها وأمراً الأب بالنكاح فكيف جاز أن تحرمها الزنا وقلت له قال الله تعالى اذا نكحت المؤمنات ثم طلقتهن وقال فان طلقها فإل الرجال الطلاق وجعل على النساء العدد قال نعم قلت أفرأيت المرأة اذا أرادت تطلق زوجها ألهذا لا قلت فقد جعلت لها ذلك قال وأين قلت زعمت أنها اذا رت زوجها قبلت ابنه بشهوة فحرمت على زوجها به قبيلها ابنه فجعلت اليها ما لم يجعل الله اليها فالحق بحكم الله ههنا وفي آي قبله فقال قد ترغم أنت أنها ان أردت عن الاسلام حرمت على زوجها قلت وان رجعت وهي في العدة فهما على النكاح أفتزعم أنت هذا في التي تقبل ابن زوجها قال لا قلت فان مضت العدة ثم رجعت الى الاسلام كان زوجها أن ينكحها بعد أفتزعم في التي تقبل ابن زوجها أن ينكحها بعد بحال قال لا قلت فأنا أقول اذا نيت على الردة حرمتها على المسلمين كلهم لان الله حرم مثلها عليهم أفتحرم التي تقبل ابن زوجها على المسلمين كلهم قال لا قلت وأنا أقتل المرتدة وأجعل مالها فأتقتل أنت التي تقبل ابن زوجها وتجعل مالها فأتقتل أنت فبأي شيء شبهتها قال انها لمفارقة لها قلت نعم في كل أمرها وقلت له أفرأيت لو طلق امرأته ثلاثاً أن تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره قال نعم قلت فان زني بها ثم طلقها ثلاثاً أن تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره قال لا قلت فأسمعك قد حرمت بالطلاق اذا طلقت زوجة حلالاً لم تحرم بالزنا وطلق مع الزنا قال لا يشبهان قلت أجل وتشبهك احدهما بالآخر الذي أنكرنا عليك قال أفيكون شيء يحرمه الحلال لا يحرمه الحرام قلت نعم قال وما هو قلت ما وصفناه وغيره أفرأيت الرجل اذا نكح امرأته أيجل له أن ينكح أختها وعمها علم قال لا قلت فاذا نكح أربعا أيجل له أن ينكح عليهن خامسة قال لا قلت أفرأيت لو زني بأمرأة له أن ينكح أختها أو عمتها من ساعته أو زني بأربع في ساعة يكون له أن ينكح أربعا سواهن قال نعم ليس يمنع من الحرام

(١٨ - الام خامس) لاقصاص فيها فالأرش في مال الجناني وقيل جنابة الصبي والمعتوه عمدا وخطأ يحملها العاقلة وقيل لا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان تحمل العاقلة الخطأ في ثلاث سنين فلو قضينا بها الى ثلاث سنين خالفنا دية العمد

لأنه سألته فلم ينص على إعادته بديعة عبد بن الحارث (قال المزي) هذا هو المشهور من قوله (قال الشافعي) ولو صاح برجل فاستنطق عن سائلا لم أر عليه من يؤولر كان مبيها (١٢٨) أو معترضا فاستنطق من صيحته ضمن ولو طلب رجلا بسيف قال في نفسه عن نظير بيت

مما جمعه الحلال وتلى له قال الله عز وجل والنسب لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يفتنون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يرتون ومن يفعل ذلك يلق أُناسا يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا ثم حد الزاني النيب على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وفي فعله أعظم حد أحد ما رجم وذلك أن القتل بغير رجم أخف منه وروى عن ابن الزنا حرمة الدم بفعل حقا أن يقتل بعد تحريم دمه ولم يجعل فيه شيئا من الأحكام التي أنبت بها الحلال فلم يثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أهل دين الله بالزنا نسب أو لا ميراثا ولا حرما أنبت بها بالنكاح وقالوا في الرجل إذا نكح المرأة قد دخل بها كان محرما لا يثبتها إدخاله عليها ويخلوها ويسافر وكذلك أمها وأمهاتها وكذلك يكون بنوه من غيرهما محرما لها يسافرون بها ويخلون وليس يكون من زنى بامرأة محرما لها ولا يثبتها ولا بنوه محرما لها بل جد وبالنكاح وحكموا به وذموا على الزنا وحكموا بخلاف حكم الحلال وانما حرم الله أم المرأة وأمرأة الأب والأب بغيره أن يثبتها الله عز وجل لكل على كل وانما ثبت الحرمة بطاعة الله فاما معصية الله بالزنا فلم يثبت بها حرمة بل حتمت بها حرمة الزانية والزاني فقال ما يدفع ما وصفت فقلت فكيف أمرني أن أجمع بين الزنا والحلال وقد فرق الله تعالى ثم رسوله ثم المسلمون بين أحكامهما قال فهل فيه حجة مع هذا قلت بعض هذا عندنا وعندك يقوم بالحجة وإن كانت فيه حجة سوى هذا قال وما هي قلت رأيت المرأة ينكحها ولا يراها حتى تموت أو يطلقها أتحرم عليه أمها وأمهاتها وإن بعدن والنكاح كلام قال نعم قلت ويكون بالعقد محرما لأمهات يسافرون ويخلونها قال نعم قلت أفرايت المرأة تنوءا عدها أو رجل بالزنا أخذ عليه الجعل ولا ينال منها شيئا أتحرم عليه أمها بالكلام بالزنا ولا تعاد به باليمين لتعين له به قال لا ولا يتحرم إلا بالزنا واللمس والقبلة بالشهوة قلت رأيت المرأة إذا نكحها رجل ولم يدخل بها وقع عليها رقذ فيها أو نفي ولدها أو يحذلها أو يلاع أو آلى منها أيلزمه إبلاء أو ظاهرا أيلزمه ظاهرا أو مات أثرته أو مات أثرتها قال نعم قلت فإن طلقها قبل أن يدخل بها وقع عليها طلاقه قال نعم قلت أفرايت أن زنى بها ثم طلقها لانا أتحرم عليه حرم الله عز وجل المنكوحه بعد ثلاث أو قدفنها أو يلاعها أو آلى منها أو يظهر أو مات أثرته أو مات أثرتها قال لا قلت ولم لأنهم ألبست له بزوجته وانما أثبت الله عز وجل هذا بين الزوجين قال نعم قلت له ولو نكح امرأة حرمت عليه أمها وأمهاتها وإن لم يدخل بالنت قال نعم قلت له ولو نكح الأم فلم يدخل بها حتى تموت أو يفارقها حلت له البنت قال نعم فقلت قد وجدت العقد ثبت لك عليها أمورا منها لو ماتت ورثها لانها زوجته وثبت ينسب وبينهما ما يثبت بين الزوجين من الظاهر والابلاء واللعان فلما افترقا قبل الدخول حرمت عليك أمها ولم يتحرم عليك بنتها فلم فرق بينهما حرمة واحدة بالعقد والجماع وأخرى بالقدود والجماع قال لما أحل الله تعالى الربيبة وإن لم يدخل بالأم وذكر الأم مبهمة فرق بينهما قلت فلم تجعل الأم قياسا على الربيبة وقد أحلها غير واحد قال لما أبهم الله الأم أبهمنا غيرها منا بغير الدخول ووضعت الشرط في الربيبة وهو الموضع الذي وضعه الله تعالى فيه ولم يكن اجتماعهما في أن كل واحدة منهما زوجة حكمها حكم الأزواج بان كل واحدة منهما تحرم صاحبها بعد الدخول بموجب على أن أجمع بينهما في غيره اذ لم يدل على اجتماعهما خيرا لازم قلت له فاللحل أشد مبانة للحرام أم الأم لا البنت قال بل الزنا للحلال أشد فراقا قلت فلم فرق بين الأم والابنة وقد اجتمعتا في خصال وافترقتا في واحدة وجمعت بين الزنا والحلال وهو مفارقة له عندك في أكثر أمره وعندنا في كل أمره فقال فان صاحبنا قال يوجدكم الحرام يحرم الحلال قلت له في مثل ما اختلفنا فيه من أمر النساء قال لا ولكن في غيره من الصلاة والمأكل كقول

ثبت لم يثبت وإن كان أعني فوقع في حقة فثبتت عاقلة الطالب ديتسه لأنه اضطره إلى ذلك ولو عرض له في طلبه سبع فأكله لم يضمن لأن الجاني غيره (قال) ويقال لسد أم الولد إذا حنت أفدعا بالأقل من قيمتها أو جنايتها ثم هكذا كلما حنت (قال المزي) هذا أولى بقوله من أحد قريته وهو أن السيد إذا غرم قيمته ماتت شرته المجنى عليه الثاني المجنى عليه الأول (قال المزي) فهذا أعندى ليس بشئ لأن المجنى عليه الأول قد ملك الأرض بالجناية فكيف تخفى أمة غيره ويكون بعض الغرم عليه (قال) التقاء الفارسين والسفيتين (قال) الشافعي وإذا اصطدم الراكان على أي دابة كانتا فاما ما فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه لأنه مات من صدمته وصدمه صاحبه كالأرجح نفسه وجرحه صاحبه فمات وإن مات الدابتان فسني مال كل واحد منهما نصف قيمة دابة صاحبه وكذلك لو رموا بالخنجر في معافر جمع أخرج عليهم فقتل أحدهم فترفع حصته من جنايته ويغرم عاقلة الباقي دية (قال) وإذا كان أحدهما واقفا فصدمة الآخر فانا فالصادم حدر دية والمنشروب صاحبه على عاقلة الصادم (قال) وإذا اصطدمت السفيتان وتكسرتا أو أحدهما فمات من فمها فلا يجوز زفها إلا واحد من قولين

أحدهما أن يضمن القائم بهما في تلك الحال نصف كل ما أصابت سفينة لغيره أو لا يضمن بحال إلا أن يقدر على نصر يفيها بنفسه وعن
بطيعة فأما إذا غلبته فلا يضمن في قول من قال بهذا القول والقول (١٣٩) قول الذي يصرفها أنها غلبته بربح أو

موج وإذا ضمن غير
النفوس في ماله ضمنت
النفوس عاقلته الآن
يكون عبد فيكون ذلك
في عنقه (قال المزني)
رحمه الله وقد قال في
كتاب الاجارات لا ضمان
الآن يمكن صرفها (قال
الشافعي) وإذا ضمنت
سفينة من غير أن يعهد
بها الضم لم يضمن شيئاً
مما في سفينة بحال لأن
الذين دخلوا غير متعدي
عليهم ولا على أموالهم
وإذا عرض لهم ما يخافون
به التلف عليها وعلى من
فيها فالتى أحدهم بعض
ما فيها رجاء أن يخف
فتسلم فإن كان ماله فلا
شيء على غيره وكذلك
لو قال له ألقى متاعك
فإن كان لغيره ضمن ولو
قال لصاحبه ألقه على
أن أضمه أنا ورب كان
السفينة ضمنه دونهم
الآن تطوعوا (قال
المزني) وهذا عندني
غلط غير مشكل
وقياس معناه أن يكون
عليه بصحة فلا يلزمه
مالم يضمن ولا يضمن
أصحابه ما أراد أن يضمنهم

والمشروب والنساء قياس عليه قلت له أفخبر لغيرك أن يجعل الصلاة قياساً على النساء والمأكل كقول والمشروب
قال أما في كل شيء فلا فقلت له الفرق لا يصلح الاجتهاد وقياس على خبر لازم قلت فإن قال قائل فإنا أقيس
الصلاة بالنساء والنساء بالمأكل والمشروب حيث تفرق وافرق بينهما حيث تقيس فالجدة عليه قال ليس
له أن يفرق الاجتهاد لازم قلت ولا لك قال أجل قلت له وصاحبك قد أخطأ القياس أن قاس شرعية بغيرها
وأخطأ لو جاز له في ذلك القياس قال وأين أخطأ قلت صفة قياسية قال الصلاة حلال والكلام فيها حرام
فإذا تركها فسدت صلاته فقد أفسد الحلال بالحرام قلت له لم زعمت أن الصلاة فاسدة لو تركها فيها
الصلاة لا تكون فاسدة ولكن الفاسد فعله لا شيء ولكني قلت لا تجزئ عنك الصلاة مالم تأت بها كما
أمرت فلوزعمت أنها فاسدة كانت على غير معنى ما أفسدت به النكاح قال وكيف قلت أنا أقول له عدد
لصلاة الآن فات بها كما أمرت ولا أرعهم أن حراما عليه أن يعود لها ولا أن كلامه فيها يمنع من
العودة إليها ولا تنفسد عليه صلاته قبلها ولا بعدا ولا يفسد الفاسد ما بها على غيره ولا نفسه قال وأنا
أقول ذلك قلت وأنت تزعم أنه إذا قبل امرأة حرمت عليه أمها وابنتها أبدا قال أجل قلت وتحل له
هي قال نعم قلت وتحرم على أسيده وابنته قال نعم قلت وهكذا قلت في الصلاة قال لا قلت أقرأ ما يشبهان
قال أما الآن فلا وقد قال صاحبنا الماء حلال والنحر حرام فإذا صب الماء في النحر حرم الماء والنحر فقلت
له أرايت إذا صببت الماء في النحر ما يكون الماء الحلال مستهلكا في الحرام قال بلى قلت أفخبر المرأة التي قبلها
للشهوة وابنتها كالنحر والماء قال وترى بماذا قلت أنجب المرأة محرمه على كل أحد كما أنجب النحر محرمه على
كل أحد قال لا قلت أو تنجب المرأة وابنتها تختلطان اختلاط الماء والنحر حتى لا تعرف واحدة منهما من
صاحبتهما كما لا يعرف النحر من الماء قال لا قلت أفخبر القليل من النحر إذا صب في كثير الماء نجس الماء قال
لا قلت أفخبر قليل الزنا والقبلة للشهوة لا تحرم ويحرم كثيرها قال لا ولا يشبه أمر النساء والنحر والماء قلت
فكيف قاسه بالمرأة ولو قاسه كان ينبغي أن يحرم المرأة التي قبلها وزنى بها وابنتها كما حرم النحر والماء قال ما يفعل
ذلك وما هذا بقياس قلت فكيف قبلت هذا منه قال ما وجدنا أحدنا بين هذا لنا كما بينته ولو كان صاحبنا
بهذا انظنت أنه لا يقيم على قوله ولكنه (٣) عمل وضعف من كنهه قلت أفخبرز لأحد أن يقول في رجل يعصى
الله في امرأة فزنى بها فلا يحرم الزنا عليه أن يسكنها وهي التي عصي الله فيها إذا أنا بالوجه الذي أحله الله له
وتحرم عليه ابنتها وهو لم يعص الله في ابنتها فقلت رأيت قضاء ردة أبين من عورة هذا القدر قال ثالث عبي قال
قولنا قلت فلو لم يكن في قولنا كتاب ولا سنة ولا ما أوجدهنا من القياس والمعقول أكان قول الشعبي
عندك حجة قال لا وقد روى عن عمران بن الحصين قلت من وجه لا يثبت قال نقل وروى عن ابن عباس قولنا
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع عن قولهم وقال الحق عندك والعهد في قولكم ولم يصنع أصحابنا
شيأ والجنة علينا ووصفت وأقام أكرهم على خلاف قولنا والجنة عليهم وما وصفت (قال) فقال لي فاجمع في
هذا قولاً قلت إذا حرم الشيء بوجه استد للنساء على أنه لا يحرم بالنسبة يخالفه كما إذا أحل شيء بوجه لم يتصل بالنسبة يخالفه
والحلال ضد الحرام والنكاح حلال والزنا ضد النكاح ألا ترى أنه يتصل لك الفرج بالنكاح ولا يتصل لك بالزنا
الذي يخالفه فنقال لي منهم قائل قالوا وبناعن وعيب بن منبه قال مكتوب في التوراة ملعون من نظر إلى فرج
امرأة وابنتها (قال) قلت له ولا يدفع هذا وأصغر ذنبا من الزاني بالمرأة وابنتها والمرأة ابنة ملعون قد لعنت
الواصلة والموصولة والخماني (قال الربيع) الخنثى النباش والخنثية فإننا أعظم من هذا كله ولعله أن يكون

أباه (قال الشافعي) ولو خرق السفينة فغرق أهلها ضمن ما فيها وضمن دياب ربكنا عاقلته (٤) وسواء من خرق ذلك منها

(٣) قوله عقل الخ كذا في التمسح وفي الكلام شريف (٤) قوله وسواء الخ في العبارة نفقش يعلم من الام فانظر شاور ركبته منجحه

(باب من أتى بها حتى نفهم) قال الشافعي ثم أسلم ثم أتى الله صلى الله عليه وسلم لم يقضى بالدية على العاقلة ولا اختلاف بين أحد
عالمين ثم أتى الله صلى الله عليه وسلم (١٤٠) قضى بها في ثلاث سنين وثم أتى الشافعي أن أمارة العاقلة وهم القاربة من قبل الأب وقضى عمر بن

أبى طالب رضى الله عنه
على علي بن أبي طالب
بأن يعقل عن مرأى
صفية بنت عبد
المطلب وقضى بسرير
بميراثهم لانه ابنها (قال
الشافعي) رحمه الله
ومعرفة العاقلة أن ينظر
الى اخوته لانية فيعلمهم
ما يحل العاقلة فان لم
يخبروا فادفع الى بنى
جده فان لم يحكم لونها
دفع الى بنى جده
أبيه ثم شككنا
لا يرفع الى بنى أبي حتى
يعجز من هو أقرب منهم
ومن في الديوان ومن ليس
فيهم سراء قضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
على العاقلة ولا ديوان
في حياته ولا في حياة
أبي بكر ولا صدق من
ولاية عمر رضى الله
عنه ولا أعلم مخالفان
الصبي والمرأة لا يحلان
منها شيئا وان كانا
موسرين وكذلك المعتوه
عندي ويؤدى العاقلة
الدية في ثلاث سنين
من حين يموت القتييل
ولا يقوم نجس من الدية
الا بعد حلوله وان أعسر به

ملعون تابرا بحداد وان لم ينظر الى قرية أم ولا ابتها لان الله تبارك وتعالى قد وعد على الزنا ولو كنت انما
حرمته من أجل أنه ملعون من تنظر الى قرية امرأة وابنتها لم يجز أن تحرم على الرجل امرأته ان زنى بها أو بدونه
لم ينظر مع قرية امرأة الى قرية أمها ولا ابنتها ولو كنت حرمته لقوله ملعون لم يملك مكانه في أكل الربا
ومر كثر أنت لا تمنع من أربى اذا اشترى بأجل أن يحل له غير السبعة التي أربى فيها ولا اذا اختنى قبرا من
القبور أن يحل له أن يخفر غيره ويخفره اذا ذهب الميت بالبلى قال أجل قلت فكيف لم تقبل لا يمنع
الحرام الخلال كما قلت في الذي أربى واختنى

(ما جاء في نكاح اماء المساكين وحرأرأهل الكتاب وامائهم) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك
وتعالى اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنعوا الله أعلم بايمانهم فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى
الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وقال تبارك وتعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولا أمة
مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم الآية فنهى الله عز وجل في هاتين الآيتين عن نكاح نساء المشركين
كأنهم عن نكاح رجالهم (قال) وهاتان الآيتان تحتلان معنيين أن يكون أريد بهما مشركوا أهل
الايوان خاصة فيكون الحكم فيه ما يحل له لم ينسخ ولا شئ منه لأن الحكم في أهل الايوان أن لا ينكح
مسلم منهم امرأة كما لا ينكح رجل منهم مسلمة (قال) وقد قيل هذا (٢) فيها وفيما هو مثله عندنا والله أعلم به (قال)
وتحتلان أن تكونا في جميع المشركين وتكون الرخصة نزلت بعد ما في حرأرأهل الكتاب خاصة كما جاءت
في ذباح أهل الكتاب من بين المشركين خاصة قال الله تبارك وتعالى أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب
حل لكم الآية وقال الله تبارك وتعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات الى قوله ذلك
لم يخشى العنت منكم وأن تصبروا خير لكم (قال الشافعي) رحمه الله فهذا كله نقول لا نحل مشركة من غير
أهل الكتاب بنكاح ولا نحل أن ينكح من أهل الكتاب الا حرة ولا من الاماء الا مسلمة ولا نحل الا ممة المسلمة
حتى يجتمع الشرطان معا فيكون نكحها لا يحسد طولاً ولا حرة ويكون مخاف العنت ان لم ينكحها وهذا أشبه
بظواهر الكتاب وأحب الى نكح نكاح الكتابية وان نكحها فلا بأس وهي كالحرة المسلمة في القسم لها
والفققة والطلاق والايلاء والظهار والعدة وكل أمر غير أنهم لا يتوارثان وتعتد منه عدة الوفاة وعدة الطلاق
وتحجب في عدتها ما تحجب المعتدة وكذلك الصبية ويجبرها على الفسل من الجنبه والتنظيف فأما الامه
المسلمة فان نكحها وهو يجحد طولاً ولا حرة فسخ النكاح ولكنه ان لم يجحد طولاً ثم نكحها ثم أيسر لم يفسخ النكاح
لان العقد انعدت صحيحه فلا يفسدها ما بعدها ولو عقد نكاح حرة وأمة فقد قيل ثبت عقدة الحرة وعقدة
الامة مفسوخة وقد قيل هي مفسوخة معا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو عن أبي الشعثاء قال
لا يصلح نكاح الاماء اليوم لانه يجحد طولاً الى حرة (قال الشافعي) فقال بعض الناس لم قلت لا يحل نكاح اماء
أهل الكتاب فقلت استدلالا بكتاب الله عز وجل قال وأين ما استدلت به منه فقلت قال الله تبارك وتعالى
ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولا أمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم وقال اذا جاءكم المؤمنات الآية
فقلنا نحن وأنتم لا يحل لمن زمه اسم كفر نكاح مسلمة حرة ولا أمة بحال أبدا ولا يختلف في هذا أهل الكتاب
وغيرهم من المشركين لان الآيتين عامتان واسم المشرك لازم لأهل الكتاب وغيرهم من المشركين ووجدنا الله
عز وجل قال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب فلم يختلف نحن وأنتم أنهن الحارم من أهل الكتاب خاصة
اذ خصص وتكون الاماء منهن من جملة المشركات المحرمات فقال اننا نقول قد يحل الله الشئ ويسكت عن

أرمطل حتى يجحد الابل بطلت القيمة وكانت عليه الابل ولا يجملها فقير وان قضى بها فأيسر الفقير قبل أن يحل غيره
نجس منها أو افتقر غنى فأنما أنشأ الى المرسر يوم يحل نجس منها ومن غرم في نجس ثم أعسر في النجس الآخر ترك فان مات بعد حلول النجس

موسرا أخذ من ماله ما وجب عليه ولم أعلم مخالفا في أن لا يحمل أحد منهم الا قليلا وأرى على مذاهبهم أن يحمل من كثر ماله نصف دينار ومن كان دونه ربع دينار لا يراد على هذا ولا ينقص منه وعلى قدر ذلك من الابل حتى (١٤١) يشترك النفر في البعير ويحمل كل

ما كثر وقل من قتل
أورح من حر وعبد
لان النبي صلى الله عليه
وسلم لما جعلها الاكثر
دل على حملها الايسر
فان كان الارش ثلث
الدية أدته في مضي سنة
من يوم جرح الجرح
فان كان أكثر من الثلث
فازيادة في مضي السنة
الثانية فان زاد على
الثلاثين ففي مضي السنة
الثالثة وهذا معنى
السنة ولا تحمل العاقلة
ما جنى الرجل على نفسه
(باب عقل المولى)
قال الشافعي رحمه الله
تعالى ولا يعقل المولى
المعتق عن رجل
من المولى المعتقين وله
قربته تحمل العقل فان
تغربت عن بعض حمل
المولى المعتقون الباقي
وان تغربت عن بعض ولهم
عواقل عقلته عواقلهم
فان تغربت ولا عواقل
لهم عقل ما بقي جماعة
المسلمين (قال) ولا
أجل المولى من أسفل
عقلا حتى لا أجد نسباً
ولامولى من أعلى ثم
يحمونها لأنهم ورثته
ولكن يعقلون عنه كما
يعقل عنهم

غيره غير محرم لما سكت عنه وإذا أحل حرائرهم دل ذلك على إحلال أمائهم ودل ذلك على أنه عني بالآيتين
المشركين غيرهم من أهل الاوثان فقلت أ رأيت أن عارضك معارض يثمل بختك التي قلت فقال وجدت في
أهل الكتاب حكماً مخالفاً حكم أهل الاوثان فوجدت الله عز وجل أباح نكاح حرائر أهل الكتاب وانما تنقاس
أماؤهم بحرائرهم فكذلك أنا أقيس رجالهم بنسائهم فأجعل لرجالهم أن ينكحوا المسلمات اذا كانوا خارجين من
الآيتين قال ليس ذلك له والارخاص في حرائر نسائهم ليس الارخاص في أن ينكح رجالهم المسلمات قلت فان
قال لك ولكنه في مثل معناه قياساً عليه قال ولا يكون عليه قياساً وانما قصد التحليل عين من جملة محرمة قلت
فهذه الجملة عليك لان اماءهم غير حرائرهم كرجالهم غير نسائهم وانما حرائرهم مستثنون من جملة محرمة قال
قد اجتمع الناس على أن لا يحل لرجل منهم أن ينكح مسلمة قلت فاجاعهم على ذلك جهة عليك لانهم انما حرموا
ذلك بكتاب الله عز وجل فرخصوا في الحرائر بكتاب الله قال قد اختلفوا في الاماء من أهل الكتاب قلت فاذا
اختلفوا فالجهة عندنا وعندك لمن وافق قوله معنى كتاب الله عز وجل ومن حرمهن فقد وافق معنى كتاب الله
لانهم من جملة المشركات وبرأهم أن يكونوا من الحرائر المخصوصات بالتحليل (قال) وقتلنا لا يحل نكاح أمة
مسلمة الا بأن لا يجردنا كجهاط ولا حرة ولا تحل وان لم يجرد طولاً ولا حرة حتى يخاف العنت فيجتمع فيه المعنيان
الذان لهما أبجعه نكاح الأمة وخالفنا فقال يحل نكاح الأمة بكل حال كالحل نكاح الحرة فقال لنا ما الجهة
فيه فقلت كتاب الله الجهة فيه والدليل على أن لا يحل نكاح اماء أهل الكتاب مع ما وصفنا من الدلالة عليه
فقلت له قد حرم الله الميتة فقال حرمت عليكم الميتة والدم واستثنى إحلاله للمضطر أفيجوز لأحد أن يقول لما
حلت الميتة بحال لواحد موصوف وهو المضطر حلت لمن ليس في صفته قال لا قلت وقد أمر الله تبارك وتعالى
بالظهور وأرخص في السفر والمرض أن يقوم الصعيد مقام الماء لمن يعوزه الماء في السفر وللمريض مثل
الحذور في السفر والحضر غير اعواز أفيجوز لأحد أن يقول أجبرته التيمم في السفر على غير اعواز كيجوز
للمريض قال لا يجوز أبداً الا لعوز مسافر وإذا أحل شيء بشرط لم يحل الا بالشروط الذي أحله الله تعالى به
واحداً كان أو اثنين قلت وكذلك حين أوجب عتق رقبة في الظهار ثم قال فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
لم يكن له أن يصوم وهو يجده عتق رقبة قال نعم فقلت له قد أصبت فان كانت لك بهذا جهة على أحد ولو خالفك
فكذلك هي عليك في إحلال نكاح اماء أهل الكتاب وانما أذن الله تعالى في حرائرهم ونكاح اماء
المؤمنين بكل حال وانما أذن الله فيهن لمن لم يجد طولاً ولا يخاف العنت وما يلزمه في هذا أكثر مما وصفنا
وفيما وصفت كفاية ان شاء الله تعالى قال فمن أصحابك من قال يجوز نكاح الاماء المسلمات بكل حال قلت
فالجهة على من أجاز نكاح اماء المؤمنين بغير ضرورة الجهة عليك والقرآن يدل على أن لا يجوز نكاحهن
الا لعنى الضرورة لأن لا يجرد النكاح طولاً ولا حرة ويخاف العنت فمن وافق قوله كتاب الله عز وجل كان
معه الحق

(باب التعريض في خطبة النكاح) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله عز وجل
ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم الآية (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه انه كان يقول في قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة
النساء ان يقول الرجل للمرأة وهي في عتقها من وفاة زوجها انك على كريمة واني فيك لا اغب فان الله لسائق
اليد خير اورز قاونحو وهذا من القول (قال الشافعي) كتاب الله يدل على أن التعريض في العدة جائز

(باب أين تكون العاقلة) قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا جنى رجل جناباً بمكة وعاقلته بالشام فان لم يكن خبر مضي يلزمه خلاف القياس
فالقياس أن يكتب حاكم مكة الى حاكم الشام يأخذ عاقلته بالعقل وقد قيل يحمله عاقلة الرجل ببلده ثم أقرب العواقل بهم ولا ينتظر

(باب وضع الجرح حيث لا يجوز وضعه وميل الحائط) قال الشافعي ولو وضع حجر في أرض لا يملكها وأخرج يدته فتعقل رجل

بالجرح فوق على الحديدة فقات فعلى واضع الجرح لانه كالدافع ولو حفر في صخر أو طريق واسع (١٤٣) محتمل فقات به انسان أو مال

حائط من داره فوق على انسان فقات فلا شيء فيه وإن أشهد عليه لانه وضعه في ملكه والميل حادث من غير فعله وقد أساء بتركه وما وضعه في ملكه فقات به انسان فلا شيء عليه (قال المزني) وإن تقدم إليه لوالى فيه أو غيره فلم يهدمه حتى وقع على انسان فقتله فلا شيء عليه عندى في قياس قول الشافعي

(باب دية الجنين)

قال الشافعي في الجنين المسلم يابو به أو بأب واحد ما غرة وأقل ما يكون به جنينا أن يفارق المضغة والعلقه حتى يتبين منه شيء من خلق آدمي أصبع أو ظفر أو عين أو ما أشبه ذلك فإذا ألقته ميتا ففسوا كان ذكر أو أنثى (قال المزني) هذا يدل على أن أمه إذا ألفت منه دمان لا تكون به أم ولد لانه لم يجعله ههنا ولدا وقد جعله في غير هذا المكان ولذا وهذا عندى أولى من ذلك (قال الشافعي) وكذلك إن ألقته من الضرب بعد موتها فدمه غرة عبد أو أمه تورث كالخراج حيا فقات لانه اجنبي عليه دون أمه

الارز منه به رمع دلالة الآي قبله ودل قول الله تبارك وتعالى وآتيتهم احداهن قطارا على أن لا وقت في الصداق كذا أو قل لتركه النهي عن القمطار وهو كثير ورر كحد القليل ودلت عليه السنة والقياس على الاجماع فنقول أقل ما يجوز في المهر أقل ما يتول الناس مما لا يستهلكه رجل لرجل كانت له قيمة وما يتبايعه الناس بينهم فإن قال قائل وما دل على ذلك قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أدوا العلاتي قيل وما العلاتي يا رسول الله قال ما تراخي عليه الاهلون ولا يقع اسم على ما يتول وان قل ولا يقع اسم مال الاعلى ماله قيمة يباع بها وتكون اذا استهلكها مستهلك أدى قيمتها وان قلت وما لا يطرحه الناس من أموالهم مثل الفلوس وما أشبه ذلك الذي لا ينظر حونه (قال الشافعي) والقصد في المهر أحب النوا وأستحب أن لا يزني المهر على ما أصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء وبناته وذلك خمسمائة درهم طلب البركة في كل أمر فعليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة قال سألت عائشة رضي الله عنها كم كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونس قالت أندرى ما للنس قلت لا قالت نصف أوقية فذلك خمسمائة درهم فذلك صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت اني وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام رجل من الانصار فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك شيء تصدقها اياه فقال ما عندى الا ازارى هذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطيتم اياه جلست لا ازاراك قال فالتس شيئا قال ما أجدي شيئا فقال النبي صلى الله عليه وسلم التس ولو خاتم من حديد (قال الشافعي) فان خاتم من الحديد لا يسوى درهمها ولا قريبها منه ولكن له من قدر ما يتبايع به الناس على ما وصفنا في الذي قبل هذا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن حميد عن أنس أن عبد الرحمن بن عوف تزوج على وزن نواة

(باب الخلاف في الصداق) قال الشافعي رحمه الله تعالى وماذا كراه الله عز وجل الصداق غير موقت واختلف الصداق في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فارتفع وانخفض وأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم منه ما وصفنا من خاتم الحديد وقال ما تراخي به الاهلون ورأينا المسلمين قالوا في التي لا يفرض لها اذا أصيبت لها مهر مثلها استدنا على أن الصداق ثمن من الاثمان والثمن ما تراخي به من يحب له ومن يجب عليه من ماله من قل أو كثر فعلمنا أن كل ما كانت له قيمة قلت أو كثرت فتراخي به الزوجان كان صداقا وخالفنا بعض الناس في هذا فقال لا يكون الصداق أقل من عشرة دراهم وسألنا عن جنتنا بما قلنا فذكرنا له ما قلنا من هذا القول فيما كتبنا وقلنا بأي شيء خالفنا قال روي عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون الصداق أقل من عشرة دراهم وذلك ما تنقطع فيه اليد قلت فحدثناك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا تابنا وليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة وحديثك عن حدث عنه لو كان تابنا لم يكن فيه حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف وليس بثابت قال فيقبح أن ينبج فرجنا في نافة قلنا رأيت رجلا لو اشترى جارية بدرهم أحبل له فرجها قال نعم قلت فقد أحلت الفرج بشيء نافة وزدت مع الفرج رقبة وكذلك تبج عشر جوار بدرهم في البيع وقلت له رأيت شريفا يملك امرأته دية سيئة الحال بدرهم أدركها على قدرها وقدره أو عشرة دراهم لمرأة شريفة جميلة فاضله من رجل دنى صغير القدر قال

وعليه عتق رقبة ولا شيء لها في الام ولن وجبت له الغرة أن لا يقبلها دون سبع سنين أو ثمان سنين لانهم لا تستغنى بنفسها دون هذين السنين ولا يفرق بينهما وبين أمهات في البيع الا في هذين السنين فأعلى وليس عليه أن يقبلها معيبة ولا خصيا لانه ناقص عن الغرة وإن زادتمها

فأراد ورثته القودفان كان مثله يعيش اليوم أو اليومين ففيه القودم سكت (قال المزني) كأنه يقول إن لم يكن كذلك فهو في معنى المذبوح يقطع بانثنين أو المجروح يخرج منه خشونة فتضرب عنقه فلا قود على الثاني (١٤٥) ولادية وفي هذا عندي دليل وبالله

التوفيق (قال الشافعي)

ولو ضربها فالقت بدا وماتت ضمن الأم

والجنين لاني قد علمت

أنه قد جنى على الجنين

(باب جنين الأمه)

(قال الشافعي) وفي

حبس الأمه عشر

قيمة أمه يوم جنى عليها

ذكرها كان أو أنثى وهو

قول المدنيين (قال المزني)

القياس على أصله

عشر قيمة أمه يوم

تلقه لانه قال لو ضربها

أمة فالقت جنينا ميتا

ثم اعتقت فالقت جنينا

آخر فعليه عشر قيمة أمه

لسيدها وفي الآخر ما في

جنين حره لا أمه

ولورثته (قال الشافعي)

قال محمد بن الحسن

للمدنيين رأيت لو كان

حيًا أليس فيه قيمته

وان كان أقل من عشر

ثمان أمه ولو كان ميتا

فعشر أمه فقد أغرمتم

فيه ميتة أكثر مما أغرمتم

فيه حيا (قال الشافعي)

رحمه الله فقلت له

أليس أصلك جنسين

الحره التي قضى فيها

رسول الله صلى الله عليه

وسلم ولم يذكر عنه أنه سأل

أذكر هو أم أنثى قال

لا أجر على تعليم الخبير ولو تكلم رجل امرأة على أن يعلم أخيرا كان لها مهر مثلها لانه لا يصلح أن يستأجر رجل رجلا على أن يعلمه خير أقر أو لا غيره ولو صلح هذا كان تعليم الخبير كخطاثة الثوب يجوز النكاح عليه ويكون القول فيه كالقول في خطاثة الثوب إذا علمها الخبير وطلقها رجعت عليه بنصف أجر تعليم ذلك الخبير وان طلقها قبل أن يعلمها رجعت عليه بنصف أجر تعليم ذلك الخبير لانه ليس له أن يخاطبها ولو يعلمها وهذا قول صحيح على السنة والقياس معالو تابعنا في تجوز الأجر على تعليم الخبير (رجع الشافعي فقال لها مهر مثلها) قال الربيع للشافعي قول آخر إذا تزوجها على أن يخطب لها أو يبيعها أو يعطيها شيئا بغيره فطلقها قبل أن يدخل بها فهلك الثوب قبل أن يخطب أو هلك الشيء الذي بعينه رجعت عليه بنصف صداق مثلها واحتج بأن من اشترى شيئا بدينار فلهك الشيء قبل أن يقبضه رجعت بديناره فأخذته فهذه المرأة إنما ملكت خطاثة الثوب ببيعها فلم يهلك الثوب قبل أن يقبضه فلم يقدر على خطاثة رجعت عليه بما ملكت به الخطاثة وهو بضعها وهو الثمن الذي اشترى به الخطاثة (قال الربيع) وهذا أصح القولين وهو آخر قول الشافعي رحمه الله

(باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) وهذا الحديثان يحتملان أن يكون الرجل منهما إذا خطب غيره امرأة أن لا يخطبها حتى تأذن أو تترك رضى المرأة الخاطب أو مسخطنه ويحتمل أن يكون النهي عنه إنما هو عند رضا المخطوبة وذلك أنه إذا كان الخاطب الآخر أرحع عندها من الخاطب الأول الذي رضىته تركت ما رضىته به الأول فكان هذا فسادا عليه وفي الفساد ما يشبه الأضرار به والله تعالى أعلم فلما احتمل المعنيين وغيرهما كان أو لا هما أن يقال به ما وجدنا بالدلالة توافقه فوجدنا بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه إذا كانت المرأة راضية (قال) ورضاها إن كانت نية أن تأذن بالنكاح بنعم وإن كانت بكرا أن تسكت فيكون ذلك انهما وقال لي قائل أنت تقول الحديث على عمومته وظهوره وإن احتمل معنى غير العام والظاهر حتى تأتي دلالة على أنه خاص دون عام وباطن دون ظاهر قلت فكذلك أقول قال فإما نعلم أن تقول في هذا الحديث لا يخطب الرجل على خطبة أخيه وإن لم تظهر المرأة رضا أنه لا يخطب حتى تترك الخطبة فكيف صرت فيه إلى ما لا يحتمل له الحديث باطنا خاضا دون ظاهر عام قلت بالدلالة قال وما الدلالة قلت أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها إذا حلت فأذنني قالت فلما حلت أخبرني بأن معاوية وأبا جهم خطباني فقال أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه أنكبي أسامة فكرهته فقال أنكبي أسامة فتكته فجعل الله في فيه خيرا واعتبطت به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له قد أخبرته فاطمة أن رجلين خطباها ولا أحسب ما يخطبها إلا وقد تقدمت خطبة أحدهما خطبة الآخر لانه قل ما يخطب اثنان معا في وقت فلم نعلمه قال لهما ما كان ينبغي لأن يخطب كل واحد حتى يدع الآخر خطبته ولا قال ذلك لهما وخطبها هو صلى الله عليه وسلم على غيرهما ولم يكن في حديثها أنها رضىت واحدا منهما ولا مسخطته وحديثها يدل على أنها رضىت واحدة ولا راضية بهما ولا بواحدة منهما ومتظرة غيرهما أو ميلة بينهما فلما خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم على أسامة ونكحته دل على ما وصفت من أن

(١٩ - الام خامس) بلى قلت فجعلت وجعلنا فيه خمسامن الابل أو تحسب دينارا إذا لم يكن غرة قال بلى قلت فلو فرج جاحين

ذكرها وأنثى فما قال في الذكرا مائة وفي الأنثى خمسون قلت فإذا زعمت أن حكمهما في أنفسهما مختلفان فلم سويت بينهما مائتين

أما ربك هذا أن حكمه ما يستين حكم غيرهما ثم قست على ذلك جنين الامة فقلت ان كان ذلك كافئ نصف عشر فتمت لو كان حياد ان كان انشئ
فغير فتمت لو كانت حبة أليس (١٤٦) قد جعلت عقل الانثى من أصل عقلها في الحياة وضعف عقل الرجل من أصل

الخطبة واسعة لثناطين ما لم ترض المرأة (قال الشافعي) وقال أريت ان قلت هذا مخالف حديث لا يخطب
المرء على خطبة أخيه وهو ناسخ له فقلت له أو يكون ناسخ أبدا الاما يخالفه الخلاف الذي لا يمكن استعمال
الحديثين معا قال لا قلت أفيمكن استعمال الحديثين معا على ما وصفت من أن الحال التي يخطب المرء على
خطبة أخيه بعد الرضا مكرهة وقبل الرضا غير مكرهة لا خلاف حال المرأة قبل الرضا وبعده قال
نعم قلت له فكيف يجوز أن يطرح حديث وقد يمكن أن لا يخالفه ولا يدرى أيهما للناسخ أريت ان قال
قائل حديث فاطمة للناسخ ولا بأس أن يخطب الرجل المرأة بكل حال ما جئت عليه الامثل مجتهد على
من خالفك فقال أنت ونحن نقول اذا احتمل الحديثان أن يستعمل لم يطرح أحدهما بالآخر فأن لي ذلك
قلت له نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكيمين حزام عن بيع مائيس عنده وأرخص في أن يسلف في الكيل
المعلوم الى أجل معلوم وهذا بيع مائيس عند البائع فقلت النهى عن بيع مائيس عندك بعينه غير مضمون عليك
فأما المضمون فهو بيع صفة فاستعملنا الحديثين معا قال هكذا نقول قلت هذه حجة عليك قال فان صاحبة اقال
لا يخطب رضى أو لم ترض حتى يترك الخطاب قلت فهذا خلاف الحديث ضرر على المرأة في أن يكف عن
خطبتها حتى يتركها من لعنه يضارها ولا يترك خطبتها أبدا قال هذا أحسن مما قال أصحابنا وأنا أراجع اليه
ولكن قد قال غيرك لا يخطبها اذا ركنت وجاءت الدلالة على الرضا بان تشترط لنفسها فكيف زعت بان
الخطاب لا يدع الخطبة في هذه الحال ولا يدعها حتى تنطق الثيب بالرضا وتسكت البكر فقلت له لما وجدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرد خطبة أبي جهم ومعاوية فاطمة ويخطبها على أسامة على خطبته ما لم يكن
لحديث مخرج الاما وصفت من أنهم لم تذكر رضاولم يكن بين النطق بالرضا والسكوت عنه عند الخطبة منزلة
مباينة لحالها الأولى عند الخطبة فان قلت الركون والاشترط قلت له أو يجوز لولي أن زوجها عند الركون
والاشترط قال لا حتى تنطق بالرضا ان كانت ثيبا وتسكت ان كانت بكر فقلت له أرى حالها عند الركون
وبعد غير الركون بعد الخطبة سواء لا زوجها الأولى في واحدة منهما قال أجل ولكنك تراه كنه مخالفة حالها غير
را كنه قلت أريت اذا خطبها فاستمته وقالت است اذلك بأهل وحلفت لا تنكحه ثم عاود الخطبة فلم تقبل لا ولا
نعم أحوالها الاخرى مخالفة لحالها الاولى قال نعم قلت أفتمرم خطبته على المعنى الذي ذكرت لا خلاف
حالتها قال لا لان الحكم لا يتغير في جواز تزويجها انما تستين في قولك اذا كشف ما يدل على ان الحالة التي تكف
فيها عن الرضا غير الحال التي تنطق فيها بالرضا حتى يجوز لولي تزويجها فيها قال هذا أظهر معانيها قلت
فاظهرها أولاها بناوبك

(ما جاء في نكاح المشرک) قال الشافعي قال الله جل وعز فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
فانتهى عددا مخصص فيه للمسلمين الى أربع لا يحل لمسلم ان يجمع بين أكثر من أربع الاما خص الله به رسوله
صلى الله عليه وسلم دون المسلمين من نكاح أكثر من أربع يجمعهم ومن الشكاح بغير مهر فقال عز وجل خالصة
للمؤمنين (قال الشافعي) أخبرنا الثقة أحسبه اسمعيل بن ابراهيم «شك الشافعي» عن معمر عن
الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وعنده عشرة نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
أسألك أربعا وفارق سائرهن (قال الشافعي) أخبرنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد عن عبد الحميد بن سهيل بن عبد
الرحمن بن عوف عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية الديلي قال أسألت وتحتي خمس نسوة فسألت النبي صلى
الله عليه وسلم فقال وفارق واحدة وأسألك أربعا فمعت الى أقدمهن عندي فجوزا عافرا منذ ستين سنة ففارقها

عقله في الحياة لأعظم
الا نكست القياس
قال فانت قد سويت
بين ما نلت من أجل اني
زعمت أن أصل حكميما
حكم غيرهما لاحكم
أنفسهما كما سويت
بين الذكر والانثى من
جنين الحرة فكان
مخرج قولي معتدلا
فكيف يكون الحكم
لمن لم يخرج حيا

(كتاب القسامة)

قال الشافعي أخبرنا
مالك عن أبي لبلى بن
عبد الله بن عبد الرحمن
عن سهل بن أبي
حمزة أنه أخبره رجال
من كبراء قومه أن
عبد الله ومحبيته خرجا
الى خيبر ففارقا في
حواشيتهما فاخبر
محبيته أن عبد الله قتل
وطرح في فقير أو عين
فأتى يهود فقال أنتم
قتلتموه قالوا ما قتلناه
فقدم على قومه فأخبرهم
فأقبل هو وأخوه حويصة
وعبد الرحمن بن سهل
أخو المقتول الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فذهب محبيته يتكلم
فقال عليه السلام كبر

كبرير يدالسن فتكلم حويصة ثم محبيته فقال عليه السلام ما أن يدوا صاحبكم زاما أن يؤذوا بحرب فكتب عليه السلام اللهم في أخبرنا
ذلك فكتبوا أنا والله ما قتلناه فقال حويصة ومحبيته وعبد الرحمن أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا قال فتخلف يهود قالوا ليسوا بمسلمين

فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم مائة ناقة قال سهل لقد ركضتني من مائة ناقة حراء (قال الشافعي) رحمه الله فان قيل فقد قال الولي وغيره تحلفون وتستحقون وأنت لا تحلف الا الاولياء قيل يكون قد قال (١٤٧)

أن يقول تحلفون لواحد والدليل على ذلك حكم الله عز وجل وحكم رسوله عليه الصلاة والسلام أن اليمين لا تكون الا فيما يدفع بها المرء عن نفسه أو يأخذ بها مع شاهده ولا يجوز لخالف عمن يأخذ بها غيره (قال الشافعي) فاذا كان مثل السبب الذي قضى فيه عليه الصلاة والسلام بالقسامة حكمت بها وجعلت الدية فيها على المدعي عليهم فان قيل وما السبب الذي حكم فيه النبي صلى الله عليه وسلم قيل كانت خبيد دارهم ومحنة لا يحاط لهم غيرهم وكانت العداوة بين الانصار وبينهم ظاهرة وخرج عبد الله بعد العصر فوجد قتيلا قبل الليل فكد يغلب على من سمع هذا أنه لم يقتله الا بعض اليهود فاذا كانت دار قوم محنة أو قبيلة وكانوا أعداء للمقتول فيهم وفي كتاب الربيع أعداء للمقتول أو قبيلته ووجد القتيل فيهم فادعى أولياؤه قتله فلهم القسامة وكذلك يدخل نفر بيتا أو حصرا أو وحدهم أو صفين في حرب أو ازدحام جماعة فلا يفترون الا

أخبرنا الشافعي قال أخبرني ابن أبي يحيى عن اسحق بن عبد الله عن أبي وهب الجبلي عن أبي خراش عن الديلمي أو ابن الديلمي قال أسألت وتحتي أختان فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أسألك أيتهما شئت وأفارق الأخرى (قال الشافعي) فهذا نقول اذا أسلم المشرک وعنده أكثر من أربع نسوة أسألت منهن أربعاً أيتهن شاء وفارق سائرهن لانه لا يحل له غير ذلك لقول الله عز وجل وما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يجمع بين أكثر من أربع نسوة في الاسلام (قال الشافعي) ولا بأبى كره في عقدة واحدة أو عقد متفرقة أو أيتهن فارق الاولى من نكح أم الآخرة اذا كان من يمسك منهن غير ذات محرم يحرم عليه في الاسلام أن يتبدى نكاحها بكل وجه وذلك مثل أن يسلم وعنده أختان فلا بد أن يفارق أيتهما شاء لان محرمها بكل وجه أن يجمع بينهما في الاسلام ومثله أن يكون نكح امرأة وابنتها فأصاهما فيحرم أن يتبدى نكاح واحدة منهما في الاسلام وقد أصاهما بالنكاح الذي قد يجوز مثله ولو نكح أختين معا ولم يدخل بواحدة منهما قلت له فارق أيتهما شئت وأسألك الأخرى ولا تنظر في ذلك الى أيتهما نكح أو لا وهذا القول كله موافق لمعنى السنة والله أعلم ولو أسلم رجل وعنده يهودية أو نصرانية كانا على النكاح لانه يحل له نكاح واحدة منهما وهو مسلم ولو أسلم وعنده وثنية أو مجوسية لم يكن له أصابتها الا أن تسلم قبل أن تنقض العدة وله وطء اليهودية والنصرانية بالملك وليس له وطء وثنية ولا مجوسية بمالك اذا لم يحل له نكاحها لم يحل له وطؤها وذلك للدين فيهما ولا أعلم أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وطئ سبية عربية حتى أسألت واذنحرم النبي صلى الله عليه وسلم على من أسلم أن يطأ امرأة وثنية حتى تسلم في العدة دل ذلك على أن لا توطأ من كانت على دينها حتى تسلم من حررة وأمة (باب الخلاف في الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال لي بعض الناس ما جعلت أن يفارق ما زاد على أربع وان فارق الا في نكح أو لا ولم تقبل بمسأل الربيع الا وائل ويفارق سائرهن فقلت له بحديث الديلمي وحديث نوفل بن معاوية قال أفرأيت (١) لو لم يكن نابتا وكانا غير نابتين أي يكون لك في حديث ابن عمر حجة قلت نعم وما على فيما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يقال هل فيه حجة غيره بل على وعليك التسليم وذلك طاعة الله عز وجل قال هذا كله كما قلت وعلينا أن نقول به ان كان نابتا قلت ان كنت لا تثبت مثله وأضعف منه فليس عليك فيه حجة فاردما كان مثله قال فأحب أن تعلى هل في حديث ابن عمر حجة لو لم يأت غيره قلت نعم قال واين هي قلت لما أعلم النبي صلى الله عليه وسلم غيلا أنه لا يحل له أن يمسك أكثر من أربع ولم يقل له الا ربع الا وائل استدل لنا على أنه لو بقي فيما يحل له ويحرم عليه معنى غيره علمه اياه لانه مبتدئ للاسلام لا علم له قبل اسلامه فيعلم بعضا ويسكت له عما يعلم في غيره قال وليس قديعله الشيثين فيؤدى أحدهما دون الآخر قلت بلى قال فلم جعلت هذا حجة وقديمكن فيه ما قلت قلت له في حديث النبي صلى الله عليه وسلم شيان أحدهما العفو عما فات من ابتداء عقدة النكاح ومن يقع عليه النكاح من العدد فلما يسأل عما وقع عليه العقد ولا ولم يسأل عن أصل عقدة نكاحهن وكان أهل الاوثان لا يعقدون نكاحا الا نكاحا لا يصلح أن يتبدى في الاسلام ففعاهوا اذا عفا عقد واحد افسد الا انه فائت في الشرک فسواء كل عقد فاسد فيه بأن يتكبر بغيره ولو بغيره شهودا أو شبه ذلك مما لا يجوز ابتداءه في الاسلام فأكثرا في النكاح الزوائد على الا ربع في الشرک بأن يكون نكاحهن فاسدا كفساد ما وصفنا فاذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعفو عن ذلك لكل من أسلم من أهل الشرک ويقرهم على نكاحهم وان كان فاسدا عندنا فكذلك ان أراد أن يحبس ما عقد بعد الا ربع في الشرک يجوز ذلك لانه أن أكثر حالتهن أن يكون نكاحهن فاسدا

(١) قوله لو لم يكن نابتا أي حديث ابن عمر وقد تقدم في الباب قبله كتبه مصححه

وقتل بينهما أوفى ناحية ليس الى جنبه عين ولا أثر الا لرجل واحد مخضب بدمه في مقامه ذلك أو أتي بيته متفرقة من المسلمين من نواح لم يجمعوا فيها ثبت كل واحد منهم على الانفراد على رجل أنه قتله فتواطأ شهادتهم ولم يسمع بعضهم شهادة بعض فان لم يكونوا ممن لم يعدلوا أو يشهد

عدل على رجل انه قتله لان كل سبب من هذا يغلب على عقل الحاكم أنه كما ادعى عليه والولى أن يقسم على الواحد والى ساعة من أمكن أن يكون
في جلتهم وسواء كان به جرح أو غيره لانه (١٤٨) قد يقتل بما أثر له فان أنكر المدعى عليه أن يكون فيهم لم يسمع الولى الابينة أو اقراره

ولا نرى أولى أن يشبه بشئ من عقد فاسد يعنى عنه بعقد يعنى عنه ولو لم يكن في هذا حجة غير هذا لا كفى بها
فكيف ومعه تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه وترك مسئلته عن الاوائل والاواخر ترك مسئلة من
أسلم من أهل الشرك عن نكاحه ليعلم أفاسد أم صحيح وهو معفو يجوز كله والاخر أنه حذر عليه في الاسلام
ما لا يجوز أن يجاوز بعده اربعاً ومن الجمع بين الاختين فحكم في العقد بقواته في الجاهلية حكم ما قبض من
الربا قال الله تعالى اتقوا الله وذروا ما بين من الربا ان كنتم مؤمنين فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم الله
في أن لم يرد ما قبض من الربا لانه فات ورد ما لم يقبض منه لان الاسلام أدركه غير فائت فكذلك حكم الله عز
وجل في عقد النكاح في الجاهلية ان لم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه فات انما هو شئ واحد
لا يتبع بعض فيجاز بعضه ويرد بعضه وحكم فيمن أدركه الاسلام من النساء عقدة حكم الاسلام فلم يجز ان يجمع
بين أكثر من أربع نسوة ولا أن يجمع بين الاختين لان هذا غير فائت أدركه الاسلام معه كأدركه ما لم
يقت من الربا بقبض قال أقتو جدي سوى هذا ما يدل على أن العقد في النكاح تكون كالعقدة في البيع
والقوت مع العقدة فقلت فيما أوجدتك كفاية قال فاذا كرغره ان علمته قلت أ رأيت امرأه تنكحها بغير مهر
فأصبتها أو بمهر فاسد قال فلها مهر مثلها والنكاح ثابت لا ينسخ قلت له ولو عتدت البيع بغير ثمن مسمى
أو ثمن محرم رد البيع ان وجد فان هلك في يديك كان عليك قيمته قال نعم قلت أ يتجدد عقد النكاح ههنا أخذ
كعقد البيع برئته قال نعم قلت فامنعك في عقد النكاح في الجاهلية أن تقول هو كفاية ما اقتسموا
عليه وقبضوا القسم وما أروا فاضى قبضه ولا أردته وقلت أ رأيت قولك أنظر الى العقد فان كانت
لوابتدت في الاسلام جازت أجزتها وان كانت لوابتدت في الاسلام ردت ردتها أم أدلك فيما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم في حديث ابن الدليل ونوفل بن معاوية ما قطع عند موضع الشك قال فأتينا كملت على
حديث الزهري لان جلسته قد يحتمل أن يكون عالماً على ما وصفت وان لم يكن عالماً في الحديث فقلت له هذا
لو كان كان أشد عليك ولولم يكن فيه الاحديث ابن عمرو لم يكن في حديث ابن عمر دلالة كنت محبوباً على لسانك
مع أن في حديث ابن عمر دلالة عندنا على قولنا والله أعلم قال فأوجدني ما يدل على خلاف قولك لو لم يكن في
حديث ابن عمر دلالة بينة قلت أ رأيت رجلاً ابتدأ في الاسلام نكاحاً بشهادة أهل الاوثان أ يجوز قال لا ولا
بشهادة أهل الذمة لانهم لا يكونون شهداء على المسلمين قلت أ رأيت غيلان بن سلة أمن أهل الاوثان كان
قبل الاسلام قال نعم قلت أ رأيت أحسن ما كان عنده أليس أن ينكح بشهادة أهل الاوثان قال بلى قلت
فاذا زعمت أن يقرع أربع وأحسن حاله فيمن أن يكون نكاحهن بشهادة أهل الاوثان أما خالفت أصل
قولك قال ان هذا ليس مني قلت فلو لم يكن عليك حجة غيره كنت محبوباً على أن لا ندري لعلمهم كانوا ينكحون
بغير ولى وبغير شهود وفي العدة قال ان هذا يمكن فيهم و يروى عنهم أنهم كانوا ينكحون بغير شهود وفي العدة
قال أجبل ولكن لم أسمع ان النبي صلى الله عليه وسلم سألهم كيف أصل نكاحهم قلت أ رأيت ان قال لك
قائل كما قلت لنا قد يجوز أن يكون سألهم ولم يؤد البك في الخبر قال اذا يكون ذلك له على قلت له أ تجد بدا من
أن يكون لما يؤدى في خبر أنه سألهم عن أصل العقدة كان ذلك عفواً عن العقدة لانها لا تكون لاهل الاثنان
الا على ما لا يصلح أن يبتدئها في الاسلام مسلم أو تكون تقول في العقدة قولك في عدد النساء انه يفرق بينه وبين
من تحرم بكل وجهه فقول يتعدون مع النكاح في الاسلام قال لا أقوله قلت وما منعك أن تقول أليس
بان السنة دلت على أن العقدة معقودة لهم قال بلى قلت واذا كانت معقودة لم ينظر الى فسادها كما لا ينظر الى

كان فيهم ولا أنظر الى
دعوى الميت ولورثة
القتيل أن يقسموا وان
كانوا غيباً عن موضع
القتيل لانه يمكن أن
يعلم ذلك باعتراف
القاتل أو بينة لا يعلمهم
الحاكم من أهل الصدق
عندهم وغير ذلك من
وجود ما يعلم به الغائب
وينبغي للحاكم أن يقول
لهم اتقوا الله ولا تحلفوا
الا بعد الاستئذان وتقبل
أيمانهم متى حلفوا
مسلمين كانوا على مشركين
أو مشركين على مسلمين
لان كلاولى دمه ووارث
ديته وليس له العبد
القسامة في عبده على
الاحرار والعبيد (قال)
ويقسم المكاتب في عبده
لأنه ماله فان لم يقسم
حتى يحجز كان للسيد أن
يقسم (قال) ولو قتل
عبد لأم ولد فلم يقسم
سيدا حتى مات وأوصى
لهائين العبد لم تقسم
وأقسم ورثته وكان لهائين
العبد وان لم يقسم الورثة
لم يبن لهم ولا لها شئ
الا أيمان المدعى عليهم
(قال) ولو جرح رجل
فمات أبطلت القسامة
لان ماله فيء ولو كان

فساد

رجع الى الاسلام كانت فيه القسامة للوارث ولو جرح وهو عبد فقتل ثم مات

حرا وجبت فيه القسامة لورثته الاحرار وليس له المعتقد بقدر ما عاكف في جراحه ولا تجب القسامة في دون النفس ولو لم يقسم الولى حتى
ارتد فاقسم وقفت الدية فان رجع أخذها وان قتل كانت قياً والايمنان في الدماء مخالفة لها في الحقوق وهي في جميع الحقوق عين بين

وفي الدماء نجسونهما وقال في كتاب العمد ولو ادعى أنه قتل أباه عمدا فقال بل خطأ فالدية عليه في ثلاث سنين بعد أن يحلف ما قتله الا خطأ فان نكل حلف المدعى لقتله عمدا وكان له القود (قال المرئي) هذا القياس على أقاويله في الطلاق (١٤٩) والعناق وغيرهما في النكول

ورد اليامين (قال الشافعي) وسواء في النكول المحجور عليه وغير المحجور عليه ويلزمه منها في ماله ما يلزم غير المحجور والجناية خلاف البيع والشراء فان قال قائل كيف يحلفون على ما لا يعلمون قيل فأنتم تقولون لو أن ابن عشرين سنة رىء بالمشرق اشترى عبدا ابن مائة سنة رىء بالمغرب فباعه من ساعته فأصاب به المشتري عيبان البائع يحلف على البت لقد باعه اياه وما به هذا العيب ولا علم له به والذي قلنا قد يصح عليه بما وصفنا

(باب ما ينبغي للحاكم أن يعلمه من الذل له القسامة وكيف يقسم)

قال الشافعي وينبغي أن يقول له من قتل صاحبك فان قال فلان قال وحده فان قال نعم قال عمدا أو خطأ فان قال عمدا أسأله وما العمد فان وصف ما في مثله القصاص أحلف على ذلك وان وصف من العمد ما لا يجب فيه القصاص لم يحلفه عليه

فساد نكاح من لا يجوز نكاحه ولا الجمع بينه ولا ما جاوزت أربعا قال والعقد مخالفة لهذا قال قلت فكيف جعت بين المختلف ونظرت الى فسادها مرة ولم تنظر اليه أخرى فرجع بعضهم الى قولنا قال يسئل أربعا أيهن شاء ويقارق سائرهن وعاب قول أصحابه وقال نحن نفرق بين ما لا ينفرق في العقول بقول الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف اذا جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي أقرناه الله تبارك وتعالى ولكن حدثني فيه حدا قلت في نكاح الشرك شيان عقده وما يحرم مما تقع عليه العقدة بكل وجه ومجاوزة أربع فلما رد النبي صلى الله عليه وسلم ما جاوز أربعا دل على أنه يرد ذوات المحارم على النكاح وذلك في كتاب الله عز وجل ولم يرد من العقدة علمت أنه عفا عن العقدة فعفو عما عفا عنه وانتهى عن افساد عقدها اذا كانت المعقود عليها من تحل بحال ولولا ذلك رددنا نكاح أهل الاوثان كاه وقلنا ابتدؤه في الاسلام حتى يعقد بما يحل في الاسلام

(باب نكاح الولاة والنكاح بالشهادة)

قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وقال في الاماء فانكوهن بأذن أهلهن وقال عز وجل واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف (قال الشافعي) رحمه الله فهذه الآية أين آية في كتاب الله عز وجل دلالة على أن ليس للمرأة الحرة أن تنكح نفسها فان قال قائل نرى ابتداء الآية مخاطبة الأزواج لان الله تبارك وتعالى يقول واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن فدل على أنه انما أراد غير الأزواج من قبل ان الزوج اذا انقضت عدة المرأة يلوغ أجلها لا يسبل له عليها فان قال قائل فقد يحتمل قوله فبلغن أجلهن اذا شارفن بلوغ أجلهن لان القول للأزواج فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعرف فمهما أن يرتجعها اضار اليعضلها فالآية تدل على أنه لم يرد بها هذا المعنى لانها لا تحتمل لان المرأة المشارقة بلوغ أجلها ولم تبلغه لا يحل لها أن تنكح وهي ممنوعة من النكاح بآخر العدة كما كانت ممنوعة منه بالولها فان الله عز وجل يقول فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا فلا يوثقن بأن يحل انكاح الزوج الامن قد دخل له الزوج وقال بعض أهل العلم ان هذه الآية نزلت في معقل بن يسار زوج أخته فطلقها زوجها فانقضت عدتها فأراد زوجها أو أرادت أن يتناكح فنعاه معقل بن يسار أخوها وقال زوجتك أختي وأنت على غيرك ثم طلقها فلا أزوجهكها بدأ فنزلت فلا تعضلوهن وفي هذه الآية الدلالة على أن النكاح يتم برضا الولي والمنكحة والتناكح وعلى أن على الولي أن لا يعضل فاذا كان عليه أن لا يعضل فعلى السلطان الترويج اذا عضل لان من منع حقا فأمر السلطان جائز عليه أن يأخذه منه واعطأه عليه والسنة تدل على ما دل عليه القرآن وما وصفنا من الاولياء والسلطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حدثنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإنا فان أصابها فله المهر بما استحل من فرجها فان استجبرا فالسلطان ولي من لا ولي له (قال الشافعي) رحمه الله ففي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالات منها أن للولي شركا في بضع المرأة ولا يتم النكاح الا به ما لم يعضلها ثم لا نجد لشركه في بضعها معنى فملكه وهو معنى فضل نظر بحياطة الموضع أن ينال المرأة من لا يساويها وعلى هذا المعنى اعتمد من ذهب الى الأكفاء والله أعلم

والعمد في ماله واخطأ على عاقلته في ثلاث سنين فان قال قتله فلان ونفر معه لم يحلفه حتى يسمى النفر أو عددتهم ان لم يعرفهم ولو أحلفه قبل أن يسأله عن هذا ولم يقل له عمدا ولا خطأ أعاد عليه عدد الايمان (قال الشافعي) يحلف وارث القتل على قدر موارثتهم ذكرا

ان أو اثني زوجا أو زوجة فان ترك ابنين كبيراً وصغيراً أو غائباً وحاضراً كذب أحاده وأراد الآخر المين قيل له لا تستوجب شيئا من الدية (لا بخمس مينا فان شئت فاحلف (١٥٠) تخمين مينا وخذ من الدية مورتل وان امتنع فذبح حتى يحضر معك وارث تقبل

عنده فيحلفان خمسين مينا فان ترك ثلاثة بنين حلف كل واحد منهم سبع عشرة مينا يحسب عليهم كسر التين فان ترك أكثر من خمسين ابنا حلف كل واحد منهم مينا يحسب الكسر من الأيمان ومن مات من الورثة قيل أن يقسم قام ورثته مقامه بقدر موارثتهم ولو لم يتم القسامة حتى مات ابتداء وارثه القسامة ولو غلب على عقله ثم أفاق بنى لانه حلف الجميعها

(باب ما يسقط القسامة من الاختلاف أولا يسقطها)

قال الشافعي رحمه الله ولو ادعى أحد الابنين على رجل من أهل هذه الحلة أنه قتل أباه وحده وقال الآخر وهو عدل ما قتله بأنه كان في الوقت الذي قتل فيه ببلدا يمكن أن يصل اليه في ذلك الوقت ففيها قولان أحدهما أن للمدعي أن يقسم خمسين مينا ويستحق نصف الدية والثاني أن ليس له أن يقسم على رجل يبرئه وارثه (قال المزني) قياس قوله أن من

ويحتمل أن تدعو المرأة الشهوة الى أن تصير الى ما لا يجوز من النكاح فيكون الولي أبرأ لها من ذلك فيها وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم البيان من أن العقدة اذا وقعت بغير ولي فهي منقصة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكاحها باطل وباطل لا يكون حقا لا بتجديد نكاح غيره ولا يجوز ولو أجاز الولي أبرأ لانه اذا انعقد النكاح باطلا لم يكن حقا إلا بأن يعقد عقدا جديدا غير باطل وفي السنة دلالة على أن الاصابة اذا كانت بالشبهة ففيها المهر ودرى الحد لأنه لم يذ كر حدا وفيها أن على الولي أن يزوجه اذا رضيت المرأة وكان البعل رضا واذ امتنع ماعليه زوج السلطان كما يعطى السلطان يأخذ ما منع ماعليه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع عن جبير بن مطعم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنهما صامتا (قال الشافعي) ففي هذا الحديث دلالة على الفرق بين البكر والثيب في أمر من أحدهما ما يكون فيه اذنها ما هو أن اذن البكر الصمت فاذا كان اذنها الصمت فاذا ن التي تحالفها الكلام لأنه خلاف الصمت وهي الثيب والثاني أن أمرهما في ولاية أنفسهما لانفسهما مختلف فولاية الثيب أنها أحق من الولي والولي هي هنا الأب والله أعلم دون الأولياء ومثل هذا حديث خنساء بنت خدام حين زوجها أبو حنيسا وهي كراهة فرد النبي صلى الله عليه وسلم نكاحه والبكر مخالفة لها حين اختلف في أصل لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فاذا خالفتهما كان الأب أحق بأمرهما من نفسها فان قال قائل ما دل على ذلك قيل اللفظ بالحديث يدل على فرق بينهما اذ قال الثيب أحق بنفسها وأمر في البكر أن تستأذن ولو كانتا معسواء كان اللفظ هنا أحق بأنفسهما واذن البكر الصمت واذن الثيب الكلام فان قال قائل فقد أمر باستثمارها فاستثمارها يحتمل أن لا يكون الأب تزويجها إلا بأمرها ويحتمل أن تستأمر على معنى استطابة نفسها وان تطلع من نفسها على أمرها لو أطلعت له لاب كان شيئا أن ينزهاها بأن لا يزوجهما فان قال قائل فلم قلت يجوز نكاحها وان لم يستأمرها قيل له بما وصفت من الاستدلال بفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين البكر والثيب اذ قال الأيم أحق بنفسها من وليها ثم قال والبكر تستأذن في نفسها فلا يجوز عندي إلا أن يفرق حالهما في أنفسهما ولا يفرق حالهما في أنفسهما إلا بما قالت من أن الأب على البكر ما ليس له على الثيب كما استدلتنا اذ قال في البكر واذنهما صامتا ولم يقل في الثيب اذنها الكلام على أن اذن الثيب خلاف البكر ولا يكون خلاف الصمت إلا بالنطق بالأذن قال فهل على ما وصفت من دلالة قيل نعم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ثقفان عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنة سبع وبني بي وأنا بنت تسع سنين (قال الشافعي) زوجها يا خا أوها فدل ذلك على أن أب البكر أحق بانكاحها من نفسها إلا ابنة سبع سنين وتسع لا أمر لها في نفسها وليس لاحد غيرها إلا بأن يزوجهما بكرًا حتى تبلغ ويكون لها أمر في نفسها فان قال قائل فلم لا تقول في ولي غير الأب له أن يزوجه البكر وان لم تأذن وجعلتها فيمن بقي من الأولياء بمنزلة الثيب قلت فان الولي الأب الكامل بالولاية كالأم والوالدة وانما تصير الولاية بعد الأب لغيره بمعنى فقد أو أخرجه نفسه من الولاية بالفضل كما تصير الأم غير الأم كالوالدة بمعنى رضاع أو نكاح أب أو ما يقع عليه اسم الأم لانها اذا قبلت أم كانت الأم التي تعرف والوالدة ألا ترى أن الولاية لاحد مع أب ومن كان ولدا بعده (١) فقد بشره في الولاية غير الاخوة وبنوالم مع المولى يكونون شركاء في الولاية ولا ينزل الأب أحدي الولاية بانفراده بالولاية مع ما وجب له من اسم الأم ومطلقا له دون غيره كما وجب للأم والوالدة اسم الأم مطلقا لها دون غيرها فان قال قائل فأنما يؤمر بالاستثمار من له أمر في نفسه برده عنه ان خولف أمره وسأل عن الدلالة

(١) قوله فقد بشره في الولاية غير الاخوة لعل في العبارة تحريفا فانظر كتبه مصححه

أثبت السبب الذي به القسامة حلف ولم يمنع من ذلك انكار الآخر كالأقوام أحدهما شاهد الا بهما بين وأنكر الآخر على ما ادعاه أخوه وأكذبه أن للمدعي مع الشاهد المين ويستحق كذلك المدعي مع السبب القسامة ويستحق فالسبب والشاهد بمعنى واحد في

قوله لانه يوجب مع كل واحد المين والاستحقاق الا ان في الدم خمسين مينا وفي غير ميتين (قال الشافعي) ولكن لو زال أحدهما قتل أبي عبد الله
ابن خادرجل لا عرفه وقال الآخر قتل أبي زيد بن عامر ورجل لا عرفه فهذا خلاف لما مضى لانه (١٥١) فتدبر رزان يكون الذي جهله

أحدهما شر الذي عرفه
الآخر فلا يسقط حتى
واحد منهما في القسامة
ولو قال الاول قد عرفت
زيسا وليس بالذي قتل
مع عبد الله وقال الآخر
قد عرفت عبد الله
وليس بالذي قتل مع زيد
ففيها قولان أحدهما
أن يكون لكل واحد
القسامة على الذي
ادعى عليه ويأخذ
حصته من الدية والقول
الثاني أنه ليس لواحد
منهما أن يقسم حتى
تجتمع دعواهما على
واحد (قال المزني) قصد
قطع بالقول الاول في
الباب الذي قبل هذا وهو
أقرب على أصله لان
الشريكين عنده في الدم
يخلفان مع السبب
كالشريكين عنده في
المال يخلفان مع
الشاهد فاذا كذب
أحد الشريكين صاحبه
في الحق خلف صاحبه مع
الشاهد واستحق وكذلك
إذا كذب أحد الشريكين
صاحبه في الدم خلف
صاحبه مع السبب
واستحق (قال الشافعي)

على ما قلنا من أنه قد يترتب بالاستسار من لا يخل محل أن يرد عنه خلاف ما أمر به فالله عليه أن الله عز وجل
يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم فاعف عنهم واستغفر لهم وسأورثهم في الأمر فأتوا فترض عليهم طاعته فيما أجازوا
وكرهوا وإنما أمر بشاورتهم والله أعلم بالجمع الالفة وأن يستبلاشارة بعدد من ليس له من الأمر ماله
وعلى أن أعظم لم غبتهم وسرورهم أن يشاوروا لا على أن لا أحد من الآدميين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يرد عنه إذا عزم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الأمر به والنهي عنه ألا ترى إلى قوله عز وجل فليحذر الذين
يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وقال عز وجل النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم
وأزواجه أمهاتهم وقوله فلا ورب لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما
قضيت ويسلووا تسليما (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر نعيما
أن يؤمر أم ابنته فيها ولا يخالف الناس أن ليس لامهافها أمر ولكن على معنى استطابة النفس وما وصفت
أولا ترى أن في حديث نعيم ما بين ما وصفت لان ابنة نعيم لو كان لها أن ترد أمر أبيها وهي بكر أمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم بمثلها فان أدنت جاز عليها وان لم تأذن رد عنها كما رد عن خنساء ابنة خدام ولو كان نعيم استأذن
ابنته وكان شبيها أن لا يخالف أمها ولو خالفها أو تفوت عليها فكان نكاحها باذنها كانت أمها شبيها أن
لا تعارض نعيما في كراهية نكاحها من رضى ولا أحسب أمها تكلمت الا وقد سخطت ابنتها ولم تعلمها رضى
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن وجميع
ابني يزيد بن حارثة عن خنساء بنت خدام الانصارية ان أباهاز وجهها وهي ثيب فكرهت ذلك فأنت النبي صلى
الله عليه وسلم فرد نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله وهذا موافق قول النبي صلى الله عليه وسلم الايم أحق بنفسها
من وليها والدليل على ما قلنا من أن ليس للمرأة أن تنكح الا باذن ولي ولا لولي أن يزوجها الا باذنها ولا يتم نكاح
الابرضاهما معا ورضا الزوج (قال الشافعي) وروى عن الحسن بن أبي الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وهذا وان كان منقطعاً دون النبي صلى الله عليه وسلم فان أكثر أهل
العلم يقول به ويقول الفرق بين النكاح والسفاح اليهود (قال الشافعي) وهو ثابت عن ابن عباس رضى الله
عنهما وغيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فالنكاح يثبت بأربعة أشياء الولي ورضا المنكوحه
ورضا الناكح وشاهدي عدل الاما وصفنا من البكر يزوجها الاب والامة يزوجها السيد بغير رضاها
فانهم ما يخلفان ماسواهما وقد تأول فيها بعض أهل العلم قول الله عز وجل أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح
وقال الاب في ابنته البكر والسيد في أمته وقد خالفه غيره فيما تأول وقال هو الزوج يعفو فيدع ماله من أخذ
نصف المهر وفي الآية كالدلالة على أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج والله سبحانه أعلم وهذا مكتوب في
كتاب الطلاق فاذا كان يتم بأشياء فنقص منها واحد فهو غير تام ولا جائز فأى هذه الاربعة نقص لم يجز معه
النكاح ويجب خامسة أن يسمى المهر وان لم يفعل كان النكاح جائزا فبما ذكرنا من حكم الله تعالى في المهور
(الخلاف في نكاح الاولياء والسنة في النكاح) قال الشافعي رحمه الله فحالفنا بعض الناس في الاولياء فقال
إذا نكحت المرأة كفراً بعهر مثلها فالنكاح جائز وان لم يزوجها ولي وانما يريد بهذا أن يكون ٣ ما يفعل أن يأخذ
به حفظها فاذا أخذته كما يأخذ الولي فالنكاح جائز وكذا بعض ما وصفت من الخجة في الاولياء وقوله
أرايت لو عارضك معارض بمثل تجمل فقال انما يريد من الأشهاد أن لا يتجاحد الزوجان فاذا نكحها بغير بيعة
فالنكاح ثابت فهو كالبيع وتثبت وان عقدت بغير بيعة قال ليس ذلك فقلنا ولم قال لان سنة النكاح البيعة

ومتى قامت البيعة بما يمنع إمكان السبب أو باقرار وقد أخذت الدية بالقسامة ردت الدية (باب كيف عين مدعى الدم والمدعى عليه) قال الشافعي وإذا وجبت لرجل قسامة حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم خائفة العين وما تخشى الصدور لقد قتل فلان فلا نام فردا بقتله

ما شاركه في قتله غيره وان ادعى على آخر معه حلف لقتل فلان وآخر معه فلا نامقردين بقتله ما شاركهما فيه غيرهما وان ادعى الجاني أنه برأ من الجراح زاد وما برأ من جراحته (١٥٢) فلان حتى مات منها واذا حلف المدعى عليه حلف كذلك ما قتل فلانا ولا أعان على قتله

ولأنه من فعله ولا بسبب فعله شيء جرحه ولا وصل إلى شيء من يده لأنه قد يرى فيصيب شيئاً فيطير الذي أصابه فيقتله ولا أحدث شيئاً مات منه فلان لأنه قد يحفر البئر ويضع الحجر فيوت منه ولو لم يزد السultan على حلفه بالله أجزأه لأن الله تعالى جعل بين المتلاعنين الإيمان بالله

باب دعوى الدم في الموضوع الذي ليس فيه قسامة

قال الشافعي وإذا وجد قتيلاً في محلة قوم يخالطهم غيرهم أو في صحراء أو مسجد أو سوق فلا قسامة وإن ادعى وليه على أهل المحلة لم يحلف إلا من أثبتوه بعينه وإن كانوا ألفاً فيحلفون بمينائنا لأنهم يزيدون على خمسين فإن لم يبق منهم إلا واحد حلف خمسين مينا وبرئ فإن نكلوا حلف ولادة الدم خمسين مينا واستحقوا الدية في أموالهم إن كان عمداً وعلى

فقلت له الحديث في البيعة في النكاح عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطع وأنت لا تثبت المنقطع ولو أثبتته دخل عليك الولي قال فإنه عن ابن عباس وغيره متصل قلت وهكذا أيضاً الولي عنهم والحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أيما امرأه نسكت بغير إذن وليها فنكاحها باطل وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه رد النكاح بغير إذن ولي وعن غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف أفسدت النكاح بترك الشهادة فيه وأثبتته بترك الولي وهو أثبت في الأخبار من الشهادة ولم تقبل أن الشهود إذا جاعلوا لاختلاف الخصمين فيجوز إذا تصادق الزوجان وقلت لا يجوز لعله في شيء جاء به سنة وما جاء به سنة فإنه ثبت بنفسه ولا يحتاج إلى أن يقاس على سنة أخرى لا أن لا ندري لعله أمر به لعله لم يغيرها ولو جاز هذا لنا بطلنا عامة السنن وقتلنا إذا نسكت بغير صداق ورضيت لم يكن لها صداق وإن دخل بها لا نأتمنا أخذ الصداق لها وإنها إذا عفت الصداق جاز فخير النكاح والدخول بلا مهر فكيف لم تقبل في الأولياء هكذا قال فقد خالفت صاحبني في قوله في الأولياء وعلمت أنه خلاف الحديث فلا يكون النكاح إلا الولي (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له وإنما فرق قول صاحبك ورأيت محجوجاً بأنه يخالف الحديث وإنما القياس الجائر أن يشبه ما لم يأت فيه حديث بحديث لازم فاما أن تعمد إلى حديث والحديث عام فتحملة على أن يقاس بالقياس ولهذا الموضع إن كان الحديث ينافي ما في المتن انتهى إذا كان الحديث قياساً قلت من قال هذا فهو منه جهل وإنما العلم اتباع الحديث كما جاء قال نعم قلت فأنتم قد دخلت في بعض معنى قول صاحبك قال وأين قلت زعمت أن المرأة إذا نسكت بغير إذن وليها فالنكاح موقوف حتى يحسبه السلطان إذا رآه احتياطاً أو برده قال نعم قلت فقد خالفت الحديث يقول النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها باطل وعمر رضي الله عنه برده فخالفتهم ما عاف كيف يحسبه السلطان عقدة إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبطلها قال وكيف تقول قلت يستأنفها بأمر يحسبه فإذا فعل ذلك فليس ذلك باجازه العقدة الفاسدة بل الاستئناف وهو نكاح جديد بغير ضمان به قلت أرأيت رجلاً نسكح امرأة على أنه بالخيار أو هي يجوز الخيار قال لا قلت ولم لا يجوز كما يجوز في البيع قال ليس كالبيع قلت والفرق بينهما ما أن الجماع كان محرماً قبل العقدة فلما انعقدت حل الجماع ولا يجوز أن تكون العقدة التي بها يكون الجماع بالنكاح تاماً أبداً والجماع مباح وإن كان غير مباح فالعقدة غير ثابتة لأن الجماع ليس ملكاً مال يجوز للشترى هبة للبائع وللبيع هبة للمشتري وإنما هي إباحة شيء كان محرماً يحمل بها الشيء ملكه ملك الأموال قال ما فيه فرق أحسن من هذا وإنما دون هذا الفرق قلت له تركت في المرأة نسكح بغير إذن ولي الحديث والقياس وزعمت أن العقدة مرفوعة والجماع غير مباح فإن أجازها الولي جازت وقد كان العقد فيها غير تام ثم زعمت هذا أيضاً في المرأة وزوجها الولي بغير إذنها فقلت إن أجازت النكاح جاز وإن ردت فهو مردود وفي الرجل يزوج المرأة بغير علمه أن أجاز النكاح جاز وإن رده فهو مردود وأجزت أن تكون العقدة منعقدة والجماع غير مباح وأجزت الخيار في النكاح وهو خلاف السنة وخلاف أصل من ذلك قال فما تقول أنت قلت كل عقدة انعقدت غير تامة (١) يكون الجماع بها مباحاً فهي مفسوخة لا تخبرها باجازه رجل ولا امرأة ولا ولي ولا سلطان ولا بد فيها من استئناف بالسنة والقياس عليها وكل ما زعمت أنت من هذا أنه موقوف على رضا امرأة أو رجل أو ولي أو سلطان فهو مفسوخ عندى وقلت له قال صاحبك في الصبية يزوجهما غير الأب النكاح ثابت ولها الخيار إذا بلغت فجعلها وارثة موروثة يحمل جماعها وتختار إذا بلغت فأجاز الخيار بعد إباحة جماعها إذا احتملت الجماع قبل تبغ قال فقد خالفنا في هذا فقلنا لا خيار لها والنكاح ثابت فقلت له ولم أثبت النكاح على الصغيرة (١) قوله يكون الجماع الخ كذا في النسخ ولعل لاساقطة من الناسخ فانظر كتبه مصححه

عواقبهم في ثلاث سنين إن كان خطأ (قال) وفي ديوان العمد على قدر حصصهم والمجور وعليه وغيره سواء لأن إقراره بالخيانة بغير يلزمه في ماله والخيانة خلاف الشراء والبيع وكذلك العبد إلا في إقراره بمجانبته لا قصاص فيها فإنه لا يباع فيها لأن ذلك في مال غيره ففي

عق لزمه (قال المرزني) فكلما ينضم إليه ما يوجب المال فكذلك لا يضر عاقلة الحر قوله بما يوجب عليهم المال (قال الشافعي) ومن كان منهم سكران لم يختلف حتى يتجوز (قال المرزني) هذا يدل على ابطال طلاق السكران الذي لا يعقل ولا يميز وقد قيل لا يبرأ المدعى عليهم بالانحسين مينا كل واحد منهم ولا يتحسب لهم ميين غيره وهكذا الدعوى (١٥٣) فيمادون النفس وقيل يلزمه من الايمان على قدر

الدية في السيد خمس وعشرون وفي الموضحة ثلاثة ايمان (قال المرزني) رحمه الله وقد قال في أول باب من القسامة ولا تجب القسامة في دون النفس وهذا عندى أولى بقول العلماء

(باب كفارة القتل)

قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله وقال تعالى فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فخير بر رقبة مؤمنة يعنى في قوم في دار حرب خاصة ولم يجعل له قودا ولا دية اذا قتله وهو لا يعرف مسلما وذلك أن يغبر أو يقتله في سرية أو يلقاه منفردا بهيمة المشركين وفي دارهم أو نحو ذلك قال وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة (قال الشافعي) وإذا وجبت عليه كفارة القتل في الخطا وفي قتل المؤمن

غير الاب فبجعتها مالك عليها امرها غير أبها ولا خيار لها وقد زعمت أن الامنة انما جعل لها الخيار اذا اعتقت لانها كانت لا تملك نفسها بأن تأذن فيجوز عليها ولا ترد فيرد عنها فلم يصلح عندك أن تتم عليها عقدة انعقدت قبل أن يكون لها الأمر ثم يكون لها امر فلا تملك النكاح ولا ردًا جازته قال فتقول ماذا قلت لا يثبت على صغيرة ولا صغير نكاح أحد غير أبها وأبيه ولا يتوارثان قال فانما أجزأناه علم على وجه النظر لها قالت فيجوز أن ينظر لها انظر انقطع به حقها الذي أثبت له الكتاب والسنة واجماع المسابن من أنه ليس لغير الاب أن يزوج بالغة الا برضاها وذلك أن تزويجها اثبات حق علمها لا يخرج منه فان زوجه صغيرة ثم صارت بالغة لأمر لها في رد النكاح فقد قطعت حقها المجعول لها وان جعلت لها الخيار دخلت في المعنى الذي عبت من أن تكون وارثة موروثه ولو لم يبعدها خيار (قال الشافعي) فقال لي فقد يدخل عليك في الامنة مثل ما دخل على قلت لا الامنة أنا أخيرها عند العبد الاتباع ولا أخيرها عند الحر لا خلاف حال العبد والحر وأن العبد لو انتدب حرافته وجهها على ذلك خيرتها لانه لا يصل من أداء الحق لها والتوصل اليها الى ما يصل اليه الحر والامة مخالفة لها والامة الثيب البالغ يزوجهها سيدعا كارهة ولا يزوج البالغة البكر ولا الصغيرة غير الاب كارهة قال فأتري لو كانت نكاحا فزوجت نظر لها أن النكاح جائز قلت أيجوز أن أنظر لها بأن أقطم الحق الذي جعل لها في نفسها هل رأيت فقيرا يقطع حقه في نفسه ولا يقطع حتى الغنى قال فقد يبيع علمها في مالها قلت فيما لا بد لها منه وكذلك أبيع على الغنية وفي النظر لهما ما أبيع وحقهما في أموالهما مخالف حقهما في أنفسهما قال فافرق بينهما قلت أفرأيت لو دعت المرأة البالغة أو الرجل البالغ المولى علمها الى بيع شيء من أموالهما ماسا كخير لهما بالضرورة في مطعم ولا غيره أتبعه قال لا قلت ولو وجب على أحدهما أو احتجج الى بيع بعض ماله في ضرورة تزواجه أو حق يلزمه أتبعه وهو كاره قال نعم قلت فلو دعت البالغ الى منكره كفاء أمتنعها قال لا قلت ولو خطبها فنتعه أتنكحها قال لا قلت أفتري حقهما في نفسها يخالف حقهما في مالها قال نعم وقد يكون النكاح للفقيرة الصغيرة والكبيرة سواء قلت له وكيف زعمت أن لا نفقة لها حتى تبلغ الجامع فقد دعت عليها النكاح ولم تأخذ لها مهر ولا نفقة ومنعت بذلك من غير من زوجته ياها ولعل غيره خير لها أو أحب اليها أو وفق لها في دين أو خلق أو غير ذلك فليست أرى عقدك عليها الا خلافا للنظر لها لانها لو كانت بالغاً كانت أحق بنفسها منكم كان النظر يكون بوجوه منها أن توضع في كفاءة أو عذى دين أو عذى خلق أو عذى مال أو عذى من تهوى فتعقبه عن التطلع الى غيره وكان أحد لا يقوم في النظر لها في الهوى والمعرفة والمواقفة لهما مقام نفسها لانه لا يعرف ذات نفسها من الناس الا هي فانكاحها وان كانت فقيرة قد يكون نظرا عليها وخلاف النظر لها قال أما في موضع الهوى في الزوج فنع قلته في لو كانت بالغة فدعوتها الى خير الناس ودعت الى دونه اذا كان كفواً كان الحق عندك أن تزوجهما من دعت اليه وكانت أعلم بما يوافقها وحرام عندك أن تمنعها اياه ولعلها نفتن به أليس تزوجه قال نعم قلت فأراها أولى بالنظر لنفسها منكم وأرى نظرك لها في الحال التي لا تنظر فيه لنفسها قديكون عليها قلت أفتزوج الصغيرة الغنية قال نعم قلت قديكون تزويجها انظر علمها ثم في نفسها الذي زوجها اياه وتعيش عمر غير محتاجة الى مال الزوج ومحتاجة الى موافقته وتكون أدخلتها فيما لا يوافقها وليست فيها الحاجة التي اعتلت بها في الفقيرة قال فيجوز أن نقول تزوج الفقيرة ولا تزوج الغنية قلت كلاهما فيجوز قال فقد تزوج بعض التابعين قلت قد يخالف نحن بعض

(٢٠ - الام خامس) في دار الحرب كانت الكفارة في العمد أولى (قال المرزني) رحمه الله واحتج بان الكفارة في قتل الصيد في الاحرام والحرم عدا أو خطأ سواء الا في المأثم فكذلك كفارة القتل عدا أو خطأ سواء الا في المأثم (باب لا يرث القاتل من كتاب اختلاف أبي حنيفة وأهل المدينة) قال الشافعي رحمه الله قال أبو حنيفة لا يرث قاتل خطأ ولا عمدا

شهادتهم ما في مقام واحد فان صدقهم ما ولي الدم معاً بطلت الشهادة وان صدق الذين شهدوا أو لا قبلت شهادتهم ما وجعلت الآخر من دفعين بشهادتهما وان صدق الذين شهدوا آخراً بطلت شهادتهم ما لانهم ما يدفعان بشهادتهم ما مشد به عليهم ما ولو شهد أحدهما على اقراره أنه قتله عمداً والآخر على اقراره ولم يقل خطأ ولا عمداً جعلناه قاتلاً والقول قوله فان قال عمداً (١٥٥) فعليه القصاص وان قال خطأ

أحلف ما قتله عمداً وكانت الدية في ماله في مضي ثلاث سنين ولو قال أحدهما اقتله غدوة

وقال الآخر عشيّة أو قال أحدهما بسيف واحد منهما مكذب لصاحبه ومثل هذا يوجب القسامة ولو شهد أحدهما أنه قتله والآخر أنه أقر بقتله لم تجز شهادتهما لان الاقرار

مخالف للفعل ولو شهد أنه ضربه ملففاً فقطعه بانهين ولم يبين انه كان حملاً لم أجعله قاتلاً وأحلفته ما ضربه حملاً ولو شهد أحد الورثة أن أحدهم عفا القود والمال فلا سبيل الى القود وان لم تجز شهادته وأحلف المشهود عليه ما عفا المال وبأخذ حصته من الدية وان كان ممن تجوز شهادته حلف القاتل مع شهادته لعدو عفا عنه القصاص والمال ويرى من حصته من الدية ولو شهد وارث انه جرحه عمداً أو خطأ لم أقبل لان الجرح قد يكون نفساً فيستوجب بشهادته

في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن يحتمل معنيين أحدهما فاعتزلوهن في غيرة الجماع ولا تقربوهن في الجماع فيكون اعتزالهن من وجهين والجماع أظهر معانيه لا أمر الله بالاعتزال ثم قال ولا تقربوهن فأشبهه أن يكون أمرنا وبهذا نقول لانه قد يحتمل أن يكون أمر باعتزالهن ويعني أن اعتزالهن الاعتزال في الجماع (قال الشافعي) وانما قلنا بمعنى الجماع مع أنه (١) ظهراً الآية بالاستدلال بالنسبة

(الخلاف في اعتزال الحائض) قال الشافعي رحمه الله قال بعض الناس اذا اجتنب الرجل موضع الدم من امرأته وجار يته حمله ما سوى الفرج الذي فيه الاذى قال الله عز وجل فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاستدلنا على أنه أمر باعتزال الدم قلت فلما كان ظهراً الآية أن يعتزلن لقول الله تعالى وتعالى فاعتزلوا النساء وقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن كانت الآية محتملة لاعتزالها الاعتزال الا غير اعتزال الجماع فلما سمى أن يقربن دل ذلك على أن لا يجامعن قال انها تحتمل ذلك ولكن كيف قلت يعتزل ما تحت الازار دون سائر بدنهن قلت له احتمل اعتزالهن اعتزلوا جميع أبدانهم واحتمل بعض أبدانهم دون بعض فاستدلنا بالنسبة على ما أراد الله من اعتزالهن فقلت به كما بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب ما ينال من الحائض) قال الشافعي قال الله عز وجل ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن الآية (قال الشافعي) فالبين في كتاب الله أن يعتزل ايمان المرأة في فرجها اللائذي فيه وقوله حتى يطهرن يعني برين الطهر بعد انقطاع الدم فاذا تطهرن اذا اغتسلن فأقربوهن من حيث أمركم الله قال بعض الناس من أهل العلم لم من حيث أمركم الله أنه أن تعتزلوهن يعني عان الفرج اذا تطهرن فتطهرن بخاله قبل تحيض دلالة قال جل ثناؤه فاعتزلوا النساء في المحيض يحتمل فاعتزلوا فرجهن وبما وصفت من الاذى ويحتمل اعتزال فرس وجهن وجميع أبدانهم وفروجهن وبعض أبدانهم دون بعض وأظهر معانيه اعتزال أبدانهم كلها لقول الله عز وجل فاعتزلوا النساء في المحيض فلما احتمل هذه المعاني طلبنا الدلالة على معنى ما أراد جل وعلا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدناه اتدل مع نص كتاب الله على اعتزال الفرج وتدل مع كتاب الله عز وجل على أن يعتزل من الحائض في الاثنيان والمباشرة ما حول الازار فأسفل ولا يعتزل ما فوق الازار الى أعلاها فقلنا بما اوصفنا لتشد الحائض ازارها على أسفلها ثم يباشرها الرجل وينال من اثنانها من فوق الازار ما شاء فان أتاها ما أضاف ليس تغفر الله ولا بعد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أرسل الى عائشة رضي الله عنها يسألها عن يباشر الرجل امرأته وهي حائض فقالت لتشد ازارها على أسفلها ثم يباشرها ان شاء (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أراد الرجل أن يباشر امرأته حائضاً لم يباشرها حتى تشد ازارها على أسفلها ثم يباشرها من فوق الازار منهم مفضيا اليه ويتلذذ به كيف شاء منها ولا يتلذذ بما تحت الازار منها ولا يباشرها مفضيا اليها والسرة ما فوق الازار

(الخلاف في مباشرة الحائض) قال الشافعي رحمه الله فتح الفنا بعض الناس في مباشرة الرجل امرأته وانابانه اياها وهي حائض فقال ولم قلت لا ينال منها بفرجه ولا يباشرها في ما تحت الازار وينال فيما فوق الازار فقلت له بالنسبة ليس لي ولا لك ولا لمسلم القول بغيره وذ كرت فيه السنة فقال قدر وينال خلاف ما روينا

الدية فان شهدوا له من يحجبه قبلته فان لم أحكم حتى صار وارثاً طرحت له ولو كنت حكمت ثم مات من يحجبه ورثته لانها مضت في حين لا يجز بها الى نفسه ولو شهد من عاقبته بالجرح لم أقبل وان كان فقيراً لانه قد يكون له مال في وقت العقل فيكون دافعاً عن نفسه بشهادته ما يلزمه (قال المزني) رحمه الله وأجاز في موضع آخر اذا كان من عاقبته في قرب النسب من يحمل العقل حتى لا يخص اليه الغرم الا بعد موت

الذي هو أقرب (قال) وتجوز الوكالة في تثبيت البينة على القتل عمداً أو خطأ فإذا كان القود لم يدفع إليه حتى يحضر الولي أو يوكله بقتله فيكون له قتله (قال) وإذا أمر السلطان بقتل رجل أو قطع أقتص من السلطان لأنه شكك في فعله ويعز المأمور (باب الحكم في الساحر إذا قتل بسحره) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سحر رجلاً ثلثان (١٥٦)

سئل عن سمكه فان
قال أنا عمل هذا القتل
فأخطئ القتل وأصيب
وقدمات من عملي فقيه
الدية وإن قال مرض
منه ولم يت أقسم أو لبأوه
لمات من ذلك العمل
وكانت الدية وإن قال
عملي يقتل المجهول به
وقد عميت قتله به
تم له قودا

(قتل أهل البغي)
باب من يجب قتاله
من أهل البغي والسيرة
فهم

(قال السافعي) رحمه الله قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله فان فاعت فاصلحوا بينهما بالعدل واقتطوا ان الله يحب المفسطين فامر الله تعالى جسده بان يصلح بينهم بالعدل ولم يذكر تباعسة في دلام واغاذ كر الصلح آخر كما ذكر

أن يختلف موضع الدم ثم ينال ما شاء فذكر حديثاً لا يشتهه أهل العلم بالحديث فقال فهل تجد لما بين تحت
الازار وما فوقه فرقامع الحديث فقلت له نعم وما فرق أقوى من الحديث أحد الذي يتلذذ به منها سوى
الفرج مما تحت الازار اللسان والفخذان فأجدهما يفارقان ما فوق الازار في معنيين أحدهما الدم إذا سال
من الفرج جرى فيه ما وعليه ما والثاني أن الفرج عورة والاليتين عورة (١) فهما فرج واحد من بطن الفخذين
متصلين بالفرج نفسه وإذا كشف عنهم الازار كاد أن ينكشف عنه والازار يكشف عن الفرج ويكون
عليه وليس على ما فوقه

(باب اتيان النساء في أدبارهن) قال الشافعي رضي الله عنه قال الله عز وجل نسأؤكم حرث لكم الآية (قال الشافعي) احتملت الآية معنيين أحدهما أن تؤتي المرأة من حيث شاء زوجها لأن أنى شئتم يسمن أين شئتم لا يحظر ومنها كالأحظور من الحرث واحتملت أن الحرث أنما يراد به النبات وموضع الحرث الذي يطلب به الولد الفرج دون ما سواه لاسبيل لطلب الولد غيره فاختلف أحكامنا في اتيان النساء في أدبارهن فذهب ذاهبون منهم إلى إحلاله وآخرون إلى تحريمه وأحسب كلالا الفرقين تأولوا ما وصفت من احتمال الآية على موافقة كل واحد منهما (قال الشافعي) فطلبنا الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدنا حديثين مختلفين أحدهما ثابت وهو حديث ابن عينة عن محمد بن المنكدر أنه سمع جابر بن عبد الله يقول كانت اليهود تقول من أتى امرأته في قبله آمن دبرها جاء الولد أحول فأرسل الله عز وجل نسأؤكم حرث لكم فأنوأ حرثكم أنى شئتم خبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عيسى محمد بن علي بن شافع قال أخبرني عبد الله بن علي بن السائب بن عمرو بن أحيحة بن الجلاح أو عمرو بن فلان بن أحيحة بن الجلاح أنا شاككت «يعني الشافعي» عن خزيمة بن ثابت أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اتيان النساء في أدبارهن أو اتيان الرجل كيف قلت في أي الخريبتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم أي حلال فالسألي الرجل دعاه أو أمر به فدعي فقال كيف قلت في أي الخريبتين وفي أي الخريبتين أو في أي الخصفتين آمن دبرها في قبلها فنع أتم من دبرها في دبرها فلا فإن الله لا يستحي من الحق لأنوا النساء في أدبارهن قال فإقول قلت عي ثقة وعبد الله بن علي ثقة وقد أخبرني محمد عن الانصاري يحدث به أنه أثني عليه خيرا وخزيمة ممن لا يشك عالم في ثقته فلست أخص فيه بل أهمي عنه

باب ما يستحب من تحصين الاماء عن الزنا قال الشافعي قال الله عز وجل ولا تكرر هو افستانكم على الغاء ان اردن تحصنا الآية فزعم بعض اهل العلم بالتفسير انها نزلت في رحل قد سماه له اماء بكرههن على الزنا لئلا ينجس بالاولاد فيتموهن وقد قيل نزلت قبل حد الزنا والله اعلم فان كانت نزلت قبل حد الزنا ثم جاء حد الزنا فما قبل الحد ومسوخ بالحد وهذا موضوع في كتاب الحدود وان كانت نزلت بعد حد الزنا فقد قيل ان قول الله عز وجل فان الله من بعدا كراههن غفور رحيم نزلت في الاماء المكروهات انه مغفور لهن بما اكرهن عليه وقيل غفور اى هو اغفر وارحم من ان يؤاخذهن بما اكرهن عليه وفي هذا كالدلالة على ابطال الحد عنن اذا اكرهن على الزنا وقد ابطال الله تعالى عن اكره على الكفر الكفر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما وضع الله عن امته وما استكرهوا عليه

(باب نكاح الشغار) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل الرجل ابنته على أن يزوج الرجل الآخر ابنته

(۱) قوله فمهما فرج واحد الخ كذا في النسخ وانظر كتبه مصدقة

ولمس

الاصلاح بينهم أو لاقبل الأذن بقضاهم فأشبهه هذا أن تكون التبعات في الدماء والجراح وما تلف وليس
من الاموال ساقطة بينهم وكما قال ابن شهاب عندنا قد كانت في تلك الفتنة دماء يعرف ببعضها القاتل والمقتول وأتلفت فيها أموال ثم صار
الناس الى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم فاعلمته اقتص من أحد ولا أعزم إلا أن تله (قال الشافعي) رحمه الله وما علمت الناس

اختلافوا في أن ما حووا في البغي من مال فوجده بعينه أن صاحبه أحق به (قال) وأهل الردة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ضرر بان فقههم قوم
كفر وابتعدوا عنهم مثل طليحة ومسيلمة والعنسي وأصحابهم ومنهم قوم عسكروا بالاسلام ومنعوا الصدقات ولهم لسان عربي والردة ارتداد عما
كانوا عليه بالكفر وارتداد عن حق كانوا عليه وقول عمر لابن بكر رضي الله عنهما أليس قد قال (١٥٧) رسول الله صلى الله عليه وسلم

أشرت أن أقاتل الناس

حتى يقولوا لا اله الا الله

فاذا قالوا فقد عصموا

منى دماءهم وأموالهم الا

بحقها وحسابهم على الله

وقول أبي بكر هذان

حقها لو منعوني عناقا

مما أعطوه النبي صلى

الله عليه وسلم لقاتلهم

عليها معرفة منهم ما كان

من قاتلوا من عسك

بالاسلام ولولا ذلك لما

سئل عمر في قتالهم ولقال

أبو بكر قد رآه لا اله

الا الله فصاروا مشركين

وذلك بين في مخاطبتهم

جيوش أبي بكر وأشعار

من قال الشعر منهم

فقال شاعرهم

ألا أصبحينا قبيل نائرة

الفجر

لعل منايانا قريب وما

ندري

أطعنار رسول الله ما كان

بيننا

فيا عجب ما بال مالك أبي

بكر

فان الذي سألوكم

فنعتم

لكالتم أو أحلى اليهم

من التمر

وليس بينهما صداق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا شعار في الاسلام (قال الشافعي) رحمه الله وهذا نقول والشعار أن
يزوج الرجل ابنته الرجل على أن يزوجه ابنته صداق كل واحدة منهم باضع الاخرى فاذا وقع النكاح على هذا فهو
مفسوخ فان دخل بها قبلها المهر بالوطء ويفرق بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله
والحسن ابني محمد بن علي قال الزهري وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم
وذكر تحريم المتعة (قال الشافعي) والمتعة أن ينكح الرجل المرأة إلى أجل معلوم فاذا وقع النكاح على هذا فهو
مفسوخ دخل بها أو لم يدخل بها فان أصابها قبلها المهر بالميسر

(الخلاص في نكاح الشغار) قال الشافعي رحمه الله فقال بعض الناس أما الشغار والنكاح فيه ثابت ولكل
واحدة من المتكويحتين مهر مثلها وأما المتعة فان قلت فهو فاسد فايدخل على قلت ما لا يشبهه فيه خطوك قال
وما هو قلت ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الشغار ولم تختلف الرواية فيه عنه صلى الله عليه وسلم
فأجرت الشغار الذي لا يخالف عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عنه ورددت نكاح المتعة وقد اختلف عن
النبي صلى الله عليه وسلم فيها قال فان قلت فان أبطأ الشرط في المتعة جاز النكاح وان لم يبطأه فالنكاح مفسوخ
قلت له اذا تخلف خطأ بيننا قال فكيف قلت روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عنها وما نهى عنه حرام
ما لم يكن فيه رخصة بحلال وروى عنه أنه أحله فلم يحله وأحدثت بين الحديثين شيئا حار جازهما ما حار جاز
مذاهب الفقه متناقضا قال وما ذلك قلت أنت تزعم أنه لو نكح رجل امرأة على أن كل واحد منهما بالخيار
كان النكاح باطلا لان الخيار لا يجوز في النكاح لان ما شرط في عقده الخيار لم يكن العقد فيه تاما وهذا
وان جاز في الشرع لم يجز في النكاح عندنا وعندك فان قلت فان أبطأ المتنا كان نكاح المتعة الشرط فقد
زعمت أن عقد النكاح وقع والجاء لا يحل فيه ولا الميراث ان مات أحدهما قبل ابطال الشرط لم تجزه بعد
وقوعه غير جائز فقد أجرت فيه الخيار للزوجين وأنت تزعم أن الخيار له ما يفسد العقد ثم أحلته بشئ آخر
عقده لم يشترط فيها خيار ثم أحدثت لها ما سأل من قبلك أن جعلت لها ما خيارا ولو فسده بالبيع كنت قد
أخطأت فيه القياس قال ومن أين قلت الخيار في البيع لا يكون عندك الا بان يشتري ما لم يرعنه فيكون
له الخيار اذا رآه أو يشتري فيجده عيبا فيكون بالخيار ان شاء رده وان شاء حبس والنكاح حرى من هذين
الوجهين عندك قال نعم قلت والوجه الثاني الذي يحير فيه الخيار في البيع أن يشترط المتبايعان أو أحدهما
الخيار وان وقع عقدهما البيع على غير الشرط لم يكن لهما ولا لأحدهما خيارا لانما وصفت من أن لا يكون
المشتري رأى ما اشتراه أو داس له بعيب قال نعم قلت فالمتنا كان نكاح المتعة انما كان كالحايع رآه الى
مدة لم يشترط اختيارا فكيف يكون زوجه اليوم وغدا غير زوجها بغير طلاق يحلثه والعقد اذا عقدت الا
أن يحدث فرقة عندك أو كيف تكون زوجة ولا يتوارثان أم كيف يتوارثان بوما ولا يتوارثان في غده قال
فان قلت فالنكاح جائز والشرط في المدة في النكاح باطل قلت فانت تحدث للمرأة والرجل نكاحا بغير رضاها
ولم يعقدها على أنفسهما وانما فسده بالبيع والبيع لو عقد (٣) فقال البائع والمشتري أشتري منك هذا
عشرة أيام كل يوم كان البيع مفسوخا لانه لا يجوز أن أمملكه اياه عشر ادون الا بد ولا يجوز أن أمملكه اياه عشرة
وقد شرط أن لا يملكها الا عشرة فكان يلزم أن لو لم يكن في نكاح المتعة خبر يحرمه أن تفسده اذا جعلته

(٣) قوله فقال البائع الخ كذا في النسخ ولا تخلو العبارة من تحريف أو سقط فخر ركبته محمده

سنخههم ما كان فينا بقبية * كرام على العزاء في ساعة العسر

وقالوا لأبي بكر رضي الله عنه بعد الاسار ما كفرنا بعد ايماننا ولكننا شجعنا على أموالنا فصار اليهم أبو بكر بنفسه حتى لقي أنجاني بدر
الفراري فقاتله ومعه عمر وعامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم أمضى أبو بكر رضي الله عنه خالد في قتال من ارتد ومنع

الزكاة فقاتلهم بعوام من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله في هذا دلالة على أن من منع حقاً ما فرض الله عليه فلم يقدر الامام على أخذه بما تمتعه فأناله وإن أتى القتال على نفسه وفي هذا المعنى كل حق لرجل على رجل فغنه بجماعة وقال لأوردى ولأبدؤكم بقتال قوتل وكذا قال (١٥٨) من منع الصدقة من نسب إلى الردة فإذا لم يخلف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

في قتالهم بمنع الزكاة فالباغي الذي يقاتل الامام العادل في مثل معانهم في أنه لا يعطى الامام العادل حقاً يجب عليه ويمتنع من حكمه ويريد على ما منع الصدقة أن يريد أن يحكم هو على الامام العادل ولو أن نفر اسيراً قليل العدد ويعرف أن مثلهم لا يمتنع إذا أريدوا فاطهروا آراءهم وناذبوا الامام العادل وقالوا تمتع من الحكم فأصابوا أموالاً ودماء وحدوداً في هذه الحال متأولين ثم ظهر عليهم أقمت عليهم الحدود وأخذت منهم الحقوق كما تؤخذ من غير المتأولين وإذا كانت لأهل المغي جماعة تذكر ويمتنع مثلها بموضعها الذي هي به بعض الامتناع حتى يعرف أن مثلها لا ينال الا حتى تكثر نكايته واعتقدت ونصبت اماماً وأظهرت حكماً وامتنعت من حكم الامام العادل فهذه الفئة الباغية التي تفارق حكم من ذكرنا قبلها فان فعلوا مثل هذا فينبغي أن يسئلوا ما نقموا فان ذكروا

قياساً على البيع فافسد البيع قال فقال فان جعلته قياساً على الرجل يشترط للمرأة أن يكون النكاح ثابتاً والشرط باطلاً قلت له فان جعلته قياساً على هذا أخطأت من وجوه قال وما هي قلت من الناس من يقول لها بشرطها ما كان والنكاح ثابت بينهم ما و بينهم وبينه ما بين الزوجين من الميراث وغيره فان قسمته على هذا القول لزم أن تقول ذلك في المتناكحين نكاحاً متعة قال لا أقسمه على هذا القول ولا يجوز أن يثبت بينهم ما يثبت بين الزوجين وهي زوجة في أيام غير زوجة بعده فقلت فان قسمته على من قال ان النكاح ثابت بشرطها دارها باطل فقد أحدثت لها من ويجايع بشرطها ما ليس بزوجين ما لم يرزعه أحد منهما فكنت رجلاً زوجاً اثنين بل ارضاهما ولزم أن أخطأت القياس من وجه آخر قال وأين قلت لنا حكمه المسترطه دارها نكحت على الابد فليس في عقد هذا النكاح على الابد شيء يفسد النكاح وشرطت أن لا يخرج بهما من دارها نكحت على الابد والشرط فهي وان كان لها شرطها أو أبطل عنها فهي حلال الفرج في دارها وغير دارها والشرط زيادة في مهرها والزيادة في المهر عندنا وعندك كانت جائزة أو فاسدة لا يفسد العقد والسالكه متعة لم ينكحها على الابد انما نكحته يوماً أو عشر افنكحته على أن زوجها حلال في اليوم أو العشر محرم بعده لا بها بعده غير زوجة فلا يجوز أن يكون فرج يوطأ بنكاح يحل في هذه ويجرم في أخرى قال ما عي بقياس عليها أن تكون زوجته اليوم وغير زوجة الغد بلا أحداث فرقة (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له رأيت لو استقامت قياساً على واحد مما أردت أن تقسمها عليه أيجوز في العلم عندنا وعندك أن يعتمد على المتعة وقد جاء فيها خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بتعريم وخبر بتحميل فرغنا نحن وأنت أن التحليل منسوخ فتجعله قياساً على شيء غيره ولم يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر فان جاز هذا لك جاز عليك أن يقول لك قائل حرم الطعام والجماع في الصوم والصلاة وحرم الجماع في الاحرام فأحرم الطعام فيه أو أحرم الكلام فيه خبر على ما جاء قلت فقد عدت في نكاح المتعة وفيه خبر بجعله قياساً على النكاح على ما لا خبر فيه فجعلته قياساً على البيوع وهو شريعة غيره ثم تركت جميع ما قسمت عليه وتناقض قولك فقال فانه كان من قول أصحابنا افساده فقلت فلم يفسده كما أفسده من رعم أن العقدة فيه فاسدة ولم تجز كما جاز من زعم أنه حلال على ما شارطنا ولم يقم فيه قول على خبر ولا قياس ولا معقول قال فلا شيء أفسدت أنت الشغار والمتعة قلت بالذي أوجب الله عز وجل على من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم وما أجد في كتاب الله من ذلك فقال وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الخيرة من أمراًهم وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت قال فكيف يخرج منهي النبي صلى الله عليه وسلم عندك قلت ما منهي عنه مما كان محرماً حتى أحل بنص من كتاب الله عز وجل أو خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنهي عن ذلك عن شيء فالنهي يدل على أن ما منهي عنه لا يحل قال ومثل ماذا قلت مثل النكاح كل النساء محررات الجماع الا بما أحل الله ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم من النكاح الصحيح أو ملك اليمين فتى انعقد النكاح أو الملك بما منهي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل ما كان منه محرماً وكذلك البيوع ثم أموال الناس محرمة على غيرهم الا بما أحل الله من بيع وغيره فان انعقد البيع بما منهي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل بعقده منهي عنه فلما منهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار والمتعة قلت

مظلمة بينت ردت وإن لم يذكرها بينة قيل عودوا لما فارقتهم من طاعة الامام العادل وأن تكون كلمةكم من أهل دين الله على المسلمين واحدة وأن لا تمتنعوا من الحكم فان فعلوا قبل منهم وان امتنعوا قبل الاممؤذونكم بحرب فان لم يحبسوا قوتلوا ولا يقتلوا حتى يدعوا ويناطروا الآن يمتنعوا من المناظرة فيقتلوا حتى يفيوا إلى أمر الله (قال الشافعي) رحمه الله والفئة الرجوع عن

القتال بالهزيمة أو الترتك للقتال أي حال تركها القتال فقد فاء وأو حرم قتالهم لأنه أمر أن يقاتل وأنما يقاتل من يقاتل فإذا لم يقاتل حرم
بالإسلام أن يقاتل فإما لم يقاتل فإما يقال اقتلوه لا قاتلوه نادي منادي على رضى الله عنه يوم الجمل ألا لا يتبع مدبر ولا يرفق على جريح
وأتى على رضى الله عنه يوم صفين بأسير قتال له على لا قتال صبرا إني أخاف الله رب العالمين (١٥٩) فمضى سبيله والحرب يوم صفين

قائمة ومعاهدة يقاتل

جادا في أيامه كانها

متصففا ومستعليا فمذا

كله أقول وأما إذا لم تكن

جماعة متمتعة بحكمه

القصاص قتل ابن ماجم

علينا ولا فأمير بحبس

وقال لولده إن قتلتهم فلا

تمثلوا ورأى عليه القتل

وقوله الحسن بر على

رضى الله عنه وفي الناس

بقية من أصحاب النبي

صلى الله عليه وسلم فما

أنكر قتله ولا عابه أحد

ولم يقد على وقدولى قتال

المأولين ولا أبو بكر من

قتله الجماعة المتمتعة

مثلها على التأويل على

ما وصفنا ولا على الكفر

وان كان بار تدا إذا تابوا

قد قتل طليحة عكاشة

ابن محسن ونابت بن أقرم

ثم أسلم فلم يضمن

عقلا ولا قودا فاجاعة

متمتعة غير متأولين

قتل وأخذت المال

فحكمهم حكم قطاع

الطريق (قال المزني) رحمه

الله هذا خلاف

قوله في قتال أهل الردة

لأنه أزالهم هناك ما وضع

عنهم عهدنا وهذا أشبه

المسكر حتان بالوجهين كانتا غير مباحين إلا بشكاح صحيح ولا يكون ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم
من الشكاح ولا البيع صحيحا قال هذا عندى كذا رعت ولكن قد يقول بعض الفقهاء في النهى ما قلت وبأى
نهى آخر فيقولون فيه خلافة ويوجهونه على أنه لم يرد به الحرام فقلت له إن كان ذلك بدلالة عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه لم يرد بالنهى الحرام فكذلك ينبغي إهم وإن لم يكن فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة لم يكن
لهم أن يزعموا أن النهى مرة محرم وأخرى غير محرم فلا فرق بينهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فدلني في غير
هذا على مثله فقلت أرايت لو قال لك قائل نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها وأختها
فقلت أنه لم ينه عن الجمع بين بنتي العم ولهما قرابة ولا بين القرابات غيرهما فكانت العمدة والحالة وابنة الاخ
والاخذ حال لا أن يتبدأ بشكاح كل واحدة منهما على الانفراد أنهن أحلان وخرجن عن معنى الام والبنات
وما حرم على الاب بجرمة نفسه أو بجرمة غيره فاستدللت على أن النهى عن ذلك انما هو كراهية أن يفسد ما
بينهما والعمدة والحالة والدان ليستا كلبتي العم اللتين لاشئ لو واحدة منهما على الاخرى الا لاخرى مثله فان
كانت ارضيتين بذلك أمومتين باذنهما وأخلاقهما على أن لا يتفاسدا بالجمع حل الجمع بينهما قال ليس ذلك
قلت وكذلك الجمع بين الاختين قال نعم قلت فان نكح امرأة على عمتها فالما انعقدت العقدة قبل يمكن الجمع
بينهما ماتت التي كانت عنده وبقيت التي نكح قال فعقدت الآخرة فاسدة قلت فان قال قد ذهب الجمع وصارت
التي نهى أن ينكح على هذه المرأة الميتة فقال لك أنا لو ابتدأت نكاحها الآن جاز فافرق نكاحها الاول قال ليس
ذلك ان انعقدت العقدة بامر نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تصح بحال يحدث بعدها فقلت له
فهكذا قلت في الشغار والمتعة قد انعقد بامر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه لا لعلة في غيره وما نهى عنه
بنفسه أولى أن لا يصح مما نهى عنه بغيره فان افرق القول في النهى كان الجمع بين المرأة وعمتها ونكاح الاخت
على أختها إذا ماتت الاولى منها قبل أن يتجمع هي والآخرة أولى أن يجوز لأنه انما نهى عنه لعلة الجمع وقد زال
الجمع قال فان زال الجمع فان العقد كان وهو ثابت على الاولى فلا يثبت على الآخرة وهو منهي عنه قلت له
فالذي أجزته في الشغار والمتعة هكذا وأولى أن لا يجوز من هذا فقلت له أرايت لو قال قائل إنه أمر بالشهود في
النكاح أن لا يتجاحد الزوجان فيجوز النكاح على غير الشهود ما تصادقا قال لا يجوز النكاح بغير شهود قلت وان
تصادقا على أن النكاح كان جائزا وأشهدا على إقرارهما بذلك قال لا يجوز قلت ولم لأن المرأة كانت غير حلال
الاباء أحلها الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم به فلما انعقدت عقدة النكاح بغير ما أمر به لم يحل المحرم الا من حيث
أحل قال نعم قلت فالأمر بالشهود (١) لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم خبرا ثبتت النهى عن الشغار والمتعة
ولو ثبت كذب به بحجج جاللة إذا قلت في النكاح بغير سنة لا يجوز لأن عقد النكاح كان بغير كل ما أمر به وان
انعقدت بغير كل ما أمر به فهي سليمة قلنا لا فإيهما أولى أن يفسد العقد التي انعقدت بغير ما أمر به
أو العقد التي انعقدت بما نهى عنه والعقد التي انعقدت بما نهى عنه تجمع النهى وخلاف الأمر قال كل سواء
قلت وان كانتا سواء لم يكن لك أن تجيز واحدة وترد مثلهما أو وكذا ومن الناس من يزعم أن النكاح بغير سنة
جائز غير مكره كالبيع ومن الناس أحد الا يكره الشغار وينهى عنه وأكثروا بكره المتعة وينهى عنها ومنهم
من يقول يرحم فيها من ينكحها وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل أن يقبض أفرأيت
لو تبيع رجلا بطعام قبل أن يقبض ثم نقبضا فذهب الغرأ يجوز قال لا لأن العقد انعقد فاسدة منها

عندى بالقياس (قال الشافعي) رحمه الله ولو أن قوما أظهر ورأى الخوارج وتجنبوا الجماعات وأكفروهم لم يحل بذلك قتالهم
بلغنا أن عليا رضى الله عنه سمع رجلا يقول لا حكم الا لله في ناحية المسجد فقال على رضى الله عنه كلكم حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث
لا تمنعكم مساجد الله ان تذكروا فيها اسم الله ولا تمنعكم التي عمادتها أيديكم مع أيدينا ولا نبؤكم بقتال (قال الشافعي) رحمه الله ولو

قتلوا إليهم أو غيره قبل أن ينصبوا إماماً أو يظهر واحداً مخالفاً لحكم الإمام كان عليهم في ذلك القصاص قد سلّموا وأطاعوا والبايع لهم من قبل على ثم قتلوه فإرسل إليهم على رضى الله عنه أن ادفعوا إلينا قتله نقتله به قالوا لا نكنا قتله قال فاستسلموا بحكم عليكم قالوا لا إفسار إليهم فقتلهم فأصاب أكثرهم (قال الشافعي) (١٢٠) رحمه الله وإذا قاتلت امرأة منهم أو عبداً أو غلاماً من أهق قوتوا ومقبلين وتر كوا مولى

عنها قلت وكذلك إذا سبي عن بيع وسلف وتبایعاً بتم البيع ويرد السلف لورفعاً اليك قال لا يجوز لأن العقدة انعقدت فاسدة قيل وما فسادها وقد ذهب المكرود منها قال انعقدت بأمر مني عنه قلنا وهكذا أفعل في كل أمر ينهي عنه ولو لم يكن في إفساد نكاح المتعة إلا القياس انبغي أن يفسد من قبل إنها إذا زوجت نفسها ومين كنت قد زوجت كل واحد منهما ما لم يزوج نفسه وأباحت له ما لم يبع لنفسه قال فكيف تفسده قلت لما كان المسلمون لا يحيزون أن يكون النكاح الأعلى إلا بدحتي يحدث فرقة لم يجر أن يحل يومين ويحرم أكثر منهما لم يجر أن يحل في أيام لم ينكحها فكان النكاح فاسداً (نكاح المحرم) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب أخى بنى عبد الدار أخيه أن عمر بن عبد الله أرسل إلى أبان بن عثمان وأبان يومئذ أمير الحاج وهما محرمان أنى قد أردت أن أنكح طلحة ابن عمر بنت شيبة بن جبير وأردت أن تحضر فأنكر ذلك أبان وقال سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان أظنه عن عمر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل معناه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن زيد بن الأصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع موله ورجلاً من الأنصار فزوجه ميمونة ابنة الحرث ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل أن يخرج أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي عن ابن المسيب قال ما نكح رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة إلا وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين أن أبا عطفان بن طرف المرى أخبره أن أبا طر يفازوج امرأته وهو محرم فرد عمر نكاحه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب على نفسه ولا على غيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن قدامة بن موسى عن شاذب أن زيد بن ثابت ردى نكاح محرم (قال الشافعي) رحمه الله وهذا كله نأخذ فإذا نكح المحرم أو أتى غيره فنكاحه مفسوخ وللحرم أن يرجع امرأته لأن الرجعة قد ثبتت بابتداء النكاح وليست بالنكاح إنما هي شىء له في نكاح كان وهو غير محرم وكذلك له أن يشتري الأمة للوطء وغيره وبهذا نقول فإن نكح المحرم فنكاحه مفسوخ

(باب الخلاف في نكاح المحرم) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله فقال لبعض الناس في نكاح المحرم فقال لا بأس أن ينكح المحرم ما لم يصب وقال روىنا خلاف ما روىنا فذهبنا إلى ما روىنا وذهبتم إلى ما روىتم روىنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح وهو محرم فقالت له أرباب إذا اختلفت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأيها تأخذ قال بالثابت عند قلت أفترى حديث عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابتاً قال نعم قلت وعثمان غير غائب عن نكاح ميمونة لأنه مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وفي سفره الذي بنى ميمونة فيه في عمرة القضية وهو السفر الذي زعمت أنت بانه نكحها فيه وإنما نكحها قبله وبنيها فيه قال نعم ولكن الذي روىنا عنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نكحها وهو محرم فهو وإن لم يكن يوم نكحها بالغاً ولا له يومئذ صحبة فإنه لا يشبه أن يكون خفي عليه الوقت الذي نكحها فيه مع قرابته بها ولا يقبل له هو وإن لم يشهد

لأنهم منهم ويختلفون في الأسار ولو أسرى بالغ من الرجال الأحرار فليس ليباع رجوت أن يبع ولا يبع أن يحبس مملوك ولا غير بالغ من الأحرار ولا امرأة لتبايع وانما يبايع النساء على الإسلام فأما على الطاعة فهن لأجهاد عليهن فأما إذا انقضت الحرب فلا يحبس أسيرهم وإن سألوا أن ينظروا لم أرباساً على ما رجوا الإمام منهم وإن خاف على الفتنة العادلة الضعف عنهم رأيت تأخيرهم إلى أن تمكنه القوة عليهم ولو استعان أهل الغنى بأهل الحرب على قتال أهل العدل قتل أهل الحرب وسبوا ولا يكون هذا أماناً الأعلى الكف فاما على قتال أهل العدل فلو كان لهم أمان فقاتلوا أهل العدل كان نقضاً لأمانهم وإن كانوا أهل ذمة فقد قيل ليس هذا نقضاً للعهد قال وأرى أن كانوا مكرهين أو ذكر وإجهاله فقالوا كنا نرى إذا جلتنا طائفة من المسلمين على أخرى أن دمه لا يحل كقطع الطريق أو لم نعلم أن من جلولنا على قتاله مسلم لم يكن هذا نقضاً للعهد

وأخذوا بكل ما أصابوا من دم ومال وذلك أنهم ليسوا بعومنين الذين أمر الله بالإصلاح بينهم وإن أتى أحدهم ثأباً لم يقص منه لأنه مسلم إلا محرم الدم (قال الشافعي) وقال لي قائل ما تقول فيمن أراد دم رجل أو ماله أو حريمه قلت يقاتله وإن أتى القتل على نفسه إذا لم يقدر على دفعه إلا بذلك وروى حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان وزنا بعد إحسان وقتل نفس

بغير نفس قلت هو كلام عربي ومعناه إذا أتى واحدة من الثلاث حل دمه فغناه كان رجلاً زنى محصناً ترك الزنا وتاب منه وهرب فقدر عليه قتل رجلاً أو قتل عمداً وترك القتل وتاب منه وهرب ثم قدر عليه قتل قوداً وإذا كفر ثم تاب فأقرقه اسم الكفر وهذا لا يفارقهما اسم الزنا والقتل ولو تابا وهربا (قال) ولا يستعان عليهم عن برى قتلهم مديرين ولا بأس إذا كان (١٦١) حكم الاسلام الظاهر أن يستعان

بالمشركين على قتال المشركين وذلك أنه يحل دماؤهم مقبلين ومديرين ولا يعين العادل إحدى الطائفتين الباغيتين وإن استعانت

على الأخرى حتى ترجع اليه ولا يرمون بالمخنيق ولا نار إلا أن تكون ضرورة بأن يحاط بهم فيخافوا الاضطلام أو يرمون بالمخنيق فيسبغهم ذلك دفعاً عن أنفسهم وإن غلبوا على بلاد فأخذوا صدقات أهلها وأقاموا عليهم الحد ولم تعد عليهم ولا يرد من قضاء قاضيهما إلا ما يرد من قضاء قاضى غيرهم (وقال في موضع آخر) إذا كان غير مأمون برأيه على استحلال دم ومال لم ينفذ حكمه ولم يقبل كتابه (قال) ولو شهد منهم عدل قبلت شهادته ما لم يكن يرى أن يشهد لموافقته بتدقيقه فإن قبل باغ في المعتز غل وصى عليه ودفن وإن كان من أهل العدل ففيها قولان أحدهما أنه كالشاهد والآخر أنه كاللوى الآمن قتله المشركون (قال) وأكره العدل أن يمد قتل

الاعن ثقة فقلت له يزيد بن الأصم ابن أختها يقول نكحها حلالاً ومعه سليمان بن يسار عتيقها أو ابن عتيقها فقال نكحها حلالاً لا يمكن عليك ما أمكنتك فقال هذان ثقة ومكانهما من المكان الذي لا يخفى عليهم الوقت الذي نكحها فيه (١) لحطها وحط من هو منها نكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يقبل ذلك وإن لم يشهد الإخبار ثقة فمتى فكأخبر هذين وخبر من روى عنه في المكان منها وإن كان أفضل منهما فلهما ثقة أو يكون خبر اثنين أكثر من خبر واحد ويريدونك معهما ثالثاً المسبب وتفرد عليك رواية عثمان التي هي أثبت من هذا كله فقلت له أو ما أعطيناك أن الخبرين لو تكافأنا نظرنا فيما فعل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده فنتبع (٢) أيهما كان فعلهما أشبه وأولى الخبرين أن يكون محققاً فبقوله وترك الذي خالفه قال بلى قلت فمرويز بن بدين نكاح المحرم ويقول ابن عمر لا ينكح ولا يبلع ولا أعلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما مخالفاً قال فإن المكيين يقولون ينكح فقلت مثل ما ذهب إليه والحقه تتركهم مثل ما تركت ولعلهم خفي عليهم ما خالف ما رويوا من نكاح النبي صلى الله عليه وسلم محرماً قال فإن من أصحابك من قال انما قلنا لا ينكح لأن العدة تحل الجماع وهو محرّم عليه قلت له الحق فيما حكينا لك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لا فيما وصفت أنهم ذهبوا إليه من هذا وإن كنت أنت قد تذهب أحبانا إلى أضعف منه وليس هذا عندنا مذهب المذاهب في الخبر أو لعله بينه فيه قال فأتيت قلم المحرم أن يرجع امرأته إذا كانت في عدة منه وأن يشتري الجارية بالإصابة قلت إن الرجعة ليست بعقد نكاح انما هي شيء جعله الله المطلق في عدة النكاح أن يكون له الرجعة في العدة وعدة النكاح كان وهو حلال فلا يبطل العقد حق الاحرام ولا يقال للمراجع نكاح بحال فأما الجارية تشتري فإن البيع مخالف عندنا وعندك للنكاح من قبل أنه قد يشتري المرأة وقد رضعته ولا يحل له إصابتها ويشتري الجارية وأما هو وولدها لا يحل له أن يجتمع بين هؤلاء فأجير الملك بغير جماع وأكثر ما في ملك النكاح الجماع ولا يصلح أن ينكح امرأة لا يحل له جماعها وقد يصلح أن يشتري من لا يحل له جماعها

(باب في انكاح الوليين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا اسمعيل بن عتبة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا نكح الوليان فالأول أحق وإذا باع المحيزان فالأول أحق أخبرنا الربيع قال قال الشافعي فهذا نقول وهذا في المرأة توكل رجلين فيزوجانها فيزوجها أحدهما ولا يعلم الآخر حتى تزوجها فنكاح الأول ثابت لأنه أولى موكل ومن نكحها بعده فقد بطل نكاحه وهذا قول عوام الفقهاء لا أعرف بينهم فيه خلافاً ولا أدري أسمع الحسن منه أم لا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه قال إذا طلق الرجل امرأة فهو أحق برجعها حتى تغتسل من الحيضة الثالثة في الواحدة والاثنين

(باب في اتيان النساء قبل احداث غسل) قال الشافعي رحمه الله تعالى فإذا كان للرجل غسل ماء فلا بأس أن يأتيهن معاً قبل أن يغتسل ولو أحدث وضوءاً كلما أراد اتيان واحدة كان أحب إلى المعنيين أحدهما أنه قدر في حديثه وإن كان مما لا يثبت مثله والآخر أنه أنظف وليس عندي بواجب عليه وأحب إلى لو غسل فرجه قبل اتيان التي يريد ابتداء اتيانها واتيانهن معا واحدة بعد واحدة كاتيان الواحدة مرة بعد مرة وإن كن حرائر فلهن فكذلك وإن لم يحلنهن لم أر أن يأتي واحدة في ليلة الأخرى التي يقسم لها

(٢١ - الام خامس) نذرهم من أهل البغي وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كف أباً حذيفة بن عتبة عن قتل أبيه وأبا بكر رضى الله عنه يوم أحد عن قتل ابنه وأبى ما قتل أباه وأبى فقال بعض الناس إن قتل العادل أباه ورثه وإن قتله الباغي لم يرثه وخالفه بعض أصحابه فقال يتوارثان لأنهما متا ولا ن وخالفه آخر فقال لا يتوارثان لأنهما قاتلان (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أشبه بمعنى

الحديث قرئ فيه ما غيرهما من ورثتهما من أوددمه أو ماله أو حره فله أن يقاتل وإن أتى ذلك على نفس من أَرادَه (قال الشافعي) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) رحمه الله فالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على جواز أمان كل مسلم من حروا امرأة وعبد قاتل (١٦٢) أو لم يقاتل لأهل بغي أو حرب

(باب الخلاف في قتال أهل البغي)

(قال الشافعي) رحمه الله قال بعض الناس إذا كنت الحرب قائمة استمتع بدوابهم وسلاحهم وإذا انقضت الحرب فذلك رد قلت أ رأيت أن عارضك أو ياتيا معارض يستحل مال من يستحل دمه فقال الدم أعظم فإذا حل الدم حل المال هل لك من حجة إلا أن هذا في أهل الحرب الذين ترق أحرارهم وتسبي نساؤهم وذرايرهم والحكم في أهل القبلة خلافهم وقد يحل دم الزاني المحسن والقاتل ولا تحل أموالهما بجنايتهما والبأغى أخف حالاً منهما ويقال لهما مباح الدم مطلقاً ولا يقال للباغي مباح الدم وإنما يقال يمنع من البغي أن قدر على منعه بالكلام أو كان غير ممنوع لا يقاتل لم يحل قتاله قال أنى أنما أخذ سلاحهم لانه أقوى لى وأوهن

فان قيل قيل في هذا حديث قيل أنه يستغنى فيه عن الحديث بما قد يعرف الناس وقد روى فيه شيء (قال الشافعي) من أصاب امرأة حرة أو أمة ثم أراد أن ينالم فلا ينالم حتى يتوضأ وضوءه للصلاة بالسنة

(باب إباحة الطلاق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي قال الله عز وجل إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن الآية وقال لا جناح عليكم أن طلقتم النساء ما لم تمسوهن وقال إذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن الآية وقال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وقال الطلاق مرتان فامسك بمعرفه وأوترىح بإحسان مع ما ذكرته من الطلاق في غير ما ذكرت ودلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من إباحة الطلاق فالطلاق مباح لكل زوج لزمه الفرض ومن كانت زوجته لا تحرم من محبته ولا مسيته في حال إلا أنه ينهى عنه لغير قبل العدة وامسك كل زوجة محبته أو مسيته بكل حال مباح إذا أمسكها بمعرفه وجماع المعروف (١) أعفاها بتأدية الحق

(كيف إباحة الطلاق) قال الشافعي رحمه الله أختر للزوج أن لا يطلق إلا واحدة ليكون له الرجعة في المدخول بها ويكون خاطباً في غير المدخول بها ومتى نكحها بقيت له عليها اثنتان من الطلاق ولا يحرم عليه أن يطلق اثنتين ولا ثلاثاً لأن الله تبارك وتعالى أباح الطلاق وما أباح فليس بمحظور على أهله وأن النبي صلى الله عليه وسلم علم عبد الله بن عمر موضع الطلاق ولو كان في عدد الطلاق مباح ومحظور وعلمه أن شاء الله تعالى إياه لأن من خفي عليه أن يطلق امرأته طاهراً كان ما يكره من عدد الطلاق ويحب لو كان فيه مكره أشبه أن يخفى عليه وطلق عويرة المجاني امرأته بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً قبل أن يأمره وقبل أن يخبره أنها تطلق عليه باللعان ولو كان ذلك شيئاً محظوراً عليه نهى النبي صلى الله عليه وسلم ليعاها وجماعة من حضره وحكت فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها البتة يعني والله أعلم ثلاثاً فلم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وطلق ركانة امرأته البتة وهي تحتمل واحدة وتحتمل ثلاثاً فأسأله النبي صلى الله عليه وسلم عن نيته وأحلفه عليه ولم نعلمه نهى أن يطلق البتة يريدها ثلاثاً وطلق عبد الرحمن بن عوف امرأته ثلاثاً

(جماع وجه الطلاق) قال الشافعي قال الله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقرئت لقبول عدتهن وهما لا يتخلفان في معنى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وهي حائض قال عرف سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تظهر ثم تحض ثم تظهر فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن تمس فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل عبد الله بن عمر وأبو الزبير يسمعون فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً فقال ابن عمر طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها فإذا ظهرت فليطلق أو ليسك قال ابن عمر قال الله تبارك وتعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن أو قبل عدتهن «شك الشافعي» أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن مجاهد أنه كان يقرأها كذلك أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه كان يقرأها إذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبول عدتهن (قال الشافعي) فبين والله

(١) قوله أعفاها كذا في النسخ ولعله محرف عن أعفاها وانظر كتبه معصية

لهم ما كانوا مقاتلين فقلت له فإذا أخذت ماله وقتل فقد صار ملكه كطفل أو كبير لم يقاتل قط أفقتوى بما عائب غير باغ على أعلم باغ فقلت له أ رأيت لو وجدت لهم ذناباً أو ذراعهم تقوى عليهم أتأخذها قال لا قلت فقد ركت ما هو أقوى لك عليهم من السلاح في بعض الحالات قال فإن صاحبنا يزعم أنه لا يصلى على قتل أهل البغي قلت ولم هو يصلى على من قتله في حديثه عليه قتله ولا يحل لمركه والبأغى

محترم قتله مولاي وراجعاً عن البغي ولو ترك الصلاة على أحد هدايون الآخر كان من لا يحل الا قتله بترك الصلاة أولى قال كانه ذهب الى أن ذلك عقوبة لينكحل بها غيره قلت وإن كل ذلك جائز افاضله أو حرقة أو خر رأسه وابتعد فيه أو أشد في العقوبة قال لا أفعل به شيئاً من هذا قلت له هل يبالي من يقتلك على أنك كافر لا يعلى عليك وصلاتك لا تقرب (١٦٣) الرب وقلت له أئتمن الباغى

ان تجوز شهادته أو ينالك

أوشياً مما يجرى لأهل

الاسلام قال لا قلت فكيف

منعته الصلاة وحدها

(قال الشافعي) ويجوز

أمان الرجل والمرأة

المسلمين لأهل الحرب

والبغى فاما العبد المسلم

فان كان يقتل جاز

أمانه والام يحرق فاما

الفرق بينه يقال أولاً

يقاقل قال قول النبي صلى

الله عليه وسلم المسلمون يد

على من سواهم تنكافأ

دماؤهم ويسعى بذمتهم

أدناهم قلت فان قلت

ذلك على الاحرار فقد

أجرت أمان عبد وان

كان على الاسلام فقد

ردت أمان عبد مسلم

لا يقاتل قال فان كان

القتل يدل على هذا

قلت ويلزم في أصل

مذهبك أن لا تحجز أمان

امرأة ولا زمن لانهما

لا يقاتلان وأنت تحجز

أمانهما قال فاذهب

الى الديه فأقول دية

العبد لا تكافئ دية الحر

قلت فهذا أبعد لك من

الصواب قال ومن أين

أعلم في كتاب الله عز وجل بدلالة سنة النبي صلى الله عليه وسلم أن القرآن والسنة في المرأة المدخول بها التي تحيض دون من سواها من المطلقات ان تطلق قبل عدتها وذلك ان حكم الله تعالى ان العدة على المدخول بها وان النبي صلى الله عليه وسلم انما يأمر بطلاق طاهر من حيضها التي يكون لها طهر وحيض وبين أن الطلاق يقع على الحائض لانه انما يؤمر بالراجعة من لزمه الطلاق فأما من لم يلزمه الطلاق فهو بحاله قبل الطلاق وقد أمر الله تعالى بالامساك بالمعروف والتسريح بالاحسان ونهى عن الضرر وطلاق الحائض ضرر عليها لانها لازوج ذولا في أيام عدتها فيهما من زوج ما كانت في الحيضة وهي اذا طلقت وهي تحيض بعد جماع لم تدر ولاز وجهها عدتها الحبل أو الحيض ويشبه أن يكون أراد أن يعلم معا العدة ليرغب الزوج وتقص المرأة عن الطلاق ان طلبته وإذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر أن يعلم ابن عمر موضع الطلاق فلم يسم له من الطلاق عدد فهو يشبه أن لا يكون في عدتها ما يطلق سنة لأنه أباح له الطلاق واحدة واثنين وثلاثاً مع دلائل تشبه هذا الحديث ودلائل القياس

(تفريع طلاق السنة في غير المدخول بها والتي لا تحيض) قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا تزوج الرجل المرأة فلم يدخل بها وكانت من تحيض أولاً تحيض فلا سنة في طلاقها إلا أن الطلاق يقع متى طلقها فيطلقها متى شاء فان قال لها أنت طالق السنة أو أنت طالق البسدة أو أنت طالق لا السنة ولا البسدة طلقت مكانها (قال) ولو تزوج رجل امرأة ودخل بها وحملت فقال لها أنت طالق السنة أو البسدة أو بلا سنة ولا بدعة كانت مثل المرأة التي لم يدخل بها لا يختلف هي وهي في شيء مما يقع به الطلاق عليها حين يتكلم به (قال) ولو تزوج امرأة ودخل بها وأصابها وكانت من لا تحيض من صغراً أو كبر فقالت لها أنت طالق السنة فهو مثل المرأة قبلها لا يختلف ذلك في وقوع الطلاق عليها حين يتكلم به لانه ليس في طلاق واحدة من سميت سنة إلا أن الطلاق يقع عليها حين يتكلم به بلا وقت لعدة لانهم خوارج من ان يكن مدخولاً بهن ومن ليست عددهن الحيض وان نوى أن يقعن في وقت لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله عز وجل

(تفريع طلاق السنة في المدخول بها التي تحيض اذا كان الزوج غائباً) قال الشافعي رحمه الله اذا كان الرجل غائباً عن امرأته فاراد أن يطلقها السنة كتب اليها اذا أتاك كتابي هذا وقد حضت بعد خروجي من عندك فان كنت طاهراً فانت طالق وان كان علم أنها قد حضت قبل أن يخرج ولم يحسبها بعد الطهر أو علم أنها قد حضت وطهرت وهو غائب كتب اليها اذا أتاك كتابي فان كنت طاهراً فانت طالق وان كنت حائضاً فاذا طهرت فانت طالق (قال) واذا قال الرجل لامرأته التي تحيض وقد دخل بها أنت طالق السنة سألته فان قال أردت ان يقع الطلاق عليك السنة أو لم يكن له نية فان كانت طاهراً ولم يجامعها في طهرها ذلك وقع الطلاق عليها في حالها تلك وان كانت طاهراً قد جامعها في ذلك الطهر أو حائضاً ونفساً وقع الطلاق عليها حين تطهر من النفاس أو الحيض ووقع على الطاهر المجامعة حين تطهر من أول حيضة تحيضها بعد قوله يقع على كل واحدة منهن حين ترى الطهر وقبل الغسل وان قال أردت أن يقع حين تكلمت وقعت حائضاً كانت أو طاهراً بارادته واذا قال الرجل لامرأته التي تحيض أنت طالق ثلاثاً السنة وقعن جميعاً معاً في وقت طلاق السنة اذا كانت طاهراً من غير جماع وقعن حين قاله وان كانت نفساً أو حائضاً أو طاهراً مجامعة فاذا طهرت قبل تجامع ولو نوى أن يقعن عند كل طهر واحدة وقعن معاً كما وصفت في الحكم فاما فيما بينه وبين الله تعالى فيقعن على ما نواه

قلت دية المرأة نصف دية الحر وأنت تحجز أمانها ودية بعض العبيد أكثر من دية المرأة ولا تحجز أمانه وقد تكون دية عبد لا يقاتل أكثر من دية عبد يقاتل فلا تحجز أمانه فقد تركت أصل مذهبك قال فان قلت انما عني مكافأة الدماء في القود قلت فأنت تقيده بالعبد الذي لا يسوي عشرة ذنان الحر الذي دية ألف دينار كان العبد يحسن قتالاً أو لا يحسنه قال اني لا أفعل وما هو على القود قلت ولا على الدية ولا على القتال

قال فعلام شو قلت على اسم الاسلام وقال بعض الناس اذا امتنع أهل البغي بدارهم من أن يجري الحكم عليهم فما أصاب المسلمون من التجار والاسرى في دارهم من حدود الناس بينهم أو نته لم ترخذ منهم ولا الحقوق بالحكم وعليهم فيما بينهم وبين الله تعالى نأديتها إلى أهلها قلت فلم قلت قال تباد على دار الحار بين يقبل (١٦٤) بعضهم بعضاً ثم يظهر عليهم فلا يقاد منهم قلت هم مخالفون للتجار والاسرى في المعنى الذي ذهب إليه

وبسعة رجعتا واصابتها بين كل تطليقتين ما لم تنقض عدتها (قال الشافعي) وتنقض عدة المرأة ان تدخل في الحيضة الثالثة من يوم وقع الطلاق في الحكم ولها أن لا تنكح وتنتنع منه واذا قال أنت طالق ثلاثا نأنا عند كل قرآن واحدة فان كانت طاهر اجماعة أو غير اجماعة وقعت الاولى لان ذلك قرء ولو طلقت فيه اعتدت به وان كانت حائضاً أو نفساء وقعت الاولى اذا ظهرت من النفاس ووقعت الاخرى اذا ظهرت من الحيضة الثانية والثالثة اذا ظهرت من الحيضة الثالثة وبقي عليها من عدتها قرء فاذا دخلت في الدم من الحيضة الرابعة فقد انقضت عدتها من الطلاق كله (قال) ولو قال لها اذ القول وحى طاهر أو وحى جلي وقعت الاولى ولم تقع الثنتان كانت تحيض على الجبل أو لا تحيض حتى تلد ثم تطهر فيقع عليها ان ارتجع فان لم يحدث لها رجعة فقد انقضت عدتها ولا تقع الثنتان لانها قد بان منه وحلت لغيره ولا يقع علم اطلاقه ولبست بزوجته (قال) وسواء قال طالق واحدة أو ثنتين أو ثلاثا يقع عدداً لغيره في عدد الطلاق سنة إلا أنى أحبه أن لا يطلق الا واحدة وكذلك ان قال أردت طلاقاً للسنة أن السنة أن يقع الطلاق عليها اذا طلقت فهي طالق مكانه ولو قال لها أنت طالق ولا يبه له أو وهو بنوى وقوع الطلاق على ظاهر قوله وقع الطلاق حين تكلم به ولو قال لها أنت طالق للسنة واحدة وأخرى للبدعة فان كانت طاهر اذ جومعت أو حائضاً أو نفساء وقعت تطليقة البدعة فاذا ظهرت وقعت تطليقة السنة وسواء قال لها أنت طالق تطليقة سنوية وأخرى بدعية أو تطليقة للسنة وأخرى للبدعة (قال) ولو قال لها أنت طالق ثلاثا للسنة وثلاثا للبدعة وقعت عليها ثلاث حين تكلم به لانها لا تعدو أن تكون في حال سنة أو حال بدعة فيقع في أي الحالتين كانت (قال الشافعي) وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثا لبعضهن السنة وبعضهن للبدعة جعلنا القول قوله فان أراد ثنتين للسنة وواحدة للبدعة أو ثنتين للسنة في موضعين وواحدة للبدعة في موضعين وهكذا لو قال لها أنت طالق ثلاثا للسنة والبدعة فان أردت بثلاث السنة والبدعة أن يقع معا وقع في أي حال كانت المرأة وهكذا ان قال أردت أن السنة والبدعة في هذا سواء ولو قال بعضهن السنة وبعضهن البدعة ولا يبه له فان كانت طاهر من غير اجماع وقعت ثنتان السنة حين تكلم بالطلاق وواحدة البدعة حين تحيض وان كانت مجامعة أو في دم نفاس أو حيض وقعت حين تكلم اثنتان للبدعة واذا ظهرت واحدة للسنة (قال) ولو قال لها أنت طالق أحسن الطلاق أو أجل الطلاق أو أفضل الطلاق أو أكمل الطلاق أو خير الطلاق أو ما أشبه هذا من تفصيل الكلام سألتهم عن نيته فان قال لم أنوياً وقع الطلاق للسنة وكذلك لو قال ما نويت ايقاعه في وقت أعرفه وكذلك لو قال ما أعرف حسن الطلاق ولا يبيحه بصفة غير أنى نويت أن يكون أحسن الطلاق وما قلت معه أن يقع الطلاق حين تكلم به لا يكون له مدة غير الوقت الذي تكلم به فيه فيقع حيث شذ حين يكلم به أو يقول أردت بأحسنه أنى طلقت من الغضب أو غير ذلك فيقع حين يكلم به اذا جاء بدلالة (قال) ولو قال لها أنت طالق أقبح أو أسخج أو أقدر أو أشراً أو أنت أو ألم أو أبغض الطلاق أو ما أشبه هذا مما يعقب به الطلاق سألتهم عن نيته فان قال أردت ما يخالف السنة منه أو قال أردت أن كان فيه شيء يعقب الأقيع وقع طلاق بدعة ان كانت طاهر اجماعة أو حائضاً أو نفساء حين تكلم به وقع مكانه وان كانت طاهر من غير اجماع وقع اذا حاضت أو نفست أو جومعت وان قال لم أنوياً أو خرس أو عته قبل يسأل وقع الطلاق في موضع البدعة فان سئل فقال نويت أقبح الطلاق لها اذا طلقتها الربة رأيتها منها أو سوء عشرة أو بغضة مني لها أو بغضها من غير ربة فيكون ذلك يعقبها وقع الطلاق حين تكلم به لانه لم يصفه

خلأنا نأنا رأيت لمسي الحار بين بعضهم بعضاً ثم اسارا أذع السابي يتخول المسي مرقوقاً له قال نعم قلت أفغير هذا في التجار والاسرى في دار أهل البغي قال لا قلت فلو غرانا أهل الحرب فقتلوا منا ثم رجعوا مسلمين أ يكون على أحد منهم قود قال لا قلت فلو فعل ذلك التجار والاسرى ببلاد الحرب غير مكرهين ولا شبه عليهم قال يقتلون قلت أيسع قصد قتل التجار والاسرى ببلاد الحرب فقتلون قال بل يحرم قلت أرايت التجار والاسرى لو تركوا الصلاة والزكاة في دار الحرب ثم خرجوا إلى دار الاسلام أ يكون عليهم قضا ذلك قال نعم قلت ولا يحل لهم في دار الحرب الاما يحل لهم في دار الاسلام قال لا قلت فاذا كانت الدار لا تغير ما أحل لهم وحرم عليهم فكيف أسقط عنهم حتى الله وحق الآدميين الذي اوجب الله عليهم ثم أنت لا تحل لهم حبس حتى قبلهم في دم ولا غيره

وما كان لا يحل لهم حبسه فان على الامام استخراجه عند ذلك في غير هذا الموضع قال فأقنيسهم بأهل الردة الذين أبطل ما أصابوا في قات فانت نزع ان أهل البغي يقاد منهم ما لم ينصبوا الامام ويطهر واحكاما والتجار والاسارى لا امام لهم ولا امتناع ونزعهم وقتل أهل البغي بعضهم بعضاً بلا شبهة أقدت منهم قال ولكن الدار ممنوعة من أن يجري عليهم الحكم قلت أرايت لو أن جماعة من أهل القبلة تجار بين امتنعوا

في مدينه تخي لايجري عليهم حكم فقطعوا الطريق وسفكوا الدماء واخذوا الاموال واتوا الحدود وقال بقاء هذا كله عليهم قلت في هذا ترك معناه
وقلت له ا يكون على المسلمين قولهم لا يرت قاتل عدو ويرث قاتل خطا الامن الدية فقلت لا يرت القاتل في الوجهين لانه يلزمه اسم قاتل
فكيف لم تقبل به في القاتل من اهل البغي والعدل لان كلا يلزمه اسم قاتل وانت تسوي (١٦٤) بينهما فلا تقيد احدا بصاحبه

(باب حكم المرتد)

قال الشافعي رحمه الله
ومن ارتد عن الاسلام
الى اى كفر كان مولودا
على الاسلام أو أسلم ثم
ارتد قتل وأى كفر
ارتد اليه مما يظهر أو يسر
من الردقة ثم تاب لم يقتل
فان لم يتب قتل امرأة
كانت أو رجلا عبدا كان
أو حرا (وقال في الثاني)
في استتابته ثلاثا قولان
أحدهما حديث عمر
يتأني به ثلاثا والآخر
لا يخرج لان النبي صلى الله
عليه وسلم لم يأمر فيه بانه
وهو لو تولى به بعد ثلاث
كهنته قبلها (قال الشافعي)
رحمه الله وهذا ظاهر الخبر
(قال المرتضى) وأصله الظاهر
وهو أقيس على أصله (قال
الشافعي) ويوقف ماله
واذا قتل فماله بعد
قضاء دينه وجنانيته ونفقة
من تلزمه نفقته فيء
لا يرت المسلم الكافر
ولا الكافر المسلم وكلا يرت
مسلم لا يرتنه مسلم ويقتل
الساحران كان ما يسحر
به كفرا ان لم يتب (قال)
ويقال لمن ترك الصلاة وقال

في أن يقع في وقت فيوقعه فيه (قال) ولو قال لها أنت طالق واحدة حسنة قبضة أو جميلة فاحشة أو ما أشبه
هذا مما يجمع الشيء وخلافه كانت طالق محين تكلم بالطلاق لان ما وقع في ذلك وقع باحدى الصفتين وان قال
نويت أن يقع في وقت غير هذا الوقت لم أقبل منه لان الحكم في ظاهر قوله سان (١) أن الطلاق يقع حين تكلم به
وسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن لا يقع الطلاق الا على نيته ولو قال لها أنت طالق ان كان الطلاق الساعة
أو الآن أو في هذا الوقت أو في هذا الحين يقع عليك السنة فان كانت طاهرا من غير جماع وقع عليها الطلاق
وان كانت في تلك الحال محامعة أو حائضا أو نفساء لم يقع عليها الطلاق في تلك الحال ولا غير هاهنا الطلاق ولو
قال لها أنت طالق ان كان الطلاق الآن أو الساعة أو في هذا الوقت أو في هذا الحين يقع عليك البدعة فان كانت
محامعة أو حائضا أو نفساء طلقت وان كانت طاهرا من غير جماع لم تطلق ولو كانت المسئلة الاولى في هذا كله
غير مدخول بها أو مدخول بها لا تحيض من صغر أو كبر أو جلي وقع هذا كله حين تكلم به وان أراد بقوله في
المدخول بها التي تحيض في جميع المسائل أردت طلاقا ثلاثا أو أردت بقوله أنت طالق أحسن الطلاق أو بقوله
انت طالق أقبح الطلاق ثلاثا كان ثلاثا وكذلك ان أراد اثنتين وان لم يرتد زيادة في عدد الطلاق كانت في هذا كله
واحدة ولو قال أنت طالق كل الطلاق فهكذا ولو قال لها أنت طالق أكثر الطلاق عدد أو قال أكثر الطلاق
ولم يرتد على ذلك فمن ثلاث ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لان ظاهر هذا ثلاث (قال) وطلاق المدخول بها حرة
مسئلة أو ذمية أو أمة مسلمة سواء في وقت ايقاعه وان نوى شيئا وسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن لا يقع الطلاق
الا في الوقت الذي نوى ولو قال أنت طالق مل مكمة فهي واحدة الا أن يرتد كثر منها وكذلك ان قال مل الدنيا
أو قال مل شيء من الدنيا لانها لا تخلو الا بكلام فالواحدة والثلاث سواء فيما عدا بالكلام (قال) ولو وقت فقال
أنت طالق غدا أو الى سنة أو اذا فعلت كذا وكذا أو كان منك كذا طلقت في الوقت الذي وقت ولا تطلق قبله ولو
قال للمدخول بها التي تحيض اذا قدم فلان أو عتق فلان أو اذا فعل فلان كذا وكذا أو اذا فعلت كذا فانت طالق
لم يقع ذلك الا في الوقت الذي يكون فيه ما وقع به الطلاق حائضا كانت أو طاهرا ولو قال أنت طالق في وقت كذا
للسنة فان كان ذلك الوقت وهي طاهرا من غير جماع وقع الطلاق وان كان وهي حائضا أو نفساء ومحامعة لم
يقع الا بعد طهرها من حيضة قبل الجماع ولو قال لها أنت طالق لا للسنة ولا للبدعة أو للسنة والبدعة كانت
طالق محين تكلم بالطلاق

(طلاق التي لم يدخل بها) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو
تسريح باحسان وقال تبارك وتعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي)
والقرآن يدل والله أعلم على أن من طلق زوجته دخل بها أو لم يدخل بها ثلاثا لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره
فاذا قال الرجل لامرأته التي لم يدخل بها أنت طالق ثلاثا فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن يونس بن البكير قال طلق رجل امرأته
ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بدله أن ينكحها فاجاب يستفتي فقال أنا بركة وعبد الله بن عباس فقال لا ترى أن
تنكحها حتى تتزوج زوجا غيرك فقال انما كان طلاقا واحدا فقال ابن عباس انك أرسلت من يدك ما كان
الك من فضل أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن النعمان بن أبي عياش الانصاري
عن عطاء بن يسار قال جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يعسها

انما طلقها ولا أصلها لا يعلمها غيرك فان فعلت والاقتنالك كاترك الايمان ولا يعلمه غيرك فان آمنك والاقتنالك ومن قتل مرتدا قبل يستتاب
أو جرحه فأسلم ثم مات من الجرح فلا قود ولا دية ويعزر القاتل لان المتولى لقتله بعد استتابته الحاكم (قال) ولا يسب للمرتدين ذرية وان
لحقوا بدار الحرب لأن حرمة الاسلام قد ثبتت لهم ولا ذنب لهم في تبديل آياتهم ومن بلغ منهم ان لم يتب قتل ومن ولد للمرتدين في الردة لم يسب

لأن آلههم لم يسوا وإن ارتد معاهدون ولحقوا بأذا الحرب وعقد بالهم ذار لم تسبهم وقلنا إذا بلغوا لك العهدان شتم والابتذال اليكم
ثم أنتم حرب وإن ارتد سكران فبأن كان ماله فأولا يقتل إن لم يمت حتى يمتنع مقيما (قال المرتضى) قلت إن هذا دليل على طلاق
السكران الذي لا يجر (١٦٦) ولو شهد عليه شاهدان بالردة فأنكره قيل إن أقررت بأن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله

وتبرأ من كل دين خالف
دين الاسلام لم يكشف
عن غيره وما جرح أو
أفسد في رده أخذه
وإن جرح مرتدا ثم
جرح مسالما ففعل
من جرحه مسلما نصف
الدية

(كتاب الحدود)
باب حد الزنا والشهادة
عليه

(قال الشافعي) رحمه
الله رجم صلى الله عليه
وسلم محصنين يهوديين
زينا ورجم عمر محصنة
وجلد عليه السلام
بكرامائة وغربه عاما
وبذلك أقول فاذا أصاب
الحر أو أصيبت الحره
بعد المأوى بنكاح
صحح فقد أحصنا فن
زنى منهم ما خذه الرجم
حتى يموت ثم يغسل
ويصلى عليه ويدفن
ويجوز للإمام أن يحضر
رجمه ويترك فإن لم
يحصن جلد مائة وغرب
عاما عن بلده بالسنة
ولو أقر مرة حدلان
النبي صلى الله عليه وسلم
أمر أن يسأ أن يغدو على
امرأة فإن اعترفت بجمها

قال عطاء فقلت إنما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو وأما أنت فاقص الواحدة تسبها والثلاث تحرمها
حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي) قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال
وبعولتهن أحق بردهن في ذلك الآية فالقرآن يدل على أن الرجعة لمن طلق واحدة أو اثنتين إنما هي على المعتدة
لأن الله عز وجل إنما جعل الرجعة في العدة وكان الزوج لا يملك الرجعة إذا انقضت العدة لأنه يحل للمرأة في
تلك الحال أن تنكح زوجا غير المطلق فن طلق امرأته ولم يدخل بها تطليقة أو تطليقتين فلا رجعة له عليها ولا عدة
ولها أن تنكح من شاءت ممن يحل لها نكاحه وسواء البكر في هذا والثيب (قال) ولو قال للمرأة غير المدخول بها
أنت طالق ثلاثا السنة أو ثلاثا بالبدعة أو ثلاثا لبعضهن للسنة وبعضهن بالبدعة وقعن معاين تكلم به لأنه ليس
فهم سنة ولا بدعة وهكذا لو كانت مدخولا بها لا تحيض من صغرها وكبرها وحلي وإذا أراد في المدخول بها ثلاثا
أن يقعن في رأس كل شهر واحدة لزمه في حكم الطلاق ثلاثا يقعن معا ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن تقع واحدة
يطلقها في رأس كل شهر واحدة ويرجعها فيما بين ذلك ويصحبها ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى ولا يسعها هي أن
تصدقه ولا تتركه ونفسها لأن ظاهر أمرهن وقعن معا وهي لا تعلم ذلك كما قال وقد يكذب على قلبه ولو قال التي لم
يدخل بها أنت طالق ثلاثا السنة وقعن حين تكلم به فإن نوى أن يقعن في رأس كل شهر فلا يسعها أن تصدقه
لأنه لأعدة عليها فتقع الثنتان عليها في رأس كل شهر واحدة ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن تقع واحدة
ولا تقع اثنتان لأنهما يقعان وهي غير زوجة ولا معتدة ولو قال لامرأة تحيض ولم يدخل بها أنت طالق إذا قدم
فلان واحدة للسنة أو ثلاثا السنة فدخل بها قبل أن يقدم فلان وقعت عليها الواحدة أو الثلاث إذا قدم فلان
وهي طاهر من غير جماع وإن قدم فلان وهي طاهر من أول حيض طلقت قبل جماع وأسأله هل أراد إيقاع
الطلاق بقدم فلان فقط فإن قال نعم أو قال إيقاع الطلاق بقدم فلان للسنة في غير المدخول بها لا
سنة التي دخل بها وقعت عليه كيفما كانت أمرأته لأنها لم يكن فيها حين حلف ولا حين نوى سنة في التي لم يدخل
بها وإن وقع الطلاق بنيتها مع كلامه وإذا قال الرجل لامرأته لم يدخل بها أنت طالق أنت طالق
وقعت عليها الأولى ولم تقع عليها الثنتان من قبل أن الأولى كلمة تامة وقع بها الطلاق فبأنت من زوجها بلا عدة
عليها ولا يقع الطلاق على غير زوجة أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي قسيط
عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أنه قال في رجل قال لامرأته لم يدخل بها أنت طالق ثم
أنت طالق ثم أنت طالق فقال أبو بكر يطلق امرأة على ظهر الطريق قد بان منه من حين طلقها التطليقة
الأولى

(ما جاء في الطلاق إلى وقت من الزمان) قال الشافعي رحمه الله إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق عبدا
فاذا طلع الفجر من ذلك اليوم فهي طالق وكذلك إن قال لها أنت طالق في غرة شهر كذا فاذا رأى غرة
شهر كذا فذلك غرته فإن أصابها وهو لا يعلم أن الفجر طلع يوم أو وقع علم الطلاق أو لا يعلم أن الهلال روى
ثم علم أن الفجر طلع قبل أصابته إياها أو الهلال روى قبل أصابته إياها لا أنه يعلم أن أصابته كانت بعد المغرب ثم
روى الهلال فقد وقع الطلاق قبل أصابته إياها ولها عليه مهر مثلها بأصابتها إياها بعد وقوع طلاقها علم ثلاثا
إن كان طلقها ثلاثا أو تطليقت لم يكن بقي علم من الطلاق إلا هي وإن كان طلقها واحدة فلها عليه مهر مثلها
ولا تكون أصابته إياها رجعة والقول في الأصابة قول الزوج مع عيشه وكذلك هو في الحنث الآن تقوم

وأمر عمر رضي الله عنه بأوقد النبي بمثل ذلك ولم يأمر أبعد أقرانه وفي ذلك دليل أنه يجوز أن يقم الإمام الحدود وإن لم يحضره
ومتي رجعت تركه وقعه بعض الحد أو لم يقع (قال) ولا يقام حد الحد على حلي ولا على المريض المدنف ولا في يوم حره أو برده مفترط ولا في
أسباب التلف ويرجم المحصن في كل ذلك إلا أن تكون امرأة حلي فتترك حتى تضع ويكفل ولدها وإن كان البكر فاضو الخلق إن ضرب

بالسيف تلف ضرباً بالكل النخل اتباع الفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في مثله ولا يجوز على الزنا واللواط وإتيان البهائم إلا أربعة يقولون رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منه دخول المروء في المسحلة (قال المزني) رحمه الله قلت أنا لو لم يجعل في كتاب الشهادات إتيان البهيمة زنا ولا في كتاب الطهارة في مس فرج البهيمة وضواً (قال) وإن شهدوا متفرقين (١٦٧) قبلتهم إذا كان الزنا واحداً ومن رجع بعد تمام الشهادة

لم يحد غيره وإن لم تتم شهود الزنا أو رجع فهم قد فسد بحدون فإن رجع بشهادة أو رجع ثم رجع أحدهم سأله فإن قال عمدت أن أنهد بزوج مع غيري ليقفل فعليه القود وإن قال شهدت ولا أعلم عليه القتل أو غيره أحلف وكان عليه ربع الدية والحد وكذلك إن رجع الباقون ولو شهد عليها بالزنا أربعة وشهد أربع نسوة عدول أنهم أذرعاء فلا حد وإن أكرهها على الزنا فعليه الحد دونها ومهر مثلها وحد العبد والأمة أحصاناً بالزواج أو لم يحصن نصف حد الحر والجلد خمسون جلدة (وقال) في موضع آخر استخبر الله في نفسه نصف سنة وقطع في موضع آخر بأن ينفي نصف سنة (قال المزني) رحمه الله قلت أنا وهذا بقوله أولى قياساً على نصف ما يجب على الحر

عليه بين في الحنث بخلاف ما قال أوبينة باقراره بإصابتها ترجب عليه شيئاً فخذلها (قال) ولو قال لها أنت طالق في شهر كذا أو في شهر كذا أو في غرة هلال شهر كذا أو في دخول شهر كذا أو في استقبال شهر كذا كانت طالق الساعة تغيب الشمس من الليلة التي يرى فيها هلال ذلك الشهر ولو روى هلال ذلك الشهر بمعنى لم تطلق إلا بغياب الشمس لأنه لا يعد الهلال إلا من ليلته لا من نهاره يرى فيه لم يرقب ذلك في ليلته ولو قال أنت طالق إذا دخلت سنة كذا أو في مدخل سنة كذا أو في سنة كذا وإذا أنت سنة كذا كان هذا كالشهر لا يختلف إذا دخلت السنة التي أوقع فيها الطلاق وقع عليها الطلاق ولو قال لها أنت طالق في إنسلاخ شهر كذا أو بغيض شهر كذا أو بنفاد شهر كذا فإذا نفذ ذلك الشهر فرؤى الهلال من أول ليلة من الشهر الذي يليه فهي طالق (الطلاق بالوقت الذي قد مضى) قال الشافعي وإذا قال لامرأته أنت طالق أمس أو طالق عام أو طالق في الشهر الماضي أو في الجمعة الماضية ثم مات أو خرس فهي طالق الساعة وتعتد من ساعتها وقوله طالق في وقت قد مضى يريد بإيقاعه الآن محال (قال الربيع) وفيه قول آخر للشافعي أنه إذا قال لها أنت طالق أمس وأراد إيقاعه الساعة في أمس فلا يقع به الطلاق لأن أمس قد مضى فلا يقع في وقت غير موجود (قال الشافعي) رحمه الله ولو سئل فقال قلته بلانية شيء أو قال قلته لأن يقع عليها الطلاق في هذا الوقت وقع عليها الطلاق ساعة تكلم به واعتدت من ذلك الوقت ولو قال قلته مكرراً أي قد طلقته في هذا الوقت ثم أصبتها فطلقها عليه مهر مثلها وتعتد من يوم أصابها وإن لم يصحبها بعد الوقت الذي قال لها أنت طالق في وقت كذا وصدقته أنه طلقها في ذلك الوقت اعتدت منه من حين قاله وإن قالت لا أدري اعتدت من حين استمعت وكانت كاهراً أو طلقته ولم تعلم (قال) ولو كانت المسئلة بحالها فقال قد كنت طلقته في هذا الوقت فعنيت أنك كنت طالقاً فيه بطلاق أياك أو طلقها زوج في هذا الوقت فقلت أنت طالق أي مطلقة في هذا الوقت فإن علم أنها كانت مطلقة في هذا الوقت منه أو من غيره بينة تقوم أو باقرارها أحلف ما أراد به إحداث طلاق وكان القول قوله وإن نكل حلفت وطلقت وهكذا لو قال لها أنت مطلقة في بعض هذه الأوقات وهكذا إن قال كنت مطلقة أو يا مطلقة في بعض هذه الأوقات (قال) وإذا قال الرجل لامرأته وقد أصابها أنت طالق إذا طلقك أو حين طلقك أو متى ما طلقك أو ما أشبه هذا لم تطلق حتى يطلقها فإذا طلقها واحدة وقعت عليها التطليقة ببندائه الطلاق وكان وقوع الطلاق عليها غاية طلقها إليها كقوله أنت طالق إذا قدم فلان وإذا دخلت الدار وما أشبه هذا فطلق الثانية بالغاية ولم يقع عليها به طلاق ولو قال لها أنت طالق وكما وقع عليك طلاق أو ما أشبه هذا لم تطلق حتى يقع عليها طلاقه فإذا أوقع عليها تطليقة عليك الرجعة وقعت عليها الثلاث الأولى بإيقاعه للطلاق والثانية بوقوع التطليقة الأولى التي هي غاية لها والثالثة بان الثانية غاية لها وكان هذا كقوله كلما دخلت الدار وكلما كتبت فلانا فأنت طالق فكما أحدثت شيئاً مما جعله غاية يقع عليها الطلاق به طلقت ولو قال إنما أردت بهذا كله أنك إذا طلقك طالق بطلاق لم يدين في القضاء لأن ظاهر قوله غير ما قال وكان له فيما بينه وبين الله تعالى أن يحبس ما ولا يسعها هي أن تقيم معه لا أنها لا تعرف من صدقه ما يعرف من صدق نفسه وهكذا إن طلقها بصريح الطلاق أو كلام يشبه الطلاق نيته فيه الطلاق وهكذا إن خیرها فاختارت نفسها أو ملكها فطلقت نفسها واحدة لأن كل هذا بطلاقه وقع عليها وكذلك كل طلاق من قبل الزوج مثل الإبلاء وغيره مما عاك في الرجعة (قال) وإن وقع الطلاق الذي أوقع لا يملك فيه الرجعة لم يقع عليها إلا الطلاق

من عقوبة الزنا (قال الشافعي) رحمه الله ويحد الرجل أمته إذا زنت لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا زنت أمه أحدكم فتيّن زناها فليجلدها (باب ما جاء في حد الذميين) قال الشافعي رحمه الله في كتاب الحدود وإن نكحوا النساء فلنأمننكم وأندع فإن حكمنا حدنا المحصن

بارحم لان النبي صلى الله عليه وسلم رجمهم ودين زنيا وخذنا بالبكر مائة وغير مائة عاما (وقال) في كتاب الحزبية انه لا خيار له اذا جاوز في حد الله فعلته ان يشبه لما وصفت من قول الله عز وجل وهم صاغرون (قال المزني) رخصه الله هذا اولى قوله به اذ عزم ان معنى قول الله تعالى وهم صاغرون ان تخبري عليهم أحكام (١٦٨) الاسلام ما لم يكن امر حكم الاسلام فيه ثم رجمهم واياه

(باب حد القذف)

قال الشافعي رحمه الله اذا قذف البالغ جربا بالغا مسلما أو حرًا بالغته مسلمة حدثان فان قذف نفر باكمة واحدة كان لكل واحد منهم حده فان قال يابن الزنايين وكان أبواه حزينين مسلمين مسلمين فعليه حدان وبأخذ حد الميت وولده وعصبته من كانوا ولو قال القاذف للمقذوف انه عبد فعلى المقذوف البينة لانه يدعي الحد وعلى القاذف البينة لانه ينكر الحد ولو قال لعربي يانبطي فان قال عنيت بنطي الدار أو اللسان أحلفته ما أراد أن ينسبه الى النبطونهم به أن يعود وأدبته على الأذى فان لم يحلف حلف المقذوف لقد أراد نفيه وحده فان عفا فلا حده وان قال عنيت بالقذف الاب الجاهلي حلف وعزر على الأذى ولو قذف امرأته وطئت وطأ حراما درى عنته في

الذي أوقع علك فيه الر جعة لان الطلاق الثاني والثالث لا يقع الا بغاية الاولى بعد وقوعها فلا يقع طلاق على امرأه لا على امرأته رجعتا وذلك مثل قوله اذا وقع عليك طلاق فأنت طالق فالحال في طلاقها فوقع عليها اطلاقا لم يقع ولا يقع عليها غيرهما لان الطلاق الذي أوقع بالخلع يقع وهي بعده غير زوجة ولا على رجعتها (قال الربيع) اذا قال لها أنت طالق اذا طلقك فأراد أن تكون طالق بالطلاق اذا طلقها فهي واحدة (النسخ) قال الشافعي رحمه الله وكل فسخ كان بين الزوجين فلا يقع به طلاق لا واحدة ولا ما بعدها وذلك أن يكون عبد تحتها أمة فتعق فتختار فراقه أو يكون عتيقا فتختار فراقه أو ينكحها محرما فيفسخ نكاحه أو نكاح متعة ولا يقع هذا بنفسه طلاق ولا بعده لان هذا فسخ بلا طلاق ولو قال رجل لامرأته أنت طالق أين كنت فطلقها تطليقة لم يقع عليها الا هي لانها اذا طلقت واحدة فهي طالق أين كنت وهكذا لو قال لها أنت طالق حيث كنت وأنى كنت ومن أين كنت ولو قال لها أنت طالق طالقا كانت طالق واحدة ويسئل عن قوله طالق فان قال أردت أنت طالق اذا كنت طالق او وقع اثنتان الاولى بايقاعه الطلاق والثانية بالحنث والاولى لها غاية فان قال أردت اثنتين وقعت اثنتان معا وان قال أردت افهام الاولى بالثانية أحلف وكانت واحدة (قال) ولو قال لها أنت طالق اذا قدم فلان بلد كذا وكذا فقدم فلان ذلك البلد طلقت وان لم يقدم ذلك البلد وقدم بلد آخر لم تطلق ولو قال أنت طالق كلما قدم فلان فكلما قدم فلان طلقت تطليقة ثم كلما غاب من المصير وقدم فهي طالق أخرى حتى يأتي على جميع الطلاق ولو قال لها أنت طالق اذا قدم فلان فقدم بفلان ميتا لم تطلق لانه لم يقدم ولو قال لها أنت طالق اذا قدم فلان فقدم بفلان مكرها لم تطلق لان حكم ما فعل به مكرها كالم يكن ولو قال أنت طالق متى رأيت فلانا بهذا البلد فأنه وقد قدمه مكرها طلقت لانه أوقع الطلاق برؤيتها بنفس فلان وليس في رؤيتها فلانا كبراهم لا يبطل به عنها الطلاق (قال الربيع) اذا كان كل قدمه وهي في العدة فأما اذا خرجت من العدة فغاب ثم قدم لم يقع عليها طلاق لانها ليست بزوجة وهي كأجنبية (قال الشافعي) ولو قال لها أنت طالق ان كنت فلانا فمكمت فلانا وهو حي طلقت وان كلمته حيث يسمع كلامها طلقت وان لم يسمعه وان كلمته ميتا وانما أو بحيث لا يسمع أحد كلام من كلمه بمثل كلامها لم تطلق ولو كلمته وهي نائمة أو مغلوبة على عقلها لم تطلق لانه ليس بالكلام الذي يعرف الناس ولا يلزمها به حكم بحال وكذلك لو أكرهت على كلامه لم تطلق واذا قال لامرأته وقد دخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقعت الاولى ويسئل عما سوى في اللتين بعدها فان كان أراد تبين الاولى فهي واحدة وان كان أراد احداث طلاق بعد الاولى فهو ما أراد وان أراد بالثانية تبين الثانية فهي اثنتان وان أراد بها اطلاقا فالشافعي ثالثة وان مات قبل أن يسئل فهي ثلاث لان طاهر قوله انها ثلاث ولو قال لها أنت طالق وطالق طالق وقعت عليها اثنتان الاولى والثانية التي كانت بالاولاها استشاف كلام في الطاهر ودين في الثالثة فان أراد بها اطلاقا فهي طالق وان لم يرد بها اطلاقا وأراد افهام الاول أو تكريره فليس بطلاق ولو قال أردت بالثانية افهام الكلام الاول والثالثة احداث طلاق كانت طالق ثلاثا في الحكم لان طاهر الثانية ابتداء طلاق لا افهام ودين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء وتقع الثالثة لانه أراد بها ابتداء طلاق لا افهاما وان احتمله وهكذا ان قال لها أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق وقعت اثنتان ودين في الثالثة كما وصفت ولو قال لها أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق وقعت ثلاث لان الاولى ابتداء

هذا الحد وعزروا لا يحسد من لم تكمل فيه الحرية الاخذ العبد ولا حد في التعريض لان الله تعالى أباح التعريض فيما حرم طلاق عقده فقال ولا تعزوا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله وقال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء فجعل التعريض مخالفا للبهرح فلا يجحد الا بقذف صريح

(كتاب الميراث باب ما يجب فيه الشفعة من سائر الميراث وغيره) قال الشافعي رحمه الله: ينفذ في بيع بشارقة عندا شربت البئر
عن النبي صلى الله عليه وسلم بثلاثة وعشرين من عتق رضى الله عنه فبيع بشارقة في أربعة فقيمت بثلاثة وعشرين من صرف التي غير
عن ابن عباس قال ما شئى أن ترجع التي فترضى (قال الشافعي) وفي ذلك دلالة (١٦٩) على دفع من سرق ترطب من طعام وغيره

بافت سرقته دفع
بشار وأخرجهما من
حرزها والدينار شو
المشغل الذي كان على
عبد النبي صلى الله عليه
وسلم ولا ينفذ الأمن
بالغ الاحتلام من الرجال
والخض من النساء
أو أجهما استكمل خمس
عشرة سنة وإن لم يحتلم
أولم تحض وجملة الخرز
أن ينظر الى المرسوق
فإن كان الموضع الذي
سرق منه ينسبه العامة
الى أنه حرز في مثل ذلك
الموضع قطع اذا أخرجها
من الحرز وإن لم ينسبه
العامة الى أنه حرز لم يقطع
وردا مضمون كان
محزرا باضطجاعه عليه
فقطع عليه السلام سارق
ردائه (قال الشافعي)
رحمه الله واذا ضم متاع
السوق الى بعض في
موضع تباعده وربط
بجبل أو جعل الطعام
في حبس وخيط
عليه قطع وهكذا بحر
واذا كان بقود قطار
ابل أو يسوقها وقطر
بعضها الى بعض فسرق
منها أو معها شيئا قطع

بلاق والمساوية استئناف وتكسب المسألة لا تكون في الظاهر المسألة اطلاقا لم يست على سياق الكلام الأول
ولو قال لها أنت طالق بطل طالق كانت طائفا فتنسب ولو قال أردت ألقها ما أوتكرير الأولى علم بين في
الحكم لأن بل يقع طلاق ما دلت لأفهام ما ض غيره ولو قال لها أنت طالق طائفا كانت واحدة لأن يرى
بقوله طائفا ثانية لأن طالق طلاق ابتداء فله طلاق كقوله طلاقا حسنا أو طلاقا قبيحا

(الطلاق بالحساب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال لها أنت طالق واحدة قبلها واحدة أو واحدة بعدها واحدة كانت
طائفا اثنتين فإن قال أردت واحدة ولم أرد باني قبلها أو بعدها طائفا لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله
تعالى ولو طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة فقال أردت أنى كنت قد طلقها
قبلها واحدة أحلف ودين في الحكم ولو قال أنت طالق واحدة بعدها واحدة ثم سكت ثم قال أردت بعدها
واحدة أرفعهما عليك بعد وقت أو لا أرفعهما عليك إلا بعده لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى وإذا
قال الرجل لامرأته بدئك أو رأسك أو فرجك أو رجلك أو يدك أو سمي عضو من جسدها وأصبعها أو
طرفا ما كان منها طالق فهي طالق ولو قال لها بعنك طالق أو جزع منك طالق أو سمي جزء من ألف جزء
طائفا كانت طائفا والطلاق لا يبعض وإذا قال لها أنت طالق نصف أو ثلث أو ربع تطليقة أو جزأ من ألف
جزء كانت طائفا والطلاق لا يبعض ولو قال لها أنت طالق نصف تطليقة كانت طائفا واحدة لأن يرى
اثنتين أو يقول أردت أن يقع نصف بحكمه ما كان ونصف مستأنف بحكمه ما كان فطلق اثنتين وكذلك
لو قال لها أنت طالق ثلاثة أو ثلاثة أو أربعة أو بعد أربع تطليقة كان كل واحد من هؤلاء تطليقة واحدة
لأن كل تطليقة تجمع نصفين أو ثلاثة أو أربعة أو بعد أربع تطليقة أو نصف وربع وسدس تطليقة ولو نظر رجل الى امرأته
ولو قال لها أنت طالق نصف وثلث وسدس تطليقة أو نصف وربع وسدس تطليقة ولو نظر رجل الى امرأته
وامرأة معها ليست لها امرأه فقال احدا كاطالق كل القول قوله فإن أراد امرأته فهي طالق وإن أراد
الاجنبية لم تطلق امرأته وإن قال أردت الاجنبية أحلف وكانت امرأته بحالها لم يقع عليها طلاق ولو قال
لامرأته أنت طالق واحدة في اثنتين كانت طائفا واحدة وسئل عن قوله في اثنتين فإن قال ما نويت
شيئا لم تكن طائفا الواحدة لأن الواحدة لا تكون داخلية في اثنتين بالحساب فهو ما أراد فهي طالق
اثنتين وإن قال أردت واحدة في اثنتين مقرونة بيمين كانت طائفا لأن في الحكم (قال) ولو قال أنت
طالق واحدة وواحدة كانت طائفا اثنتين ولو قال واحدة (٢) واثنتين باقية الى عليك كانت طائفا
واحدة وكذلك لو قال واحدة وواحدة باقية الى عليك وواحدة لا أرفعهما عليك إلا واحدة ولو قال أنت
طالق واحدة لا يقع عليك إلا واحدة تقع عليك وقعت عليها واحدة حين تكلم بالطلاق وإذا كان لرجل
أربع نسوة فقال قد أوقع بينك تطليقة كانت كل واحدة منهن طائفا واحدة وكذلك لو قال اثنتين
أو ثلاثة أو أربع الآن يكون نوى أن كل واحدة من الطلاق تقع بينهن فتكون كل واحدة منهن طائفا
ما سمى من جماعتهن واحدة أو اثنتين أو ثلاثة أو أربعاً فإن قال قد أوقع بينك خمس تطليقات فكل
واحدة منهن طالقت اثنتين وكذلك ما زاد الى أن يبلغ ثمان تطليقات فإن زاد على الثمان شيئا من الطلاق

(٣٢ - الام خامس)

وإن أناخها حيث ينظر اليها في حجرها أو كانت غنما فأواها الى مراح واضطجع
حيث ينظر اليها في حجرها ولو ضرب فسطاطا أو في فيه متاعه فاضطجع فسرق الفسطاط والمتاع من جوفه قطع لان اضطجاعه حرز
له ولما فيه إلا أن الحراز يختلف فيحرز كل بما تكون العامة تحرز مثله ولو اضطجع في حجره ووضع ثوبه بين يديه وترك أهل الاسواق

متاعهم في مقاعد ليس عليها حر لم يضم ولم يربط أو أرسل رجل إليه ترعى أو تضي على الطريق غير مقطورة أو أياها بصحراء ولم يضطجع
عند شاة أو ضرب فسطاطا لم يضطجع فيه فسرق من هذا شيء لم يقطع لأن العامة لا ترى هذا حرزا والبيت المغلقة حرزا فيها وإن سرق منها
شيء فأخرج بقتب أو وقع باب (١٧٠) أو قلعه قطع وإن كان البيت مغفولاً لم يقطع وإن أخرجه من البيت والحجرة إلى الدار

والدار للمسروق منه
وحده لم يقطع حتى
يخرجه من جميع الدار
لأنها حرزها وإن
كانت مشتركة وأخرجه
من الحجرة إلى الدار
فليس الدار بحرر
لاحد من السكان
فيقطع ولو أخرج السرقة
فوضه في بعض الثقب
وأخذها رجل من
خارج لم يقطع واحد
منهما وإن ربحها
فأخرجها من الحرز قطع
وإن كانوا ثلاثة فلهوا
متاعا فأخرج جوده معا
يبلغ ثلاثة أرباع دينار
قطعوا وإن نقص شيأ لم
يقطعوا وإن أخرجه
منفردا فمن أخرج
ما يساوي ربع دينار قطع
وإن لم يساوي ربع دينار لم
يقطع وتوثقوا معانهم
أخرج بعضهم ولم يخرج
بعض قطع المخرج
خاصة وإن سرق سارق
نوبا فشق أو شاة فذبحها
في حرزها ثم أخرج
ماسرق فإن بلغ ربع
دينار قطع والالم يقطع
ولو كانت قيمة ماسرق

ربع دينار ثم نقصت القيمة فصارت أقل من ربع دينار ثم زادت القيمة
فإنما أنظر إلى الحال التي خرج بها من الحرز ولو هب له لم أدر بذلك عنه الجدة وإن سرق عبد صغير لا يعقل أو أعجمي من حرز قطع وإن
كان يعقل لم يقطع وإن سرق مصحفا أو سيفاً أو شيئاً يحمل ثمنه قطع وإن أعار رجلاً بيتاً فكان يغلقه ودونه فسرق منه ربح البيت قطع

وبقطع العبد ابقا وغير آبق وبقطع النباش اذا أخرج المكفن من جميع القبور لان هذا حرز مثله

(باب قطع اليد والرجل في السرقة) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا بضع أحدنا عن محمد بن عبد الرحمن عن الحرث

هريرة رضي الله عنه

(١٧١)

ابن عبد الرحمن عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي

أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال في السارق

ان سرق فاقطعوا يده

ثم ان سرق فاقطعوا رجليه

واحتج بان أبا بكر

الصادق رضي الله عنه

قطع يد السارق اليسرى

وقد كان أقطع اليد

والرجل (قال الشافعي)

رحمه الله فاذا سرق

قطعت يده اليمنى من

مفصل الكف

وحسبت بالنار فاذا

سرق الثانية قطعت

رجله اليسرى من

مفصل الكعب ثم حسبت

بالنار فاذا سرق الثالثة

قطعت يده اليسرى

من مفصل الكف

ثم حسبت بالنار فاذا

سرق الرابعة قطعت

رجله اليمنى من مفصل

الكعب ثم حسبت بالنار

ويقطع بأخف مسوئة

وأقرب سلامة وان سرق

الخامسة عزر وحبس

ولا يقطع الحسري اذا

دخل النيا بأمان

ويضمن السرقة

(باب الاقرار بالسرقة

والشهادة عليها)

وهي في عدة الآلة لا يعلل رجعتا لم يقع عليهما الطلاق في عدة لا يعلل رجعتا فيها ولو قال لها أنت طالق كلما مضت سنة فاعلمها ثم مضت السنة الاولى وليست له بزوجة كانت في عدة منه أو في غير عدة لم يلزمه الطلاق لان وقت الطلاق وقع وليست له بزوجة فان تكبها نكاحا جديدا فكلما مضت سنة من يوم نكحت وقعت تطليقة حتى ينقض طلاق الملك كله (قال) الربيع وللشافعي قول آخر انه اذا خالها ثم تزوجها لم يقع عليها الطلاق بمعنى السنة لان هذا غير النكاح الاول (قال الشافعي) ولو قال لها أنت طالق في كل شهر واحدة أو في مضى كل شهر واحدة ثم طلقها ثلاثا فقبل أن يقع منهن شيء أو بعد ما وقع بعض ونكحت زوجها غيره فأصابها ثم نكحها فارت تلك الشهر ولم يلزمها من الطلاق شيء لان طلاق ذلك الملك مضى عليه كله وحرمت عليه فلا تحل له الا بعد زوج ونكاح جديد وكانت كمن لم تنكح قط في أن لا يقع عليها طلاق عقده في الملك الذي بعد الزوج ولو كان طلقها واحدة أو اثنتين فبق من طلاق ذلك الملك شيء ثم مرت لها مدة أو وقع عليها الطلاق وهو عليها وقع وهكذا لو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق فكلما دخلتها وهي زوجة له أو في عدة من طلاق فيه الرجعة فهي طالق وكلما دخلتها وهي غير زوجة له أو في عدة من فرقة لا يعلل الرجعة فهي غير طالق فاذا طلقها ثلاثا فمرت عليه حتى تنكح زوجا غيره ثم نكحت زوجا غيره فأصابها ثم نكحها ثم دخل بها لم يقع عليها الطلاق بكلام متقدم في ملك نكاح قد حرم حتى كان بعده زوجا أحل استئناف النكاح واذا هدم نكاح الزوج الطلاق حتى صارت كمن ابتدأ نكاحه ممن لم تنكح قط هدم البين التي يقع بها الطلاق لانها أضعف من الطلاق وهكذا لو قال أنت طالق كلما حضت وغير ذلك مما يقع الطلاق فيه في وقت فعلى هذا الباب كله وقياسه ولو قال لها أنت طالق كل سنة ثلاثا فطلقت ثلاثا في أول سنة ثم تزوجت زوجها فأصابها ثم نكحها زوجها نكاحا جديدا لم يقع عليها فيما مضى من السنين بعد شيء لان طلاق الملك الذي عقده فيه الطلاق بوقت قد مضى ولو قال لها أنت طالق في كل سنة تطليقة فوقع عليها واحدة أو اثنتان ثم تزوجها زوج غيرهم ثم دخل بها ثم طلقها أو مات عنها فنكحها الاول ثم مضت سنة وقعت عليها تطليقة حتى تعد ثلاث تطليقات لان الزوج يهدم الثلاث ولا يهدم الواحدة ولا الثنتين

(باب الخلع والنشور)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى وان امرأة خافت من بعلها نشورا أو أعراضا فلا جناح عليهما أن يتصالحا بينهما على ما صلح خير (قال الشافعي) أخبرنا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن سعد بن المسيب أن ابنة محمد بن مسلمة كانت عند رافع بن خديج ففكره منها أمراما كبر أو غيره فاراد طلاقها فقالت لا تطلقني وأمسكني واقسم لي ما بدالك فأنزل الله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشورا أو أعراضا الآية (قال الشافعي) وقدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هم بطلاق بعض نسائه فقالت لا تطلقني ودعني يحسرنى الله تعالى في نساءك وقد وهبت يوتي وليتي لاختي عائشة (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه أن سودة وهبت يومها عائشة (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن تسعة نساء وكان يقسم لثمان (قال الشافعي) وهذا كله نأخذ القرآن يدل على مثل معاني الاحاديث بان بينا فيه اذا خافت المرأة نشورا

قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يقيم على سارق حده الا بان يثبت على اقراره حتى يقام عليه الحد أو بعدلين يقولان ان هذا بعبثه سرق متاعا له من حرزه بصفاته يسوي ربع دينار ويحضر المبروق منه ويدعى شهادتهما فان ادعى أن هذا متاعه غلبه عليه وابتاعه منه أو أذن له في أخذه لم أقطعه لاني أبعده له خصمه بالونكل صاحبه أخلفت المشهود عليه ودفعته اليه وان لم يحضر رب المتاع حبس

السارق حتى يحضر ولو شتم درجل وامرأان أو شاعداً من على سرقته أو حبت الغرم في المال ولم أوجه في الحيد وفي إقرار العبد بالسرقه
شأن أحد هاتيه في بدنه فأقطعها ولا خرفي ماله وهو لا عاك مالا فإذا أعتق وملاك أغرمته

(باب غرم السارق ماسرق) (١٧٣) قال الشافعي رحمه الله تعالى أغرم السارق ماسرق قطع أولم يقطع

وكذلك قاطع الطريق
والحد لله فلا يسقط حد
الله غرم ما أتلف
للعباد

(ما لا قطع فيه)

قال الشافعي رحمه
الله ولا قطع على من سرق
من غير حرز ولا في
خلعة ولا على عبد
سرق من متاع سيده ولا
على زوج سرق من متاع
زوجته ولا على امرأة
سرفت من متاع
زوجها ولا على عبد
واحد منهم سرق من متاع

صاحبه للأثر والشبهة
ونخلطة كل واحد منهما
بصاحبه (وقال)
في كتاب اختلاف أبي
حنيفة والأوزاعي
إذا سرفت من مال
زوجها الذي لم ياتنها
عليه وفي حرز منها
قطعت (قال المرنى)
رحمه الله هذا
أقبح غشدي قال
الشافعي ولا يقطع
من سرق من مال
وإدعو وإدولده أو أبويه
أو أمه أو أجداده من

بعلها أن لا بأس عليه ما أن يصالحا وتشوزا لعل غمها بكر اشتد له إفايح الله تعالى له حبسها على الكره لها فلهما
وله أن يصالحا وفي ذلك دليل على أن صلحها إياها بترك بعض حقها له وقد قال الله عز وجل وعاشروهن
بالمعروف إلى خيرا كثيرا (قال الشافعي) فيحل للرجل حبس المرأة على ترك بعض القسم لها أو كله ما طابت
به نفسا فإذا رجعت فيه لم يحل له إلا العدل لها أو فراقها إلا أنها انما تب في المستأنف ما لم يحل لها فإما قامت
على حبسه حل وإذا رجعت في حبسه حل ما مضى بالهبة ولم يحل ما يستقبل إلا بتجديد الهبة له (قال) وإذا
وهبت له ذلك فأقام عند امرأته أياما ثم رجعت استأنف العدل عليها وحل له ما مضى قبل رجوعها
(قال) فإن رجعت ولا يعلم بالرجوع فأقام على ما حالته منه ثم علم أن قد رجعت استأنف العدل من يوم علم
ولا بأس عليه فيما مضى وإن قال لا أفرقها ولا أعدل لها أجبر على القسم لها ولا يجبر على فراقها (قال)
ولا يجبر على أن يقسم لها الاصابة وينبغي له أن يتحرى لها العدل فيها (قال) وهكذا لو كانت منفردة
به أو مع أمة له يطؤها أمر بتقوى الله تعالى وأن لا يضربها في الجناح ولم يفرض عليه منه شيء بعينه
انما يفرض عليه ما لا صلاح لها إلا به من نفقة وسكنى وكسوة وأن يأوى إليها فاما الجناح فوضع لتلذذ
ولا يجبر أحد عليه (قال) ولو أعطاهما مالا على أن تحلها من يومها وليتلفق بينهما فاعطيه من دودة عليه غير جائزة
لها وكان عليه أن يعدل لها فوفيهما ما ترك من القسم لها إلا أن ما أعطاهما عليه لا عين مملوكة ولا منفعة
(قال) ولو حالته فوهب لها شيئا على غير شرط كانت الهبة لها جائزة ولم يكن له الرجوع فيها إذا قبضتها وإن
رجعت هي في تحلله فيما مضى لم يكن لها وإن رجعت في تحلله فيما لم يحل كان لها وعليه أن يعدل لها
لم تلب ما لم يحل فيجوز تحليله الله فيما ملكك

(جماع القسم للنساء) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ولن تستطعوا أن تعدلوا بين النساء
ولو حرصتم فلا تملوا كل الميل فتذروها كالمعلقة (قال الشافعي) سمعت بعض أهل العرب يقول قولاً
معناه ما أصف لن تستطعوا أن تعدلوا انما ذلك في القلوب فلا تملوا كل الميل لا تتبعوا أهواءكم فاعالكم
فبصير الميل بالفعل الذي ليس لكم فتذروها كالمعلقة وما أشبه ما قالوا عدي عما قالوا أن الله عز وجل يحاور
عما في القلوب وكتب على الناس الأفعال والآقاويل فاذا مال بالقول والفعل فذلك كل الميل قال الله
عز وجل قد علمنا ما فرضا عليهم في أزواجهم وما ملكك أيانهم وقال في النساء ولهن مثل الذي عليهن
بالمعروف وقال وعاشروهن بالمعروف (قال الشافعي) ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم القسم بين النساء
فيما وصفت من قسمه لازواجه في الحضر وإحلال سودة له يومها وليتها (قال الشافعي) ولم أعلم بحالفا
في أن على المرأة أن يقسم لزوجها فيعبدل بينهما وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقسم
فيعدل ثم يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك وأنت أعلم بما لا أملك يعني والله أعلم قلبه وقد بلغنا أنه كان
يطاف به محمولا في مرضه على نساءه حتى حالته

(تفريق القسم والعدل بينهن) قال الشافعي عماد القسم الليل لأنه سكن قال الله تبارك وتعالى
وجعل لكم الليل تسكنوا فيه وقال وجعل لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها (قال الشافعي) فإذا كان
عند الرجل أزواج حرائر مسلمات أو كتابيات أو مسلمات وكتابيات فهن في القسم سواء وعليه أن ينبت
عند كل واحدة منهن ليلة (قال الشافعي) وإذا كان فبين أمة قسم للحر فليلتين وللأمة ليلة (قال) ولا يكون

قبل أيهما كان ولا يقطع في ظن وروا من مار ولا خمر ولا خنزير
(باب قطاع الطريق) قال الشافعي عن ابن عباس في قطاع الطريق إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا واصلوا وإذا قتلوا ولم
يأخذوا المال قتلوا ولم يصلوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ونعيم إذا عذبوا أن يطلبوا حتى

يؤخذوا في مقام عليهم الحد (قال الشافعي) فهذا أقول وقطاع الطريق هم الذين يعترضون بالسلاح القوم حتى يعضوهم المال في الصخري بجاهرة وأراهم في المصران لم يكونوا أعظم ذنبا حدودهم واحدة ولا يقطع منهم الا من أخذ ربع دينار فصاعدا قياسا على السبعة في السارق ويحد كل رجل منهم بقدر فعله فمن وجب عليه (١٧٣) القتل والصلب قتله قبل صلبه كراهية تعذيبه وقال

في كتاب قتل العمد
يصلب ثلاثا ثم يترك
(قال) ومن وجب عليه
القتل دون الصلابة
ودفع الى أهله يكفونه
ومن وجب عليه
القطع دون القتل قطعت
يده اليمنى ثم حسمت
بالنار ثم رجليه اليسرى ثم
حسمت في مكان واحد
ثم خلى ومن حضر منهم
أكبر أو هيب أو كان ردأ
عز وجس ومن قتل
وجرح أقصر لصاحب
الجرح ثم قطع لا يمنع
حقوق الله حق
الآدميين في الجراح
وغيرها ومن عفا
الجراح كان له
ومن عفا النفس
لم يحقن بذلك دمه
وكان على الامام
قتله اذا بلغت
جنايته القتل ومن
تاب منهم من قبل
أن يقدر عليه
سقط عنه الحد
ولا تسقط حقوق
الآدميين ويحتمل أن
يسقط كل حق لله بالتوبة

له أن يدخل في الليل على التي لم يقسم لها ان الليل هو القسم ولا بأس أن يدخله في النهار للحاجة لا بأس فأذا أراد أن يأوى الى منزله أوى الى منزل التي يقسم لها ولا يجامع امرأة في غير يومها فان فعل فلا كفارة عليه (قال) وان مرضت إحدى نساءه عادها في النهار ولم يعدها في الليل وان ماتت فلا بأس أن يقيم عندها حتى يوارى بها ثم يرجع الى التي لها القسم وان نقلت فلا بأس أن يقيم عندها حتى تخف أو تموت ثم يوفي من بقي من نساءه مثل ما أقام عندها (قال) وان أراد أن يقسم لثنتين لثنتين وثلاثا ثلاثا كان ذلك له وأكره مجاوزة الثلاث من العدد من غير أن أحرمه وذلك أنه قد يموت قبل أن يعدل للثانية ويمرض وان كان هذا قد يكون فيمادون الثلاث (قال) واذا قسم لامرأة ثم غاب ثم قدم ابتداء القسم التي تلها في القسم وهكذا ان كان حاضر افشغل عن المبيت عندها ابتداء القسم كما يتبدئه القادم من الغيبة فيبدأ بالقسم التي كانت ليلتها (قال) وان كان عندها بعض الليل ثم غاب ثم قدم ابتداء فافها فقدر ما بقي من الليل ثم كان عند التي تلها في آخر الليل حتى يعدل بينهما في القسم (قال) وان كان عندها مريضا أو ممتدا أو يأوى مريضة أو حائض أو نفساء فذلك قسم يحسبه عليها وكذلك لو كان عندها صحيفا فترك جاعها حسب ذلك من القسم عليها انما القسم على المبيت كيف كان المبيت (قال) ولو كان محبوسا في موضع يصل اليه فيه عدل بينهما كما يعدل بينهما لو كان خارجا (قال) والمريض والصحيح في القسم سواء وان أحب أن يلزم منزله لنفسه ثم يبعث الى كل واحدة منهن يومها وليتها فأتته كان ذلك له وعليهن فأبتن امتنعت من اتبانه كانت تاركة لحقها عاصية ولم يكن عليه القسم لهما كانت تمتنع (قال) وهكذا لو كانت في منزله أو في منزل يسكنه فغلقة دونه وامتنعت منه اذا جاءها أو هربت أو ادعت عليه طلاقا كاذبة حل له تركها والقسم لغيرها وتركه أن ينفق عليها حتى تعود الى أن لا تمتنع منه وهذه ناشز وقد قال الله تبارك وتعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واحبروهن في المضاجع واضربوهن فاذا أذن في هجرتها في المضجع لخوف نشوزها كان مباحا له أن يأتي غيرها من أزواجه في تلك الحال وفيما كان مثلها (قال الشافعي) رحمه الله وهكذا الاما اذا امتنعت بنفسها أو منعها أهلها منه فلا نفقة ولا قسم لها حتى تعود اليه وكذلك اذا سافر بها أهلها بآذنه أو غير آذنه فلا نفقة ولا قسم (قال) واذا سافرت الحرة بآذنه أو بغير آذنه فلا قسم لها ولا نفقة الا أن يكون هو الذي أشخصها فلا يسقط عنه نفقة ولا قسمها وهي اذا أشخصها لمخالفة لها اذا شخص هو وهي مقية لان اشخاصها ايها كنفها الى منزل فليس له تركها فيه بلا نفقة ولا قسم وشخصه هو شخص بنفسه وهو الذي عليه القسم لاه (قال) واذا حنت امرأته من نساءه أو خبلت فغلبت على عقلها فكانت تمتنع منه سقط حقها في القسم فان لم تكن تمتنع فلها حقها في القسم وكذلك لو خست أو مرضت أو ارتقت كان لها حقها في القسم ما لم تمتنع منه أو يطلقها وانما قلنا يقسم للرتقاء وان لم يقدر عليها كما قلنا يقسم للحائض ولا يحل له جاعها لان القسم على السكن لا على الجاع ألا ترى أن لا تخبر في القسم على الجاع وقد يستمتع منها وتستمتع منه بغير جاع (قال) واذا كان الزوج عنيئا أو خصما أو مجبوا أو من لا يقدر على النساء بحال أو لا يقدر عليهن البضع أو أعياء فهو والصحيح القوي في القسم سواء لان القسم على ما وصفت من السكن وكذلك هو في النفقة على النساء ما يلزم لهن (قال) واذا تزوج المحبول أو الصحيح فغلب على عقله وعنده نسوة ابغى لوليها القائم بامرهن أن يطوف به عليهن أو يأتيه بهن حتى يكن عنده ويكون عندهن كما يكون

وقال في كتاب الحد ودوبه أقول (قال) ولو شهد شاهدان من الرفقة أن هؤلاء عرضوا لنا فقالوا وأخذوا مائة ثم جردت ما بينهما خصمان ويسعهما أن يشهدا أن هؤلاء عرضوا هؤلاء ففعلوا بهم كذا وكذا وأخذوا منهم كذا وكذا ونحن ننظر وليس الامام أن يكسفه ما عن غير ذلك (قال) واذا اجتمعت على رجل حدود وقذف بدى بجدا القذف ثمانين جلدة ثم حبس فاذا برأ أحد في الزنا مائة

جاسدة فلما ارأى غنمته التي ورعها اليسرى من خلاف لقطع العار بق وكانت يده التي لمرقة وقطع الطرقي معا ورجله لقطع الطرقي
مع يده ثم قتل قردا فان مات في الحلد الاول سقطت عنه الحلد وكأها في ماله دية النفس
(باب الاثربة والحلد فيها) (١٧٤) قال الشافعي رحمه الله كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام وفيه الحلد قياسا على

الخمر ولا يحد الابان
يؤثر شراب الخمر أو
يشبه عليه به أو يقول
شربت ما يسكر أو يشرب
من انا غر ونفتر فيسكر
بعضهم فيسدل على أن
الشراب مسكر واحتج
بان علي بن أبي طالب
قال لا أوني بأحد شرب
خرا أو نبيذا مسكرا
الاجلدة الحلد
الحدج العقل عند نساءه ويكن عنده وان أغفل ذلك فمضى ما صنعت وان عذبان بحوره أمم حرو ولا أمم على
مغلوب على عقله (قال) ولو كان رجل يحسن ويقيم وعندة نسوة فعزل في يوم جنونه عن نساءه جعل
يوم جنونه كيوهم من غيبته واستأنف القسم بينهما وان لم يفعل فكان في يوم جنونه عند واحدة منهن حسب كما
إذا كان من يضاف قسم لها وقسم للآخرى يومها وهو صحيح (قال) ولو قسم لها أصحيا فحين في بعض الليل وكان
عندها كانت قد استوفت وان خرج من عندها وفي لها ما بقي من الليل (قال) وان خنت شي أو خرجت في
بعض الليل كان له أن يكون عند غيرها ولا يوفها شأ من قسمها كانت بمنعة منه ويقسم لنسائه النواقي
قسم للنساء لا امرأة معهن غيرهن (قال) ولو استكره سلطان أو غيره أو خرج طائعا من عند امرأة في الليل
عاد فوافها ما بقي من الليل (قال) وان كان ذلك في النهار لم يكن عليه فيه شيء إذا لم يكن ذا شيا إلى غير ما من نسائه
ولا أكره في النهار شي إلا أثره غير ما من أزواجه في مقام أو جماع فإذا أقام عند غيرها في نهارها أو فاعدا ذلك
من يوم التي أقام عندها (قال) ولو كان له مع نسائه إماء يطوئن لم يكن للأما قسم مع الأزواج وبأنهن كيف
شاء أكثر مما ياتي النساء في الأمان واليالي والجماع وأقل كما يكون له أن يسافر ويغيب في المصر عن النساء فإذا
صار إلى النساء عدل بينهما وكذلك يكون له ترك الجوارى والمقام مع النساء غير أي أحب في الأحوال كلها أن
لا يؤثر على النساء وأن لا يعطل الجوارى (قال) وهكذا إذا كان له جوارى لا امرأة معهن كان عند أيهن شاء
ما شاء وكيفما شاء وأحب له أن يتحرى استقبالة أنفسهن بمقاربة وان يجعل لكل واحدة منهن خطامته (قال)
وإذا تزوج الرجل المرأة دخل بينه وبينها ففعله نفقهها والقسم لها من يوم يتخلون بينه وبينها (قال) وإذا كان
لرجل أربع نسوة فقسم لثلاث وترك واحدة عامدا أو ناسيا قضاها الأيام التي ترك القسم لها فها متابعات لا فرق
بينهن واستعملها ان كان ترك القسم لها أربعين ليلة فلهما غير فقسم العشر متابعات ولو كان نسوة
الحواضر ثلاثا فترك القسم (١) لهن ثلاثين ليلة وقد مت امرأته كانت غائبة بدأ فقسم التي ترك القسم لها يومها
ويوم المراتين اللتين قسم لهما وتر كها وذلك ثلاث ثم قسم للغائبة يوما ثم قسم التي ترك القسم لها ثلاثا حتى يوفها
جميع ما ترك لها من القسم ولو قسم رجل بين نسائه يومين أو ثلاثا لعل امرأته ثم طلق امرأته لم يقسم لها وترك
القسم لها لم يكن عليه إلا أن يستحل التي ترك القسم لها ولوراجعها أو نكحها نكاحا جديدا أو فاهاما كان لها
من القسم (قال) ولو كان لرجل زوجة مملوكة وحرة فقسم للحرة يومين ثم دار إلى المملوكة فعتقت فان كانت عتقت
وقد أوفها يومها وليتم ادار إلى الحرة فقسم لها يوما وللامه التي أعتقت يوما وان لم يكن أوفها ليلتها حتى
عتقت بيت عندها ليلتين حتى يسويها بالحرة لانها قد صارت كهي قبل أن تستكمل خطها من القسم (قال)
ويقسم المرأة قد ألى منها والمرأة قد تظاهرها ولا يقرب التي تظاهرها وكذلك إذا حرمت بائنة قسم لها ولم
يقربها وكذلك القسم لو كان هو محرما ولا يقرب واحدة من معه في امره

(باب القسم للمرأة المدخول بها) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن
حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة وأصحبت عنده
قال لها ليس بك على أهالك هو ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت (قال)
الشافعي أخبرنا عبد المجيد عن ابن جرير عن حبيب بن أبي ثابت أن عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو والقاسم
ابن محمد بن عبد الرحمن بن الحرب بن هشام أخبراه أنهم ساءلوا بابكر بن عبد الرحمن بن الحرب بن هشام يحدث
(١) قوله لهن هكذا في النسخ ولعله محرف عن لاحداهن كما هو ظاهر كتبه مصححه

عن
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار فقال علي بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة وأصحبت عنده
سكروه في نهاره أو كمال فخله عمر غنائم في الخمر وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال ليس أحد يقسم عليه خدا فيموت فاحد
في نفسه شيما الحق قتله الأحسد الخرفانه شي رأياه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فن مات منه فديته إما قال في بيت المال وإما قال علي

عاقلة الامام « الشافعي » قال الشافعي واذا ضرب الامام في خمر أو ما يسكر من شراب بـعـلـن أو طرف ثوب أو رداء أو ما أشبهه ضرباً يحيط العلم أنه لم يحاوز أربعين فمات من ذلك فالحق قتله وإن ضرب أكثر من أربعين بالثعلال وغير ذلك فمات فديته على عاقلة الامام دون بيت المال لأن عمر أرسل إلى امرأته ففرغت فاجهضت ذابطنها فاستشار علياً فأشار عليه أن يديه (١٧٥) فامر عمر علياً فقال عمر عزمت عليك

لتقسميها على قومك

(قال المزني) رحمه الله هذا

غلط في قوله اذا ضرب

أكثر من أربعين فمات

فلم يمت من الزيادة وحدها

وانما مات من الأربعين

وغيرها فكيف تكون

الدية على الامام كلها

وانما مات المضروب من

مباح وغير مباح ألا ترى

أن الشافعي يقول لو ضرب

الامام رجلاً في القذف

أحد أو ثمانين فمات

فهيما قولين أحدهما ان

عليه نصف الدية والآخر

ان عليه جزأ من أحد

وثمانين جزأ من الدية (قال

المزني) ألا ترى أنه يقول

لو جرح رجلاً جرحاً

فيخاطه الجرح فمات فان

كان خاطه في لحمه حتى فعل

الجرح نصف الدية لأنه

مات من جرحه والجرح

الذي أحدثه في نفسه

فكل هذا يدل ان اذ مات

المضروب من أكثر من

أربعين فمات أنه مباح

مات فلا تكون الدية كلها

على الامام لأنه لم يقتله

بالزيادة وحدها حتى

كان معها مباح ألا ترى

عن أم سلمة أنها أخبرته انها لما قدمت المدينة أخبرتهم أنها سئلت أبي أمية بن المغيرة فكذبوها وقالوا ما كذب الغرائب حتى أنشأنا ناس منهم الجح فقلوا أو تكفين إلى أهلاك فكفبت معهم فرجعوا إلى المدينة قالت فصدقوني وازددت عليهم كرامة فلما حلت جاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبني فقلت له ما مثلي نكح أما أنا فلا ولد في وأنا غيور ذات عيال قال أنا أكبر منك وأما المغيرة فبذبه الله تعالى وأما العيال فإلى الله ورسوله فترجوها رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يأتها ويقول أين زناك حتى جاء عمار بن ياسر فاختلجها فقال هذه تمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت تضعها بخمار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أين زناك فقالت قريبه بنت أبي أمية واقفها عندما أخذها عمار بن ياسر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني آتيكم الآية قالت فقمت فوضعت ثفالي وأخرجت حجاب من شعير كانت في جرة وأخرجت شحما فعدته له أو وعدته « شك الربيع » قالت فمات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصبح فقال حين أصبح ان لك على أهلاك كرامة فان شئت سعت لك وان أسبع أسبع لنسائي (قال) الشافعي أخبرنا مالك عن جندب عن أنس انه قال البكر سبع والائب ثلاث (قال) الشافعي وحديث ابن جريح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة على أن الرجل اذا تزوج البكر كان له أن يقيم عندها سبعا واذا تزوج الثيب كان له أن يقيم عندها ثلاثا ولا يحسب عليه لنسائه الا ان كان عنده قبلها فيسدد من السبع ومن الثلاث (قال) وليس له في البكر ولا الثيب الا ان يافوا وهما هذا العدد الا أن يحللاه منه (قال) وان لم يفعل وقسم لنسائه عاذا فافوا وهما هذا العدد كما يعود فيما رل من حقهما في القسم فيوفيهما (قال) ولو دخلت عليه بكران في ليلة أو ثيئان أو بكر وثيب كرهت له ذلك وان دخلت معا عليه أقرع بينهما فإتيهما خرج سهمهما بدأ فافوا فأها أيامها ولياليها وان لم يقرع فبدأ بأحداهما رجوت أن يسعه لأنه لا يصل إلى أن يوفيهما حقهما الا بان يسدأ بأحداهما ولا أحب له أن يقسم بينهما أربع عشرة لان حق كل واحدة منهما مائة أيامها (قال) وان فعل لم أر عليه إعادة أيام لها بعد العدة التي أوفاهما اياها وان دخلت عليه احداهما بعد الاخرى بدأ فافوا في التي دخلت عليه أولاً أيامها (قال) واذا بدأ بالتي دخلت عليه آخر أحبب له أن يقطع ويوفي الاولى قبلها فان لم يفعل ثم أوفى الاولى لم يكن لها زيادة على أيامها ولا يزداد أحد في العدد بتأخير حقها (قال) واذا فرغ من أيام البكر والثيب استأنف القسم بين أزواجه فعدل بينهما (قال) كان كانت عنده امرأتان ثم نكح عليهما واحدة قد دخلت بعد ما قسم لاحدة فاذا أوفى التي دخلت عليه أيامها بدأ بالتي كان لها القسم بعد التي كانت عنده (قال) ولا يضيئ عليه أن يدخل عليها في أي يوم أو أي ليلة شاء من ليالي نسائه (قال) ولا أحب في مقامه عند بكر ولا ثيب أن يتخلف عن صلاة ولا بر كان يعمل قبل العرس ولا شهود جنازة ولا يجوز له أن يتخلف عن اجابة دعوة

(سفر الرجل بالمرأة) قال الشافعي رحمه الله أخبرني عبي محمد بن علي بن شافع عن ابن شهاب عن عبيد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد سفراً أقرع بين نسائه فإتيتهن خرج سهمها خرج بها (قال) الشافعي فاذا كان للرجل نسوة فأراد سفراً فليس بواجب أن يخرج منهن ولا بواحدة منهن وان أراد الخروج منهن أو ببعضهن فذلك له فان أراد الخروج بواحدة أو اثنتين أقرع بين نسائه فإتيتهن خرج سهمها خرج بها لم يكن له أن يخرج بغيرها وله ان يتركها ان شاء وهكذا ان أراد الخروج باثنتين أو ثلاثاً لم يخرج بواحدة منهن الا بقرعة فان خرج بواحدة منهن بغير قرعة كان عليه ان يقسم لمن بقي بقدر

انه يقول فيمن جرح مرتد ثم أسلم ثم جرح جرحاً آخر فمات ان عليه نصف الدية لأنه مات من مباح وغير مباح (قال المزني) رحمه الله وكذلك ان مات المضروب بأكثر من أربعين من مباح وغير مباح (قال الشافعي) ولو ضرب امرأة فاجهضت لم يضمها وضمن ما في بطنه لانه قتله ولو حده بشهادة عبيدين أو غير عبيدين في أنقسم ما فمات ضمنته عاقلة لان كل هذا خطأ منه في الحكم وليس

على الحاشي شيء ولو قال الامام للمال انما اضرب هذا الما من الجالد والامام معا ولو قال الجالد قد ضربته وانا ارى الامام مخطئا وعلت ان ذلك اراى بعض الفقهاء ضمن الاما غاب عنه بسبب ضربه ولو قال اضربه ثمانين فزاد سوطا ففات فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أحدهما أن عليهم نصفين كالأخى رجلان (١٧٦) عليه أحدهما بضربه والأخر ثمانين ضمنا الدية نصفين أو ستم مامن واحد وثمانين سهما (قال)

واذا خاف رجل نشوز امرأته فضرها ففات فالعقل على العاقلة لان ذلك اباحة وليس بفرض ولو عجز الامام رجلا ففات فالبدي على عاقلة والكفارة في ماله (قال) واذا كانت برجل سلعة فامر السلطان بقطعها أو أكله فامر بقطع عضو منه ففات فعلى السلطان القود في المكرد وقد قيل عليه القود في الذي لا يقتل وقيل لا قود عليه في الذي لا يقتل وعليه الدية في ماله وأما غير السلطان يفعل هذا فعليه القود ولو كان رجل أغفل أو امرأته لم تحض فامر السلطان فعذرا فما لم يضمن السلطان لانه كان عليها أن يفعل الا ان يعذرهما في حر شديد أو بردهم فراط الغلب أنه لا يسلم من عذري مثله فيمن عاقلة الدية

(باب صفة السوط)

قال الشافعي رحمه الله يضرب المحدود بسوط بين السوطين لاجدي

مغيبه مع التي خرج بها (قال) فاذا خرج بامرأة بالقرعة كان لها السفر خالصا دون نسائه لا يختسب عليها ولا لهن من مغيبها مع في السفر منفردة شيء وسواء قصر سفره أو طال (قال) ولو اراد السفر لنقله لم يكن له أن ينتقل بواحدة منهن الا أوفى البواقي مثل مقامه معها (قال) ولو خرج مسافرا بقرعة ثم أزعع المقام لنقله كان التي سافرها بالقرعة ماضى قبل ازماعه المقام على النقلة وحسب عليها مقامه معها بعد النقلة فوفى البواقي حقوقهن فيها (قال) ولو أقرع بين نسائه على سفر فخرج سهم واحدة فخرج بها ثم اراد سفر قبل رجوعه من ذلك السفر كان ذلك كله كالسفر الواحد لم يرجع فاذا رجع فاراد سفر أقرع (قال) ولو سافر بواحدة فكسح في سفره أخرى كان التي نكح مالا نكحته من الايام دون التي سافرها ثم استأنف القسم بينهما بالعدد ولا يحسب لنسائه الا التي خلف من الايام التي نكح في سفره شيئا لأنه لم يكن حيث يمكنه القسم لهن

(نشوز المرأة على الرجل) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض الى قوله سبيلا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن اياس بن عبد الله بن أبي ذباب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا اماء الله قال فاتاه عمر بن الخطاب فقال يا رسول الله ذكر النساء على أزواجهن فأذن في ضربهن فأطاف بأل محمد نساء كثير كلهن يشتكين أزواجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد أطاف الليلة بأل محمد سبعون امرأة كلهن يشتكين أزواجهن ولا تجدون أولئك خياركم (قال الشافعي) في نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ضرب النساء ثم اذنه في ضربهن وقوله لن يضرب خياركم يشبه أن يكون على الله عليه وسلم نهى عنه على اختيار لنهى وأذن فيه بان مباحا لهم الضرب في الحق واختار لهم أن لا يضربوا لقوله لن يضرب خياركم (قال) ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية يضربهن ثم أذن لهم بعد نزولها بضربهن (قال الشافعي) وفي قوله لن يضرب خياركم دلالة على أن ضربهن مباح لا فرض أن يضربن ويختار له من ذلك ما استار رسول الله صلى الله عليه وسلم فحب للرجل أن لا يضرب امرأته في انبساط لساها عليه وما أشبه ذلك (قال الشافعي) وأشبهه ما سمعت والله أعلم في قوله واللاتي تحافون نشوزهن أن تخوف التشوز دلائل فانما كانت دفعنهن لان العظة مباحة فان لم يكن فظهرن نشوزا بقول أو فعل فاشجروهن في المضاجع فان أقرن بذلك على ذلك فاضربوهن وذلك بين أنه لا يجوز شجرة في المضجع وهرمنه عنه ولا ضرب الابقر أو فعل أو عجزا (قال) ويحتمل في شافون نشوزهن اذا نشزن فابن التشوز فكن عاصيات بد أن تجمعا على العظة والتجيرة والضرب (قال) ولا يبلغ في انضرب حدا ولا يكون مبرحا ولا مديا ويتوفى فيه الوجه (قال) ويخبرها في المضجع حتى ترجع عن التشوز ولا يجاوزها في شجرة الكلام ثلاثا لان الله عز وجل انما أباح التجرة في المضجع والتجيرة في المضجع تكون بغير شجرة كلام ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجاوز بالتجيرة في الكلام ثلاثا (قال) ولا يجوز لاحد أن يضرب ولا يخبر مضجعا بغير بيان نشوزها (قال) وأصل ما ذهبنا اليه من أن لا قسم للمتنعنه من زوجها سوا ولا تنفقه ما كانت متمتعة لان الله تبارك وتعالى أباح شجرة مضجعا وضربها في التشوز والامتناع نشوز (قال) ومضى تركت التشوز لم تحل هجرتها ولا ضربها وصارت على حقها كما كانت قبل التشوز (قال الشافعي) رحمه الله في قوله عز وجل والرجال عليهن درجة وقوله وعاشروهن بالمعروف وهو ما ذكرنا ما هاهنا عليه في بعض الامور من مرتها وله عليها ما ليس نهيا عليه ولكل واحد منهما على صاحبه

(الحكمين)

ولا خلق ويضرب الرجل في الحد والتعزير قائما وترك له يده يتقي بها ولا يربط ولا يمد المرأة حاله وتضم عليها ثيابها ويربط ثلاثا تنكشف وبلى ذلك منها امرأة ولا يبلغ في الحدان يهر الدم لأنه سبب التلف وانما يراد بالحد النكال والكفارة (قال المزني) رحمه الله ويتقي الجالد الوجه والفرج وروى ذلك عن علي رضي الله عنه (قال الشافعي) رحمه الله ولا يبلغ بعقوبة أربع تعصيرا

عن مساواة عقوبة الله تعالى في حدوده ولا تقام الحدود في المساجد
 المسلم من كتاب قتل الخطأ قال الشافعي رحمه الله وإذا أسلم القوم ثم ارتدوا عن الإسلام إلى أي كفر كان في دار الإسلام أو دار
 الحراب وهم مقهورون أو قاهرون في موضعهم
 (١٧٧)

أن يبدؤا بجهادهم قبل
 جهاد أهل الحرب الذين
 لم يسلموا قط فإذا ظفروا
 بهم استباحوهم فمن تاب
 حقن دمه ومن لم يتب
 قتل بالردة وسواء في ذلك
 الرجل والمرأة وما
 أصاب أهل الردة من
 المسلمين في حال الردة
 وبعد إظهار التوبة في
 قتال وهم متمتعون أو
 غير قتال أو على نائره أو
 غيرها سواء والحكم
 عليهم بالحكم على المسلمين
 لا يختلف في القود
 والعقل وضمان ما يصيبون
 (قال المـزني)
 هذا خلاف قوله في
 باب قتال أهل البغي
 (قال الشافعي) فإن
 قيل فاصنع أبو
 بكر في أهل الردة قيل
 قال لقوم جاءوه ثابتن
 تدون قتلا ولا ندى
 قتلا كم فقال عمر لا نأخذ
 لقتلنا نادية وإن قيل فاقوله
 تدون قيل إن كانوا يصيبون
 غير متعمدين ودوا وإذا
 ضحوا للديّة في قتل غير
 عمد كان عليهم القصاص
 في قتلهم متعمدين وهذا

(الحكمين) قال الشافعي قال الله عز وجل وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها
 الآية (قال الشافعي) والله أعلم بمعنى ما أراد فاما ظاهر الآية فإن خوف الشقاق بين الزوجين أن يدعى
 كل واحد منهما على صاحبه منع الحق ولا يطيّب واحد منهما صاحبه باعطاء ما يرضى به ولا ينقطع ما بينهما
 بفرقة ولا صلح ولا ترك القيام بالشفاق وذلك أن الله عز وجل أحل في شوز المرأة بالعتة والهجرة والضرب
 ونشوز الرجل بالصلح فإذا خاف أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ونهى إذا أراد الزوج
 استبدل الزوج مكان زوج أن يأخذهما آتاهما شيئا (قال الشافعي) فإذا ارتفع الزوجان المخوف شقاقهما إلى
 الحاكم فحق عليه أن يبعث حكما من أهله وحكما من أهل القناعة والعقل ليكشفهما أمرهما
 ويصلح بينهما إن قدرا (قال) وليس له أن يأمرهما بفرقة إن رأى بالامر الزوج ولا يعطيهما مال المرأة
 إلا بأذنهما (قال) فإن اصطاح الزوجان والا كان على الحاكم أن يحكم لكل واحد منهما على صاحبه بما يلزمه
 من حق في نفس ومال وأدب (قال) وذلك أن الله عز وجل اعتمد كراهتهما أن يريدا أصلا حوفا في الله بينهما ولم
 يذكر تفرقا (قال) واختار الإمام أن يسأل الزوجين أن يترضا بالالحكمين ويوكلاهما معا فيوكلاهما الزوج
 أن رأى بأن يفرق بينهما فإلى ما رأى من أخذ شيء أو غير أخذة اختار أو ليأمن المرأة عنه (قال) وإن جعل
 اليهما أن يرضيت بكذا وكذا فاعطياها ذلك عني واسألاها أن تكف عني كذا أو للمرأة أن توكلاهما ما نشت بان
 يعطيهما في الفرقة شيئا تسميه أن رأى أنه لا يصلح الزوج غيره (١) وإن رأى بأن يعطيهما أن يفعلوا أوله كذا أو يترك
 لها كذا فإن فعل ذلك الزوجان أمر الحكمين بأن يجتهدا فإن رأيا بالجمع خير لم يصيرا إلى الفراق وإن رأيا
 الفراق خير أمرهما فافصارا إليه وإن رجع الزوجان أو أحدهما بعد ما يوكلاهما معا فيوكلاهما أو بكالة أو بعضها
 أمرهما بما أمرهما به أولا من الإصلاح ولم يجعلهما وكيلهما إلا في ما لا يفيدها وكالاته (قال) ولا يجبر الزوجان على
 توكليهما إن لم يوكلا وإذا وكلاهما معا كما وصفت لم يجز أحدهما دون صاحبه فإن فرق أحدهما ولم
 يفرق الآخر لم تجز الفرقة وكذلك أن أعطى أحدهما على الآخر شيئا (قال) وإن غاب أحد الحكمين أو غلب على
 عقله بعث حكما غير الغائب أو الغلوب المصلح من قبل الحاكم وبألو كالة أو وكلاهما الزوجان (قال) وإن غلب
 أحد الزوجين على عقله لم يعض الحكمين بينهما شيئا حتى يعود إليه عقله ثم يجدد وكالاته (قال) وإن غاب أحد
 الزوجين ولم يفسح الوكالة أمضى الحكمين رأيهما ولم تقطع عنه واحد منهما الوكالة (قال الشافعي) أخبرنا
 الثقي عن أيوب بن أبي تميمة عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني أنه قال في هذه الآية وإن خفتم شقاق بينهما
 فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها قال جاء رجل وأمر إلى على رضى الله عنه ومع كل واحد منهما
 فقام من الناس فأمرهم على فبعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ثم قال للحكمين تدران ما عليكم عليهما أن رأيا
 أن يجععا أن يجععا وإن رأيتما أن تفرقا قالت المرأة رضيت بكتاب الله بما على فيه ولي وقال الرجل
 أما الفرقة فلا فقال على رضى الله عنه كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقرب به (قال الشافعي) أخبرنا مسلم
 عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة سمعه يقول تزوج عتيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة فقالت له اصبر لي وأنفق
 عليك فكان إذا دخل عليها قالت أين عتبه بن ربيعة أين شيعة بن ربيعة فيسكت عنها حتى يدخل عليها وما
 وهو يرم فقالت أين عتبه بن ربيعة أين شيعة بن ربيعة فقال على يسأرك في النار إذا دخلت فشدت عليها ثيابها
 جئات عثمان بن عفان فذكرت له ذلك فإرس ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لأفرق بينهما وقال معاوية

(١) في العبارة نقص أو تحريف وكذلك وقع في الشيخ فأنظر

(٣٣ - الام الخامس)
 خلاف حكم أهل الحرب عند أبي بكر الصديق رضى الله عنه فإن قيل فلا نعلم منهم
 أحدا أقيد بأحد قيل ولا يثبت عليه قتل أحد بشهادة ولو ثبت لم نعلم كما أبطل لولي دما طلبه والردة لا تدفع عنهم قودا ولا عقلا ولا تزيدهم خيرا
 إن لم تزدتهم شرا (قال المـزني) هذا عند أي قيس من قوله في كتاب قتال أهل البغي بطرح ذلك كله لأن حكم أهل الردة أن تردهم إلى

حكم الاسلام ولا يرقون ولا يغنون كاهل الحرب فكذلك يقاد منهم ويضمنون (قال الشافعي) رحمه الله واذا قامت لمرتبته انه اظهر القول بالايمان ثم قتله رجل يعلم توبته او لا يعلمها فعليه القود

(١٧٨) باب دفع الرجل عن نفسه وحريمه ومن يتطلع في بيته (قال الشافعي رحمه الله اذا

كتاب صول الفحل

ما كنت لأفرك بين شيخين من بني عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أثوابهما وأصلحا أمرهما (قال الشافعي) حديث على ثابت عندنا وهو ان شاء الله كفنا لا نخالفه لان عليا اذا قال لهم ابعثوا حكا من أهله وحكما من أهلها والزوجان حاضران فاتماحا طيب به الزوجين أو من أعرب عنهم ما يحضرهم ما يوركا الزوجين أو رضاهما قال وقوله للرجل لا والله حتى تقر بمثل ما أقرب به أن لا يقضي الحكمان ان رأيا للفرقة اذا رجعت عن توكلهما حتى تعود الى الرضا بان يكونا يوركا كذلك ناظرين بما يصلح أمرهما ولو كان للحاكم أن يبعث حكمتين بفرقة بلا وكالة الزوج ما احتاج على رضي الله عنه الى أن يقول لهما ابعثوا وليعت هو ولقال للزوج ان رأيا للفرق أمضيا ذلك عليك وان لم تأذن به ولم يحلف لا يعصى الحكمان حتى يقر ولو كان للحاكم جبر الزوجين على أن يوركا كان له أن يعضيه بلا أمرهما (قال) وليس في الحديث الذي روى عن عثمان دلالة كادلائل في حديث على رضي الله عنه وهو يشبه أن يكون كالحديث عن علي فان قال قائل فقد يحتمل خلافه قيل نعم وموافقة فليست بأولى بأحد الزوجين من غيرك بل هرا الى موافقة حديث على كرم الله وجهه أقرب من أن يكون قوله خلافه

(ما يجوز به أخذ مال المرأة منها) قال الشافعي قال الله عز وجل وآتوا النساء صدقاتهن نحلة الآية (قال الشافعي) فكان في هذه الآية اباحة كله اذا طابت نفسها ودليل على أنها اذا لم تطب به نفسها لم يحل أكله (قال) وقد قال الله عز وجل وان أردتم استبدال زوج مكان زوج الى ميسنا (قال) وهذه الآية في معنى الآية التي كتبتا قبلها واذا أراد الرجل الاستبدال بزوجته ولم ترده في فرقته لم يكن له أن يأخذ من ماله شيئا بان يستكرهها عليه ولا أن يطلقها لتعليه فدية منه فان فعل وأقرب بذلك أو قامت عليه بينة ردما أخذ منها اعلمها وان كان طلقها عليه لم يمسح من عدد الطلاق وكان ذلك فيه الرجعة ان لم يأت على جميع طلاقها (قال) ويشبه والله تعالى أعلم أن لا يكون له اذا أزمع على فراقها أن ياتيه من ماله شيئا ثم يطلقها وذلك أن اعطاهما يكون على استطابة نفسه بحبسها لا على فراقها يشبه معاني اخذ بيعتها (قال) ولا يبين لي رد ذلك عليها لو هبته بلا ضرورة ثم طلقها لان ظاهر ما أنها طابت به نفسها (قال) ولعلته يريد الاستبدال بها ولم يمنعها حقها ففشزت ومنعته بعض الحق وأعطته ما لا جاز له أخذه وصارت في معنى من يخاف أن لا يقيم حدود الله وخرجت من أن يكون براد فراقها فيفارق بلا سبب منها ولا منع لحق في حال متقدمة لارادته ولا متأخرة (حبس المرأة على الرجل بكرهها ليرثها) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرجال الآية (قال الشافعي) يقال والله أعلم نزلت في الرجل يمنع المرأة حق الله تعالى عليه في عشرتها بالمعروف عن غير طيب نفسها ويحبسها لتموت في رثتها أو يذهب ببعض ما آتاها واستثنى الا أن ياتين بشاحشة مبينة وقبل لا بأس بان يحبسها كارهالها اذا أدى حق الله تعالى فيها لقول الله عز وجل وعاشروهن بالمعروف قرأ الى كثيرا (قال) وقيل في هذه الآية دلالة على أنه انما حرم عليه حبسها مع منعها الحق ليرثها أو يذهب ببعض ما آتاها (قال) واذا منعها الحق وحبسها وذهب ببعض ما آتاها فطلبت فهو مردود عليها اذا أقرب بذلك أو قامت به بينة (قال الشافعي) وقد قيل فان أتت عنده بشاحشة وهي الزنا فحبسها على منع الحق في القسم لان ضربها ولا منعها نفقة فأعطته بعض ما آتاها حل له أخذه وكانت معصيتها الله بالزنا ثم معصيته أكبر من معصيتها في غير الزنا وهي اذا عصته فلم تقم حدود الله لم يكن عليه

طلب الفحل رجلا ولم يقدر على دفعه الا بقتله فقتله لم يكن عليه غرم كما لو حل عليه مسلم بالسيف فلم يقدر على دفعه الا بضربه فقتله بالضرب انه هدر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد فاذا سقط عنه الاكثر لانه دفعه عن نفسه بما يجوز له كان الاقل أسقط (قال الشافعي) ولوعض يسه رجل فابتزعه ففندرت ثنيته العاض كان ذلك هدرنا واحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم قال أيدع يده في فيك تقصمها كأنها في في فحل وأهدر ثنيته (قال) ولوعضه كان له فحل لحية بيده الأخرى فان عض ففاه فلم تنله يده كان له أن ينزع رأسه من فيه فان لم يقدر فله التحامل عليه برأسه الى ورائه ومعهذا ومخدرنا وان غلبه ضبطا بقيه كان له ضرب فيه بيده حتى يرسله فان بعج بطنه

جناح

بسكين أو فقا عنته بيده أو ضربه

في بعض جسده ضمن ورفع الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه جارية كانت تخطف فاتبها رجل فراودها عن نفسها فرفضته بنفسه أو صخر فقتلته فقال عمر هذا قتل الله والله لا يودي أبدا (قال) ولو قتل رجل رجلا فقال وجدته على أمر أتى فقد أقرب بالقود وادعى فان لم يقم

بنية قتل قال سعد بن رسول الله أريت أن تجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتى بأربعة شهداء فقال عليه الصلاة والسلام نعم وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته (قال) ولو تطلع إليه رجل من نقب فطعن به بعد أو رماه بحصاة أو ما شبهها فذهب عينه فهي هدر وأوجب أن النبي صلى الله عليه وسلم (١٧٩) نظر إلى رجل ينظر إلى بيته من

بحر ويده مدرى يحك

به رأسه فقال عليه

الصلاة والسلام لو أعلم

أنك تنظرنى أو تنظرنى

لطعنت به فى عينك انما

جعل الاستئذان من أجل

البصر ولودخل بيته

فأمره بالخروج فلم

يخرج فله ضربه وان

أتى على نفسه (قال

المرزى) رحمه الله الذى

عض رأسه فلم يقدر أن

يتخلص من العاض

أولى بضربه ودفعه عن

نفسه وان أتى ذلك على

نفسه

باب الضمان على

البهائم

(قال الشافعى) أخبرنا مالك

عن الزهري عن حرام

ابن سعد بن حيصة ان

نافقة البراء دخلت حائطا

فأفسدت فيه ففضى

عليه السلام أن على

أهل الأموال حفظها

بالتأمر وما أفسدت

المواشى بالليل فهو

ضامن على أهلها

(قال الشافعى)

جناح فيما اقتدت به (قال) فإن حبسها ما ناعاها الحق ولم تأت بفاحشة ليرثها فانت عنه لم يحل له أن يرثها ولا يأخذ منها شيئا فى حياتها فإن أخذها رد عليها وكان أملاك يرجعها وقيل ان هذه الآية منسوخة وفى معنى واللاى تأتين الفاحشة من نسائك الى سبيل الله تحت بآية الحدود الزانية والزانى فاجلدا كل واحد منهما مائة جلدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام واليب باليب الرجم فلم يكن على امرأه حبس يمنع به حق الزوجة على الزوج وكان عليها الحد (قال) وما أشبه ما قيل من هذا بما قيل والله أعلم لان الله أحكاما بين الزوجين بان جعل له عليها أن يطلقها محسنة ومسيئة ويحبسها محسنة ومسيئة وكارها لها وغير كاره ولم يجعل له منعها حقها فى حال

(ما تحل به الفدية) قال الشافعى قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسرح بإحسان الى فيما اقتدت به (قال الشافعى) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمره أن حبيبة بنت سهل أخبرتها انها كانت عند ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى صلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه قالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله لأننا ولا نأت لزوجها فلما جاء ثابت قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطانى عندى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وجلس فى أهلها (قال الشافعى) أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمره عن حبيبة بنت سهل انها أتت النبي صلى الله عليه وسلم فى الغلس وهي تشكو شيئا يبدنها وهي تقول لأننا ولا نأت بن قيس فقالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ثابت خذ منها فأخذ منها وجلس (قال الشافعى) فقيل والله أعلم فى قوله تعالى فان خفتن أن لا يقيم حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به أن تكون المرأة تكره الرجل حتى تخاف أن لا يقيم حدود الله بأداء ما يجب عليها أو أكثر اليه ويكون الزوج غير مانع لها ما يجب عليه أو أكثر فاذا كان هذا حلت الفدية للزوج واذا لم يقيم أحدهما حدود الله فليسامعا مقيمين حدود الله وقيل وهكذا قول الله عز وجل فلا جناح عليهما فيما اقتدت به اذا حل ذلك للزوج فليس يحرم على المرأة والمرأة فى كل حال لا يحرم عليها ما أعطت من مالها واذا حلت له ولم يحرم عليها فلا جناح عليهما معا وهذا كلام صحيح جائز اذا اجتمعوا فى أن لا جناح عليهما وقد يكون الجناح على أحدهما دون الآخر فلا يجوز أن يقال فلا جناح عليهما وعلى أحدهما جناح (قال) وما أشبه ما قيل من هذا بما قيل لان النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل ما ثبت بأخذ الزوج مكان زوج أن يأخذها ما شاءا (قال) وقيل أن تمتنع المرأة من أداء الحق فتخاف على الزوج أن لا يؤدى الحق اذا امتنعت حقاً فتحل الفدية (قال) وجاع ذلك أن تكون المرأة المانعة لبعض ما يجب عليها المفتدية تحرّجاً من أن لا تؤدى حقه أو كراهية له فاذا كان هكذا حلت الفدية للزوج ولو خرج فى بعض ما تمتعه من الحق الى ايذاءها بالضرب أجرت ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل ما ثبت بأخذ الفدية من حبيبة وقد نالها بالضرب (قال) وكذلك لو لم تمتنع بعض الحق وكرهت حبسته حتى خافت تمتعه كراهية حبسته بعض الحق فأعطته الفدية طائعه حلت له واذا حل له أن يأكل ما طابت به نفسا على غير فراق حل له أن يأكل ما طابت به نفسا أو يأخذ عوضا بالفراق (قال) ولا وقت فى الفدية كانت أكثر مما أعطاه أو أقل لان الله عز وجل يقول فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ويجوز الفدية عند السلطان ودونه

والضمان على البهائم وجهان أحدهما ما أفسدت من الزرع بالليل ضمنه أهلها وما أفسدت بالنهار لم يضمنه والوجه الثانى ان كان الرجل راكباً فأصابته بيدها أو رجلها أو فيها أو ذنبها من نفس أو جرح فهو ضامن له لان عليه منعها فى تلك الحال من كل ما أتلفت به أحدا وكذلك ان كان سائقاً أو قائداً وكذلك الابل المقطورة بالبعير الذى هو عليه لانه قائدها وكذلك الابل يسوقها ولا يجوز الاضمان

ما أسأبت إلا أنه تحت الرجل ولا يقين إلا ما جعلها عليه فوطئته فأما من ضمن عن يدها ولم يضمن عن رجلها فهو هذا الحكم وأما ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن الرجل جبار في خطه لأن الحسائط لم يصفقوا وكذا (قال) ولأنه أو فقهائي موضع ليس له أن ينفقها فيه ضمن ولا ينفقها في ملكه لم يضمن ولو (١٨٠) جعل في داره كبا عتقوا أو خياله فدخل الإنسان فقتله لم يكن عليه شيء (قال المرتضى)

وسواء عندي
أذن له في الدخول أو لم
يأذنه

(كتاب السير)

من خمسة كتب الجزية
والحكم في أهل الكتاب
واملاء على كتاب
الواقدي واما غزوة
بدر واملاء على كتاب
اختلاف أبي حنيفة
والاوراعي

(أصل فرض الجهاد)

قال الشافعي رحمه
الله لما مضت بالنبي
صلى الله عليه وسلم
مدة من هجرته أنعم الله
فيها على جماعات باتباعه
حدثت لها مع عون الله
قوة بالعدد لم تكن قبلها
فقرر الله عليهم الجهاد
فقال تعالى كتب عليكم
القتال وهو كركم
وقال تعالى قاتلوا في
سبيل الله مع ما ذكرته
فرض الجهاد ودل كتاب
الله عز وجل ثم على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم
أنه لم يفرض الجهاد على
مملوك ولا أنثى ولا على

كأجير أو اعطاء المال والطلاق عند السلطان ودونه
(الكلام الذي يقع به الطلاق ولا يقع) قال الشافعي رحمه الله الخلع طلاق فلا يقع إلا بما يقع به الطلاق
إذا قال لها إن أعطيتني كذا وكذا فانت طالق أو قد فارقتك أو سرحتك وقع الطلاق ثم لم أخج إلى النية
(قال) وإن قال لم أتو طلاقا دين فيما بينه وبين الله عز وجل وألزم في القضاء وإذا قال لها إن أعطيتني كذا
فانت بائنة أو خلية أو برية مثل فان أراد الطلاق فهي طالق وإن لم يرد الطلاق فليس بطلاق ويرتد
إن أخذه منها (قال) وإذا قال لها قد خالعتك أو فاديتك أو ما أشبه هذا لم يكن طلاقا إلا بإرادته الطلاق لأنه
ليس بصريح الطلاق (قال) وسواء كان هذا عند غضب أو رضا أو غير ذلك وإنما انظر إلى عقد
الكلام الذي يلزم لاسببه وإذا قالت المرأة لزوجها خلعتي أو بتي أو أبني أو بارتني أو أرا مني ولك على ألف
أو لك هذه الألف أو لك هذا العبد وهي تريد الطلاق فطلقها فله ما ضمنته له وما أعطته (قال) وكذلك لو قالت
له خلعتي على ألف ففعل كانت له الألف ما لم يتناكرا فإن قالت ان خلعتي على ألف ضمنها لك غيري أو على
ألف لي عيل لا أعطيتك أو على ألف فلس وأنكر تحالفا وكان له عليها مهر مثلها وإذا قالت المرد للرجل
طلقني ولك على ألف درهم فقال أنت طالق على ألف إن شئت فلها المشيئة وقت الخيار فإن لم تشأ حتى
مضى وقت الخيار لم يكن لها مشيئة وإن شئت بعد ذلك كانت مشيئتها باطلة وهي امرأته بحالها (قال)
وهكذا إن قال لها أنت طالق إن أعطيتني ألفا فقلت خذها مما لي عليك أو قالت أنا ضمنها لك وأعطيتكها
رهنها لم يكن هذا طلاقا لأنها لم تعطه ألفا في واحد من هذه الأحوال (قال) ولو أعطته ألفا في وقت الخيار لم
يطلق فإن لم تعطه الألف حتى مضى وقت الخيار ثم أعطته إياها لم يلزمه الطلاق وسواء هرب الزوج أو غاب
حتى مضى وقت الخيار أو أباطت هي بإعطائه الألف حتى مضى وقت الخيار (قال) وإذا كان للرجل امرأتان
فسألتاه أن يطلقهما بألف فطلقهما في ذلك المجلس لزمهما الطلاق وفي المال قولان أحدهما أن الألف
عليهما على قدر مهر مثلهما والآخر أن على كل واحدة منهما مهر مثلها لأن الخلع وقع على كل واحدة منهما
بشيء مجهول (قال الربيع) وهذا أصح القولين عندي (قال) وإن قال له امرأتان له لك ألف فطلقنا
معاف طلق أحدهما في وقت الخيار ولم يطلق الأخرى لزم المطلقه مهر مثلها ولو طلق الأخرى بعد ذلك الوقت
لزمه الطلاق وكان مالك فيه الرجوع ولم يلزمها من المال شيء إنما يلزمها المال إذا طلقها في وقت الخيار (قال)
ولو قالتا طلقنا بألف فقال إن شئتما فأتنا طالقان لم تطلقا حتى يشاء معافي وقت الخيار فإن شاءت
أحدهما ولم تشأ الأخرى حتى مضى وقت الخيار لم تطلقا قال فان شاءت معافله على كل واحدة منهما مهر مثلها
(قال) وإذا قال رجل لامرأته إن أعطيتني ألفا فانت طالق فاعطته ألفا في وقت الخيار وقع الطلاق وليس له
أن يمتنع إذا دفعها إليه في ذلك الوقت ولا لها أن ترجع فيها (قال) وهكذا إن قال أعطيتني أو إن أعطيتني
وما أشبه هذا فاعطها ذلك على وقت الخيار فادامض لي يقع به شيء (قال) وإن قال متى أعطيتني أو أي وقت
أعطيتني أو أي حين أعطيتني ألفا فانت طالق فلها أن تعطينه ألفا متى شاءت وليس له أن يمتنع من أخذها
ولا لها إذا أعطته ألفا أن ترجع فيها لأن هذا كله عابه كقوله متى دخلت الدار فانت طالق أو متى قدم
فلان فانت طالق فليس له أن يقول قد رجعت فيما قلت وعليه متى دخلت الدار أو قدم فلان أن تطلق

(ما يقع بالخلع من الطلاق)

من لم يبلغ لقول الله تعالى وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله حكم أن لا مال للمملوك وقال حرض
المؤمنين على القتال فدل على أنهم الذكور وعرض ابن عمر على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فرده وعرض عليه عام
الحندي وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازته وحضر مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة عيدين ونساء غير البالغين فرض لهم وأسلمهم لضعفاء أحرار

وجرحي بالغين فدل أن السهمان إنما تكون لمن شهد القتال من الرجال الأحرار فدل بذلك أن لا فرض على غيرهم في الجهاد
باب من له عذر بالضعف والضرر والزمانة والعذر بترك الجهاد من كتاب الجزية

قال الشافعي قال الله تعالى ليس على الأعمى حرج ولا على
الضعفاء ولا على المرضى الآية وقال إنما السبيل على الذين يستأذنونكم وهم أغنياء وقال (١٨١) ليس على الأعمى حرج ولا على

الأعرج حرج ولا على

المرضى حرج ف قيل

الأعرج المقعد والأغلب

أنه عرج الرجل

الواحدة وقيل نزلت

في وضع الجهاد عنهم

(قال) ولا يحتمل غيره فإن

كان سالم البدن قويه

لا يجذب أهبة الخروج

ونفقة من تلزمه

نفقته الى قدر ما يرى

(٣) لمدته في غزوه فهو ممن

لا يجذب ما ينفق فليس له

ان يتطوع بالخروج

ويُدع الفرض ولا يجاهد

الا باذن أهل الدين

وباذن أبويه لشفقتهم

ورقمهم عليه اذا كانا

مسلمين وإن كانا على

غير دينه فأنما يجاهد

أهل دينهما فلا طاعة

لهما عليه قد جاهد ابن

عبته بن ربيعة مع النبي

صلى الله عليه وسلم

ولست أشك في كراهية

أبيه لجهاده مع النبي

صلى الله عليه وسلم

وجاهد عبد الله بن

عبد الله بن أبي مع النبي

صلى الله عليه وسلم

وأبوه مختلف عن النبي

قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا خالع الرجل امرأته فزوى الطلاق ولم ينوعدا منه بعينه فأنخلع تطليقة
لا يملك فيها الرجعة لانها بيع من البيع ولا يجوز أن يملك عليها ما لها ويكون أملاكها وانما جعلناها تطليقة
لان الله تعالى يقول الطلاق مرتان ففعلنا عن الله تعالى أن ذلك إنما يقع بايقاع الزوج وعلمنا أن الخلع
لم يقع الا بايقاع الزوج (قال) واذا خالع الرجل امرأته فسمى طلاقا على خلع أو فراق أو سراح فهو طلاق وهو
مانوى وكذلك ان سمي ما يشبه الطلاق من الكلام بنية الطلاق (قال) وجماع هذا أن ينظر الى كل كلام يقع به
الطلاق بلا خلع فنوقعه به في الخلع وكل ما لا يقع به طلاق بحال على الابتداء يقع به خلع فلا نوقع به خلعنا حتى
ينوى به الطلاق واذا لم يقع به طلاق فأخذ الزوج من المرأة مردود عليها (قال) فان نوى بالخلع اثنتين أو ثلاثا
فهو مانوى (قال) وكذلك ان سمي عددا من الطلاق فهو ماسى وقد روى نحوه عن عثمان رضى الله
عنه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن طهمان مولى الاسلميين عن أم بكره الاسلمية (قال
الشافعي) وهذا كروى عن عثمان رضى الله عنه ان لم يسم بالخلع تطليقة لانه من قبل الزوج ولو سمي
أكثر من تطليقة فهو ماسى (قال) والمختلعة مطلقة فعدتها عدها ولو لها السكنى ولا نفقة لها لان زوجها
لا يملك الرجعة (قال) واذا خالعهام طلقها في العدة لم يقع عليها الطلاق لانها ليست بزوجة ولا في معنى
الأزواج بحال بأن يكون له عليها رجعة ولا تحل له الا بنكاح جديد كما كانت قبل أن ينكحها وكذلك لو ألى
منها أو تظاهرا أو قد فها لم يقع عليها ايلاء ولا نكاح ولا لعان ان لم يكن ولد ولو ماتت أو مات لم يتوارثا (قال) وانما
قلت هذا بدلالة كتاب الله عز وجل لان الله تعالى حكم بهذه الاحكام الخمسة من الايلاء والتظهار والعان
والطلاق والميراث بين الزوجين فلما علقنا عن الله تعالى أن هذين غير زوجين لم يجوز أن يقع عليها طلاقه فان
قال قائل فهل فيه من أثر فأخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير (قال
الشافعي) ولو خالعهام أخذ منها شيئا على أن طلقها ثانية أو ثالثة لم يلزمها الطلاق وكان الخلع عليها مردودا
لانه أخذها على ما لا يلزمها (قال) واذا جازما أخذ من المال على الخلع والطلاق فيه واقع فلا يملك الزوج
فيه الرجعة لان الله عز وجل يقول فلا جناح عليهما فيما افدت به ولا تكون مفدية وله عليها الرجعة ولا يملك
المال وهو يملك الرجعة لان من ماله شيئا بعوض أعطاه لم يجز أن يكون يملك ما خرج منه وأخذ المال عليه
(قال) ولو خالعت المرأة زوجها بألف ودفعته اليه ثم أقامت بينة وأقر أن نكاحها كان فاسدا وأنه قد كان
طلقها ثلاثا قبل الخلع أو تطليقة لم يبق له عليها غيرها أو خالعهام ولم يجدها نكاحا رجعت عليه في كل هذا بما
أخذ منها (قال) وهكذا لو خالعتهم ثم وجدن نكاحا فاسدا كان الخلع باطلا وترجع بما أخذ منها ولا نكاح بينهما
(ما يجوز خلعها وما لا يجوز) قال الشافعي رحمه الله تعالى جماع معرفة من يجوز خلعها من النساء أن ينظر
الى كل من جاز أمره في ماله فخير خلعها ومن لم يجز أمره في ماله فترد خلعها فان كانت المرأة صبية لم تبلغ أو بالغا
ليست برشيده أو محجورا عليها أو مغلو به على عقلها فاختلعت من زوجها بشئ قل أو كثر فكل ما أخذ منها
مردود عليها وما طلقها على ما أخذ منها واقع عليها وهذا يملك الرجعة فاذا بطل ما أخذ ملك الرجعة في الطلاق
الذى وقع به الا أن يكون طلقها ثلاثا أو تطليقة لم يكن بقي له عليها غيرها (قال) وهكذا ان خالعهام ولم يامرهما
من مالها كان (٣) أو غيره فالمال مردود وليس للسلطان أن يخالعهام من مالها فان فعل فالطلاق واقع والخلع
مردود عليها ولو خالعهام صبية بأن أب أو زوجها من مهرها أو دين لها عليه أو أعطاه شيئا من مالها كان

(٣) انظر مع ما يأتي في الصحيفة بعده عند علامة ٣

صلى الله عليه وسلم بأخذ نخذل من أطاعه (قال) ومن غزا من له عذر أو حدث له بعد الخروج عذر كان عليه الرجوع ما لم يلق الزحفان أو
يكون في موضع يخاف أن يرجع أن يتلف (قال) ويتوفى في الحرب قتل أبيه ولا يجوز أن يغزو ويجعل من مال رجل و بدهان غزاه وانما
أجره من السلطان لانه يغزو بشئ من حقه (قال) ومن ظهر منه نخذل للمؤمنين وأرجاف بهم أو عون عليهم منعه الامام الغزوه معهم لانه

ضرر عليهم وان غزا لهم به واسع لزام ان ياذن للمشرك ان يغزو معه اذا كانت فيه المسلمين منفعة وقد غزا عليه السلام بهود من بني قنينة اثني عشر رويته بعد سفر ان حنيناً بعد ان فتح وصفوا ان مشركاً (قال) وأحب ان لا يعطى المشرك من الشيء ويستأجر جارة من مال ثمانية مائة بعينه وهو سهم النبي صلى الله (١٨٣) عليه وسلم فان أغفل ذلك الامام أعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم ويبدأ الامام

بتشال من يليه من الكنفار وبالأخوف فان كان الابعد الاخرف فلا بأس أن يبدأ به على معنى الضرورة التي يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها وأقل ما على الامام أن لا يأتى عام الاولة فيه غزو بنفسه أو بغيره على حسن النظر للمسلمين حتى لا يكون الجهاد معطلا في عام الا من عذر ويغزو أهل الفتياء كل قوم الى من يليهم

(باب النفي من كتاب الجزية والرسالة)

قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى لا تنتفروا يعذبكم عذاباً أليماً وقال لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون الى قوله وكلا وعد الله الحسنى فلما وعد

الطلاق الذي وقع بالمال واقعا عليها وكان مالها الذي دفعته اليه مردودا عليها وحققها بابت عليه من الصداق وغيره ولا يبرأ الزوج من شيء مما أبرأ منه الاب والولي غير الاب (قال) ولو كان أبر الصغيرة وولي المحجور عليها خالغ عنها بان أبرأه من صداقها وهو يعرفه على أنه ضامن لما أدركه فيه كان صداقها على الزوج يترخص به ويرجع به الزوج على الذي ضمنه أبا كان أو ولياً أو أجنبياً ولا يرجع به الضامن على المراد لانه ضمن عنهم امتطوعاً غير نظر لها (قال الشافعي) ولو كان دفع الى الزوج عبداً من مالها على أن ضمن له ما أدركه في العبد فالعبد مردود عليها ويرجع الزوج على الضامن بقيمة العبد لانه انما ضمن له العبد لا غيره ولا يشبه الضامن البائع ولا المختلعة وقد قيل له صداق مثلها وان أفلس الضامن فازوج غير ماله ولا يرجع على المرأت بحال (قال) ولا يجوز خلع المحجور عليها بحال الابن يتطوع عنها أحد يجوز أمره في ماله فيعطى الزوج شيئاً على أن يفارقها (٣) فيجوز للزوج (قال) والذمية المحجور عليها في هذا كالمسألة المحجور عليها (قال) والأمة هكذا في أكثر من هذا لأنها لا تتكلم شيئاً بحال وسواء كانت رشيده بالغاً أو سفیهة محجوراً عليها لا يجوز خلعها بحال الآن يخالغ عنها سيدها أو من يجوز أمره في مال نفسه من مال نفسه متطوعاً به فيجوز للزوج (قال) وان أذن لها سيدها بشئ تخلعه فالخلع جائز وكذلك المدبرة وأم الولد (قال) ولا يجوز ما جعلت المكتوبة على الخلع ولو أذن لها الذي كاتبها لانه ليس بماله فيجوز زانده فيه ولا لها فيجوز ما صنعت في ماله (قال) ولا يجوز خلع زوج حتى يجوز طلاقه وذلك أن يكون بالغاً غير مغلوب على عقله فاذا كان غير مغلوب على عقله فخلعه جائز محجوراً عليه كان أو رشيده أو ذمياً أو مملوكاً من قبل أن طلاقه جائز فاذا جاز طلاقه بلا شيء يأخذه كان أخذه ما أخذ عليه فضلاً أو لى أن يجوز من طلاقه بلا شيء وهو في الخلع كالبالغ الرشيد فلو كان مهر امرأته ألفاً وخالغته بدرهم جاز عليه وولي المحجور أن يلى عليه ما أخذ بالخلع لانه مال من ماله وما أخذ العبد بالخلع فهو لسيده (قال) فان استهلك ما أخذ اقبل اذن ولي المحجور وسيده العبد له رجوع ولي المحجور وسيده العبد به على المختلعة من قبل أنه حق لزمها له كالأول كان له عليها دين أو أراض جناية قد فعلته اليه يرجع به وليه وسيده العبد عليها (قال الشافعي) وان خالغ أبو العصبى أو المعتود أو وليه عنه امرأته أو أبا امرأته فالخلع باطل والنكاح ثابت وما أخذ من المرأة أو وليها على الخلع فهو مردود كاهي امرأته بحالها وكذلك ان كان مغلوباً على عقله أو غير بالغ فخالغ عن نفسه فهي امرأته بحالها وكذلك سيد العبدان خالغ عن عبده بغير اذنه لان الخلع طلاق فلا يكون لاحد أن يطلق عن أحد أب ولا سيد ولا ولي ولا سلطان انما يطلق المرء عن نفسه أو يطلق عليه السلطان بما رزقه من نفسه اذا امتنع هو أن يطلق وكان ممن له طلاق وليس الخلع من هذا المعنى بسبيل

(الخلع في المرض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والخلع في المرض والصحة جائز كما يجوز البيع في المرض والصحة وسواء أيهما كان المريض أحدهما دون الآخر أو هما معا ويلزم فيه ماسعى الزوج من الطلاق (قال) فان كان الزوج المريض فخالغها بأقل من مهر مثلها ما كان أو أكثر فالخلع جائز وان مات من المرض لانه لو طلقها بلا شيء كان الطلاق جائزاً (قال) وان كانت هي المريضة وهو صحيح أو مريض فسواء وان خالغته بعهر مثلها أو أقل فالخلع

جائز

القاعدون الحسنى دل ان فرض النفي على

لكفاية فاذا لم يقسم بالنفي كفاية خرج من تخلف واستوجبوا ما قال الله تعالى وان كان فيهم كفاية حتى لا يكون النفي معطلاً لم يأثم من تخلف لان الله تعالى وعد جميعهم الحسنى وكذلك رد السلام ودفن الموتى والقيام بالعلم ونحو ذلك فاذا قام بذلك من فيه الكفاية لم يخرج

الباقون والاحرجوا أجمعون (جامع السير) قال الشافعي الحكم في المشر كين حكمان فمن كان منهم أهمل أو ثأن أو من عبد ما استحسن من غير أهل الكتاب لم تؤخذ منهم الجزية وقوتوا حتى يقتلوا أو يسلموا القول الله تبارك وتعالى قاتلوا المشر كين حيث وجدوا وهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ومن كان منهم أهمل (١٨٣) كتاب قوتوا حتى يسلموا أو يعطوا

الجزية عن يد وهم صاغرون فان لم يعطوا قوتلوا وقتلوا وسيت ذرايهم ونساؤهم وأموا لهم وديارهم وكان ذلك كله فبا بعد السلب (١) للقاتل الانفال قال ذلك الامام أولم يقله لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفل بأقتاده يوم حنين سلب قتله وما نقله اباه الابد تقضى الحرب ونفل محمد بن مسلمة سلب مرحب يوم خيبر ونفل يوم بدر عدد او يوم أحد رجلا أو رجلين أسلاب قتلاهم وما علمته صلى الله عليه وسلم حضر محضرا قتل رجل قتلا في الاقتال الانفله سلبه وقد فعل ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما (قال) ثم رفع بعد السلب خمسة لاهله وتقسم أربعة اجناسه بين من حضر الواقعة دون من بعدها واحتج بان أبا بكر وعمر رضي الله عنهما قالوا الغنمة لمن شهد الواقعة (قال) ويسهم للبرذون كما يسهم للفرس سهمان والفرس سهم ولا يعطى الالفرس

جائز وان خالعه بأكثر من مهر مثلها ثم ماتت من مرضها قبل أن تصح جازلها مهر مثلها من الخلع وكان الفضل على مهر مثلها وصية يتحصن أهل الوصاية بها ولا ترث المتعلقة في المرض ولا في الصحة زوجها ولا يرثها ولو مات أحدهما وهي في العدة (قال) ولو خالعهما على عبد بعينه أو دار بعينها بقيمة العبد والدار مائة ومهر مثلها خسبون ثم ماتت من مرضها كان له الخيار في أن يكون له نصف العبد أو الدار أو يرجع به مهر مثلها نقدا كالواشتره فاستحق نصفه كان له ان شاء أن يأخذ النصف بنصف الثمن وان شاء نقض البيع ورجع بالثمن (قال الربيع) وللشافعي قول آخر انه ان اشترى عبد فاستحق بعضه أن الصفقة باطلة من قبل أنها جعت شيئين أحدهما حرام والآخر حلال فطلعت كلها وهكذا الخلع على عبد استحق بعضه لان الخلع بيع من البيوع وله مهر مثلها والعبد مردود (قال الشافعي) وسواء كان للمراة ميراث (٤) أو كان الزوج بحاله أصاب منه أقل أو أكثر ومثل صداق مثلها أو الصداق الذي أعطاها أو لم يكن انما الخلع كالبيع ألا ترى أن الخلع يفسد فيرجع عليها بمهر مثلها كإرجع في البيوع الفاتنة الفاسدة بقيمة السلعة (٥) مال والميراث وهو لا يملك حتى تموت المرأة وهو زوج والخلع الذي هو عوض من البضع (٦) ما يجوز أن يكون به الخلع وما لا يجوز (٧) قال الشافعي رحمه الله جاع ما يجوز به الخلع ولا يجوز أن ينظر الى كل ما وقع عليه الخلع فان كان يصلح أن يكون مبيعا فالخلع به جائز وان كان لا يصلح أن يكون مبيعا فهو مردود وكذلك ان صلح أن يكون مستأجرا فهو كالبيع (قال) وذلك مثل أن يتخلع الرجل امرأته بخمر أو خنزير أو بجنين في بطن أمه أو عبد أبق أو طائر في السماء أو حوت في ماء أو بعماف يده أو بعماف يدها ولا يعرف الذي ليس هو في يدها وبثمة لم يبد صلاحيها على أن يترك أو بعد بغيره ولا صفة أو عبادة دينار الى ميسرة أو الى ماشاء أحدهما بغير أجل معلوم أو مافي معنى هذا أو يتخلعها بحكمه أو حكمها أو بما شاء فلان أو بحاله كله وهو لا يعرفه أو بعماف يدها وهو لا يعرفه (قال) واذ وقع الخلع على هذا فالطلاق واقع لا يرد ويرجع عليها بأبدع مهر مثلها وكذلك ان خالعهما على عبد رجل أو دار رجل فسلم ذلك الرجل العبد أو الدار لم يجز لان البيع كان لا يجوز فيه ما حين عقد وهكذا ان خالعهما على عبد فاستحق أو وجد حرا أو مكاتباً رجع عليها بصداق مثلها الا قيمة ما خالعهما عليه ولا ما أخذت منه من المهر كما يشترى الشيء شراء فاسد فيها لك في يد المشتري فيرجع البائع بقيمة الشيء المشتري القاتل لا بقيمة ما اشتراه والطلاق لا يرجع فهو كالمستهلك فيرجع بما فاتت منه وقيمة ما فاتت منه صداق مثلها كقيمة السلعة الفاتنة (قال) ولو اختلعت منه بعد فاستحق نصفه أو أقل أو أكثر كان الزوج بالخيار بين أن يأخذ النصف ويرجع عليها بنصف مهر مثلها أو يرد العبد ويرجع عليها بمهر مثلها تحكمه واشتره فاستحق نصفه (قال الربيع) وقول الشافعي الذي تأخذ به ان استحق بعضه بطل كله ورجع بصداق مثلها (قال) وكذلك لو خالعهما على أنه برى من سكتاها كان الطلاق واقعاً وكان ما اختلعت به غير جائز لان إخراجهما من المسكن محرم ولها السكنى ويرجع عليها بمهر مثلها ولو خالعهما على أن عليهما رضاع ابنها وقتما معلوما كان جائز لان الاجارة تصح على الرضاع بوقت معلوم فلو مات المولود وقدم مضي نصف الوقت رجع عليها بنصف مهر مثلها ولو لم يرضع المولود حتى مات أو انقطع لبنها أو هربت منه حتى مضى الرضاع رجع عليها بمهر مثلها

(٤) لعل أو بمعنى الواو (٥) قوله ومال الميراث الخ هكذا في النسخ وانظر كتبه معجده

واحد ورضخ لمن لم يبلغ والمرأة والعبد والمشر ك اذا قاتل ولم يستعين به من المشر كين ونسبهم للتاجر اذا قاتل وتقسم الغنية في دار الحرب قسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث غنمها وهي دار حرب بني المصطلق وحنين وأماما احتج به أبو يوسف بان النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنائم بدر بعد قدمه المدينة وقوله الدليل على ذلك أنه أسهم لعثمان وطحمة ولم يشهدا بدر فان كان كما قال فقد خالف سنة رسول الله صلى

إليه عليه السلام لا يعطى أحد المهر إلا بشئ أو بغيره ولم يقدم مددا عليهم في دار الحرب وليس كما قال (قال الشافعي) ما قسم عليه السلام غنائم بدر إلا بسير
شعب من شباب الصفراء قريب من بدر فلما نشأ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في غنيمتها أنزل الله عز وجل يستألفونك عن الانفال قل
الانفال لله والرسول فانكواله (١٨٤) وأصلها ذات بينكم فقسما بينهما وهي له تقصلا وأدخل معهم غنائمهم من المهاجرين

وأنما قلت إذا مات المولود رجعت عليها مهر مثلها ولم أقل بأنها جارية ومثله رخصه كما يسكرى منها المنزل
فيسكنه غيره والدابة فيجنل عليها ورثته غيره إذا مات ويقبل ذلك هو وهو جنى لأن أبداله مثلها بمن يسكن سكنه
ويركب ركوبه سواء لا يفرق السكن والدابة بينهما وأن المرأة تزور على المولود ولا تزور على غيره ويقبل المولود
نفسها ولا يقبله غيره ويستمر بهما ولا يستمر به من غيرهما ولا رأته ولا تطيب نفسها له وليس خذاق دار ولا دابة
يركها راكب ولا يسكنها ساكن (قال) ولو اختلعت منه بان عليها ما يصلح المولود من نفقة وشئ إن بابه وقبضه لوما
لم يجز لأن ما يؤبه به مجهول لما عارض له من مرض وغيره وكذلك نفقته إلا أن تسمى مكيلة معلومة ودرأهم
معلومة تختلعت منه بها أو بأمرها بنفقة عليه ويصدقهاها أو يدفعها إلى غيره أو وكل غيرها فيقبضها في
أوقات معلومة فإن وكل غيرها بان قبضها إذا احتاج لم يجز لأن حاجته قد تقدم وتأخر وتكون ونقل وإذا لم يجز
رجع عليها بمهر مثلها وان قبض منها مع الشرط الفاسد شيئا لا يجوز زده عليها أو مثله أن كان له مثل أو قيمته أن لم
يسكن له مثل (قال) وهكذا لو حالها على نفقة معلومة في وقت معلوم وان تكفنه وتدفنه إن مات أو نفقته وجعل
طبيب إن مرض لأن هذا يكون ولا يكون وتكون نفقة المرض مجهولة وجعل الطبيب فإذا أنفق عليه
رجعت عليه بالنفقة وانفسخ الشرط وكان عليها مهر مثلها (قال) ولو حالها على سكن دار لها سنة معلومة
أو خدمة عبده سنة معلومة جاز الخلع فإن أنهت الدار أو مات العبد رجعت عليها بمهر مثلها (قال) ولو
اختلعت منه عاقبة بنتها من متاع فإن تصادقا على أنفسهما كأنها يعرفان جميع ما في بيتها ولا بيت لها غيره
أو سمي البيت بعينه جاز وان كأنها وأحدهما لا يعرفه أو كان لها بيت غيره فلم يسمي البيت وان عرفها فمافيه
فالخلع جائز وله مهر مثلها (قال) وان اختلعت منه بالحساب الذي كان بينهما فإن كانت تعرفه ويعرفه فمافيه
وان كأنها لا يعرفه وقع الخلع وله عليها مهر مثلها وان عرفه أحدهما وادعى الآخر جهالة تحالفها وله مهر مثلها
وان عرفها فدعى الزوج أنه كان في البيت شئ فأخرج منه أو المرأة أنه لم يكن في البيت شئ فأدخله تحالفها
وله عليها مهر مثلها

(المهر الذي مع الخلع) قال الشافعي وإذا خلع الرجل رجلا أمر أنه دخل بها أو لم يدخل بها فبقيت منه الصداق
أو لم تقبضه فالخلع جائز فان كانت خالعة على دار أو دابة أو عبد بعينه أو شئ أو دنانير مسماة أو شئ يجوز عليه
الخلع ولم يذكر واحد منهما المهر فالخلع جائز ولا يدخل المهر في شئ منه فان كان دفع إليها المهر وقد دخل بها
فهو لها لا يأخذ منه شيئا وان لم يكن دفع إليها المهر لها عليه وان كان لم يدخل بها وقد دفع المهر إليها رجعت
عليها بنصف المهر وان كان لم يدفع منه شيئا أخذت منه نصف المهر وان كان المهر فاسدا أخذت منه نصف
مهر مثلها (قال) والخلع والمبارأة والفدية سواء كلف في هذا إذا أريد به الفراق ولا يختلف وكذلك الطلاق على شئ
موصوف (قال) وان تحالفا وقد سمي لها صداقا ولم يذكرهما فهو كوصف لها الصداق إن دخل ونصفه إن لم
يدخل فان كان الصداق فاسدا فلهما مهر مثلها إن دخل ونصف مهر مثلها إن لم يدخل وان لم يكن سمي صداقا
فلهما المتعة والخلع جائز (قال) فان قالت أبارئك على مائة دينار وأدفعها إليك فهو كقولها أحالعل وان قالت
أبارئك على مائة دينار على أن لا تبعه أو أحد متاع على صاحبه فبصداق على البراءة من الصداق جاز وان لم
يتصافا أو أراد البراءة من الصداق وقالت لم أبارئك منه تحالفا وان كان لها مهر مثلها وليس هذا كالمسئلة قلها
المبارأة (١) ههنا مطلقة على المبارأة من عقد النكاح والمبارأة (٢) ههنا على أن لا تبعه أو أحد متاع على صاحبه
تحتل عقد النكاح والمال فلذلك جعلنا هذا مبارأة مجهولة ورزناها إلى مهر مثلها فبنا إذا تناكر في الصداق

والانصار بالمدينة وأما
نزلت واعلموا أنما غنمتم
من شئ فإن لله خمسة
والرسول بعد بدر ولم
نعله أسهم لاحد له شهد
الوقعة بعد نزول الآية
ومن أعطى من المولقة
وغيرهم فمن ماله أعطاهم
لأن الأربعة الأنجاس
وأما ما احتج به من وقعة
عبد الله بن جحش وابن
الحضري فذلك قبل
بدر ولذلك كانت وقعتهم
في آخر الشهر الحرام
فتوقفوا فيما صنعوا حتى
نزلت يسألونك عن
الشهر الحرام قتال فيه
وليس مما خالف فيه
الأوزاعي في شئ (قال
الشافعي) ولهم أن يأكلوا
ويعلقوا دراهمهم في دار
الحرب وإن خرج أحد
منهم من دار الحرب
فوفى بده شئ صيره إلى
الامام وما كان من كتبهم
فيه طب أو ما لا مكرود
فيه يبيع وما كان فيه شرك
أبطل وانفع بأوعيته
وما كان مثله مباحا في
بلاد الإسلام من شجر أو
شجر أو صيد في بر أو
بحر فهو لمن أخذه ومن
أسر منهم فإن أشكل

بلوغهم فمن لم يثبت حكمه حكم طفل ومن أثبت فهو بالغ والامام في البالغين بالخيارين أن يقتلهم بلا قطع يد ولا عضو أو يسلم (الخلع
أهل الأوثان ويؤدى الجزية أهل الكتاب أو يمن عليهم أو يفادهم عيال أو بأسرى من المسلمين أو يسترقهم فان استرقهم وأخذ منهم مالا
فسيبيله سبيل الغنمة أسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بدر يقتل عقبه من أبي معيط والنضير بن الحارث ومن على أبي عزة المجنى على أن

لا يقاتله فأخفره وقاتله يوم أحد فذاع عليه أن لا يقاتل فأسر غيره ثم أسر ثمانية من أنال الخنفي فن عليه ثم أسلم وحسن اسلامه وفدى
 النبي عليه السلام رجلاً من المسلمين برجلين من المشركين (قال) وان أسلوا بعدلاً أسروا وان أسلوا قبل الاسر فهم أحرار وإذا
 التقوا والعدو فلا يولوهم الا ديار قال ابن عباس من فر من ثلاثة فلم يفر (١٨٥) ومن فر من اثنين فقد فر (قال

الشافعي) هذا على

معنى التزويل فاذا فر

الواحد من الاثنين

فأقل الامتحرافاً لقتال

أو امتحيزاً الى فئة من

المسلمين قلت أو كثرت

بجضرته أو ميينسة

عنه فسواء ونيتة في

التحرف والتحيز ليعود

للقتل المستثنى المخرج

من سخط الله فان كان

هربه على غير هذا

المعنى خفت عليه الا

أن يعفو الله أن يكون

قدياً بسخط من الله

(قال) ونصب رسول الله

صلى الله عليه وسلم على

أهل الطائف مخنياً

أو عراده ونحن نعلم أن

فيهم النساء والولدان

وقطع أموال بني النضير

وحرقها وشن الغارة

على بني المصطلق

غارين وأمر بالبيات

والتحريق وقطع بخير

وهي بعد النصير

وبالطائف وهي آخر

غزوة غزاها قط عليه

السلام لقي فيها قتلاً

فهذا كله أقول وما

أصيب بذلك من النساء

والولدان فلا بأس لانه

على غير عمد فان كان في

(الخلع على النبي بعينه فيتلف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلعت المرأة من زوجها بعد
 بعينه فلم تدفعه اليه حتى مات العبد رجع عليها بمهر مثلها كرجع لو اشتراه منها فات قبل أن يقضه
 رجع عليها بثمنه الذي قبضت منه وينقص فيه البيع ولو قبضته منها ثم غصبته أباه أو قتله كان له عليها قيمته
 وكان كعبد لم تملكه قط خنت عليه أو غصبته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو اختلعت منه على
 دابة أو ثوب أو عرض فمات أو تلف رجع عليها بمهر مثلها ولو اختلعت منه على دار فاحترق قبل قبضتها
 كان له الخيار في أن يرجع بمهر مثلها أو تكون له العرصة بحصتها من الثمن فان كانت حصتها من الثمن النصف
 كانت له به ورجع عليها بنصف مهر مثلها قال ولو اختلعت منه بعد معيب فرده بالعيب رجع عليها بمهر
 مثلها ولو خالعتة على ثوب وشرط أنه هروى فاذا هوى غير هروى فرده بانه ليس كما شرطت رجع عليها
 بالمهر والخلع في كل ما وصفت كالبيع لا يختلف

(خلع المراتين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الرجل امرأتان فقالنانه طلقنا معا بألف
 لك علينا فطلقهما في ذلك المجلس لزمه الطلاق وهو بائن لا يملك فيه الرجعة والقول في الألف واحد من قولين
 فمن أجاز أن ينكح امرأتين معا بمسمى فيكون بينهما على قدر مهر مثلها أجاز هذا وجعل على كل واحدة
 منهما من الألف بقدر مهر مثلها كان مهر مثل احداهما مائة والأخرى مائتين فعلى التي مهر مثلها مائة ثلث
 الألف والتي مهر مثلها مائتان ثلثاها (قال) ومن قال هذا قال فان طلق احداهما دون الأخرى في وقت
 الخيار وقع عليها الطلاق وكانت عليها حصتها من الألف ثم ان طلق الأخرى قبل مضي وقت الخيار لزمها
 الطلاق وكانت عليها حصتها من الألف وان مضى وقت الخيار فطلقها لزمها الطلاق وهو يملك فيه الرجعة
 ولا شيء له من الألف (١) ولو طلق احداهما في وقت الخيار ولم يطلق الأخرى حتى يمضي وقت الخيار لزم التي
 طلق في وقت الخيار حصتها من الألف وكان طلاقا بائناً ولم يلزم التي طلق بعد وقت الخيار شيء وكان يملك في
 طلاقها الرجعة قال وله أن لا يطلقها في وقت الخيار ولا بعد وان أراد أن الرجوع فيما جعلته في وقت
 الخيار لم يكن لهما وكذلك لو قال هو لهما ان أعطيناني ألفاً فأتيتا طالقاً ثم أراد أن يرجع لم يكن ذلك له
 في وقت الخيار فاذا مضى فأعطياه ألفاً لم يكن عليه أن يطلقهما الا أن يشاء أن يتدلى لهما طلاقاً قال وان
 قالنا طلقنا بألف فطلقهما ثم ارتدتا لزمتهما الألف بالطلاق وأخذت منهما ما قال ولو قالنا هذا ثم ارتدتا
 فطلقهما بعد الرد وقف الطلاق فان رجعتا الى الاسلام في العدة لزمتهما وكانا طالقين بائنتين لا يملك رجعتهما
 وعدتهما من يوم تكلم بالطلاق لا من يوم ارتدتا ولا من يوم رجعتا الى الاسلام وان لم يرجعا الى الاسلام حتى
 تمضي العدة أو تقنلا أو تموت لم يقع الطلاق ولم يكن له من الألف شيء قال ولو كانت لرجل امرأتان محجورتان
 فقالنا طلقنا على ألف فطلقهما فالطلاق لازم وهو يملك فيه الرجعة اذا لم يكن جاء على طاقهما كله ولا شيء له
 عليهما من الألف قال وان كانت احداهما محجورة عليهما والأخرى غير محجورة عليهما لزمهما الطلاق وطلاق
 غير المحجورة عليهما بائن وعليهما حصتها من الألف وطلاق المحجورة عليهما في الرجعة اذا أبطلت ماله بكل
 حال جعلت الطلاق يملك الرجعة وان كان أراد هو أن لا يملك الرجعة ألا ترى أنه لو قال لامرأته أنت طالق
 واحدة بائن كانت واحدة يملك الرجعة قال ولو كانت امرأته أمة فالعها كانت التطليقة بائناً ولا شيء عليها

(١) قوله ولو طلق احداهما في وقت الخيار الخ كذا في النسخ وهو يعني ما قبله وفي بعض النسخ اسقاط
 الصورة التي قبلها وهو أوضح فتأمل

(٣٤ - الام خامس) دارهم أسارى مسلمون أو مستأمنون كرهت النصب عليهم
 بما يعين من التحريق والتغريق احتياطاً غير محرم له تحريمنا وذلك أن الدار اذا كانت مباحة فلا يبين أن يحرم بأن يكون فيها مسلم
 يحرم دمه ولكن لو التحموا فكان يتكلم من التحمهم أن يفعلوا ذلك رأيت لهم أن يفعلوا وكانوا أجورين لأنهم من أحد هما يدفع عن

انهم هم ردة خرد سب عودهم ورا كونا غير منتهين فتمسوا انفسهم فقتلوا قبل ان يهرب منهم ولا بعد الطفل وفقد قيل يكفون ولو
تمسوا بعد ما راي ان يكفوا ان يكونوا من قديم مهرب المشرقة و يترقى المسلم بجيده فان اصاب في هذه الحال مسلما او في كتاب
حكم اخذ الكتاب استقر رقبته وذلك في (١٨٦) مخرج آخر من هذا الكتاب ان كان عليه مسلما فاذ يد مع الرقبة (قال

ما كنت محمولا كذا لم ياذن له السيد ويتبعها بالطلع اذا عتقت وانما اطلقتها في الرق لانها لا تقبل شية
بما اطلقتها عن الفليس حتى يمسر فلو نال رجل امرأته مقلقة كان الخلع في ذمتها اذا ايسرت لانها لم يطله
من جهة الجبر فيسقط بكل حال قال واذا نال الرجل لامرأته ختامي على ألف على أن أعطيها هذا
المدة في فن أجاز نكاحا وبيع معا أجاز هذا الخلع وجعل العبد مبيعا ومهر مثلها بألف كان قيمة العبد
ألف وقيمة مهر مثلها ألف فالعبد مبيع بمجسدة فإذا وجدت به عيبا فن قال اذا جعت الصفقة شيئين لم يرد
الامعاء فرت العبد رجوع عليها بمهر مثلها وكان لها الألف بخاصتها بها ومن قال اذا جعت الصفقة شيئين
شئتين رد أحدهما بعينه بجمعه من الثمن رده بمجسدة قال وقد يفرق هذا البيع لأن أصل ما عتقه هذا
عليه أن الطلاق لا يرد بحال فيجزى لمن قال لا يرد البيع الامعاء رد العبد بمجسدة من الثمن ويترك بينه
وبين البيع قال واذا كانت لرجل امرأته فقال احدا عا طلقني وفلانة على أن لك على ألف درهم أو
على ألف درهم ففعل فالألف التي خاطبته لازمة ببيعها بها وهكذا الرق قال ذلك له أجنبي فان طلق التي لم يخاطبها
وأصل التي خاطبته لزم المخاطبة حصه التي طلق من الصداق على ما وصفت من أن يقسم الصداق
على مهر مثلها فلزمها حصه مهر مثل المطلقة قال وهكذا الرق قال هذا له أجنبي قال واذا كان لرجل
امرأته فقال له احدا مالك على أن تطلقني ألف وجبت صاحبتي ولم تطلقها أبدا فطلقها كان له عليه امهر
مثلها لفساد الشرط في حبس صاحبها أبدا وهو مباح له أن يطلقها قال ولو قالت لك على ألف درهم على
أن تطلق صاحبتي ولا تطلقني أبدا فأخذها رجعت بها عليه وكان له أن يطلقها ولو قالت لك على ألف درهم
على أن تطلق صاحبتي ولا تطلقني أبدا فطلق صاحبها كان له عليها مثل مهر صاحبها كان أقل من ألف
أو أكثر ولم تكن له الألف لفساد الشرط وكان له أن يطلقها متى شاء قال ولو قالت لك على ألف درهم
على أن تطلقني وصاحبتي فطلقها الزمتها الألف وان طلق احدا كان له من الألف بقدر حصه مهر مثل
المطلقة منهما (قال والاقول الثاني) أن رجلا لو كانت له امرأته فأعطته واحدة ألف درهم على أن يطلقها
كان له عليه ما هو أمثالها ولم يكن له من الألف شيء وكذلك لو أعطته واحدة ألف درهم على أن يطلقها
ويعطيها عبد الله لم يكن لها العبد وكان له عليها امهر مثلها وأصل هذا اذا كان مع طلاق واحدة شيء غير طلاقها
أو شيء تأخذ مع طلاقها كان الشرط باطلا والطلاق واقع ورجع عليها بمهر مثلها وأصل هذا اذا كان مع
شيء تأخذ مع طلاقها في هذه الوجوه كلها قال وما أعطته المرأة عن نفسها أو أعطاه أجنبي عنها على أن
يطلقها ففسوا اذا كان ما أعطاه مما يجوز أن يملك ثم له وجاز الطلاق واذا كان مما لا يجوز أن يملك رجوع عليها
ان كانت المعطية عن نفسها أو غيرها وأعطت عن غيرها وأعطى عنها أجنبي ما لمزها من ذلك في نفسها
لزمها في غيرها وما لمزها في نفسها لزم الأجنبي فيها اذا أعطاه عنها لا يفتقر ذلك كما يلزم ما يؤخذ في البيع
قال واذا قالت المرأة للرجل طلقني ثلاثا والى على ألف درهم فطلقها ثلاثا قال وان طلقها اثنتين
فله ثلاث الألف وان طلقها واحدة فله ثلاث الألف والطلاق بائن في الواحدة والاثنتين قال ولو لم يبق له عليها
من الطلاق الواحدة فقالت له طلقني ثلاثا ولك ألف درهم فطلقها واحدة كانت له الألف لان الواحدة
تقدم مقام الثلاث في أن تحرمها عليه حتى تنكح زوجا غيره قال ولو كانت بقيت له عليها اثنتان فقالت له
طلقني ثلاثا ولك ألف درهم فطلقها اثنتين كانت له الألف لأنها تحرم عليه بالاثنتين حتى تنكح زوجا غيره
ولو طلقها واحدة كان له ثلاث الألف لأنها تبقى معه واحدة ولا تحرم عليه حتى يطلقها ياها فلا تأخذ أكثر

المترق) رحمه الله ليس
هذه عند رقبته
ولا كنه يستر ان كان
قوله مع العبد ينفذ
الدم بادية مع الرقبة
ذاذا ارتفع العلم بالرقبة
دون الدية ولذلك قال
الشافعي لورق في دار
الحرب فاصاب مستأما
رلم يقتله فليس عليه
الارقبه ولو كان علم
بمكانه ثم رماه غير مضطر
الى الرمي فعليه رقبه
ودية قال ولو أدركرنا
وفي أيدينا خيلهم أو
ما شربهم لم يحل قتل
شي من هذا ولا قدره الآن
يذبح لما كنه ولو جاز
ذلك لعقلهم بقتلهم
طلبنا غيظهم بقتل
أطفالهم ولكن لو
قاتلونا على خيلهم
فوجدنا السبيل الى
قتلهم بأن نعقرهم
فعلنا لأنهم اختتم أداة
لقتلنا وقد عقر حنظلة
ابن الرأب بأبي سفيان
ابن حرب يوم أحد
فانكسرت به فرسه
فسقط عنها فجلس على
صدره ولم يزل فراد ابن
شعوب فرجع اليه

فقتله واستغنى بأبي سفيان من تحتة وقال في كتاب حكم أهل الكتاب وانما ركن قتل الرهبان اتباعا لأبي
بكر السديق رضي الله عنه وقال في كتاب السير ويقتل الشيوخ والاجراء والرهبان قتل دريد بن الصحة ابن خنيس ومائة سنة في مجار
لا يستلجم الجلوس فذكر ذلك لابي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر قتله قال ورهبان الديارات والصوامع والمساكن سواء ولو ثبت عن أبي بكر

الصديق رضى الله عنه خلاف هذا لأشبه أن يكون أمرهم بالحد على قتال من يقاتلهم ولا يتشاغلون بالمقام على الصوامع عن الحرب كالخصون لا يشغلون بالمقام بها عما يستحق النكابة بالعدو وليس أن قتال أهل الحصون حرام وكما روى عنه أنه نهى عن قطع الشجر المتمر ولعله لأنه قد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع على بني النضير وحضره وترك (١٨٧) وعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم

وعدهم بفتح الشام
فترك قطعته لتبقى لهم
منفعة إذ كان واسعاً
لهم ترك قطعته
(قال المزني) رحمه الله
هذا أولى القولين
عندي بالحق لأن
كفر جميعهم واحد
وكذلك حل سفك
دمائهم بالكفر في
القياس واحد * قال
وإذا آمنهم مسلم حرباً
أو ععد يقاتل أولاً
يقاتل أو امرأة فالأمان
جائز قال صلى الله
عليه وسلم المسلمون يد
على من سواهم يسعى
بذمتهم أدناهم ولو
خرجوا إلى أمان صبي
أو معتوه كان علينا
ردهم إلى ما منهم لانهم
لا يعرفون من يجوز
أمانه لهم ومن لا يجوز
ولو أن عجلاً دل مسلمين
على قلعة على أن له
جارية سماها فلما
اتهموا بالصالح صاحب
القلعة على أن يفتحها
لهم ويخاطبونه وبين
أهله ففعل فإذا أهله
تلك الجارية فارى أن
يقال للدليل ان رضى
العوض عوضناك

من حصته من الألف قال ولو قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثاً كانت له الألف وكان متطوعاً بالثنتين اللتين زادتهما قال ولو قالت له ان طلقني واحدة فلك ألف وألفان فطلقها واحدة كان له مهر مثلها لأن الطلاق لم يتعد على شيء معلوم وكذلك لو قالت لي الخيار أن أعطيك ألفاً لا أنقصك منها وألفين أو لك الخيار أولى ولك الخيار قال ولو كانت بقيت عليها واحدة من الطلاق فقالت طلقني ثلاثاً واحدة أحرمهم بها واثنتين ان نكحتي بعد اليوم كان له مهر مثلها إذا طلقها كما قالت قال ولو قالت له ان طلقني فعلى أن أزوجك امرأة تغيبك وأعطيك صداقها أو أي امرأة شئت وأعطيك صداقها وسمت صداقها أو لم تسمه فالطلاق واقع وله مهر مثلها وانما معنى أن أجيزه إذا سميت المهر أنها ضمنت له تزويج امرأة قد لا تزوجه ففسد الشرط فإذا فسد فاعاله مهر مثلها قال وهكذا لو قالت له ان طلقني واحدة فلك ألف ولك ان خطبتني أن أنكحك بمائة فطلقها فله مهر مثلها ولا يكون له عليها أن تنكحه ان طلقها قال وهكذا لو قالت له طلقني ولك ألف ولك أن لا أنكح بعدك أبداً فطلقها فله مهر مثلها ولها أن تنكح من شئت * قال وإذا وكل الزوج في الخلع فالو كالة جائزة والخلع جائز فمن جاز أن يكون وكيلاً بمال أو خصومة جاز أن يكون وكيلاً بالخلع للرجل والمرأة معا وسواء كان الوكيل حراً أو عبداً أو محجوراً أو رشيداً أو ذمياً كل هؤلاء يجوز وكالته قال ولا يجوز أن يوكل غير بالغ ولا معتوها فان فعل فالو كالة باطلة إذا كان هذان لاحكم لكلهما على أنفسهم فيما الله عز وجل وللا ذميين فلا يلزمهم ما لم يجز أن يكونا وكيلين يلزم غيرهما ما قول قال وأحاديث أن يسمى الموكلان ما يبلغ الوكيل لكل واحد منهما الرجل بأن يقول وكلته بكذا لا يقبل أقل منه والمرأة بأن يعطى عنها وكيلها كذا لا يعطى أكثر منه قال وان لم يفعل أجازت وكالتهما جاز لهما ما يجوز للوكيل ورد من فعلهما ما يرد من فعل الوكيل فان أخذ وكيل الرجل من المرأة أو وكيلها أقل من مهر مثلها ففسد الموكل أن يقبله ويجوز عليه الخلع فيكون الطلاق فيه بائناً فعمل وان شاء أن يرد فعل فإذا رده فالطلاق فيه جائز على الرجعة وهو في هذا الحال في حكم من اختلع من محجور عليها لأنه قياس عليه قال وكذلك ان خالعهما بعرض أو بدين ففسد أن يكون له الدين ما كان له وان شاء أن لا يكون له ويلزمه الطلاق ثم عكس فيه الرجعة كان قال وان أخذ وكيل الرجل من المرأة نفسها أكثر من مهر مثلها جاز الخلع وكان قد ازداد الذي وكاله قال وان أعطى وكيل المرأة عن الزوج نفسه مهر مثلها أو أقل نقداً أو ديناً جاز عليها وان أعطى عليها ديناً أكثر من مهر مثلها ففسدت لزمها وتم الخلع وان شئت رد عليها كله ولزمها مهر مثلها وكان حكمها حكم امرأة اختلعت بالاجور أو بشئ بعينه فتلف فيلزمها مهر مثلها نقداً يجوز في الخلع ما يجوز في البيع ولا يلزم الزوج أن يؤخذ له عرض ولادين إلا أن يشاء والمرأة أن يعطى عليها عرض ويعطى عليها دين مثل أو أقل من مهر مثلها نقداً وانما الزمها أنهما ان شئت أدته نقداً وان شئت حسبته فاستغضت تأخيرها ولم ترد عليها في عده فلا يكون الخلع لو كيل الابنانية أو دراهم ولا يكون البيع لو كيل الابنانية أو دراهم قال ولا يغرم وكيل المرأة ولا الرجل شيئاً وان تعدا إلا أن يعطى وكيل المرأة أكثر من مهر مثلها فبطل ما أعطى فيضمن الفضل عن مهر مثلها فالما إذا كان قائماً بعينه في يد الزوج فينتزع منه لا يغرم الوكيل ولا يشبه هذا البيوع وذلك أنه ان وكاله بسلعة فاشترها بأكثر من ثمن مثلها لزمته السلعة ببيع نفسه وأخدمته الموكل الثمن الذي أعطاه ان لم يخرأخذ السلعة والوكيل لا عكس المرأة ولا يرد الطلاق بحال وطلاقها كشيء اشتراه لها فاستهلكته فإذا كان الثمن مجهولاً أو فاسداً ضمنت قيمته ولم يضمن الوكيل قال ولو وكاله

بقيتها وان أيت قيل لصاحب القلعة أعطيناك ما صا لنا عليه غيرك بجهالة فان سلمتها عوضناك وان لم تفعل نبتذنا إليك وقاتلناك فان كانت أسلمت قبل الظفر أو ماتت عوض ولا يبين ذلك في الموت كما بين إذا أسلمت وان غزت طائفة بغير أمر الامام كرهته لما في اذن الامام من معرفته بغزوهم ومعرفتهم وبأيت الخبر عنهم فيعينهم حيث يخاف هلاكهم فيقتلون ضعفة (قال الشافعي) رحمه الله

باب ما أحرزه المشركون من المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله لا يملك المشركون ما أحرزوه على المسلمين بحال أباح الله لأهل دينه ملك أحرارهم ونسأهم وذرائعهم وأموالهم فلا يساون المسلمين في شيء من ذلك أبدا قد أحرزوا ناقة النبي صلى الله عليه وسلم وأحرزتها منهم الانصارية فلم يجعل لها النبي عليه الصلاة والسلام شيئا (١٨٩) وجعلها على أصل ملكة فيها وأبق لابن

عمر عبد وعارله فرس فأحرزهما المشركون ثم أحرزهما عليهم المسلمون فردا عليه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه مالكة أحق به قبل القسم وبعده ولا أعلم أحدا خالف في أن المشركين إذا أحرزوا عبد المسلم فادركه وقد أوجف عليه قبل القسم أنه

لمالكة بلا قيمة ثم اختلفوا بعد ما وقع في المقاسم فقال منهم قائل يقولنا وعلى الإمام أن يعوض من صار في سهمه مثل سهمه من خمس الخمس وهو سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يوافق الكتاب والسنة والإجماع وقال غيرنا هو أحق به بالقيمة إن شاء ولا يخاو من أن يكون مال مسلم فلا يغنم أو مال مشرك فيغنم فلا يكون له به فيه حق ومن زعم أنهم لا يملكون الحر ولا المكاتب ولا أم الولد ولا المدبر ويملكون

فأعطته ألف درهم طبرية لم تطلق إلا بأن تعطيه وزن سبعة ولو أعطته ألفا بغيلة طلقت لأنها ألف درهم وزيادة وكان كمن قال إن أعطيتني ألفا فأت طالق فأعطته ألفا وزيادة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أعطته ألفا ردته مردودة فإن كانت فضة يقع عليها اسم الدراهم طلقت وكان له عليها أن تبدلها بإياها وإن كانت لا يقع عليها اسم الدراهم أو على بعضها اسم فضة لأنها ليست فضة لم تطلق ولو قال إن أعطيتني عبدا فأنت طالق فأعطته عبدا أي عبدا ما كان أعورا ومعيافه طالق ولا يملك العبد وله علم باصداق مثلها وكذلك لو قال لها إن أعطيتني شاة ميتة أو خنزير أو زرق خر فأنت طالق فأعطته بعض هذا كانت طالق إلا أن هذا كقوله لها إن دخلت الدار فأنت طالق ولا يملك شيئا من هذا ويرجع عليها بمهر مثلها في كل مسألة من هذا وإن قال لها إن أعطيتني شيئا يعرف أنه جميعا بعينه فأنت طالق فأعطته إياه كانت طالق وإن وجد به عيبا كان له رده ويرجع عليها بمهر مثلها وإن أعطته عبدا فوجده مدبر الهالم يكن له رده لأن لها بيعه وإن وجدته مكاتباً لم يكن له ولو عجز بعد ما يطلقها لم يكن له لأن العقد وقع عليه وهو لا يجوز بيعه وإن وجدته حراً أو غير هافيه شرك لم يكن له ولو سلمه صاحبه وكان له في هذا كله مهر مثلها

(اختلاف الرجل والمرأة في الخلع) (قال الشافعي) وإذا اختلفت المرأة والرجل في الخلع على الطلاق فهو كاختلاف المتبايعين فإن قالت طلقتني واحدة أو أكثر على ألف درهم وقال بل على ألفين تحالفا وله صداق مثلها كان أقل من ألف أو أكثر من ألفين وهكذا لو قالت له خالعتني على ألف إلى ستة وقال بل خالعتك على ألف نقدا أو قالت له خالعتني على إرث من مهرى فقال بل خالعتك على ألف أخذها منك لا على مهر أو على ألف مع مهر كتحالفا وكان مهرها بحاله ويرجع عليها باصداق مثلها قال وهكذا لو قالت له ضمنيت لك ألفا وأعطيتك ألفا على أن تطلقني وفلانة أو تطلقني وتعتق عبداً فطلقتي ولم تطلقها أو تطلقتي ولم تعتق عبداً وقال بل طلقتك بألف وحنك تحالفا ويرجع عليها بمهر مثلها وكذلك لو قالت له أعطيتك ألفا على أن تطلقني ثلاثاً فطلقتني الواحدة وقال بل أخذت منك الألف على الخلع وبينونة طلاق فأعماهي واحدة أو على ثنتين فطلقتكهما تحالفا ويرجع مهر مثلها ولم يلزمه من الطلاق إلا ما أقر به وهكذا لو قالت له أعطيتك ألفا على أن تطلقني ثلاثاً وتطلقني كلما نكحتني ثلاثاً فقال ما أخذت الألف إلا على الطلاق الأول تحالفا ويرجع عليها بمهر مثلها وكذلك لو أقر لها بما قالت رجوع عليها بمهر مثلها لأنه لا يجوز أن يأخذ الجعل على أن يطلقها قبل أن ينكحها ألا ترى أنه لو أخذ من أجنبية ما لا على أنه طالق متى نكحها كان المال مردوداً لأنه لا يملك من طلاقها شيئاً وقد لا ينكحها أبداً قال ولو قالت له سألتك أن تطلقني ثلاثاً بما عه وقال بل سأنتني أن أطلقك واحدة بألف تحالفا وله مهر مثلها فإن أقامت المرأة البينة على دعواها وأقام الزوج البينة على دعواه وشهدت البينة أن ذلك بوقت واحد أو قريب الزوجان تحالفا وله صداق مثلها وسقطت البينة كما تسقط في البيوع إذا اختلفوا السلعة قائمة بعينها ويرد البيع وإن كان مستهلكاً فقيمة المبيع قال والطلاق لا يرد وقيمة مثل البضع مهر مثلها قال وهكذا لو اختلفا فأقاما البينة ولم يوقت بينهما وقتاً تبدل على الخلع الأول فإن وقت بينهما وقتاً تبدل على الخلع الأول فالخلع الأول هو الخلع الجائز والثاني باطل إذا تصادقا أن لم يكن ثم نكاح ثم خلع فيكونان خلعين ألا ترى أن رجلاً لو خالع امرأته بما عه ثم خالعها بعد ولم يحدث نكاحاً بألف كانت الألف باطلاً ولم يقع بها طلاق لأنه طلق ما لا يملك والأول جائز لأنه طلق ما يملك قال ولو قالت طلقتني ثلاثاً بألف فقال بل طلقك واحدة بألفين وأقام كل واحد منهما البينة على ما قال وتصادقا أن لم يكن طلاق

ماسواهم فأعماهم (قال الشافعي) وإذا دخل الحربى المينا بآمان فأودع وبيع وترك ما لا ثم قتل بدار الحرب فجميع ماله مغنوم (وقال) في كتاب المكاتب مردود إلى ورثته لأنه مال له آمان (قال المزني) رحمه الله هذا عندئذ أصبح لأنه إذا كان حياً لا يغنم ماله في دار الإسلام لأنه مال له آمان فوارثه فيه بعثابه قال ومن خرج النيام منهم مسلماً أحرز ماله وصغار ولده محصرون النبي صلى الله عليه وسلم بنى قرية فأسلم

[illegible]

يكون فهم أب وابن
ومثلهما يرد في المغنم
للمغنم متى عند بقدر

باب وقوع الزجـل
الباري قبل القسم
يكون فهم أب أو ابن
ومثلهما في المغم
المغم سقا عنه بقدر

يكون فهم أب وابن
ومثلهما يرد في المغنم
للمغنم متى عند بقدر

يعتق عليه حتى يقسمه وانما يعتق عليه من اجلبه بشرأ أو هبة وهو لو ترك حقه من مغننه لم يعتق عليه حتى يقسم (قال المزني رحمه الله)
 وإذا كان فيهم ابنه فلم يعتق منه عليه نصيبه قبل القسم كانت الأمة تحمله منه من أن تكون له أم ولد أبعد قال ومن سبي منهم من الحرار
 فقد رقت وبانت من الزوج كان معها أو لم يكن سبي النبي صلى الله عليه (١٩١) وسلم نساء أو طاس وبنى المصطلق

ورجالهم جميعا قسم
 السبي وأمر أن لا توطأ
 حامل حتى تضع ولا
 حائل حتى تحيض ولم
 يسأل عن ذات زوج
 ولا غيرها وليس قطع
 العصمة بينهما وبين
 أزواجهن بأكثر من
 استباحهن ولا يفرق
 بينهما وبين ولدها حتى
 يبلغ سبع أو ثمان
 سنين وهو عندنا ستغناء
 الولد عنها وكذلك ولد

عليها مهر مثلها ان طلبه وكذلك لو كانت هي المسلمة فدفعها اليه عزرت وكان له عليها مهر مثلها ان طلبه
 وهكذا كل ما حرم وان استحلوه ما لمثل الخنزير وغيره فهما في جميع الاحكام كالمسلمين لا يختلف الحكم
 عليهم وعلى المسلمين الا فيما وصفت مما مضى في الشرك ولا يرد في الاسلام

(الخلع الى أجل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلعت المرأة من زوجها بشئ مسمى الى
 أجل فالخلع جائز وما سمي من المال الذي الاجل كاتكون السووع ويجوز فيه ما يجوز في البيع
 والسلف الى الأجل وإذا اختلعت بشئ موصوفه الى أجل مسمى فالخلع جائز والنياب لها الزمة وكذلك
 رقيق وما شية وطعام يجوز فيه ما يجوز في السلف ويرد فيه ما رد في السلف قال ولو تركت أن تسمي
 حيث يقبض منه الطعام أو تركت أن تسمي بعض صفة الطعام جاز الطلاق ورجع عليها بمهر مثلها قال
 ولو قالت المرأة سأثلث أن تطلقني بألف فبقي وقت الخيار ولم تطلقني ثم طلقني بعد على غير شيء وقال هو
 بل طلقك قبل أن يضي وقت الخيار كان القول قول المرأة في الألف وعلى الزوج البينة والطلاق لازم له
 ولا يملك الرجعة

(العدد)

(عدة المدخول بها التي تحيض) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال الله تبارك وتعالى
 والمطلقات يترصن بأنفسهن ثلاثة قروء قال والاقراء عندنا والله تعالى أعلم الأطهار فان قال قائل
 ما دل على أنها الاطهار وقد قال غيركم الحيض قبل له دلائلنا أولهما الكتاب الذي دلت عليه السنة والآخر
 اللسان فان قال وما الكتاب قيل قال الله تبارك وتعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها ثم ليسكها
 حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد وان شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله عز
 وجل أن تطلق لها النساء (قال الشافعي) أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سماع
 ابن عمر يذكر طلاق امرأته حائضا وقال قال النبي صلى الله عليه وسلم فاذا طهرت فامطلي أو ليسك وتلا
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن أو في قبل عدتهن (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى أنا شككت (قال الشافعي) فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل أن العدة الطهر
 دون الحيض وقرأ فطلقوهن لقبل عدتهن أن تطلق طاهرا لأنها حينئذ تستقبل عدتها ولو طلقت حائضا
 لم تكن مستقبل عدتها الا بعد الحيض فان قال فما اللسان قيل القراء اسم وضع لمعنى فلما كان الحيض
 دما رخبه الرحم فيخرج والطهر دم يخبس فلا يخرج كان معروفا من لسان العرب ان القراء الحبس لقول
 العرب هو يقرى الماء في حوضه وفي سقائه وتقول العرب هو يقرى الطعام في شدقه يعني يحبس الطعام
 في شدقه (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله
 تعالى عنها أنها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب
 فذكر ذلك لعمره بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة وقد جادلها في ذلك ناس فقالوا ان الله تبارك
 اسمه يقول ثلاثة قروء فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها صدقتم وهل تدرون ما الاقراء الاطهار

ورث كمثل أن لا تقوم بنسبه بينه (باب المباشرة) (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالمباشرة وقد بارز يوم بدر عبيدة بن
 الحارث وحمزة بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب باذن النبي صلى الله عليه وسلم وبارز محمد بن مسلمة مر جبا يوم خيبر بأمر النبي صلى الله
 عليه وسلم وبارز يومئذ الزبير بن العوام بأسرا وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه يوم الخندق وعمر بن عبدود (قال الشافعي) رحمه الله

فإذا بارز مسلم مشركاً أو مشركاً مسلماً على أن لا يقاتله غيره وفي ذلك له فان ولي عنه المسلم أو حره فأئتمنه فلهم أن يحملوا عليه ويقتلوا لان قتالهم ما قد انقضى ولا أمان له عليهم إلا أن يكون شرط أنه آمن حتى يرجع الى مخرجهم من الصف فلا يكون لهم قتله ولهم دفعه واستفاد المسلم منه فان امتنع وعرض دونه (١٩٢) ليقاتلهم قاتلوه لانه نقض أمان نفسه أعان حجة على على عتبة بعد ان لم يكن في عبيدة قتال ولم يكن لعتبة

أمان بكفونه به عنه ولو أعان المشركون صاحبهم كان حقا على المسلمين أن يعينوا صاحبهم ويقتلوا من أعان عليه ولا يقتلون المبارز ما لم يكن استنجد بهم

(باب فتح السواد وحكم ما يوقفه الامام من الارض للمسلمين)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا أعرف ما أقول في أرض السواد الا بنظر مقرون الى علم وذلك اني وجدت أصح حديث يرويه الكوفيون عندهم في السواد ليس فيه بيان وجدت أحاديث من أحاديثهم يخالفه منها أنهم يقولون ان السواد أصح ويقولون ان السواد عنوة ويقولون بعض السواد أصح وبعضه عنوة ويقولون ان جرير ابن عبد الله البجلي وهذا أثبت حديث عندهم فيه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن

أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو يقول هذا يد الذي قالت عائشة أخبرنا سفيان عن الزهري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت اذا طعنت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه أخبرنا مالك عن نافع وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار أن الاحوص بن حكيم هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وقد كان طلقها فكتب معاوية الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه زيد انها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه ويرى منها ولا يرثها أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري قال حدثنا سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت قال اذا طعنت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد برئت منه ويرى منها ولا يرثها أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال اذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه ويرى منها ولا يرثها أخبرنا مالك عن الفضيل بن أبي عبد الله مولى المهري أنه سأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن المرأة اذا طلقت فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقالا قد بانت منه وحلت أخبرنا مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وابن شهاب أنهم كانوا يقولون اذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت منه ولا ميراث (قال الشافعي) والافراء الاطهار والله تعالى أعلم فاذا طلق الرجل امرأته طاهرا قبل جماع أو بعده اعتدت بالطهر الذي وقع عليها فيه الطلاق ولو كان ساعة من نهار وتعتد بطهرين تأمين بين حيضتين فاذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة حلت ولا يؤخذ ابدان في القرء الاول الا أن يكون فيمابين أن يوقع الطلاق وبين أول حيض ولو طلقها حائضا لم تعتد بتلك الحيضة فاذا طهرت استقبلت القرء قال ولو طلقها ثانيا لم يقع الطلاق حاضت فان كانت على يقين من انها كانت طاهرا حين تم الطلاق ثم حاضت بعد تمامه بطرفة عين فذلك قرء وان علمت أن الحيض وتتمام الطلاق كأنها معاستا نفقت عدة في طهرها من الحيض ثلاثة قروء وان اختلفا فقال الزوج وقع الطلاق وأنت حائض وقالت المرأة بل وقع وأنا طاهرا فأنول قولها بينهما أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير قال أوثقت المرأة على فرجها (قال الشافعي) واذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فهو أحق بهما لم ير الدم من الحيضة الثالثة فاذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت منه وهو خاطب من الخطاب لا يكون له عليها رجعة ولا ينكحها الا كما ينكحها مبتدئا بولي وشاهدين ورضاها واذا رأت الدم في وقت الحيضة الثالثة يوما ثم انقطع ثم عاودها بعد أول عاودها أياما كبرت أو قلت فذلك حيض تحل به قال وتصدق على ثلاث حيض في أقل ما حاضت له امرأة قط وأقل ما علمنا من الحيض يوم وان علمنا طهر امرأته أقل من خمس عشرة صدقة المطلقة على أقل ما علمنا من طهر امرأته وجعلنا القول قولها وكذلك ان كان يعلم منها انها نكحت حيضها وطهرها وهي غير مطلقة على شيء فادعت مثله قبلنا قولها مع يمينها وان ادعت ما لم يكن يعرف منها قبل الطلاق ولم يوجد في امرأته تصديق انما تصديق من ادعى ما يعلم أنه يكون مثله فأما من ادعى ما لم يعلم أنه يكون مثله فلا يصدق واذا لم أصدقها لجأت مدة تصديق في مثله وأقامت على قولها فنقضت ثلاثا أحلفها ما انقضت عدتها ففعلت ولورأت الدم من الحيضة الثالثة ساعة صدقت ومتى شاع زوجها أن أحلفها ما انقضت عدتها ففعلت ولورأت الدم من الحيضة الثالثة ساعة أو دفعة ثم ارتفع عنها يومين أو ثلاثا أو أكثر من ذلك فان كانت الساعة التي رأت فيها الدم أو الدفعة التي رأت فيها الدم في أيام حيضها نظرنا فان رأت صفرة أو كدرة لم تر طهر حتى تكمل يوما وليلة فهي حيض تحل

جرير قال كانت بجيلة ربع الناس فقسم لهم ربع السواد فاستغلوه ثلاثاً وأربع سنين شك الشافعي ثم قدمت على عدتها عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعى فلانة بنت فلان امرأة منهم قد سماها ولم يحضري ذكر اسمها قال عمر لولا اني قاسم مسؤول لتركتم على ما قسم لكم ولكني أرى أن تردوا على الناس (قال الشافعي) وكان في حديثه وعاضة

فَقَالَتْ فَلَا تَدْعُهُ دَائِي الْقَادِسَةِ وَثَبْتُ سَهْمَهُ وَلَا اسْلِمَ حَتَّى تَعْطِيَنِي كَذَا وَكَذَا فَأَعْطَاهَا يَاهُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ إِذَا عَطِيَ جِرَارُ عَوْضًا مِنْ سَهْمِهِ وَالْمَرْأَةُ عَوْضًا مِنْ سَهْمِ أَبِيهَا عَلَى أَنَّهُ اسْتِطَابَ أَنْفُسَ الَّذِينَ أَوْجَعُوا عَلَيْهِ فَرَّ كَوَاحِقَهُ وَفِيهِمْ مَنْ جَعَلَهُ وَفَعَلَ الْمُسْلِمِينَ وَفِي سَبِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ أَرْزَنْ وَقِسْمُ الْأَرْبَعَةِ الْأَنْجَاسِ بَيْنَ الْمُوجِعِينَ ثُمَّ جَاءَتْهُ (١٩٣) وَفِي هُوَ أَرْزَنْ وَقِسْمُ الْأَرْبَعَةِ الْأَنْجَاسِ بَيْنَ الْمُوجِعِينَ ثُمَّ جَاءَتْهُ (١٩٣) وَفِي هُوَ أَرْزَنْ وَقِسْمُ الْأَرْبَعَةِ الْأَنْجَاسِ بَيْنَ الْمُوجِعِينَ ثُمَّ جَاءَتْهُ (١٩٣)

عليهم وأن يرده عليهم ما أخذ منهم خيرهم النبي صلى الله عليه وسلم بين الأموال والسبي فقالوا خيرتنا بين أحسابنا وأموالنا فاختار أحسابنا فترك النبي صلى الله عليه وسلم حقه وحق أهل بيتهم فجمع بذلك المهاجرين فتركوا له حقه وقسم وسمع بذلك الانصار فتركوا له حقوقهم ثم بقي قوم من المهاجرين والانصار فأمر فعرف على كل عشرة واحد ثم قال اتسوى بطيب أنفس من بقي فمن كرهه على كذا وكذا من الأهل إلى وقت ذكره قال بخاؤه بطيب أنفسهم إلا الأقرع ابن حابس وعتيبة بن بدر فأنهما أتيا ليعيرا هوازن فلم يكرههما صلى الله عليه وسلم على ذلك حتى كانا هماركا بعد بان خدع عتيبة عن حقه وسلم لهم عليه السلام حق من طاب نفسا عن حقه قال وهذا أولى الأمرين بعمر عندنا في السواد فتوجه ان كان عنوة لا ينبغي

عدها بها من الزوج وان كانت في غير أيام الحيض فكذلك اذا أمكن أن يكون بين رؤيتها والدم والحيض قبله قدر طهر فان كان أتى عليها من الطهر الذي يلي هذا الدم أقل ما يكون بين حيضتين من الطهر كان حيضا تنقضي به عدتها وتنقطع نفقتها ان كان تلك الرجعة وترك الصلاة في تلك الساعة وصلت اذا ظهرت وترك الصلاة اذا عودها الدم وان كانت رأت الدم بعد الطهر الاول بيومين أو ثلاثا أو أكثر ما لا يمكن أن يكون طهر الم تحلل به من زوجها ولم تنقطع نفقتها ونظرا أول حيض تحيضه فجعلنا عدتها تنقضي به وان رأت الدم أقل من يوم ثم رأت الطهر لم يكن حيضا وأقل الحيض يوم وليلة والكدره والصفرة في أيام الحيض حيض ولو كانت المسئلة بحالها فطهرت من حيضة أو حيضتين ثم رأت دمًا فطبق عليها فان كان دمها ينفل فيكون في أيام آخر فائتاحتها وفي الأيام التي بعده رقيقا قليلا فيضها أيام الدم المحتدم الكثير وطهرها أيام الدم الرقيق القليل وان كان دمها مشتبها كله كان حيضا بقدر عدد أيام حيضها فيما مضى قبل الاستحاضة واذا رأت الدم في أول الأيام التي أجعلها أيام حيضها في الحيضة الثالثة حلت من زوجها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى جعل الله تبارك وتعالى عدة من تحيض من النساء ثلاثة قروء وعدة من لم تحض ثلاثة أشهر وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المستحاضة أن تترك الصلاة في أيام حيضها اذا كان دمها ينفل وفي قدر عدد أيام حيضها قبل أن يصيبها ما أصابها وذلك فيما يرى اذا كان دمها لا ينفل فيفصل نجعلها حائضا نارا كالصلاة في بعض دمها وظاهر اتصلي في بعض دمها فكان الكتاب ثم السنة يدلان على أن المستحاضة طهر او حيضا فلم يجز والله تعالى أعلم أن تعدد المستحاضة الاثلاثة قروء * قال فاذا أراد زوج المستحاضة طلاقها السنة طلقها طاهرا من غير جاع في الأيام التي تأمر عا فيها بالنفسل من دم الحيض والصلاة فاذا طلقت المستحاضة أو استحضت بعد ما طلقت فان كان دمها منفصلا فيكون منه شيء آخر قائي وثي رقيق إلى الصفرة فأيام حيضها شيء أيام الآخر القائي وأيام طهرها شيء أيام الصفرة فدعتها ثلاث حيض اذا رأت الدم الآخر القائي من الحيضة الثالثة انقضت عدتها قال وان كان دمها مشتبها غيره فنفل كما وصفنا فان كان لها أيام حيض معروفة فأيام حيضها في الاستحاضة عدد أيام حيضها المعروف وقتها وقتها ان كان حيضها في أول الشهر أو وسطه أو آخره فتلك أيام حيضها فاذا كان أول يوم من الحيضة الثالثة فتد انقضت عدتها وان كان حيضها مختلف فيكون مرة ثلاثا ومرة تسع ومرة سبعة ثم استحضت أمرتها أن تدع الصلاة أقل أيام حيضها ثلاثا وتغتسل وتصل وتصوم لأنها أن تصلي وتصوم وليس ذلك عليها اذا لم تستيقن أنها حائض خير من أن تدع الصلاة وهي عليها واجب وأحب إلى لو أعادت صوم أربعة أيام وليس ذلك بلأمر لها وتخلو من زوجها بدخول أول يوم من أيام حيضها الثالثة وليس في عدد الحيضتين الأولين شيء يحتاج إليه اذا أتت على ثلاث وسبع وأيام طهر فلا حاجة بنا إلى علمها * قال وان كانت امرأه ليس لها أيام حيض ابتدئت مستحاضة أو كانت فستبها رك الصلاة أقل ما حاضت امرأه قط وذلك يوم وليلة وهو أقل ما علمنا امرأه حاضت فان كانت قد عرفت وقت حيضها فستدأركها الصلاة في مبتدأ حيضها وان كانت لم تعرفه استقبلنا بها الحيض من أول هلال يأتي عليها بعد وقوع الطلاق فاذا استهل الهلال الثالث انقضت عدتها منه ولو طلقت امرأه فاستحيضت أو مستحاضة فكانت تحيض يوما وتطهر يوما أو يومين وتطهر يومين أو ما أشبه هذا جعلت عدتها تنقضي بثلاثة أشهر وذلك المعروف من أمر النساء أنهن يحضن في كل شهر حيضة فانظر أي وقت طلقها فيه فاحسبها شهرا ثم هكذا حتى اذا دخلت في الشهر الثالث حلت

(٣٥ - الام خامس) أن يكون قسم الاعن أمر عمر لكر قدره ولو يقوب عليه ما ينبغي أن يغيب عنه قسمه ثلاث سنين ولو كان القسم ليس لمن قسم له ما كان له منه عوض وان كان عليهم أن يردوا الغلة والله أعلم كيف كان وهكذا صنع صلى الله عليه وسلم في خبره وبني قريظة لمن أوجب عليها أربعة أنجاس والخمس لاهله فن طاب نفسا عن حقه بخار لا امام نظر المسلمين أن يجعلها وقفا عليهم

تقسم غلته فيهم على أهل التي والصدقة وحيث يرى الامام ومن لم يطب نفسا فهو أحق بماله وأى أرض فتحت صلحا على أن أرضها لاهلها
يؤدون فيها خراجا فليس لاحد أخذها من أيديهم وما أخذ من خراجها فهو لأهل التي دون أهل الصدقات لأنه في من مال مشرك
والما فرق بين هذه المسئلة والمسئلة قبلها (١٩٤) أن ذلك وان كان من مشرك ففقد كالمسلمون رقة الأرض أفليس

من زوجها وذلك أن هذه مخالفة للمستحاضة التي لها أيام حيض تحيض النساء فلا أحده معنى أولى بتوقيت
حيضها من الشهر ولأن حيضها ليس بين ولو كانت تحيض خمسة عشر متتابعة أو بين فاضل وتظهر خمسة
عشر متباعدة لا فصل بينها جعلت عدتها بالطهر ثلاثة قروء قال وعده التي تحيض الحيض وان تباعد
كانها كانت تحيض في كل سنة أو سنتين فعدتها الحيض وهكذا ان كانت مستحاضة فكانت لها أيام
تحيضها كما تكون تظهر في أقل من شهر فتدخل الحيضة الثالثة فكذلك لا تدخل إلا بدخول الحيضة
الثالثة وان تباعدت وكذلك لو أُرُضعت فكان حيضها ترفع الرضاع اعتدت بالحيض * قال وإذا كانت
تحض في كل شهر أو شهرين فطلعت فرفعها حيضها سنة أو حاضت حيضة ثم رفعها حيضها سنة انما
لا تحل للأزواج الا بدخولها في الدم من الحيضة الثالثة وان تباعد ذلك وطال وهي من أهل الحيض حتى
تبلغ أن تياس من الحيض وهي لا تياس من الحيض حتى تبلغ السن التي من بلغها من نساء لم تحض بعدها
فإذا بلغت ذلك خرجت من أهل الحيض وكانت من المؤيسات من الحيض الا التي جعل الله عز وجل عددهن
ثلاثة أشهر واستقبلت ثلاثة أشهر من يوم بلغت سن المؤيسات من الحيض لا تحلوا بالكمال الثلاثة أشهر
وهذا يشبه والله تعالى أعلم ظاهر القرآن لان الله تبارك وتعالى جعل على الحيض الاقراء وعلى المؤيسات
وغير البواغ الشهور فقال والا التي يئسن من الحيض من نساءكم ان ارتم فعدتهن ثلاثة أشهر * وإذا
كانت تحيض فأنها تصير الى الاياس من الحيض بالنسب التي من بلغها من نساءها أو أكثرهن لم تحض
فينة قطع عنها الحيض في تلك المدة وقد قيل ان مدتها كالأجل ٣ وهو أربع سنين ولم تحض كانت مؤيسة
من الحيض فاعتدت ثلاثة أشهر وقبل تبرص تسعة أشهر والله تعالى أعلم ثم تعتد ثلاثة أشهر قال
والحيض يتباعد فعدة المرأة تنقضي بأقل من شهرين اذا حاضت ثلاث حيض ولا تنقضي الا بثلاث سنين
وأكثر ان كان حيضها يتباعد لانه ما جعل عليهن الحيض فيعتدنه وان تباعد وان كانت البراءة
من الحمل تعرف بأقل من هذا فان الله عز وجل حكم بالحيض فلا أحله الى غيره فلهذا قلنا اعتدت الحيض
حتى تؤيس من الحيض بما وصفت من أن تصير الى السن التي من بلغها من نساءها لم تحض وقد روي
عن ابن مسعود وغيره مثل هذا القول أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان أنه كان عند جده
هاشمية رأنا صارية فطلق الأنصارية وهي رضع فمرت بها سنة ثم هلك ولم تحض فقالت أنا رأته لم أحض
فاختصموا الى عثمان فقضى للانصارية بالمرأه فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمك هو أشار علينا
بهذا يعني علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عبد الله بن
أبي بكر قد أخبره أن رجلا من الانصار يقال له حبان بن منقذ طلق امرأته وهو صحيح وهي رضع ابنته فمكثت
سبعة عشر شهرا التحيض يمنع الرضاع أن تحيض ثم مرض حبان بعد أن طلقها بسبعة أشهر أو ثمانية
فقلت له ان امرأتك تريد أن ترث فقال لاهله اجلوني الى عثمان فملاوه السه فذكر له شأن امرأته وعنده
علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت فقال لهما عثمان ما تريان فقالا نرى أمهاتهن ان ماتت ويرثها ان ماتت فانها
ليست من القواعد الا التي قد يئسن من الحيض وليست من الابكار الا التي لم يبلغن الحيض ثم هي على عدة
حيضها اما كان من قليل أو كثير فرجع حبان الى أهله فأخذ ابنته فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة ثم
حاضت حيضة أخرى ثم توفي حبان من قبل أن تحيض الثالثة فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثته
أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه بلغه عن عمر بن عبد العزيز في امرأه حبان مثل خبر عبد الله بن أبي بكر

بمكرام أن يأخذ منه صاحب صدقة ولا صاحب في ولا غنى ولا فقير لأنه كالصدقة الموقوفة يأخذها من وقفت عليه ولا بأس أن يكثر المسلم من أرض الصالح كما يكثر دوابهم والحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم أن يؤدي الخراج ولا المسرك أن يدخل المسجد الحرام انما هو خراج الجزية وهذا كراء

(باب الاسير يؤخذ عليه العهد أن لا يهرب أو على الفداء)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أسر المسلم فأخلفه المشركون على أن لا يخرج من بلادهم الا أن يحلوه فله أن يخرج لا يسعه أن يقيم ويمينه عين مكره وليس له أن يعتالهم في أموالهم وأنفسهم لانهم اذا آمنوه فهم في أمان منه ولو حلف وهو مطلق كفر ولو خلوه على فداء الى وقت فان لم يفعل عاد الى أسرهم

فلا يعود ولا يدعه الامام أن يعود ولو امتنعوا من تحلته الا على مال يعظمهم ولا يعظمهم منه شيأ لأنه مال أكرهه على دفعه بغير حق ولو أعطاهم رد على شيء أخذ منهم لم يحل له الا إذا وهبهم انما أطرح عنه ما استكره عليه (قال) وإذا قدم ليقبل لم يجز له من ماله الا الثلث (باب اظهار دين النبي على الاديان كلها من كتاب الجزية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا

قال الله تعالى ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وروى مسند أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذ هلك قيصر فلا قيصر بعده والذي نفسي بيده لا تنفق كنوزهما في سبيل الله (قال) ولما أتى كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى كسرى مزقه فقال صلى الله عليه وسلم عرق ملكه قال وحفظه أن قيصر أكرم كتابه ووضع (١٩٥) في مسند فقال صلى الله عليه وسلم

يشت ملكه (قال

الشافعي) رحمه الله

ووعده رسول الله صلى الله

عليه وسلم الناس فخرج

فارس والشام فأغزى

أبو بكر الشام على

نفسه من فتحها لقول

النبي صلى الله عليه وسلم

ففتح بعضها وتم فتحها

في زمن عمر وفتح عمر

رضي الله عنه العراق

وفارس (قال الشافعي)

رحمه الله تعالى فقد

أظهر الله دين نبيه صلى

الله عليه وسلم على سائر

الاديان بأن أن لكل

من تبعه أنه الحق وما

خالفه من الاديان

فباطل وأظهره بأن

جماع الشرك دينان

دين أهل الكتاب ودين

أمة فقهر النبي صلى

الله عليه وسلم الأميين

حتى دانوا بالاسلام طوعا

وكرها وقتل من أهل

الكتاب وسبي حتى

دان بعضهم بالاسلام

وأعطى بعض الجزية

صاغرين وجرى عليهم

حكمه صلى الله عليه

وسلم قال فهذا ظهوره

على الدين كله قال

ويقال ويظهر دينه

أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء المرأة تطلق وهم يحجبون أن يكون الحيض قد أدرعها ولم يكن لهم ذلك كيف تفعل قال كما قال الله عز وجل اذ انبثت اعتدت ثلاثة أشهر قلت ما ينتظر بين ذلك قال اذ انبثت اعتدت ثلاثة أشهر كما قال الله تبارك وتعالى أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء أتعتد أقراءها ما كانت ان تقاربت وان تباعدت قال نعم كما قال الله تبارك وتعالى أخبرنا سعيد عن المتي عن عمرو بن دينار في امرأة طلقت فاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتهما حيضتها فقال أما أبو الشعثاء فكان يقول أقراءها حتى يعلم أنها قد نثت من الحيض أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سمعه يقول عدة المطلقة الاقراء وان تباعدت (قال الشافعي) وان طلقت فارفع محيضها أو حاضت حيضة أو حيضتين لم تحل الا بحضه ثالثة وان بعد ذلك فإذا بلغت ثلث السن استأنفت ثلاثة أشهر من يوم تبلغها أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد بن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أيماء امرأة طلقت فاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتهما حيضتها فانها تنتظر تسعة أشهر فان بان بها حمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت (قال الشافعي) قد يحتمل قول عمر أن يكون في المرأة قد بلغت السن التي من بلغها من نسائها يئسن من الحيض فلا يكون مخالف القول ابن مسعود وذلك وجهه عندنا * ولو أن امرأة بثت من الحيض طلقت فاعتدت بالشهور ثم حاضت قبل أن تكمل بالشهور فسقطت عدة الشهور واستقبلت الحيض فان حاضت ثلاث حيض فقد قضت عدتها وان لم تحضها حتى مرت عليها بعد الحيضة الاولى تسعة أشهر استقبلت العدة بالشهور وان جاءت عليها الاثثة أشهر قبل أن تحيض فقد أكملت عدتها لأنها من الاثثة يئسن من الحيض فان حاضت قبل أن تكمل الثلاثة الأشهر فقد حاضت حيضتين فنستقبل تسعة أشهر فان حاضت فيها أو بعده في الثلاثة الأشهر فقد أكملت وان لم تحض فيها اعتدت وإذا مرت بها تسعة أشهر ثم ثلاثة بعدها حلت ولو حاضت بعد ذلك لم تعتد بعد بالشهور قال والذي روى عن عمر عندي يحتمل أن يكون انما قاله في المرأة قد بلغت السن التي يؤيس مثلها من الحيض فأقول بقول عمر على هذا المعنى وقول ابن مسعود على معناه في الاثثة لم يؤيس من الحيض ولا يكونان مختلفين عندي والله تعالى أعلم * قال الله عز وجل في الآية التي ذكر فيها المطلقات ذوات الاقراء والمطلقات يترصدن بأنفسهن ثلاثة قروا الآية (قال الشافعي) فكان يبين في الآية بالتزويل أنه لا يحل للطلقة أن تكتم ما في رجها من الحيض وذلك أن يحدث لزوج عند خوفه انقضاء عدتها في أي ارتجائها أو يكون طلاقها أياها أدبها لا ارادة أن تبين منه فلتعلم ذلك لئلا تنقض عدتها فلا يكون له سبيل الى رجعتها وكان ذلك يحتمل الحمل مع الحيض لان الحمل مما خلق الله تعالى في أرحامهن وإذا سأل الرجل امرأة المطلقة حامل هي أو هل حاضت فبين عندي أن لا يحل لها أن تكتم واحدا منها ولا أحدا رأت أنه يعلمها وان لم يسألها ولا أحدا يعلمها فأنجب الى أو أخبر به وان لم يسألها لانه قد يقع اسم الكتمان على من ظن أنه يخبر الزوج لجاله في اخباره من رجعة أو ترك كما يقع الكتمان على من كتم شهادة رجل عنه ولو كتمته بعد المسألة الحمل والأقراء حتى خلت عدتها كانت عندي آثمة بالكتمان اذ سئلت وكتمت وخفت عليها الاثم اذا كتمته وان لم تسأل ولم يكن له عليها رجعة لان الله عز وجل انما جعله الله حتى تنقض عدتها فاذا انقضت عدتها فلا رجعة لها أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء ما قوله ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن قال الولد لا تكتمه ليرغب فيها وما أدري لعل الحيضة معه أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه سأل عطاء أيحى عليها أن تخبره بحملها

على سائر الاديان حتى لا يدان الله الابيه وذلك متى شاء الله (قال) وكانت قريش تنتاب الشام انتيابا كثيرا وكان كثير من معاشهم منه وتاتي العراق فلما دخلت في الاسلام ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم خوفهم انقطاع معاشها بالتجارة من الشام والعراق اذا فارقت الكفر ودخلت في الاسلام مع خلاف ملك الشام والعراق لاهل الاسلام فقال صلى الله عليه وسلم اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ولم يكن بأرض

العراق كسرى ثبت له أمر بعده وقال اذا هلك قمصر فلا قمصر بعده فلم يكن بأرض الشام قمصر بعده وأجابهم عليه الصلاة والسلام على نحو ما قالوا وكان كما قال عليه السلام وقطع الله الأكارسة عن العراق وفارس وقمصر ومن قام بعده بالشام وقال في قمصر يثبت ملكه فثبت له ملكه ببلاد الروم الى اليوم (١٩٦) وتعي ملكه عن الشام وكل هذا متفق يصدق بعضه بعضا

كتاب مختصر الجامع
من كتاب الجزية
وما دخل فيه من
اختلاف الأحاديث
ومن كتاب الواقدي
واختلاف الأوزاعي
وأبي حنيفة رجة الله
عليهم

(باب من يلحق بأهل
الكتاب)

(قال الشافعي) رجة
الله تعالى انتوت قبائل
من العرب قبل أن
يبعث الله محمدا صلى الله
عليه وسلم وينزل عليه
القرآن فسدانت دين
أهل الكتاب فأخذ
عليه الصلاة والسلام
الجزية من أكيدر
دومة وهو رجل يقال
أنه من غسان أو من
كننة ومن أهل ذمة
البن وعامتهم عرب
ومن أهل نجران وفيهم
عرب فدل ما وصفت
أن الجزية ليست على
الاحساب وإنما هي
على الأديان وكان أهل
الكتاب المشهور عند
العامة أهل التوراة من
اليهود والأنجيل من
النصارى وكلوا من بني
إسرائيل وأحطنا بأن

وان لم يرسل الهيا إلى الهيا عنه ليرغب فيها قال تظهره وتجبره أهلها فسوف يبلغه أخبرنا سعيد عن ابن
جرير أن مجاهدًا قال في قول الله عز وجل ولا يحمل لهن أن يكتن ما خلق الله في أرحامهن المرأة المطلقة
لا يحمل لهن أن تقول أنا حلي وليست بحلي ولا أنا حائض وليست بحائض ولا أنا
بحائض وهي حائض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا إن شاء الله تعالى كما قال مجاهد ما منهن أن
لا يحمل الكذب والآخر أن لا تكبه الحمل والحيض لعله يرغب فراجع ولا ندعم ما لعله يرجع وليست له
حاجة بالرجعة لولا ما ذكر من الحمل والحيض فتعذر والعزور لا يجوز أخبرنا سعيد عن ابن جرير أنه قال
لعطاء أ رأيت أن أرسل إليها فأراد أن يجاعها فقالت قد انقضت عدتي وهي كاذبة فلم تزل تقول حتى انقضت
عدتها قال لا وقد خرجت (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء إن شاء الله تعالى وهي أمة الآن أن يرجعها
فإن أرجعها وقد قالت قد انقضت عدتي ثم أكذبت نفسها فرجعتها عليها ثابتة ألا ترى أنه إن أرجعها
فقالت قد انقضت عدتي فأخلفت فكنك خلف كانت له عليها الرجعة ولو أقربت أن لم تنقض عدتها كانت
له عليها الرجعة لأنه حق له بحديثه ثم أقربت به

(عدة التي ينسب من الحيض والتي لم تحض) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سمعت من أرضي
من أهل العلم يقول إن أول ما أنزل الله عز وجل من العدد والمطلقات يترصد بأنفسهن ثلاثة قروء فلم يغفلوا
ما عدة المرأة التي لأقراء لها وهي التي لا تحيض ولا الحامل فأمر الله عز وجل واللائي ينسبن من الحيض من
نساءكم أن ترتب فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن فجعل عدة المؤيسة والتي لم تحض ثلاثة أشهر
وقوله إن ارتبتم فاذروا ما تعتد غير ذوات الأقراء وقال وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن قال
وهذا والله تعالى أعلم بشبه ما قالوا * وإذا أراد الرجل أن يطلق التي لا تحيض للسنة طلقها أية ساعة شاء
ليس في وجه طلاقها سنة إنما السنة في التي تحيض وكذلك ليس في وقت طلاق الحامل سنة وإذا طلق
الرجل امرأته وهي من لا تحيض من صغرا أو كبرا فوقع الطلاق عليها في أول الشهر أو آخره اعتدت شهرين
بالأهلة وإن كان الهلالان معانعا وعشرين وشهرا ثلاثين ليلة في أي الشهر طلقها وذلك أنا جعل عدتها
من ساعة وقع الطلاق عليها فإن طلقها قبل الهلال بيوم عددنا لها ذلك اليوم فإذا أهل الهلال عددنا لها
هلالين بالأهلة ثم عددنا لها تسعا وعشرين ليلة حتى تكمل ثلاثين يوما وليلة اليوم الذي كان قبل الهلالين
وكذلك لو كان قبل الهلال بأكثر من يوم وعشرا كملت ثلاثين بعد هلالين وحلت وأي ساعة طلقها من ليل
أولها رانقضت عدتها بأن تأتي عليها تلك الساعة من اليوم الذي يكمل ثلاثين يوما بعد الشهر من ذلك اليوم
فتكون قد أكملت ثلاثين يوما عددا وشهرين بالأهلة وله عليها الرجعة في الطلاق الذي ليس بأن حتى تخفى
جميع عدتها ولو طلقها ولم تحض فاعتدت بالشهور حتى أكملت ما حاضت مكانها كانت عدتها قد انقضت
ولو بقي من الحمل ما طرفه عين فأكثر خرجت من اللائي لم يحضن لأنها لم تكمل ما عليها من العدة بالشهور حتى
صارت ممن له الأقراء واستقبلت الأقراء وكانت ممن أهلها فلا تنقض عدتها إلا بثلاثة قروء أخبرنا سعيد
ابن سالم عن ابن جرير أنه قال لعطاء المرأة تطلق ولم تحض فتعد بالشهر فحيض بعد ما مضى شهران من
الثلاثة الأشهر قال لتعد حينئذ بالحيض ولا يعد بالشهر الذي قدم مضى (قال الشافعي) ولو ارتفع
عنها الحيض بعد أن حاضت كانت في القول الأول لا تنقض عدتها حتى تبلغ أن تؤيس من الحيض إلا أن
تكون بلغت السن التي يؤيس مثلها فيهن من الحيض فتربص تسعة أشهر ثم تعد بعد التسعة ثلاثة أشهر

الله تعالى أنزل كتابا غير التوراة والأنجيل والفرقان بقوله تعالى ألم ينزلنا في صحف موسى وإبراهيم الذي وفى وقال تعالى
وله إنني نزل الأولين فأخبر أن له كتابا سوى هذا المشهور قال فأما قول أبي يوسف لا تؤخذ الجزية من العرب فحق كالأعلى هذا أحرص ولولا
أن تأثم بتبى باطل لوددناه كما قال وأن لا يجزى على عربي صغار ولكن الله أجل في أعيننا من أن نجح غير ما حكم الله به تعالى (قال) والجوس

أهل كتاب دانو بغير دين أهل الاوثان وخالقوا اليهود والنصارى في بعض دينهم كما خالفت اليهود والنصارى في بعض دينهم وكانت
المجوس في طرف من الارض لا يعرف السلف من أهل الخازن من دينهم ما يعرفون من دين اليهود والنصارى حتى عرفوه وأن النبي صلى الله
عليه وسلم أخذها من مجوس هجر وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه هم (١٩٧) أهل كتاب بدلوا فأصبحوا وقد أسرى

بكاهم وأخذها منهم
أبو بكر وعمر رضي الله
عنهما (قال الشافعي)
رحمه الله والصابون
والسامرة مثلهم يؤخذ
من جميعهم الجزية
ولا تؤخذ الجزية من
أهل الاوثان ولا من
عبد ما استحسن من غير
أهل الكتاب

(باب الجزية على أهل
الكتاب والضيفة
ومالهم وعليهم)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أمر الله تعالى
بقتال المشركين من
الذين أوتوا الكتاب حتى
يعطوا الجزية عن
يدهم صاغرون قال
والصغار أن تؤخذ
منهم الجزية وتجري
عليهم أحكام الاسلام
ولا تعلم النبي صلى الله
عليه وسلم صالح أحدا
على أقل من دينار فن
أعطى منهم ديناراً غنياً
كان أو فقيراً في كل سنة
قبل منه ولم يزد عليه ولم
يقبل منه أقل من دينار
من غنى ولا فقير فإن
زادوا قبل منهم
وقال في كتاب
السير ما يدل على أنه

قال وأجمل من سمعت به من النساء حضن نساء تهامة يحضن تسع سنين فلو رأت امرأة الحيض قبل
تسع سنين فاستقام حيضها اعتدت به وأكملت ثلاثة أشهر في ثلاث حيض فان ارتفع عنها الحيض وقد
رأته في هذه السنين فان رأته كآرى الحيضة ودم الحيضة بلا علة الا كعلل الحيضة ودم الحيضة ثم ارتفع
لم تعتد الا بالحيض حتى تؤيس من الحيض فان رأت ما يشبه دم الحيضة لعله في هذه السن اكتفت بثلاثة
أشهر اذا لم يتتابع عليها في هذه السن ولم تعرف أنه حيض لم يكن حيضاً الا أن ترأى فتستبرئ نفسها من
الريبة ومتى رأت الدم بعد التسع سنين فهو حيض الا أن تراها من شئ أصابها في فرجها من جرح أو قرحة
أو داء فلا يكون حيضاً وتعتد بالشهور ولو أن امرأة بالغابت عشرين سنة أو أكثر لم تحض قط فاعتدت
بالشهور فأكملت ما حاضت كانت منقضية العدة بالشهور كالتى لم تبلغ ثلثة أشهر ثم تحض فلا يكون
عليها عدة مستقبلة وقد أكملت بالشهور ولو لم تكملها حتى حاضت استقبلت الحيض وسقطت الشهور

(باب لا عدة على التى لم يدخل بها زوجها) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى اذا نكحت
المؤمنات ثم طلقتهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فكان بيننا في حكم الله عز وجل أن لا عدة على المطلقة قبل أن تمس وأن المسيس هو الاصابة ولم أعلم في هذا
خلافاً ثم اختلف بعض المفتين في المرأة يخلو بها زوجها فيعلق باباً ورخي سترا وهي غير محرمه ولا صائمة
فقال ابن عباس وشريح وغيرهما لا عدة عليها الا الاصابة نفسها لان الله عز وجل هكذا قال أخبرنا مسلم
عن ابن جريج عن عثمة عن طاوس عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيخلو
بها ولا يمسه ثم يطلقها ليس لها الا نصف الصداق لان الله عز وجل يقول وان طلقتموهن من قبل أن
تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أقول وهو
ظاهر كتاب الله عز ذكره (قال الشافعي) فان ولدت المرأة التي قال زوجها لم أدخل بها إلى أربع سنين لسته
أشهر فأكثر من يوم عقد عدة نكاحها الزم الزوج الولد الابن يلتعن فان لم يلتعن حتى مات أو عرض عليه
اللعان وقد أقر به أو نفاه أو لم يقربه ولم ينفيه حتى نسبه بأبيه وعليه المهر تاماً اذا ألزماه الولد حكمنا عليه
بأنه مصيب لها « قال الربيع » وفيه قول آخر أنه اذا لم يلتعن ألحقته الولد ولم نغرمه الا نصف الصداق
لانها قد تسد دخل نقطة فيجب فيكون ولده من غير مسيس بعد أن يحلف بالله ما أصابها (قال الشافعي)
فان التعن نفياً عنه الولد أو حلفناه ما أصابها وكان عليه نصف المهر ولو أقر بالخلوة بها فقال لم أصبها وقالت
أصابني ولا واد فالقول قوله مع عينة اذا جعلته اذا طلق لا يلزمه الا نصف الصداق الا أن يصيب وهي مدعية
بالاصابة عليه نصف الصداق لا يجب الا بالاصابة فالقول قوله فيما يدعى عليه مع عينة وعليها البينة فان
جاءت بينة بأنه أقر بأصابها أخذته بالصداق كله وكذلك ان جاءت بشاهد أو حلفت مع شاهد أو أعطيتها
الصداق فان جاءت بشاهد أو امرأتين قضيت لها بلا عتين وان جاءت بامرأتين لم ألحقها بأربع لم أعطها
بهن لا جبر شهادة النساء وحدهن الا على ما لا يراه الرجال من عيوب النساء خاصة وولادهن أو مع رجل
* وقد قال غيرنا اذا خلجها فاعلق باباً ورخي سترا وليس بحرم ولا هي صائمة جعلت لها المهر تاماً وعليها العدة
تامة ولو صدقته أنه لم يمسه لان العجز جاء من قبله وقال غيره لا يكون لها المهر تاماً الا بالاصابة أو بان يستمتع
منها حتى يخلق ثيابها ونحو هذا

(باب عدة الحرة من أهل الكتاب عند المسلم والكتابي) (قال الشافعي) رحمه الله والحرة الكتابية يطلقها

لأجزية على فقير حتى يستغنى (قال المزني) والاول أصح عندى في أصله وأولى عندى بقوله وان صالحوا على ضيافة ما وطلقت ثلاثاً
قال ويضيف المورس كذا والوسط كذا ويسمى ما يطعمونهم خبز كذا وأدم كذا ويلفون دوابهم من التبن والشعير كذا ويضيف من مرببه
من واحد الى كذا وأين ينزلونهم من فضول منازلهم أوفى كآسهم أو فيما يكن من حرو برد ولا يؤخذ من امرأة ولا يجنون حتى يفيق ولا

منه حتى يعتق ولا حتى يبت الشكر تحت ثيابه أو يخلط أو يبلغ خمس عشرة سنة فيلزمه الجزية كما يحجبها وتؤخذ من الشيخ الشافعي
 وابن من يبلغ راء، نصرانية أو يرد ربي أرامد بربسة وأبو نصراني بجزية أبيه لأن الأب هو الذي عليه الجزية ليست أنظر إلى
 غير ما فيهم أقبلت وصفت ذلك العام (١٩٨) غريم يضرب مع غرمائه وإن أسلم وقد مضى بعض السنة أخذته بقدر ما مضى

المسلم أو عتقت عنهم أمثال الحرة المسلمة في العدة والنفقة والسكنى لا يختلفان في شيء من العدة والنفقة
 والسكنى وجميع ما لزم المسلمة لآزلهما من الاحداد وغير ذلك وإن أسلمت في العدة قبل أن تكملها لم
 تستأنف ونبت على عتقتها وهكذا أنطلقها الكفاي أو مات عنها وإن أرادت أن تخرج في العدة كان للزوج
 حيا وورثته ميتا من منعها الخروج ما لهم من منع المسلمة لا يختلفان في شيء غير أنها لا تراث المسلم ولا يرثها
 (العدة من الموت والطلاق والزواج غائب) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله عز وجل والذين
 يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال المطلقات يتربصن بأنفسهن
 ثلاثة أشهر وقال عزز كرهه ولا لا يثن من المحيض من نساكن إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللات لم
 يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن قال فكان ينفى حكم الله عزز كرهه أن العدة من يوم
 يقع الطلاق وتكون الوفاة قال وإذا علمت المرأة يقين وفاة الزوج أو طلاقه بينة تقوم لها على مائة أو طلاقه
 أو أي علم صادق ثبت عند ما اعتدت من يوم يكون الطلاق وتكون الوفاة ٣ وإن لم تعتد حتى تحض عدة
 الطلاق والوفاة لم يكن عليها عدة لأن العدة انما هي مدة تمر عليها وإذا امرت عليها فليس عليها عدة كما قسم مثلها
 قال وإذا خفي ذلك علمها وقد استيقنت بالطلاق أو الوفاة اعتدت من يوم استيقنت أنها اعتدت منه وقد
 روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تعتد من يوم يكون الطلاق أو الوفاة أخرنا
 سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يطلق امرأته أو يموت عنها وهو بمصر وهي بمصر آخر من أي يوم
 تعتد قال من يوم مات أو طلقها تعتد أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن داود بن أبي عاصم قال سمعت
 سعيد بن المسيب يقول إذا قامت بينة في يوم طلقها أو مات عنها أخبرنا سعيد بن جريج عن ابن شهاب
 أنه قال في رجل طلق امرأته قال تعتد من يوم طلقت أخبرنا سعيد بن جريج عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال المتوفى
 عنها تعتد من يوم مات والمطلقة من يوم طلقت

(عدة الأمة) (قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله عز وجل العدة من الطلاق بثلاثة قروء وثلاثة
 أشهر ومن الوفاة بأربعة أشهر وعشر وذكر الله الطلاق للرجال بانثنتين وثلاثة فاحتمل أن يكون ذلك كله
 على الأحرار والحرار والعبيد والاماء واحتمل أن يكون ذلك على بعضهم دون بعض وكان عز وجل قد فرق
 في حد الزاني بين المالك والأحرار فقال الزانية والزاني فاحلدا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء
 فإذا حصن فان آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وقال في الشهادات وأشهدوا
 ذوى عدل منكم فلم يختلف من لقيت أنهم على الأحرار دون العبيد وذكر المواريث فلم يختلف أحد لقيته
 في أن المواريث للأحرار دون العبيد ورجع رسول الله صلى الله عليه وسلم الثيب الحر الزاني ولم يختلف من
 لقيته أن لا يرجع على عبد ثيب قال وفرض الله عز وجل العدة ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر وفي الموت أربعة
 أشهر وعشرا وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تستبرأ الأمة بمحيضة ففرق بين استبراء الأمة والحرمة
 وكانت العدة في الحرار استبراء وتعبدا وكذلك الحضة في الأمة استبراء وتعبدا (قال الشافعي) فلم أعلم
 مخالفا ممن حفظت عنه من أهل العلم في أن عدة الأمة نصف عدة الحر فاما كان له نصف معدوم ما لم تكن
 حاملا فلم يجز أن وجد ناما وصفت من الدلائل على الفرق فيما ذكرنا وغيره بين عدة الأمة والحرمة إلا أن يجعل
 عدة الأمة نصف عدة الحر فاما ذلك الشهر فاما الحيض فلا يعرف له نصف فتكون عدتها فيه
 ٣ قوله وإن لم تعتد الخ كذا في النسخ والمعنى وإن لم تقصد العدة الخ لأن العدة مدة الخ أي فلا يلزم فيها قصد

منها ويشترط عليهم
 أن من ذكر كتاب
 الله تعالى أو شهد على
 الله عليه وسلم أو بين الله
 بما لا ينبغي أو زنى بمسلة
 أو أصابها باسم نكاح
 أو فتن مسلما عن دينه
 أو قطع عليه الطريق
 أو أعتل الحرب
 بدلالة على المسلمين أو
 أوى عيالهم فقد نقض
 عهده وأحل دمه
 ورث منه ذمة الله
 تعالى وذمة رسوله
 عليه الصلاة والسلام
 ويشترط عليهم أن
 لا يسمعوا المسلمين
 شركهم وقولهم في عزير
 والمسيح ولا يسمعونهم
 ضرب ناقوس وإن فعلوا
 عزروا ولا يبلغ بهم الحد
 ولا يحدوا في أعمار
 الاسلام كنيسة ولا يجمعوا
 لصلاتهم ولا يظهروا
 فيها جمل خمر ولا ادخال
 خنزير ولا يحدون بناء
 يتطولون به بناء المسلمين
 وإن يفرقوا بين حيتهم
 في الملبس والمركب
 وبين حيات المسلمين وأن
 يعقدوا الزناير على
 أوساطهم ولا يدخلوا

مسجدا ولا يسقوا مسلما خرا ولا يطعموه خنزيرا فان كانوا في قرية يملكونها متفردين لم تتعرض لهم في خمرهم وخنائيرهم أقرب
 ورفع بنيانهم وان كان لهم عصر المسلمين كنيسة أو بناء عاقل لبناء المسلمين لم يكن مسلمين هدم ذلك وتر كوا على ما وجدوا ومنعوا
 أخذ مثل ردها إذا كان مصر مسلمين أحيوا أو فقهود عنوة وشرط هذا على أهل الذمة وان كانوا فقهوا بالادهم على صلح منهم على تركهم

ذلك خلوا واباد ولا يجوز أن يصالحوا على أن ينزلوا بلاد الاسلام يحدون فيه ذلك ويكذب الامام أسماءهم وحلهم في ديوان ويعترف عليهم عرفاء لا يبلغ منهم مولود ولا يدخل فيهم أحد من غيرهم الرفع اليه وإذا أشكل عليه صلحهم بعث في كل بلاد جميع البالغون منهم ثم يستلون عن صلحهم فمن أقرب الجوزة قبل منه ومن أقر زيادة لم يزمه غيرها وليس (١٩٩) للامام أن يصالح أحد منهم على أن يسكن الحجاز بحال ولا

يسكن الحجاز بحال ولا
بين أن يحرم أن يمر
ذبي بالحجاز ما لا يقيم بها
أكثر من ثلاث ليال
وذلك مقام مسافر
لا احتمال أمر النبي
صلى الله عليه وسلم
باجلائهم عنها أن
لا يسكنوها ولا بأس أن
يدخلها الرسل لقوله تعالى
وأن أحد من المشركين
استجارك الآية ولولا أن
عمر رضى الله عنه أجل
من قدم المدينة منهم
تأجروا ثلاثة أيام لا يقيم
فيها بعد ثلاث لرأيت
أن لا يصالحوا على أن
يدخلوها بحال ولا
يتروا يدخلونها الا
بصلح كما كان عمر
رضي الله عنه يأخذ من
أموالهم إذا دخلوا
المدينة ولا يترك أهل
الحرب يدخلون بلاد
الاسلام نجارا فان
دخلوا بغير أمان ولا
رسالة غنموا فان دخلوا
بأمان وشمرت عليهم أن
يؤخذ منهم عشر أو أقل
أو أكثر أخذ فان لم يكن
شرط عليهم لم يؤخذ
منهم شيء وسواء كانوا

أقرب الانبياء من النصف اذ لم يسقط من الصغشي وذلك حيثان ولو جعلناها حضة أسقطنا نصف
حيضة ولا يجوز أن يسقط عنها من العدة شيء فأما الحمل فلان نصفه قد يكون يوما من يوم وقع عليها الطلاق
وسنة وأكثر كالم يكن للقطع نصف فيقطع الحر والعبد والأمة والحررة وكان للزنا حدان أحدهما الجلد
فكان له نصف جعل عليه النصف ولم يكن للرجم نصف فلم يجعل عليها ولم يبطل عنها أحد الزنا وحدت بأحد
حديثه على الاحرار وهذا مضاف إلى ناعن روي ناعنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
فإذا تزوجت الأمة والحر والعبد فطلقها أو مات عنها فساء والعدة بها تعتد اذا كانت ممن تحيض حيضتين
اذا دخلت في الدم من الحيضة الثانية حلت وتعد في الشهر ونحوها وأربعين اذا كانت ممن لا تحيض من صغر
أو كبر وتعد في الوفاة شهرين وخمس ليال وفي الحمل أن تضع حملها متوفى عنها أو كانت مطلقة قال
ولزوجها الطلاق اذا كانت تلك الرجعة عليها ما على الحررة في عدتها وكذلك عليه من نفقتها في العدة
ما عليه من نفقة الحررة ولا يسقط ذلك عنه إلا أن يخرجها سيدها فيجب عليها العدة في منزله فتسقط النفقة
عنه كما سقط لو كانت له زوجة فأخرجها عنه إلى بلد غير بلده وكذلك ان كانت مطلقة طلاقا لا يملك الرجعة
كانت عليه نفقتها حاملا ما لم يخرجها سيدها من منزله لأن الله عز وجل يقول في المطلقات وان كن أولات
حمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن ولم نجد أثر الا زما ولا اجبا بأن لا ينفي على الأمة الحامل ولو
ذهبنا إلى أن نزعهم أن النفقة على الحامل انما هي للحمل كانت نفقة الحمل لا تبلغ بعض نفقة أمه وكما يكون
لو كان مولودا لم تبلغ نفقته بعض نفقة أمه ولكنه حكم الله تعالى علينا اتباعه تعبدا وقد ذهب بعض الناس
إلى أن جعل للطفقة لا يملك زوجها رجعتها النفقة قياسا على الحامل فقال الحامل محبوسة بسببه وكذلك
المعتدة بغير الحمل محبوسة بسببه عن الأزواج فذهبنا إلى أنه غلط وانما أنفقنا على الحامل بحكم الله عز وجل
لأنهم محبوسة بسببه وقد تكون محبوسة بسببه بالموت ولا نفقة لها واستدلنا بالسنة على أن لا نفقة لتي
لا يملك زوجها رجعتها اذ لم تكن حاملا قال والأمة في النفقة بعد الفراق والسكنى ما كانت في العدة
كالحررة الا ما وصفت من أن يخرجها سيدها أخبرنا سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى أبي طلحة عن
سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال ينكح العبد امرأتين
ويطلق طليقتين وتعد الأمة حيضتين فان لم تكن تحيض فشهريين أو شهرا ونصفا قال سفيان وكان نفقة
أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أسد الثقفي عن رجل من ثقيف أنه سمع عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه يقول لا استطعت جعلها حيضة ونصفا فقال رجل فاجعلها شهرا ونصفا فسكت عمر
قال واذا طلق الحر والعبد الأمة طلاقا يملك فيه الرجعة فعدتها عدة أمة واذا مضت عدتها ثم عتقت لم تعد
لعدة ولم ترد على عدتها الأولى وان اعتقت قبل مضى العدة بساعة أو أقل أكملت عدة حررة لان العتق
وقع وهي في معاني الأزواج في عامة أمرها فان مات بعد الطلاق الذي يملك فيه الرجعة قبل العتق لم ترثه
وكذلك لو ماتت لم يرثها وان ماتت أو ماتت وقد عتقت قبل مضى عدتها عدة الأمة وقبل مضى عدة الحررة
توارثا ويقع عليها بلاؤه وطلاقه وظهاره وما يقع بين الزوجين قال واذا كان طلاقه وبلاؤه وظهاره يقع
عليها اذا طلق طلاقا يملك فيه الرجعة إلى أن تنقضي عدتها فاعتقت قبل تنقضي عدتها لم يجز والله تعالى
أعلم إلا أن تعد عدة حررة وتوارثان قبل انقضاء عدتها التي لم يمت بالحرية ولو كانت الأمة عند عبد فطلقها
طلاقا يملك فيه الرجعة ولم تنقض عدتها حتى عتقت فاختارت فراقه كان ذلك لها وكان اختيارها فراقه

يعشرون المسلمين اذا دخلوا بلادهم أو يخمسونهم أولا يعرضون لهم واذا تجروا في بلاد المسلمين إلى أفق من الآفاق لم يؤخذ منهم في السنة
الامرة كالحرية وقد ذكر عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب أن يؤخذ مما ظهر من أموالهم وأموال المسلمين وان يكتب لهم براءة إلى مثله من
الحول ولولا أن عمر رضي الله عنه أخذه منهم ما أخذناه ولم يبلغنا أنه أخذ من أحد في سنة الامرة قال ويؤخذ منهم ما أخذ عمر من المسلمين ربع

عشر ومن أهل لامة تنصف لعشر ومن أهل الحرب لعشر اتباعا على ما أخذ (قال المزني) رحمه الله قدر روى الشافعي رحمه الله عن عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه من حديث صحيح الاستاذ أنه أخذ من البيط من الخطة والزيت نصف العشر ويرد ثلثه إلى الجبل إلى المدينة
ومن الغنية لعشر (قال الشافعي) (٢٠٠) ولا أحسبه أخذ ذلك منهم إلا بشرط (قال) ويحذف الإمام بينهما وبينهم في

تجاراتهم ما بينه
ولهم وإمامة ليأخذهم
به الزكاة وأما الحرم فلا
يرد له منهم أحد بحال
كان لهم إمام أو لم يكن
ويخرج الإمام منه إلى
الرسول ومن كان بها منهم
مريضاً أو مات أخرج
ميتاً ويردف بها وروى
أنه سمع عدداً من أهل
المغازي يروون أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
لا يجتمع مسلم ومشرک
في الحرم بعد عامهم
هذا

(باب في نصارى العرب
تضعف عليهم الصدقة
ومساك الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله
اختلفت الأخبار عن
عمر بن الخطاب رضي
الله عنه في نصارى
العرب من تنوخ
وبهراء وبني تغلب
فروى عنه أنه صالحهم
على أن يضعف عليهم
الجزية ولا يكرهوا على
غير دينهم وهكذا حفظ
أهل المغازي والروايات
عمر على الجزية فقالوا
نحن عرب لا تؤدى
ما يؤدى العجم ولكن

لنفسها بغير طلاق وتكسر منه عدة حرم من الطلاق الأول لأنها عاصرت حرة قبل أن تنقض عدها من طلاق
ملك فيه الرجعة ولا تناف عدة لأنه لو كان أحدت لها رجعة ثم طلقها ولم يصحها بنت على العدة الأولى لأنها
مطلقة لم تنس وإنما عليها من العدة الأولى كمال عدة حرة ولو كن طلاق الأمة طلاقاً لا يملك فيه الرجعة ثم
عقدت في العدة فقهاً قولاً أن أحدهما أن تنس على العدة الأولى وإن لا خيار لها لأنها غير زوجة ولا تناف
عدة لأنها ليست بزوجة ولا في معنى الأزواج لا يقع عليها الطلاق ولا يلاؤه ولا يطهرها ولا يترانان ولو كان في
ذلك الحال حرم والقول الثاني أن عليها أن تكمل عدة حرة ولا تكون حرة تكمل عدة أمة ومن ذهب
إلى هذا ذهب إلى أن يقيسه على العدة في الطلاق الذي ملك فيه الرجعة وقال المرأة تعد بالشهر ثم تحيض
تستقبل الحيض ولا يجوز أن تكون في بعض عدها من حيض وهي تعد بالشهر فيقول وهكذا لا يجوز
أن تكون في بعض عدها حرة وهي تعد عدة أمة وقال في المسافر صلى ركعة ثم نرى المقام يتم أربعا
ولا يجوز أن يكون في بعض صلاته مقبلاً صلى صلاة مسافر وهذا أشبه القولين والله تعالى أعلم بالقياس
قال والأمة من الأزواج فإذا اجتمعت عليها عدتان قضت ما كفاه من الحرية وهي في النكاح الفاسد
والاحداد كالحره ثبت عليها ما ثبت على الحره ويرد عنها ما يرد عنها

(استبراء أم الولد) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في أم الولد يترق عنها أسبوعاً قال تعد
بحيضة (قال الشافعي) وإذا ولدت الأمة من سيدتها فأعتقها أو مات عنها استبرأت بحيضة ولا تحمل من
الحيضة للأزواج حتى ترى الطهر فإذا رآه حلت وإن لم تغسل وإن اعتقها أو مات عنها رضى حائض لم يعد
بذلك الحيضة وإن اعتقها أو مات عنها رضى لا تعلم فاستيقنت أنها قد حاضت بعد العتق حلت وإن لم تستيقن
استبرأت نفسها بحيضة من ساعة بقيت أم حلت قال وإن كانت حاملاً فاجلها أن تضع حملها وإن
استبرأت لم تسك حتى تستبرأ وهي كالحره في الاستبراء من العدة سواء وإذا ولدت جارية الرجل منه أحببت
أن لا يزوجهما وإن استبرأها ثم زوجها فالنكاح ثابت عليها رضى أو لم يرض فإن مات سيدتها ولم يطلقها
زوجها ولم يمت فلا استبراء عليها من سيدتها وإن طلقها زوجها طلاقاً فإمالة الرجعة أو طلاقاً باناً فلم تنقض
عدها حتى مات سيدتها لم يكن عليها استبراء من سيدتها لأن فرجها ممنوع منه بشئ أباحه لغيره بنكاح
وعده من نكاح وكذلك لو مات عنها زوجها فلم تنقض عدها منه حتى يموت سيدتها لم تستبرأ من سيدتها لأن
فرجها ممنوع منه بعدة من نكاح ولو مات زوجها أو طلقها فأنقضت عدها منه ثم مات سيدتها استبرأت
من سيدتها بحيضة قال ولو مات زوجها وسيدتها أو يعلم أن أحدهما مات قبل الآخر يوم أو شهرين ونحو
ليال أو أكثر ولا يعلم أيام ماتت قبل اعتدت من حين مات الآخر منها أربع أشهر وعشراً أتت فيها بحيضة
وأما قلنا تدخل إحدى العدتين في الأخرى أمهما لا يلزمهما معا وإنما يلزمها الحد إذا جاءت بهما معا
على الكمال في وقت واحد فذلك أكثر ما يلزمها إن كان سيدتها مات قبل زوجها فلا استبراء عليها من سيدتها
وعليها أربعة أشهر وعشرون كان زوجها مات قبل سيدتها ولم تستكمل شهرين ونحو ليال فلا استبراء
عليها من سيدتها وإن كان سيدتها مات بعد مضي شهرين ونحو ليال فعليها أن تستبرأ من سيدتها بحيضة
ولا ترث زوجها حتى تستيقن أن سيدتها مات قبل زوجها ولو كان زوج هذه طلقها بطلاق ملك الرجعة
ثم مات سيدتها ثم مات زوجها وهي في العدة وكان الزوج حراً اعتدت عدة الزفاه من يوم مات زوجها أربعة
أشهر وعشراً وورثت زوجها ولم ينال أن لا تأتي بحيضة لأنه لا استبراء عليها من سيدتها إذا كانت في عدة

خذنا كما يأخذ بعضكم من بعض يعنون الصدقة فقال عمر رضي الله عنه لا هذا فرض على المسلمين فقالوا فزاد ما شئت
بهذا الاسم لا باسم الجزية فراضاهم على أن يضعف عليهم الصدقة قال فإذا ضعفوا عليهم فأنظر إلى مواشيهم وذهبهم وورقهم وأطعمتهم
وما أصابوا من معادن بلادهم وركازها وكل أمر أخذ فيه من مسلم خمس فخذ خمسين أو عشر فخذ عشرين أو نصف عشر فخذ عشرة أو ربع

عشر فنصف عشر وكذلك ما شئتهم خذ الضعف منها وكل ما أخذ من ذي عري فسلكه مسالك التي وما اتجرب به نصارى العرب وأهل دينهم وإن كانوا يهودا تصاعف عليهم فيه الصدقة (باب المهادنة على النظر لمسلمين ونقض ما لا يجوز من الصلح) (قال الشافعي) رحمه الله أن نزلت بالمسلمين نازلة بقوة عدو عليهم وأرجو (٣٠١) أن لا ينزلها الله بهم هادنهم إلا ما على النظر

للمسلمين إلى مدة يرجو

البها القوة عليهم لا تجاوز مدة أهل الحديبية التي هادنهم عليها عليه الصلاة والسلام وهي عشر سنين فإن أراد أن يهادن إلى غير مدة على أنه متى بدله نقض الهدينة فجائز وإن كان قويا على العدو ولم يهادنهم أكثر من أربعة أشهر لقوله تعالى لما قوى الإسلام براءته من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين الآية وجعل النبي صلى الله عليه وسلم لصفوان بعد فتح مكة تسنين أربعة أشهر لأخيه زادا بعد قوة الإسلام عليها ولا يجوز أن يؤمن الرسول والمستامن إلا بقدر ما يبلغان حاجتهما ولا يجوز أن يقيم بهاسنة بغير جزية ولا يجوز أن يهادنهم على أن يعطيهم المسلمون شيئا بحال لأن القتل للمسلمين شهادة وإن الإسلام أعز من أن يعطى مشركا على أن يكف عن أهله لأن أهله قائلين

من زوجها ولو كان زوجها عبدا فطلقها تطليقة على الرجعة ثم مات سيدها وهي في عدتها من الطلاق أو أعتقها فلم تخسر فراق الزوج حتى مات الزوج حرا كان لها منه الميراث وتستقبل منه عدة أرבעة أشهر وعشرين من يوم مات الزوج ولا استبراء عليها من سيدها ولو اختارت فراقه حين عتقت قبل أن يموت كان الفراق فسحا بغير طلاق ولم يكن عليها عدة وفاة ولم تره وأكملت عدة الطلاق ولم يكن له عليها رجعة بعد اختصارها فراقه قبل موته ولا استبراء لسيدها قال وإذا حاءت أم ولد رجل بعد موته بولدا كثيرا تملكه النساء من آخر ساعات حياته فالولادة حقه وهكذا في الحياة لو أعتقها إذا لم يدع أنه استبرأها ولو جاءت به لأكثر مما تملكه النساء من يوم مات أو أعتق لم يلزمه قال وعدة أم الولد إذا كانت حاملا أن تضع حملها وإن لم تكن حاملا فحيضة قال وإذا مات الرجل عن مدبرة له كان بطؤها وأمة كان بطؤها استبرأت بحيضة فإن نكحت هي أو أم الولد قبلها فسخ النكاح وإن كانت أمة لا بطؤها فلا استبراء عليها وأحب إلى الولم تنكح حتى تستبرئ نفسها وإذا كانت العبد امرأته كاتبة فاستبرأها للتجارة فالنساء عاجز كيجوز شرأوه لغيرها والنكاح فاسد إذا جعلته ملكها لم أحل له نكاحها وتعد من النكاح بحيضتين فإن لم تكن تحيض فشهري ونصف وليس له أن يطأها بالملك لأنه لا عاك ملكا تاما وإن عتق قبل مضى عدتها كان له أن يطأها وهي تعد من مائه أنما تحرم على غيره في عدتها منه ولا تحرم عليه ولا أكرهه وطأها في هذه الحال أنما أكرهه ذلك في الماء الفاسد ولا أحرمه عليه ولا أفسد النكاح ولو وقع وهي تعد من الماء الفاسد ولو مات المكاتب قبل أن يؤدي أكملت بقية عدتها من انفساخ نكاحه وكانت مملوكة للسيد ترك وفاء أو لم يتركه أو ولدا كانوا معه في الكتابة أو أحرار أو لم يدعهم ولو رضى السيد أن يزوجه أياها فزوجه أياها لم يجز لئلا يملك المكاتب كإكمال ماله ولو رضى أن يتبرأها لم يكن ذلك ولو تبرأها المكاتب فولدت ألحققت به الولد ومنعته الوطاء وفيها قولان أحدهما لا يبيعها بحال خاف العجز أو لم يخفه لاني قد حكمت لولدها بحكم الحرية أن عتق أبوه والثاني أن له بيعها أن خاف العجز ولا يجوز له أن يبيعها أن لم يخفه وإن مات استبرأت بحيضة كما تستبرئ الأمة وكذلك إذا منعته وطأها أو أراد بيعها استبرأت بحيضة لا تزيد عليها وإذا تزوج المكاتب امرأته حرة ثم ورثته فسد النكاح واعتدت منه عدة مطلقة وإن مات (١) حين تمكنه حرا أو مملوكا ففسد النكاح ينفسخ وعدتها عدة مطلقة لا عدة متوفى عنها زوجها ولا ترث منه إن كان حرا لأن النكاح انفسخ ساعة وقع عقد الملك وهكذا لو كانت بنت سيده زوجها أياها باذنها فالنكاح ثابت ومتى ورثت منه شيئا كان كما وصفت وإذا مات الرجل وجاءت امرأته بولدا كثيرا تملكه النساء ألزمت الميث الولد أقرب بانقضاء العدة أو لم تقر بها ما لم تنكح زوجا يمكن أن يكون منه ولو جاءت بولدا فأنكر الورثة أن تكون ولدت فجاءت بأربع نسوة يشهدن على أنها ولدت لزم الميث وهكذا كل زوج محدود لا دامرأته ولم يقذفها فقال لم تلدي هذا الولد لم يلزمه إلا بأن يقر به أو بالجل له أو تأتي المرأة بأربع نسوة يشهدن على ولادها فيلزمه إلا أن ينفيه بلغان وإذا نكح الرجل المرأة فلم يقر بالدخول بها ولا ورثته وجاءت بولد لسته أشهر من يوم نكحها أو أكثر لزمه وكذلك لو طلقها لزمه لا كثيرا تملكه النساء إلا أن ينفيه بلغان وإذا مات الصبي الذي لا يجامع مثله عن امرأته دخل بها أو لم يدخل بها حتى مات فعدتها أربعة أشهر وعشرين إن الحمل ليس منه ولا يلحق به إذا أحاط العلم أن مثله لا ينزل بعد موته ولا في حياته وإن وضعت الحمل قبل أربعة أشهر وعشرين أكملت أربعة أشهر وعشرين وإن مضت الأربعة الأشهر والعشر قبل وضع الحمل حلت منه وتحذف الأربعة الأثني عشر والعشر ولا تحذف

(١) قوله حين تمكنه كذا في النسخ ولعله حين تمكنها بالثلاثة والتأنيث أي اعتدادها تأمل

(٢٦ - الام خامس) ومقتولين ظاهرون على الحق إلا في حال يخافون الاضطلام فيعطون من أموالهم أو يقتدى بأسورا فلا بأس لأن هذا موضع ضرورة وإن صالحهم الإمام على ما لا يجوز والطاعة نقضه كما صنع النبي صلى الله عليه وسلم في النساء وقد أعطى المشركين فيهن ما أعطاهم في الرجال ولم يستثن فيجاء به أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مسلبة مهابة فيجاء أخوها بطيئنا ثم افتنعا

منها وأخبر أن الله منع الصلح في النساء وحكم فهن غير حكمه في الرجال وبهذا قلنا لو أعطى الامام قوما من المشركين الامان على أسير في أيديهم من المسلمين أو مال ثم جازاه لم يحل له الارزعه منهم بلا عوض وان ذهب ذاهب الى أن النبي صلى الله عليه وسلم رد أباجسدل بن سهيل الى أبيه وعياش بن أبي ربيعة الى (٢٠٣) أهله قيل له أهلوهم أشق الناس عليهم وأحرمهم على سلاهم

بعدها وإذا تكلم الخصى غير المحبوب والخصى المحبوب وعلمت زوجتها ما قبل النكاح فرضيتا أو بعد النكاح فاخترتا للمقام فالنكاح جائز وإذا أصاب الخصى غير المحبوب فهو كالرجل غير الخصى يجب المهر باصابتها وإذا كان أبقي للخصى شيء يغيب في الفرج فهو كالخصى غير المحبوب وان لم يبق شيء وكان الخصى ينزلان لحقه ما ولد كما يلحق الفعل واعتدت زوجتهما منهما كما اعتدت زوجة الفعل من الطلاق والوفاء وطلاقهما بكل حال إذا كانا بالغين كطلاق الفعل البالغ ولا يجوز طلاق الصبي حتى يستكمل خمس عشرة أو يحتمل قبلها ولا طلاق المعتوه ولا طلاق المجنون الذي يحسن وبقي إذا طلق في حال جنونه وان طلق في حال صحته جاز قال ويجوز طلاق السكران ومن لم يجز طلاقه فالمرأة امرأته حتى يموت أو يصير إلى أن يجوز طلاقه وكل بالغ مغلوب على عقله يلزمه الولد كما يلزم الصحيح ولا يكون له أن ينفي الولد لبعان لأنه ليس ممن يعقل لعانا ولا تبين منه امرأته

(عدة الحامل) قال الله عز وجل في المطلقات وأولات الأجمال أن يضعن حملهن (قال الشافعي) رحمه الله فأى مطلقه طلق حاملا فأجلها أن تضع حملها قال ولو كانت تحيض على الحمل ترك الصلاة واجتنبها زوجها ولم تنقص عدتها بالحيض لأنها ليست من أهله إنما أجلها أن تضع حملها (قال) فإن كانت ترى أنها حامل وهي تحيض فارتأت أحصت الحيض ونظرت في الحمل فإن مرت لها ثلاث حيض فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة وقد بان لها أن ليس بها حمل فقد انقضت عدتها بالثلاث الحيض فإن ارتجعه زوجها في حال ارتياحها بعد ثلاث حيض وقفنا الرجعة فإن بان بها حمل فالرجعة ثابتة وإن بان أن ليس بها حمل فالرجعة باطلة وان عمل فأصابها قبلها المهر بما أصاب منها وتستقبل عدة أخرى ويفرق بينهما وهو خاطب وهكذا المرأة المطلقة التي لم تحض ترتأ من الحمل فمر بها ثلاثة أشهر لا تخالف حال التي ارتأت من الحمل وهي تحيض فاضت ثلاث حيض أن برئت من الحمل برئت من العدة في الثلاثة الأشهر التي مرت بها بعد الطلاق في حال رية مرت بها أو غير رية وإن لم ترتأ من الحمل وبان بها الحمل فأجلها أن تضع حملها وان راجعها زوجها في الثلاثة الأشهر ثبتت الرجعة كانت حاملا أو لم تكن فإذا راجعها بعد الثلاثة الأشهر وقفت الرجعة فإن برئت من الحمل فالرجعة باطلة وإن كان الطلاق علك الرجعة أنفق عليها في الحيض أو الشهر وإن أنفق عليها وهو راجعها قبلها بطلت النفقة من يوم أكملت الحيض والشهور ويرجع عليها بما أنفق بعد مضى العدة بالشهور والحيض ويرجع بما أنفق حين كان راجعها حاملا فإن كانت حاملا فالرجعة ثابتة ولها النفقة وإن دخل بها فأبطلت الرجعة جعلت لها الصداق بالمسيس واستأنفت العدة من يوم أصابها وكان خاطبا فإن راجعها وهي ترى أنها حامل بعد الثلاثة الأشهر ثم انفش ما في بطنها فعلم أنها غير حامل فالرجعة باطلة « قال الربيع » انفش ذهب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تنكح المرتبة من المطلقات ولا المتوفى عنها زوجها من الحمل وان أوفين عددهن لأنهن لا يدرن ما عددهن الحمل أو ما اعتددين به وان نكحن لم ينسخ النكاح ووقفنا فإن برئت من الحمل فالنكاح ثابت وقد أسأنا حين نكحن وهن مرتأت وان كان الحمل منعناهن الدخول حتى يتبين ان ليس حمل فان وضعن أبطلنا النكاح وان بان أن لا حمل خلتا بينهما وبين الدخول (قال) ومتى وضعت المعتدة ما في بطنها كله فقد انقضت عدتها مطلقه كانت أو متوفى عنها ولو كان ذلك بعد الطلاق أو الموت بطرفه عين وان كانت حاملا باثنين أو ثلاثة فوضعت الاول فلزوجها عليه الرجعة حتى تضع الثاني فإن راجعها بعد وضع الاول رهي

ولعلهم يقولونهم بأنفسهم مما يؤذيهم فضلا عن أن يكونوا متهمين على أن ينالوهم بتلف أو عذاب وانما نقوموا منهم دينهم فكانوا يشددون عليهم بترك دينهم كرها وقد وضع الله المأثم في أكرامهم ألا ترى أن النساء إذا أريد بهن الفتنة ضعفن ولم يفهمن فهم الرجال وكان التقية تسعهن وكان فيهن أن يصيبن أزواجهن وهن حرام عليهن قال وان جاءت امرأة مهانة أو مسلة من دار الحرب الى موضع الامام فبجاء سوى زوجها في طلبها منع منها بلا عوض وان جاء زوجها فقها قولان أحدهما يعطى ما أنفق وهو مادفع اليها من المهر والآخر لا يعطى وقال في آخر الجواب وأشبههما أن لا يعطوا عوضا (قال المزني) هذا أشبه بالحق عندي وليس لأحد أن يعقد هذا العقد الا الخليفة أو رجل بأمره لأنه يلي الاموال كلها

وعلى من بعده من الخلفاء انفاذه ولا بأس أن يصالحهم على خراج على أراضهم يكون في أموالهم مضمونا كالجزية نجد ولا يجوز عشور ما رزعا لانه مجهول (باب تبديل أهل الذمة دينهم) (قال الشافعي) أصل ما بنى عليه أن الجزية لا تقبل من أحد دان دين ككافي الا أن يكون أباه أو نوابه قبل نزول الفرقان فلا تقبل من بدل يهودية بنصرانية أو نصرانية مجوسية أو مجوسية بنصرانية

أو غير الاسلام وإنما أذن الله بأخذ الجزية منهم على ما دأبوا به قبل محمد عليه الصلاة والسلام وذلك خلاف ما أحدثوا من الدين بعده فإن أقام على ما كان عليه والابتدأ به عهده وأخرج من بلاد الاسلام بما له وصار حرباً ومن بدل دينه من كتابية لم يحل نكاحها (قال المزني) رحمه الله قد قال في كتاب النكاح وقال في كتاب الصيد والذبائح (٢٠٣) اذا بدلت دين يحل نكاح أهلها فهي حلال

وهذا عندى أشبه وقال ابن عباس ومن يتولهم منكم فإنه منهم (قال المزني) فن دان منهم دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان وبعده سواء عندى فى القياس وبالله التوفيق

(باب نقض العهد)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا انقض الدين عقد والصلح عليهم أو جماعة منهم فلم يخالفوا الناقض بقول أو فعل ظاهر أو اعتزال بلادهم أو رسلون إلى الامام أنهم على صلحهم فلا مام غزوهم وقتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم وغنمة أموالهم وهكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم بنى قريظة عقد عليهم صاحبهم فنقض ولم يفارقوه وليس كلهم أشرك في المعونة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن كلهم لزم حصنه فلم يفارق الناقض الا نفر منهم وأعان على خراعة وهم في عقد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة نفر من

تجدد كولد أو وقفنا الرجعة فان ولدت ولداً آخر أو أسقطت سقطت تبين له من خلق الآدميين شيء فرجعته نابتة وان لم تضع شيئاً الا ما يخرج من النساء مما يتبع الولد أو ما لا يتبين فيه شيء من خلق الآدميين فالرجعة باطلة وكذلك هذا ولو وضعت الاولين وبقى ثالث أو شيء فجددته رآه ثالثاً أو ثلثه وبقى رابع لا تخلو أبداً من زوجها الا بوضع آخر جعلها وليس ما يتبع الحمل من المشيمة وغيرهما الا تبين له خلق آدمي جلد قال ولو ارتجعها وقد خرج بعض ولدها وبقى بعضه كانت له عليها الرجعة ولا تخلو منه حتى يفارقها كله خارجاً منها فإذا فارقها كله فقد انقضت عدتها وان لم يقع في طست ولا غيره قال وأقل ما تخلو به المعتدة من الطلاق والوفاء من وضع الحمل أن تضع سقطاً قد بان له من خلق بني آدم شيء عين أو ظفر أو أصبع أو رأس أو يد أو رجل أو بطن أو ما اذا روي علم من رآه أنه لا يكون الا خلق آدمي لا يكون دماً في بطن ولا حشوة ولا شيئاً لا بين خلقه فإذا وضعت ما هو هكذا حلت به من عدة الطلاق والوفاء قال وإذا ألفت شيئاً مجتمعاً شئ فيه أهل العدل من النساء أخلق هو أم لا لم تحل به ولا تخلو الا بما لا يشككن فيه وان اختلفت هي وزوجها فقالت قد وضعت ولداً أو سقطاً قد بان خلقه وقال زوجها لم تضعي فالقول قولها مع يمينها وان لم تحلف ردت اليين على زوجها فان حلف على البت ما وضعت كانت له الرجعة وان لم يحلف لم يكن له الرجعة قال ٣ ولو قالت وضعت شيئاً أشل فيه أو شيئاً لأعقله وقد حضره نساء فاستشهدت بهن وأقل من يقبل في ذلك أربع نسوة حراً عدولاً مسلمات لا يقبل أقل منهن ولا يقبل فيهن والده ولا ولد وتقبل اخواتها وغيرهن من ذوى قرابتهن والاجنبات ومن أرضعهن النساء ولو طلق رجل امرأته وولدت فلم تدري أي أوقع الطلاق عليها قبل ولادها أو بعده وقال هو وقع بعد ما ولدت في علسك الرجعة وكذبته فالقول قوله وهو أحق بها لأن الرجعة حقه والتخلو من العدة حقه لها فإذا لم تدع حقها فتكون أملاً بنفسها لأنه فيها دونه لم يزل حقه انما يزول بأن تزعم هي أنه زال قال ولو لم يدبر هو ولا هي أوقع الطلاق قبل الولادة أو بعده بان كان عنها غائباً حين طلقها بناحية من مصرها أو خارج منه كانت عليها العدة لان العدة تجب على المطلقة فلا نزلها عنها الا يبين أن تاتي بها وكان الورع أن لا يرتجعها الا في لأدري لعلها قد حلت منه ولو ارتجعها لم أمنعه لأنه لا يجوز لي منعه رجعتها الا يبين أن قد حلت منه قال والحرمة الكتابية تكون تحت المسلم أو الكتابي في عدد الطلاق أو الوفاة وما يلزم المعتدة من ترك الخروج والاحداد وغير ذلك ويلزم لها بكل وجه سواء لا يختلفان في ذلك والحرمة السلية الصغيرة كذلك وكذلك الامة المسلمة الا أن عدة الأمة في غير الحمل نصف عدة الحرمة وأن لسيد الأمة أن يخرجها واذا أخرجهما لم يكن لها نفقة على مطلق علك الرجعة ولا حل قال وتجب العدة من النكاح الثابت والنكاح الفاسد في شيء وتنفرد في غيره واذا اعتدت المرأة من الطلاق والمنكوحه نكاحاً فاسداً بالفرقة فعدت ما سواها لا يختلفان في موضع الحمل والاقراء والشهور غير أن لانفقة لمنكوحه نكاحاً فاسداً في الحمل ولا سكنى الا أن يتطوع المصيب لها بالسكنى ليحصنها فيكون ذلك لها بتطوعه وله بتحصنها واذا نكح الرجل المرأة نكاحاً فاسداً فغابت عنها ثم علم فساد النكاح بعد موته أو قبله فلم يفرق بينهما حتى مات فعليه أن تعد عدة مطلقة ولا تعد عدة متوفى عنها ولا تحذف شيء من عدته ولا ميراث بينهما لانهم لم تكن زوجة وإنما تستبرأ بعدة مطلقة لأن ذلك أقل ما تعدي به خرة فتعد الا أن تكون حاملاً فتنقض حملها فتحل الا لزواج بوضع الحمل واذا طلق الرجل امرأته طلاقاً عاك فيه الرجعة ولا يملكها فلم يحدث لها

(٣) قوله ولو قالت وضعت الخ كذا في النسخ وتأمل في جواب لو ولعله في قوله فاستشهدت بهن تأمل

قريش فشهدوا قتالهم فغزا النبي صلى الله عليه وسلم قريشاً عام الفتح بغدر ثلاثة نفر منهم وتركهم معونة خراعة وإوائهم من قاتلها قال ومتى ظهر من مهادنين ما يدل على خيانتهم نبذ اليهم عهدهم وأبلغهم بأنهم ثم هم حرب قال الله تعالى وما تخافن من قوم خيانة الآية (باب الحكم في المهادنين والمهادين وما أتلّف من خرمهم وخنازيرهم وما يحل منه وما يرد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لم أعلم

مخلفا من أهل العلم بالسراة التي صلى الله عليه وسلم لما نزلت المدينة وأدعى يهود كفته على غير جزية وأن قول الله عز وجل وإن جاءوك منكم فاعلم
بينهم أو أعرض عنهم إنما نزلت فيهم ولم يقر وأن يجري عليهم الحكم وقال بعضهم نزلت في اليهوديين الذين يزارهوا أشبه بقول الله عز وجل
وكيف يحكمون عندكم الشورى الآية (٣٠٤) قال وليس لإمام اختيار في أحد من المعاهدين الذين يجري عليهم

الزوج رجعة ولا نكاحا حتى ولدت لا كثر من أربع سنين من يوم طلقها الزوج وأكسر الزوج الواد ولم يقر
بالجمل فالولي يمتنع عنه بل لعان لأنها ولدت بعد الطلاق لما لا تلده النساء وإن كان الطلاق لا يملك فيه
الرجعة ردت نفقة الحمل إن كانت أخذتها وإن كان عكس ذلك رجعة فلم تقرر بثلاث حيض مضت أو تكون من
تعد بالشهور فقرر بحض ثلثة أشهر فليما النفقة في أقل ما تحيض له ثلاث حيض وذلك أني أجعلها طاهرا
حين طلقها ثم تحيض من يومئذ ما أحب لها أقل ما كانت تحيض فيه ثلاث حيض فأجعل لها فيه النفقة
التي أن تدخل في اليمن من الحيضة الثالثة ابتداء ذلك ما وصفت من أن أجعل طهرها قبل حيضها من يوم
طلقها وأقل ما تحيض وتطهر وإن كان حاضيا يختلف فيطول ويقصر ما أجعل لها الأقل ما كانت
تحيض لأن ذلك البقن وأطرح عنه السك والجل العدة متقضية بالجل لأنها مفدة للحيضة وواضعة للحمل
ولو كانت عدها بالشهور جعلت لها نفقة ثلاثة أشهر من يوم طلقها وبرئت من العدة بوضع الحمل وإن لم
يلزمه الواد كان من غيره قال ولو أقربه الزوج كن ابنة لأنه قد يرشح ويحكم نكاحا جديا ويصيب
بشبهة في العدة فيكون واده وزم بقر به الزوج ولكن المراد أدعت أنه واجعتها العدة وأنكحها إذا كان
الطلاق بائنا أو أصابها وهي ترى أن له عليها الرجعة وأنكر ذلك كله أو مات ولم يقر بقر به الواد في شيء من
هذا وعليه المين على دعواها إن كن جاوزت على رثته على علمهم إن كن ميتا وسالت أيمانهم وإذا طلق
الرجل امرأته طلاقا فيك فيه الرجعة أولا يملكها فأقرت بانقضاء العدة أو لم تقر بها حتى ولدت وإذا
لم يجاوز أربع سنين من الساعة التي وقع فيها الطلاق أو أقل فالواد أبدا لا حتى بالآب لا كثر ما يكون له حمل
النساء من يوم طلقها كان الأب حاضرا أو ميتا لا ينسب الواد عن الأب إلا بان تأني به لأن كثر ما تحمل النساء من
يوم طلقها أو يلعن فينفيه بلعان أو تزوجت زوجا غيره فتكون فراسا وإذا تزوجت زوجا غيره وقد أقرت
بانقضاء العدة وأقر بادرخل بها أو لم يقر حتى حانت ولدت لسته أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح فالواد له
الألآن ينفيه بلعان وكذلك لو قالت كذبت في قولتي انقضت العدة لم تصدق على الزوج الأول ولو ولده لاقل
من ستة أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح لا آخر وثم أربع سنين أو أقل من يوم فارقتها الأول كان
للاول ولو وضعته لاقل من ستة أشهر من يوم فارقتها الأول كان لااول ولو وضعته لاقل من ستة أشهر
من يوم نكحها إلا خروا كثر من أربع سنين من يوم طلقها الأول لم يكن ابن واحد منهما لا أنها وضعته من
طلاق الأول لما لا تحمل له النساء ومن نكاح إلا خروا لا تلده النساء وإذا قال الرجل لامرأته كلما ولدت
فانت طالق فولدت ولدين في بطن واحد وقع الطلاق بالواد الأول وانقضت عدها بالواد الآخر ولم يقع به
طلاق لأن الطلاق وقع ولا عدة عليها ولو ولدت ثلاث في بطن وقعت تطليقتان بالوادين الأولين لأن
الطلاق وقع وهو يملك الرجعة وانقضت عدها بالثالث ولا يقع به طلاق ولو كانت المسئلة بحالها وولدت
أربعة في بطن وقع الثلاث بالثلاث الأولات وانقضت العدة بالواد الرابع ولو قال رجل لامرأته كلما
ولدت وإذا فانت طالق فولدت ولدين بين كل واحد منهما سنة وقع الطلاق بالواد الأول وحلت للزوج بالآخر
وإن كان الطلاق لا يملك فيه الرجعة فلا نفقة فيه وإن كان عكس ذلك الرجعة فليما النفقة كما وصفت في أقل
ما كانت تحيض فيه ثلاث حيض حتى تدخل في الدم من الحيضة الثالثة قال وإنما فرت بين هذا
والمسائل قبله لأن الزوج (١) ابتداء الطلاق كما يقع على الحائض بسلام تقدم قبل وضع حملها ووقع وضع حملها
منه ثم يحدث نكاحا ولا رجعة فيلزمه بواحد منهما ولم يقر به فيلزمه إقراره وكان الواد متفيا عنه بل لعان وغير

الحكم إذا جاءه في حنة
لله تعالى وعليه إن بقيه
لما وصفت من قول الله
تعالى وهم صاغرون
(قال المرنى رحمه الله)
هذا أشبه من قوله في
كتاب الحدود لا يحدون
وأرفعهم إلى أهل دينهم
(قال الشافعي) رحمه
الله وما كانوا يدينون به
فلا يجوز حكمنا عليهم
بإبطاء وما أحدثوا ما
ليس بجائز في دينهم وله
حكم عندنا أمضى عليهم
قال ولا يكشفون عن
شيء مما استحلوه مما لم
يكن ضررا على مسلم أو
معاهد أو مستأمن
غيرهم وإن جاءت
امرأة رجل منهم
تستعدي بأنه طلقها أو
آلى منها حكمت عليه
حكمي على المسلمين
وأمرته في الظاهر أن
لا يقر بها حتى يكفر
وقد مؤمنة كما يؤدي
الواجب من حد وجرح
وأرش وإن لم يكفر عنه
وأفقد عتقه ولا أفسخ
نكاحه لأن النبي صلى
الله عليه وسلم عفا
عن عقد ما يجوز أن
يستأنف ورد ما جاوز

(١) كذا في النسخ ولعله لما ابتداء الخ تأمل

العدد الآن يتما كروا هي في عدة فنفسه وهكذا كل ما قبض من رب أو نعت خرا أو خنزير ثم أسلم أو أحد ما عفى عنه
ومن أراق لهم خرا أو قتل لهم خنزير أو ضمن لأن ذلك حرام ولا يحرم فان قيل فانت تفرهم على ذلك قيل نعم وعلى الشرع بالله وقد أخبر
الله تعالى أنهم لا يجرمون ما حرم الله ورسوله فيجوز لهم لا يمتنع له وإن استحلوه قال وإذا كسر لهم صليب من ذهب لم يكن فيه غرم وإن كان

من عود وكان اذا فرق صلح لغير الصليب فانقص الكسر العود وكذلك الطنبور والمرمار ويجوز للنصراني أن يقارض المسلم وأكره للمسلم أن يقارض النصراني أو يشاركه وأكره أن يكرى نفسه من نصراني ولا يفسخه وإذا اشترى النصراني معصفاً ودقراقه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فسخته ولو أوصى ببناء كنيسة لصلاة النصارى ففسوخ (٣٠٥) ولو قال ينزلها الماردة أجزته وليس في نهاتها

معصية الابن بنى
لصلاة النصارى ولو قال
اكتبوا بثلثي التوراة
والانجيل فسخته
لتبديلهم قال الله تعالى
فويل للذين يكتبون
الكتاب بأيديهم الآية

كتاب الصيد والذبائح
املاء من كتاب أشهب
ومن اختلاف أبي
حنيفة وأهل المدينة

باب صفة الصائد من
كلب وغيره وما يحل من
الصيد وما يحرم

(قال الشافعي) رحمه
الله كل معلم من كلب
وفهر وغر وغيرها من
الوحش وكان اذا أشلى
استشلى واذا أخذ
حبس ولم يأكل فانه اذا
فعل هذا مرة بعد مرة
فهو معلم واذا قتل فكل
ما لم يأكل فان أكل فلا
تأكل فانما أسلم على
نفسه وذكر الشعبي
عن عدي بن حاتم رضي
الله عنه أنه سمع النبي
صلى الله عليه وسلم
يقول فان أكل فلا
تأكل قال واذا جمع

يمكن أن يكون أبداً في الظاهر منه فان قال قائل فكيف لم ينف الولد اذا أقرت أمه بانقضاء العدة ثم ولده
لأنه من ستة أشهر بعد اقرارها قيل لما أمكن أن تكون تحيض وهي حامل فقرر بانقضاء العدة على
الظاهر والحمل قائم لم تقطع حق الولد باقرارها بانقضاء العدة والزمنه الأب ما أمكن أن يكون حملها منه
وذلك أكثر ما تحمل له النساء من يوم طلقها وكان الذي يملك الرجعة والذي لا يملكها في ذلك سواء ولما كان
هذا هكذا كانت اذا لم تقر بانقضاء العدة وجاءت بولد لا كثر ما تلده النساء من يوم وقع الطلاق لم يجعل الولد
ولده في واحد منهما فان قال فإن يملك عليها الرجعة في معاني الأزواج ما لم تقر بانقضاء العدة ففي بعض
الأمر دون بعض ألا ترى أنها تحل بالعدة لغيره وليس هكذا امر أنه وقيل له أن يحل له أصابها بعد الطلاق
بغير رجعة فان قال لا ولكنه لو أصابها جعلها رجعة قيل فكيف يكون عاصيا بالاصابة مراعاة المعصية
ويقال له أرايت لو أصابها في عدة من طلاق بائن فجاءت بولد فادعى النسبة فان قال يلزمه قيل فقد ألزمت
الولد بالاصابة في العدة من طلاق بائن الزامه الولد في العدة من طلاق يملك فيه الرجعة فكيف نفيت عنه في
أحدهما وأثبتت عليه في الآخر وحكمهما في الحاق الولد عندك سواء

(عدة الوفاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج الآية (قال الشافعي) حفظت عن غير واحد من أهل
العلم بالقرآن أن هذه الآية تزل قبل زول أي الموارث وأنهم منسوخة وحفظت أن بعضهم يزيد على
بعض فيما يذكروا حكى من معاني قولهم وان كنت قد أوصيت بعضه بأكثر مما أوصوه به وكان بعضهم
يذهب الى أنها نزلت مع الوصية للوالدين والاقرين وأن وصية المرأة محدودة بمتاع سنة وذلك نفقة ما وكسوتها
وسكنها وان قد حذر على أهل زوجها اخراجها ولم يحظر عليها أن تخرج ولم يخرج زوجها ولا وارثه بخروجها
اذا كان غير اخراج منهم لها ولا هي لانها ما هي تاركة لحق لها وكان مذهبهم ان الوصية لها بالمتاع الى الحول
والسكنى منسوخة بأن الله تعالى ورثها الربع ان لم يكن لزوجها ولد والثلث ان كان له ولد وبين أن الله عز وجل
أثبت عليها عدة أربعة أشهر وعشر ليس لها الخيار في الخروج منها ولا النكاح قبلها قال ودلت سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم على أن عليها أن تمكث في بيت زوجها حتى يبلغ الكتاب أجله الا أن تكون حاملا
فيكون أجلها أن تضع حملها بعد أقرب ويسقط بوضع حملها عدة أربعة أشهر وعشر قال وما وصفت من
نسخ الوصية لها بالمتاع الى الحول بالميراث ما لا اختلاف فيه من أحد علمته من أهل العلم وكذلك لا اختلاف
علمته في أن عليها عدة أربعة أشهر وعشر وقول الأكثر من أهل العلم مع السنة أن أجلها اذا كانت حاملا وكل
ذات عدة أن تضع حملها قال وكذلك قول الأكثر بان عليها أن تعتد في بيت زوجها وليس لها الخيار في أن
تخرج مع الاستدلال بالسنة قال وكان قول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا يحتمل أن يكون على كل زوجة حرة وأمة حامل وغير حامل واحتمل أن يكون
على الحر دون الاماء وغير ذوات الحمل دون الحوامل ودلت السنة على أنها على غير الحوامل من الأزواج
وان الطلاق والوفاة في الحوامل المعتدات سواء وأن أجلهن كلهن أن يضعن حملهن ولم أعلم مخالفا في أن الامة
الحامل في الوفاة والطلاق كالحره تحل بوضع حملها أخبرنا مالك عن عبد بن سعيد عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن قال سئل ابن عباس وأبو هريرة رضي الله تعالى عنهما عن المتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال
ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة اذا ولدت فقد حلت فدخل أبو سلمة على أم سلمة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم فسألها عن ذلك فقالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجالان أحدهما

الباري أو الصقر أو العقاب أو غيرها مما يصيد أن يدعى فيصيب ويشلى فيطير ويأخذ فيحبس مرة بعد مرة فهو معلم فان قتل فكل واذا
أكل ففي القياس أنه كالكلب (قال المزني) رحمه الله ليس البازي كالكلب لان البازي وصفه انما يعلم بالطعم وبه يأخذ الصيد والكلب
يؤدب على ترك الطعم والكلب يضرب أدبا ولا يمكن ذلك في الطير فهم مختلفان فيؤكل ما قتل البازي وان أكل ولا يؤكل ما قتل الكلب اذا

أكل لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك (قال الشافعي) وإذا أرسل حبيلة ابن يحيى الله تعالى في نسي فلا بأس من المسلم يبيع على اسم الله ولو أرسل مسلم ومجوسي كئيبين متفرقين أو طائرين أو سميتين فقتلا فلا يؤكل وإذا رمي أو أرسل كلبه على الصيد فوجد قتيلا فأنذره عن ابن عباس والقياس أن لا يأكله (٢٠٦) لأنه يمكن أن يكون قتله غيره وقال ابن عباس كل ما أصيبت ودع ما أثبت

وما أدميت شوما قتله وأنت تراه وما أدميت ما غاب عنك فقتله إلا أن يبلغ منه مبلغ الذبح فلا يضرمه ما حدث بعده وإذا أدركه الصيد ولم يبلغ صلاحه أو مئله ما يبلغ الذبح فأمكنه أن يذبحه فلم يفعل فلا يأكل كل كان معه ما يذبح به أو لم يكن فإن لم يمكنه أن يذبحه ومعه ما نكبه به ولم تفرط حتى مات فكل ولو أرسل كلبه أو سميه وسى الله تعالى وهو يرى صيدا فأصاب غيره فلا بأس بأكله من قبل أنه رأى صيدا أو نواه أو أصاب غيره وإن أرسله ولا يرى صيدا أو نوى فلا يأكل ولا يعمل النية المانع عين ترى ولو كان لا يجوز إلا ما نواه بعينه لكان العلم يحيط أن لو أرسل سهما على مائة ظبي أو كلبا فأصاب واحدا فالواحد المصاب غير ممنوع بعينه ولو خرج الكلب إلى الصيد من غير إرسال صاحبه فزجره فأنزله وأشلاه فاستشلى فأخذ وقتل أو كل وإن لم يحدث غير الأمر الأول فلا يأكل وسواء استشلاه صاحبه أو غيره

شباب والآخر كهل فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحلل وكان أهلها غيبا ورجا إذا جاء أهلها أن يؤثره بها فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فأنكحني من شئت أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عبد الله بن عباس وأبا سائلة اختلفا في المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليل فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو سائلة إذا نفست فقد حلت قال فبأهأوه ردة فقال أنامع ابن أخي يعني أبا سائلة فبعضوا كريبامولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أنها قالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بليل فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها قد حلت فأنكحني أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن سبعة الأسلية نفست بعد وفاة زوجها بليل فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنته في أن تنكح فاذن لها أخبرنا ابن عينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه أن سبعة بنت الحرث وضعت بعد وفاة زوجها بأيام قربها أبو السنا بل ابن بعكك بعد ذلك بأيام فقال قد تصنعت الزواج أنهما أربعة أشهر وعشر فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال كذب أبو السنا بل وأليس كما قال أنك قد حلت فترجعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سئل عن المرأة تتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال ابن عمر إذا وضعت حملها فقد حلت فأخبره رجل من الأنصار أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لو ولدت وزوجها على سريره لم يدفن لحلت (قال الشافعي) وليس للترقي عنها نفقة حاملا كانت أو غير حامل أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال ليس للمتوفى عنها زوجها نفقة حسبها الميراث (قال الشافعي) وكذلك لو كانت مشركة أو مملوكة لا تراث لم يكن لها النفقة لأن ملكه عن المال قد انقطع بالموت وإذا وضعت المتوفى عنها جميع حملها حلت للأزواج مكانها ولم تنتظر أن تطهر وكان لها أن تنكح ولم يكن لزوجها أن يصيها حتى تطهر وهكذا هي إن كانت مطلقة وهكذا المتعدة من الطلاق إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة حل لها أن تنكح ولم يكن لزوجها أن يصيها حتى تطهر فإذا ولدت وإذا كانت تحنف أن يكون ولدا أنثيا أو وضعت ثانيا وخافت أن تكون الحر كذا وإذا نالت لم تنكح حتى تعلم أن ليس في بطنها ولد غير الذي ولدت أولا وإن نكحت بعد ولاد الأول والثاني وهي تحدر كذا فالنكاح موقوف فإن ولدت فالنكاح مفسوخ وإن علم أنه ليس ولدا فالنكاح ثابت فإن كانت مطلقة لزوجها عليها الرجعة فوضعت ولدا فارتجعتا زوجها وهي تحدر كذا وقفت الرجعة فإن ولدت آخر أو أسقطته فتبين بعض خلقه فالرجعة ثابتة وإن لم تضعه فالرجعة باطلة قال وسواء ولدت سهطا أو تماما أو ضربا إنسان أو هي فألقته ميتا أو حيًا لم تلحق عدها بذلك كله لأنها قد وضعت حملها وهي ومن ضربها أو ثمان بضربه وهذا كذا في الطلاق وكل عدة على كل امرأه فوجهه من الوجوه وسواء هذا في الاستبراء وفي كل عدة من نكاح فاستحل بوضع الحمل ولا تحل به حتى يتبين له خلق من خلق بني آدم رأس أو يد أو رجل أو ظفر أو عين أو شعر أو فرج أو ما يعرف به أنه من خلق الآدميين فأما ما لا يعرف به أنه خلق آدمي فلا تحل به وعدها فيه ما فرض عليها من العدة غير عدة أولات الاحمال وسواء في الخروج بوضع الحمل من العدة بالوفاء والطلاق والنكاح الفاسد والمفسوخ والاستبراء كل امرأه حرة وأمة وذمية وبأى وجه اعتدت وأي أمة استبرأت وتعتد المتوفى عنها زوجها الحرة المسلمة والأمة من أي زوج كان حر أو عبد أو ذمي حرة ذمية عدة واحدة إذا لم تكن حاملا أربعة أشهر وعشر انظر إلى الساعة التي توفي فيها الزوج فتعتد منها بالأيام فإذا رأت الهلال اعتدت بالأهله قال كانه مات نصف النهار وقد بقي من الشهر خمس ليال سوى يومها الذي مات فيه فاعتدت

فاستشلى فأخذ وقتل أو كل وإن لم يحدث غير الأمر الأول فلا يأكل وسواء استشلاه صاحبه أو غيره من يجوز ذكاته وإذا ضرب الصيد فقطعه قطعتين أو كل وإن كانت إحدى القطعتين أقل من الأخرى ولو قطع منه بدا أو رجلا أو ذنا أو شيئا يمكن أن يذبح على ذلك أن يعيش بعده ساعة أو مدها أكثر منها ثم قتله بعد زميته أو كل ما كان تابسا فيه من أعضائه ولم يأكل العضو

الذي بان وفيه الحياة لأنه عضو مقطوع من حي وحى بعد قطعه ولومات من قطع الأول أكلهما معالان ذكاة بعضه ذكاة كله ولا بأس أن يصد المسلم بكتب المجوسى ولا يجوز أن كل مصاد المجوسى بكتب مسلم لأن الحكم حكم المرسل وإنما الكتاب أداة وأى أبويه كان مجوسيا فلا يرى تؤكل ذبيحته وقال فى كتاب النكاح ولا ينكح ان كانت جارية وليست (٢٠٧) كالتصغيره يسلم أحد أبويه الان الاسلام لا يشركه الشرك والشرك

يشره الشرك ولا يؤكل ما قتلته الاحمولة كان فيها سلاح أولم يكن لانها ذكاة بغير فعل أحد * والذكاة وجهان أحدهما ما كان مقدورا عليه من انسى أو وحشى لم يحل الابان يذكى وما كان ممتنعا من وحشى أو انسى فما قدرت به عليه من الرى أو السلاح فهو به ذكى وقال صلى الله عليه وسلم ما أشر الدم وذكى اسم الله عليه فكلوه الاما كان من سن أو ظفر لان السن عظم من الانسان والظفر مدى الخبث ونبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل ذكاة الانسى مثل ذكاة الوحشى اذا امتنع قال ولما كان الوحشى يحل بالعقر ما كان ممتنعا فاذا قدر عليه لم يحل الا بما يحل به الانسى كان كذلك الانسى اذا صار كالوحشى ممتنعا حل بما يحل به الوحشى قال ولو وقع بعير فى بئر وطعن فهو كالصيد ولورى صيدا

خمس ثم روى الهلال فتحصى الخمس التى قبل الهلال ثم تعد أربعة أهلة بالأهلة وان اختلفت فكان ثلاث منها تسع وعشرين وكان واحد منها ثلاثين أو كانت كلها ثلاثين انما الوقت فيها الأهلة فاذا أوفت الأهلة الاربعة اعتدت أربعة أيام بلياليهن واليوم الخامس الى نصف النهار حتى يكمل لها عشر سوى الأربعة الأشهر وان مات وقدمضى من الهلال عشر ليلال أحصت ما بقى من الهلال فان كان عشرين أو تسعة عشر يوما حفظتها ثم اعتدت ثلاثة أشهر بالأهلة ثم استقبلت الشهر الرابع فأحصت عدد أيامه فاذا اكمل لها ثلاثون يوما بلياليها فقد أوفت أربعة أشهر واستقبلت عشر بلياليها فاذا أوفت لها عشر إلى الساعة التى مات فيها فقد مضت عدتها ولو كانت محبوسة أو عياء لا ترى الهلال ولا تخبر عنه أو أطبق عليها الغيم اعتدت بالأيام على الكمال الأربعة الأشهر مائة وعشرين يوما والعشر بعدها عشر فذلك مائة وثلاثون يوما ولم تحل فى شئ من ذلك من زوجها حتى توفى هذه العدة أو ثبت لها أن قد خلت عدتها قبله بالأهلة والعشر كما وصفت وليس عليها أن تأتى فى الأربعة الأشهر والعشر بحضة لان الله عز وجل جعل الحيض موضعا فكان بفرض الله العدة لا الشهور فكذلك اذا جعل الشهور والأيام عدة فلا موضع للحضة فيها ومن قال تأتى فيها بحضة جعل عليها ما لم يجعل الله عليها أرأيت لو كانت تعرف أنها لا تحيض فى كل سنة أو سنتين الامرأة أما يكون من جعلها آفة سدنة أو سنتين جعل عليها ما ليس عليها ولكن لو اربأت من نفسها استبرأت نفسها من الرية كما يكون ذلك فى جميع العدد وكذلك لو جاءت فى الأربعة الأشهر والعشر بحضة وحيض ثم اربأت استبرأت من الرية قال ولو طلقها ثلاثا وتطبيق لم يبق له عليها من الطلاق غير هاتى يكون لا يعلل رجعتها وهو صحيح ثم مات لم تره واعتدت عدة الطلاق ولو طلقها مريضا ثم صح من مرضه ثم مات وهى فى العدة لم تره واعتدت عدة الطلاق لأنه قد صح فى حال لو ابتدأ طلاقها مريضا ثم مات لم تره فكان فى الصحة مطلقا ولم يحدث رجعة ولو طلقها مريضا ثم مات من مرضه وهى فى العدة فان كان الطلاق يعلل فيه الرجعة وترته وورثها لومات لانها فى معانى الأزواج وهكذا لو كان هذا الطلاق فى الصحة قال ولو طلقها طلاقا لا يعلل فيه رجعتها وهو مريض ثم مات فى العدة لم يرثها وان مات وهى فى العدة فقول كثير من أهل الفقهاء انها ترته فى العدة وقول بعض أصحابنا انها ترته وان مضت العدة وقول بعضهم لا ترث مبتوتة هذا مما أستخير الله عز وجل فيه «قال الربيع» وقد استخار الله تعالى فيه فقال لا ترث المبتوتة طلقها مريضا أو صحيحا «قال الربيع» من قبل أنه لو آلى منها لم يكن موليا ولو نظرنا من حاله يكن مظاهرا ولو قد فها كان عليه الحد ولو مات لم يرثها فلما كانت خارجة من معانى الأزواج وانما ورث الله تعالى الزوجة فقال ولهن الربع وانما خاطب الله عز كره الزوجة فكانت غير زوجة فى جميع الأحكام لم ترث وهذا قول ابن الزبير وعبد الرحمن بن عوف طلقها على أنها لا ترث ان شاء الله عنده (قال الشافعى) واختلف أصحابنا فيها ان نكحت فالذى اختار أن ورثت بعد مضى العدة ان ترث ما لم تنزوج فاذا تزوجت فلا ترثه فترث زوجين وتكون كالناركة لحقها بالتزويج وقد قال بعض أصحابنا ترته وان تزوجت عدد ورثت أزواجا وقال غيرهم ترث فى العدة لا ترث بعدها أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن ابن أبى مليكة أنه سأل ابن الزبير عن المرأة يطلقها الرجل فيبتهام عوت وهى فى عدتها فقال ابن الزبير طلق عبد الرحمن بن عوف تماضرت الأصبغ الكلبية فبتهام ثم مات وهى فى عدتها فو رثها عثمان فقال ابن الزبير فأما أنا فلا أرى أن ترث مبتوتة وقال غيرهم ان كانت مبتوتة لم ترثه فى عدته ولا غيرها وهذا قول يصح لمن قال به وقد ذهب اليه بعض أهل الآثار والنظر فقال

فكسره أو قطع جناحه ورماه آخر فقتله كان حراما وكان على الراعى الا آخر قيمته بالخال التى رماه بها مكسورا أو مقطوعا (قال المزنى) رحمه الله معنى قول الشافعى عندى فى ذلك أنه انما يغرم قيمته مقطوعا لأنه رماه فقطع رأسه أو بلغ من مقارنه ما يعلم انه قتله دون جرح الجناح ولو كان جرحا كالجرح الأول ثم أخذه به فمات فى يديه فقد مات من جرحين فعلى الثانى قيمة جرحه مقطوع الجناح الأول ونصف قيمته

مجر و حاجر حين لان قتله مقطوع الجناحين من فعله وفعل مالكه قال ولو كان ممتعا بعد رمية الأول يطيران كان طائرا أو بعد وان كان دابة ثم رماه الثاني فأنبته كان للثاني ولورماه الأول بهذه الحال فقتله ضمن قيمته الثاني لانه صار له دونه (قال المزني) رحمه الله ينبغي أن يكون قيمته مجر و حاجر حين الأولين في قياس (٣٠٨) قوله ولورمياه معاقبته لانه كان بينهما نصفين ولورماه الأول ورماه

الثاني ولم يدرا بل بلغ به الأول أن يكون ممتعا أو غير ممتع جعلناه بينهما نصفين ولوروى طائر الجرحه ثم سقط الى الأرض فأصبناه ميتا لم ندر أمت في الهراء أم بعد ما صار الى الأرض أكل لانه لا وصل الى أن يكون مأخوذا الا بالسقوط ولو حرم هذا حرم كل طائر رعى فوق فقات ولكنه لو وقع على جبل فتردى عنه كان مترديا لا يؤكل الا أن تكون الرمية قد قطعت رأسه أو جذعته أو قطعت به ثنتين فيعلم أنه لم يترد الا منذ كى ولا يؤكل ما قتله الرمي الا ما حرق برقه أو قطع بجده فاما ما جرح بشقه فهو وقيد وما ناله الجوارح فقتلته ولم تدمه احتمل معنيين أحدهما أن لا يؤكل حتى يجرح قال الله تعالى من الجوارح والآخ انه حلال (قال المزني) الأول وأولاهما به قياسا على رامي الصيد أو ضاربه لايؤكل الا أن يجرحه (قال الشافعي)

وكيف ترثه امرأه لا يرثها ولا تحل له وانما ورث الله تعالى عز ذكره الأزواج وهي ليست بزوجة وجعل على الأزواج العدة فان قاتم لا تعتد لانها ليست بزوجة فكيف ترثه من لا تعتد منه من وفاته فان قاتم تعتد فكيف تعتد منه غير زوجته وان مضت بها ثلاث حيض قبل موته أفتعتد امرأه أربع أشهر وعشرا بعد ثلاث حيض وان كانت اذامضت لها ثلاث حيض وهو مريض فكنت جار لها النكاح أفتعتد منه ان توفي وهي تحل لغيره ومن ورثها في العدة أو بعد مضها ينبغي أن يقول أورثها بالاتباع ولا أجعل عليها عدة لانها ليست من الأزواج وانما جعل الله تعالى العدة على الأزواج واذا مات عنها فلم تعلم وقت موته اعتدت من يوم تسبق موته أربعة أشهر وعشرا قال وان لم يبلغها موته حتى يمضي لها أربعة أشهر وعشرا قامت بيته يموت فقد مضت عدتها ولا تعد لعدة ولا احداد (قال الشافعي) وكذا المطلقة في هذا كله ولوارث زوج المرأة عن الاسلام امرأها تعتد عدة الطلاق فان قضت ما قبل أن يرجع الى الاسلام فقد بانت منه وان لم تقضها حتى تاب الزوج الى الاسلام ثم مات قبل مضى آخر عدتها أو بعده فسواء ورثته في هذا كله لانها زوجته بحالها ولو اختلفت هي وورثة الزوج فقالوا قد مضت عدتها قبل أن يتوب وقالت لم تقض حتى تاب وهم يتصادقون على قوة الزوج فالقول قول المرأة مع يمينها ولو أقرب بانقض العدة قبل أن يتوب فلا شيء لها في ماله وكانت عليها عدة الوفاة والاحداد تأتي فيها بثلاث حيض لانها مقررة بان عليها العدين في اقرارين مختلفين ولو لم يمت ولكن قالت قد انقضت عدتي قبل أن يتوب ثم قالت بعد ما تاب وقبل أن يموت لم تقض عدتي كانت امرأته بحالها وأصدقها أن عدتها لم تقض وهكذا كل مطلقة لزوجهما عليها الرجعة قالت قد انقضت عدتي ثم قالت لم تقض فلزوجهما الرجعة وان قالت قد انقضت عدتي فكذبها الزوج أحلفت فان حلفت فالقول قولها مع يمينها وان لم تحلف حلف هو على البت ما انقضت عدتها فان نكل لم رد عليها واذا مات الرجل وله امرأتان قد طلق أحدهما طلاقا لا علك فيه الرجعة ولا تعرف بعينها اعتدت بأربعة أشهر وعشرا تكمل كل واحدة منهما فيها ثلاث حيض والله الموفق

(مقام المتوفى عنها والمطلقة في يمينها) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى في المطلقات لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الآن بأئين بفاحشة معينة قال فكانت هذه الآية في المطلقات وكانت المعتدات من الوفاة معتدات كعدة المطلقة فاحتملت أن تكون في فرض السكنى للمطلقات ومنع اخراجهن تدل على أن في مثل معناه في السكنى ومنع الاخراج المتوفى عنهن لانهن في معناه في العدة قال ودلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن على المتوفى عنها أن تمكث في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله واحتمل أن يكون ذلك على المطلقات دون المتوفى عنهن فيكون على زوج المطلقة أن يسكنها لانه مالك ماله ولا يكون على زوج المرأة المتوفى عنها سكنها لان ماله مملوك لغيره (١) وانما كانت السكنى بالموت اذ لا مال له والله تعالى أعلم أخبرنا مالك عن سعد بن اسحق بن كعب بن بجرة عن عمتي زينب بنت كعب ابن بجرة أن القرية بنت مالك بن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري أخبرتها انها جاءت الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تسأله أن يرجع الى أهلها في بني خديرة فان زوجها نكح في طلب أعبده أبوقاحي اذا

(١) قوله وانما كانت السكنى الخ كذا في النسخ وضبط عليه في بعضها علامة على التوقف فهو غير ظاهر تأمل كتبه معجمه

رحمه الله ولوروى شخصاً يحسبه جراً فأصاب صيداً فلوأكله ما رأيت محرماً كالأخطأ شاة فذبحها لا يريدها وكل ذبحها وهو يراها خشية لينة ومن أحرز صيداً فأفلت منه فصاده غيره فهو الاول وكل ما أصابه حلال في غير حرم مما يكون عكة من جسمها وغيره فلا بأس انما منع (٣) بجرحه بغيره من جرم أو احرام ولو لم يتحول من برج الى برج فاخذ كان عليه برده ولو أصاب طيساً مفرطاً فهو

لغيره (قال الشافعي) رحمه الله ولو شق السبع بطن شاة فوصل الى معناه ما يستفيق انها لم تنك ما نكحت فذ كبت فلا بأس باكلها
 لقول الله عز وجل والنطيحة وما اكل السبع الا ما ذكيت والذ كذا جازة بالقرآن (قال المزني) رحمه الله وأعرف من قوله انها لا تؤكل اذا
 بلغها ما لا يبقا لحياتها الاحياء المذكي وهو قول المدنيين وهو عندى أقيس (٣٠٩) لاني وجدت الشاة تعوت عن ذكاة فتحمل
 وعن عقير فتعمر فلما

كان في طرف القدوم لحقتهم فقتلوه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع الى أهلي فان زوجي
 لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فانصرفت حتى اذا كنت
 في الجفرة أو في المسجد دعاني أو أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فذعيت له فقل كيف قالت قالت فرددت
 عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال امكئي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه
 أربعة أشهر وعشرا قالت فلما كان عثمان بن عفان رضى الله عنه أرسل الى فسألني عن ذلك فأخبرته
 فاتبه وفضني به قال وبهذا تأخذ قال واذا طلق الرجل المرأة فلهما سكناهما في منزله حتى تنقضي عدتها
 ما كانت العدة جملا أو شهورا كان الطلاق عاك فيهما الرجعة أو لا يملكها قال وان كان المنزل بكراء
 فالكرء على الزوج المطلق أو في مال الزوج المبت ولا يكون للزوج المطلق اخراج المرأة من مسكنها الذي
 كانت تسكن معه كان له المسكن أو لم يكن ولزوجها اذا تركها فيما يسكنها من المسكن وسريته وبينها
 أن يسكن فيما سوى ما يسكنها قال وان كان على زوجها دين لم يبيع مسكنها فيما يبيع من ماله حتى
 تنقضي عدتها قال وهذا اذا كان قد أسكنها مسكنه أو منزلا قد أعطى كراءه قال وذلك أنهم اقد
 ملكت عليه سكنها فيما يكفيها حيث طلقها كما ملك من اكرى من رجل مسكنه سكنى مسكنه دون مالك
 الدار حتى ينقضي كراؤه قال فأما ان كان أنزلها منزلا عارية أو في كراء فانقضى أو بكراء لم يدفعه وأفلس
 فأهل هذا كله أن يخرجوها منه وعليه ان يسكنها غيره إلا أن يفلس فان أفلس ضربت مع الغرماء بأقل
 قيمة سكنى ما يكفيها بالذم ما بلغ واتبعت به بفضله متى أيسر قال وهكذا تضرب مع الغرماء بنفقة حاملا
 وفي العدة من طلاقه قال ولو كانت هذه المسائل كلها في موته كان القول فيها واحدا من قولين أحدهما
 ما وصفت في الطلاق لا يخالفه ومن قال هذا قال وفي قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للفرقة امكئي
 في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله دليل على أن لا توفي عنها السكنى قال ويجعل لها السكنى في مال المبت بعد
 كفنه من رأس ماله ويمنع منزلها الذي تركها فيه أن يباع أو يقسم حتى تنقضي عدتها ويتكاري لها ان
 أخرجت من منزل كان بيده عارية أو بكراء والقول الثاني أن الاختيار لورثته أن يسكنوها وان لم يفعلوا هذا
 فقد ملكوا المال دونها ولم يكن لها السكنى حين كان ميتا لا عيلا شيئا ولا سكنى لها كالأنفقة لها ومن قال هذا
 قال ان قول النبي صلى الله عليه وسلم امكئي في بيتك يحمل ما لم يخرج من ماله كان لغيره لانها قد وصفت أن
 المنزل ليس لزوجها قال كان لها المنزل أو للقوم فلم يخرجوها منه لم يخرج من ماله حتى تنقضي عدتها
 قال واذا أسكنها ورثته فلهما أن يسكنوها حيث شاءوا الا حيث شاعت اذا كان موضعها حرزا ولم يكن لها أن
 تمنع من ذلك وان لم يسكنوها اعتدت حيث شاءت من المصير قال ولو كانت تسكن في منزل لها معه فطلقها
 وطلبت أن تأخذ كراء مسكنها منه كان لها في ماله أن تأخذ كراء أقل ما يسكنها من المسكن فقط قال ولو
 كان نقلها الى منزل غير منزله الذي كانت معه فيه ثم طلقها أو مات عنها بعد أن صارت في المنزل الذي نقلها اليه
 اعتدت في ذلك المنزل الذي نقلها اليه وأذن لها أن تنتقل اليه ولو كان أذن لها في النقلة الى منزل بعينه أو
 أمرها تنتقل حيث شاءت فنقلت متاعها وخدمتها ولم تنتقل بيدها حتى مات أو طلقها اعتدت في بيتها الذي
 كانت فيه ولا تكون منتقلة الا ببيدها فإذا انتقلت بيدها وان لم تنتقل بعتاها ثم طلقها أو مات عنها اعتدت
 في الموضع الذي انتقلت اليه بآذنه قال سواء أذن لها في منزل بعينه أو قال لها انتقلي حيث شئت أو انتقلت
 بغير إذنه فأذن لها بعد في المقام في ذلك المنزل كل هذا في أن تعتد فيه سواء قال ولو انتقلت بغير إذنه ثم

وجدت الذي أوجب
 الدبح موتها وتحليلها
 لا يبدأ بأكل السبع
 لها ولا يردها كان ذلك
 في القياس اذا أوجب
 السبع موتها
 وتحريمها لم يبدلها
 الذبح لها ولا أعلم خلافا
 أن سباعا لو قطع ما يقطع
 المذكي من أسفل
 حلقها أو أعلاه ثم
 ذبحت من حيث لم
 يقطع السبع من
 حلقها أهم ما يمتنع ولو
 سبق الذابح ثم قطع
 السبع حيث لم يقطع
 الذابح من حلقها أنها
 ذكية وفي هذا على
 ما قلت دليل وقد قال
 الشافعي ولو أدرك
 الصيد ولم يبلغ سلاحه
 أو معلقه ما يبلغ الذابح
 فأمكنه أن يذبحه فلم
 يفعل فلا بأس كل
 (قال المزني) رحمه الله
 وفي هذا دليل أنه لو بلغ
 ما يبلغ الذابح أكل
 (قال المزني) رحمه الله
 ودليل آخر من
 قوله قال في كتاب
 الآيات لو قطع حلقوم
 رجل ومريئه أو قطع

(٢٧ - الام خامس)

حشوة فأبأنها من جوفه أو صيره في حال المذبوح ثم ضرب آخر عنقه فالاول
 قاتل دون الآخر (قال المزني) رحمه الله فهذه أدلة على ما وصفت من قوله الذي هو أصح في القياس من قوله الآخر وبالله التوفيق (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما كان يعيش في الماء من حوت أو غيره فأخذ مكانه ولو كان شيا تطول حياته فذبحه لاستعمال موته

وعمر رضي الله عنهم ما كانا لا نختصيان كراهية أن يرى أمها واجبة وعن ابن عباس أنه اشترى بسوء من لحاققتل هذه أختة ابن عباس (قال) وأمر من أراد أن ينسج أن لا يس من شعروها اتباعا واختيارا سنة وروت عائشة أنها كانت تقتل فلانة حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بقلدها خوفا بدهم ثم بهما فلم يحرم عليه شيء (٣١١) أحله الله حتى نحر الهدي (قال الشافعي) رحمه الله

والأختية سنة تنوع لا تحب تركها وإذا كانت غير فرض وإذا نكح الرجل في بيته فقد وقع ثم اسم أختية (قال) ويجوز في الخبايا الجذع من الفئان والنهي من الأبل والبقر والمعز ولا يجوز ذنن حذامن السن والأبل أحب إلى أن ينسج بها من البقر والبقر من الغنم والفئان أحب إلى من المعز والعقراء أحب إلى من السوداء وزعم بعض المفسرين أن قول الله جل ثناؤه ذلك ومن يعظم شعائر الله استسمان الهدي واستحسانه (قال) ولا يجوز في الخبايا العوراء البين عورها ولا العرجاء البين عرجها ولا المريضة البين مرضها ولا العجفاء التي لا تنقي وليس في القرن نقص فينكح بالحلء والمكسورة القرن أكرم منها دى قرنهما أو لم يدم ولا تجزئ الجرباء لأنه مرض يفسد لجها ولا وقت للذبح يوم الاضحية إلا في قدر صلاة

لها أن تخرج ولو خرجت من منزله ففارق المصرا لم تفارقه إلا أنهما فذارت منزله بانه للتزوج إلى الحج ثم مات عنها أو طلقها كان ليا أن تنسج في وجهها وتقيم فيه مقام الحجاج ولا تزيفيه وتعد مع الحجاج فتكمل بقية عدها في منزله إلا أن يكون أذن ليا في هذا أن تقيم بمكة أو في بلد غير هذا فاقضت الحج فتكون حذة كالتفلة وتقيم في ذلك البلد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تخرج إلى الحج بعد منى العدة إلا مع ذي محرم إلا أن تكون حجة الاسلام وتكون مع نساء ثقات فلا بأس أن تخرج مع غير ذي محرم ولو أذن لها إلى سفر يكون مسيرة يوم وليلة غير حجة الاسلام لم يكن ليا أن تخرج إلا مع ذي محرم فان خرجت من منزله ولم تبلغ السفر حتى طافها أرمات عنها كان عليها أن ترجع فتعقد في منزله ولو بلغت ذلك الموضع وقد سمي ليا وقتا تقيمه في ذلك الموضع أو قال زوري أهلك فتوت في النقلة أو لم تنوها وأخرجت إليه فلا أنظر إلى نيتها في النقلة لأن ذلك لا يتم ليا إلا بقوله قبل الطلاق أو الموت قد أذنت ليا في النقلة فإذا قال ذلك فهي منتقلة تعتد في ذلك الموضع الذي أذن ليا في النقلة إليه ولا تعتد في غيره وإن لم يقل هو سباح حتى مات فقالت شي قد أذن لي قال قول قولها وتعد حيث أذن ليا من ذلك المصرا إذا كانت هي قد انتقلت قبل أن يقع عليها الطلاق أو يموت زوجها وليس لورثته أن يمنعوها منه ولا كذابها وإن أ كذبوها كان القول قولها قال ولو قال لها اخرجي إلى مصر كذا أو موضع كذا فخرجت إليه أو منزل كذا من مصر فخرجت إليه ولم يقل ليا حجي ولا أقبي ولا ترجعي منه ولا ترجعي إلا أن تشائي ولا زوري فيه أهلك أو بعض معرفتك ولا تنزهني إليه كانت حذة نقلة وعليها أن تعتد في ذلك الموضع من طلاقه ووفاته إلا أن تفرحي أن ذلك الأذن إنما كان لزيارة أو لمدة تقيمها فيكون عليها أن ترجع إذا بلغها الوفاة فتعقد في بيته وفي مقامها قولان أحدهما أن ليا أن تقيم إلى المدة التي أمرها أن تقيم إليها لأنه نقلها إلى مدة فإن كانت المدة حتى تنقضي عدها فقد أكملت عدها إن شاءت رجعت وإن شاءت لم ترجع وإن كانت المدة ما لا تنقضي فيها عدها رجعت إذا انقضت المدة والثاني أن هذه زيارة لانقلة إلى مدة فعلها الرجوع إذا طلقها أو مات عنها إلا أن العلم قد أحاط أنها ليست بنقلة قال ولو قال ليا في المصرا سكني هذا البيت شهرا أو هذه الدار شهرا أو سنة كان هذا مثل قوله في السفر أقبي في بلد كذا شهرا أو سنة وهذا كما في كل مطلقة وموتى عنها سواء غير أن زوج المطلقة التي يملك رجعتها أن يرجعها فينقلها من حيث شاء إلى حيث شاء ولو أراد نقلها قبل أن يرجعها من منزلها الذي طلقها فيه أو من سفر أذن لها إليه أو من منزل حولها إليه لم يكن ذلك له عندى إلا أن يكون له في التي لا يملك رجعتها قال وإن كانت المتوفى عنها أو المطلقة طلاقا تابذوية لم تخرج من منزل زوجها حتى ينتوى أهلها فإن انتوى أهلها انتوت وذلك أن هكذا سكن أهل البادية إنما سكنهم سكن مقام ما كان المقام غبطة فإذا كان الانتواء غبطة انتوتوا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في المرأة البدوية يتوفى عنها زوجها أنها تنتوى حيث ينتوى أهلها أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة مثله أو مثل معناه لا يخالفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإنما كان ليا أن تنتوى لأن سكن أهل البادية هكذا إنما هو سكن مقام غبطة وطقن غبطة وأن الطعن إذا أجذب موضعها أو خف أهلها اعتذر بأنهم اتبعوا موضع مخوف أو غير مستير بنفسها ولا معهما يستخافه قال فإذا كانت السنة تدل على أن المرأة تخرج من البذاء عن أهل زوجها وإذا كان العذر كان في ذلك المعنى أو أكثر وذلك أن يهدم المسكن الذي كانت تسكنه وتحدث الفتنة في ناحيتها أو المكثرة أو في مصرها أو تخاف سلطانا أو لصوا

التي صلى الله عليه وسلم وذلك حين حلت الصلاة وقد خطبتين خفيفتين وإذا كان هذا القدر فقد حل الذبح لكل أحد حيث كان فاما صلاة من بعده فليس فيها وقت (قال) وإذا كاذ في الحلق واللبه وهي ما لا حياء بعده إذا قطع كمالها بأربع الحلقوم والمرى والودجين وأقل ما يجزئ من ذلك كاذ أن بين الحلقوم والمرى وإنما أريد بفرى الأوداج لأنها لا تنفري إلا بعد قطع الحلقوم والمرى والودجين عرقان

قد يسلون من الانسان والهيبة ثم يعضوا ويرضع انصر في الاختيار في السنة في البسة وموضع الذبح في الاختيار في السنة أسفل شمامع
 الخدين واذا انصرفت بقر او ذبح بعير جاز قال عمرو ابن عباس الذكواني الخلق واللبنة وزاد عمر ولا تجلوا الانفس ان ترشق ونهي عن الخنع
 (قال) واحب ان لا يربح المئالة التي (٢١٢) يتقرب بها الى الله عز وجل الاسلام فان ذبح مشرك شمل ذبيحته اجزا

فلهما في هذا كله ان تنتقل عن المصران كان عامافي المصر وعن الناحية التي شي فيها الى ناحية آمن منها
 ولزوجها ان يتحصن حيث شاء اذا كن مرضعا آمننا ويحجر زوجها على الكراء لها اذا اهدم المنزل الذي كانت
 تسكنه أو غصب عليه (قال الشافعي) رحمه الله وللحاكم ان يخرج المرأة في العدة في كل مال من ماله من حد
 أو قصاص أو خصومة قال اذا اخرجت المرأة فيما يلزمها من حكومة أو حدا أو غير من المصر فأنقض
 ما اخرجت له رجعت الى منزلها حيث كان فان كان الحاكم الذي يخرجها اليه بالمصر في انصرف من
 عنده انصرف الى بيتها قال وكل ما جعلت على الزوج المطلق فيه السكنى والنفقة قضيت بذلك في ماله ان
 غاب وكل ما جعلت للزوج تصيير المرأة اليه من المنازل اذا كان العذر الذي تنتقل به المرأة جعلت لمن
 أسكنها أجنبيا منطوقا كان الذي أسكنها أو السلطان ولم أقض على الزوج بكراء سكنها وقضيت عليه بنفقة
 ان كانت عليه نفقة قال واذا مات الزوج فأسكنها وارثه منزله فليس لها أن تخرج حتى تنقض عدها
 ووارثه به وفي ذلك مقامه فأما امرأة صاحب السفينة اذا كانت مسافرة معه فكالمرأة المسافرة لا تخلها
 في شيء ان شاءت مضت الى الموضع الذي خرجا في السفر اليه ورجعت فأكلت عدها في منزله وان شاءت
 رجعت الى منزله فاعتدت فيه وكذلك لو أذن لها فخرجت في سفينة قال ولو كان الزوج خرج بامرأته الى
 بادية زار أو متزعا ثم طلقها أو مات عنها رجعت الى منزلها فاعتدت فيه وليس هذا كالنقلة ولا كالسفر بأذن
 لها الى غاية وذلك مثل النقلة وهذه زيارة لنقلة

(الاحداد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذكر الله تعالى عدة الوفاة والطلاق وسكنى المطلقة بغاية
 اذا بلغها المعتدة حلت وخرجت وجاءت السنة بسكنى المتوفى عنها كما وصفت ولم يذكر احدا اذا فلى امر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم المتوفى عنها أن تحد كان ذلك كما أحكم الله عز وجل فرضه في كتابه وبين كيف فرضه
 على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من عدد الصلوات والهيئة فيها فكان على المتوفى عنها والمطلقة عدة بنص كتاب
 الله تعالى والمطلقة سكن بالكتاب والمتوفى عنها بالسنة كما وصفت وعلى المتوفى عنها احدا بنص السنة وكانت
 المطلقة اذا كان لها السكنى وكان للمتوفى عنها بالسنة وبأنه يشبه أن يكون لها السكنى لانهم معا في عدة غير
 ذواتي زوجين يشبه أن يكون على المعتدة من طلاق لا يملك زوجها عليها الرجعة احدا كيهو على المتوفى
 عنها وأحب الى المطلقة طلاقا لا يملك زوجها عليها الرجعة تحت احدا للمتوفى عنها حتى تنقض عدها
 من الطلاق لما وصفت وقد قاله بعض التابعين ولا يمين لي أن أوجه عليها لانهم ما قد يختلفان في حال وان
 اجتمع في غيره (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن جدي
 ابن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته بهذه الاحاديث الثلاثة قال قالت زينب دخلت على
 أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سفيان فدعت أم حبيبة بطيب فيه عسفرة خلو أو
 غيره فدخنت منه جارية ثم مست بعارضها ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج
 أربعة أشهر وعشرا وقالت زينب دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها عبد الله فدعت بطيب
 فست منه ثم قالت مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المبر لا يحل
 لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا قالت
 زينب وسمعت أمي أم سلمة تقول جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي

على كراحيي لما وصفت
 وذبح من أطاق الذبح
 من امرأة حائض وصبي
 من المسلمين أحب الى
 من ذبح النصراني
 واليهودي ولا بأس بذبيحة
 الاخرس وأكره ذبيحة
 السكران والمجنون في حال
 جنونه ولا يبين أنها حرام
 ولا تحل ذبيحة نصارى
 العرب وهو قول عمر
 (قال) وأحب أن
 يوجه الذبيحة الى القبلة
 ويقول الرجل على
 ذبيحته باسم الله ولا أكره
 الصلاة على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 لانها ايمان بالله قال
 عليه الصلاة والسلام
 أخبرني جبريل عن الله
 جل ذكره أنه قال من
 صلى علي صلوات عليه
 (قال) فان قال اللهم
 منك واليك فتقبل مني
 فلا بأس هذا دعاء فلا
 أكرهه وروى عن
 النبي صلى الله عليه
 وسلم من وجه لا يثبت
 أنه فسخ بكبشين فقال
 في أحدهما بعد ذكر
 الله اللهم عن محمد وآل
 محمد وفي الآخر اللهم
 عن محمد وأمة محمد

(قال الشافعي) فاذا ذبحها فطع رأسها في ذكوة ولو ذبحها من قفاها فان تحركت بعد قطع الرأس أكلت
 والام تؤكل واذا أوجبها أخضية وهو أن يقول هذه أخضية وليس شراؤها زينة أن يتخفى بها العجايلها فاذا أوجبها لم يكن له أن يبدلها بحال
 وان باعها بالبيع مفسوخ وان فانت بالبيع فعليه أن يشتري بجميع قيمتها مكانها فان بلغ أخضيتين اشتريهما لان غنما بدل منها وان بلغ

أخيه وزاد شيئا يبلغ أخرى فحسب بأخيه وأسلك الفضل مسلك الأخية وأحب إلى لو تصدق به وإن نقص عن أخيه فعليه أن يزيد حتى يوفيه أخيه لأنه مسلك الأخية فأقل ما يلزمه أخيه مثلها فان ولدت الأخية ذبح معها ولا يشرب من لبنها إلا الفضل عن ولدها ولا ما ينهل لحما ولو تصدق به كان أحب إلى ولا يجزئها (٣١٣) وإن أوجبها هديا وهو تام ثم عرض له نقص وبلغ المنسل

أجزأ إنما أنظر في هذا كله إلى يوم بوجه ويخرج من ماله إلى ما جعله له وإن أوجب ناقصا بوجه ولم يجزه ولو ضلت بعد ما أوجبها فلا بدل وليست بأكثر من هدى التطوع بوجه صاحبه فيموت ولا يكون عليه بدل ولو وجدها وقدمت أيام النحر كلها صنع بها كإيصاف في النحر كالواجب هديها العام وأخرها إلى قابل وما أوجه على نفسه لوقت ففات الوقت لم يطل الإيجاب ولو أن مخمين ذبح كل واحد منهما أخيه صاحبه ضمن كل واحد منهما ما بين قيمة ما ذبح حيا ومذبوحا وأجزأ عن كل واحد منهما مخيمته وهديه فاذا ذبح ليلا أجزأه والضحية نسك ما ذبون في آكله واطعمه وادخاره وأكره بيع شيء منه والمبادلة به ومعقول ما أخرج الله عز وجل أن لا يعود إلى مالكة إلا ما أذن الله

توفي عنها زوجها وقد اشتكت عيها أفككها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا ثم قال إنما هي أربعة أشهر وعشرا وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترحى بالبعرة على رأس الحول قال حميد فقلت لزينب وما ترحى بالبعرة على رأس الحول قالت زينب كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشا وابست شربها ولم تحس طيبا ولا شيا حتى ترحى سبعة أشهر ثم تأتي بدابة حمار أو شاة أو طير فتقبص به فقلبا تقبص بشئ الأمان ثم تخرج فتعطي بعرة فترحم بها ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحفش البيت الصغير الذليل من الشعر والبناء وغيره والقبص أن تأخذ من الدابة موضعا بأطراف أصابعها والقبض الأخذ بالكف كلها (قال الشافعي) وتري بالبعرة من وراءها على معنى أنها قد بلغت الغاية التي لها أن تكون ناسية ذمام الزوج بطول ما حدث عليه كآثر كت البعرة وراء ظهرها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن عائشة وحفصة أو حفصة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تتخذ على ميت فوق ثلاث ليال الأعلى زوج أربعة أشهر وعشرا (قال الشافعي) كان الاحداد على المتوفى عن الزوج في الجاهلية سنة فأقر الاحداد على المتوفى عنهن في عدد دهن وأسقط عنهن في غير عدد دهن ولم يكن الاحداد في سكنى البيوت فتسكن المتوفى عنها أي بيت كانت فيه جيدا وردي وذلك أن الاحداد انما هو في البدن وترك الزينة البدن (١) وهو أن يدخل على البدن من غير شيء زينة أو طيب معها عليها يظهر بها فتدعو إلى شهوتها فأما اللبس نفسه فلا بد منه قال فزينة البدن المدخل عليه من غير الدهن كله في الرأس فلا خير في شيء منه طيب ولا غيره زيت ولا شيرق ولا غيرها وذلك أن كل الادهان تقوم مقام واحد في ترجيل الشعر واذهاب الشعث وذلك هو الزينة وإن كان بعضها طيب من بعض وهكذا رأيت المحرم يقتدي بأن يدهن رأسه ولحيته بزيت أو دهن طيب لما وصفت من الترجيل واذهاب الشعث قال فأما بدنها فلا بأس أن تدهنه بالزيت وكل ما لا طيب فيه من الدهن كإلا يكون بذلك بأس للحرم وإن كانت الحاد تخالف المحرم في بعض أمرها لأنه ليس بموضع زينة البدن ولا طيب تظهر ريحه فيدعو إلى شهوتها فأما الدهن الطيب والخور فلا خير فيه لبدنها لما وصفت من أنه طيب يدعو إلى شهوتها وينبه عكها وانما الحاد من الطيب شيء أذنت فيه الحاد والحاد انما سمى الطيب لم يجب عليها فدية ولم ينتقض احداها وقد أساءت قال وكل لكل كان زينة فلا خير فيه لها مثل الأثمد وغيره مما يحسن موقعه في عيها فأما الكحل الفارسي وما أشبهه إذا احتاجت إليه فلا بأس لأنه ليس فيه زينة بل هو يزيد العين مراها وقبها وما اضطرت إليه مما فيه زينة من الكحل كالحث به بالليل ومسحة بالتهار وكذلك الدمام وما أرادت به الدواء (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حاد على أبي سلمة فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت يا رسول الله انما هو صبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعليه بالليل وامسحي بالتهار (قال الشافعي) الصبر يصفر فيكون زينة وليس بطيب وأذن لها أن تجعله بالليل حيث لا يراه أحد ومسحة بالتهار (قال الشافعي) ولو كان في بدنها شيء لا يرى جعلت عليه الصبر بالليل والتهار لم يكن بذلك بأس ألا ترى أنه أذن لها فيه

(١) قوله وهو أن يدخل إلى قوله إلى شهوتها كذا في الأصول وعبارة المزني عن الشافعي وهو أن تدخل على البدن شيئا من غير زينة أو طيبا يظهر عليها فيدعو إلى كسبه محسنة

عز وجل فيه ثم رسوله صلى الله عليه وسلم فأقتصرنا على ما أذن الله فيه ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنعنا البيع على أصل النسك أنه لله ولا تجوز الأخية لعبد ولا مدبر ولا أم ولد لأنهم لا يملكون وإذا نحر سبعة بدنه أو بقرة في الضحايا والهدي كانوا من أهل بيت واحد أو شتى فسواء وذلك يجزئ وإن كان بعضهم مضحيا وبعضهم مهديا أو مقتديا بأجزاء أن سبعت كل واحد منهم يقوم مقام شاة مفردة

وكذلك لو كان بعضهم يريد بصبه الحمالاً أجنبية ولا حياء وقال جابر بن عبد الله نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) رحمه الله وهم شتى (قال) والاشعي جاز يوم النحر وأيام منى كلها إلى المغيب لأنها أيام نسل (قال المزني) رحمه الله وهو (٢١٤) قول عطاء والحسن أخبرنا علي بن معبد عن هشيم عن يونس عن

الحسن أنه قال يضحى أيام التشريق كلها وحديثنا على بن معبد عن هشيم عن الحاج عن عطاء أنه كان يقول يضحى في أيام التشريق (باب العقيقة)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم عن عبد الله بن أبي يزيد عن سباع بن وهب عن أم كرز قالت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أسأله عن لحوم الهدى فسمعته يقول عن الغلام شأن وعن الجارية شاة لا يشركم ذكرا ناكثا أو أنانا وسمعه يقول أفروا الطير على مكناها (قال الشافعي) رحمه الله فيمنع عن الغلام وعن الجارية كما قال النبي صلى الله عليه وسلم

(باب ما يحرم من جهة) ما لا تأكل العرب من معاني الرسالة ومعان أعرف له وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله جل ثناؤه يسألونك ماذا أحل لهم

بالليل حيث لا يرى وأمرها بحجها بالتهار قال وفي الشياطينتان أحداهما جمال الشياطين على الألبس التي تجمع الجمال وتستر العورة قال الله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد فقال بعض أهل العلم بالقرآن الشياطين فالشياطين ثملن لبسها وإذا أفردت العرب التزين على بعض الألبسين دون بعض فالتما تقول تزين من زين الشياطين التي هي الزينة بأن يدخل عليها شيء من غيرهما من الصبغ خاصة ولا بأس أن تلبس الحاد كل ثوب وإن جاد من البياض لأن البياض ليس بزين وكذلك الصوف والوبر وكل ما نسج على وجهه وكذلك كل ثوب منسوج على وجهه لم يدخل عليه صبغ من خرأومر وري ابريسم أو حشيش أو صوف أو وبر أو شعر أو غيره وكذلك كل صبغ لم يرد به تزين الثوب مثل السواد وما أشبهه فإن من صبغ بالسواد انما صبغ لتقبيحه للحرز وكذلك كل ما صبغ لغير تزينه اما لتقبيحه واما لتنفى الوسخ عنه مثل الصباغ بالسدر وصباغ الغزل بالخضرة تقارب السواد لا الخضرة الصافية وما في مثل معناه فاما كل صباغ كان زينة أو وشى في الثوب بصبغ كان زينة أو تليغ كان زينة مثل العصب والخبرة والوشى وغيره فلا تلبسه الحاد غليظا كان أو رقيقا قال والحرة الكبيرة المسلمة والصغيرة والذمية والأمة المسلمة في الأحدا كهن سواء من وجبت عليه عدة الوفاة وجب عليه الأحدا لا يختلفن ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن على المعتدة من الوفاة تكون بأحد أدان لا تعتد امرأة بغير أحدا لانهم ان دخلن في المخاطبات بالعدة دخلن في المخاطبات بالأحدا ولو تركتا امرأة الأحدا في عدها حتى تنقضي أرفق بعضها كانت مسئلة ولم يكن عليهما أن تستأنف أحدا لان موضع الأحدا في العدة فإذا مضت أومضت بعضها لم تعد لما مضى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان المتوفى عنها أو المطلقة معي عليها أو مجنونة فقت عدها وهي بتلك الحال لا تعقل حلت ولم يكن عليها الاستئناف عدة ولا أحدا من قبل أن العدة انما هي وقت يمر عليها تكون فيه محتبسة عن الأزواج كما تكون الزكاة في وقت اذا مر على رب المال زكاه وسواء كان معنوها أو كان يعقل لانه لا عمل له في وقت يمر عليه واذا سقط عن المعنوه العمل في الصلاة سقط عن المعتدة العمل في الأحدا وينبغي لاهلها أن يحبسوها في عدها ما تجتنب الحاد وعدة المتوفى عنها والمطلقة من يوم يموت عن زوجها أو يطلقها فان لم يأتها طلاق ولا وفاة حتى تنقضي عدها لم يكن عليها عدة وكذلك لو لم يأتها طلاق ولا وفاة حتى يمضي بعض عدها أكلت ما بقي من عدها واحدة ولم تعد ما مضى منها (قال الشافعي) وان بلغها يقين وفاته أو طلاقه ولم تعرف اليوم الذي طلقها فيه ولا مات عنها اعتدت من يوم استيقنت بطلاقه وفاته حتى تكمل عدها ولم تعد بما نسل فيه كأنه شهد عند هاته مات في رجب وقالوا لا ندرى في أي رجب مات فتعدت في آخر ساعات النهار من رجب فاستقبلت بالعدة سبعان وإذا كان اليوم العاشر بعد الأربعة الأشهر في آخر ساعات نهاره حلت فكانت قد استكملت أربعة أشهر وعشرا

(اجتماع العنتين) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسليمان أن طليجة كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها التمة فتكثرت في عدها فاضربها عمر بن الخطاب أيام امرأة تكثرت في عدها فان كان الزوج الذي تزوج بها لم يدخل بها فارق بينهما ما ثم اعتدت بقية عدها من زوجها الأول وكان خاطبا من الخطاب وان كان دخل بها فارق بينهما ما ثم اعتدت بقية عدها من زوجها الأول ثم اعتدت من زوجها الآخر ثم ينكحها أبدا (قال الشافعي) قال سعيد ولها مهرها بما استحل منها (قال الشافعي) أخبرنا يحيى (٣) لعل في العبارة نحر يفا وأصلها على أن العدة من الوفاة تكون بأحد أدان لا تعتد الخ

قل أحل لكم الطيبات وقال في النبي صلى الله عليه وسلم ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وانما خطوط بذلك العرب الذين يسألون عن هذا ونزلت فيهم الأحكام وكانوا يتبعون من خيفت المأكل ما لا يتركه غيرهم (قال الشافعي) وسمعت أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما على طاعتهم يطعمه إلا به يعني مما كنتم تأكلون ولم يكن

الله عز وجل يحرم عليهم من صيد البر في الاحرام الا ما كان حلالا لهم في الاحلال والله أعلم فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل
الغراب والحدأة والعقرب والحية والقارعة والكلب العقور دل ذلك على أن هذا يخرج منه ودل على معنى آخر أن العرب كانت لا تأكل مما أباح
رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله في الاحرام شيئا ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع
(٢١٥) عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع وأحل الضبوع ولها

ناب وكانت العرب تأكلها وتدع الاسد والنمر والذئب تحريما له بالنقذر وكان الفرق بين ذوات الانياب أن ما عدا منها على الناس لقوته بنابه حرام وما لم يعد عليهم بنابه الضبع والشعاب وما أشبههما حلال وكذلك ترك أكل النسر والبازي والصقرو والشاهين وهي مما يبعد على حجام الناس وطائرهم وكانت ترك مما لا يعدو من الطائر الغراب والحدأة والرخة والمبغاة وكذلك ترك الحكاء والعطاء والخنافس فكانت داخله في معنى الخبائث وخارجة من معنى الطيبات فوافقت السنة فيما أحلوا وحرموا مع الكتاب ما وصفت فانظر ما ليس فيه نص بتحريم ولا تحلال فان كانت العرب تأكله فهو داخل في جلة الحلال والطيبات عندنا لانهم كانوا يحلون ما يستطيعون وما لم يكونوا يأكلونه

ابن حسان عن جرير عن عطاء بن السائب عن زاذان أبي عرعرة عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قضى في التي تزوج في عدتها أنه يفرق بينهما ولها الصداق بما استحل من فرجها وتكمل ما أفسدت من عدة الاول وتعد من الآخر (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرنا عطاء أن رجلا طلق امرأته فاعتدت منه حتى اذابق شيئا من عدتها فكفها رجل في آخر عدتها جهلا بذلك وبني بها فأتى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في ذلك ففرق بينهما وماؤمرها أن تعتد ما بقي من عدتها الاولى ثم تعتد من هذا عدة مستقبلة فاذا انقضت عدتها فهي بالخيار ان شاءت ونكحت وان شاءت فلا قال وبقول عمر وعلي نقول في المرأة تنكح في عدتها تأتي بعدتين معا وبقول علي نقول انه يكون خاطبا من الخطاب ولم تحرم عليه وذلك ان اذا جعلنا النكاح الفاسد يقوم مقام النكاح الصحيح في أن على المنكوحه نكاحا فاسدا اذا أصيبت عدة كعدتها في النكاح الصحيح فنكحت امرأة في عدتها فأصيبت ففقدت منها عدة الزوج الصحيح ثم زنتها عدة من النكاح الفاسد فكان عليها حقان بسبب زوجين ولا يؤديهما عنهما إلا بأن تأتي بهما معا وكذلك كل حقين لزماها من وجهين لا يؤديهما عن أحدهما دون الآخر ولو أن امرأة طلقت أو ميت عنها فنكحت في عدتها ثم علم ذلك ففسخ نكاحها فان كان الزوج الآخر لم يصباها أكملت عدتها من الاول ولا يبطل عنها من عدتها شيئا في الأيام التي عقد عليها فيها النكاح الفاسد لانها في عدتها ولم تصب فان كان أصابها أحصت ماضى من عدتها قبل اصابة الزوج الآخر وأبطلت كل ماضى منها بعد اصابة حتى يفرق بينه وبينها واستأنفت النيان على عدتها التي كانت قبل اصابة من يوم فرق بينه وبينها حتى تسكن عدتها من الاول ثم تستأنف عدة أخرى من الآخر فاذا أكملت حلت منها والآخر خاطب من الخطاب اذا مضت عدتها من الاول وبعد لا تحرم عليه لأنه اذا كان يعقد عليها النكاح الفاسد فيكون خاطبا اذا دخل بها فلا يكون دخوله بها في النكاح الفاسدا كزنا بها وهو لو زنى بها في العدة كان له أن ينكحها اذا انقضت العدة قال فاذا انقضت عدتها من الاول فلا آخر أن يخطبها في عدتها منه وأحب الى لو كف عنها حتى تنقضي عدتها من مائة الفاسد ولو كانت هذه النكاح في عدتها المصابة لا تحيض فاعتدت من الاول شهرين ثم نكحها الا آخر فأصابها ثم فرقنا بينهما فقلنا لها استأنفي شهرين ثم فارقك تكملين به الشهرين الأولين الذين اعتدت فيهم من النكاح الصحيح فحاضت قبل ان تكمل الشهرين سقطت عدتها بالشهور وابتدأت من الاول عدتها ثلاث حيض اذا طمعت في الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت من الاول ثم كانت في حيضتها الثالثة خلية من الاول وغير معدة من الآخر ولا آخر أن يخطبها في حيضتها الثالثة فاذا طهرت منها اعتدت من الآخر ثلاثة أطهار واذا طمعت في الدم بعد ما تكمل الطهر الثالث حلت من الآخر أيضا لجميع الخطاب (قال الشافعي) ولو كانت تحيض فاعتدت حيضة أو اثنتين ثم أصابها الزوج الآخر فحلت وفرق بينهما اعتدت بالحل فاذا وضعت لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها فهو الاول وان كانت وضعت لسته أشهر من يوم نكحها الآخر فأقل من أربع سنين من يوم فارقها الاول دعى له القافة وان كانت وضعت لأكثر من أربع سنين ساعة من يوم فارقها الاول فكان طلاقه لا يملك الرجعة فهو ولا آخر وان كان طلاقه على الرجعة وتداعيها ولم ينكحها ولا واحد منهما أرى القافة فبأيهما ألحقوه به لحق وان ألحقوه بالاول فقد انقضت عدتها من الاول وحل للآخر خطبتها وابتدئ عدتها من الآخر فاذا اقضت حلت خطبتها بالاول وغيره فان ألحقوه بالآخر فقد انقضت عدتها من الآخر وتبتدئ فتكمل على ما مضى من

باسقة ذارده فهو داخل في معنى الخبائث ولا بأس بأكل الضب وضع بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فعافه فقبل أحرام هو يا رسول الله قال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأكل منه بين يديه وهو ينظر اليه ولو كان حراما تركه أو كاه (باب كسب الجنام) (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بكسب الجنام فان قيل فإما معنى نهى النبي صلى الله عليه وسلم السائل عن كسبه وإرخاضه في أن يطعمه

رواية. وانه قيل لانه متى لا واحد وعشرون من المنكرات بحسنه او ذنبه فيكون كسبها اشباح ذنبا وجب به ذنبه بنفسه من ان يسلط الله القوة
المستاسب التي هي قبل منه ان يسلط الله فيه امره ان بعد ذلك في نفسه ويضعه رقيقه تريم به لا تحرك بالعليه وقد جهم بوضعية رسول الله صلى
الله عليه وسلم في امره بسلط من غير (٢١٦) واما قوله ان يتخذ راعته من خراجه ولو كان حراما لم يعمه رسول الله صلى

الله عليه وسلم فانه
لا يعمى الا ما يسل
اشد ولا يتخذ له
وقد روي ان رجلا
ذاقر انه لعن قدام
عليه فساله عن معاشه
فذكر له غدا لا يجام او
تجلمن فقال ان كسبك
لوح او قال ادنس او
لدي او كنة نسبها

عده نزل ولما رجع في عدها منه ان كان طلاقه ثلاث الربيعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وان لم يلزمه واحد منها او اطلقها بها او لم تكن فاقه او مات قبل ان تراد النقاة او انقته ميتا فلم تره النقاة
فلا يكون ابن واحد منهما في حقه الطلاق ولو كان اوصى له بشئ فاوله فلكه ثم مات وقت غيبها معاني
بعضها فيه وان كان مات بعد ولاده وقبل موت قريب له يرثه المولود وقت له ميراثه حتى يتبين امره فان لم
يتبين امره لم يعط شيئا من ميراثه من لا يعرف وارث له وليس يوارث « قال الربيع » فان لم يلزمه واحد
منها رجع عليه بما اذفق عليها ولم يحل من عدها به (قال الشافعي) ونفقة امه حلي في قول من يرى
النفقة للخال في النكاح انفسا عليها ما اذا لم يلحق بها واحد من المراجع واحد منها على صاحبها بنى
من نفسها وان اُلحق بأحد هما رجع الذي نفي عنه على الذي لحق به بما اخرج من نفقة وان قول في رضاءه
حتى يتبين امره كقول في نفقة امه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واما ان افلا رأى على النكاح نكاحا
فاسد انفق في الحمل والنفقة على الزوج الصحيح الشكاح فلا اخذ بنفقة حتى تلد فان اُلحق بالوالد اعطى
نفقة الحمل من يوم طلقها به وان اشكل امره لم اخذ بنفقة حتى يتسبب اليه الولد واعطى النفقة وان
اُلحق بها حبه فلا نفقة عليه لاشها حلي من غيره واذا كان امر الوالد مشكلا كما وصفت فقد انقضت احدي
العدتين بوضع الحمل وتسايف الاخرى بعد وضع الحمل ولا رجعة لاول عليها في العدة الاخرى بعد الحمل وانما
قلت تسايف الامة لاني لا أدري العدة بالحمل من الاول حتى فتسايف العدة من الاخر ارضي الاخر فتبني
فلما اشكت جعلها تسائفا وتلغى ماضى من عدها قبل الحمل ولا يكون الاخر خاطبا حتى ينفذى آخر
عدها « قال الربيع » وهذا اذا انكراه جميعا فاما اذا ادعى فكل واحد منهما مقرر بان النفقة تارزه
(قال الشافعي) ولوا دعاه أحد هما وانكره الاخر ارضي القافة والحقة من الحقوبه ولا حد على الذي انكره
من قبل انه يعزى الى أب قبل أن يتبين له أب غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا القول لو نكحت
ثلاثة أو أربع فضت عدها من الاول ومن كل من أصابها من بعده ولا عدة عليها من لم يصباها من
(قال الشافعي) رحمه الله ولو كان النكاحان جميعا فاسدين الاول والاخر كان القول فيه كالقول في النكاح
الصحيح والفساد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل زوجة حرة مسلمة أو ذميمة أو أمه مسلمة الا
أن عدة الامة نصف عدة الحر في السهور وخيستان في الخيض ومثلها في وضع الحمل فتصنع الامت في
عدها مثل ما تصنع الحر في عدها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا طلق الرجل المرأة أقرن
بانقضاء العدة ونكحت فجاءت برأ لا أقل من ستة أشهر من يوم نكحها وأقل من أربع سنين من يوم طلق
في الاول وان جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها أو أكثر من أربع سنين من يوم طلقها الاول فليس
الاول والاخر

باب سكنى المطلقات ونفقاتهن

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعتتهن وأحصوا العدة
وانقروا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا بأن يأنس بفاحشة مبينة الآية وقال عز ذكره في
المطلقات أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييق عليهن وان كن أولات حمل فأنفقوا
عليهن حتى يرضعن من جليلين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذكر الله عز وجل المطلقات جملة لم يخص

باب ما لا يحل أكله
وما يبرر للنظر من الميتة
من غير كتاب

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولا يحل أكل
زيت مائه في فارة
ولا بيعه ويستحب به
فان قيل كيف ينتفع به
ولا يبيعه قيل قد ينتفع
المضطر بالميتة ولا يبيعها
ريشع بالطعام في دار
الحرب ولا يبيعه في ثلاث
الحال قال وقد نهى
النبي صلى الله عليه وسلم
عن ثمن الكبك وأباح
الاتفاح به في بعض

الأحوال فغير مستنكر
أن ينتفع الرجل
بازيت ولا يبيعه في هذه
الحال قال ولا يحل من
الميتة الا اياها بالربايع
وباع ولا يأكل المضطر

من الميتة الا ما ردت نفسه فخرج به من الاضطرار (قال) في كتاب اختلاف أي حقيقه وأهل المدينة بهذا أقول (وقال) منهم
فيه وماهر يتبين من قبل ان التني حلال وحرام فاذا كان حراما لم يحل منه شيء واذا كان حلالا لا فقد يحتمل أن لا يخرج منه شبع ولا غيره
لانه مذنون له فيه (قال المزي) رحمه الله قوله الاول أشبه بأصله لانه بقول ان احرم الله عز وجل شيئا فهو محرم الا ما أباح منه بصفة فاذا زالت

الصفت زالت الاباحة (قال المزني) ولا خلاف أعلمه أن ليس له أن يأكل من الميتة وهو بادي الشبع لأنه ليس بمضطر فإذا كان خائفًا على نفسه فمضطر فإذا أكل منها ما يذهب الخوف فقد أمن فارتفع الاضطراب الذي هو علة الاباحة (قال المزني رحمه الله) وإذا ارتفعت العلة ارتفع حكمها ورجع الحكم كما كان قبل الاضطراب وهو تحريم الله (٢١٧) عز وجل الميتة على من ليس بمضطر ولو جاز

أن يرتفع الاضطراب ولا يرتفع حكمه جاز أن يحدث الاضطراب ولا يحدث حكمه وهذا خلاف القرآن (وقال الشافعي) فيما وضعه بخطه لا أعلمه سمع منه أن امر المضطر بتر أو زرع لم أر بأسًا أن يأكل ما رده جوعه ويرد قيمته ولا أرى لصاحبه منعه فضلًا عنه وخفت أن يكون أعان على قتله إذا خاف عليه بالمنع الموت (قال الشافعي رحمه الله) ولو وجد المضطر ميتة وصيدها وهو محرم أكل الميتة ولو قيل يأكل الصيد ويفتدي كان مذهبا (قال المزني رحمه الله) الصيد محرم غيره وهو الاحرام ومباح لغير محرم والميتة محرمة لعينها لا لغيرها على كل حال وحرام فهي أغلظ تحريما وأحياء نفسه بترك الأغلظ وتناول الأيسر أولى به من ركوب الأغلظ وبالله التوفيق وخالف الشافعي المدني والكوفي في الانتفاع

منهن مطلقة دون مطلقة فجعل على أزواجهن أن يسكنوهن من وجدهن وحرم عليهم أن يخرجوهن وعليهن أن يخرجن الآن بآتين بفاحشة معينة فيحل إخراجهن فكان من خوطب بهذه الآية من الأزواج يحتمل أن إخراج الزوج أمر أنه المطلقة من بيتها معها السكنى لأن الساكن إذا قبل من مسكنه فأنما قبل منع مسكنه وكما كان كذلك إخراجهاها وكذلك خروجها بامتناعها من السكن فيه وسكنها في غيره فكان هذا الخروج المحرم على الزوج والزوجة وصيا بالخروج معا وسخطا معا ورضي به أحدهما دون الآخر فليس للمرأة الخروج ولا للرجل إخراجها إلا في الموضع الذي استثنى الله عز ذكره من أن تأتي بفاحشة معينة وفي العذر فكان فيما أوجب الله تعالى على الزوج والمرأة من هذا بعد الهمما وقد يحتمل مع التعبد أن يكون لتحصيل فرج المرأة في العدة وولد أن كان بها والله تعالى أعلم قال ويحتمل أمر الله عز وجل بأسكانهن وأن لا يخرجن ولا يخرجن مع ما وصفت أن لا يخرجن بحال لبلا ولا تنهارا ولا لمعنى الامعنى عذر وقد ذهب بعض من ينسب إلى العلم في المطلقة هذا المذهب فقال لا يخرجن لبلا ولا تنهارا بحال الامعنى عذر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو فعلت هذا كان أحب إلى وكان احتياطا لا يبق في القلب معه شيء وانما منعنا من إيجاب هذا عليهم مع احتمال الآية لما ذهبنا إليه من إيجابه على ما قال ما وصفتنا من احتمال الآيات قبل لما وصفتنا وأن عبد المجيد أخبرنا عن ابن جريج قال أخبرنا أبو الزبير عن جابر قال طلقت خالتي فأرادت أن تحذف لخالها فرجها رجل أن يخرج فأنت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال بلى بقدي نخلك فلعلك أن تصدقي أو تفعلي معروفا (قال الشافعي) نخل الانصار قريب من منازلهم والجداد انما يكون نهارا (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني اسمعيل بن كثير عن مجاهد قال استشهد رجل يوم أحد فأم نسأوهم وكن متجاورات في دار فحينئذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلن يا رسول الله اننا نسأوهم وحش بالليل أفنبيت عند أحدنا فإذا أصبحنا تبددنا إلى بيوتنا فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تحدثن عند أحدنا كن ما بدا لكن فاذا اردن النوم فلتسوب كل امرأة منكن إلى بيتها (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن عبيد الله أنه كان يقول لا يصلح للمرأة أن تبني ليله واحدة إذا كانت في عدة وفاة أو طلاق إلا في بيتها

(العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى في المطلقات لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الآن بآتين بفاحشة معينة (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم عن ابن عباس أنه كان يقول الفاحشة المينة أن تبذو على أهل زوجها فإذا بذت فقد دخل إخراجها أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم أن عائشة كانت تقول اتق الله يا فاطمة فقد علمت في أي شيء كان ذلك قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشأم فأرسل اليها وكيله بشعر فحفظته فقال والله ما لك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال تلك امرأة يغشاها أصحابي فاعتدى عند ابن أم مكتوم فانه رجل أعشى تضعين ثيابك (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن عمرو بن ميمون بن مهران عن أبيه قال قدمت المدينة فسالته عن أعلم أهلها فدفعت إلى سعيد بن المسيب فسألته عن المبتوة فقال تعتد في بيت زوجها فقلت فأين حديث فاطمة بنت قيس فقال

(٢٨ - الام خامس)

بشعر الخنزير وفي صوف الميتة وشعرها فقال لا يتنفع شيء من ذلك (كتاب السبق والرمي) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر (قال الشافعي) رحمه الله الخلف الأبل والحافر الخيل والنصل كل

نصل من سيم أو نشابة والأسبق ثلاثة سبق بعطيه الوالي أو غير الوالي من ماله وذلك أن يسبق بين الخليل إلى غاية فيجعل السابق شيئا معلوما وإن شاء جعل للصلي والثالث والرابع فهذا لادل لمن جعل له ليست فيه علة والثاني يجمع وجهين وذلك مثل الرجلين يريدان أن يسبقا بفريسيهما ولا يريد كل واحد منهما أن يسبق صاحبه ويخرجان سبقين فلا يجوز إلا بالمثل وهو أن يجعل بينهما

(٣١٨)

فرضا ولا يجوز حتى يكون

هاه ووصفانه تغيط وقال فتنت فاطمة الناس كانت للسنة ذرابة فاستطالت على أجامها فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم وسليمان أنه سمعهما يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم البتة فانتقلها عبد الرحمن بن الحكم فأرسلت عائشة إلى مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فقالت اتق الله يا مروان واردد المرأة إلى بيتها فقال مروان في حديث سليمان أن عبد الرحمن غلبني وقال مروان في حديث القاسم أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة لا عليك أن لا تذكر شأن فاطمة فقال إن كان انما بال الشر فسيل ما بين هذين من الشر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابنه لسعيد بن زيد كانت عند عبد الله فطلقها البتة فخرجت فأتت ذلك عليا ابن عمر (قال الشافعي) فعائشة ومروان وابن المسيب يعرفون أن حديث فاطمة في أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بأن تعتد في بيت ابن أم مكتوم كما حدثت ويذهبون إلى أن ذلك إنما كان للشر ويذهب ابن المسيب يبين استطالها على أجامها ويكره لها ابن المسيب وغيره أمها كتمت في حديثها السبب الذي أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في غير بيت زوجها خوفا أن يسمع ذلك سامع فيرى أن للبتة أن تعتد حيث شاءت (قال الشافعي) وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث فاطمة بنت قيس أذنت على أهل زوجها فأمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم بدل على معين أحدهما أن ما تأول ابن عباس في قول الله عز وجل إلا أن يأتين بفاحشة مبينة هو البتة على أهل زوجها كأتاؤهن أن شاء الله تعالى قال وبين أنما أذن لها أن تخرج من بيت زوجها فلم يقل لها النبي صلى الله عليه وسلم اعتدي حيث شئت ولكنه حصنها حيث رضى إذ كان زوجها غائبا ولم يكن له وكيل يخصصها فإذا زنت المرأة على أهل زوجها فجاء من بذاتها مخاف تساعير بذاعة إلى تساعير الشرف فلزوجهما ان كان حاضرا أخرج أهله عنها فان لم يخرجهم أخرجها إلى منزل غير منزله فخصنها فيه وكان عليه كراهه إذا كان له منعها أن تعتد حيث شاءت كان عليه كراه المنزل وإن كان غائبا كان لو كيله من ذلك ماله وإن لم يكن له وكيل كان السلطان ولي الغائب يفرض لها منزلا فيخصنها فيه فإن تطوع السلطان به أو أهل المنزل فذلك ساقط عن الزوج ولم نعلم فيما مضى أحدا بالمدينة أكرى أحدا منزلا إنما كانوا يتطوعون بإزال منازلهم وبأموالهم مع منازلهم وإن لم يتطوع به السلطان ولا غيره فعلى زوجها كراه المنزل الذي تصير إليه ولا يتكاري لها السلطان إلا بأخف ذلك على الزوج وإن كان بذاتها مخاف حتى يخاف أن يتساعير ذلك بينها وبين أهل زوجها عذرا في الخروج من بيت زوجها كان كذلك كل ما كان في معناه وأكثر من أن يجب حذعها فخرج ليقام عليها أو حق فخرج لها كرهه أو يخرجها أهل منزل هي فيه بكرة أو عارية ليس لزوجها أو ينهدم منزلها الذي كانت فيه أو تخاف في منزل هي فيه على نفسها أو ماله أو ما أشبه هذا من العذر فلزوج في هذه الحالات أن يخصصها حيث صيرها أو ساكنها أو كراه منزلها قال وإن أمرها أن تكاري منزلا بعينه فتكاريه فكرأه عليه متى قامت به عليه وإن لم يأمرها فتكارت منزلها فلم ينهها ولم يقل لها أقبحي فيه فان طلبت الكراء وحكي في العدة استقبل كراه منزلها من يوم تطلبه حتى تنقضي العدة وإن لم تطلبه حتى تنقضي العدة فحق لها أن تكتنه وعصت بتركها أن يسكنها فلا يكون لها وهي عاصية سكني وقدمت العدة وإن أتزلها منزلا بعد الطلاق أو طلقها في منزل له أو طلقها وهي زائرة فكان عليها أن تعود إلى منزل له قبل أن يفلس ثم فليس فهي أحق بالمنزل منه ومن غمائه كذا تكون أحق به لو أكرها وأخذ كراهه منها من غمائه وأقر لها

فرسا كفوا القريسين لا يأمنان أن يسبقهما ويخرج كل واحد منهما ما راضيا عليه يتواضعانه على يرى رجل يتقانه به أو يضمنا ويحري بينهما المحلل فإن سبقهما كان السابق له وإن سبق أحدهما المحلل أحرز السابق ماله وأخذ سبق صاحبه وإن أتيا متولين لم يأخذ أحدهما من صاحبه شأ والسبق ان يسبق أحدهما صاحبه وأقل السابق ان يسبق بالهادي أو بعضه أو الكند أو بعضه وسواء لو كانوا مائة وادخلوا بينهم محلا فكذلك والثالث ان يسبق أحدهما صاحبه فإن سبقه صاحبه أخذ السابق وإن سبق صاحبه أحرز سبقه ولا يجوز السابق إلا أن تكون الغاية التي يخرجان منها وينتهيان إليها واحدة والنضال فيما بين الرماة كذلك في

السبق والعلل يجوز في كل واحد منهما ما يجوز في الآخر ثم يتفرعان فإذا اختلفت عليهما اختلفا فإذا سبق بأنها أحدهما صاحبه وجعل بينهما قرا معلوما فأن يشترط المحاطة أو مبادرة فإن اشترط المحاطة فكما أصاب أحدهما وأصاب الآخر بمنه أقطا العبدان ولا شيء لواحد منهما وبسأ ثمان وإن أصاب أقل من صاحبه حظ مثله حتى يخلص له فضل العدد الذي شرط فيضله به

ويستحق سبعة يكون ملكا له يقضي به عليه كالدين يارمه ان شاء أطعم أصحابه وان شاء تموله وان أخذ به رهنا أو ضمينا فإثر ولا يجوز السبق
الامعولما كالأيجوز في السومع ولو اشترط ان يطعم أصحابه كان فاسدا وقد رأيت من الرماة من يقول صاحب السبق أولى أن يبدأ والمسبق
لهما يبدئ أيهما شاء ولا يجوز في القياس عندي إلا أن يتشارطا أو أيهما (٢١٩) بدامن وجه بدأ صاحبه من الآخر

وروي البادئ بسهم ثم

الآخر بسهم حتى

ينفد انبلهما وإذا

عرف أحدهما وخرج

السهم من يديه فلم يبلغ

الغرض ثأله أن يعود

به من قبل العارض

وكذلك لو انقطع وتره

أو انكسرت قوسه فلم

يلغ الغرض أو عرض

دونه دابة أو انسان

فأصابه أو عرض له في

يديه ما لا ير السهم معه

كان له أن يعود فاما ان

جاز السهم أو أجاز من

وراء الناس فهذا سوء عرى

ليس بعارض غلب عليه

فلأرد اليه وإذا كان

رميه مبادرة فبلغ

تسعة عشر من عشرين

رعى صاحبه بالسهم

الذي راسله ثم رعى

البادئ وإن أصاب

سهمه ذلك فليج عليه

وان لم يرم الآخر بالسهم

لان المبادرة أن يفوت

أحدهما الآخر وليس

كالحاطة (قال المرني

رحمه الله) هذا عندي

غلط لا ينضله حتى

يرعى صاحبه بمثله

(قال الشافعي) رحمه

الله وإذا شرط الخواص

بأنهما ملك عليه السكنى قبل أن يقوم غرماؤه عليه وان كان في المنزل الذي أنزلها فيه فضل عن سكنها
كانت أحق بما يكفها ويسترها من منزله وكان الغرماء أحق بما بقي منه لأنه شيء أعطاهما إياه لم يستحق أصلا
عليه ولم يهبه لهما فتكون أحق به انما هو عارية وما أعار فلم يملكه من أعيرته فغرماءؤه أحق به ممن أعيره
ولو كان طلاقه إياها بعد ما يقف السلطان ماله للغرماء كانت أسوة الغرماء في كراء منزل بقدر كرائته
ويخصها حيث يكرى لها فان كان لأهلها منزل أو لغير أهلها فأرادت نزوله وأراد أنزلها لغيره فان تكرارى لها
منزلا فهو أحق بان ينزلها حيث أراد وان لم يتكرار لها منزل أو لم يجده لم يكن عليها أن تعتد حيث أراد وزوجها
بلا منزل يعطيها إياه وتعتد حيث قدرت اذا كان قرب نفقة ومنزل استرا منفردا أو مع من لا يخاف فان دعت
الى حيث يخاف منعتة ولو أعطاهما السلطان في هذا كله كراء منزل كان أحب الي وحسنها فيه (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وكل نكاح صحيح طلق رجل فيه امرأته مسلمة حرة أو ذمية أو مملوكة فهو كما وصفت
في الحرة الآن لأهل الذمية ان يخرجوها في العدة ومتى آخر جوهها فلا نفقة لها ان كانت حاملا ولا سكنى كان
طلاق زوجها ملك الرجعة أو لا يملكها وهكذا كل زوج حر مسلم وذمي وعبد أذن له سيده في النكاح
فعلية من سكنى امرأته ونفقتها اذا كانت حرة أو أمة متروكة معه ما على الحر وليس نفقة لها وهي زوجته
بأو جبن من سكنها في الفراق ونفقتها عليه (قال الشافعي) وإذا كان الطلاق لا يملك فيه الزوج الرجعة
فهكذا القول في السكنى فأما طلاق يملك فيه الزوج الرجعة فإل المرأة في السكنى والنفقة حال امرأته التي
لم تطلق لأنه ربهما ورثة في العدة ويقع عليها ايلاؤه وليس له أن يغلها من منزله الى غيره إلا أن تبذو
أو يرجعها فيحولها حيث شاء وله أن يخرجها قبل مراجعتها ان بذت عليه كما تخرج التي لا يملك رجعتها
والله سبحانه وتعالى الموفق

(نفقة المرأة التي لا يملك زوجها رجعتها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى في
المطلقات أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدهن ولا تضاروهن لتضييقنا عليهن الآية الى فأتوهن أجورهن
قال فكان بينا والله تعالى أعلم في هذه الآية أنها في المطلقة التي لا يملك زوجها رجعتها من قبل أن الله عز
وجل لما أمر بالسكنى عامما ثم قال في النفقة وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن دل على
أن الصنف الذي أمر بالنفقة على ذوات الاحمال منهن صنف بدل الكتاب على ان لا نفقة على غير ذوات
الاحمال منهن لأنه اذا أوجب لمطلقة بصفة نفقة ففي ذلك دليل على انه لا تجب نفقة لمن كان في غير صفتها
من المطلقات (قال الشافعي) فلما لم أعلم بخالفان أهل العلم في أن المطلقة التي يملك زوجها رجعتها في
معاني الأزواج في أن عليه نفقة وسكنها وان طلاقه وايلاؤه وظهاره ولعانه يقع عليها وأنه ربهما ورثة كانت
الآية على غيرهما من المطلقات ولم يكن من المطلقات واحدة تخالفها المطلقة لا يملك الزوج رجعتها (قال
الشافعي) والدليل من كتاب الله عز وجل كاف فيها وصفت من سقوط نفقة التي لا يملك الزوج رجعتها
وبذلك جاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى
الاسود بن سفيان عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام
فأرسل اليها وكيله بشعر فسخطته فقال مالك علينا نفقة فأتت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكرت
ذلك له فقال ليس لك عليهم نفقة أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير عن
خابر بن عبد الله أنه سمعه يقول نفقة المطلقة ما لم تحرم فإذا حرم فتناع بالعروف أخبرنا عبد المجيد

لم يحسب حاسفا حتى يخرق الجلد بنضله ولو شرط المصيب فن أصاب الشن ولم يخرقه حسب لأنه مصيب وإذا اشترط الخواص
والشن ملصق بالهدف فأصاب ثم رجع فزعم الراي أنه خسق ثم رجع لغلط لقيه من حصاة وغيرها وزعم المصاب عليه أنه لم يخسق وأنه
انما قرع ثم رجع فالقول قوله مع عينة إلا أن تقوم بينة فيؤخذ بها وان كان الشن باليا فأصاب موضع الخرق فغاب في الهدف فهو مصيب

وان أصاب طرف الشئ نخرقه ففيها قولان أحدهما أنه لا يحسب له خاسقا إلا أن يكون بقي عليه من الشئ طعنة أو خيط أو جلد أو شيء من الشئ يحيط بالسهم ويسمى بذلك خاسقا وقيل بثبوته وكثيره سواء (قال) ولا يعرف الناس إذا وجهوا بأن يقال خاسقا إلا ما حاط به الخسوق فيه ويقال لا خرازم لا خاسق (٢٢٠) والقول الآخر ان يكون الخاسق قد يقع بالاسم على ما أو هن الصحيح

نخرقه فاذا خرق منه

شيئا قل أو كثير ببعض

النصل سمي خاسقا لأن

الخسق الثقب وهذا

قد ثقب وان خرق قال

واذا وقع في خرق وثبت

في الهدف كان خاسقا

والشئ أضعف من

الهدف ولو كان الشئ

منصوبا فارق منه كان

عندى خاسقا ومن الرماة

من لا يحسبه اذا لم يثبت

فيه قال فان أصاب

بالقدح لم يحسب الا

ما أصاب بالنصل

ولو أرسله مفارقا للشئ

فهبت ربح فصرفته

أو مقصرا فأسرعت به

فأصاب حسب مصيبا

ولا حكم للربح ولو كان

دون الشئ شيء فهتكه

السهم ثم مر بمحموته

حتى يصيب كان مصيبا

ولو أصاب الشئ ثم سقط

بعد ثبوته حسب وهذا

كترع انسان اياه ولا بأس

أن يناضل أهل الشباب

أهل العربية وأهل

الحسبان لان كلهما

نصل وكذلك القسي

الدودانية والهندية

وكل قوس يرى عنها سهم ذى نصل

ولا يجوز ان يتنزل رجلان وفي يدي أحدهما من التبل أكثر مما في يدي

الآخر ولا على أن يحسب خاسقة خاسقين والآخر خاسق ولا على أن لأحدهما خاسقا تابا لم يرم به ويحسب له مع خواسقه ولا على أن

يطرح من خواسقه خاسقا ولا على أن خاسق أحدهما خاسقان ولا أن أحدهما يرمى من عرض والآخر من أقرب منه الا في عرض واحد

عن ابن جريح قال قال عطية ليست المبتوتة الجبلية منه في شيء إلا أنه ينفق عليها من أجل الجبل فاذا كانت غير جبلية فلا نفقة لها (قال الشافعي) فكل مطلقة كان زوجها عاقل رجعتا فلها النفقة ما كانت في عدها منه وكل مطلقة كان زوجها لاعلا رجعتا فلا نفقة لها في عدها منه إلا أن تكون حاملا فيكون عليه نفقة ما كانت حاملا وسواء في ذلك كل زوج حر وعبد وذو وكل زوجة أمة وحرمة وذمية قال وكل ما وصفنا من منعة لمطلقة أو سكنى لها أو نفقة فليست الا في نكاح صحيح ثابت فاما كل نكاح كان مفسوخا فليست فيه نفقة ولا منعة ولا سكنى وان كان فيه مهر بالميسر حاملا كانت أو غير حامل قال واذا طلق الرجل امرأته طلاقا لا يملك فيه الرجعة فادعت جبالا أو أسكره الزوج أو لم ينكره ولم يقر به ففيها قولان أحدهما ان تخصى من يوم طلقها أو كم نفقة مثلها في كل شهر من تلك الشهور فاذا ولدت قضى لها بذلك كله عليه لأن الحمل لا يعلم بيقين حتى تلده قال ومن قال هذا قال ان الله عز وجل قال وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن يحمل فليكن نفقتهن حتى يضعن حملهن ليست بساقطة سقوط من لانفقه له غير الحوامل وقال قد قال الله تعالى بوصيكم الله في أولادكم لذلك مثل حظ الأنثيين فلو مات رجل وله حمل لم يوقف للجبل ميراث رجل ولا ميراث ابنة لأنه قد يكون عددا ووقفنا الميراث حتى يتبين فاذا بان أعطيناه وهكذا الوصي لجبل أو كان الوارث أو الموصى له غائبا ولا يعطى الا بيقين وقال أرايت لو أريها النساء فقلن بها حمل فأنفقنا عليها ثم انفس فعلنا أن ليس بها حمل أليس قد علمنا أنا أعطينا من مال الرجل ما لم يجب عليه وان قضينا برده فحقن لانقضى بشئ مثله ثم نرده والقول الثاني أن تخصى من يوم طلقها الزوج ويراهها النساء فان قلن بها حمل أنفق عليها حتى تضع حملها وان قلن لا يبين أحصى عليها وتركت حتى يقطن قد بان فاذا قلن قد بان أنفق عليها لما مضى من يوم طلقها الى أن تضع حملها ثم لا نفقة عليه بعد وضعها حملها إلا أن ترضع فيعطى أجر مثلها في الرضاعة أجر الانفقة ولو طلقها ثم طهر بها حمل فذكره فنفاه وقذفها الا عنها ولا نفقة عليه ان كان لا عنها فأبرأها من النفقة ثم أكذب نفسه حد ولحق به الحمل ان تم وأخذت منه النفقة التي أبطلت عنه وكذلك ان كان اقراره بالكذب بعد رضاع الولد الرمة رضاعه ونفقته وهكذا لو أكذب نفسه بعد موت الولد أخذت منه نفقة الحمل والرضاع والولد واذا قال القوا بل بالمطلقة التي لا يملك رجعتها حمل فأنفق عليها الزوج بغير أمر سلطان أو جبره الحاكم على النفقة عليها ثم علم أن لم يكن بها حمل رجع عليها في الحالين معالاة انما أعطاها اياه على انه واجب عليه فلما علم انه لم يجب عليه رجع عليها بمثل ما أخذت منه ان كان له مثل أو قيمته يوم دفعه اليها ان لم يكن له مثل وكل زوجة صحيحة النكاح فوفرت بينهما بحال كما ذكرناه في المختلعة والخيرة والمملوكة والمتدا طلاقها والأمة تخير فختار الفراق والرجل يفر المرأة بنسب فيوجد دونه فختار فراقه والمرأة تغرب بأنهما حرمة فتوجد أمة أو تجدهم أجدم أو برص أو مجنون أو فختار فراقه أو يجدها كذلك فيفارقها فتكون حاملا في هذه الحالات فعلى الزوج نفقة حتى تضع حملها قال وكل نكاح كان فاسدا ببل حال مثل النكاح بغير ولي أو بغير شهود أو نكاح المرأة لم ترض أو كراهته فحلت فلها الصداق بالميسر ولا نفقة لها في العدة ولا الحمل « قال أبو محمد » وفيها قول ان لها النفقة بالحمل وان كان نكاحا فاسدا لأنه يلحق به الولد فلما كان اذا طلقها غير حامل لم تكن زوجة فبرئت منه لم يكن لها نفقة علمنا انه جعلت النفقة لو أقر بالحمل (قال الشافعي) وكل مطلقة يملك زوجها الرجعة كانت عذتها الشهور حتى مضى شهرين استقبلت الحيض ثم عليه النفقة ما كانت في العدة ولو حاضت

ثلاث

أكثر مما في يدي

الآخر ولا على أن يحسب خاسقة خاسقين والآخر خاسق ولا على أن لأحدهما خاسقا تابا لم يرم به ويحسب له مع خواسقه ولا على أن يطرح من خواسقه خاسقا ولا على أن خاسق أحدهما خاسقان ولا أن أحدهما يرمى من عرض والآخر من أقرب منه الا في عرض واحد

وعدد واحد ولا على أن يرحى بقوس أو نبيل بأعيانها أن تغيرت لم يبدلها ومن الرامة من زعم أنهم ما إذا سمي اقرا عاستبقان اليه فصارا على سواء أو بينهما ما زاد سهم كان للسبق أن يزدي في عدد القرع ماشاء ومنهم من زعم أنه ليس له أن يزدي في عدد القرع مالم يكونا سواء ومنهم من زعم أنه ليس له أن يزدي بغير رضا المسبق (قال المرنزي) رحمه الله (٢٢١) وهذا أشبه بقوله كما يمكن

سبقيهما في الخيل ولا في الرمي ولا في الابتداء الاجتماعهما على غاية واحدة فكذلك في القياس لا يجوز لأحدهما أن يزدي بالاتجاه لهما على زيادة واحد والله التوفيق (قال الشافعي) ولا يجوز أن يقول أحدهما لصاحبه ان أصبت بهذا السهم فقد نضلك إلا أن يجعل رجل له سيقان أصاب به وان قال ارم عشرة أرشاق فان كان صوابك أكثر فلك كذا لم يجوز أن يناضل نفسه وإذا ربح بسهم فأنكسر فان أصاب بالنصل كان له خاسقا وان أصاب بالقدح لم يكن خاسقا ولو انقطع باثنين فأصاب بهما جميعا حسب الذي فيه النصل وان كان في الشئ نبيل فأصاب سهمه فوق سهمي الشئ لم يحسب ورد عليه ورحي به لانه عارض دون الشئ وإذا أراد المستبق أن يجلس ولا يرحى والسبق فضل أو لا فضل له فسواء وقد

ثلاث حيض استبرأت نفسها من الرية وكانت لها النفقة حتى تطعن في الدم من الحيضة الثالثة فان ارتابت أمسكت عن الشكاح ووقف عن نفقتها فان بان بها جمل كان القول فيها كالقول فيمن بان بها جمل بالنفقة حتى يبين أو الوقف حتى تضع فان انقش ما طمن من جملها ردت من النفقة ما أخذت بعد دخولها في الدم من الحيضة الثالثة قال وهكذا ان كانت عدتها الشهر وفارتابت سواء لا يختلفان ولو كانت عدتها الشهر وفارتابت أمسكت عن الرية فان حاضت بعد ثلاثة أشهر فلها النفقة في الثلاثة حتى تنقضي ولا نفقة لها بعد الثلاثة ولا عدة عليها فان ارتابت بجمل أمسكت ولم ينق عليها حتى يبين ثم يكون القول فيه كالقول في الجمل اذا بان سواء من رأى أن لا ينق عليها حتى تضع أمسك حتى تضع ثم أعطاها نفقة من يوم قطع النفقة عنها إلى أن وضعت ومن رأى أن ينق عليها اذا بان الجمل أعطاها النفقة منذ أمسك عنها إلى أن بان بها الجمل ومن حين بان الجمل إلى أن تضع فان بطل الجمل ردت النفقة بعد الثلاثة أشهر وينق عليها حتى تضع أخرجها وان كان بين وضع ولدها أيام قال وان كان بها جمل ولا يملك زوجها رجعتها فأنفق عليها زوجها من حين طلقها حتى جاوزت أربع سنين فلم تدرت النفقة من يوم طلقها لانا لا نلحق به الجمل ولا نفقة لها في العدة إلا أن تكون حاملا منه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم قال وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الزوج نفقة امرأته وحكم الله عز وجل بين الزوجين أحكاما منها اللعان والظهار والايلاء ووقوع الطلاق (قال الشافعي) فلم يختلف المسلمون فيما علمته في أن ذلك لكل زوجة على كل زوج غائب وحاضر ولم يختلفوا في أن لاعدة على زوجة الامن وفاته أو طلاق وقال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا تبرصن بأنفسهن الآية وقال تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد الى قوله فلهن الثمن مما تركتم قال فلم أعلم مخالفا في أن الرجل أو المرأة لو غابا أو أحدهما برأ أو بجر اعلم مغييبهما أو لم يعلم فانا أو أحدهما فلم يسمع لهما بخبر أو أسرهما العدة وفصير وهما الى حيث لا خبر عنهما لم تورث واحدا منهما من صاحبه الا بيقين وفاته قبل صاحبه فكذلك عندى امرأة الغائب أى غيبة كانت مما وصفت أو لم أصف باءارعد أو بخروج الزوج ثم خفي مسلكه أو بهما من ذهب عقل أو خروجه فلم يسمع له ذكر أو جركب في بحر فلم يأت له خبر أو جاء خبر أن غرقا كان يرون أنه قد كان فيه ولا يستيقنون أنه فيه لاتعدا امرأته ولا تنكح أبدا حتى يأتيها يقين وفاته ثم تعتد من يوم استيقنت وفاته وتورثه ولا تعتدا امرأته من وفاته ومثلها برث الا ورثت زوجها الذي اعتدت من وفاته ولو طلقها وهو خفي الغيبة بعد أى هذه الأحوال كانت أو إلى منها أو تظاهرا أو قد فها زمة ما يلزم الزوج الحاضر في ذلك كله وإذا كان هذا هكذا لم يجوز أن تكون امرأه رجل يقع عليها ما يقع على الزوجة تعتد لامن طلاق ولا وفاة كالموت أن تطلقها أو ماتت عنها لم تعتد من طلاق الا بيقين وهكذا الوتر بصت سنين كثيرة بأمر حاكم واعتدت وترت فطلقها الزوج الأول المفقود لمزها الطلاق وكذلك ان آلى منها أو تظاهرا أو قد فها زمة ما يلزم الزوج وهكذا الوتر بصت بأمر حاكم أربع سنين ثم اعتدت فأكلت أربعة أشهر وعشرا ونكحت ودخل بها أو نكحت ولم يدخل بها أو لم تنكح وطلقها الزوج الأول المفقود في هذه الحالات لمزها الطلاق لانه زوج وهكذا الوتر منظرها أو قد فها أو آلى منها زمة ما يلزم المولى غير أنه ممنوع من فرجها بشبهة بنكاح غيره فلا يقال له في حتى تعتد من الآخر اذا كانت دخلت عليه فاذأ أكلت عدتها أجل من يوم تكمل

يكون له الفضل فينضل ويكون عليه الفضل وينضل والرامة يختلفون في ذلك فبهم من يجعل له أن يجلس مالم ينضل ومنهم من يقول ليس له أن يجلس الامن عذر وأحسبه ان مرض مرضا يضر بالرحى أو يصيب إحدى يديه علة تمنعه من ذلك كان له أن يجلس ويلزمهم أن يقولوا اذا تراصيا على أصل الرمي الاول قال ولا يجوز أن يسبقه على أن يعيد عليه وان سبقه على أن يرحى بالعربية لم يكن له أن يرحى بالفارسية

لان معروف ان المواب عن النارية اكثر منه عن العربية قال وان سبقه ولم يسم الغرض كرهته فان سجد كرهته ان يرفعه او يخفضه
 وقد حاز ارملة سبق ان يرميه رسته واكثر في المائتين ومن ايجازة ايجازة في الرقة وفي اكثر من ثلثائة قال ولا بأس ان يشترط ان
 ربما اوشاد مع لمة من يوم من اوله الى (٣٣٣) آخره فلا يفتقر حتى يفرغ منها الا من عذر مرض او عاصف من الريح

عدتها اربعة اشهر وذلك حين حل له فريجه وان اصابها فسد خرج من طلاق الا بلاء وكفر وان لم يصحها
 قيل ان اسمها اطلق قال وينفق عليها من مال زوجها المفتر من حين ينفق حتى يعلم بيقين موته قال وان
 اجلها اربعة اشهر من انفق عليها فانها وكذلك في الأربعة اشهر والعشر من مال زوجها اذا انكحت
 لم ينفق عليها من مال الزوج المفتر لانها ما نعمة له نفسها وكذلك لا ينفق عليها في اعدته لوطقتها
 او مات عنها ولا بعد ذلك ولم امنعها النفقة من قبل انها زوجة الآخر ولا ان عليها سبعة اعدده ولا ان بينهما
 ميراثا ولا انه يلزمها طلاقه ولا شيء من الاحكام بين الزوجين الا حقوق الوالدين اصابها او انما منعها النفقة
 من الاول لانها ما خرجت نفسها من بيده ومن الوقوف عليه كما تنفق المراءدة على زوجها العائب بشبهة فنفقتها
 نفقتها في الحال التي كانت فيها ما نعمة له نفسها بالسكاح والعدة وهي لو كانت في المصر مع زوج فنقضت نفسها
 منعها نفقتها بعينها ومنعها نفقتها بعد عدتها من زوجها الآخر بتركها حقها من الأول وواجبها نفسها
 لغيره على معنى انها خارجة من الأول ولو انفق عليها في غيبته ثم ثبتت البينة على موته في وقت ردت كل
 ما اخذت من النفقة من حين مات فكان لها الميراث ولو حكم لها كما بان تزوج فزوجت فسخ نكاحها
 وان لم يدخل بها فلا ميراث لها وان دخل بها فاصابها فلها مهر مثلها الا ما سعى لها وفسخ النكاح وان لم يفسخ
 حتى مات او ماتت فلا ميراث لها منه ولا له منها وان حكم لواحد منهما بالميراث من صاحبه رد الميراث فان
 كان الزوج الميت رد ميراثه على ورثته وان كانت هي الميتة وقف ميراث الزوج الأول حتى يعلم أحي هو
 فبرئها او ميت فبرئ على ورثتها غير زوجها الآخر ولو مات زوجها الأول ورثته وآخر جناها من بي الآخر
 بكل حال ولو برئت اربع سنين ثم اعتدت اربعة اشهر وعشرا ثم نكحت فوالت اولادها ثم جاء الاول كان
 الوالد اولد الآخر لانه فراش بالشبهة ووردت على الزوج ومنع اصابها حتى تعتد ثلاث حيض وان كانت ممن
 لا تحيض لا يباس من الحيض او صغر فثلاثة اشهر وان كانت حبل فأن تضع حملها واذا وضعت حملها
 فلزوجه الاول منعها من رضاع ولدها الا بالبا وما ان تركته لم يعذره مرض غيرهما يمنعها ما سوى ذلك ولا
 ينفق عليها في أيام عدتها ولا رضاعها ولا غير مشيا ولو ادعى الزوج الاول والاخر الراد وقد ولدت وحي مع
 الآخر اريد الساقفة قال ومتى طلقها الاول وقع عليها طلاقه ولو طلقها زوجها الأول او ماتت عنها وهي
 عند الزوج الآخر كانت عند غيره زوج فكانت عليها عدة الوفاة والطلاق ولها الميراث في الوفاة والسكنى
 في العدة في الطلاق وفي رآه لها بالوفاة ولو مات الزوج الآخر لم تره وكذلك لا يرثها لو ماتت ولو ماتت امرأة
 المفقود والمفقود لا يعلم أيهما ماتت أو لم يتوارنا كما لم يتوارث من خفي موته من أهل الميراث من القتل
 والغرق وغيرهم الا بينقين أن أحدهما مات قبل الاول فيرث الاول الآخر الأول ولو مات الزوج الاول والزوج
 الآخر ولا يعلم أيهما ماتت أو لا بدأت فاعتدت اربعة اشهر وعشرا لانه النكاح الصحيح والعدة الاولى بالعقد
 الاول ثم اعتدت بعد ثلاث حيض لا تدخل احداهما في الأخرى لانها اوجب عليها من وجهين مفترقين فلا
 يجوز أن تأتي باحداهما دون الأخرى لانها في وقت واحد ولو كان الزوج الاول ماتت أو لا فاعتدت
 شهرا أو أكثر ثم ظهر بها حمل فوضعت حملها حلت من الذي حلت منه وهو الزوج الآخر فاعتدت من
 الاول اربعة اشهر وعشرا لانها لا تستطيع تقديم عدتها من الاول وعلمها عدة حمل من الآخر قال
 ولكن لو مات الاول قبل فاعتدت شهرا أو أكثر ثم رأت أن بها حمل اقبل لها برصي فان برصت وهي تراها
 حاملا ثم مرت بها اربعة اشهر وعشرا وهي تحيض في ذلك وترأها تحيض على الحمل ثم حاضت ثلاث حيض

ومن اعتلت أداته أبسل
 مكان فسد وتبطل وزوره
 وان طول أحد شيا
 بالارسال الناس أن
 تبريد الرأي اريضي
 حسن صنفه في المهر
 الذي رماه فأصاب أو
 أخطأ فليستعتب من
 طريق أخطأ ففقال لم
 أنقضه لم يكن ذلك له
 وقيل له ارم كما ترى
 الناس لا معجلا عن
 التثبت في مقامك
 وزعل وارسالك ولا
 مبطلا لا دخال الضرر
 بالحبس على صاحبك
 قال ولو كان الرأي
 يطيل الكلام والحبس
 قيل له لا تطل ولا تعجل
 عما يفهم وللبدي أن
 يقف في أي مقام شاء ثم
 لا آخر من الغرض
 الآخر أي مقام شاء واذا
 انقسموا ثلاثة وثلاثة
 فلا يجوز أن يقتصرعوا
 وليقتصرعوا
 معررنا ولا يجوز أن
 يقول أحدنا رجلين
 اختار على أن أسبق
 ولا على أن أسبق ولا على
 أن يقتصرعوا فأيهما
 خرجت قرعته سبقه
 صاحبه لان هذا
 مخاطرة واذا حضر

الغريب أهل الغرض فقصوه فقال من معه كذا راء ارمه أو من برحي عليه كذا راء غير ارم وهو من الرماة فكيفه
 وبان
 حكم من عرفوه واذا قال لصاحبه اطرح فضلك على اني أعطيك به شيئا لم يجز الا بان يتفاسخا ثم يستأنفاسا جديدا قال ولشرطوا أن
 يكون فلان مقدما وفلان معد وفلان ثان كان السبق مفسوخا ولكل حزب أن يقدم ما من شاء او يقدم الآخر كذلك واذا كان البده

لأحد المتنازعين فبدأ المبدأ عليه فأصاب أو أخطأ وذلك السهم عليه والصلاة جائزة في المضربة والأصابع إذا كان جلد هماذ كياما
يؤكل لحمه أو مدبوغاً من جلد ما لا يؤكل لحمه ما عدا كلباً أو خنزيراً فإن ذلك لا يطهر بالديباغ غير أني أكرهه لمعنى واحد وإن أمره أن يفضى
بيطون كفيه إلى الأرض ولا بأس أن يصلى متكب القوس والقرن (٢٣٣) إلا أن يتحرر عليه حر كد تشغله فأكرهه
وتجزيته

﴿ مختصر الإيمان
والنذور وما دخل
فيها من الجامع من
كتاب الصيام ومن
الاملاء ومن مسائل شتى
سمعتها الفطاهي ﴾

(قال الشافعي) رحمه
الله من حلف بالله أو
باسم من أسماء الله
خفت فعله الكفارة
ومن حلف بغير الله
فهو يمين مكرهة
وأخشي أن تكون
معصية لأن النبي صلى
الله عليه وسلم سمع عمر
يحلف بأبيه فقال عليه
السلام ألا إن الله
ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم
فقال عمر والله
ما حلفت به بعد ذلك
ولا آثر (قال الشافعي)
رحمه الله وأكره
الأيمان على كل حال
إفما كان لله عز وجل
طاعة ومن حلف على
يمين فرأى غير هاتين
منها فلا اختيار أن يأتي
الذي هو خير ويكفر
لأمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم بذلك ومن
قال والله لقد كان

وبأن لها أن لا حلق بها فقد أكلت عدتها من جميعا وليس عليها أن تستأنف عدة أخرى تحذفها كالمات
عنها زوجها ولا تعلم هي حتى مرت أربعة أشهر وعشرون قبل لها ليس عليها استئناف عدة أخرى وهكذا
لوما تامل ما علمت حتى مضت أربعة أشهر وعشرون ثلاث حبس بعد يمين موتها ما علمت تعدل عدة ولومات الزوج
الآخر اعتدت منه ثلاث حبس فإن أكلتها مات الأول اعتدت عدة الوفاة وإن لم تكملها استقبلت عدة
الوفاة (١) من يوم مات الآخر لانهما عدة صحيحة ثم اعتدت حبستين تكلة الحيض التي قبلها من نكاح
الآخر ولو أن امرأه المفقود مات عند الزوج الآخر ثم قدم الأول أخذ ميراثها وإن لم تدع شيئا لم يأخذ من
المهر شيئا إذا لم يجد أحداً منهن بعينها فلا حق له في مهرها وإن قال قائل فهل قال غيرك غير هذا قيل نعم وروى
فيه شيء عن بعض السلف وقدر روى عن الذي روى عنه هذا أنه رجعه عنه وإن قال فهل تحفظ عن مضي
مثل قولك في أن لا تنكح امرأه المفقود حتى تستيقن موته قلنا نعم عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه
أخبرنا يحيى بن حسان عن أبي عوانة عن منصور عن أبي المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي
رضي الله تعالى عنه أنه قال في امرأه المفقود أنها لا تزوج أخبرنا يحيى بن حسان عن هشيم بن بشير عن
سيار أبي الحكم عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال في امرأه المفقود إذا قدم وقد تزوجت امرأته هي امرأته
إن شاء طلق وإن شاء أمسك ولا تخير أخبرنا يحيى بن حسان عن جرير عن منصور عن الحكم أنه قال إذا فقدت
المرأة زوجها لم تزوج حتى تعلم أمره

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق الرجل المرأة طلاقاً
ملك فيه رجعتها ما قبل أن تنقضي عدتها اعتدت عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرون ورثت ولها السكنى
والنفقة قبل أن يموت ما كانت في عدتها إذا كان ملك رجعتها فإذا مات فلا نفقة لها وليس عليها أن تحتجب
طيباً ولا لها أن تحرج من منزله ولو أذن لها وليس له منها ولا لها منه من نظر ولا من تلذذ ولا من خلوة شيء حتى
يراجعها وهي محرمة عليه تحريم المبسوطة حتى يراجعها أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته
وهي في مسكن حفصة وكانت طريقه إلى المسجد فكان يسلك الطريق الأخرى من أديار البيوت كراهية
أن يستأذن عليها حتى يراجعها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء ما يحل للرجل من
المرأة يطلقها قال لا يحل له منها شيء ما لم يراجعها أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن عمرو بن دينار قال مثل ذلك
أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن عطاء وعبد الكريم قال لا يراجعها فضلاً (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن
ابن جريج أنه قال لعطاء أ رأيت أن كان في نفسه ارتجاعها ما يحل له منها قبل أن يراجعها وفي نفسه
ارتجاعها قال سواء في الحبل إذا كان يريد ارتجاعها وإن لم يرد ما لم يراجعها (قال الشافعي) وهذا كما قال
عطاء إن شاء الله تعالى وإن أصابها في العدة فقال أردت ارتجاعها وأقرأته لم يشهد فقد أخطأ ولها عليه
مهر مثلها عما أصاب منها وتعتد من مائه الآخر ونحوه العدة من الطلاق الأول فإذا أكلت العدة من
الطلاق لم يكن له عليها رجعة وله عليها الرجعة ما لم تكملها وتكمل عدتها من الإصاغة الآخرة ولا تحل
لغيره حتى تنقضي عدتها من الإصاغة الآخرة وله هو أن يخطبها في عدتها من مائه الآخر ولو ترك ذلك كان
أحب إلى (قال الشافعي) وأكره للمرأة عكاز زوجها رجعتها من التعريض للخلوة معه ما أكره لتي لا عكاز

(١) قوله من يوم مات الآخر أي الزوج الآخر في الوفاة وهو في الحقيقة الزوج الأول وقوله تكلمة الحيض
لعله تكلمة العدة الخ وقوله في حديث عطاء فضلاً هو بضمين أي في قبض واحد فتنبه كتبه معجبه

كذا ولم يكن أعم وكفر وأخبر بقول الله تبارك وتعالى ولا تأتوا أولي القربى زلات في رجل حلف
لا ينفع رجلاً فأمروا الله أن ينفعه ويقول الله جل ثناؤه في الظهار وأنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً ثم جعل فيه الكفارة ويقول رسول
الله صلى الله عليه وسلم فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه فقد أمر بالحنث عامداً وبالتكفير ويدل إجماعهم أن من حلف في الإحرام عبداً

أو خطأ أو قتل صيدا عمدا أو خطأ في الكفارة سواء على أن الحلف بالله وقتل المؤمن عمدا أو خطأ في الكفارة سواء (قال الشافعي)
وان قال أقسم بالله فإن كان يعني حلفت قديما فليست بين حادثة وان أراد بها عينا فهي بين وان قال أقسم بالله فليس بين فان قال
اقسم بالله فان أراد بها عينا فهي بين (٢٣٤) وان أراد بها موعدا فليست بين كقوله سأحلف (قال المزني) رحمه الله

وفي الاملاء هي بين وان
قال لعمر الله فان
لم يرد بها عينا فليست
بين ولو قال وحق الله
أو وعظمت أو وجلال
الله أو وقدر الله فذلك
كله بين نرى بها عينا أو
لا يثبت له وان لم يرد عينا
فليست بين لانه يحتمل
أن يقول وحق الله
واجب وقدره الله
ماضية لانه بين ولو قال
بأنه أو بالله فهي بين
نوى أو لم ينو وقال في
الاملاء تالله بين وقال
في القسامة ليست
بين (قال المزني) رحمه
الله وقد حكى الله عز وجل
بين ابراهيم عليه السلام
وقال لا كيدت
أصنامكم بعد أن تولوا
مدبرين (قال المزني)
رحمه الله فان قال الله
لا فعلن فهذا ابتداء
كلام لا عين الا ينوى
بها فان قال أشهد بالله
فان نوى اليمين فهي
بين وان لم ينو عينا
فليست بين لانها
محتمل اشهد بأمر الله
ولو قال أشهد بنو به عينا
لم يكن بينا ولو قال اعزم
بأنه ولا يثبت له لم يكن

رجعتها خوفا من أن يصيبها قبل أن يرتجعها فإذا طلق الرجل امرأته تطليقة فحاضت حيضة أو حيضتين ثم
راجعها ثم طلقها قبل أن يمسها فقهها قولان أحدهما أنها تعتد من الطلاق الأخير عدم مستقبله والقول الثاني
ان العدة من الطلاق الأول ما لم يسهل بها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه
سمع أبا الشعثاء يقول تعتد من يوم طلقها قال ابن جريج وعبد الكريم وطاوس وحسن
ابن مسلم يقولون تعتد من يوم طلقها وان لم يكن مسها قال سعيد يقولون طلاقه الآخر قال سعيد وكان
ذلك رأى ابن جريج أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال أرى أن تعتد من يوم طلقها (قال
الشافعي) وقد قال هذا بعض المشركين وقد قال بعض أهل العلم بالتفسير ان قول الله عز وجل وإذا طلقتم
النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأما نزل في ذلك كان الرجل يطلق امرأته
ما شاء بلا وقت فيمهل المرأة حتى إذا شارفت انقضاء عدتها راجعها ثم طلقها فإذا شارفت انقضاء عدتها
راجعها فقبل الطلاق مرتان أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه قال كان الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعها
قبل أن تنقضي عدتها كان ذلك له وان طلقها ألف مرة فعد رجل إلى امرأته فطلقها حتى إذا شارفت انقضاء
عدتها ارتجعها ثم طلقها قال والله لا أويل إلى ولا تحلين أبدا فأنزل الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك
بمعروف أو تسريح باحسان فاستقبل الناس الطلاق جديدا من كان منهم طلق ومن لم يطلق قال ومن قال
هذا ينبغي أن يقول ان رجعة اياها في العدة تخالف لنكاحه اياها نكاحا جديدا مستقبلا ثم يطلقها قبل أن
يمسها وذلك أن حكمها في عدتها حكم الأزواج في بعض أمرها وأما نساء العدة لانه قد كان مس قبل
الطلاق الذي أتبعه هذا الطلاق فلم يحكم حكم الطلاق الواحد بعد الدخول وأى امرأته أطلقت بعد الدخول
اعتدت ومن قال هذا أشبه أن يلزمه أن يقول ذلك وان لم يحدث لها رجعة فيقول إذا طلقها بعد الدخول
واحدة فحاضت حيضة أو حيضتين ثم أتبعها أخرى استقبلت العدة من التطليقة الآخرة وان تركها حتى
تحيض حيضة أو حيضتين ثم طلقها استقبلت العدة من التطليقة الآخرة ولم يبال أن لا يحدث بين ذلك رجعة
ولامسا ومن قال هذا أشبه أن يخرج بأن الرجل يطلق امرأته فحيض حيضة أو حيضتين قبل أن يموت
فان كان طلاقا فإيها في الرجعة اعتدت عدة وفاة وورث كما تعتد التي لم تطلق وورث ولو كان طلاقا لا إيها
فيه الرجعة لم تعتد عدة وفاة ولم ترث ان طلقها حيا ولو طلقها مريضا طلاقا لا إيها فيه الرجعة فورثته
لم تعتد عدة الوفاة لانها غير زوجة وقد قيل في الرجل يطلق امرأته تطليقة إيها في الرجعة أو تطليقتين
ثم يرتجعها أو يطلقها ولم يرتجعها العدة من الطلاق الأول ولا تعتد من الطلاق الآخر لانه وان
ارتجعها فقد كانت حرمته عليه الابان يرتجعها كما حرمت عليه في الطلاق الذي لا إيها فيه الرجعة لا ينكح
ولو نكحها ثم طلقها قبل أن يصيبها لم تعتد فذلك لا تعتد من طلاق أحدثه لها وان لم يمسها في العدة لم يحدث
رجعة ومن قال هذا ذهب إلى أن المطلق كان اذا ارتجع في العدة ثبتت الرجعة لما جعل الله عز وجل
في العدة له من الرجعة وإلى أن قول الله عز وجل فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف لمن راجع ضارا
في العدة لا يريد حبس المرأة رغبة ولكن عضلا عن أن تحل لغيره وقد قال الله تعالى لا يحل لكم أن ترثوا
النساء كرهوا ولا تعتلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيهن من الأن يأتين بفاحشة مبينة فهي عن امسا كهن
للعقل ثم يطلقهن فذهب إلى أن الآية قبل هذا يحتمل أن يكون نهى عن رجعتن للعقل لا للرغبة وهذا
معنى يحتمل الآية ولا يجوز الا واحد من القولين والله تعالى أعلم بالصواب

عينا لان معناها اعزم بقدره الله أو بعون الله على كذا وان أراد عينا فهي بين ولو قال أسألك بالله أو أعزم عليك بالله (عدة)
لتفعلن فان أراد المستحلف بها عينا فهي بين وان لم يرد بها شيئا فليست بين ولو قال على عهد الله وميثاقه فليست بين الا أن ينوى عينا لان
لله عليه عهدا أن يؤدي فرائضه وكذلك شاق الله بذلك وأمانته

(باب الاستثناء في الأيمان) (قال الشافعي) رحمه الله ومن حلف بآي يمين كانت ثم قال ان شاء الله موصولا بكلامه فقد استثنى والوصل أن يكون الكلام نسقا وان كانت بينهما سكتة كسكتة الرجل للذكر والعي أو النفس أو انقطاع الصوت فهو استثناء والقطع أن يأخذ في كلام ليس من اليمين من أمر أو نهي أو غيره أو يسكت (٢٢٥) السكوت الذي بين أنه قطع وقال

لوقال في عينه لأفعلن كذا لوقت ألا أن يشاء فلان فان شاء فلان لم يحنث وان مات أو غي عنا حتى مضى الوقت حنث (قال المزني) قال بخلافه في باب جامع الايمان قال الشافعي رحمه الله ولو قال في عينه لا أفعل كذا ان شاء فلان ففعل ولم يعرف شاء أو لم يشأ لم يحنث

(باب لغو اليمين من هذا ومن اختلاف مالك والشافعي)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت لغو اليمين قول الانسان لا والله وبلى والله (قال الشافعي) رحمه الله واللغو في لسان العرب الكلام غير المعهود عليه وجاع اللغو هو الخطأ واللغو كما قالت عائشة والله أعلم وذلك اذا كان على اللجاج والغضب والعجلة وعقد اليمين أن يثبتها على الشيء بعينه (باب الكفارة قيل الحنث وبعده)

(عدة المشركات) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت اليهودية أو النصرانية تحت المسلم فطلقها أو مات عنها فهي في العدة والسكنى والنفقة والاحاد مثل المسلمة لا خلاف بينهما ما عليه اهل الرجة في العدة كما يكون له على المسلمة قال وهكذا المجوسية تحت المجوسي والوثنية تحت الوثني لأزواجهن عليهن من الرجة ما لزوج المسلمة وعليهن من العدد والاحاد ما على المسلمة لان حكم الله تعالى على العباد واحد فلا يحل لمسلم اذا تحاكم اليه مشرك أن يحكم له ولا عليه الا يحكم الاسلام لقول الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم في المشركين فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية قال والقسط حكم الله تعالى الذي أنزل على نبيه وقول الله تبارك وتعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك قال وأهواءهم يحمل سبيلهم فأمره صلى الله عليه وسلم أن لا يحكم الا بما أنزل الله اليه ولا يحل لمسلم أن يحكم الا بحكم الله المنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم قال واذا طلق المسلم النصرانية ثلاثا فانقضت عدتها فنكحت نصرانيا فأصابها أحلال ذلك لزوجها المسلم ويحصنها لانه زوج يحل له نكاحه ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين ومن سنته أن لا يرحم الا محضنا فلو كانت اصابة الذي لا تحصن المرأة لم يرحمها النبي صلى الله عليه وسلم واذا أحصنها أحلها مع أحلالها لان الله عز وجل قال حتى تنكح زوجا غيره وأنه زوج نكحها

(أحكام الرجة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح باحسان وقال المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا اصلاحا (قال الشافعي) رحمه الله في قول الله عز وجل ان أرادوا اصلاحا فقال اصلح الطلاق الرجة والله أعلم فمن أراد الرجة فقهى له لأن الله تبارك وتعالى جعلها له (قال الشافعي) رحمه الله فأبما زوج حر طلق امرأته بعد ما يصيبها واحدة أو اثنتين فهو أحق برجعها ما لم تنقض عدتها بدلالة كتاب الله عز وجل ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ركنه طلق امرأته البتة ولم ير دالا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك عندنا في العدة والله تعالى أعلم قال وسواء في هذا كل زوجة تحت حر مسلمة أو ذمية أو أمة قال وطلاق العبداتن فان طلق واحدة فهو كالحر يطلق الحرية واحدة أو اثنتين وبملك من رجعتها بعد واحدة ما يملك الحر من رجعة امرأته بعد انقضاء واحدة أو اثنتين والحر الكافر الذي وغير الذي في الطلاق والرجعة كالحر المسلم فاذا انقضت العدة فلا سبيل لزواج على امرأته الا بشكاح جديد لأن الله عز وجل اذ جعل الرجعة له عليها في العدة فيمن أن لا رجعة عليها بعد ما مع قول الله عز وجل فاذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف

(كيف تثبت الرجعة) (قال الشافعي) رحمه الله لما جعل الله عز وجل الزوج أحق برجعة امرأته في العدة كان يينا أن ليس لها منعه الرجعة ولها اعراض في الرجعة بحال لانها عليه الا لها عليه ولا أمر لها فيما له دونها فلما قال الله عز وجل وبعولتهن أحق بردهن في ذلك كان يينا أن الرد انما هو بالكلام دون الفعل من جاع وغيره لان ذلك رد بلا كلام فلا تثبت رجعة لرجل على امرأته حتى يتكلم بالرجعة كما لا يكون نكاح ولا طلاق حتى يتكلم بهما فاذا تكلم بهما في العدة تثبت له الرجعة والكلام بهما أن يقول

(٢٩ - الام خامس) (قال الشافعي) رحمه الله ومن حلف على شيء وأراد أن يحنث فأحب أن يلو لم يكفر حتى يحنث فان كفر قبل الحنث بغير الصيام أجزأه وان صام لم يجزه لاننا نزعنا الله على العباد حنثا في أموالهم وتسلف النبي صلى الله عليه وسلم من العباس صدقة عام قبل أن يدخل وأن المسلمين قد موأصدة الفطر قبل أن يكون الفطر فجعلنا الحقوق في الاموال قياسا على

هذا فاما الاحتمال الثاني على الابدان فلا تجزى الا بعد موافقتها كصلاة وانسوم
(قال الشافعي) رحمه الله ومن قال لامرأته أنت طالق ان تزوجت عليل فطلقا واحدة ثلاث ارجعة تزوج عليها في العدة طلقت بالخط
وان كانت بالثاني بحث فان قال أنت طالق (٢٣٦) فلا قال لم تزوج عليل ولم يوفت فيه وعلى الابدان لا يثبت حتى يبرأ

أو توفت حتى قبل أن
يتزوج عليها وان تزوج
عليها من يشبهها
أولا يشبهها يخرج من
الحنف دخل بها أولم
يدخل بها وان ماتت
لم يرثها وان مات ورثته
في قول من يرث المبتوتة
اذ وقع الطلاق في المرض
(قال المرني) قد قطع
في غير هذا الكتاب أنها
لا يرث (قال المرني)
وهو بالحسنى أولى لأن
الله تبارك وتعالى ورثها
منه بالمعنى الذي ورثه
به منها فلما ارتفع ذلك
المعنى فلم يرثها لم يجز
أن يرثه

باب الاطعام في
الكفارة في البلدان
كلها ومن له أن يطعم
وغيره

(قال الشافعي) ويجزى
في كفارة اليمين مذبة
النبي صلى الله عليه
وسلم وانما قلنا يجزى
هذا أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أتى بقرق
فيه تمر فدفعه الى رجل
وأمره أن يطعمه ستين
مسكينا والعرق فيها
يقدر خمسة عشر ماعدا

قد راجعها أو قد راجعها أو قد رددتها الى أو قد رجعها الى فإذا أنكم بهذا فهي زوجة ولو مات أو خسر
أو ذهب بقدرة كانت امرأته وان لم يصبه من هذا شيء فقال لم أره رجعة فهي رجعة في الحكم الا أن
يحدث طلاقا قال ولو طلقا فخرجت من بيتة فرددنا اليه بنوى الرجعة أو جامعها بنوى الرجعة أو لا
ينويها ولم يتكلم بنوى رجعة لم تكن هذه رجعة حتى يتكلم بها قال واذا جامعها بعد الطلاق بنوى الرجعة
أولا بنوىها فالجماع جامع شبهة لاحد منهما فيه ويعز الزوج والمرأة ان كانت المنة ونحوه عليه عساق
مثليا والولد لاحق وعليها العدة « قال الربيع » وفيها قول آخر اذا قال فرددتها الى أمها لا تكون
رجعة حتى ينويها رجعة فإذا قال قد راجعها أو راجعها هذا تصريح ارجعة كما لا يكون التكاح
الا بتصريح التكاح أن يقول قدر زوجتها أو نكحها فهذا تصريح التكاح ولا يكون نكاحا بان يقول قد
قبلها حتى يصريح بما وصف لان التكاح تحليل بعد تحريم وكذلك الرجعة تحليل بعد تحريم والتحليل
والتحليل شيء فكذلك أولى أن يقاس بعضه على بعض ولا يقاس بالتحريم بعد التحليل كقولنا قد وهبنا
أو أنشئنا أولا حاجة في ذلك انه لا يكون طلاقا حتى ينوي به الطلاق وهو لو أراد بقوله قد رددتها الى الرجعة
لم تكن رجعة حتى ينوي به الرجعة (قال الشافعي) فان طلقها واحدة فاعتدت حيضتين ثم أصابها بنوى
الرجعة فحسبنا أن لا رجعة الا بكلام فان تكلم بنوى رجعة قبل أن تحيض الثالثة فهي رجعة وان لم يتكلم
بها حتى تحيض الثالثة فلا رجعة له عليها ولها عليه مهر مثلها ولا تنكح حتى تكمل ثلاث حيض ولا تكون
كل امرأة تعد من رجلين فتبدأ عدتها من الاول فتكملها ثم تستقبل الاخر عدته لان تعدل العدة بين الحق
جعل لرجلين وفي ذلك نسب يلحق أحد هما دون الآخر وهذا حق لرجل واحد ونسب واحد لا يتنازع
لمن كان منه مولد ولو طلقها ثلثا ضمت حيضة ثم أصابها استأنفت ثلاث حيض من يوم أصابها وكانت له عليها
الرجعة حتى تحيض حيضة وتدخل في الدم من الحيضة الثالثة لم يكن له عليها رجعة ولم تحل لغيره حتى ترى
الدم من الحيضة الثالثة من أصابته اياها وهي الرابعة من يوم طلقها وله عليها الرجعة ما بقي من العدة شيء
وسواء علمت بالرجعة أو لم تعلم اذا كانت تعلم فتتبع من الرجعة فقلز مهلا لان الله تعالى جعلها له عليها فاعلمها
وجها لها سواء وسواء كانت غائبة أو حاضرة أو كان عنها غائبا أو حاضرا قال وان راجعها حاضرا أو كتم
الرجعة أو غائبا فكتمها أو لم يكتمها فلم تبلغها الرجعة حتى مضت عدتها ونكحت دخل بها الزوج الذي
نكحته أو لم يدخل فرق بينهما وبين الزوج الآخر ولها مهر مثلها ان أصابها لا ما سحى لها ولا مهر ولا متعة ان
لم يصبها لأن الله عز وجل جعل لزواج المطلق الرجعة في العدة ولا يبطل ما جعل الله عز وجل له منها
يبطل من نكاح غيره ولا يدخل لم يكن يحل على الاستبراء لوعده كآلية محددين وفي مثل معنى
كتاب الله عز وجل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أنكم الزمان فالأول أحق الاستبراء في كتاب
الله عز وجل ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل زوج آخر أو لم يدخل ومن جعله الله عز ذكره
ثم رسوله أحق بأمر فيه وأحق به (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن عبيد الله
ابن عمر عن عبد الكريم بن مالك الجزري عن سعيدين بن جبير عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل
يطلق امرأته ثم يشهد على رجعتها ولم تعلم بذلك فنكحت قال هي امرأته الأولى دخل بها الآخر أو لم يدخل

(وجه الرجعة) (قال الشافعي) رحمه الله ينبغي لمن راجع أن يشهد شاهدان عدلين على الرجعة
لما أمر الله تعالى به من الشهادة لتأنيث الموت قبل أن يقر بذلك أو يموت قبل تعلم الرجعة بعد انقضاء عدتها

وذلك ستون مدا فلكل مسكين مد في كل بلاد سواء ولا أرى أن يجزى ذراهم وان كانت أكثر من قيمة
الامداد وما اقتات أهل البلدان من شيء أجزأهم منه مد ويجزى أهل ابدان مائة فقط (قال المرني) رحمه الله أجاز الأقط ههنا ولم يجز
في انقضاء وانما لم يكن لأهل بلاد قوت من طعام سوى اللحم أو ما دما يقتات أقرب البلدان إليهم ويعطى الرجل الكفارة وان كان من

لا تترك النفقة عليه من قرابته وهم من عدا الوالد والوالدة والزوجة إذا كانوا أهل حاجة فهم أحق بهما من غيرهم وإن كان ينفق عليهم تطوعاً ولا يجزئ له الآن يعطى حراماً مستحباً ولو علم أنه أعطى غيرهم فعليه عندى أن يعيد ولا يطعم أقل من عشرة مساكين واحتج على من قال أن أطمع مسكيناً واحداً مائة وعشرين مداً في ستين يوماً أجرأه وإن كان في (٣٣٧) أقل من ستين لم يجزه فقال أراك

جعلت واحداً ستين مسكيناً فقد قال الله وأشهدوا ذوى عدل منكم فإن شهد اليوم شاهد بحق ثم عادم الغد فشهره فقد شهد هم امرتين فهو كشاهدين فإن قال لا يجوز لأن الله عز وجل ذكر العدد قبل ذلك ذكر الله لساكنين العدد (قال الشافعي) رحمه الله ولو أطمع تسعة وكسا واحداً لم يجزه حتى يطعم عشرة كما قال الله عز وجل أو كسوتهم قال ولو كانت عليه كفارة ثلاثة أيمان مختلفة فأعتق وأطعم وكسا بنوى الكفارة ولا ينوى عن أيها العتق ولا الاطعام ولا الكسوة أجرأه وأيها شاء أن يكون عتقاً أو طعاماً أو كسوة كان وإن لم يشأ فالنية الأولى تجزئه قال ولا يجزى كفارة حتى يقدم النية قبلها أو معها ولو كفر عنه رجل بأمره أجرأه وهذه كهبتها ياهما من ماله ودفعه ياهما بأمره كقبض وكيله لهبته لو وهبها له وكذلك إن

فلا يتوارثان إن لم تعلم الرجعة في العدة ولثلاثاً بحد أو يصيبا فتزل منه إصابة غير زوجة ولو تصادقا أنه راجعها ولم يشهد فالرجعة ثابتة عليها لأن الرجعة اليه دونها وكذلك لو ثبت عليهما كانت في العدة إذا أشهد على أنه قال قدر راجعها فإذا مضت العدة فقال قدر راجعها أو أنكرت فالقول قولها وعليه البينة أنه قال قدر راجعها في العدة والله تعالى الموفق

(ما يكون رجعة وما لا يكون) (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لامرأته وهي في العدة من طلاقه إذا كان غداً فقد راجعته وإذا كان يوم كذا وكذا فقد راجعته وإذا قدم فلان فقد راجعته وإذا فعلت كذا فقد راجعته فكان كل ما قال لم يكن رجعة ولو قال لها إن شئت فقد راجعته فقالت قد شئت لم تكن رجعة حتى يحدث بعدها رجعة وهذا مخالف قوله إن شئت فأنت طالق (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لامرأته إذا كان أمس فقد راجعته لم تكن رجعة بحال ولو نوى إذا كان أمس يوم الاثنين فقد راجعته لم يكن رجعة وليس بأكثر من قوله لها إذا كان غداً فقد راجعته فلا يكون رجعة ولو قال كلما طلفتك فقد راجعته لم يكن رجعة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال لها في العدة قدر راجعته أمس أو يوم كذا ليوم ماض بعد الطلاق كانت رجعة وهكذا لو قال قد كنت راجعته بعد الطلاق ولو قال لها في العدة قدر راجعته كانت رجعة فإن وصل الكلام فقال فقد راجعته بالحجة أو راجعته بالأذى وراجعته بالكرامة أو راجعته بالهوان سئل فإن أراد الرجعة وقال غنيت راجعته بالحجة مني لك أو راجعته بالأذى في طلاق أو ما أشبه هذا كانت رجعة وإن قال أردت قدر رجعت إلى محبتك بعد بغض أو إلى أذاك كما كنت أو ما أشبه هذا لم يكن رجعة وإذا طلق الأخرس امرأته بكتاب أو إشارة تعقل لزمه الطلاق وكذلك إذا راجعها بكتاب له أو إشارة تعقل لزمها الرجعة وإذا مرض الرجل فقبل لسانه فهو كالأخرس في الرجعة والطلاق وإذا أشار إشارة تعقل أو كتب كتاباً لزمها الطلاق وألزمته الرجعة ولو لم يجبل ولكنه ضعف عن الكلام فأشار بطلاق أو برجعة إشارة تعقل أو كتب كتاباً يعقل كانت رجعة (١) حتى يعقل فيقول لم تكن رجعة فتبرأ منه بالطلاق الأول وكل زوج بالغ غير مغلوب على عقله تجوز رجعة كما تجوز طلاقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجوز رجعة المغلوب على عقله كما لا تجوز طلاقه ولو أن رجلاً صحبها طلق امرأته ثم خبل عقله بجنون أو خبل أو برسام أو غيره مما يغلب على العقل غير المسكر ثم رجع امرأته في العدة لم تجز رجعتاه ولا تجوز رجعته إلا في الحين الذي لو طلق جاز طلاقه وإن كان يجن ويفيق فراجع في حال جنونه لم تجز رجعته وإن راجع في حال أفاقته جازت رجعته ولو اختلفا بعد مضى العدة فقالت راجعتي وأنت ذاهب العقل ثم لم تحدث لى رجعة وعقلك معك حتى انقضت عدتي وقال بل راجعته ومعي عقلي فالقول قوله لأن الرجعة اليه دونها وهي في العدة تدعى ابطالاً لا يكون لها ابطالها إلا ببينة

(ادعوى المرأة انقضاء العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق المرأة فتى ادعت انقضاء العدة في مدة يمكن في مثلها أن تنقض العدة والقول قولها ومتى ادعت انقضاء العدة في مدة لا يمكن في مثلها انقضاء عدتها لم تصدق ولا تصدق إلا في مدة يمكن فيها انقضاء العدة والقول قوله إذا ادعت ما لا يمكن مثله بحال ولو طلق رجل امرأته فقالت من يومها قد انقضت عدتي لم يقبل منها حتى تسأل فإن قالت قد سقطت سقطا بان بعض خلقه أو ولدت ولداً ومات كان القول قولها إذا كان يلد مثلها فإن كانت صغيرة لا يلد مثلها أو عجزاً لا يمكن في مثلها أن تلد لم تصدق بحال ولو قالت قد انقضت عدتي في يوم أو غيره سئلت فإن

(١) قوله حتى يعقل الخ كذا في النسخ ولعل الكلمة محرفة تأمل كتبه مصححه

قال أعتق عني فولأه للعتق عنه لأنه قد ملكه قبل العتق وكان عتقه مثل القبض كما لو اشتراه فلم يقبضه حتى أعتقه كان العتق كالقبض ولو أن رجلاً كفر عن رجل بغير أمره فاطمأ أو أعتق لم يجزه وكان هو المعتق لبعده قولاً وله وكذلك لو أعتق عن أبيه بعد الموت إذا لم يكن ذلك بوصية منهما ولو صام رجل عن رجل بأمره لم يجزه لأن الأبدان تعبدت بعمل فلا يجزى أن يعمله غيرها إلا بالجموع والعمره للغير الذي جاء عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأن فهم ما تنقعه ولأن الله تبارك وتعالى إنما فرضه ما على من وجد السبيل إليها والسبيل بالمال ومن اشترى مما أطعم أو كسا أجره ولو تنزه عن ذلك كان أحب إلى ومن كان له مسكن لا يستغنى عنه فهو وأهله وخادمه أعظم من الكفارة والزكاة وإن كان في مسكنه فضل عن خادمه وأهله (٢٣٨) الفضل الذي يكون به غنيا لم يعط وإذا حنث موسرا ثم أعسر لم

أر الصوم مجزئ عنه
وامره احتياطا أن يصوم
إذا أسر كفر وانما
أنظر في هذا إلى الوقت
الذي يحنث فيه ولو
حنث معسرا فأبسر
أحببت له أن يكفر
ولا بصوم وإن صام
أجزأ عنه لأن حكمه
حين حنث حكم الصيام
(قال المزني) وقد قال
في الظهار إن حكمه
حين يكفر وقد قال في
جماعة العلماء إن تظاهر
فلم يجد رقبة أو أحدث
فلم يجد ماء فلم يصم ولم
يدخل في الصلاة التيمم
حتى وجد الرقبة والماء
إن فرضه العتق والوضوء
وقوله في جماعة العلماء
أولى به من انفراجه عنها
قال ومن له أن يأخذ
من الكفارة والزكاة
فله أن يصوم ولبس
عليه أن يتصدق
ولا يعتق فإن
فعل أجزأه وإن كان
غنيا وماله غائب عنه
لم يكن له أن يكفر حتى
يحضر ماله إلا بالاطعام
أو الكسوة أو العتق
باب ما يجزئ من
الكسوة في الكفارة

قالت حنث ثلاث حيض لم تصدق لأنه لا يحنث من النساء أحد ثلاث حيض في مثل هذه المدة وإن قالت قد حنثت في أربعين ليلة ثلاث حيض وما أشبه هذا انظر فإن كانت المدعة لا تنقض عدتها في مثل هذه المدة تذكر قبل الطلاق أنها كانت تحيض هكذا وتظهر صدقت في الحكم وكذلك إن كان من نساء الناس من يذكر ما وصفت وإن لم تكن هي ولا واحدة من النساء تذكر مثل هذا لم تصدق ومتى صدقتها في الحكم فلا زوجها عليها الميم بالله عز وجل لقد انقضت عدتها بما ذكر من حيض وطهر أو سقط أو ولد فإن حلفت برئت منه وإن نكحت أحلفتها ما انقضت عدتها وجعلت له عليها الرجعة وإذا صدقتها في الحكم بقولها قد انقضت عدتي صدقتها قبل ارتجاعه أياها وصدقها إذا قال قدر اجعلني اليوم فقالت انقضت عدتي أمس أو في وقت من اليوم قبل الوقت الذي راجعها فيه الآن تقر بعد ما راجعها أياها بأن لم تنقض عدتها ثم تدعي انقضاء العدة فلا أصدقها لأن الرجعة قد ثبتت باقرارها وإن شأته أن أحلفها لها ما علم عدتها انقضت فعلت فإن حلفت لزمها الرجعة وإن نكل أحلفت على البت لقد انقضت عدتها فإن حلفت فلا رجعة له عليها وإن نكحت فله عليها الرجعة ولو قال لها قد راجعتك فقالت قد انقضت عدتي أو قالت قد انقضت عدتي قبل أن تقول قدر اجعلني في مدة يمكن فيها انقضاء عدتها ثم راجعها فقالت قد كنت كذبت فيما ادعيت من انقضاء عدتي أو قالت قبل راجعها فراجعتها أثبتت عليها الرجعة ولو رجعت عن الاقرار بانقضاء العدة لم يسقط ذلك الرجعة وهي بمن يجحد حقا عليه ثم أقربه ولو قالت قد انقضت عدتي ثم قالت كذبت لم تنقض عدتي أو وهمت ثم قالت قد انقضت عدتي قبل أن راجعها ثم راجعها لم يكن له عليها رجعة إلا بان تكذب نفسها بعد الرجعة فتقول لم تنقض عدتي وإذا قالت قد انقضت عدتي في مدة لا تنقضي عدة امرأه في مثلها فأبطلت قولها ثم جاءت عليها مدة تنقضي العدة في مثلها وهي ثابتة على قولها الأول قد انقضت عدتي فعدتها منقضية لأنهم ادعوا لانقضاء العدة في الحالين معا ولو طلق الرجل امرأته ثم قال أعلمتني بأن عدتها قد انقضت ثم راجعها لم يكن هذا اقرا بأن عدتها قد انقضت لانها قد تكذبت فيما أعلمته وثبتت الرجعة إذا قالت المرأة لم تنقض عدتي وإن قال قد انقضت عدتها وقالت هي قد انقضت عدتي ثم قال كذبت لم يكن له عليها رجعة لأنه أقرب بانقضاء عدتها وكذلك لو صدقتها بانقضاء العدة ثم كذبها لم يكن له عليها رجعة

(قال الشافعي) وإذا قال الرجل وامرأته في العدة قدر اجعته اليوم أو أمس أو قبله في العدة وأنكرت فالقول قوله إذا كان له أن يراجعها في العدة فأخبر أن قد فعل بالأمس كان كابتدائه الفعل الآن ولو قال بعد مضي العدة قدر اجعته في العدة وأنكرت كان القول قولها وعليه البينة أنه قدر اجعها وهي في العدة وإذا مضت العدة فقال قد كنت راجعته في العدة وصدقته فالرجعة ثابتة فإن كذبت بعد التصديق أو كذبت قبل التصديق ثم صدقته كانت الرجعة ثابتة وهكذا لو كانت زوجته أمة فصدقته كانت كالخبرة في جميع أمرها ولو كذب مولاها لم أقبل قوله لأن التحليل بالرجعة والتحریم بالطلاق فيها ولها ولو كانت المرأة صبية لم تحض أو معتوهة مغلوبة على عقلها فقال زوجها بعد انقضاء عدتها قدر اجعته في العدة لم يصدق إلا ببينة تقوم له ولو صدقته لانها بمن لا فرض له عليها وكذلك لو صدقها ولها أباها كان أو غيره لم أقبل ذلك ولو كانت صحيحة فعرض لها مرض أذهب عقلها ثم قال بعد انقضاء عدتها قدر اجعته في العدة لم يكن زوجها فإذا أفاقت فصدقته كانت زوجته بالاقرار وكانت

(قال الشافعي) رجه الله وأقل ما يجزئ من الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سراويل أو أزار
أو مقنعة وغير ذلك لرجل أو امرأه أو صبي ولو استدلت بما يجوز فيه الصلاة من الكسوة على كسوة المسكين لجاز أن يستدل بما يكفيه في الشتاء والصيف أو في السفر من الكسوة وقد أطلقه الله فهو مطلق

(باب ما يجوز في عتق الكفارات وما لا يجوز) (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجزئ رقبته في كفارة ولا واجب الا مؤمنة وأقل ما يقع عليه اسم الايمان على الأعجمي أن يصف الايمان اذا أمر بصفته ثم يدون به مؤمنا ويجزئ فيه الصغير اذا كان أبواه مؤمنين أو أحدهما وولد الزنا وكل ذي نقص بعيد لا يضر بالعمل اضرار ايمان مثل العرج (٢٢٩) الخفيف والعور والشلل في الخنصر ونحو ذلك ولا يجزئ المقعد ولا الأعرج ولا الأشل

الرجل ولا يجزئ الأصم والخصي والمرضى الذي ليس به مرض زمانة مثل الفالج والسل ولو اشتري من يعتق عليه لم يجزه ولا يعتق عليه الا الولدون والمولودون ولو اشتري رقبته بشرط يعتقه لم يجز عنه ويجزئ المذبر ولا يجوز للمكاتب حتى يعتق فيعتق بعد العجز ويجزئ المعتق الى سنين واحتج في كتاب اليمين مع الشاهد على من أجاز عتق الذي في الكفارة بأن الله عز وجل لما ذكر رقبته في كفارة فقال مؤمنة ثم ذكر رقبته أخرى في كفارة كانت مؤمنة لأنهم ما يجتمعان في أهمها كفارتان ولما رأينا ما فرض الله عز وجل على المسلمين في أموالهم متقولا الى المسلمين لم يجز أن يخرج من ماله فرضا عليه فيعتق به ذميا ويدع مؤمنا

(باب الصيام في كفارة الايمان المتتابع وغيره)

الرجعة عليها ثابتة واذا دخل الرجل بالمرأة فقبل قد أصبتها وطلقها وقالت لم يصبنى فالقول قولها ولا رجعة له عليها ولو قالت قد أصابني وقال لم أصبها فعليها العدة باقرارها أنها علمت التحلل لا لزواج حتى تنقضي عدها ولا رجعة له عليها باقراره أن لا عدة له عليها ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن يرجعها ان علم أنه كذب ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى ان علمت انها كذبت باقرارها بالاصابة ان تنكح قبل ان تعتد لأنه لا عدة عليها فأما الحكم فكذلك وصفت وسواء في هذا أعلق عليها بأب أو أرنخى ستر أو لم يغلقه أو طال مقامه معها أو لم يطبل لا تجب عليها العدة ولا يكمل لها المهر اذا طلق بالالوطء نفسه واذا اختلف في الوطء فالقول قول الزوج لأنه يؤخذ منه فضل الصداق واذا طلق الرجل امرأته فقال بعد انقضاء عدها قد راجعته في العدة وأنكرت خلعت ثم تزوجت ودخل بها أولم يدخل ثم أقام شاهدين أنه قد كان راجعها في العدة فسخ نكاحها من الآخر وكانت زوجة الأول الذي راجعها في العدة وأمسك عنها حتى تعتد من الآخر ان كان أصابها فان لم يكن أصابها لم يمسك عنها وان ماتت أو مات وهي في العدة من الآخر توارثا ولو كانت المسئلة بحالها وكذبته ونكحت زوجا غيره ثم صدقت الزوج الأول أنه راجعها في العدة لم تصدق على افساد نكاح الزوج الآخر ولم يفسخ نكاحها الا بينة تقوم على رجعة الزوج الأول في العدة « قال أبو يعقوب البوطي والربيع » وله عليه باصداق مثلها باقرارها أنها اتلفت نفسها عليه (قال الشافعي) في قول الله تبارك وتعالى واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف اذا شارفن بلوغ أجلهن فراجعوهن بمعروف أو دعوهن تنقضي عددهن بمعروف ونهاهم أن يمسكوهن ضرارا ليعتدوا ولا يحل امساكهن ضرارا

(نكاح المطلقة ثلاثا) (قال الشافعي) أي امرأة حل ابتداء نكاحها فنكاحها حل متى شاء من كانت تحل له وشاءت الامر أن الملاءمة فان الزوج اذا التعن لم تحل له أبدا بحال والحجة في الملازمة مكتوبة في كتاب اللعان والثانية المرأة يطلقها الحر ثلاثا فلا تحل له حتى يجامعها زوج غيره لقول الله عز وجل في المطلقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره قال فاحتلت آية حتى يجامعها زوج غيره ودلت على ذلك السنة فكان أولى المعاني بكاتب الله ما دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن السور بن رفاع القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير أن رفاع طلق امرأته ثمة بنت وهب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسها ففارقها فأراد رفاع أن ينكحها وهو زوجها الأول الذي كان طلقها فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فنهاه ان يتزوجها فقال لا تحل لك حتى تذوق العسيلة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم سمعها تقول جاءت امرأة رفاع القرظي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت عند رفاع القرظي فطلقني فبت طلاقا فترجعت عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هذبة الثوب فقبس النبي صلى الله عليه وسلم وقال أتريدن أن ترجعي الى رفاع لا حتى تذوق عسيلة ويذوق عسيلة قالت وأبو بكر عند النبي صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له فنادي بأبا بكر ألا تسمع ما تجهر به هذه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فاذا تزوجت المطلقة ثلاثا وزاجحج النكاح فأصابها ثم طلقها فانقضت عدها حل لزوجها الأول ابتداء نكاحها لقول الله عز وجل فان طلقها فلا تحل له من بعد

(قال الشافعي) رحمه الله كل من وجب عليه صوم ليس بمشروط في كتاب الله أن يكون متبعا بجزءه متفرقا فاسما على قول الله جل ذكره فعدت من أيام آخر والعدة أن يأتي بعدد صوم لولاء وقال في كتاب الصيام ان صيام كفارة اليمين متتابع والله أعلم (قال المزني) رحمه الله هذا الزم له لأن الله عز وجل شرط صوم كفارة المتطاهر متبعا وهذا صوم كفارة مثله كما احتج الشافعي بشرط الله عز وجل رقبته

القتل مؤمنة (قال المزني) فجعل الشافعي رقعة الظهار مثلها مؤمنة لانها كفارة شبيهة بكفارة فكذلك الكفارة عن ذنب بالكفارة عن ذنب أشبه منه بقضاء رمضان الذي ليس بكفارة عن ذنب ففقههم قال وإذا كان الصوم متتابعاً فأنظر فيه الصائم أو الصائمة من عذر وغير عذر استأنفنا الصيام إلا الحائض فأنها (٣٣٠) لا تستأنف وقال في القديم المرض كالتحيز وقد يرتفع الحيض بالجل

وغيره كيرتفع المرض قال ولا صوم فيما لا يجزئ صومه تطرعا مثل يوم الفطر والأضحية وأيام التشريق

(باب الوضوء بكفارة الإيمان والزكاة

(قال الشافعي) رحمه الله من لم يمسكه حتى المساكين في زكاة أو كفارة يمين أو حج فذلك كله من رأس ماله يخص به الغرماء فإن أوصى بأن يعتق عنه في كفارة فإن جمل ثلثه العتق أعق عنه فإن لم يحمله الثلث أطمع عنه من رأس ماله

(باب كفارة يمين العبد بعد أن يعتق)

(قال الشافعي) لا يجزئ العبد في الكفارة إلا الصوم لأنه لا يملك مالا وليس له أن يصوم إلا بأذن مولاه إلا أن يكون مالزماً بآذنه ولو صام في أي حال أجزأه ولو حنث ثم أعق وكفر كفارة حرّ أجزأه لأنه حينئذ مالك ولو صام أجزأه لأن حكمه يوم حنث حكم الصيام (قال المزني) رحمه الله

حتى تلبس زوجاً غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا أن يقيم أحدهما الله الآية وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا امرأة رافعة لأرجعي إلى رافعة حتى تذوق عسيلة ويذوق عسيلة يعني بمحاملك قال وإذا جامعها الزوج ثم مات عنها حلت الزوج المطلقا لأننا كما نحل له بالطلاق لأن الموت في معنى الطلاق باقرا فمابعد الجماع أو أكثر وهكذا لو تركها زوج فأصابها ثم بانت منه بلعان أو ردة أو غير ذلك من الفرقه وهكذا كل زوج نكحها عبداً أو حراً إذا كان نكاحه صحيحاً وأصابها وفي قول الله تعالى أن يتراجعا أن يقيم أحدهما الله والله تعالى أعلم بما أراد أما الآية فتحتل أن أقام الرجعة لأنهم من حذر الله تعالى وهذا يشبه قول الله تعالى وبعلت من أحق بردهن في ذلك أن أرادوا إصلاحاً أي إصلاح ما أفسد وبالطلاق بالرجعة والرجعة ثابتة لكل زوج غيره مغلوب على عقله إذا أقام الرجعة وأقامتها أن يتراجعا في العدة التي جعل الله عز ذكره له عليها فيها الرجعة قال وأحب لهما أن ينويا إقامة حدود الله تعالى فيما بينهما وغيره من حدود الله تبارك اسمه

(الجماع الذي تحل به المرأة لزوجها) (قال الشافعي) إذا جامع المطلقة فلا نازح بالغ فبلغ أن تعيب الحشفة في فرجها فقد ذاق عسلتها واذقت عسلته ولا تكون العسيلة إلا في القبل وبالكسر وذلك يحلها الزوج الأول إذا وارقها خذاً ويوجب عليها الغسل والحد لو كان هذا زناً وسواء كان الذي أصابها قوياً الجماع أو ضعيفاً لا يدخله الأبيد إذا بلغ هذا منها وكذلك لو استدخلته هي بيدها وإن كان غير مرأق لم يحلها جماعه لأنه لا يقع موقع جماع الكبير ولا يجوز أن يقال غير هذا ولو جاز جاز أن يقال لا يحلها إلا من تشبهى جماعه ويكون مبالغاً فيه قوياً وإن كان الزوج صبياً فكان جماعه يقع موقع الكبير بأن يكون مرأقاً يغيب ذلك منه في ذلك منها أحلها وكذلك أن كان خصياً غير مجبور أو مجبوراً بقي له ما يغيبه فيها بقدر ما تعيب حشفة غير الخصي أحلها ذلك إن كانت ثيباً فأما إن كانت بكرًا فلا يحلها إلا الذهاب العذرة وذلك أنه لا يبلغ هذا منها إلا ذهب العذرة وسواء في ذلك كل زوج جائز النكاح من عبد ومكاتب وحر وكل زوجة حرة ومملوكة وذمية بالغ وغير بالغ إذا كان بجامع مثلها ولو أصابها في دبرها فبلغ ما شاء منها لم تحلها تلك الإصابة لأنها ليست موضع العسيلة التي دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنها تحلها ولو أفضاها زوجها حلت بالافضاء لأن الافضاء لا يكون إلا بلوغ ما يحلها ومجاوزته وهكذا الذمية تكون عند المسلم فطلقها لأننا في نكحها الذي فبلغ هذا منها وكذلك لو كانت الزوجة مغلوبة على عقلها أو الزوج مغلوباً على عقله أو هما معاً فجامعها أحلها ذلك الزوج ولو نكحها الذي نكحها صحيحاً فأصابها كن يحلها من جماعه للمسلم ما يحلها من جماع زوج مسلم لو نال ذلك منها لأنه زوج وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجح يهودين زنياً وأنما يرجح المحصنين ولا يحلها إلا الزوج صحيح النكاح وأصل معرفة هذا أن ينظر إلى كل زوج إذا انعقد نكاحه لا ينفسخ بفساد عقد وان انفسخ بعد لغنى فأصابها فهو يحلها وإن كان أصل نكاحه غير ثابت عند العقد فلا تحلها أصابته لأنه غير زوج فإذا نكحها مملوكاً فتعتق فاختارت فراقه وقد أصابها أحلها لأن عقده كان ثابتاً وكذلك الأمة ينكحها الحر ثم يملكها والحرية ينكحها العبد قبل ملكه فينفسخ النكاح في الحالين وتحلها أصابته قبل الفسخ وكذلك الأجدم والأرص والمجنون ينكح المرأة صبيها وتحلها أصابته ولو اختارت فسخه إذا كانت الإصابة قبل الفسخ ولو أصابها أحد هؤلاء قبل اختيارها ففسخ نكاحه أحلها الإصابة لأنها كانت وهي زوجة وكذلك الزوجان يصيبهما الزوج ثم يرتد أحدهما بعد الإصابة تحلها تلك الإصابة

قدمت الحجة أن الحكم يوم يكفر لا يوم يحنث كما قال إن حكمه في الصلاة حين يصلي كما يمكنه لا حين وجبت عليه قال ولو وجبت عليه ونصفه عبد ونصفه حر كان في يديه مال لنفسه لم يجزئه الصوم وإن كان يكفر بما في يديه لنفسه (قال المزني) رحمه الله إنما المال لنصفه الحر لا يملك منه النصف العبد شيئاً فكيف يكفر بالمال نصف عبد لا يملك منه شيئاً فأحق بقوله أنه كرجل

موسر بنصف الكفارة فليس عليه الا الصوم وبالله التوفيق (باب جامع الايمان) (قال الشافعي) رحمه الله واذا كان في دار خلف أن لا يسكنها أخذ في الخروج مكانه وان تخلف ساعة يمكنه الخروج منها فلم يفعل حنث فيخرج بيده متحولاً ولا يضربه أن يتردد على حل مناعه واخراج أهله لأن ذلك ليس بسكنى ولو حلف أن (٢٣١) لا يسكنه وهو ساكن فان أقام جميعاً ساعة يمكنه التحويل

عنه حنث ولو كان في بيتين فجعل بينهما حداً ولكل واحد من الجبرتين باب فليست هذه بمساكنة وان كانا في دار واحدة والمساكنة ان يكونا في بيت أو بيتين حجرتهما واحدة ومدخلهما واحد واذا افترق البيتان أو الحرتان فليست بمساكنة الا أن يكون له نية فهو على ما نوى فان قيل ما الحجة في ان النية بيده دون متاعه وأهله وماله قيل أرايت اذا سافر أيا يكون من أهل السفر في قصر أو رأيت لو انقطع الى مكة بيده أيا يكون من حاضري المسجد الحرام الذين ان تمتعوا لم يكن عليهم دم فاذا قال نعم فانما النقلة والحكم على البدن لا على مال وأهل وعيال ولو حلف لا يدخلها فرق في فوقها لم يحنث حتى يدخل بيتاً منها أو عرضتها ولو حلف لا يلبس ثوباً أو لا يلبس ولا يركب دابة وهو راكبها فانزع أو نزل مكانه والا حنث

لأنه كان زوجها ولو كانت الاصابة بعد ردة أحدهما أو ردتا معاً لم تحلها ولو رجع المرتد منها الى الاسلام بعد لأن الاصابة كانت والمرأة موقوفة على العدة محرمه في حالها تلك بكل حال عليه ولو أصاب المرأة زوجها وهي محرمه أو صائمه أو حائض أو هو محرم أو صائم كان مسيئاً وأحلها ذلك زوجها الذي طلقها ثلاثاً لأنه لا يحرم عليه من المرأة في هذه الحال الا الجماع للعله التي فيه أو فيها ويقع عليها طهاراً ولاؤه وطلاقه وبينها وبينه ما بين الزوجين ويحل له رهاها حراً وليس هكذا الزوجان يرتد أحدهما واذا نكح الحر الأمة وهو لا يحد طولاً ولا حرة ويخاف العنت فأصابها أو حلها ذلك ولو نكحها وهو يحد طولاً ولا يحد طولاً ولا يخاف العنت لم تحلها أصابته واذا نكح الرجل نكاحاً فاسداً بأي وجه كان فأصاب لم يحلها ذلك زوجها وذلك أن نكحها متعة أو محرمة أو نكحها نكاح شغار أو نكحها بغير روى أو أي نكاح فسخه في عقد لم يحلها الجماع فيه لأنه ليس بزواج ولا يقع عليها طلاقه ولا ما بين الزوجين والعبد في هذا مثل الحر الا أن العبد اذا طلق اثنتين فقد أتى على جميع طلاقه وهما له كالسلاسل للحر وسواء طلق الحر ثلاثاً في مقام أو متفرقة لأنه قد جاء على جميع طلاقه وكذلك العبد في الاثنتين وطلاق الحر لزوجه أمة وحرة وكتيبة ثلاث وطلاق العبد لزوجه اثنتان الطلاق للرجال والعدة على النساء ولو طلق رجل امرأته لم يدخل بها واحدة ثم تبعها طلاقاً لم يقع عليها الا الاولى وان نكحت بعده زوجاً وأصابها من نكحها فهي عنده على ما بقي من الطلاق

(ما يهدم الزوج من الطلاق وغيره) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى في المطلقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فجعل حكم المطلقة ثلاثاً محرمه بكل حال على مطلقها ثلاثاً الا بأن يصيبها زوج غير مطلقها فاذا طلقت المرأة ثلاثاً فأصابها زوج غير مطلقها سقط حكم الطلاق الاول وكان لزوجها الذي طلقها ثلاثاً اذا طلقها زوجها الذي أصابها أو مات عنها أن ينكحها فاذا نكحها كان طلاقه اياًها مبتدأً كهو حين ابتداء نكاحها قبل أن يطلقها لا يحرم عليه نكاحه حتى يطلقها ثلاثاً فاذا فعل عادت حراماً عليه بكل وجه حتى يصيبها زوج غيره ثم هكذا أبداً كلما أتى على طلاقها ثلاثاً حرمت عليه حتى يصيبها زوج غيره ثم حلت له بعد اصابته زوج غيره وسقط طلاق الثلاث وكانت عنده لا تحرم عليه حتى يطلقها ثلاثاً واذا هدم الزوج طلاق الثلاث كله فكذلك ان كان آلى منها في ملك ثم طلقها ثلاثاً ناسقاً الا يلا حتى لا يكون له به طلاق أبداً اذا تناكحا واذا أصابها الزوج الذي آلى منها في ملك نكاح بعد زوج كفر كفارة يمين وان لم يصبها لم يوقف وقف الا يلاء

(ما يهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان طلقها الزوج واحدة أو اثنتين فنكحها زوج غيره أو أصابها ثم نكحها الزوج الاول بعده كانت عنده على ما بقي من طلاقها كهي قبل يصيبها زوج غيره يهدم الزوج المصيب بعده الثلاث ولا يهدم الواحدة والاثنتين فان قال قائل فقد قال غيرك اذا هدم الثلاث هدم الواحدة والاثنتين فكيف لم يقل به قيل ان شاء الله تعالى استدل لا موجوداً في حكم الله عز وجل فان قال وأين قيل قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك بعروفي أو تسريح باحسان وقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى دل حكم الله عز وجل على الفرق بين المطلقة واحدة واثنتين والمطلقة ثلاثاً وذلك

وكذلك ما أشبهه وان حلف لا يسكن بيتاً وهو بدوي أو قروي ولانية له فأى بيت من شعر أو آدم أو خيمة أو بيت من حجارة أو مدر أو واقع عليه اسم بيت سكنه حنث وان حلف أن لا يأكل طعاماً اشتراه فلان فاشترى فلان وأخر معه طعاماً ولانية له فأكل منه لم يحنث ولو حلف لا يسكن دار فلان هذه بعينها فباعها فلان حنث بأي وجه سكنه ان لم تكن له نية فان كانت نيته ما كانت لفلان لم يحنث اذا خرجت من

ملكه ولو حلف لا يدخلها فانه تمت حتى صارت طريقا لم يحث لانها ليست بدار ولو حلف لا يدخل من باب هذه الدار في موضع فحول لم يحث الا ان ينوي ان لا يدخلها فيحث ولو حلف لا يلبس ثوبا وهوردا فمقتطعه قيصا واكثر به أو حلف لا يلبس سراويل فآثر به أو قيصا فآثر به فيه فهذا كله ليس يحث به الا ان يكون (٢٣٣) له نية فلا يحث الا على نيته ولو حلف لا يلبس ثوبا رجل من عليه

فوجهه له فباعه واشترى
بنمته ثوبا بلبسه لم يحث
الا ان يلبس الذي
حلف عليه بعينه وانما
انظر الى مخرج العين ثم
أحس صاحبها أو أواره
وذلك ان الاسباب
مقدمة والأيمان
بعدا محدثة قد يخرج
على شالها وعلى
خلافها فاحثه على
مخرج عينه أرايت
رجلا لو كان قال
وهبت له مالي خلف
ليضربني أما يحث
ان لم يضربه وليس
يشبه سبب ما قال قال
ولو حلف أن لا يدخل
بيت فلان فدخل بيتا
يسكنه فلان بكراء
لم يحث الا بان يكون
نوي مسكن فلان
فيحث ولو حلف فدخل
فيه لم يحث الا ان
يكون هو أمرهم بذلك
تراخي أولم يتراخ (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
قال نويت شهر لم يقبل
منه في الحكم ان حلف
بالطلاق ودين فيما بينه
وبين الله عز وجل ولو
حلف لا يدخل على
فلان بيتا فدخل على

أنه أبان أن المرأة يحل لمطلقها رجعتا من واحدة واثنين فاذا طلقت ثلاثا حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره
فلم يمكن لزوجه غيره حكم يحل لمطلقها واحدة واثنين الا لأنها حلال اذا طلقت واحدة أو اثنتين قبل
الزوج كان معنى نكاحه وتركه النكاح سواء ولما كانت المطلقة ثلاثا حراما على مطلقها الثلاث حتى
تنكح زوجا غيره فكانت انما تحل في حكم الله تبارك وتعالى اسمه بنكاحه كان له حكم بين أنهما محرمة حتى
ينكحها هذا الزوج الآخر فلم يجوز أن يقاس ما له حكم بما لا حكم له وكان أصل الأمر أن المحرم انما يحل
للرء بفعل نفسه كما يحرم عليه الحلال بفعل نفسه فلما حلت المطلقة ثلاثا بزوجه غيره بعد مفارقتها
نساء أهل الدين في هذا الحكم لم يجوز أن يكون الزوج في غير الثلاث في هذا المعنى وكان في معنى انه لا يحل
نكاحه للزوج المطلق واحدة واثنين ولا يحرم شيئا لأن المرأة لم تحرم فحل به وكان هو غير الزوج ولا
يحل له شيء بفعل غيره ولا يكون لغيره حكم في حكمه الا حيث جعله الله عز وجل الموضع الذي جعله الله
تعالى مخالفا لهذا فلا يجوز أن يقاس عليه خلافه فان قال قيل قال هذا أحد غيرك قيل نعم أخبرنا
ابن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار أنهم سمعوا
أبا هريرة يقول سألت عمر بن الخطاب عن رجل من أهل البحر طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم انقضت
عدهما فترزوها رجلا غيره ثم طلقها أو مات عنها ثم تزوها رجلا الأول قال هي عنده على ما بقي
(قال الشافعي) رحمه الله واذا طلقت المرأة ثلاثا فنكحت زوجا فأنقضت أنه أصابها وأنكر الزوج أحلها
ذلك الزوج لزوجه المطلقة ثلاثا ولم تأخذ من الذي أنكر أصابها الا نصفا تصدق على ما تحل به ولا
تصدق على ما تأخذ من مال زوجها وهكذا لو لم يعلم الزوج الذي يطلقها ثلاثا أنها نكحت فذكرت أنها
نكحت نكاحا صحيحا أو أصيبت حلت له اذا جاعت عليها مدة يمكن فيها انقضاء عدها منه ومن الزوج الذي
ذكرت أنه أصابها ولو كذبها في هذا كله ثم صدقها كان له نكاحها والورع أن لا يفعل اذا وقع في نفسه
أنها كاذبة حتى يجدها ما يدل على صدقها ولو أن رجلا شك في طلاق امرأته فلم يدركها واحدة أو اثنتين
أو ثلاثا فنكحت زوجا غيره فأصابها ثم طلقها فنكحها الزوج الأول ثم طلقها واحدة أو اثنتين فقالت قد أتى
على جميع طلاق لانه لم يطلقني الا واحدة أو اثنتين قبل نكاحي الزوج الآخر الذي نكحت بعد فراقت
أوقاله بعض أهلها ولم تقبله وأقر الزوج بأنه لم يدركها طلقها قبل نكاحها الزوج الآخر واحدة أو اثنتين
أو ثلاثا قبل له هي عندك على ما بقي من الطلاق فان استيقن أنه طلقها قبل نكاحها الزوج واحدة
فطلقها في هذا الملك واحدة أو اثنتين بنى على الطلاق الاول فاذا استكملت ثلاثا بالطلاق الذي قبل الزوج
والطلاق الذي بعده فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره وأجملها تعدد الطلاق الاول ما يستيقن
وتطرح ما يشك فيه ولو قال بعد ما قال أشك في ثلاث ما استيقن أني طلقها قبل الزوج ثلاثا حلف على
ذلك وكان القول قوله

(من يقع عليه الطلاق من النساء) قال الله تبارك وتعالى اذا نكحت المؤمنات ثم طلقوهن وقال
اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقال عز وجل للذين يؤلون من نسائهم وقال الذين ينظرون منكم من
نسائهم وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال عز وجل ولهن الربع مما تركن مع ما ذكر به الزوجات ولم أعلم
مخالفا في أن أحكام الله تعالى في الطلاق والطهار والايلاء لا تقع الا على زوجة ثابتة للنكاح بحل للزوج
جماعها وما يحل للزوج من أمره الا أنه محرم الجماع في الاحرام والمحيض وما أشبه ذلك حتى ينقضي

رجل غيره بيتا فوجد المحلوف عليه لم يحث لانه لم يدخل على ذلك وان علم أنه في البيت فدخل عليه
حث في قول من يحث على غير النية ولا يرفع الخطأ (قال المزني) رحمه الله قدسوى الشافعي في الحث بين من حلف ففعل عمدا
أو خطأ (قال الشافعي) رحمه الله ولو حلف لئلا كان هذا الطعام غدا فهل قبل غدا لم يحث الا كما قال الله جل وعز من كفر بالله من بعد

اعانته الامن أكره وقلبه مطمئن بالايمان ففعلنا أن قول المكره كالم يكن في الحكم وعقلنا أن الاكره هو أن يغلب بفعل منه فاذا تلف ما حلف عليه ليفعل فيه شأ بفعل منه فهو في أكثر من الاكره ولو حلف ليقضيه حقه لوقت الآن يشاء أن يؤخره فمات قبل بقاء أن يؤخره أنه لا حث عليه وكذلك لو قال الآن يشاء فلان فمات فلان (٢٣٣) الذي جعل المشئة اله (قال المزني) هذا غلط ليس في موته

ما يمنع امكان بره وأصل قوله ان أمكنه البر فلم يفعل حتى فاته الامكان أنه يحث وقد قال لو حلف لا يدخل الدار الا باذن فلان فمات الذي جعل الاذن اليه انه ان دخلها حث (قال المزني) وهذا وذلك سواء (قال الشافعي) رحمه الله ولو حلف ليقضيه عند رأس الهلال أو الى رأس الهلال ٣ فرأى في الليلة التي يهل فيها الهلال حث (قال المزني) رحمه الله وقد قال في الذي حلف ليقضيه الى رمضان فهل أنه حاث لانه حد (قال المزني رحمه الله) هذا أصح كقوله الى الليل فاذا جاء الليل حث (قال الشافعي) ولو قال الى حين فليس يعلم لانه يقع على مدة الدنيا ويوم والفتيا أن يقال له الورع لك أن نقضه قبل انقضاء يوم لأن الحين يقع عليه من حين حلفت ولا تحثك أبدا لاننا نعلم الحسن غاية

ولا يحرم أن ينظر منها الى ما لا ينظر اليه غيره ولم أعلم مخالفا في أن الميراث بين الزوجين لا يكون الا في نكاح صحيح وأن يكون دين الزوجين غير مختلفين ويكونا حرين فكل نكاح كان ثابتا وقع فيه الطلاق وكل من وقع عليه الطلاق من الأزواج وقع عليه الظهار والابلاء وكيفما كان الزوجان حرين أو عبيدين أو أحدهما حر والآخر عبد أو مكاتب أو مدبر أو لم تكمل فيه الحرية ويحل لأى زوج وزوجه ويقع الميراث بين كل حرين من الأزواج مجتمعى الدين فكل اسم نكاح كان فاسدا لم يقع فيه شيء من هذا الاطلاق ولا غيره لأن هذين ليسا من الأزواج وجميع ما قلنا ان نكاحه مفسوخ من نكاح الرجل المرأة بغير ولي ولا سلطان أو أن ينكحها ولي بغير رضاها رضى بعد أو لم يرض فالحقد فاسد لان نكاح بينهما وكذلك لو كان هو الزوج ولم يرض لم يكن زوجا بذلك النكاح وان رضى وكذلك المرأة لم تبلغ بزوجه غير أبيها والصبي لم يبلغ بزوجه غير أبيه وكذلك نكاح المتعة وما كان في معناه ونكاح المحرم وكذلك الرجل ينكح أخت امرأته وأختها عندة أو خامسة والعبد لم تكمل فيه الحرية ينكح ثالثة والحر يحد الطول فينكح أمة والحر والعبد ينكحان أمة كتابية وما كان في هذا المعنى مما يفسخ نكاحه وما كان أصل نكاحه ثابتا فهو يتفرق بعينين أحدهما هكذا لا يخالفه وذلك الرجل الحر لا يحد طولاً فينكح أمة ثم يملكها فاذا تم له ملكها فاسد النكاح ولم يقع عليها شيء مما يقع على الأزواج من طلاق ولا غيره وذلك ان الله عز وجل يقول والذين هم لفر وجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فلم يحل الجماع الا بنكاح أو ملك وحكم أن يقع في النكاح ما وصفنا من طلاق يحرم به الحلال من النكاح وغيره وحكم في الملك بأن يقع من المالك فيه العتق فيحرم به الوطء بالملك وفرق بين احلالهما وتحريرهما فلم يجز أن يوطأ الفرج الا بأحد هادون الآخر فلما ملك امرأته خالت عن النكاح الى الملك انفسخ النكاح « قال الربيع » يريد بأحد هادون الآخر أنه لا يجوز أن تكون امرأته وهو يملكها وبعضها حتى يكون ملك وحده بأكاله أو التزويج وحده بأكاله (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك اذا ملك منها قصفا وان قل لأنها خرجت من أن تكون زوجته لو قد نفها ولم تحلل له بالملك حتى يستكمل ملكها وهكذا المرأة تملك زوجها ولا يختلف الملك بين الزوجين بأى وجهما كان الملك ميراثا أو هبة أو صدقة أو غير ذلك وهكذا البيع اذا تم كله وتعام الميراث أن يموت المورث قبضه الوارث أو لم يقبضه قبله أو لم يقبله لأنه ليس له رده وتعام الهبة أو الصدقة أن يقبلها الموهوب له والمصدق عليه ويقبضها وتعام الوصية أن يقبلها الموصى له وان لم يقبضها وتعام البيع أن لا يكون فيه شرط حتى يتفرقا عن مقامهما الذي تبايعا فيه وما لم يتم البيع والصدقة والهبة فلأن رجلا وحبته امرأته أو اشتراها أو تصدق بها عليه فلم يقبض الموهوب له ولا المصدق عليه ولم يفارق البيعان مقامهما الذي تبايعا فيه ولم يجز أحدهما صاحبه بعد البيع فيختار البيع لم يكن له أن يوطأ امرأته بالنكاح لأن له فيها شبا عاك حتى يرد الملك فتكون زوجته بحالها أو يتم الملك فيفسخ النكاح ويكون له الوطء بالملك واذا طلقها في حال الوقف أو نظاها أو الى منها وقف ذلك فان ردت الملك وقع عليها الطلاق والابلاء وما يقع بين الزوجين (١) وان لم يتم ملكه فيها بالعقد الاول من الصدقة أو الهبة أو البيع سقط ذلك كله عنه لاننا علمنا حين تم البيع أنها غير زوجته حين أوقع ذلك عليها فاذا عتقت الامه عند العبد فلها الخيار فان أوقع عليها الطلاق بعد العتق قبل الخيار فالطلاق موقوف فان ثبتت عنده وقع وان فسخت النكاح سقط والوجه الثاني أن يكون الزوجان مشركين وثنيين فيسلم الزوج أو الزوجة فيكون

(١) كذا في النسخ ووجهه وان تم باسقاط الثاني تأمل

(٣٠ - الام - خامس) وكذلك زمان ودهر واحقاب وكل كلمة مفردة ليس لها ظاهر يدل عليها ولو حلف لا يشتري فأمر غيره أو لا يطلق فحل طلاقها بها فطلقت أو لا يضرب عده فأمر غيره فغضبه لا يحث الا أن يكون نوى ذلك (قال الشافعي) ومن حلف لا يفعل فعلى أن لا يكون امرأته لم يحث حتى يكونا جميعا وحتى يأكل كل الذي حلف أن لا يأكله ولو قال والله لا أشرب (٣) قوله فرأى في الليلة الخ كذا في أصله ولا معنى له وفي الام فبين حلف الى رأس الشهر الخ انه يحث بفوات الليلة الاولى ويومها فيجوز

ماء هذه الاداوة أو ماء هذا النهر لم يحن حتى يشرب ماء الاداوة كله ولا يسيل به الى شرب ماء التهر كله ولو قال من ماء هذه الاداوة أو من ماء هذا النهر حنث ان شرب شيئا من ذلك (باب من حلف على غريمه لا يفارقه حتى يستوفي حقه) (قال الشافعي) رحمه الله من حلف على غريمه لا يفارقه (٣٣٤) حتى يستوفي حقه ففرضه لم يحنث لانه لم يفارقه ولو قال لا أفترق أنا وأنت حنث

ولو أفلس قبل أن يفارقه أو استوفى حقه فيما يرى فوجد في دنائره زجاجة أو نحاسا حنث في قول من لا يطرَح القلب والخطأ عن الناس لان هذا لم يعمده قال ولو أخذ بحقه عرضا فان كان قيمة حقه لم يحنث وان كان أقل حنث الا أن ينوي حتى لا يبقى عليه من حقه شيء فلا يحنث (قال المزني) رحمه الله ليس للقيمة معنى لان يمينه ان كانت على عين الحق لم يبر الا بعينه وان كانت على البراءة فقد برئ والعرض غير الحق سوى أول يسو (قال الشافعي) رحمه الله حد الفراق أن يتفرقا عن مقامهما الذي كانا فيه أو يجلسهما قال ولو حلف ليقضينه حقه غدا فقضاه اليوم حنث لان قضاءه غدا غير قضاءه اليوم فان كانت نيته أن لا يخرج غدا حتى أفضلك حقا فقد برئ وهكذا لو وهبه له رب الحق حنث الا أن يكون

النكاح موقوفا على العدة فان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما كان النكاح ثابتا وان لم يسلم حتى تنقض العدة كان النكاح مفسوخا وما وقع الزوج في هذه الحال على امرأته من طلاق أو ما يقع بين الزوجين فهو موقوف فان ثبت النكاح باسلام المتخلف منهما وقع وان انقض النكاح بأن لم يسلم المتخلف عن الاسلام منهما سقط وكل نكاح أبدا يفسد من حادث من واحد من الزوجين أو حادث في واحد منهما ليس بطلاق الزوج فهو فسخ بلا طلاق (الخلاف فيما يحرم بالزنا) (قال الشافعي) رحمه الله أما الرجل يزني بامرأة أبيه أو امرأته فلا تحرم واحدة منهما على زوجها بعصية الآخرها ومن حرمها على زوجها بهذا أشبه أن يكون خالف حكم الله تعالى لأن الله عز وجل جعل التحريم بالطلاق الى الزواج فجعل هذا الى غير الزوج أن يحرم عليه امرأته أو الى المرأة نفسها أن تحرم نفسها على زوجها وكذلك الزوج يزني بامرأته أو بنتها لا تحرم عليه امرأته ومن حرم عليه أشبه أن يدخل عليه أن يخالف حكم الله تعالى في أن الله حرمها على زوجها بطلاقه أو ما حرمها على زوجها بما هو أقم يكن الزنا طلاقا لها ولا فعلا يكون في حكم الله جل ثناؤه ولا في سفر رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريمها وكان فعلا كما وصفت وقع على غيرها فحرمته فقال قولنا لا تخالف الكتاب محالا بأن يكون فعل الزوج وقع على غيرها فحرمته امرأته عليه وذكر الله عز وجل ما من به على العباد فقال فجعله نسا وصهرها فحرم بالنسب الامهات والاخوات والعمت والخالات ومن سبي وحرم بالصهر ما تنكح الآباء وامهات النساء وبنات المدخول بهن منهن فكان تحريمه بأنه جعله للحرمان على من حرم عليه حقا ليس لغيرهن عليهن وكان ذلك منامته بما رضى من خلاله وكان من حرم عليه لهن محرما يتخلو بهن ويسافر ويرى منهن ما لا يرى غير المحرم وانما كان التحريم لهن رحمه لهن ولمن حرم عليه ومناع لهن وعليهم لا عقوبة لواحد منهما ولا تكون العقوبة فيما رضى ومن حرم بالزنا الذي وعد الله عليه النار وحده عليه فاعله وقرنه مع الشرك به وقتل النفس التي حرم الله أحوال العقوبة الى أن جعلها موضع زوجه فن دخل عليه خلاف الكتاب فيما وصفت وفي أن الله تعالى حين حكم الاحكام بين الزوجين من اللعان والظهار والايلاء والطلاق والميراث كان عندنا وعندنا على النكاح الصحيح فاذا زعمنا أن الذي أراد الله عز وجل بأحكامه في النكاح ما صح وحل فكيف جازله أن يحرم بالزنا وهو حرام غير نكاح ولا شبهة

(من لا يقع طلاقه من الازوج) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقع طلاق من لزمه فرض الصلاة والحدود وذلك كل بالغ من الرجال غير مغلوب على عقله لانه انما خوطب بالقرآن من بلغ لقول الله تعالى واذ بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا ولقوله الله تبارك وتعالى وابتلوا السامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز ابن عمر في القتال ابن خمس عشرة ورده ابن أربع عشرة ومن غلب على عقله بفطرة خلقه أو حادث عليه لم يكن سببا لاجتلابها على نفسه بعصية لم يلزمه الطلاق ولا الصلوة ولا الحدود وذلك مثل المعتوه والمجنون والموسوس والمبرسم وكل ذى مرض يغلب على عقله ما كان مغلوبا على عقله فاذا ناب اليه عقله فطلق في حاله تلك أو أتى حدا أقيم عليه ولزمته القرائض وكذلك المجنون مجن وريقق فاذا طلق في حال جنونه لم يلزمه وإذا طلق في حال افاقته لزمه وان شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته فقال طلق في حال جنوني أو مرض عالت على عقلى فان قامت له يمينه على مرض غلب على عقله في الوقت الذي طلق فيه سقط طلاقه وأحلف ما طلق وهو يعقل

نوى أن لا يبقى على غدا من حقه شيء فبر (باب من حلف على امرأته لا يخرج الا بانه) (قال الشافعي) من قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الا باني أو حتى أذنك فهذا على مرة واحدة وإذا خرجت بانه فقد بر ولا يحنث ثانية الا أن يقول كلما خرجت الا باني فهذا على كل مرة ولو أذن لها أو شهد على ذلك فخرجت لم يحنث لانه قد أذن لها وان لم تعلم كماله كان

عليه حق لرجل فغاب أو مات فجعله صاحب الحق في حل برئ غير أني أحب له في الورع لو أحنث نفسه لانهما خرجت عاصيته له عند نفسها
وان كان قد أذن لها (باب من يعتق من مما يليك إذا حنث أو حلف بعقوبته فباعه ثم اشتراه وغير ذلك) (قال الشافعي)
رحمة الله من حلف بعقوبته ما يملك وله أمهات أو أولاد ومديرون وأشقا من (٣٣٥) عبيد عتقوا عليه إلا المكاتب إلا أن

ينويه لان الظاهر أن
المكاتب خارج من
ملكه بمعنى ودخل فيه
بمعنى وهو محمول بينه
وبين أخيه ذمالة
واستخدامه وأرش
الجنانية عليه ولا زكاة
عليه في ماله ولا زكاة
الفطر في رقيقه وليس
كذا أم ولده ولا مديره ولو
حلف بعقوبته عبده
ليضربنه غدا فباعه
اليوم فلما مضى غدا
اشتراه فلا بحث لان
الحنث اذا وقع مرة لم
يبحث ثانية ولو قال
لعبده انت حر إن بعثت
فباعه ببيع ليس ببيع
خيار فهو حر حين عقد
البيع وانما عتقه من
قبل أن النبي صلى الله
عليه وسلم لم يجعل
المبتاعين بالخيار مالم
يتفرقا قال وتفرقهما
بالأبدان فقال فكان لو
أعتقه عتق فيعتق
بالحنث ولو قال ان
زوجتك أو بعثت فانت
حر فزوجه أو باعه بيعا
فساد المبحث

(باب جامع الأيمان
الثاني)

(قال الشافعي) رحمه

يعقل وان قالت امرأته قد كان في يوم كذا في أول النهار مغلوبا على عقله وشهد الشاهدان على الطلاق
فأثبت أنه كان يعقل حين طلق لزمه الطلاق لأنه قد يغلب على عقله في اليوم ويضيئ وفي الساعة ويضيئ وان
لم يثبت شاهد الطلاق أنه كان يعقل حين طلق أو شهد الشاهدان على الطلاق وعرف أنه قد كان في ذلك
اليوم مغلوبا على عقله أحلف ما طلق وهو يعقل والقول قوله وان شهدا عليه بالطلاق ولم يثبتا في يعقل
أم لا وقال هو كنت مغلوبا على عقلي فهو على أنه يعقل حتى يعلم بينة تقوم أنه قد كان في مثل ذلك الوقت
يصيبه ما يذهب عقله أو يكثر أن يعتريه ما يذهب عقله في اليوم والأيام فيقبل قوله لأن له سببا يدل
على صدقه

(باب طلاق السكران) (قال الشافعي) رحمه الله ومن شرب خرا أو نبيذا فأسكره فطلق لزمه الطلاق
والحدود كلها والفرائض ولا تسقط المعصية بشرب الخمر والمعصية بالسكر من التبيذ عنه فرضا ولا طلاقا
فان قال قائل فهذا مغلوب على عقله والمريض والمجنون مغلوب على عقله قيل المريض مأجور ومكفر
عنه بالمرض مرفوع عنه القلم اذا ذهب عقله وهذا أتم مضروب على السكر غير مرفوع عنه القلم فكيف
يقاس من عليه العقاب بمن له الثواب والصلاة مرفوعة عن غلب على عقله ولا ترفع عن السكران وكذلك
الفرائض من حج أو صيام أو غير ذلك ومن شرب نجسا أو حريفا أو مرقد التعلج به من مرض فأذهب عقله
فطلق لم يلزمه الطلاق من قبل أن ليس في شيء من هذا أن تضربهم على شربه في كتاب ولا سنة ولا إجماع
فاذا كان هكذا كان جائزا أن يؤخذ الشيء منه للمنفعة لا لقتل النفس ولا لذهاب العقل فان جاء منه قتل
نفس أو أذهب عقل كان كالمرضى يبرئ من طعام وغيره وأجدر أن لا يأثم صاحبه بأنه لم يرد واحدا
منهما كما يكون جائزا لبط الجرح وفتح العرق والحجامة وقطع العضو رجاء المنفعة وقد يكون من بعض
ذلك سبب التلف ولكن الأغلب السلامة وأن ليس بذلك لذهاب العقل ولا لتلف المعصية

(باب طلاق المريض) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ملك الله تعالى الأزواج الطلاق فمن طلق من
الأزواج وهو بالغ غير مغلوب على عقله جاز طلاقه لانه تحرير لا امرأته بعد أن كانت حلالا له فسواء كان
صحيا حين يطلق أو مريضا فالطلاق واقع فان طلق رجل امرأته ثلاثا أو تطليقة لم يبق له عليها من الطلاق
غيرها ولا عنها وهو مريض فكيف في وقوع ذلك على الزوجة وتحررها عليه حكم الصحيح وكذلك ان
طلقها واحدة ولم يدخل بها وكذلك كل فرقة وقعت بينهما ليس للزوج عليها فإرجاعه بعد الطلاق فان
لم يصح الزوج حتى مات فقد اختلف في ذلك أصحابنا فمنهم من قال لا أثر له وذهب إلى أن حكم الطلاق اذا
كان في الصحة والمرض سواء فان الطلاق يقع على الزوجة وأن الزوج لا يرث المرأة لو ماتت فكذلك لا يرثه
لأن الله تعالى ذكره انما ورث الزوجة من الزوج والزوج من الزوجة كما تار وحين وهذا ليس بزوجين
ولا يملك رجعتا فتكون في معاني الأزواج قترت وتورث وذهب إلى أن على الزوجة أن تعتمد من الوفاة
أربعة أشهر وعشرا وهذه لا تعتمد من الوفاة إلى أن الزوجة اذا كانت وارثة ان مات زوجها كانت
موروثة ان مات قبله وهذه لا يرثها الزوج وذهب إلى أن الزوجة تغسل الزوج ويغسلها وهذه لا تغسلها
ولا يغسلها وإلى أنه ينكح أختها وأربعها سواها وكل هذا بين أن ليست زوجة ومن قال هذا فليست
عليه مسألة صح الزوج بعد الطلاق أو لم يصح أو نكحت الزوجة أو لم تنكح ولم يورثها منه اذا لم يكن له عليها
رجعة ولا يومنها ولو طلقها ساعة يموت أو قال أنت طالق قبل موتي بطرفة عين أو بيوم ثلاثا لم ترث في هذا

الله واذ حلف لا يأكل الرأس فأكل الرأس الحيوان أو رؤس الطير أو رؤس شيء يخالف رؤس الغنم والابل والبقر لم يحنث من قبل أن الذي
يعرف الناس اذا خطبوا بأكل الرأس انما هي ما وصفنا إلا أن يكون بلادها صيد يكثر كما يكثر لحم الانعام في السوق وتكثر رؤسها فيحنث في
رؤسها وكذلك البيض وهو بيض الدجاج والاوز والنعام الذي يرأى بالأنفه حيا فأبيض الحيتان فلا يكون هكذا ولو حلف لا يأكل لحما

حنت بلحم الابل والبقر والغنم والحش والطير لانه كله لحم ولا يحنت في لحم الحيتان لانه ليس بالاغلب ولوحلف أن لا يشرب سويقا
فأكله أو لا يأكل خبزا فانه يفسره أو لا يشرب شيئا فذاقه فدخل بطنه لم يحنت ولوحلف لا يأكل سمناقا كله بالخبز أو بالعصيدة أو
بالسويق حنت لان السم (٢٣٦) لا يكون ما كولا لا بغيره الا أن يكون جامدا فيقدر على أن يأكله جامدا مفردا

القول بحال (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي رواد ومسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي مليكة
أنه سأل ابن الزبير عن الرجل يطلق المرأة فينتها ثم يموت وهي في عدها فقال عبد الله بن الزبير طلاق عبد الرحمن
ابن عوف تخاضرت الأصبغ الكلبية فبنتها ثم مات عنها وهي في عدها فوزئها عثمان قال ابن الزبير وأما
أنافلا أرى أن ترث مبتوتة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف
قال وكان أعلمهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته البتة وهو
مريض فوزئها عثمان منه بعد انقضاء عدها (قال الشافعي) رحمه الله فذهب بعض أصحابنا إلى أن
يورث المرأة وإن لم يكن للزوج عليها رجعة إذا طلقها الزوج وهو مريض وإن أنهت عدها قبل موته
وقال بعضهم وإن نكحت زوجا غيره وقال غيرهم ترثه ما تمتعت من الأزواج وقال بعضهم ترثه ما كانت
في العدة فإذا انقضت العدة لم ترثه وهذا ما استخبر الله عز وجل فيه « قال الربيع » وقد استخار الله
تعالى فيه فقال لا ترث المبتوتة (قال الشافعي) رحمه الله غير أني أعيقلت فاني أقول لا ترث المرأة زوجيها
إذا طلقها مريضا طلاقا لا يملك فيه الرجعة فانقضت عدها ونكحت لأن حديث ابن الزبير متصل وهو
يقول ورثها عثمان في العدة وحديث ابن شهاب منقطع وأيهما قلت فإن صح بعد الطلاق ساعة ثم مات
لم ترثه وإن طلقها قبل أن يمسيها فأيهما قلت فليها نصف ما سمي لها إن كان سمي لها شيئا ولها المتعة إن
لم يكن سمي لها شيئا ولا عدة عليها من طلاق ولا وفاة ولا ترثه لأنها لا عدة عليها وأيهما قلت فلو طلقها وقد
أصابها وهي مملوكة أو كافرة وهو مسلم طلاقا لا يملك فيه الرجعة ثم أسلمت هذه وعقت هذه ثم مات مكانه
لم ترثه لانه طلقها ولا معنى لفراره من ميراثها ولومات في حاله تلك لم ترثه ولو كان طلاقه يملك فيه الرجعة
ثم عقت هذه وأسلمت هذه ثم مات وهما في العدة ورثناه وإن مضت العدة لم ترثناه لأن الطلاق كان وهما
غير وارثين لومات وهما في حالهما تلك وإن كانت من الأزواج وإذا طلق الرجل امرأته وهو مريض طلاقا
يملك فيه الرجعة ثم مات بعد انقضاء عدها لم ترث في قول من ذهب إلى قول ابن الزبير لأن من ذهب إليه نظر
إليه حين يموت فإن كانت من الأزواج أو في معنى الأزواج من المطلقات الثلاثي عليهن الرجعة وهن في
عدتهن ورثنا وكذلك إن ماتت ورثها الزوج وإن لم يكن عليها عدة لم يرثها لأنها خارجة من الأزواج
ومعانيهن وفي قول من ذهب إلى القول الآخر ترثه ما لم تنقض عدها وإن طلقها طلاقا صحيحا لا يملك فيه
الرجعة ثم صح ثم مرض فمات لم ترثه وإن كانت في العدة لأنه قد صح فلو ابتدأ طلاقها في ذلك الوقت لم ترثه
وإن كان يملك الرجعة فمات في العدة ورثته * والمرض الذي يمنع صاحبه فيه من الهبة وانلاف ماله إلا
في الثلث إن مات ويورث منه من يورث إذا طلق مريضا كل مرض يخوف مثل الحى الصالب والبطن
وذات الجنب والخاصرة وما أشبهه مما يضمنه على الفراش ولا يتناول فاما ما ضمنه مثله وتناول مثل
السل والفالج إذا لم يكن به وجع غيرهما أو يكون بالفلوج منه سورة ابتدائه في الحال التي يكون مخوفا
فها فإذا تناول فإنه لا يكاد يكون مخوفا فاما إذا كانت حى الربع رجل فلا أغلب منها أنهم غير مخوفة
وأنها إلى السلامة فإذا لم تضمنه حتى يلزم الفراش من ضمن فهو كالصحيح وإذا ضمنه كان كالمرضى
وإذا آلى رجل من امرأته وهو صحيح فماتت الأربعة أشهر وهو مريض فمات قبل أن يوقف فهي زوجته
وإن وقف ففداء بلسانه وهو لا يقدر على الجماع فهي زوجته وإن طلق والطلاق يملك الرجعة فإن مات وهي
في العدة ورثته وإن ماتت ورثها وإن مات وقد انقضت العدة لم يرثها ولم ترثه ولو قد فها وهو مريض أو صحيح

وإذا حلف لا يأكل كل هذه
التمرة فوقعت في تمر
فإن أكله الا تمر أو
هلكت منه تمر لم
يحنت حتى يستيقن
أنه أكلها والورع أن
يحنت نفسه وإذا
حلف أن لا يأكل كل هذه
الخططة فخطتها أو خبزها
أو فلاها فعملها سويفا
لم يحنت لانه لم يأكل
ما وقع عليه اسم فتح ولو
حلف لا يأكل كل لحافا كل
شحم ولا شحما فأكل
لحفا أو رطباً فأكل تمرا
أو قرافاً كل رطباً أو زبدا
فأكل لبنا لم يحنت لأن
كل واحد منها غير
صاحبه ولو حلف
لا يكلم رجلا ثم سلم على
قوم والمخوف عليه
فيهم لم يحنت إلا أن
ينويه ولو كتب إليه
كتابا أو أرسل إليه
رسولا فالورع أن
يحنت ولا يبين ذلك لأن
الرسول والكتاب غير
الكلام (قال المزني)
رحمه الله هذا عندي به
وبالحق أولى قال الله
جل ثناؤه آيتك أن لا
تكلّم الناس ثلاث ليل
سويّا إلى قوله بكرة

وعشيا فافهمهم ما يقوم مقام الكلام ولم يتكلم وقد احتج الشافعي بان الهجرة محرمة فوق ثلاث
فلو كتب أو أرسل إليه وهو يقدر على الكلام لم يخرج منه هذا من الهجرة التي يأنمها (قال المزني) رحمه الله فلو كان الكتاب كلاما خرج
به من الهجرة فتفهم (قال الشافعي) رحمه الله ولو حلف لا يرى كذا إلا رفعه إلى قاض فراه فم يكفه رفعه إليه حتى مات ذلك القاضي لم

يبحث حتى يمكنه فيفرط وان عزل فان كانت نيته أن يرفع اليه ان كان فاضيا فلا يجب رفعه اليه وان لم يكن له نية خشيت أن يبحث ان لم يرفع اليه ولو حلف ما له مال وله عرض أو دين حث الآن أن يكون نوى غير ذلك فلا يبحث قال ولو حلف بضرب من عبده مائة سوط فجعلها فاضرب بها فان كان يحيط العلم أنها مائة كها بر وان أحاط انها لم (٣٣٧) تماسه كها لم يبر وان شئت لم يبحث في الحكم ويبحث في الورع

واحتج الشافعي بقول الله عز وجل ولا تحت وضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بانكالك الخلف في الزنا وهذا شيء مجموع غير أنه اذا ضرب به بها مائة (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف قوله لو حلف ليفعلن كذا الوقت إلا أن يشاء فلان فان مات أو غي عنا حتى مضى الوقت حث (قال المزني) رحمه الله وكلا ما يبر به شك فكيف يبحث في أحدهما ولا يبحث في الآخر فقياس قوله عندي أن لا يبحث بالشك (قال الشافعي) ولو لم يقل ضرب به بأشديد فأشدي ضرب ضربه أباه لم يبحث لانه ضربه ولو حلف لا يهب له هبة فتصدق عليه أو نخله أو أعمره فهو هبة فان أسدنه فأنما هي عارية لم يملكه أباه فحق شاعر جمع فيها وكذلك ان حبس عليه ولو حلف ان لا يركب دابة العبد فركب دابة العبد لم يبحث لانها ليست له

فلم يلاعنها حتى مرض ثم مات كانت زوجته وكذلك لو اتعن فلم يكمل اللعان حتى مات كانت زوجته ترثه ولو أكمل اللعان وقعت الفرقة ولم ترثه وان كان مريضاً حتى وقعت الفرقة في واحد من القولين وذلك أن اللعان حكم حكم الله تعالى به يحده السلطان ان لم يلتن وان الفرقة لزمته بالسنة أحب أو كره وأنهما لا يجتمعان بحال أبداً خالهما اذا وقع اللعان غير حال الا زواج فلا ترثه ولا يرثها اذا اتعن هو ولو ظهر منها صحيحاً أو مريضاً فسواء هي زوجته ليس الظاهر بطلاق أنما هي كاليمين يكفرها فان لم يكفرها حتى مات أو ماتت ثوراً واذا قال الرجل لامرأته وهو مريض ان دخلت دار فلان أو خرجت من منزلي أو فعلت كذا لأمرني ما عساه أن تفعله ولا تأتم بتركة فانت طالق ثلاثاً أو طالق ولم يبق له عليها من الطلاق الا واحدة ففعلت ذلك طلقت ثم ماتت لم ترث في العدة بحال لأن الطلاق وان كان من كلامه كان بفعله ما وقع وكذلك لو قال لها اختاري نفسك أو البت طلاق ثلاثاً فطلقت نفسها ثلاثاً وكذلك لو اخلفت منه وكذلك لو قال لها ان شئت فانت طالق ثلاثاً ففعلت وكل ما كان من هذا كان يتم هو هي تجسد منه بداً فطلقت منه طلاقاً لا يعلك فيه الرجعة لم ترثه ولم يرثها عندي في قياس جميع الأقاويل وكذلك لو سأله أن يطلقها ثلاثاً فطلقها ثلاثاً لم ترثه ولو سأله أن يطلقها واحدة فطلقها ثلاثاً لم ترثه في العدة في قول من يورث امرأته المريض اذا طلقها ولكنه لو قال لها وهو مريض أنت طالق ان صليت المكتوبة أو تطهرت للصلاة أو صمت شهر رمضان أو كتبت أبك أو أملت أو قعدت أو قف ومثل هذا مما تكون عاصية بتركة أو يكون لا بد لها من فعله ففعلته وهو مريض ثم مات ورثته في العدة في قول من ذهب الى ثورتها اذا طلقها مريضاً وهكذا لو حلف صحيحاً على شيء لا يفعله هو ففعله مريضاً ورثته في هذا القول فأما قول ابن الزبير فيقطع هذا كله وأصله أن ينظر الى حالها يوم يموت فان كانت زوجة أو في معناها من طلاق يعلك فيه الزوج الرجعة وكانت لو ماتت في تلك الحال ورثها ورثها منه (١) وان لم يكن يرثها لو ماتت في تلك الحال لم تكن زوجة ولا في طلاق يعلك فيه الرجعة ولم نورثها في أي حالة كان القول والطلاق مريضاً كان أو صحيحاً ولو قال لها وهو مريض أنت طالق ثلاثاً ان صمت اليوم تطوعاً وخرجت الى منزل أو صامت تطوعاً وخرجت الى منزل أبيها لم ترثه من قبل أنه قد كان لها من هذا بد وكانت غيراً ثمة بتركة كما منزل أبيها ذلك اليوم وكل ما قيل مما وصفت أنها ترثه في العدة في قول من يورثها اذا كان القول في المرض وقع الطلاق في المرض فقال في المرض ثم صح ثم وقع لم ترثه اذا كان الطلاق لا يعلك الرجعة وكل ما قال في الصحة مما يقع في المرض فوقع الطلاق به في المرض وكان طلاقاً لا يعلك فيه الرجعة لم ترثه مثل أن يقول أنت طالق غداً أو اذا جاء هلال كذاً أو اذا جاءت سنة كذاً أو اذا قدم فلان وما أشبه هذا فوقع به الطلاق البائن وهو مريض لم ترث لان القول كان في الصحة (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها اذا مرضت فانت طالق ثلاثاً فرض فانت قبل أن يصح ورثت في قول من يورثها اذا كان الطلاق في المرض لانه عمدة أن وقع الطلاق في المرض واذا مرض الرجل فأقر أنه قد كان طلق امرأته في الصحة ثلاثاً فوقع الطلاق باقراره ساعة تكلم واستقبلت العدة من ذلك اليوم ولا ترثه عندي بحال واذا قال الرجل لامرأته وهو مريض أنت طالق ثلاثاً اذا صححت فصح

(١) قوله وان لم يكن يرثها لو ماتت الى قوله ولو قال لها وهو مريض كذا في النسخ والحكم مفهوم مما قبله وان كان في العبارة زيادة أو تحريف من النسخ تأمل

اتما اسمها مضاف اليه (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال مالي في سبيل الله أو صدقة على معاني الأيمان فذهب عائشة رضي الله عنها وعدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعطاء والقياس أن عليه كفارة يمين وقال من حث في المشي الى بيت الله فقيه قولاً لأحدهما قول عطاء كفارة يمين وبمذهبه أن أعمال البر لا تكون الا ما فرض الله أو تبرأ ربه الله عز وجل (قال الشافعي) والتبرأ أن يقول

الله على أن شفاني أن أجد نذرا فأما إن لم أقضك حقل فعلى المشي إلى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لامعاني النذور (قال الرني)
 رحمه الله قد قطع بأنه قول عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس وقد قال في غيره هذا الموضع لو قال لله على نذر شيء شاء
 فلان قضاءه لم يكن عليه شيء إنما النذر (٣٣٨) ما أريد به الله عز وجل ليس على معاني المعلق والسائي غير الناذر

(باب النذور)

ثم مرض فبات لم تره لانه أوقع الطلاق في وقت لو استدأه فيه لم تره وإذا قال الرجل لامرأته صححا أنت طالق ثلاثا قبل أن أقتل بشهر أو قبل أن أموت بشهر أو قبل أن أموت من الحى أو سى مرضا من الأمراض فبات من غير ذلك المرض لم يقع الطلاق وورثته وكذلك لو مات من ذلك المرض قبل الشهر لان الطلاق لم يقع ولا يقع إلا بان يموت من ذلك المرض ويكون قبل موته بشهر فيجتمع الأمران ولها الميراث في الأفاويل وان مضى شهر من يوم قال تلك المقالة ثم مات من ذلك المرض بعينه لم يقع الطلاق ولا يقع الطلاق حتى يعيش بعد القول أكثر من شهر بوقت من الأوقات يقع فيه الطلاق فيكون لقوله موضع فأما إذا كان موته مع الشهر سواء فلا موضع لقوله وورث ولم يقع عليها طلاق وإذا قال أنت طالق قبل موتي بشهر من أول ثلاثة أشهر أو أكثر ثم عاش أقل مما سى ثم مات فان الطلاق لا يقع عليه ولها الميراث وان عاش من حين تكلم بالطلاق إلى ان مات أكثر مما سى بطرفة عين أو أكثر وقع الطلاق عليه في ذلك الوقت وذلك قبل موته بما سى ولا ترث اذا كان ذلك القول وهو صحيح ولو طلقها ثلاثا وهو مريض ثم ارتدت عن الاسلام ثم عادت إليه ثم مات ولم يصح لم تره لانها أخرجت نفسها من الميراث ولو كان هو المرتدة ثم عاد إلى الاسلام فبات من مرضه لم تره عندي وورثته في قول غيري لانه فاز من الميراث ولو كانت زوجته أمة فقال لها وهو صحيح أنت طالق ثلاثا إذا عتقت فعتقت وهو مريض ثم مات وهي في العدة لم تره وان كان قاله لها وهو مريض لم تره في قول ابن الزبير وورث في القول الآخر (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها وهي أمة أنت طالق ثلاثا غدا وهو مريض وقال لها سيدها أنت حرة اليوم بعد قوله لم تره لانه قاله وهي غير وارث وكذلك ان كانت مشركة وهو مسلم ولو قال لها سيدها والزواج مريض أنت حرة بعد اذ قال الزوج أنت طالق ثلاثا بعد غدا ولم يعلم عتق السيد لم تره وان مات من مرضه وان كان يعلم عتق السيد لم تره في قول ابن الزبير وورثته في قول الآخر لأنه فاز من الميراث قال وان كانت تحت المسلم مملوكة وكافرة فبات والمملوكة حرة والكافرة مسلمة فقالت هذه عتقت قبل أن يموت وقال ذلك الذي أعتقها وقالت هذه أسلمت قبل أن يموت وقال الورثة مات وأنت مملوكة ولا أخرى مات وأنت كافرة فالقول قول الورثة وعليها البينة « قال أبو محمد » فيه قول آخر إن القول قول التي قالت لم أكن مملوكة لأن أصل الناس الحرية وعلى التي قالت لم أكن نصرانية البينة وإذا قال الورثة لامرأة الرجل كنت كافرة حين مات ثم أسلمت أو مملوكة حين مات ثم عتقت ولم يعلم أنها كافرة ولا مملوكة وقالت لم أكن كافرة ولا مملوكة فالقول قولها وعلى الورثة البينة

(طلاق المولى عليه والعبد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز طلاق المولى عليه البالغ ولا يجوز عتقه لأمواله ولا غيرها فان قال قائل فكيف يجوز طلاقه قيل لان الصلاة والحد وعليه واجبة فإذا كان ممن يقع عليه التحريم حده على اتیان الحرم من الزنا والقدف والقتل وكان كغير المولى عليه في أن عليه فرضا حراما وحلالا فالطلاق تحريم يلزمه كإلزام غيره فان قيل فقد يتلف به مالا قيل ليس له من مال امرأته شيء فيتلغه بطلاقها إنما هو أن يحرم عليه منها شيء كان مباحا له فان قيل فقد يرثها قيل لا يرثها حتى يموت ولم تمت حين طلقها فان قيل فيحتاج إلى نكاح غيرها قيل فذلك ليس بانلاف شيء فيها إنما هو شيء يلزمه لغيرها ان أراد النكاح (قال الشافعي) رحمه الله فان قيل فلم يجوز عتقه أم ولده وإنما هي له مباحة اباحت فرج قيل ماله فيها أكثر من الفرج « قال الربيع » يريد أن له فيها أكثر من الفرج ألا ترى أنه يقول اذا قتلت أخذ قيمتها واذا جنى عليها أخذ الأرض فيأخذ قيمتها ويجني عليها فيأخذ أرض

(قال الشافعي) رحمه الله من نذر أن عشي إلى بيت الله لزمه أن قدر على المشي وان لم يقدر ركب وأهراق دما احتياطاً من قبل أنه اذا لم يطق شأ سقط عنه ولا يمتد إلى بيت الله إلا أن يكون حاجاً ومعتبراً واذا نذر الحج ماشياً مشى حتى يحل له النساء ثم ركب واذا نذر أن يعتزم ماشياً مشى حتى يطفو بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر ولو فاتته الحج حل ماشياً وعليه حج قابل ماشياً ولو قال على أن أمشي لم يكن عليه المشي حتى يكون برا فان لم ينو شيئاً فلا شيء عليه لأنه ليس في المشي إلى غير مواضع التبرر بر وذلك مثل المسجد الحرام وأحب لو نذر إلى مسجد المذنبه أو إلى بيت المقدس أن عشي وأخرج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا

والمسجد الأقصى ولا بين لي أن يجب كإيمان لي أن واجبا المشي إلى بيت الله وذلك ان البر باتيان بيت الله عز وجل فرض الحنابلة والبر باتيان هذين نافله ولو نذر أن عشي إلى مسجد مصر لم يجب عليه ولو نذر أن يخرج مكة لم يخرج به بغيرها ولو نذر أن يخرج بغيرها لم يخرج به إلا حيث نذر لأنه وجب لمساكين ذلك البلد واذا نذر أن يأتي إلى موضع من الحرم ماشياً أو ركاباً فعليه أن يأتي الحرم حاجاً ومعتبراً ولو نذر أن يأتي

عرفه أو مرأ أو قرى بامن الحرم لم يلزمه ولو نذر ان يهدى متاعا لم يجزئ له الا أن يتصدق به على مسكين الحرم فان كانت نيته أن يعلقه ستر على البيت أو يجعله في طيب البيت جعله حيث نواه واذا نذر أن يهدى ما لا يحل من الأرضين والدور باع ذلك وأهدى عنه ومن نذر بدنة لم يجزئ له الا ثني أو ثنية وأخصى بجري واذا لم يجد بدنة فقبره ثنية (٢٣٩) فان لم يجد فسبع من الغنم تجزئ خنيا وان كانت نيته على بدنة

من الابل لم يجزئ من البقر والغنم الا بعيتهما ولو نذر عدد صوم صامه متفرقا أو متتابعا ولو نذر صيام سنة بعينها صامها الا رمضان فإنه يصومه لرمضان ويوم الفطر والأضحي وأيام التشريق ولا قضاء عليه فيها وان نذر سنة بغير عينها قضى هذه الأيام كلها وان قال الله على أن أجمع عاى هذا الخال بينه وبينه عدو أو سلطان فلا قضاء عليه وان حدث به مرض أو خطأ عدد أو نسيان أو توان قضاءه ولو قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم ليلًا فلا صوم عليه وأحب لو صام صبيحته ولو قدم نهارا هو فيه صائم تطوعا كان عليه قضاؤه لانه نذر وقد يحتمل القياس أن لا يكون عليه القضاء من قبل أنه لا يصلح بان يكون فيه صائما عن نذره (قال المزني) يعني أنه لا صوم لنذره الا بنية قبل الفجر ولم يكن له

الخبائة عليها وتكسب المال فيكون له ويوهب لها وتجد الكثر فيكون له ويكون له خدمتها والمنافع فيها كلها وأكثر ما يمنع منها بيعها فاما سوى ذلك فهي له أمستزوجها وهي كارهة وتخدمها قال ويجوز طلاق السكران من الشراب المسكر وعتقه ويلزمه ما صنع ولا يجوز طلاق المغلوب على عقله من غير السكر ويجوز طلاق العبد بغير إذن سيده وانجته فيه كالخجة في المحجور وأكثر فان قال قائل فهل خالفكم في هذا أحد من أهل الجاز قيل نعم قد قال بعض من مضى منهم لا يجوز طلاق السكران وكأنه ذهب الى أنه مغلوب على عقله وقال بعض من مضى انه ليس للعبد طلاق والطلاق بيد السيد فان قال قائل من جنة على من قال لا يجوز طلاق العبد قيل ما وصفنا من أن الله تعالى قال في المطلقات ثلاثا فان طلقها فلا يحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقال في المطلقات واحدة وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا الاصلاحا فكان العبد من عليه حرام وله حلال فمرامه بالطلاق ولم يكن السيد من حلت له امرأه فيكون له تحريمها فان قال قائل فهل غير هذا قيل هذا هو الذي عليه اعتمادنا وهو قول الاكر من لقينا فان قال قائل فرفعوه الى أحد من السلف قيل نعم أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال اذا طلق العبد امرأته اثنتين فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره حرمة كانت أو أمة وعدة الحرة ثلاث حيض وعدة الأمة حيضتان قال مالك حدثني نافع أن ابن عمر كان يقول من أذن لعبد أن ينكح فالطلاق بيد العبد ليس بيد غيره من طلاقه شيء (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك قال حدثني عبد رب بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحرب ان نفعيا مكاتباً لم سلمة استقضى زيد بن ثابت فقال اني طلق امرأته الى حرة تطليقتين فقال زيد حرمت عليك (قال الشافعي) أخبرنا مالك قال حدثني أبو الزناد عن سليمان بن يسار أن نفعيا مكاتباً لم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أوعبدا كانت تحت امرأته حرمة فطلقها اثنتين ثم أراد أن يراجعها فمرأته زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي عثمان بن عفان فيسأله عن ذلك فذهب اليه فلقبه عند الدريج أخذاً بيد زيد بن ثابت فسألهما فابتدراهما جميعاً فقالا حرمت عليك حرمت عليك (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك قال وجدتني ابن شهاب عن ابن المسيب أن نفعيا مكاتباً لم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم طلق امرأته حرة تطليقتين فاستقضى عثمان بن عفان فقال له عثمان بن عفان حرمت عليك فان قال قائل فهل لكم حجة على من قال لا يجوز طلاق السكران قيل نعم ما وصفنا من أن عليه الفرائض وعليه حرام فان قال ليس عليه حرام في حاله تلك لزمه أن يقول ولا صلاة ولا قود في قتل ولا جراح ولا غيره كما يكون المغلوب على عقله بغير السكر ولا يجوز اذا حرم الله تعالى بالكلام أن لا يكون داخل في حكم الله تعالى أن الطلاق يحرم عليه ولا يخرج من حكم الله تعالى الا بدلالة كتاب أو سنة أو إجماع وليس فيه واحد من هذا وأكثر من لقيت من المفتين على أن طلاقه يجوز وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفقه وعن النائم حتى يستيقظ والسكران ليس واحداً من هؤلاء ولا في معناه والمرضى الذاهبو العقول في معنى المجنون لانهم غير آئين بالمرض والسكران آثم بالسكر

(من يلزمه الطلاق من الأزواج) (قال الشافعي) رحمه الله وكل امرأته طلقها زوج بالغ صبية أو معتموه أو حرة بالغ أو أمة أو مشركا لزمهن الطلاق لان الطلاق تحريم من الأزواج على أنفسهن فاذا عتقت الأمة وقد زوجت عبداً وهي صبية فاخترت وهي صبية الفراق أو ملك الرجل امرأته وهي صبية نفسها وأخيرها فاخترت الفراق فليس ذلك لها لانه لا أمر لها في نفسها وكذلك المعتموه فاذا أفاقت

سبيل الى أن يعلم أن عليه صوما الا بعد مقدمه (قال المزني) قضاؤه عندى أولى به (قال المزني) وكذلك الحج اذا أمكنه قبل موته فرض الله عز وجل صوم شهر رمضان بعينه فلم يسقط بعجزه عنه بعرضه (قال المزني) رحمه الله قال الله فعدة من أيام أخر وأجمعوا أنه لو أغنى عليه الشهر كله فلم يعقل فيه أن عليه قضاءه والنذر عنده واجب بقضاؤه اذا أمكنه وان ذهب وقته واجب وقد قطع بهذا القول في

مرسع آخر (قال الشافعي) ولو اسجد فيه صائم من نذر غيره هذا أحبب أن يعود لصومه لنذره ويعود لصومه لقدوم فلان ولو نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا فقدم يوم الاثنين فعليه أن يصوم كل اثنين سنة قبله إلا أن يكون يوم فطر أو أضحى أو تنزى في فلا يصومه ولا يقضيه وقال في كتاب الصوم عليه القضاء (٣٤٠) (قال المرني) رحمه الله لأقضاء أشبه بقوله لأنها ليست بوقت

اصوم عنده لفرس ولا لغيره وإن نذر صومها نذر معصية وكذلك لا يقضى نذر معصية (قال الشافعي) ولو وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما وقضى كل اثنين فيهما ولا يشبه شهر رمضان لأن هذا شيء أدخله على نفسه بعد ما وجب عليه صوم الاثنين وشهر رمضان أو جبه الله عليه لا بشيء أدخله على نفسه ولو كان الناذر امرأة فهي كآرجل ونقضى كل ما مر عليها من حضنها ولو قالت لله علي أن أصوم أيام حضيض فلا يلزمها شيء لأنها نذرت معصية (قال المرني) رحمه الله هذا يدل على أن لا يقضى نذر معصية (قال الشافعي) رجة الله عليه وإذا نذر الرجل صوما أو صلاة ولم ينو عددا فأقل ما يلزمه من الصلاة ركعتان ومن الصوم يوم ولو نذر عتق رقبة فأى رقبة أعتق أجزأه ولو قال رجل لا أحر عيني في عيذك

المعتوقة أو بلغت الصبية فلها الخيار في المقام معه أو فراقه قال وان عتقت قبل أن تبلغ أو بعد ما بلغت فلم تختار فلا خيار لها وإذا اختارت المرأة فراق زوجها ففسخ بلا طلاق وكذلك امرأة العنين وأمرأة الأجنب والأبرس تختار فراقه فذلك كله فسخ بلا طلاق لأن الطلاق ثلاث فيه الرجعة (الطلاق الذي ثلاث فيه الرجعة) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى الطلاق مرتان فامسك بعروف أو تسريح بإحسان وقال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكمن ما خفي الله في أرحامهن الآية كلها (قال الشافعي) فكان ينفى في كتاب الله تعالى أن كل طلاق حسب على مطلقته فيه عدد طلاق الاثلاث فصاحبه على فيه الرجعة. وكان ذلك ينفى حديث ركانة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والاطلاق الذي يؤخذ عليه المال لأن الله تعالى أذن به وسماه فدية فقال فلا جناح عليهما فيما اقتصد به فكان ينفى في كتاب الله تعالى إذا حل له أخذ المال أنه إذا ملك ما لا عوض من شيء لم يجز أن يكون له على ما ملك به المال سبيل والمال هو عوض من بضع المرأة فلو كان له عليها فيه رجعة كان ملك مالها ولم تملك نفسها منه قال واسم الفدية أن تقضى نفسها بأن تقطع ملكه الذي له به الرجعة عليها ولو ملك الرجعة لم تكن مالكة لنفسها ولا واقعاعا عليها اسم فدية بل كان مالها ما أخذت وهي بحالها قبل أخذه والأحكام فيما أخذ عليه المال بأن يملكه من أعطي المال قال وبهذا قلنا طلاق الإيلاء وطلاق الخيار والتملك كلها إلى الزوج فيه الرجعة ما لم يأت على جميع الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا قلنا أن كل عقد فسخناه شاء الزوج فسخه أو أبى لم يكن طلاقا وكان فسخا بلا طلاق وذلك أنما لو جعلناه طلاقا جعلنا الزوج يملك فيه الرجعة وانما ذكر الله عز وجل الطلاق من قبل الرجل ففقال وإذا طلقتم النساء فباعن أجلهن فامسكوهن بعرف وقال الطلاق مرتان فامسك بهن بعرف قال وكان معقولا عن الله عز وجل في كل هذا أنه الطلاق الذي من قبل الزوج فأما الفسخ فليس من قبل الزوج وذلك مثل أن يسكن نكاحا فاسدا فلا يكون زواجا فطلق ومثل اسلام أحد الزوجين أو ردة أحدهما فلا يحل لمسلم أن يكون تحتة وثنية ولا مسلمة أن يكون زوجها كافرا ومثل الأمة تعتق فيكون الخيار لله بالامتناع من زوجها ومثل الخيار إلى المرأة إذا كان زوجها عينا أو خصيا محبوبا وما خيراها فيه بما يلزمه فيه العرقه وان كره فأما ذلك كله فسخ للعقدة لا يقع طلاق بعدها ومثل المرأة تملك زوجها أو يملكها فيفسخ النكاح (قال الشافعي) ومثل الرجل يغير بالمرأة فيكون له الخيار فيختار فراقها فذلك فسخ بلا طلاق ولو ذهب ذاهب إلى أن يكون طلاقا لزمه أن يجعل للمرأة نصف المهر الذي فرض لها إذا لم يمسها الله تبارك وتعالى يقول وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم (قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله تبارك وتعالى الطلاق في كتابه بثلاثة أسماء الطلاق والفراق والسراج فقال عز وجل إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقال جل ثناؤه فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بعرف أو فارقوهن بعرف وقال تبارك اسمك أنت الله عليه وسلم في أزواجه أن كبتن زدن الحياة الدنيا وزيتنها فتعالي الآية (قال الشافعي) فمن خاطب امرأة فأفرد لها اسمها من هذه الأسماء فقال أنت طالق أو قد طلقك أو قد فارقك أو قد سرحك لزمه الطلاق ولم يتوفى الحكم ونفاه فيما بينه وبين الله تعالى ويسعه أن لم يرد شيء منه طلاقا أن يمسكها ولا يسعها أن تقيم معها لأنها لا تعرف من صدقه ما يعرف من صدق نفسه وسواء فيما يلزم من الطلاق ولا يلزم

خلف فاليمين على الخالف دون صاحبه (قال المرني) رحمه الله فقلت له فإن قال عيني في عيذك بالطلاق فكلف أعليه شيء فقال لا عين إلا على الخالف دون صاحبه (قال المرني) رحمه الله قال علي بن معدي النسي كفارة يمين عن زيد وابن عمرو وجفصة وميمون بن مهران والقاسم بن محمد والحسن وعبد الله بن عمر الجوزي ورأيت عن محمد بن الحسن والحسن وقال سعيد

ابن المسيب لا كفارة عليه أصلاً (٣) وعطاء وشريك وسبعة يقولون
 (قال المزني) حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان بن عيينة عن منكر
 ماله في سبيل الله أو في رواج الكعبة فقالت عائشة هي عيين يكفرهما يكفر اليمين وحدثنا الحميدي قال حدثنا ابن أبي رواد عن المنثري بن
 الصباح عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال فبين جعل ماله في سبيل الله عيين يكفرهما يكفر اليمين قال
 الحميدي وسمعت الشافعي وسفيان يفتيان به قال الحميدي وهو قولي (كتاب أدب القاضي) (قال الشافعي) أحب
 أن يقضى القاضي في موضع بارز للناس لا يكون دونه حجاب وأن يكون في غير المسجد (٣٤١) لكثرة الغاشية والمشاغبة بين الخصوم في

أرقق الاماكن به وأحراها
 ان لاتسرع ملائته فيه
 وأنالاقامة الحدف
 المسجد أكره (قال
 الشافعي) ومعقول
 في قول رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا يحكم
 الحاكم ولا يقضى القاضي
 بين اثنين وهو غضبان
 أنه اراد أن يكون القاضي
 حين يحكم في حال لا تغير
 فيها خلقه ولا عقله والحاكم
 أعلم بنفسه فأى حال
 أنت عليه تغير فيها عقله
 أو خلقه انبغى له أن لا
 يقضى حتى يذهب
 وأى حال صار اليه فيها
 سكون الطبيعة
 واجتماع العقل حكم
 وان غيره مرض
 أو حزن أو فرح أو جوع
 أو نعاس أو ملالة ترك
 وأكره له البيع والشراء
 خوف المحاباة بالزيادة
 ويتولاه غيره قال
 ولا أحب أن يتخلف عن
 الولية أما أن يجيب كلا
 وأما أن يترك كلا

نكلم به الزوج عند غضب أو مسألة طلاق أو رضا وغير مسألة طلاق ولا تصنع الأسباب شيئاً مما تصنع
 الالفاظ لان السبب قد يكون ويحدث الكلام على غير السبب ولا يكون مبتدأ الكلام الذى له حكم فيقع
 فاذا لم يصنع السبب بنفسه شيئاً لم يصنع بما بعده ولم يمنع بما بعده أن يصنع ماله حكم اذا قيل ولو وصل كلامه
 فقال قد فارقك الى المسجد أو الى السوق أو الى حاجة أو قد سرحتك الى أهلك أو الى المسجد وقد طلقك من
 عقالي أو ما أشبه هذا لم يلزمه طلاق ولو مات لم يكن طلاقاً وكذلك لو خرس أو ذهب عقله لم يكن طلاقاً ولا
 يكون طلاقاً الا بان يقول أردت طلاقاً وان سألت امرأته أن يسئل سئل وان سألت أن يحلف أحلف فان
 حلف ما أراد طلاقاً لم يكن طلاقاً وان نكل قيل ان حلفت طلق والافليس بطلاق قال وماتكم به
 مما يشبه الطلاق سوى هؤلاء الكلمات فليس بطلاق حتى يقول كان مخرج كلامي على أني نويت به طلاقاً
 وذلك مثل قوله لامرأته أنت خلية أو خلوت مني أو خلوت منك أو أنت بريئة أو برئت مني أو برئت
 منك أو أنت بائن أو بنت مني أو بنت منك أو ذهبي أو أعزبي أو تقنعي أو أخرجي أو لا حاجة لي فيك
 أو سألتك عنزل أهلك أو الرمي الطريق خارجة أو قد ودعتك أو اعتدى أو ما أشبه هذا مما
 يشبه الطلاق فهو فيه كله غير مطلق حتى يقول أردت بخرج الكلام مني الطلاق فيكون طلاقاً بارادة
 الطلاق مع الكلام الذى يشبه الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها أنت خلية أو بعض هذا
 وقال قتلته ولا أنوي طلاقاً ثم أنا لا أن أنوي طلاقاً لم يكن طلاقاً حتى يتبدئه ونيته الطلاق فيقع حينئذ به
 الطلاق قال ولو قال لها أنت طالق واحدة بائن كانت واحدة تملك الرجعة لان الله عز وجل حكم في
 الواحدة والثنتين بأن الزوج علك الرجعة بعدهما في العدة ولتكلم باسم من أسماء الطلاق وقرن به اسما
 من هذه الاسماء التي تشبه الطلاق أو شدد الطلاق بشئ معه وقع الطلاق باظهار أحد اسمائه ووقف
 في الزيادة معه على نيته فان أراد بهاز زيادة في عدد الطلاق كانت الزيادة على ما أراد وان لم يرد بهاز زيادة
 في عدد الطلاق كانت الزيادة كالم تكمن على الابتداء اذ لم يرد بهاز طلاقاً وان أراد بهاز حيث تشدد طلاق
 لم يكن تشديداً وكان كالطلاق وحده بلا تشديد وذلك مثل أن يقول أنت طالق البتة أو أنت طالق
 وبتة أو أنت طالق وخلية أو أنت طالق وبائن أو أنت طالق واعتدى أو أنت طالق ولا حاجة لي فيك
 أو أنت طالق والرمي أهلك أو أنت طالق وتقنعي فيسئل عن نيته في الزيادة فان أراد بهاز زيادة في عدد
 طلاق فهي زيادة وهي ما أراد من الزيادة في عدد الطلاق وان لم يرد بهاز زيادة لم تكن زيادة وان قال لم
 أرد بالطلاق ولا بالزيادة معه طلاقاً لم يدين في الطلاق في الحكم ودين في الزيادة معه وان قال أنت طالق
 واحدة شديدة أو واحدة غليظة أو واحدة ثقيلة أو واحدة طويلة أو ما أشبه هذا كانت واحدة تملك

(٣١ - الام - خامس) ويعتذروا بلأهلهم التحليل ويعود للمرضى ويشهد الجنازة ويأتى مقدم الغائب
 واذا بان له من أحد الخصمين لادنهاه فان عاذ به ولا يحبس ولا يضربه الا أن يكون في ذلك ما يستوجه ويشاور قال الله عز وجل
 وأمرهم شورى بينهم وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر قال الحسن ان كان النبي صلى الله عليه وسلم عن مشاورتهم
 لغنيا ولكنه أراد أن يستن بذلك الحكم بعده ولا يشاور اذا نزل به المشكل الا علما بالكتاب والسنة والآثار وأقوال الناس
 والقياس ولسان العرب ولا يقبل وان كان أعلم منه حتى يعلم كعلمه أن ذلك لازم له من حيث لم تختلف الرواية فيه أو بدلالة عليه
 أو أنه لا يحتمل وجهاً أظهر منه (قال الشافعي) رحمه الله فأما أن يعاذه فلم يجعل الله ذلك لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

ويجمع المختلفين لانه أئسد لتقسيمه وليكشف بعضهم على بعض وان لم يكن في عقله ما اذ لعقل القياس عقله واذا سمع الاختلاف بمره فلا يتبع أن يقضى ولا لأحد أن يستعصمه ولا يجوز له أن يستحسن بغير قياس ولو سار ذلك لجاز أن يشرع في الدين والقياس قياسات أحدهما أن يكون في معنى الأصل فذلك الذي لا يحل لأحد خلافه ولا آخر أن يشبه الشيء من أصل ومنه الشيء من أصل غيره فبشبهه هذا الأصل ويشبه الآخر بأصل غيره وموضع الصواب في ذلك عندنا أن يشبه أحدهما في خصلتين والآخري خصلاً أخفقه بالشيء أشبه في الخصلتين قال الله عز وجل في داود وسليمان ففهمنا ما هلسلمان وكلا آتنا حكيم وعلما قال الحسن لا لا خنده الا بترأيت أن الحكماء قد هلكوا ولكن الله (٣٤٣) جسد هذا الصوابه وأثنى على هذا باجتهاده وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا

اجتهد الخاكم فأصاب فيه الرجعة ولا يكون طلاقاً بان الا ما أخذ عليه المال لان المال ثمن فلا يجوز أن يملك المال ويملك البئع الذي أخذ عليه المال

(الجنس في البتة وما أشبهها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عيسى بن محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجم بن عبد بن ركانة بن عبد بن يذلق امرأته سميمة البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني طلق امرأتى سميمة البتة والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكانه والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة والله ما أردت الا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر رضي الله عنه والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنه (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن عباد بن جعفر عن المطلب بن حنبل أنه طلق امرأته البتة ثم أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له فقال له عمر ما جعل على ذلك فقال قد قلته فتلا عمر ولو أنهم سمعوا ما نطقون به لكان خيراً لهم وأشد تبيها ما جعل على ذلك قال قد قلته فقال عمر رضي الله عنه أصدك عليك امرأتك فان الواحدة تبت (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب قال للتمومة مثل الذي قال للمطلب (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء البتة فقال يدين فان كان أراد ثلاثاً فثلاث وان كان أراد واحدة فواحدة (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أن شريحاً عاد بعض امرأته فساله عن رجل قال لا امرأته أنت طالق البتة فاستغفاه شريح فأبى أن يعفيه فقال أما الطلاق فسنة وأما البتة فبدعة فاما السنة والطلاق فأصوه وأما البدعة والبتة فقلدوم اياه ودينود فيها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقول لامرأته أنت خلية أو خلوت مني أو أنت برة أو برئت مني أو يقول أنت بائنة أو قد بنت مني قال سواء قال عطاء وأما قوله أنت طالق فسنة لا يدين في ذلك هو الطلاق قال ابن جريج قال عطاء أما قوله أنت برة أو بائنة فذلك ما أحدثوا سئل فان كان أراد الطلاق فهو الطلاق والا فلا (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه قال في قوله أنت برة أو أنت بائنة أو أنت خلية أو برئت مني أو بنت مني قال يدين (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال ان أراد الطلاق فهو الطلاق كقوله أنت على حرام (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن حماد قال سألت ابراهيم عن الرجل يقول لامرأته أنت على حرام قال ان نوى طلاقاً فهو طلاق والا فهو عين (قال الشافعي) رحمه الله والبتة تشديد الطلاق ومحملة لان تكون زيادة في عدد

اجتهد الخاكم فأصاب فيه الرجعة ولا يكون طلاقاً بان الا ما أخذ عليه المال لان المال ثمن فلا يجوز أن يملك المال ويملك البئع الذي أخذ عليه المال (الجنس في البتة وما أشبهها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عيسى بن محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجم بن عبد بن ركانة بن عبد بن يذلق امرأته سميمة البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني طلق امرأتى سميمة البتة والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكانه والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة والله ما أردت الا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر رضي الله عنه والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنه (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن عباد بن جعفر عن المطلب بن حنبل أنه طلق امرأته البتة ثم أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له فقال له عمر ما جعل على ذلك فقال قد قلته فتلا عمر ولو أنهم سمعوا ما نطقون به لكان خيراً لهم وأشد تبيها ما جعل على ذلك قال قد قلته فقال عمر رضي الله عنه أصدك عليك امرأتك فان الواحدة تبت (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب قال للتمومة مثل الذي قال للمطلب (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء البتة فقال يدين فان كان أراد ثلاثاً فثلاث وان كان أراد واحدة فواحدة (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أن شريحاً عاد بعض امرأته فساله عن رجل قال لا امرأته أنت طالق البتة فاستغفاه شريح فأبى أن يعفيه فقال أما الطلاق فسنة وأما البتة فبدعة فاما السنة والطلاق فأصوه وأما البدعة والبتة فقلدوم اياه ودينود فيها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقول لامرأته أنت خلية أو خلوت مني أو أنت برة أو برئت مني أو يقول أنت بائنة أو قد بنت مني قال سواء قال عطاء وأما قوله أنت طالق فسنة لا يدين في ذلك هو الطلاق قال ابن جريج قال عطاء أما قوله أنت برة أو بائنة فذلك ما أحدثوا سئل فان كان أراد الطلاق فهو الطلاق والا فلا (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه قال في قوله أنت برة أو أنت بائنة أو أنت خلية أو برئت مني أو بنت مني قال يدين (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال ان أراد الطلاق فهو الطلاق كقوله أنت على حرام (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن حماد قال سألت ابراهيم عن الرجل يقول لامرأته أنت على حرام قال ان نوى طلاقاً فهو طلاق والا فهو عين (قال الشافعي) رحمه الله والبتة تشديد الطلاق ومحملة لان تكون زيادة في عدد

الصواب عنده وليس على القاضي أن يتعقب حكم من قبله وان ظلم محكوم عليه من قبله نظر فيه فرده. الطلاق أو أنفذ على ما وصفت . واذا انحاز إليه أنجحي لا يعرف لسانه لم تقبل الترجمة عنه إلا بعدلين يعرفان لسانه واذا شهد الشهود عند القاضي كتب حلية كل رجل ورفع في نسبه ان كان له أو ولاية ان كانت له وسأله عن صناعته وكنيته ان كانت له وعن مسكنه وعن موضع بيعته ومصادره (قال الشافعي) رحمه الله وأحب اذ لم يكن لهم سدة عقول أن يفقههم ثم يسأل كل واحد منهم على حدة عن شهادته واليوم الذي شهد فيه والموضع ومن فيه ليستدل على عورده ان كانت في شهادته وان جعوا الحال الحسنة والعقل لم يفعل بهم ذلك وأحب أن يكون أصحاب مسائله جامعين للعفاف في الطعمة والأنفس وافرى العقول برأ من الشحنة بينهم وبين الناس أو الخيف عليهم أو الخيف على أحد بن يكونوا من أهل الأهواء والعصية أو المماطلة للناس وأن يكونوا جامعين للإمانة في أديانهم

لا يتغفلون بأن يسألوا الرجل عن عدوه فيخفي حسنا ويقول قبيحا فيكون جرما ويسأله عن صديقه فيخفي قبيحا ويقول حسنا فيكون تعديلا ويجرح على أن لا يعرف له صاحب مسئلة فيختال له وأن يكتب لأصحاب المسائل صفات الشهود على ما وصفنا وأسماء من شهد له وشهد عليه ومبلغ ما شهد وافية ثم لا يسألون أحدا حتى يخبروه عن شهوده وعلية وبقدر ما شهد وافية فان المسئول قد يعرف ما لا يعرف الحاكم من أن يكون الشاهد عدوا للشهود عليه أو شريكا فيما شهد فيه وتطيب نفسه على تعديله في اليسير ويقف في الكثير ولا يقبل المسألة عنه ولا تعديله ولا تجرحه الا من اثنين ويخفي عن كل واحد منهما أسماء من دفع الى الآخر لتتفق مسئلتها وتختلف فان اتفقت بالتعديل أو التجريح قبلهما وان اختلفت أعادها مع غيرهما وان عدل (٣٤٣) رجل بشاهدين وجرح بآخرين كان

الجرح أولى لان التعديل على الظاهر والجرح على الباطن ولا يقبل الجرح الا بالمعينة أو بالسمع ولا يقبله من فقيه دين عاقل الا بأن يقفه على ما يجرحه به فان الناس يتباينون في الأهواء فيشهد بعضهم على بعض بالكفر والفسق بالتأويل وهو بالجرح عندهم أولى وأكثر من ينسب الي أن تجوز شهادته بغيا حتى يعد اليسير الذي لا يكون جرما جرحا ولا يقبل التعديل الا بان يقول عدل على ولي ثم لا يقبل حتى يسأله عن معرفته به فان كانت باطنة متقدمة والام يقبل ذلك منه ويسأل عن جهل عدله سرا فإذا عدل سأل عن تعديله علانية ليعلم أن المعدل

الطلاق وقد جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لم يرد ركاة الا واحدة واحدة علكا فيه الرجعة فيه دلائل منها أن تشديد الطلاق لا يجعله بائنا وأن ما احتمل الزيادة في عدد الطلاق مما سوى اسم الطلاق لا يكون طلاقا الا بارادة المتكلم به وأنه اذا أراد الطلاق كان طلاقا ولو كان اذا أراد به زيادة في عدد الطلاق ولم يكن طلاقا لم يحلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراد الا واحدة واذا كان نوى زيادة في عدد الطلاق بما يشبه الطلاق وقع بارادته فان أراد فيما يشبه الطلاق أن يطلق واحدة فواحدة وان أراد اثنتين فاثنتين وان أراد ثلاثا فثلاثا فاذا وقعت ثلاث بارادته الطلاق مع ما يشبه الطلاق واثنتان واحدة كان اذا تكلم باسم الطلاق الذي يقع به طلاق بنية طلاق أو غيرية أولى أن يقع فان قال أنت طالق بنوى اثنتين أو ثلاثا فهو ما نوى مع الواحدة من الزيادة ولا أعلم شيئا مما سوى ما سمي الله عز وجل به الطلاق أشبه في الظاهر بان يكون طلاقا ثلاثا من البتة فاذا كان اذا تكلم بهامع الطلاق لم يكن طلاقا الا بارادته كان ما هو أضعف منها في الظاهر من الكلام أولى أن لا يكون طلاقا الا بارادته الطلاق ولو قال رجل لامرأته اختارى أو امرئ بكيدك أو قال ملكتكك أمرئ أو امرئ اليك فطلقت نفسها فقال ما أردت بشئ من هذا طلاقا لم يكن طلاقا وسواء قال ذلك في المجلس أو بعده لا يكون طلاقا الا بان يقر أنه أراد بتلكها وتخييرها طلاقا قال وهكذا لو قالت له خالعتي فقال قد خالعتك أو خلعتك أو قد فعلت لم يكن طلاقا الا بارادته الطلاق ولم يأخذ مما أعطته شيئا الا أن يريد به طلاقا وذلك أن طلاق البتة يحتمل الابتناء الذي ليس بعده شيء ويحتمل تطلقه واحدة لانه يقع عليها أنها منبته حتى يرجعها والخلية والبرية والبائن منه يحتمل خلية مما يعني وبرية مما يعني وبائن من النساء ومنى بالمودة واختارى اختارى شيئا غير الطلاق من مال أو ضرب أو مقام على حسن أو قبيح وأمرئ بكيدك أنك تملكين أمرئ في مال وغيره وكذلك أمرئ اليك وكذلك ملكتكك أمرئ ولو قال لامرأته أنت طالق تطلقه شديدة أو غليظة أو ما أشبه هذا من تشديد الطلاق أو تطلقه بان كان كل هذا تطلقه علكا الرجعة واذا طلق الرجل امرأته في نفسه ولم يحرك به لسانه لم يكن طلاقا وكل ما لم يحرك به لسانه فهو من حديث النفس الموضوع عن بني آدم وهكذا ان طلق ثلاثا بلسانه واستثنى في نفسه لزمه طلاق ثلاث ولم يكن له استثناء لان الاستثناء حديث نفس لاحكم له في الدنيا وان كلم امرأته بما لا يشبه الطلاق وقال أردت به الطلاق لم يكن طلاقا وانما تعمل النية مع ما يشبه ما نوى به وذلك أن يقول لها بارك الله فيك أو اسقيني أو أطعميني أو زوديني أو ما أشبه هذا ولكنه لو قال لها افلحي أو اذهبي أو اعزبي أو اشربي يريد به طلاقا كان طلاقا وكل هذا يقال للخارج والمفارق يقال له افلح كما يقال له اذهب ويقال له اعزب اذهب بعدا ويقال للرجل يكلم عيا بكره أو يضرب اشرب وكذلك ذق أو اطعم

سرا هو هذا الاوافق اسم اسما ولا نسب نسب ولا ينبغي أن يتخذ كاتبا حتى يجمع أن يكون عدلا عاقلا ويجرح أن يكون فقيها لا يؤتى من جهالة نزهة بعيدا من الطبع والقاسم في صفة الكاتب عالم بالحساب لا يخدع (قال الشافعي) ويتولى القاضي ضم الشهادات ورفعها لا يغيب ذلك عنه وورفعها في قفرو يضم الشهادات ويحجج الرجلين في مكان واحد مترجة باسماء ما والشهر الذي كانت فيه ليكون أعرف له اذا طلبها فاذا مضت سنة عزلها وكتب خصوص سنة كذا حتى تكون كل سنة مفروزة وكل شهر مفروزا ولا يفتح المواضع التي فيها تلك الشهادات الا بعد نظره الى خاتمة أو علامته وأن يترك في يدي المشهود له نسخة بتلك الشهادات ولا يفتحها ولا يقبل من ذلك ولا مما وجد في ديوانه الا ما حفظ لانه قد يطرخ في الديوان ويشبه الخط الخط ولو شهد عنه شهود أنه حكم بحكم فلا يبطله ولا يحققه اذا لم يذكره وان شهدوا

عند غيره لأنه لا يعرف منه ما يعرف من نفسه فإن علم غيره أنه أنكره فلا ينبغي له أن يقبله (قال الشافعي) رحمه الله ويقتل كل كتاب اقتاض عدل ولا يقبله إلا بعدلين وحتى يفتحه ويقرأه عليه ما فيه هذا أن القاضى أنه شهدا على ما فيه وأنه قرأه بنصرتهم أو قرئ عليه ما قال شهدا أن هذا كتابى إلى فلان قال وينبغي أن يأمرهم بنسخه كتابته في أيديهم ويوقعوا عليها أيديهم فيه وإن أنكره فخذوا فحى كتابه شهدوا بعلمهم عليه فإن مات الكتاب أو عزل لم يمنع ذلك قبوله وتقبله كما قبل حكمه ولو ترك أن يكتب اسمه في العنوان وقطع الشهود بأنه كتابه قبله وإن أنكر المكتوب عليه لم يأخذه حتى تقوم بينته بأنه هو ذا أرفع في نسبه فقامت عليه بينته بهذا الاسم والنسب (٢٤٤) والقبيلة والنساعة أخذ بذلك الحق وإن وافى الاسم والقبيلة

والنسب والنساعة
فإن أنكر المكتوب عليه لم
يقض عليه حتى يبان
بشيء لا يوافقه فيه غيره
وكتاب القاضى إلى
الخليفة والخليفة إلى
القاضى والقاضى إلى
الأمير والأمير إلى
القاضى سواء لا يقبل
الا كما وصفت من
كتاب القاضى إلى
القاضى

(باب القسام)

(قال الشافعي) رحمه
الله وينبغي أن يعطى
أجر القسام من بيت
المال لأنهم يحكمون وإن
لم يعطوا خلى بينهم
وبين من طلب القسم
واستأجرهم طالب
القسم بما شاء قل أو كثر
فإن سمعوا على كل واحد
في نصيبه شيئا معلوما
بخائز وإن سمعوا على
الكل فعلى قدر
الانصاء وإذا ادعوا إلى
القسم وأبى شركاؤهم

قال الله عز وجل وهو يذكر بعض من عذب ذق انك أنث العزير الكريم ولو قال لها ذهبي وزوجى أو زوجى من شئت لم يكن طلاقا حتى يقول أردت به الطلاق وهكذا إن قال اذهبي فاعتدى ولو قال الرجل لا امرأته أنت على حرام لم يقع به طلاق حتى يرد الطلاق فإذا أراد به الطلاق فهو طلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق وإن أراد طلاقا لم يرد عدد من الطلاق فهي واحدة تلك الرجعة وإن قال أردت تحريمها بالطلاق لم تكن حراما وكانت عليه كفارة عين وبصية ما إن شاء قبل أن يكفر وانما قلنا عليه كفارة عين إذا أراد تحريمها ولم يرد طلاقها أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم جارية فأمرك بكفارة عين والله تعالى أعلم قال الله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبغى مرضاة أو واجبك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم الآية فلما لم يرد الزوج بتحريم امرأته طلاقا كان وقوع التحريم على فرج مباح له لم يحرم بتحريمه فزمنته كفارة فيه كإلزام من حرم أمته كفارة فيها ولم يحرم عليه بتحريمه لأنهم ما مع التحريم لفرجين لم يقع به واحد منهما طلاق ولو قال كل ما ملكت على حرام بغنى امرأته وجواريه وماله كفر عن المرأة والجوارى كفارة كفارة إذا لم يرد طلاق المرأة ولو قال ما لى على حرام لا يرد امرأته ولا جواريه لم يكن عليه كفارة ولم يحرم عليه ماله

(باب الشك واليقين في الطلاق) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل أنا أشك أطلقت امرأتى أم لا قيل له الورع أن تطلقها فإن كنت تعلم أنك إن كنت قد طلقت لم تجاوز واحدة فلتأقصد طلقت واحدة فاعتدت منك باقرارك بالطلاق وإن أردت رجعتها في العدة فانت أملك بها وهي معلقتان تين وإذا طلقتها باثنتين وقد وقعت أو لا الثالثة حرمت عليك حتى يحلها الزوج فتكون معلقتان هكذا وإن كنت تشك في الطلاق فلم تدرا نلنا طلقت أو واحدة فالورع أنك تقر بأنك طلقتها نلنا ولا الاحتياط لك أن توقعها فإن كانت وقعت لم تضرك الثلاث وإن لم تكن وقعت أو وقعت باثلاث لتحلل لك بعد زوج بصيها ولا يلزمك في الحكم من هذا شيء لأنها كانت حلالا لك فلا تحرم عليك إلا بيقين تحريم فإن تشك في تحريم فلا تحرم عليك وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الشيطان يأتي أحدكم فينفع بين ألبنيه فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد رجلا (قال الشافعي) رحمه الله هذا كان على يقين الوضوء وشك في انتقاضه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يثبت على يقين الوضوء ولا ينصرف من الصلاة بالشك حتى يستيقن بانتقاض الوضوء بأن يسمع من نفسه صوتا أو يجد رجلا وهو في معنى الذي يكون على يقين النكاح وبشك في تحريم الطلاق ولا يخالفه وإن سألت عيته أحلف ما طلقها فإن حلف فهي امرأته وإن نكل وحلفت طلقت عليه وإن نكحت فهي امرأته بحالها وإن مات فسأل ذلك ورثته الميعود ميراثها فذلك لهم ويقومون

فإن كان ينتفع واحد منهم بما نصير له مقسوما أجبرتهم على القسم فإن لم ينتفع الباقون بما نصير لهم فأقول لمن في كره إن شئت جمعتم حكمكم فكانت مشاعة بينكم لتتفعوا بها وينبغي للقاسم أن يحصى أهل القسم ومبلغ حقوقهم فإن كان فيهم من له سدس وثلث ونصف قسم على أقل السهمان وهو السدس فيها فيجعل لصاحب السدس سهما ولصاحب الثلث سهمين ولصاحب النصف ثلاثة ثم يقسم الدار على ستة أجزاء ثم يكتب أسماء أهل السهمان في رواق قراطيس صغار ثم يدرجها في بندق طين يدور وإذا استوت ألقاها في حجر من لم يحضر البندقة ولا الكتاب ثم سعى السهمان أولا وثانيا وثالثا ثم قال أخرج على الأول بندقة واحدة فإذا أخرجها فاضها فإذا أخرج اسم صاحبها جعل له السهم الأول فإن كان صاحب السدس فهو له ولا شيء له غيره وإن كان صاحب الثلث فهو له والسهم الذي يليه وإن كان

صاحب النصف فهو له والسهمان اللذان يليانه ثم قبل له أخرجه بسند قه على السهم الذي يلي ما خرج فإذا خرج فيها اسم رجل فهو له كما وصفت حتى تنفذ السهمان فإذا كان في القسم رد لم يخرج حتى يعلم كل واحد منهم موضع سهمه وما يلزمه ويسقط عنه وإذا علم كما يعلم البيوع التي تجوز أجزته لا بالقرعة ولا يجوز أن يجعل لأحدهما سقلا وللآخر علوه إلا أن يكون سقلا وعلوه واحد وإذا ادعى بعضهم غلطا كلف البينة فإن جاء بهما رد القسم عنه وإذا استحق بعض المقسوم أو لحق الميت دين فبيع بعضها لتقضى القسم ويقال لهم في الدين والوصية إن تطوعتم أن تعطوا أهل الدين والوصية أنفذنا القسم بينكم والانقضاه عليكم ولا يقسم صنف من المال مع غيره ولا غيب مع محل ولا يصح بعل مضموم إلى عين ولا عين مضمومة إلى بعل ولا بعل إلى محل يشرب بهنر مأمون (٣٤٥) الانقطاع وتقسم الارضون والشياب والطعام وكل ما احتمل

القسم وإذا طلبوا أن يقسم دارا في أيديهم قلت ثبتوا على أصول حقوقكم لأنى لوقسمتها بقولكم ثم رفعت إلى حاكم كان شبيها أن يجعلها لكم ولعلها تغيركم وقد قيل يقسم ويشهد أنه قسمها على اقرارهم ولا يجزئ لما وصفت

(باب ما على القاضى في الخصوم والشهود)

(قال الشافعى) رحمه الله ينبغي للقاضى أن ينصف الخصمين فى المدخل عليه للخصم والاستماع والانصات لكل واحد منهم حتى تنفذ حجة ولا ينهرهما ولا يتعنت شاهدا ولا ينبغي أن يلقن واحدا منهما حجة ولا شاهدا شهادة ولا بأس اذا جالس أن يقول تكلموا أو سكتم حتى يبتدئ

فى ذلك مقامها (قال الشافعى) وان كان هو الميت فسأل ورثته أن تمتع ميراثها منه بقوله فليس لهم ذلك وان سألوها عينها وقالوا انه طلقها ابتلانا وهو صحيح أحلفت ما علمت ذلك فان حلفت ورثت وان نكثت حلفوا القدر طلقها ابتلانا ولم ترث ولو استيقن بطلاق واحدة وشك فى الزيادة لزمته واحدة باليقين وكان فيما شك فيه من الزيادة كهو فيما شك فيه أولا من طليقة أو ثلاث قال ولو شك فى طلاق فأقام معها فأصابها وماتت وأخذ ميراثها ثم استيقن أنه كان طلقها فى الوقت الذى نسب إلى نفسه فيه الشك فى طلقها أو قامت عليه بينة أخذ منه مهر مثلها بالاصابة ورد جميع ما أخذ من ميراثها ولو كان هو الشاك فى طلقها ابتلانا ومات وقد أصابها بعد شكها وأخذت ميراثه ثم أقربت أنها قد علمت أنه كان قد طلقها فى تلك الحال ثلاثا نردت الميراث ولم تصدق على أن لها مهر بالاصابة ولو ادعت الجهالة بأن الاصابة كانت تحرم عليها أو ادعت غصبه أياها عليه أو لم تدع من ذلك شيئا تصدق على ما عليها أحلفناه ولا تصدق على ما تأخذ من مال غيرها ولو أقر لها الورثة بما ذكرت كان لها مهر مثلها وورث ما أخذت من ميراثه ولو شك فى عتق رقيقه كان هكذا لا يعتقون إلا بيقينه بعتقهم وان أرادوا أحلفناه لهم فان حلف فهم رقيقه وان نكل حلفوا اعتقوا وان حلف بعضهم ونكل بعض عتق من حلف منهم ورق من لم يحلف وان كان فيهم صغير أو معتوه كان رقيقا بحاله ولا نحلفه إلا لمن أراد عينه منهم ولو استيقن أنه خنث فى محنته بأحد أمرين طلاق أو عتاق وقضاه عن نسائه ورقيقه حتى بين أيهم أراد ونحلفه للذى زعم أنه لم يرد بالبين وان مات قبل أن يحلف أقرع بينهم فان وقعت القرعة على الرقيق عتقوا من رأس المال وان وقعت على النساء لم تطلقهن بالقرعة ولم تعتق الرقيق وورثه النساء لأن الأصل أنهن أزواج حتى يستيقن بأنه طلقهن ولم يستيقن والورع أن بدعن ميراثه وان كان ذلك وهو مريض فسواء كله لأن الرقيق يعتقون من الثلث قال وإذا قال لأمرأتين له احدا كما طالق ثلاثا ونسوة له احدا كن طالق أو اثنتان مكن طالقان منع منهن كلهن وأخذ بنفقتهن حتى يقول التى أردت هذه والله ما أردت هاتين فان أراد البواقي أن يحلف لهن أحلف بدعواهن عليه وان لم يردنه لم أحلف لهن لانه قد أبان أن طلاق لم يقع عليهن وأنه وقع على غيرهن ولو كانتا اثنتين فقال لاحداهما لم أعن هذه بالطلاق كان ذلك اقرارا منه بأنه طلق الأخرى اذا كان مقرا بطلاق احداهما فان كان منكرا لم يلزمه طلاق احداهما بعينها إلا باقرار يحده بطلاقها ولو قال ليست هذه التى أوقعت عليها الطلاق التى أردت أوقعتنا الطلاق عليها أو لم نوقعه حتى قال أخطأت وهذه التى زعمت أنى لم أرد بها بالطلاق التى أردتها به طلقنا معا باقراره وهكذا اذا كان فى أكثر من اثنتين من النساء وإذا قال الرجل لأمرأتين له احدا كما طالق وقال والله ما أدرى أيتهما عنت وقف عنهما واختير له أن يطلقهما ولم يخبره على ذلك حتى بين أيتهما أراد بالطلاق فان قال

أحدهما وينبغى أن يبتدئ الطالب فاذا أنفذ حجة تكلم المطلوب ولا ينبغي أن يضيف الخصم دون خصمه ولا يقبل منه هدية وان كان يهدى إليه قبل ذلك حتى تنفذ خصوصته وإذا حضر مسافرون ومقيمون فان كان المسافرون قليلا فلا بأس أن يبدأ بهم وأن يجعل لهم يوما بقدر ما لا يضر بأهل البلد فان كثروا حتى ساووا أهل البلد أسأهم بهم ولكل حق ولا يقدم رجلا جاء قبله رجل ولا يسمع بينة فى مجلس إلا فى حكم واحد وإذا فرغ أقامه ودعا الذى بعده وينبغى للإمام أن يجعل مع رزق القاضى شيا لقرأ طيسه ولا يكلفه الطالب فان لم يفعل قال للطالب ان شئت فأت بعصمة فيها شهادة شاهدك وكتاب خصوصته ولا كره ولا أقبل أن يشهد لك شاهد بلا كتاب وأنسى شهادته فان قبل الشهادة من غير حضر خصم فلا بأس وينبغى اذا حضر أن يقرأ عليه ما شهد به عليه وينسخه أسماعهم وأنسابهم ويطرده جرحهم

فإن إبان به حكم عليه وإن علم من رجل بأقراره أو يقر أنه شهد عنده بزور عثره ولم يبلغ بالتعريض أربعين سوطا وشهر أمره فإن كان من أهل المسجد وقفه فيه وإن كان من أهل قبيل وقفه في قبيله أو في سيرة وقال ما وجدنا هذا شاهد زور فاعرفوه (قال المزني) رحمه الله اختلف قولنا في الخصم يقر عند القاضي فقالوا لا أن أحدهما له كساده وبه ذال شريح والآخرة بحكمه (قال المزني) وقطع بأن سماعة الأقرامسند أثبت من الشهادة وهكذا قال في كتاب الرسالة أفضى عليه بعلي وهو أقوى من شاهدين أو بشاهدين وبشاهد وأمر آتين وهو أقوى من شاهدين وبشاهد وبين وهو أقوى من الشكول ورد اليمين قال وأحب إلينا ما إذا ألقى القضاء رجلا أن يجعل له أن يولى القضاء من رأى في الطرف من أطرافه (٢٤٦) فيجوز حكمه ولو عزل فقال قد كنت قضيت لقلان على فلان لم

يقبل إلا بشهد وكل ما حكم به نفسه ووالده ووالده ومن لا تجوز له شهادته رد حكمه

(الشهادات في البيع) مختصر من الجامع من اختلاف الحكم والشهادات ومن أحكام القرآن ومن مسائل شتى سمعته من لفظا

(قال الشافعي) قال الله عز وجل وأشهدوا إذا تباعتم فاحتمل أمره جمل ثناؤه أمرين أحدهما أن يكون مباحا تركه والآخرة حتميا بعض من تركه بتركه فلما أمر الله عز وجل في آية الدين والدين تباع بالاشهاد وقال فيها فان آمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أوتين أمانته دل على أن الأولى دلالة على الخلفاء في الاثبات من منع النظام بالحدود أو بالنسيان ولما في

قائل أولى أن أوقع الطلاق على أحدهما قيل له إن فعلت أنزمتك ما أوقعت الآن ولم يخرجك من الطلاق الأول فذا على يمين من أنه أوقع على أحدهما ولا يخرجك منه إلا بأن تزعم أن تخرجك على واحدة بعينها دون الأخرى وإن قلت أنه فاردت الأخرى أحلفناك لها فإن لم يقل أردت واحدة بعينها ريم يحلف حتى مات أحدهما وقضاه ميراثه من أمانته فإن زعم أن التي طلق الحية ورثناه من الميتة وإن أراد ورثتها أحلفناهم ما طلقها وجعلنا ميراثه منها إذا كالانعرف أيهما طلق الإيقول فسواء مات أحدهما وبقيت الأخرى أو ماتا معا ولم يتوتا وهكذا لو مات أحدهما قبل الأخرى أو ماتا جميعا ما أولم يعرف أيهما مات قبل وقضاه من كل واحدة منهم ميراث زوج فإذا قال لأحدهما ما هي التي طلقنا فلا نردنا على أهلها ما وقفنا الزوجية وأحلفنا لورثة الأخرى إن شأوا فجعلنا له ميراثه منها وإن كان في ورثتها صغار ولم ير الكبار عينه لم نعطه ميراثها إلا بيمين وهكذا إن كان فيهم غائب ولو كان الطلاق في هذا كدعائك الرجعة فأتا في العدة ورثتها أو مات ورثناه لأنهم ما معاني معاني الأزواج في الميراث وأكبر أمرهما ولو كانت المسئلة بحالها وكان هو الميت قبلهما والطلاق فلا نأوقفنا لهما ميراث أمره حتى يصطحا لانا لوقسمنا بينهما أيقنا أنه منعنا الزوجة نصف حقها وأعطينا غير أزوجة نصف حق الزوجة وإذا وقفنا فأتنا عرسنا لأحدهما فلما لم يبين لأيهما هو وقفنا حتى نجد على الزوج بينة تأخذها أو تصادقنا منها فيزنها أن يصطحا فتكون أحدهما قد عفت بعض حقها أو تركت ما ليس لها فلا يكون لنا في صلحهما حكم الزمانها كارهين ولا أحدهما ولو مات أحدهما قبله ثم مات قبل أن يبين ثم مات الأخرى بعده سئل الورثة فإن قالوا إن طلاقه قد وقع على الميتة ورثته الحية بلا يمين على واحد منهم لأنهم بقرون أن في ماله حق الحية ولا حق له في ميراث الميتة وهذا إذا كان الورثة كبارا رشدا يكون أمرهم في أموالهم جائرا وإن كان فيهم صغير جائز في حق الكبار الرشد أقرهم ووقف الزوج الميت حصة الصغار ومن كان كبير غير رشيد من ميراث زوج حتى يبلغوا الرشد والحلم والحض ووقف للزوجة الحية بعد حصتها من ميراث أمره حتى يبلغوا ولو كان الورثة كبارا فقالوا التي طلق فلان هي المرأة الحية بعده فحقها فلان أحدهما أنهم يقومون مقام الميت فيحلفون على البت أن فلانة الحية بعده التي طلق فلان ولا يكون لها ميراث منه ويأخذون له ميراثه من الميتة قبله كما يكون له الحق بشاهد فيحلفون إن حقه حتى يقومون مقامه في البين واليمين على البت لأنهم قد يعلمون ذلك بخبره وخبر من يصدقون غيره وإن كان فيهم صغار وقف حق الصغار من ميراث الأب من الميتة قبله حتى يحلفوا فأخذوه أو بشكوا فيبطل أو يموتوا فيقوم ورثتهم مكانهم كما يكون فيما وصفتنا من عين وشاهد ويوقف قدر حقهم من ميراث أبيهم للمرأة الحية بعده ليقر والها فيأخذوه ويبطل حقهم من الأخرى ويحلفوا فأخذوا

ذلك من برأت الذم بعد الموت لا غير وكل أمر نذب الله فهو خير الذي لا يعتاض منه من تركه وقد حفظ حقهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بايع أعربا يفرسا فجده بأمر بعض المنافقين ولم يكن بينهم شاهد فلو كان حتما ما تركه صلى الله عليه وسلم باب عدة الشهود وحيث لا يجوز فيه النساء وحيث يجوز وحكم القاضي بالظاهر (قال الشافعي) ودل الله جل ثناؤه على أن لا يجوز في الزنا أقل من أربعة لقوله لولا جأوا عليه بأربعة شهداء وقال سعد بن رسول الله رأيت لو وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى آتى بأربعة شهداء فقال نعم وجلد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاثين لم يقم الرابع وقال الله جل ثناؤه في الامساء والفراق وأشهدوا ذوي عدل منكم فاتمى إلى شاهدين ودل على ما دل قبله من نفي أن يجوز فيه الرجال لانساء معهم لأنه لا يحتمل إلا أن يكونا

رجلين وقال الله جل ثناؤه في آية الدين فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ولم يذكر في شهود الزنا ولا الفراق ولا الرجعة امرأه ووعدنا شهود الزنا يشهدون على حد المال والطلاق والرجعة تحريم بعد تحليل وتثبيت تحليل لا مال والوصية الى الموصى اليه قيام بما وصى به اليه لأن له ما لا ولا أعلم أحدا من أهل العلم خالف في أنه لا يجوز في الزنا الا الرجال وأكثرهم قال ولا في الطلاق ولا في الرجعة اذا تناكر الزوجان وقالوا ذلك في الوصية فكان ذلك كالدلالة على ظاهر القرآن وكان أولى الأمور بأن يصار اليه ويقاس عليه والدين مال فما أخذ به المشهود له ما لا جازت فيه شهادة النساء مع الرجال وما عدا ذلك فلا يجوز فيه الا الرجال (قال الشافعي) رحمه الله وفي قول الله تبارك وتعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وقال أن تفضل احداهما (٣٤٧) فتذكر احداهما الأخرى دلالة على

أن لا يجوز شهادة النساء
حيث يحزن الامع
الرجل ولا يجوز منهن
الامرأتان فصاعدا
وأصل النساء أنه قصر
بهن عن أشياء بلغها
الرجال وأنهم جعلوا
قوامين عليهن وحكما
ومجاهدين وأن لهم
السهمان من الغنمة
دونهن وغير ذلك
فالأصل أن لا يحزن فاذا
أجزن في موضع لم يعد
بهن ذلك الموضع وكيف
أجازهن محمد بن الحسن
في الطلاق والعناق
وردهن في الحدود
(قال الشافعي) رحمه الله
وفي اجاعهم على أن
لا يحزن على الزنا ولم
يستثنى في الاعواز
من الأربعة دليل على
أن لا يحزن في الوصية
اذ لم يستثنى في الاعواز
من شاهدين وقال
بعض أصحابنا ان
شهدت امرأتان لرجل

حقهم من الأخرى ويطل حقه الذي وقف والقول الثاني أن يوقف له ميراث زوج من الميتة قبله وللميتة بعده ميراث امرأته منه حتى تقوم بينة أو يسطح ورثته وورثتها (قال الشافعي) رحمه الله ولو رأى امرأة من نسائه مطلعة فقال أنت طالق ثلاثا وقد أثبت أنهم من نسائه ولا يدري أيتهن هي فقالت كل واحدة منهن أناهي أو مجدت كل واحدة منهن أن تكون هي أو ادعت ذلك واحدة منهن أو اثنتان ومجدت البواقي فسواء ولا يقع الطلاق على واحدة منهن الا أن يقول هي هذه فاذا قال لواحدة منهن هي هذه وقع عليها الطلاق ومن سأل منهن أن يحلف لهما ما طلقها أحاف ومن لم تسأل لم يحلف لانه أوقع الطلاق على واحدة ولم نعلم طلق اثنتين ولو أقر لواحدة ثم قال أخطأت هي هذه الأخرى زمة الطلاق (١) للاولى التي أقر لها وهكذا الوضع هذا فيهن كلهن زمة الطلاق لهن كلهن ولو قال هي هذه أو هذه أو هذه بل هذه لزمه طلاق التي قال بل هذه وطلاق احدي الاثنتين اللتين قال هي هذه أو هذه ولو قال هي هذه بل هذه طلفت الاولى ووقع على الثانية التي قال بل هذه ولو قال احدا كن طالق ثم قال في واحدة هي هذه ثم قال والله ما أدري أي هي أو غيرهما طلفت الاولى بالافرار ووقف عن البواقي ولم يكن كالذي قال على الابتداء ما أدري أطلقت أولا هذه مطلق يقيين ثم أقر لواحدة فأزمناله الاقرار ثم أخبرنا أنه لا يدري أصدق في اقراره فخل له منهن غيرها أو لم يصدق فتكون واحدة منهن محرمة عليه ويكون في البواقي كهو في الابتداء ما كان مقبى على الشك فاذا قال قد استعنت أن الذي قلت أولا هي التي طلقت كما قلت فالقول قوله وأيتهن أرادت أن أحلفه لها أحلفته ولو قال هي هذه ثم قال ما أدري أي هي أم لاثم مات قبل أن يتبين لم تره التي قال هي هذه ان كان لا يملك رجعتها وورثه الثلاث معا ولا يمنع ميراثه بالشك في طلاقهن ولا طلاق واحدة منهن ولو قال على الابتداء ما أدري أطلقت نسائي أم واحدة منهن أم لا ثم مات ورثته معا ولا يمنع ميراثه بالشك في طلاقهن

(١) الإيلاء واختلاف الزوجين في الإصالة
الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاءوا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يقول بوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة قال شهدت عليا رضي الله تعالى عنه أوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن مروان بن الحكم أن عليا رضي الله تعالى عنه أوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن مسعر

(١) أي مع طلاق التي انتقل اليها أيضا وهكذا فتأمل

بمال حلف معهن ولقد خالفه عدد حفظ ذلك عنهم من أهل المدينة وهذا اجازه النساء بغير رجل فيلزمه أن يحجزن بغيره عني بغيره عني بغيره عني فان قال انهما مع عيني رجل فيلزمه ان لا يحجزهما مع عيني امرأة والحكم فيهما واحد (قال الشافعي) رحمه الله وكان القتل والجراح وشرب الخمر والقذف مما لم يذكر فيه عدد الشهود فكان ذلك قياسا على ما شهدى الطلاق وغيره مما وصفت قال ولا يحل حكم الحاكم إلا موعدا هي عليه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقضى بالظاهر ويتولى الله عز وجل السرأثر فقال من قضيت له من حق أخيه بشئ فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار فلو شهدا بزوج أو أن رجلا طلق امرأته ثلاثا ففرق الحاكم بينهما كانت له حالا غير أنكرا أن يطأها فيحدا ويلزم من زعم أن فرقته فرقة تحريم على الزوج ويجعل لأحد الشاهدين أن يتروجهما فيما بينه وبين الله عز وجل أن يقول لو شهدا به برزور

أن هذا قتل ابنه عدا فأناب له الحاكم دمه أن يرق دمه ويحل له فيما بينه وبين الله عز وجل

(باب شهادة النساء لأرجل معهن) والرد على من أجاز شهادة امرأة من هذا الكتاب ومن كتاب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة (قال الشافعي) رحمه الله والولادة وعيوب النساء مما لم أعلم فيه مخالفاً في أن شهادة النساء جائزة فيه لأرجل معهن واختلفوا في عديدها فقال عطاء لا يكون في شهادة النساء لأرجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا أخذ ولما ذكر الله النساء فجعل امرأتين يقومان مقام رجل في الموضع الذي أجازهما فيه دل والله أعلم إذا جاز المسلمون شهادة النساء في موضع أن لا يجوز منهن الأربع عدول لأن ذلك معنى (٢٤٨) حكم الله عز وجل (قال الشافعي) وقلت لمن يحير شهادة امرأة في الولادة كما يحير الخبر بها

لا من قبل الشهادة وأمن الخبر من الشهادة أتقبل امرأة عن امرأة أن امرأة رجل ولدت هذا الولد قال لا قلت فتقبل في الخبر أخبرنا فلان عن فلان قال نعم قلت فالخبر هو ما استوى فيه الخبر والخبر والعامّة من حلال أو حرام قال نعم قلت والشهادة ما كان الشاهد منه خلياً والعامّة وانما تلزم المشهود عليه قال نعم قلت أفترى هذا مشبها لهذا قال أمانى هذا فلا

(باب شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله أمر الله تبارك وتعالى أن يضرب القاذف ثمانين ولا تقبل له شهادة أبداً وسماه فاسقاً إلا أن يتوب فإذا تاب قبلت شهادته ولا خلاف بيننا في

ابن كدام عن حبيب بن أبي ثابت عن طاووس أن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه كان يوقف المولى (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضى الله تعالى عنها إذا ذكر لها الرجل يحلف أن لا يأتي امرأة فيدعيها خمسة أشهر لا يرى ذلك شيئاً حتى يوقف وتقول كيف قال الله عز وجل امسك بعروفك وتسريح باحسان (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال إذا أتى الرجل من امرأة لم يقع عليه طلاق وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف فاما أن يطلق وأما أن ينيء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً رضى الله تعالى عنه كان يوقف المولى

(البين التي يكون بها الرجل مولياً) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى البين التي فرض الله تعالى كفارتها البين بالله عز وجل ولا يحلف بشئ دون الله تبارك وتعالى لقول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت (قال الشافعي) فمن حلف بالله عز وجل فعليه الكفارة إذا حنث ومن حلف بشئ غير الله تعالى فليس بحائن ولا كفارة عليه إذا حنث والمولى من حلف بيمين يلزمه بها كفارة ومن أوجب على نفسه شيئاً يجب عليه إذا أوجبه فأوجب على نفسه أن جامع امرأته فهو في معنى المولى لأنه لا يعد وأن يكون ممنوعاً من الجماع إلا بشئ يلزمه به وما ألزم نفسه مما لم يلزمه قبل إيجابه أو كفارة يمين قال ومن أوجب على نفسه شيئاً لا يجب عليه ما أوجب ولا بد منه فليس بمول وهو خارج من الأيلاء ومن حلف باسم من أسماء الله تعالى فعليه الكفارة كالأمر حلف بالله عز وجل وجب عليه الكفارة وإذا قال الرجل لأمرأته والله لا أقر بك يعني الجماع أو بالله أو بالله لا أقر بك فهو مول في هذا كله وإن قال الله لا أقر بك فإن أراد البين فهو مول وإن لم يرد البين فليس بمول لأنهم ليسوا بنظر البين وإذا قال هايم الله أو أيم الله أو ورب الكعبة أو ورب الناس أو وربى أو ورب كل شيء أو وخالتي أو خالتي كل شيء أو ومالكى أو مالك كل شيء لا أقر بك فهو في هذا كله مول وكذا إن قال أقسم بالله أو أحلف بالله أو أؤلى بالله لا أقر بك فهو مول وإن قال أقسمت بالله أو أليت بالله أو حلفت بالله لا أقر بك مثل فإن قال غنيت بهذا إيقاع البين كان مولياً وإن قال غنيت أئى أليت منها مرة فإن عرف ذلك باعتراف منها أو بينة تقوم عليه أنه حلف مرة فهو كما قال وليس بمول وهو خارج من حكم ذلك الأيلاء وإن لم تقم بينة ولم تعرف المرأة فهو مول في الحكم وليس بمول فيما بينه وبين الله عز وجل وكذلك إن أوردت الكذب وإن قال أنا مول منك أو على يمين أن قر بئس أو على كفارة يمين أن قر بئس فهو مول في الحكم فإن قال أوردت بقولي أحلف بالله أئى سأحلف به فليس بمول وإذا قال لأمرأته ما لى في سبيل الله تعالى أو على منى إلى

الجرمين قديماً وحديثاً في أنه إذا تاب قبلت شهادته (قال الشافعي) رحمه الله والتوبة أكذابه نفسه لأنه أذنب بأن نطق بالقذف والتوبة منه أن يقول القذف باطل كما تكون الردة بالقول والتوبة عنها بالقول فإن كان عدلاً قبلت شهادته والا فحقى يحسن حاله (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول رعى أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز فأشهد لأخبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر قال لأبي بكر تبت قبلت شهادتك أو قال إن تبت قبلت شهادتك قال وبلغني عن ابن عباس مثل معنى هذا وقال ابن أبي نجيح كنا نقوله قلت من قال عطاء وطاوس ومجاهد وقال الشعبي يقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته (قال الشافعي) وهو قبل أن يجحد شراً منه حين يجحد لأن الحدود كفارات لأهلها فكيف تردونها في أحسن حاله وتقبلونها في شر حاله

واذا قبلتم توبة الكافر والقاتل عدا كيف لا تقبلون توبة القاذف وهو أيسر ذنباً (باب التحفظ في الشهادة والعلم بها)

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً وقال الامن شهد بالحق وهم يعلمون قال فالعلم من ثلاثة أوجه منها ما عاينه فيشهد به ومنها ما اظهرت به الاخبار وثبتت معرفته في القلوب فيشهد عليه ومنها ما اثبتته سمعاً مع اثبات بصر من المشهود عليه فذلك قلنا لا يجوز شهادة أعمى لان الصوت يشبه الصوت الا ان يكون اثبت شيئاً معاينه وسمعه او نسباً معي فيجوز ولا علة في رده قال والشهادة على ملك الرجل الدار والثوب على ظاهر الاخبار بانه مالك ولا يرى منازعا في ذلك فثبت معرفته في القلب فتسمع الشهادة عليه وعلى النسب اذا سمعه (٢٤٩) بنسبه زمانا وسمع غيره ينسبه الى نسبه ولم يسمع

دافعاً ولا دلالة يرتاب بها وكذلك يشهد على عين المرأة ونسبها اذا اظهرت له الاخبار ممن يصدق بأنها فلانة ورأها مرة بعد مرة وهذا كله شهادة بعلم كما وصفنا وكذلك يحلف الرجل على ما يعلم بأحد هذه الوجوه فيما أخذه مع شاهده وفي رد عين وغيره (قال الشافعي) وقلت لمن قال لا أجيز الشاهد وان كان بصيراً حين علم حتى يعاين المشهود عليه يوم يؤديها عليه فأنت تحجز شهادة البصير على ميت وعلى غائب في حال وهذا نظير ما أنكرت

(باب ما يجب على المرء من القيام بالشهادة اذا دعي للشهادة أو كتب) (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه (قال الشافعي) والذي أحفظ

بيت الله أو على صوم كذا أو نحر كذا من الابل ان قربتك فهو مول لان هذا إمام الزمته وإمام الزمته به كفارة عين (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال ان قربتك فلا عي فلا نحر أو امرأتى فلا نحر طالق فهو مول والفرق بين العتيق والطلاق وما وصفت أن العتيق والطلاق حقان لآدميين بأعيانهما يقعان بايقاع صاحبهما وبالزمان تبرراً أو غير تبرر وما سوى هذا انما يلزم بالتبرر (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال والكعبة أو وعرفة أو والمشاعر أو وزعزم أو والحرم أو والمواقف أو والخمس أو والفجر أو والليل أو والنهار أو وشيئاً مما يشبه هذا الأقرب لم يكن مولياً لأن كل هذا خارج من الميم وليس بتبرر ولا حق لا دعي يلزم حتى يلزمه القائل له نفسه (قال الشافعي) وكذلك ان قال ان قربتك فأنا أنحر ابنتي أو ابني أو بعير فلان أو أمشي الى مسجد مبر أو مسجد غير المسجد الحرام أو مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس لم يلزمه بهذا الإيلاء انه ليس بميم ولا يلزمه المشي اليه ولا كفارة بتبركه وان قال ان قربتك فأنا أمشي الى مسجد مكة كان مولياً لأن المشي اليه أمر يلزمه أو يلزمه به كفارة عين (قال الشافعي) رحمه الله ولا يلزمه الإيلاء حتى يصرح بأحد أسماء الجماع التي هي صريحة وذلك والله لأطول أو والله لا أعيب ذكرى في فرجك أو لأدخله في فرجك أو لأجامعك أو يقول ان كانت عذراء والله لأفضلك أو ما في هذا المعنى فإذا قال هذا فهو مول في الحكم وان قال لم أرد الجماع نفسه كان مديناً فيما بينه وبين الله عز وجل ولم يدين في الحكم (قال الشافعي) وان قال والله لا أبشرك أو والله لا أباضعك أو والله لا ألامسك أو لأألسك أو لأأرسلك أو ما أشبه هذا فان أراد الجماع نفسه فهو مول وان لم يردده فهو مدين في الحكم والقول فيه قوله ومتى قلت القول قوله فطلبت يمينه أحلفته لها فيه قال ولو قال والله لأجامعك إلا جماع سوء فإن قال عنت لأجامعك إلا في درك فهو مول والجماع نفسه في الفرج لا الدبر ولو قال عنت لأجامعك إلا بان لا أعيب فيك الخشفة فهو مول لأن الجماع الذي له الحكم انما يكون بتغيب الخشفة وان قال عنت لأجامعك إلا جماعاً قليلاً أو ضعيفاً أو ممتطعاً أو ما أشبه هذا فليس بمول (قال الشافعي) رحمه الله وان قال والله لأجامعك في درك فهو محسن غير مول لأن الجماع في الدبر لا يجوز وكذلك ان قال والله لأجامعك في كذا من جسدك غير الفرج لا يكون مولياً إلا بالخلف على الفرج أو بالخلف مبهما فيكون ظاهره الجماع على الفرج وان قال والله لا أجمع رأسي ورأسك بشئ أو والله لأسوأئك أو لأعظنك أو لأدخل عليك أو لأدخلن علي أو لتطولن غيبتني عنك أو ما أشبه هذا فكله سواء لا يكون مولياً إلا بان يريد الجماع وان قال والله ليطولن عهدي بجماعك أو ليطولن تركي لجماعك فان عني أكثر من أربعة أشهر مستقبلة من يوم حلف فهو مول وان عني أربعة أشهر أو أقل لم يكن مولياً وان قال والله لا أغتسل منك ولا أجنب منك وقال أردت أن أصيبها ولا أنزل ولست أرى الغسل

(٣٣ - الام خامس) عن كل من سمعت من أهل العلم أن ذلك في الشاهد قد لزمته الشهادة وأن فرضاً عليه أن يقوم بها على والده ووالده والقريب والبعيد لا تكتم عن أحد ولا يجابي بها أحد ولا يمنعها أحد ثم تنفرع الشهادات (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ولا يضار كاتب ولا شهيد فأشبهه أن يكون خرج من ترك ذلك ضاراً وفرض القيام بها في الابتداء على الكفاية كالجهاد والجنائز ورد السلام ولم أحفظ خلاف ما قلت عن أحد (باب شرط الذين تقبل شهادتهم) (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من رضون من الشهداء قال فكان الذي يعرف من خوطب بهذا أنه أريد بذلك الأحرار البالغون المسلمون المرضيرون وقوله شهدين من رجالكم يدل على ابطال قول من قال يجوز شهادة الصبيان في الجراح ما لم يفرقوا فان قال اجازها بن الزبير فان عباس

ودعا فان ولا تفرز شهادته لولا ولا كافر ولا صبي به لان المسالك يعلمهم من تليكهم على امورهم وان الصبيان ذفرائض عليهم فكيف
يحب بشراهم فرض والمعرفون بالكذب من المسلمين لا يجوز شهادتهم فكيف تجوز شهادة الكافرين مع كذبهم على الله جل وعز (قال
المزني) احسن الشافعي (كتاب الاقضية واليمين مع الشاهد وما دخل فيه من اختلاف الحديث وغير ذلك) (قال الشافعي)
أخبرنا عبد الله بن الحارث بن عبد الملك اخبرني عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو في الأموال ورواه من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد
ومن حديث جعفر بن محمد عن أبيه (٢٥٠) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ورواه عن علي وأبي بن كعب

وعمر بن عبد العزيز
وشريح (قال الشافعي)
رحمته الله فإذا قضى
رسول الله صلى الله
عليه وسلم باليمين مع
الشاهد وقال عمرو
وهو الذي روى الحديث
في الأموال وقال جعفر
ابن محمد من رواية مسلم
ابن خالد في الدين والدين
مال دل ذلك على أنه
لا يقضى بها في غير
ما قضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم أو مثل
معناه (قال الشافعي)
والبينة في دلالة سنة
رسول الله صلى الله
عليه وسلم بينتان بينة
كاملة هي بعدد شهود
لا يختلف مقيما معها
وبينة ناقصة العدد في
المال يحلف مقيما
معها قال فكل ما كان
من مال يتحول الى
مال من مال غيره
حتى يصير فيه مثله أو
في مثل معناه قضى فيه

إلا على من أنزل ولا الجانية دين في القضاء وفيما ينسبه وبين الله تعالى وان قال أردت أن أحصيه ولا أغتسل
منها حتى أصيب غيرهما فإغتسل منه دين أيضا وان قال أردت أن أحصيه ولا أغتسل وان وجب على الغسل
لم يدين في القضاء ودين فيما ينسبه وبين الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال الرجل لا امرأته
والله لا أقرب بك ثم قال في ذلك المجلس أو بعده والله لا أقرب بك وفلان لا امرأته أخرى طالق أو قال في مجلس آخر
فلان غلام حر إن قربتك فهو مول يوقف وقف واحد وإذا أصاب حنث بجميع ما حلف قال وكذلك
لو قال لها والله لا أقرب بك خمسة أشهر ثم قال في عين أخرى لا أقرب بك ستة أشهر وقف وقف واحد وحنث إذا
أصاب بجميع الايمان وان قال والله لا أقرب بك أربعة أشهر أو أقل ثم قال والله لا أقرب بك خمسة أشهر كان
موليا يمينه لا بقر بها خمسة أشهر وغير مول باليمين التي دون أربعة أشهر وأربعة أشهر (قال الشافعي) ولو
كانت يمينه على أكثر من أربعة أشهر وأربعة أشهر وركت وقفه عند الأولى والثانية كان لها وقفه ما بقي
عليه من الابلاء شيء لأنه ممنوع من الجماع بعد أربعة أشهر يمين قال ولو قال لها والله لا أقرب بك خمسة
أشهر ثم قال غلامي حر إن قربتك إذا مضت الخمسة الأشهر فتركته حتى مضت خمسة أشهر أو أصابها فيها
خرج من حكم الابلاء فيها فان طلبت الوقف لم يوقفها حتى تمضي الخمسة الأشهر من الابلاء الذي أوقع
أخرا ثم أربعة أشهر بعده ثم يوقف وكذلك لو قال على ابتداء إذا مضت خمسة أشهر أو ستة أشهر فوالله
لا أقرب بك لم يكن موليا حتى عنى خمسة أشهر أو ستة أشهر ثم يوقف بعد الأربعة الأشهر من يوم أوقع الابلاء
لأنه إنما ابتداء من يوم أوقعه ولو قال والله لا أقرب بك خمسة أشهر ثم قال إذا مضت خمسة أشهر فوالله
لا أقرب بك سنة فوقف في الابلاء الأول فطلق ثم راجع فإذا مضت أربعة أشهر بعد رجعت وبعدها الخمسة
الأشهر وقف فان كانت رجعت في وقت لم يبق عليه فيه من السنة الأربعة أشهر أو أقل لم يوقف لأني أجعل له
أربعة أشهر من يوم يحل له الفرج ويجب عليه الابلاء فإذا جعله هكذا فلا وقف عليه (قال الشافعي)
وان قال والله لا أقرب بك أن شئت فليس بمول إلا أن شاء فان شاء فهو مول وان قال والله لا أقرب بك كلما
شئت فان أرادها كلما شئت أن لا يقربها لم يقربها فاشاءت أن لا يقربها كان موليا ولا يكون موليا حتى
تشاء وان قال أردت أني لا أقرب بك في كل حين شئت فيه أن أقرب بك لأني حلفت لا أقرب بك بمثل المعنى قبل
هذا ولكني أقرب بك كلما شاء لا كلما شئت فليس بمول وان قال ان قربتك فعلى عيني أو كفارة عيني فهو
مول في الحكم وان قال لم أرد ابلاء دين فيما ينسبه وبين الله عز وجل وان قال على حجة ان قربتك فهو مول
وان قال ان قربتك فعلى حجة بعدما أقرب بك فهو مول وان قال ان قربتك فعلى صوم هذا الشهر كله لم يكن
موليا كالأب يكون موليا لو قال ان قربتك فعلى صوم أمس وذلك أنه لا يلزمه صوم أمس لو نذر بالتبرر فإذا

بالشاهد مع اليمين وكذلك كل ما وجب به مال من جرح أو قتل لأقصاص فيه أو إقرار أو غير ذلك مما يوجب المال ولو أتى لم
قوم بشاهد أن لا يقيم على فلان حقا وأن فلانا قد أوصى لهم فمن حلف منهم مع شاهده استحق مورثه أو وصيته دون من لم يحلف وان
كان فيهم معنوه وقف حنة حتى يعقل فيحلف أو يموت فيقوم وارثه مقامه فيحلف ويستجتي ولا يستجتي أخيه يمين أخيه وليس الغريم
ولا الموصى له من معنى الوارث في شيء وان كانوا أولى بمال من عليه اليمين فليس من وجه أنهم يقومون مقامه ولا يلزمهم ما يلزم الوارث
من نفقة سيده الزماني ألا ترى أنه لو ظهر له مال سوى ماله الذي يقال للغريم أحلف عليه كان الورثة أن يعطوه من ذلك المال الظاهر الذي
لم يحلف عليه الغريم قال وإذا حلف الورثة فالغرماء أحق بمال الميت ولو أقام شاهدا لا يدبر قوله متاعا من حري سوى ما قطع فيه اليد

حلف مع شاهده واستحق ولا يقطع لان الخديس بمال كرجل قال امرأتى طالق وعبدى حر ان كنت غصبت فلانا هذا العبد فيتهمله عليه بغصبه شاهد فيحلف ويستحق الغصب ولا يثبت عليه طلاق ولا عتق لان حكم الخنث غير حكم المال قال ولو أقام شاهدا على جارية أنها له وابنها ولد منه حلف وقضى له بالجارية وكانت أم ولده باقراره لأن أم الولد مملوكة ولا يقضى له بالابن لانه لا يملكه على أنه ابنه (قال المزني) رحمه الله وقال في موضع آخر يأخذها وولدها ويكون ابنه (قال المزني) رحمه الله وهذا أشبه بقوله لا تبي لم يختلف وهو قوله لو أقام شاهدا على عبد في يدي رجل يسترقه أنه كان عبد الله فاعتقه ثم غصبه هذا بعد العتق حلف وأخذه وكان مولى له (قال المزني) رحمه الله فهو لا يأخذه مولاه على أنه يسترقه كأنه لا يأخذ ابنه على أنه يسترقه فاذا أجاز في المولى لزمه (٣٥١) في الابن قال ولو أقام شاهدا أن أباه

تصدق عليه به هذه
الدار صدقة محرمة
موقوفه وعلى أخوين له
فاذا انقرضوا فعلى
أولادهم أو على
المساكين فن حلف
منهم ثبت حقه صار
مابقي ميراثا فان حلفوا
معاخرت الدار من
ملك صاحبها الى من
جعلت له حياته ومضى
الحكم فيها لهم فن جاء
بعدهم ممن وقفت عليه
اذا ماتوا أقام مقام الوارث
وان لم يحلف الا واحد
فنصيبه منها وهو الثلث
صدقة على ما شهد به
شاهده ثم نصيبه على من
تصدق به أبوه عليه
بعده وبعد أخويه فان
قال الذين تصدق به
عليهم بعد الاثنين نحن
نحلف على ما أباي أن
يحلف عليه الاثنين نحن
ففيها قولان أحدهما
أنه لا يكون لهم الا
ما كان للاتنين قبلهم

لم يلزمه بالتبر لم يلزمه بالايلاء ولكنه لو أصابها وقد بقي عليه من الشهر شيء كانت عليه كفارة عين أو صوم مابقي منه واذا قال الرجل لامرأته ان قربتك فأنت طالق ثلاثا وقف فان فاء فاذا غابت الحشفة طلقت ثلاثا فان آخرجه ثم أدخله بعد فعله مهر مثلها فان أبى أن يفيء طلق عليه واحدة فان راجع كانت له أربعة أشهر واذا مضى وقف ثم هكذا حتى ينقض طلاق هذا الملك وتحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره ثم ان نكحها بعد زوج فلا يلاء ولا طلاق وان أصابها كفر (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان آلى منها سنة فتركته حتى مضت سقط الايلاء ولو لم تدعه فوق لها ثم طلق ثم راجع كان كالسائلة الأولى فاذا مضت له أربعة أشهر بعد الرجعة وقف الى أن تنقضي السنة قبل ذلك ولو قال رجل لامرأته أنت على حرام يدتحر بها بلا طلاق أو اليين يتحر بها فليس بمول لأن التحريم شيء حكم فيه بالكفارة اذ لم يقع به الطلاق كما لا يكون الظهار والايلاء طلاقا وان أراد بهما الطلاق لأنه حكم فيهما بكفارة « قال الربيع » وفيه قول آخر اذا قال لامرأته ان قربتك فأنت على حرام ولا ير بدطلاقا ولا يلاء فهو مول يعنى قوله أنت على حرام (قال الشافعي) وان قال لامرأته ان قربتك فعبدى فلان حر عن ظهارى فان كان متظهرا فهو مول ما لم يمت العبد أو يبعه أو يخرجه من ملكه وان كان غير متظهر فهو مول في الحكم لأن ذلك اقرار منه بأنه متظهر وان وصل الكلام فقال ان قربتك فعبدى فلان حر عن ظهارى ان تظهرت لم يكن مولى حتى ينظهر فاذا تظهر والعبد في ملكه كان مولى لأنه حالف حينئذ بعتقه ولم يكن أولا حالفا فان قال ان قربتك فقلته على أن أعق فلان عن ظهارى وهو متظهر كان مولى وليس عليه ان يعق فلان عن ظهاره وعليه فيه كفارة عين لأنه يجب لله عليه عتق رقبة فأى رقبة أعنتها غيره أجزأت عنه ولو كان عليه صوم يوم فقال لله على أن أصوم يوم الخميس عن اليوم الذى على لم يكن عليه صومه لأنه لم يندرفيه بشئ يلزمه وأن صوم يوم يلزمه فأى يوم صامه أجزأ عنه ولو صامه بعينه أجزأ عنه من الصوم الواجب لامن السدر وهكذا لو أعتق فلانا عن ظهاره أجزأ عنه وسقط عنه الكفارة قال واذا قال الرجل لامرأته ان قربتك فقلته على أن لا أقرب بك لم يكن مولى لأنه لو كان قال لها ابتداء الله على أن لا أقرب بك لم يكن مولى لأنه لا حالف ولا عليه نذر في معاني الايمان يلزمه به كفارة عين وهذا نذر في معصية (قال الشافعي) رحمه الله واذا الى الرجل من امرأته ثم قال لاخرى من نسائه قد أشرتكم معها في الايلاء لم تشرکها لأن اليين لزمته الاولى والييين لا يشرک فيها قال واذا حلف لا يقرب امرأته وامرأة ليست له لم يكن مولى حتى يقرب تلك المرأة فان قرب تلك المرأة كان مولى حينئذ وان قرب امرأته خنث باليمن قال وان قال ان قربتك فأنت زانية فليس بمول اذا قربها واذا قرب بها فليس بقاذف يحد حتى يحدث لها قذف فاصري يحاجد به أو يلاعن وهكذا ان قال ان

والآخر أن ذلك لهم من قبل أنهم انما يملكون اذا حلفوا بعد موت الذى جعل لهم ملك اذا مات وهو أصح القولين وبه أقول والله أعلم ولو قال وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ما تناسلوا قال فاذا حدث ولد نقص من له حق في الحبس ويوقف حق المولود حتى يبلغ فيحلف فياخذ أو يدع فيسطل حقه ويرد كراء ما وقف له من حقه على الذين انتقصوا من أجله حقوقهم سواء عينهم فان مات من المنتقص حقوقهم أحد في نصف عمر الذى وقف له أن يبلغ رد حصة الموقوف على من معه في الحبس واعطى ورثة الميت منهم بقدر ما استحق مما رد عليه بقدر حقه (قال المزني) أصل قول الشافعي أن الحبس أزال ملك رقبة لله عز وجل وانما يملك الحبس عليه منفعة لا رقبته كما أزال المعتق ملكه عن رقبة عبده وانما يملك المعتق منفعة نفسه لا رقبته وهو لا يحير اليين مع الشاهد الا فيما يملكه الخالف فكيف يخرج رقبة ملك رجل يمين من لا يملك تلك

ارقبه وشو له بغير دين العبد مع شاعده بان مولاه أعقبه لانه لا عز ما كان السيد عليه من رقبته فكذلك ينبغي في قياس قوله أن لا يميز بين
 العبد عليه في رقبته فليس لانه لا عز ما كان العبد عليه من رقبته (قال الشافعي) وإذا لم تزل رقبته العبد عليه بيمينه بطل الحبس من أصله
 وشاعده أعقبه في قياس قوله على أصله الذي وصفه ولو حال الحبس على ما وصفه الشافعي ما جاز أن يترأخيه أن لهم شريكاً وشكر الشريك
 العبد فأنشأون حقه لانه لا عز من أن يحلف معهم فأصل قوله أن حق من لم يحلف سر قرف حتى يختلف له ووارثه ان سات يقوم مقامه
 ولا يأنخذ من حق أقر به لصاحبه إلا أن أخذته ذلك حرام (باب الخلاف في العين مع الشاهد) (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى بعض الناس فقد أقيم اليقين مقام (٢٥٣) شاعده قلت وان أعطيت بها كما أعطيت بشاهد فليس معناها معني

قربك فقد لانه لا امرأة أخرى زانية

(الايلاء في الغضب) (قال الشافعي) والايلاء في الغضب والرضا سواء كما يكون اليمين في الغضب
 والرضا سواء وانما أوجبنا عليه الايلاء بما جعله الله عز وجل من اليمين وقد أنزل الله تعالى الايلاء مطلقاً
 لم يذكر فيه غضباً ولا رضاً ألا ترى أن رجلاً لو تزكأ امرأته عمره لا يصيبها ضرر لم يكن مولياً ولو كان الايلاء
 انما يجب بالضرر وجب على هذا ولكنه يجب بما أوجب الله عز وجل وقد أوجب مطلقاً
 (المخرج من الايلاء) (قال الشافعي) ومن أصل معرفة الايلاء أن ينظر كل يمين بمنعت الجماع بكل
 حال أكثر من أربعة أشهر إلا بان يحنث الحالف فهو مول وكل يمين كان يجسد السبيل الى الجماع بحال
 لا يحنث فيها وان حنث في غير ما فليس بمول (قال الشافعي) رحمه الله وكل حالف مول وانما معني قوله
 ليس بمول ليس يلزمه حكم الايلاء من فيضة أو طلاق وهكذا ما أوجب مما وصفت في مثل معنى اليمين (قال
 الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن اسمعيل بن ابراهيم بن المهاجر عن أبيه عن مجاهد قال تزوج ابن الزبير
 أو الزبير « شك الربيع » امرأة فاستزاده أهلها في المهر فأبى فكان بينه وبينهم شرخ فأن لا يدخلها
 عليه حتى يكون أهلها الذين يسألونه ذلك فلبسوا سنين ثم طلبوا ذلك اليه فقالوا اقض السك أهلك ولم يعد
 ذلك ايلاء وأدخلها عليه (قال الشافعي) لأن أهلها الذين طلبوا ادخالها عليه (قال الشافعي) ويسقط
 الايلاء من وجه بان يأتيها ولا يدخلها عليه وأعله أن لا يكون أراد هذا المعنى بيمينه (قال الشافعي)
 وإذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك أن شاء الله تعالى فلا ايلاء وان قال والله لا أقربك أن شاء فلان فليس
 بايلاء حتى يشاء فلان فان شاء فلان فهو مول وإذا قال والله لا أقربك حتى يشاء فلان فليس بمول لأن فلانا
 قد يشاء فان خرس فلان أو غلب على عقله فليس بمول لانه قد يفتي فيشأ فان مات فلان الذي جعل اليه
 المشيئة فهو مول لانه لا يشاء اذا مات وكذلك ان قال لا أقربك حتى يشأ أبوك أو أمك أو أحد من أهلك
 وكذلك ان قال حتى تشأني أو حتى أشأ أو حتى يسدولي أو حتى أرى رأيي (قال الشافعي) وكذلك ان قال
 والله لا أقربك بمكة أو بالمدينة أو حتى أخرج من مكة أو بالمدينة أو لا أقربك إلا ببلى كذا أو لا أقربك إلا في
 البحر أو لا أقربك على فراشي أو لا أقربك على سريري أو ما أشبه هذا لانه يقدر على أن يقربها على غير ما وصفت
 ببلد غير البلد الذي حلف أن لا يقربها فيه ويخرجها من البلد الذي حلف لا يقربها فيه ويقربها في حال
 غير الحال التي حلف لا يقربها فيها ولا يقال له أخرجهما من هذا البلد الذي حلف لا تقربها فيه قبل أربعة
 أشهر اذا جعلته ليس بمول لم أحكم عليه حكم الايلاء وكذلك لو قال والله لا أقربك حتى أرى يد أو حتى أشتي
 لم يكن مولياً أقول له أردأ واشتت وان قال والله لا أقربك حتى تقطمي ولدي لم يكن مولياً لأنهم اقد تقطعه

شاعده وأنت تبرى
 المدعى عليه بشاعدين
 وبيمينه ان لم يكن له بينة
 وتعطى المدعى حقه
 بشكول صاحبه كما
 تعطيه بشاكدين أفغنى
 ذلك معنى شاكدين
 قال فكيف يحلف مع
 شاعده على وصية
 أو دى بهامت أو أن
 لأبيه حنفاً على رجل
 (١) وهو صغير وهو ان
 حلف حلف على ما لم
 يعلم قلت فأن تبحر أن
 بشهد أن فلانا ان
 فلان وأبوه غائب
 لم يراه قط ويحلف ابن
 خمس عشرة سنة
 مشرقاً لستري عبدا
 ابن مائة سنة مغرباً ولد
 قبل جده فباعه فأتى
 انك تحلفه لقد باعه برأ
 من الاباق على البت
 قال ما يجد الناس بدا
 من هذا غير أن الزهري
 انكرها قلت فقد قضي
 بها حين رلى أرايت
 ما رويت عن علي من

انكاره على معقل حديث روع أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لها المهر والميراث ورد حديثه ومع علي زيد وان عمر فهل
 رددت شيئاً بالانكار فكيف يتخير بالانكار الزهري وقيل له وكيف حكمت بشهادة قابلة في الاستملال وهو ما رآه الرجال أم كيف حكمت على
 أهل مثله وعلى عواقلهم بدينه الموجود قبل ان يحلفهم في ثلاث سنين وزعت أن القرآن يحرم أن يجوز أقل من شاهد وامرأتين وزعت أن
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن اليمين براءة لمن حلف فخالفت في جلة قولك الكتاب والسنة أرايت لو قال لك أهل الحلة أنتدعي
 علينا فأحلف جميعنا وأبرئنا قال لا أحلفهم اذا جاوزوا خمسة رجال ولا أبرئهم بايمانهم وأغرهمهم قلت فكيف جاز لك هذا قال رونا هذا
 عن عمر بن الخطاب رحمه الله عليه فقلت فان قيل لك لا يجوز على عمر أن يخالف الكتاب والسنة وقال عمر نفسه البيهقي المدعى واليمين على

(١) حال من شهادة الشاهد المفهومه من قوله مع شاعده على الخ انظر الام اع كتمه معصية

(قال الشافعي) رحمه الله من ادعى ما لا أقام عليه شاهداً أو ادعى عليه مال أو جناية خطأ بان بلغ ذلك عشرين ديناراً أو ادعى عبد عتقا تبلغ قيمته عشرين ديناراً أو ادعى جراحه عمد صغرت أو كبرت أو فنى طلاق أو ولعان أو وحداً أو ردين في ذلك فإن كل الحكم بحكمة كانت اليمين بين المقام واليتم وإن كان بالمدينة كانت على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانت ببلد غير مكة والمدينة أحلف بعد العصر في مسجد ذلك البلد عاتو كذبه الأيمان ويتلى عليه إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً الآية قال وهذا قول حكام المكيين ومفتيهم ومن جتئهم فيه أن عبد الرحمن (٢٥٤) بن عوف رأى قوماً يحلفون بين المقام واليتم فقال أعلى دم قالوا لا قال

أفعلى أمر عظيم قالوا لا قال لقد خشيت أن يتهادن الناس بهذا المقام قال فذهبوا إلى أن العظيم من الأموال ما وصفت من عشرين ديناراً فصاعداً قال ابن أبي مليكة كتب إلى ابن عباس في جاريته ضربت أحداًهما الأخرى أن أحبسها بعد العصر ثم اقرأ عليها إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ففعلت فاعترفت قال واستدلت بقول الله جل ثناؤه تحبسونهما من بعد الصلاة قال المفسرون صلاة العصر على تأكيده اليمين على الخالف في الوقت الذي تعظم فيه اليمين وبكتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه يحلف عند المنبر منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وما بلغني أن عمر حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في خصومة بينه وبين رجل وأن عثمان ردت عليه اليمين على المنبر فانتقاهما قال أخاف أن توافق قدر بلاء فيقال بيمينه قال وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأهل العلم ببلد نادراً السنة والهجرة وحرم الله عز وجل وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدينا والمسلمون بالبايعون رجالهم ونسأؤهم وأحرارهم وعبيدهم ومما يليكهم يحلفون كلوصفتنا ويحلف المشركون أهل الذمة والمستأمنون كل واحد منهم بما يعظم من الكتب وحيث يعظم من المواضع مما يعرفه المسلمون وما يعظم الخالف منهم مثل قوله والله الذي أنزل التوراة على موسى والله الذي أنزل الإنجيل على عيسى ومما أشبه هذا ولا يحلفون بما يجهل معرفته المسلمون ويحلف الرجل في حق نفسه وفيما عليه بيمينه على البت مثل أن يدعى عليه براءة من حق له

حلف مول على يوم حلف أو أقل أو أكثر ولا تحكم بالوقف في الإيلاء إلا على من حلف على يمين يجاوز فيها أربعة أشهر فأما من حلف على أربعة أشهر أو أقل فلا يلزمه حكم الإيلاء لأن وقت الوقف يأتي وهو خارج من اليمين وانما قولنا ليس بمول في الموضع الذي لزمته فيه اليمين ليس عليه حكم الإيلاء (قال الشافعي) ومن حلف بعق رقيقه أن لا يقرب امرأته على الأبد فمات رقيقه أو أعتقه خرج من حكم الإيلاء لأنه لم يبق عليه شيء يحتسبه ولو باعهم خرج من حكم الإيلاء كما كانوا خارجين من ملكه فإذا عادوا إلى ملكه فهو مول لأنه بحث لوجامعها « قال الربيع » وللشافعي قول آخر أنه لو باع رقيقه ثم اشتراه كان هذا ملكاً حادثاً ولا بحث فيهم وهو أحب إلى (قال الشافعي) ولو حلف بطلاق امرأته أن لا يقرب امرأته أخرى فماتت التي حلف بطلاقها أو طلقها نالنا خرج من حكم الإيلاء لأنه لا بحث بطلاقها في هذه اليمين أبداً ولو طلقها كان خارجاً من حكم الإيلاء ما لم تكن زوجته ولا عليها رجعة وإذا كانت أقل من الثلاث وله عليها الرجعة أو نكحها بعد الينونة من واحدة أو اثنتين بالخروج من العدة أو إنخلع فهو مول « قال الربيع » وللشافعي قول آخر في مثل هذا أنها إذا خرجت من العدة من طلاق أو واحدة أو اثنتين أو خالها فلكت نفسها ثم زوجها ثانية كان هذا النكاح غير النكاح الأول ولا بحث ولا إيلاء عليه (قال الشافعي) ومن حلف أن لا يقرب امرأته أكثر من أربعة أشهر فماتت رقيقه أو أعتقه خرج من حكم الإيلاء الذي حلف عليه فقد خرج من حكم الإيلاء لأن اليمين ساقطة عنه قال ولو قال لامرأة إذا تزوجت فوالله لا أقربك لم يكن مولياً فإذا قربها كفر ولو قال لامرأة إذا كان غد فوالله لا أقربك أو إذا قدم فلان فوالله لا أقربك فهو مول من غد ومن يوم يقدم فلان وإن قال أن أصيبك فوالله لا أصيبك لم يكن مولياً حتى حلف لأن له أن يصيبها مرة بلا بحث فإذا أصابها مرة كان مولياً وإذا قال والله لا أصيبك سنة الأمرة لم يكن مولياً من قبل أن له أن يصيبها مرة بلا بحث فإذا أصابها مرة كان مولياً « قال الربيع » إن كان بقي من يوم أصابها من مدة يمينه أكثر من أربعة أشهر فهو مول وإن لم يكن بقي عليه أكثر من أربعة أشهر سقط الإيلاء عنه (قال الشافعي) وإذا قال والله لا أصيبك إلا إصابة سوء وإصابة ردية فإن نوى أن لا يغيب الحشفة في ذلك منها فهو مول وإن أراد قليلة أو ضعيفة لم يكن مولياً وإن أراد أن لا يصيبها إلا في دبرها فهو مول لأن الإصابة الحلال للطاهر في الفرج ولا يجوز في الدبر ولو قال والله لا أصيبك في دبرك أبداً لم يكن مولياً وكان مطيعاً بتركه إصابته في دبرها ولو قال والله لا أصيبك إلى يوم القيامة أو لا أصيبك حتى يخرج الدجال أو حتى ينزل عيسى بن مريم فإن مضت أربعة أشهر قبل أن يكون شيء مما حلف عليه وقف فأما إن بقي وأما أن يطلق « قال الربيع » وإذا قال والله لا أقربك حتى أموت أو توفي كان مولياً من ساعته وكان كقوله

فيحلف بالله ان هذا الحق ويسمي ثابته عليه ما اقتضاه ولا شيئا منه ولا مقتضى بامر يعلمه ولا حال به ولا بشئ منه ولا أبرأ منه ولا من شئ منه بوجه من الوجوه وأنه ثابت عليه أن يحلف بهذا اليمين وان كان حقا لا يبيح حلف في نفسه على البت وفي أبيه على العلم وان أحلف قال والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ثم ينسق اليمين ولا يقبل منه اليمين الا بعد أن يستحلفه الحاكم واحتج بان ركائنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني طلق امرأتى التسهة والله ما أردت الا واحدة فقال النبي عليه السلام والله ما أردت الا واحدة فردها اليه وهذا تجوز اليمين في الطلاق والرجعة في طلاق البتة (باب الامتناع من اليمين)

(قال الشافعي) واذا كانت الدعوى غير مدعى مال أحلف المدعى (٢٥٥) عليه فان حلف برئ وان نكل قيل للمدعى

أحلف واستحق فان

والله لا أقرب بلد أبدا لانه اذا مات قبل أن يقربها أو مات لم يقدر أن يقربها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال الايلاء أن يحلف بالله على الجماع نفسه وذلك أن يحلف لا يسميها فأما أن يقول لا أمس ولا يحلف أو يقول قولاً غليظاً ثم يهجرها فليس ذلك بايلاء (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه في الايلاء أن يحلف لا يسميها أبداً وستة أشهر أو أقل أو أكثر ونحو ذلك مما زاد على الاربعة الأشهر

(من يلزمه الايلاء من الأزواج) (قال الشافعي) ويلزم الايلاء كل من اذا طلق لزمه الطلاق من تجب عليه الفرائض وذلك كل زوج بالغ غير مغلوب على عقله وسواء في ذلك الحر والعبد ومن لم تكمل فيه الحرية والذي والمشرک غير الذي رضيا بحكمنا وانما سويت بين العبد والحر فيه أن الايلاء يمين جعل الله تبارك وتعالى لها وقتا تدل جل ثناؤه على أن على الزوج اذا مضى الوقت أن ينفء أو يطلق فكان العبد والحر في اليمين سواء وكذلك يكونان في وقت اليمين وانما جعلتها على الذي والمشرک اذا نكحاً كما ينالان ليس لأحد أن يحكم بغير حكم الاسلام وأن الايلاء يمين يقع بها طلاق أو فتيحة في وقت فألزمتهاهما (قال الشافعي) وكفارة العبد في الخنث الصوم ولا يجزئ عنه غيره واذا كان الزوج ممن لا فرض عليه وذلك الصبي غير البالغ والمغلوب على عقله بأي وجهه كانت الغلبة الا للسكران فلا يلاء عليه ولا خنث لأن الفرائض عنه ساقطة واذا آلى السكران من الخمر والشراب المسكر لزمه الايلاء لأن الفرائض له لازمة لا تزول عنه بالسكر وان كان المغلوب على عقله يحن ويضيق قال في حال افاقته لزمه الايلاء وان آلى في حال جنونه لم يلزمه وان قالت المرأة آليت مني صحيحاً وقال الزوج ما آليت مني وان كنت فعلت فأما آليت مغلوباً على عقلي فالتقول قوله مع يمينه واذا كان لا يعرف له جنون فقالت آليت مني فقال آليت مني وأنا مجنون فالتقول قولها وعليه البينة اذا لم يعلم ذهب عقله في وقت يجوز أن يكون مولياً فيه في وقت دعواها ولو اختلفا فقالت قد آليت مني وقال لم أول أو قالت قد آليت ومضت أربعة أشهر وقال قد آليت وما مضى الا يوم أو أقل أو أكثر كان القول في ذلك قوله مع يمينه وعليها البينة واذا قامت البينة فهو مول من يوم وقت بينتها ولو قامت له بينة بايلاء وقتوافيه غير وقتها كان مولياً بينتها وبينته وليس هذا اختلافاً عما هذا مول ايلاءين (قال الشافعي) ولا يلزم الايلاء الا زوجاً صحيح النكاح فأما فاسد النكاح فلا يلزمه ايلاء ولا يلزم الايلاء الا زوجة ثابتة النكاح أو مطلقة له عليها رجعة في العدة فانها في حكم الأزواج فأما مطلقة لا رجعة له عليها في العدة فلا يلزمه ايلاء منها وان آلى في العدة وكذلك لا يلزمه ايلاء من مطلقة علك رجعتها اذا كان ايلاءه منها بعد مضى العدة

الوجه لانه قد يملكها وتخرج من يديه (باب النكول ورد اليمين من الجامع ومن اختلاف الشهادات والحكام ومن الدعوى

والدينات ومن املأ في الحدود) (قال الشافعي) رحمه الله ولا يقوم النكول مقام اقرار في شئ حتى يكون معين المدعى فان قيل فكيف أحلفت في الحدود والطلاق والنسب والأموال وجعلت الأيمان كلها تجب على المدعى وجعلتها كلها ترد على المدعى قيل قلته استدلالاً بالكاتب والسنة ثم الخبر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه على القاذق غير الزوج بالحد ولم يجعل له مخرجاً منه الا بأربعة شهداء وأخرج الزوج من الحد بان يحلف بأربعة أيمان ويلتعن بخامسة فيسقط عنه الحد ويلزمها ان لم تخرج منه بأربعة أيمان والتعاضد وسن بينهما الفرق ودرأ الله عنهما الحد بالإيمان والتعاضد وكانت أحكام الزوجين وان خالفت أحكام الأجنبية في شئ فهمي مجامعة لها في غيره

وذلك أن المين فيه جعت درء الحدة عن الرجل والمرأة وفرقة ونفي ولد فكان هذا الحد والفراق والنفي معاد اخلة فيها ولا يحق الحد على المرأة حين يعذفها الزوج الابينة وتكمل عن المين أن ترى أن الزوج لولم يلتعن حده بالقذف ولترك الخروج منه بالمين ولم يكن على المرأة حد ولا لعان أو لا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للانصار بين تخلفون وتستحقون دم صاحبكم فلما لم يخلفوا ولا ايمان على هو وليد رها بها فلما لم يقبلها الانصار يرون تركوا حقهم أو لا ترى عمر جعل الايمان على المدعى عليهم فلما لم يخلفوا رها على المدعين وكل هذا نحو بل من موضع قد نبت فيه الى الموضع الذي يخالفه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى المدعى عليه المين ولا يجوز أن تكون على مدعى عليه دون غيره لا بخبر لازم وهما (٢٥٦) لفظان من رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعى والمين على

المدعى عليه مخرجهما لانهم ليست في معاني الازواج اذا مضت عدتها (قال الشافعي) رحمه الله والايلاء من كل زوجة مسلمة أو ذمية أو أمة سواء لا يختلف في شيء واحد فكيف يجوز أن يقال ان جاء المدعى بالبيعة أخذ وان لم يأت بها أحدث له حكم غيرها وهو استخلاف من ادعى عليه وان جاء المدعى عليه بالمين برئ وان لم يأت بها لزمه ما نكل عنه ولم يحدث له حكم غيرها ويجوز رد المين كما حدث للمدعى ان لم يأت بها حكم غيره وهو المين وادى حول النبي صلى الله عليه وسلم المين من حيث وضعها فكيف لم تحول كما حولها

مختصر من كتاب الشهادات وما دخله من الرسالة

باب من تجوز شهادته ومن لا تجوز ومن يشهد بعد رد شهادته من الجماعة ومن اختلاف الحكم وأدب القاضي وغير ذلك

(قال الشافعي) ليس من

الناس أحد نعلمه إلا أن يكون قليلا يعض الطاعة والمرءة حتى لا يخطأها بمعصية ولا يعض المعصية وترك المرأة حتى لا يخطأها في شيء من الطاعة والمرءة فإذا كان الأغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة والمرءة قبلت شهادته وإذا كان الأغلب الأظهر من أمره المعصية وخلاف المرءة ردت شهادته ولا يقبل الشاهد حتى يثبت عنده بخبر منه أو بيعة أنه حر ولا تجوز شهادته جاز إلى نفسه ولا دفاع عنها ولا على خصم لأن الخصومة موضع عداوة ولا ولد بنسبه ولا ولد بآبائه وان سفلا ولا آباءه وآمهاته وان بعدوا ولا من يعرف بكثرة الغلط أو الغفلة ولو كنت لأجيز شهادة الرجل لامرأته لأنه يرثها ما أجزت شهادة الأخ لأخيه إذا كان يرثه ولا أرد شهادة الرجل من أهل الأهواء إذا كان لا يرى أن يشهد لموافقة تصديقه وقبول عينة وشهادته من يرى كذبه شرابا لله ومعه عصية تجب بها النار أو يرى أن تطيب النفس بقبولها

المدعى عليه مخرجهما لانهم ليست في معاني الازواج اذا مضت عدتها (قال الشافعي) رحمه الله والايلاء من كل زوجة مسلمة أو ذمية أو أمة سواء لا يختلف في شيء واحد فكيف يجوز أن يقال ان جاء المدعى بالبيعة أخذ وان لم يأت بها أحدث له حكم غيرها وهو استخلاف من ادعى عليه وان جاء المدعى عليه بالمين برئ وان لم يأت بها لزمه ما نكل عنه ولم يحدث له حكم غيرها ويجوز رد المين كما حدث للمدعى ان لم يأت بها حكم غيره وهو المين وادى حول النبي صلى الله عليه وسلم المين من حيث وضعها فكيف لم تحول كما حولها

مختصر من كتاب الشهادات وما دخله من الرسالة

باب من تجوز شهادته ومن لا تجوز ومن يشهد بعد رد شهادته من الجماعة ومن اختلاف الحكم وأدب القاضي وغير ذلك

(قال الشافعي) ليس من

الناس أحد نعلمه إلا أن يكون قليلا يعض الطاعة والمرءة حتى لا يخطأها بمعصية ولا يعض المعصية وترك المرأة حتى لا يخطأها في شيء من الطاعة والمرءة فإذا كان الأغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة والمرءة قبلت شهادته وإذا كان الأغلب الأظهر من أمره المعصية وخلاف المرءة ردت شهادته ولا يقبل الشاهد حتى يثبت عنده بخبر منه أو بيعة أنه حر ولا تجوز شهادته جاز إلى نفسه ولا دفاع عنها ولا على خصم لأن الخصومة موضع عداوة ولا ولد بنسبه ولا ولد بآبائه وان سفلا ولا آباءه وآمهاته وان بعدوا ولا من يعرف بكثرة الغلط أو الغفلة ولو كنت لأجيز شهادة الرجل لامرأته لأنه يرثها ما أجزت شهادة الأخ لأخيه إذا كان يرثه ولا أرد شهادة الرجل من أهل الأهواء إذا كان لا يرى أن يشهد لموافقة تصديقه وقبول عينة وشهادته من يرى كذبه شرابا لله ومعه عصية تجب بها النار أو يرى أن تطيب النفس بقبولها

من شهادة من يخفف المأثم فيها وكل من تأول حراما عندنا فيه حداً ولا حذفيه لم يرد بذلك شهادته ألا ترى أن من حل عنه الدين وجعل علماً في البلدان منهم من يستحل المتعة والدينار بالدينارين نقداً وهذا عندنا وغيرنا حرام وأن منهم من استحل سفك الدماء ولا شيء أعظم منه بعد الشرك ومنهم من تأول فاستحل كل مسكر غير الخمر وعاب على من حرمه ولا نعلم أحداً من سلف هذه الأمة يقتدي به ولا من التابعين بعدهم رد شهادته أحد بتأويل وان خطاه وظلله واللاعب بالشر نجح والحام غير قار وان كرهنا ذلك أخف حالا (قال المرني) رحمه الله فكيف يحرم شرب قليلا من نبيذ شديد ويحجر شهادته (قال الشافعي) رحمه الله ومن شرب عصير العنب الذي عتق حتى سكر وهو يعرفها خيرا ردت شهادته لأن تحريمها ناص ومن شرب سواها من النصف (٢٥٧) أو الخليلطين فهو آثم ولا رد شهادته إلا أن يسكر

لأنه عند جميعهم حرام (قال الشافعي) وأكره اللعب بالرد للخبير وان كان يديم الغناء ويغشاه المغنون معلنا فهذا سفه ترد به شهادته وان كان ذلك يقل لم ترد فاما الاستماع للحداء ونشيد الاعراب فلا بأس به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للشريد معل من شعر أمية ثني قال نعم قال هيه فأشده بيتا فقال هيه حتى بلغت مائة بيت وسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحداء والرجز وقال لابن رواحة حره بالقوم فاندفع يرجز (قال المرني) رحمه الله سمعت الشافعي يقول كان سعيد بن جبير يلعب بالشرنج استبدار فقلت له كيف يلعب بها استبدار اقال

في الأربعة الأشهر أو ردت أو طلقها أو خالعتها ثم راجعها أو رجع المرتد منها إلى الإسلام في العدة استأنف في هذه الحالات كلها أربعة أشهر من يوم حل له الفرج بالرجعة أو النكاح أو رجوع المرتد منها إلى الإسلام ولا يشبه هذا الباب الأول لأنها في هذا الباب صارت محرمة كالأجنبية الشعر والنظر والجس والجماع وفي تلك الأحوال لم تكن محرمة بشيء غير الجماع وحده فأما الشعر والنظر والجس فلم يحرم منها وهكذا الواردا معا (قال الشافعي) رحمه الله ولو آلى من امرأته ثم طلق إحدى نسائه في الأربعة الأشهر ولم يدراً بينهما طلاق فضت أربعة أشهر فطلبت أن يوقف فقال هي التي طلقت حلف البواقي وكانت التي طلق ومتى راجعها فضت أربعة أشهر وقفته أبدا حتى يضي طلاق الملك كوصفت ولو مضت الأربعة الأشهر ثم طلبت أن يوقف فقال لا أدري أي التي طلقت أم غيرها قيل له ان قلت هي التي طلقت فهي طالق وان قلت ليست هي حلفت لها ان ادعت الطلاق ثم فئت أو طلقت وان قلت لا أدري فانت أدخلت منع الجماع على نفسك فان طلقها فهي طالق وان لم تطلقها وحلفت أنها ليست التي طلقت أو صدقتك هي ففئ أو طلق وان آيت ذلك كله طلق عليك بالإيلاء لانها زوجة مولى منها عليك أن تنفي عنها أو تطلقها فان قلت لا أدري لعلمها حرمت عليك فلم تحرم بذلك عليك تحريمها يمينها عليك وأنت مانع الفيسة والطلاق فتطلق عليك فان قامت بينة أنها التي طلقت عليك قبل طلاق الإيلاء سقط طلاق الإيلاء وان لم تقم بينة لزمك طلاق الإيلاء وطلاق الاقرار معا ثم هكذا البواقي قال واذا آلى وبينه وبين امرأته أكثر من أربعة أشهر فطلبت ذلك امرأته أو وكيل لها أمر بالنفي بلسانه والمسير اليها كما يمكنه وقبل فإن فعلت والافطلق قال وأقل ما يصير به فائيا أن يجامعها حتى تغيب الحشفة وان جامعها محرمة أو حائضا وهو محرم أو صائم ثم خرج من الإيلاء وأثم بالجماع في هذه الأحوال ولو آلى منها ثم جن فأصابها في حال جنونه أو جنت فأصابها في حال جنونها ثم خرج من الإيلاء وكفرا إذا أصابها وهو صحيح وهي مجنونة ولم يكفر إذا أصابها وهو مجنون لأن القلم عنه مرفوع في تلك الحال ولو أصابها وهي نائمة أو مغنى عنها ثم خرج من الإيلاء وكفر قال وكذلك إذا أصابها أهلها الزوجها وأحصنها وانما كان فعله فعلا بها لأنه يوجب لها المهر بالإصابة وان كانت هي لا تعقل الإصابة فلزمها به هذا الحكم وإنه حق لها أداء الهيا في الإيلاء كما يكون لو أدى إليها حق في مال أو غيره برئ منه

(طلاق المولى قبل الوقف بعده) (قال الشافعي) رحمه الله واذا أوقف المولى فطلق واحدة أو امتنع من التي بلا عذر فطلق عليه الحاكم واحدة فالنطقية تطليقة عملا فيها الزوج الرجعة في العدة وان راجعها في العدة فالرجعة ثابتة عليه والإيلاء قائم بحاله ويؤجل أربعة أشهر من يوم راجعها وذلك يوم يحل له فرجها بعد تحريمه فان مضت أربعة أشهر ووقف لها فان طلقها أو امتنع من الفيسة من غير عذر فطلق

(٣٣ - الام خامس)

بولها ظهره ثم يقول بأى شيء وقع فيقول بكذا فيقول أوقع عليه بكذا قال واذا كان هكذا كان تحسين الصوت بذكر الله والقرآن أولى ان يكون محبوبا (قال الشافعي) رحمه الله وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أذن الله لشيء كآذنه لشيء حسن التزم بالقرآن وسمع النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن قيس يقرأ فقال لقد أتى هذا من مزمار آل داود (قال الشافعي) رحمه الله لا بأس بالقراءة بالالحان وتحسين الصوت بأى وجه ما كان وأحب ما يقرأ إلى حدرا وتحرينا (قال المرني) رحمه الله سمعت الشافعي يقول لو كان معنى يتغنى بالقرآن على الاستغناء لكان يتغنى وتحسين الصوت هو يتغنى ولكنه يراد به تحسين الصوت قال وليس من العصبية ان يحب الرجل قومه والعصبية المحضة ان يبغض الرجل لأنه من بني فلان فاذا

أظهيرها ودعا إليها وتألف عليها فردود وقد جمع الله تبارك وتعالى المسلمين بالاسلام وهو أشرف أنسابهم فقال جل ثناؤه انما المؤمنون اخوة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كوني أعباد الله اخوانا فمن خالف أمر الله عز وجل وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم ردت شهادته والشعر كلام فحسنه كحسن الكلام وقيحه كقيحه وفضله على الكلام أنه سائر وإذا كان الشاعر لا يعرف بشتم الناس وأذا هم ولا يمتدح فيكته الكذب المحض ولا يتشبه بامرأة بعينها ولا يشهرها بعينها بخلاف الشهادة وان كان على خلاف ذلك لم يحجز ويجوز شهادته ولذا الرنا في الزنا والمحدود فيما حد فيه والقروى على البدوى والبدوى على القروى اذا كانوا عدوا ولاوا واشهد صبي أو عبد أو نصراني بشهادة فلا يسمعي واستماعه لها تكلف وان بلغ الصبي وأعتق (٢٥٨) العبد وأسلم النصراني ثم شهدوا بها بعينها قبلتها فاما البالغ المسلم أورد

عليه والطلاق تلك الرجعة وان راجعها وهي في العدة فالرجعة ثابتة عليه فان مضت أربعة أشهر من يوم راجعها وقف فان طلق أو لم يبق فطلق عليه فقد مضى الطلاق ثلاثا وسقط حكم الايلاء فان نكحت زوجا آخر وعادت اليه بنكاح بعد زوج لم يكن عليه حكم الايلاء ومتى أصابها كفر (قال الشافعي) وهذامعنى القرآن لا يتخالفه لأن الله تعالى جعل له اذا امتنع من الجماع بين أجل أربعة أشهر فلما طلق الأولى وراجع كانت اليين قائمة كما كانت أولا فلم يحجز أن نجعل له أجلا لا ما جعل الله عز وجل له ثم هكذا في الثانية والثالثة وهكذا إلى ما تم طلقها واحدة أو اثنتين ثم راجعها في العدة ما كانت لم تنصر أو لم تنفسها منه قال واذا طلقها فكانت أمك بنفسها منه بأن تنقض عتها أو يتخلفها أو يولي منها قبل أن يدخل بها ثم يطلقها وإذا فعل هذا ثم نكحها نكاحا جديدا بعد العدة أو قبلها سقط حكم الايلاء عنه وانما سقط حكم الايلاء عنه بانها قد صارت لوطقة لم يقع عليها طلاقه ولا يجوز أن يكون عليه حكم الايلاء وهو لو وقع الطلاق لم يقع وكذلك يكون بعد لو طلقها ثلاثا بهذه العلة ولو جاز أن تبين امرأه المولى منه حتى تصير أمك بنفسها منه ثم نكحها فيعود عليه حكم الايلاء اذا نكحها جاز هذا بعد طلاق الثلاث وزوج غيره لأن اليين قائمة بعينها يكفر اذا أصابها وكانت قائمة قبل الزوج وهكذا الظهار مثل الايلاء لا يختلفان « قال الربيع » والقول الثاني انه يعود عليه الايلاء ما بقي من طلاق الثلاث شيء (قال الشافعي) واذا بان امرأة المظهر منه ولم يحبسها بعد الظهار ساعة ثم نكحها نكاحا جديدا لم يعد عليه التظهار لأنه لم يلزمه في الملك الذي تظهار منها كفارة ولو حبسها بعد التظهار ساعة ثم بان منه لزمه التظهار لأنه قد عادى قال وكذلك لو ماتت في الزوجين معا (قال الشافعي) وانما جعلت عليه الكفارة لأنها يمين لزمته ألا ترى أنه لو حلف لا يصيب غيرها أمر أنه فأصابها كانت عليه كفارة مع المأثم بالزنا

(ايلاء الحرم الأمة والعبد من امرأته وأهل الذمة والمشركين) (قال الشافعي) وايلاء الحرم امرأته الأمة والمتواخره سواء فان آلى من امرأته وهي أمة ثم استراها سقط الايلاء بانفساخ النكاح فان خرجت من ملكه ثم نكحها أمة أو حرمة بعد الايلاء لأن ملكه هذا غير الملك الذي آلى فيه وهكذا العبد يولي من امرأته حرمة أو أمة فملكه سقط الايلاء بانفساخ النكاح فان عتق فسكها أو خرج من ملكها فنكحها لم يعد الايلاء ولو أن الحر المشتري لامرأته الأمة بعد الايلاء منها أصابها بالملك كفر اذا كانت عتيقة والله لا أقربك وان لم يصح لم يكن عليه وقف اذا كانت أصابته بالملك كالأولى من أمته لم يكن موليا لأن الله تبارك وتعالى انما جعل الايلاء من الأرواح فان خرجت من ملكه ثم نكحها لم يعد عليه الايلاء لأنه قد حنث به مرة ولو كان قد قال لها والله لا أقربك وأنت زوجتي ثم ملكها فأصابها بالملك لم يحنث ومتى نكحها سكاها

شهادته في الشيء ثم يحسن حاله فيشهد بها فلا أقبلها أنا حكمنا باطلها وجرحه فيها لأنه من الشرط أن لا يتخير عمله قال ولو نزل الميت ابنين فشهد أحدهما على أبيه بدين فان كان عدلا حلف المذمى وأخذ الدين من الاثنين وان لم يكن عدلا أخذ من يدي الشاهد بقدر ما كان يأخذه منه لو جازت شهادته لان موجودا في شهادته أن له في يديه حقا وفي يدي الجاحد حقا فأعطيته من المقر ولم أعطه من المنكر وكذلك لو شهد أن أباه أو صلي له بثل ماله

(باب الشهادة على الشهادة)

(قال الشافعي) وتحجز الشهادة على الشهادة

يكتب القاضي في كل حق لا دمين مالا أو حدا أو قضا وفي كل حد لله قولان أخذهما أنه يحجز والاخر لا تحجز من قبل درء الحد وبالشهادتين قال واذا سمع الرجلان الرجل يقول أشهد أن فلان على فلان ألف درهم ولم يقل لهما أشهدا على شهادتي فليس لهما إن يشهدا بها والالحا كما إن يقبلها لأنه لم يستترعهما ابناهما وقد يمكن أن يقول له على فلان ألف درهم وعده بها واذا استترعهما ابناهما لم يفعل الا وهي عنده واجبة وأحب للقاضي أن لا يقبل هذامنه وان كان على الصحة حتى يسأله من أين هي فان قال باقرار منه أو يبيع حضرته أو سلف أجازة ولم يسأله رأيته جازا وان شهدا على شهادة رجل ولم يعد له قبلها ما وسأل عنه فان عدل قضى به قال ولو شهد رجلان على شهادة رجلين فقد رأيت كثيرا من الحكماء والمفتين يحجزونه (قال المزني) وخرجه على قولين وقطع

جديدا

في موضع آخر بأنه لا يجوز زهادتهم ما اعلی واحده من شهد عليه وأمره بطلب شاهدين على الشاهد الآخر (قال المزني) رحمه الله ومن قطع بشئ كان أولى به من حكايته له (باب الشهادة على الحدود وجرح الشهود) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا شهدوا على رجل بالزنا سألهم الامام أن يباصرهم قديع دون الزنا وقوعا على مهمة ولعلمهم بعدون الاستمئزاز فلا يجد حتى يثبتوا رؤية الزنا وتغيب الفرج في الفرج (قال المزني) رحمه الله وقد أجاز في كتاب الحدود أن اتيان الهيمة كالزنا بحدفه قال ولو شهد أربعة اثنان منهم أنه زنى بهافي بيت واثنان منهم في بيت غيره فلا حد عليهم ومن حد الشهود إذا لم يتوا أربعة حددهم (قال المزني) رحمه الله قد قطع في غير موضع بحددهم (قال الشافعي) رحمه الله ولومات الشهود (٢٥٩) قبل أن يعدلوا ثم عدلوا أقيم الحدود ويطرد

المشهود عليه وجرح من يشهد عليه ولا أقبل الجرح من الجراح الابتسار بما يجرح به للاختلاف في الاهواء وتكفير بعضهم بعضا ويحرجون بالتأويل ولو ادعى على رجل من أهل الجهالة بحد لم أر بأسا ان يعرض له بأن يقول لعيله لم يسرق ولو شهدا بأنه سرق من هذا البيت كبشافلان

جديد اغير النكاح الذي آلى فيه لم يعد عليه الايلاء وهكذا العبد يولي من امرأته ثم تملكه ثم ينكحها وهكذا لو كانت امرأة أحدهما أمة فارتدت فانسخ النكاح ثم نكحته بعد لا يعود الايلاء إذا حرم عليه نكاحها لأن هذا غير النكاح الذي آلى منه قال وإذا حلف العبد بالله أو بما لزمه فيه عين من تبرر كان موليا وان حلف بكل شئ له في سبيل الله أو بعق مماليكه أو صدقة شئ من ماله لم يكن موليا لأنه لا عليك شئاً وكذلك المدبر والمساكن ولو حلف المعتق بعضه بصدقة شئ من ماله لزمه الايلاء لأن ما كسب في يومه (قال الشافعي) والذي كالمسلم فيما يلزمه من الايلاء إذا حاكم النسا لأن الايلاء عين يلزمه وطلاقه كطلاق المسلم وكذلك يلزمه من الممين ما يلزم المسلمين ألا ترى أنه لو أعتق عبده أو أصاب امرأته ألزمناه الايلاء لأن العتق حق لغيره وإن لم يوجر فيه وإن أعتق عبده تبرر ألزمناه وإن لم يوجر فيه في حاله تلك فكذلك ما سواه وفرض الله عز وجل على العباد واحد فان قيل هو ان تصدق على المساكين لم يكفر عنه قيل وهكذا ان حد في زنا لم يكفر بالحد عنه والحدود للمسلمين كفارة للذنوب ونحن نحد اذا زنى وأنا ناراضا بحكمنا وحكم الله عز وجل على العباد واحد وانما حدناه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا بما أمره الله تعالى به أن يحكم بينهم بما أنزل الله

فقال أحدهما غدوة وقال الآخر عشية أو قال أحدهما الكبس أبيض وقال الآخر أسود لم يقطع حتى يجتعا ويحلف مع شاهده أهما شاء ولو شهدا اثنان أنه سرق ثوب كذا وقيمته ربع دينار وشهد آخران أنه سرق ذلك الثوب بعينه وأن قيمته أقل من ربع دينار فلا قطع وهذا من أقوى ما تدرأه الحدود

(الايلاء بالألسنة) (قال الشافعي) إذا كان لسان الرجل غير لسان العرب فألى بلسانه فهو مول وإذا تكلم بلسانه بكلمة تحتمل الايلاء وغيره كان كالعربي يتكلم بالكلمة ويحتمل معنيين ليس ظاهرهما الايلاء فيستل فان قال أردت الايلاء فهو مول وان قال لم أرد الايلاء فالقول قوله مع عيने ان طلبتها امرأته وان كان عربيا يتكلم بالسنة العجم أو بعضها فألى فأى لسان منها آلى به فهو مول وان قال لم أرد الايلاء دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في الحكم وان كان عربيا لا يتكلم بأعجمية فتكلم بایلاء ببعض السنة العجم فقال ما عرفت ما قلت وما أردت ايلاء فالقول قوله مع عيने وليس حاله كحال الرجل يعرف بأنه يتكلم بلسان من السنة العجم ويعقله وهكذا الأعجمي يولي بالعربية إذا كان يعرف الايلاء بالعربية لم يصدق في الحكم على أن يقول لم أرد الايلاء وان كان لا يعرف العربية صدق في الحكم وإذا آلى الرجل من امرأته ثم قال لم أرد ايلاء ولكن سبقني لسانی لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى

(ايلاء الخصى غير المحبوب والمحبوب) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا آلى الخصى غير المحبوب من امرأته فهو غير الخصى وهكذا لو كان محبوبا بقدي له ما يبلغ به من المرأة ما يبلغ الرجل حتى تغيب حشفته كان كغير الخصى في جميع أحكامه وإذا آلى الخصى المحبوب من امرأته قيل له في بلسانك لأشئ عليه غيره لأنه ممن لا يجامع مثله وانما آلى الجماع وهو ممن لا يجامع عليه قال ولو تزوج رجل امرأة ثم آلى منها

و يأخذ بأقل القيمتين في الغرم وإذا لم يحكم شهادة من شهد عنده حتى يحدث منه ما تدرأه به شهادته ردها وان حكم بها وهو عدل ثم تغيرت حاله بعد الحكم لم يرد له لأنما أنظر يوم يقطع الحاكم شهادة (باب الرجوع عن الشهادة) (قال الشافعي) رحمه الله الرجوع عن الشهادة ضربان فان كانت على رجل بشئ يتلف من بدنه أو ينال بقطع أو قصاص فأخذ منه ذلك ثم رجعوا فقالوا وعدناه بذلك فهي كالجنانية فيها القصاص واحتج في ذلك بعلي وما لم يكن من ذلك فيه القصاص أغرموه وعزروا دون الحد وان قالوا لم نعلم أن هذا يجب عليه عزروا وأخذ منهم العقل ولو قالوا أخطأنا كان عليهم الارش ولو كان هذا في طلاق ثلاث أغرمتهم الزوج صداق مثلها دخل بها أو لم يدخل بها لأنهم حرموها عليه فلم يكن لها قيمة الا مهر مثلها ولا ألتفت الى ما أعطاه (قال المزني) رحمه الله ينبغي أن يكون هذا غلطا

من غير الشافعي ومعنى قوله المعروف أن بطرح عنهم ذات نصف ميمر مشبه إذا لم يكن دخل بها (قال الشافعي) رحمه الله وإن كنت في دار أخرحت من يديده إلى غيره عزروا إلى شدة الزور ولم يعقبوا على الخطأ ولم أقرمهم من قبل أن جعلتهم عدولا بالاول فانه ضيقناهم هم احكم ولم يكفوا عنه ولا بد أن ترد انذار ولم يقبضوا شيئا لا يؤخذوا يأخذوا شيئا لانفسهم فأتزعه منهم ربحهم كبندتين شهادة لا تقبل منهم فلا أقرمهم ما أقرروني أبدي غيرهم (باب علم الحاكم بحال من قضى بشيئانه) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا علم القاضي أنه قضى بشهادة عبيد أو مشركين أو غير عدلين من جرح بين أو أحد شارب الحكم على نفسه ورد عليه غيره بل القاضي بشهادة الفاسق أبين خطأ منه (١٢٠٠) بشهادة العبد وذلك أن الله جل ثناؤه قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال ممن

ثم خفي ولم يجب كذا كالفعل ولوجب كان ليا لاختيار مكانها في المقام معه أو فراقه فإن اختارت المقام معه قيل له إذا طلبت الوقف فقل بلسانك لأنه ممن لا يجامع « قال الربيع » ان اختارت فراقه ذاك الذي أعرف الشافعي أنه يفرق بينهما وان اختارت المقام معه ذاك الذي أعرف الشافعي أن امرأه العينية إذا اختارت المقام معه بعد الأجل أنه لا يكون ليا لاختيار ثانية والمحبوب عندي مثله (قال الشافعي) رحمه الله وإذا آلى العينية من امرأته أجل سنة ثم خيرت الآن بطلاقها عند الأربعة أشهر فإن طلقها ثم راجعها في العدة عاد الإيلاء عليه وخيرت عند السنة في المقام معه أو فراقه

(باب إيلاء الرجل مرارا) (قال الشافعي) وإذا آلى الرجل من امرأته فلما منى شهران أو أكثر أو أقل آلى منها مرة أخرى وقف عند الأربعة أشهر الاولى فاما أن ينيء واما أن يطلق فإن فاء حنف في البين الاولى والبين الثانية ولم يعد عليه الإيلاء لأنه قد حنف في البينين معا وإن أراد بالبين الثانية الاولى فكفارة واحدة وإن أراد بتينها عليه غيرهما فأحب إلى أن لو يكفر كفارتين وقد قيل كفارة واحدة تجزئ لانهما يمينان في شيء واحد وهكذا لو آلى منها فلما مضت أربعة أشهر آلى ثانية قبل بوقف أو يطلق ولكنه لو آلى فوقف فطلق طلاقا عاكرا الرجعة ثم آلى في العدة ثم ارتجع أو فاء ثم آلى إيلاء آخر كان عليه إيلاء مستقبل قال وإذا آلى الرجل من امرأته فقبل ينسه وبينها بامر ليس من قبله قبل يكمل أربعة أشهر ثم قدر عليها استوفى له أربعة أشهر كجعل الله عز وجل له أربعة أشهر متتابعة فإذا لم تكمل له حتى قضى حكمها استوفى له متتابعة كجعل الله له أولا وذلك مثل أن تحبس فلا يقدر عليها ومثل أن يكون آلى منها صبية لا يقدر على جماعها بحال أو مضانة من مرض لا يقدر على جماعها بحال وإذا صار نافي حذمتي بجماع مثله وقف لهما بعد أربعة أشهر من يوم يقدر على جماعها فإن فاء أو أطلق وإن آلى طلق عليه قال وإن كانت مريضة يقدر على جماعها بحال أو صبية بجماع مثلها فهي كالصحبة البالغ وسواء آلى من بكر أو ثيب ولا قبضة في البكر إلا بذهاب العذرة ولا في الثيب إلا بتغيب الحشفة وإذا كان الحبس عن الجماع في الأربعة أشهر لا بسبب المرأة ولا منها ولا أنها حرمت عليه كتحريم الأجنبية إلا بحال يحذنها فلا إيلاء له لازم ولا راد على أربعة أشهر شيئا فإذا مضت الأربعة أشهر وقف حتى يطلق أو ينيء في جماع أو في معذور وذلك مثل أن يؤلى فيمرض أو أربعة أشهر فدامت وقف فإن كان يقدر على الجماع بحال فلا في عله إلا في الجماع وإن كان لا يقدر عليه فاء بلسانه ومثل أن يؤلى فيحبس أو يؤلى وهو محبوس فإذا مضت أربعة أشهر وهو يقدر على الجماع بحال فاء أو يطلق وإن لم يقدر على الجماع بحال للحبس فاء بلسانه (قال الشافعي) رحمه الله ومن قلته في بلسانك فإذا قدر على الجماع بحال وقفه مكانه فإن فاء أو أطلق أو طلق عليه ولا أوجله إلى

رضون من السيداء
رئيس الفاسق الواحد
من عبيد فني قني
بشهادته فقد خالف
حكم الله ورد شهادة لعبد
انما هو تأويل وقال في
موضع آخر إن طلب
انخصم الجرحه اجله
بالمصر وما فاربذ ان لم يجي
بها أنفذ الحكم عليه ثم
ان جرحهم بعد لم يرد عنه
الحكم (قال المرزقي) قياس
قوله الاول ان يقبل
الشهود العدول أنهما
فاسقان كما يقبل انهما
عبدان ومشركان
ويرد الحكم (قال
الشافعي) وإذا أنفذ
القاضي بشهادتهما
قطعان بان ذلك لا يكن
عليهما سائى لانهما
صادقان في الظاهر وكان
عليه أن لا يقبل منهما
فهذا خطأ منه تحمله
عاقلته

(باب الشهادة في الوصية)
(قال الشافعي) رحمه الله

ولو شهد أجنبيان لعبد أن فلانا المتوفى أعقته وهو الثلث في وصيته وشهدوا أن لعبد غيره أنه أعقته وهو الثلث في الاثنين فسواء يعق من كل واحد منهما نصفه (قال المرزقي) قياس قوله أن يقرع بينهما وقد قاله في غير هذا الباب قال ولو شهد الوارثان أنه رجع عن عتي الاول وأعتق الآخر أجزت شهادتهما وانما أردت شهادتهما فيما جازا إلى أنفسهما فإذا لم يجز فلا فالما الولاء فلا يملك الاموال وقد لا يصير في أيديهم ما بالولاء شيء ولو أبطلت ما بانهم جازبان الولاء إن مات لا وارت له غيرهما أبطلتها لذوى أرحامهما ولو شهد أجنبيان أنه أعتق عبدا هو الثلث وصية وشهد الوارثان أنه رجع فيه وأعتق عبدا هو السدس عتي الاول بغير قرعة لجزء إلى أنفسهما وأبطلت حقهما من الآخر بالاقرار ولم يقلوا أنه رجع في الاول أقربعت بينهما حتى يستوفى الثلث وقول أكثر المفتين ان

شهادة الاجنبيين والورثة سواء ما لم يحجرا الى انفسهما قال ولو شهد رجلان لرجل بالثبوت وآخران لاخر بالثبوت وشهد آخران أنه رجع عن أحدهما بالثبوت بينهما نصقان وقال في الشهادات في العتق والحدود املاء واذا شهد أن سيده أعنته فلم يعد لأفسال العبد أن يحال بينه وبين سيده أجر ووقفت اجارته وان تم عتقه أخذها وان رق أخذها السيد ولو شهد له شاخدا وادعى شاهد اقر بها فالقول فيها واحد من قولين أحدهما ما وصفت في الوقف والثاني لا يمنع منه سيده ويحلف له (مختصر من جامع الدعوى والبيئات املاء على كتاب ابن القاسم ومن كتاب الدعوى املاء على كتاب أبي حنيفة ومن اختلاف الاحاديث ومن اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة ومن مسائل شتى سمعتها لفظا) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مسلم بن (٣٦١) خالد عن ابن جريج عن ابن أبي

مليلة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البينة على المدعى قال الشافعي أحسبه قال ولا أثبته قال واليمين على المدعى عليه قال وإذا ادعى الرجل الشئ في يدي الرجل فالظاهر أنه لمن هو في يده مع يمينه لأنه أقوى سببا وإن استوى سببهما فهما فيه سواء فإن أقام الذي ليس في يده البينة قيل لصاحب اليد البينة التي لا تجر الى أنفسها بشهادتها أقوى من كينونة الشئ في يديك وقد يكون في يديك ما لا تعلمه فهو له لفضل قوة سببه على سبيل فإن أقام الآخر بينة قيل قد استويتما في الدعوى واليمين والى الشئ في يده أقوى سببا فهو له لفضل قوة سببه وهذا معتدل على أصل القياس والسنة على

أجل الصحيح اذا وقفته بعد أربعة أشهر قال واذا آلى فغلب على عقله فاذا مضت أربعة أشهر لم يوقف حتى يرجع اليه عقله فان عقل بعد الاربعه الاشهر وقف مكانه فاما أن يني عواما أن يطلق واذا آلى الرجل من امرأته ثم أحرز قبل له اذامضت أربعة أشهر فإن ثبت فسدا حراما وخزجت من حكم الالباء وان لم تنفئ طلق عليك لأنك أحدثت منع الجماع وان آلى ثم تظاهر وهو يجحد الكفارة فاذا مضت أربعة أشهر وقف فقيل له أنت أدخلت منع الجماع على نفسك فان ثبت فأنت عاص بالاصابة وأنت متظاهر وليس لك أن تطأ قبل الكفارة وان لم تنفئ فطلق أو يطلق عليك وهكذا لو تظاهر ثم آلى لان ذلك كله جاء منه لامنها ولم تحرم عليه بالتظاهر حرمة الاجنبية

(اختلاف الزوجين في الاصابة) (قال الشافعي) رحمه الله واذا وقفنا المولى فقال قد أصابتها وقالت لم يصبن فان كانت ثيبا فالقول قوله مع يمينه لانها تدعى ما تكون به الفرقة التي هي اليه وان كانت بكرا أربها النساء وان قلن هي بكر فالقول قولها مع يمينها واذا قالت قد أصابني وانما أدخله بيده حتى غيب الحشفة فذلك في عان صدقها « قال الربيع » وان غلبته على نفسه حتى أدخلته بيد فصدقها وسقط عنه الالباء ولا كفارة عليه لأنه مكره (قال الشافعي) وان وقف بأنها سألت ووقفه فادعى أصابتها في الأربعة الاشهر وأنكرت فالقول فيها كالقول اذا وقفناه بعد أربعة أشهر يصدق ان كانت ثيبا وتصدق هي ان كانت بكرا (من يجب عليه الظهار ومن لا يجب عليه) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم ان أمهاتهم الا اللائي ولدنهم وانهم ليقولون منكم من القول وزورا وان الله لعفو غفور (قال الشافعي) فكل زوج جاز طلاقه وجري عليه الحكم من بالغ غير مغلوب على عقله وقع عليه الظهار سواء كان حرا أو عبدا أو من لم تكمل فيه الحرية أو ذميا من قبل أن أصل الظهار كان طلاق الجاهلية فحكم الله تعالى فيه بالكفارة فحرم الجماع على المتظاهر بتحريره لظاهر حتى يكفر وكل هؤلاء ممن يلزمه الطلاق ويحرم عليه الجماع بتحريره اذا كانوا بالغين غير مغلوبين على عقولهم قال وظهار كل واحد من هؤلاء يقع على زوجته دخل بها ولم يدخل بها صغيرة كانت أو كبيرة يحل جماعها ويقدر عليه أو لا يحل ولا يقدر عليه بان تكون حائضا أو محرمة أو رتقاء أو صغيرة لا يجامع مثلها أو خارجة من هذا كله قال ولو تظاهر من امرأته وهي أمة ثم اشتراها فسد النكاح والظهار بحاله لا يقربها حتى يكفر من قبل أن الظهار لزمه وهي زوجة واذا تظاهر السكران لزمه الظهار فأما المغلوب على عقله بغير سكر فلا يلزمه واذا تظاهر الاخرس وهو يعقل الاشارة أو الكتابة لزمه الظهار واذا تظاهر من امرأته ثم قال لامرأته أخرى قد أشركتكم معها أو قال أنت مثلها أو ما أشبه هذا يرد به الظهار وان عليه

ما قلنا في رجلين تداعيا دابة وأقام كل واحد منهما البينة أنها دابة نتجها ففضى بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هي في يده قال وسواء التداعي والبينة في النتائج وغيره وسواء أقام أحدهما شاهدا أو امرأتين والآخرة ثمرة ان كان بعضهم أرجح من بعض وان أراد الذي قامت عليه البينة أن أحلف صاحبه مع يمينه لم يكن ذلك له الا أن يدعى أنه أخرجه الى ملكه فهذه دعوى أخرى فعليه البين ولو ادعى أنه نكح امرأة لم أقبل دعواه حتى يقول نكحها بولي وشاهدي عدل ورضاها فان حلفت برئت وان نكحت حلفت وقضى له بأنها زوجته (قال الشافعي) والأيمان في الدماء مخالفة لغيرها لا يبرأ منه الا بخمسين عينا وسواء النفس والجرح في هذا انقتله ونقصه منه بسكوله وعين صاحبه (قال المزني) رحمه الله قطع في الاملاء بأن لا قسامة بدعوى ميت ولكن يحلف المدعى عليه ويبرأ فان أبي حلف الاولياء واستحقوا دمه

وان أرباب بل حقههم وقال في كتاب اختلاف الحديث من ادعى دما ولا دالة للحاكم على دعواه كالدالة التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقسامة أحلف المدعى عليه كما يحلف فيما سوى الدم (قال المزني) رحمه الله وهذا به أشبه ودليل آخر حكم النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة بتبديده المدعى لا غيره وحكم فيما سوى ذلك بتبديته بين المدعى عليه لا غيره فإذا حكم الشافعي فيما وصفت بتبديده المدعى عليه ارتفع عند إيمان القسامة (قال الشافعي) والدعوى في الكفالة بالنفس والنكول ورد البين كهي في المال الآن الكفالة بالنفس ضعيفة ولو أقام بينة أنه أكره بيتا من داره شهر بعشرة وأقام المكثري البينة أنه أكره من الدار كلها ذلك الشهر بعشرة فالشهادة باطلة ويصح الفان ويترادان (٣٦٢) فإن كان سكن فعلية كإقامتها ولو ادعى دارا في يدي رجل فقال ليست بدارا على

وحي لفلان فان كان
حاضر اصيرته اليه وجعلته
خصما عن نفسه وان كان
غائبا كتب اقراره
وقبل للدي اقم البينة
وان اقامها قضى بها
على الذي هي في يده
ويجعل في القضية
ان المقر له بها على حجة
(قال المزني) رحمه
الله قد قطع بالقضاء على
غائب وهو اولى بقوله
(قال الشافعي) ولو اقام
رجل بينة ان هذه
الدار كانت في يده أمس
لم أقبل قد يكون
في يده ما ليس له الا أن
يقم بينة أنه أخذها
منه ولو اقام بينة أنه
غصبها اياها وأقام آخر
البينة أنه أقر له بها
فهى للغصب ولا يجوز
اقراره فيما غصب
(قال الشافعي) واذا
ادعى عليه شأ كان
في يدي المبت حلف على
علمه وقال في كتاب ابن

فیه امثل ما علیه فی التي اظهار منها هو اظهار فان لم يرد به اظهار ولا تحريم فليس بظاهر ولا شيء عليه واذا قال لامرأته ان أنت علي كظهر أمي ان شاء الله فليس بظاهر ولو قال ان شاء فلان فليس بظاهر حتى يعلم ان فلانا قد شاء واذا اظهر الرجل من امرأته ثم تركها أكثر من أربعة أشهر فهو متظاهر ولا إيلاء عليه بوقف له لان الله تعالى قد حكم في الظهار غير حكمه في الإيلاء فلا يكون المتظاهر موليا ولا المولى متظاهرا بأحد القولين ولا يكون عليه بأحدهما إلا بهما جعل علي نفسه لانه مطيع لله تعالى بترك الجماع في الطهارة عاص لو جامع قبل أن يترك وعاص بالإيلاء وسواء كان مضارا بالظهار أو غير مضارا إلا أنه يأثم بالضرار كما يأثم لو ألى أقل من أربعة أشهر يرد ضرارا ولا يحكم عليه حكم الإيلاء بالضرار أو يأثم لو تركها الدهر بلا عين يرد ضرارا ولا يحكم عليه حكم الإيلاء ولا يحال حكم عما أنزل الله تبارك وتعالى فيه

(الظهار) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا
 فتحرير رقبة من قبل أن يتمأسا ذلکم توعدون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
 من قبل أن يتمأسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا (قال الشافعي) سمعت من أرضي من أهل العلم
 بالقرآن يذكر أن أهل الجاهلية كانوا يطلقون بثلاث الظهار والايلاء والطلاق فأقر الله تعالى الطلاق
 طلاقا وحكم في الايلاء بأن أهل المولى أربعة أشهر ثم جعل عليه أن ينفي أو يطلق وحكم في الظهار
 بالكفارة فإذا نظاهر الرجل من امرأته يريد طلاقها أو يريد تحريرا بلا طلاق فلا يقع به طلاق بحال وهو
 متظاهر وكذلك أن تكلم بالظهار ولا ينوي شيئا فهو متظاهر لأنه متكلم بالظهار ويلزم الظهار من لزومه
 الطلاق ويسقط عن سقط عنه وإذا نظاهر الرجل من امرأته قبل أن يدخل بها أو بعد ما دخل بها فهو
 متظاهر وإذا طلقها فإنه لا يملك الرجعة في العدة ثم تظاهر منها لم يلزمه الظهار وإذا طلق امرأته فكان
 يملك رجعة أحدهما ولا يملك رجعة الأخرى فتظاهر منه مافي كلمة واحدة لم يلزمه الظهار من التي يملك رجعتها
 ويسقط عنه من التي لا يملك رجعتها (قال الشافعي) وإذا نظاهر من أمة أم ولد كانت أو غير أم ولد لم يلزمه
 الظهار لأن الله عز وجل يقول والذين يظاهرون من نسائهم وليست من نساءه ولا يلزمه الايلاء ولا الطلاق
 فيما لا يلزمه الظهار وكذلك قال الله تبارك وتعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فلو ألى من
 أمة لم يلزمه الايلاء وكذلك قال والذين يرمون أزواجهم وليست من الأزواج فلو رماها لم يلعن لئنا نعقلنا
 عن الله عز وجل أنها ليست من نساءنا وإنما نسأؤنا أزواجنا ولو جاز أن يلزم واحد من هذه الأحكام
 لزمها كلها لأن ذكر الله عز وجل لها واحد
 (ما يكون ظهارا وما لا يكون) (قال الشافعي) رحمه الله والظهار أن يقول الرجل لامرأته

أبي ليلى وإذا اشتراه حلف على البت (باب الدعوى في الميراث من اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى) أنت
(قال الشافعي) ولو هلك نصراني وله ابنان مسلم ونصراني فشهد مسلمان للمسلم أن أباه مات مسلما ونصراني مسلمان أن أباه مات نصرانيا
صلى عليه فن أبطل البيعة التي لا تكون إلا بان يكذب بعضهم بعضا جعل الميراث للنصراني ومن رأى الأقراع أقرع فن خرجت قرعته كان
الميراث له ومن رأى أن يقسم إذا تكافأت بيعتاهما جعله بينهما وانما صلى عليه بالاشكال كما صلى عليه لو اختلط مسلمين مولى (قال
المزني) أشبهه بالحق عندى أنه ان كان أصل دينه النصرانية فالذنان شهدا بالاسلام أولى لانهما علما ايمانا تحدث خفي على الآخرين وان لم
يدبرما أصل دينه والميراث في أيديهما فبينهما نصفان وقد قال الشافعي لورى احدهما طائرا ثم رماه الثاني فلم يدبر بالغبه الاول ان يكون

متنعا أو غير متنع جعلناه بينهما نصفين (قال المزني) وهذا إذا اعتدى في القياس سواء (قال الشافعي) رحمه الله ولو كانت دار في
 يد رجل والمسئلة على حالها فادعها كل واحد من هذين المدعين أنه ورثها من أبيه فمن أبطل البيعة تر كها في يد صاحبا ومن رأى
 الاقراع أقرع بينهما أو يجعلها بينهما معا ويدخل عليه شناعة وأجاب هذا الجواب فيما يمكن فيه البيعتان أن تذكر ناصدا قتي في مواضع
 (قال المزني) رحمه الله وسمعتة يقول في مثل هذا الوقعة بينهما ما كنت لم أفض لواحد منهما بدعواه ولا بينته وكنت على يقين خطا بقص
 من هوله عن كمال حقه أو باعطاء الآخر ما ليس له (قال المزني) وقد أبطل الشافعي القرعة في امرأتين مطلقه وزوجه وأوقف الميراث
 حتى يعطى وأبطل في ابني أمة اللذين أقرأن أحدهما ابنة القرعة في النسب (٣٦٣) والميراث فلا يشبه قوله في مثل هذا

القرعة وقد قطع في كتاب
 الدعوى على كتاب أبي
 حنيفة في امرأه أفاقت
 البيعة أنه اصدقها مائة
 الدار وقبضتها وأقام
 رجل البيعة أنه اشتراها
 منه ونقدها لمن
 وقبضها قال أطل
 البيعتين لا يجوز إلا إذا
 أو القرعة (قال المزني)
 رحمه الله هذا القوله وقد
 بينا أن القرعة لا تشبه
 قوله في الاموال (قال
 المزني) رحمه الله وقد
 قال المحكم في الثوب
 لا ينسج المرأة والثوب
 الخ ينسج مرتين سواء
 (قال الشافعي) رحمه الله
 ولو كانت دار في يد
 اخوين مسلمين فأقر أن
 أباهما هلك وتر كها
 ميراثا فقال أحدهما
 كنت مسلما وكان أبي
 مسلما وقال الآخر
 أسلمت قبل موت أبي
 فهى الذى اجتمع على
 اسلامه والاخر مقر

أنت على كظهر أحمى فإذا قال لها أنت منى كظهر أحمى وأنت معى أو ما أشبه هذا كظهر أحمى فهو ظاهر
 وكذلك لو قال لها فركبك أو أرسلك أو بدئك أو ظهر لك أو جلدك أو يدك أو رجليك على كظهر أحمى كان
 هذا ظاهرا وكذلك لو قال أنت أو بدئك على كظهر أحمى أو كبدن أحمى أو كراس أحمى أو كيدها أو كركبها
 كان هذا ظاهرا لان التلذذ بكل أمه محرم عليه كتحريم التلذذ بظهورها قال وان قال لامرأته أنت
 على كظهر أحمى أو كظهر امرأه محترمة عليه من نسب أو رضاع قامت في ذلك مقام الأم أما الرحم فإن
 ما يحرم عليه من أمه يحرم عليه منها وأما الرضاع فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم
 من النسب فأقام النبي صلى الله عليه وسلم الرضاع مقام النسب فلم يجز أن يفرق بينهما « قال الربيع »
 بمعنى قول الشافعي أن الله عز وجل نسب الظهار الى الأم فقال عز من قائل الذين يظاهرون منكم من نسائهم
 ما هن أمهاتهم فكل ما كان محرما على المرء كما تحرم الأم فظاهر من امرأته فنسبه الى من تحرم عليه كحرمة
 الأم لزمه الظهار وذلك مثل أن يقول أنت على كظهر أحمى ولم تزل اخته محرمة عليه لم تحل له قط فكان
 بذلك متظاهرا « قال الربيع » فان قال أنت على كظهر أجنبية لم يكن مظاهرا من قبل ان الأجنبية
 وان كانت في هذا الوقت محرمة فهي تحل له لو تزوجها أو لم تكن حلالا قط له ولا تكون حلالا أبدا فان
 قال أنت على كظهر أحمى من الرضاغة فان كانت قد ولدت قبل أن ترضعه أمها فقد كانت قبل أن يكون
 الرضاع حلالا له ولا يكون مظاهرا بها وليس مثل الأخت من النسب التي لم تكن حلالا قط له وهذه قد كانت
 حلالا له قبل أن ترضعه أمها فان كانت أمها قد أرضعته قبل أن تلدها فهو هذه لم تكن قط حلالا له في حين
 لانها ولدتها بعد أن صار ابنها من الرضاغة « قال الربيع » وكذلك امرأته أبيه فإذا قال الرجل لامرأته
 أنت على كظهر امرأته أبي فان كان أبوه قد تزوجها قبل أن يولد فهو مظاهرا من قبل أنها لم تكن له حلالا
 قط ولم يولد الا وهي حرام عليه وان كان قد ولد قبل أن يتزوجها أبوه فقد كانت في حين حلالا له فلا يكون
 بها متظاهرا (قال الشافعي) رحمه الله وان قال أنت على كظهر (١) امرأة أبي أو امرأة ابني أو امرأة رجل
 سماء أو امرأة لاهن أو امرأة طلقها تسلا لم يكن ظهارا من قبل أن هؤلاء قد كن وهن يحللن له وان
 قال أنت على كظهر أبي أو ابني لم يكن ظهارا من قبل أن ما يقع على النساء من تحريم وتحليل لا يقع على
 الرجال قال وان قالت امرأة رجل له أنت على كظهر أبي أو أحمى لم يكن ظهارا ولا عليها كفارة من قبل أنه
 ليس لها أن توقع التحريم على رجل انما الرجل أن يوقعه عليها (قال الشافعي) ويلزم الظهار من الأزواج
 من لزمه الطلاق ويلزم بما يلزم به الطلاق لان الحث لان فيه تحريم المرأة حتى يكفر فإذا قال لامرأته
 ان دخلت الدار فانت على كظهر أحمى فدخلت الدار كان متظاهرا حين دخلت وكذلك ان قال ان قدم فلان

(١) في امرأته الأب التفصيل المتقدم بدليل العلة فتنه

بالكفر مدع الاسلام ولو قالت امرأة الميت وهي مسلمة زوجي مسلم وقال ولدهم كفار بل كافر وقال اخوال زوج وهو مسلم بل مسلم فلن لم
 يعرف فالميراث موقوف حتى يعرف اسلامه من كفره بيعة تقوم عليه ولو أقام رجل بيعة أن أباه هلك وتر كها هذه الدار ميراثا له ولأخيه
 أخرجهما من يدي من هي في يديه واعطيته منها نصيبه وأخرجت نصيب الغائب وأكرى له حتى يحضر فان لم يعرف عددهم وقف ماله وتاؤبه
 وسئل عن البلدان التي وطئها هل لهما ميراثا فاذ بلغ الغاية التي لو كان لها فيها ولد لعرفه وادعى الابن أن لا وراث له غيره اعطاه المالك بالضمين وحكى
 أنه لم يرض له إلا أنه لم يجد له وارثا غيره فاذ جاء وارث غيره أخذ الضمنا بحقه ولو كان مكان الابن أو معه زوجة ولا يعلمونه فارقها أعطيتها ربع
 الثمن لان ميراثها محدود لا كزوال أقل الثمن وربع الثمن وميراث الابن غير محدود واذا ماتت زوجته وابنه فقال أخوها مات ابنها مات

فلى ميراث مع زوجها وقال زوجها بل ماتت فأحرز أنا وبنى المال ثم مات ابني فالمال لى والقول قول الأخ لانه وارث لأخيه وعلى الذى يدعى انه محبوب البينة وعلى الاخ فيما يدعى ان أخته ورثت ابنا البينة ولو أقام البينة انه ورث هذه الامه من أبيه وأقامت امرأه البينة أن أباه أصدقيا ما أفاضلى للمرأة كما يبيعها ولم يعلم شهود الميراث (باب الدعوى فى وقت قبل وقت) (قال الشافعى) وإذا كان العبد فى يد رجل فأقام رجل بينة أنه له منذ سنين وأقام الذى هو فى يديه البينة أنه له منذ سنة فهو الذى هو فى يديه ولم أنظر الى قديم الملك وحديثه (قال المزنى) أشبه بقوله أن يجعل الملك للأقدم أولى كما جعل ملك النجاج أولى وقد يمكن أن يكون صاحب النجاج قد أخرجه من ملكه كما أمكن أن يكون صاحب الملك الأقدم (٢٦٤) أخرجه من ملكه (باب الدعوى على كتاب أبى حنيفة)

(قال الشافعى) رحمه الله وإذا أقام أحدهما البينة أنه اشتري هذه الدار منه بمائة درهم ونقده الثمن وأقام الآخر بينة أنه اشتراها منه بمائة درهم ونقده الثمن بلا وقت فكل واحد منهما بالخيار ان شاء أخذ نصفها بنصف الثمن الذى سعى شهوده ويرجع بالنصف وان شاء ردها وقال فى موضع آخر ان القول قول البائع فى البيع (قال المزنى) هذا أشبه بالحق عندى لان البينتين قد تكافأتا وللقراء بالدار سبب ليس لصاحبه كما يدعيانها جميعا ببينة وهي فى يد أحدهما فتكون لمن هي فى يديه لقوة سببه عنده على سبب صاحبه (قال المزنى) رحمه الله وقد قال لو أقام كل واحد منهما البينة على دابة أنه

أو نكحت فلانة ولو قال لامرأته لم ينكحها إذا نكحت فانت على كظهر أى فكظهر أى فكنكها لم يكن متظاهرا لأنه لو قال فى تلك الحال انت على كظهر أى لم يكن متظاهرا لأنه انما يقع التحريم من النساء على من حل (١) ثم حرم فأما من لم يحل فلا يقع عليه تحريم ولا حكم تحريم لانه محرم فلا معنى للتحريم فى التحريم لأنه فى الحالين قبل التحريم وبعد محرم تحريم (قال الشافعى) ويرى مثل معنى ما قلت عن النبى صلى الله عليه وسلم ثم عن على وابن عباس رضى الله تعالى عنهما وغيرهم وهو القياس وإذا قال انت على كظهر أى بر بطلاقا واحدا أو ثلاثا أو طلاقا بلا بينة عدل لم يكن طلاقا لما وصف من حكم الله عز وجل فى الظهار وأن ينفى فى حكم الله تعالى أن ليس الظهار اسم الطلاق ولا ما يشبه الطلاق مما ليس لله تبارك وتعالى فيه نص حكم ولا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان خارجا من هذا مما يشبه الطلاق فأنما يكون قياسا على الطلاق وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق كظهر أى بر بظهار ففى طالق ولاظهار عليه لانه صرح بالطلاق ولم يكن لكظهر أى معنى الا انت حرام بالطلاق وكظهر أى محال لا معنى له فإزمه الطلاق وسقط الظهار وهكذا ان قال أنت على حرام كظهر أى بر بظهار فظاهر وهو طلاق وان لم يرد الطلاق فهو متظاهر وان قال لامرأته أنت على حرام كظهر أى ثم قال لأخرى من نسائه قد أشركتكم معها أو أنت مثلها أو أنت كهى أو أنت شريكها أو ما أشبه هذا لا يرده ظهارا لانه ظهار لأنهن شركتكم معها ومثلها فى أنها زوجة له كهى وعاصية له كهى ومطيعه له كهى وما أشبه هذا مما ليس بظهار قال وإذا نظر الرجل من أربع نسوة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فسواء وعليه فى كل واحدة منهن كفارة لان الظاهر تحريم لكل واحدة منهن لا تحل له بعد حتى يكفر كما يطلقهن معافى كلمة واحدة أو كلام متفرق فتكون كل واحدة منهن طالقا وإذا نظر الرجل من امرأته مرتين أو ثلاثا أو أكثر بر بذكر كل واحدة منهن ظهارا غير صاحبه قبل يكفر فعليه فى كل ظهار كفارة كما يكون عليه فى كل تطليقة تطليقة لان الظاهر طلاق جعل المخرج منه كفارة ولو قالها متتابعة فقال أردت ظهارا واحدا كان واحدا كما يكون لو أراد طلاقا واحدا وأبانه بكلمة واحدة وإذا نظر من امرأته ثم كفر ثم نظر من امرأة أخرى كفر مرة أخرى ولو قال لامرأته إذا نظرت من فلانة امرأته أخرى فانت على كظهر أى فظاهر منها كان من امرأته التى قال لها ذلك متظاهرا ولو قال لامرأته إذا نظرت من فلانة امرأته أجنبية فانت على كظهر أى فظاهر من الأجنبية لم يكن عليه ظهار لان ذلك ليس بظهار وكذلك لو قال لها إذا طلقته فانت طالق فطلقها لم تكن امرأته طالقا لانه طلق غير زوجته قال وإذا قال الرجل لامرأته أنت على أو عندى كأى أو أنت مثل أى أو أنت عدل أى وأراد فى الكرامة فلا ظهار وان أراد ظهارا فهو ظهار وان قال لانية لى فليس بظهار

(١) قوله ثم حرم أى بهذا التحريم فتنبه

تجنباً أبطلهما وقبلت قول الذى هي فى يديه (قال الشافعى) رحمه الله ولو أقام بينة أنه اشتري هذا الثوب من (متى) فلان وهو ملكه بثن مسمى ونقده فانه يحكم به الذى هو فى يديه لفضل كونه (قال المزنى) وهذا يدل على ما قلت من قوله (قال الشافعى) رحمه الله ولو كان الثوب فى يد رجل وأقام كل واحد منهما البينة أنه ثوبه باعه من الذى هو فى يديه بألف درهم فانه يقضى به بين المدعين نصفين ويقضى لكل واحد منهما نصف النصف (قال المزنى) رحمه الله ينبغى أن يقضى لكل واحد منهما بجميع الثمن لانه قد بشرته من أحدهما ويقبضه ثم ملكه الآخر ويشتريه منه ويقبضه فيكون عليه ثمان وقد قال أيضا لوشهد شهود كل واحد على اقرار المشتري أنه اشتراه وأقر بالشراء قضى عليه بالثمنين (قال المزنى) سواء

إذا شهدوا أنه اشترى أو أقر بالشراء (قال الشافعي) رحمه الله ولو أقام رجل بيته أنه اشترى منه هذا العبد الذي في يديه بالف درهم وأقام العبد بيته أن سيده الذي هو في يديه أعتقه ولم يوقت الشهود فأنى أبطل البيعتين لأنهما تضادتا وأحلفه ما نعه وأحلفه ما أعتقه (قال المزني) قد أبطل البيعتين فيما يمكن أن تكونا فيه صادقتين فالقياس عندي أن العبد في يدي نفسه بالخربة كسفر قبض من البائع فهو أحق لقوة السبب كما إذا أقام بيته والنهي في يدي أحدهما كان أولى به لقوة السبب وهذا أشبه بقوله (قال الشافعي) ولا أقبل البيعة أن هذه بالخربة بنت أمته حتى يقولوا ولدتها في ملكه ولو شهدوا أن هذا الغزل من قطن فلان جعلته لفلان وإذا كان في يديه صبي صغير يقول هو عبيدي فهو كالثوب إذا كان لا يتكلم فإن أقام رجل بيته أنه ابنه (٢٦٥) جعلته ابنه وهو في يدي الذي هو في يديه وإذا كانت

الدار في يدي رجل لا يدعيها فأقام رجل البيعة أن نصفها له وآخر البيعة أن جميعها له فلصاحب الجميع النصف وأبطل دعواهما فلا حق لهما ولا قرعة وقد مضى ما هو أولى به في هذا المعنى قال وإذا كانت الدار في يدي ثلاثة فادعى أحدهم النصف والآخر الثلث وآخر السدس ونحو بعضهم بعضاً ففيهم على ما في أيديهم (٢) ثلثا ثلثا (قال الشافعي) رحمه الله فإذا كانت في يدي اثنين فأقام أحدهما بيته على الثلث والآخر على الكل جعلت الأول الثلث لأنه أقل مما في يديه وما بقي للآخر

(باب في القافة ودعوى الولد من كتاب الدعوى والبنات ومن كتاب نكاح قدیم)

(مضى فوجب على المظاهر الكفارة) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرر برقبته الآية (قال الشافعي) الذي عقلت مما سمعت في يعودون لما قالوا أن المظاهر حرم مس امرأته بالظهار فإذا أتت عليه مدة بعد القول بالظهار لم يحرمها بالطلاق الذي يحرم به ولا شيء يكون له مخرج من أن تحرم عليه به فقد وجب عليه كفارة الظهار كما أنهم يذهبون إلى أنه إذا أمسك ما حرم على نفسه أنه حلال فقد عاد لما قال خالفه فأحل ما حرم ولا أعلم له معنى أولى به من هذا ولم أعلم مخالفاً في أن عليه كفارة الظهار وإن لم يعد بظاهراً آخر فلم يجز أن يقال لم أعلم مخالفاً في أن ليس بمعنى الآية وإذا حبس المظاهر امرأته بعد الظهار قدر ما يمكنه أن يطلقها ولم يطلقها فكفارة الظهار له لازمة ولو طلقها بعد ذلك أو لا عنها فرمت عليه على الأبد لم يمتد كفارة الظهار وكذلك لو ماتت أو ارتدت فقتلت على الردة ومعنى قول الله تعالى من قبل أن يتماس وقت لأن يؤدي ما أوجب عليه من الكفارة فيها قبل المماسه فإذا كانت المماسه قبل الكفارة فذهب الوقت لم تبطل الكفارة ولم يرد عليه فيها كما يقال له إذا الصلاة في وقت كذا وقبل وقت كذا فذهب الوقت فيؤديها لأنها فرض عليه فإذا لم يؤديها في الوقت إذاها قضاء بعده ولا يقال له زد فيها الذهاب الوقت قبل أن تؤديها قال وهكذا لو كانت امرأته معه فأصابها قبل أن يكفر واحدة من الكفارات أو كفر بالصوم فأصاب في ليل الصوم لم ينقض صومه ومضى على الكفارة ولو تظاهر منها ثم مات مكانه أو ماتت مكانها قبل أن يمكنه أن يطلق لم يكن عليه ظهار ولو تظاهر منها فأتبع التظاهر طلاقاً لمحل له بعده قبل زوج له عليه فيه الرجعة أو لا رجعة له لم يكن عليه بعد الطلاق كفارة لأنه أتبعها الطلاق مكانه فإن راجعها في العدة فعليه الكفارة التي على رجعته ولو طلقها ساعة نكحها لان مراجعتها بعد الطلاق أكثر من حبسها بعد الظهار وهو يمكنه أن يطلقها ولو تظاهر منها ثم أتبعها طلاقاً لا يعلل فيه الرجعة ثم نكحها لم تكن عليه كفارة لأن هذا ملك غير الملك الأول الذي كان فيه الظهار ألا ترى أنه لو تظاهر منها بعد طلاق لا يعلل فيه الرجعة لم يكن فيه متظاهراً ولو طلقها ثلاثاً أو طلاقاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره سقط عنه الظهار ولو نكحها بعد زوج لم يكن متظاهراً ما وصفت وبأن طلاق ذلك الملك قدم مضى وحرمت ثم نكحها فكانت مستأنفة حكها حكم من لم تنكح قط إذا سقط الطلاق سقط ما كان في حكمه وأقل من ظهار وإيلاء ولو تظاهر منها ثم ألقاها مكانه بلا فصل كانت فرقة لها يفرق بينهما وسقط الظهار ولو حبسها بعد الظهار قدر ما يمكنه اللعان فلم يلاعن كانت عليه كفارة الظهار لا عن أولم يلاعن وإذا تظاهر المسلم من امرأته ثم ارتد أو ارتدت مع الظهار فإن عاد المرتد منها إلى الإسلام أو لم يعد المرتد منها إلى الإسلام فلا ظهار عليه إلا أن الظهار وإن طلقها مع عودة المرتد منها إلى الإسلام أو لم يعد المرتد منها إلى الإسلام فلا ظهار عليه إلا أن

(٣٤ - الام - خامس)

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرف السرو وفي وجهه فقال ألم ترى أن حجراً المذلجي نظراً إلى أسامة وزيد عليهما قاطعة قد غطا رؤسهما وودت أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضهما من بعض (قال الشافعي) فلو لم يكن في القافة إلا هذا ينبغي أن يكون فيه دلالة أنه علم ولو لم يكن علم لقال له لا تقل هذا لأنك أن أصبت في شيء لم آمن عليك أن تخطئ في غيره وفي خطئك قد في محصنة أو نبي نسب وما أقره إلا أنه رضى به وراه علماً ولا يسر إلا بالحق صلى الله عليه وسلم ودعا عمر رحمه الله فائقاً في رجلين ادعيا ولداً فقال لقد استر كافيه فقال عمر للغلام والأيام ما شئت وشئت أنس في ابن له فدعاه القافة (قال الشافعي) رحمه الله وأخبرني عدد من أهل العلم من المدينة

(٢) قوله ثلثا ثلثا كذا في الأصل مضياً عليه وليست أمه كسبه معجبه

(777)

أَتَابَت إِلَى الْأَمَّاكِن
تِلْكَ قَبْلَ مَوْتِ سَاحِبِهِ
قَالَ لَا قَوْلَ فَنَدَرْتُمْ
أَنْ سَأَتْ وَاحِدَهُمْ رِثَتَهُ
مِيرَاثِ ابْنِ تَامٍ وَانْقَطَعَتْ
أُورْتُهُ دَنْ سَأَتْ وَرِثَتُهُ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَهْمًا مِنْ
مَائَةِ سَهْمٍ مِنْ مِيرَاثِ آبٍ
فَيُسَلُّ رَأْيْتُ أَبَاقُطُ إِلَى
مَدَّةٍ قُلْتُ أَوْ رَأَيْتُ إِذَا
قَطَعْتَ أُورْتَهُ مِنْ الْمِيتِ
أَيَتَرُوجُ بَنَاتُهُ وَهَنْ
الْيَوْمِ أَجْنَبِيَّاتٍ وَهَنْ
بِالْأَمْسِ لَهُ إِخْوَاتُ قَالَ
أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ هَذَا قُلْتُ
وَأَكْثَرُ قَالَ كَيْفَ كَانَ
يَلْزِمُنَا أَنْ نُورِثَهُ قُلْتُ
نُورِثُهُ فِي قَوْلِكَ مَنْ
أَحَدُهُمْ سَهْمًا مِنْ مَائَةِ
سَهْمٍ مِنْ مِيرَاثِ ابْنِ كَمَا
نُورِثُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ
سَهْمًا مِنْ مَائَةِ سَهْمٍ مِنْ
مِيرَاثِ آبٍ (قَالَ الْمَرْفُوعِيُّ)
رَجَعْتُ أَنَّهُ لَيْسَ هَذَا بِالْأَزْمِ
لِيُمْ فِي قَوْلِهِمْ لِأَنَّ جَمِيعَ
كُلِّ آبٍ أَبُوبَعْضِ الْإِبْنِ
وَلَيْسَ بَعْضُ الْإِبْنِ ابْنًا
لِبَعْضِ الْآبِ دُونَ جَمْعِهِ

كأنهم لذكور أعبدوا كان جميع نزل سيدتهم مالكاً لبعض العبد وليس بعض العبد ملكاً لبعض السيد دون جميعه من
فققهم كذلك تحذره ان شاء الله (باب دعوى الاعاجم ولادة الشرك والطفل يسلم أحد أبويهما) (قال الشافعي) وإذا ادعى
الاعاجم ولادة بالشرك فان ماؤنا مسلمين لا ولا في واحد منهم يعقوب قبلنا دعواهم كأقبلنا غيرهم من أهل الجاهلية وان كانوا مسلمين
عليهم روقاً أو أعقروا فبنت عليهم ولا لم يقبل الابينة على ولادة معروفة قبل السي وهكذا أهل حصن ومن يحمل اليانهم وإذا أسلم أحد
أبوي الطفل أو المولود كان مسلماً لان الله عز وجل أعلى الاسلام على الأديان والأعلى أو أن يكون الحكم مع أندري عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه معنى قولنا روى عن الحسن وشيخه (باب متاع البيت يختلف فيه الزوجان من كتاب اختلاف أبي
حنيفة وابن أبي ليلى) (قال الشافعي) وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت ينسب كنهانه قبل أن يتفرقا أو بعده ما انفرا كان البيت

لهما أو لأحدهما أو يمتنان أو أحدهما فختلف في ذلك ورتبها فمن أقام بينة على شيء فهو له وإن لم يقيم بينة فالقياس الذي لا يعذر أحد عندي بالغفلة عنه على الإجماع أن هذا المتاع بأيديهم ما جيعافوه بينهم ما نصنفين وقد علك الرجل متاع المرأة وتلك المرأة متاع الرجل ولواستعملت الظنون علم ما حكمت في عطار ودباغ يتنازعان عطارا ودباغا في أيديهم ما بان أجعل للعطار العطر والسدياغ الدباغ ولحكمت فيما يتنازع فيه معسر وموسر من أولو بأن أجعله للموسر ولا يجوز الحكم بالظنون (قال الشافعي) وكانت هندز وجه لابي سفيان وكانت القيم على ولدها الصغرهم بأمرز وجهها فأذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شكت إليه أن تأخذ من ماله ما يكفيها ولدها بالمعروف فقتلها الرجل (٢٦٧) يكون له الحق على الرجل فيمنعه إياه

من بني آدم فلطمت وجهها وعلى رقبة فأعتقها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أين الله فقالت في السماء فقال من أنفق قالت أنت رسول الله قال فاعتقها قال عمر بن الحكم أشياء رسول الله كذا نصنعها في الجاهلية كنانتي الكهان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأو الكهان فقال عمر وكان خطير فقال إنما ذلك شيء يحده أحدكم في نفسه فلا يصد نكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اسم الرجل مهابة بن الحكم كذلك روى الزهري ويحيى بن أبي كثير (قال الشافعي) وإذا أعتق صبية أحد أبويهم أمومتهم أجزأت عنه أن شاء الله تعالى لا تانصلي عليها ونوزنها وتحكم لها حكم الأيمان وإن أعتق مرتدة عن الإسلام لم تجزئ ولو رجعت بعد عتقه إياها إلى الإسلام لأنه أعتقها وهي غير مؤمنة وإن ولدت خرساء على الأيمان وكانت تشير به وتصلي أجزأت عنه أن شاء الله تعالى وإن جاء ثامن بلاد الشرك مملوكة خرساء فأشارت بالإيمان وصلت وكانت أشارتها تعقل فأعتقها أجزأت أن شاء الله تعالى وأحب إلى أن لا يعتقها إلا أن تتكلم بالإيمان وإن سببت صبية مع أبويها كافر فينفعقت ووصفت الإسلام إلا أنهم لم تبلغ فأعتقها عن ظهاره لم تجزئ حتى تصف الإسلام بعد البلوغ فإذا فعلت فأعتقها أجزأت عنه وإذا وصفت الإسلام بعد البلوغ فأعتقها مكانه أجزأت عنه ووصفها الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وتبشرا ما خالف الإسلام من دين فإذا فعلت فهذا كمال وصف الإسلام وأحب إلى أن لا يعتقها إلا أن يقر بالبعث بعد الموت وما أشبهه

(من يجزئ من الرقاب إذا أعتق ومن لا يجزئ) (قال الشافعي) رحمه الله لا يجزئ في ظهار ولا رقبة واجبة رقبة تشتري بشرط أن تعتق لأن ذلك يضع من غنها ولا يجزئ فيها مكاتب أدى من نجومه شيأ أولم يؤد لأنه ممنوع من بيعه فإذا عجز المكاتب أو اختار العجز فاعتق بعد عجزه أو اختاره العجز أجزأه ولا تجزئ أم الولد في قول من لا يبيعها وتجزئ في قول من يرى للسيد بيعها ويجزئ المدبر لأنه يباع وكذلك يجزئ المعتق إلى أجل وإن أعتق عبدا له موهونا أو جانيا جناية فأدى الرهن أو الجناية أجزأ عنه وإن أعتق مافي بطن أمته عن ظهاره أو رقبة لمزمت ثم ولدت تاما لم يجز لأنه أعتقه ولا يدرى أيكون أولا يكون ولا يجزئ من العتق الاعتق من صار إلى الدنيا وإن أعتق عبدا له غائبا فأثبت أنه كان حيا يوم وقع العتق أجزأ عنه وإن لم يثبت ذلك لم يجزئ عنه لأنه على غير يمين من أنه أعتق لأن العتق لا يكون إلا حي وإن وجبت عليه رقبة فاشتري من يعتق عليه عتق عليه إذا ملكه وكان عتقه وصمته سواء ساعة يملكه يعتق عليه ولا يجزئه عتقه وبأى وجه ملك عبدا له يثبت له عليه الرق فاعتقه بعد الملك أجزأ عنه ولو كان عبدا بين رجلين فأعتقه أحدهما وهو موسر بنوى أن يكون حرا عن ظهاره أجزأ من قبل أنه لم يكن لشريكه أن يعتق ولا يرد عتقه ولو كان معسرا فأعتقه عن ظهاره فعتق نصفه ثم ملك نصفه بعدما أعتقه عن ظهاره أجزأه

العبد قد قرم عليه قيمة عدل وأعطى شركاء حصصهم وعتق العبد ولا فقد عتق منه ما عتق وهكذا روى ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ويحتمل قوله في عتق الموسر وأعطى شركاء حصصهم وعتق العبد معنيين أحدهما أنه يعتق بالقول ويدفع القيمة والآخر أنه يعتق بقول الموسر ولو أعسر كان العبد حرا وتبع بما ضمن وهذا قول يسبح فيه القياس (قال المزني) وبالقول الأول قال في كتاب الوصايا في العتق وقال في كتاب اختلاف الأحاديث يعتق يوم تكلم بالعتق وهكذا قال في كتاب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة وقال أيضا فإن مات المعتق أخذ بماله من أرش المال لا يمتعه الموت حقا زمه كالجاني جناية والعبد حرق شهادة وحدوده ومسيراته وجنانياته قبل القيمة ودفعها (قال المزني) وقد قطع بان هذا المعنى أصح (قال المزني) وقطعه به في أربعة مواضع وأولى به

(باب عتق الشرك في الصحة والمرض والوصايا في العتق)

(قال الشافعي) من أعتق شركا في عتق وكان له مال يبلغ قيمة

العبد قد قرم عليه قيمة عدل وأعطى شركاء حصصهم وعتق العبد ولا فقد عتق منه ما عتق وهكذا روى ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ويحتمل قوله في عتق الموسر وأعطى شركاء حصصهم وعتق العبد معنيين أحدهما أنه يعتق بالقول ويدفع القيمة والآخر أنه يعتق بقول الموسر ولو أعسر كان العبد حرا وتبع بما ضمن وهذا قول يسبح فيه القياس (قال المزني) وبالقول الأول قال في كتاب الوصايا في العتق وقال في كتاب اختلاف الأحاديث يعتق يوم تكلم بالعتق وهكذا قال في كتاب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة وقال أيضا فإن مات المعتق أخذ بماله من أرش المال لا يمتعه الموت حقا زمه كالجاني جناية والعبد حرق شهادة وحدوده ومسيراته وجنانياته قبل القيمة ودفعها (قال المزني) وقد قطع بان هذا المعنى أصح (قال المزني) وقطعه به في أربعة مواضع وأولى به

يرون وشذا وذلك في القياس سواء (قال الشافعي) فان قال قائل لا تكون نفس واحدة بعض عبد أو بعضها حراً كما لا تكون امرأة بعض طالقاً وبعضها غير طالق قيل له أنتزوج بعض امرأة كأن تستري بعض عبد أو تكاتب المرأة كما يكاتب العبد أو يهب امرأة كما يهب عبده فيكون الموهوب له مكانه قال لا قيل فما علم شيئاً أبعد من العبد مما قسمته عليه (قال الشافعي) ولوأعتق شريكاً لأحدهما النصف ولأخر السدس معاً وكل رجل أفأعتق عنهما معاً كان عليهما قيمة الباقي لشریکهما مساواة لا أنظر إلى كثير الملك ولا قليله (قال المزني) هذا يقضى لأحد قوليه في الشفعة أن من له كثير ملك وقليله في الشفعة سواء (قال الشافعي) وإذا اختلفا في قيمة العبد ففيها قولان أحدهما أن القول قول المعتق والثاني أن القول قول رب (٢٦٩) النصيب لا يخرج ملكه منه إلا بما رضى

(قال المزني) قد قطع ظهاره أجزأته
بان القول قول الغارم وهذا أولى بقوله وأقيس على أصله على ما شرحت من أحد قوليه لأنه يقول في قيمة ما تلف ان القول قول الغارم ولأن السيد مدع الزيادة فعليه الياسة والغارم منكسر فعليه اليمين قال ولو قال هو خباز وقال الغارم ليس كذلك فلقول قول الغارم ولو قال هو سارق أو أبو وقال الذي له الغرم ليس كذلك فلقول قوله مع يمينه وهو على البراءة من العيب حتى يعلم (قال المزني) قد قال في الغاصب ان القول قوله ان بداء أو غائلة والقياس على قوله في الحريجي على يده فيقول الجاني هي شلاء أن القول قول الغارم (قال الشافعي) وإذا أعتق

ولو كان قال لهما أعتق على كذا فقلت نعم ثم أبطل ذلك فأعتقها على غير جعل ينوي بها أن تعتق عن ظهاره أجزأته
(ما يجزئ من الرقاب الواجبة وما لا يجزئ) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى فتحرير رقبة مؤمنة (قال الشافعي) فكان ظاهر الآية أن كل رقبة محرثة عتقاء وقطعاء ومعينة ما كان العيب إذا كانت فيه الحياة لا نهارة وكانت الآية محتملة أن يكون أريد بها بعض الرقاب دون بعض قال ولم أر أحداً ممن مضى من أهل العلم ولا حكى لي عنه ولا بقي خالف في أن من ذوات النقص من الرقاب ما لا يجزئ فدل ذلك على أن المراد من الرقاب بعضها دون بعض قال ولم أعلم مخالفاً ممن مضى في أن من ذوات النقص ما لا يجزئ فدل ذلك على أن من ذوات العيب ما لا يجزئ قال ولم أر شيئاً أبعد في معنى ما ذهبوا إليه إلا ما أقول والله تعالى أعلم وبجاءه أن الأغلب فيما يتخذ به الرقيق العمل ولا يكون العمل تاماً حتى تكون يد المملوك باطشتين ورجلاه ماشيتين ويكون له بصر وان كان عيناً واحدة ويكون يعقل فإذا كان هكذا أجزأه وان كان أبكم أو أصم أو أحمق أو مجنون أو يفتق أو ضعيف البطح أو المشي أو أعور أو معيباً عيباً لا يضر بالعمل ضرراً يبيناً وأظهر كل نقص كان في اليدين والرجلين فان كان يضر بالعمل ضرراً يبيناً لم يجز عنه وان كان لا يضر به ضرراً يبيناً أجزأه والذي يضر به ضرراً يبيناً قطع أو شلل اليد كلها أو شلل الإبهام أو قطعها وذلك في المسبحة والوسطى معا وكل واحدة منهما على الانفراد يينة الضرر بالعمل والذي لا يضر ضرراً يبيناً شلل الخنصر أو قطعها فان قطعت التي إلى جنبها من يدها أضر ذلك بالعمل فلم يجز وان قطعت أحدهما من يده الأخرى من يده الأخرى لم يضر بالعمل ضرراً يبيناً ثم اعتبر هذا في الرجلين على هذا المعنى واعتبره في البصر فان كان ذاهباً إحدى العينين ضعيف الأخرى ضعيفاً يضر بالعمل ضرراً يبيناً لم يجز وان لم يكن يضر بالعمل ضرراً يبيناً أجزأه وسواء هذا في الذكر والأنثى والصغير والكبير وتجزئ الأنثى الرقعة والذكر المحبوب والخصي وليس هذا من العمل بسبيل وتجزئ الرقاب مع كل عيب لا يضر بالعمل ضرراً يبيناً والذي يفتق ويجن يجزئ وإذا كان الجنون مطبقاً لم يجز ويجزئ المريض لأنه قد يرجي أن يصح والصغير لأنه قد يكبر وان لم يكبر ولم يصح وسواء أي مريض ما كان ما لم يكن معصوباً بغيره لا يعمل معه عملاً تاماً أو قريباً من التمام كما وصفت

شركه في مرضه الذي مات فيه عتقاً تاماً مات كان في ثلثه كالصح في كل ماله ولو أوصى بعتق نصيب من عبده بعينه لم يعتق بعد الموت منه إلا ما وصى به (باب في عتق العبد لا يخرجون من الثلث) (قال الشافعي) ولو أعتق رجل ستة مملوكين له عند الموت لاملاله غيرهم جزأ ثلاثة أجزأه وأقرع بينهم كما أقرع النبي صلى الله عليه وسلم في مثلهم وأعتق اثنين ثلث الميت وأرق أربعة للوارث وهكذا كل مالم يحتمل الثلث أقرع بينهم ولا سعاية لأن في أقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم وفي قوله ان كان معسر أفقد عتق منه ما عتق ابطلاً للسعاية من حديثين ثابتين وحديث سعيد بن أبي عروبة في السعاية ضعيف وخالفه شعبة وهشام جميعاً ولم يذكر وأفيه استسعاء وهما أحفظ منه (باب كيفية القرعة بين المالك وغيرهم) (قال الشافعي) رجه الله أحب القرعة إلى وأبعدها من الحيف

عندي أن تقطع رفاع صغار مستوية فيسكت في كل رقعة اسم ذى السهم حتى يستوفى أسماءهم ثم يجعل في بنادق طين مستوية
ووزن ثم تستجف ثم تلقى في حجر رجل لم يحضر الكتابة ولا ادخالها في البندق ويعطى عليها ثوب ثم يقال له أدخل يدك فأخرج بندقه
فإذا أخرجها فضع وقري اسم صاحبها ودفع اليه الجزء الذي أقرع عليه ثم يقال له أقرع على الجزء الثاني الذي يليه وهكذا ما بقي من
السهمان شئ حتى تنفذ وهذا في الرقيق وغيرهم سواء (باب الاقراع بين العبد والدين والتبذير بالعتق) (قال الشافعي) ويجزأ الرقيق إذا اعتق ثلثهم ثلاثة أجزاء إذا كانت قيمهم سواء ويكتب سهم العتق في واحد وسهم الرق في اثنين
ثم يقال أخرج على هذا الجزء بعينه (٢٧٠) ويعرف فان خرج عليه سهم العتق ورق الجزء ان الآخر ان خرج

على الجزء الأول سهم الرقيق ثم قيل أخرج فان خرج سهم العتق على الجزء الثاني عتق ورق الثالث وان خرج سهم الرق عليه عتق الثالث وان اختلفت قيمهم ضم قليل الثمن الى كثير الثمن حتى يعتدوا فان تفاوتت قيمهم فكان قيمة واحد مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جزءهم ثلاثة أجزاء ثم أقرع بينهم على القيم فان كانت قيمة واحد مائتين واثنين خمسين وثلاثة خمسين فان خرج سهم العتق على الواحد عتق منه نصفه وهو الثالث من جميع المال والآخرون رقيق وان خرج سهم اثنين عتقا ثم أعيدت القرعة بين الثلاثة والواحد وأيهم خرج سهمه بالعتق عتق منه ما بقي من الثلث ورق ما بقي منه ومن

مما لو كافعته قال فان ترك أن يشتري به وهو واحد فأعسر كان له أن يصوم ولو وجبت عليه كفارة الظهار وهو معسر أو أعسر بعدها قبل أن يكفر ثم أيسر قبل أن يدخل في الصوم كان عليه أن يعتق ولم يكن له أن يصوم في حال هو فيها موسر (قال الشافعي) وحكم وقت مرضه في الكفارة حين يكفر كما حكمه في الصلاة حين يصلي بوضوء أو تبهم أو مريض أو صحيح « قال الربيع » وقد قال مرة حكمه يوم يحث في الكفارة (قال الشافعي) ولو كان عند الكفارة غير واحد فعرض عليه رجل أن يمس به عبدا أو أوصى له أو تصدق عليه به أو ملكه بأي وجه ما كان المالك لم يكن عليه قبوله وكان له رده والاختيار له قبوله وعتقه غير الميراث فإذا ورثه لزمه وكان عليه عتقه أو عتق غيره (قال الشافعي) ولو اشتراه على نية أن يعتقه كان له أن يسترقه ويعتق غيره ولا يجب عليه عتق عبدا اشتراه أبدا حتى يعتقه أو يوجب عتقه تبررا (قال الشافعي) فإذا كان له الصيام فلم يدخل في الصيام حتى أيسر فعليه العتق وان دخل فيه قبل أن يوسر ثم أيسر كان له أن يعصى في الصيام والاختيار له أن يدع الصوم ويعتق كما ينتم فتحل له الصلاة فان لم يدخل فيها حتى يجد الماء لم يكن له أن يصلي حتى يتوضأ وان دخل فيها ثم وجد الماء كان له أن يعصى في صلاته وان قال لعبده أنت حر الساعة عن الظهار ان يظهر به كان حر الساعة ولم يجزه عن ظهار ان يظهره لانه أعتقه ولم يجب عليه الظهار ولم يكن لسبب منه وكذلك لو أطعم مساكين فقال هذا عن عياني خنت بها ولم يحل لم يجزه لانه لم يكن بسبب من الميئ والسبب أن يحلف ثم يكفر قبل أن يحث فيجزئه ذلك كما يكون له المال فيؤدى زكاته قبل يحول الحول فيجزئه لان بيده سبب ما يكون به الزكاة ولم يكن بيده مال فيه زكاة فتصدق بدراهم لم يجزه لانه لم يكن بسبب من زكاة أو قال عن مال ان أفدته فوجب على فيه الزكاة ثم أداما لافيه زكاة لم يجزه لانه لم يكن بسبب من زكاة

(الكفارة بالصيام) (قال الشافعي) رحمه الله ومن وجب عليه أن يصوم شهرين في الظهار لم يجزه الا أن يكونا متتابعين كما قال الله عز ذكره ومتى أفطر من عذرا أو غير عذر فعليه أن يستأنف ولا يعتد بما مضى من صومه وكذلك ان صام في الشهرين يوما من الأيام التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها وهي خمس يوم الفطر ويوم الاضحية وأيام منى الثلاث بعد النحر استأنف الصوم بعدمضيه ولم يعتد بهن ولا بما كان قبلهن واعتد بما بعدهن ومتى دخل عليه شئ يفطره في يوم من صومه استأنف الصوم حتى يأتي بالشهرين متتابعين ليس فيه ما فطر وإذا صام بالأهله صام هلالين وان كانا تسعة أو ثمانية وخمسين أو ستين يوما وإذا صام بعد مضى يوم من الهلال أو أكثر صام بالعدد الشهر الأول وبالهلال الشهر الثاني ثم أكمل على العدد الأول بتمام ثلاثين يوما قال ولو صام شهرين متتابعين بالنية للظهار لم يجزه حتى يقدم النية قبل الدخول في الصوم غيره وان خرج السهم على الاثنين أو الثلاثة فكأنوا يخرجون معا جزأ ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم كذلك حتى يستكمل ولو

الثلث ويجزؤون ثلاثة أجزاء أصبح عندي من أكثر من ثلاثة وان كان عليه دين يحيط ببعض رقيقه جزئ الرقيق على قدر الدين ثم جزأ باقيهم خرج عليه سهم الدين بغيره ثم أقرع ليعتق ثلثهم بعد الدين وان ظهر عليه دين بعد ذلك بعث من عتق حتى لا يبقى عليه دين فان أعتقت ثلثا وأردفت ثلثين بالقرعة ثم ظهر له مال يخرجون معامن الثلث أعتقت من أرققت ودفعت اليهم ما كتبوا بعد عتق المسالك إياهم وأى الرقيق أردت قيمته لعقمة فزادت قيمته أو نقصت أو مات فانما قيمته يوم وقع العتق فان وقعت القرعة لميت علمنا انه كان حرا أو لامة فزادت علمنا انها حرة ولها ولد حرة لأن القرعة أحدثت لأحد منهم عتقا يوم وقعت انما وجب العتق حين الموت

بالقرعة ولو قال في مرضه سالم حروغانم حوز يادحر ثم مات فله يسد بالاول فالاول ما احتمل الثلث لانه عتق بنات فأما كل ما كان
للوصى أن يرجع فيه من تدبير وغيره فكله سواء قال ولو شهد أجنبيان أنه أعتق عبده وصية وهو الثلث وشهد دارنان أنه أعتق عبدا غير
وصية وهو الثلث أعتق من كل واحد منهما نصفه (قال المزني) إذا أجاز الشهادتين فقد ثبت عتق عبد من وهما ثلثا المثلت فعنه أن
يقرع بينهما (قال الشافعي) ولو قال لعشرة أعبدله أحدكم حرسا لنا الورثة فإن قالوا لا نعلم أقرع بينهم وأعتق أحدهم كان أقلمهم قيمة أو أكثرهم
(باب من يعتق بالملك وفيه ذكر عتق السائبة ولا ولاء للمعتق) (قال الشافعي) رحمه الله من ملك أحدا من أبائه أو أمهاته
أو أجداده أو وجدانه أو ولده أو ولد بنيه أو بناته يعتق عليه بعد ملكه (٢٧٩) بعد منه الولد أو قرب المولود ولا يعتق عليه

سوى من سميت بحال
وان ملك شقصا من
أحد منهم بغير ميراث
قوم عليه ما بقي ان كان
مواسر ورق باقيه ان
كان معسرا وان ورث
منه شقصا عتق ولم يتوم
عليه وان وهب لصبي
من يعتق عليه أو أوصى
له به ولا ملك له وله وصى
كان عليه قبول هذا كله
وعتق عليه وان كان
موسرا لم يكن له أن
يقبل لأن على الموسر
عتق ما بقي وان قبله
فردود وقال في كتاب
الوصايا يعتق ماملك
الصبي ولا يتوم عليه
(باب في الولاء)

ولو نوى أن يصوم شهرين متتابعين فصام أياما ثم نوى أن يحيل الصوم بعد الأيام تطوعا فصام أياما أو يوما
ينوي به التطوع ثم وصل صومه ينوي به صوم الشهرين بالشر من الواجبين عليه لم يعتد بما مضى من صومه
قبل الأيام التي تطوع بها ولا بصوم الأيام التي تطوع فيها واعتد بصومه من يوم نوى فلم يفصل بينه بتطوع
ولا فطر ولو نوى صوم يوم فأغنى عليه فيه ثم أفاق قبل الليل أو بعده ولم يطعم أجزأه إذا دخل فيه قبل الفجر
وهو يعقله ولو أغنى عليه قبل الفجر لم يجزه لانه لم يدخل في الصوم وهو يعقله ولو أغنى عليه فيه وفي يوم
بعده أو في أكثر ولم يطعم استأنف الصوم لأن حكمه في اليوم الذي أغنى عليه قبل أن يفيق أنه غير صائم
عن ظهار لانه لا يعقله قال ولو صام مسافرا أو مقيما أو مريضاً عن ظهار شهرين أحدهما شهر رمضان لم يجزه
واستأنف الصوم لا يجزئ رمضان من غيره لانه إذا رخص له في فطره بالمرض والسفر فالتماخف عنه
فإذا لم يخففه عن نفسه فلا يكون تطوعا ولا صوما عن غيره وعليه أن يستأنف شهرين ويقتضى شهر رمضان
لأنه صامه بغيرية شهر رمضان قال ولا يجزئه في صوم واجب عليه إلا أن يتقدم نيته قبل الفجر فان لم يتقدم
نيته قبل الفجر لم يجزه ذلك اليوم ولا يجزئه إلا أن ينوي كل يوم منه على حدة قبل الفجر لان كل يوم منه غير
صاحبه وان دخل في يوم منه بنية تجزئه ثم عزبت عنه النية في آخر يومه أجزأه لان النية بالدخول لا في
كل طرفتين منه فإذا أحال النية فيه إلى أن يجعله تطوعا أو واجبا غير الذي دخل به فيه لم يجزه واستأنف
الصوم بعده ولو كان عليه ظهاران فصام شهرين عن أحدهما ولا ينوي عن أبيهما هو كان له أن يجعله عن
أبيهما شاء ويجزئه وكذلك لو صام أربعة أشهر عنهما وهكذا لو كانت عليه ثلاث كفارات فأعتق مملوكه
ليس له غيره وصام شهرين ثم مرض فاطعم ستين مسكينا ينوي بجميع هذه الكفارات الظهار أجزأه وان
لم ينو واحدة منهن بعينها كان مجزئاً عنه لأن نيته على كل واحدة منهن أداؤها عن كفارة عين لزمته وسواء
كفر أي كفارات الظهار شاء مما يجوز كانت امرأته عنده أو مميته أو عند زوج غيره أو مرضته أو بأى حال
كانت (قال الشافعي) رحمه الله ولو ارتد الزوج بعد ما وجب عليه الظهار فأعتق عبدا عن ظهاره في رده
وقف فان رجع إلى الاسلام أجزأ عنه لانه قد أدى ما عليه كالأول كان عليه دين فأذاه برئ منه وهكذا لو كان
من عليه اطعام مساكين فاطعمهم في رده ثم أسلم لم يكن عليه أن يعود وهكذا لو كان قصاصا أو حدا فأخذ
منه في رده لم يعد عليه لأن هذا إخراج شيء من ماله أو عقوبة على بدنه لمن وجبت له فان قيل فهذا
لا يكتب له أجره ولا يكفر به عنه قيل واخذ ودنزلت كفارات الذنوب وحده رسول الله صلى الله عليه وسلم
يهوديين بالرجم ونحن نعلم انهم ألبست كفارة لهما بخلافهما في دين الاسلام ولكنهما كانت عقوبة عليهما
فأخذت وان لم تكتب لهما ولو كان عليه صوم فصامه في رده لم يجزه لأن الصوم عمل على البدن والعمل على

(قال الشافعي) أخبرنا
محمد بن الحسن عن
يعقوب بن عبد الله بن
دينار عن ابن عمر أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال الولاء لمحبة الكلمة
النسب لا يباع ولا يوهب

(قال الشافعي) وفي قوله صلى الله عليه وسلم فأما الولاء لمن أعتق دليل أنه لا ولاء للمعتق والذي أسلم النصراني على يديه ليس يعتق
فلا ولاء له ولو أعتق مسلم نصرانيا أو نصراني مسلما فالولاء ثابت لكل واحد منهما على صاحبه ولا يتوارنان لاختلاف الدين ولا يقطع
اختلاف الدين الولاء كما لا يقطع النسب قال الله جل ثناؤه ونادي نوح ابنه وإذا قال إبراهيم لأبيه فلم يقطع النسب باختلاف الدين
فكذلك الولاء ومن أعتق سائبة فهو معتق وله الولاء ومن ورث من يعتق عليه أو مات عن أم رده فله ولا ورثهم وان لم يعتقهم لأنهم في
معنى من أعتق والمعتق السائبة معتق وهو أكثر من هذا في معنى المعتقين فكيف لا يكون له ولاؤه قال فالمعتق سائبة قد أنفذ الله له
العتق لانه طاعة وأبطل الشرط بأن الولاء له لانه معصية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) وإذا أخذ أهل

انفراض فرائضهم لم يكن لهم عصبية قربة من قبل العلب كان مابقي للولي المعتق ولو ترك ثلاثة سنين اثنان لأم فهالك أحد الانسين
لام وترك ما لا موالى فورث أخوه لا يسه وأمه ماله وولاه مواله ثم هالك الذي ورث المال وولاه المولى وترك أسد وأخاه لا يسه فقال انه قد
أحرزت ما كان أبى أحرزه وقال أخوه انما أحرز المال وأما ولاه المولى فلا (قال الشافعي) الاخ أولى بولاه المولى وقتضى بذلك عثمان بن
عفان رجة الله عليه ثم الاقرب فالأقرب من العصبية أولى بغيراث المولى والاخوة للاب والام أولى من الاخوة للاب وان كان جد وأخ لأب
وأم وأولاب فقد اختلف أصحابنا في ذلك فذهب من قال الأخ أولى وكذلك بنو الاخ وان سفلوا ومنهم من قال هما سواء ولا يرث النساء الولاء
ولا يرثن الامن أعتنق أو أعتنق من أعتنق (٢٧٣) (مختصر كتابي المدبر من جديد وقد يم) (قال الشافعي) أخبرنا

سفيان عن عمرو بن
ديمار وعن أبي الزبير
سميع جابر بن عبد الله
يقول دبر رجل منا
غلاما ليس له مال غيره
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم من يشتره مئتي
فأشتره نعيم بن النحام
فقال عمرو سمعت جابرا
يقول عبد قبطى مات
عام أول في اماره ابن
الزبير زاد أبو الزبير يقال
له يعقوب (قال الشافعي)
وباعت عائشة مدبر لها
سحرها وقال ابن عمر
المدبر من الثلث وقال
بجاهد المدبر وصية
يرجع فيه صاحبه
متى شاء وياع عمر بن
عبد العزيز مدبر في دين
صاحبه وقال طاوس
يعود الرجل في مدبره
(قال الشافعي) فاذا قال
الرجل لعبده أنت
مدبر أو أنت عتيق أو
محرر أو حر بعد موتى
أو متى مات أو متى دخلت
الدار فأنت حر بعد

البدن لا يجزئ عنه ولا يجزئ الامن يكتب له

(الكفارة بالطعام) قال الله تعالى فحرم رقة من قبل أن يتما ساقن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
من قبل أن يتما ساقن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا (قال الشافعي) رجة الله في نفاها ولم يجد رقة
ولم يستطع حين يرد الكفارة عن الظهار صوم شهرين متتابعين عرض أو علة ما كانت أجزأه أن يطعم قال
ولا يجزئه أن يطعم أقل من ستين مسكينا كل مسكين مدام من طعام بلده الذي يبقائه حنطة أو شعيرا أو أرزا
أو تمر أو سلتا أو زبيا أو أقطا ولو أطعم ثلاثين مسكينا مدين مدين في يوم واحد أو أيام متفرقة لم يجزه الا عن
ثلاثين وكان متطوعا بما زاد كل مسكين على مثله من معقولا عن الله عز وجل اذا أوجب اطعام ستين مسكينا
أن كل واحد منهم غير الآخر كما كان ذلك معقولا عنه في عدد الشهود وغيرهما ما أوجب ولا يجزئه أن
يعطيهم ثمن الطعام أضعافا ولا يعطيهم الامكيلة طعام لكل واحد ولا يجزئه أن يغديهم وان أطعمهم ستين
مدا أو أكثر لأن أخذهم الطعام يختلف فلا أدري لعل أحدهم يأخذ أقل من مدا ولا آخر أكثر لأن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انما س من مكيلة طعام في كل ما أمر به من كفارة ولا يجزئه أن يعطيهم دقيقا ولا سويفا
ولا خبرا حتى يعطيهم حبا ولا يجوز أن يكسوهم مكان الطعام وكل مسكين أعطاه مدا أجزأه ما خلا
ان يكون مسكينا يجبر على نفقته فانه لا يجزئه أن يعطي مسكينا يجبر على نفقته ولا يجزئه الا مسكين مسلم
وسواء الصغير منهم والكبير ولا يجزئه أن يطعم عبدا ولا مكاتبه ولا أحدا على غير دين الاسلام وان أعطى
رجلا وهو راء مسكينا فعلم بعد أنه أعطاه وهو غنى أعاد الكفارة لمسكين غيره ولو شك في غناه بعد أن يعطيه
على انه مسكين فليست عليه إعادة ومن قال له انى مسكين ولا يعلم غناه أعطاه وسواء السائل من المساكين
والمعتق في أنه يجزئ قال ويكفر في الطعام قبل المسيس لأنها في معنى الكفارة قبلها

(بعض الكفارة) (قال الشافعي) ولا يكون له أن يبعض الكفارة ولا يكفر الا كفارة كاملة من
أى الكفارات كفر لا يكون له أن يعتق نصف رقة ثم لا يجد غير هافيصوم شهرا ولا يصوم شهرا ثم يعرض
فيطعم ثلاثين مسكينا ولا يطعم مع نصف رقة حتى يكفر أى الكفارات وجبت عليه بكاملها قال وان
فرق الطعام في أيام مختلفة أجزأه اذا أتى على ستين مسكينا (قال الشافعي) وكفارة الظهار وكل كفارة
وجبت على أحد مدبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تختلف الكفارات وكيف تختلف وفرض الله عز وجل
تنزل على رسوله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على أنه بمده وكيف يجوز أن يكون بمده من لم يولد
في عهده أو بعد أحدث بعد مده بيوم واحد

موتى فدخل فهذا كله تدبير يخرج من الثلث ولا يعتق في مال غائب حتى يحضر ولو قال ان شئت فأنت حر
متى مت ففساء فهو مدبر ولو قال اذمت فشتت فأنت حر أو قال أنت حر اذمت ان شئت فسواء قدم المشقة وأخرها لا يكون حرا الا أن
يشاء ولو قال شريكان في عبيد متى متنا فأنت حر لم يعتق الا عبيوت الآخر منهما ولو قال سيدا المدبر قد رجعت في تدبيرك أو نقضته أو بطلته
لم يكن ذلك نقضا للتدبير حتى يخرج من ملكه وقال في موضع آخر ان قال ان أدى بعد موتى كذا فهو حرا أو وهبه هبة بنات قبض أول
يقبض ويرجع فهذا رجوع في التدبير (قال المزني) هذا رجوع في التدبير بغير إخراج له من ملكه وذلك كله في الكتاب الجديد وقال
في الكتاب القديم لو قال قد رجعت في تدبيرك أو في ربعك أو في نصفك كان ما رجعت عنه رجوعا في التدبير وما لم يرجع عنه مدبرا
بجماله (وقال المزني) وهذا أشبه بقوله بأصله وأصح لقوله اذا كان المدبر وصية فلم لا يرجع في الوصية ولو جاز له أن يخالف بين ذلك

(كتاب

فيستل الرجوع في المدبر ولا يبطله في الوصية لمعنى اختلافه فيه جاز بذلك المعنى أن يبطل بيع المدبر ولا يبطل في الوصية فيصير إلى قول من لا يبيع المدبر ولو جاز أن يجمع بين المدبر والأيمان في هذا الموضع جاز باطل عتق المدبر لمعنى الخنث لأن الأيمان لا يجب الخنث بها على ميت وقوله في الجديد والقديم الرجوع فيه كالوصايا معتدل مستقيم لا يدخل عليه منه كثير تعديل (قال الشافعي) وحنائية المدبر بحنائية العبد يباع منه بقدر حنانيته والباقي مدبر بحاله ولو ارتد المدبر وألحق بدار الحرب ثم أوجف المسلمون عليه فآخذوا سيده فهو على تدبيره ولو أن سيده ارتد فبات كان ماله فيأ والمدبر حراً ولو دبره مرتد فنفقه ثلاثة أقاويل أحدها أنه يوقف فان رجع فهو على تدبيره وإن قتل فالتدبير باطل وماله في إلنا علماً أن رده صيرت ماله فياً (٣٧٣) والثاني أن التدبير باطل لأن ماله خارج منه إلا بان يرجع وخذا

كتاب اللعان

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلسوا لهم ثمانين جلد الآية (قال الشافعي) ثم لم أعلم مخالفاً في أن ذلك إذا طلبت ذلك المقدوفة الحرة ولم يأت القاذف بأربعة شهداء يخرجونه من الحد وهكذا كل ما أوجب الله تعالى لأحد وجب على الإمام أخذه له أن طلبه أخذه بكل حال فإن قال قائل فما الخبة في ذلك قيل قول الله تعالى اسمه ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل فيمن أن السلطان الولي ثم بين فقال في القصاص فمن عفى له من أخيه شيء فاعمل العفو إلى الولي وقال وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح فأبان في هذه الآيات أن الحقوق لأهلها وقال في القتل النفس بالنفس إلى قوله والجروح قصاص قال فأبان الله عز وجل أن ليس حتماً أن يأخذ هذا من وجبه ولا أن حتماً أن يأخذ هذا كما لمن وجبه ولكن حتماً أن يأخذ هذا كما لمن وجبه إذا طلبه قال وإذا قذف الرجل زوجته فلم تطلب الحد حتى فارقها أو لم يفارقها ولم تغفره ثم طلبته التعن أو حدان أبي أن ياتعن وكذلك لو ماتت كان لوليتها أن يقوم به فيلعلن الزوج أو ويحد وقال الله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء إلا أنفسهن فشهاده أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين إلى قوله أن غضب الله عليهن أن كان من الصادقين (قال الشافعي) فكان يينا في كتاب الله عز وجل أن الله أخرج الزوج من قذف المرأة بشهادته أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين كما أخرج قاذف المحصنة غير الزوجة بأربعة شهود يشهدون عليها بما قذفها به من الزنا وكانت في ذلك دلالة أن ليس على الزوج أن يلعلن حتى تطلب المرأة المقدوفة حدها وكذا ليس على قاذف الأجنبية حد حتى تطلب حدها قال وكانت في اللعان أحكام يسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم منها الفرق بين الزوجين ونفي الولد قد ذكرناها في مواضعها

(من بلاعن من الأزواج ومن لا بلاعن) (قال الشافعي) رحمه الله ولما ذكر الله عز وجل اللعان على الأزواج مطلقاً كان اللعان على كل زوج جاز طلاقه ولزمه الفرض وكذلك على كل زوجة لزمها الفرض وسواء كان الزوجان حريين مسلمين أو كان أحدهما حراً والآخر مملوكاً أو كانا مملوكين معاً أو كان الزوج مسلماً والزوجة ذمياً أو كانا ذميين تحاكم السالآن كل زوج وزوجة يجب عليه الفرض في نفسه دون صاحبه وفي نفسه لصاحبه ولعائنه وكلهم سواء لا يختلف القول فيه والقول في نفي الولد وتختلف الحدود لمن وقع له

(٣٥ - الام خامس) فإنت حرف مقدم والسيد صحيح أو مريض عتق من رأس المال وحنائية المدبر بحنائية عتد قال ولا يجوز على التدبير إذا جحد السيد الاعلان (باب وطء المدبرة وحكم ولدها) (قال الشافعي) ويطأ السيد مدبرته وما ولدت من غيره فقيم واحد من قولين كلاهما مذهب أحد هما أن ولد كل ذات رحم عزلتها فان رجع في تدبير الام حاملًا كان له ولم يكن رجوعاً في تدبير الولد فان رجع في تدبير الولد لم يكن رجوعاً في الام فان رجع في تدبيرها ثم ولدت لافل من ستة أشهر من يوم رجع فالولد في معنى هذا القول مدبر وإن وضعت لا أكثر من ستة أشهر فهو مملوك (قال المزني) وهذا أيضاً رجوع في التدبير بغير إخراج من ملك فتفهيمه (قال الشافعي) والقول الثاني أن ولدها مملوك كون وذلك أنها أمسة أو صبي بعتهها لصاحبها فيها الرجوع في عتقها وبيعها وليست الوصية بحرية

ثابتة ولادها لم تكون (قال الشافعي) أخبر ناسفان عن عمرو عن أبي الشعثاء قال أولادها لم تكون (قال المزني) هذا أصح القولين عندي وأشبههما بقول الشافعي لأن التدبير عنده وصية بعقها كالأوصى برقبته لم يدخل في الوصية ولدها قال ولو قال إذا دخلت الدار بعد سنة فانت حرة قد خلت أن ولدها لا يلحقها (قال المزني) فكذلك تعتق بالموت ولدها لا يلحقها إلا أن تعتق حاملاً فيعتق ولدها بعقها قال ولو قالت وادته بعد التدبير وقال الوارث قبل التدبير فالقول قول الوارث لأنه المالك وهي المدعية قال ولو قال المدبر أفدت هذا المال بعد العتق وقال الوارث قبل العتق أن القول قول المدبر والوارث مدع (باب في تدبير النصراني) (قال المزني) قال الشافعي ويجوز تدبير (٢٧٤) النصراني والحربي فإن دخل النيا بأمان فأراد الرجوع إلى دار الحرب لم

نمعه فإن أسلم المدبر قلنا للحربي أن رجعت في تدبيره بعناه عليك وإن لم ترجع خارجناه لك ومنعنا لخدمته فإن خرجت دفعناه إلى من وكلته فإذا مات فهو حر وفيه قول آخر أنه يباع (وقال المزني) يباع أشبه بأصله لأن التدبير وصية فهو في معنى عبد أوصى به لرجل لا يجبه إلا بموت السيد وهو عبد بحاله ولا يجوز تركه إذا أسلم في ملك مشرك يذله وقد صار بالإسلام عدو له

(باب في تدبير الذي يعقل ولم يبلغ)

(قال الشافعي) من أجاز وصيته أجاز تدبيره ولوليه بيع عبده على النظر وكذلك المحجور عليه (قال المزني) القياس عندي في الصبي أن القلم لما رفع عنه ولم تجزئته ولا عتقه في حياته أن وصيته لا تجوز بعد وفاته وليس كذلك البالغ المحجور عليه لأنه مكلف ويؤجر على الطاعة ويأثم على العصية (مختصر المكاتب) (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً قال ولا يكون الابتغاء من الأطفال ولا المجانين ولا تجوز الكتابة الأعلى بالغ عاقل قال وأظهر معاني الخبر في العبد لالة الكتاب لا كسباب مع الأمانة فأحب أن لا يمتنع من كتابته إذا كان هكذا وما جاز بين المسلمين في البيع والجاره جاز في الكتابة وما رد فيه من رد في الكتابة ولا تجوز على أقل من نجمين فإن كاتبه على مائة دينار موصوفة الوزن والعين إلى عشر سنين أو لها كذا أو آخرها كذا يؤدى في انقضاء كل سنة منها كذا فإن لم يأت ولا يعتق حتى يقول في الكتابة فإذا أدبت كذا فانت حر أو يقول

نمعه فإن أسلم المدبر قلنا للحربي أن رجعت في تدبيره بعناه عليك وإن لم ترجع خارجناه لك ومنعنا لخدمته فإن خرجت دفعناه إلى من وكلته فإذا مات فهو حر وفيه قول آخر أنه يباع (وقال المزني) يباع أشبه بأصله لأن التدبير وصية فهو في معنى عبد أوصى به لرجل لا يجبه إلا بموت السيد وهو عبد بحاله ولا يجوز تركه إذا أسلم في ملك مشرك يذله وقد صار بالإسلام عدو له

(باب في تدبير الذي يعقل ولم يبلغ)

(قال الشافعي) من أجاز وصيته أجاز تدبيره ولوليه بيع عبده على النظر وكذلك المحجور عليه (قال المزني) القياس عندي في الصبي أن القلم لما رفع عنه ولم تجزئته ولا

عتقه في حياته أن وصيته لا تجوز بعد وفاته وليس كذلك البالغ المحجور عليه لأنه مكلف ويؤجر على الطاعة ويأثم على العصية (مختصر المكاتب) (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً قال ولا يكون الابتغاء من الأطفال ولا المجانين ولا تجوز الكتابة الأعلى بالغ عاقل قال وأظهر معاني الخبر في العبد لالة الكتاب لا كسباب مع الأمانة فأحب أن لا يمتنع من كتابته إذا كان هكذا وما جاز بين المسلمين في البيع والجاره جاز في الكتابة وما رد فيه من رد في الكتابة ولا تجوز على أقل من نجمين فإن كاتبه على مائة دينار موصوفة الوزن والعين إلى عشر سنين أو لها كذا أو آخرها كذا يؤدى في انقضاء كل سنة منها كذا فإن لم يأت ولا يعتق حتى يقول في الكتابة فإذا أدبت كذا فانت حر أو يقول

بعد ذلك ان قولي كانتك كان معقودا على أنك اذا أديت فأنت حر كالا يكون الطلاق الابصرح أو ما يشبهه مع النية ولا يجوز على العرض حتى يكون موصوفا كالسلم ولا بأس أن يكتبه على خدمة شهر ودينار بعد الشهر وان كاتبه على أن يخدمه بعد الشهر لم يجز لأنه قد يحدث ما يمنعه من العمل بعد الشهر وليس يضمن يكلف أن يأتي بعثله فان كاتبه على أن يباعه شيئا لم يجز لان البيع يلزم بكل حال والكتابة لا تلزم متى شاء تركها ولو كاتبه على مائة دينار يؤديها اليه في عشرين سنين كان النجم مجهولا لا يدري أفي أولها أو آخرها (قال المرتضى) وكذا يؤدى اليه في كل سنة عشرة مجهول لأنه لا يدري أفي أول كل سنة أو آخرها حتى يقول في انقضاء كل سنة عشرة فتكون النجوم معلومة (قال الشافعي) ولو كاتب ثلاثة كتابة واحدة على مائة (٢٧٥) منجمة على أنهم اذا أدوا عتقوا كانت جائزة

والمائة مقسومة على

قيمته يوم كوتبوا فأيهم أدى حصته عتق وأيهم عجز رق وأيهم مات قبل أن يؤدى مات رقيقا كان له ولد أولم يكن ولو أدوا فقال من قلت قيمته أدينا على العدد وقال الآخرون على القيم فهو على العدد أثلا ولو أدى أحدهم عن غيره كان له الرجوع فان تطوع فعتقوا لم يكن له الرجوع فان أدى باذنتهم رجع عليهم ولا يجوز أن يتحمل بعضهم عن بعض الكتابة فان اشترط ذلك عليهم فالكتابة فاسدة ولو كاتب عبدا كتابة فاسدة فأدى عتق ورجع السيد عليه بقيمته يوم عتق ورجع على السيد عما دفع فأيهما كان له الفضل رجع به فان أبطل السيد الكتابة وأشهد على ابطلها أو أبطلها الحاكم ثم أداها

عليه لعان وان اعترف بالزنا الذي قد فها به لم يكن عليه لعان وان شاء هو أن يلتنع لموجب علم الحد وتوقع الفرقه وينفي ولدا ان كان ذلك له ولو كانت محدودة في زنا ثم قد فها بذلك الزنا أو زنا كان في غير ملكه عزرا ن طلبت ذلك ان لم يلتنع وان أردنا حده لامرأته أو تعزير لها قبل اللعان أو بعد اللعان فأكذب نفسه وألحق به ولدا فارادت امرأته العفو عنه أو تركته فلم تطلبه لم تحده ولا تحده إلا بأن تكون طالبة بحدها غير عافية عنه ولو كانت زوجته ذمية فقد فها أو ملوكة أو جارية بمجامع مثلها ولم تبلغ فقد فها بالزنا وطلبت أن يعزير قيل له ان التعتن خرجت من أن تعزير وقعت الفرقه بينك وبين زوجتك وان لم تلتنع عزرت وهي زوجتك بحالها وان التعتن وأبت أن تلتنع فكانت كتابية أو صبية لم تبلغ لم تلتنع ولم تحدها الكتابة البالغ إلا أن تأتينا طالبة لحكمنا وان كانت مملوكة بالغة فعليهما خسون جلدة ونفي نصف سنة وان قلن نحن نلتنع التعتن المملوكة ليسقط الحد ولا التعان على صبية لأنه لا حد عليها ولا أجبر النصرانية على اللعان إلا أن ترغب في أن تحكم عليها فتلتعن فان لم تفعل حددنا لها ان ثبتت على الرضا بحكمنا وان رجعت عنه تركناها فان كانت زوجته خرساء أو مغلوقة على عقلها فقد فها قيل له ان التعتن فرقنا بينك وبينها وان انتفيت من حمل أو ولدا فلا عنت نفيها عنك مع الفرقه وان لم تلتنع فهي امرأته ولا يجبرك على اللعان لأنه لا حد عليك ولا تعزير اذا لم تطلبه وهي لا يطلب مثلها ونحن لا ندري لعلمها لو عقلت اعترفت فسقط ذلك كله عنك قال وان التعتن فلا حد على الخرساء ولا المغلوقة على العقل ولو طلب أولياؤها أن يلتنع الزوج أو يحد لم يكن ذلك لهم وكذلك لو قد فها امرأته وهي أمه بالغة فلم تطلبه فطلب سيدها أن يلتنع أو يعزير أو قد فها صغيرة فطلب ذلك وليها لم يكن ذلك لواحد منهم وانما ألحق في ذلك لها فان لم تطلبه لم يكن لأحد تطلبه لها ما كانت حية ولو لم تطلبه واحدة من هؤلاء ولا كبيرة قد فها زوجها ولم تفعه الكبيرة ولم تعترف حتى ماتت أو فو رقت فطلبه وليها بعد موتها أو هي بعد فراقها كان على الزوج أن يلتنع أو يحد للكيفية الحرة المسلمة ويعزير لغيرها قال ولو أن رجلا طلق امرأته طلاقا عاك فيه الرجعة فقد فها في العدة فطلبت القذف لاعتن فان لم يفعل حد وان التعتن فعليه اللعان فان لم تلتنع حددت لانها في معاني الأزواج وهكذا الوضعت العدة وقد قد فها في العدة قال واذا كان الطلاق لا عاك فيه الرجعة فقد فها في العدة أو كان عاك فيه الرجعة فقد فها بعد مضي المدة برأيه إلى أنه كان وهي زوجته أولم ينسبه إلى ذلك فطلبت حدها حد وللعان ان لم يكن ينفي به ولدا ولدت له أو جلا يلزمه قال وانما حددته اذا قد فها وهي بائن منه أمها غير زوجة ولا بينها وبينه بسبب النكاح ولا يلزم نسبه ولا حكم من حكم الأزواج فكانت محصنة مقدوفة فان قال قائل أفرأيت ان ظهر بها حمل أو حدث لها ولد يلحق نسبه به فانتفى منه بان

العبد لم يعتق والفرق بين هذا وقوله ان دخلت الدار فأنت حر أن المين لا يبيع فيها بحال بينه وبينه والكتابة كالبيع الفاسد اذا فأت رد قيمته وان أدى الفاسدة إلى الوارث لم يعتق لأنه ليس القائل إن أديتها فأنت حر ولو لم يمت السيد ولكنه جبر عليه أو غلب على عقله فتأداها منه لم يعتق ولو كان العبد منجوبا لاعتق بأداء الكتابة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ ولو كانت كتابة صحيحة فأت السيد وله وارثان فقال أحدهما ان أباه كاتبه وأنكر الآخر وحلف ما علم أن أباه كاتبه كان نصفه مكاتباً ونصفه مملوكاً يخدم يوما ويخلى يوما ويتأدى منه المقر نصف كل نجم لا يرجع به أخوه عليه وان عتق لم يقوم عليه لأنه انما أقر أنه عتق بشئ فعليه أبوه وان عجز رجع رقيقا بينهما ولو وزنا مكا تبا فاعتق أحدهما نصيبه فهو برى من نصيبه من الكتابة فان أدى إلى أخيه نصيبه عتق وكان الولد للاب وان عجز قوم عليه وعتق

ان كان موسرا ولاؤده وان كان معسرا فنصفه حر ونصفه رقيق لأخيه وقال في موضع آخر يعتق نصفه عجزاً ولم يعجز ولاؤده لانه الذي عقد كتابه (قال الشافعي) والمكاتب عبد ماني عليه درهم وان مات وله مال حاضر وولادات عبد ولا يعتق بعد الموت وان جاء به النجم فقال السيد عو حرام أجبرت السيد على أخذه أو يبرئه منه وليس له أن يتزوج الابن سيدة ولا يتسرى بحال فان ولدت منه أمته بعد عقده بسة أشهر كانت في حكم أم ولده وان وضعت لأقل فلا تكون أم ولداً لا بوطه بعد العتق وله بيعها قال ويحجر السيد على أن يضع من كتابته شيئاً لقوله عز وجل وأتوهم من مال الله الذي آتاكم وهذا عندى مثل قوله وللطقات متاع بالمعروف واحتج بآب عمر أنه كاتب عبد له بخمسة وثلاثين ألفاً ووضع (٢٧٦) عنه خمسة آلاف أحسبه قال من آخر نحوه ولومات السيد وقد قبض جميع

قدفها والقذف كان وهي غير زوجة كيف لا عنت بينهما قبل له ان شاء الله تعالى كما ألحقت الزانية وان كانت بائناً منه بأنها كانت زوجته فجعلت حكم ولدها منه غير حكمها منفردة دون الولد بأنها كانت زوجة فكذلك لا عنت بينهما بالولد لأنها كانت زوجة ألا ترى أنها في حقوق الولد بعد بينوتهما منه كهي لو كانت معه وكذلك يلتعن وينفيه واذنني رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد وهي زوجة فأزال الفرائض كان الولد بعد ماتبين أولى أن ينفي أو في مثل حاله قبل أن تين ولو قال رجل لامرأته قد ولدت هذا الولد وليس بابني قيل له ما أردت فان قال زنت به لا عن أو حذا إذا طبت ذلك واذ لا عن نبي عنه وان سكت لم ينفي عنه ولم يلاع فان طلبت الحد حلف ما أراذ قدفها فان حلف برى وان نكل حد أو لاعن وذلك أنه يقال قد تستدخل المرأة ماء الرجل فتجبل فلذلك لم أجعله قدفاً ولا لاعن بينهما حتى يقذفها بالزنا فحداً أو يلتعن لانه الموضع الذي جعل الله عز وجل فيه العان لا غير ولو قال قد حبس رجل أو قتل أو نال منك ما دون الجماع لم يلاعن لأن هذا ليس بقذف في زنا وعزله ان طلبت ذلك قال ولو قال لهما أصابك رجل في دبرك فطلبت ذلك حد أو لاعن لان هذا جماع يجب عليها الحد ولا يحد لها الا في القذف بجماع يجب عليها فيه حد لو فعلته وحده على جماعتها اذا كان حراماً ولو قال لهما عنت بك امرأه فأفحش لم يحد ولم يلاعن ويعززان طلبت ذلك ولو قال لهما ركبت أنت رجلاً حتى غاب ذلك منه في ذلك منك كان قدفاً يلاعن به أو يحد لأن علمهما مع الحد ولو قال لهما وهي زوجة زنت قبلي أن أنكح فلا لعان ويحدان طلبت ذلك ولو قال لهما بعد ماتبين منه زنت وأنت امرأتى ولأولاد ولا حبل بنفيه حد ولم يلاعن لانه قاذف غير زوجته ولو قال لامرأته يا زانية بنت الزانية وأمهارة مسلمة غير حاضرة فطلبت امرأته حد أمهالم يكن لها واذا طلبته أمهها أو وكيلها حد لها ان لم يأت بأربعة شهداء على ما قال قال ومتى طلبت امرأته حد لها كان عليه أن يلتعن أو يحد ولو طلبته جميعاً حد الام مكانه وقيل له التعن لامرأته فان لم يلتعن حبس حتى يبرأ جلده فاذا برأ حد الآن يلتعن ومتى أتى اللعان بخلده ثم رجع فقال أنا ألتعن قبلت رجوعه وان لم يتي الأسوط واحد ولا شيء له فيما مضى من الضرب

(أين يكون اللعان) (قال الشافعي) رحمه الله روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بين الزوجين على المنبر فاذا لاعن الحاكيم بين الزوجين عكة لاعن بينهما بين المقام والبيت فاذا لاعن بينهما بالمدينة لاعن بينهما على المنبر واذا لاعن بينهما بيت المقدس لاعن بينهما في مسجده وكذلك يلاعن بين كل زوجين في مسجد كل بلد قال ويبدأ فيقيم الرجل فأعما والمرأة جالسة فيلتعن ثم يقيم المرأة قائمة فلتعن الآن يكون بأحدهما على لا يقدر على القيام معها فيلتعن جالسا ومضطجعا اذ لم يقدر على الجلوس وان

المكاتب حاص المكاتب بالذي له أهل الدين والوصايا (قال المزني) يلزمه أن يقدمه على الوصايا على أصل قوله (قال الشافعي) وليس لولي التمس أن يكاتب عبده بحال لأنه لا نظير في ذلك ولو اختلف السيد والمكاتب تحالفا ورأى ولومات العبد فقال سيده قد أدى إلى كتابته وجرحي ولاؤده من حرة وأنكر موالى الحرة فالقول قول موالى الحرة قال ولو قال قد استوفيت مالي على أحد مكاتبتي أفرع بينهما فأيهما خر ج له العتق عتق والآخر على نحوه والمكاتب عبد ماني عليه درهم فان مات وعنده وفاء فهو وماله لسيدته وكيف يموت عبدا ثم يصير بالاداء بعد الموت حراً واذا كان لا يعتق في حياته لا بعد

الاداء فكيف يصح عقده اذا مات قبل الاداء قال ولو أدى كتابته فعتق وكانت عرضاً فأصاب به السيد عيار دة وزرذ العتق قال ولومات المعب قبل له ان جئت بنقصان العيب والافلسيدك تعجزك كالودفعت دنائير نقصالم تعتق الادفع نقصان دنائيرك ولو ادعى أنه دفع أنظر يوماً أو كره ثلاث فان جاء بشاهد حلف وبرئ ولو عجزاً ومات وعليه ديون بدى بها على السيد (كتاب بعض عبد والشرى كان في العبد كتابته أو أحدهما) (قال الشافعي) لا يجوز أن يكاتب بعض عبد الآن يكون باقية حراً ولا بعض من عبدينه وبين شريكه وان كان باذن الشريك لان المكاتب لا يمنع من السفر والاكتساب ولا يجوز أن يكاتبه بما حتى يكون نافية سواء وقال في كتاب الاملاء على محمد بن الحسن واذا أدن أحدهما لصاحبه أن يكاتبه فالكاتب جائرة وللذي لم يكاتبه أن

من قدر حقه من دراهم الكتابة عتق نصيبه عني عقد الأب لم يجز أن يرزى ما ثبت وانزعم أنه ان عرقه فقد بطلت الكتابة الاولى
فينبغي أن يبطل عتق النصيب بالبراء من قدر النصيب لان الأب لم يعققه الا بأداء الجميع فكأن الأب أبرأه من جميع الكتابة ولا عتق
بأبرائه من بعض الكتابة (باب في ولد المكاتبه) (قال الشافعي) رحمه الله ولما مكاتبه موقوف فذا أدت
فعتق عتقوا وان عجزت أو ماتت قبل الأداء رقا فان جنى على ولدها فقيمها قولان أحدهما أن السيد قيمته وما كان له لان المرأة
لا تملك ولدها ويؤخذ السيد بنفقته وان اكتسب انفق عليه منه ووقف الباقي ولم يكن السيد أخذه فان مات قبل عتق امه كان لسيده
وان عتق بعثها كان ماله وان أعتقه السيد (٢٧٨) جاز عتقه وان أعتق ابن المكاتب من أمته لم يجز عتقه وانما

فرقت بينهما لان
المكاتبه لا تملك ولدها
وانما حكمه حكمها
والمكاتب عتق ولده من
أمته لو كان بحري علمه
رق والقول الثاني أن
أهم أحق بما ملكوا
تستعين به لأنهم يعتقون
بعتهما والأول أشبههما
(قال المزني) الآخر
أشبههما بقوله اذا كانوا
يعتقون بعتهما فهم
أولى بحكمهما ومما ثبت
ذلك أيضا قوله لو وطئ
ابنة مكاتبته أو أمها
كان عليه مهر مثلها
وهذا بقضي لما وصفت
من معنى ولدها (قال
الشافعي) وهو ممنوع
من وطء مكاتبته فان
وطئها طائعة فلا حد
ويعزران وان أكرها
فلها مهر مثلها (قال
المزني) ويعزر في قياس
قوله (قال الشافعي)
وان اختلفا في ولدها
فقال ولدت بعد الكتابة

فكانت تلك سنة في المتلاعنين أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سهل بن سعد
أخبره قال جاء عويمر الجعفي الى عاصم بن عدي فقال يا عاصم سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
رجل وجد مع امرأته رجلا فقتله أيقول به أم كيف يصنع فسأل عاصم النبي صلى الله عليه وسلم فعاب النبي
صلى الله عليه وسلم المسائل فلقية عويمر فقال ما صنعت فقال انك لم تأتني بخير سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم فعاب المسائل فقال عويمر والله لا أتني رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا سأله فأداه فوجد قد أنزل
عليه فيها فدعا عاصم فاعان بينهما فقال عويمر ان انطلقت بهما لقد كذبت عليهما ففارقها قبل أن يأمره
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فان جاءت به أسحم أدعج عظيم
الآيتين فلا أراد الا قد صدق وان جاءت به أحمر كأنه وحره فلا أراد الا كاذبا فجاءت به على النعت المكروه قال
ابن شهاب فصارت سنة المتلاعنين أخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سهل بن سعد
الساعدي أن عويمر جاء الى عاصم فقال رأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله أتقتلونه سل لي يا عاصم
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل النبي صلى الله عليه وسلم ففكره المسائل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعابها فارجع عاصم الى عويمر فأخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم كره المسائل وعابها فقال عويمر والله لا أتني
رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه وقد نزل القرآن خلاف عاصم فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
قد أنزل الله عز وجل فيكم القرآن فقد ما فتلا عينا ثم قال كذبت عليهما يا رسول الله ان أمسكها ففارقها
وما أمره النبي صلى الله عليه وسلم فضت سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فان
جاءت به أحمر قصيرا كأنه وحره فلا أحسبه الا قد كذب عليهما وان جاءت به أسحم أعين ذا آيتين فلا أحسبه
الا قد صدق عليهما فجاءت به على النعت المكروه (أخبرنا الشافعي) قال أخبرنا ابراهيم بن سعد عن أبيه
عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان جاءت به أسبقر سبطا
فيوز وجها وان جاءت به أدعج فهو للذي يئمه قال فجاءت به أدعج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن
ابن شهاب عن سهل بن سعد أن بني ساعدان رجلا من الانصار جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله رأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقول به أم كيف يفعل فأمر أنزل الله عز وجل في شأنه ما ذكر في
القرآن من أمر المتلاعنين فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد قضى فيك وفي امرأتك قال فتلاعنا وانا شاهد
ثم فارقها عند النبي صلى الله عليه وسلم فكانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين قال وكانت حاملا
فأنكره فكان ابنها يدعى الى أمه أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهدت ابن عباس رضي
الله تعالى عنهما يحدث بحديث المتلاعنين فقال له ابن شداد أهى التي قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت

وقال السيد بل قبل فالقول قوله مع عيने وان اختلفا في ولد المكاتب من أمته فالقول قول المكاتب راجعا
(باب المكاتبه بين اثنين يطوها أحدهما أو كلاهما) (قال الشافعي) واذا وطئها أحدهما ولم يحبل فلها مهر مثلها يدفع اليها
فان عجزت قبل دفعه كان للذي لم يطأها نصفه من شريكه فان حبلت ولم تدع الاستبراء فاختارت العجز أو مات الواطئ فان للذي لم يطأ نصف
المهر ونصف قيمتها على الواطئ (قال المزني) وينبغي أن تكون حرة عموه (قال الشافعي) وان وطئها فاعلى كل واحد منهما مهر مثلها
فان عجزت تقاضا المهرين فان كانت حبلت فجاءت بولد لا قبل من ستة أشهر من وطء الثاني ولم يستبرئها الاول فهو ولدها وعليه نصف
قيمتها ونصف مهرها وفي نصف قيمه ولدها قولان أحدهما يغرمه والاخر لا غرم عليه لأن العتق واجب به (قال المزني) القياس على مذهبه

ان ليس عليه الا نصف قيمتها دون نصف قيمة الولد لانها بالجل صارت أم ولد (وقال الشافعي) في الراطي الاخر قولان أحدهما يفرم نصف مهرها لانها لا تكون أم ولد للحمم الا بعد أداء نصف القيمة والاخر جميع مهر مثلها (قال المزني) هذا أصح لأنه وطن أم ولد لصاحبه (قال الشافعي) ولو جاءت بولداً كثيراً من ستة أشهر من وطء الاخر منهما كلاهما يدعيه أو أحدهما ولا تدعى استبراء فليس أم ولد أحدهما فان عجزت أخذت بنفقتها وأرى القافة فبأيها الحق وخلق فان الحق هو ما لم يكن ابن واحد منهما حتى يبلغ فينسب إلى أحدهما وتقطع عنه أبوه الاخر وعليه الذي انقطعت أبوة نصف قيمتها ان كان موسراً وكانت أم ولده وان كان معسراً فنصفها لشرى بكماله والصدان ساقطان عنهما ولو جاءت من كل واحد منهما بولد (٢٧٩) يدعيه ولم يدعه صاحبه فان كان الاول موسراً

أدى نصف قيمتها وحي
أم ولده له وعليه نصف
مهرها لشرى بكماله والقول
في نصف ولدها كما
وصفت ويلحق الراد
الاخر بالوطي الاخر
وعليه مهرها كله وقيمة
الولد يوم سقط تكون
قصاصاً من نصف
قيمة الجارية وانما الحق
ولدها به بالشبهة (قال
المزني) وقد قضى قوله
في هذه المسئلة بما قلت
لانه لو لم تكن للاول أم
ولد الا بعد أداء نصف
القيمة لما كان على
الحمل الثاني جميع
مهرها ولا قيمة ولده منها
فقهم ذلك (قال
الشافعي) ولو ادعى
كل واحد منهما أن ولده
ولقبه ولداً وصاحبه
الحق بهما الولدان
ووقفت أم الولد واخذت
بنفقتها وادامات واحد
منهم اعتق نصيبه وأخذ
الاخر بنفقة نصيب

راجا أحد ابغير بنسرة رجهما فقال ابن عباس لانك امرأة كانت قد أعلنت أخبرنا عبد العزيز بن محمد
عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن يونس أنه سمع المقبري يحدث القرظي قال المقبري حدثني أبو هريرة أنه سمع
النبي صلى الله عليه وسلم يقول لما نزلت آية الملاءمة قال النبي صلى الله عليه وسلم أيما امرأة أدخلت على
قوم من ليس منهم فليس من الله في شيء ولن يدخلها الله تعالى جنه وأعراسه بحد ولده وهو ينظر اليه
أحب الله تعالى منه وفصح به على رؤس الخلائق من الأولين والآخرين سمعت سفيان بن عيينة يقول
أخبرنا عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للملاعنين حسابكما
على الله عز وجل أحدكما كاذب لا سبيل لك عليها فقال يا رسول الله مالي فقال لا مال لك ان كنت صدقت عليها
فهو بما استحل من فرجها وان كنت كذبت عليها فذلك أبعدها منها أومنه أخبرنا سفيان بن عيينة
عن أبي بن أبي قحمة عن سعيد بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخو
بني العجلان وقال هكذا ابصبعه المسجحة والوسطى فقرنها والتي تليها يعني المسجحة وقال الله يعلم أن أحدكما
كاذب فهل منكما تائب أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً لا عن امرأته في زمان النبي
صلى الله عليه وسلم وانفق من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة
(كيف اللعان) (قال الشافعي) رجه الله اللعان أن يقول الامام للزوج قل أشهد بالله اني لمن
الصادقين فيماريت به زوجي فلانة بنت فلان ويشير اليها ان كانت حاضرة من الزنا ثم يعود فدية ولها حتى
يكمل ذلك أربع مرات فإذا أكل أربعا وقفه الامام وذكره الله وقال اني أخاف ان لم تكن صدقت أن تبوأ
بلعنة الله فان رأيته يذآن بمضى أمر من يضع يده على فيه ويقول ان قولك وعلى لعنة الله ان كنت من
الكاذبين موجبة ان كنت كاذباً فان أي تركه وقال قل على لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيماريت به
فلانة من الزنا (قال الشافعي) فان قذفها بأحد اسمه بعينه واحد أو اثنين أو أكثر قال مع كل شهادة أشهد
بالله اني لمن الصادقين فيماريت به من الزنا بفلان وفلان وقال عند الاتعان وعلى لعنة الله ان كنت
من الكاذبين فيماريت به من الزنا بفلان أو فلان وفلان وان كان معها ولد فقهاه أو بهما حمل فانتفى منه قال
مع كل شهادة أشهد بالله اني لمن الصادقين فيماريت به من الزنا وان هذا الولد ولد زنا ماهومني وان كان
جلا قال وان هذا الحمل ان كان بهما حمل لجل من الزنا ماهومني وقال في الاتعان وعلى لعنة الله ان كنت
من الكاذبين فيماريت به من الزنا وان هذا الولد ولد زنا ماهومني فإذا قال هذا فقد فرغ من الاتعان (قال
الشافعي) وإذا أخطأ الامام ولم يذ كرني الوالد أو الحمل في الاتعان قال للزوج ان أردت نفيه أعدت عليك
اللعان ولا تعيد المرأة بعد إعادة الزوج اللعان ان كانت فرغت منه بعد اللعان الزوج الذي أغفل الامام

نفسه فإذا مات عتقت ولأولها موقوف اذا كان موسراً أو أحدهما معسر والاخر موسراً فلاؤها موقوف بكل حال
(باب تعجيل الكتابة) (قال الشافعي) ويجبر السيد على قبول النجم اذا جعله له المكاتب واحتج في ذلك بغير الخطاب
رجه الله عليه (قال الشافعي) واذا كانت ذنانيراً ودرأهم أو مالا يتغير على طول المكث مثل الحديد والنحاس (١) وما أشبه ذلك فأما
ما يتغير على طول المكث أو كانت لمجولته مؤنة فليس عليه قبوله الا في موضعه فان كان في طريق تجزأه أو في بلد فيه نهى لم يلزم قبوله
(١) قوله وما أشبه ذلك فأما الخ سقط من هذا الموضع جواب اذا وتقديره كان على السيد قبولها فأما الخ وانظر عبارة الأم في باب
تعجيل الكتابة اه كنهه مصححه

الآن يكون في ذلك الموضع كتابه فيأمره بقوله قال ولم يعمل له بعض الكتاب على أن يرثه من الباقي لم يحز ورد عليه ما أخذ ولم يعتق لانه
أبرأ مما يبرأ منه زان أحب أن يصح هذا فليس الكتاب بالعجز ورض السيد بشئ يأخذه منه على أن يعتقه فيجوز (قال المزني)
عندي أن يضع عنه على أن يتجمل وأجاز في الدين (بيع الكتاب وشراؤه وبيع كتابته وبيع رقبته وجوابات فيه)
(قال الشافعي) وبيع الكتاب وشراؤه والشفعة له وعليه فيما بينه وبين سيده والاخفى سراءه الآن الكتاب ممنوع من استهلاك ماله
وأن يبيع بما لا يتغيب الناس مثله ولا يهب إلا بذن سيده ولا يكفر في شئ من الكفارات إلا بالصوم وإن باع فلم يفرق حتى مات الكتاب
وجب البيع وقال في كتاب البيوع (٢٨٠) إذا مات أحد المتبايعين قام وارثه مقامه ولا يبيع بدين ولا يهب لثواب

فيه نفى الولد والحمل وإن أخطأ وقد قذفها برجل ولم يلتنع بقذفه فأراد الرجل حده أعاد عليه اللعان والا
حده إن لم يلتنع وأى الزوجين كان أعجبهما التلعن له بلسانه بشهادة عدلين وأحب إلى لو كانوا أربعة
ويجزي عدلان يعرفان بلسانه فإن كان آخرس تفهم اشارته التلعن بالإشارة فإن انطلق لسانه بعد الخرس
لم يعد قال ثم تقام المرأة فتقول أشهد بالله أن زوجي فلا ناوتنشير اليه إن كان حاضر المن الكاذبين فيما
رمانى به من الزنا ثم تعود حتى تقول ذلك أربع مرات فإذا فرغت من الرابعة وقفها الإمام وذكرها الله تبارك
وتعالى وقال لها احذري أن تبوء بغضب من الله عز وجل إن لم تكوني صادقة في أيمانك فإن رآها متعضي
وحضرتها امرأة أمرها أن تضع يدها على فيها وإن لم تحضرها فرائحت متعضي قال لها فولي وعلى غضب الله إن
كان من الصادقين فيما رمانى به من الزنا فإذا قالت ذلك فقد فرغت من اللعان وأما أمرت بوقفها وتذكيرها
أن سفيان أخبرنا عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أمر رجلا حين لا عن بين المتلاعنين أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال إنها موجهة (قال الشافعي)
وسواء في أيمانها والتعانها الاغنيا بنفي ولد أو رجل أو بلا واحد منهم ماله لا معنى لها في الولد والولد له بكل
حال وانما بنفي عنه هو أو ثبت قال وسواء كل زوج وزوجة بالغين ليسا بعتق لوليين على عقولهما في الموضع
الذي يلتنعان فيه والقول الذي يلتنعان به حرين أو مملوكين أو حرم ومملوك وسواء الكافران أو أحدهما كافر
في القول الذي يلتنعان به ويختلفان في الموضع الذي يلتنعان فيه قال وإن لم يلانع بينهما الإمام قائمين
ولا على المنبر أو لم يحضرهما أربع أو لم يحضر أحدهما وحضرا الآخر لم ير عليهما اللعان

(ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ونفي الولد وحده المرأة) « أخبرنا الربيع » قال قال
الشافعي فإذا أكمل الزوج الشهادة والالتعان فقد زال فراش امرأته ولا تحل له أبدا بحال وإن أ كذب نفسه
لم تعد اليه التلعن أو لم تلتنع حدث أولم تحدد قال وانما قلت هذا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الولد للفراش وكانت فراشا فلم يحز أن ينفي الولد عن الفراش إلا بان يزول الفراش فلا يكون فراشا أبدا
وقد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين المتلاعنين وألحق الولد بالمرأة
(قال الشافعي) رحمه الله وكان معقولا في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ألحق الولد بأمة أنه نفاه عن
أبيه وأن نفيه عن أبيه بيمينه والتعانه لا يمين أمه على كذبه بنفيه ومعقول في إجماع الناس أن الزوج إذا
أ كذب نفسه ألحق به الولد وولد له لأن لا معنى للمرأة في نفيه وإن المعنى للزوج بما وصفت من نفيه
وكيف يكون لها معنى في عين الزوج ونفي الولد والحاقه والولد بكل حال ولدها لا ينفي عنها انما عن بنفي والها
ينسب إذا نسب (قال الشافعي) فإذا أكمل الزوج اللعان فقد بانت منه امرأته لأنه لا يزول النسب

وأفراه في البيع جائز ولو كانت له على مولاه دنائير ولمولاه عليه دنائير بفعلا ذلك قصاصا جاز ولو كانت له عليه ألف درهم من نجومه حالة وله على السيد مائة دينار حالة فأراد أن يجعلا الألف بالمائة قصاصا لم يحز وكذلك لو كان دينه عليه عرضا وكتابه نقدا قال وإن أعتق عبده أو كتبه بآذن سيده فأدى كتابته فقها قولان أحدهما لا يجوز لأن الولاء لمن أعتق والثاني أنه يجوز وفي الولاء قولان أحدهما أن ولاءه موقوف فإن عتق المكاتب الأول كان له وإن لم يعتق حتى يموت فالولاء لسيد المكاتب من قبل أنه عبد لعبد عتق والثاني أن الولاء لسيد المكاتب بكل حال لأنه عتق في

حين لا يكون له بعته ولأوله فإن مات عبد المكاتب المعتق بعد ما يعتق وقف ميراثه في قول من وقف (١) الميراث إلا كما وصفت فإن عتق المكاتب الذي أعتقه فله وإن مات أو عجز فليسيد المكاتب إذا كان حيا يوم يموت وإن كان ميتا فلورثته من الرجال ميراثه وفي القول الثاني لسيد المكاتب لأن ولاده له وقال في الأملاء على كتاب مالك أنه لو كاتب المكاتب عبده فأدى لم يعتق كالأعتقه لم يعتق (قال المزني) هذا عند أشبه (قال الشافعي) وبيع نجومه مفسوخ فإن أدى إلى المشتري كتابته بأمر سيده عتق كالأعتق إلى وكيله فيعتق قال وليس للمكاتب أن يشتري من يعتق عليه لو كان حرا وله أن يقلبهم أن أوصى له بهم ويكتسبون على أنفسهم ويأخذ فضل كسبهم وما أقادوا فإن مرضوا أو عجزوا عن الكسب أنفق عليهم وإن جنوا لم يكن له أن يفديهم وبيع منهم بقدر جناياتهم ولا يجوز

بيع رقة المكاتب فان قيل بيعت بريرة قيل هي المساومة بنفسها انشأ رضي الله عنها والخبرة بالعجز بطلها وقمة والراضية بالبيع فان قيل فامعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة اشترطى لهم الولاء قلت ان الشافعي في هذا جوابان أحدهما يبطل الشرط ويحيز هذا أولى به لانه لا يجوز في صفة النبي صلى الله عليه وسلم في مكانه من الله عز وجل ينكر على ناس شرطاً باطلاً ولا يأمراً شاملاً بما جازيهم الى باطل وهو على أهله في الله أشد وعليهم أغلظ (قال المزني) وقد يحتمل أن لوضع الحديث أن يكون أراد اشترطى عليهم أن لا تشتريت وأعتقت الولاء أي لا تغريهم واللغة تحتمل ذلك قال الله جل ثناؤه (٢٨١) لهم العنة وقال أن عليهم لعنة الله

وكذلك قال تعالى أم من يكون عليهم وكبلا وقال ان أحسنتم أحسنتم لآئسكم وان أسأتم فلها أي فعلها وقال ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض فقامت لهم مقام عليهم فقهم رجل الله

(باب كتابة النصراني)
(قال الشافعي) رحمه الله وتجوز كتابته النصراني بما تجوز به كتابة المسلم فان أسلم العبد ثم أرفعا السا فهو على الكتابة الآن يجوز فيباع على النصراني فان كاتبه على حلال عندهم حرام عندنا لا يبطل ما بقي من الكتابة فان أداها ثم حاكمها إلى النافقة دعت العبد ولا يرد واحد منهما على صاحبه شيئاً لأن ذلك مضي في النصرانية ولو أسلمها وبقي من الكتابة شيء من خبر فقبحه السيد عتيق

الازوال الفرائس ولومات أو ماتت امرأته بعد كمال التعان به لم يتوارنا لأن الفرقه وقعت بالذي وقع به نفي الوالد قال ولو قالت لا ألتعن (١) أو أقذف بالزنا أو خرت أو ماتت فسواء الولد مني والفرقة واقعة قال ولوحلف الأيمان كلها وبقي الالتعان أو حلف ثلاثة أيمان والتعن أو نقص من الأيمان أو الالتعان شيئاً كانا بحالهما أهم ماتت ورثته صاحبهما والولد غير مني حتى يكمل الالتعان قال وسواء اذ لم يتم الالتعان كله في أن لا فرقة ولا نفي ولا ولوجن أو عتبه أو غاب أو أ كذب نفسه قال وان حلف اثنتين أو ثلاثاً ثم هرب فالتكاح بحاله حتى يقدر عليه فيلتعن وكذلك لو عتبه أو خرس أو برسم أو أصابه ما لا يقدر معه على الكلام أو ما يذهب عقله فالتكاح بحاله حتى يقدر عليه أو ناب اليه عقله التعن فان قال هو لا ألتعن وطلبت أن يحد لها حد وهو زوجها والولد له وان لم تطلب أن يحد لها فطلب ذلك رجل قد فها برتاه بها كان ذلك له وحده وان مات وطلب ذلك ورثتها ولم تكن عفت حدها كان ذلك لهم وكذلك لومات المقدوف بها وطلب ذلك ورثته كان ذلك لهم فان طلبته أو ورثتها فحدلتها ثم طلبه الذي قد فها به لم يحد له لأنه قدف واحد ولو قالت المرأة قبل أن يتم الزوج اللعان أنا ألتعن لم يكن ذلك عليها ولو أخطأ الامام فأمرها بالتعن لم يكن ذلك شيء يدرأ به عن نفسها حد ولا يجب به حكم ومتى التعن الزوج فعليه أن تلتعن فان أثبت حدث وان كانت حين التعن الزوج حائضاً فسأل الزوج أن تؤخر حتى تدخل المسجد لم يكن ذلك عليها وأحلفت بباب المسجد فان كانت مريضة لا تقدر على الخروج أحلفت في بيتها قال وان امتنعت من العين وهي مريضة فكانت نيبارجت وكذلك ان كان في يوم بارد أو ساعة صائغة لان القتل يأتي عليها وان كانت بكر لم تحدد حتى تصح وينقص البرد والحر ثم تحدد وانما قلت تحدد اذا التعن الزوج لقول الله تعالى ويدرأ عنها العذاب الآية (قال الشافعي) والعذاب الحد فكان عليها أن تحدد اذا التعن الزوج ولم تدرأ عن نفسها بالالتعان قال ولو غابت أو عتبت أو غلبت على عقلها فاذا حضرت وناب اليها عقلها التعن فان لم تفعل حدث وان لم ينب اليها عقابها فلا حد ولا التعان لانها ليست بمن عليها الحدود ولو قال الزوج لا ألتعن وأمر بأن يقام عليه الحد فضر بالسياس فلم يتمه حتى قال أنا ألتعن قبلنا ذلك منه ولا شيء له فيما ناله من الحد ولو أتى على نفسه كما يقذف المرأة فقال اثبت بينة فيقول لا آتي بها فضر ببعض الحد ثم يقول أنا آتي بهم فيكون ذلك له ولو قيل للمرأة التعن فأبت فأمرها بيقام عليها الحد فأصابها بعضه ثم قالت أنا ألتعن تركت حتى تلتعن بهذا المعنى ولو قذف الرجل امرأته ونفي ولدها ثم خرس أو ذهب عقله فأت الولد قبل أن يفيق فأخذ له ميراثه منه ثم ألق الزوج فالتعن ونفي الولد عنه رد الميراث ولو قذف امرأته بولد فصدقته لم يكن عليه حد ولا لعان لها (١) قوله أو أقذف بالزنا كذا في النسخ ولعل الصواب أو أقرت بالزنا تأمل كتبه معجبه

(٣٦ - الام خامس) بقضه آخر كتابته ورجع على العبد قيمته ولو اشترى مسلماً فكتبه ففهم قولان أحدهما أن الكتابة باطلة لانه ليس بأخراجه من ملكه تام فان أدى جميع الكتابة عتق بكتابة فاسدة وراجعا كلوصفت والقول الآخر أنها جائزة حتى يجزيع عليه (قال المزني) القول الآخر أشبه بقوله لانه ممنوع من النصراني بكتابته وعسى أن يؤدي فيعتق فان يجزق ويبع مكانه وفي ثنيتيه الكتابة اذا أسلم العبد ومولاه نصراني على ما قلت دليل وبالله التوفيق (كتابته الحرني) (قال الشافعي) اذا كاتب الحرني عتقه في دار الحرب ثم خر حامساً ممن أثبتتها الآن يكون أحد له قهر في ابطال كتابته فالكاتب باطلة ولو كان السد مسلماً فالكاتب ثابتة فان سبي لم يكن رقيقاً لأن له أماناً من مسلم يعتقه اياه ولو كاتبه المستأمن عندنا وأراد أخراجه منع وقيل ان أقت فأد (١) قوله وقال في موضع آخر الخ هذا هو الجواب الثاني وقد وقع في بعض النسخ والثاني وقال الخ ومحصله ان ر واية لهم غلط وصوابه عليهم اه

الجزية والافوكل بقض نجومه فان أدى عتق والولاء وان مت دفعت الى ورتسل وقال في كتاب السير يكون مغنوما (قال المرتضى)
الاول اولى لانه اذا كان في دار الحرب حالاً بينهم ماله في دار الاسلام لانه مال له امان فوارثه فيه عتباته (قال الشافعي) وان خرج فسي
فرض عليه او فودي به لم يكن رقيقاً وورث مال مكاتبه اليه في بلاد الحرب او غيره فان استرق وعتق مكاتبه بالاداء ومات الحرب رقيقاً
(١) لم يكن رقيقاً ولا ولا احد بسببه والمكاتب لا ولا عتبه الا ان يعتق الحرب قبل موته فيكون له ولا مكاتبه وما أدى من كتابته
لان ذلك مال كان موقوفة امان فلم يطل امانه ما كان رقيقاً ولم ينجح له في حال رقه فآخذه مر لا فاعتق كانت الأمانة مؤداة (قال
المرتضى) وقال في موضع آخر قبل قولان أحدهما (٢٨٢) هذا والثاني لما روى كذا ما أدى مكاتبه فنياً وقال في كتاب السير يصير

ماله مغنوما (قال المرتضى)
هذا عندى شبه بقوله
الذي ختم به قبل خذ
المسئلة لانه لم يطل
أن يملك بطل عن ماله
ملكه (قال الشافعي)
ولو أعار المشركون على
مكاتب ثم استنفذه
المسلمون كان على
كتابته ولو كاتبه في
بلاد الحرب ثم خرج
المكاتب النسا مسلماً
كان حراً

(كتاب المرتضى)

(قال الشافعي) ولو
كاتب المرتضى عبده قبل
أن يقف الحاكم ماله
كان جائزاً وقال في
كتاب المذبح اذ اذبح
المرتضى عبده ففقه ثلاثة
أقوال قد وصفها
فيه وقضيت أن جوابه
في المكاتب أحسنها قال
فان نهي الحاكم
المكاتب أن يدفع الى
المرتد كتابته فدفعها
لميراثها وأخذها بها

ولا ينفى الوالد وان صدقته حتى يلعن الزوج فبني عنه بالتعانه (قال الشافعي) الوالد للمفراش والاصل أن
والد الزوج للزوج بغير اعتراف ماب الزوج أو عاش ما لم ينقه (١) أو يلاعن ولازم لمغنومه ولا احتياج الى دعوة
والد الزوجة (قال ولا ينفى الوالد عن الزوج الا في مثل الحال التي نفي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك
أن العجلا في ذنوب امرأته وأنكر حليها ذنوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا عن بينهما ولو نفي الوالد عنه قال
وأظهر العجلا في ذنوبها عند استبانه حليها وأعاد الزوج بالولد وأمكنه الحاكم فأنى الحاكم كفناه لاعتن بينهما
وان علم وأمكنه الحاكم فترك ذلك وقد أمكنه مكاتباً ثانياً ثم كفاه لم يكن ذلك له كما يكون أصل بيع الشقص
صحياً فيكون الشقص أخذه اذا أمكنه فان ترك ذلك في تلك المدد لم تكن له شفعة وهكذا كل من
له شيء في مدد دون غير شافيت لم يكن له ولو وجد بأن يكون يعلم الوالد فيكون له نفقة حتى يقر به جاز بعد أن
يكون الوالد شيخاً وهو يختلف معه اختلاف ولده قال وامكان الانتفاع من الوالد أن يعلم به ويؤمك أنه أن يلقى
الحاكم ويكون قادر على لقائه أوله من يلقاه فاذا كان هذا حكمه فلم يكن له نفقة ولا وقت في هذا
الاما وصف ولو قال قائل فاذا كان حاضراً فكان هذا المدد التي ينقطع فيها أن يكون له نفقة فيها ثلاثة أيام
كان مذهبا محتملاً فان لم يصل الى الحاكم أو مرض أو شغل أو حبس فأشيد فيها على نفقة ثم طلب بعدها
كان مذهبا لما وصفنا في غير هذا الموضع من أن الله تعالى منع من قضي بعد ثلاثة نلانا وان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذن للبايع بعد قضاء نكته بغيره ثلاثة نكته قال وأى مدد قلت له نفقة فأشهد على نفسه وهو
مشغول بأمر يخاف فوته أو بمرض لم ينقطع نفقة وان كان غائباً بلغه فأقام وهو يمكنه المسير لم يكن له
نفقة الا بأن يشهد أنه على نفسه ثم يقدم قال وان قال قد سمعت بأنها وادت ولم أصدق فأفت فلقول قوله
أو قال لم أعلم فلقول قوله ولو كان حاضراً ببلده فقال لم أعلم أنها وادت فلقول قوله وعليها البينة قال وان
كان مريضاً لا يقدر على الخروج أو محبوساً أو خائفاً فكل هذا عذر فأى هذا الحال كان فله أن ينفيه حتى
تأق المدد التي لا يكون له بعدها نفقة وهكذا ان كان غائباً ولو نفي رجل ولداً امرأته قبل موتها ثم مات قبل
أن يلاعنها أو مات قبل أن ينفى من ولدها ثم اتى منه التعن ونفاه وسواء كانت ميتة أو حية وإذا فذفها
ثم مات أو فذفها بعد الموت واتى من ولدها فلم يلعن فلورثتها أن يحذوه

(الوقت في نفي الوالد) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل بمجل امرأته فوادت ولداً في ذلك الحبل
أو أكثر ثم نفي الوالد أو الوالد من الحبل لم يكن منفياً عنه بلعان ولا غيره وان فذفها مع نفقة فطلب الحد
حليها وان لم يطلبه لم يحذلها وان لم يقدفها وقال لم تلدى هذا الوالد الذي أقرت به ولا من الحبل الذي أقرت به
فالولد لاحق ولا حد لها ولا لعان فان قال أقرت أن الحبل مني وأما كذب ولا أنفذ فلأحلف ما أرا فذفها

(١) قوله أو يلاعن كذا في النسخ بأو والظاهر الوالد كما يعلم مما قبله وما بعده اهـ كسبه متحججه

فان عجز ثم أسلم السيد ألقى السيد التحيز ولو ارتد العبد ثم كاتبه جاز وكان حكمه حكم المرتد (كتاب المكاتب على سنده) اذا
(قال الشافعي) وإذا جنى المكاتب على سيده عبد الله القصاص في الجرح ولو ارتد القصاص في النفس أو ألبس فان أدى ذلك فهو
على كتابته وان لم يؤد فلهم تحيزه ولادين لهم على عيدهم وبيع في جنابة الاجنبي (باب جنابة المكاتب ورققه)
(قال الشافعي) وإذا جنى عبد المكاتب فعلى سيده الأقل من قيمة عبده الحاني يوم جنى أو أورش الجنابة وإن قوى على ادائها مع الكتابة
فهو مكاتب وله تعجيل الكتابة قبل الجنابة وقبل الدين الحال ما لم يقف الحاكم عليهم ماله كالحرف فيما عليه الا أنه ليس للمكاتب أن يعمل الدين
قبل محله بغير إذن سيده فان وقف الحاكم ماله أدى الى سيده والى الناس ديونهم شرعاً فان لم يكن عنده ما يؤدى هذا كله عجزه في مال

أيقوله لم يكن رقيقاً ولا ولا الخ كذا في بعض النسخ وفي بعض الم يمكن يعتق ولا ولا الخ وعبارة الام لم يكن له ولا ولا ولا لا أحد الخ وهي واخذه اهـ

الأجنبي الآن يتظروه ومتى شاء من أنظره بمنزلة ثم خيرا لما كرمه بين أن يفديه بالأقل من أورش الجنابة أو يباع فيها فيعطى أهل الجنابة حقهم دون من دأبه يبيع أو غيره لأن ذلك في ذمته ومتى عتق أتبع به وسواء كانت الجنابات متفرقة أو معا وبه ضيقا قبل العجز وبعد يتماصون في غنمه معا وإن أراد بعضهم كان غنمه للباقين منهم ولو قطع يد سيده فبرأ وعتق بالأداء أتبعه بارش يده وأى المكاتبين جنى وكاتبهم واحدة لزمته دون أصحابه ولو كان هذا الجاني ولدا للمكاتب وهب له أو من أمته أو ولدا مكاتب لم يفد بشئ وإن قل إلا باذن السيد لأن لا أجعل له بيعهم ويسلمون فيباع منهم بقدر الجنابة وما بقي بحاله يعتق بعق المكاتب أو المكاتبه وإن جنى بعض عبده على بعض عبدا فله القصاص الآن يكون والد فلا يقتل والده بعبد وهو لا يقتل به ولو أعتقه السيد (٢٨٣) بغير أداء ضمن الأقل من قيمته أو الجنابة ولو كان أدى فعتق فعليه

الأقل من قيمة نفسه أو الجنابة لأنه لم يعجز ولو جنى جنابة أخرى ثم أدى فعتق ففيها قولان أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الجنابة بشر كان فيها والآخر أن عليه لكل واحد منهما الأقل من قيمته أو الجنابة وهكذا لو كانت جنابات كثيرة (قال المزني) قد قطع في هذا الباب بأن الجنابات متفرقة أو معا فسواء وهو عندى بالحق أولى (قال الشافعي) وإن جنى على المكاتب عبده جنابة لا قصاص فيها كانت هدرًا وللمكاتب أن يؤدب رقيقه ولا يحد هم لان الحد لا يكون لغير حر

(باب ما جنى على المكاتب له)

(قال الشافعي) رحمه

إذا طلبت ذلك فإن حلف لم يحذو وإن لم يحلف خلفت لقد أراد قذفها أحد قال والاقرار باللسان دون الصمت فلو أن رجلا رأى امرأته حبل في قملها شيا ثم ولدت فنفاه فيسئل هل أقررت بحبلها فإن قال لا أو قال كنت لا أدري لعنه ليس بحمل لاعتق ونفاه إن شاء وإن قال بلى أقررت بحملها وقلت لعنه يموت فأستر عليها وعلى نفسها لزمه ولم يكن له نفيه ولو ولدت ولدا وهو غائب فقدم فنفاه حين علمه وقال لم أعلم به في غيبتي كان له نفيه بلعان ولو قالت قد علم به وأقر فقال قيل لي ولم أصدق وما أقررت به حلف ما أقربه وكان له نفيه ولو كان حاضرا أو غائبا فنفه في فرد على الذي هنأه به خيرا ولم يقربه لم يكن هذا اقرا لانه يكفى الدعاء بالدعاء ولا يكون اقرا لانه لو قال له رجل بارك الله تعالى لك في تزويجك أو في مولودك فدعاه ولم يتزوج ولم يولد له لم يكن هذا اقرا بتزويج ولا ولد (قال الشافعي) رحمه الله ولا لعن حتى يقذف الرجل امرأته بالزنا صريحا لقول الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم قال فإذا فعل فعليه اللعان إن طلبته وله نفي ولده وحده إذا قال هو من الزنا الذي رميتها به ولو ولدت ولدا فقال ليس بابني أو رأى جلا فقال ليس مني ثم طلبت الحد فلا حد ولا لعن حتى يقفه في الولد فيقول لم قلت هذا فإن قال لم أقذفها ولكن لم تلده أو ولادته من زوج غيري قبلي وقد عرف نكاحها فلا يلحقه نسبه الآن تأتي بأربع نسوة يشهدن أنها ولادته وهي زوجته في وقت يعلم أنها كانت فيه زوجته يمكن أن تلده عنده عند نكاحها في أقل ما يكون من الحمل أو أكثره فإن لم يكن لها أربع نسوة يشهدن فسألت عينة ما ولده وهي زوجته أو ما ولده في الوقت الذي إذا ولده فيه لحقه نسبه أحلفناه فإن حلف برئ وإن نكل أحلفناها فإن خلف لزمه وإن لم تخلف لم يلزمه « قال الربيع » رحمه الله وفيه قول آخر أنهم ما وإن لم تخلف لزمه الولدان للوحد حتى في نفسه وتركها اليقين لا يطل حقه في نفسه فلما لم تخلف فثبت لزمه الولد (قال الشافعي) ولو جاءت بأربع نسوة يشهدن أنها ولادته وهي زوجته أو في وقت من الأوقات يدل على أنها ولده بعد تزويجها بما يمكن أن يكون منه ويحد من حدنا علمنا أن ذلك بعد ما تزوجها بستة أشهر فأكثر أحلف الولد به قال وإنما قلت إذا نفي الرجل جل امرأته ولم يقذفها برئ لم أعن بينهما لأنه قد يكون صادقا فلا يكون هذا حلا وإن نفي ولدا ولادته ولم يقذفها وقال لا أعن أو لا أقذفها لم يلاعنها ولزمه الولدان قذفها لا أعن لأنه إذا أعن بغير قذف فأنما يدعى أنها لم تلده وقد حكمت أنها قد ولده وإنما وجب الله عز وجل اللعان بالقذف ولا يجب بغيره (قال الشافعي) رحمه الله وإذا لعن الرجل امرأته بولده فنفيته عنه ثم جاءت بعد بولده ستة أشهر أو أكثر وما يلزمه نسب ولد المبتوتة فهو ولده الآن ينفيه بلعان فإن نفاه بلعان فذلك له وإذا ولدت امرأة الرجل ولدين في بطن فأقر بالاول

الله وأرأس ما جنى على المكاتب له ولو قتله السيد لم يكن عليه شئ لأنه مات عبدا ولو قطع يده فإن كان يعتق بارش يده وطلبه العبد جعل قصاصا وعتق وإن مات بعد ذلك ضمن ما يضمن لوجن على عبده فعتق قبل أن يموت وإن كانت الكفاة غير حلة كان له تعجيل الأرش فإن لم يقبضه حتى مات سقط عنه لأنه صار مالا (قال الشافعي) وإذا جنى عبدا على المكاتب عبدا فأراد القصاص والسيد الدية فللمكاتب القصاص لأن السيد ممنوع من ماله وبدنه وليس له أن يصلح الأعلى الاستيفاء لجميع الأرش ولو عفا عن القصاص والأرش معان عتق كان له أخذ المال ولا فؤد له عفا ولا عفا أنلاف المال ولو كان العفو باذن السيد فالعتق جائز (باب عتق السيد المكاتب في المرض وغيره) (قال الشافعي) إذا وضع السيد عن المكاتب كتابته أو أعتقه في المرض فالعتق موقوف

فان خرج من الثلث بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه فهو حر والاعتق منه ما حل الثلث فوضع عنه من الكتابة بقدر ما عتق منه وكان الباقي منه على الكتابة. ولو أوصى بعتقه عتق بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه من كتابته ان كان قيمته ألفاً أو باقى كتابته خمسمائة أو كانت ألفاً وعتقه خمسمائة فيعتق بخمسمائة. وقال في الاملاء على مسائل مالك ولو أعتقه عند الموت ولا مال له غير عتق ثلثه فان أدى ثلثي الكتابة عتق كله وان عجز رقب ثلثاه. ولو قال شعوا عنه كتابته فهي وصيته فيعتق بالأقل من قيمته أو كتابته وسواء كانت حاله أوديناً يخسب في الثلث ولو كان فيه مرضه ولا يخرج من الثلث وقفت فان أفا السيد ما لا يخرج به من الثلث جازت الكتابة وان لم يفسد جازت كتابته ثلثه اذا كانت كتابة مثله ولم تجز في ثلثيه (قال المزني) (٣٨٤) رجه الله هذا خلاف قوله لا تحوز كتابة بعض عبده وما أقر بقبضه

في مرضه فهو كالدين يقر بقبضه في صحته واذا وضع عنه دنانير وعليه دراهم أو شيئاً وعليه غيره لم يجز ولو قال قد استوفيت آخر كتابتي ان شاء الله أو شاء فلان لم يجز لأنه استثناء

((الوصية للعبد ان يكتب))

(قال الشافعي) ولو أوصى أن يكتب عبد له لا يخرج من الثلث حاص أهل الوصايا وكتب على كتابته مثله ولو لم تكن وصايا ولا مال له غيره قيل ان شئت كاتبنا لثلك وولاء لثلك لسيدك والثلثان رقيق لورثته (قال المزني) رجه الله هذا خلاف أصل قوله مثل الذي قبله ولو قال كاتبوا أحد عبيدي لم يكتبوا أمة ولو قال أحدى

ونقي الآخر أو أقر بالآخر ونقي الاول فهو سواء وهما ابناؤه ولا يكون حل واحد ولدين الا من واحد فإذا أقر بأحد هما لم يكن له نقي الآخر الذي ولده في بطن كالأول يكون له نقي الولد الذي أقر به وان كان نقي أيهما نقي بقذف لأمة فطلبت جدها فعليه الحد واذا وادت ولداً فنفاه فبات الولد قبل يلتن الأب فان التعن الأب نقي عنه المولود ولو كان رجل جنى على المولود فقتله فأخذ الأب ديتة أو جنى عليه جنينا فأخذ الأب ديتة ردها الأب اذا نقي عنه فهو غير أبيه وهكذا لو وادله ولداً فبات أحدهما ثم نفاهما فالتعن نقي عنه الميت والحى ولو وادته ولداً فنفاه بلعان ثم وادته آخر بعده بيوم فأقر به لزمه جميعاً لأنه حبس وأخذ وحدها ان كان قذفها وطلبت ذلك قال ولو لم ينقه ولم يقر به وقف فان نفاه وقال اللعان الأول يكفي لانه حبس واحد لم يكن ذلك له حتى يلتن من الآخر ولو وادام عالم يلتن الابن منهم مامعاً وكذلك لو التعن من الاول ثم الثاني ثم نقي الثالث التعن به أيضاً لا يني ولداً حدث الاب ليعان به بعينه ولو قذف رجل امرأته وهما اجل أو معهما ولد أو أقر بالحل والولد أو لم ينقه كان لازماً لانهما قد تروى وهي حبس من والدهنمه ويلتن القذف أو يحدان طلبت ذلك ولو قال رجل لامرأته زنت وأنت صغيرة أو قال لامرأته وقد كانت نصرانية أو أمة زنت وأنت نصرانية أو أمة أو قال لامرأته زنت مستكرهة أو أصابك رجل نائمة أو زنى بك صبي لا يجامع مثله لم يكن عليه حد في شيء من هذا وان كان أوقع هذا عليها قبل نكاحها لم يكن عليه لعان وعزر للذي وان كان أوقع هذا عليها وهي امرأته ولم ينسبه الى حين لم تكن له فيه امرأه فلا حد عليه وان التعن فلا يعزر وتقع الفرقة وان لم يلتن عزز للذي ولو قال لامرأته زنت وحتك فانت زانية أو اذنت وحتك فانت زانية أو قال لامرأته اذا قدم فلان فانت زانية أو خيرها فقال ان اخبرت نفسك فانت زانية فلا حد ولا لعان ويؤد بان طلبت ذلك على اظهار الفاحشة قبل نكحها وقبل أن تختار وبعد النكاح والاختار ولو قال رجل لامرأته يا زانية فقالت زنت بك وطلبنا معاً ما لمأسأناها فان قالت عنتت أنه أصابني وهورز وجي حلفت ولا شيء علم الان أصابته ايها اليسرت برنا وعليه أن يلتن أو يحد وان قالت زنت به قيل أن ينكحن فهي قاذفة له وعليها الحد ولا حد عليه لانهم مقربة بالزنا ولا لعان ولو قال لها يا زانية فقالت أنت أرتني مني فعليه الحد واللعان ولا شيء علمها في قولها أنت أرتني مني لانه ليس بقذف بالزنا إذ لم يرد به القذف ولو قال لها أنت أرتني من فلانة لم يكن هذا قذفاً ولا لعان ولا حد ويؤدب في الأذى فان أراد به القذف فعليه الحد أو اللعان ولو قال لها أنت أرتني الناس لم يكن قاذفاً إلا بان يرد القذف ويعزر وهذا لأن هذا أكبر من قوله أنت أرتني من فلانة ولو قال لامرأته يا زان كان عليه الحد أو اللعان وهذا رخيماً كما يقول الرجل لملك يا مال ولحارث يا حار ولو قال لها زان في الحبس أخطفناه بالله ما أراد قذفها بالزنا ولا لعان ولا حد لان

امائي لم يكتبوا عبدا ولا خشي وان قال أحد رقيق كان لهم الخيار في عبداً أو أمة (قال المزني) قلت أنا وأختي زنا (باب موت سيد المكاتب) (قال الشافعي) ولو أنكح ابنه له مكاتبه مرضاهما فباتت غير وارثة اما لاختلاف دينهما أو لولاهما قاتله فالنكاح ثابت وان كانت وارثة ففسد النكاح لانها ملكت من زوجها بعضه فان دفع من الكتابة ما عليه الى أحد الوصيين أو أخذ وارثين أو إلى وارث وعليه دين أوله وصايا لم يعتق الا بوصول الدين الى أهله وكل ذي حق حقه اذا لم يدفع ما مر حاكم أو الى وصي (باب عجز المكاتب) (قال الشافعي) وليس لسيد أن يفسخ كتابته حتى يعجز عن أداء نكح فيكون له فسحها بخصرته ان كان سنده وإذا قال ليس عندي مال فأشهد أنه قد عجز بطلت كان عند سلطان أو غيره واحتج في ذلك بابن عمر فان سأله أن ينظره مده يؤدي اليها نكحه

لم يكن له عليه ولا السلطان أن ينتظره إلا أن يحضره ماله يبيعه مكانه إلى المدة فينظره قدر بيعة فان حل عليه نجم في غيبته فأشهد سيدة أن قد عجزه أو قسح كتابته فهو عاجز ولا يعجزه السلطان إلا أن تثبت بينة على حلول نجم من نجومه فان قال قد أنظرته وبدا لي كتب السلطان إلى حاكم بلدته فاعلم بذلك وأنه لم يؤد إليه أو إلى وكيله فان لم يكن له وكيل أنظره (٣٨٥) قد مر سيرة إلى سيدة فان جاء والا عجزه حاكم بلدته ولو غلب على عقله لم يكن له أن يعجزه حتى يأتي الحاكم ولا يعجزه الحاكم حتى يسأل عن ماله فان وجده أدى عنه وان لم يجده عجزه وأخذ السيد بنفقته وان وجد له مالا كان له قبل التعيز فل العجز عنه ورد على سيدة بنفقته مع كتابته ولو ادعى أنه أوصل إليه كتابته وجاء بشاهد أحلفه معه وأبرئه ولودفع الكتابة وكانت عرضاً صفة وعق ثم استحق قبله ان أدبت مكانك والارقت

(باب الوصية بالمكاتب والوصية له)

(قال الشافعي) وإذا أوصى به لرجل وعجزه قبل موته أو بعده لم يحجز كالأوصى بربقته وهو لا يملكه ثم ملكه حتى يجحد وصية له به وإذا أوصى بكتابه جازت في الثلث فإذا أذاها عتق فان أراد الذي أوصى له تأخيرها والوارث تعجزه فذلك للوارث تصير رقبته له ولو كانت الكتابة فاسدة بطلت الوصية ولو أوصى بربقته

زنا في الجبل رقت في الجبل ولو قالت له هي يازانية فعلمها الحد لانها قد أكلت القذف وزادته حرماً أو اثنين وإذا قال الرجل لامرأته زنت قبل أن أتزوجك حد ولا لعان لانه أوقع القذف وهي غير زوجة ولو جعلته يلاعن لانه انما تكلم بالقذف الآ ن جعلته يلاعن أو يحد اذا قال الرجل لامرأته بالغ زنت وأنت صغيرة ولكني (٣) انظر إلى يوم تكلم به لان القذف يوم وقوعه ولو قذف رجل امرأته بالزنا قبل أن ينكحها فطلبت به بالحد وحد ولا لعان لان القذف كان وهي غير زوجة ولو قذفها بالزنا ولم تطلب به بالحد حتى نكحها ثم قذفها ولا عنها وطلبت به الحد قبل النكاح حد لها ولو لم يلاعنها حتى حد لها الامام في القذف الاول ثم طلبته بالقذف بعد النكاح لا عن أحد ولو طلبته بهما معاً بالحد والقذف الاول وعرض عليه اللعان بالقذف الآخر فان أبي حنيفة أيضاً لان حكمه فاذا عجز زوجة الحد وحكمه فاذا فاز زوجة حد ولا لعان فاذا التعن فالفرقة واقعة بينهما وان لم أحدهم ولا عن بينهما لم يكن خدعه في القذف بأوجب على من حمله على اللعان أو الحد في القذف الآخر وكان لغيرى أن لا يحد ولا يلاعن وإذا جاز طرح اللعان بقذف زوجة وحد أو طرح الحد باللعان جاز طرحهما معاً وكذلك لو قذفها امرأته معها الجنبية في كلمة واحدة حد للجانبية ولا عن امرأته أو وحد لها ولو قذف أربع نسوة بكلمة واحدة أو كلمات فقمين معاً ومفرقات لا عن كل واحدة منهن أو وحد لها وأبتهن لا عن سقط حدها وأبتهن نكل عن أن يلتعن حد لها اذا طلبت حدها ويلعن لمن واحدة واحدة وإذا نشأ حتى أبتهن تبدأ أقرع بينهما فابتهن بدأ الامام بها بغير قرعة رجوت للامام أن لا يأثم لانه لا يمكنه أن يأخذ ذلك إلا الواحد او احدا اذا طلبته واحدة واحدة ولو قذف رجل امرأته برتاين في ملكه التعن مرة أو جدم مرة لأن حكمهما واحد وكذلك لو قذف امرأته اجنبية مرتين كان حد واحد ولو قذف رجل نكراً بكلمة واحدة أو كلمات كان لكل واحد منهم حد ولو قال رجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً وطالق واحدة لم يبق له عليها من الطلاق الا هي أو طالق ولم يدخل بها أو أي طلاق ما كان لارجعة له عليها بعده وأبوع الطلاق مكانه يازانية حد ولا لعان إلا أن يكون ينفي به ولداً أو جلاً فيلاعن للولد ويقف الحمل فاذا ولدت التعن فان لم تلد حد ولو بدأ فقال يازانية أنت طالق ثلاثاً التعن لان القذف وقع وهي امرأته ولو قال أنت طالق ثلاثاً يازانية حد ولا لعان إلا أن ينفي ولداً فيلاعن به ويسقط الحد ولو قذف رجل امرأته فسدقته ثم رجعت فلا حد ولا لعان إلا أن ينفي ولداً فلا ينفي الابلعان ولو قذف رجل امرأته ثم زنت بعد القذف أو وطئت وطأ حراً فلا حد ولا لعان إلا أن ينفي ولداً أو ير يد أن يلتعن فيثبت عليها الحد ان لم تلتن وإذا قذف رجل امرأته فارتدت عن الاسلام وطلبت حدها لا عن أحد لان القذف كان وهي زوجة مسلمة ولو كان هو المرتد كان هكذا ولا يشبه هذا أن يقذفها ثم تزني لان زناها دليل على صدق برئتها ورتدتها لا تدل على أنها يازانية وإذا كانت تحت المسلم ذمية فقد نفها ثم أسلمت فطلبت حدها لا عن أو عجز رولا حد لان القذف كان وهي كافرة وكذلك لو كانت مملوكة فعتقت أو وصية فبلغت وإذا ملك الرجل امرأته أمرها فاختارت نفسها ثم قذفها فان كان الطلاق يملك فيه الرجعة لا عن أحد وان كان لا يملك الرجعة حد ولا يلاعن فان قذفها ثم طلقها ثلاثاً لا عن لان القذف كان وهي زوجة وإذا طلق المسلم امرأته لم يقع عليها الطلاق وللعنة السكنى ولا نفقة لها وإذا لعن الرجل امرأته ونفي عنه ولداً ثم أقره وأكذب نفسه حدان طلبت الحد وألحق به الولد وهكذا الواقرة الأب وهو مريض فطلبت حدها فلم يجدها حتى مات فهو ابنه يرثه ويثبت نسبه منه وان لم يجدها له ولو كانت المستقلة بحالها وكان الابن

وكتابه فاسدة ففيها قولان أحدهما أن الوصية باطلة والثاني أن الوصية جائزة (قال المزني) هذا أشبه بقوله لانه في ملكه فكيف لا يجوز ما صنع في ملكه (قال الشافعي) ولو قال ضعوا عنه كتر ما بقي عليه ومثل نصفه وضع عنه كتر من النصف بما شاء أو مثل نصفه ولو قال ضعوا عنه كتر ما عليه ومثله وضع عنه الكتابة كلها والفضل باطل ولو قال ضعوا عنه مائة ففشاها كلها لم يكن له إلا أن يبقى منها شيئاً

(كتاب عقوبات أمهات الأولاد من كتب) (قال الشافعي) وإذا وطئ أمته فولدت ما بين أنه من خلق آدمين عين أو ظفر أو أصبع ففي أم ولد لا تخالف المملوك في أحكامها غير أنها لا تخرج من ملكه في دين ولا غيره فإذا ماتت عتقت من رأس المال وإن لم يمتين فيه من خلق آدمي سألتنا بعد ولان (٢٨٦) النساء وإن زعم أن هذا لا يكون إلا من خلق آدمي كانت به أم ولد فإن

شكك لم تكن به أم ولد وأم ولد أم ولد بمنزلة ما يعترفون بعقتها كانوا من حلال أو حرام ولو ماتت قبلهم ثم مات السيد عتقوا بعتهم كأهمهم ولو اشتري امرأة وهي أمة حامل منه ثم وضعت عنده عتق ولدها منه ولم تكن أم ولده أبا حتى تحمل منه وهي في ملكه وللكتاب أن يبيع أم ولده فإن أوصى رجل لأم ولده أو ولد به يخرج من الثلث فهي جائزة لأنهم يعترفون بعتهم ولو جنت أم الولد جنسية صبي السيد الأقل من الأرض أو أجنبية فإن أدى إليها ثم عادت جنت ففيه قولان أحدهما أن أسلامه قيمتها كإسلامه بدنها ويرجع المحنى عليه الثاني بأرض جنبايته على المحنى عليه الأول فيشتر كان فيها بقدر جنبايتها ثم هكذا كلما جنت ويدخل فيه أن أسلامه قيمتها إذا كان كإسلام بدنها إلى الأول لزم الأول أخرجهما إلى الثاني إذا بلغ أرض الجنابة قيمتها

هو الميت والاب هو الحي فادعاه بعد الموت والابن مال أو لا مال له أوله ولداً ولأولاده ثبت نسبه منه وورثه الاب ولو كان قتل فانتسب إليه أخذ حصته من دينه ولو كان الولد المنق عن أبيه منع ميراثه من قبل أبيه في حياته لأنه كان متفيعاً عن ميراثه الذي منعه لأن أصل أمره أن نسبه ثابت فإنه أعمامه مني ما كان أو مملعة مقيماً على نفسه بالعان وإذا النعن الزوجان بولد أو غير ولد ثم قذف الزوج امرأته التي لا عن فلا حد عليه كالأول عليها بقذف في يحد ثمانية ونهى عن قذفها فإن انتهى والاعز وأذا قذفها غير الزوج الذي لا عنها فعليه الحد وإذا قال رجل لابن مملعة لست ابن فلان أحلف ما أراذ قذف أمه ولا حد عليه لأنها قد حكمنا أنه ليس ابنه ولو أراذ قذف أمه حددناه ولو قال بعدما يقر الذي نفاه أنه ابنه أو يكذب نفسه لست ابن فلان كان قاذفاً لأمه فإن طلب الحد حذلهما كان حرمة مسلمة وإن كانت كافرة أو أمة عزز وأذا قذف الرجل المرأة فقال أنت أمة أو كافر دفع عليها البينة أنها حرة مسلمة والقول قوله مع عينته لم تكن بينة لأنه يؤخذ منه الحد ولو ادعى الاب الولد فطلب المرأة حذها حذلهما ولزمه الولد وإن لم يطلبه لم يحد الولد ولا يحد متى طلبته حذلهما ولو قذفها قبل الحد ثم طلبت منه الحد حذلهما واحداً لأن اللعان بطل وصار مفترياً عليها امرتين فأما الأجنبية فيجحد لها قبل اعتراف الاب بالولد بعده ولو قامت بينة على الاب أنه أ كذب نفسه في اللعان أو أقرب بالولد لزمه وإن جحد وحدها طلب الحد ولو قامت بينة أنه قذفها أو كذب نفسه حد ولم يلعن إذا طلبت وإن جحد ذلك كله ولو قال رجل لامرأته يا زانية ثم قال عنت زناً في الجبل حذ أولاً عن لأن هذا ظاهر الترتيب ولو وصل الكلام فقال يا زانية في الجبل أحلف ما أراذ الارق في الجبل ولا حد فإن لم يحلف حذلهما إذا حلفت لقد أراذ القذف ولو قال لها يا فاجرة أو يا خبيثة أو يا جارية أو يا غيلة أو ياردية أو يا فسقة وقال لم أراذ الزنا أحلفه ما أراذت زناً وعز في أذاها ولو قال لها يا غيلة أو يا فسقة أو ما أشبه هذا لم يكن في شيء من هذا قذف وكذلك لو قال لها أنت تحمين الجماع أو تحمين الظلة أو تحمين الخلوات فعليه في هذا كله أن يطلب البين عيته

(الشهادة في اللعان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا جاء الزوج وثلاثة يشهدون على امرأته معاً بالزنا لعن الرجل فإن لم يلعن حد لان حكم الزوج غير حكم الشهود والشهود لا يلاعنون بحال ويكونون عنداً كالمفتين فذقة يحدون إذا لم يتوا أربعة والزواج منفرد يلاعن ولا يحد قال وإذا زعم الزوج أنه رآها تربي فين أنها قد تورته في نفسه بأعظم من أن تأخذ أكثر ماله أو تشتم عرضه أو تناله بشد يد ضرب من أجل ما بقي عليه من العار في نفسه برئاعا عنده على ولده فلا عداوة وتصير اليها فيما بينها وبينه أكثر من هذا تكاد تبلغ هذا ونحن لا نجيز شهادة عدو على عدوه والأجنبي يشهد علم اليس مما وصفت بسبيل وسواء قذف الزوج امرأته أو جاء شاهد علم بالزنا هو بكل حال قاذف فإن جاء بأربعة يشهدون على المرأة بالزنا حذت ولم يلاعن إلا أن ينفي وإدلهما بذلك الزنا فيحد أو يلعن فينفي الولد وإن قذفها وانقضى من حملها وجاء بأربعة يشهدون عليها بالزنا لم يلاعن حتى تلد فيلعن أن أراد في الولد فإن لم يلعن لم تنفع عنه ولم يحد حتى تلد ثم يحد بعد الولادة ولوجاء بشاهدين يشهدان على إقرارها بالزنا هو يحد فلا حد عليها ولا عليه ولا لعان ولو كان الشاهدان ابنيهما أو من غيرهما لم تجز شهادتهما ولا تجوز شهادة الولد والدة ولو كان الشاهدان ابنيهما من غيرهما جازت شهادتهما علمها إلا أنهم ما يطلان عنه حدشا ولا يثبت عليها بالاعتراف شيء من الحد إلا أن تنسأ هي أن يثبت عليها فتمحد وأذا قذف الرجل امرأته ثم جاء بأربعة شهداء متفرقين يشهدون

بلغ أرض الجنابة قيمتها والثاني أنه يدفع الأقل من قيمتها وألجنابة فإن عادت جنت وقد دفع الأرض رجوع عليها على السيد وهكذا كلما جنت (قال المرنزي) والثاني أن يشبهه عندى بالحق لأن أسلام قيمتها لو كان كإسلام بدنها لوجب أن تكون الجنابة الثانية على قيمتها وطلبت الشركة وفي إجماعهم على إبطال ذلك إبطال هذا القول وفي إبطاله ثبوت القول الآخر ألا وجه لقول ثالث

عليها بالإنسان سقط عنه الحد وحدث وإن كان نفي مغ ذلك ولد لم ينفع عنه حتى يلمن هو ولو شهد ابنها المرأة
على أبيهما أنه قذف أمهما والاب يجحد والأم تدعى بالشهادة باطلة لأنهم ما شهدا لأبهما وكذلك لو شهد
أبوها وابنها أو شهد رجل وامرأتان لا تجوز شهادة النساء في غير الأموال وما لا يراه الرجال ولو شهد لامرأة
ابن لها على زوج لها غير أبيهما أنه قذفها أو على أجنبي أنه قذفها لم تجز شهادتهما لأمهما ولو شهد شاهد
على رجل أنه قذف امرأته بالزنا يوم الخميس وشهد آخر أن الزوج أقر أنه قذفها بالزنا يوم الخميس وهو يجحد
لم يكن عليه حد ولا لعان لأن الأقرار بالقذف غير قول القذف ولو شهد رجل أنه قذفها بالزنا يوم الخميس
وشهد آخر أنه قذفها بالزنا يوم الجمعة لم تجز شهادتهما ولو شهد شاهد أنه قذف امرأته بالزنا والآخر أنه قال
لأبنا منه يا ولد الزنا لم تجز الشهادة فإذا لم تجز فلا حد ولا لعان وإن طلبت أن يحلف لها أحلف بالله ما قذفها
فإن حلف برئ وإن شكك حلفت لقد قذفها ثم قيل له إن التعنت والاحدوت وكذلك لو ادعت عليه القذف
ولم تقم عليه شاهد أحلف ولو شهد شاهد أنه قذفها بالفارسية وآخر أنه قذفها بالعربية في مقام واحد أو مقامين
فسواء لا تجوز الشهادة لأن كل واحد من هذا كلام غير الكلام الآخر ولو شهد عليه شاهد أنه قال لها
زنى بك فلان وآخر أنه قال لها زنى بك فلان رجل آخر لم تجز الشهادة لأن هذين قذفان مفترقان بتسمية رجلين
مفترقين ولو قذفها برجل بعينه فجاءت تطلب الحد وجاء الرجل يطلب الحد قيل له إن التعنت فلا حد للرجل
وإن لم تلحقن حددت لهما حد واحد لأنه قذف واحد وإن جاء الرجل يطلب الحد قبل المرأة والمرأة أمينة
أو حبة التعن وبطل عنه الحد فإن لم يلتمعن حد وكذلك إن كانت المرأة حصة ولم تطلب الحد أو أمينة ولم تطلب
ذلك ورثتها قيل له إن شئت التعت فدرأت حد المرأة والرجل وإن شئت لم تلتمعن فحدت لأبهما تطلب فإن
جاء الآخر فطلب حد لم يكن له لأن حكمه حكم الواحد إذا كان لعان واحد وإذا شهد عليه شاهدان أنه
قذف أمهما وامرأته في كلمتين مفترقتين جازت شهادتهما لغير أمهما وبطلت لأمهما وسواء كانت
المقذوفة مع أمهما امرأة القاذف وأمهما أم أنه أولم يكونا أو كانت احدهما ولم تكن الأخرى وإذا شهد
شاهدان على زوج بقذف حبس حتى يعدل فاحد أو يلتمعن وإن شهد شاهد فشاءت أن يحلف أحلف
وإن لم تسأل بحبس بشاهد واحد ولا يقبل رجل في حد ولا لعان وإذا شهد ابن الرجل على أبيهما وأمهما
امرأة أبيهما أنه قذف امرأته لغير أمهما جازت شهادتهما لأمهما شاهدان عليه يجحد والاب أن يلتمعن وليس
ذلك عليه فالتعانة أحداث طلاق ولم يشهدا عليه بطلاق ولو شهدا أنه طلق امرأته لغير أمهما فقد قيل
ترد شهادتهما لأن أمهما تنفرد بأبهما وما هذا عندى بين لأن لأبهما أن ينكح غيرها ولا أعلم في هذا جرح
منفعة إلى أمهما بشهادتهما وكل من قلت تجوز شهادته فلا تجوز حتى يكون عدلا ولو أن شاهدين شهدا
على رجل بقذف امرأته أو غيرهما ثم ما مضى عليه الحد والعان وكذلك لو عيما ولو تغيرت حالهما
حتى يصير أحدهما لا تجوز شهادتهما بنفسه فلا حد ولا لعان حتى يكون يوم يكون الحكم بالحد والعان غير
مجر وحين في أنفسهما قال وتقبل الوكالة في تنبئ البينة على الحدود فإذا أراد القاضي بغير الحد أو يأخذ
العان أحضر المأخوذ لها الحد والعان إن كانت حية حاضرة وإذا شهد شاهدان على قذف وهما صغيران
أو عبدان أو كافران فابطلنا شهادتهما بلغ الصغيران وعق العبدان وأسلم الكافران فأقامت المرأة
البينة بالقذف أجزا شهادتهما لائس انما رددناهما بان لم يكونا شهدا عدولا في تلك الحال وسواء كانوا عدولا
أولم يكونوا عدولا ولو كان شهيد على ذلك حران مسلمان مجروحان في أنفسهما فأبطلت شهادتهما ثم عدلا
وطلبت المرأة حدها لم يكن لهما من قبل أن تحكمنا على هذين بأن شهادتهما باطلة ومثلهما في تلك الحال قد
يكون شاهد الوكان عدلا لغير عدو ولو شهد هؤلاء على رؤية أو سماع ثبت حقا الحد وعليه في تلك
الحال التي لا تجوز فيها شهادتهم وأقاموا الشهادة عليه في الحال التي يجوز فيها شهادتهم أجزتها وكذلك
أن يكون عدوانا رجل أو فاسقان سمعا رجلا بقذف امرأته فلم تطلب ذلك المرأة وطلبته فلم يشهدا حتى

نعله عند جماعة العلماء ممن لا يبيع أمهات الأولاد فإذا افتكها ربحا صارت بمعناها المتقدم لأجناية عليها ولا على سيدها بها فكيف إذا جنت لا يكون عليها مثل ذلك قياسا (قال المزني) وقد ملك المجني عليه الأرض بحق فكيف يجني غيره وغير ملكه وغير من هو عاقلة له فيجب عليه غرمه أو غرم شيء منه قال فإن أسلمت أم ولد النصراني حبل بينهما وأخذ بنصفها وتعمل ما يعمل له مثلها فإن أسلم خلى بينهما وبينه وإن مات عتقت فإذا توفي سيد أم الولد أو أعتقها فلا عدة وتستبرأ بحبضة فإن لم تكن من أهل الحيض فثلاثة أشهر أحب البنا (قال المزني) قلت أنا قد سوى الشافعي بين استبراء الأمة وعدة أم الولد في كتاب العدد وجعلها حبضة فأشبهه بغيره إذ لم يكونا من أهل الحيض أن يقوم الشهر فيهما مقام الحيضة

كما قال ان الشهر في الأمة
يقسم مقام الخيضة
وقد قال في باب استبراء
أم الولد في كتاب العدد
لا تحل أم الولد للأزواج
ان كانت ممن لا تحيض
الابن شهر وهذا أولى
بقوله وأشبه بأصله
وبالله التوفيق (قال
المزني) قلت أنا قد قطع
في نسخة عشر كتابا
بعثت أمهات الاولاد
ووقف في غيرها وقال
في نسخة النكاح القديم
ليس له أن يزوجهما بغير
إذنهما وقال في هذا
الكتاب أنها كالمملوكة
في جميع أحكامها إلا
في ما لا تنافي في كتاب
الرجعة أنه أن يختدما
وهي كارهة (قال المزني)
قلت أنا وهذا أصح
قوليه لان رقتها لم يرل
فكذلك ما كان له
من وطئها وخذلها
وانكاحها بغير إذنها
لم يرل وبالله التوفيق

ثم بحمد الله كتاب
مختصر المزني ويلي
في الهامش كتاب
مسند الامام الشافعي
رضي الله عنه

ذهب عدوتهم ما للرجل أو عدل جازت شهادتهما لأنه لم يحكم بردهما حتى يشهدا وكذلك العبد
يسمعون والصبيان والكفار ثم لا يقبضون الشهادة إلا بعد أن يبلغ الصبيان أو يعق العبد ويسلم الكفار
فإذا قذف الرجل امرأته فأقر أو أقامت عليه بينة بخاء يشهدان على إقرارها بالزنا فلا حد عليه
ولا لعان ولا عليها ولا يقام عليها حد بأحد شهد عليها باقرار وان كانوا أربعة حتى تقر هي وتثبت على الإقرار
حتى يقام عليها الحد ولو جاء بشاهد وامرأتين يشهدون على إقرارها بالزنا فلا حد عليها ولا يدرا عنه الحد لان
شهادة النساء لا تجوز في حد أو يحد أو يلاعن وكذلك لو شهد عليها البناها منه بالاقرار بالزنا كانت شهادتهما
لأيهما باطلا وحدا ولا لعن ولو عفت امرأته عن القذف وأجنبية ثم أرادت القيام به عليه بعد العفو لم يكن
لها ولو أقرت بالزنا فلا حد ولا لعان على الزوج ولو شهد شاهدان على رجل قذفها عليه أنه قذفها ثم شهدا
أنه قذف امرأته أو قذف امرأته ثم قذفها لم أجر شهادتهما للزنا لأن دعواهما عليه القذف عداوة وخصومة
ولو عفو القذف لم أجر شهادتهما عليه لامرأته إلا أن لا يشهدا عليه إلا بعد عفوهما عنه وبعد أن يرى ما بينه
وبينهما حسن لا يشبه العداوة فأجر شهادتهما لامرأته لأن في قذفها حرجا وصحهما بعد الكلام الذي
كان عداوة وليس له بخصمين ولا يجرحان بعداوة ولا خصومة وإذا أقرت المرأة بالزنا مرة فلا حد على من
قذفها وإذا شهد شاهدان على رجل أنه قذف امرأته فأقام الزوج شاهدين أنها كانت أمة أو ذمية يوم وقع
القذف فلا حد ولا لعان ويعزر الأنا يلتنع ولو كان شاهد المرأة شهد أنها كانت يوم قذفها حرة مسلمة
لان كل واحدة من البنتين تكذب الاخرى في أن لها الحد فلا يحد ويعزر الأنا يلتنع ولو لم يقم بينة وشهد
شاهداهما على القذف ولم يقولوا كانت حرة يوم قذفت ولا مسلمة وهي حين طلبت حرة مسلمة فقال الزوج
كانت يوم قذفها أمة أو كافرة كان القول قوله ودرأت الحد عنه حتى تقيم البينة أنها كانت حرة مسلمة فان
كانت حرة الأصل أو مسلمة الأصل فالقول قولها وعليه الحد والعان إلا أن يقيم البينة على أنها كانت مرتدة
يوم قذفها (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قذف الرجل امرأته فادعى بينة على أنها زانية أو مقربة بالزنا
وسأل الأجل لم يوجب في ذلك أكثر من يوم أو يومين فان لم يأت بينة حد أو لعان وإذا قذف الرجل امرأته
فرافعته وهي بالغة فقال قذفت وانت صغيرة فالقول قوله وعليها البينة أنه قذفها كبيرة ولو أقام البينة أنه
قذفها وهي صغيرة وأقامت هي البينة أنه قذفها كبيرة لم يكن هذا اختلافا من البينة وكان هذا قذفين قذف
في الصغير وقذف في الكبير وعليه الحد إلا أن يلاعن ولو اتفق الشهود على يوم واحد فقال شهود المرأة كانت
حرة مسلمة بالغة وشهود الرجل كانت صبية أو غير مسلمة فلا حد ولا لعان لأن كل واحدة من البنتين تكذب
الأخرى ولو أقامت المرأة بينة أن الزوج أقر بولدها لم يكن له أن ينفيه فان فعل وقذفها في أقامت المرأة
البينة أن زوجها قذفها بعد أو أقر أخذها بجمها إلا أن يلاعن فارقها ولم يفارقها ولو فارقها وكانت عند
زوج غيره فطلبت حدها حد لها إلا أن يلتنع أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم
عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقول لامرأته يا زانية وهو يقول لم أر ذلك عليها أو عن غير رجل قال يلاعنها
(قال الشافعي) من حلف بالله أو باسم من أسماء الله تعالى فعليه الكفارة إذا حنث ومن حلف بشئ
غير الله فليس بحالف ولا كفارة عليه إذا حنث والمولى من حلف بالذي يلزمه به كفارة ومن
أوجب على نفسه شيئا يجب عليه إذا أوجبه فأوجبه على نفسه أن جامع امرأته فهو في
معنى المولى لأنه لم يعد أن كان ممنوعا من الجماع إلا بشئ يلزمه ما ألزم نفسه مما
لم يكن يلزمه قبل إيجابه أو كفارة عين ومن أوجب على نفسه شيئا لا يجب
عليه ما أوجب ولا بد منه فليس بعول وهو خارج من الإيلاء

ثم الجزء الخامس من الأم للامام الشافعي بن ادريس رضي الله عنه
ويليه الجزء السادس وأوله أصل تحريم القتل